

# المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL

## في البحث عن تنظيم منطقي

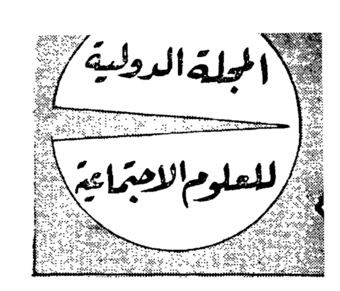
العدد الحادى والأربعون - السنة الحادية عشرة

أكتوبر / ديسمبر ١٩٨٠

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو




ومركز مطبوعات اليونسكو




العدد ٤١

السنة الحادية عشرة

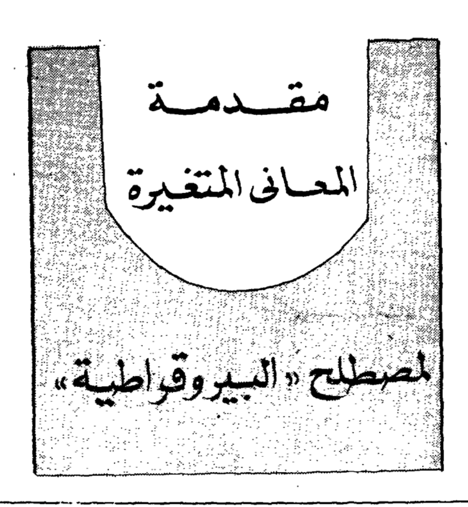
اكتوبر / ديسمبر ١٩٨٠

تصدر عن: مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ - شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة

تليفون: ٧٤٢٥٠٢



## محتويات العدد




نشر مارتن ألبرو من جامعة كارديف بويلز رسالة فى سنة ١٩٧٠ بعنوان ( البيروقراطية ) ، وهى لا تتعلق بالظاهرة التى يعبر عنها بهذا اللفظ ، ولكنهـا تنصرف أكثر ما تنصرف الى المعانى المتغيرة لهذه الكلمة . ويمكن القيام بهـذا بدقة بحيث أن الكلمة صاغها فنسنت دى جورناى حول منتصف القرن الثامن عشر ( ألبرو ١٩٧٠ ص ١٦ ــ ١٧ ) وذاعت على الفور ، ولكن سرعان ما اكتسبت دلالات كثيرة بحيث أمكن استخدامها دون مشقة لتدل على أكثر من أربعين معنى لا توجد الا فروق ضئيلة بينها . وتتجمع هذه المعانى تحت عشرة عناوين . وهذه ليست حالة شاذة بالنسبة لألفاظ كثيرة ، اذ أن بعض الألفاظ التى يستخدمها علماء الاجتماع المعاصرون يكون لها غالبا استخدامات أكثر . وقد يكون من المفيد أن نلقى نظرة أعمق على لفظ البيروقراطية باعتبارها كلمة متغيرة ولكنها ليست نادرة المثال .

وعندما صاغ دى جورناى كلمة « البيروقراطية » لأول مرة فانه ربطها بكلمات ( الملكية ) و ( الارستقراطية ) والديموقراطية . وفى كل حالة كانت الاشارة المقصودة هى حكومة تسير على عناصر فى الحكم هى : ملك ، فئةالصفوة ، الجماهير او الموظفون العموميون . فاذا استخدمنا مصطلح ( البيروقراطية الحاكمة ) لنعبر

## الكاتب : فـــريـــد ريجـــــز

أستاذ العلوم السياسية بجامعة هاواى هونولولو ـ هاواى ٩٦٨٢٢ الولايات المتحدة . قام بالتدريس فى جامعـــات امريكية كثيرة وكذلك فى الفلبين . وبعد ظهور كتـــابه ( تحديث حكومة بيروقراطية ) تايلاند ( ١٩٦٦ ) نشرعديدا من الكتب والمقالات عن البيروقراطية والادارة العامة . وهو رئيس لجنة انتركونسيت ، وهو مشروع لليونسكو عنتعريف المصطلحات فى عدد من اللغات

## المترجم : إبـــراهيم السـبرلسى

مستشار فى الادارة كبير خبراء الادارة العامة فى الامـم المتحدة سابقا

---

عن هذه الفكرة فاننا نستطيع أن نميز بسهولة بينها وبين معانى البيروقراطيـــة الأخرى التى ظهرت فى أثرها .

وقد نذكر أن أرسطو قال بأن هناك ثلاثة أشكال من الحكومة صاحبها ثلاثة أنواع تعبر عن الفساد فى كل منها . فالارستقراطية كانت حكم الصفوة ، يقابلها حكم القلة وهو استغلال طبقة الأغنياء للسلطة . فاذا نظرنا الى ما تبع ذلـــك من تطور فى هذه الكلمات فاننا نجد أن الارستقراطية أصبحت تعنى وراثة الحـكم أو فئة حاكمة متميزة ، وأن حكم القلة يعنى حكم الاثرياء أو جماعة مستغلة . وتتداخل هذه الافكار المترابطة بعضها فى بعض كما هو الحال فى نظام سياسى تتداخل فيه السلطة التى تمارسها الطبقة المسيطرة مع الفئة السائدة نفسها . وبالاضافة الى ذلك فان التقويم الايجابى والسلبى يفصل بين النظام أو الفئـــة الجيدة والسيئة بما يعكس تمييز أرسطو بين الشكل الأمثل للحكومة وحـالة الانحراف فيهـــــا .

ومن الغريب مع ذلك أن تطور كل كلمة فى ثلاثية أرسطو اتبع طريقا مختلفا . ففى الملكية نجد الملك يمثل الصورة المثالية للحاكم ، فى حين يمثل الطاغيـــــة الانحراف بها . وبالمقابلة فان أرسطو عبر عن حكومة الاكثرية بكلمة « دستور »

وعن الديمقراطية بأنها صورة الانحراف بها ، رمع ذلك فانه بعد انقضاء عشرين قرنا اكتسبت الديمقراطية ـ مع احتفاظها بمعناها كشكل للحكومة ـ مضمونا متميزا باعتبارها حكومة شعبية مسئولة ، ولكن المعنى الجماهيرى المتصل بهـا أصبح مهملا . ثم ان الدستور أصبح يعنى القوانين الاساسية التى يسير عليهـا نظام الحكم أو الميثاق ، ولكنه ليس نمطا من الحكومة . ومفهوم أرسـطو للديموقراطية لم يعد ذا دلالة اللهم الا فى عبارة قالها ماديسون ، توكيفيل هى « طغيان الأكثرية » .

فاذا نظرنا الى البيروقراطيـة باعتبارها نمطا رابعا للحكومة أى حكومـة البيروقراطية فسوف نرى أن المعانى التالية للكلمة توازى مع معنى الارستقراطية وحكومة القلة ، ولما كانت البيروقراطية قد فهمت على أنها مفسدة فانها تحملت أصلا بمعانى سلبية ، ولكن ماكس فيبر أكسبها معانى ايجابية شأنها شـأن الديمقراطية . واذا افتدينا بهذا النموذج فانه من السهل أن ندرك أن البيروقراطية أصبحت تعنى السلطة التى يمارسها الموظفون ( وهو ما يمكن ان نطلق عليه اسم « البيروقراطية فى السلطة » ) وكذلك فئة الموظفين الذين يمارسون السلطة ( وهو ما نطلق عليه اسم ( البيروقراطيون ) .

واذا كانت النظرة الاولى الى البيروقراطية صورتها على أنها مفسدة فان الحاجة الواضحة الى أسلوب محايد أو غير تحقيرى أدت الى أن يبذل العلماء جهدا لتخليص كلمة « البيروقراطية » من مدلولاتها السلبية . وقد يفترض أن كلمـات مثـل ( المـوظفين ) ، و ( طبقـة المـوظفين ) ، و ( الرسمى ) ( للدلالة عـلى خصـائص العمـل الرسـمى ) يمكـن اسـتخدامها ، الا أن البيروقراطية أكتسبت بطريقة ما قبولا أقوى . ونتيجة لذلك فان الخصائص التى نسبت الى البيروقراطية ( أى صفات البيروقراطى ) اصبحت ينظر اليهـا على أنها تتصف بالكفاءة وعدم الكفاءة كليهما والقدرة والضعف كليهما وكذلك اداة للادارة واغتصاب السلطة كليهما .

وكذلك حدثت انواع أخرى من التفريعات . فأصبحت الكلمة لا تعنى فقط الموظفين ( البيروقراطيين ) فقط ولكن تعنى أيضا التنظيم الذى يتكون من مكاتب ( جهاز ) . وهى لا تقتصر فى معناها على حكومة البيروقراطية ولكن تشمل أيضا التنظيم البيروقراطى ( الخاص والعام ) ثم المجتمع البيروقراطى . وقد استخدمت البيروقراطية فى أول الأمر لتدل على ظواهر مشاهدة ولكنها تعنى الان ايضـا تجسيدا وكيانا ، وقد انبثق هذا الاستخدام عن الطراز النموذجى الذى وضعه ماكس فيبر والذى يعتبر تمثيلا لاتجاهات تاريخية مفترضة .

وفى رسالة البرو تفصيلات دقيقة من التسلسل التاريخى والتفاعلات التى أدت الى هذه التحولات فى المفاهيم . ومع ذلك فانه لم يقدم سردا مشروحا لمعـانى البيروقراطية واستخداماتها يوضح فيه معانيها الأساسية مع موجز عن الكتاب

الذين وضعوا وطوروا كلا منها . وسوف نقدم فى هذا المقال مثل هذا الموجز . واغلب هذه المعلومات وكذلك المراجع مستمدة من بحثه الشامل الميسر الا أن التفسيرات والقائمة الكبيرة من المفاهيم هى من عمل كاتب هذا المقال .

## حكومة البيروقراطية :

مع أن المعانى الاخرى للبيروقراطية نسخت المعنى الاصلى سريعا بأن هـذا المعنى للكلمة قد استمر . ونذكر على سبيل المثال أن ج. س. مل قال فى كتابه « دراسات عن الحكومة التمثيلية » سنة ١٨٦١ « كانت أعمال الحكومة فى أيدى الحكام المحترفين ، وهذا هو روح ومعنى البيروقراطية ( مل ١٨١ ص ١١٣ ) . وقد تدعم هذا النفليد فى سنة ١٩٣٠ عندما ذكر هارولد لاسكى فى مقـال عـن البيروقراطية فى موسوعة العلوم الاجتماعية أن الكلمة تستعمل عادة فى الدلالة على نوع من الحكومة ينهض الموظفون فيه بالرقابة بصورة كاملة حتى أن سلطتهم قد تعرض حريات المواطنين العاديين للخطر ( لاسكى ١٩٣٠ ص ٧٠ ) .

وفى وقت لاحق اتخذ هرمان فينر عالم العلوم السياسية الانجلو أمريكى الموقف نفسه فعرف البيروقراطية بأنها « حكومة الموظفين » ( ألبرو ١٩٧٠ ص ٩٢ ) وقد عرف لاسويل وكابلان فى كتاب « القوة والمجتمع » سنة ١٩٥٠ البيروقراطية بأنها « نظام الحكم الذى يشكل الموظفون فيه الصفوة » ( أنظر لاسويل وكابلان ١٩٥٠ ص ٢٠٩ ) ، ومع ذلك فانه من السخرية أن هذا المعنى الاصلى للكلمة قـد اختفى الى حد كبير فى الاستعمال الحالى .

## البيروقراطيون فى السـلطة :

أن الانتقال من مفهوم البيروقراطية باعتبارها حكومة البيروقراطيين الى فكرة « البيروقراطيين فى السلطة » كان أمرا سهلا يسير مع تحول مقابل فى معنى « الارستقراطية » من نظام فى الحكم الى فئة حاكمة ، فقد كتب ج. س. مل نفسه قبل أن يعبر عن وجهة النظر المذكورة من قبل ( سنة ١٨٥٩ ) عـن « البيروقراطية » باعتبارها طبقة حاكمة من الموظفين ( مل ١٨٩٢ ص ٦٦ ) .

وقد سلم حيثانوموسكا فى كتاب « الطبقة الحاكمة » ( ١٨٩٥ ) بوجود تمييز هيكلى أساسى بين الحكام والمحكومين ، ثم قسـم الفئات الحاكمـة الى الاقطاعى والبيروقراطى ، ثم خلص من ذلك الى أن الطبقة الحاكمة فى الدولة الحديثة هى البيروقـراطية بلا شك ( موسـكا ١٩٣٩ ص ٨٠ ـ ٨٧ ) . وقـد اختار موسكا فى توضيح مفهوم حكومة البيروقراطية مصطلح « الاستبداديـة البيروقراطية » .

وقد توسع روبرت ميكلز فى كتاب « الأحزاب السياسية » ( ١٩١١ ) فى مجال مفهوم موسكا عن « البيروقراطية » ليشمل الموظفين المأجورين فى المنظمات

التطوعية غير الحكومية وخاصة فى الأحزاب السياسية وكذلك فى الحكومة ، ولكنه نظر اليها أيضا باعتبارها من الصفوة صاحبة السلطة وفضل فى التطبيق كلمة التنظيم على البيروقراطية ( ميكلز ١٩٦٢ ص ١٨٦ ) . وأخذ بهذا التفسير أيضا المؤرخ البريطانى رمزى موير الذى كتب فى « النظراء والبيروقراطيون » ( ١٩١٠ ) أن البيروقراطية تعنى « ممارسة السلطة عن طريــق رجال الادارة المحترفين » . وأضاف أن أهم التأثيرات المنتظمة والمستمرة والقوية فى الحكومة البريطانية هى التى تنتج عن عمل كبار الموظفين الدائمين ( موير ١٩١٠ ص ٨ ، ١٤ ) . . .

ونجد هذا المفهوم فى بعض المؤلفات المعاصرة . فقد أشار والتر شارب الامريكى سنة ١٩٢٧ الى البيروقراطية على أنهـــا « ممارسة السلطة بواسـطة اداريين محترفين » ( شارب ١٩٢٧ ص ٣٩٤ ) . كما كتب دانيل ورنوت البلجيكى فى سنة ١٩٣٧ أن تزايد نفوذ الموظفين ظاهرة لها من الاهميـــة الاجتماعيـة ما يستدعى تخصيص مصطلح البيروقراطية لها وحدها ( وورنوت ١٩٣٧ ص ٢١٨ ) . وكذلك ذكر العالم الالمانى ارنولد برخت فى كتابه ( كيف تتطـور البيـروقراطية وتعمـل ) ( ١٩٥٤ ) أن البيروقراطية تعنى « الحكومة التى يديرها الموظفون » ولكن فى اطار يتحدد بالطريقة التى يمارس بها أصحاب الوظائف السلطة ( برشت ١٩٥٤ ص ١ ) .

### أصحـــاب الوظائف

رأينا عندما تتبعنا معـــانى الارستقراطية كيف أن معنى هذه الكلمة تغير من نظام سياسى الى طبقة الصفوة الذين يمسكون بالسلطة الى فئة تتميز من خـلال مركز السلطة . وتتغير معانى البيروقراطية بهذه الطريقة فأكثر معانيها شيوعا فى الوقت الحالى هو ببساطة طبقة من أصحاب الوظائف تملك السلطة او لا تملكها . ويحدث هذا التحول فى المفهوم عندما يكف كاتب عن تعريف البيروقراطية بانها طبقة تمارس السلطة ويبدأ التفكير فى انها طبقة تستطيع أن تمارس السلطة ولكنها لا تحتاج الى ممارستها . ويمكن أن نلاحظ هذا التحول فى بحث المانى غير منشور سنة ١٨٣٢ — كما ذكر « البرو » — وفيه يقول الباحث « لقد اخـذت البيروقراطيـــة مكان الارستقراطية وربما تصبح بسرعة وريثتها بحق » ( البرو ١٩٧٠ ص ٢١ ) . وهنا نلاحظ أن المؤلف يفكر فى أن البيروقراطية تكتسب السلطة ولكنها لا تتمسك بهـــا بالضرورة .

وكذلك نجد فى تقرير أعده ج.س.س نشر سنة ١٩٤٨ بعنوان « مبـادىء الاقتصاد السياسى » عبارة « التركيز على بيروقراطية مهيمنة » ( مل ١٨٤٨ جزء ٢ ص ٥٢٨ ) . ثم فكر مل — كما رأينا من قبل — فى « البيروقراطية » على أنها فئة حاكمة وحكومة بيروقراطية معا . ولكن استخدامه هنا بصفة الهيمنة يثير فكرة عدم السيطرة أو البيروقراطية الضعيفة سياسيا . وبالمثل استخــــدم المؤلف الالمانى ادوارد فيشيل « البيروقراطية » لتشير الى مجموعة الموظفين الحكوميين ولكن فى

محيط ينتقد مركز القوة فيهم ( فيشيل ١٨٦٢ ص ١٣٢ ـ ٦ من كتاب البرو ١٩٧٠ ص ٢٤ ) . ونجد أن ميكلز فى موقف مشابه يستطيع أيضا أن يكتب عن البيروقراطيين فى محيط لا يعكس الا عددهم فقط ـ ولو انه يركز على قوتهم ـ مثال ذلك عندما يقول ان البيروقراطية تزداد باستمرار ولو أن ذلك ليس بمثل سرعة تزايد العناصر غير الراضية من الطبقة الوسطى ( ميكلز ١٩٦٢ ص ١٨٦ ) .

والخطوة الصغيرة التالية فى تطور المفهوم هى النظر الى « البيروقراطية » فى محيط ادارى أكثر منه محيطا سياسيا ، والشكوى من عدم فاعليتها اكثر من الشكوى من اساءة استخدام السلطة . ونجد هذا المفهوم واضحا فى أعمال كاتب نمسوى هو فردريك فون شولت الذى قارن فى سنة ١٨٨٠ بين فئة البيروقراطيين وطبقة المواطنين مؤكدا ان الكل « ينقد البيروقراطية ويطلب منها أن تحقق له كل ما يريد » ( شولت ١٨٨٠ ص ٤٥٨ ) . كما كتب والتر باجهوت المحلل السياسى البريطانى فى كتاب « الدستور البريطانى » ( ١٨٦٧ ) عن البيروقراطية الماهرة انها بيروقراطية تدربت فى حياتها الاولى على مهنتها فى محيط يشكو من افتقادها للكفاءة اكثر من اساءة استخدام السلطة ( باجهوت ١٩٦٣ ص ١٩٧ ) .

وأبعد العلماء أثرا فى الكتابة عن البيروقراطية باعتبارها طبقة من أصحاب الوظائف هو من غير شك ماكس فيبر . وقد مهد لعمله هذا فى سنة ١٨٩٨ مواطن المانى هو دجوستاف شمولر الذى نشر مقالا عن تاريخ الادارة العامة ناقش فيه سمات الموظفين الجدد ( البيروقراطية ) باعتبارهم طبقة ( شمولر ص ٣١ من البرو ١٩٧٠ ص ٥٣ ) .

وقد ردد فيبر هذا المفهوم عن البيروقراطية ولكنه ليس التصور النموذجى الذى اصبح علما عليه . واوضح البرو أن فيبر لم يعرف مفهومه للبيروقراطية بوضوح باعتبارها مجموعة من الموظفين المعينين ولكن الفكرة تصبح واضحة من خلال استخداماته كما هو الحال عندما كتب « ليس هناك ممارسة للسلطة تصبح بيروقراطية تماما أى أنها تتم من خلال موظفين متعاقدين او معينين » ( فيبر ص ٥٥٢ من البرو ١٩٧٥ ص ٤٢ ) .

ومع أن تشكيل النمط النموذجى ـ الذى يناقش فيما بعد ـ قد أثر بصفة خاصة فى أعمال علماء الاجتماع المعاصرين فان المفهوم الابسط للبيروقراطيين باعتبارهم اصحاب الوظائف قد أخذ به علم السياسة الحديث . ويتضح ذلك من الرجوع الى بعض المؤلفين مثل تايلور كول وجوزيف لابلومبارا . فقد ذكر الاول فى كتاب « البيروقراطية الكندية » انه يقصد ببساطة بكلمة « البيروقراطية » مجموعة من الافراد او الموظفين الذين يؤدون وظائف محددة يعتبرها المجتمع ضرورية ( كول ١٩٤٩ ص ٣ ) . كما كتب جوزيف لابالمبارا فى مقدمة كتاب « البيروقراطية والتطور الاقتصادى » ( الذى نشره سنة ١٩٦٣ ) أنه « من المنطقى ان نفكر فى البيروقراطية على أنها تشمل كل الموظفين المدنيين » ( لابالومبارا ١٩٦٣ ص ٧٦ ). ومع ذلك فانه يستطرد لبيين ان الانواع او المستويات المختلفة من الوظائف يمكن ان

تعرف بهذه الكلمة . ويلاحظ فى بعض الاحيان ان هناك حاجة الى تصـــور اكثر تحديدا عن البيروقراطية كما هو الحال عندما يكون دور الموظفين فى رسم السياسة موضع بحث . والواقع انه يمكن الكشف فى بحوث علماء الســـياسة المعاصرين ومؤرخيها عن مجال واسع للاختلاف بين هؤلاء الذين ينظرون الى « البيروقراطية » على انها مقصورة على الوظفين المدنيين وليست شاملة لجميع اصحاب الوظائف فى حين أن عددا آخر يقصر المصطلح على أصحاب الوظائف العليا والموظفين الدائمين باستثناء الموظفين السياسيين او الموظفين المدنيين بالمقابلة مع الموظفين فى جميع أنواع المنظمات بما فى ذلك الاحزاب السياسية ، وقد يجمع بين هذه المعايير فى بعض الاحيان . مثال ذلك أن تقصر البيروقراطية على المعينين فى وظائف عامةمدنية عليا . وقد يطول هذا المقال كثيرا اذا قدمنا امثلة عن كل نوع ولكن يمكن الرجـوع اليها بسهولة من بين المقالات التى يتضمنها كتاب لابالومبارا وهى امثلة كثيرة جدا حتى ان لابالومبار نفسه يذكـــر الحاجة الى التوصـــــل الى فهم متناسق لمعنى البيروقراطية أى تصور يسمح بالاختلاف فى التعرف على سماتها المحددة .

والحقيقة أن جميع المؤلفين فى مجموعة لابالومبارا لا يتقبلون فكرة قصر مفهوم البيروقراطية على فئة أو مجموعة من اصحاب الوظائف . ويستخدم البعض الكلمة لتعنى ايضا كيانا منظما يخدم الدولة .

## جهـــاز أو نظام المكتب

اصبحت مفاهيم البيروقراطية تختلط مـــع مفاهيم « المنظمة » ، وتعنى كل كلمة فى بعض الاطر ما تحدده او تشير اليه الاخرى غالبا . ويمكن اكتشاف جذور هذا التعقيد اذا نظرنا كيف لم يعد معنى البيروقراطية يقتصر على فئة من اصحـــاب الوظائف ولكن يشمل المنظمة التى تستخدم الموظفين . وهناك تمييز مقابل شائع بين الجيش كمنظمة والضباط الذين يخدمون فيه . لكن كلمة البيروقراطيـــة بالمقابلة اصبحت تعنى كلا من المنظمة ( الجهاز او نظام المكتب ) الذى يخدم دولة ما والموظفين المعنيين فى هذا الجهـــاز .

ويمكن أن نجد تعبيرا قديما عن تحول هذا المفهوم فى مؤلف كاتب المانى هو جوهان جورى الذى كتب فى سنة ١٨٢١ عن مفهوم البيروقراطية باعتبارها مؤسسة مدنية يمكن مقارنتها « بالجيش العامل » ( راجع البرو ١٩٧٠ ص ٢٠ ) . ولم تنجح هذه الفكرة فى اكتسابتقبل يتساوى مع استخدام البيروقراطية لتعنى اصحـــاب الوظائف . ورغم ذلك فقد اجتذب هذا المفهوم مساندة بعض علمـــاء السياسة المعاصرين . والمثال على ذلك ما جاء فى كتـــاب « دولة الادارة » ( ١٩٥٧ ) للعالم الالمانى الامريكى فريتز مورشتين ماركس عن تعريف واضح « للبيروقراطية » بانها تعنى « نمط التنظيم الذى تستخدمه الحكومة الحـــديثة فى قيامها بوظائفهـــا المتخصصة العديدة التى يتضمنهـــا النظام الادارى » ( مورشتين ماركس ١٩٥٧،

ص ٢٠ ) ، ومع أنه ذكرت تعاريف بديلة عديدة للبيروقراطية فان جهاز المكتب او نظام المكتب هو المعنى الذى اختير ليستعمل فى هذا المقال .

وبالمثل فان جون دورس وهو أحد المؤلفين الذين يضمهم كتاب لابالومبارا يعرف البيروقراطية باعتبارها « المركبات الادارية المدنية الحكومية للانظمة السياسية » ( لابالومبارا ١٩٦٣ ص ٣٢٢ ) . ومع ذلك فان هؤلاء الذين ينظرون الى البيروقراطية باعتبارها جهازا يفكرون فيها ايضا على أن لها سمات مميزة قد يكثر أو يقل تعقدها مثل الهيراركية والمهارة الفنية والموظفين الدائمين والاتجاهات التعاقدية الخ . وفى استخدام هذه المفاهيم يأخذون بنموذج ماكس فيبر عن الطراز المثالى للبيروقراطية الذى نتجه اليه الآن .

## طراز مثالى للبيروقراطية

ان ما سماه ماكس فيبر « طرازا مثاليا » ينظر اليه على أنه لا يتوفر له بالضرورة مرجع او دلالة عملية . كما أنه لا يفترض سلفا وجود أمثلة واقعية عن هذا النموذج سواء وجدت أو لم توجد من قبل . والاسئلة العملية التى تثار تتعلق بالدرجة التى تظهر بها الاشياء القائمة ـ الجمعيات والمؤسسات والسلوك الخ . خصائص النمط المثالى . ويلاحظ رينهارت بندكس فى مناقشته لمفهوم فيبر انه « يبسط ويبالغ فى التدليل العملى من أجل الوضوح المتصور » . وعلى ذلك فسوف تفتقد الامثلة الملموسة واحدا او أكثر من العناصر المكونة لهاا و تجدهابدرجات متفاوتة ( بندكس ١٩٦٨ ص ٢٠٧ ) .

ونظرا لان كلمة « مثالى » تتضمن فى المعتاد شيئا مرغوبا فيه بمفهوم سلوكى فانه يبدو ان الحاجة تتطلب لفظا اكثر حيدة . وقد درست كلمة heuristic ( مساعد على الكشف ) ولكنها اثارت ايضا اعتراضات هامة ، وقد تكون كلمة Paradigmatic ( نموذجى ) احتمالا آخر . ومع ذلك فانه بسبب أن استخدام فيبر لمصطلح طراز مثالى قد اذاعه على نطاق واسع فانه يبدو من المفيد الابقاء عليه بالرغم من الاعتراضات التى اثيرت حوله .

وحتى يمكن التمييز بين الطراز المثالى باعتباره كيانا كشفيا او نموذجيا وبين المفاهيم التى يظن أنها ذات دلالة أى انها تصف الظاهرة الموجودة فانه يمكن ان نطبق اتفاقا بسيطا وهو أن نستفيد من الطراز المثالى او النموذج وان نطبق المفهوم ذا الدلالة فى المستوى الادنى . وعلى ذلك فسوف نستخدم البيروقراطية لتعبر عن طراز مثالى والا فان الكلمة سوف تستعمل دون ان نبنى عليها .

وسمات طراز فيبر المثالى للبيروقراطية معروفة على نطاق واسع وهى الموضوعية ، الهيراركية ، واجبات محددة ، تعاقدات ، مؤهلات مهنية ، مرتب ، تفرغ للعمل ، فصل الوظيفة عن الملكية ، الرقابة المركزية . ومع أن اتباع فيبر يفترضون سلفا فائدة الطراز المثالى فانهم لم يتقبلوا دائما كل سمات البيروقراطية .

مثال ذلك ان روبرت ستون يذكر فى معجم « جولد وكولب للعلوم الاجتماعيــة » احد معانى الكلمة على انه طراز من التنظيم يتسم « بالمنطقية فى اتخاذ القــرارات والموضوعية فى العلاقات الاجتماعية وتحويل الواجبات الى عمليات روتينية وتمركز السلطة » ( جولد وكولب ١٩٦٤ ص ٦١ ) . وتلا ذلك أن قدم ستون تعريفا ثانيــا يبرز فيه كل سمات طراز فيبر المثالى . وبذلك فان التعريفين يحددان نموذجين مثاليين ، وايسر طريقة للتمييز بينهما هى الحاق اســم المؤلف بكل منهما ، فيقال « بيروقراطية ستون » فى مقابل « بيروقراطية فيبر » .

وطبيعى أنه يمكن الاعتراض بان هذه السمات تعنى اثارة دعاوى عملية حول البيروقراطية اكثر من ان تكون تعريفا للكلمة . فاذا كان الامر كذلك فانه لا يجوز ان نتوقع ان تصاغ فى شكل تعريف وان تدخل فى مواد المعجم . أما عن صياغة فيبر نفسه ، وبخاصة اذا نظرنا الى واقع انه يستخدم البيروقراطية بمعنى اصحاب الوظائف ، فانى اعتقد أن النص التقليدى بان الوظائف الرسمية الحـديثة تعمـل بالطريقة التالية ( ١ ) ... ( ٢ ) ... الخ يمكن ان ينظر اليها على أنها مجمـــوعة افتراضات اكثر منها تعريفا ( جيرث وميلز ١٩٤٦ ص ١٠ ) . ومــع ذلــك فليس هناك شك فى أن الصياغات التالية كثيرا ماتنسب الى فيبر تعريفا للطراز المثــالى للبيروقراطية ثم تقدم صورا معدلة او مبسطة منه .

وتوجد مثل هذه التعاريف وتعديلاتها فى لغة المعجمات المعتادة . مثال ذلك أن قاموس ويبستر الدولى الثالث المفصل يعطى كأحد معانى البيروقراطيــة ما يلى : « الادارة المنهجية التى تتسم بالتخصص فى الاعمال ، والمؤهلات الموضوعية لشـغل الوظيفة ، والعمل وفق قواعد محددة ، والتسلسل فى السلطة » . وتظهر المقارنة ان خصائص البيروقراطية المذكورة فى معجم ويبستر وكذلك التى قدمهــا ستون وتتبع كلتاهما ما قرره فيبر ولكن مع فروق متميزة ، فانهم يختلفون الواحــد عن الآخر . ويمكن ان يعرف كل على حدة أنه بيروقراطية فيبر ، بيروقراطية ستون ، بيروقراطية ويبستر ، الخ . وهناك امثلة اخرى كثيرة من هذا النـــوع ولــكن ما قدمنا منها يكفى .

## البيروقراطية المريضة

يمكن امتداح الخصائص التى حددها فيبر للبيروقراطية بصورة محايدة على الاقل ، ان لم يكن على نحو ايجــابى . ولو أن نقاد الســـلوك البيروقراطى كثيرا ما ينسبون اليه مجموعة كبيرة من المظاهر السلبية ، وخاصة فى الاستعمال الشائع للكلمة . والكثير من تعاريف البيروقراطية تتفق مع ما ذكر فى الفقرة السابقة ولكنها تستخدم تعبيرات توحى بالازدراء عند التعرف على سماتها . كمــا ان الحـدود بين التعاريف والافتراضات عن البيروقراطية فى هذه الجمل يندر ان تكون واضحة .

وللتوضيح فان ما كتبه روبرت ستون فى معجم *العلوم الاجتماعيــة* يفرض تعريفا ثالثا للمعنى التالى للفظ البيروقراطية : تنظيم بيروقراطى ، تعقيدات ، قواعد

جامدة ، التركيز على الاجراءات . وتعريف مشابه وضعه رينهارد بندركس فى المقال الذى كتبه عن « البيروقراطية » فى دائرة المعارف الدولية للعلـــوم الاجتماعيـــة ( ١٩٦٨ ص ٢٠٦ ) يحدد السمات التنظيمية المثالية ، الفشل فى التحديد الواضح للمسئولية ، القواعد الجامدة والروتينية ، موظفون خطاءون ، تنفيذ بطيء وتهرب من المسئولية ، توجيهات متعارضة ، التوسع فى تضخيم المؤسسات ، تركيز السلطة فى أيدى قلة . فاذا رجعنا الى تعريف ويبستر فى قاموسه فانه يقدم كأحد معانى الكلمة « نظاما فى الادارة يتميز بالجهد الدائب للتوسع فى الوظائف والسلطة وكذلك بافتقاد المبادأة والمرونة وعدم الاهتمام بالاحتياجات الانسانية او الرأى العام وبالميل الى احالة اتخاذ القرارات على الرؤساء او الى تعطيل التنفيذ وتقصير اجراءاته » .

ولم يستخدم علماء الاجتماع هذا التصور السلبى للسمات بكثرة الا انه يتصل بكثير من التصورات الشائعة عن البيروقراطية . وحتى نميز بينها وبين الطـرازات المثالية الايجابية أو المحايدة التى اشرنا اليها من قبـل استخـــدمنا مصطلح « باثو بيروقراطى » ( البيروقراطية المريضة ) . وبالاســتفادة مما سبق مرة أخـرى نشير الى ان النمط المثالى مرغوب فيه ولو اتصف بالسلبية . وبالاضافة الى ذلك فانه لما كان تعريف « البيروقراطية المريضة » يختلف عن الآخر فيمـكن تمييز كل منها دون خلط باستخدام اسم الكاتب مثـــل : بيروقراطيـــة ستون المريضـــة ، بيروقراطية بندكس المريضة ، بيروقراطية ويبستر المريضة ، الخ .

ومع أنه يوجد بعض التباين فى الوحـــدات الاساسية التى تلحق بها هذه الخصائص فانها ترتبط فى اغلب الحالات بمفهوم الجهاز وتتصل فى حالات اخرى بشاغلى الوظائف باعتبارهم فئة ، أو بأحد المبادىء المجردة للتنظيم . وفى هذا المعنى الاخير يتسع مفهوم البيروقراطية ويتجاوز مفهوم الجهاز الى التنظيم باكمله .

## التنظيم والعاملون فيه

تشارك كلمة التنظيم فى بعض الغموض الذى يتصف به لفظ البيروقراطيـــة كما لاحظنا من قبل . فهى تستعمل فى بعض الاحيان لتعنى جزءا من تنظيم أخر وعلى الاخص ذلك الذى يقوم بالوظائف الادارية . مثال ذلك ان علماء الاجتمـاع الـذين يدرسون المنظمات الحكومية لايشغلون انفسهم فى المعتاد بالدولة باعتبارها التكوين الكلى بل يهتمون بالتركيز على سلوك مكتب او ادارة مختارة . وعندما تســـتخدم كلمة التنظيم بهذا المعنى فانها تصبح مرادفة للبيروقراطية بمعنى جهاز . ويوضـح كابلو هذه النقطة بتعريف احد معانى التنظيم بانه يشمل احد المركبات من تنظيـــم اخر ( كابلو ١٩٦٤ ص ١٦ )

ويستخدم علماء الاجتماع وادارة الاعمال فى تحليل المنظمات غيرالحكـــومية كلمة ) التنظيم ( للدلالة على معنى كلى يشمل من بين أجزائه جهازا او موظفين وكذلك عضوية بالاضافة الى افراد منتخبين او مجلس ادارة . وغالبا يستخدم فـى مثل

هذا التشكيل صفات مثل : مركب ، نطاق ضخم ، كبير ، رسمى ، مع مصــــطلح التنظيم . ويمكن ان نستنتج ان مثل هذه المنظمات تشتمل على مجموعة مــــوظفين او جهاز ، ولكن هذه النقطة لاتعتبر من السمات المحددة

مثال ذلك، ان ) تالكوت بارسونز ( فى كتابه ) التشكيل والاجراء فى المجتمعات الحديثة ( ) ١٩٦٠ ( يقول ان ( واحدا من أكثر السمات الهيكلية ظهورا فى مثل هذا المجتمع هو بروز المنظمات الكبيرة الحجم نوعا والتى تقوم بوظائف متخصصـــــة ويطلق عليها دون تدقيق بيروقراطيات بارسونز ١٩٦٠ ص ٢ ( وكذلك يبدى شارلز هيتمان رأيه قائلا ) ان البيروقراطية كتجربة هى المنظمة الكبيرة ، وان اى منظمةكبيرة هى بالتحديد بيروقراطية ( ) هيتمان ص ٣ ( اما بالنسبة لمصطلح ) التنظيم الرسمى( فانه يعرف حسب سماته كنمط من التنظيم ، او ) العناصر فى داخل التنظيم (تتميز بوجود انظمة وسياسات وقواعد ولوائح توضح كيف تكون علاقات كل فرد بالاخـــر بحيث تتحقق عمليات الانتاج الفنى بفاعلية ) كابلو ص ٢٢ (

ولما كان أى تنظيم ) كبير الحجم ( مركب او رسمى يتوفر له بالتأكيد تطبيقالهذا الطراز جهاز او موظفون فاننا بلاشك نتحدث عن هذا المعنى نفسه ومن المؤكد ان اى تنظيم بدون عاملين لايتمكن من ان يظهر هذه السمات واذا ألقينا نظرة على الجــانب الاخر فان التنظيم غير الرسمى يعرف بانه طراز طبيعى من العلاقات التى تنشأ بين اصحاب الوظائف فى تنظيم رسمى ومن المفترض ان اغلب التنظيمات غير الرســمية لايتوفر لها موظفون ومع ذلك فان هذه ليست سمة تحدد هذا المفهوم

ويبدو انه ليس هناك اى من هذه المصطلحات التى تستخدم الان تشير عــلى وجه التحديد الى تنظيم يتوفر له جهاز ومجموعة من الموظفين على انه الجديربالاهتمام ومع ذلك فاننا نجد بعض الاستخدامات لكلمة البيروقراطية وخاصـــة فى القــانون الادارى تشير الى انها المصطلح الدقيق الذى يعبر عن المعنى الذى يوجد فى عقل من يستخدمه . وحتى نعبر عن هذا المفهوم فاننا نحتاج الى الفاظ جديدة قد لاتكـــون مقبولة . وافضل مصطلح استطيع ان افكر فيه هو ) تنظيم وعمالة ( والبـــــديل أن نتحدث عن ) تنظيم وجهاز ( أو ) تنظيم يتضمن مكاتب )

والمقارنة هنا مع مفهوم ( حكومة البيروقراطية ) مفيدة . و لما كان قدر كبير من المراجع التنظيمية يقصد منه ان يبين ان الكثير من المنظمات ) وخاصة الصناعية ( تسيطر عليها فئة الاداريين فمن المنتظر ان نجد تعبيرا مثل ) تنظيم رسمى يســيطر عليه جهازه ( ومع انه توجد تعبيرات مثل ) تنظيم بيروقراطى ( و « سيطرة الادارة » فاننى لم اكتشف أى شاهد على ان مصطلح البيروقراطية يستخدم بذاته ليعبر عن هذا المعنى ومن ثم فانه ولو ان ( البيروقراطية ) اصبحت تعنى احيانا (تنظيمالهجهاز) فانه يبدو انها لاتستخدم لتعنى « تنظيم يسيطر عليه جهازه »

## المجتمع البيروقراطى

هناك توسع أبعد فى معنى البيروقراطية يحدد وفقا لراى ( البروما هو أشمل من الهيئة السياسية والتنظيم وينظر الى المجتمع ككل . اذ يثير البرو الانتباه الى المرونة فى كلمة ( ديموقراطية ) التى لاتعبر فى بعض الاستعلامات الشائعة عن نمط الهيئة السياسية فحسب بل انها تعبر كذلك عن نوع العلاقات الاجتماعية والشخصية كما هو الحال عندما يتحدث فرد الى أخر فيظهر اتجاهات ديموقراطية او غير ديموقراطية كما ان كلمات مثل ( الشيوعية ) «والاشتراكية» « والرأسمالية »تستخدم بغير تدقيق للتعبير عن انظمة اجتماعية وكذلك عن تشكيلات سياسية واقتصادية ويثور نقاش حول حدوث تطور مقابل فيما يتعلق بفهمنا للبيروقراطية ، اذ يمكن استخدامها لتعنى مجتمعا او نظاما اجتماعيا بالاضافة الى جميع المفاهيم الاخرى التى قدمناها من قبل

ويبدو انه يدخل فى هذا مفهومان مختلفان احدهما امتداد واضح لفكرة بيروقراطية الحكومة ويمكن ان نلحظ هذا فى اعمال كارل ويتفوجل وجيمس بيرنهام والاساس المنطقى لهذا هو انه اذا كانت البيروقراطية تتحكم فى الدولة فان جميع العلاقات الاجتماعية سوف تصطبغ بالنظام البيروقراطى وقياسا على هذا فانالطبقة الحاكمة فى الرأسمالية لاتقتصر على الملاك بل ان علاقات الملكية تتخلل جميع العلاقات الاجتماعية .

ويتوسع كارل ويتفوجل فى الفكرة فى كتابه ( الاستبداد الشرقى ) ١٩٥٧ ) اذ يحاج بانه فى الحضارات الهيدروليكية قبل عصر الصناعة اوجدت البيروقراطية الحاكمة التى سادت على جموع العمال انظمة مستبدة ربما يكون من الانسب انيطلق عليها امبراطوريات بيروقراطية ومع ان صورة المجتع البيروقراطى قبل الصناعى التق تنبعث من كتاب ) ويتفوجل ( تبدو واضحة فانى لا استطيع ان اقرر انه يشير الى هذا النوع من المجتمع على انه بيروقراطى ) مع ذلك راجع البرو ١٩٧٠. ص ١٠٣ )

ويتصل بهذا مفهوم مايقدمه بيرنهام فى كتابه ( الثورة الادارية ) (١٩٤١) ولو انه يناقش فيه المجتمعات الحديثة اكثر مما يناقش مجتمعات ماقبل الصناعة . وتدليله يرتكز اساسا على ان طبقة الاداريين او البيروقراطيين لاتقتصر الان على التحكيم فى الحكومه بل ان اثرها يمتد الى كل المجتمع من خلال المؤسسات الخاصة وكذلك الحكومة الكبيرة . ثم يكتب ( ان القول بان المديرين هم الطبقة الحاكمة يكاد يكون هو هو عندما يقال انها بيروقراطية الدولة ) ( بيرنهام ـ ١٩٤١ ) ص ١٣ وليس هناك شك فى ان بيرنهام وضع مفهوم المجتمع البيروقراطى المعاصر ولكنه ليس من الواضح هل يستخدم البيروقراطية بالذات ليشير الى مايسميه المجتمع الادارى او الجديد ( راجع البرو ١٩٧٠ ص ١٠٣

وقد قدم ى.ف برستوس فى كتابه ( مجتمع المنظمات ) «١٩٤١» تفسيرا مختلفا ولكنه اكثر شمولا عن المجتمع البيروقراطى والاساس المنطقى الذى استند اليه هذا الكتاب هو ان نوع الحياة التى توجد فى المنظمات الكبيرة قد شاع فى المجتمع الحديث . وعلى قدر مااستبدل العمال المأجرون والموظفون بالمرتب بالفلاح الذى يعمل ليقيم أوده والتاجر المستقل على قدر الانتشار الكلى للعلاقات التنظيمية فى المجتمعات الحديثة والمسألة لم تعد بعد هى السيطرة السياسية ولكن كما هو الحال فى الرأسمالية يوجد الان طراز جديد من التشكيل الاجتماعى

ويذكر برستوس ان المجتمع التنظيمى الذى يتميز بالمؤسسات البيروقراطية الكبيرة الحجم فى جميع المجالات الاجتماعية تقريبا قد ظهر فى الولايات المتحدة بصفة خاصة ( برستوس ١٩٦٢ ص٨٢ ) ، كما يجادل البرو بانه مادام برسنوس يعتبر المنظمات الكبيرة والتشكيلات التنظيمية البيروقراطية مصطلحات مترادفة فقد نستخلص انه من المناسب ان نفكر فى البيروقراطية على انها نمط من المجتمع ( البرو ١٩٧٠ ص ١٠٤ ) ويمكن ان يكون اقتراح برسثوس استعمال كلمة البيروقراطية نتعنى مجتمعا تنظيميا امتدادا منطقيا لتحليله ولكن لأراه فى الواقع قدم مثل هذا الافتراح .

والمؤلفون الاخرون الذين يدعى البرو انهم استخدموا لفظ البيروقراطية ليعنى مجتمعنا بيروقراطيا هم : برونو ريزى ، وماكس شاختمان ، وميلوفان جيلاس وكارل بانهيام . ومع ان كلا منهم يقدم منظورا متميزا عن الموضوع فانى لا استطيع أن أقرر ان ايا منهم قد استخدم ( البيروقراطية ) لتعنى مجتمعا حديثا اوبيروقراطيا وقد ناقش ريزى فى كتابه ( تحول العالم الى البيروقراطية ) ١٩٣٩ ان جهازالدولة فى الاتحاد السوفيتى قد أصبح طبقة حاكمة جديدة وأوجد مجتمعا بيروقراطيا ولكنه لم يطلق على المجتمع ( بيروقراطى ) ويبدو ان شاختمان قد قدم بعد ١٩٤٠ تعليلا مشابها لكل المجتمعات الحديثة سواء الرأسمالية او الشيوعية ( البرو ١٩٧٠ ص ٧٦ ) .

وقد اتخذ وجيلاس موقفا أكثر شذوذا فى كتاب ( الطبقة الجديدة ) «١٩٥٧» حيث يحاج بان الثوار المهنيين باعتبارهم عنصر سائدا فى الحزب الشيوعى قد أصبحوا طبقة حاكمة جديدة انتشرت فى المجتمع بفاعلية من خلال جهاز الحزب وقرر ان الطبقة الجديدة هى ( البيروقراطية ) او ( البيروقراطية السياسية ) بتعبير أدق ( دجيلاس ١٩٥٧ ص ٣٨ ) وهنا يستخدم دجيلاس البيروقراطيةلتعنى بوضوح الطبقة المسيطرة فحسب ولاتعنى المجتمع البيروقراطى المسيطر او المتغلغل .

ويبدو ان حجة مانهيام التى قدمها فى كتاب ( الحرية والقوة والتخطيط الديموقراطى ) فى «١٩٥١» هى ان التميز بين الدولة والمجتمع قد انقضى زمانه فى العصر الحديث . ويقول ان الدولة التى لايساوى بينها وبين البيروقراطية — قد

تخللت المجتمع . وقد يفترض انه يتحدث عن مفهوم المجتمع الذى تحول الى البيروقراطية ولكن ذلك لايستتبع انه يشير الى مثل هذا المجتمع باعتباره ( بيروقراطية ) ( البرو ١٩٧٠ ص ١٠٤ ، مانهيام ١٩٥١ ص ٤٣ ــ ٤٤ ) وعلى ذلك فقد يبدو ان التوسع المنطقى فى معانى البيروقراطية يمكن ان يؤدى الىاستخدامها للدلالة على مجتمع بيروقراطى او يتحول الى البيروقراطية ( يتبرطق ) واعتقادى ان هذا الاستخدام لم يستقر فى الواقع بعد بالرغم من ادعاء ألبرو أن نمو المنظمات يتضمن تحول المجتمع الى البيروقراطية . وهذا معادل لان يتحول المجتمع الى بيروقراطية ( البرو ١٩٧٠ ص ١٠٥ )

## بيروقراتزم ( او امراض المكتب )

ان التميز بين الاسم الذى يعبر عن كيان وصيغة الصفة منه التى تعبر عن خصائص هذا الكيان هو بلاشك مسألة قياسية . ومع ذلك فان صيغة الاسم تستخدم فى بعض الاحيان بدلا من الصفة واحيانا اخرى تكتسب الصيغة الوصفية معنى اضيق . ومن المؤكد ان البيروقراطى لايعنى دائما الشىء نفسه مثل الاتصاف بكل خصائص البيروقراطية والواقع انه اذا استخدم الاسم ( بيروقراطية ) مرادفا الصفة ( بيروقراطى ) فانه يحمل عادة معنى شديد التحقير . ويعنى الاتصاف بكثير من البيروقراطية عادة معنى ان يكون الشخص شديد البيروقراطية . وحتى يفهم هذا الاستخدام الذى هو بلاشك كثير الاستعمال فى اللغة المعتادة بمقارنته بالاستخدام العلمى فانه يجب مرة اخرى ان نعود الى اصول الكلمة

وحتى يمكن تقدير ماحدث من فرع لتحولات فى معنى البيروقراطية نبدأ باجراء بعض مقارنات مع مصطلحات الحكم الاخرى : الارستقراطية ، الديموقراطية والملكية . فمعنى ان يكون الشخص ارستقراطيا هو ان تظهر عليه امارات من الثقافة والتربية ، ومعنى ان يكون ديموقراطيا هو أن يعتنق المساواة ومعنى أن يكون هو ملكيا هو ان يبدو عليه العلو او المكانة التى تناسب الملك . ويقال هذه المصطلحات فى ناحية التحقير مصطلحات حكم القلة والغوغاء والاستبداد . وقد نشأ مصطلح الاتصاف بالبيروقراطية ( البيروقراطى ) لغويا على مثل هذا النهج .

ونجد تعبيرا قديما عن الفكرة الشائعة عن البيروقراطية كابراز للادارة السيئة مذكورا فى مؤلفات : أونوريه دى بلزاك . فروايته ( الموظفون ) ( ١٨٣٦ ) تهاجم بقسوة ضيق العقل الذى يتصف به الموظفون : فالبيروقراطية هى القوة الجبارة التى تتخفى وراء الاصباغ .. اتجاه طبيعى الى المتوسط ، ولو بالعبارات النمطية والتقارير ، فضولية ونزق وهذه الفكرة عن البيروقراطية تقابلها مدلولاتها الاصلية التى وضعها عالم السياسة الالمانى روبرت فون مولى (١٨٦٢) عندما نشر بحثا عن معنى هذه الكلمة واقترح ان يستخدم لفظ ( بيروقراتزم ) للدلالة على ( المفهوم الخاطىء لواجبات الحكومة التى يقوم بها عدد كبير من الموظفين المحترفين )

( اقتباس البرو ، ١٩٧٠ ص ٢٩ ) واراد ان يقصر استخدام كلمة ( البيروقراطية )على معناها الاصلى .

وقد اخذ بهذا الاقتراح المؤلف البولندى جوزيف أولزفسكى الذى كتب بحثا فى نهاية القرن التاسع عشر مستخدما مصطلح ( بيروقراتزم ) ليشير الى الاتجاهات والسلوك الهجومى لدى موظفى الدولة ( البرو ١٩٧٠ ص ٣٠ ) . ومع ذلك فقد رفضت اغلب الالفاظ الجديدة التى صاغها فون مول . واكتسب الاستعمالات الشائعة تأييدا اكاديميا عندما استخدم عالم الاجتماع الفرنسى فريدريك ل بلاى فى سنة ١٩٦٠ لفظ ( البيروقراطية ) فما كتب ليعنى توزيع السلطة بين صغار الموظفين المستغرقين فى التفاصيل والاتجاه الى تعقيد الاعمال وكبت المبادأة لدى الاخرين ( البرو ١٧٩٠ ص ٣٠ م نكتاب ل بلاى ١٩٦٤ ص ٢٣٦ ) . ولايزال بعض العلماء يستخدم حتى الان ( البيروقراطية ) ليعبر عن المفهوم الذى سماه فون مولوأولزفسكى ( بيروقراتزم ) . وقد عرفمارشال ديموك منعلماءالسياسة الامريكيينالبيروقراطية فى سنة ١٩٤٤ بانها تعبير عن الظواهر الرسمية المركبة التى تميل الى عدم المرونة واللاشخصية ( ديموك ١٩٤٤ ص ١٩٨ ) . كما عرف أ. شتراوس العالم البريطانى فى كتابه ( الموظفون الى كمون ) البيروقراطية بانها تشير الى ( التجاوزات الكثيرة فى تشكيل وعمل المنظمات الكبيرة ) ( شتراوس ١٩٦١ ص ٤١ ) وربما كان ابعد من توسع فى هذا الاستعمال اثرا هو عالم الاجتماع الفرنسى المعاصر مايكل كروازبيه الذى كتب فى كتاب ( الظاهرة البيروقراطية ) ١٩٦٤ عن ( البيروقراطية ) بأنها تعنى ( سوء المواءمة او عدم الملاءمة او الاختلال الوظيفى الذى ينمو بالضرورة فى المنظمات الانسانية ) وبينما هو يسلم بان هذا اللفظ يمكن ان يستعمل ايضا للدلالة على مفهوم الحكومة البيروقراطية وعلى المنطقية فى الادارة فقد اختار بدلا منه المعنى المبتذل الشائع للكلمة الذى تثيره أفكار التثاقل والروتين وتعقيد الاجراءات وعدم الاستجابة السليمة فى المنظمات والبيروقراطية ( كروازين ١٩٦٤ ص ٣ )

وهناك حاجة واضحة الى مفهوم عن البيروقراطية ( سواء باعتبارها تمثل الموظفين او الجهاز ) يعبر عن الاختلال الوظيفى الذى لايمكن التخلص منه . وقد اقترح فيكتور طومسون فى كتاب ( المنظمات الحديثة ) «١٩٦١» شأنه شأن فون مول ان تستعمل كلمة مختلفة للدلالة على هذا المعنى واقترح مصطلح ( بيروباثولوجى ) ، ومع ذلك فانه يمكن التفرقة بين مصطلح فون مول ( بيروتراتزم ) ومقترح طومسون ( بيروباثولوجى ) فالاول منهما يشير الى السلوك الذاتى اللامنطقى للموظفين والافساد والتفاهة والجمود وغير ذلك مما يؤدى الى نتائج غير مقبولة اجتماعيا والمصطلح الاخر يعبر بدلا من ذلك عن نتائج الاحتلال الوظيفى نتيجة المحاولات الشعورية للقيام بالدور المنطقى القانونى للموظف العام

## منطقية المكتب

يعكس مقترح امراض الكتب ( بيروباثولوجى ) الذى اقترحه طومسون نقدا لطراز بيروقراطية ماكس فيبر المثالى مما ادى الى جدل يصل بين النتائج غير المنطقية والسلوك المنطقى . ومع ذلك فقد اختلط الجدل العلمى فى هذا المجال بالغموض فى استخدام كلمة المنطقية وقد استندت فكرة فيبر الاصلية عن السلطة القانونية المنطقية التى اعتمد عليها فى بناء طراز البيروقراطية الكاشف على نماذج سلوكية تعتبر وفقا لمصطلحات بارسون عالمية تنحو نحو الانجاز ومحددة وظيفيا . ومع ان لغة بارسون صعبة جدا الا انها نمت بصورة مباشرة من مفاهيم فيبر

كما تتضمن فكرة ( المنطقية ) « الترشيد » وخاصة فى مجال ادارة الاعمال والادارة العامة المعاصرة ايضا مفهوم فاعلية الانفاق او الانتاجية ويعتبر جهاز ما رشيدا بالقدر الذى يحقق به الاهداف التى يحددها التنظيم الرئيسى باقل تكلفة ولاشك ان الانسان يستطيع ان يفترض ان السلوك الرسمى الذى تحكمه المستويات القانونية المنطقية سوف يؤدى الى نتائج منطقية . ويشير عالم الاجتماع المعاصر روبرت مارتن عندما الف عن ( التشكيل البيروقراطى والشخصية ) الى الفساد الوظيفى فى البيروقراطية الذى ترجع اصوله الى السمات التى رأى فيها فيبر قوة البيروقراطية بصفة خاصة ( ميرتون ١٩٥٢ ص ٣٦٤ ) وقد اصبحت الرابطة المسلم بها بين القواعد المنطقية القانونية والنتائج موضوع جدال . ويعتمد هذا الجدل فى جزء منه على اللبس لان كلمة المنطقى rational تستخدم لتعنى كلا من ( المنطقى القانونى ) فى مفهوم فيبر والمنطقى بالمعنى الادارى المعاصر ( الترشيد ) وبذلك فقد افترضت صحة علاقة لم تكتب صحتها بواسطة التعريف .

والنتيجة هى ان البيروقراطية اصبحت تعنى فى بعض الاستعمالات ماقد يسمى ( بمنطق المكتب ) . وقد نشر بيتربلاد فى سنة ١٩٥٦ كتاب ( البيروقراطية فى المجتمع الحديث ) حيث عرف البيروقراطية بانها التنظيم الذى يعظم فاعلية الادارة ؛ ( بلاد ؛ ١٩٥٦ ص ٦٠ ) . وفى العام نفسه أكثر كل من ج.ر — فرانسيس • ولى بى بستون فى رسالة عن « الخدمة المدنية والاجراء فى البيروقراطية » أن البيروقراطية تعنى أسلوب التنظيم الذى يعمل بصفة خاصة على المحافظة على الاستقرار والفاعلية فى المنظمات الكبيرة المركبة ( فرانسس ، ستون ١٩٥٦ ص ٣ ) . وبعد عقد من الزمان أكد بيتر ليونارد أن البيروقراطية تشير الى ترتيب منطقى واضح التحديد للانشطة الموجهة نحو تحقيق أهداف المنظمة ( ليونارد ١٩٦٦ ص ٨١ ) . ولعل ما يثير الدهشة أن البيروقراطية يمكن أن تستخدم لتعنى كلا من « أمراض المكتب » و « منطقية المكتب » .

### افتقاد التوسع فى سلطة المكتب :

اذا نظرنا الى أصول البيروقراطية باعتبارها مصطلحا يدل على حكومة البيروقراطية ثم يدل بعد ذلك على البيروقراطيين فى السلطة فقد يفترض أنه قد اتخذت ايضا معان مشتقة وهى ( سلطة المكتب ) التى لا تعنى فئة تمارس السلطة ولكنها السلطة نفسها كما يمارسها الموظفون . وقد يكون هذا تطورا مقابلا لمفاهيم « أمراض المكتب » و « منطقية المكتب » حيث يتم التعبير عن الخاصية أكثر من التعبير عن الكيان الذى تظهر فيه هذه الخاصية . ومع ذلك فالغريب أن هذا التحول فى التنظيم لم يتم .

وبدلا من ذلك ــ كما رأينا الان ــ ولدت السمات الادارية أو السلوكية للسلوك الرسمى ما أصبح يشكل الخصائص الادارية ( المؤيدة وغير المؤيدة ) التى يمكن اسنادها الى جهاز أو الى مجموعة من أصحاب الوظائف . ولكن الخصائص السياسية للبيروقراطية عبر عنها بألفاظ أخرى لا بكلمتى البيروقراطية والبيروقراطى وفى هذه الحالة فقد نقدر أن المعانى السيئة للبيروقراطية قد رسخت بسرعة وأصبحت تحجب التعبير عن مجموعة مخالفة من الخصائص التى تنسب الى شاغلى الوظائف . وربما كان الانهماك فى الوقت الحالى بالدور الادارى للموظفين قد عطل الاخذ بأن السمات السياسية للموظفين يمكن أن تسمى أيضا « بالبيروقراطية » .

ومع ذلك فقد ظهرت مراجع كثيرة فى السنين الاخيرة عن السياسة البيروقراطية يشار فيها الى السلطة البيروقراطية بأنها السلطة وأن صيغة الصفة من البيروقراطية تعنى ببساطة الانتساب الى الوظيفية وبهذا المعنى فان الصفة لها الدلالة نفسها التى لصيغة الاسم « البيروقراطية » .

### الادارة بالموظفين :

كثيرا ما تستخدم كلمة « البيروقراطية » فى المؤلفات المعاصرة عن الادارة العامة كما لو كانت مرادفة لكلمة ( الادارة ) . وقد استخدم فيبر فى بعض الاحيان مصطلح « موظفون اداريون بيروقراطيون » وقصد به موظفين تظهر عليهم الصفات السلوكية التى توجد فى طرازه البيروقراطى المثالى ويؤدون وظائف ادارية . ومع ذلك فان الاستعمال غير الدقيق لهذه الكلمات قد يؤدى الى التفكير بأن كلمتى البيروقراطى والادارى قد استعملا كمترادفين ، كما لو كان فيبر قد كتب عن موظفين بيروقراطيين اى اداريين .

وقد يستخدم علماء السياسة المعاصرون ــ أحيانا ــ نتيجة تحول خاطىء كلمة « الادارة » بدلا من « البيروقراطية » للتبسط فى التعبير اذا أرادوا الاشارة الى شاغلى الوظائف دون اقحام المدلولات السلبية التى تحملها كلمة «البيروقراطيين»

ولذلك يستخدمون كلمة « الاداريين » . وبصرف النظر عما تمارسه هذه الكلمة من ارتباك فكرى فربما كان واضحا أنه يمكن أحيانا استخدام كلمة تدل على كيان أو تشكيل أيضا لتدل على عملية أو وظيفة نمطية . وعلى ذلك فان المهندس يهندس والبناء يبنى والراقص يرقص والمعلم يعلم كما أن الادارى يدير . ومع ذلك فانـه لا يوجد مثل هذا التوازى فى أغلب الحالات ، فاذا سأل سائل ما الذى يقـــوم به الاطباء والمحامون والسياسيون والمعماريون فلن تجد الاجابة فى الافعال التى تشتق من الاصل نفسه فانه لا توجد صيغة الفعل من « البيروقراطية » وقد يبدو ركيكا أن نقول ان البيروقراطى يبرقط . وربما كان هذا هو السبب فى أن صيغة الكلمة « بيروقراطية » نفسها أصبحت تستخدم للنشاط أو للوظائف التى يؤديهـــا الموظفـــــون .

وقد يفترض أنه اذا كانت « البيروقراطية » تستخدم للاشارة الى نشاط فانها يمكن أن تستخدم بمثل القدر للدلالة على العمل السياسى وكذلك العمل الادارى للموظفين . ولكن مثلهذا لم يحدث من قبل. وبدلا من ذلك فان كلمة «البيروقراطية» اصبحت تعنى فى بعض السياق الانشطة الادارية للموظفين . ونجد مثالا جيدا على هذا الاستخدام فى أعمال المؤرخ البـــريطانى ج.أ. ايلمر الذى كتب فى كتـــابه « خدم الملك » ١٩٦١ أن أكثر معانى البيروقراطية فائدة كان « بعض أساليب محددة فى الادارة » ( ايلمر ١٩٦١ ص ٤٥٩ ) . ويحاج ألبرو أيضا بأنه كان من الطبيعى فى التقليد الاوربى للادارة العامة أن يربط بين التشكيلات البيروقراطية المستقرة بما فى ذلك الهيراركية ووظائف السلطة الرسمية وبين الوظائف الادارية ، ثم انه يذكر بعض المؤلفين فى اللغة الالمانية وبصفة خاصة كارل رينر ، هـ. ب. باردت ، هـ. سالتن ، باعتبارهم يساندون وجهة نظره بأن البيروقراطية تعنى فى بعض الاحيـــان « الادارة بواسطة الموظفين » . ولذلك يشار الى عدد من العلماء الامريكيين بما فيهم العديد من أمثال رينهارد بندكس ، كارل فريدريك ، اللذين لهما خلفية ألمانيـــة البرو ( ١٩٨٠ ص ٩٨ — ٩ ).

ومهما كانت الاسباب فانى أنا شخصيا لا أساوى بين الهيراركيـــة والسلطة الرسمية وبين الوظيفة الادارية ، ويبدو أن هناك مبررات قوية للاعتقاد بأن أحـــد المعانى التى تطلق أحيانا على كلمة البيروقراطية هى « الادارة بواسطة الموظفين » .

**تلخيـــــص :**

لكى نلخص المعانى المختلفة للبيروقراطية التى قدمت فى هذا المقال نعرض فيما يلى سردا مشروحا لمعانيها يحوى أولا الالفاظ التى استخدمت من قبل يليها فى بعض الاحيان مصطلحات أخرى تستخدم للمفهوم نفسه . ويجدر بنا أن ننوه بأنه فى بعض المواضع أيضا يطلق على كل من هذه المعانى كلمة البيروقراطية بمفردها .

## معانى البيروقراطية :

١ ـ أصحاب الوظائف ، ( الموظفون ، الضباط ، الافراد ، البيروقراطيون ) :
مجموعة من المكاتب وشاغليها فى أى منظمة : ( أ ) الموظفون المعينون ( ب ) الموظفون المدنيون ( جـ ) أصحاب الوظائف العليا ( د ) أصحاب الوظائف العامة ( هـ ) المختارون للوظائف ( و ) أصحاب الوظائف الدائمة ( ز ) الموظفون ( أصحاب الوظائف العليا والمدنية والمعينون فى الوظائف العامة ( .

٢ ـ جهاز ( نفس الانواع المذكورة فى ١ ) :
نظام من أصحاب الوظائف تنشئها منظمة : ( أ ) جهاز ادارى ) جهاز يختص بما يتعلق بالوظائف الادارية فحسب ) .

٣ ـ منظمة بموظفيها ( مكتب المنظمة ) منظمة كبيرة مركبة :
اى منظمة لها جهاز ( أ ) مكتب رشيد ( ب ) مكتب حديث ( جـ ) مكتب بيروقراطى .

٤ ـ حكومة بيروقراطية ( الموظفون يحكمون ) :
نظام سياسى يتحكم اصحاب الوظائف فيه .

٥ ـ البيروقراطيون فى السلطة ( الموظفون يحكمون ) :
أصحاب الوظائف كفئة حاكمة .

٦ ـ بيرقراتزم ( السلوك البيروقراطى ، عدم الكفاءة التنظيمية ) :
التنفيذ غير الرشيد لسياسات المنظمة بواسطة جهاز او اصحاب الوظائف (أ) أمراض المكتب ( بيروقراتزم التى تنتج عن التمسك الصارم بمعايير حددها جهاز من شاغلى الوظائف ) .

٧ ـ ترشيد منطقية المكتب ( تنظيم رشيد ) ادارة ذات كفاءة :
تنفيذ سليم لسياسات منظمة من خلال جهاز أو الشاغلين لوظائفها .

٨ ـ الادارة بالموظفين :
تحقيق أهداف المنظمة من خلال جهازها او موظفيها .
( أ ) ادارة حديثة بواسطة موظفين .

٩ ـ البيروقراطية ( الطراز المثالى لبيروقراطية فيبر ، بيروقراطية سنون ، بيروقراطية ويبسير ، الى طراز مثالى من جهاز او مجموعة من شاغلى الوظائف سماتها مجموعة متغيرة من الخصائص .

١٠ ـ بيروقراطية مرضية ( جهاز ستون ، جهاز ويبستر ... الخ ) :
طراز مثالى له مجموعة متغيرة من خصائص سلبية تكون مميزة لجهاز ما أو مجموعة من شاغلى الوظائف .

١١ ــ مجتمع بيروقراطى ( ربما لم يطلق عليه بيروقراطية قط ) :

أى مجتمع تسوده البيروقراطية : ( أ ) مجتمع بيروقراطى قبل طور التصنيع ( ب ) مجتمع تحول الى البيروقراطية ( مجتمع تنظيمى ) .

وسنسرد فيما يلى المعانى السبعة الحديثة لمصطلح البيروقراطية كما عرفها مارتن البرو فى رسالته وذلك بغرض المقارنة ، وسوف نضيف بعد كل لفظ بين قوسين أرقام المصطلحات والمفاهيم التى استخدمت من قبل ، ومن الواضح أن البرو قد جمع فى بعض الحالات بين مفهومين أو اكثر مما ذكر فى هذا المقال باعتبارها مفهوما واحدا .

**معانى البرو عن البيروقراطية :**

١ ــ تنظيم قومى ( ٧ ترشيد المكتب ، ٩ البيروقراطية ) .

٢ ــ عدم الكفاءة التنظيمية ( ٦ بيروقراتيزم ، ٦ ( أ ) امراض المكتب ١٠ . بيروقراطية مرضية ) .

٣ ــ الموظفون يحكمون ( ٤ حكومة بيروقراطية ، ٥ البيروقراطيون فى السلطة ) .

٤ ــ الادارة العامة ) ١ ( أصحاب الوظائف بما فى ذلك مختلف التوافيق الممكنة أو المجموعات الفرعية ( ٢ ) جهاز ، ٢ ( أ ) جهاز ادارى ) .

٥ ــ الادارة بواسطة الموظفين ( ٨. الادارة بواسطة الموظفين ) .

٦ ــ المنظمة ( ٣. التنظيم الرسمى ، ٣ ( أ ) منظمة رشيدة ٣ ( ب ) منظمة حديثة ٣ جـ منظمة تحولت بيروقراطية ) .

٧ ــ مجتمع حديث ( ويتضمن مفاهيم المجتمع البيروقراطى والمجتمع الذى تحول الى البيروقراطية ولكن يشك فى أن تستخدم كلمة البيروقراطية ذاتها لتدل على أى من المعنيين ) .

ولا تقدم المعاجم العادية الا بعض هذه المعانى عن البيروقراطية على أساس الاستعمالات المستقرة . فقاموس أكسفورد الانجليزى الذى يتصف عادة بالشمول ضنين جدا فى معالجته لمصطلح البيروقراطية كما يتضح فيما يلى :

**معانى البيروقراطية فى قاموس أكسفورد الانجليزى :**

١ ــ « الحكومة عن طريق المكاتب بموظفيها الرسميين عادة » ( ٨. الادارة بواسطة الموظفين ٧٢ بيروقراتزم ) .

٢ ـ « موظفو الحكومة مجتمعين » ( ١ ( د ) أصحاب الوظائف العامة ) .

## معانى البيروقراطية فى قاموس ويبستر :

أما قاموس ويبستر الدولى الثالث المفصل فهو اكثر سخاء فى معالجته للكلمة فأعطاها المعانى التالية :

١ ـ ( موظفو الحكومة ) ( ١ ( د ) أصحاب الوظائف العامة ) .

٢ ـ المجموعة الكلية لموظفى الحكومة غير المنتخبين ( ١ أ د أصحاب الوظائف العامة المعينين ) .

٣ ـ « مجموعة الموظفين الاداريين واضعى السياسة فى أى منظمة كبيرة » ( ٢ أ الجهاز الادارى ) .

٤ ـ « الادارة المنطقية التى تتميز بالتخصص فى الوظائف وبالمؤهلات الموضوعية لشغل الوظيفة ، والتنفيذ وفقا لقواعد ثابتة ، مع تسلسل فى السلطة » ( ٨ أدارة حديثة عن طريق الموظفين . ٩ . بيروقراطية ويبيستر ) .

٥ ـ « نظام فى الادارة يتميز بمحاولة مستمرة للتوسع فى الوظائف والسلطة ، وافتقاد المبادأة والمرونة ، وعدم المبالاة بالحاجات الانسانية أو الرأى العام مع ميل لتصعيد اتخاذ القرارات للرؤساء أو لتأخير التنفيذ بوضع العراقيل ( ١٠ . ويبستر باثو بيروكرامس ، ٧ . بيروكراتسم ) .

٦ ـ « مجموعة الموظفين التى تنفذ مثل هذا النظام » ( ١٠ ريبستر باثوبيروكراس ؛ ١. أصحاب الوظائف ) .

وطبيعى أن لا يستخدم علماء الاجتماع كل معانى البيروقراطية هذه بالضرورة أو يطلقون عليها لفظ « بيروقراطية » . وعلى ذلك فانه من المهم أن تقارن معانى الكلمة التى توجد فى تعاريف روبرت ستون كما وردت فى قاموس العلوم الاجتماعية الذى نشره جوليوس جولد ، و. ل. كولب » .

## معانى البيروقراطية فى قاموس العلوم الاجتماعية

١ ـ البيروقراطية من منظور طراز مثالى . . ( ٩ بيروقراطية ستون )

٢ ـ مجموعة فيبر من السمات الهيكلية للبيروقراطية . . ( ٩ بيروقراطية فيبر )

٣ ـ تزايد العقبات ـ الشريط الاحمر ـ والقواعد الجامدة والتركيز على الاجراءات ( ١٠ ستون باتوبيروكراسى )

ولتيسير المقارنة بين مختلف معانى البيروقراطية التى تعرفنا عليها من قبل وتلك التى قدمها المؤلفون المذكورون نعرض الملخص التالى :

| | البرو | اكسفورد | ويبستر | ستون |
|---|---|---|---|---|
| ١ ـ اصحاب الوظائف | الادارة العامة | أ (د) = قاموس أ (د)<br>اكســـفورد ١ (أ) (د)<br>الانجليزى ٢ | = وبيستر ١<br>= وبستر | — |
| ٢ ـ جهاز | الادارة العامة | — | ٢ (أ) = وبيستر ٣ | — |
| ٣ ـ التنظيم الرسمى | التنظيم | — | — | — |
| ٤ ـ حكومة البيروقراطية | الحكم بواسطة الموظفين | — | — | — |
| ٥ ـ البيروقراطيون فى السلطة | الحكم بواسطة الموظفين | — | — | — |
| ٦ ـ منطقية المكتب | التنظيم المنطقى | — | — | — |
| ٧ ـ بيروقراتزم | عدم فاعلية التنظيم | قاموس اكسفورد<br>الانجليزى ١ | — | — |
| ٨ ـ الادارة بالموظفين | الادارة بالموظفين | قاموس اكســـفورد ٨ (أ)<br>الانجليزى ١ | = ويبستر ٤<br>ويبستر ٤ | — |
| ٩ ـ البيروقراطية | التنظيم المنطقى | — | | ستون ١ ، ستون ٢ |
| ١٠ ـ باثوبيروقراسى | — | — | ويبستر ٥ | ستون ٣ |
| ١١ ـ المجتمع البيروقراطى | المجتمع الحديث | — | — | — |

## خاتمـــة

يستطيع المرء أن يتخذ عديدا من المواقف المتباينه للاجابة عن ماذا يمكن اتخاذه حيال مشكلة ما ؟ واحد المواقف الشائعة بين كثير من علماء الاجتماع يقــول بــأنه ليس هناك مايمكن او يجدر عمله . وغاية مايطلب هو مجرد التعرف على مختلف المعانى لمصطلح مثل ( البيروقراطية ) وهذا يكفى تماما . اما الحريصون على التدفيق فالارجح أنهم يهتمون بتوضيح المعنى الدقيق الذى يجول بخاطرهم كلما استخدموا المصــطلح

ونجد في الطرف الاخر موقفا معياريا يقول بان العلماء المدققين عليهم أن يقصروا استخدامهم لكلمة مالتدل على معنى واحد فحسب ، ومن ثم فان كلمة مثل ( البيروقراطيه ) ينبغى ان تقصر استخدامها على دلالة متفق عليها ويحظر استخدام كل المعانى الاخرى الممكنة او يعبر عنها بمصطلحات اخرى مثل (جهاز) ،(بيروقراتزم) ( حكومة البيروقراطية ) الخ . ويناقش من يأخذون بهذا الراى احيانا فى انه لايوجد بين التعاريف الموجودة فى المراجع لكلمة ما مايستحوذ بحق على معناها الذى لاغنى عنه ثم يقدمون فى شكل تعاريف توضيحية مقترحاتهم الذاتية ذاكرين كيف يجدر ان تفهم الكلمة استنادا الى كل الاستعمالات والتعاريف السابقة .

وهناك مكان وسط بين هاتين النهايتين يبدو اكثر عقلانية لكاتب هذا المقال . فبينما نسلم بأنه اذا حدد كاتب مابوضوح أن كلمة البيروقراطية سوف تستخدم لتدل على معنى محدد من بين كل معانيها العديدة الممكنة فانها لاتتعرض للغموض اذ يمكن ان يفترض ايضا انه عندما توجد معان مترادفة مقبولة يكون من المفيد تجنب الالفاظ المتجانسة ومثال ذلك انه ولو أن كلمة ( حكومة البيروقراطية ) تبين بوضوح المعنى الاصلى للبيروقراطية فأن هذا المعنى قد أغفل الان . ولما كان من الميسور ان نتحدث عن ( حكومة البيروقراطية ) فقد نستطيع كذلك ان نستبعد استخدام لفظ ( البيروقراطية ) ليعبر عن هذا المفهوم . وبالمثل اذا اريد الحديث عن اصحاب الوظائف باعتبارهم فئة حاكمة فانه ينبغى اختيار لفظ ( البيروقراطيون ) فى السلطة

فاذا اريد ذكر بعض سمات البيروقراطية فلماذا لانستخدم صيغا مثل ( بيروقراتزم ) أو ( ترشيد المكتب ) للحديث عنها ؟ وعندما يشار الى نشاط مافقد تزداد الامور وضوحا بالحديث عن (الادارة عن طريق الموظفين) بدلا من (البيروقراطية) وعندما يكون القصد الاشارة الى طراز من التنظيم يتوفر له موظفون أو جهاز فقد يكون الافضل استخدام مصطلح ( منظمة وموظفون ) بدلا من ( بيروقراطية ) فاذا كان المقصود الحديث عن مجتمع يتحكم او ينتشر فيه اصحاب الوظائف فان اللفظ الذى يتميز عن البيروقراطية قد يكون ( مجتمع بيروقراطى )

فاذا استخدمت صياغات الطراز المقالى فقد تبدو قواعد الاستفادة ملائمة ومن ثم فان طراز فيبر المثالى بالمقابلة مع المفهوم الاستدلالى يمكن أن يشار اليه بكلمة ( بيروقراطية ) فاذا كان هناك نموذج مقابل يعرف بواسطة سماته السلبية او امراض المكتب وتناقش فقد يختار مصطلح ( البيروقراطية المريضة ) .

فاذا وافق العلماء المدققون على مثل هذه الاتفاقات فانه لاينتظر حقيقة ان يتأثر الاستعمال الشائع لهذه المصطلحات ، ومن ثم يبقى معنيان للبيروقراطية يسترعيان الانتباه هما مفهوما ( أصحاب الوظائف ) والجهاز أو نظام المكتب . وانى اشك فى ان استخدام القرينة سوف يتغلب بسهولة على احتمالات اللبس فى هذه

الحالة . وقد ينص أحد المؤلفين على ان يشار الى فئة من اصحاب الوظائف وان يستخدم كلمة ( بيروقراطية ) لتحديد هذا المفهوم . وما دام المؤلف كان متسق الفكر فلا ينتظر ان تجابه القراء صعوبة. ومع ذلك فعلى المؤلف حتى يمكن الاحتفاظ بالافضلية ان يمتنع عن تعكير المجال اللغوى بعدم استخدام كلمة ( بيروقراطية ) لتعنى ( جهازا ) . وعلى العكس اذا قصد انسان ان يستخدم ( بيروقراطية ) ليدل على جهاز او نظام مكتب فانه لاينبغى استخدام كلمة ( اصحاب الوظائف ) فى اطار هذا النظام

ومن ناحية اخرى اذا اراد احد المؤلفين ان يستفيد كثيرا من هذين المفهومين كليهما أى ( اصحاب الوظائف ) « وجهاز » فسوف يجدهما متاحين على القدر ، اما اذا بدأ من الاهمية استخدام الجذر ( بيرو ) فانه يمكن استخدام صيغ مضافة ( بيروقراطيون ) « ونظام مكتب » فاذا بدأ اللفظ الاخير كأنه مفتعل فقد يفترض انه يمكن استخدام « بيروقراتس » أى البيروقراطيون اذا قصدنا أصحاب الوظائف واستخدام البيروقراطية لتدل على مفهوم الجهاز . ومن المسلم به ان هذا سوف يتضمن تغييرا فى الممارسة المعتادة ولكنه امر يستحق مايبذل فيه من جهد .

ومع ذلك فانه يجدر ان نلاحظ هنا نقطة لاغنى عنها وهى أن أى جهد لتشريع مثل هذا التغيير عمليا سوف يثير بالتأكيد معارضة تكفى لافساد هذا الجهد ، والموقف الوسط الذى توصى به هنا يوفر المرونة فى اطار حدود مرسومة تمنع تضخما مثيرا فى المعانى الفنية التى تلحق بكلمة واحدة مفردة .

والخلاصة انى انا شخصيا افضل استخدام ( البيروقراطية ) للدلالة على أى من المفهومين الاول أو الثانى المذكور فى الجدول الملخص ولكن ليس على كليهما مع الامتناع عن استخدام هذه الكلمة بخاصة لتعنى أى واحد من المفاهيم الاخرى المذكورة فى الجدول . ومع ذلك فاذا كان من المهم استخدام كل من المفهوم الاول والثانى فاستخدم اذن ( البيروقراطيون ) « او اصحاب الوظائف » للمفهوم الاول ، و ( نظام المكتب ) أو « البيروقراطية » ( او الجهاز ) للمفهوم الثانى

ALBROW, Martin, 1970. *Bureaucracv.* New York, Praeger.

AYLMER, G. E. 1961. *The King's Servants,* London, Routledge and Kegan Paul.

BAGEHOT, Walter. 1963. *The English Constitution.* London, Fontana.

BALZAC, Honoré de. 1836. *Les Employés.*

BENDIX, R. 1968. Bureaucracy, *International Encyclopedia of the Social Science.* Vol. II. New York, Macmillan.

BLAU, Peter M. 1956. *Bureaucracy in Modern Society.* New York, Random House.

BLAU, Peter M.; SCOTT, W. Richard, 1963, *Formal Organizations,* London, Routledge and Kegan Paul.

BRECHIT, Arnold. 1954. How Bureaucracies Develop and Function, *Annals of the American Academv of Political and Social Science,* Vol. 292, p. 1-10.

BURNHAM, JAMES. 1941. The Managerial Revolution. Bloomington, Ind., Indiana University Press.

CAPLOW, Theodore, 1964. *Principles of Organization.* New York, Harcourt, Brace and World.

Cole, R. Taylor. 1949. *The Canadian Bureaucracv,* Durham, N.C., Duke University Press.

CROZIER, Michel. 1964. *The Bureaucratic Phenomenon.* Chicago, University of Chicago Press.

DIMOCK, Marshall E. 1944. Bureaucracy—Examined, *Public Administration Review,* Vol. 4, p. '197-207.

DJILAS, M. 1957. *The New Class,* New York, Praeger.

FINER, Herman. 1945. Critics of "Bureaucracy", *Political Science Quarterly,* 'Vol. 60, p. 100-12.

FISCHEL, Eduard. 1862. *Die Verfassung Englands.* Berlin, Schneider.

FRANCIS, G. R.; STONE, R. C. 1956. *Service and Procedure in Bureaucracy,* Minneapolis, Minn., Unisity of Minnesota Press.

GERTH; MILLS. 1946. *From Max Weber;* New York.

GORRES, J. J. 1821. *Germany and the Revolution.*

GOULD, J.; KOLB, W. L. (eds.) 1964. *Dictionarv of the Social Sciences.* New York, Unesco/The Free Press.

HYNEMAN, Charles S. 1950. *Bureaucracy in a Democracy.* New York, Harper and Brothers.

LA Palombara, Joseph (ed.). 1963. *Bureaucracy and Political Development.* Princeton, N.J., Princeton University Press.

LASKI, Harold, 1930. Bureaucracy, *Encyclopedia of the Social Science,* Vol. 3. New York, Macmillan.

LASSWELL, Harold D.; KAPLAN, Araham. 1950. *Power and Society: A Framework for Political Enquirv,* New Haven, Yale University Press.

LEONARD, Peter. 1966. *Sociology in Social Work.* London, Routledge and Kegan Paul.

LE PLAY, F. 1864, *La Réforme Sociale en France* Paris, Plon.

MANNHEIM, Karl. 1951. *Freedom, Power and Democratic Planning.* London, Routledge and Kegan Paul.

MERTON, Robert K. 1952. *Reader in Bureaucracy,* Glencoe, III., The Free Press.

MICHELS, Robert. 1962. *Political Parties.* New York, Dover Publications.

MILL, J. S. 1848. *Principles of Political Economy,* London, Parker.

——, 1892. *On Liberty.* London, Longmans Green.

——. 186.. *Considerations on Representative Government.*

MORSTEIN MARX, Fritz. 1957. *The Administrative State.* Chicago, University of Chicago Press.

MOSCA, Gaetano. 1939. *The Ruling Class.* New York, McGraw-Hill.

MUIR, Ramsay. 1910. *Peers and Bureaucrats.* London.

OLSZEWSKI, J. 1904. *Bureaucratie*. Wurzburg, Stuber.
PARSONS, Talcott. 1960. *Structure and Process in Modern Societies*. Glencoe, Ill., The Free Press.
PRESTHUS, Robert V. 1962. *The Organizational Society*. New York, Knopf.
RENNER, Karl, 1947, *Demokratie und Bureaukratie*. Vienna, Europa Verlag.
RIZZI, Bruno. 1939. *La Bureaucratisation du Monde*
ROETHLISBERGER, F. J.; DICKSON, W. J. 1939. *Management and the Worker*. Cambridge, Mass., Harvard University Press.
SCHULTE, F. von 1880. Bureaucracy and its Operation in Germany and Austria-Hungary, *Contemporary Review*, Vol. 37, p. 432-58.
SHARP, Walter R. 1927. Le Dévelop-pement de la Bureaucratie aux Etats-Unis, *Revue des Sciences Politiques*, Vol. 50, p. 393-415, 539-45.
STRAUSS, E. 1961. *The Ruling Servants*. London, Allen and Unwin.
THOMPSON, Victor. 1961. *Modern Organization*. New York, Knopf.
VON MOHL, Robert. 1862. *Staatsrecht, Volkerrecht und Politik*. Tubingen, Laupp.
WARNOTTE, D. 1937. Bureaucratie et Fonctionnarisme, *Revue de l'Institut de Sociologie* (Brussels), Vols. 17, p. 218-60.
WERER, Max. 1947. *The Theory o j Social and Ecoromic Organization*. Glencoe, Ill., The Free Press. (Translated by A. M. Henderson and Talcott Parsons.)
WITFOGEL, Karl A. 1957. *Oriental Despotism*. New Haven, Conn., Yale University Press.




**التعريفات الاساسية**

فى الجهود التى يبذلها أى مجتمع لحل المشكلات الحيوية للتنمية لا يقتصر على دعم معلوماته العلمية ورفع مستوى الوسائل التكنولوجية ( الاجهزة الاساسية ) التى يستخدمها وزيادة كمها فحسب ، بل أنه أيضا يتبنى طرقا جديدة لتنظيم واستخدام الأجيال المتعاقبة لمثل هذه الأجهزة الآساسية ، ذلك أن النظم التكنولوجية نفسها تكتسب مظاهر واشكالا خاصة يطلق عليها « التكنولوجيا المنظمة » .. ( انظر الجدول رقم ١ )

ويمكن تعقب تاريخ التكنولوجيا المنظمة من عصور ما قبل التاريخ من الانسان العاقل الى الانسان القادر الى الانسان الحكيم الذى استطاع أن يتحكم فيما صنع من تقدم علمى وتكنولوجى ، وهو منهج جدلى فى المرتبة الأولى ، فبالاستغناء التدريجى عن استخدام الانسان لقوته البدنية وحواسه كأساس للعمل سادت مع التقدم التكنولوجى فكرة خاطئة عن تضاؤل دور الانسان فى عملية الانسان عما كانت عليه من قبل ، غير ان حقيقة الأمر تخالف ذلك ، فكل تقدم أحرزه الانسان

## الكاتب : جنادى م. دوبروف

من اكبر المتخصصين الروس فى علم الادارة ، عمل عضـوا فى المعهد الدولى لتحليل النظم التطبيقى فى لاكسنبرج بالنمسا ، ويعمل الان فى مركز السيبرنطيقا الملحق بأكاديمية العلوم فى كييف بجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفيتية

## المترجم : محمد جلال عباس

مدير الشئون العامة بوزارة التعليم العالى


---

باحلال التكنولوجيا محل الوظائف العضوية للجنس البشرى قد أدى الى تنشيط الوظائف الاجتماعية للانسان فى نظام الانتاج بدرجة جعلت تحقيقها يتطلب تجديد شكل التنظيم الاجتماعى ، فكل خطوة الى الأمام فيها تنمية للعناصر الأساسية للانتاج التى سرعان ما تصبح ذات صبغة تنظيمية وتكنولوجية .

وفى الوقت نفسه نجد أن هناك نموا مطردا فى الدور الذى تلعبه الأساليب التنظيمية وادارة التقدم التكنولوجى ادارة علمية على أوسع نطاق ، ويتزايد هذا الدور بدءا من الانتاج الفردى الى التبادل والتعاون والتضامن العلمى والتكنولوجى على المستوى الدولى ، وتتمثل القوة الدافعة لهذا الاتجاه فى الحاجة المستمرة والملحة للكفاءة والاجادة التى تحققها « التكنولوجيا المنظمة » ، ولقد أدركت الكثير من الدول ، وبخاصة فى السنوات الأخيرة ، أن الموارد الطبيعية محدودة وأصبحت بذلك تعترف بأهمية التكنولوجيا المنظمة فى تحقيق التكامل والمرونة فى استخدام الطاقة والمياه والارض والمواد والقوة البشرية مع تهيئة الفرصة لهذه الموارد لتتجدد ذاتيا .

العوامل الرئيسية للتكنولوجيا المنظمة

| العامل | المحتوى | النظام المنطقى | انماط تحليل النظم المطبقة |
|---|---|---|---|
| ١ ـ نظام احادى | هو نظام يتكون من الوسائل التكنولوجية ( الاجهزة الرئيسية ) والمبادىء والمنهج ( الطرق المستخدمة او الكيفية ) والطريقة الخاصة المتبعة فى التنظيم ( التنظيم النوعى ) . | النظام التكنولوجى (ك ↔ ط ↔ ج) | نقل التكنولوجيا ، التكنولوجيا المناسبة التغير التكنولوجى . |
| ٢ ـ سير الانشطة | طريقة سير الانشطة المنظمة فى اطار دورة حياة النظام التكنولوجى : من بدايته الى استبداله بغيره . | دورة حياة النظام التكنولوجى (ب ← ت ← ج ← ع ← س) | ادارة الاختراعات الجديدة ، تخطيط وبرمجة التغير التكنولوجى ، ادارة اشكال النظم التكنولوجية . |
| ٣ ـ عائلةالتكنولوجيات | وهى البيئةالتى صنعهاالانسان والمعلومات المادية التى بها يتعدل حجم ومكونات الموارد والقدرات البشرية . | ع س (ك١ ، ك٢ ، ك٣ ، ك٤ ...) | نوعية البيئة التكنولوجية ، الموقف التكنولوجى ، ادارة نقل التكنولوجيا والاختراعات الجديدة ، التقدم التكنولوجى. |
| ٤ ـ التكنولوجيا ككل | وهى الاداة الشاملة للادارة الاجتماعية على مختلف مستويات صناعة القرار . | التكنولوجيا ككل (س د ض ط م ؛ الاستثمار ؛ المعلومات ؛ الضائع) | آثار التكنولوجيا ، الحركية الوطنية فى نقل التكنولوجيا وتقبلها ، التكنولوجيات البديلة ، امكانيات وجود تكنولوجيا علمية . |

بيان الرموز المستخدمة فى الاشكال التوضيحية :

ج : الاجهزة الاساسية ـ ك : الكيفية ـ ط : التنظيم النوع ـ ب : البحث ـ ت : التنمية ـ ج : الانتاج ـ ع : الاستعمال ـ س : الاستبدال ـ تك : التكنولوجيا ـ ك ر : البيئة أو الظروف التكنولوجية م ، ط ، ض ، د ، ش : الماء ، الطاقة ، الارض ، المواد ، القوة البشرية . ـ ف : الفوائد ـ ق ـ : السوق .

ولقد تزايد الانفاق على التقدم العلمى والتكنولوجى فى جميع انحاء العالم خلال الثلاثين الأخيرة من السنين ، حتى أصبح حجم الانفاق يتضاعف كل عشرة أعوام أو اثنى عشر عاما ، ومع ذلك فان نسبة النمو فى حصيلة الانتاج فى أى دولة من دول العالم لم تصل ما يوازى نسبة الزيادة فى الانفاق على التقدم العلمى والتكنولوجى ، ذلك أن نتيجة الزيادة الضخمة فى مجالات وتوعيات الابتكارات العلمية والتكنولوجية حتى التضخم الكبير فيما ترتب على ادخال هذه الابتكارات من عوائد مرغوبة أو غير مرغوب فيها ، بل ان الامر لم يقف عند هذا الحد ، بل أنه رغم ظهور عائد من الانفاق بالنسبة لكل وحدة من وحدات النظم التكنولوجية الجديدة فان هناك تناقضا ظاهرا يبدو فى أن النفقات الكلية تتزايد بصفة مستمرة وبمعدل كبير يعوقه التضخم النقدى فى الأقطار التى تعنى به بخاصة .

## التكنولوجيا المؤسسة على التنظيم

ولقد أثبتت السوق الحرة فى العالم الغربى خلال السنوات التى عقبت الحرب عدم قدرتها على التصرف كمنظم ذاتى لعملية تجديد الوسائل التكنولوجية للانتاج فضلا عن ازدياد الدور الذى أخذت تقوم به الدولة فى كل أنحاء العالم كمتحكم فى السياسة التكنولوجية . أما عن التعاون والتبادل الدولى فى مجالات العلم والتكنولوجيا فقد حاز الاهتمام الكبير فى العالم كله .

وفى هذا العصر الذى يشهد ثورة العلم والتكنولوجيا يبدو واضحا تزايد وتعدد العلامات التى تدل على قيام نسق موحد بالنسبة لكل من التنظيمات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية على حد سواء ، ويتضح ذلك أكثر فى وجود تناقضات تميز عملية تحويل المعلومات العلمية بطريقة مباشرة الى قوة اجتماعية خلاقة ومنتجة .

ويتأثر مفهومنا عن القوانين التى تحكم هذه العملية كما يعكسها تحليل النظم بالتغير الثورى الشامل فى العلاقات بين المقياس الزمنى لحياة الفرد الذى ينشىء وينظم التقدم من جهة وبين الحدود الموضوعية للمقياس الزمنى للتغير العلمى والتقنى .

وكانت عملية تجديد مفاهيم العلوم والتكنولوجيا وتطبيقاتها فى القرون الماضية تمتد لأجيال طويلة حتى يتحقق التجديد والتطبيق ، أما الآن فان العديد من أمثال هذه التجديدات يتم على فترات قصيرة قد يشهدها الفرد خلال فترة حياته العملية ، بل الاوقع من ذلك أن الزمن الذى يلزم لحدوث التغير الكامل من بدايته الى نهايته قد يكون أقصر من ذلك بكثير أذ قد يتم بالكامل فى فترة يقضيها الانسان الذى يصنع القرار فى وظيفة واحدة من الوظائف التى تمر بها حياته العملية ، وهى حسب التقديرات الاحصائية تتراوح بين خمس سنوات وست سنوات .

وهناك سؤال يطرح نفسه هنا : ماذا عن المستقبل ؟ ـ تقتضينا محاولة الاجابة عليه ان نرجع الى النظريات الجديدة والمعدلة التى اثارت جدلا فى كل الدوائر حول أساليب تشكيل استراتيجيات التقدم العلمى والتكنولوجى ، ذلك أن المفاهيم الخاصة بالتقدم العلمى والتكنولوجى تمر الآن فى طور المراجعة الشاملة ، وتستمر المحاولات لخلق أساليب جديدة للادارة الاجتماعية للتكنولوجيا النظامية ، وقد أوضح راسل اكوف المعروف عالميا بتخصصه فى تحليل النظم هذه الظاهرة بقوله : « اننا الآن نترك عصرا من العصور بكل ما يميزه من ثقافة وتكنولوجيا الى عصر آخر ، ولكننا مازلنا فى المراحل الأولى من تشكيل المفاهيم الجديدة عن العالم ، وتعديل الطرق التى بها تتفهم عملية التغير التكنولوجى بمثل الوسائل التى نتحث بها عن طرق التوصل الى أهدافنا » .

## التكنولوجيا المؤسسة على التنظيم

ولقد ثبت أن ابتداع الوسائل التكنولوجية التى تساير الاحتياجات النوعية المتزايدة للمجتمع ، وكذلك فاعلية عملية الاحلال التكنولوجى بادخال تكنولوجيات جديدة ، مع تنمية التعاون والتبادل الدولى فى مجال العلم والتكنولوجيا على أساس من المساواة فى الاستفادة من نتائجها ، وما يرتبط بكل ذلك من امور حيوية تساعد على تحقيق فاعلية التقدم العلمى والتكنولوجى فى المجال الاقتصادى، كل ذلك انما يعتمد أساسا على مفهوم نظام ينبثق من التكنولوجيا نفسها .

وعلى سبيل المثال فانه من زمن ليس بالبعيد كان اذا ما وجه السؤال عما نحتاج اليه لتقدمه للمجتمع كانت الاجابة الفورية : الآلات أو المعدات والعمليات أو الوسائل التطبيقية .

أما فى المرحلة الحالية من الثورة العلمية والتكنولوجية التى أصبحت التكنولوجيا فيها تتكون من عناصر علمية خالصة فان المبادىء والافكار التى أخذت تندمج فيها بدأت تؤدى دورا رئيسيا ، كما بدا ادراك الناس لأهمية الجانب الآخر للتكنولوجيا المؤسسة على التنظيم أى المعلومات المتخصصة عن وسائل استخدام هذه التكنولوجيا وطرق تنفيذ العمليات الانتاجية ، أو بمعنى آخر بدأ الناس « يعرفون الكيفية » وأصبحت الاجابة على هذا السؤال الموجه عما نحتاج الى تقديمه للمجتمع : أن ما يتطلب المجتمع تقديمه هو نظام موجه يأخذ شكلا آليا تكون له برامج وطرق تساعد على القيام بعمليات الانتاج ، وكل ما يستلزم ذلك من الوسائل الفنية ..

ولقد تزودت كل من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء خلال السنوات العشر الأخيرة بخبرات جديدة ذات بال ، وأصبح علينا فقط أن نفكر فيما أمكن تعلمه من ادخال نظم الادارة الآلية ، وشبكات الحاسبات المتقدمة ، ونظام جديد للمواصلات ، وحل لمشاكل الثورة الزراعية باقامة الزراعة على أسس فنية ، الى غير ذلك من الامور التى واجهتنا فيها صعوبات جمة ناجمة عن الطبيعة

الاجتماعية التى تتطلبها التكنولوجيا المنظمة ، ولقد تبين من الخبرات التى اكتسبت للتغلب على مثل هذه الصعوبات ضرورة وجود الأمل المعقـــود على نجاح هذه المخترعات .

أنه لايكفى أن نمتلك الوســائل الفنية اللازمة ( وهى التى تعرف بالمعينـــات الفنية أو ما يطلق عليه Handware أى الاجهزة الأساسية التى تمثل الجزء المادى الملموس من النظم التكنولوجية ) .

ولا يكفى أن تكون الأسرار التكنولوجية فى متناول يدنا وبخاصة المعلومــات والخبرات المهنية فى ادارة العمليات ( وهى ما يطلق عليه المعينات البيانية والمنهجية أو طبقا للاستعمار الجديد للاصطلاح Sofware الكيفية ؟ وهى التى تمثل الجانب غير المادى من النظام التكنولوجى ) .

ولكن هناك مع هذين العنصرين الرئيسيين حاجة الى وجود شكلٍ مخطط من التنظيم يتفق مع المستوى والظاهرات المتعلقة بالمبادىء والوظائف التى تهدف اليها النظم التكنولوجية المطبقة فى الظروف التطبيقية المعينة ( وهو ما يسمى orgware أى التنظيم النوعى المساعد ) .

ونستعرض فيما يلى قيمة واهمية كل من هذه العناصر الثلاثة :

فبدون التكنولوجيا يكون المجتمع أعزل ، وبدون المعلومات التقنية والأفراد الذين يستطيعون استخدامها لا يمكن أن تولد التكنولوجيا ، وبـــدون التنظيم الاجتماعى الذى يهيىء للنظم التكنولوجية أن تستخدم عن اقتناع وتتطور فى ظل هذا الاقتناع تتضاءل الفائدة المرجوة من وراء هذه النظم وربما بالعكس وقع الضرر من تواجدها

ولقد كشف تحليل النظم عن أن ادخال فكرة « التنظيم النـوعى » لعنصر ثالث فى أساسيات النظم التكنولوجية أصبح يكون مع العنصرين الآخرين ( الأجهزة الأساسية والكيفية ) ما يكمل المكونات الأساسية للتكنولوجيا .

ويتحدد الغرض الخاص من وراء عنصر التنظيم النوعى المساعد فى أنـه تحقيق لتكامل العنصر البشرى المنفذ مع مهاراته المهنية وبخاصة فى مجال النظام التكنولوجى من أجل الاستخدام الأمثل لكل من الأجهزة الأساسية والوســائل الكيفية مما يؤدى الى تحقيق تفاعل متبادل بين النظام والمجالات والنظم الأخرى ذات الطبيعة المغايرة .

وعلى ذلك يمثل التنظيم النوعى أساسا الجانب الوظيفى الذى يجمع بين المعايير الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتنظيمية والادارية من جهة أخرى بحيث يحقق الفوائد المرجوة من نوع التكنولوجيا الخاص ومن المعلومات العلمية والتكنولوجية المعينة ، وكذلك يزيد من قدرة النظام التكنولوجى المستخدم على التلاؤم والنمو والتطور الذاتى ويصبح واضح المعالم ومستخدما بصورة فعالة .

هذا ، ويمتلىء تاريخ التقدم العلمى والتكنولوجى بأمثلة التكنولوجيات الناجحة التى ارتبطت نتائجها الفعالة ارتباطا مصيريا باحتواء التنظيم النوعى المساعد فى بنائها التنظيمي ،ومن الأمثلة القديمة الخالدة التى تؤكد ذلك نظام خط الانتاج الذى يميز الهندسة التكنولوجية التقليدية ، وقد حل محله الآن ما يسمى بطريقة الخلية المركزية ( خلية النحل ) أو نمط الخلايا المترابطة الذى تتركز فيه عمليات الانتاج المتعددة حول مركز واحد هو « جزيرة العمل الموحدة » بدلا من نقل الانتاج على امتداد سير القاطرة . ولعل اثراء المهنة من أجل العمال ( مثل الشعارات التى أعلنتها شركة فولفو فى وسائل الاعلام ) ؟ يعتبر دافعا جديدا للبحث عن أشكال جديدة للتنظيم النوعى ليتمشى مع الأشكال الجديدة للاجهزة الأساسية ، والطرق المستخدمة التى تميزت بها الهندسة التكنولوجية خلال العقدين الأخيرين من الزمان ، وتلحظ ذلك فى حالة « مجمع فيات » حيث لا توجد دوافع ترغب فى التوصل الى أنماط جديدة من التنظيم المقبول عقليا للاستخدام الواسع النطاق للالات والمعدات المسيرة ذاتيا بأجهزة التحكم الصناعى المبرمجة رقميا ، وكذلك استخدام نوع المجمعات المركزية التشغيل المبرجة برمجة كاملة .

ومن الأمثلة الحديثة للتنظيم النوعى الذى أصبح نظاما تقليديا التكوين الذى يجمع بين صناعة القرار تنظيميا واقتصاديا واداريا فى وقت واحد بحيث يمكن تشغيل شبكة من الحاسبات ومراكز الحسابات الآلية ، وهنا تبرز أهمية الخبرة التى اكتسبتها مختلف الدول أو الأقطار التى نجحت فى تصميم وانتاج تنظيمات نوعية مناسبة . لقد أثبتت هذه المخترعات التنظيمية أنها احدى العوامل ذات التأثير الكبير فى الزيادة المطردة الواضحة لفاعلية تكنولوجية تحليل البيانات ألكترونيا واتساع نطاق استعمالها ، ويلقى ذلك أيضا الضوء على ظاهرة زيادة الانفاق على تطوير الطرق المستخدمة والتنظيم النوعى وتفوقها كثيرا عن الاستثمار الموجه فى تطوير الحاسبات نفسها .

ورغم أن الأمثلة التى نوردها هنا ذات صبغة هندسية واجتماعية بحتة فاننا نشعر بأنها أمثلة حقيقية تكشف لنا عن روح تعريف التنظيم النوعى الذى أوردناه سابقا .

ويعطى الجدول رقم ( ٢ ) صورة عامة عن التكوين المثالى لما تشمله المكونات الأساسية لعناصر النظام التكنولوجى الثلاثة :

وبناء على تعريف التنظيم النوعى فان معناه الخاص هو الاتفاق مع ظروف الاستخدام وخواص النظام التكنولوجى ، ولا يوضح الجدول ( ٢ ) سوى الصورة العامة لمكونات النظام التكنولوجى ، فمن المعتاد أن يتضمن التنظيم النوعى دليلا صمم خصيصا من أجل الفرض ومشتملا على ضوابط اقتصادية اجتماعية وقانونية عامة : نظام تقدير الأسعار والضرائب والحوافز ، والقيود الموضوعة على ادارة نوع معين من الابتكارات التكنولوجية . اما بالنسبة للمعايير التى تدخل فى اطار

| المكونات الاساسية | الاجهزة الاساسية | الطرق المستخدمة | | التنظيم النوعى |
|---|---|---|---|---|
| ١ | ٢ | ٣ | | ٤ |
| امثلة العناصر الاساسية | الات التشغيل والمعدات | البناء التنظيمى للنظام وادارته | | مبادىء العمل |
| | | المساعدات الهندسية لعمليات التشغيل | طرق التحكم والتنشيط والضوابط الادارية والقانونية | تعليمات واللوائح |
| | اجهزة القياس | الخدمات المساعدة والفنية | تقدير الاسعار الضرائب الارضية الاقتصادية والمشجعات | التعليمات التشغيل |
| | اجهزة الحساب والتحكم | شبكة الاتصالات والتفاعل | تدريب مهنى | برمجة ومعينات رياضية |
| | اجهزة الارسال والتحويل والانتقال | المساعدة المتخصصة وتنظيم العمل | | نهج النظم والاوصاف |
| | الوحدات والقطع الاضافية وقطع الغيار | تنظيم الامدادات وحدات والمبيعات | تنظيم الاتصالات وادارة ذاكرة النظام | القوائم وغيرها من طرق التوثيق |

النظام فان التنظيم النوعى يغطى القرارات الانشائية والتنظيمية ، كما أن الاجراءات المرتجعة تصمم بحيث تساعد النظام على أن يعمل بكفاءة . وهناك قاعدة عامة معروفة هى أنه كلما كانت النظم التكنولوجية أحدث وأكثر فاعلية ازدادت الحاجة الى تطبيق الحلول التخطيطية على المشكلات المتعلقة بأشكال التنظيمات النوعية التى سبقت الاشارة اليها .

وعادة تؤدى المعالجة غير التنظيمية لدستور التنظيم النوعى الى قدر بالغ من النفقات اللازمة ، وتتزايد هذه النفقات مع سرعة تطور الأوضاع القائمة وازدياد تعقدها ، تلك التطورات التى تضع التكنولوجيا الجديدة موضع التطبيق ، وهنا تكون الخسارة الرئيسية التى تترتب على العناية غير الكافية بالمكونات التنظيمية للتكنولوجيا مقصورة على نوعية فاعلية استغلال الابتكار الجديد ، ويؤدى هذا بدوره الى ظهور حالات ضعف التنسيق والتوصل الى نتائج غير مرجوة لم يمكن لمصممى النظام التكنولوجى أن يتنبأوا بها مقدما ، وغالبا تكون هذه النتائج اجتماعية فى بعض جوانبها وتقنية فى جوانب أخرى منها .

وتوجد فى الكثير من جهات العالم من المشاكل الملحة الكثيرة ما ينتظر الحلول فى اطار الثورة التكنولوجية ، والأمر الذى يقتضى اعادة التفكير فى مفهوم التكنولوجيا ونظمها وكذلك اعادة النظر فى تصميم التكنولوجيا الجديدة وتقديمها فى صورة متكاملة تشتمل على عناصرها الأساسية الثلاثة .

وتعطينا الأمثلة التالية بعضا من هذه المشاكل الواضحة المعالم التى يختلف فى البلاد النامية عنها فى البلاد المتقدمة .

ـ السباق فى العمل وانتاجية المصانع الذى يترتب على انتشار الاستخدام المستمر للتقنيات والتحكم الآلى .

ـ ايجاد حلول للمشكلات الزراعية العامة وانتاج الغذاء عن طريق المعالجة النمطية بادخال تكنولوجيات جديدة .

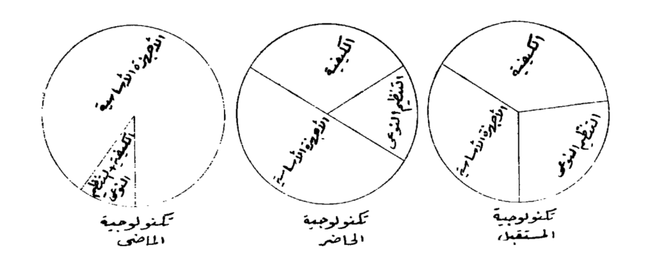
ـ « الثورة الزرقاء » فى ادارة البيئة واستخدام الطبيعة ، والعمل على صيانتها من أخطار تزايد القدرات التكنولوجية الجديدة

ـ تطوير فنون التخلص من الفضلات وذلك بايجاد سلسلة انتاج موحدة تبدأ من الاكتشاف الى استغلال المواد الأولية من الطبيعة وتنتهى عند توزيع واستهلاك المنتجات المصنعة .

ولقد ظهر بوضوح فى الكثير من دول العالم ـ سواء نتيجة لدراسات تحليل النظم أو من الخبرات العملية المعتادة ـ أنه اذا ما أهملت المكونات التنظيمية والادارية لأى تكنولوجيا مبنية على نظام معين فانه لا يمكن تحقيق النتائج التى يرجوها المجتمع من وراء حل المشكلة التى تواجهه ولو كان ذلك عن طريق توجيه الاستثمار وجهة أخرى .

ولقد أدت المحاولات التى بذلت لمواجهة الاحتياجات الى ظهور اتجاه نحو اعادة توزيع الجهود التى تبذل لاقامة المكونات الأساسية للنظام التكنولوجى وتحريكها ( انظر الشكل رقم ١ ) ، وعلينا أن نلاحظ هنا أن المستوى الذى بلغه تطور النظم يختلف من بلد لآخر ومن تكنولوجيا الى أخرى ، وعلى ذلك فان مستقبل بعض التكنولوجيات يتضمن تحولا من الماضى الى الحاضر فى حين أنه فى تكنولوجيات أصبح المستقبل متحققا على صور تكنولوجيا المستقبل الموضحة فى الشكل رقم ( ١ ) .

وفى ضوء تحليل النظم النظرى والتطبيقى يمكننا أن نؤكد أن تخطيط النظام النوعى الذى يعد العنصر التنظيمى فى التكنولوجيا أصبح أمرا ضروريا لكى يكون التنظيم موجها نحو الآلة ونحو المشكلة ونحو المجتمع ، ولا يصح أن يعتمد تخطيط التنظيم النوعى على معايير مقدرة النظم أو أن يكون مبنيا على افتراض استبعاد توقف الانتاج ، بل ان النظر فى المتطلبات اللازمة للحفاظ على مسايرة




الأحوال الاقتصادية الاجتماعية التى تتحكم فى استخدام هذه التكنولوجيا يكون أكثر تناسبا وملاءمة مع الخواص التكنولوجية .

ولعل أهم ما يبشر بالأمل المرجو من وراء تطبيقات تحليل النظم هو تحسين المناهج التحليلية وأنماط تصميم مكونات تنظيم التكنولوجيات الجديدة . وهذا يعنى اتمام البحوث المعتادة التى تجرى الآن لدراسة موضوعات مثل : التنظيم العلمى للقوة العاملة ، والتنظيم العلمى للانتاج ، ولا يتم ذلك الا بتناول المشكلات الاجتماعية والادارية فى ضوء وضع النظم التكنولوجية على أساس من العلم بحيث يكون الهدف هو العمل على رفع مستوى هذه النظم وتحقيق الفائدة القصوى من ورائها .

وتمثل هذه مشكلة منهجية كبرى تتطلب نظرة خاصة ؛ ففى كثير من الحالات تؤدى تقنيات الانتاج الحديث فى معرض تطورها الى الاحتجاج على تحول الانسان الى كائن مجرد يكون جزاء مكملا للالة ، ويجدر بنا هنا أن تدفق النظرة الى الكيفية التى تربط هذه المشكلة بمفهوم التنظيم النوعى ويصبح أمامنا أن نسأل أنفسنا : ألا يوجد فى الوقت الحاضر اتجاه الى تحويل الانسان الى كائن مكمل للتكنولوجيا المنظمة ؟

من الواضح أن الاجابة على هذا السؤال متصلة اتصالا مباشرا بالتوجيه الاجتماعى سواء من ناحية تحليل النظم أو الطرق الفعلية التى بها تقدم الابتكارات الجديدة للمجتمع فى حالة الاستبدال الفعلى لبعض الوظائف بأخرى من أجل اقامة شكل معين من أشكال المعينات التنظيمية . ولعل من العوامل الهامة المتصلة بالنظرية التى تقدمها هنا عملية ربط الانسان بالتكنولوجيا وكيف يمكن تفهم المشكلة التى تترتب على هذا الربط .

استطاع القائمون بدراسة تاريخ التفاعل بين الانسان والتكنولوجيا أن يجمعوا الكثير عن الطريقة التى تمت بها عمليات ادخال التكنولوجيا المنظمة وانتهائها الى الاستبدال التكنولوجى ، وهى أن حلت التكنولوجيا محل وظيفة الانسان كمصدر

للطاقة التى تدير الآلة ، وكمالك للأيدى التى تعمل ، ثم قيامه بدور المتخصص فى ادارة الا لة ومالك للحواس الراقية التى تسجل الفعل وتقوم بعملية رد الفعل أثناء تشغيل الأجهزة أو فى معرض العمليات . ثم أيضا لمالك للذاكرة وصاحب القدرة على التعلم ، وهذه جميعا هى الشروط الاساسية اللازمة لتحديد التعليمات والتأثير على اتجاهات تطور التكنولوجيا .

أما عن مدى احلال التكنولوجيا محل وظائف الانسان الذاتية ، ومدى تعويقها لهذه الوظائف ، فان الأمر يتعلق بالمقاييس العامة أو المعايير المستخدمة فى تقدير مستوى التقدم الذى يتحقق فى مجال الميكنة والتحكم الآلى فى عمليات الانتاج الاجتماعى .

ولقد استطاع كارل ماركس فى دراسته لهذه المسألة أن يكشف من خلال هذه الظاهرة الطبيعية تاريخ الاتجاه الى تطبيق المعلومات العلمية وتحويلها الى قوة مباشرة للانتاج ، ومن ثم تصبح عاملا فى تقوية الدور الاجتماعى للادارة . وفى ذلك كتب يقول : « يوضح تطور رأس المال المحدود المدى الذى تتطور به المعلومات الاجتماعية ( الحكمة ) بحيث تؤدى دورها العام كقوة مباشرة من قوى الانتاج ، وبالتالى يتضح مدى تعرض الأحوال الاجتماعية السائدة لسيطرة الأفكار وبالتالى تغيرها طبقا لهذه الأفكار .. »

ورغم ما لهذه الظاهرة التى أوضحنا اهميتها الكبرى من أشكال مختلفة فانها لا تنفصل بحال من الأحوال عن التقدم العلمى والتكنولوجى ، فليس من شك فى أن كل خطوة على طريق تطوير الوسائل التقنية وانتشارها تتطلب زيادة التدقيق فى المعلومات التى تلزم لعملية الانتاج مما يؤدى حتما الى نشأة وتطور أنماط خاصة من التنظيمات التكنولوجية ، أو بمعنى آخر تؤدى الى تكوين عناصر جديدة للتنظيم النوعى هى علىَ سبيل المثال تتابع منطقى حتمى فى عملية خلق وايجاد المعينات التنظيمية الخاصة ببعض الوظائف ، مثل وظائف التدريس والاشراف ، ووظائف خدمة وصيانة الأجهزة التقنية ، وأشكال التنظيم الخاصة بأعمال التشغيل والتجميع وبدء التشغيل ، وكذلك التدريب فى الخدمة وتجديد تدريب العاملين ، والمعينات العلمية المتقدمة ، وهندسة الصيانة ، والتشريعات الخاصة ، واللوائح الاقتصادية والاجتماعية المنظمة للعلاقات ، والتبادل بين الافراد والجماعات من جهة وبين التنظيم والمجتمع من جهة أخرى .

ونتيجة لهذه العمليات التى تحكمها قوانين ذات نسق موحدلم يقتصر الامر على أن قامت التكنولوجيا بنزع المهمة الرئيسية التى كان يتولاها الانسان كفرد فحسب، بل انها أيضا أدت فى الوقت نفسه الى تعويق الانسان عن أن يؤدى دوره كأداة وموضوع للادارة الاجتماعية التى اصبحت لها ابعادها الجديدة فى ظل التكنولوجيا التى كانت ــ وما زالت ــ مرتبطة باتجاه لا يمكن مقاومته ــ تتزايد فيه أهميةالتنظيم النوعى كعنصر عضوى متكامل من عناصر النظم التكنولوجية .

ولقد أدت النتائج المشجعة التى نجمت عن الخبرة المكتسبة من الوحـــدة العضوية للعوامل التقنية والاجتماعية الى قيام مزيد من البحوث والدراسات المنشورة خلال العقدين السابع والثامن حول ما يسمى « النظم التقنية الاجتماعية » . ولعل من أحسن هذه الدراسات ما قدمه ف.اميرى و أ. تريست و س. آكوف و ك. دى جرين وغيرهم ، وتتضمن جميـع هـذه الدراسات ايضاحا لاتجاه النظـام التقنى الاجتماعى الذى نما فى ظل علاقة وثيقة مع التنظيم الانتاجى أو المجتمع ككل الا أنه قد لوحظ من الدراسة التحليلية التفصيلية فى أعمال هؤلاء الكتاب أنهم لا يقدمون أى مقترحات أو حلول لعلاج الفشل الذى منيت به نظرية « النظـــام التقنى الاجتمــاعى ، وعــلى أحسن الافتراضــات فان كلا من العوامل الاجتماعية والتقنية التكنولوجيا المنظمة تعتبر ــ طبقــا لما قاله ف. اميــرى ــ مســتقلة عــن الأخرى ولكنها تمثل فى الوقت نفسه نظما مترابطة .

## دورة النظام التكنولوجى

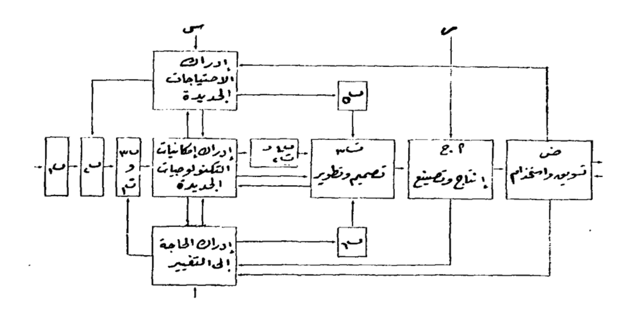
تتطلب هذه السمة التى تميز تحليل النظم فى ظل التكنولوجيا الحديثة ان تؤخذ على أنها وحدة ذاتية من التنظيم الشامل تخضع لأحكام النشـــاط المنظم للأفراد والجماعات والمنظمات التى تستفيد من المعلومات ومن التمويل ومن الموارد الطبيعية .

وفى هذه الحالة ينظر الى التكنولوجيا بمنظار تحليل النظم من زاوية واحدة على أنها نشاط عملى يركز على أكمال « دورة حياة التقنيات الجديدة » التى تمر بالمراحل المختلفة على النحو التالى :

البحث ؛ تخطيط الدراســـات ( التطوير ( نقل التكنولوجيـــا ( هضـــم التقنيات الجديدة ( المحافظــة على فاعليــة التقنيــات التى نجحت عنــد التطبيق ) احلال العلم والتكنولوجيا الأكثر فاعلية محل الأخرى الأقل فاعلية

ومن الظواهر الهامة لدورة حياة النظام التكنولوجى أنها تمثل شبكة من علاقات الاسترجاع بين كل عناصر الدورة ، أو بصورة أدق أسترجاعا من المراحـــل التى يطبق فيها النظام تطبيقا عمليا ، وكذلك من النظام الشامل المرتبط بها . وتساعد المرتجعات الخارجية الأخيرة على اعطاء المؤشرات الخاصة بالمتطلبـــات الجديدة للنظم التكنولوجية ، وللاحتياجات والامكانيات اللازمة لتحقيق تغيرات معينة فى التكنولوجيا ( انظر الشكل رقم ٢ ) .

هذا ، ولابد من التركيز على دور الاسترجاع فى عملية تشكيل المكونـات التنظيمية لأى تكنولوجيا ، وهى جزء حيوى لا غنى عنه فى العمليات التى تمر بها دورة حياة النظم التكنولوجية . فمن خلال الروابط الخارجية س و ( البديـــل والبيئة ) التى تأتى من النظم الاجتماعية والاقتصادية الخارجية ، وكذلك من خلال المسترجعات الداخلية ، يأتى التأثير على التوجيه « الاجتماعى » للتنظيم النوعى ، ومن خلال تلك و ( التكنولوجيا والبيئة ) التى تأتى من النظم الاقتصادية




التقنية الخارجية ترتد المسترجعات الداخلية بتأثير التوجيه « التقنى » للتنظيم النوعى . وهناك عنصر هام فى هذه العملية يرتبط بالبحوث المتخصصة (ب ٥ ، ب ٦) المتصلة مباشرة بخلق التنظيم النوعى للنظام التكنولوجى .

أما عن السيطرة على دورة حياة النظم التكنولوجية فانها تتأثر فى الوقت نفسه بفعل العديد من اتجاهات التطور التكنولوجى التى تظهر كمضادات للتسارع فى التجديد التكنولوجى وهى :

ــ زيادة تعقد النظم التكنولوجية وتنوعاتها مع اشتداد ارتباطها بنظم أخرى .

ــ التوسع المستمر فى المحتوى العلمى لتطبيقات التكنولوجيات الجديدة . مما يتطلب مزيدا من الانفاق على الاستثمار العلمى بما يتناسب مع هذا التوسع، ويشمل ذلك الاستثمار فى دراسات الميكانيكا والعلوم الاجتماعية والطبيعية .

ــ تزايد المال والوقت المكرس لتنفيذ اعمال البحوث والتنمية كجزء من دورة حياة النظام التكنولوجى ( وتبين الاحصائيات أن الفترة الزمنية للمشروعات التقنية العلمية قد تزايدت خلال العقد الثامن بنحو ٥٠ ٪ فى حين تضاعفت النفقات المالية اكثر من مرة )

ــ اتجاه التكنولوجيا المنظمة الى المزيد من الوقت والجهد اللازم لصناعة القرار الذى تعتمد عليه فى أغلب الحالات أطول جزء من دورة حياة النظام التكنولوجى المعمول بـه .

ويعطينا الجدول رقم (٣) التالى تقديرا لمتوسطات الموارد أو المعطيات اللازمة لمختلف مراحل دورة الحياة التكنولوجية ، وتنبنى هذه التقديرات على الاعمال القائمة بالفعل من جهة وعلى الدراسة التى قام بها كاتب هذه السطور من جهة أخرى .

**الجدول رقم ( ٣ )**

| | المرحلة | النفقات ٪ | الوقت بالسنوات |
|---|---|---|---|
| عملية الابتكار | تحديد الاهداف | ١ | ١ ـ ٢ |
| | البحوث | ٥ ـ ١٠ | ٢ ـ ٣ |
| | تصميم الدراسات | ١٠ ـ ٢٠ | ١ ـ ٢ |
| عملية الانتاج | مسبقات الانتاج | ١٠ ـ ٦٠ | ١ |
| | تنظيم الانتاج | ٥ ـ ١٥ | ١ |
| | تنظيم التسويق والاستخدام والصيانة | ١٠ ـ ٢٥ | ١ ـ ٢ |
| | المجموع الكلى | ١٠٠ | ٧ ـ ٩ سنوات |

ومن المسلم به انه يتعذر أخذ هذه النسب أو الاتجاهات الموضحة فى الجدول على أنها مؤكدة ؛ فهى لاتمثل أنماطا ثابتة تستمر فى المستقبل لان التكنولوجيا المنظمة لكى تتقدم بخطى حثيثة تعمل فيها لاقامة نظم تكنولوجية تعتمد على القوة التى تستمد من التوسع فى الميكنة والتحكم الالى الذى يترتب على الاستخدام الاكمل لما أحرزه العالم من خبرات علمية وتقنية ؛ وعلى ذلك فليس هناك مايبرر الاقلال من الموارد أو النقص فى الوقت الى نصف ماكان يلزم فيما سبق

وعلينا أن نلاحظ هنا ان النفقات المطلوبة والوقت اللازم يختلفان باختلاف أنماط دورة النظام التكنولوجى ، وهذا هو الذى يجعل حصيلة السياسة العلمية والتكنولوجية تتعرض بسهولة لاخطار تقويم عامل الوقت او للفشل فى تقدير الوقت اللازم لاتمام العمل فى كل مرحلة من مراحل دورة حياة التكنولوجيا . ويمكن صياغة معادلة الاقتصاد الشامل لحصيلة استحداث ونشر نظام تكنولوجى جديد ) الحصيلة الناتجة عن تكنولوجيا منظمة ( على النحو التالى :

$$ح = \frac{أ\ (١) زس م}{ف ب ت ز ل ن + ف ل ز ب ت ع \neq} = \frac{\text{الوحدة من الحصيلة}}{\text{الوحدة من التكلفة}}$$

حيث أ = الاثر الناجم عن تشغيل نظام معين فى مدى سنة

زس = فترة الاستعمال التى تمر حتى يتم الاستبدال بنظام آخر

م = متوسط عدد المرات التى يستخدم فيها النظام فى الفترة زس

فبت = متوسط تكاليف اعمال البحوث (ب) والتطوير (ت) عند وضع نظام تكنولوجي موضع التطبيق

فل = متوسط التكاليف (ل) السنوية لعملية ادخال أو تقديم النظام

ع + = عدد المرات التي قدم فيها النظام التكنولوجي للتطبيق حتى تحقق التحول اليه

زبت = الزمن اللازم لعمل البحوث والتطوير

زل = الزمن اللازم لعملية وضع النظام موضع التطبيق

ن = عامل ثابت يمثل مضاعفة النفقات تكون فيه النسبة (ن ١ ) في حالة العمل غير الناجح أو مضاعفة الجهد حيث ( ن = ١ اذا لم يوجد مضاعفة مع نجاح العملية )

يعيدنا هذا الى عوامل الفاعلية في الادارة الاقتصادية الاجتماعية للتنمية العلمية والتكنولوجية اذ يتضح من خبرة جميع بلدان العالم أن التسجيل السريع لبراءات الاختراع واتباع سياسة خاصة لترخيص الاستعمال تعملان معا وفي وقت واحد لتحقيق التعاون والتبادل العلمي والتكنولوجي على المستوى الدولي ، وتعتبران من أهم العوامل التي تساعد على زيادة حصيلة التكنولوجيا المنظمة ، ويرجع هذا الى اثرهما في رفع قيمة العوامل زس ، أ التي تظهر في البسط او المقسوم وانخفاض قيمة العوامل ن ، زبت ، زل ، فبت ، فل التي تظهر في المقام او المقسوم عليه .

ولقد جمعت الدول المتقدمة الكثير من الخبرات ذات القيمة الكبيرة في مجال دورة حياة النظم التكنولوجية وذلك باتباع اساليب متعددة مثل التخطيط بالاهداف والادارة بالاهداف ، والمنهج التحليلي لاختيار وترتيب اولويات المشروعات العلمية والتكنولوجية ، وغير ذلك من الاساليب .

ولدى روسيا خبرات واسعة النطاق في مجال التخطيط الطويل المدى للاعمال العلمية التقنية ، والبرامج المركبة التي توضع لتحقيق التقدم العلمي والتقني ، والنشاط الخاص بزيادة فاعلية ادارة التكنولوجيا المنظمة عن طريق الاسراع في العمليات ، وكذلك التوسع في المجال التطبيقي الذي يهدف الى تحقيق استفادة أكمل من استخدام الموارد العلمية والتقنية المستثمرة ، ولعل تحليل وتطبيق مثل هذه الخبرات الدولية في مجال ادارة الابتكارات التقنية قد اصبحت ذات أهمية كبرى في ميدان تحليل النظم .

## الدراسة التحليلية للبيئة التكنولوجية

يتشابه تحليل النظم في مجال التكنولوجيا المنظمة في كثير من جوانبه مع طريقة معالجة النظم في علم البيئة ، فالمعروف أن كلا من الماء والارض والهواء وغيرها

تمثل مجالات يقوم بدراستها علماء متخصصون فيها ، ولكل منهم مصطلحاته ومقاييسه المستخدمة والانماط التى يسير عليها الى غير ذلك من العناصر المنهجية ، وهناك اختلافات جوهرية بين هذه الانواع من الدراسات وسوف يستمر وضعها العلمى على هذا النحو فى المستقبل ، ومع ذلك فهناك ضرورة ملحة للنظر فى مضامين هذه الدراسات من وجهة نظر علم البيئة ككل فى ضوء نظرية النظام البيىء المتكامل ( ايكوسيستم ) وممارسة الادارة البيئية عن طريقه .

ويتكون من النظم التكنولوجية التى ابتكرها الانسان او التى يمارس الان عملية صنعها ونشرها للاستعمال شكل جديد لنظام شامل موحد يتفاعل بطريقة معينة مع كل من الطبيعة والمجتمع .

وهناك العديد من المفاهيم التطبيقية ذات الاهمية مثل « اتجاه عملية الاحلال التكنولوجى وسرعتها » و « نوعية البيئة التكنولوجية » و (المغامرةالتكنولوجية) و « عودة التكنولوجيا الى التوقف » ، وهناك قدرة البيئة التكنولوجية على هضم وامتصاص الامكانيات العلمية والتقنية الجديدة التى تظهر وتجاوب هذه البيئة مع التغير الاجتماعى الاقتصادى المستمر ، ومع متطلبات العلاقات البيئية وغير ذلك كل هذه المفاهيم يمكن أن تتحقق بطريقة واحدة هى طريقة تحليل النظم وتطبيقها على البيئة التكنولوجية ككل .

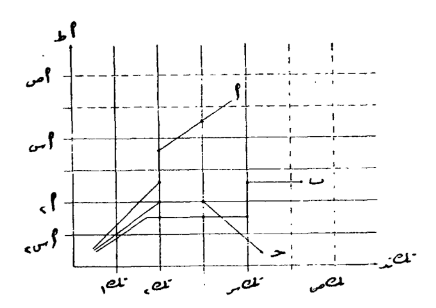
ولعل الخبرات التى تجمعت من التطبيقات الحالية لتحليل النظم بما فى ذلك البحوث التى قدمتها مجموعة العمل التى كونها المعهد الدولى لتحليل النظم التطبيقى فى لاكسنبرج بالنمسا لدراسة مشكلات نوعية البيئة والتعمق فى مجال ملاءمة النظم المعقدة والقرارات المبنية على اساس تعدد المعايير ، لعل هذه الخبرات جمعيا تمدنا بأساس صالح لتطوير برنامج خاص لهذا النوع من العمل .

ورغم ان هذه الدراسات مازالت تحتاج الى المزيد من التعمق يمكننا انتصور أهميتها النظرية والتطبيقية على النحو التالى :

ـ من الاهداف الرئيسية من العمل المطبق الان فى تحليل النظم التطبيقى إيجاد المبررات الخاصة بتصميم السياسة

فكل من الموارد الطبيعية والبيئة ومصادر الطاقة والانتاج الزراعى والاستيطان البشرى والنظم الصحية وغيرها مما يدخل فى نطاق ماتتناوله دراسة تحليل النظم التطبيقى لايمكن تقويمها وتقديرها بطريقة سليمة وادارتها بطريقة علمية الا اذا اخذنا فى الاعتبار المعايير الطويلة المدى لعنصر العلم التكنولوجى ( او المنطق التكنولوجى ) ومايرتبط به من التغير الاجتماعى والاقتصادى

ومن الوجهة العملية يتضمن تخطيط سياسة القطاعات المختلفة من هذا النوع فى واقع الامر جميع الحالات التى تترتب على الاوضاع التكنولوجية ( الشكل رقم ٣ )



فعلى امتداد المحور الافقى تك تد ( أى التكنولوجيا المتداولة ) رتبت النظم التكنولوجية طبقا لدرجة تداولها بدءا من التكنولوجيا المعروفة على المستوى العالمى التى تم امتصاصها وهضمها فى الواقع العملى الى تلك التكنولوجيات المفترضة (أى المعروفة بصفة مبدئية ) ويعتمد تواجدها الفعلى على البحوث الاساسية التى تقوم حولها . وعلى امتداد المحور الرأسى أز وضع عدد كبير من الحالات التى تبين الامكانيات الاقتصادية الملائمة لاستخدام نوع معين من التكنولوجيا ، فبدءا من أزر أى التكنولوجيا التى يمكن تداولها بسهولة متدرجة حتى أعلى درجات المستوى التكنولوجى تكون الملاءمة غير ذات موضوع فى الوقت الحاضر ، وفى هذه الحالات تكون المنطقة التى تدخل فى نطاق وضع السياسة غير محددة ، ومن ناحية اخرى نجد ان نجاح البحوث والتطوير يؤدى الى استمرار توسيع نطاق التقنيات المتداولة ( من الناحية العلمية والتقنية ) وكذلك نجد انه بينما يتزايد غنى مجتمع من المجتمعات او توجه متطلبات حتمية جديدة يمكنه ان يعدل من معاييره الاقتصادية وقد تؤدى التطورات التكنولوجية الى تقدم فى معايير العلاقة بين التكلفة والكفاءة .

ويمكننا ان نؤكد ان الطرق الحديثة لتكنولوجيا تحليل النظم ( التنبؤ العلمى والتقنى ، وتكنولوجيا التقويم ، واختيار البدائل التكنولوجية ، وغير ذلك ) لاتقتصر على أنها تمكن من تحليل مثل هذه الاتجاهات تحليلا كميا وتركيبيا ، بل انها ايضا تمكن من عمل تقديرات كمية معقولة لاوضاع المستقبل بالنسبة لما تمر به فى مجال الاحوال التى تترتب على التكنولوجيا المطبقة .

وتبذل الان جهود كثيرة لوضع اساس او أسس ( انماط البدائل التكنولوجية ) وتحقيق تقدم ملموس فى مجال تحليل علاقة المؤثرات بالنتائج وذلك باستخدام مقاييس الاثر المتبادل بين التكنولوجيا والاقتصاد .

أما من الناحية التطبيقية لصنع القرار فمن الواضح ( كما فى الشكل رقم ٣ ) أن مسار الخطوط الثلاثة أ ، ب ، حـ تصور السياسات الممكنة للتوصل الى اوضاع معينة وتمثل اشياء مختلفة بعضها عن بعض اختلافا فعليا ، وتتضمن بيانات لهـــا آثار قد تكون عكس نتائج الحسابات المأخوذة عن الانماط او الصيغ المستخدمة فى وضع السياسة ، وتؤخذ على انها اساس لغيرها من القرارات .

وتصبح بذلك طريقة معالجة الموضوع الموضحة سابقا اساسا للتعـاون بين المحللين الذين يحاولون تكوين نظرية عامة للنظم وطرق البحث التى تطبق فى دراسة التكنولوجيات من جهة ، وبين هؤلاء الذين يتخصصون فى تحليل النظم وتصـميم الانماط وتخطيط سياسات القطاعات المختلفة بما تتضمنه من تعدد العوامل الاقتصادية الاجتماعية والتقنية العلمية .

ونجد ان تفهم محورى الامتداد المكانى للتكنولوجيا الذى تنجم عنه اوضـاع معينة يختلف كثيرا ، فمن ناحية مناهج تحليل النظم وتصميم الانماط او الصـيغ هناك طريقتان رئيسيتان للبحث فى تحليل النظم :

أ ــ تحديد التناسب القائم بين البدائل التكنولوجية المعقولة تحديدا عقـلانيا

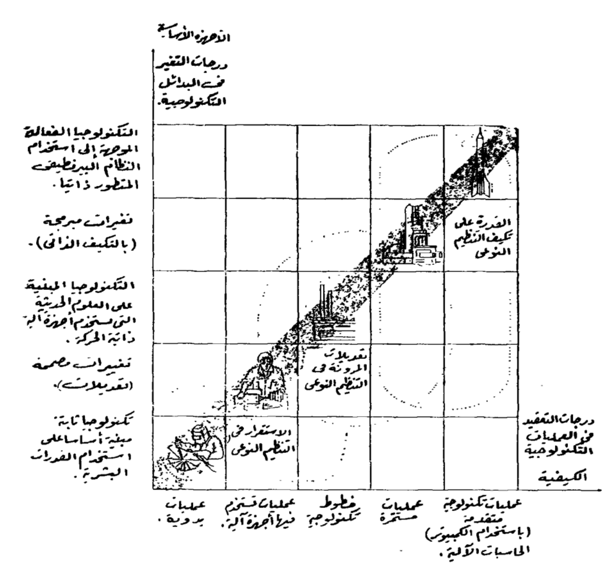
ب ــ تحديد متزاج المنطقى بين الحلول التكنولوجية المتكاملة التى يمكن تطبيقها
ولكل من هاتين الطريقتين المتبعتين فى بحث المشاكل اهميتها الخاصة فـى ادارة الابتكارات العلمية والتقنية . ومن المعروف ايضا أن السياسة الادارية التنظيمية المناسبة التى تساير الهدف من السيطرة على التغيرات التكنولوجية تعتمد لدرجة كبيرة على تعدد الابتكارات وحداثتها وأصالتها

فاذا لم يكن هناك تغير متكرر سريع ، واذا كانت التغيرات تدخل على ميادين ذات تقاليد وانماط ثابتة ففى هذه الحالة تتميـز عمليـة التغيـر بشىء من البطء كتكنولوجيا صناعة الورق .

اما اذا كان هناك تغير سريع متكرر من مستحدثات ظهرت بعد ان تكون النظم قد استقرت فان العملية تتطلب المرونة الكبيرة ولابد من ان تقبل التعديلات كما هو الحال بالنسبة لتطور نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية .

واذا كانت هناك ضرورة لسرعة وتكرر التغيرات فلابد عندئذ من ان تكون هناك درجة عالية من الكفاءة والقوة فى اتخاذ قرار التغيير ، ويعد هذا السـلوك امـرا اساسيا لتكييف تنظيم وادارة الاختراع كما هو الحال فى التطورات التى تحدث فى تكنولوجية غزو الفضاء الجوى .

واخيرا نجد انه فى حالة القرارات التى لاتتكرر كثيرا وليس لها سوابق مماثلة تتكيف السياسة التنظيمية غالبا تلقائيا على أساس تجريبى .




الشكل رقم ( ٤ )

وعلينا ان نهتم هنا بأن هذه الخواص التى ذكرناها عن عملية الابتكارات لاتقتضى انطباقها على سياسة التنظيم والادارة فقط لكنها تنطبق ايضا على طبيعة التنظيم النوعى المستخدم فى النظم التكنولوجية .

واذا صنفنا الاجهزة الاساسية على اساس درجة مرونتها وقدرتها على التغير وصنفنا الوسائل الكيفية طبقا لدرجة تعقد عملياتها فان صفات التنظيم النوعى المستخدم ( كما هو مبين فى الشكل رقم ٤ ) تصبح : الاستقرار ، ومرونة التعديد ، والقدرة على التكيف .

وعلى ذلك يتطلب المنهج الذى يتبع لتحليل احدى المجموعات او العائلات التكنولوجية ان نتناولها عن وجهة نظر علمية تقنية ، ومعالجة اجتماعية اقتصادية على حد سواء .

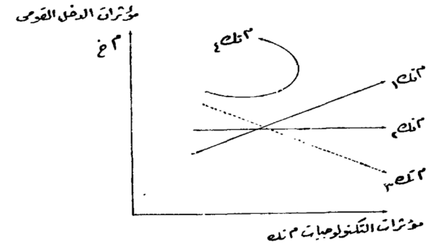
## التكنولوجيا كشكلٍ متكاملٍ

يتطلب هذا الشكل العام لتحليل نظم التكنولوجيا المنظمة أن تدرس التكنولوجيا نفسها على انها عنصر من كل متكامل فى الاطار العام للدولة او القطاع الاقتصادى أو الاقليم الاجتماعى الاقتصادى المحدد ، وفى مثلٍ هذا النمط الشمولى تعتبر النتائج المرغوبة ( أى المكاسب ) والنتائج غير المرغوبة ( اى الخسائر ) حصيلة لانشطة الافراد والجماعات والمنظمات التى تستثمر رأس المال وتستخدم المعلومات وتستهلك الموارد الطبيعية .

وعلينا أن نلاحظ هنا أن الصلة بين الجهد الذى يوجه للانشطة ومستوى هذه الانشطة من جهة وبين مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى تعتبر من المؤثرات غير المباشرة التى تمثل جزءا من سلسلة من العمليات المعقدة التى ترتبط بالبناء الاجتماعى للدولة المعنية .

ومع ذلك فان الامر يقتصر على وجود هذه الصلة فى واقع الامر بلْ ان هــذه الصلة تمثل كذلك اساسا رئيسيا للمعلومات التى تستخدم لتقويم الاثار المترتبة على التقدم التكنولوجى .

ويتناول محللو النظم — فى هذا المجال — بعض المفاهيم العامةمثلَ :(التكنولوجيا ككل متكامل ) و ( اتجاهات المستوى التكنولوجى ) و « أثر وقيمــة التكنولوجيــا » ويتخذونها هى وغيرها من المفاهيم الشاملة ذات الاهمية الخاصة موضوعات للبحوث التى تتم على كل من المستوى الدولى او المستوى القومى ، ويلاحظ ان البيانات التى يتم تجميعها وتحليلها لتدخل ضمن بحوث المعهد الدولى لتحليل النظم التطبيقى فى لاكسنبرج بالنمسا تساعد كثيرا على تفهم الارتباط بين المؤشرات الدالة على تقدم نوع من أنواع التكنولوجيا فى الدول التى تسير على سياسات مختلفة ازاء تلــك التكنولوجيات ( انظر الشكل رقم ٥)




**الشكل رقم (٥)**

وفى هذا الشكل يفترض ان م تك هى الرقم القياسى الدال على التقدم الـذى تحرزه مجموعة او عائلة تكنولوجية معينة ( وهو فى هذا المثال الذى تتناوله القـوة المتاحة لكل عامل يشتغل بالانتاج . وتبين الدول بارقام (١) و (٢) و «٣» و «٤» ، وترب دالة كل حالة ترتيبا زمنيا ، كما يفترض ان م خ تمثل احد المؤشرات الاجتماعية ( ولتكن نصيب الفرد من الدخل القومى العام التى تتوافر بيانات عنها ) ؟

ولايمكن أن تكون هذه المعلومات التى تتوافر تحت ايدينا مضبوطة تماما ، ذلك أن البيانات تظل تحت الدراسة لتوصيلها الى اعلى درجات الدقة ، ومن ثم فلابد من تطوير أساليب حساب المؤشرات المطلوبة بطريقة منطقية ، وفى الوقت نفسه لابد من ان نأخذ حذرنا فى الحكم على البيانات وتفسيرها ، اذ لايمكن ان نهمل ظاهـــرة اختلاف الاوضاع القائمة المترتبة على اختلاف السياسات التكنولوجية الوطنية .

على ان الوضع المعتاد الذى نجده فى كثير من الدول يتبين من خط الاتجـاه (١) ؛ اما خط الاتجاه (٢) الذى يمثل النمو التكنولوجى دون أن يصحبه ارتفـــاع ملحوظ فى المؤشرات الاجتماعية فلا يمكن أن ينطبق الا على فترات قصيرة من عمر التنمية كجزء من السياسة الموجهة الى الاسراع فى بناء الامكانيات التكنولوجيـة أو ترجيح مجال معين من مجالات التكنولوجيا عن طريق الجهود التى تبذل على مستوى القطر ككل . اما عن الوضع الذى يوضحه خط الاتجاه (٣) فلابد من ان ننظر اليـه على انه اتجاه متطرف يمثل علامة خطر فى السياسات المتبعة .

ولقد أمكن أن نلاحظ فى السنين الاخيرة كثرة المحاولات الواعية لتطبيق نوع معين من السياسة م تك (٤) ، فمثل هذا الوضع الذى يمثله خط الاتجاه ٤ يلاحظ وجود ماسبق ان ذكرناه عن طبيعة البيانات الاحصائية ومدى توافرها ( كما فى كل من السويد والنرويج ) ــ فيصور امكانية تحقيق النمو فى المؤشرات الاجتمـــاعية فى الوقت الذى تنخفض فيه درجة تطبيق انواع معينة من التكنولوجيا ( وبخاصـة تلك التى ترتكز ارتكازا كبيرا على العمل وعلى الطاقة او غيرهما) . وترتبط المسترجعات فى مثل هذا النوع من السياسة التكنولوجية عادة مع التغيرات العميقة فى البنـــاء الاقتصادى وكذلك مع الاجراءات الفعالة التى تحل محل الاساليب المركزة للتقـدم التقنى والعلمى . ويتم ذلك بوسائل من شأنها ان ترفع المسـتوى النـوعى للنظم التكنولوجية مع ترجيح اهميتها على أهمية كمية الاجهزة الجديدة .

وفى كل دولة من دول العالم تتولى الهيئات التشريعية والتنفيذية والموظفـون والجهات المسئولة عن ادارة قطاعات الشئون الاقتصادية والاجتمـاعية ومـديرو الادارات التنفيذية والمجالس التى تتولى اعمال التطوير فى المجالات التقنية والعلمية وكذلك الجهات الاخرى المعنية بكل جانب من جوانب التطوير التكنولوجى العلمى اوالتى تستخدم الامكانيات الناتجة عن هذا التطوير كل هذه الهيئات تتولى وضع الاشكال المختلفة التى تقوم بها الجماعات والمنظمات والافراد فيما يتعلق بالابتكارات العلميـة والتكنولوجية وتطويرها .

ولسنا بحاجة الى القول بان الطبيعة الاجتماعية لهذه العملية المعقدة وبخاصة نظم التقويم والمعايير التى تحدد خواص ووظائف القرارات الادارية والاساليبالمستخدمة لتنشيط العمليات القائمة فى المجال التقنى والعلمى تختلف اختلافا واضحا من دولة لاخرى .

ومع ذلك فان الخبرات المستفادة فى مجال تنمية الادارة العلمية والتكنولوجية التى تكونت ومازالت تتكون فى الكثير من الدول قد مكنتنا ايضا من أن نتعرف على بعض الصفات النمطية للعملية التى تشملها جميعا . وتتضمن : (أ) تقسيم الوظائف الادارية المختلفة الى مستوى التشريع . ومستوى السلطة التنفيذية ، ومستوى الانتاج المباشر للنتائج العلمية والتقنية . ثم مستوى الاستخدام العملى لهذهالنتائج ( وتعتبر هذه الاخيرة توفيرا للمعلومات عن المكاسب والخسائر الناجمة عن النشاط العلمى والتكنولوجى ) ، (ب) الاهمية الكبرى المتعلقة بوجود شرائط المسترجعات بحيث تكون سليمة صالحة للاستخدام فى نقل المعلومات عن الاتجاه الذى تسير فيه التنمية العلمية والتكنولوجية ، ( حـ) حاجة النظام الى أن يتضمن خدمات تمثل ذاكرة متطورة للبيانات التى يتم تجميعها وترتيبها طبقا لما هو مطلوب ، وتتضمن كذلك الانشطة والامكانيات والنتائج « أى الخسائر والمكاسب » المتعلقة بالتطوير العلمى والتكنولوجى ، «د» أن الفترة الزمنية التى يستغرقها النظام بين وضع المدخلات وظهور علامات استرجاع المعلومات التى استقلتها الاجهزة لابد أن تؤخذ فى الاعتبار عند اتخاذ القرارات على المستوى الادارى ، وهذا يعنى ضرورة اشتمال هذه المعلومات على اسلوب خاص لتسليم البيانات اللازمة لتقويم عمليات التطوير العلمى والتقنى .

ويبدو واضحا من نتائج الخبرات التى اكتسبتها الدول المختلفة والنتائج التى توصل اليها محللو السياسة العلمية من دراستهم لتلك الخبرات ان اهمال اى شرط من الشروط الاساسية لادارة الانشطة العلمية والتقنية يؤدى حتما الى هبوط واضح من أثرها ونتائجها . ففى جميع الحالات المعروفة كانت الخسائر الناجمة عن عدم الاستخدام الامثل للامكانيات التقنية والعلمية تمثل اضعاف الحصيلة الاقتصادية والفوائد الاجتماعية الضخمة التى تترتب على التقدم العلمى والتقنى ، ومن أمثلة الخسائر المباشرة التى تلاحظ من أول وهلة : تكرار العمل التقنى والعلمى ، وزيادة الفترة الزمنية التى تفصل بين اتمام البحث وبين حدوث الاستيعاب ، وظاهرة التوجيه الخاطىء للجهد ، وعدم تمشى العلم والتعليم مع المتطلبات القومية . ومن الخسائر التى يمكن أن تتعرض لها الاجيال التالية : ازدياد فجوة الاختلاف فى مستوى التقدم بين مختلف الدول ، وتأخير استخدام واستيعاب الموارد الجديدة المستحدثة التى تعتبر ذات حيوية خاصة بالنسبة للتنمية ، فضلا عن الفشل فى امكان التنبؤ بالنتائج والاثار الاجتماعية غير المتوقعة .

هذا الرصيد الضخم الذى ينتظر مختلف الشعوب مـ نمشكلات التنمية فـى المستقبل يبدو أكثر بكثير مما نتصور اذا ما أخذنا فى الاعتبار تلك الخسـائر التى تمنى بها البشرية نتيجة لعدم كفاءة تنظيم التبادل الدولى للتكنولوجيا والتقنيـات الجديدة وافتقارها الى نوع الادارة المناسب وكذلك عدم وجود تقدم مناسب عـلى المستوى الدولى فى توزيع العمل والتعاون العلمى والتقنى .

ويلاحظ اليوم أن الكثير من دول العالم قد اكتسبت خبرات جديدة ذات قيمة كبيرة فى اجراء تحسين على أساليب التنظيم وادارة الانشطة العلمية والتقنيـة وقد اتخذت مثل هذه الاجراءات على كل من المستويين القومى والدولى .

وتقوم كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية وبعض الاقطـار الاخرى بجهود منظمة من أجل زيادة حجم البحوث التخصصية بهدف تطوير فنـون التكنولوجيا المنظمة فى مختلف الميادين للتنبؤ بالتطورات المستقبله فيها وتقدير مايمكن أن تحدثه من أثر فى اقتصاديات البلاد واستغلال الموارد والبيئة والنظام التكنولوجى بل أثرها فى المجتمع نفسه ككل ، ولعل من الواجب وضع مثل هذا النوع من البحوث التى تجرى تحت تصرف مختلف السلطات التى تتولى وضع السياسة كى تسـتخدم فيما يستحدث من أشكال السياسة العلمية والتكنولوجية التى تصنعها الدول،ويجب ايضا ان تنظم هذه العملية بواسطة الدولة ، وتنفذ بالمشاركة الكاملة مع مجموعة من محللى النظم الذين يعدون خصيصا لهذا العمل ويتدربون عليه .

ولابد ان يتم اخضاع السياسة العلمية والتكنولوجية لنظام المؤسسات فـى الاطار الاجتماعى السياسى والاقتصادى والعلمى التقنى . ويختلف هذا الاطار مـن دول الى أخرى ، كما توجد اختلافات فى استعمالات البيانات التحليلية فى عمليـة صنع القرارات الخاصة بادارة التكنولوجيا المنظمة .

وفى الوقت نفسه يوجد اهتمام مشترك لدى جميع الدول بتطوير نظام المعايير القياسية المقارنة واساليب التحليل المناسبة والانماط التى تطبق لتحقيق الامـال البشرية الكبرى على المدى الطويل . وتتمثل هذه لامال فـى تحقيق التنـاسق بين التنمية القومية والدولية مستندة على تبادل المنفعة والتعاون العلمى والتكنولوجى العادل والفعال .

1 R. Ackoff, "Science in the System Age : Beyond IE, OR, and MS', *Operations Research*, Vol. 21, No. 3, May-June 1973, p. 661.

2 P. Gyllenhammer, *People at Work*, London, 1977.

3 A. Bennet and T. Schoeters (eds.), *Financial Times*, 1 November 1977, p. 13.

4 It should be noted that the organic unity of the two terms in quotation marks forms the abasis for the very conception of "organized technology".

5 K. Marx and F. Engels, *Collected Works*, 2nd ed. (in Russian), Vol. 46, Part II, p. 215.

6 F. Emery, *Technology and Social Organization*, London, Tavistock Institute of Human Relations (Tavistock Documentation 42); F. Emery and E. Trist. *Sociotechenical Systems in the Book : Systems Thinking* (edited by F. Emery), Harmondsworth, Middx, Penguin Books, 1969; R. Ackoff and F. Emery, *On Purposeful Systems*, Aldine, 1972; K. De-Greene, *Sociotechnical Systems, Factors in Analysis, Design and Management*, Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1974.

7 A. van der Zwaan, "The Sociotechnical Systems Approach : A Critical Evaluation', *International Journal of Production Research*, Vol. 13, No. 2, 1975, p. 157.

8 Emery, op. cit.

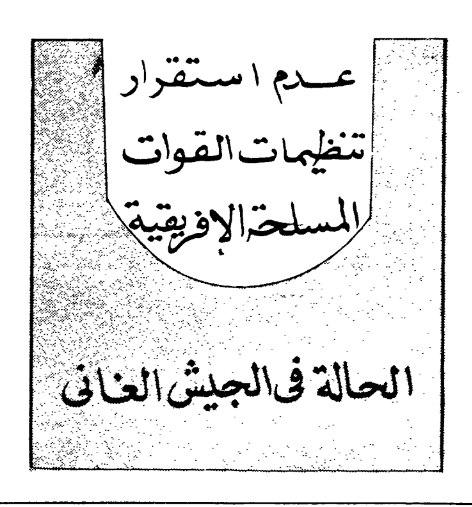
9 G. Mongenthaler, "Guiding Technological Development', *Operatio Research*—72, p. 617-40, Amsterdam, 1973.

10 G. G. M. Dobrov, *Prog ozirova ie Nauki : Teh iki* (Scientific and Technological Forecasting), Moscow, "Nauka", 1977.

11 H. Linstone and D. Sahal (eds.), *Technological Substitution, Forecasting Techniques and Applications*, London, Elsevier, 1976.

12 O. Helmer, "Problems in Futures Research, Delphi and Causal Cross-Impact Analysis", *Futures*, February 1977, p. 17-31.

13 W. H Newman, C. E. Summer and ard E. K. Warrer, *The Process of Management*, Englewood Cliffs N.J., Prentice-Hall, 1972.




تميل الكتابات القديمة عن القوات المسلحة فى الدول الافريقية الى التركيز على الاسلوب التنظيمى والتكاملى للجيوش الجديدة . وهنـــاك من يجـــادل بأن وحدة الآمال والاشتراك فى المهنة . وروح الشعب التنظيميـــة الغريبـــة ، وروح الجماعة . وحتى اصول الانتماء الى العامة . قد ادت الى التحام العسكريين عامة وجماعة الضباط خاصة فى قوة واحدة . زد على ذلك ان الافكار القومية الاساسية المتربحـة عن مهنــة القـوات المسلحة وكذلك ما يرتبط ببعـدها عن الصراعات السياسية ادت الى جعل القوات المسلحة اكثر مقاومة للدعاوى العرقية والطائفية ، وهى بذلك تصبح اقل تعرضا لعناصر التفرقة التى تؤثر فى الفئات المدنية ، وقد نبعت هــذه التصورات المتالية عن رجال القوات المسلحة من التنظيمات النمطية المتاليـــة اكثر من الملاحظة التجريبية للسلوك العسكرى الافريقى . وقـد غيرت الأحداث هذه التصورات كلية ، وقد ركزت معظم الدراسات التجريبيـــة التى تمت عن القوات المسلحة فى افريقية على العلاقة بين السلطات العسكرية والمدنيـة أو بين العسكريين والبيئة الاجتماعية الواسعة اكثر من تركيزهـا على الحركات الداخلية فى نطاق القوات المسلحة كمؤسسة . ولهذا البعد الاخير اهمية واضحة لأن كثـيرا من الدلائل قد اشـــارت الى عدم الاندماج العنصرى بين العسكريين

الكاتب : إبوى هتشـــفول

غانى أخصائى فى العلوم السياسية ، درس فى جامعة غانة بأكرا وجامعة بايبرو بنيجيريا ، وهو الان فى كندا

المترجم : د . محمد كمال لطفى

مدير عام التمثيل الثقافى بوزارة التعليم العالى

---

كتنظيم . وقد حدث عدد مما يطلق عليه انقـلابات عسكرية ؛ وهى فى الحقيقـة نتيجة للمنافسـات ذات الجذور العميقة بين العسكريين والتوتر القائم بينهـم الذى لم يشترك فيه مدنيون ( وربما كان اشتراكهم ثانويا ) . وهى الانقــلابات التى حدثت فى نيجيريا فى يولـيـــة ١٩٦٦ ، وفى غانة فى ابريل ١٩٦٧ ؛ وفى سيراليــون عام ١٩٦٨ ، وكلها مطابقة لهذا النموذج ؛ :فقد حاول عدد من صغار الضباط الغانيين ( وفشلوا ) الاطاحة بضباطهم العظـام . وفى نيجيريا وسيراليون ثار ضباط الصف وغيرهم من أصـــحاب الرتب ( بنجـــاح ) على ضباطهم ، وتكررت بعـد ذلك فى الجيش الأوغندى الاغتيالات التى سبق حدوثها فى الجيش النيجيرى على أساس عرقى . وقد كان من الطبيعى أن تضخم الانقلابات الاحقـــاد الداخليـــة بين العسكريين والمشكلات الاجتماعية والسياسية التى أصبحت أكثر انتشارا ، ورغم هذا الدليل فقد بذلت محاولة بسيطة للتعرف على أسباب انحلال تنظيمات القوات المسلحة الافريقية مع استثناء واحد مشهور . وسنحاول فى هذا المقـال أن نسهم فى تحليل هذه المشكلة عن طريق دراسة حالة الجيش الغانى فى العقـد السابع وأوائل العقد الثامن من القرن العشرين مركزين على العـــوامل التى ادت الى ثورة ١٩٦٧ .

فى الساعات الأولى من يوم ١٧ ابريل ١٩٦٧ هاجم ملازمان وملازم ثان من وحدة ركسى فى الجيش الغانى تؤيدهما قوة صغيرة قوامها ١٢٠ رجلا أهدافا استراتيجية فى مدينة اكرا العاصمة محاولين الاطاحة بالمجلس العسكرى الحاكم وهومجلس التحرير الوطنى الذى وصل الى السلطة عام ١٩٦٦ بعد انقلاب اطاح بالرئيس انكروما ، وكادت حركة التمرد المسلح أن تنجح بسبب فشل قادة معينين وضباط كبار فى العمل بحزم ، ولكن الحركة سحقت فى آخر الامر عندما نفدت ذخيرة المتمردين وقتل الفريق كوتوكا الذى قاد انقلاب ١٩٦٦ واثنان من نقباء الجيش واحد ضباط الصف فى حركة التمرد . وقد أظهر الدليل الذى قدم أثناء محاكمة الملازمين احساس صغار الضباط وبعض كبارهم ببعض المظالم السياسية ، فقد كانوا يعتقدون أن ضباط مجلس التحرير الوطنى كانوا فاسدين وانهم غير قادرين على معالجة المشكلات القومية السياسية والاقتصادية بحسم . وقد كانت المشكلات السياسية ثانوية بشكل ظاهر ، وكان الانقلاب موجها أساسا الى سلطة القوات المسلحة ، وقد اعترف الملازمون أثناء المحاكمة بأنهم كانوا يهدفون الى طرد او اعدام جميع ضباط الجيش الذين تزيد رتبهم عن رتبة عميد ، ويوضح تحليل تشكيل الجيش فى هذه الفترة مؤشرات هامة لجذور شكاوى الملازمين ، وقد كانت :

أ ــ الاختلاف بين أجيال كبار وصغار الضباط

ب ــ الزيادة المفرطة فى معدلات الترقية مما ادى الى التهديد بسد السبل الترقية الى الرتب الأعلى والتشويه الشامل لهيكل الرتب العسكرية فى الجيش .

جـ ــ الافراط فى تغيير القادة فى المواقع العليا .

د ــ زيادة ضخامة المشكلات السابقة بسبب السخط السائد والخلافات العرقية صراع الأجيال .

من الضرورى أن نلقى نظرة مختصرة على تاريخ جماعات ضباط الجيش كى نستطيع تحليل هذا العامل ، فقد اتخذ فى عام ١٩٤٧ قرار لتدريب ضباط غانيين حتى يتولون قيادة وحدة ساحل الذهب فى قوة الحدود الملكية بغرب افريقية التى كانت قائمة قبل الجيش الغانى . وقد حقق برنامج الأفرقة رغم ذلك تقدما بطيئا ، ويرجع ذلك الى حد كبير الى النقص الخطير فى عدد المؤهلين الذين يتقدمون للالتحاق بالقوات المسلحة رغم تواضع شروط القبول ، ويرجع ذلك الى حد ما الى العدد المحدود الذى ينتهى من الدراسة الثانوية الذى يخرجه النظام المدرسى الغانى فى هذه الفترة ، والحقيقة أن الحاجة الى خريجى المدارس الثانوية زادت على عددهم ، ولكن الأهم من ذلك ان النظرة الى القوات المسلحة آنئذ كانت سيئة للغاية ، ولم يكن المدنيون يحبون العسكريين بل نظروا اليهم على أنهم جماعة متوحشة لا سند لها من القانون ، وذلك بسبب ما عانوا منهما خلال العصر

الاستعمارى ، وقد كان معظم المدنيين يعتبرون الجند مدربين على القتل فقط أو التسكع وانفاق الاموال عندما لايجدون مجالا للتقتيل ، وقد كان الجيش من وجهة نظرهم يستهوى الأميين والمطرودين اجتماعيا أو الذين لا يجدون وسيلة أخرى للعمل ، وكما وضح أحد الضباط كان المعتقد انه من غير المألوف أن يلتحق أحد الشبان الذين انتهوا من دراستهم فى مدارس جنوب غانة بالجيش ، هذا بالاضافة الى سوء سمعة ضباط الجيش التى كانوا لا يحسدون عليها وبطء معدلات الترقية وانخفاض المرتبات والعلاوات فى الجيش ، مما كان أقل اغراء مما يحصل عليه نظراؤهم فى الهيئات المدنية ، ونتيجة لذلك فضل معظم المنتهين من الدراسة الثانوية العمل فى الوظائف المدنية أو غيرها من ادارات لحكومة ، حيث تبدو الفرص افضل بسبب سرعة افرقة الوظائف والشركات التجارية الأوربية .

وحتى ديسمبر ١٩٥٦ كان مجموع الضباط الغانيين فى الجيش ثمانية وعشرين ، وكان عدد الضباط البريطانيين مئة وأربعة وثمانين . وكان الضباط الغانيون عبارة عن ثلاثة رواد وأربعة عشر نقيبا وعشرة ملازمين وملازم ثان ، وقد وصلوا جميعا الى هذه الرتب بالترقى من وظائف الجند العاديين باستثناء حالة واحدة ، وقد عمل كثيرون منهم قبل أن ينتظموا فى الجيش معلمين أو كاتبين فى الخدمة المدنية ، أما المعلمون فقد عملوا فى خدمة التعليم بالجيش حيث تم اختيارهم للتدريب العسكرى مثلهم كمثل طلاب الكلية الحربية ، وقد تعلم معظم الضباط فى مدارس ثانوية صغيرة أو فى مدارس اعداد المعلمين المخصصة لتخريج معلمى المرحلة الاولى ، وتخرج ضابطان فقط من احدى المدارس الغانية الشهيرة . أما أغلبية الضباط فقد حصلوا على التدريب أثناء الخدمة كضباط صف لمدد قصيرة فى المملكة المتحدة ، وكانوا من أبناء المناطق الساحلية فى جنوب البلاد فقط ، وكان هناك ضابط واحد من أبناء الشمال وآخر من أشانتى قرب الجزء الداخلى الاوسط من غانة ، زد على ذلك أن الضباط الجنوبيين ينتمون الى ثلاث جماعات عرقية ، فقد كان عشرة منهم من الجا ( من أكرا العاصمة والمنطقة المحيطة بها ) وسبعة من الايوى ( من الجنوب الشرقى قرب الحدود مع توجو ) وتسعة من الاكان ، وكانت المجموعة العرقية التى تحتل معظم المنطقة الباقية فى الجنوب جماعة صغيرة تربط بين أفرادها علاقة وثيقة نتيجة للصداقات الشخصية ولكونهم أقلية بين الجماعات السائدة من الضباط البريطانيين مما أدى الى زيادة خبراتهم الفنية كأساس التضامن .

ورغم أن الجيش مر منذ ١٩٦٠ بفترة من التحول السريع فان حجم جماعات الضباط قد زاد حقيقة استجابة للتطورات الداخلية والخارجية فى الجيش ، فقد زيد حجمه وتم تجديده بسرعة بعد ١٩٥٨ ، وتزود بالاجهزة الحديثة والاسلحة والزى ، وتم تحسين ظروف الخدمة العسكرية حتى أصبحت تنافس الخدمة المدنية فى المكاتب ، واصبحت شروط الالتحاق بالجيش أكثر عقلانية

ومن بعض النـــواحى اكثر يسرا ، وسهلت شروط الترقى الى الرتب العليـا للاسراع فى غانية الرتب العليا ، كما ادى تشكيل القوات البحرية والجـــوية الى رفع مستوى العسكريين عامة ، وقد صادف زيادة عدد المدارس الثانوية فى الوقت نفسه نقصا فى فرص العمالة أو التقدم السريع فى الخدمة المدنية وادارات الحكومة مما أدى الى اتجاه عدد كبير من أصحاب المؤهلات الى مـدارس الجيش ، وحتى ابريل ١٩٦٧ كان عدد الضـــباط فى الجيش الغانى قـــد وصل الى ٧٠١ تلقوا تدريبهم الكامل فى الكلية الحربية الغانية الجديدة فى تشى ، على الرغم من ان عددا صغيرا من الضباط ( خمسة فى كل عام تقريبا ) كانوا لا يزالون يبعثون الى الكلية الحربية فى ساندهيرست بالمملكة المتحدة ، وكان هؤلاء الضباط يقبلون فى بـرامج اعداد الضباط مباشرة ويعتبرون انفسهم ضباطا من البداية لا مساعدين أو عرفاء سابقين ، وقـد تعلـم المزيد منهم فى المدارس الثانوية للتفوقين ، اما مـن النـاحية العرقية فقد اصبح تكوين جماعات الضباط اكثر تعقدا ، فعلى الرغم من ان الجا والايوى والأكان من الضباط قـد استمروا يسيطرون على الرتب العليـا فى الجيش فقد كان هناك تزايد نسبى سريع فى الاكان من الضباط بعد عام ١٩٦٠ ، وكذلك أبناء الشمال ، ومعنى هذا التوسع الكبير فى عدد جماعات الضباط وزيادة رجال القوات المسلحة عامة هو ظهور اتجاه الى التعليل من دور الروابط الشخصية فى خلق التكامل ( كما يتميز عن العلاقات المهنية الأكثر تشددا ) .

وقد ظهرت الخلافات بين الأجيال فى اتجاهات صغار الضباط التى تمثلت فى طرق مختلفة . فقد كان البعض على علم بالنظرة اليهم على أنهم اقل تعليمـا مـن رؤسائهم . ولم يكن من غير الطبيعى لصغار الضباط فى لقاءاتهم مع الـكاتب ان يركزوا على تصنيف كبار الضباط ( وهو تصنيف غير سليم ) ؛ وان كبار الضباط ممن وصلوا فى التعليم الى الصف السابع فقط ( اشـــارة الى شهادة الدراســة المتوسطة ) والآخرون الذين بدوا أكثر معرفة اصروا على الرغم من ذلك على ان كبار ضباطهم كانوا من المستوى الثانى فى التعليم الثانى او كانوا طـلابا فقـراء . ويدعى أن كبار الضباط لذلك كانت تنقصهم الثقة فى النفس ، وقد ادى ذلك الى مغالاتهم فى الشعور بعلو المكانة ومحاولتهم اظهار كثير من أوجه الخـــلاف بينهـم وبين صغار الضباط . ولم يتردد بعض صغار الضباط احيانا فى التعبير صراحــة عن شكهم فى قدرة أصحاب الرتب الكبيرة على توفير القادة ، ويتضح ذلك من المثل التالى : فقد تبنى ملازمان فكرة كتابة تاريخ حياة عدد من كبار الضـــباط والقــادة فى مجلة القوات المسلحة ، ورفض هذا الطلب على اساس ان ذلك قد يثير الأحقاد ويعكر صفو الأمن . على الرغم من ان مثل هذه الصور الوصفية كانت شائعة فى المجلات العسكرية البريطانية ، وكان البيان الذى قدم للكاتب متوقعا : فمــــاذا يمكنك ان تتوقعه من مثل هؤلاء الرجال فى القيادة .

ورغم التفوق العقلى الحقيقى أو المدعى لصغار الضباط فقد كان من الـواجب ان نبين الحقيقة الواقعة وهى ان بعض كبار الضباط كانوا ذوى خبرة عمليــة فى

القتال أو القيادة الميدانية مما لا يستطيع الا القليل من صغار الضباط أن يدعوه ، كما أن هناك غيرهم من كبار الضباط ممن حققوا بعض الشهرة والامتياز فى الجيش كفمكرين او محاربين محترفين . والاحترام الذى حظى به مثل هؤلاء الضباط قد ساعد عمليا على تخفيف الصراعات التى نشأت فى الاصل من الخلاف بين جيلين من الضباط ، ولسوء الحظ فان أصحاب الرتب العالية من الضباط لم يبدوا على الدوام تفوقا فى الخبرة المهنية أو الانجازات كما سنرى .

## الترقيات

ورغم ذلك فان المشكلة الرئيسية التى تطرحها الخلافات بين الأجيال تكمن فى شىء آخر . ويمكن أن نوضحها فيمايلى :

عندما تحسن الاعداد التربوى لجماعات الضباط فى الرتب الادنى تباطأ معدل الترقية الى الرتب العليا بشكل واضح ، فى حين تناقصت كذلك فرص الترقى لهذه الرتب ، ومن ناحية أخرى أن جيلى الضباط الذين تخرجوا أثناء الموجة الأولى من عملية الغانية بين ١٩٤٧ و ١٩٥٦ وهؤلاء الذين وصلوا أثناء الموجة الثانية ابتداء من ١٩٦٠ وجدوا أنفسهم يواجهون فرصا مختلفة جدا من العمل المهنى ، ونظرة سريعة لتاريخ رتب الضباط العظام ( من عميد فما فوق ) فى الخدمة فى ابريل ١٩٦٧توضح طبيعة المشكلة ، وقد أثبتت هذه الحالات ان معدلات الترقية عظيمة التفاوت فى المراحل المختلفة لخدمة الضباط ، وفى كل الحالات يكون الضابط قد خدم للوصول الى التفوق المطلوب للترقية فى مختلف الرتب التالية للنقيب أو الرائد فى حالة الضباط الذين تخرجوا قبل ١٩٥١ . ومنذ ذلك التاريخ فصاعدا حصلوا على ترقية مفاجئة وعاجلة الى الرتب العليا فى الجيش ، وقد ترقى بعض الضباط من رتبة المقدم الى رتبة اللواء فى وقت أقل مما حدث بالنسبة للترقى من رتبة الملازم الثانى الى رتبة النقيب . ويمكن تقديم ايضاحين لهذه المعدلات المفاجئة فى الترقية : الاول هو القرار المفاجىء لانجاز برنامج غانية الجيش فى سبتمبر ١٩٦١ ، والثانى هو موجة الترقيات التى تلت انقلاب ١٩٦٦ .

## الآثار السياسية لسرعة احلال الوطنيين فى الوظائف محل الاجانب

كانت سياسة الحكومة الغانية حتى ١٩٥٩ فى احلال الوطنيين محل الأجانب فى الوظائف العسكرية سياسة حذرة ، فقد تعرض ذلك للمعارضة على اساس أن على الضباط الجدد أن يحصلوا على أفضل تدريب وخبرة مهنية مناسبة .. وأن الترقيات السريعة لن تؤدى الا الى سد فرص الترقى فيما بعد ، ولهذه الأسباب كان من المتوقع حتى ١٩٦٧ أن يكون معظم الضباط الغانيين العظام

مقـدمين ، ورغم ذلك فقد تم التخلى عن تلك السياسة الحذرة منذ ١٩٥٩ وخففت فى تلك السنة شروط الترقيـة من الرتب الصغيرة الى الرتب الاعلى وترقى فى عامى ١٩٥٩ و ١٩٦٠ الضباط الغانيون الثلاثة العظام الى رتبة المقدم ، وتقلدوا قيادة الكتائب الثلاث . وفى سبتمبر ١٩٦١ طرد رئيس الأركان البريطانى وغيره من الضباط الانجليز الذين كانوا يخدمون فى الجيش الغانى ورقى الضباط الغانيون بدلا منهم . وقد أنجز ذلك بضربة واحدة مهمة غانية الجيش ، وتمت ترقيات مماثلة ( وان كانت أقل اثارة ) على مستويات أخرى لجماعات الضباط .

وكانت الخبرة المهنية للضباط الحديثى الترقية تتكافأ بصعوبة مع مسئوليات رتبهم الجديدة وبصفة خاصة فى المستويات العليا بالجيش ، وتكرر هذا الوضع بالنسبة للرتب الصغيرة ، وتسلم احد الضباط قيادة سرية لمدة شهرين ، ثم وجد نفسه قد ترقى ليتولى قيادة كتيبة ، ولم يكن من غير العادى أن نجد ملازمين يتولون قيادة السرايا .

## ما بعد انقلاب ١٩٦٦

تلا الانقلاب الذى تم فى فبراير ١٩٦٦ فيض آخر من الترقيات ، واعتبرت هذه الترقيات بالنسبة لحالة بعض الضباط طفرة قفزت الى اربع رتب ، ومن آثار هذه الترقيات السريعة غير العادية أنها أعطت آمالا غير حقيقيـة للعاملين فى مهنة الضباط وما صاحبها من تدهور قيمة الرتب ، ويبدو ان هذه الترقيات السريعة كانت من الظواهر التى تأثرت بها جيوش أخرى فى المناطق التى كانت خاضعة للاستعمار أثناء التخلى السريع عن الادارة للوطنيين ، ولم تكن غانة وحدها فى هذا المجال ، فقد أدت الترقيات السريعة غير العادية فى مرحلة معينة من برنامج وطنية الوظائف الى افتراض أن مثل هذه الترقيات ستصبح ظاهرة دائمة فى القوات المسلحة ، وقد استفاد كبار الضباط لمجرد حسن الحظ من هذه الترقيات وهم يتوقعون استمرار الترقى الى أعلى الرتب فى حين يميل مزيد من صغار الضباط الذين وصلوا متأخرين جدا فلم يستفيدوا من هذه الموجة العامة من الترقيات الى الامتعاض من التدرج فى الترقى من رتبة الى أخرى ، فى الخبرة أن الرتب العليا فى الجيش متخمة بالضباط الذين لايفضلونهم الا قليلا فى الخبرة ولا يزيدون عنهم كثيرا فى العمر .

هذا بوضوح هو ما حدث فى غانة ، ومنذ عام ١٩٦١ كان رئيس أركان الدفاع البريطانى يشكو من ان صغار الضباط الغانيين يحلمون بالرتب العليا وهم فى سن مبكرة ، واذا كان ذلك كما يعتقد يرجع الى مقارنة الضباط لبطء ترقيتهم نسبيا اذا ماقيس بزملائهم الاسعد خطأ فى الخدمة المدنية والوظائف السياسية ، ومنذ ١٩٦١ اظهرت الظروف فى الجيش مسوغا كافيا . وقد

شهد صغار الضباط الذين كانوا طلابا فى الكلية الحربية الرواد عام ١٩٥٩ يصبحون لواءات وعمداء عام ١٩٦١ ، وشهدوا القدمين عام ١٩٦٥ وقد اصبحوا لواءات وفرقاء عام ١٩٦٧ . وعلى أساس الاحساس بالظلم بسبب سرعة الترقيات فى السنوات الأولى من الاستقلال وضخامة المشكلة بسبب موجة الترقيات الجديدة يمكن تقدير مدى احساس صغار الضباط بالحرمان فى ذلك الوقت . وهناك أثر آخر لترقيات عامى ١٩٦٦ و ١٩٦٧ وهو الشعور للمرة الاولى بالطريق المسدود امام الترقيات ، فقد أدت الترقيات الى زيادة كبيرة فى عدد الضباط من رتبة مقدم وما فوقها ( انظر الجدول رقم ١ ) ، فبينما كان هناك ثلاثة ضباط قبل الانقلاب برتبة العميد وما فوقها وسبعة فى ابريل سنة ١٩٦٧ فقد ارتفع عدد العمداء من اثنين الى أربعة عشر فى الفترة نفسها ، وقد نقل عن اللازمين المتمردين اثناء محاكمتهم انهم شكوا من أن الوصول الى القيادة فى الجيش اصبح عسيرا وصعبا جدا .

## الجدول رقم ( ١ )

عدد كبار ضباط الجيش الغانى فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٦٧

| الرتبة | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ | ١٩٦٧ ( ابريل ) |
|---|---|---|---|
| فريق | — | ٢ | ٢ |
| لواء | ٢ | ١ | ٢ |
| عميد | ١ | ٣ | ٣ |
| عقيد | ٢ | ١٤ | ١٤ |
| مقدم | ١٨ | ٢٦ | ٢٣ |
| المجموع | ٢٣ | ٤٥ | ٤٤ |

المصدر : وزارة الدفاع ، الرتب العليا فى الجيش الغانى .

الجـــدول رقم (٢)

متوسط عمر أصحاب الرتب العليا من كبار ضباط الجيش الغانى .

| الرتبـة | يناير ١٩٦٥ | ١٩٦٦ | ١٩٦٧ ( ابريل ) |
|---|---|---|---|
| فريق | — | ٤٥ر٥ | ٤٦ر٥ |
| لـواء | ٥٠ | ٤٢ | ٤٠ر٥ |
| عميد | ٤٦ | ٣٧ | ٣٦ |
| عقيد | ٣٨ر٥ | ٣٧ | ٣٩ |
| مقـدم | ٣٦ | ٣٥ | ٣٦ |
| رائد (١) | ٣٤ | ٣١ | ٣٢ |

(١) رواد المشاة فقط

المصدر : وزارة الدفاع ؛ مرجع سابق .

وخلال المناقشات التى أدت الى قرار الانقلاب أحصى الملازمون ١٢ عقيـــــدا فى الجيش ؛ رونم ذلك فالمشكلة الرئيسية لم تكن فى العدد الكبيـــر من الضـــباط العظام بقدر ما كانت متعلقة بصغر سنهم النسبى ، والحقيقة أن فروق السن بين الـــرتب المتتالية اتجهت الى التناقص بالاضافة الى ان جماعة الضـــباط العظـــام قد أصبحت أصغر سنا لا أكبر ( الجدول رقم ٢ ) وذلك بسبب سرعة الترقيات ؛ وعلى ذلك فان فروق العمر بين كل رتبة والاعلى منها اتجهت الى ان تصبح ثانوية جدا لتيسير الترقية السريعة لصغار الرتب فى جماعة الضباط ، والبديل الوحيد للانتظار الطـــويل فى الـــرتب الصغرى هو التبكير فى اعتزال صغار السن من الشباب للخـــدمة العسكرية .

وعلى الرغم من أن من الممكن أن يبرر كبار الضباط رتبهم العالية على أساس خبرتهم الواسعة وطول مدة خدمتهم فاننا قد لاحظنا أنه بينما كان ذلـــك ممكنـــا بالنسبة لضباط بعينهم فأن هذا الوضـــع لم يكن لسوء الحظ بالنسبة لجميـــع أصحاب الرتب الكبيرة ، وفى ١٩٦٧ كان متوسط مدة خدمة الفرقاء ابتـــداء من تاريخ تخرجهم هو ٤½ سنة بعد الحصول على رتبة العقيد ، وتسع سنوات بعد رتبة الرائد ( الجدول رقم ٣ ) ، وفى ١٩٦١ كانت الخبرة المهنية المحدودة واضحة فى سجل خدمة معظم الضباط العظام .

الجدول رقم (٣)

متوسط مدة خدمة كبار الضباط

| الرتبـة | ١٩٦٥ | ١٩٦٦ | ١٩٦٧ ( ابريل ) |
|---|---|---|---|
| فريق | — | ١٥ر٥ | ١٦ر٥ |
| لـواء | ١٧ر٥ | ١٥ | ١٤ر٥ |
| عميد | ١٢ر٥ | ١٢ | ١١ر٣ |
| عقيد | ١٤ر٥ | ١٠ | ١٢ |
| مقـدم | ٩ر٥ | ٨ | ٨ر٨ |
| رائد (١) | ... | ٧ | ٧ر٣ |

(١) مشاة فقط

المصـدر : وزارة الدفاع ـ مرجع سابق .

**التغير السريع فى مراكز القيـادة**

يتأكد فشل كبار الضباط كـكل فى استقرار سلطتهم على أسس ومعـايير ملائمة للمهنة بالتغيرات المتكررة فى القيادات العليا للجيش ـ وقد تبدلت السلطة فى الجيش ثلاث مـرات فى الفترة من سبتمبر ١٩٦١ الى أبريل ١٩٦٧ ، وقـد أدى قصر فترات خدمة القادة من ذوى الرتب العليا الى امكان الاسراع فى ترقى من دونهم والى اضفاء الشرعية على سلطتهم وسلطة كبار الضباط عن طريق تطوير خطوط ثابتة للقيادة واتخاذ سياسة تنظيمية يمكن معرفتهـا مسـبقا ، وقـد بدد العدد المتزايد من الشباب فى مراكز القيادة صورة النضج والمعرفة التى ارتبطت برؤساء القيادات أبان الحكم البريطانى ، ومما يمكن تصوره أن كل سلطة جماعة كبـار الضباط كان من الممكن أن تتزايد وأن تعزز لو استبقى القـادة العظـام فى الخدمة ، ولكن ذلك لم يتم على أى حال ، والحقيقة أن كل كـبار قادة الجيش قد وصلوا الى مراكز القيادة فى ظروف مثيرة عملت على تشويه التطور التـدريجى النمطى الثابت فى الرتب العليا بالجيش ، ومن بين الأسباب التى عرضها الملازمون عند محاولتهم تنفيذ الانقلاب أن كبار قادتهم قـد وصلوا الى مواقعهم عن طريق عمـل ممـاثل .

وفى النهاية قد نلاحظ أن الرتب الجديدة بعد الترقيات تقلب الوضع القائم فى الأقدمية حتى بين الرتب العليا ، ويصدق هذا بصفة خاصة فى حالة ثلاثة من الضباط الذين قادوا الانقلاب وهم اليوم أعضاء فى المجلس العسكرى الحاكم ، وهذا يوضح الى حد ما لماذا يستاء بعض كبار الضباط الذين انتفعوا بالترقيات بعد الانقلاب من الحديث عن تلك الترقيات .

## المنافسات العرقيـــة

لم تكن التنظيمات العرقية الداخلية بالجيش هى الأســاس الرئيسى الذى يرشح أحداث ١٧ أبريل ١٩٦٧ ، وقد وصف انقلاب آرثر بأنه الى حد كبير رأس رمح لحركة ضد كبار العسكريين والموظفين المدنيين من الايوى . وقد أعتبر قتل ثلاثة ضباط من الايوى ( فريق أول ونقيبين ) وهم الضبـاط الذين قتلوا أثنـاء حركة التمرد تأكيدا لذلك ، وقد علق رئيس مجلس التحـرير الوطنى فى مؤتمـر صـــحفى عقده فى ســاعة متأخرة من يوم ١٧ أبريل على الاشاعات التى راجت بأن حــركة العصــيان من تخطيط الاشانتى والفانتى ضـــد الجا والايوى ، فوصـف هذه الاشاعات بأنها مزعجة وغير صحيحة على الاطلاق ، وأن قتل ضباط الايوى كان عرضـــا ، ورغم هـــذا الانكار فان الدلائل تظهر بوضــوح أن هنــاك ضباطا كثيرين فى الجيش كانوا ينظرون الى انقلاب أرثر على انه خطط لازالة التهـــــديد بسيطرة الايوى وانهم أيدوه لهذا السبب ، وقد شكا هؤلاء الضباط من أن ضباطا الايوى والجا بصفة خاصة قد ترقوا بعد الانقــلاب ، وتقلــد الايوى والجــا معظـم القيادات الهامة فى الجيش .

ويوضح الدليل انه ليس صحيحا على الاطلاق أن ضـــباط الجا والايوى هــم الذين ترقوا بعد الانقلاب ، فمن بين الخمسة والثلاثين ضـــابطا الذين تمت ترقيتهـم لرتب أعلى فى فبراير ١٩٦٦ وأبريل ١٩٦٧ كان سبعة عشر أو ما يقرب من خمسين فى المئة من الأكان . ورغم أن اربعين فى المئة ( ثمانية ) من جميع الضباط من رتبــة عقيد فأعلى كانوا من الجا وأن خمسةوعشرين فى المئة (خمسة)كانوامن الايوى فان خمسة وعشرين فى المئة ( خمســة ) كذلك كانوا من الاكان ، ومن ناحية أخرى فان ثلاثة عشر أو حوالى ستين فى المئة من كل المقدمين كانوا من الاكان ، ومن بين الاحـــد عشر مقدما فى المشاه كان ثمانية من الأكان ، ومن ثم فبينما سيطر ضباط الجا والايوى على الرتب العليا فى الجيش فان رتب جماعة الضـــباط التى دونهم كانت تحت سيطرة الاكان ، ورغم أن هذا التركيب العرقى الغريب ربما يكون قد سهل التفسير القبلى فان من الممكن فى الحقيقة توضيحه دون الاشارة الى القبليـــة ، فقـد تخرج معظم الضباط من الجا والايوى فى الفترة بين ١٩٥١ و ١٩٥٦ كمـا سبقت الاشارة . وفى ١٩٥٦ كان عشرة من الثمانية والعشرين ضابطا افريقيــا من الجــا وسبعة من الايوى ، ومن ناحية أخرى أن معظم الضباط من الأكان تخرجــوا بين

١٩٥٧ و ١٩٥٩ باستثناء ثلاثة منهم وأن جميع الأكان الذين تخرجوا قبل هـذه الفترة كانوا قد تم عزلهم .

وعلى الرغم من ذلـك فليس هناك شك فى أن كثيرا من القيادات الهامة كانت فى يد الضـباط من الجا أو الايوى ، وقد كان كل من القائد العـام للقـوات المسلحة وقائد اللواء الثانى من الايوى ، وتقلد ضباط الايوى القيـادات الأقل اهميـة فى الكلية الحربية والاشارة والسجلات والادارة القانونية ، واحتل ضباط الجا قيادات فى الجيش مثل اللواء الأول ، والكتيبة الأولى ، والكتيبة الرابعة ، وحامية أكرا ، والنقل والامداد . بالاضافة الى البحرية ، ومن الصعب أن تعتبر القيـادات التى تقلدها الاكان ثانوية ، فقد اشتملت على قيادات أساسية مثل الكتيبـة الثالثـة وكتيبة الباراشوت وفوج الاستطلاع ( الوحدة التى استخدمت فى محاولة الانقلاب ) ومدرسة التدريب فى كوماسى وسلاح المهنـدسين ومنـاصب مديرى المخـابرات الحربية والتعليم والماهيات والقوة الجوية .

فاذا كانت الدلائل كما يظهر تحليلنا لاتبين عن مؤامرة عرقيـة فى القـوات المسلحة فلماذا اذن تحدث هذه الادعاءات ؟ ويجب ان ننظر الى ظهور التوترالعراقى فى القوات المسلحةفىنطاق اليقظةالعامة للفتنةالعرقيةفى انحاء البلاد فى حكم مجلس التحرير القومى اذ أن المجموعة القريبة من السلطة التى خططت للانقـلاب ونفذته عام ١٩٦٦ كانت تتألف من ضـباط الايـوى فى الجيش والبـوليس ، ومن الواضح أن الصلة العرقيه كانت أساسا هاما لخلق الثقة والتضامن أثناء هـذا الانقـلاب ، ويقال الآن أن هؤلاء الضباط من الايوى كانوا يحاولون الوصول الى مواقع القيادتين العسكرية والمدنية بمساعدة النـابهين من المدنيـين حتى يدعموا زعامة الايوى العرقية ، ومهما كانت فوائد هذا التصور فعلينا أن نلاحظ أن الرغبة فى اتخـاذ العرقية أساسا للانتمـاء والتضامن كانت مقصورة على ضـباط الايوى . وقـد عمل معظم ضباط الايوى فى الجيش والبوليس من أعضاء مجلس التحرير الوطنى فى أختيار مساعديهم الأقربين ومستشاريهم سواء المدنيـون أو العسكريون من مجموعتهم العرقية ، وكادت هذه الادعاءات أن تؤدى الى انقسام المجلس العسكرى الى شيع عرقية سـياسية متنافسة ، وانتقلت هـذه الاحاسيس الـى العسكريين عامة واتخذت القبلية أساسا لتشكيل جماعات الضباط واصبحت وضـعا مقبـولا لتفـادى المشكلات المهنيـة . وأيد معظـم ضباط الاكان حزب التقـدم الذىيتزعمه الدكتور بوزيا أثناء الانتخابات التى أعادت السلطة للحكومة المدنيـة عام ١٩٦٩ ، ويتكون هذا الحزب أساسا من الاكان فى حين أيد ضباط الايـوى حـزب الاحـرار للتحالف الوطنى وهو فى الغالب من الايوى ، وهو كذلك انعكاس للانقسامات العامة فى البـلاد ، وقـد توقعت كل جمـاعة من الضـباط أن يساعدها حزبها فى تدعيم السيطرة على الجيش اذا ما وصل الى السلطة .

## الخلاصـــــة

توضح الأدلة التى سبق شرحها أنه لا يمكن بالضرورة أن نتوقع من القــوات المسلحة فى غانة أو فى افريقية عامة أن تثبت قدرتها على مقــاومة الآثار الطائفيــة فى تشكيلاتها السياسية والتنظيمية أو أن تكون أكثر التزاما بالوحــدة الوطنيــة من الهيئات المدنية الرئيسية ، ذلك على الرغم من وجود محاولات لمعــــالجة بعض المشكلات التى تم تحليلها هنا وخاصة مشكلة الطريق المسدود امام الترقيــــات منذ عام ١٩٦٦ .

وقبل انسحاب مجلس التحرير الوطنى من السلطة مباشرة راى اللواء أوكران القائم بعمل رئيس الأركان الغانى أن عددا من كبار الضباط يجب أن يحـــال الى التقاعد وذلك نتيجة لدروس ١٩٦٧ ، وعزا ذلك الى التوســـع السريع فى حجم الجيش ، فهناك بعض الضباط الذين لا يصلحون للمراكز العليا حسب المستويات المقبولة عادة . وقد تقلدوا أكبر المناصب ، وهناك اتجاه الى تجميــد الترقيــات أو ايجاد عنق زجاجة لها . وربما تكون النتيجة معاداة الحكومة النظامية وما يتبعها من احقاد وخداع وتآمر ومحاولات صغار الضباط الوصول الى السلطة لاقتنــــاص فرص المناصب لأنفسهم والوصول الى المراكز الهامة والسلطة .

عجل النظام العسكرى الذى تولى السلطة بعد الاطاحة بكل من الحــكومة المدنية التى الفها الدكتور بوزيا فى يناير ١٩٧٢ ، وبمجلس الاصـــلاح الوطنى ، واخيرا بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة ، بعملية التقاعد ولكن بطريقة مختلفة ذات شأن خطير اتبعت سياسة مختلفة عن سياسة كل من مجلس الاصـــلاح الوطنى ومجلس التحرير الوطنى ، فوضعت الكثير من هيئات القطاع العــام ووزارات وادارات الحكومة وشركاتها .. الخ .. تحت ادارة القــوات المسلحة مبـــاشرة ، وقد أتاح ذلك توفير عدد كبير من المراكز الهامة فى القطاع العام نقل اليــه ضباط القــوات المسلحة . وقــد استدعى فى البداية كثير من كبار الضباط الذين كانوا قد احيلوا الى التقاعــد من قبل ( رغم عدم تواجدهم فى الخـــدمة ) بزيهــم العسكرى وعينوا ممثلين للحكومة فى الوزارات ومديرين للشركات الحكـــومية ، كمـا نقــل عدد كبير من الضباط ما بين نقيب وعميد الى مراكز مدنية عــديدة هــامة حتى احيلوا الى التقاعد أو خيروا بين مواصلة خدمتهم العسكرية أو بدء عمل مدنى جديد وساعد ذلك على المرارة السابقة التى نشأت نتيجة الاحالة المبكرة الى التقـــاعد . وقد أعلن بعد الانقلاب مباشرة أن لن يكافأ أحد على الاسهام فى الانقلاب بترقيتــه وأن جميع الترقيات ستراعى أصول الاقدمية ، واخيرا يبــدو أن التعـاون بيــن الايوى والاكان فى انقلاب ١٩٧٢ والحساسية بالنسبة لموضوعات التوازن العرقى عنــد التعيين فى القوات المسلحة والمركز المدنية قد حففا من حدة المشكلة العرقية فى القوات المسلحة وان لم تحل بصفة نهائية .

1 See Morris Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations* Chicago, 1964, and the collection of essays edited by John J. Johnson, *The Role of the Military in Under-developed Countries*, Princeton, N.J., 1967.

2 See the excellent study of the Nigerian army by Robin Luckham, *The Nigerian Army 1960-67: A Sociological Analysis of Authority and Revolt*, Cambridge, 1972. *Luckham's findings* on the Nigerian army are in many respects very similar to those in this article on the Ghanaian army. 2

3 Interviews with junior army officers conducted by the author in 1970 indicated that many of them shared the grievances of these three officers.

4 The proceedings of the trial are reported in the *Ghanaian Times*, issues of 3-6 May 1967.

5 For a fuller account, see E. Hutchful's unpublished doctoral dissertation, "Military Rule and the Politics of Demilitarization in Ghana 1966-69' (University of Toronto, 1973), and also his forthcoming article "The Development of the Army Officer Corps in Ghana 1956-67", *Universitas* (University of Ghana).

6 In fact, according to official data, it was not until 1957, the year of independence, that, following rerevisions to the admissions requirements, the army was able to obtain a full intake quota, a modest fourteen per annum.

7 "The Role of the Armed Forces", *Daily Graphic*, Accra, 2 August 1971.

8 A. Ocran, *A Myth is Broken*, p. xvi, Longman, 1969.

9 Miitary conditions of service are described in the works quoted in note 5 above. Following British army regulations, the seniority requirements for promotion were two years from second lieutenant to lieutenant, four years from lieatenant to captain, and seven years from captain to major. From 1959, however, the seniority requirements were reduced to eighteen months to lieutenant and three years to captain.

10 So close were the officers in this period that when, in 1959, one of the senior Ghanian officers in command of the Accra garrison, Major Awhaitey, was arrested on charges of plotting with opposition politicians to assassinate the Prime Minister, practically the entire officer corps was implicated.

11 The breakdown of officers according to rank was as follows: lieutenant-generals, 2; major-generals, 2; brigadiers, 3; colonels, 14; lieutenantcolonels, 23; majors, 31; captains, 243; lieutenants, 308; second lieutenants, 55. Source: *Ghana Army Seniority Roll*, April 1967, Accra, Ministry of Defence, 1967.

12 In fact, 1960 appears to have been the last year when officer-cadets ascending from the ranks outnumbered those recruited directly from civil life into the cadet training programme.

13 Of fifty-six officers commissioned between 1957 and 1960 and still in active service in 1967, thirty-two were Akan, seven were Ga, five Ewe, and five northerners. Of more than sixty-four commissioned in 1961, twenty-four were Akan, eighteen were Ewe, six Ga, and nine northerners. There were also important changes within the Akan sub-groups in

the army (such as, for instance, the recruitment of greater numbers of Ashantis) but these need concern us here.

14 For an analysis of integrative mechanisms in the Nigerian army, see Luckham, op. cit., Chapter V, His analysis of the role of peer groups, the mess, etc. cannot be attempted here, but his conclusions are applicable to Ghana. In Nigeria also these institutions did not prove efficacious enough to prevent disintegration.

15 In both of the instances cited above, the junior officers contrasted the behaviour of their senior officers with those in the British army, which they obviously considered a more egalitarian and "open" institution.

16 Speech by K. A. Gbedemah, Minister Responsible for Defence and External Affairs, *National Assembly Debates*, 12, June 1957. According to the minister, an officer could expect to be promoted to the rank of lieutenant-colonel only after about twenty years of service.

17 The events leading to the dimissal of the British officers are discussed in Hutchful, "Military Rule and the Politics of Demilitarization...', op. cit., p. 68-72.

18 All statistics pertaining to rank and dates of promotion are based on the *Ghana Army Seniority Roll...*, op. cit.

19 On the Nigerian army, see Luckham, op. cit.; on Pakistan, Marshal Ayub Khan, *Friends Not Masters*, Oxford, 1969. Some insight is also given into the Republic of Korea's army by Joe Junk John in his contribution to Henry Binen (ed. , *The Military Intervenes*, New York, 1968.

20 Ayub Khan, op. cit., discussing the situation in the Pakistan army in the mid-1950, complains : "There was considerable unrest among the officers caused by a spate of swift promotions from junior to senior ranks. This raised expectations to unwarranted heights. Every officer felt that unless he was made Commander-in-Chief no one would believe he had done well in life ..... Perfectly sensible people, Brigadiers and Generals, would go about bemoaning their lot ..... It was this sudden devaluation of the higher posts which produced fantastic ideas and ambitions in people (p. 37-8 .

According to him this situation of unrest was responsible for at least one attempted *coup* against the government in that period.

21 Major-General H. T. Alexander, *African Tightrope*, p. 17, Pall Mall, 1965.

22 Before shooting General Kotoka, Lieutenant Yeboah was reported to have accused him and the NLC of promoting themselves "more than three times". At the trial, Lieutenant Arthur blamed a conspiracy of senior officers for his and Yeboah's failure to pass the promotion examinations. They had "intentionally made the promotion examinations very tough so that nobody passed and . . . they would remain perpetually at the top and nobody gets near them" (*Ghanaian Times*, op. cit.)

23 ibid.

24 ibid.

25 The failure to evolve clear organizational goals in the Ghanaian army, and some of its consequen-

ces, are discussed in Hutchful, "Military Rule and the Politics of Demilitarization...... op. cit., p. 371, note 50.

26 General Ankrah was the only retired officer to be resorted to the army, but even then his title of "Commander-in-Chief" was honorific rather than substantive.

27 *The Legon Observer*, 28 April 1967, p. 23.

28 Hutchful, "Military Rule and the Politics of Demilitarization..., op. cit., Chapter 2.

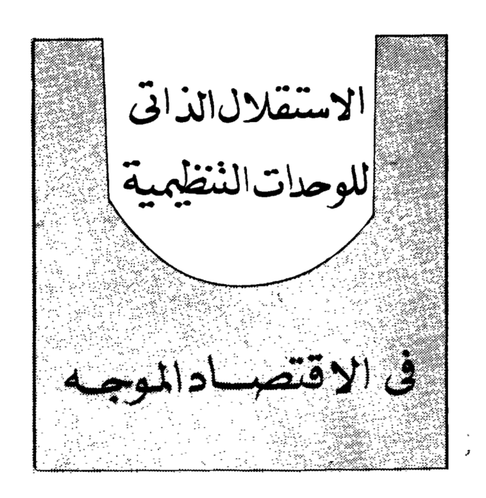
29 ibid. For a discussion of the factional ties of military officers, see particularly p. 266-84, and Chapter VI.

30 Ocran, op. cit., p. 100.

31 Resentments at the premature retirements appear to have featured in the 1972 *coup*; on the day of the *coup* it was announced, as one justification for the *coup*, that "officers had been dismissed under the guise of retirement". For the politics behind the retirements, see Hutchful, "Military Rule and the Politics of Demilitarization..., op. cit., p. 457-9.

32 See the analysis of the 1972 *coup*, idib., p. 450 *et seq*, In 1973 a plot to overthrow the NRC involving some civilians and non-commissioned officers was discovered, In the evidence presented at the trial, one of the non-commissioned officers was alleged to have said to his officers: "You officers are aware that we NCOs don't like you."

Unfortunately the limited space and timespan allowed this study, as well as problems in the past of interviewing a sufficiently representative sample of NCOSs, do not allow us to extend our analysis to the dynamics of officer/other-ranks relationships. However, for an instructive analysis in this problem area in the context of Nigeria, see Luckham, op. cit.




## تعريف الاستقلال الذاتى

ان تحليل أداء المؤسسات المختلفة فى واقع اجتماعى معين له دور هام فى علم التنظيم والادارة فى البلاد الاشتراكية ، وهذا اتجاه تقليدى يعود الى المؤتمر الثانى عشر للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى ، عندما اوصت قراراته التى حث عليها لينين « بفحص هذه الأجزاء من الجهاز الذى تعد معرفته ذات اهمية خاصة لعملية تحديد الوسائل المناسبة للتخلص من العيوب الكائنة فيه » .

ومثل هذه الطريقة لتحليل « العيوب » تمكن الانسان من تحديد مقدارها وتقدير درجة اضرارها ومدى تكرر ظهورها ، كما تعين على تحديد سبب نشوئها ، وبالتالى تقود مباشرة الى التعميمات النظرية والتحسينات الفعلية .

وتصنيف مظاهر الشذوذ أو العيوب ييسر تحديد الظواهر المرضية الدالة على علل اكثر خطورة . ونحن نفترض أن المرض الاجتماعى يشمل هذه المواقف التى نجدها عادة خارج نظام القيم المسلم به اجتماعيا ، ومع ذلك فاننا نفترض فى الوقت نفسه أن مثل هذا النظام للقيم لا يشمل المواقف التى تزيد فيها النفقات

## الكاتب: ڤيتولد كيتسون

أستاذ التنظيمات بجامعة وارسو نشر كتابا باللغة البولندية عن ( البيروقراطية الصناعية فى الدول الاشتراكية )ويقوم الان باعداد مؤلفه عن ( العوامل الحاسمة الثقافية فى التنظيمات فى دول اشتراكية مختلفة )

## المترجم : عبد الستار همام بدر

رئيس قسم الترجمة سابقا . ورئيس قسم الصحافة الان بالادارة العامة للعلاقات العامة بوزارة التربية والتعليم

---

الاجتماعية على النتائج المفيدة المرتقبة ، وبناء على ذلك يوجد رفض اجتماعى للاسراف ، ومع ذلك يجب أن نعترف ، أيضا بوجود درجة من التحمل الاجتماعى للاسراف تنشأ من ادراك أن تحاشى الاسراف كليا ليس أمرا ممكنا دائما فى واقع الامر .

ومن ثم فاننا نستطيع تعريف المرض التنظيمى بأنه انعدام الكفاءة الثابت نسبيا فى التنظيم الذى يعود الى درجة من الاسراف تفوق حدود الطاقة الاجتماعية للمجتمع ، ومن أشكال المرض التنظيمى المحدد نظريا ما نسميه « الاستقلال الذاتى » الذى ناقشنا صوره المثالية فى هذا المقال .

وظاهرة الاستقلال الذاتى يمكن وصفها أولا بأنها وضع هدف ثانوى أو هدف أولى مكان هدف أولى آخر كتعديل لأسلوب العمل ، أو هى فى آخر الأمر احلال أهداف محل أهداف غير مباشره تنسخ الأهداف الرئيسية ، ومن الواضح أنه يمكن أعتبار التغييرات الآنفة سلبية فقط بقدر ما تؤدى اليه من اسراف يتخطى قدرة الاحتمال المقبولة اذا هو قيس بالمعايير الاجتماعية .

## امثلة للاستقلال الذاتى

تشمل أمثلة الاستقلال الذاتى بعض المواقف التالية :

* المؤسسات التى تركز على انشطة تعد مفيدة من وجهة نظر اهتمامات خاصة فقط ، فى حين أنها لا تؤدى المهام التى يكلها اليها النظام الاجتماعى لتقسيم العمل .

* النزعات التى ترمى الى تضييق نطاق الادارة مما يؤدى الى زيادة لا مبرر لها فى عدد وظائف المديرين .

* تنفيذ أعمال لا تهدف مباشرة الى تحقيق الاهداف الرئيسية للمؤسسة وتشمل الاعمال غير الضرورية والمهام التافهة التى قد تتعارض مع الاهداف .

* الزيادة التى لا مبرر لها فى كل من الوحدات المعاونة والرقابية فى مؤسسات ذات هياكل تنظيمية متعددة المستويات

* عدم التوازن داخل المؤسسات بين الوظائف المعاونة ووظائف الرقابة من ناحية والوظائف الأساسية من ناحية أخرى ، مما يؤدى الى زيادة مفرطة فى الانشطة التنظيمية المتداخلة ، وهنا يلاحظ أن العمل الفردى هو السائد ، كما انه يطغى على العمل لصالح الوحدات المعاونة والبيئة الخارجية .

* ايجاد ظروف تنظيمية اكثر ملاءمة داخل وحدات الرقابة الاعلى بالنسبة للوحدات التنفيذية

* تكوين اتجاهات الاعتداد بالنفس والحفاظ عليها بين أعضاء وحدات الرقابة

* الاتجاه نحو التعامل بالقرارات التى تصور من وراء المكاتب

* الشكلية المفرطة فى الادارة فى مجالات مثل مجالات الرقابة والاجتماعات الاستشارية والمؤتمرات .

* المبالغة فى التوكيد على السلطة الشكلية ( المباهاة بالسلطة )

وعلى الرغم من أن هذه الأمثلة للخلل الوظيفى فى التنظيم الادارى لا تغطى كل مظاهر الخلل فان البحث التجريبى يؤيدها ، مبينا — فى بعض الحالات أن التعرف على وجودها طغى على قطاعات كبيرة داخل الجماهير العريضة .

ولنتفحص بعض مظاهر الخلل هذه ، بادئين بالنزعات التى ترمى الى تضييق نطاق الادارة وقد تم تناولها الى درجة معينة فى عدد من الكتب حول نظرية التنظيم البولندية ، ومكانتها الاجتماعية الخاصة ناشئة فى جانب منها عن

حقيقة أنها ـ فوق كل شيء ـ مسألة كمية فى الكوادر الادارية والتنفيـذية لهـا نتائج نفسية واقتصادية وسيسولوجية غير مباشرة وبعيدة المدى .

ويمكن افتراض أن الاتجاه العام هو خلق وحـدات تنظيمية كبـيرة نسبيا واحباط محاولات تقسيمها ، وفى حالة الخدمة المدنيـة ـ على سبيل المثـال ـ ينـادى عـدد من البـاحثين النظريين بضرورة توسيع مجـال العمـل لمديرين معينين ، ومع ذلك فان هـذا يصـطدم بقـدر من القلق فى الشـعور الاجتمـاعى ، وافضل دليل عليه هو الرواج الدولى الكبير الذى يلقاه « قانون باركنســون » . وهكذا يمكن افتراض وجود رفض عام للتوسع فى الكوادر الادارية ، وهذا الرفض نابع من الاقتناع بأن القصور وعدم الفاعلية فى المجـال الاقتصـادى يتزايد عنـد تجـاوز نقطة معينة .

ومع ذلك فان تحليل القوى المحركة التنظيمية لعدد من المؤسسات يبين أن عدد وظائف المديرين يتزايد باطراد ، ويبدو أن المسئولية فى هـذا تقع على نظـام الحوافز المادية ، وكذلك على الرغبة فى اشباع الحاجة الى النفـوذ والسلطة ، وهما مرادفان غالبا للالقاب الرسمية والسلطة الشرفية ، وفى هذا خطر من وجهة نظر الكفاءة ، حيث انه يزيد التكلفة ويؤدى الى عدد من الاثار الجانبية غير المرغوب فيها ، ليس أقلها الزيادة الكبيرة فى عبء العمل فى القطاع التنفيذى ، لأن وحـدات الرقابة تبدأ فى أداء وظائف الغرض منها هو ـ فى بساطة ـ أن تبرر وجـودها . والاثار العكسية تؤثر غالبا على جماعات ووحدات العمل الأساسية ، كمـا قـد تزيد من مشكلات التنسيق بين الوحدات ، حيث أن الأخيرة تصبح ذات تخصص عال ، ومثل هذه الصعوبات بدورها تبرر خلق وحـدات تنسـيق جـديدة عـلى مستوى عال نسبيا فى نطاق التسلسل الهرمى للوظائف .

وقـد تعـد هـذه الظواهر حالات للاستقلال الذاتى مرتبطـة باستبدال الأهداف ، وعلى الرغم من أن وظائف وحدات الرقابة جوهرية ، فانهـا لا تزال معاونة بالنسبة للوظائف الاساسية ، وعلاوة على ذلك فانه فى نطـاق المتغيـرات المحددة منطقيا لمجال الادارة يجب على مساعدى المديرين الأكفـاء أن يواجهـوا الأهداف الثانوية ، وفى المواقف التى يظهر فيها خلل ادارى تصبح هذه الأهـداف مستقلة ذاتيا ومهملة بالنسبة للاهداف الرئيسية ، مع محـاولة بعض وحـدات العمل زيادة عدد وظائف المديرين بها من أجل اشباع طموحهم فقط ، فالوسائل تكتسب غالبا أهميـة تزيد على أهميـة الأهـداف الأساسية ، ولهـذا فليست الاساليب ـ فى بساطة ـ هى أن نبدل الاهداف بالوسائل ، ولكنها فى الواقع رفع لقيمة الوسائل ، فى نطاق التسلسل الهرمى للأهداف ، وهذا الاتجـاه يكون أشد خطرا عندما يكون مضمنا فى التنظيم الرسمى ، لأن أى تغيير فى الاطار التنظيمى يجب أساسا أن يوافق عليه المديرون الأكفاء ، ومن ثم فان هذه ليست من حالات الاستقلال الذاتى التى تقع فى نطاق الاطار المقبول للعمـل على الرغم من انه تتم

مباشرتها بصفة غير رسمية ، وهى حالات يسهل التغلب عليها ، وكلها فى الواقع خارج نظام القيم المقبول اجتماعيا ، وعلى ذلك فانه لا يتم تصحيحها بوساطة جهاز الرقابة .

والزيادة فى عدد الوظائف الادارية يتبعها غالبا زيادة لامبرر لها فى وحدات الرقابة التى يوجد منها عدة أشكال متطابقة .

والطريقة التنظيمية تتكون من التخصص فى نطاق المؤسسات ذات المستوى الواحد ، بمعنى تكوين وحدات رقابية وما ينبثق عنها من مؤسسات رقابية . ونقطة البداية لمثل هذه العملية يمكن أن تكون مؤسسة ذات مستويين يشكل مستواها التنفيذى وحدة رقابية واحدة ، ويتبع ذلك تحويلها الى مستوى رقابى . والطريقة الثانية هى تحويل الوحدات المعاونة الى وحدات رقابة وبالتالى تحويل الأخير الى مستوى رقابى .

وكثير من المؤسسات المتعددة المستويات تطورت بهذا الاسلوب تماما ، ففى أول الامر نجد أن الوحدات المعاونة التى كان الفرض منها معاونة الوحدات الأساسية فى مشاكل الامداد وتحسين ظروف العمل تبدأ فى اكتساب خصائص وحدات الرقابة ، وبالتالى تؤثر على أعمال الوحدات التنفيذية ، وفى النهاية تتعرض للتحول الى وحدات ذات طبيعة معاونة رقابية ، مع التوكيد على التوسع فى وظائفها الرقابية ، وعندما يتم تشكيل الوحدات المعاونة فى داخل التنظيم الاصل فأنها غالبا تتطور فيما بعد الى وحدات تنظيمية منفصلة تتمتع بقدر كبير من الاستقرار ، مما ييسر اتجاهات محددة : وتشير عمليات المسح التى تمت فى مؤسسات تستخدم كبار الموظفين الى وجود آراء متكررة فيما يتعلق بالطريقة التى ينظر بها الموظفون فى وحدات الرقابة الى الامور . وموظفو الوحدات التنفيذية الذين لهم اتصال يومى بالعمل الاساسى للمؤسسات يدركون أن هناك تنافرا غريبا بينهم وبين اعضاء وحدات الرقابة الاعلى الذين لهم وجهة نظر فى الاستقلال الذاتى يبدونها من وراء مكاتبهم ، وهى عبارة عن تقويم غير مباشر لا أثر لتمحيص الحقائق فيه . وموظفو وحدات الرقابة الذين لديهم قدر كبير من الأمن الوظيفى والذين يشوه اتصالهم بجوانب التشغيل العملية الاعتماد المفرط على الخبرات السابقة قد عبروا — من ناحية اخرى — عن اعتقادهم أن موظفى الوحدات التنفيذية يكونون غالبا مشغولين الى حد كبير بالتقدم المعرفى للواقع اليومى .

هذه الآراء المتناقضة تشكل خلفية الاستقلال الذاتى للوحدات المعاونة ووحدات الرقابة ، وكلتاهما تميل فى العمل فى نطاق اهتماماتها ، وعمليات المسح التى تمت على المستوى المتوسط لوحدات الرقابة قدعززت هذه النظرية ، مبينة الانشغال الزائد بالتنظيم الذاتى وتحسين ظروف العمل .

ومظاهر الانحراف الخطيرة فى الأشكال الأكثر تطابقا للنشاط الرقابى هى حقيقة مسلم بها الآن على نطاق واسع ، والمشكلة أساسا هى الزيادة المفرطة فى

اعداد أجهزة الرقابة واصدار القرار الجماعى وتشكيل المؤسسات ، وهـذه أمور تتطلب تحليلا أعمق كثيراً .

وقد ظلت فكرة تحسين الكفاءة الادارية بزيادة اجهزة الرقابة تلقى رواجـا لعدة سـنوات باعتبارها ابسـط الطرق كما يعبر عنها الاصطلاح التالى ( يجب تقـويم أجهـزة الـرقابة اذا لم تـراع القواعد ) ، ومثل هذه الحلول التقليدية تمارس على نطاق واسع فى بولندة كما يتضح من تعدد أشكال الرقابة ، وكذلك من العدد الكبير لوحدات الرقابة المتخصصة ، والمفهوم أن أجهزة الرقابة تمارس نفوذا سيكلوجيا قويا ، وأن أى تهديد للرقابة له أثره كحافز سلبى فيمـا يتعلق بالاطـار الشكلى الموجود ، ومع ذلك فان العدد الجم من أجهزة الرقابة يخلق جـوا من الاسترخاء حيث ان الوحدات الخاضعة للرقابة تألفها ومن ثم يتضـاءل الاكتراث بهـا . وهناك آثار سلبية أخرى للرقابة المفرطة مثل تعطيل العمل العادى أثناء عمليـات الرقابة كما يحدث عادة عند جمع البيانات .

وهذه الظواهر دلالة على خطأ خطير ، لأن أجهزة الرقابة تتحول من وسائل للعمل الى أهداف ، وقد يظهر الاستقلال الذاتى حيث تفشل فوائد اجهزة الرقابة فى موازنة الخسائر التى تسببها .

ويتصل بالافراط فى الشكلية سوء سمعة مماثل كما يتضح من عـدد كبـير من اللوائح التى لا يمكن فرضها بالقوة والتى تطبقهـا غالبـا وحـدات الرقابة فى أساليب الادارة وفى علاقات العمل بينها وبين رؤساء الوحدات التنفيذية . وقـد كشفت نتائج المسح الذى تم فى احدى المؤسسات المتعددة المستويات عن وجـود ما يزيد على ٤٥٠ من اللوائح التى تصف بالتفصيل واجبات رؤساء الوحـدات التنفيذية . والعـدد الكبيـر مـن المعـايير المفصلة التى تنظم الـواجبات الادارية اليومية ، وجمـود هذه المعايير ، والعجز عن تنفيذها عمليـا ، كل هذه الامور تدفع المديرين الى محاولة تنفيـذ التوجيهات شخصيا ، وهـذا الموقف الايجابى فى ظاهرة كانت له آثار عكسية على توازن الوظائف الادارية ، كما كانت نتائجه ضئيلة ممـا استتبع ابتكار أسلوب جديد غريب فى الادارة يتميز بزيادة الاتصالات بين الموظفين الكتابيين والادارة ، وأثناء ذلك حظيت اللوائح بالأولوية لدى الوحدات التنظيمية . وقـد أمكن التعرف على الانحرافات من فاعلية الصور المختلفة للعمـل الجمـاعى مثل المؤتمرات والاجتماعات ، ومن الواضح أن اتخاذ القرار بصـورة فردية غير ممكن حتى فى أصـغر المؤسسـات مـع التسـليم بمسـتوى المهارة الادارية الموجودة ومرحلة التطور الحالية للقوى الانتاجية .

وحتى مع افتراض ملاءمة الادارة الفردية فان اتخـاذ القـرار يجب أن يظل مؤسسـا على المعرفة الجماعية ورأى الخبراء ، ضرورة الاعداد الجمـاعى للمـادة الأساسية ، وتبادل الآراء يفسر ممارسة المناقشات المنظمة باعتبارها أكثر الأشكال فاعلية فى ادارة المؤسسة . والاجتماعات والاتصـالات الشخصية من الناحيـة

النظرية — أكثر فاعلية من ممارسة تأسيس القرارات على آراء الخبراء الكتابية ، لأن الطريقة السابقة تيسر التبادل المباشر لوجهات النظر على نطاق أوسع ، ومن ثم فهى تؤدى الى اتخاذ القرار فى عجلة ، وهذا احد الجوانب التطبيقية فى تفضيل هذا الأسلوب المعين للعمل ، والجانب الآخر هو ترسيخ مبدأ الادارة الديمقراطية وايجاد الامكانيات للاشتراك الموسع من جانب القائمين على التنفيذ مما يؤثر على سير العمل ، وهذا الجانب الاجتماعى له ايضا مبرره التطبيقى حيث ان اضفاء الصبغة الديموقراطية بقدر كبير على وحدة ادارية متكاملة هو مفهوم مستقر جدا نسبيا ، وهذه المقدمات توفر أساس التطور للعمل الجماعى على شكل اجتماعات ومؤتمرات تدار عادة بطريقة برلمانية .

من هذا يبدو ان المؤتمرات والاجتماعات وسيلة من وسائل العمل ، وضعت لتيسير الوصول الى الهدف النهائى من النظم الاجتماعية والتقنية والاقتصادية والتنظيمية فى مؤسسة من المؤسسات . وعمليات المسح تشير الى الاعتماد المفرط على هذا الاسلوب من العمل مما يدفع الى بذل محاولات جديدة لاعادة تقويم فاعليته . وهنا يثور التساؤل عما اذا كانت مثل هذه الاعمال ستصبح بمرور الوقت هدفا فى ذاتها .

**بعض أسباب الاستقلال الذاتى**

ان صور القصور المعنية التى ضربنا لها المثل فيما أوجزناه سابقا تتطلب تحليلا اكثر دقة من أجل تحديد أسبابها ، وسوف نهتم الان بالتحليل الاقتصادى والتنظيمى دون مزيد من التركيز على تحليل الاسباب الثقافية والمعرفة المتعلقة بالأفراد والتى لا يمكن انكار وجودها .

وحتى حينما نبرر القصور بأن نشير الى عوائق ثقافية معينة ومواقف لم تتواءم تماما مع الأساليب الحديثة للتنظيم فاننا مع ذلك نستطيع ان نقللها الى ادنى حد أو أن نلغيها كلية من خلال تطبيق اسلوب اقتصادى تنظيمى ، وكثيرا ما نتحدث فقط عن ازالة أعراض القصور ، ومع ذلك فان تكوين الاتجاهات يعتمد على مسار العلاقات الاقتصادية والتنظيمية ، وعلى ذلك فان دور الاسلوب الاقتصادى التنظيمى يكون مزدوجا بمعنى أن يكون له اثر مباشر على قيام الاستقلال الذاتى أو منعه فى ظروف معينة ، وأن يكون له اثر طويل المدى على الأسباب المعرفية الفردية للقصور .

وأعراض القصور التى تمت مناقشتها حتى الآن ترتبط فى وضوح بحلول اقتصادية وتنظيمية معينة ، ويبدو لى أن الحلول الموجودة فى الوقت الحاضر لمشاكل مثل تقسيم العمل فى اطار السلطة ، ودرجة التزام الشكلية ، ورقابة تنفيذ الأعمال ، ونظام الحوافز ، ليست بذات أهمية خاصة .

ويقوم بناء السلطة — الى حد كبير — على الأسلوب التقليـــدى للتنظيم الهرمى ، فالنموذج التجريبى الشبيه بالآلة والمجـرد من كل الصفات الانسانية لم يتضمن قط العناصر السياسية والاجتماعية وغير المهنية . والافتراضـــات النظرية التى طبقت فى بولندة تختلف عنه اختلافا جوهريا من حيث انها تشمل أنظمـة آليـة كـافية تهدف الى التقليـل من الخلل الـوظيفى للنظام بادخال عوامل سياسية واجتماعية وكذلك بوضع معايير محددة للاسهام الاجتماعى فى الادارة . ويوجد فى بولندة ايضا نظام يمارس رقابة اجتمـاعية وسياسية على المؤسسات الخاصـــة .

وعلى هذا فان مشكلة الخلل الوظيفى فى النموذج التجريبى تعـــالج فى بولندة بادخال عنصر غير معروف للعـالم فبر ( ارنست فبر ) يمثـــل بالنسـبة للادارة ما حاول فبر أن يستبعده من البيروقراطيـــة ، ونعنى به الاعتبـــارات الاجتماعية ، أو الاشكال الرسمية للرقابة الاجتماعية على السلطة ومع ذلك فان هذه الاشـــكال التى تضعف الادارة السـلطوية من جـانب واحـد تختلف فى قوتها ، ففى المؤسسات الادارية والمالية — على سبيل المثال — نجد ان المنظمات الجماعية لا تؤدى وظائف الرقابة ، ولكنها تؤديها فى قطاعات الخدمات والصناعة .

ومع ذلك فان تقسيم العمل فى اطار السلطة بجميع المؤسسات يقوم على مبادىء التسلسل الهرمى الذى على اساسه تحدد مستويات الكفاءة الرسمية . وبغض النظر عن مدى قوة الرقابة الاجتماعية فانه يوجد فى الواقع نظام هرمى للسلطة ، ويقوم كل مدير طبقا لهذا النظام بأداء وظيفتين : وظيفة يمثـل فيهـا مستوى معينا ، واخرى يدير فيها وحدة معينة ، الا ان ما يتصـل اتصـــالا وثيقا بالاستقلال الذاتى هو تماثل الحوافز فى نطاق اطار السلطة ، اذ ان المكـافأة وثيقة الاتصال بالوظيفة فى نطاق التسلسل الهـــرمى ، فكلما ارتفعت الوظيفـة والوحدة ارتفعت مكافأة المدير ، وهنا نجد ان مبدأ فبر الذى يربط بين المكافآت والمناصب يلقى تدعيما شديدا ، وعليـه فان التقـدم فى الوظيفـة يعتمـــد على الترقيات الناجحـة التى تتوجها وظيفة تنفيذية ، وما يلى ذلـك من رقى فى السلم الوظيفى ، فالكاتب الأقل مرتبة يصبح كاتبا أعلى مرتبة ، ثم مفتشا ، ثم مفتشا عاما فى النهاية ، ويتأسس على ذلك انه لكى يناضل من أجل تقدمه الوظيفى يجب عليه أن يصبح مديرا يرأس فريقا من العاملين بغض النظر عما اذا كان يستطيع ان يؤدى مهـام المدير ، وهـكذا تنشأ ظروف توجب على الشخص الموهـــوب الكفء ان يصبح مديرا لكى يحصل على مكافأة أعلى ، واحيانا يتم انشاء وظائف المديرين خصيصا لهذا الغرض ، وهذا يفتح فرصـــا للترقى ، على الرغم من انه ينتج — بدرجة مساوية — نقصا فى مجال الادارة ، كما يؤدى الى زيادة مفرطـة فى عدد وظائف المديرين التى لا مبرر لها ، وهذا هو باختصار الاستقلال الذاتى .

وتقسيم العمـل فى اطار السلطة القـائم على التسلسل الهـــرمى والذى يدعمه نظام للحوافز يمارس ضغطا قويا يهدف الى تفتيت الوحدات وخلق وظائف

مديرين زائدة على الحاجة لم يعد لها مايبررها من المعايير التنظيمية المنطقية ، ومع ذلك فان عدد وظائف المديرين لا يمكن أن يتزايد بصورة غير محدودة ، اذ ان نسبة المديرين الى الموظفين لا يمكن أن تزيد على ١ : ١ وفى بعض المؤسسات نجد أن النسبة الآن منخفضة الى ١ : ٣ او ١ : ٢ .

وتوجد امكانيات اكثر للاستقلال الذاتى فى البنيات ذات المستويات الثلاثة او الأربعة ( المتصلة بصفة عامة بالتقسيم الاقليمى الفرعى للبلاد ) ، ويمكن للانسان ان يدرك اتجاها الى الغاء كل النشاط الاساسى من المستويات الوسطى والتركيز على انشطة الرقابة ذات الطبيعة الادارية فقط . وان تصنيف الوحدات الى ثلاث فئات عامة : مجلس المديرين ، ووحدات الرقابة ، والوحدات التنفيذية بالاضافة الى مجموعة الحوافز الخاصة بها ، قد ساعد على خلق حق اختيار وظيفة ثانية ، ونقصد به الانتقال الى وظيفة مماثلة فى الأهمية ، ولكن فى وحدة اعلى . وعلى سبيل المثال فان الترقية من وحدة تنفيذية الى وحدة رقابية مع مالها من مكافأة اعلى تعطى شعورا معينا بالرضى ، حيث انه من الشائع الاعتقاد ان الرقابة والاشراف اسهل من تنفيذ التعليمات . والفصل التنظيمى لوحدات الرقابة التى تتمتع بحوافز النفوذ والحوافز الاقتصادية قد يؤدى اذن الى التوسع فيها مما يزيد من نفعها لأعضائها الى اقصى حد . وهكذا نرى أن الحلول الاقتصادية والتنظيمية قد تؤدى الى ازدياد اكثر فى الاستقلال الذاتى ، وفى معظم الأحوال نجد ان الذين يرقون الى وظائف الرقابة يميلون الى البقاء فيها بغض النظر عن أدائهم ، والحوافز هى ما يحملهم على البقاء فيها .

ولكن هذه الأمور تبدو مختلفة الى حد ما فى الادارة الاقتصادية ، لأن الرواتب تكون عادة اقل منها فى قطاع الصناعة ، ومع ذلك فاننا نجد فى هذه الحال أن الحافز الرئيسى هو التعارض الكبير نوعا ما بين العمل القليل والمسئوليات الأقل من ناحية وبين النفوذ الأكثر من ناحية اخرى ، انه تمسك وحدات الرقابة الشديد باللوائح ، وما هو مفترض لها من حوافز اكبر هو الذى يؤدى الى التوسع فيها مؤثرا بذلك على الاستقلال الذاتى .

ونمو جهاز الرقابة ينتج عملا اكثر شكلية ، والأساليب العادية للعمل الرقابى فى ظل البيروقراطية تشمل اصدار التوجيهات واللوائح والمذكرات ..الخ والجهاز الرقابى المتطور بدرجة عالية يجد ما يبرره فى تكاثر هذه الأساليب ، وتقاس فاعليته بعدد أجهزة الرقابة فيه ، وعدد المؤتمرات التى يعقدها والتوجيهات التى يصدرها ، ونتيجة لذلك فان الوحدات التنفيذية تركز أساسا على تنفيذ التوجيهات والتأهب لاستقبال أجهزة الرقابة بجمع الأدلة على اشتراكها فى المؤتمرات والاجتماعات ، ونقص التوازن بين الوظائف المختلفة داخل جهاز الرقابة هو وحده الذى يمكن ان يخفف الضغط الذى يمارسه على الجانب التنفيذى

والجانب الآخر هو العلاقة بين الاستقلال الذاتى ومجال التخصص ، فالاستقلال الذاتى القائم على تضييق نطاق الادارة وخلق وحدات تنظيمية جديدة يؤثر فى وضوح على مدى التخصص ، فكلما زاد عدد الوحدات الصغيرة زاد نطاق التخصص ، ومع ذلك فان الجوانب السلبية للاستقلال الذاتى لا تبلغ ذروتها بتفتيت الوحدات التنظيمية . والعملية الحديثة النشوء لتعزيز دور الوحدات العالية التخصص تبدأ عندما تحاول أن ترفع من أهمية أهدافها فى مواجهة أهداف الوحدات الأخرى دون استعداد للتعاون بعضها مع بعض ، والنظرة المحدودة للواقع وافق المعرفة المحدودة يسهمان بدرجة أكبر فى ظاهرة الاستقلال الذاتى ، وقد لاحظ هذا عدد من الباحثين النظريين الذين اشاروا الى انه كلما اتسع نطاق التفتيت والتخصص تضاءل ميل عدد الموظفين فى وحدات معينة الى التفكير بلغة الأهداف العامة ، وتصبح عملية التفتيت هدفا فى ذاتها ، والتخصص انتقدمى يجعل عملية تناوب الادارة بين الوحدات أكثر صعوبة ؛ مما يزيد من تعزيز طريقة خاصة لرؤية الواقع من خلال الوحدة الصغيرة بصورة فردية .

وعلى ذلك فلن الاستقلال الذاتى يصبح أقوى بدرجة كبيرة ، كما أن الارتقاء بالوسائل الى مستوى الأهداف فى خلق بنيات تنظيمية يكشف عن عدد من الانحرافات ، فالاستقلال الذاتى يثمر صورا جديدة من الاستقلال الذاتى ، وفى النهاية يجب أن نتأمل الحوافز وطرق تقويم العمل ، فالطريق الى وظيفة داخل تسلسل هرمى معين يسير — كما أشرنا من قبل — من خلال وظيفة ادارية ، والضغوط من اجل زيادة عدد مثل هذه الوظائف تتناسب تناسبا عكسيا مع الدرجة التى يمكن أن تتحقق عندها التطلعات دون الاضطرار الى قبول وظيفة ادارية ، والنظام الكلى للسلوك المنشط للانتاجية ومقدار النتائج التى تتحقق مقارنة بالتوقعات لهما صلة به كذلك .

ويبدو أنه من الضرورى لتعزيز الحوافز أن يكون لدى الموظفين احساس بالعلاقة « الصحيحة » بين عطائهم وبين المزايا التى يحصلون عليها منه ، ومحاولة العبث بحقوق الموظفين يخلق فيهم احساسا بالظلم ، والنتيجة التى خلصنا اليها من عدة دراسات هى أن الضغط على الهيكل الوظيفى متصل بالشعور بضآلة المكافأة غير العادلة على ماتم اداؤه من عمل ، وقد استمرت هذه المشاعر حتى بعد الوصول الى الحد الأقصى للرواتب ، وعند هذا الحد بقى الاستقلال الذاتى هو الحل الوحيد الممكن ، ولم يعد للمصلحة الاجتماعية اولوية ، لان الشعور بنقص المكافأة المناسبة حل محلها بسرعة ، وهكذا يمكن تكوين الفرض التالى : اذا نشأ احساس بالظلم نتيجة لمكافأة غير كافية ، واذا لم يكن نظام الأجور القائم لوظيفة معينة يسمح بزيادة فى الفوائد ، فان المخرج اذن هو ايجاد وظائف تنفيذية جديدة .

وهناك مشكلة أخرى هى فاعلية الحوافز فيما يتعلق بتقويم العمل ، ويشمل هذا تقويما رسميا لتحقيق الاهداف ، وكما بيننا من قبل قد يكون احد

المعايير المستخدمة هو عدد مرات التفتيش أو اللوائح أو المؤتمرات ، وكثيرا ما تستخدم طرق مماثلة فى النشاط السياسى او الاجتماعى ، حيث ان تقويم الروابط التنظيمية يقوم على عدد الاجتماعات والمؤتمرات والمناقشات التى تعقد ، وعلى الرغم من ان هذه الممارسة مرتبطة بالصعوبات العامة فى اجراء تقويم صحيح للعمل فى الوظائف المظهرية فانها مع ذلك سبب جوهرى للاستقلال الذاتى التنظيمى .

## أساليب تصحيح الاستقلال الذاتى فى الاقتصاد الموجه

ان الآراء السابقة تشير الى وجود مجموعة من العوامل المتشابكة التى تدفع جميعا الى زيادة الانحرافات ، وتلك التى تتطابق مع العناصر الأساسية للتنظيم الادارى لها أهمية اساسية ، أما تلك التى لها علاقة بالعناصر الثانوية للادارة فهى أقل أهمية ويمكن ازالتها نسبيا بسهولة ، والطرق العملية والنظرية المتعددة لمعالجة مشكلة الاستقلال الذاتى ليست معقدة على الاطلاق ، لأنها تشير الى عناصر معينة فى الأسلوب الموجود الآن ، ولا تحدد الا مجالات معينة لتبرير التصرف بطريقة عقلانية .

والمشاكل الأساسية التى تتطلب تفكيرا ناضجا وخطوات محددة تتركز بصفة عامة حول تعدد المستويات داخل المؤسسات ، والتسلسلات الوظيفية مع مجموعات الحوافز الخاصة بها ، وقد قمنا حتى الآن بتحليل تطور واتجاهات الاستقلال الذاتى فى نطاق وحدات الرقابة ذات المستوى المتوسط ، مما يحثنا على أن نحاول تحديد مدى نفعية الأنظمة المتعددة المستويات والمتطورة بصورة تفوق الحد ، وأن نعيد التفكير فى امكان الغاء بعض هذه المستويات لكى تيسر تدفق المعلومات ، وتوجه مشاكل اللامركزية مباشرة الى الوحدات التنفيذية ، وهذا النموذج يشيع الآن فى بولندة وبلاد اشتراكية اخرى .

وقد تبنى الاتحاد السوفيتى هذا النموذج فى نطاق تنظيمى مصغر ، وذلك فى نظامه اللاادارى والادارى فى الصناعة بادخال ما يسمى ( بنظام المنفذين المسئولين » ، وقد عرض هذا لأول مرة فى قرار اتخذه مؤتمر الحزب السادس عشر تحت عنوان : « النتائج والمهام العاجلة فى النضال ضد البيروقراطية » ، ويفترض النظام ( الفصل بين الوظائف فى الوحدات الفردية للجهاز وتصفية المستويات المتوسطة التى لا ضرورة لها مثل الوحدات الفرعية المستقلة تنظيميا » ، وقد تم ادخال النظام اللا ادارى « غير المقسم الى ادارات » فى الصناعة لأول مرة فى عام ١٩٥٧ بمصنع موسكو رقم (١) للمكرونة ، حيث أنشئت به وحدتا انتاج فقط بدائرة تكنولوجية مغلقة ، ونتيجة لذلك أمكن تحسين الحسابات والتخطيط ، كما تم استخدام الاجهزة بطريقة أكثر فاعلية ، واصبحت الادارة الانتاجية أكثر كفاءة .

كذلك كانت مشـــكلة الزيادة المفرطة فى المستويات موضـــوع قـــرارات اتخذت فى المؤتمر العشرين للحزب ، وقد اكدت القرارات امكانية تخفيض تكاليف الادارة بقـــدر معقول .

وقد ظهرت امكانية الغـــاء المستويات المتوسطة فيما يتعلق بتطـــور نظام تنسيق المعلومات الالكترونى ، اذ ان قدرة مستويات الرقابة على الحصـــول على اكبر قدر من المعلومات وتنسيقها جعلت المستويات المتوسطة زائدة على الحـــاجة لان وظائفها تناقصت تدريجا الى مجرد نقل المعلومات .

واستطاعت دول اشتراكية اخرى مثل بلغاريا ورومانيـــا والمجـــر أن تتبنى النظام الادارى ( ذا المستويين ) حتى فى تاريخ أسبق لأنهـــا جميعا دول صغيرة ، ففى تشيكوسلوفاكيا ــ على سبيل المثال ــ الغيت المستويات الاقليمية والمتوسطة من العمليات المصرفية فى عام ١٩٦٩ ، وكانت جميعها تعمل فيما قبل كوحـــدات رقابة مستقلة ، وفى بولندة أصبحت هذه الاتجاهات أكثر وضوحا بعد المؤتمـــر الخامس لحزب العمال البولندى المتحد لأن الحاجة الى تحسين اساليب الادارة اصبحت ملحة بدرجة متزايدة ، وقد ضمنت جزئيا فى التوجيهات الموحـــدة التى تنظم انشاء المجمعات الصناعية وتشرح مبادىء الاصلاحات المصرفيـــة ، وهى تطبق الآن فيما يسمى « الهيئات الاقتصادية الكبرى » .

ولا يزال التقدم الذى تحقق فى الغاء المستويات المتوسطة الزائدة على الحاجة تقـــدما متواضـــعا نسبيا ، وبغض النظر عن المقاومة التى قـــد تظهـــر من جانب الوحدات المعنية ، يبدو أن هناك عوامل موضوعية اخرى تؤخر هـــذه العملية ، ومع ذلك يخيل لى أن النجاح يعتمد أيضا على تحقيق الشروط التالية :

أ ــ الاستقلال الموسع للوحـــدات التنفيـــذية وحصـــول العـــاملين على مؤهـــلات عليـــا

ب ــ ايجاد نظام كفؤ للمعلومات وأجهزة الرقابة من خلال المستويات

جـ ــ تبسيط الجوانب القياسية للاسلوب الادارى .

ومجرد المقارنة السطحية جدا بين الشروط السابقة وبين الواقع يكشف عن الصعوبات التى تواجهنا عند اجراء التحول ، ومع ذلك فانها تظل امكانيـــة واقعيـــة وخاصة مع التقدم فى تنسيق المعـــلومات الـــكترونيا ، الا ان التطبيق النهـــائى لا بد أن يقلل الى حد كبير من بعض المظاهر المعينة للاستقلال الذاتى .

ومع ذلك فهناك حل بديل يتعلق بالمستويات المتوسطة ، وهو ببساطة منع تقسيم الوحدات ذات الصبغة الرقابية المحضة والوحدات ذات الصبغة التنفيذية الخالصة ، والمفروض بدلا من ذلك أن تشترك المستويات التنفيذية فى العمـــل مع المستويات المتوسطة ، وبهـــذا يمكن تجنب الاســـتقـــلال الذاتى ، اذا كنـــا بهـــذا الأسلوب نستطيع فهم العمل الذى تم اداؤه بطريقة تعزب عن الملاحظة .

وقد استخدمت هذه الطريقة فى انشاء مجمعات صناعية حينما كان مركز ادارتها الرئيسى يوضع داخل المصنع الاول فى المجمع بدلا من وجوده خارجه .

ومعارضة اتخاذ القرارات المتطرفة ، والمبالغة فى الفصل الكامل بين الوحدات التنفيذية والوحدات الرقابية ، تخلقان الحاجة الى حلول معاونة للتخلص من الاستقلال الذاتى ، وعقب هذه الحلول هو وجود جهاز قادر على منع الزيادة التى لا مبرر لها فى الوظائف التنفيذية ، والنائض الذى لا حاجة اليه فى الوظائف بصفة عامة ، وخلق ظروف العمل الممتازة . واحد النظم المقترحة يحاول علاج هذه المشاكل بايجاد مقاييس تشكل التوجيهات الأساسية للوحدات التنظيمية فى بنية المؤسسات المتعددة المستويات . والموقف الراهن فى مثل هذه المؤسسات قائم على الاختيار الموسع فيما يتعلق بالتوجيهات المنبثقة عن نقص الأدوات اللازمة لايجاد ارتباط معين بين عدد الموظفين فى الوحدات التى تؤدى وظائف مختلفة ، وعلى ذلك يجب اتخاذ القرارات البديهية ، ونتيجة لذلك يتم تجاهلها حين تلقى بها المصالح الشخصية المتسلطة فى مكان أقل اهمية ، تلك المصالح التى اتيحت لها الفرصة لتنطلق بحرية فى غيبة التوجيهات المحددة ، ومع ذلك ينبغى أن نلاحظ أن النمو التنظيمى الزائد كثيرا ما كانت تعترضه تخفيضات موسمية فى عدد الموظفين ، وبدون انكار للفوائد الجلية الناتجة عن هذه التخفيضات نجد أن هناك ضرورة لوضع مجموعة من التوجيهات الاكثر دقة تسمح بمواجهة منطقية للجهاز الادارى ، ومثل هذه المجموعة من التوجيهات يجب أن تشمل عددا من العناصر التى تتصل بالواقع فى وحدات الرقابة مثل مستوى الوظيفة ونظام الأجور والميزانية .

ولندرس الآن وبطريقة أكثر دقة المقترحات المحددة لاستنباط توجيهات معينة . لقد كان مستوى الوظيفة فى وحدات الرقابة موضوع تحليل دقيق قام به معهد العمل الاتحادى فى موسكو ، وكانت النتيجة هى طريقة مثيرة جديدة ابتكرها ج. أ. سلزنجر ، وقد قدم أول الأمر طرقا لحساب كثافة عبء العمل بالنسبة للموظفين الفنيين والاداريين ، وطرقا للاحصاء الرياضى لما يسمى ( المعدل القياسى ) أو العدد الاجمالى للموظفين المطلوبين لكى يؤدوا بكفاءة كلا من العمليات الثلاث لكل من الوظائف المعينة المناظرة فى الادارة وهى : اعداد المعلومات ، واتخاذ القرار ، وتنفيذ التوجيهات .

وفى بولندة اجرى معهد العمل بحثا فى مجال كثافة عبء العمل للعاملين ذوى الدخول الكبيرة ، وقدم جان كورداسزفسكى نموذجين لفحص اداء العمال ذوى الدخول الكبيرة . وقد أعدت وزارة المالية والبنك الاهلى فى بولندة مادة ذات صبغة عملية اكثر تتعلق بوضع قواعد تعيين موظفى الادارات المالية ، ولا شك فى أن مؤسسات واتحادات كثيرة تستخدم الآن قواعد معينة للتعيين فى الوظائف ، ولكن كل ما كتب مما سبق ذكره كان اما ذا طبيعة نظرية او قدم فى بساطة طرقا أحدث قليلا ولكنها اختيارية ، لتحديد مستوى الوظيفة .

وقد تبين أن التعامل مع المجال المحتمل للادارة أكثر صعوبة ، وكتابات ستانسلاف كوفالفسكى وجان دزيدا وهى فى الحقيقة الاختبارات النظرية المبتكرة الوحيدة التى تعالج هذه المسألة باللغة البولندية .

ويبدو أن تقبل التوجيهات الموحدة ، حتى ولو لم تكن دقيقة تماما ، سوف يقلل بدرجة كبيرة من هذا الطراز من الاستقلال الذاتى الذى يتجلى فى زيادة غير متكافئة فى عدد الوحدات الرقابية ووظائف المديرين .

وطرق نقص الاستقلال الذاتى كما ناقشناها لا تعالج سببا آخر لهذه الظاهرة ، وهو سبب عميق الجذور فى طبيعة التسلسل الوظيفى ، وقد بينا من قبل أن ضعف النموذج الاشتراكى للتسلسل الوظيفى يرجع الى اقامة رقابة اجتماعية تظهر عن طريقين : من خلال الجهاز الحزبى ، ومن خلال الاتحادات العمالية . وعلى الرغم من أن الآثار قوية فأنها لا تلغى الاستقلال الذاتى كلية ، كما أنها لا تقلل من أهمية التسلسل الوظيفى . وعلى هذا يمكننا فى سهولة أن نفوم معنى الاهتمام بالمظاهر السلطوية والدور الذى يؤديه فى التسلسل الوظيفى ، والقوة التى يمارس بها المسئولون التنفيذيون هذه المظاهر تبين الحاجة التى يشعرون بها الى تمييز أنفسهم على من هم تحت رياستهم ، وقد تكمن الأسباب فى تقاليد ثقافية ، وقد تنشأ من عدم كفاية السلطة الحقيقية الممنوحة للمسئولين التنفيذيين . ومع ذلك فبغض النظر عن الأسباب نجد أن هذا يزيد من الاستقلال الذاتى ، فى حين يؤكد ــ دون حاجة ــ التسلسل الوظيفى ، ودوره هو تحسين الاداء التنظيمى لا تكريس الطبقات الاجتماعية .

ودون مغالاة فى مدلول الألقاب والمظاهر السلطوية يجب أن نؤكد الحاجة الى تصحيح أساس بنية التسلسل الوظيفى نفسه ، فالنظام الذى ينتج عنه خطأ وظيفى واحد فقط ، وهو الترقى التدريجى فى سلم الهرم الوظيفى ، سوف يدعم دائما الزيادة فى عدد وظائف المديرين ، ومن الطبيعى أن الالغاء الكامل للتسلسل الوظيفى أمر غير معقول ، ومع ذلك فان الفرصة متاحة لتحسينه ، ويمكن تدعيمه حين تكون هناك مدعاة لذلك ، كما يمكن اضعافه حين يلحق به الانحلال . ويلزم ــ على وجه الخصوص ــ أن نجعل الطريق الى الوظائف الادارية مجال مناقشة أكثر ، وأن نعلل ارتباطه بالسلم الوظيفى . وقد بذلت عدة مؤسسات فى بولندة محاولة للتقليل من شأن التسلسل الوظيفى بابتكار نظام ثان لاتسلسل للوظائف فيه ، ويتكون من الوظائف المتتابعة التالية : اخصائى ، وكبير اخصائيين ، ومستشار للرئيس . كما ابتكر نظامين متساويين فى الوزن هما : النظام الهرمى للوظائف ويشمل ( وظائف الاديرين ) :

(أ) مدير ادارة (ب) مساعد مدير (جـ) رئيس وحدة ، والنظام الذى لا تسلسل للوظائف فيه ( وظائف لغير المديرين ) وتشمل : (أ) مستشار الرئيس (ب) كبير اخصائيين (جـ) اخصائيا .

وجدول الرواتب يوفر المكافآت المتعادلة للوظائف المقابلة لتلك التى توجد فى نظام التسلسل الهرمى للوظائف ، على الرغم من أن النظام الأخير تتميز فيه الأجور بقدر بسيط حيث أن المسئولين عن التنفيذ يحصلون على علاوات ، ومع افتراض النقبل الاجتماعى للخط الوظيفى الثانى فلا بد من أن يؤدى الى تناقص فى عدد الوظائف فى السلم الوظيفى ، كما انه فى الوقت نفسه يرضى آمال أولئك الذين لا يحققون نجاحا فى ظل نظام التسلسل الهرمى للوظائف . ومع ذلك فان المظهر الوظيفى الجذاب والألقاب الرسمية لا يمكن انكار أثرهما ، ويتضح ذلك فى الحرص على نولى وظيفة مدير او حيازة السلطة والتباهى بها ، والاخصائيون والمستشارون لا يتمتعون حتى الآن بالنفوذ الذى يتمتع به نظراؤهم فى مراكز المديرين .

والعنصر الجوهرى لضمان الاداء السليم للادارة هو المدى الذى يمكن عنده كبح جماح الاستقلال الذاتى للرقابة . وعموما فاننى انفق فى الراى مع الباحثين النظريين الذين حذروا من التوسع فى الادارة بغير ضوابط ، حيث انه فى صورته الموسعة يميل الى أن يصبح جهازا مستقلا منعزلا عن اساسه الاصلى ، ومن ثم نجد اننا فى حاجة الى عنصر من عناصر الرقابة الاجتماعية حتى ننجح ومن كبح جماح الاستقلال الذاتى العام ، ولكن ينبغى أن تكون الرقابة دائمة ومستمرة داخل بناء الجهاز الادارى .

والمناقشات المفصلة الاخيرة تتصل بمسألة توحيد اساليب الادارة فيما يتعلق بالوحدات التنفيذية ، وتشمل معاملة رؤساء الوحدات التنفيذية الذين يعتبرون أشخاصا ذوى مستويات ادبية ومهنية ادنى . واللوائح المفصلة التى تحدد واجباتهم تقوم دليلا كافيا على نقص خطير فى الثقة بقدراتهم على التفكير المستقل ، ومع ذلك يحدث هنا تضارب صارخ ، لأن المسئولين عن التنفيذ يمنحون ثقة كاملة فى الامور ذات الميزات الشخصية التى لها عادة اثر أكثر خطورة على اداء المؤسسة من أثر الامور التنظيمية التى تكون غالبا منظمة تنظيما دقيقا . وعلى ذلك فانه لكى نضعف الاتجاه الى المبالغة فى اضفاء الشكلية على الادارة يكون من الضرورى وضع طريقة لاختيار الموظفين تقوم على معايير مثل الذكاء والصفات الشخصية والوعى السياسى .

وكل ماقدمناه من طرق للحيلولة دون الاستقلال الذاتى انما هى طرق جزئية ، وهى لا تشير الا الى أشكال مألوفة ومعينة للاستقلال الذاتى ، وتشمل — بصفة عامة — تلك التى توجد فى وحدات الرقابة ، وعلى ذلك فانها ليست شاملة وخاصة لأنها لا تعالج مشكلات العمليات الأجتماعية لتكوين الاتجاهات . وتجب ملاحظة أن هذه العمليات تتطور بتطور العمليات الصناعية والانشطة التعليمية المنظمة للحزب والهيئات التى لها انجازات بارزة فى مجال التعاليم الاجتماعية . الا اننا نستطيع ان نلاحظ أن سرعة تطور « الانسان الاجتماعى » غير كافية كما هى

الحال بالنسبة لمعدل التكيف مع العلاقات التنظيمية الاجتماعية المعاصرة . وعلى الرغم من ذلك فاننا نفترض أن الموظفين يواجهون مسألة التنظيم بفهم منظم بطريقة سليمة لتسلسل القيم الذى يفترض سمو المصالح الاجتماعية على

وهنا تبرز حدة مثل هذه الاتجاهات ومنع الانحرافات ومن ثم فان المهمة الرئيسية هى ايجاد نظام للعلاقات التنظيمية قادر على منع التطلعات الشخصية ، ونشوء الصفوة المختارة ، وظهور الاتجاهات التى تعمل على الحفاظ على ذاتها داخل اطار محدد من العلاقات . والهيكل التنظيمى الاساسى هو اختيار موظفين للوحدات العليا . وينبغى على اعضاء هذه الوحدات أن ينوعوا اطار علاقاتهم من حين الى آخر ، وكذلك بيئتهم الداخلية والخارجية ، وأن يطوروا قدرتهم على التكيف لكى يتجنبوا استقلال وظائفهم ذاتيا بطريقة روتينية .

( مترجمة عن البولندية )

**ملاحظات**

1 "*Enactments 'and Resolutions of the Communist Party of the Soviet Union-Selected Documents*", p. 219, Warsaw, 1954.

2 W. Kiezun, *Organizational Problems of Management*, Nowe Drogi No. 7, 1972.

3 Among them is Stanislaw Kowalewski; see : *The Theory of Structures in Civil Administration*, Warsaw, 1973.

4 C. N. Parkinson, *Parkinson's Law*, Warsaw, 1963.

5 By "controlling activities" we mean those which direct executive units, as controlling units are superior to executive units.

6 W, Kiezun, *Autonomization of Organizational Units*, Warsaw, 1971.

7 Results of surveys can be found in W. Kiezun, *Director*; *the Problems of Managing an Institution*, Warsaw, 1974.

8 The statue of the Polish United Workers' Party adopted at the fourth conference in 1964 and determining the role of party organizations in ministries and offices, states in item 51 : "... theydo not exercise any control over the activity of management, but they inform the management and superior authorities about any work deficiency".

9 W. A. Wlasow, "The Means of Imp roving the Soviet State Apparatus", in : *The Provlems of the Soviet Administrative Law*, p. 56, Warsaw, 1961.

10 Wlasow, op. cit., p. 53.

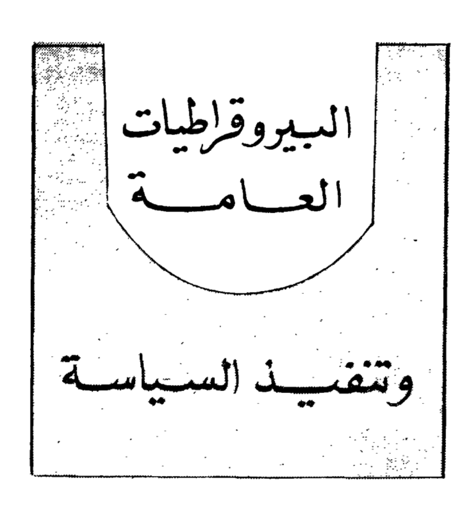
11 Resolution No. 195 of the Counc of Ministers, 23 October 1969; in the Monitor Polski, No. 45, Item 362.

12 G. E. Slezinger, *Management in Industrial Institutions*, Warsaw, 1969 (translated from Russian).

13 F. Heliasz, *The Examination and Improvement of Work Organization of White Collar Workers*, Warsaw, 1967.

14 J. Kordaszewski, White Collar *Workers : the Dynamics of Employment and tne Methods of Exming Work Difficulties*, p. 259, Warsaw, 1969.

15 S. J. Kowalewski, *The Superior and the Subordinate*, 4*th* ed., ed., Warsaw, 1978; J. Dzida, *The Scope and Reach of Management*; *Theoy and Practice*, Warsaw, 1969




**نظرات علم الاجتماع الى البيروقراطيات العامة ..**

لم تنل البيروقراطيات العامة فى اغلب الاحيان نصيبها العادل من الاهتمام من جانب البحوث الاجتماعية التجريبية . اذ أهتم علم الاجتماع بمنظمات الأعمال الخاصة أكثر من اهتمامه بالادارة العامة . كما ركز علم الاجتماع السياسى على جانب المدخلات من العملية السياسية ، أى : الاحزاب السياسية وجماعات الضغط والانتخابات والصفوة من السياسيين . اما الجيل الجديد من علماء السياسة فقد اهتم بدوره بصفة اساسية بتشكيل السياسة وقياس أثرها واهمل عملية التنفيذ ــ التى تحول مدخلات السياسة الى مخرجاتها ــ الى درجة كبيرة . وحيث أصبحت البيروقراطيات العامة هدف البحث تصدر مشكلتان لمدة طويلة واهتمت كلتاهما بنمط معين من العلاقات الحدية أى العلاقة بين البيروقراطية العامة والقيادة السياسية ثم التفاعلات مع عملاء السياسة . أما الجانب التنظيمى الداخلى للبيروقراطيات العامة فانه لم يجتذب علماء الاجتماع الا فى وقت متأخر عندما لوحظ ــ وعلى نطاق واسع ــ أن نجاح أو فشل سياسة ما يتوقف غالبا على سلوك المنظمات الادارية المسئولة عن تنفيذ هذه السياسة . ظهر هذا بقوة

## الكاتبة : رينات ماينتز

مديرة مشاركة لمعهد العلوم الاجتماعية بجامعة كولون بجمهورية المانيا الفيدرالية . وقد كانت استاذة كرسي فى جامعتى برلين وسباير ، وقامت بالتعليم فى كل من الولايات المتحدة الامريكية وفلاسكو فى سنتياجو . ومن احدث ما نشرته ( سيكولوجية المنظمات ) ١٩٧٧ الذى ترجم الى الهولندية والاسبانية ( والدنمركية ) وكذلك كتاب

## المترجم : إبراهيم البرلسى

مستشار فى الادارة كبير خبراء الادارة العامة فى الامم المتحدة ( سابقا )

---

ووضوح من خلال بعض حالات فشل السياسة الذريع كما حدث فى الولايات المتحدة الامريكية فى برامج الحرب ضد الفقر و ايجاد فرص للعمل والتحديث الحضرى .

والقول بأن البيروقراطيات العامة هى أدوات تنفيذ السياسة لا يعنى أنها أدوات لاحياة فيها بل أن لها قدرا متميزا من حرية العمل فى القيام بواجباتها ولكن مدى هذه الحرية يتوقف أولا على طبيعة العمل الموكول اليها ، ثم ثانيا على مدى الرقابة الهيراركية المركزية التى يخضع لها جهاز التنفيذ . وتنطوى وظائف التخطيط وتقديم الخدمات الفنية والشخصية التى تتطلب عنصرا فنيا قويا — كما هو الحال فى مجالات الصحة والتعليم — على قدر اكبر من حرية العمل يزيد عنه فى حالات تطبيق معايير دقيقة التحديد أو صرف تحويلات مالية للمتقدمين الذين يستوفون الاشتراطات المقررة . أما عن الرقابة المركزية فليس القطاع العام تشكيلا هيراركيا متكاملا ، بل الأفضل أن ينظر اليه على انه نظام ضخم يتكون من منظمات كبيرة التباين تمثل شبكة هيراركية نوعا ما بسبب خطوط الاتصالات الرأسية ، وتتكون من عناصر مستقلة . ويختلف هذا الاستقلال بالطبع وفقا للنظام السياسى فى كل دولة ، ولكنه بصفة عامة اقل فى البلاد ذات الأنظمة

السياسية والادارية المركزية مثل فرنسا منه فى الأنظمة الفيدرالية الأكثر لا مركزية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية المانيا الاتحادية . ومن المستحيل حتى فى الأنظمة المركزية ومن غير المرغوب فيه أيضا أن تخضع الأجهزة ذات المستوى الأدنى الى رقابة مركزية صارمة ، وينظر الى الأجهزة العامة على أن بقاءها مرهون بقيامها بعملية التنفيذ فى حين تتجه تصرفاتها نحو تحقيق أهداف التنظيم مثل التوسع فى الأراضى وتجنب التضارب والتوفير فى الطاقة والحصول على الموارد .

وعندما تعمل البيروقراطيات العامة كأنظمة ضخمة تعتمد على عملاء يتمتعون باستقلال نسبى ويملكون قدراً متميزاً من حرية القرار فان المخرجات لا تتحدد نتيجة مدخلات السياسة بل انها تعتمد الى درجة كبيرة على السلوك الواقعى للاجهزة العامة فى مرحلة التنفيذ . وقد يقصر هذا السلوك عن تحقيق الأهداف فى مجالين رئيسيين .

فقد يحدث قصور فى الكفاءة ( أو نسبة التكلفة الى الأثر ) أو فى الفاعلية ( أى المدى الذى يصل اليه تحقيق أهداف السياسة ) . ومع التزايد الدائم فى الأعمال التى تسند الى البيروقراطيات العامة ومع التركيز المتزايد على بلوغ أهداف معينة للنظام فقد اكتسبت الاتهامات بعدم الكفاءة ونقص الفاعلية للقطاع العام أهمية لفتت الانظار الى الظروف الهيكلية والاجرائية والفردية فى أدائه . وسوف نحلل فى الأقسام التالية هذه الظروف فى أداء البيروقراطيات العامة بتفصيل أوفى . ومع ذلك ينبغى أن يكون واضحا منذ البداية أن التركيز على البيروقراطيات العامة باعتبارها القائمة على تنفيذ السياسة لا يسمح لنا بأن نغطى جميع النواحى فى مشكلة التنفيذ . ومن هذه الأسباب أن هناك سياسات فى التنفيذ تعتمد على المنظمات الخاصة بدرجة أكبر من اعتمادها على المنظمات العامة كما هو الحال فى مجال السياسات الاجتماعية . وحتى فى الحالات التى تعمل فيها الاجهزة العامة المسئولية الرئيسية عن التنفيذ فانه لا يلزم أن ترجع أسباب فشل السياسة الى سلوك هذه الاجهزة . فان السياسات يمكن أن تفشل أيضا لأنها تكون قد استندت الى نظريات خاطئة أو فروض غير صحيحة عن الحوافز أو اتجاهات العمل لدى الجماعة المستهدفة ( كما هو الحال فى كثير من برامج الحوافز ) أو عن الطبيعة الموضوعية للمشكلة ( كما هو الحال فى البرامج التى تحارب مرض السرطان أو غيره من الأمراض التى لم تفهم بوضوح بعد ) . ولن نناقش هذه الجوانب من مشكلة التنفيذ هنا حيث أن التركيز سوف يوجه الى المنظمة .

**كفاءة البيروقراطيات العامة**

من الواضح أن تقديم الخدمات العامة وتنفيذ القوانين يتطلب انفاقا ماليا . ولكن هل من الضرورى أن يكون الانفاق بهذا القدر ؟ هذا التساؤل المستديم يتطلب اجابة عاجلة بسبب النمو المستمر وخاصة فى الوظائف العامة ذات

الكثافة العمالية . وتقدم موجاب التوسع الحديثة فى مجالات التعليم والرعاية الصحية امثلة توضيحية . والم يثبت بعد ـ وحتى وقت حديث ـ أن الوظائف الادارية الرئيسية أو وظائف القطاع العام غير الفنية تتقبل الترشيد بدرجة كبيرة . ولذلك فان انتاجية القطاع العام لم ترتفع الا بدرجة أقل كثيرا منها فى قطاع الصناعة . ومع ذلك فقد شارك الموظفون المدنيون فى الوقت نفسه بأقدار متساوية تقريبا فى الزيادة المنظمة للمرتبات التى حدثت فى العقود الاخيرة ، وقد تسببت هذه العوامل مجتمعة فى مشكلة التكلفة التى تحدق الآن بالقطاع العام فى أغلب الدول المتقدمة صناعيا والتى نتج عنها شعور ذاع بين مجتمع دافعى الضرائب بأنهم لا يحصلون على مقابل عادل لما يقدمون من أموال .

ونجد أسباب ضعف الكفاية التى تفترض فى البيروقراطيات العامة فى كل من سلوك واتجاهات العاملين فيها وكذلك فى السمات المميزة لمنظماتها ، ومن المعتاد ان يتهم الموظفون المدنيون فى الأحاديث اليومية بأنهم يكيفون انفسهم على الانتاج الضعيف . ومع أن من الصعب اثبات مثل هذا الاتهام بصورة جازمة فان هناك اسبابا قوية تجعل الاتهام مقبولا . فالمركز المضمون للموظف المدنى وجدول المرتبات الثابت ونظام الوظائف المستديمة التى تضمن الى حد ما قدرا محدودا من الترفيع خلال الحياة الوظيفية توفر ما سماه كاتز وقان ( مكافآت النظام » فى مقابل المكافآت الفردية أى التى تمنح بسبب الانتماء الى النظام اكثر مما تمنح بسبب الأداء الفردى المتميز . وكذلك فانه بسبب الطبيعة الخاصة لعمل الموظف المدنى فانه من الصعب فى واقع الأمر ان لم يكن من المستحيل أن تنشأ مقاييس صحيحة تقيس الاداء الفردى الذى يمكن أن تربط المكافأة على أساسه . فالجهود التى تبذل لانشاء معايير انتاج كمية فى شكل حالات تقاس على أساس وحدة الوقت لا يمكن أن تطبق على كثير من الوظائف العامة ، وبالاضافة الى ذلك فان الموظفين يهملون بالضرورة الناحية النوعية فى أداء العمل . ومن ثم يثبتون الاختلال الوظيفى فى آخر الأمر ، كما حدث فى الحالة التى أصبحت كلاسيكية الآن والتى حللها بيتر بلاو اذ تسبب ادخال معايير الأداء فى عملية تبادل العمالة فى ولاية ما اهمال الحالات المشكلة لصالح تعظيم العدد الكلى للباحثين عن عمل والذين وجدت لهم وظائف فعلا .

وليس من السهل اكتشاف المعوقات التنظيمية التى تعمل ضد زيادة الكفاية . اذ يعمل كل من الشكل البيروقراطى للمنظمة والسمة العامة للبيروقراطيات كقيود على السلوك المؤدى الى الفاعلية . وقد اشار علماء الاجتماع التنظيمى الى السمة البيروقراطية للمنظمات الادارية كمصدر لعدم المرونة والجمود مما يجعل التكيف مع الواجبات أو المواقف الجديدة أمرا صعبا . ويتجه مبدأ التنظيم البيروقراطى الى المعيارية أكثر منه الى النتيجة اى انه يتلاءم مع القواعد أكثر من الاهتمام بتحقيق بعض الأهداف بكفاءة .

وترتبط السمة العامة للمنظمات الادارية بشكل مباشر بمشكلات الفاعلية أكثر من ارتباطها بطبيعة البيروقراطية . ولم يكن الهدف الأساسي للنشاط العام هدفا اقتصاديا قط ، وحتى تأميم الصناعات لم يقصد به أساسا زيادة الارباح . ويصدق هذا على الخدمات التي يلتزم المواطنون بدفع اثمانها كما هو الحال في خدمات النقل العام والبريد والتلفون وفيها تحتسب الأسعار عادة بأسلوب يضمن استفادة الفئات الاضعف اقتصاديا من هذه الخدمات وعلى مستوى الآخرين .. وعلى ذلك فان الفاعلية في القيام بالأعمال العامة تعني في احسن الاحوال المحافظة على مستوى معين من الاداء بأقل ما يمكن من الانفاق ، ومن ثم فان تنمية الادراك المناسب لدى الأجهزة العامة بأهمية التكلفة تعوقه حقيقة انها لا تعتمد في بقائها كمنظمات على سلوك يتسم بالفاعلية ، اذ ليس عليها ان تعمل لكسب مواردها بأي أسلوب مباشر ، بل هي تعتمد بدلا من ذلك على قرارات تصدرها أجهزة من مستوى أعلى وعلى هيئات سياسية في تخصيص مواردها . ويعتبر التبرير السياسي لهذه القرارات أبعد اثرا من المبررات الاقتصادية . ولما كانت نظرية المنظمات قد نصت منذ وقت طويل على أن المنظمة تتجه لتركيز جهدها في توفير الظروف الهامة التي تتيح لها البقاء ، واذا كانت كفاءة الاداء ليست شرطا هاما لبقاء المنظمات العامة – على عكس الوضع في الشركات الخاصة – فانه لا ينتظر ان يسود الاتجاه الى الفاعلية في هذه المنظمات .

وسوف تجد البيروقراطيات العامة أنه من الصعب عليها – حتى لو كانت الفاعلية قيمة هادية لها – أن تتصرف تبعا لهذه القيمة ، فالاجراءات المعيارية لادارة الموارد المالية ولادارة الأفراد تمثل في البيروقراطيات العامة قيودا صارمة على الفاعلية ، مثال ذلك انه اذا لم يصرف المال المخصص لتحقيق هدف معين في حينه فانه لايجوز ادخاره او استخدامه لتحقيق غرض آخر . وواضح ان هذا الوضع يشجع على الانفاق . وبالمثل فان قانون الخدمة المدنية يحد من المرونة في تعيين وتنقلات الموظفين والتخلص من العمالة الزائدة وأخيرا فأنه توجد مشكلة في قياس كفاية الاداء التي تتكرر على المستوى التنظيمي وحتى يمكن حساب ومقارنة نسب التكلفة والأثر ومن ثم اكتشاف أقل الأساليب تكلفة للنهوض بعمل معين فانه يلزم تقويم الأداء في جهاز ما تقويما كميا . ويصعب جدا اجراء هذا التقويم عندما تكون المنتجات من البضائع الملموسة والخدمات الفنية التي لا توجد لها قيمة سوقية حقيقية لعدم وجود سوق لها . ويحدث أن تتعثر مشكلة القياس عندما تكون أهداف السياسة مثل التجديد الحضري ومقاومة التلوث واحتواء البطالة وتخفيض معدل جنوح الأحداث مدار البحث اذ يكون من المستحيل في مثل هذه الحالات تقدير التغيير الذي احدثته انشطة الأجهزة العامة ذات الكفاية في الهدف بدلا من العوامل الأخرى المؤثرة في الموقف . ومن ثم فان الأجهزة العامة تفتقر الى معايير واضحة للتفرقة بين أساليب العمل الأكثر او الأقل كفاءة . وهذا يجعل موضوع الفاعلية جميعه محل تساؤل .

وخلاصة هذا النقاش : انه بينما يصعب اثبات عدم الفاعلية المفترضة فى البيروقراطيات العامة فأنها تتصف بعدد من المعوقات يمنع الاستخدام الكؤ للاموال العامة مما يجعل هذه المشكلة تبدو مشكلة حقيقية لايسهل العثور على حل لها لأن اسبابها ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة الأعمال العامة وسمات مختارة للادارة العامة . ويمكن استخدام قانون الخدمة المدنية كذلك لتوضيح هذه النقطة باعتباره يضم قواعد ادارة الموارد التى تهدف الى تيسير المساءلة ومنع الاحتيال والابتزاز .

## واجبات ومشكلات تنفيذ السياسة

اذا تركنا الجانب الأكثر رسمية فى كفاءة الأداء فسوف نتحول الآن الى بعض عوامل التنفيذ الفعال للسياسة ، من حيث يعتمد ذلك على الأقل على سلوك البيروقراطيات العامة . وفى هذا النقاش يستخدم مصطلح السياسة بشكل غير دقيق التحديد ليشمل كل الجوانب التنفيذية التى تسند الى البيروقراطيات العامة ويشمل التنفيذ تطبيق القوانين والخطط والبرامج بمعناها المحدود والى النصوص الاكثر عمومية عن النوايا السياسية التى لا تتحول الى برامج عمل مفصلة الا من خلال التنفيذ . وعلى ذلك فان مصطلح السياسة يشمل درجات كبيرة التباين من تحديد الهدف الى تعيين اللائحة المعيارية . كما أنه لن يحدث التمييز بين السياسة والواجبات الدائمة : فالسياسات يمكن أن تصبح واجبات دائمة للبيروقراطيات العامة ، ولكنها قد تكون كذلك برامج عمل محدودة المدة . ومن الواضح أن هذه السمات المختلفة للسياسة هامة بالنسبة للاجهزة المسئولة عن تنفيذها كما هو الحال عند اتاحة هوامش تتسع أو تضيق فى اختيار العمل مما يتيح قاعدة دائمة للتنفيذ أو تتطلب الاتساق فى الجهد على المدى القصير .

وبصرف النظر عن مثل هذه الخصائص الرسمية يمكن أن ترتب السياسات على أساس المحتوى ، ويكفى فى هذا المجال ترتيب ثلاثى بسيط تشمل الفئة الاولى منه لسياسات اللائحية التى تصف أو تشجب سلوكيات معينة عن الافراد أو المنظمات الخاصة وتضع قيودا للحصول على اذن لانتهاج سلوك معين ، وتضع معايير للتقيد بها وتحدد الأسعار . وتشمل الفئة الثانية سياسات الحوافز التى تقدم مساعدة مالية للتشجيع على نمط معين من السلوك . وتتضمن الفئة الثالثة سياسات الخدمات ، وفيها تحول مبالغ مالية الى الذين يتميزون بأساليب معينة أو الى الاجهزة العامة التى تقدم خدمات شخصية أو فنية الى مجموعات معينة من العملاء . ومن الواضح ان هذه الفئات الثلاث من السياسات تتطلب أنواعا مختلفة من انشطة الاجهزة ، مثال ذلك أن السياسات اللائحية هى الاساس التنفيذى لاجهزة تطبيق القوانين ، وتحتاج غالبا الى نشاط رقابى كبير وسلوك عقابى ، وهناك علاقة ترابطية بين نمط السياسة وطبيعة التناقض بين أهداف

السياسة والناتج الحقيقى الذى قد يحدث أثناء عملية التنفيذ . فالتنفيذ غير الكفؤ فى حالة السياسات اللائحية يعنى أن المعايير والمستويات المحددة التى لم ينجح تطبيقها قد خولفت على نحو ما . وقد يأخذ الفشل فى حالة سياسات التحضير شكل انحراف الهدف بمعنى تشجيع نوع أخر من السلوك غير السلوك المقصود ويحدث هذا ـ على سبيل المثال ـ عندما تستخدم الاعتمادات المخصصة لانشاء الوظائف فى تدعيم الشركات الفاشلة . وهناك نوع متكرر من الفشل فى سياسات الخدمات ينشأ عن الاختيارات ـ غير المقصود وغير المرغوب فيها لتيسير تقديم الخدمات لفئة مستهدفة كماهو الحال عندما تكون استفادة اقل الشباب حظا فى الحياة من برامج التدريب المهنى التى تهدف الى زيادة قدراتهم للحصول على عمل ضئيلة ، أو عندما تكون استفادة الشخص الماهر من بعض برامج الترفيه اكثر من استفادة الشخص المحتاج . وفى كل من هذه الحالات فان التنفيذ الكفؤ للسياسة هو النتيجة المشتركة للجمع بين سمات البرنامج وسلوك الجهاز ورد الفعل لدى المجموعة المستهدفة . وفيما يلى يركز على سلوك الجهاز البيروقراطى وبعض محدداته

## محددات الموقف فى سلوك الاجهزة البيروقراطية

يعتمد اسلوب البيروقراطيات العامة فى استخدام مجال الاختيار المتاح لها فى التنفيذ ـ من بين اشياء اخرى ـ على مواقف افرادها المتصلة بالعمل . ويوصف واحد من اهم هذه المواقف بروزا من خلال قطبين هما : الموقف البيروقراطى الذى يلتزم بالقاعدة فى مقابل الموقف المهنى الذى يتجه الى العمل والعميل . ويعنى بروز الاهتمام بالقاعدة ان يعامل العملاء كأنهم حالات ويطبق عليهم نص القانون ، فى حين يعنى بروز التكيف بالعمل ان يعتبر تحقيق النتيجة المطلوبة اكثر اهمية من الالتزام الحرفى بالقانون وقد يبدو الاهتمام بالعميل كشرط للتنفيذ الفعال لكثير من سياسات الخدمات ، فى حين يتطلب الاهتمام بالسياسات اللائحية موظفين يلتزمون بالقواعد وبينما يحتاج هذا التعميم الشامل الى ان يتحدد فيما بعد فانه من الواضح ان هذا العامل فى الموقف يحدث اختلافا فى مستوى العمليات بين يوم وأخر من حيث اسلوب التنفيذ ومعاملة العملاء ورد الفعل المقابل للاخلال بالمعايير .

ويعتمد التكيف البيروقراطى أو المهنى لموظفى جهاز ما على عوامل اساسية مثل التدريب وعلى شكل المهمة وموقف العمل خصوصا مايتعلق باحكام الرقابة الهيراركية وبتباين نوع التدريب اساسا استنادا الى البعد الادارى القانونى بالمقارنة مع البعد المهنى الفنى الذى قد يرتبط كما هو الحال فى جمهورية المانيا الفيدرالية مثلا بالجهد المحلى فى تدريب موظفى الخدمة المدنية فى داخل او خارج الادارة العامة . وتركز برامج التدريب الادارى الداخلى عادة على النواحى القانونية فى تنفيذ المهام وتدعم التعرف على جوانب البيروقراطية العامة ، فى حين يعمل التدريب الذى يقدمه النظام العام للتعليم على الارتقاء بالتكامل مع المجتمع المهنى ويركز على تقديم الخبرة الفنية ، اما عن سمة العمل فان امتداد اللوائح المعيارية أو روتينية

العمل لها أهمية حاسمة . فاذا كان العمل المطلوب اداؤه يتضمن تطبيق نظام معقد من القواعد حالات كما يحدث فى حساب الضرائب التى يلتزم المواطن بتسديدها أو المعاش الذى يستحقه فان الضغط نحو تطوير تكيف واضح بالقاعدة وماسماه مرتون بالشخصية البيروقراطية يكون قويا . وبالمثل تدعم الرقابة الهيراركية فى موقف العمل التكيف بالقاعدة . ويمكن على سبيل المثال ان ننتظر من الذين يعملون فى الميدان ويعملون مستقلين فى الغالب وبدون اشراف ان يتجهوا الى أن يكونوا أقل تقيدا بالقاعدة فى سلوكهم عن موظفى المكاتب . وبينما تتجه بصفة عامة مواقف العمل البيروقراطى التى تتسم بالاعمال الروتينية او الرقابة الرأسية الى تعزيز اتجاه الى التمسك بالقواعد فان هذا ليس قدرا محتدما . ولو حدث هذا فان التكيف بالقاعدة سوف يزيد مع امتداد الوقت الذى يتعرض فيه الموظفون المدنيون الى مواقف العمل البيروقراطى ، ولكن هذا ليس مايحدث بالضرورة غالبا يكون التكيف بالقاعدة انعكاسا لعدم الامان الشخصى . وبمرور الوقت وزيادة التجربة وبتأييد من التكامل الاجتماعى فى موقف العمل يتعلم الموظفون المدنيون استخدام القواعد باسلوب ابعد أثرا مدركين متى يصح تسوية امورهم . فاذا كان الرؤساء فى التسلسل الهرمى أكثر اهتماما بالنتائج منهم بالتوافق مع المعايير فان الموظفين المدنيين يتعلمون استخدام القواعد باسلوب اكثر فاعلية ويعرفون متى يصح اتخاذ الاجراء . اما اذا كان الرؤساء الهيراركيون اهتماما بالنتائج منهم بالتوافق مع المعايير فقد يعطى هذا الاهتمام دفعة اضافية الى تطوير اتجاه أقوى الى العميل أو العمل .

ويعتبر البديل عن التكيف بالقاعدة فى مقابل العميل محملا بالقيمة الى درجة ما ، ويتوازى مع التمييز السيطرة والخدمة . وهذا تبسيط ادراكى وتقويمى معا ان لم يكن خطأ فى الادراك . فليست السياسات اللائحية مجرد تعبير عن السيطرة السياسية تتطلب تنفيذ الانذار بالعقوبات ولكنها تشكل مبادىء من النظام الاجتماعى تطبق فى العادة باسلوب اختيارى نوعا ما ، لاتحت التهديد بالعقوبات فحسب . ومن ناحية اخرى فان برامج الخدمة تحتوى عادة على عنصر من الرقابة الاجتماعية ايضا فى الاسلوب الذى نقدم به الخدمة وكذلك الذى تحقق به اهدافها .

وتبعا لهذه الازدواجية على مستوى السياسة فان الاتجاه الى القاعدة او العميل لايمكن ان يكون اختيارا ثنائيا على مستوى سلوك الجهاز . وقد يحدث الخلل الوظيفى فى الاجهزة التنظيمية او التى نطبق القوانين اذا لم يأخذ الموظفون فى اعتبارهم غير اهتمامات ورغبات العملاء فحسب . ويؤدى ذلك بسهولة تامة الى عدم المساواة فى المعاملة والى اعمال غير عادلة او غير قانونية . فالباحث الاجتماعى الذى يمتزج بقوة مع حدث منحرف حتى يساعده على ان يتحاشى مؤاخذة القانون هو مثال متطرف يوضح هذه النقطة .والسياسات لاتمثل مستوى فحسب بل ان لها شكلا قانونيا ويعنى هذا على مستوى الجهاز ان يجرى التوازن بين القاعدة والتكيف نحو العمل . وهذا شىء لايمكن ان يحدث مرة والى الابد ولكنه يثير مشكلة تتطلب الحل مرة بعد اخرى عند اتخاذ القرارات اليومية . وعلاقات المساومة التى تأخذ بها اجهزة تنفيذ

اللوائح مع عملائها حتى فى الحالات التى تستطيع فيها تطبيق الجزاءات لاجبارهم على الطاعة هى احد اشكال المساومة السليمة بين الاتجاهات المتعارضة

## المحددات الهيكلية لسلوك الجهاز

تشكل السمات التنظيمية للبيروقراطيات العامة عاملا هاما أخر يؤثر على سلوك الجهاز فى تنفيذ السياسة ، وقد درس علماء الاجتماع المختصون بالمنظمات العلاقة بين التشكيل التنظيمى والاداء بصورة تفصيلية . ورغم ان اغلب الدراسات التى استخدمت فيها قياسات الاداء كانت فى المنظمات الصناعية اكثر منها فى المنظمات الادارية فانه يمكن تطبيق عدد من التعميمات العملية التى استنبطت من بحوث المنظمات على البيروقراطيات العامة ، مثال ذلك ان العلاقة بين الحجم والتخصص تصلح للتطبيق ايضا على المنظمات الادارية : كلما كبر الحجم كان من السهل توفير المهارة المتخصصة لمعالجة عدد اكبر من الحالات المتباينة . ويصدق هذا على العلاقة ( الايجابية ) بين التخصص والحاجة الى ادوات للتنسيق ، وعلى العلاقة ( التكاملية ) بين مركزية اتخاذ القرار والتنميط ، وهما بديلان وظيفيان للوصول الى التنسيق

وهناك مجموعة اخرى من المتغيرات الهيكلية اكثر اهمية من مثل هذه العلاقات التى تعمل على مستوى الجهاز المفرد او المكتب الميدانى تطبق على مجموع شبكة المكاتب والاجهزة التى تشارك فى تطبيق سياسة معينة . والقطاع العام فى المجتمعات الحديثة نسق تنظيمى ضخم يتباين وظيفيا تبعا للفروع ورأسيا من خلال المستويات وافقيا عن طريق المناطق . وعندما يصدر قانون جديد او يطور برنامج تنفيذى فان التنفيذ لايسند عادة الى جهاز مفرد بل يتضمن شبكة كاملة من المكاتب والاجهزة المترابطة تشكل مجموعة فرعية تتقطع من النظام الكبير ذى الابعاد الثلاثة وسوف نفرد فصولا لمناقشة ثلاثة متغيرات هيكلية تبدو واضحة فى مستوى هذا النظام الكبير تشمل : الوضع الهيكلى للاجهزة المفردة فى اطار النظام الكبير ، والعلاقات التواقفية بين الاجهزة فى مستوى واحد ، وعلاقات الرقابة الرأسية بين الاجهزة فى مستويات مختلفة

## الوضع الهيكلى

يؤثر الوضع الهيكلى لجهاز ما على قدراته التنفيذية وبشكل منظوره . فاذا اجريت مقارنة مثلا بين المكاتب الادنى والاعلى مستوى فانها سوف تختلف فى الخبرة التخصصية وفى المعلومات والسلطة . فالمكتب فى المستوى الاعلى سوف يتوفر له غالبا متخصصون افضل ، ولكن البيانات المتاحة عن الظروف المحلية تكون اقل تفصيلا وفى الوقت نفسه يكون لقراراته وزن اكبر فبينما يكون القرار الذى يصدر عن ادارة فى المستوى الفيدرالى او مستوى الولاية اكثر الزاما فان هذا القرار الذى يصدر عن مستوى ادنى فى أغلب الاحيان بالارتياب . وبناء على ذلك فانه يغلب ان يجرى

تقسيم معين للعمل بين المكاتب فى المستويات المختلفة التى تشترك فى تنفيذ سياسة واحدة ، فيعالج المكتب الاعلى مستوى المسائل الصعبة والحالات غير العادية ويقوم بتعضيد قرارات الاجهزة ذات المستوى الادنى عندما يطلب منه ذلك ، فى حين ينهض الاخير بالحالات الروتينية ويرفع البيانات الى اعلى . واذا لم تؤخذ القدرات التنفيذية للاجهزة فى الحسبان بدرجة كافية عند اسناد الاعمال لها فسوف يؤدى ذلك الى آثار سلبية على التنفيذ

وكذلك فان للمستوى أهمية من ناحية منظور الجهاز . فكلما أرتفع مستوى المكتب فى الهيراركية الادارية اتسع نطاق سلطاته القانونية ، ويعنى ذلك النظر الى المشكلة المحلية فى اطار محيط اوسع ، ويغلب ان تظهر المشكلة بسبب ذلك مختلفة جدا عن مظهرها بالنسبة لهؤلاء الذين يتأثرون بها مباشرة . واذا تحدثنا بأسلوب أكثر فنية فسوف تهمل آثار أقل ــ باعتبارها خارجة عن الموضوع ــ عند المستوى الاعلى مما يجعل القرار فى حالة تساوى العوامل الاخرى اكثر توازنا واقل خصوصية وبالاضافة الى المستوى فان للفروع أهمية كذلك . ومن السهل ان نقدر الفرق الذى يحدث اذا عولجت مشكلات التلوث باسنادها الى جهاز للصحة العامة ( التى تنظر الى كل شىء من منظور صحى ) او الى ادارة تفتيش شركة ما ( التى يحتمل ان تكون أكثر تفهما للمشكلات الفنية فى منع التلوث ) وربما كان أكثر الاشياء اهمية هو الفرق الذى يحدثه مظهر آخر من الوضع الهيكلى للمنظور ، وهو ما اذا اسندت عملية التنفيذ الى وحدات من فرع خاص يشكل جزءا من سلسلة فروع متعددة المستويات تمتد من المستوى المركزى تنازليا الى المستوى المحلى ، أو اذا اسندت الى الادارات العامة المتعددة الاغراض فى البلديات ، كما فى جمهورية المانيا الفيدرالية التى يوجد فيها ضمان دستورى لاستقلال المحليات واجهزة الفروع المتخصصة اكثر حرصا على الاتجاه نحو العمل المطلوب مع عدم التركيز على الاثار الجانبية ، التى ينتج عن التنفيذ الدقيق فى مجالات السياسة الاخرى . فاذا كلف مكتب فى داخل ادارة عامة متعددةالاغراض بنفس العمل فانه يستطيع بصورة ايسر ان يصل الى تنفيذ دقيق تمتنع فيه الاثار السلبية الجانبية عند تحقيق اهداف سياسية محلية اخرى . ومن الاسباب الرئيسية لهذا الفارق فى المنظور ان وحدة الفرع الخاص لاتخضع الا لاشراف المستوى الاعلى التالى فى ادارة الولاية المتخصصة فى مجال العمل نفسه ومن ثم فانها سوف تتجه الى الاصرار على تحقيق اهداف سياسة الدولة . ولكن المكتب الذى يقع فى اطار ادارة بلدية حتى لو كلف بتنفيذ نفس القانون القومى او البرنامج فانه سوف يتكامل مع التسلسل الوظيفى للادارة المحلية ولايستطيع ان يتجنب التأثر برغبات العمدة المحلى ومجلس المدينة . وقد ظهرت مثل هذه الفروق فى المنظور على سبيل المثال فى دراسة ألمانية عن تنفيذ سياسة البيئة ، حيث كان تفتيش المصنع المكلف بالرقابة على تلوث الهواء أكثر قسوة وعدم تفاهم من المكاتب المقابلة فى اطار ادارة متعددة الاغراض

## التواقف والتعـاون

لما كانت اغلب قطاعات السياسة تتصل بروابط تواقفية فيلزم اجهزة التنفيـذ ان ترتبط بعلاقات تعاون أفقية . وكلما كثر عدد المشتركين فى تنفيذ برنامج معيـن ــ ولو كانت المشاركه فى ادوار هامشية ــ عظمت مخاطر التأخير . وقد يؤدى مثل هذا التاخير الى فشل جزئى على اقل تقدير اذا كانت السياسة تعمل تحت قيودزمنية وقد برزت هذه النقطة بشكل أخاذ فى الدراسة الكلاسيكية التى سبق ان اجراهـا برسمان وفلوافسكى واطلقا فيها على هؤلاء المنفذين ( نقط القرار ) وبينا كيف ان تعدد نقط القرار التى ينبغى ان يمر بها برنامج ايجاد فرص عمل فى طريقه الى التنفيـذ ساهم من خلال التأخيرات المصاحبة فى فشل البرنامج فشلا تاما . وقد يتفـاقم الموقف ويزداد سوءا حتى ان المشاركين فى التنفيذ لاتتباين مصالحهم فحسـب بل تتعارض

والاعلب ان يكون التعارض هو حال العلاقات بين القطاعات المتواقفة مثل العلاقة بين السلطات المسئولة عن التخطيط المكانى وتخطيط استخدام الاراضى ، والاجهزة المسئولة عن الرقابة على التلوث واجهزة انشاء الطرق والسلطات المحلية او الاقليمية للتنمية الاقتصادية وقد يتعارض انشاء الطرق مع استخدام الاراضى بسبب الضوضاء ثم أن التحكم فى التلوث يتعارض مع اهداف التنمية الاقتصادية ، وهى بدورهـــا قد تتعارض مع اهداف تخطيط استغلال الاراضى . وفى مثل هذه الحالة تتـوقف الفرصة فى أن يكون جهاز معين له فاعلية فى متابعة اهداف السياسة فى المجـــال الخاص بعمله على بعض سمات اجراءات التعاون الرسمية ولذلك (أ) يلزم الحصول على موافقة الجهاز بالنسبة لكل القرارات التى تصدرها الاجهزة الاخرى والتى ينتج عنها آثار جانبية تؤثر فيه (ب) تجرى مثل هذه المشاورات فى مرحلة مبكرة من عملية اتخاذ القرار (حـ) يكون للجهاز سلطات الرفض النافذة من حيث فرض اولوياته وبذلك يحمى اهداف سياسته ضد التجاوزات من مجالات اخرى . وعـلى سبيل المثال نجد فى جمهورية المانيا الفيديرالية ان الرقابة الوقائية على التلوث تتعثر بسبب عدم توفر الظروف التى ذكرت عن العلاقة بين تخطيط استخدام الارض وبين اجهزة الرقابـة على التلوث حيث ان الاجهزة تكون غالبا عاجزة عن منع انشاء مصادر جديدة للتلوث فى المناطق المشكلة .

وقد يحدث ــ حتى فى نطاق مجال سياسى واحـد ــ ان توجد علاقات افقيـة متواقفة يمكن أن تؤثر على فاعلية التنفيذ . ولنضرب مرة اخرى مثلا من السياســة البيئية فى جمهورية المانيا الفيديرالية اذ يجب ان يحدث تعاون افقى ( اى تعاون بين الاجهزة التى لاتربطها خطوط سلطة رأسية ) بين الفرع الفنى الخاص والاجهزةالادارية العامة . فالاولى تمتلك الخبرة الفنية لتعالج مشكلات التلوث ، والاخرى تتوفر لهـا السلطات السيادية لمنح او منع تصاريح العمل فى الموقع وتوقيع الجزاءات . وينتج عن هذا الفصل التنظيمى بين الوظائف الفنية والادارية موقف من الاعتماد المتبادليبدو انه يؤدى الى تخفيض عام فى نشاط الجهاز من اجل التحكم فى التلوث

علاقة التكافؤ والتكامل بين مركزية اتخاذ القرارات والنهج الرسمى كأسلوب الرقابة على الوحدات الفرعية فى تنظيم ماتنطبق ايضا على الرقابة الرأسية من الاجهزة الاعلى مستوى على الاقل منها . وهى تعتبر خطوط سلطة من الناحية الرسمية . ولكن حيث تصاغ السياسة باعتبارها مجموعة من القواعد المفصلة الواضحة فانها تشكل اساسا لينهض الجهاز بعمله باسلوب مستقل نوعا . ومن الطبيعى ان السلطة الرأسية العليا يمكن ان تنهض بعدد من الوظائف التوجيهية حتى حيث تتصرف الاجهزة ذات المستوى الادنى على أساس معايير قانونية عامة . فوضع اولويات للعمل المحلى وتطوير حملات او برامج تنفيذية خاصة وصياغة معاييراجرائيةوالتدخل فىالقراراتالفردية لبعض الاجهزة هى بعض الادوات التوجيهية المتاحة . ولكن قلما تستخدم ادوات التوجيه الرأسى هذه استخداما كاملا ، ويبدو ان النمط المعتاد للرقابة الهيراركيةهو نوع من الادارة بالاستثناء ، أى أن السلطة العليا لاتتدخل اذا لم توجد شكاوى او قصور ظاهر . كما أن الاغلب أن لايتدخل مكتب أعلى فى قرارات جهاز فردى الا بناء على طلب مباشر أو مستورد من الجهاز نفسه . ومن ثم فان الصورة المجسمة للبيروقراطية العامة باعتبارها تشكيلا هيراركيا سمته الرقابة الصارمة والاشراف المباشر من المستويات الاعلى على المستويات الادنى لاتتفق مع الواقع الا فى القليل

وليس من الصعب ان تدرك اسباب هذا الوضع غير التوجيهى لسلطات الرياسة العليا . فهى ليست فى صورتها الذاتية او فى الحقيقة الواقعة اجهزة اشراف ، بل ان لها فى المعتاد اعمالا تنفيذية خاصة بها ، بالاضافة الى انها تكون غالبا محملة باعباء التخطيط وتطوير البرامج والتعاون الافقى . فاذا اضيف الى ذلك قدرةمحدودة على العمل ونطاق اشراف بالغ الاتساع ( يقاس بمدلول عدد الاجهزة ذات المستوى الادنى التى ترفع تقاريرها الى المستوى الاعلى ) فقد لاتكون هناك حاجة الى انفترض ان الاجهزة فى المستوى الادنى تحاول بشدة أن تتحاشى التوجيه حتى تفسر النقص الواضح فى الرقابة الرأسية .

وهناك صعوبة اكبر فى تقدير نتائج عدم دقة الرقابة الرأسية التى تؤدى الى التنفيذ الفعال . والحقيقة أن هذه العلاقة تعتمد على أشياء أخرى فاذا كانت الاجهزة الميدانية متكيفة مع العمل وتتصرف فى موارد كافية فان الرقابة المتساهلة سوف تزيد من مرونتها فى اتباع اهداف السياسة المرشدة . اما حيث تتجه الاجهزةالىاستخدام الحرية المتاحة لها فى العمل لتحقيق اهداف التنظيم على حساب الاقلال الى اقصى حد من الجهد المبذول فى اداء الاعمال فسوف يكون أثر التساهل فى الرقابة مدمرا الاداء الفعال وعلى ذلك يبدو من المهم تطوير اساليب لتقدير اداء الجهاز بحيث يمكن التوصل الى رأى اصوب من مكان ممارسة الرقابة . ولكن مثل هذه المحاولاتتجابهها المشكلة الدائمة فى انتقاء البيانات التى تصل من المستويات الادنى الى الاعلى . وعلى

ذلك فان فحص التنفيذ يتطلب تطويرا لنظام معلومات فعال مع استخدام انتقائى لادوات الـرقابة .

## مذكرة ختامية

لم نتساءل خلال المناقشة السابقة عما اذا كان تحقيق اهداف سياسية معينة امرا مرغوبا فيه دائما . فاذا حكمنا على اساس مجموعة مختلفة من القيـم او مـن منظور ترشيد النظام ( مثل المحافظة على النظام فى الامد الطويل ) فقد لايكون هـذا صحيحا فى حالات معينة . وحقيقة ان البيروقراطيات العامة ـ وهى ليست ادوات شبيهة بالانسان الالى ، ولكن لها وجهات نظرها الخاصة ، وتستخدم هامش الاختيار المتاح لها بناء على ماتراه تكتسب فجأة معنى مختلفا ، ومن ثم ينظر الى البيروقراطيات العامة على انها ليست اجهزة لتنفيذ السياسة فحسب ، لكنها ايضا تعمل على تعديل او تحوير هذه السياسة بحيث تتلاءم مع متطلبات الحياة الواقعية او مع احتيـاجات المجموعات الانسـانية المستهـدفة التى غفـل عنها المشرع . ومن الطبيعى أن لاينقلب الانسان الى النقيض فيطرى عدم التوافق مع السياسة ويشجب التنفيذ المخلص ويمكن مقارنة هذا الموضوع بمسألة تقويم حياد جهاز الخدمة المدنية ، فيعتبر مطلـــوبا عندما تكون الحكومة شرعية ، ولكنه يتسم بالضعف الشديد عندما تستـولى عـلى السلطة شخصية سياسية مثل هتلر ، فلن يوجد حل لمثل هذه المعضلة الصعبة . وهى مثل التعارض بين التكيف مع القاعدة او مع العميل تشكل مصدرا دائما للتوتر وتحديا دائما للبيروقراطيات العـامة .

1 For a more detailed analysis see R. Mayntz, "Staat und politische Organisation—Entwickluns-linien (Trend Report on the State and Political Organization", *Zwischenbilanz der Soziologie—Verhandlungen des* 17. *Deutschen Soziologentags*, Stuttgart, Enke Verlag, 1976 p. 327-46.

2 See W. Williams, *Social Policy Research and Analysis—The Experience in the Federal Social Agencies*, New York, Elsevier Publishing Company, 1971.

3 The network perspective with its emphasis on interorganizational relations as rapidly taken root in the policy sciences. The approach is described in W. M. Evan, *Interorganizational Relations*, Harmondsworth and New York, Penguin Books, 1976. A characteristic policy science application is the analysis of intergovernmental relations; see K. Hanf and F. W. Scharpf, *Interorganizational Policy Mcking*, Beverly Hills, Sage Publications, 1978 (Sage Modern Politics Series, Vol. 1).

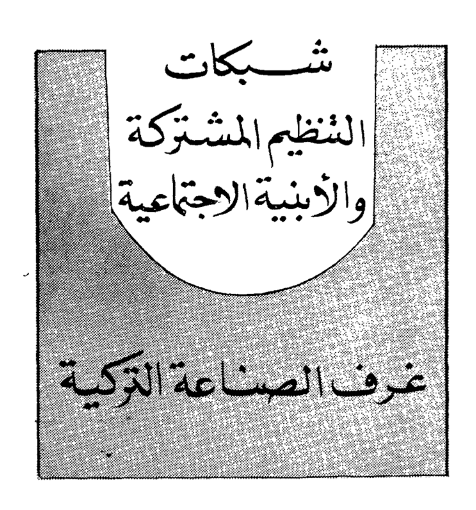
4 For a more extensive discussion of the analytical framework of implementation studies see, for intance, E. Bardach, *The Implementation Game—*What Happens *After a Bill Becomes a Law*, Cambridge, MIT Press, 1977 (MIT Studies in American Politics and Public Policy); R. Mayntz, "Die Implementation politischer Programme—Theoretische Uberiegungen zu einem neuen Forschungsgebiet (The Implementation of Political Programmes—Theoretical Considerations)", *Die Verwaltung*, Vol. 10, 1977, p. 51-66.

5 See J. Denso, D. Ewringmann, K. Hansmeyer, R. Koch, H. Konig and H. Siedentopf, "Verwaltungseffizienz und Motivation (Efficiency of Public Administration and Motivation)', *Kommission fur wirschaftlichen und so ialen Wandel*, Vol. 115, Göttingen, Verlag Otto Schwartz and Co., 1976.

6 D. Katz and R. L. Kahn, *The Social Psycholcgy of Organizations*, p. 357, New York, Wiley, 1966.

7 p. M. Blau, *The Dynamics of Bureaucracy*, Chicago, III., University of Chicago Press, 1955.

8 For an extended discussion see for instance G. L. Wamsley and M. N. Zald, "The Political Economy of Public Organizations', *Public Administration Review*, Vol. 33, 1973, p. 62 73.




### غرف الصناعة التركية

منذ عقد مضى اعتبر انتقال التركيز من العلاقات التنظيمية الداخلية الى العلاقات التنظيمية المشتركة مقدمة لنقطة التحول فى نظرية التنظيم والبحث وحتى هذه اللحظة لم يتحقق وعد تام لهذا التغير ، لقد شاهدنا انتشارا للاهتمام بأى شىء وكل شىء يمت بصلة الى التنظيم المشترك ، ولكن بدلا من اثارة الامكانيات التى صورت فى اول الامر واجهتنا كتابات ذات طبيعة وصفية فى أغلب الاحوال وينقصها المجال النظرى . ويرجع نقص النضج هذا من ناحية الى الفشل فى اخذ البيئة الاجتماعية الكبرى التى تكونت فيها العلاقات والروابط التنظيمية المشتركة فى الاعتبار

لقد تم تكريس أكبر قدر من الانتباه والجهد الى تصوير العناصر والمكونات والمستويات الخاصة بشبكات التنظيم المشتركة لقد علمتنا أن التنظيمات فى شبكة ماقد ترتبط سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، ى أن بعض الشبكات قد تتكون من سلسلة من التنظيمات المرتبطة بعضها ببعض بروابط متعددة مباشرة ، وبعضها قد يتميز بتجمع أو تركز الروابط حول احدى الوكالات الوسيطة او المسيطرة او حول عدد قليل منها ( ايفان ١٩٧٢ ) . فقد تتسم العلاقات التنظيمية المشتركة بالمنافسة

## الكاتبة : آيسى أنشى

استاذة مساعدة علم اجتماع المنظمات فى قسم العلـــــوم الاجتماعية بجامعة بوجازيكى ، ببك ، ب.ك.م ، استانبول وتركيا

## المترجم : عفاف محمد خليفة

حاصلة على ليسانس الاداب من قسم اللغة الانجليـــزية بجامعة القاهرة وبلوم فى الترجمة من الجامعة نفسها . تعمل من عام ١٩٦٦ فى قطاع العلاقات الثقافية بوزارة التعليـــم العـــالى

---

أو التعاون ، وقد يكون اساسها اجماع الاراء أو الصراع ( ليفين وهـــوايت ١٩٦١ ، ثوسون ١٩٦٣ ، هول ١٩٧٢ ، وارين وآل ١٩٧٤ ) ، وقد يسرى التبادل بين المنظمات فى الشبكة الواحدة بطريقة فردية أو بالمبادلة ، وقد يتكون بطريقة رسمية روتينيـة لو لغرض خاص غير روتينى ( ماريت ١٩٧١ ) ، وقـــد يكـــون اســـاس الروابط انواعا مختلفه من الالية مثل تشابك مجالس الادارات ( دوللى ١٩٦٩ فيفر ١٩٧٢ ) والبرامج المشتركة ( إيكين وهيج ١٩٦٨ تدفق الموظفين باتى وآل ١٩٧١ ) وهكذا وباختصـــار توجد اختلافات عديدة ، ولكن على قدر الاهتمام بتفسير هذه الاختلافات فان كـــل جهد ينتج صيغة متفردة ويبدو أن هناك املا طفيفا فى الخروج على هذا الوضـــع الراكد ، الا اذا ارتبطت دراسة شبكات التنظيمات المشتركة بشكل تحليلى بمشـاكل علم الاجتماع الكلى وعلم الاجتماع المقارن

ان الوصول الى نطا قالتنظيم الاجتماعى أو البنية الاجتماعية الكبيرة يتطلب الانفصال عن نماذج البحث السائدة فى كتابة الكثير من النظم المشتركة . والحقيقة أن محللى التنظيم قد توقفوا منذ فترة طويلة عن اعتبار هذه المنظمات صناديق مغلقة وانتقلوا الى علاقات المنظمة بالبيئة ، ولكنهم تمكنوا من تجنب مشكلة كيفية تشكيل البنية الاجتماعية الكبيرة للمنظمات فى اطارها عن طريق التركيز على ( بيئة عمـــل )

او ( بيئة خاصة ) أكثر تحديدا ( ديل ١٩٥٨ ، تومسون١٩٦٧ ، هول١٩٧٢ جيركوتيتش ١٩٧٤ ، نيورنج ١٩٧٨ ) . من المفروض ان يكون تأثير البيئة الكبيرة او العامة وسيطا من خلال قطاعات أو مكونات بيئة المهمة التى تضع القيود والتوقعات والفرص التى يجب على المنظمة ان تستجيب لها مباشرة . وهكذا تكون هناك حاجة ضئيلة الى الاغراض التحليلية لان تخصص أو تناقش البنية الاجتماعية الاكبر بعد ماتبين أنها تتكون من ظروف بيئية وسكانية واقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية وفنية أى كل شىء . وقد تكون مثل هذه السياسة ممكنة تماما حينما يكون التركيز على التحليل هو التنظيم الوحيد ، ولكن حينما تبتعد عن التنظيم الوحيد الى شبكة التنظيمات المشتركة كظاهرة طارئة تصبح غير كافية بشكل متزايد (تتزايدعدمكتابتها) والمطلوب هو تغيير مستوى التحليل من تركيز على شبكة من التنظيمات فى مواجهة البيئة الى الاهتمام بالبنية الاجتماعية الاكبر التى تتأصل فيها الشبكة

ان هذا التغير فى مستوى التحليل يعنى أن محللى التنظيمات يجب ان يتخلوا عن خبرتهم المكتسبة فى الانتفاع بالوسائل الكمية والانتقال من دراسات الحالة الى التحليل المستعرض ( أى الذى يمثل فئات مختلفة ) لعدد كبير من التنظيمات من خلال تشغيل متغيرات محورية . وقد اصبح هذا هو الاتجاه السائد فى السنين الحالية وأية محاولة لاكتساب الشمولية واتساع المجال من خلال ادخال المسائل ذات المستوى الكبير سوف يؤدى بالضرورة الى التضحية ببعض من تلك الدقة ، وقد دخلت الوسائل الفنية الكمية التحليل التنظيمى فى وقت متأخر عنه فى الميادين الفرعية الاخرى لعلم الاجتماع ، ومثل أى رمز آخر للاحترام المهنى مكتسب حديثا يتعرض للرقابة التى تتسم بالغيرة ، ولكن يبدو الان ان الاهتمامات الميثولوجية التى ساهمت فى تنمية التحليل التنظيمى المشترك هى نفسها التى بدأت فى وضعه فى حيز ضيق بدرجة متزايدة ، لانه بينما أصرت بعض الشخصيات الرئيسية فى اجتماع المنظمات على تجاهل مشاكل البنية الاجتماعية الكبرى ظهرت بعض الكتابات الوليدة عن اسباب ونتائج شبكات التنظيم المشترك خارج الميدان التنظيمى نفسه ، وتعتبر الكتابة المستمرة فى التطور عن تعدد القوميات ، والممثلة فى مؤلف راديش ١٩٧٥ حالة محل دراسة ، لدرجة ان محللى التنظيمات فشلوا فى المخاطرة بالتجربة خارج نماذجهم التقليدية ، ومن المحتم أن المسائل البارزة التى طرحتها روابط التنظيم الخارجى المشترك فى المجتمع المعاصر سوف تلتقطها دوائر اخرى

## البناء الكبير وحلقات اتصال المؤسسات المشتركة

من طرق الربط التحليلى لظواهر التنظيم المشترك بملامح البناء الاجتماعى الكبير التركيز على عملية تقسيم وتوزيع المورد ( بنسون ١٩٧٥ ) وتعتبر جميع المجتمعات نظما توزيعية ، بمعنى انها تجسد المدخل المتميز للموارد الضئيلة ، والتحكم فى الموارد الضئيلة هو الاساس الرئيسى لتوليد القوى ، وهكذا فى أى مجتمع تعتبر عملية

تقسيم الموارد احد العمليات التى يبنى عليها نماذج الصراع والوفاق بين المصالح السياسية والاقتصادية ، وفى هذا المضمار قد يفهم ترابط شبكات التنظيم على انه اداة لاكتساب قوة احتكارية للموارد الهامة ( سيطرة ) ، وبمعنى آخر قد يفترض أن الوصول الى الموارد المتأزمة يعتبر قوة دافعة وراء حلقات الاتصال بين المؤسسات مع الانتهاء الى نموذج لعلاقات تنظيمية مشتركة ، تعامل كشبكة مصالح خاصة ( كحق انتفاع مقرر ) ، فبالنسبة لاية منظمة فان انواعا مختلفة من آليات الاتصال تساعد على تخفيف عدم الثقة والاستقرار داخل بيئتها على حساب زيادة الاعتماد على تنظيمات أخرى ، وبالنسبة للشبكة من حيث هى كل فان زيادة الاعتماد بين المنظمات الفردية يرفع من قدر قوة الاحتكار فى اكتساب الموارد المتأزمة بحيث تعوض احتمال تدخل نظام خارجى ، وهكذا تتمكن الشبكة من أن تكيف بيئتها وتسيطر عليها وهذه النقطة الاخيرة من الاهمية بمكان ، حيث انها تشير الى انه حين تكون الشبكة هى محور التركيز بصفتها كيانا ظاهرا يجب أن ينظر الى مسألة التغير برمتها فى ضوء جديد ، وتتجه النماذج السائدة للتغير الى تأكيد مثل هذه العمليات كنوع من التكييف او الاختيار فى مواجهة التغيرات البيئية ( ١٩٧٩ ) . وحينماتكون الشبكات تحت البحث فان القضية الرئيسية تركز على كيفية خلق البيئات وتعديلها

**علاقات الدولة الصناعية باعتبارها مجالا تقسيميا**

**غرف الصناعة فى تركيا مثل واضح لذلك**

فى محاولة عرض كيف أن التركيز على موارد التوزيع وتقسيمها قد يخدم ربط دراسة شبكات التنظيم المشترك بمشاكل الاجتماع الكبرى فحالة النقابات الصناعية فى تركيا تخدم كنقطة انطلاق فمثل دول اخرى عديدة لها مواقع متماثلة فى الاقتصاد العالمى كان الالتزام بالتنمية فى تركيا مترادفا مع الالتزام بالتصنيع .وقد كان هناك سياسة تقليدية خاصة لتحقيق ذلك . وقد ادخلت نظم مثل الرسوم الجمركية وتراخيص الشحن والامتيازات المالية مثل خصم الضرائب الخ لتشجيع الاستثمارات فى التصنيع . وقد اعطى للصناعات الوليدة الحماية من خلال تعريفة الاستيراد ونظم الطلبيات ولمواجهة احتياجات صناعة التجميع والصناعات التى تعتمد على المواد الخام المستوردة تم تخصيص نسبة متزايدة من الوسائل المتوفرة للمواد الخام . وفى آخر المطاف كان هناك اعتماد كبير على القروض الاجنبيةوالديون لتمويل الاستثمارات الصناعية . وقد أدى ادخال هذه السياسات التى بدات فى العقد السادس الى انفجار فى نمو الصناعات البديلة للاستيراد ونقص مزمن فى ميزان المدفوعات

واليوم ومع نمو ثقل الاقتصاد الحضرى والاهتمام المتزايد للصناعات المعتمدة على الاستيراد فى نطاق القطاع الحضرى اصبح التبادل الخارجى والاعتمادات البنكية موارد ضئيلة لها أهمية دقيقة . وتعتبر اعتمادات هذين الموردين مجالا تقسيميا

هاما تتبلور حوله الخطوط الرئيسية للصراع فى القطاع الحضرى ، وتعتبر مسألة اللجوء التكميلى والديون امرا محرجا بالنسبة لفهم نماذج الصراع والاتفاق فى اطار المجال الاوسع لعلاقات الدولة والصناعة فى تركيا ، والسيطرة على هذه الموارد اساس رئيسى لتوليد القوى

ولوضع الامور فى شكلها المنطقى :

١ ــ تلعب الدولة دورا اساسيا فى (أ) تقييد وتنظيم اللجوء الى التبادل الخارجى والديون ، (ب) تحديد سعر كلا الموردين

٢ ــ فى حالة أى تعارض زمنى معين يتكون الاقتصاد الحضرى من مجموعات توضع بشكل تفاوتى فيما يتعلق باللجوء الى هذه الموارد الضئيلة

٣ فاذا سلمنا بنماذج وصول متفاوتة فان بعض الاجراءات السياسية المعينة التى تتبناها الدولة اما ان (أ) تعمق تنافر المصالح الاقتصادية الحالية (ب) أو تخلق أبنية اهتمام جديدة لم تدخل فى حساب القياسات المبدئية لهذه السياسة

٤ ــ تشكل عملية اعادة بناء التحالف الناتج فى اطار الاقتصاد الحضرى بدورها طريق التغيرات المستقبلة عن طريق فرض حاجات سياسية قصيرة الاجل على الاهداف الاقتصادية الطويلة الاجل

## المضمون التنظيمى الحالى لغرف الصناعة

أنشئت الغرف الصناعية بهدف ضمنى هو التوسط بين رجال الصناعةوالدولة فى تركيا . وقد اسست على اساس محلى ، ولم يؤسسها فرع من فروع الصناعة ، وبهذا تختلف عن الحادات المستخدمين التى تهتم اساسا بعلاقات العمل والصناعة ، وينظمها فرع من فروع الصناعة . وهناك فى الوقت الحاضر ثمانى غرف صناعية تحوى فى حدود التوزيع الاقليمى الاغلبية من المشروعات الكبرى والمتوسطة فىتركيا ومن بينها هناك اثنتان تعتبران اقدمها ، وتقعان فى منطقتى اسطمبول وأزمير ، ويرجع تاريخ انشائهما الى العقد السادس حينما بدأت الدفعة المبدئية الخاصة بالصناعات البديلة عن الاستيراد ، فبالاضافة الى غرفة صناعة أنقرة التى اسست فى اوائل العقد السابع كانت هذه الغرف تمثل رجال الصناعة فى اكبر ثلاثة مراكز رئيسية وهى اكبر واقوى الغرف . اما الغرف الخمس الاخرى فقد تم انشاؤها فى اواخر العقد السابع واوائل العقد الثامن وتعتبر اصغر من حيث عدد الاعضاء وحجم المشاريع الصناعية التى تقوم بها

وعلى المستوى القومى *ترتبط غرف الصناعة ارتباطا مباشرا بالمؤسسة العليا* التى تمثل جميع الغرف المحلية بما فيها الغرف التجارية . وهكذا تمثل المؤسسة العليا . شبكة عريضة تتكون من ٢٤١ مؤسسة منفردة ومنفصلة . والانواع المختلفة

للمؤسسات المحلية التى ترتبط باتحاد الغرف على المستوى المحلى بيانها كالاتى : ٨ غرف صناعية ، ٥٠ غرفة تجارية ، ١٣١ غرفة صناعية ، ٥٢ لتبادل سلع

واتحاد الغرف يعتبر مؤسسة عالية التركيز تتمتع بسلطات مستقلة عن اعضائها المكونين ، وتلتزم كل غرفة محلية او مكتب استيراد وتصدير قانونيا بالانضمام الى الاتحاد ، وطبقا لحجمها تكون مساهمتها بنسبة تتراوح بين ٢ر٥ ٪ و ١٠٪ من دخلها ، فان ٥٠ ٪ من دخل الاتحاد تقريبا يأتى من هذه المساهمات ، والباقى يستمد من مصاريف بعض الوظائف الادارية المعينة المفوضة من قبل الحكومة ( سبيباسيلى صفحة ١١٣ ــ ١٦ ــ ١٩٧٥ ) ، وكذلك الوظائف والواجبات والتنظيم الاساسى للاتحاد يحددها القانون ، ولايمكن للمؤسسات الاعضاء تغيير ذلك

وهناك بين طاقم المؤسسات الكثير التنوع الذى يتفرع من الاتحاد محوران بارزان للصراع فى التنظيم المشترك ، يتركز الاول حول الصراعات القائمة بين غرف الصناعة وغرف التجارة ، والثانى يتعارض مع الاول ، فهو بين الغرف الكبيرة والغرف الصغيرة

## الغرف التجارية فى مواجهة الغرف الصناعية

فى اطار الحدود الرسمية القانونية يمثل الاتحاد اربعة انواع مختلفة من المؤسسات ، وهناك فى الواقع تقسيم واضح يبين الغرف التجارية والصناعية ذات المصالح التجارية المسيطرة على سياسات وادارة الاتحاد ولفهم سبب ذلك من الضرورى أن نشرح بايجاز طبيعة الانواع الاربعة المختلفة للتنظيمات المشمولة وكذلك نظام التمثيل على مستوى الاتحاد

وكما اشير من قبل فان جميع الغرف فى تركيا مؤسسات محلية مقابل الوحدات الادارية المحلية التى تقيمها الحكومة المركزية ، ولاغراض تجارية تقسم تركيا الى ٦٧ اقليما ( مديرية ) ثم الى ٥٧١ مقاطعة ( مركزا ) ، ويمكن لرجال التجارة والصناعة فى أى مركز مقاطعة او عاصمة اقليم ان يتجمعوا لاقامة غرفة تجارية أو صناعية محلية . وتتزايد اعداد هذه المنشأت بسرعة شديدة بقدر يتراوح بين ٥ غرف و ١٠ غرف لكل مركز سنويا منذ عام ١٩٦٥ . وفى الوقت الحاضر تشكل غرف الصناعة والتجارة اكثر من نصف عدد أعضاء المؤسسة العليا على المستوى القومى . وتقع الاغلبية العظمى من غرف الصناعة والتجارة الموجودة الان والبالغ عددها ١٣١ فى المراكز فى حين ان ٤٩ منها فقط تقع فى عواصم الاقاليم

*ومن ناحية اخرى فان غرف الصناعة تتسع اقليميا ، فبمجرد ان تقام غرفة صناعية فى اقليم ماتصبح جميع الغرف المحلية الموجودة فى كل من المراكز والعاصمة غرفا تجارية . وقد أقيمت الخمسون غرفة الموجودة الان ، والتى تنتمى الى الاتحاد*

فى ظروف تشابه تلك تماما ، وكلها توجد فى الاقاليم الثمانية حيث اقيمت غرفة صناعية

وخلاصة القول أن الاعداد الحقيقية لانواع التنظيمات الاربع فى اطار الاتحاد لاتعكس قوة عضويتها ولا أهميتها الاقتصادية ، وعلاوة على ذلك فهى تخفى التشعب الذى يوجد فى حقيقة الامر بين الغرف التجارية والغرف الصناعية ، فأغلبية غرف التجارة والصناعة توجد فى المراكز حيث لاترقى الصناعة لاكثر من عدد قليل من المصانع ؛ ولذلك ولاغراض عملية كان يجب اعتبار هذه مؤسسات تجارية ، ومثل هذه المؤسسات تماما هى التى تمثل الكفة الراجحة فى الهيئات الانتخابية للاتحاد وذلك يرجع الى ثقل وزن تمثيلها له فى الجمعية العمومية ويجيز القانون لكل غرفة محلية او مكتب تبادل سلع أن يكون لها أو له مندوب واحد يمثلها أو يمثله فى الجمعية العمومية بصرف النظر عن قوة العضوية او حجم الدخل ، ومعذلك فهناك حد أعلى للتمثيل بحيث لايزيد عن عشرة مندوبين للغرف الاكبر ، ونتيجة لذلك تسيطر المصالح التجارية على الجمعية

وبالرغم من الضعف فى العدد فان الثمانى غرف تمثل صوتا هاما فى سياسات الاتحاد ، لانها فى حدود القوة الاقتصادية التى ترمز اليها وحجم العضوية التىتمثلها هى أهم بكثير مما يوصى به عددها

وينعكس النزاع المستمر بين المصالح التجارية والصناعية فى سلسلة من المحاولات التى تبذلها الغرف الصناعية لاقامة اتحاد يتمتع بالحكم الذاتى المستقل ولكن الاتحاد تمكن حتى الان من الوقوف ضد جميع الاقتراحات المتعلقة باعادةتصحيح التشريعات التى تسمح بالتمثيل المتساوى بالنسبة للمصالح التجارية والصناعية او خلق اتحادات قطاعية واقامة غرف جديدة للصناعة تواجه معارضة من جانب المصالح التجارية على المستوى المحلى وعلى مستوى المؤسسة العليا ، فعلى المستوى المحلى تعارض الغرف التجارية والصناعية أى تحرك من جانب رجال الصناعة من اجل ترك المؤسسات المقامة ، واذا مافرضنا ان الغرف الصناعية كانت اساسا صوت المعارضة فى سياسات الاتحاد منذ العقد السابع فاننا نواجه ايضا المعارضة على مستوى المؤسسة العليا ، وهكذا نجد ان غرفتى الصناعة الجديدتين اللتين كانتا فى مرحلة التنظيم منذ اوائل العقد الثامن مازالتا فى طريق الانشاء ، وفى غضون هذه الفترة نفسها تقريبا كانت تقام خمس غرف تجارية وصناعية جديدة كل عام ويمكن أن يساق الصراع بين المصالح التجارية والصناعية على المراكز القيادية فى حركة تنظيمات العمل كسبب اساسى لذلك

## الغرف الكبيرة مقابل الغرف الصغيرة

ان القوى والسلطات التى يتمتع بها الاتحاد (وهذا مايتميز به عن اجزائهالمكونة) تزادا بحقيقة ان الغرف الاكبر والاكثر تميزا من الناحية الاقتصادية لها صوت

محدود فى عملية رسم السياسة . وطبقا لاحد التقديرات مثلا بلغ عدد ممثلى الغرف الكبيرة فى عواصم الاقاليم ( اسطمبول ـ وانقرة ـ وازمير ) ١٧ ٪ فقط من عضوية الجمعية العمومية للاتحاد عام ١٩٧٠ بالرغم من ان هذه الاقاليم الثلاثة بها حوالى ٩٠ ٪ من صناعة وتجارة تركيا تقريبا ( ارتان ١٩٧٠ ) وبسبب نظام ثقل التمثيل الذى ذكر قبلا تعكس ادارة الاتحاد المصالح التجارية من اصغر الغرف الاناضولية )

فاذا لم تتمكن الغرف الاكبر والاكثر نفوذا ، وخاصة هذه الواقعة فى المراكز الحضرية الثلاثة ، من ان تسيطر على الاتحاد فيمكنها ان تتجنبه ، فهى من الاهمية بحيث يمكنها الاتصال مباشرة بوزارات مختلفة ، واذا دعا الامر تتصل برئيس الوزراء نفسه ونقتبس هنا قول احد الموظفين الرسميين فى الغرفة التجارية باسطمبول حيث يقول . ( يمثل اتحاد الغرف بصفة اساسية مصالح تجارية من المدن الاناضولية الصغيرة ـ ليسوا نحن ، فنحن مستقلون ـ فالغرف التجارية الهامة فى تركيا هى التى تضم مجموعة كبيرة من المستوردين ، والغرف الاناضولية الصغيرة تتكون من التجار المحليين ، فما الذى يمكن أن يفعلوه مع الحكومة ؟ ففى كل مركز حى ينضم عدد قليل منهم ويقيمون غرفة ثم يرشحون أنفسهم للانتخاب فى مراكز هامة ، وهذا يمكنهم من اسماع صوتهم فى السياسات المحلية . والواقع أن الغرف على مستوى الاحياء اليوم هى اجزاء من الاحزاب السياسية

من المستحيل التوثيق من هذه التأكيدات بدون دراسات حالة تفصيلية ، ؟ولكن هناك مسألة صغيرة هى ان الغرف الصغيرة مستقلة استقلالا ذاتيا بمواجهة الاتحاد

وقد أثار محورا الصراع فى التنظيم المشترك الذى نوقش توا سلسلة من التساؤلات : بأى الطرق والى أى مدى ترتبط هذه الصراعات بعملية توزيعوتقسيم الموارد ؟ وكيف ترتبط بأشكال الصراع والتحالف فى المجال الاوسع لعلاقات الدولة والصناعة ؟ ان مفتاح هذه التساؤلات يكمن فى مشكلة الوصول الى النقد الاجنبى وديون البنوك

### الوصول الى النقد الاجنبى وديون البنوك كمشاكل رئيسية :

ان النقد الاجنبى واعتمادات البنوك هما ما قد يطلق عليه « عملات وسيطة » يتم بالوصول اليها تزايد الدخل . لقد أدت السياسات التى نهجتها الدولة خلال الثلاثة العقود الماضية ، من أجل تنظيم وتقييد تداول هذه الموارد النادرة ، الى خلق وتعميق تضارب المصالح الحالى .

### النقد الاجنبى « وسعره » :

يرجع تاريخ الصراعات القائمة بين المصالح التجارية والصناعية فى حركة الاعمال التجارية المنظمة فى تركيا الى أوائل العقد السادس حينما أدت سياسة

تحرير الاستيراد وما صاحبها من زيادة كبيرة فى نسبة استبدال النقد الى ارباح باهظة فى عمليات تحويل العملة والى منافسة شديدة على توزيع تصاريح الاستيراد .

وعام ١٩٥٠ هو اشارة بدء فترة التوسع السريع المتضخم فى اقتصاد تركيا ، ففى الايام الاولى من العقد أصبحت تركيا عضوا فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى واتحاد المدفوعات الاوربى ، كما انضمت الى منظمة التعاون الاقتصادى الاوربى ، ومن خلال ذلك بدأت مساعدات مبدئية تتدفق فى اطار خطة المارشال « كيرداس ١٩٦٨ »، وتخلت الدولة عن دورها السابق الخاص بتنمية الصناعة تاركة دور المبادرة للصناعة الاهلية الخاصة ، وكانت حركة تحرير الاستيراد قد بدأت على أساس افتراض أنه بزيادة القوة الشرائية للمستهلك فى المدى القصير وسرعة زيادة الاستهلاك يمكن أن تعطى للصناعة الاهلية الخاصة دفعة ( بينر ١٩٦٨ ).

فتحرير نظام التجارة الخارجية فى أوائل العقد السادس وما صاحب ذلك من زيادات فى السعر المحلى الناتجة عن سياسات التضخم النقدى واعتمادات البنوك والزيادة الكبيرة فى نسبة الاستبدال جعل عملية الاستيراد مربحة بشكل كبير ، وتتضمن زيادة نسبة التحويل شراء العملة الاجنبية بسعر أقل من قيمتها من هؤلاء الذين حصلوا عليها وبيعها بسعر رخيص لهؤلاء الذين سيصرفونها ( المستوردين ) ، ويكون الفرق بين القيمة العالية الحقيقية والقيمة المنخفضة المفتعلة للعملة الاجنبية من نصيب المستورد ، وهكذا يصبح منح تراخيص الاستيراد مشكلة توزيع أساسية تؤدى الى مشاكل بين المستوردين التجاريين والراغبين فى أن يصبحوا من رجال الصناعة ، أى هؤلاء الذين يرغبون فى انتاج أصناف متعددة من السلع محليا .

ان أزمة ميزان المدفوعات ، وهى النتيجة المباشرة لسياسات اطلاق حرية التجارة التى بدأت فى أوائل العقد السادس ، أدت بطريقة حتمية الى تشديد الرقابة على التجارة الخارجية ، ولكن وحتى تم وضع نظام أولويات واضح للرقابة على الاستيراد بالنسبة للمواد الصناعية الخام والبضائع المساعدة « الاضافية » والبضائع شبه الكاملة التصنيع والتى حصلت على الاولوية ، استمرت الصراعات بين المصالح الصناعية والتجارية على اعتمادات العملة الاجنبية . أن تأثير الغرف الصناعية الاساسى أثناء هذه الفترة كان موجها بحيث يضمن مزايا لرجال الصناعة فى توزيع التصاريح .

وبنهاية العقد السادس كانت الصراعات على قيود الاستيراد والحصص قد تم حلها فى صالح الصناعة ، ولم تغير الخطة الخمسية الاولى فى أوائل العقد السابع روح الكرم والتسامح فى السياسات الاقتصادية فى العقد السادس ولكن ساعدت على اخضاعها لحكم العقل عن طريق ادخال نظام الرسوم الجمركية والضريبية والامتيازات المالية مثل تنزيل الضرائب الخ على الصناعة ( توشر ١٩٧٥ )

وهكذا كان هناك تضخم فى نمو الصناعات المستوردة البديلة فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ ، ولكن بمواجهتنا لمشكلة ميزان مدفوعات مزمنة ومتزايدة فمن مشكلة من يحصل على كم من المبلغ المحدود من العملة الاجنبية المتاحة تبقى بارزة مثيرة صراعات وانشقاقات ، وتكون هذه المرة فى اطار القطاع الصناعى نفسه ، لان الاجراءات الحكومية التى تشجع نمو القطاع الصناعى الخاص أدت أيضا الى الانقسام بين شركات كبيرة ذات اهتمامات متنوعة من جانب وبين المشروعات المتوسطة الحجم أو الصغيرة من جانب آخر ، وفى العقد الثامن نتج عن نمو الانقسام بين المشروعات الكبيرة المتحدة والشركات المتوسطة الحجم أو الصغيرة على مستوى أوسع انقسام بين الصناعات الاساسية فى اسطمبول - أزمير والعاصمة الاناضولية وكانت مشكلة الحصول على العملة الاجنبية مرة أخرى هى مفتاح هذه الصراعات .

ان أبسط طريقة لشرح كيفية وأسباب توزيع النقد الاجنبى وكيف أصبح مشكلة تقسيمية أساسية فى اطار القطاع الصناعى نفسه هى النظر اليه من وجهة نظر رجل الصناعة ، وتكون المتطلبات مضاعفة ، فأولا : أى استثمار أساسى ذو عنصر استيرادى يكون النقد الاجنبى له ضرورة وثانيا : تحتاج الشركات الى استيراد مواد خام ومنتجات وسيطة ، وللاستثمار يمكن الحصول على عملة أجنبية من ثلاثة موارد : حصة استيراد بضائع استثمار القطاع الخاص ، وبنك التنمية الصناعية فى تركيا وبنسبة أقل بنك الاستثمار الصناعى والائتمان والاعتمادات الخاصة .

وتصل اعتمادات المشروع ، التى تعطى على أساس من الحكومة الى الحكومة أو من مؤسسة دولية الى الحكومة ، الى القطاع الخاص عن طريق بنك التنمية الصناعية التركى ، ويحصل على النقد الاجنبى الخاص ببنك التنمية الصناعية التركى من البنك الدولى ومن اعتمادات المشروع أيضا ، وكما أن بنك التنمية الصناعية التركى يتطلب سبة ١٥٠٪ اضافية على كل القروض فان المنتفعين الاساسيين لاعتماداته هم المشروعات الكبرى ، وأصبح الحصول على « اعتمادات خاصة » من مانحى الاعتماد والاعتمادات المالية من موارد أجنبية غير حكومية يتطلب ارتباطات دولية وتفضل الاستثمارات التى تنتهى باستيراد خبرة وفن انتاج معين من خلال وسائل التعاون المتعددة القوميات . وهكذا تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على حصة استيراد بضائع استثمار القطاع الخاص التى تخصصها الحكومة . واذا سلمنا بمشكلة ميزان مدفوعات مزمنة ومتزايدة فان الاهمية النسبية لهذا المورد من موارد الاستثمار أصبحت تتناقص بشكل مطرد .

ان النتيجة الاساسية لهذا المثل كانت هى دليل القوة للشركات الكبيرة المهيمنة ذات الاهتمامات المتعددة وبصفة أساسية فى المراكز العواصم ( تيكيلى ومينتس ١٩٧٨ ) . والحقيقة أن اسطمبول وأزمير كانتا هما المنتفعتين الاساسيتين للتصنيع فى العقدين الاخيرين مما أثار الصراعات بين غرف الصناعة وغرف الاناضول التى

تمثل فى الاساس المشروعات المتوسطة والصغيرة النطاق ، وقد اصبحتا هما الصوت المسموع للتوازن الاقليمى . وقد كان التنافس بين غرف العواصم التى تسيطر عليها الصناعة الواسعة النطاق والغرف الصغيرة فى الاناضول حجر عثرة فى طريق مقاومة المصالح التجارية المهيمنة داخل هيكل الاتحاد من أجل اقامة اتحاد مستقل للغرف الصناعية .

ان اصطدام المصالح بين الشركات المتضامنة الواسعة النطاق والشركات الصغيرة الحجم أو المتوسطة الحجم أصبح غير واضح حينما أصبح سعر العملة الاجنبية غير متزن لان هذا يمر بصراعات نشأت حول الاعتماد المخصص . وبالرغم من سلسلة التخفيضات منذ عام ١٩٥٠ اتخذت تركيا سياسة معدل تغيير عملة مرتفع جدا فى الخمسة والعشرين عاما الماضية . وكان المستفيدون الاول من هذه السياسة هم المستوردين فى الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٦٠ ، وتحول المستوردون الى رجال صناعة فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ على حساب قطاع التصدير ، أى الزراعة ، ومع ذلك فقد برزت منذ وقت قريب صناعة موجهة للتصدير وبصفة خاصة فى مجال النسيج والجلود ومنتجاته والاغذية ، وقد ظهر ذلك بشكل أساسى فى أعقاب الاتفاقية الموقعة فى ٢٣ نوفمبر ١٩٧٠ بين تركيا ومنظمة التعاون الاقتصادى الاوربى EEC التى كانت تركيا عضوا مشاركا فيها منذ عام ١٩٦٣ والتى منحت أغلب المنتجات الصناعية التركية حصصا واعفاء جمركيا . ورجال الصناعة هؤلاء ليسوا كالمنتجين الزراعيين ، فهم على وعى تام بحقيقة أن العملات الاجنبية التى يحصلون عليها يشتريها البنك المركزى بسعر أقل من قيمتها الفعلية وتباع لصناعة مستوردة بديلة بسعر رخيص . ولم يكن الانشقاق الذى حدث بين الصناعات المستوردة البديلة وصناعات التصدير التى برزت فى أواخر العقد الثامن بهذه البساطة التى ظهر بها فى بداية الامر ، لان ما يسمى بالمجموعات الكبيرة أى الشركات المهيمنة « القابضة » تملك استثمارات متنوعة ومستوردين ومصدرين فى الوقت نفسه ، بمعنى أن بعض الشركات التى تملك أسهما فيها تعتبر من نوع المستورد البديل والاخرى توجه بصفة أساسية نحو التصدير .

وتكون خطوط الانشقاق بين المشروعات المتوسطة الحجم والصغيرة الحجم حادة ، ففى أحد الاطراف توجد المؤسسات الصناعية المتوسطة والصغيرة الحجم ضمن فروع الانشطة الموجهة للتصدير ، وفى الطرف الاخر توجد المشروعات الصغيرة التى تعتمد بثقل على الواردات فى فروع برزت مؤخرا مثل الاصباغ والورنيش ومنتجات البلاستيك والمواد الاستهلاكية الصغيرة . والشركات المختصة بهذه الفروع أصغر حجما من ناحية الانتاج وأضعف ماديا من أن تقوم بالاستيراد بنفسها ، ومن ثم تكون فى موقف تتعرض فيه الى جزاء مضاعف ، فلن تعتمد فقط على المنتجات المستوردة وتتأثر تأثرا مباشرا بسعر العملة الاجنبية وانما تكون على حذر شديد من أية تغييرات فى نظام الاستيراد التى قد تعوق أرباح المستوردين التجاريين ، وبهذا تؤدى الى جعل استيراد منتجات معينة غير مربح .

وخلاصة القول أن الاعتمادات و ( الاسعار ) الخاصة بالنقد الاجنبى تظل مشاكل بارزة فى أواخر العقد الثامن مما يثير الانشقاق بين المشاريع الكبيرة المتضامنة والشركات الصغيرة أو المتوسطة الحجم من ناحية وبين المستوردين مقابل المصدرين من ناحية أخرى . ولان خطوط التصارع هذه تتعارض بعضها مع بعض فان الصناعات الواسعة النطاق التى تستورد موادها الخام والمنتجات الوسيطة والمستوردين التجاريين والصناعات الصغيرة الحجم التى تعتمد عليهم تصبح أحلافا فى الحفاظ على نسبة تحويل زائدة القيمة .

**اعتمادات البنوك :**

ان نمو القطاع الصناعى الخاص الذى يتسم بالتنوع والتشعب ساعد أيضا على نقل موقع الصراع بين المصالح التجارية والصناعية فى الاقتصاد الحضرى ، وفى العقد السادس تركز الصراع التجارى الصناعى حول حصص وقيود الاستيراد ، أما فى العقد الثامن فقد أصبحت قروض البنوك هى المصدر الاساسى للصراع ، وبزيادة عدد وحجم الشركات تزايدت حدة النقص فى القروض المحلية فى صناعات القطاع الخاص . وقد ساعدت سياسات الدولة التى تهدف الى تنظيم قروض البنوك والسيطرة على انخفاضها عن طريق زيادة القروض المتوسطة الاجل ذات الفائدة الثابتة على الصناعة على تجديد الصراعات المستمرة واحراز أرباح كبيرة من القروض القصيرة الاجل ( كما هو الحال فى البنوك ) . وقد اتخذ تدخل الدولة من أجل زيادة توفير القروض لصناعات القطاع الخاص عدة أشكال أهمها تطبيق نظام الفوائد أو النسب التفاوتية differential rates على الانواع المختلفة من القروض . وتتحدد نسب الفوائد على كل من القروض والودائع فى نظام البنوك فى تركيا بقرارات حكومية ، والسياسة المتبعة هى الحفاظ على نسبة الفائدة للقطاعات التى لها أولوية وللقروض المتوسطة الاجل والطويلة الاجل ، لتظل أقل من نسب التوازن فى السوق حتى توجه رؤوس الاموال نحو الاستثمارات الصناعية التى قد لا يمكن أن تنفذ بنسب أعلى ( فراى ١٩٧٢ ) ، وبالطبع تقضى نظم البنوك بأن تقرض بنسب فوائد أعلى لا بنسب أقل ما دامت الاشياء الاخرى تتساوى ، ولذلك كان لابد من تعويض نسب الفوائد التفاوتية من خلال تسهيلات الخصم التى يمنحها البنك المركزى ، ومن الناحية النظرية يؤكد نظام الخصم الذى يمنحه البنك المركزى أن البنك لا يبالى بالاقراض بنسب عادية عالية ونسب امتياز منخفضة، ولكن الحقيقة أن الروتين الحكومى والفترات التى تمر بين اتخاذ قرار وتنفيذه والتى تتورط فيها تسهيلات الخصم التى يمنحها البنك المركزى وكذلك وجود حدود قصوى للخصم يعنى أن البنوك التجارية تفضل تمديد فترات قروض الفوائد العالية القصيرة الاجل ومن ثم فان نظام نسب الفوائد التفاوتية ونسب الفوائد العالية على القروض القصيرة الاجل قد أدى الى أن توجه البنوك التجارية القروض نحو التجارة بدلا من الاستثمارات فى المشاريع الصناعية ( هاتييوجولو ١٩٦٨ سافاز ١٩٦٨ ) .

ان سياسة نسب الفوائد التفاوتية لم تساعد على تجديد الصراعات الدائمة بين المصالح التجارية والصناعية فى اقتصاد المدينة فقط انما أدت ايضا الى التشعب الموجود بين مصالح المشاريع الكبيرة المتضامنة والشركات الصغيرة أو المتوسطة ، ولايضاح ذلك يجب أن نعلم أن البنوك التركية لا يسمح لها بالاشتراك الفعلى مثل كثير من البنوك فى الدول الصناعية الغربية فى المشاريع الصناعية ، ومعروف أن حيازة كل من البنوك التى تملكها الدولة وتلك البنوك الخاصة فى تركيا من الاسهم والسندات متساوية ( وفى كثير من الاحيان هم أصحاب مشروعات تجارية أو مؤسسو شركات مساهمة ) فى عدد كبير من الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية . وقد يكون من الصعب أن نسمى هذه سياسة مقصودة لزيادة توفر القروض للقطاع الخاص . وكما أن البنوك التى تملكها الدولة تسيطر على أكثر من ضعف الاصول الخاصة بالبنوك الخاصة فى تركيا فان كثيرا من قوانين ولوائح البنوك قد وضعت مع مراعاة القطاع العام . وبنهاية عام ١٩٦٧ مثلا سيطرت مؤسسات القطاع العام على ٧٠٪ من اجمالى أصول النظام المالى ، وقد وضعت أساسا لتمويل المشروعات العامة أو التى وافق عليها الرأى العام ( ١٩٧٢ ) . وهكذا كان القرار الذى يقضى بالسماح للبنوك بالاشتراك فى المشروعات وسيلة حرجة ، تم عن طريقها جذب رؤوس الاموال لتأسيس مشروعات جديدة فى القطاع الخاص .

ومن الناحية القانونية لا يستطيع أى بنك أن يقرض أكثر من ١٠٪ من رأسماله لاى شركة يعينها ، ولكن اذا كان يملك أكثر من ٢٥٪ من الاسهم والسندات الحائزة عليها أى شركة فلا يتقيد بهذا الشرط . وهذا القانون بجانب نظام نسب الفوائد التباينية يعنى أنه من النادر أن تمنح البنوك التجارية الكبيرة قروضا متوسطة الاجل أو طويلة الاجل لصناعات غير تلك التى تكون لها فيها أسهم ، وهكذا تكون الشركات المساهمة الكبيرة التى تتكون من مجموعة شركات صناعية وتجارية رأسية متضامنة هى المستفيد الاساسى من القروض المتوفرة ( ايلك ١٩٧٤ ) .

وهكذا أدت الانشقاقات التى نتجت عن سياسات الدولة الخاصة بالتصنيع فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ الى سلسلة من الاجراءات الحكومية المنفصلة للتخفيف من هذه الانشقاقات فى العقد الثامن ، ولكن بدلا من تضييق هوة تشعب المصالح داخل القطاع الصناعى أدت هذه الاجراءات الى تجديد الصراعات الطويلة بين المصالح التجارية والصناعية .

واذا سلمنا بالتنوع والانشقاق الذى صاحب نمو القطاع الخاص فى تركيا وجدنا أن الموقف الحالى لغرف الصناعة يجمع بين موقفين متناقضين ، وبسبب العضوية الاجبارية تضم هذه الغرف مجموعات متصارعة المصالح ، وهذا يميز الغرف الكبرى فى العواصم الثلاث بصفة خاصة حيث النمو الذى حدث فى الشركات المساهمة الكبيرة فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ . وقد طورت الشركات الكبرى

مداخل مستقلة للوصول الى الوزارات والتوكيلات المختلفة فهى لم تتنافس من اجل المناصب الانتخابية فى الغرف ، ومنذ عام ١٩٧١ أنشأت هيئة خاصة بها وهى جمعية رجال الصناعة ورجال الاعمال التركية ( TuSIAD ) .

ومنذ انشاء هذه الهيئة أصبحت الغرف الصناعية هى التى تمثل مصالح المشروعات المتوسطة والصغيرة النطاق ، ولكن كان على الغرف القوية والقديمة بحكم التقاليد فى أسطمبول وأزمير أن تكيف نفسها مع الدور الجديد من ناحية ، لانها لم تكن ترغب فى أن تأخذ على عاتقها مسائل تقود عضويتها بشكل واضح الى المعسكرات المضادة ، لانها داومت على تبنى الصناعة الكبيرة النطاق التى تساهم بشكل ملموس فى دخولها ، ومن ناحية بسبب صراعها الطويل مع الغرف فى الاناضول التى يصرف النظر عن كونها تمثل المشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم ، فهى أيضا تؤيد التوازن الاقليمى فى توزيع تصاريح تشجيع الاستثمار .

**خاتمة :**

كان الهدف الاساسى من هذه المقالة هو عرض ظاهرة المؤسسات المشتركة وكيف يمكن ربطها بمسائل أوسع نطاقا فى البناء الاجتماعى الكبير بالتركيز على حالة معينة من تخصيص وتوزيع الموارد ، وكانت مدلولات المناقشة مباشرة بشكل عادل ، وقد شملت عملية تغيير جدلية أكثر منها تشابها مبسطا فى التركيب ، وتتضمن فكرة التشابه فكرة أخرى هى أن روابط التنظيمات المشتركة تشكل بالقيود والحدود المفروضة من قبل البناء الاجتماعى الاوسع ، ومثل هذا التشكيل لا يأخذ فى الاعتبار المدلولات البنائية المكبرة للشبكات التنظيمية ، وتعتبر مشكلة وجود نماذج التصارع والتحالف التنظيمى المشترك عملية أساسية مركزية بالنسبة لعملية التغير الجدلى التى تشكل بدورها التغيرات المستقبلية عن طريق تحديد المتغيرات الكامنة فى النظام الاوسع للتوزيع .

AIKEN, M.; HAGE, J. 1968. Organizational Interdependence and Intra-organizational Structure, *American Sociological Review*, Vol. 33, December, p. 912 30.

BATY, G. B.; EVAN, W. M.; ROTH ERMEL, T.W. 1971. Personnel Flows as Interoiganizational Re lations, *Administrative Science Quarterly*, Vol. 16, December, p. 430-43.

BENER, O. 1968. Foreign Trade of Turkey, *Foreign Trade and Economic Development*, Istanbul, Economic and Social S tudies Conference Board.

BENSON, J. K. 1975. The Interorganitional Network as a Political Economy, *Administrative Science Quarterly*, Vol. 20.

DILL, W. R. 1958. The Environment as a Source of Managerial Autonomy, *Administrative Science Quarterly*, Vol. 2, March, p. 409-33.

DOOLEY, P. C. 1969. The Interlocking Directorate, *American Economic Review*, Vol. 59, June, p. 314-23.

ERTAN, S. 1970. Odalar Birliginin Dunu, Bugunu, Yarmi, *Istanbul Sanayi Odasi Dergisi*, Vol. IX, No. 48, 15 February.

ESKISEHIR SANAYI ODASI, 1973. *Haftalik Haber Butenti*. Eskisehir, 11 Haziran.

EVAN, W. M. 1972. An Organization-set Model of Interorganizational Relations. In:M. F. Tuite, M. Radnor and R. K. Chisholm (eds.), *Interorganizational Decision Making*, p. 181-200, Adline-Atherton.

FRY, M. J. 1972. *Finance and Development Planning in Turkey*. Leiden, E. J. Brill.

HALL, R. I. 1972. *Organizations : Structure and Process*. Englewood Cliffs, N.J., Prentice Hall.

HATIPOGLU, Z. 1968. Turkiye'de Bankaciligin Bunyesi, *Bankactlik Semineri*, Istanbul, M.O. Produktivite Kurumu.

ILKE. 1974. Turkiye'de Sermayenin Yapisi : A-Bankalar, 6 Haziran; and Turkiye'de Sermayenin Yapisi : B-Holdingler, August.

JURKOVITCH, R. 1974. A Core Typology of Organizational Environments, *Administrative Science Quarterly*, Vol. 19, September, p. 380-94.

KURDAS, K. 1968. Exchange Rate Policy and Turkey's Economic Development, *Foreign Trade and Economic Development*. Istanbul, Economic and Social Studies Conference Board.

LEVINE, S.; WHITE, P. 1961. Exchange as a Conceptual Framework for the Study of Interorganizational Relationships, *Administrative Science Quarterly*, Vol. 5, March, p. 583-601.

MARRETT, C. B. 1971. On the Specification of Interorganizational Dimensions, *Sociology and Social Research*, Vol. 56, October, p. 83-99.

MEYER, M. 1978. Social Change and Organizational Structure. Paper presented at the Research Committee on the Sociology of Organizations, Ninth World Congress of Sociology, Uppsala, Sweden, August.

NUEHRING, E. M. 1978. The Character of Interorganizational Environments, *Administration and Society*, Vol. 9, No. 4, February, p. 425-46.

OCAL, AKAR. 1971. *Notlu, Ictihath, Gerekceli Ticaret ve Sanayi Odalari, Ticaret Odalari, Sanayi Odalari ve, Ticaret ve Sanayi Odalari, Ticaret Odalari, Sanayi Odalari ve Ticaret Borsalari Birligi Kanunu*. Eskisehir.

ONCU, A. 1978. Chambers of Industry in Turkey: An Inquiry into State-Industry Relations as a Distributive Domain. Paper presented at the Ad Hoc Committee on Economy and Society, ninth World Congress of Sociology, Upsala, Sweden, August.

PFEFFER, J. 1972. Size and Composition of Corporate Boards of Directors, *Administrative Science Quarterly*, Vol. 17, June, p. 218-28.

RADICE, H. (ed.). 1975. *International Firms and Modern Imperialism*. Harmondsworth, Middx, Penguin Books.

SAVAS, V. 1968. Faiz, Komisyonlar ve Masraflar, *Bankacilik Semineri*, Istanbul, M.Q. Produktivite Kurumu.

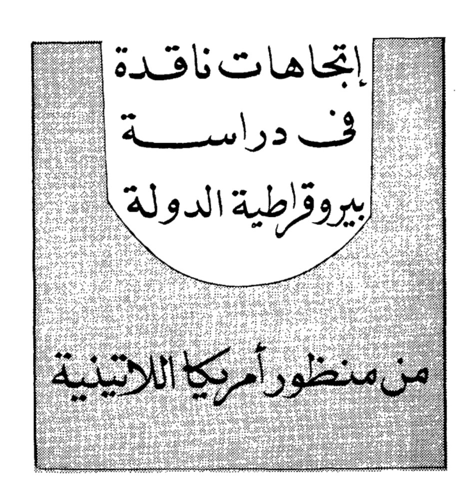
SAYBASILI, Kemali, 1975. *Chambers of Commerce and Industry in the Political Process in Turkey and the United Kingdom with Special Reference to Economic Policy* : 1960-1970. (University of Glasgow, Ph.D. thesis.)

TEKELI, I.; MENTES, G. 1978. Turkiye'de Holdinglesme, *Toplum ve Bilim*, winter, p. 16-45.

THOMPSON, J. D. 1967. *Organizations in Action*. New York, McGraw-Hill.

TUNCER, B. 1975. The Regulatory Role of the Government in the Turkish Economy. Paper presented at the International Seminar on the Turkish and other Countries' Experience with a Mixed Economy. Antalya, 13-17 October.

WARREN, R.; Rose, S.; Gergender, A. 1974. *The Structure of Urban Reform*. Lexington, Mass., D. C. Heath.




**مقدمة**

ان التطور السريع فى بيروقراطية الدولة فى امريكا اللاتينية والتعقيد فى علاقاتها مع القطاع المدنى امور تتباين بشدة مع الافتقاد الحقيقى للدراسات التى تناقش وتبحث هذه الموضوعات من الناحية النظرية . ولاتقتصر هذه الظاهرة على امريكا اللاتينية ، اذ انه استنادا الى بحث ظهر حديثا فى الولايات المتحدة لم تنشر حتى اليوم دراسة واحدة مفردة تصف وتوضح التوسع البيروقراطى فى مصلحة او جهاز حكومى من أى حجم ( وورفيش ، ١٩٧٥ ، ص ٣ ) . فاذا كان هذا صحيحا عن معرفتنا بمنظمات الدولة المفردة فكيف يكون افتقارنا الى المعرفة عن بيروقراطية الدولة ككل ! الحقيقة ان عددا من البحوث ودراسة الحالات بصفة خاصة قد اجريت عن جوانب معينة فى ادارة الدولة فى بلاد تختلف كثيرا فى اشكال منظماتها الاجتماعية ومراحل تطورها الاقتصادى . ولكن مثل هذه الدراسات فى اغلبها لبست الابدائل ضعيفة عن الدراسة النظرية للظواهر المتميزة فى بيروقراطية الدولة وهى دراسات تبذل فيها محاولات جادة للتنظير وتستند الى دراسة حالات موجودة فى مراجع الادارة العامة

## الكاتب : أوسكار أوزلاك

باحث فى مركز دراسات سيكولوجية الدولة فى بيونس ايرنس بالارجنتين ألف كثيرا من ادارة التنمية وبيروقراطية الدولة فى امريكا اللاتينية

## المترجم : إبراهيم البرلسى

مستشار فى الادارة كبير خبراء الادارة العامة بالامم المتحدة ( سابقا )


---

ولعلنا نتساءل : ماهى الفائدة المنتظرة من اجراء بحوث تكون فيها بيروقراطية الدولة فى دول امريكا اللاتينية هى الوحدة فى التحليل ؟ وقدتكون أحدى الاجابات الواضحة على هذا التساؤل هى ان دراسة من هذا النوع شأن أى عمل فكرى أخر لهاما يبررها لانها يمكن أن تساعد على زيادة معرفتنا بدور واداء وأثر الجهازالادارى والانتاجى للدولة . ومع أن هذا الهدف يبدو ضمنيا كعامل يحفز على كتابة هذا المقال فأن هناك اسبابا هامة اخرى تدعو لاثارة هذا الموضوع

اولا : انه بسبب افتقاد الدراسات المنهجية عن ادارة الدولة ذاع عدد من المفاهيم الخاطئة والتعبيرات الفكرية المنمطة تتعلق بالبيروقراطية ووظيفة الدولة . وهى توصف عادة بالروتينية وعدم الكفاءة والتعقيد فى الاجراءات والتدخل الذى لامبرر له فى قطاع الاعمال الخاص وتضخم عدد الموظفين والفساد والمساندة السياسية . ولاشك أن هذه وجهة نظر صحيحة عن بعض نواحى عمل جهاز الدولة وتعكس المذكرات الايضاحية لبرامج ترشيد واعادة تنظيم جهاز الدولة وجهة النظر هذه لانها توضح تضخم القطاع العام وتطور امراضه . والمؤشرات التى تبنى عليها مثل هذه البرامج الاصلاحية ( مثل تضخم عدد الموظفين وانتشار المصالح

والعجز فى ميزانية المشروعات العامة ) ــ ولو انها صحيحة فى جزء منها ــ لاتمكننا بذاتها من ان نتفهم الطبيعة الحقيقية للظواهر التى تدل على الامراض الادارية ، كما ان الحلول ( نقص عدد الموظفين ، ووضع خطط تنظيمية اكثر رشدا ، واعادة المشروعات الى القطاع الخاص ) لاتصل الى المسببات الرئيسية لمثل هذه الظواهر بل تحاول فقط ان تحجب رؤية اكثر الاعراض وضوحا .

ثانيا : من المسلم به ان اكثر النظريات شمولا عن التنظيم والادارة ( التى تشكل الان مصدرا رئيسيا لدراسة بيروقراطية الدولة ) نشأت اصلا نتيجة لبحوث اجريت فى اطار منظمات غير حكومية ( موشر ١٩٦٧ ) . وقد نجحت الادارة العامة عندما اخذت بمثل هذه النظريات فى تجاوز الطبيعة الوصفية والشكلية للاتجاه التقليدى . ولكنها بهذا العمل اتجهت الى أن تستخدم ــ دون تبصر او تفرقة ــ أطرا فكرية تشكلت فى ضوء تجربة المنظمات الخاصة ودراساتها .

ثالثا : يجب ان نوضح ان النماذج والمداخل التى استخدمت كبديل فى دراسات بيروقراطية الدولة لم توضع فى اغلب الاحيان فى محيطها الاجتماعى والثقافى والتاريخى لانها قد استخدمت على نطاق واسع وبطريقة ألية فى تحليل المنظمات العامة التى تختلف بيئاتها وسماتها كثيرا عن البيئة التى تشكلت فيها النماذج . وكان من الصعب وضع تفسيرات اكثر استجابة لسمات قومية او اقليمية معينة .

وهذا يعنى ان بيروقراطية الدولة تختلف تحليليا عن المنظمات الاخرى وان طبيعتها ودورها يختلفان تبعا للبيئة الاجتماعية المعينة والظروف التاريخية رغم وجود بعض السمات المتشابهة دائما . وعلى ذلك فان علينا اذا اردنا ان نحرز أى تقدم فى الدراسات النظرية فى هذا المجال ان نحدد الاسباب التى تجعل بيروقراطية الدولة تختلف عن التشكيلات الاجتماعية الاخرى .

وعلى هؤلاء الذين يواجههم هذا العمل ان يتغلبوا على صعوبة اصلية ترجع الى الوضع النظرى لهذه الدراسات الميدانية فليس هناك نهج معين بين العلوم الاجتماعية ولا الادارة العامة يمكن ان يدعى اختصاصه بهذا المجال .. ولو انها جميعا تضيف شيئا ما من حيث المنهج والمفهوم الى محتوياته .. ولا يعنى هذا اننا نقصد ان تستقل مناهج البحث بل ان هدفنا الوحيد هو ان نلفت النظر الى ان افتقاد الحدود بين المفاهيم له نتائج هامة هى الاختلاف الواسع بين المناهج والميل الى التوفيق بين المعتقدات المتعارضة التى يبدو ان البعض يعتبر الطريق الوحيد الموثوق به لفهم التعقيد فى بيروقراطية الدولة ( جيمنز نيتو ١٩٧٥ ) .

وقد بذلت محاولات عديدة للتقرير عن المراجع الكثيرة لهذا الموضوع وذلك بعمل قطاعات منهجية زمنية او فكرية او بتشكيل نماذج تفسيرية ( موزيلس ١٩٦٧ ــ ايكمان ، لابورت ١٩٧٠ ــ مليكسبرج ١٩٧١ ، شريف ١٩٧٦ ) . ولسنا نقصد ان نلخص هذه الدراسات او نتعمق فى موضوع سيكولوجية المعرفة عن البيروقراطية

او المنظمات العامة ولكنا نظن من ناحية اخرى انه مازالت هناك حاجة الى اجـــراء دراسة جادة عن المراجع الحالية فى ضوء الموقف السياسى الادارى لامريكااللاتينية

وتهدف الدراسة الى التوصل الى منظور تحليلى يظهر العوامل الموضـــوعية والبيئية التى تكسب بيروقراطية الدولة فى دول المنطقة سمتها المحددة . وسوف نبدأ بأن نبين مدى اهتمام رجال الادارة والتنظيم بالمنظمات الخاصة واثر ذلك فى دراسة مؤسسات الدولة وبعد ذلك نعتبر جهاز الدولة كوحدة تحليل منفصـــــلة فندرس بعض النقاط المتعلقة بالفروق الداخلية وعلاقتها بالقطاع المدنى بما يمكننا من تفهم أثرها الاجتماعى ـ ونعيد النظر حينئذ فى دور بيروقراطية الدولة ملاحظين صيغة التباين الجوهرى فى وظائفها والطريقة التى يجدر ان يفهم بهـا اسـلوب عملها وانتاجيتها . وسوف نقدم اخيرا بعض المقترحات عن كيفية وضع العوامل التحليلية التى قدمناها فى اطارها الصحيح بحيث تتضح الطبيعة التاريخية للعملية التى تشكلت وفقا لها بيروقراطية الدولة فى امريكا اللاتينية

## جوانب موضوعية

الادارة العامة مجال دراسى مازالت تكثر فيه الخلافات المنهجية حول نظـرية المعرفة . ومازال هذا النهج ـ اذا صح التعبير = بعيدا عن المعيارية بحيث لايوجد تقليد مشترك للبحث او مجال محدد للدراسة . فلكل باحث او مفكر مدخل يتباين مع مداخل الاخرين ، والفوضى الفكرية منتشرة ولاتوجد معايير متفق عليها للرقابة ( لانداو ١٩٦٦ )

فكيف تكون اذن نقطة البداية فى صياغة نظرية عن بيروقراطية الدولة تأخذ فى الاعتبار طبيعتها الاساسية والتاريخية ؟ وماهى المشكلات التى تدخل فى صياغة مثل هذه النظرية ، وفى أى المجالات تختلف عن التى يثيرها النظر الى بيروقراطية الدولة على انها تعبير لايختلف كثيرا عن مصطلح التنظيم او عن مجتمعات تشكيلات تكون هيكلا اجتماعيا متجانسا ؟ ولعل كل مانطمع فيه فى هذا المقال هو ان نعرض هذه المشكلات وان نقدم بعض المعلومات ع نمجال تحليلى يكثر فيه التباين .

## التركيز على المنظمات الخاصة :

البحث فى ظاهرة التنظيم ـ كما نعلم ـ حديث جدا . واسلوب الملاءمة فـى اختيار موضوعات البحث تمليه كل من الاحتياجات الفعلية او المنتظـرة للعمـلاء اليقظين وكذلك ما يوصى به مؤلفون مرموقون او تدعو اليه الاتجاهات الحـديثة . وهناك بلاشك ـ مشكلات كثيرة قد لايعتبرها رجال الادارة ذات اهمية كبيرةولكنها فى الحقيقة بالغة الاهمية بالنسبة لوضع نظرية عن التنظيمات المركبة . ولا نقصـد من هذه الملاحظة الاقلال من شأن البحوث المتجهة نحو التطبيق ولكنها على العكس

من ذلك تحذير من مخاطر الغلو فى تقدير اهمية البحث التطبيقى على حساب البحث الاساسى ( موزيلسى ، ١٩٦٧ ) وهذا التحذير له دلالة خاصة نظرا للتأثير الضخم الذى اوحت به هذه النماذج الاكاديمية المتأثرة كذلك باحتياجات وتجربة المنظمة الخاصة وممارسته فى تشكيل اطار عمل تصورى لدراسة منظمات الدولة ، ذلك أن معظم النظريات التى قدمت فى اطار دراسة الادارة والتنظيم بصفة خاصة كانت نتيجة استنتاجات وتعميمات مستندة الى عدد كبير من دراسة الحالات التىاجريت عن طريق عقود ابرمتها مؤسسات ومنظمات صناعية . ومن الطبيعى ان نسائل انفسنا الى أى مدى يمكن ان نستخدم نظرية تشكلت فى ضوء تجارب اجريت فى غير اطار المؤسسات العامة لتفسر — بغير قيود — ظواهر خاصة بمنظمات الدولة .

ولنبحث اولا فى الحالات التى لاتوجد اعتراضات كبيرة عليها، فكثيرا ماتصادفنا فى المراجع متغيرات ومفاهيم تستخدم دون تمييز لتوضح نواحى معينة فىتشكيل ووظائف كل من المنظمات العامة والخاصة على السواء . ومن الطبيعى اننا نستطيع المجادلة والاقتناع بانه توجد مجالات تشابه واضحة بين النمطين من التشكيل ، مثال ذلك انه لا يبدو هناك أى فرق جوهرى بين سياسات التعيين فى مستشفى عام او خاص وبين الاهداف الرسمية لمصنع صلب يتبع الدولة او يتبع شركة خاصة او بين التشكيل الهيراركى فى جامعة ولاية او جامعة خاصة . وبعبارة اخرى قد يكون لنا بعض التحفظات عن التمثيل التحليلى فى الحالتين الا اننا قد نلاحظ قيمة المدخل الادارى بالاضافة الى المدخل التنظيمى فى دراسة مشكلات معينة تخص منظمات الدولة

فاذا نظرنا الى الافتراضات المعيارية المتضمنة فى هذه الدراسات التى تحلل المنظمات الخاصة فانه يبدو ان الاستيعاب الذى اشرنا اليه لايجد مبررا قويا يسانده . والقاعدة ان اهميتها النظرية تخضع للنظر فى المشكلات التى تعتبر فى أخر المطاف ذات أهمية عملية بالنسبة لانتاجية وحيوية المنظمة موضوع البحث . وبعبارة اخرى فان الهدف الاساسى لنظرية عن المنظمة — متميزة عن نظرية عن بيروقراطية الدولة — هو التعرف على اكثر الطرق فعالية فى تعديل الوحدات التنظيمية بحيث تتغلب على التهديدات والقيود فى محيطها التنفيذى ومشكلتها هى التغلب على الصعوبات التى تحتمل أن تنتقص من فاعلية وتأثير المنظمات وبذلك تشكل تهديدا لحياتها . وعلى ذلك فمن الحتمى اكتشاف مبادىء وقواعد التنظيم والتفاعل التى يمكن ان توفر أنسب الظروف وتجند القوى بأسلم الطرق بحيث تنجح فى التغلب على التهديدات ، وبذلك فان العقلانية تصبح هى المرجع الضمنى ، وانتاجية المنظمة من الناحية الاقتصادية تصبح — بصفة خاصة — هى الموضوع الحقيقى فى الدراسة .

وهناك فرق هام أخر بين الافتراضات التى تبنى عليها دراسة المنظمات العامة والخاصة ، ففكرة ( تطوير المنظمة ) التى ازدادت اهميتها فى مجال نظرية

المنظمة هى نتيجة لفلسفة التوسع ، فكرة انه لابد للفـرد ان ينمـو حتى يعيش ، والركود يعنى التراجع ، وهو النذير الى عدم التوازن وربما ( موت ) المنظمة . ومن الواضح ان هذه السياسة لاتطبق بصفة مباشرة على منظمات الدولة ، لانه اذا كان هذا هو الامر الواقع فان مجال العمل فى الدولة سوف يشبه اذن حالة السـوق وفيه تحاول المنظمات العامة التضخيم وفى وظيفتها المستهدفة بالرغم من عـلاقات الترابط التى تجعلها تخضع لمتغيرات سلوكية تختلف عن متغيرات الشركة التقليدية

ولايقتصر الامر على ان تحقق منظمة الدولة ربحا او لاتحقق ، بل ان شرعية وجودها تكون فى خطر . ففى بعض الحالات قد يفرض الاهتمام ببعض المصـالح الاجتماعية العليا ان تخفف الدولة من تدخلها ، وعلى ذلك تقلل من حجم البنيـة الاساسية الادارية . وفى حالات اخرى قد تجرد بعض منظمات القطاع الخاص او وحدات اخرى من القطاع الحكومى بعض الوحدات من وظائفها وتجعلها لافائدة منها ولو استبقتها قائمة بحيث تظهر كأنها تمارس ولاية على المجالات المختصة بنشـاط الدولة .

وعندماتوسع الدارسون فى نظرية المؤسسات فى مجال بحوثهم بحيث شـمل مجال بيروقراطية الدولة تلونت تحليلاتهم دون شك نتيجة اهتمامهـم بعملائهـم . وبالمقارنة فقد زادوا من اللبس عن بيروقراطية الدولة باعتبارها فئة تحليلية ( مثل الخلط بين البيروقراطية والمنظمات من الناحية التجريدية ) وادخلوا اساليب لهـا طبيعة تجعل حدود وادوار واداء منظمات الدولة تتجه لفقدان دلالاتها الحقيقيـة ولقد ساعد هذا فوق ذلك فى تحويل الاهتمام من المشكلات التى لامفر منها والتى تتضمنها نظرية بيروقراطية الدولة ، طبيعة الاستمرارية فى التوسع فى جهـاز الدولة التنفيذى والتحول فى مراكز القوى البيروقراطية وعلاقتها بالانظمة السياسية والمشروعات ، والتعارض الواضح بين الاسبقيات الرسمية او الاهداف والمعاييـر الواقعية لتخصيص الموارد والطرق الرسمية وغير الرسميـة المستخـدمة فـى تسوية المنازعات بين مؤسسات الدولة وقنوات وطرق الاتصال التى تستخـدمها الدولة مع عملائها والمنظمات الاخرى التى تتبع القطاع المدنى . ومن الواضح ان هذه وكثيرا من العوامل الاخرى التى تظهر فى حالة المنظمات الخاصة او التى لهـا سماتها المعينة تحتاج الى اطار نظرى مختلف فى حالة بيروقراطية الدولة . ومن ثم فانه يجدر بنا ان نطور مفاهيم وتحسب حساب متغيرات وابعاد تجعل من الممكن خلق الشروط الواقعية التى تنشأ فى ظلها منظمات الدولة وتتطور وتعمـل بدلا من تطوير نماذج معيارية لايجاد ظروف مثالية يمكن ان يتعاظم فى ظلها انتاجها

## بيروقراطية الدولة كوحدة تحليل

وحتى اذا سلمنا بان التركيز على المنظمـات الخاصـة لايؤدى بالضرورة الى اقصاء المدخل الادارى وكذلك المدخل التنظيمى مادام التحليل خاصا بمنظمات منعزله

فى الدولة فاننا سنواجه بشكوك اكثر خطورة عندما نهتم ببيروقراطية الدولة فى اكثر صورها تماسكا ، اى عندما يكون المرجع النظرى او التجريبى ليس وحدة تنظيمية منفصلة بل مجموعة من المنظمات المتباينة وغير المتجانسة التى اذا نظرنا الى الاهداف التى تسير اليها والى الحد الذى يفصل بينها وبين القطاع المدنىرأيناها تشكل نظاما يمكن ان يحلل فى اطار هذا الشكل الاكثر تماسكا . ومع أن هذه المستويات قد اختلط امرها غالبا فى المراجع فانها — على كل حال — بالنسبة للتعميمات النظرية قد أظهرت اتساقا كبيرا بالنسبة لتحديد الوحدات المعنية سواء بالنسبة للمجموعة الكاملة لمنظمات الدولة ( مثل بيرقراطية الدولة كسند لقضية اجتماعية ) التى ينظر اليها ككيان ضخم او وحدات منفصلة تجرى دراستها وتحلل علاقاتها بصورة دقيقة نوعا ما .

وكما رأينا فان المرجع فى الحالة الاولى هو الى المجتمع ككل ، ويوجه الاهتمام الى سلوك المساندين الاخر ( مثل البرلمان وجماعات الضغط والاحزاب السياسية ) الذين يشكلون جزءا من المحيط الاجتماعى للبيروقراطية فى حين يختبر الباحث فى الحالة الثانية التشكيل والعمليات الداخلية للتنظيم ويصبح التأثير الذى تحدثه المتغيرات فى محيط الوحدة موضوع الدراسة غير واضح او يختفى كلية . وفىرأينا ان كلا من الاسلوبين فى تعديل الحقيقة يقلل بشكل خطر من امكانية تفهم علاقات الترابط الكلى بين العمليات التى تحدث داخل البيروقراطية او بعبارة اخرى تلك التى تكشف عن الطبيعة المتعددة الجوانب للشخصية الاجتماعية والعمليات التىتجرى على مستوى المجتمع ككل . ويمكن توضيح هذه النقطة عندما نقارنهابألةالتصويرالتى اما ان تعتم امامية الصورة بحيث تخرج منظرا بانوراميا عن الخلفية او نضحى بدقة التفاصيل فى الاخيرة حتى تظهر تفصيلات الامامية . فاذا اردنا ظهور التكامل او التابين بين الامامية والخلفية ( المحددات الكلية ) فربما كان علينا ان نضبط البؤرة من منظور مختلف عن المنظور الاول

وعلى ذلك فان من المهم ان نتذكر عدم التجانس غير العادى بين مكونات بيروقراطية الدولة التى تجعل من الصعب بصفة عامة صياغة مقترحات صحيحة لتفسير سلوكها ككل . ودون الادعاء بصياغة تعريف دقيق يمكن النظر الى بيروقراطية الدولة على انها مجموعة من التنظيمات المركبة والمترابطة التى سمتها العامة — الناتجة عن أهدافها الرسمية وهى الصالح العام الذى تسعى اليه وسلطة الدولة الرسمية التى تستند اليها فى تصرفاتها — تسمح بالنظر اليها على انها نظام متميز ومع ذلك فلا ينبغى ان يحجب هذا عن انظارنا المصاعب الضخمةالتى تثيرها الصفات الموروثة فى نظام يشكل من وحدات تختلف اختلافا كبيرا منحيث الاستقلال والوظائف والحجم والعملاء والسلطة الشرعية والموارد ولكن قد يساعد هذا التباين — فى الوقت نفسه — على تفهم الديناميكية الداخلية لجهاز الدولة وشبكة العلاقات المركبة مع القطاع المدنى .

وعامل ثان يرتبط ارتباطا وثيقا بالسابق هو الحاجة الى مراجعة موضـــوع الحدود بين القطاعين العام والخاص . فقد اتجهت المراجع الى اقامة حدود واضحة نسبيا بين المجالين مع افتراض ان تربط بينهما كبار تنشئها التشكيلات المتنوعة لتمثيل المصالح . ومع ذلك يمكن ان نلاحظ انه بينما نقصر انفسنا تماما على المستوى الرسمى فان انشطة جهاز الدولة تتم من خلال اشكال من العـلاقات التى تقـام رسميا مع القطاع الخاص ، واقل ما يقال عن المكانة العامة لهذه التشـكيلات انهـا غامضة . عدا بالاضافة الى اختلاف انواع التشكيلات سواء كانت نصف حكـومية ( مشروع مشترك أو مؤسسات تحظى بمساندة الدولة والقطاع الخاص ) . أوتتصل بالدولة (مجالس او لجان خاصة ) . وهناك طرق لاحصر لها يتدخل بها المؤيدون المدنيون او الحكوميون ابتداء من مساهمتهم فى اجتماعات مجالاس الهيئات الحكومية الى تحكم الدولة المباشر على مختلف نواحى سياسية النشاط الخاص . ثم ان وجود هذه المساحات غير الواضحة تهيىء نقطة بداية مفيدة لتحليل العلاقات بين المجالين

وهناك عنصر ثالث للدراسة هو التكيف التاريخى للعملية التى استند عليها جهاز الدولة الرسمى فى بنائه .و مع انه من الممكن القول بان المحددات التاريخية تلعـب ايضا دورا فى تطوير المنظمات الخاصة فان اثر مثل هذه المحددات يظهر بصـــورة اوضح كثيرا فى حالة بيروقراطية الدولة . فان السمة العامة والمحتوى الرســمى وطبيعة الدور الاجتماعى للبيروقراطية العامة هى نتاج عملية تاريخية تتكون مـن علاقات ترابطية مركبة بين الدولة والقطاع المدنى تشكل فيها اطار الفروق الهيكلية والعمليات الروتينية ببطء وتثبت بحيث تكسب جهاز الدولة طبيعة خاصة به .

وهناك نقطة رابعة ترتبط بدورها بالنقطة السابقة هىحقيقةان العمليةالتاريخية فى اثارة ومناقشة وحل المشكلات الاجتماعية العصرية يمكن أن تتم بصورة جيـدة فى اطار بيروقراطية الدولة . ويمكن ان تتم التغيرات فى جهاز الدولة الـرسمى بما يتلاءم مع السرعة التى يجب ان تحل بهاالمشكلات الاجتماعية ومتطلبات هـذا الحل والطرق التى يمكن ان تعالج بها . وبهذا المفهوم فان نشوء البيروقراطية هـو تعبير زمنى عن الترابط المتتالى بين القوى والموارد المتغيرة للتناقض الاجتماعى .

والعلاقة المنطقية بين العوامل الاربعة التى تحددت الان تشكل ترتيبا عكســيا للترتيب الذى وردت به . ويمكن التفكير فى مجال الخبرة والتنفيذ فى بيروقراطية الدولة على انه حلبة يجرى فيها الصراع السياسى وتأخذ العمليات التاريخيــــة مجراها من خلال مجموعة مركبة من العلاقات تجعل الحدود بين الدولة والقطـاع المدنى غير واضحة وتزيد من عدم تجانس البيروقراطية . وعلى ذلك قد نسـتطيع ان نصفها بانها كيان يتقبل التحليل التفاضلى ولكن هذا يعطينا الا القليل عن طبيعة تشكيله أو عن العوامل التى تبرز بقاءه قانونيا ومن ثم نقدم القليل عن دعواه فـى اقامة صلات رسمية مع المجتمع ككل . وسوف نشرع فى معالجة هذا الموضوع فى الفصل التالى.

## دور بيروقراطية الدولة

منذ ان وضع ادولف فاجنر قانونه الشهير قدمت افكار كثيرة تتعلق بضرورة العمل عن طريق جهاز الدولة وعن اسباب التوسع المستمر فى مجالها التنفيذى وعن الاشكال المختلفة التى يتخذها قرارها . وقد اقترحت دراسات عديدة عن الترميز أو مجرد ترتيب وظائف البيروقراطية فى محاولة لتعليل تعدد الاشكال التى يتخذها قرارها فى المجتمع . وقد درست هذه الوظائف ـ مع استثناءات قليلة ـ من منظور بعد تحليلى واحد مستند الى الدور او الرسالة المسندة الى بيروقراطية الدولة فى المجتمع المعاصر بحيث تعطى تعبيرا عمليا الى ( الصالح العام ) للمجتمع يكون عنصرا فى حياة الدولة . فاذا اخذنا وجهة النظر هذه فان مشكلة البيروقراطية تكون مجرد موضوع الحصول على الموارد وتخصيصها بين القطاعات المختلفة بحيث تحقق احسن الفوائد وبما يتفق مع ارشادات معيارية تعكس الصالح العام كما يطبق على القطاعات المنفصلة .

ومع ذلك فهناك اسباب منطقية للتساؤل عن سلامة هذه النظرة ذات البعد الواحد للاشياء . فمن ناحية نجد ان ملاحظات ماركس الاولى وافكار فيبر ونظريات مجموعة الادارة المقارنة كلها تجعل من الواضح ان البيروقراطيةليست هى الاداة الوحيدة لهؤلاء الذين يستخدمون السلطة ببراعة فى الدولة ودون تأييد لوجهة نظر المتطرفين بان امتداد البيروقراطية وازدياد اهميتها يتضمن تشكيل طبقة اجتماعية جديدة فعلينا ان نسلم بان التوسع فيها يؤدى الى زيادة عدد مجالاتها التنفيذية والى احتكار المعلومات واتاحة الفرصة لممارسة النفوذ وقيام هيئات اتخاذ القرار التى يكون للعمل البيروقراطى فيها بعض الاستقلال ومن الطبيعى ان الاستقلال فى مثل هذا الاجراء ينطوى على تفسير البيروقراطية للصالح العام للمجتمع فى نشاطه اليومى ( فى اطار الحدود المرنة التى تنشأ عن طبيعتها المقسمة ) وبمايتضمن مع مصالحها . وبهذا الاسلوب تحول البيروقراطية نفسها الى مجموعة ضغط والى قطاع من المجتمع يدعى حق المشاركة فى تحديد وتفسير ( الصالح العام ) وتكون النتيجة ان تتوسع البيروقراطية فى الحصول على موارد اضافية قانونية لاقرارها واكتساب مزايا وحصانات او تأييد العمل الذى يدعم او يوسع من استقلالها فى التنفيذ . كل هذا يمكن ان يكون تعبيرات فردية عن الصالح العام . وبقدر اتجاه البيروقراطية لتحقيق صالحها الخاص من خلال اعمالها والتعبير عن مصالحها المشتركة كقطاع نستطيع ان نقول انها تنهض بدور قطاعى .

ومن ناحية اخرى ودون الوقوع فى التطرف الاخر الخطر وهو اعتبار القيام بانشطة الدولة يؤدى تلقائيا الى تحقيق مصالح الفئة الحاكمة فانه يتوفر لنا قدر كبير من الشواهد ( بدءا بمؤلفات ماركس الاولى حتى الاضافات الحديثة الى نظرية الدولة ) تشير الى التمثيل غير العادى بهذه المصالح والى الافضلية فى المعاملة التى تتاح لهم فى مجالات عمل البيروقراطية المختلفة . وسواء نظرنا الى واجبات

الدولة فى مجتمع رأسمالى او الى الناحية المنطقية من عملها كضمان لبقاء نظـــام للسيادة الاجتماعية ( O'Donnel ١٩٧٧) ، فان نشاط مؤسساتها وادواتها فى التحكم والانتاج والسيطرة هى التى تؤدى الى ظهور المنتجات التى تدعم كلا من سـيطرة الدولة وطبيعتها الرأسمالية . وينتج عن ذلك انه بينما تدعى البيروقراطية مـراعاة الصالح العام والاستظلال بالمكانة القانونية فانها توجه قدرا كبيرا من نشاطها نحـو تحقيق مصالح الفئات المتحكمة اقتصاديا . وقد يقال ان دورها فى القيام بالاعمـال التى تؤيد مثل هذه المصالح هو دور توسطى ، ويبقى بعد ذلك مجال يعتبر فى الواقع فضالة ولكنه مجال واضح التحديد من عمل الدولة والدلالة والجوهر فيه لاتتعرض للبس يذكر بالنسبة للصالح العام للمجتمع . ويتكون مثل هذا العمـل من انتـاج البضائع ومراقبة او توفير الخدمات التى يقصد بها اما الى زيادة موارد افرادالمجتمع ككل او الى تحسين الاوضاع بالنسبة للقطاعات المحرومة . وفى هذا الدور تعمـل البيروقراطية كبنية اساسية فى الانتاج والرقابة لتمثل الصالح العام تمثيلا حقيقيا وعلى ذلك يمكن ان تسمى على دورها هذا دور البنية الاساسية .

والخلاصة ان البيروقراطية تستطيع ان تنهض بثلاثة ادوار متميزة : ( أ ) دور قطاعى كشىء انقطع من الدولة بالمقارنة مع دور أخر يمثل فيه مصالحة الخاصـــة كقطاع ، (ب) دور توسطى يعبر من خلاله ويدعم ويعادل او يرقى بمصالح القطاعات المتحكمة اقتصاديا ، ( جـ ) دور بنائى يوفر الموارد اللازمة لتحقيق الاهداف التى تؤدى الى الصالح العام والتى يعبر عنها عادة فى صياغة اهداف الدولة

وعلى ذلك فانه يبدو ان البيروقراطية تجد مكانها فى ثلاثة مجالات عمـــل متميزة . والحقيقة ان هذا التميز التحليلى يستبعد مجالات معينة من النشـــاط ( ومايرتبط به معياريا ) وهى فى الواقع جزء تكوينى من عملية مفردة من اتخـــاذ القرار والتنفيذ . وبعبارة اخرى فان الادوار المختلفة التى ينهض بها جهاز الدولة يمكن ان ينظر اليها تحليليا باعتبارها ثلاثة ابعاد من النشاط المتميز . ولاتكـــون الحصيلة النهائية نتيجة البرمجة المنطقية او التوزيع العشوائى ، ولكنها تكـــون بمواجهة ، معركة سياسية عن تخصيص الموارد القليلة بين المؤيدين الاجتمـاعيين ( بما فى ذلك المؤسسات السياسية والبيروقراطية ) التى تمثل المصالح المتضاربة والمتعارضة وهذا يعود بنا ــ ولكن من زاوية اخرى ــ الى النظرية التى عـــرضت بالنسبة لواحد من العوامل التى تمنح البيروقراطية طبيعتها الذاتية المحددة ودورها كحلبة تناقش فيها المسائل الاجتماعية المعاصرة . ولنبحث هذا الموضوع مرة اخرى ولكن بعد ان نضيف اليه ماقدمناه من تميز بين الادوار فنقترح ان الطبيعةالمتعارضة فى هذه الادوار هى بالضبط التى تولد واقعا خاصا للمعركة السياسية فى الفاشية فى داخل جهاز الدولة . فاذا كانت البيروقراطية حلبة فلاشك انها حلبة متحركـة وليست هذه صورة اثيرت للتأثير فحسب فان نشاط البيروقراطية لايعمل فىفراغ بل على العكس يتصل مباشرة وديناميكيا ( وهذا يعنى التغيير ) بحاجات وادعاءات ومتطلبات المساندين من رجال الدولة والمدنيين الذين يحاولون ارضاءهـم بتعبئـة

الموارد وزيادة كفاءة الاداء فى الهيئات الجماعية العليا ويبحثون عن التحالف ويقبلون التحدى من المساندين الذين تدفعهم المصالح المتعارضة ( او يحدثون التعادل مقدما) . ويجد هذا التضارب فى المصالح ، والعملية الاجتماعية التى تتحدد بها النتيجة بطريقة او باخرى ، فى مؤسسات الدولة مشاركا نشيطا ومؤيدا لايمثل التجمع الرسمى ، هو باعتباره جزءا من الدولة ليس مستقلا استقلالا كاملا ولكنه يخضع بدرجات متفاوتة لعلاقات مركبة من الهيراركية والوظيفية مع مؤسسات الدولة الاخرى التى هى برغم ذلك فى ظل استقلالها النسبى تملك القدرة على ان تتميز وظيفيا ، وان تنسق مصالحها مع مختلف فروع الجهاز المدنى او الدولةنفسها التى قد تصبح حليفا او مناهضا لها معتمدة فى ذلك على مدى درايتها وعلى طبيعة المشكلة المعروضة . ومن ثم فان مؤسسات الدولة لاتقتصر على المناصرة السياسية بل ان مجال عملها يعتبر ساحة صراع يتقابل فيها مناصرون اخرون ( افراد ،جماعات وقطاعات ومنظمات ) باعتبارهم اما انصارا او غرماء لتسوية مسألة المصالحالمتضاربة وسوف تتحدد المواقف التى تتخذها مؤسسات الدولة خلال عملية حل مشكلات المصالح المتضاربة والدور او الادوار التى تنهض بها . ويجب ان نذكر بالاضافة الى ديناميكية بروز او اختفاء انماط التحالف والتضارب ظاهرة اخرى تساعد ايضا على ان تجعل بيروقراطية الدولة ( حلبة متغيرة ) ونشير الى التغيرات الهيكلية والتنفيذية التى تحدث فى جهاز الدولة كنتيجة للعمليات الاجتماعية التى ذكرت الآن . وفى هذا المعنى تقدم البيروقراطية منظرا لمعركة متغيرة اذ انه فى حالات كثيرة يكون احد النتائج الجانبية ( او الهدف الحقيقى احيانا ) لهذه المجابهات هو اعادة المواءمة المنهجية التى تتجه بدورها الى تعديل علاقة القوى فى حالات التعارض المستقبلة .

واخيرا فن الاعتبارات السابقة تقودنا لنسأل سؤالا اساسيا هو : اذا كانت البيروقراطية تلعب ادوارا مختلفة ومتعارضة فى العمليات التى تثار بها مسائل تهم المجتمع وتصل الى حلها فما هى اساليب تقديم ادائها ؟ وبعبارة اخرى ما هى مكونات انتاجية عمل جهاز الدولة ؟

## الانتاجية وتضارب الادوار

عندما ننظر فى انتاجية او عدم انتاجية بيروقراطية ما فان نطاق البحث فى المشكلة يقتصر عادة على ادائها لواجباتها او وظائفها التى هى جزء مما اطلقنا عليه دور ( البنية الاساسية ) فيها . اما الدوران الاخران فاما ان يهملا او ينظر اليهما كظواهر لنوع من السلوك المنحرف ( مثل انحراف الاهداف ، الفساد ، انخفاض الحافز ) فاذا كان علينا ان نجيب على هذا التساؤل فواجبنا ان نحدد اولا اى جوانبالنشاط البيروقراطى تدخل فى نطاق الدراسة وماهى الادوار التى يقصد ان تقوم بها اذ ان قصر التحليل على دور واحد مفرد سوف يكون له نتائج معيارية وتنفيذية تختلف اساسا عن هذه التى تنتج عن النظرة الاكثر شمولا الى الاداء البيروقراطى

ويبدو انه لايمكن انكار انه اذا كان النشاط المعتاد للبيروقراطية ( أى الـذى يتكرر ويلاحظ باستمرار ) هو خلق منتجات يمكن ان يرتبط باداء ادوار لاتنتظـم فى بعد تحليلى مفرد فان المعايير التى تطبق لقياس او تقويم انتاجيتها يجب ان تكون مختلفة كذلك . ولايمكن ان يعنى التقويم الشامل للاداء البيروقراطى اى شىء الا اذا اختيرت العوامل التى تساهم فى خلق مجموعة معينة من المنتجات . ومن ثم فـان المشكلة لاتقتصر على ربط الوحدات المنتجة ( كبارى مبنية ، مرضى حصـلوا عـلى الرعاية الطبية . ملفات درست ، طلبة نجحوا فى امتحاناتهم ، تليفـونات ركبت ) باهداف واضحة التحديد او بموارد استخدمت . بل لابد ان يشمل التقويم ايضا ( منتجات ) غير تقليدية مثل عدد العاطلين الذين الحقوا بوظائف والمصالح الفـردية التى تحسنت والامتيازات القطاعية التى لم تمس والانذارات بالعصيان المسلح التى استبعدت . ولاتدل هذه الظواهر وامثالها لنشاط جهاز الدولة التنفيذى بالضرورة على استخدام غير منتج للموارد بل انها على الارجح تعكس ( مع كل التحفظات التى يجب ان تصاحب هذا اللفظ الذى قصد به ان يكون غامضا ) المنازعات التى تقـع فى قلب القطاع المدنى ( او الدولة نفسها ) . ومن ثم تهدف الى بلوغ اهداف متعارضة فانه ينتظر ان لا تتوافق مثل هذه الانشطة مع الانماط التقليدية للترشيد الانتاجى ونتيجة لهذا فان الجهود المبذولة لتقليل التعارض فى الادوار واحداث الاتسـاق بين كل منها والاخر قد لاتؤدى الى انتاجية اكبر بل قد تحاول البيروقراطية قصـدا ان تزيد من التنافر وان تخفض المنتج الناشىء من نوع معين من النشاط حتى تزيد من المستوى الكلى للاداء

وينبغى ان نلاحظ ان هذه النظرة الى المشكلة لاتتطلب اعادة تعريف (الانتاجية البيروقراطية ) ولكنها تؤدى الى وضع مفاهيم اكثر دقة والى التوسع فى المفهـوم ليشمل كل المنتجات التى تنشأ عن نشاط جهاز الدولة . وذلك يرجع الى ان معنى كلمتى ( الفاعلية ) و ( كفاءة الاداء ) يرتبط ارتباطا قويا بمفهوم الهدف اى بمفهوم لـه مركب قيمى محدد . وعلى ذلك اذا وجدت اهداف متنافرة ومتعارضة لاحصر لهـا فان من المستحيل ان تقوم نتائج نشاط الدولة من وجهة نظر الصالح العام فحسب .

وهذه الحجة اذا توسعت الى غايتها يمكن ان تؤدى الى ان البيروقراطيةمنتجة فى كل الاحوال حيث ان اى عيوب فى اداء نوع معين من النشاط يمكن ان تعوض من خلال الاداء الجيد للانشطة الاخرى . وحتى فى حالات عدم الكفاءة الكلية ( مثل الغياب ، الاهمال ، والتعقيد ) فانه يمكن ان ينظر اليها كوسائل لتحقيق المصـالح ( القطاعية ) للبيروقراطيين انفسهم ومن حيث انها تسمح بالمحافظة على المسـتوى الحرفى وتقديم مزايا دخل اضافية الخ . ومن ثم فلابد من الاشـارة الى : (أ) اذا اخذت فى مجموعها فان نشاط بيروقراطية الدولة يساعد على توالد نمط محـدد من التنظيم الاجتماعى وطراز معين من الدولة (ب) وتعتمد طبيعة هذه ( الاضـافة ) على حصيلة النقاش حول تعريف المحتـوى والاهميـة النسبيـة لكـل من ادوار

البيروقراطية ، (ج) وسوف تكون هذه النتيجة بدورها حصيلة المواجهة بين المؤيدين من الاجتماعيين ورجال الدولة الذين تربطهم انماط مركبة من التحالف والتنافر فى مختلف حلبات الصراع السياسى . ومن المحتمل ان يجعل تحليل هذه الصراعات من المستطاع تفسير تواليف معينة من منتجات البيروقراطية بل أيضا التوصل الى تحالفات ممكنة بين قطاعات الدولة والقطاعات الاجتماعية التى قد تجعل الميزان يميل نحو سيادة الانشطة التى تكون اكثر تلاؤما مع الصالح العام الحقيقى .

ونرى ان هذا التفسير يساعد على ان يزيل اللبس من دراسة بيروقراطية الدولة بان يضع النظر فى فاعليتها وكفاءة الاداء فيها فى منظور تحليلى اوسع واكثر واقعية . كما يفتح التعرف على الادوار المختلفة والانشطة التى تطورت من خلال مصالح متنوعة يغلب فيها التعارض مجالا واسعا للتجربة النظرية ويجعل من الضرورى مراجعة الاجهزة التى تستخدم للقياسات التجريبية والتقويم . كما ان من أثرها التعديل الحاسم للاطار المساند من الافتراضات والمقدمات التى يستند اليها التشخيص التقليدى للمصلحين الاداريين وكذلك طبيعةالطرق المقترحةللتوصل الى حل لاغراض البيروقراطية المزمنة .

ونظرا لان هذا المدخل لايتفق مع التخطيط الرسمى والتفسيرات الاصطلاحية ويخفى طبقة سفلية غير منطقية خلف واجهة من المنطقية الوظيفية فانه يعانى من الشك الواضح . ويمكن ان يتهم بانه على الاقل يندر ان يكون فعالا . وعلى كل فانه من الايسر دائما ان تظل جميع العناصر ثابتة او تجرى التغييرات الضرورية اوبعبارة اخرى ان يدرس المتغير ( مثل دور او طراز وظيفى ) وان يفترض كون الظروف الاخرى للمشكلة مقيدة او ثابتة بدلا من ان تلعب دور المتغيرات فاذا كان اهتمامنا فى المواقف الثابتة بانتاجية جهاز الدولة يتحول الى تحديد الدرجة التى يحقق بها الاهداف المصوغة رسميا او المجموع الكلى للموارد التى تستخدم لهذا الغرض فان اختيارنا التحليلى سوف يشمل دراسة الادوار الاخرى ويعمل اما كمتغيرات توضيحية واما كمعاملات . ومن ناحية اخرى اذا اردنا ان نصدر قرارا للتنفيذ فليس لدينا خيار الا اذا كنا مستعدين لان نزيد من عدد الوصفات غير المتسقة . ونقول ليس لنا خيار لان استبعاد الاختلال الوظيفى المتضمن فى دور معين قد يعنى الادوار الداخلة فى الادوار الاخرى . مثال ذلك ان استبعاد التبعية فى ترشيح او ترقية الموظفين قد يؤدى الى الاستغناء عن وظيفة التدقيق فى تخصيص الاعتمادات المالية بما يتفق مع اسلوب الاولويات الاجتماعية سوف يقلل بالتأكيد من وسائل الدولة فى الارغام . كما ان التطبيق الدقيق لاساليب الترشيد الادارى قد يدفع بعدد كبير من الافراد العاطلين الى حالة الركود فى القطاع الخاص .

وينتج عن الملاحظات السابقة ان مسألة انتاجية البيروقراطية قد درست من وجهة نظر شخصية وعرقية وهذه لاتعكس على نحو سليم الطبيعة المادية لبيروقراطية الدولة كوحدة تحليلية او محتواها وطبيعتها التاريخية . وسوف ندرس الان هذه النقطة الاخيرة .

## حالة امريكا اللاتينية

تعرضت بلاد العالم الاقل نموا فى السنوات الاخيرة للغزو الحقيقى من علماء الاجتماع والتكنيكيين بقصد اكتشاف اسباب انخفاض الانتاجية فى بيروقراطيات هذه الدول . ويرجع هذا فى جزء منه الى المكانة الاكاديمية التى تمنحها مراكز جامعة الشمال الغربى للدراسات عن المناطق التى تزداد فى التخصص الجغرافى والوظيفى وفى جزء اخر الى حقيقة تقرر ان موضوعات البحث والتجريب فى التغيير التنظيمى فى البلاد المتطورة بدأت تضيق نطاقا وتتكرر موضوعا . لذلك شرع الكثيرون من الفنيين والاكاديميين مدفوعين بخليط من ابتفاعل الاصلاحى والسبق فى الانتهازية الى النهوض بعملية رسم خريطة جديدة لهذا المنهج تستند الى انتاج دراسة حالات جديدة .

وكان من الضرورى بناء على الحاجة الى معالجة مجموعة مختلفة من الحقائق ان نعرف بين الجوانب المختلفة لدراسة المنظمات العامة فى الدول الاقل نموا . وربما كانت ادارة التنمية والادارة المقارنة اللتين اشرنا اليهما من قبل هما المنهجين الفرعيين المتخصصين الذين تعرضا لاكثر الدراسات . فقد وفرنا الاساس النظرى والمعيارى لاغلب خطط الاصلاح الادارى التى اقترحتها هيئات المعونة الفنية

ولكن من سوء الحظ ان هذه التفرقة المتزايدة فى المجال الاكاديمى لم تصاحبها تطورات متوازية فى مجال نظرية المعرفة ومنهجها . وبالاطراف التصورية والافتراضات والقيم المتضمنة فيها نقلت وطبقت فى البيئات الجديدة دون ادخال اى تغيرات كبيرة ( انظر كروثر ، فلورس ١٩٧٠ – كاتسبرج وأخرين ١٩٧٣ ) . والحق ان التحليل اصبح اكثر دقة فى حالة بعض المحاولات لمعرفة أثر المتغيرات البيئية على تنظيم وعمل بيروقراطية الدولة من خلال ملء الفراغات فى خطط سبق تطويرها واختبرت رسميا فى الدوائر الاكاديمية

ولاشك فى ان التطورات النظرية الجديدة التى جرت فى مسارات مماثلة فى مختلف العلوم الاجتماعية استندت الى اصل وانتماء مشترك : المبادىء والمقدمات والقيم المغروسة فى الدوائر الفكرية للدول الرئيسية التى جاء منها هؤلاء الرواد ( كما يمكن ان يطلق عليهم ) الوافدون الى المنطقة الاكاديمية الجديدة . انهم قد شاهدوا نموذج الدولة المتقدمة ومؤسساتها اما كنموذج للمقارنة او كهدف مرغوب واى شكوك قد توجد عندهم بالنسبة لقيمة المعانى الاضافية لمدخلهم لن تعطل كثيرا من دراساتهم العملية ومحاولاتهم لتفهم الثقافات الاخرى وتفسيراتهم للسلوك الذى لايبدو هادفا بذاته والذى قد يعتبر بمدلولاتهم غير منطقى تماما . وقد استطاع المثلون للاتجاهات المختلفة – بالرغم من افتقاد اى نموذج علمى دقيق – ان يصلوا الى اتفاق معين بالنسبة للمقدمات الاساسية التى ينبغى ان تقود بحوثهم . وقد انعكس هذا الاجماع لوقت طويل فى اكثر الدراسات التى اجريت فى العالم الثالث

ولايمكن شرح هذا التطابق فى مختلف الاتجاهات الا من خلال حقيقة ان لها اساسا أيديولوجيا مشتركا .

ولم تكن دراسة بيروقراطية الدولة تخلو من مثل هذه الاتجاهات . فقد رتبت الانظمة البيروقراطية الظاهرة فى رموز مغلقة أو وضعت فى بيئات يلزم فيها السير من التقليدية الى التحديث رغبنا أو لم نرغب . وبمثل هذا التفاؤل فيما يتعلق بسير التاريخ نظر الى انتاجية بيروقراطية الدولة باعتبارها متغيرا يعتمد على التطور السياسى الذى يتحقق بدوره من خلال تركيب الادوار الثقافية الحديثة وأنماطها فوق التقليدية .

وهذا هو السبب ـ استنادا الى المستويات التى وضعتها الدوائر الاكاديمية والتكنوقراطيه ـ فى أن جهاز الدولة فى البلاد التى تقع على حافة العالم الرأسمالى لم يصل بعد الى مستويات مقبولة من الرشد والمقدرة الانتاجية ، وفى أن الجهود التى بذلت لتفهم وتجاوز اللامنطقية فى الانماط الهيكلية والسلوكية التى افترض أنها مصدر هذا الاداء غير المقبول ذكرت فى تقارير بعثات المعونة الفنية وفى الدراسات التجريبية عن منظمات الدولة ، واستمرارا لهذا الاتجاه أنشىء معمل ضخم أتاح مجالا اوسع من النطاق الضيق الذى كان متاحا من قبل لعلماء الباثولوجيا المكتبية فى جامعة الشمال الغربى .

فاذا رجعنا من هذه النقطة الى تحليل الادوار البديلة فى بيروقراطية الدولة والمعنى الذى يضفى على انتاجيتها فسوف يتضح أن الاحكام التى تضاغ على أساس تجربة أوربا وأمريكا الشمالية ليس لها الا فائدة ضئيلة فى تقويم أداء البيروقراطية فى البلاد الرأسمالية غير المستقلة . وحتى لو كانت ملاحظاتنا فيما يتعلق بالطبيعة المادية للبيروقراطية لا تحدث هذه التفرقة البيئية أو بهذا المعنى فاننا نعتبرها صحيحة بالنسبة للدول الرأسمالية بصفة عامة فان هناك فروقا محسوسة من حيث الدرجة بمدلول عدم تناسق الادوار مع طبيعة منتجات جهاز الدولة التنفيذية .

وتشير نتائج التوسع فى وسائل التنفيذ المشروطة فى البلاد الرأسمالية الاقل تقدما الى سوء المواءمة بين سيطرة تشكيل اجتماعى وسياسى تأسس فى ظروف التخلف والاحتلال مع استبعاد أن يكون ذلك نتيجة زيادة الترشيد فى الحياة السياسية والاجتماعية . ولا يمكن استخدام هذه الظاهرة التى ينتج عنها تشقق تحليلى وتجريبى عميق فى التمييز بين المواقف التاريخية التى ساعدت على أن تفصل الفروق بين سمات جهاز التنفيذ فى هذه الدول ، وما دامت لم تتم اى دراسة فى هذا المجال فعلينا أن نقرر طبيعة العملية التى تشكل بها جهاز الدولة فى أطر معينة وما هى علاقته بظاهرة التشكيل الاجتماعى والسيطرة السياسية وتجسيد أسلوب الانتاج الذى اكتسب فى كل حالة سمات مختلفة . وسوف يكون من المستطاع استنادا الى معرفتنا بعدد من الحالات أن نرسم اشارات ونضع تعميمات

نرى منها أى السمات والصفات تكون مشتركة فى بيروقراطيات الدولة فى هـــذه البلاد .

وسوف يكون من الضرورى فى حالة دول امريكا اللاتينية ان تعود الى الوراء الى عصر الاستعمار فنلاحظ الوظائف التى تنهض بها مؤسسات الدولة تحت الحكم الامبراطورى وتحدد المدى الذى استدام خلاله هذا التقليد الرسمى خلال فـترة الاستقلال للدولة الجديدة . ويبدو ان التراث البيروقراطى كان اكثر بروزا عندما كان جهاز الدولة يلعب دورا أكثر أهمية فى اقتصاد المستعمرات وربما يكون هذا قد ساعد على ابراز سمات جهاز التاج التنفيذى فى الدولة الجديدة . ويبدو ان تقليد حرية الاقتصاد واستيلاء القادة القوميين على السلطة ( الذى جرى عـــلى درجات متفاوتة من الشدة فى جميع بلاد امريكا اللاتينية ) والصعوبات فى تحقيق التكامل القومى تبقى على التوسع فى مؤسسات الدولة فى نطاق حـدود ضيقة نســـبيا .

ومن ناحية أخرى أدت التغيرات الاجتماعية الكبرى التى حدثت منذ منتصف القرن الماضى وما تلاه فى أكثر البلاد تقدما فى المنطقة الى احداث دفعة كبيرة لتطوير البيروقراطية . وفى حالة الارجنتين ــ على سبيل المثال ــ تطلب تشجيع الهجرة واستقرار مجموعات سكانية جديدة وتهدئة المناطق الريفية واخماد الاستقلال المحلى ودفع الحدود الى الخلف والتوسع فى البنية الاساسية وتطوير عمليات مالية جديدة وتشجيع الصناعة من بين العديد من الانشطة الاخرى تدخلا حاسما وصارما من سلطات الدولة التى أنشئت غالبا لتجابه ظروفا تاريخية معينة تتطلب العمل على مستوى الدولة .

وتكشف تجربة البلاد الاخرى فى المناطق عن عملية مشابهة ولو أن العوامل التى ساعدت فى كل حالة على تشكيل نظام معين من مؤسسات الدولة كانت شديدة الارتباط بنمط الانتاج الاقتصادى السائد والمركز الذى تحتله البلاد فى الســوق العالمية وشبكة العلاقات الاجتماعية الناتجة . فالدول التى انبعثت من عمليـــة تدويل الاقتصاد كان اقتصادها الانتاجى ضعيفا واعتمدت كل الاعتماد على التمويل الخارجى . هذا بالاضافة الى الواجبات التى عليها أن تنهض بها ــ من انشــــاء سوق محلية وادماج اللوائح القانونية عن ملكية الارض ــ والاجراءات التى تتخـــذ لتشجيع انتاج المواد الاولية والبضائع المصنعة بالرغم من المعونات التكنولوجيـة المطلوبة التى لم يتوفر منها الا القليل وتخصيص الموارد للتصدير والتجارة والقطاعات المالية الرئيسية قد اتجهت الى تدعيم سمات نظام انتاجى ونمط اجتماعى يتلاءم مع المكان الذى تشغله دول المنطقة فى نظام العالم الرأسمالى .

وقد نتج عن ديناميكية نمط التطور المفروضة على هذه البلاد واشكال الاحتلال المتنوعة فيها ــ حتى فى القرن الماضى ــ تناقضات متعمقة جعلت من الضرورى أن تتخذ الدولة اجراءات مستمرة ومتزايدة . مثال ذلك أنه لتحقيق هدف الاقلال

من التوتر الاجتماعى كان على الدولة ــ فى كثير من الاحيان ــ أن تنهض مضطرة بدور صاحب العمل فى القطاعات الانتاجية ذات القدرة المحدودة على استيعاب العمالة . وقد تدعمت هذه الوظيفة نتيجة للفرص التى اتيحت لاستخدام التوظيف فى الدولة باعتباره رعاية سياسية ومكافأة على الولاء الحزبى . وعلى مستوى آخر ادت تسوية المنازعات بين القطاعات المختلفة من الفئة الحاكمة الى التوسع فى بنية البيروقراطية الاساسية التى كثيرا ما كانت أهدافها وسياساتها تتعارض. وفى أوقات أخرى كان تدخل الدولة فى مجالات جديدة من النشاط الاقتصادى والاجتماعى راجعا الى ضعف المؤسسات الخاصة ونقص فرص الاستثمار وافتقار الحوافز الضرورية أو وسائل الاستثمار والاتجاه الى تركيز رؤوس الاموال ومركزتها كنتيجة للرتابة المتزايدة التى تمارسها الاحتكارات الاجنبية على أكثر فروع الصناعة ربحية أو التوسع فى تعبئة الفئات العاملة بفضل التحسينات فى التنظيم وتزايد قدراتهم على التعبير عن أنفسهم سياسيا .

ويجدر ان نشير هنا الى انه فى جميع الحا ت وبسبب العلاقات المركبة بين القطاعات الاجتماعية ووحدات الدولة حدث تغير تدريجى فى تنظيم وأنشطة الاجهزة ، فجهاز اتخاذ القرارات التعاونية والارشادية والانماط المتقدمة من التشكيلات المتباينة والمتخصصة وظيفيا والتغيرات الهامة فى طبيعة واساليب الدولة باعتبارها رب العمل والتغيرات فى أهمية الدولة كمستخدم للقوى العاملة وظهور أجهزة الدولة العليا وتدخلها فى مجالات جديدة ، واستحداث طرق التنفيذ السياسات العامة ، وكل هذه ظواهر تعكس العلاقة المركبة بين الدولة والمجتمع جعلت الحدود التقليدية بين أجهزة القطاع العام والخاص تتجه نحو الزوال أو التعديل أو التقويم .

1 The terms "State organizations", "State machinery" and "administrative and productive machinery of the State" are used indiscriminately to refer to all the "public" organizations which have relations of functional, hierarchical and/or budgetary interdependence. We are aware of the lack of precision in the use of these terms, but this merely reflects - as will be seen throughout the text—the serious epistemological defects which still characterize research on this theme.

2 This image has sometimes been used as a starting point for research on bureaucracy. See Crozier (1964).

3 Larry Kirkhart (1971) maintains that the chief difficulty in placing the study of public administration on the social sciences map lies in its lack of conceptual boundaries.

4 Thompson (1958) points out that, when industrial managers are concerned about the changing role played by foremen, feverish research is done on this topic; and when these same managers begin to worry about resistance to change, the market is flooded with research projects and theories designed to overcome resistance to change.

5 Ilchman (1971) observes that those who study organizations and write about them are interested in finding out how they manage to survive and adapt themselves; in the evaluation of a particular structural arrangement or pattern of behaviour, the dependent variable is the contribution these make to the survival or adaptability of the organization; if the latter survives, and indeed develops, variables (which are the cause of the phenomenon) independent of the structural arrangement or pattern of behaviour are assumed; and then those studying the organization argue that its survival is a cause of the persistence of that arrangement or standard, thereby making the whose argument tautological

6 This idea has been spread throughout Latin America by means of the compilations of research findings chiefly used in university teaching (Campero, 1975), original works (Salinas, 1978) and applications to the study of specific cases (Martinez Nogueira, 1973).

7 For example, when rural settlement (a form of co-operative organization introduced by the Frei Government for resettling rural families on expropriated land) were set up in Chile, it was decided that they should be run by the peasants themselves as soon as the latter had acquired the necessary ability to manage them. Hence, the government agencies responsible for the supervision and technical assistance of these settlements were to cease to exist as soon as they were no longer needed.

8 The cases of the *Frigorifico Nacional*, AFE, AMDET and the Department of Agricultural Supplies in Uruguay (Oszlak, 1972) and the *Corporacion de Empressa Nacionales* in Argentina (Boneo *et al.*, 1978) are good examples of a form of operation which is characterized by a gradual normative and functional disengagement unparallelled in the sphere of private enterprise.

9 Among recent works in which special attention is paid to this point may be mentioned those of Boneo *et al.* (1978) and Oszlak (1975). For the relation between political regimes and the development of specific sectors of the bureaucracy, see Cleaves and Scurrah (1977) and Cosse (1978).

10 A pioneer study in Argentina, on the principal State body dealing with agricultural technilogy, has been made by a team of CIAP research workers (1971).

11 A detailed analysis of these links was made by Cleaves (1974) with regard to the housing sector in Chile.

12 The above remarks suggest that in works on administration and organization the specific problem of State organization has not been dealt with altogether successfully. Lawrence and Lorscn in one their works (1969) implicitly admit this failure of the theory of organization, particularly with reference to the United States: "... we would suggest that we, as a people, are known as "materialistic" partly because we have ful in creating effective organizational forms in the business area than we have been in developing organizations geared to other purposes.

"Perhaps better knowledge of organizations as tools will in time give us the power to make comparable advances in social innovation among organizations oriented primarily to other tasks and values." This implies that, apart from their utility for developing market-oriented organizations, the theoretical tools available have not enabled research workers and technicians to obtain similar results in other areas—a situation from which State organizations certainly do not escape. The failure and ineffectiveness of a good many technical assistance missions in the domain of public administration must also be accounted for in this way, as they usually tend to see the administrative situation of State organizations in the light of theories on administration and organization (as regards assumptions, principles and propositions).

13 We need only think of the intricate web of relations formed by bodies providing goods and services (at times, such organizations are barely distinguishable from private undertakings); purely administrative bodies; institutions that control the activities of both private and public sectors; bodies which channel financial resources; bodies responsible for national national and regional promotion; para-State bodies and semi-public corporations, etc. This web is still more complicated by the links with public bodies at other jurisdictional levels (provinces, municipalities, regions, interprovincial fields of competence).

14 To these should be added the enormous influence which multinational public undertakings are beginning to exercise in Latin America, See in this connection the works of Martins (1977) and Vilora (1978).

15 Between 1967 and 1969, sixty-five new bodies that were not part of the official structure were established in Uruguay, taking the form of boards, working groups, control and advisory commissions, etc. (Oszlak, 1972). The same

phenomenon has been observed in the Dominican Republic, where 100 bodies of type were set up within the space of five years (Oszlak, 1975). In both cases, the figures indicate a marked increase over the traditional number of such bodies and point to an increasingly extensive organization structure in the region.

16 A thought-provoking discussion of this theme from the point of view of public policies is to be found in Schmitter (1974). For an original approach to "publicness", see Biller (1971).

17 The first studies of the historical development of the public sector in Latin America and the formation of its institutional machinery have been published recently. Writers on these subjects include Cardoso (1977), Uricoechea (1977), Vilas (1978), Torres Rivas (1978) and Oszlak (1978).

18 The ideas are discussed more fully by Oszlak and O'Donnell (1976).

19 The idea of "bureaucratic circles" developed by Cardoso (1972) in reference to the mechanisms for agreement and co-operative decision-making that link State units to segments of thecivil sector has much in common with this description.

20 Wagner's "law", formulated towards the end of the last century, status that in the long term and in economies inprocess of growth, public expenditure on consumer goods absorbs an increasing proportion of the national income. A summary of the various arguments for and against this "law" will be found in Pryor (1968).

21S ee, for example, Lowi (1972), Montgomery and Siffin (1966) and Murray (1971).

22 The Comparative Administration Group can be identified with the movement towards "comparative administration" and "administration for development" that sprang up in the United States towards the end of the 1950s; it is regarded as an authority by administrative reformers in the Third World.

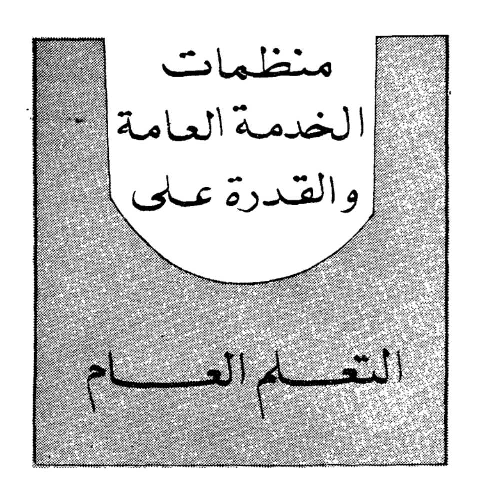
23 This view, first put forward by Djilas, has aroused violent controversy, particularly among French neo-Marxists.

24 Apart from the published works of Poulantzas, Miliband *et al.*, important research on this subject is being undertaken in various academic institutions in Latin America.

25 This point of view differs both from the structural -functionalist idea that a bureaucracy is merely an institutional sub-system for the satisfaction of the general interests of society and from that of those who see it as a mere instrument of the ruling class.

26 With regard to Latin America, Hirschman (1963), whose book has become a classic, describes various cases, on the basis of the experience of Brazil, Colombia and Chile, which support this proposition.

27 Fleming (1966) reaches a similar conclusion; he discusses the problem of the tension between roles in a colonial bureaucratic context and




**الموضـوع :**

منظمات الخدمة العامة ـ هى المنظمات التى اصبحت توصف بانها ( الموصلة ) للخدمات العامة فى مجالات مثل الصحة والرفاهية والخدمات الاجتماعية والاسكان والتعليم والعجز والعدالة الجنائية ـ التى ينظر اليها على انها المجالات التى تعمل فيها مجموعات من متعهدى تقديم الخدمات الى مستحقيها باعتبارها ادوات الحكومة ووسيلة الاستجابة الاجتماعية للمشكلات الانسانية او ادوات السياسة العامة . ولهذا المعنى الاخير اهمية خاصة لان السياسة الداخلية العامة هى لدرجة كبيرة سياسة توصيل الخدمات العامة لاسيما اذا اعتبرنا المنظمات التى تشرف على أنشطة مقدمى الخدمات الخاصة بمنظمات خدمة عامة ومن وجهة النظر هذه فان اجهزة الاسكان وخدمة المكفوفين أو ادارة الشرطة ليست مجرد وسيلة لتنفيذ السياسة العامة بالمعنى المعتاد من حيث العمل فى ظل قانون تشريعى صدر بناء على عملية مستمرة لمناقشة السياسة تحددها اجراءات وخطوط مرشدة . ولكن مثل هذا الجهاز يمثل فى فترة زمنية ما مرحلة من البحث فى السياسة العامة . واظن انه من الخطأ الفصل بين عملية فكرية تختص بتشكيل السياسة من ناحية وعملية تنفيذ تتضمن وتستجيب للسياسات عندما توضع من ناحية أخرى . والعمل العام المتضمن دائما فى نشاط

## الكاتب : دونالد ا. شين

استاذ للدراسات الضرية والتعليى فى معهد ماساشوتس التكنولوجى ، قسم الدراسات الحضرية والتخطيط بالولايات المتحدة الامريكية اجرى بحوثا عن المنظمات الناشئة فى الخدمة المدنية ، ونشر مع كريس ارجيردس ( ١٩٧٨ ) كتابا بعنوان ( خارج نطاق حالة الاستقرار والتعليم التنظيمى

## المترجم : إبراهيم البرلسى

مستشار الادارة العامة فى الامم المتحدة ( سابقا )
ترجم العديد من الكتب والمقالات والتقارير العلمية والدولية

---

المنظمات — جزء اصيل من تشكيل السياسة . والمنظمات العامة تختبر — طوعا او كرها — النماذج التى تدعم السياسات المعلنة . وتكشف أنشطتها بصفة مستمرة عن الفجوات بين مثل هذه النماذج والحقيقة . انها تجارب او اختبارات لهذه النماذج سواء اعتبرها واضعوها كذلك ام لا . وكما تعلمنا على مدى الثلاثين سنة الاخيرة فى مجال بعد مجال فالاغلب ان تشمل الممارسات فى المنظمات العامة سياسات متضمنه تختلف عن السياسات المقررة والتى يفترض ان تعمل فى اطارها وتتعارض فيهااحيانا وتنمو حول مثل هذه المنظمات جماعات اصحاب المصالح التى لاتعجز ابدا عن اثارة الجدل حول افكارها وارتباطاتها عن سياسة الخدمة العامة وبصفة خاصة حول تخصيص الموارد .

ومن ثم فان حياة منظمات الخدمة العامة هى بطبيعتها جزء من حياة السياسة العامة . كما ان انشاء وتشغيل وتطوير منظمات الخدمة العامة جزء يتضمن الدراسة العامة او كما افضل ان اسميه التعلم العام ) ومن الموضوعات الاجتماعية التى يتعلق بموضوعات الصحة والاسكان والعدالة الجنائية ومثل ذلك . واود بهذا المعنى ان أشير الى منظمات الخدمة العامة واختبار قدرتها على أن تلعب دورا بناء فى عملية التعلم العام .

## منظمات الخدمة العامة كنظريات للعمل لبناء المشكلات المعروضة

يقدم المسح المختصر لمنظمات الخدمة العامة فى مختلف المجالات وعلى تعدد المستويات القومية والمحلية والاقليمية قائمة طويلة جدا من الاسماء مثال ذلك انه يوجد فى مجال الصحة العامة فى الولايات المتحدة : المستشفيات والمستشفيات التعليمية ، ومكاتب الاطباء ، والممارسات الجماعية ، ومنظمات الرعاية الصحية ، وأقسام الصحة العامة ، واقسام الصحة الوقائية . وأجهزة التخطيط الصحى ، ومراكز صحة المجتمع ، ولجان صحة القوى العاملة ومكاتب ضبط الخدمات الصحية وقد درج البعض فى السنوات الاخيرة على ان يطلق على مثل هذه المجموعة من المنظمات اسم والنظام الصحى وهذا اسلوب فى التعبير يتسم التجاوز الشديد حيث أن كلا من هذه المنظمات تعمل على الاخرى فى علاقة غير محبوكة حول الموضوع العام وهو الصحة . ولكن عند تحرى الدقة فان هذه المنظمات لاتشكل نظاما من حيث ان اهدافها وانشطتها العديدة لاتخضع منطقيا لهدف شامل . وبفظ نظام يحجب حقيقة مخواها أن كلا من هذه المنظمات نشأ فى فترة تاريخية معينة كان الناس فيها قادرين على تجديد مشكلة يمكن أن ينظر الى مثل هذه المنظمة على انها حل لها . وبصيغة عامة نبت المستشفيات باعتبارها مواقع لمعالجة الامراض المزمنة او لمعالجة امراض خاصة . أو لعزل حاملى ميكروبات الامراض المعدية والخطرة . ونشأت المستشفيات التعليمية استجابة للمشكلة الملحوظة من الحاجة الى تدريب الاطباء الممارسين وخاصة ( بعد تقرير فلكستر)عن مشكلة تدريب الاطباء الباطنين من المستوى الرفيع . وانشئت أقسام الصحة العامة استجابة الى ادراك متزايد فى اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين بأن منع تفشى الامراض عمل هام جدا نحو الارتقاء بالصحة العامة ثم انتشرت مراكز صحة المجتمع فى الولايات المتحدة فى العقد السابع غير ذاعت فكرة العجز عن تقديم الرعاية الصحية فى المجتمعات الحضرية الفقيرة . ثم شكلت اللجان الصحية للقوى العاملة استجابة الى النقص المعلن فى اعداد الممارس العام فى العقد السابع والثامن عندما تكشفت النفقات المتصاعدة للرعاية الصحية وانتشر الانحراف عن الممارسة الطبية السليمة والكسب الفاحش والغش مما أثار اهتمام الجمهور .

ومثل هذه المجموعة من الاجهزة لاتشكل نظاما بل انها مجموعة منظمات تختص بمشكلات قديمة وبنوع من بقايا انشاءات تعكس عملية تاريخية ظهرت من خلالها مشكلات الصحة فى أشكال مختلفة على مدى فترة طويلة من الزمان . ولكل من هذه الاجهزة واجب وهما تشكل نظاما من الواجبات وبناء وظيفيا وهداراكيا ، وكل منها يحمل علاقات المشكلة التى قام ليعمل على حلها . ولكل منها رسالة تصاحبها قيم تنظيمية ونماذج عن العالم واستراتيجيات التنفيذ ، وأيديولوجية تنظيمة او نظرية تنظيمية للعمل ـــ كما أفضل أن اطلق عليها ـــ تمثل ايضا انعكاسا لوضع المشكلة .

ويوجد عدد من الاوصاف الكاملة والوثيقة عن وضع المشكلات ونظريات التنفيذ بالنسبة لمنظمات الخدمة العامة بعضها يشمل عناصر متباينة ومتضاربة عبر عنهـا اصلا فى المناقشات حول انشاء هذه الاجهزة ، ولكنهـا اختصرت او اختفت فـى التشريع الذى وضع لتسوية هذه الخلافات ثم عاودت الظهور ثانية وتحولت وتضخمت احيانا خلال حياة الجهاز المتأخرة . ويصف سلزنيك فى كتابه ( هيئة وادى التنسى والجذور ) عملية تشبه هذه ، وكذلك فعل قدم بيرنس ، كتابة عن هيئة الاذاعـة البريطانية وتنمو — احيانا متزايد الاهتمامات والممارسات التنظيمية بحيث تؤدى الى استخدام نظرية تتباين بشدة مع النظرية المعتمدة فى بناء التنظيم . ويصف (روبرت سكوت ) فى كتابه ( تنشئة غير المبصرين ) هذه العملية فى تفصيل مستنير .

ومن ثم فان قيام منظمة الخدمة العامة يسجل مرحلة من التقصى العام عـن بعض المشكلات الاجتماعية يتضمن اسلوبا معنيا فى عرض هذه المشكلة التى نالت خطا من الذيوع . وقد انتقل اللبس وعدم الوضوح والتضارب فى عرض المشـكلات الى جو المنظمة ذاتها . وتتضمن منظمات الخدمة العامة نظريات عن التنفيذ تطبق عن اقتناع وتعكس انطاق الكامل لمثل هذه اللبس والتضارب . وتكشف اعدادالمنظمات العامة القائمة حول موضوع معين مثل الصحة — فى وقت معين — المسلسل التاريخى للافكار الذاتية حول المشكلات التى تتطلب الحل .

## الجدل حول التقصى العـام

ان عملية التعلم العام التى تقوم فيها منظمات الخدمة العامة بدور اصيل مسألة جدلية . وهى لاتفهم على انها عملية مستقرة تبقى أنشطتها ثابتة فى نطاق معايير محددة ولا على انها تمثل تقدما فعالا نحو اهداف ثابتة فيها تراجع الاستراتيجيـة باستمرار على اساس المعلومات عن نتائج الجهود السابقة . ومع ان التقصى العـام قد يأخذ ايا من هذين الشكلين لفترة وجيزة فان اسلوب العلاج المتميز على المـدى الطويل هو الذى يتم فيه اعادة تشكيل الاهداف بصفة مستمـرة كجزء من اعـادة التقدير وكذلك اعادة وصف الموقف . ثم ان اعادة التقدير تحدث كأحدى نتـائج التفكير والتنفيذ الذى بدأ فى دورة سابقة من معالجة المشكلة . وقد يحدث بواحد من طرق عديدة فقد تتغير بيئة الخدمات العامة بحيث تؤدى بنا الى التفكيـر فى نموذج سابق بمثل الطريقة التى جرى عليها العمل . وعلى هذا الاساس يعـاد عرض مشكلة السياسة العامة . فمثلا تدفق أهل الريف من السود الى قلب المـدن الامريكية فى الفترة بين الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٦٠ قد غير مفهوم الولايات المتحدة للمشكلة الحضرية ، ودفع ماسمى بأزمة المدينة الى الظهور فى منتصـف العقد السابع . وقد تحدث انشطة الخدمة العامة ذاتها مثل هذا التغيير . فقد أكد جاى فورستر — على سبيل المثال — على أن ايجاد المقدرة على بناء مساكن لمحـدودى الدخل فى وسط المدينة قد زاد من الطلب على هذه المساكن بما جاوز الموارد الحالية

المتاحة لبنائها ، أو أن تخلق النتائج غير المتوقعة لنشاط الاجهزة العامة ادراكا للاهداف المتضاربة التى قد يكون من الصعب علاجها فتسبب مأزقا . ومن ثم نجد ان نفس النجاح فى البحوث والتطور الطبى ينذر بخلق موقف يؤدى الى أن تدفع الاحتياجات المعترف بها الى التكنولوجيا الطبية الحديثة الانفاق الطبى لان يتجاوز كثيرا الحد المقبول فى شراء الاجهزة . او ان تدفع انشطة المنظمات العامة بالتناقضات المختفية من قبل الى الظهور كما هو الحال عندما يؤدى نجاح العمل الايجابى الى تخفيف أحد أنواع التمييز فينشأ عن ذلك أثر عكسى فى التمييز المضاد.

وفى هذه الامثلة وكثير غيرها شبيه بها ينشأ عن وضع معين لمشكلة ما انشطة تغير من الوضع بطريقة تجعلنا نعيد صياغة المشكلة وتظهر متطلبات جديدة ومفاهيم جديدة لقيم متعارضة بسبب الفشل الذى يلاحظ أحيانا للنشاط السابق ( وهذا يجعلنا نعيد التفكير فيما يجرى فى دراسة على النموذج ) ولكنه غالبا ما يكون نتيجة لنجاح هذا النشاط ( مما يجعلنا نهتم بالقيم المتأثرة والتى أهملناها من قبل ) . بالاضافة الى ذلك فانه لايبدو ان لهذه العملية نهاية ظاهرة . انها لاتتلاقى على مجموعة جديدة من الظروف المستقرة كما لا نستطيع أن نقدمها أساسا او استنادا الى بلوغ اهداف سبق تحديدها . بل الاولى أن نسائل انفسنا دائما عن طبيعة ومستوى المشكلات الجديدة التى خلقناها خلال مجهوداتنا لحل المشكلات القديمة .

ويبدو أن النقاش حول الخدمات العامة يجرى غالبا تحت الوهم بانه بمجرد أن تحل المشكلات التى يخشى منها حاليا فان الوضع الجديد الناتج سوف يخلو من المشكلات وهذه وجهة نظر لمصلح ولكننا نتحقق احيانا من خلال المنظور التاريخى فحسب أن الاصلاح الذى جرى بالامس قد اصبح مشكلة اليوم . ولا يوجد ما يوضح هذا بصورة أفضل مما أظرته دراسة البرت روثمان عن فكرة سجون مرتكبى الجرائم الكبرى فى المجتمع الامريكى . وما يوصف الان بانه مدرسة الجريمة كان قد اقترح اصلا كاجراء تصحيحى للتأثيرات التى تهدم الاخلاق فى البيئة الحضرية واقترح لحماية مجتمع مثالى يمكن ان يجرى فيه الاصلاح الادبى للمجرمين بنجاح .

ويميل المصلحون لان ينظروا الى منظمات الخدمة العامة على انها الاداة التى تسيء للسياسة العامة . وعلى ذلك ينظر الى المستشفيات ومكاتب الاطباء على انها مصادر عدم الفاعلية والاسراف فى تقديم الرعاية الطبية . اما مكاتب الترفيه فينظر اليها على انها مواقع للتحكم فى الفقراء وتشويه سمعتهم . كما ينظر الى اجهزة المكفوفين على انها تحتكر تصنيفهم ثم تتحكم فى حياتهم . ولا يدرك المصلحون — بصفة عامة — أن الاجهزة التى يرغبون فى اعادة تشكيلها او احيائها سوف تعتبر وفى وقت قصير نسبيا — موضعا للمشكلات وليست اداة لحلها

والواضح أن أجهزة الخدمة العامة سواء من منظور المصلح أو المؤرخ تحاول أن تبقى طويلا بعد أن يتقرر أن أوضاع مشكلاتها غير ملائمة . وهناك استعداد آخذ فى الازدياد لدى المصلحين يلاحظ الاستمرارية الديناميكية لاجهزة الخدمة العامة

وينظر اليها على أنها أجهزة لحماية واستمرار الوظائف والمصالح والايديولوجيات الحالية ( وكل مايعنى مصطلح البيروقراطية من ألفاظ التحقير ) ولاثارة اليأس من عمليات الاصلاح ، ولم يعد المصلحون المحنكون بعد يميلون الى اعادة تشكيل أجهزة الخدمة العامة كوسيلة لاعادة صياغة المشكلات الانسانية بل انهم يفضلون أن يغفلوا المنظمات القائمة وينشئوا اخرى جديدة .

والحقيقة أن هناك دلائل جمة فى كثير من الدول على أن الجهد المبذول لتحقيق مراجعة أساسية لتنظيم بيروقراطيات الخدمة العامة تستند الى مشورة ضعيفة حتى انها تستنفد وقتا وجهدا غير معقولين يغلب أن يوهن الدافع الى الاصلاحات فيؤدي الى فشل الاصلاح كلية فى اغلب الاحوال او انه لا ينجح الا فى تغيير العناوين بينما تبقى المضامين على حالها . ولكن استراتيجية اغفال منظمات الخدمة العامة لها مخاطرها . فأولا تتجه المنظمات المنشأة حديثا وبسرعة الى أن ينظر اليها على أنها تجسيد لمشكلة لم نحسن صياغتها . وثانيا فانه ، عند مايغفل المصلحون المنظمات القائمة ويؤسسون أخرى جديدة فانهم يديرون ظهورهم لتجربة المنظمات القائمة ولا يتعلمون منها أي شيء . انهم يتحولون الى منظمات جديدة كرد فعل ضد القديمة منها دون ادراك للاساليب التى اكتسبت او المساوىء التى ازيلت واعتبرتها المنظمات الحالية اصلاحات . ويتأرجح النقص العام بين مأزق السياسة العامة ولكنه يفشل فى أن ينعكس على المآزق نفسها ويتمثل هذا الامر فى حالة التأرجح المستمر بين مركزية ولامركزية الخدمات . فأحد اجيال المصلحين يعتنق المركزية كتصحيح للتفتيت والفوضى ويعتنق الجيل الآخر اللامركزية كتصحيح للجمود والفوضى . والحركة الحالية لايجاد منظمات . تستند الى المجتمع . فى مجالات الصحة العقلية او العجز او العدل الجنائى — يبدو انها لا تدرك بالمرة مساوىء بيئة المجتمع التى تسهم فيها المستشفيات العقلية والاصلاحيات والورش وتعتبر الحركة نحو ادماج الاطفال والشباب المعوقين مع الاصحاء فى المعاهد — كرد فعل لمساوىء المعاهد التى تفصل بينهم — دون ادراك لمساوىء الجمع الذى تأخذ بها المعاهد الحالية

وتتكافأ عملية التعلم العام الجيدة مع الصفة الجدلية للتقصى العام . ولكنها لا تجاوز الضرورة فى مضاعفة الاجهزة او تقيم منظمات جديدة للخدمة العامة مع اغفال المنظمات القديمة التى تعمل فعلا او تفشل فى ادراك المأزق الناتج عن التأرجح بين الاصلاح والاصلاح العكسى . ولكن فى اطار مثل هذه العملية تصبح منظمات الخدمة العامة أداة تعضيد وليس فقط موضوعا للتقصى العام . ولكن فيم يستطيع التقصى العام أن يحفظ ويستخدم ذاكرة الخبرة التنظيمية ؟ وكيف يمكن أيضا أن يعمل حساب المأزق التى تشمل عرض المشكلة الموجودة فى الاجهزة الحالية؟ وكيف يمكن تجنب استراتيجية الاغفال مالم توجد فى الاجهزة القائمة القدرة على عمل انعكاسى يتكافأ مع واجب التفهم واعادة تشكيل نظرياتها فى العمل ؟ اذ يعتمد التعلم العام الجيد على القدرة على مثل هذا النوع من التعلم التنظيمى .

وهناك العديد من الامثلة على اجهزة الخدمة العامة التى فشلت فى ان تتعلم بهذه الطريقة ـ فشلت فى اللغة التى استخدمتها (انا وكريس ارجيروس) لتوضيح التعليم بالعروة المزدوجة . فهل هناك ايضا استثناءات من القاعدة العامة ؟ انى اعلم من خلال الخبرة الحديثة فى الولايات المتحدة عن مثل من الامثلة التى تبشر بالنجاح ولكنه لم ينل لدهشتى الا القليل من الاهتمام فان ادارة تقدم الاشغال التى سميت فيما بعد ادارة مشروعات الاشغال قد تعرضت لدراسات كثيرة ولكنها لم تعتبر بجدية كنموذج للتعلم التنظيمى فى أجهزة الخدمة العامة . ومع ذلك فان هذه المنظمة التى انشأها فرانكلن روزفلت خلال سنوات الركود الكبير تقدم شواهد أكثر على التعلم من خلال العروة المزدوجة عن أى منظمة خدمة عامة فيما اعلم . ومع ان ادارة مشروعات الاشغال كانت ممتازة فى ظروف نشأتها وتطورها ، فان ما انتابها من قصور قد يساعدنا على ان نفكر بوضوح اكبر فى خلق قدرة على التعلم التنظيمى فى ظروف أقل امتيازا .

## ادارة مشروعات الاشغال

كانت البطالة المكثفة وماتؤدى اليه من معاناة انسانية وتمزق اجتماعى من بين العوامل التى اكسبت روزفلت اغلبية ساحقة فى نضاله ضد ( هربرت هوفر ) فى سنة ١٩٣٢ . ومع ذلك فقد كان هناك خلاف كبير فى الكونجرس وفى الامة بكاملها على حجم البطالة ومدى دوامها . اذ كانت الامة فى اوائل العقد الرابع فى رأى كثير من رجال الاعمال واعضاء الكونجرس الجمهوريين فى موضع تحول نحو الازدهاروهو اتجاه دعم استعدادا ايديولوجيا لتقديم الغوث فى شكل اعانة بطالة تقدم باسلوب غير مستساغ حتى لا تشجع على التكاسل . وقد روزفلت فى هذا الموقف مجموعة من الافكار ( كان لها جذور فى الفكر الامريكى ) : منها انه بالنسبة للقادرين على العمل يكون الغوث فى شكل عمل مدفوع الاجر ، مفيد ومحترم ويعيد من الاذلال . وتقع المسئولية الاخيرة فى تقديم عمل الاغاثة كاملة على عاتق الحكومة الفيدرالية .

وقد استخدم روزفلت من قبل هذه الافكار فى ادارته عندما كان حاكما لولاية نيويورك . فقد انشأ جهازا فى الولاية لادارة غوث الطوارىء المؤقت واستخدم (هارى هوبكنز ) وهو باحث اجتماعى شاب ليدير هذا الجهاز . ومايطلق عليه الان ( ادارة مشروعات الاشغال ) هو فى الواقع سلسلة من اربع منظمات عامة متميزة فى ولاية نيويورك وعلى المستوى الفيدرالى وهى ادارة غوث الطوارىء الفيدرالية وادارة الاشغال المدنية ، وادارة تقدم الاشغال . واكتسبت كلها الاستمرارية من خلال القيادة المشتركة لكل من ( روزفلت وهوبكنز ) . ويمكن ان نلاحظ خلال قيام هذه المنظمات جدلا حول وضع المشكلة وحلها استنادا الى افكار اساسية . وقد تعلمت هذه المنظمات ـ تحت ضغط شديد ـ كيف تنهض باعمال صعبة ليس لها سابقة . كما أعدت ووزعت مجموعة متنوعة وغير عادية من المشروعات التى تحمل افكارا واكتشفت ووضعت اجابات على الصعوبات فى الممارسة التنظيمية . ومنذ انشاء

ادارة غـوث الطـوارىء المؤقتة سنة ١٩٣١ الى حين اكتمال الخبرة فى ادارة اشغال المشروعات سنة ١٩٣٨ كان هناك التزام بالتعلم عن مشكلات السياسة يصاحبه العمل الرئيسى فى تقديم الغوث للمتعطلين . وقد مثل التحول من جهاز الى آخـر تقدما كبيرا فى السياسة فيما يتعلق بهذا العمل الاساسى . وحاول جهـاز غـوث الطوارىء المؤقت تقديم عون عاجل للملايين من البشر تحت ظروف من عدم التأكد الحقيقى فقد وضعت بعض المبادىء واستمرت مؤثرة فى المنظمـات التاليـة مثل استخدام المنشآت المحلية القائمة ، وتفويض حرية كبيرة فى العمـل للمحليـات ، وتفضيل سرعة توصيل الخدمات على الانتظام والتفصيل فى تسجيل البيانات وكذلك مبدأ الاستجابة المرتجله لما يكتشف من ظروف جـديدة . وقـد كانت ادارة غـوث الطوارىء الفيدرالية صورة على المستوى القومى من ادارة غوث الطوارىء المؤقتـة تعمل على مستوى فيدرالى وتجمع بين الغوث عن طريق العمل والغوث المبـاشر فى برنامج من المعونة المركزية من النوع الذى تطور فى ولاية نيويورك . كما أن انشاء ادارة الاشغال المدنية التى حفزتها ازمة شتاء ١٩٣٣ــ١٩٣٤ على العمل جعل الحكومة الفيدرالية تصبح ربة عمل مباشر تقدمه للعاملين فى الورش والمكاتب من خـلال مشروعات تمول فيدراليا وتحاول ان تستخدم كل فرد فى نطاق المهنة والمهارة التى سبق له أن مارسها . وادت الخبرة التى اكتسبت من العمل فى ادارة الاعمـــال المدنية بدورها الى انشاء ادارة مشروعات الاشغال . وكما قال هوبكنز :

( انه دون ماتعلمناه من تجربتنا فى ادارة الاشغال المدنية عن الاجراءات ومشكلات العمال والاشراف والتخطيط وموارد المجتمع ولم يكن من الممكن ابدا الانتقال الـى ادارة مشروعات الاشغال ولهذا يمكن اعتبار هذه الفترة تجريبية .

وقد تطورت ادارة مشروعات الاشغال نتيجة انتصار ديموقراطى ساحق فى انتخابات الكونجرس لسنة ١٩٣٤ . وحينئذ اعطى روزفلت تفويضا الى هوبكنز لانشاء برنامج اشغال عامة ضخم يمول فيدراليا ليوفر الامن لشعب هذه البلاد قاطبة

ومنذ البدايات فى ادارة غوث اللاجئين المؤقتة حتى الايام الاخيرة من عمـل ادارة مشروعات الانتقال كان المفتاح الى اسلوب هوبكنز فى العمل هو المرونة غيـر العادية فى تصميم السياسة والبرنامج والانفتاح لتلقى الافكار من كثير من المصادر وتفضيل الارتجال على التخطيط طويل الامد والاعتماد على تفويض المسئولية واعطاء المبادأة للوحدات المحلية التنفيذية . فقد لاحظ هوبكنز ان الزمن الطويل غير واضح او مضمون بينما الجوع والمعاناة من الامور العاجلة الملموسة . وان الضغوط لايجاد عمل للاعداد الكبيرة فى مواجهة قدر كبير من عدم التأكد تفرض على الاجهزة ان تتعلم من خلال العمل . كما انه ليس فى استطاعة المديرين المركزيين أن يصلوا الى مايتعلمه الموظفون المحليون عن المشكلات وعن أفضل مايستطيعون عمله حيالها .

وكان أحد نتائج هذا المدخل هو انشاء عدد من المشروعات الواسعة التنــوع بحيث تكون قادرة على الاستجابة للمتطلبات العديدة للغوث عن طريق العمل واستغلال

المهارات المتاحة وتقديم المزايا للمجتمع . وكانت منظمات ( هوبكنز ) تتعدد أشكالها في استجابتها لنوع الاعمال التى تنهض بها . فقد تكاثرت منظمات الغوث عندما زادت معرفة المنظمات بالفروق بين انواع البطالة . ففى الايام الاولى من عمل ادارة غوث اللاجئين المؤقته كان يمكن التمييز بسرعة بين الذين يمكن تشغيلهم وبين غير الصالحين للعمل ثم بين العاملين فى الورش الانتاجية وبين العاملين فى المكاتب ثم بين الغوث الحضرى واعادة التأهيل الريفى حيث اوجد قيام مزارع الاعاشة مركزا فريدا . ثم ادارة غوث الطوارىء الفيدرالية فى تطوير مشروعات تحدث التكافؤ بين الموارد والحاجات المكتشفة ( كما هو الحال فى استخدام العاطلين فى اعداد وتوزيع ملايين الانعام الزائدة التى تفتقر الى الغذاء بسبب الجفاف ) . وكذلك انشاء مشروعات تعد خصيصا بناء على المعلومات الجديدة عن انواع المتعطلين ( كما هو الحال فى تطوير معسكرات عمل للعمال الرحل الذين اصبح ينظر اليهم على انهم يرتحلون للبحث عن عمل وانهم ليسوا متسولين . وقد طورت المشروعات فى ادارة الاشغال المدنية لتقابل الاهتمامات الخاصة واحتياجات المجتمعات المحلية وحكومات الولاية والفنانين والمهنيين والنساء . وشملت المشروعات الاعداد المبكر للسائقين والترخيص لهم ومدارس التمريض وحفظ السجلات والبحث الاحصائى وتاريخ المجتمعات والمسارح المحلية وامثالها . واخذ الاداريون المركزيون يقومون بدور متزايد فى تعلم ونقل مشروعات المقترحات التى تنهض بها المجتمعات المحلية

وقد نقل اسلوب انشاء وتوزيع المشروعات الى ادارة مشروعات الاشغال التى تراوحت انواعها بين المشروعات الانشائية والهندسية ( وخاصة الطرق خارج المدن والشوارع الرئيسية والفرعية ) ومشروعات الموظفين المكتبيين فى خدمات الصحة العامة . والمكتبات والخدمات الترفيهية ومشروعات البحوث والتسجيل ومساندة الفنون . وفى السنوات الاخيرة من عمل ادارة مشروعات الاشغال تحولت المناشط الى الدفاع القومى وشملت المشروعات تدريب العمال على الصناعات الحربية والدفاع المدنى وشغل وظائف المطارات وتخطيط الدفاع .

ولكن التركيز على الارتجال واللامركزية والمبادأة المحلية والمرونة فى الاستجابة والانفتاح على كثير من مصادر الافكار خلقت ايضا مآزق رئيسية للادارة . وقد اظهرت منظمات غوث العمل بكل وضوح فى محاولتها تطوير الاستجابات لهذه المآزق مقدرتها على تعلم العروة المزدوجة التنظيمية . والامثلة الثلاثة التالية سوف تساعد على تقديم الاحساس بهذه المقدرة

### التعويض

نظرت ادارة غوث اللاجئين الفيدرالية فى موضوع سياسة الاجور التى يمكن ان تقابل المتطلبات العديدة من التوافق مع احتياجات المستحقين فى الميزانية والميزانية بالفروق فى مهارات العمال وانتاجيتهم والعدالة فى الاجور وتجنب المنافسة مع قطاع الاعمال الخاصة . وتضمن الحل الاخذ بمبدأ ( العجز فى الموازنة ) اى ان مجموع

مايصرف ينبغى أن يكون فى حدود اعتمادات الميزانية المقررة لمستحقى المعونة ولايجاوزه وحاولت الادارة التمسك بكل من مبدأ الحد الادنى للاجر والمعدلات السائدة فى الاجر المحلى . وكانت سياسة هذه الادارة هى أن تصرف معدل الاجر المحلى السائد لنوع العمل المنجز مادام يزيد على ۳۰ر. من الدولار للساعة . كما ثار موضوع الاجر مرة أخرى خلال نهوض ادارة الاشغال المعنية بالعمل . واصبح التباين الجغرافى فى الاجور السائدة واضحا ( مثال ذلك ان المزارعين فى الجنوب تعودوا على أن يدفعوا ۰ ٥ر دولار فى الساعة فقط لمن يستخدمونهم ) وتعرضت الميزانية الشاملة لادارة الاشغال المدنية لقيود شديدة . واصبح ينظر الى هيكل الاجور الحالى لادارة غوث الطوارىء الفيديرالية على انه نظام لايجوز المساس به . ولكن هوبكنز ومعاونيه وجدوا انفسهم مرغمين على اغفال الحد الادنى للاجر وهو ۳۰ر من الدولار وذلك تأييد انسياسة اجور تأخذ فى اعتبارها الفروق الجغرافية . وقد ادخل فى نظام عمل ادارة مشروعات الاشغال مفهوم الاجر الامنى حيث يصرف للعمال الاجر كل أسبوعين ليوفر لهم مستوى ادنى للمعيشة بمعدل اعلى من اجر الاعاشة واقل من الاجور السائدة فى المجتمع المحلى وحيث يعرض انخفاض معدل الاجر - ساعة الحصول على عمل شبه منتظم . وقد اظهر هوبكنز ومعاونوه فى كل دراسة جديدة عن هذا الموضوع ادراكا غير عادى لما يدخل فيه من قيم ومبادىء متضاربة .

## المحافظة على تماسك التنظيم وهو يتلمس الطريق

اتخذ هوبكنز فى ادارة غوث الطوارىء المؤقتة نمطا للاستجابة المرتجلة بدلا من التخطيط طويل المدى اذ قال :

انك لا تستطيع ان تتنبأ بدقة عما تفعل لمجابهة ظرف ما عندما تجهل ما سيئول اليه .

وقد وصف روبرت شيروود عمليات ادارة غوث الطوارىء الفيديرالية بأنها سلسلة من الارتجالات الممتازة يثيرها نوع المشكلات الضخمة التى تنكشف بين يوم وآخر .

وقد تجنب هوبكنز التخطيط طويل المدى عن قصد لانه لم يكن يعتقد انه يمكن الاخذ به فى محيط عملياته ولان الناس - كما قال - لايأكلون على المدى الطويل ولكنهم يأكلون كل يوم . لذلك حاول ان يجد التنظيم المرن الطليق المستجيب . وقد وصف تقويم اجراه احد أسلحة المهندسين بالجيش نتائج عمله على النحو التالى :

لقد وجدت المرونة الطليقة فى المنظمة التى ادارها مستر هوبكنز ما يبررها فى النتائج التى تحققت . اذ مكنته من أن يجد عملا خلال شهرين لنفس العدد الذى سجل للتعبئة العامة واستدعى للخدمة العسكرية خلال عام ونصف من التعبئة للحرب العالمية الثانية ، ويمكن اغفال ماحدث من خسائر واغلب الظن انه قد زاد من القدرة الشرائية فى البلاد .

ولكن الحرية والسيولة واستمرار الارتجال تعرض المنظمة لخطر عدم التماسك فما الذى يضمن تماسك المنظمة عندما يكون مستقبلها على المدى المتوسط غير معروف كلية ، وعندما لايتوفر لها خلال الجزء الاكبر من حياتها الا القليل من ترابط الخطط والسياسات ؟ ترى ( هليناسنو ) ان حماس هوبكنز للعمل ومقدرته على نقل هذا الحماس الى موظفيه على جميع المستويات التنظيمية هو الذى حفظ تماسك المنظمة كما كتب اليه احد موظفيه الدائمين ما يلى :

( يبدو أنك تحظى بقدر كبير من صفة معينة لايمكن تحديدها بشكل دقيق ولكنها تستقطب الولاء من قلوب هؤلاء الذين يعملون معك )

وكان نمط هوبكنز فى القيادة من النوع الذى يشجع على المواجهة والمجادلة مع الاخرين ومع نفسه . وكان موظفوه مثله من الباحثين المناضلين — الذين لايكلون ولايترددون فى حث ونخز أى فرد بما فى ذلك الرؤساء الذين قد يظهرون فى أى لحظة علامات التراخي فى العمل . وهو نفسه من الافراد الذين يزدهرون دائما فى جو الاعتراض والمجادلة .

وكان الاتجاه الى اتخاذ القرارات فى اجتماعات غير رسمية حيث : تجرى مناقشة حرة وصريحة . وعندما يبرز اقتراح ما ويحدث اتفاق يتخذ القرار عادة بالاجماع واحيانا يصدر هوبكنز القرار عندما يحدث انقسام شديد فى الرأى وهو يصدر القرار ويوزع الواجبات ويوكل العمل الى واحد من المشتركين فى الاجتماع

وقد ساعد الايمان بالرسالة والولاء الشخصى الذى اوجده ( جون هوبكنز ) فى الايام الاولى من عمل ادارة غوث اللاجئين الفيدرالية على تماسك المنظمة خلال فترات طويلة من عدم الوثوق الاجرائى والتنظيمى

## حرية مركزية ورقابة لامركزية

ظهر التشكيل اللامركزى والاعتماد على حرية العاملين المحليين فى ابتكار وتشغيل المشروعات بسبب الاهتمام بسرعة الاستجابة والرغبة فى ايجاد برنامج متشعب يشبع الحاجات المختلفة والمتغيرة للمحليات . ولكن وجدت ايضا متطلبات للرقابة المركزية نشأت عن الاهتمام باستقامة الامور ( مثل الحاجة الى التحكم فى الغش ومنع المحسوبية فى اختيار المشروعات ) وفى وضع مبادىء عمل اساسية معينة ( مثل ملاءمة المعونة ) وتناسق الجهود والفاعلية فى المحافظة على الموارد النادرة وفى العدالة وفى اتساق السياسة ( كما هو الحال فى موضوع التعويضات ) . وقد أثرت هذه المتطلبات المتضاربة فى كثير من النواحى المختلفة للنشاط التنظيمى واستمرت فى الظهور بأشكال متباينة خلال تاريخ المنظمة جميعه .

وبمرور الوقت تطورت المنظمات وتغيرت استجابتها لهذا المأزق المستمر واستطاع هوبكنز فى ادارة غوث الطوارىء المؤقت ان يجعل المشروع فى الولاية يسمح بحرية

التصرف فى الاعتمادات ثم يقسم الارتباطات . الى اقسام ثلاثة الثلث الاول للمشروعات التى تقترحها الولاية والثانى يوزع وفق عدد السكان وحاجتهم الى المعونة والثلث الاخير يصرف للمحليات وفقا للنسبة بين المصروفات المحلية ومصروفات الولاية . وتمكن هوبكنز فى ادارة غوث الطوارىء الفيدرالية من أن يزيد من سلطاته التى مكنت بدورها هذه الادارة من ان تأخذ بقاعدة عامة لتخصيص الاعتمادات للولايات تؤيدها حوافز تساعد على الابتكار فى الولاية من أجل توفير اعتمادات محلية مقابلة .

وقد حافظت ادارة غوث الطوارىء الفيدرالية وبعدها ادارة الاشغال المدنية وبعدها ادارة مشروعات الاشغال على القواعد المركزية فى شكل عام وغير دقيق التحديد مما اتاح للممثلين فى الميدان حرية كبيرة فى تفسير القواعد . كما طور هوبكنز وموظفوه الرئيسيون استراتيجية مزدوجة لجمع البيانات المحلية ولنقل الافكار والسياسات والقيم المركزية الى العملاء المحليين والاقليميين ومنسقى لميدان المتنقلين وكان لهوبكنز سفير شخصى متجول — غير رسمى — ( لورينا هيكوك ) التى لم تقتصر على اعطاء هوبكنز — بل روزفلت ايضا — احساسا مستمرا باتجاهات ومشاعر الذين يقفون لاستقبال وتقديم عمل الاغاثة حول الدولة . بل كانت تربط موظفى ( هوبكنز ) فى واشنطون العاصمة وفى انحاء البلاد بعلاقة ولاء غير عادى وثقة مع هوبكنز . ونتيجة لذلك أصبح هوبكنز على ثقة من أن الخلافات فى الفهم وفى التطبيق بين المركز والمحليات يمكن ان تكتشف على الفور وتسوى .

ومرة بعد أخرى ساعد مستوى الثقة بين الاشخاص والحماس والروح المعنوية وتبادل المعلومات على توفير جو يسر الامور ومكن من معايشة المآزق الصعبة والسيطرة عليها .

والحقيقة أن هذا المآزق بالذات وأعنى الرقابة المركزية والاستقلال المحلى كا نعاملا حاسما فى تدهور ادارة مشروعات الاشغال . فقد جدت ظروف قوضت كلا من سلطات التميز عند هوبكنز والثقة غير الرسمية والروح المعنوية التى اتسمت بها منظماته .

وكان رد فعل الكونجرس مثيرا على مااعتبره غموضا وفقدان التخطيط فى مقترحات ادارة مشروعات الاشغال . فعلى عكس المرونة التى لاحدود لها والحرية فى صرف الاموال التى يبدو أن الادارة تحتاجها فان الكونجرس رأى أن يضع ضوابط واجراءات وقائية نجحت فى مجالين هما : تخصيص الاعتمادات وموافقة مجلس الشيوخ على التعيينات . ونجح مجلس الشيوخ فى تحديد ثمانى فئات للمصروفات تنحصر فيها كل انواع الانفاق ونجح كذلك فى اشتراط اعتماد مجلس الشيوخ لتعيين كل المديرين الذين يحصلون على مرتب ٥٠٠٠ دولار او أكثر . واخيرا فانه لما كان روزفلت غير قادر على تزويد الكونجرس باسماء هؤلاء الذين يتحملون المسئولية عن ادارة البرنامج فقد وافق على أن يتحمل هو المسئولية عن ادارة العملية باكملها وبذلك اكد منتهى المركزية فى عملية اعتماد المشروع .

وكنتيجة لتحرك الكونجرس لوضع رقابة ادق على برنامج ادارة مشروعات الاشغال وترشيح هوبكنز لينهض برئاستها ــ فقد مالت فى تصرفاتها الى الاتجاه التقليدى فى ادارة الاجهزة الفيدرالية . ونتيجة لذلك ادخلت المركزية الادارية والاجراءات الروتينية فى تنفيذ العمليات لدرجة لم تعرف فى ادارة اعمال الاغاثة من قبل . وقد تحدث هوبكنز الى مؤتمر للمديرين فى الولايات فى ديسمبر ١٩٣٥ بمايلى :

( سوف يتحول هذا الى تنظيم خطى يتسلسل خلال المستويات التنظيمية المتتالية فاذا حدث أن لم يرض احد المديرين فى الولايات عن ناحية معينة من هذا البرنامج فسوف يكون هذا امرا مؤسفا ولاشىء أكثر من ذلك )

وقد ساعد تخصيص الاعتمادات مسبقا الذى كان بمثابة منزلق أكبر الى الخطأ المحلى ( من طبيعة الغش او الفساد بصفة خاصة ) وتآكل شبكة اعضاء الادارة الموثوق بهم على الوصول الى هذه النتيجة . ورغم ذلك فقد أظهر هوبكنزومعاونوه الرئيسيون مرونة وحرية اختيار كبيرة فى ادارتهم للتشكيل الغير المر نوفى تطبيق الاجراءات المرشدة على التفصيلات . ولم يحدث شىء حتى سنة ١٩٣٨ عندما بدأ التوظف العام والمتصل بالدفاع ينشط واخذت صحة هوبكنز فى التدهور فأضعفت قدرته على المساهمة الكاملة فى العمل ، فحدث هبوط وجمود فى انشطة ادارة المشروعات وبدأ يظهر بقوة . وبدأت خطى أنشطة ادارة مشروعات الاشغال تتراخى ومعدل الاخذ بالبرامج الجديدة والمتنوعة تتباطأ . وبدأ رئيس الجمهورية نفسه يفقد الاهتمام بالبرنامج باعتباره وسيلة لاستكشاف السياسة القومية فى مجال الاغاثة وهذه حقيقة ربما ترجع الى حد كبير الى صدور تشريع الضمان الاجتماعى سنة ١٩٣٥

وقد لاحظ احد المديرين المساعدين سنة ١٩٣٧ مايلى :

لم تعد ادارة مشروعات الاشغال كما كانت من قبل .. وفى رأيه ان التنظيم فى مجموعه قد فقد روحه .. واعترف ان ادارة مشروعات الاشغال كانت تتحرك بسهولة ولكنه اعرب عن خوفه من ان تكون روحها قد احتضرت .

## دروس للتعلم التنظيمى

كيف يمكن ان نعلل الشواهد على وجود العروة المزدوجة للتعلم التنظيمى فى قصة ادارة مشروعات الاشغال ؟ من الواضح ان هذه القصة مرتبطة برجل غيرعادى هو ( هوبكنز ) الذى وضع طراز التنظيم ، وأوجد التماسك التنظيمى وساعد على أن يحافظ على ترابط التنظيم خلال فترات الشك والارتجال وتحول التوجيه . كما كانت هناك ايضا علاقة غير عادية من الثقة المتبادلة والاحترام بين روزفلت وهوبكنز حفظت ادارة مشروعات الاشغال وماتلاها من ادارات من النمط المعتاد من الهجوم والدفاع الذى تتميز به حياة المنظمات فى الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة الامريكية . وقد وفرت هذه العلاقة المساندة الخارجية لجوالشك والتجربةوالارتجال الذى دعمه هوبكنز فى البيئة الداخلية لهذه المنظمات . فقد كان هناك جو منالازمة

القومية المستمرة يشبه جو الحرب رخصت باجراء تجارب مثيرة ودعمت الاحساس لدى موظفى المنظمات يحمل رسالة مشتركة واضنت المعارضة للمباداة فى هذه الاجهزة لزمن طويل . وفوق ذلك فقد كانت من سمات الازمة القومية الفريدة انها حمت هذه المنظمات من محاولات الكونجرس للرقابة عليها بينما دعمت فى نفس الوقت الاتجاه الى توقيتها . فلم تكن منظمات غوث العمل تستطيع فى اى وقت ان تظن فى عملها الدوام . ولا شك ان هذا قد ساعد على ان يوقف نمو المجالات المحمية للمصالح التنظيمية التى هى من سمات البيروقراطيات . ومع ذلك فقد استمرت الازمة المؤقتة نحو عشر سنوات مما أتاح الفرصة لسلسلة من الهجمات المتجددة على مشكلة غوث اللاجئين كل منها موجة الى تجسيد تنظيمى مختلف . وكان المجال متاحا للاستمرار فى التقصى حول الموضوع الاساسى ولكن الجهد الموصول اتخذ شكل سلسلة من البدايات التنظيمية الجديدة تستطيع القيادة فى كل منها ان تتعلم من التجربة السابقة بينما تستغل الحرية المتاحة لها فى اعادة تشكيل السياسات وبدء تجارب جديدة . ويمكن فهم تدهور ادارة مشروعات الاشغال من خلال تحول حدث فى كل من العوامل المذكورة سابقا . فقد نجح الكونجرس فى ان يثبت دوره فى الرقابة على هذه الادارة وبذلك اوجد عملية دفاعية فى ادارة مشروعات الاشغال تخضع اكثر للاجراءات والوثائق والانتظام والقيود . ثم ان مرض ( هوبكنز ) اضعف نشاطه وفاعليته مما يؤكد مدى اعتماد سمات التنظيم دائما على شخصية قائدة . ثم تضاءلت العلاقة الخاصة برئيس الجمهورية بهذه الادارة عندما لاحت الحرب الاوربية بشكل متزايد فى الافق وعندما صدر قانون الامن الاجتماعى الذى يبدو انه حل مشكلة الغوث الذى كانت منظمات غوث العمالة هى العميل الاساسى للبحث فيها .

ومن الواضح ان التسلسل فى تنظيمات ادارة مشروعات الاشغال يعتبر مسابقة بين منظمات الخدمة العامة غير عادية فى محتواها . ورغم ذلك فانها تقدم دليلا على امكانية التعلم من خلال العروة التنظيمية المزدوجة وتوضح الدور الذى يمكن ان ينهض به مثل هذا التنظيم فى الجدل حول التقصى العام . يبقى بعد ذلك التساؤل عما اذا كان مثل هذا التشكيل للظروف يمكن ان يتكرر وبوضوح اكبر هل يمكن ان يصبح مثل الطراز هو النموذج فى التعلم التنظيمى

فما الذى يعتبر ضروريا ليتحقق هذا ؟

ـ الا تشكل اجهزة الخدمة العامة حول مشكلة كاملة التحديد ولكن حول موضوع يتضمن مشكلات مثل الغوث عن طريق العمل للمتعطلين وان تحدد رسالة المنظمة بانها التعلم من خلال العمل بالنسبة لهذا الموضوع

ـ وأن يعتبر الوضع التنظيمى مؤقتا وأن تمارس الرقابة الخارجية من خلال تحويل اعضاء جدد فى سلسلة التنظيمات هذه السلطة . ولو أن ضم كل عضو جديد يعتبر استمرارا للتعلم المستمد من التجسيد السابق .

ـ وان يتسم عالم السلوكيات فى التنظيم بدرجة من التماسك والثقة بين الافراد تكفي للمحافظة عن المنظمة خلال فترات طويلة وتسمح بدرجة عالية من الاستقلال المحلى والمبادأة .

ـ وان يتوزع الاهتمام بمآزق السياسة والتطبيق ومصارعتها ، كما نهض بذلك ( هوبكنز ) وبمنتهى القوة كفرد ، على نطاق واسع خلال مستويات التنظيم .

وتحقيق هذه الظروف التى تبدو مثالية لا يقع فيما اعتقد خارج قدراتنا ، ولو انه سوف يمتد بها خارج حدود الحياة التنظيمية المعتادة . وقد حاولت فى مناسبات أخرى ان اصف انواع التدخل اللازم لايجاد نظم التعلم التنظيمى التى تتقبل التعلم من خلال العروة المزدوجة . والذى يوضحه مثال ادارة مشروعات الاشغال بقوة هو ان منظمات الخدمة العامة القادرة على التعلم من خلال العروة المزدوجة يمكن ان تعمل كوسطاء للتعلم العام ، وان الجدل حول التقصى العام يتطلب قيام مثل هذه الاجهزة . كثيرا الحد المقبول فى شراء الاجهزة ، او ان تدفع انشطة المنظمات العامة بالتناقضات المختصة من قبل الى الظهور كما هو الحال عندما يؤدى نجاح العمل الايجابى الى تخفيف احد انواع التمييز فينشأ عن ذلك أثر عكسى فى التمييز المضاد . وفى هذه الامثلة وكثير غيرها شبيه بها تجعلنا نعيد صياغة المشكلة وتظهر متطلبات جديدة ومفاهيم جديدة لقيم متعارضة بسبب الفشل الذى يلاحظ احيانا للنشاط السابق ( وهذا يجعلنا نعيد التفكير فيما يجرى فى دراسة على النموذج ) ولكنه غالبا مايكون نتيجة لنجاح هذا النشاط ( مما يجعلنا نهتم بالقيم المتأثرة والتى اهملناها من قبل ) بالاضافة الى ذلك فانه لايبدو ان لهذه العملية نهاية ظاهرة . انها لاتتلاقى على مجموعة جديدة من الظروف المستقرة . كما لانستطيع ان نقدمها اساسا او استنادا الى بلوغ اهداف سبق تحديدها . بل الاولى ان نسائل انفسنا دائما عن طبيعة ومستوى المشكلات الجديدة التى خلقناها خلال مجهوداتنا لحل المشكلات القديمة . ويبدو ان النقاش حول الخدمات العامة يجرى غالبا تحت الوهم بانه بمجرد ان تحل المشكلات التى يخشى منها حاليا فان الوضع الجديد الناتج سوف يخلد من المشكلات . وهذه وجهة نظر المصلح ولكنها تتحقق احيانا من خلال المنظور التاريخى فحسب ان الاصلاح الذى جرى بالامس قد اصبح مشكلة اليوم . ولايوجد مايوضح هذا بصورة افضل مما أظهرته دراسة ( البرت روثمان ) عن فكرة سجون مرتكبى الجرائم الكبرى فى المجتمع الامريكى ، ومايوصف الان بانه ( مدرسة الجريمة ) كان قد اقترح اصلا كاجراء تصحيحى للتأثيرات التى تهدم الاخلاق فى البيئة الحضرية واقترح لحماية مجتمع مثالى يمكن ان يجرى فيه الاصلاح الادبى للمجرمين بنجاح .

1 Philip Selznick, *TVA and the Grass Roots*, New York, Harper and Row, 1966.

2 Tom Burns, *The BBC*, London, Macmillan, 1977.

3 Robert Scott, *The Making of Blind Men*, New York, Russell Sage Foundation, 1969.

4 Geofffrey Vickers, *Value Systems and Social Process*, London, Tavistock, 1968.

5 Jay Forrester, *Urban Dynamics*, Cambridge, Mass., MIT Press, 1971.

6 Albert Rothman, *The Penitentiary*.

7 Chris Argyris and Donald A. Sehon, *Organizational Learning*, Reading, Mass., Addison-Welsley, 1978.

8 All of the material in this section draws heavily upon the work the work of Helena Van Cortland Snow. In her senior year at Harvard, Miss Snow wrote a senior honours thesis on the WPA for which I served as her adviser. I had long beeen intersted in the WPA as an unusual example of a learning organization in the pupil sector, but it was only as a result of Miss Snows' research that I have been able to study the evidence for the WPA's ways of learning.

9 Harry Hopkins, *Spending to Save : The Complete Story of Relief*, p. 124, New York, W. W. Norton and Co., Inc., 1936.

10 *Harry Hopkins to Colonel Waite, Transcript of Phone Conversation, Hopkins Manuscript, Hyde Park Collection.*

11 *House Sub-Committee of Appropriations, FERA and CWA Hearings*, 1934, p. 30.

12 Robert Sherwood, *Rosevelt and Hopkins : An Intimate History*, p. 48, New York, Harper and Brothers, 1948.

13 Edward Ainsworth Williams, *Federal Aid to Relief*, p. 159, New York, Columbia University Press, 1939.

14 *Report to the National Emergency Council for the Week ending December* 17, 1934. *Hopkins Manuscripts, FDR. Library, Hyde Park, N.Y.*

15 *November* 6, 1935, *Letter in Hopkins Manuscripts, FDR Library, Hyde Park, N.Y.*

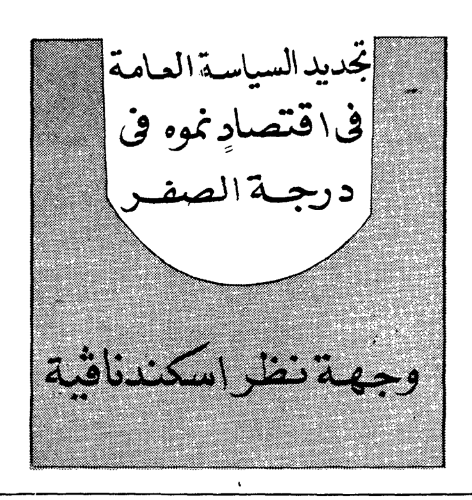
16 *Sherwood, op. cit.*, p. 49.

17 *Frank Bane in an Interview with Helena Snow*, 26 November 1978.

18 *Hopkins Manuscripts, FDR Library, Hyde Park, N.Y.*

19 Arthur W. McMahon, John D. Millett and Gladys Ogden, *The Administration of Federal Work Relief*, p. 212, Chicago, Ill., Public Administration Service, 1941.

20 Argyris and Schon, op. cit.




منذ مئة سنة مضت او مايقرب من ذلك بدات الدول الاسكندنافية عملية تغيير اجتماعى واقتصادى اطلق عليها بصفة عامة اسم الثورة الصناعية فقد اعيد تشكيل اقتصادنا على مدى عدة عشرات من السنين وقد اغلقت مؤسسات نشر الاخشاب والمصانع والورش فى كل مكان وترك الالاف حرفة الزراعة لكى يبحثوا عن وظائف فى الصناعات الجديدة وعندما بلغت الهجرة من الارض ذروتها فى السويد عام ١٨٩٠ ارتفع الاستخدام الصناعى ليصل الى ٤٠٫٠٠٠ شخص سنويا ولقد شهدنا مثل هذا التحول الاقتصادى فى مرحلة واحدة اخرى فى تاريخ اسكندنافية ، ونعنى مرحلة التوسع فى قطاع الخدمات منذ الحرب العالمية الثانية ومرة اخرى نجد أن نسبة كبيرة من السكان قد تحولوا الى مهن جديدة تقع اساسا فى القطاع العام . ولقد ارتفع الاستخدام فى العشر السنوات الاخيرة فى القطاع الحكومى المحلى بمعدل ٤٠٫٠٠٠ شخص سنويا ولكن بداية التوسع ترجع الى العقدين السادس والسابع ، فقد بنيت المدارس والمستشفيات والحضانات النهارية فى جميع انحاء الدولة . وقد تضخمت المكاتب المحلية الحكومية حتى انفجرت وحلت محلها وحدات مكتبية حديثة ضخمة . وحدث التحول هذه المرة من انتاج السلع الى مجال الخدمات والادارة .

## الكاتب : دانيــال تارشــيس

احد أعضاء البرلمان السويدى ، ويعمل وكيل وزارة فى مكتب رئيس الوزراء ، ويقوم بالتدريس فى قسم العلوم السياسية بجامعة استكهولم

## المترجم : سعاد عبد الرسول حسن

مديرة ادارة بالشعبة القومية لليونسكو بالقاهرة


---

ولقد عرفنا ان عضوية نقابة عمال البلدية السويدية عام ١٩٧٩ تفوقت على عضوية نقابة عمال المعادن بحيث اصبحت أكبر نقابة عمالية فى السويد . هذه الامثلة تأكيد رمزى للتحول الذى حدث فى قطاع الخدمات العامة . وفجأة لم يعد هذا القطاع يقوم بمجرد عمل تأييد فى مجتمع صناعى فى اغلبه ولكن أصبح هذا القطاع يمثل نشاطا اقتصاديا متزايدا وشاملا . ومنذ ثلاثين عاما مضت لم يكن يعمل بالسلطة الريفية الصغيرة فى السويد أكثر من عشرين موظفا أو نحو ذلك . أما اليوم فان السلطات المحلية ومجالس المقاطعات تستخدم واحدا من كل خمسة من القوى العاملة بالسويد . ومن الناحية العملية تعتبر الحكومة المحلية فى جميع المقاطعات هى الموظف الرئيسى

وتعتبر ( ثورة القطاع العام ) التى حدثت فى الحقبات الاخيرة بمثابة انقلاب جذرى فى حياتنا الاجتماعية والاقتصادية يشبه الثورة الصناعية التى حدثت فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . فهى عملية غيرت حياتنا اليومية بطريقة جوهرية (١) فالمهام التى كانت تؤدى بالمنزل سابقا تحولت الى مهام تؤدى

بأدوات جماعية ، فقد امتدت الخدمات العامة وتنوعت وامتدت وتنوعت أيضا الرقابة العامة . فبينما اصبحنا نعتمد بطريقة متزايدة بعضنا على البعض فى اقتصاد شديد التكامل فان لدينا ايضا حاجة شديدة للرقابة الاجتماعية . وكلما اصبحت حياتنا مترابطة بعضنا مع البعض وكلما طورنا التجارة والخدمات أصبحنا أكثر تطورا واكثر تأثرا بسلوك الآخرين . ولقد خلق التقدم التكنولوجى اخطارا جديدة جعلت من الضرورى وجود اشراف صارم . وهذا هو وجه ( يانوس ) فى ثورة القطاع العام : ومن ناحية اخرى خلقت حرية اعظم وفتحت مجالات فرص لم تتح من قبل للسواد الاعظم من الناس . ومن ناحية أخرى فان هذه الثورة تتطلب استعداداجديدا للتكيف والتمشى مع متطلباتها . فكل تقدم وكل خطوة الى الامام لها ثمنها الذى لايمكن تجنبه .

وعلى الرغم من الكساد الاقتصادى فان توسع القطاع العام لم يهدأ خلال العقد الثامن . ويرجع ذلك جزئيا الى انرفاهية دول المجموعة الاسكندنافية قد خططت بحيث تشجع الاستخدام العالى وبالتالى تزيد مدخرتها من المصادر الدورية المقابلة عندما يضعف الاقتصاد . ولكن ذلك يرجع ايضا الى ان القطاع العام له دينامياته الذاتية . ولم يتأثر حجم النشاط الحكومى المحلى والمركزى فقط بالقرارات المتخذة فى الوقت الحاضر ولكن ايضا بالالتزامات التى حدثت منذ عدة سنوات مضت . وكنتيجة لبرامج الاصلاح التى قدمت بصفة مبدئية على نطاق واسع خلال العقد السابع مايجول بخاطرى هو التخطيط المتزايد والبرامج الطويلة الامد بشتى انواعها — أصبحنا فى الواقع أكثر خضوعا للقرارات القديمة وتكاليف السياسة الطموح البعيدة النظر تكون غالبا غير واضحة تماما عندما يؤخذ القرار ، ولكن هذه التكاليف تظهر نفسها بمرور الوقت وكلما وضعت الخطط موضع التنفيذ ، وهنا يظهر نوع من التناقض الذى يحتم على الانسان أن يتوقف من أجل مزيد من التفكير : فبينما الغرض من التخطيط هو زيادة الكفاءة وحرية العمل عند التصدى لتطوير المجتمع فان صانعى القرارات كانوا غالبا يجدون أن التخطيط يشل حركتهم كلية ويحد من حريتهم فى العمل

ونتيجة لذلك فان المشكلة الرئيسية التى برزت فى العقد الثامن بالنسبة للقطاع العام كانت تتمثل فى تزايد مظاهر عدم التكافؤ بين الدخل والمصروفات . ومن ناحية أخرى استمرت الانشطة العامة فى التوسع وازدادت التحولات بطريقة جوهرية ، ويرجع ذلك بصفة جزئية الى عوامل ديموجرافية

ومن ناحية اخرى اخذ النمو الاقتصادى فى الهبوط ، وهناك عدة اسباب تكمن وراء ذلك ، ففى المجال الدولى توجد أزمة البترول والفوضى الاقتصادية التى نجمت عنها ، وهناك ايضا التطور الصناعى فى بعض الدول النامية التى بدأت تبرز كمنافس خطير للصناعة الاوربية . ولكن هناك اسباب عديدة ذات صبغة قومية . فخلال العقد الثامن كان الناس يميلون الى الاستمتاع بالارتفاع الذى حدث فى مستوياتها

المعيشية لا من حيث المكاسب فحسب ولكن من حيث وجود مزيد من وقت الفراغ وقليل من الضغط مع ظروف عمل افضل كذلك من الممكن ان تكون الضرائب العالية قد خلقت حجما متزايدا من الصفقات الخاصة التى تتجنب النظام الضريبى . ولذلك فان النمو المتدهور للانتاج القومى الشامل ليس فى حاجة لان يعكس بالضرورة هبوطا مماثلا فى الارتفاع الكيفى الحقيقى فى مستويات المعيشة بل على العكس قد يكون من الممكن انه من خلال هذه المستويات امكن ان تحدث تحسنا سريعا فى الاحوال المعيشية فى العقد الثامن كما حدث فى العقد السابع ، ولكن ذلك لايحدث كثيرا من الارتياح لدى السياسيين الذين يتحتم عليهم ان يكونوا قلقين بالنسبة لجعل النتائج المالية تفى بالمرام ، حيث أن الزيادة فى متع الحياة المعفاة من الضرائب لاتؤدى الى تشجيع اطلاق الثروات التى تصب فى خزائن الحكومة والبلدية ولايهم مدى عدم صحة مفهوم الانتاج القومى الشامل الذى يتزايد الاستخفاف به فهو يمثل حقيقة كبيرة جدا بالنسبة لوزراء المالية .

ونتيجة لذلك فان عجز الموازنة العامة أصبح فى وضع مطرد فميزانية العام الحالى فى السويد تعانى من خسارة مقدارها ٤٥٫٠٠٠ مليون ( كرون ) أى مايوازى $\frac{١}{٢٠}$ الانتاج القومى الشامل تقريبا . ولقد كانت الميزانية الطويلة الاجل التى قدمت فى مايو ١٩٧٨ تتنبأ بعجز سنوى فى الميزانية فى الاقليم يبلغ ٤٠٫٠٠٠ مليون كرون خلال الخمس السنوات القادمة . والاكثر من ذلك أن الميزانية الطويلة الاجل تعتمد على افتراضات متفائلة ولاتدعى أنها تمثل تنبؤا بالنسبة للاتجاهات المحتملة فى مصروفات الدولة . ومن الشروط المسبقة اذن أن الحكومة لن ترغم فجأة على ضخ المصادر لانقاذ الصناعات المتعثرة كما حدث مرارا فى السنوات الاخيرة . وشرط مسبق آخر هو أن السياسيين سوف يمتنعون عن اصدار قرارات بشأن المؤسسات الجديدة ، كما أن السلطات لن تطلب مخصصات عالية أكثر من تلك التى تمت الموافقة عليها بالفعل من قبل البرلمان وحتى بالنسبة لهذه الافتراضات فان العجز فى ميزانية السويد خلال الخمس السنوات القادمة سوف يصل الى ٢٠٠٫٠٠٠ مليون كرون .

ومن المعروف أن الهبوط يولد عادة قدرا معينا من التشاؤم . واننى أرغب بصفة خاصة فى تأكيد ان الانسان يجب أن لا يفرط فى استخلاص نتائج بعيدة المدى من اتجاهات السنوات الاخيرة الماضية . فهناك مناقشات تدور حول أى المشكلات ذات طبيعة تتعلق بالهيكل وايها يرجع الى التموجات الطارئة فى الاقتصاد العالمى . فاذا تركنا ذلك جانبا للحظة من الزمن فان النقطة الهامة تبقى متمثلة فى انه حتى اذا أمكن تحقيق أكثر التنبؤات تفاؤلا بالنسبة للسنوات القليلة القادمة فان الاوضاع المالية فى السويد سوف تظل غير متوازنة . ويمكن البحث عن الحل فى العديد من الوسائل المحاسبية القومية أو فى الافكار الشعبية التى تقول أنه ليست هناك أى حاجة تستدعى القلق بالنسبة لعجز الميزانية . ومن أجل كل ذلك ليس هناك حاجة للف والدوران حول الحقيقة المؤلمة فالهوة بين الثروات والمصروفات مستمرة ، وهناك أسباب كافية تدعو لافتراض أنها ستستمر فى الزيادة .

ما الذى يمكن عمله بالنسبة لهذه المشكلة ؟ ان الحلّ التقليدى بالطبع ينـادى برفع الضرائب ، ولكن هناك اتفاقا عاما على انه سوف يصبح من الصعب زيادة العبء الضريبى الى أى مدى يمكن ادراكه فى اطار التنبؤات المستقبلية . اننى أعتقد انهذه الفكرة قد قدمت فى أحيان كثيرة من قبل ، ومع ذلك فقد وجدت طرق لاستخلاص مزيد من المصادر لمواجهة الانفاق العام . أما بالنسبة للتنبؤات التى تصدر من حين لاخر حول الوصول الى مظلة ضريبية مطلقة فانها لم تتحقق حتى الان ، ففى عـام ١٩٠٦ كان من رأى الاقتصادى الفرنسى ليروى بيليو أن القطـاع العـام يجب أن لا يستولى على أكثر من ١٢ ٪ أو ١٣ ٪ من الانتاج القومى الشـامل اذا أمكن جعـل الاقتصاد قادرا على التعويم . وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وضع كولن كـلارك الاقتصادى الاسترالى الحد السحرى لما يجب ان يستولى عليه القطاع العام ليصـل ٢٥ ٪ . وقد استطاعت دول اسكندنافية معينة اليوم أن تعبر بالفعل علامة الـ ٥٠ ٪ ولم تتعرض مجتمعاتنا للانهيار بعد . ولكن لان التنبؤات كانت غير مطابقة فان ذلك لايعنى أن نستمر فى رفع الضرائب بطريقة مطلقة . وحتى الضغط الضريبى الموجود الان يثير القلق من عدة وجهات نظر على الاقل لانه يشجع الصفقات غير المرئيةوبالتالى يقلل الروح المدنية والاخاء التى تجعل المجتمع متماسكا .

ان الاثار المباشرة لزيادة الضرائب على النتائج الاقتصادية الخالصة قد يكـون مبالغا فيها ، ولكن من ناحية أخرى هناك آثار معنية بعيدة المدى من المحتمل انتكون قد قلل من شأنها وقلما يكون هناك رد فعل فورى للضرائب التى ترفع ، ولكنبمرور الوقت يتعلم الناس كيفية التعامل مع النظام ويكيفون سلوكهم تبعا لذلك . وقـد تزايد فى السويد عدد الاشخاص الذين يكتشفون أن خفض وقت العمل بالنسبة لهم عدة شهور فى السنة أو يوما أو اكثر فى الاسبوع أو عدة ساعات فى اليوم لايحـدث تأثيرا له وزنه على اجرهم الذى ينفقونه على بيوتهم . وعندما يتحقق مجموع القوى العاملة من هذه الميزات فاننا سوف نسير فى طريق مجتمع العمـل بعض الـوقت وهو مجتمع تكون الحياة فيه أكثر يسرا وانسانية ، ولكنه يبدو من خلال المنظـور المالى الضيق مجتمعا صعبا فى ادارته الى حد ما .

ولاتقف الدول الاسكندنافية وحدها فى كفاحها من اجل ايجاد حلول لمشكلاتها التى تتعلق باقتصاد العقد الثامن ذى الضريبة العالية . وتبدو اتجاهات مماثلة فـى دول أخرى صناعية عديدة . ولقد نشرت كتابات كثيرة فى السنوات الاخيرة تتناول الازمات التى تواجه مالية الدولة والحكومة ، ومن بين هذه الكتابات تقرير اللجنـة الثلاثية التى تتناول ( أزمة الديمقراطية ) وماكتبه جيمس أكونور عن (الازمة المالية للدولة ) وجيمس كورنفور عن ( فشل الدولة ) ونيكوس بولانتزاس عن ( أزمة الدولة)

و ك بوليسجاروس عن ( الدولة غير المحكومة ) وغيرها من الكتابات فى هذا الموضوع (٢) . ولقد اصبحنا مهتمين بدرجة متزايدة بشرعية الحكومة والصعوبات التى ترتبط باعطاء تعضيد شامل للمهام العامة . ويدور الجدل حول هذه القضية باسلوب يتسم بالحيوية فى جمهورية ألمانيا الاتحادية حيث بعض اصحاب النظريات من أمثال جورجن هابيرماس ونيوكولاس لوهمان اللذين يديران دفة الهجوم . وأخيرا فان هناك جدلا رئيسيا ثالثا يدور حول مفاهيم ( التسيب الحكومى ) و ( العبء الحكومى ) فقد كتب انتونى كنج (٣) كتابا بعنوان ( لماذا أصبح حكم بريطانيا صعبا ) كما كتب ارون اسكيس (٤) كتابا بعنوان « هل أصبحت جمهورية المانيا الاتحادية غير محكومة » ، كذلك نشر اثنان من الباحثين فى الولايات المتحدة حديثا كتابا بعنوان « هل يمكن أن تفلس الحكومات ؟ (٥) . ولايمكننى أن اتناول الاجابات على هذه الاسئلة المثيرة ، ولكن العناوين وحدها نعطى فكرة عن المشكلات التى أصبحت هى الموضوعات الرئيسية للمناقشات (٦) . والمحصلة النهائية التى يمكن أن نستخلصها هى أن الامر لن يكون سهلا بصفة خاصة عند محاولة الاحتفاظ بالتوازن فى الميزانية العامة عن طريق الزيادات الشاملة فى الثروة . ان الزيادة الثقيلة فى العبء الضريبى يمكن أن تؤدى الى مثل هذه الضغوط الخطيرة سواء كانت ضغوطا سياسية أو اقتصادية بحيث لايمكن افتراض ان النتيجة النهائية ستكون ذات فائدة . وهناك بالفعل عدد من الامثلة للضرائب المرتفعة التى لم تستطع ان تحقق النتائج المطلوبة لانه كان من الصعب جمعها اولا من دافعى هذه الضرائب الذين وجدوا طرقا لتكييف عملياتهم المالية بحيث لايصبحون خاضعين للضرائب . وتشير جميع الدلائل الى احتمال نشوء هذه المشكلات فى المستقبل ايضا . فالنظريات التى تتعلق « بمظلة الضرائب المطلقة »
قد تكون قائمة على اسس غير ثابتة ، ولكن من الواضح انه فى اطار التنبؤات المستقبلية سوف يصبح من غير الممكن استخلاص مصادر متزايدة لمواجهة الانفاق العام بدون احداث ضرر بليغ سواء بالنسبة للاقتصاد القومى او للروح الوطنية

وفى ظل هذا الاطار يتحتم علينا ان نفحص مستقبل القطاع العام . فقد خرجنا من مرحلة توسعية غيرت بطريقة جوهرية الانشطة الحكومية المركزية والمحلية . ويفرض المستقبل تحديات جديدة ، فمازالت هناك مطالب جماعية قديمة لم يتم تحقيقها بعد ، كما أن هناك مطالب جماعية عديدة ظهرت نتيجة للتطور التكنولوجى والتغيرات الهيكلية فى الصناعة والتغيرات فى الهيكل السكانى والمهام السياسية والادارية التى نواجهها لاتقل أهمية عن تلك المطالب خلال الحقبات القليلة القادمة ، ولكن بسبب المناخ الاقتصادى القاسى يتحتم تناول هذه المطالب بطرق جديدة . ولكى نؤرخ فلقد كان من الممكن تجديد القطاع العام بتعبئة المصادر الانعاشية . ولكن من الان فصاعدا يتحتم على الفرد أن يطلق المصادر المتاحة بالفعل الى مدى أكبر من ذى قبل . يجب على الفرد أن يوسع مجال التجديد والتطوير وذلك بمراجعة الالتزامات السابقة . ويمكن للفرد لذلك فقط أن يتبع سياسة ديناميكية فى المستقبل ويشبع المطالب الصاعدة فى المجتمع بطريقة مرضية . ولقد نتج عن الفشل حالة من الركود

التام تمثلت في مواصلة العمل بطريقة مضنية في الانشطة المنشأة بالفعل حسب الامكانات المالية بحيث اصبحت حقبة العقد التاسع حقبة تنفيذ القرارات السياسية التي تخلفت من العقدين السابع والثامن . ولقد اصبح معروفا بصفة عامة ان ذلك ليس بالعبء السهل بالنسبة لهذا الجيل والجيل الذي يليه . وكبداية نقول ان المعاشات التي وعدنا أنفسنا بها بسخاء سوف تصبح عبئا ثقيلا للغاية على الاجيال القادمة .

ان المطالبة ( بمراجعة القرارات القديمة ) و ( الاولويات الجديدة ) قد بدأت بالفعل تظهر في الاحاديث السياسية . كما تظهر هذه المطالبة من حين لاخر في اختصاصات اللجان وفي التعليمات . ولكن تلك المطالبة تعتبر مبدأ أكثرمنهااستعدادا طبيعيا لمراجعة الاساس الذي تؤخذ طبقا له القرارات العملية . وعندما يجبر واضعو القرارات من وقت لاخر على القيام بنوع من الاجراءات الاقتصادية والتخفيضات فانهم يتبعون عادة خطا أقل مقاومة ويخفضون المصروفات التي تكون أكثر تناولا لايديهم . وغالبا تكون الاستثمارات الجديدة والتعيينات الجديدة والبرامج الانعاشية أو ماشابه ذلك . وهكذا فان سهولة المنال تعتبر المفهوم الاول للاختيار . ومن الواضح ان ذلك يعتبر اسلوبا ادخاريا بدائيا للغاية يؤثر احيانا على المشروعات الاساسية الحقيقية ، ولكنه يحمي الانشطة القائمة والالتزامات القديمة التي قد تكون ضرورية لايمكن الاستغناء عنها ولكن كان من الصعب اجراء مسح لها وتقويمها عندما اتخذ القرار الاصلي الخاص بها . وعلى أسوأ الفروض يمكن أن تؤدي هذه الطريقة الى اقتصاديات مشوشة تماما تدفع الدولة والمجتمع ثمنها غاليا في حين تستمر الوظائف الهامشية في الازدهار

لماذا يبدو الامر هكذا صعبا عند محاولة اعادة النظر في الالتزامات القديمة والانشطة القائمة ؟ من الواضح انه اذا اراد شخص أن يعرف جميع القوى التي تخطط للمحافظة على الوضع الراهن فان القائمة سوف تكون طويلة (٧) . وليس من قبيل المبالغة أن نقول أن هيكل جميع الانظمة السياسية يبدو معه كأن التجديدات تحدث بصفة عامة فقط عن طريق الاضافات وهي نادرة جدا نتيجة للاولويات المتجددة ويمكن القول ببساطة انه لاتوجد قوى قوية يمكن ان تناقش تمويل الاعتمادات القائمة او الانشطة العامة . ومن ناحية أخرى هناك كثير من القوى القوية التي تلح دائما من أجل مصروفات جديدة . ومنذ سنوات قليلة مضت كانت لدى فرصة لدراسة تقديرات ميزانية السلطات السويدية خلال مراحل متعددة من القرن العشرين ، وقد صدمني بصفة اساسية أن المناقشات كانت تتكرر وهي من حقبة الى اخرى (٨)

وليس من الصعب جمع مادة لاجراء دراسة مماثلة للمتطلبات التي تصدر عن المنظمات والاحزاب السياسية . ويتلقى واضعو السياسة المقترحات من جميع

الجهات عما يجب عمله ، فى حين أصبحت المقترحات التى تتعلق بتحقيق الاقتصاديات الممكنة نادرة جدا .

فاذا ألقينا نظرة على نظام الحوافز فى المؤسسات السياسية والادارية فانه من السهل أن نجد تبريرا لسير النظام بالطريقة التى يعمل بها . وهناك اسباب عديدة توضح لماذا يتحتم على رجل السياسة المحلى او عضو البرلمان أن يطالب بمزايا من أجل الفئات المهملة . كذلك هناك ايضا العديد من المنظمات تحاول أن تؤثر على السياسيين عن طريق استثارة مشاعرهم تجاه نواحى القصور فى الحياة العامة . ومع ذلك فانه يكون هناك عادة حافز ضئيل لاقتراح تخفيضات انفاق السلطات الحكومية والمحلية . ويثير الاسراف من هذا النوع مشاعر الاحتقار عادة من جانب المنافسين السياسيين والمعارضة الغاضبة ، أو على الاقل وبالتاكيد من جانب اولئك الذين سيتأثرون بهذا الاسراف

وعادة يكون هناك رغبة كامنة فى الادارة الحكومية من اجل التغيرات التوسعية ومقاومة واضحة لجميع الافكار التى تتعلق بالوفورات الاقتصادية ويمكن الرجال الاعمال الاقتصاديين ورجال الاجتماع ان يقدموا قائمة طويلة من الاسباب التى تبرز لماذا يريد السواد الاعظم من المنظمات العامة ان ينموو تتدرج هذه الاسباب من اكثر المعتقدات مثالية والتى تقول ان الجهود العامة يتحتم ان تدفع الى الامام لكى تعالج القصور الاجتماعى الخطير الى اكثر الاتجاهات ذاتية نحو التنمية الذاتية والتحسين والتطوير . ويفضل معظم كبار العاملين تناول منظمة نامية اكثر من تناول منظمة راكدة او منكمشة اذ مادامت المنظمة نامية فان الانقسامات القائمة بين اجزائها المختلفة وموظفيها يكون من الممكن حلها عن طريق اشباع متطلبات الجميع . كذلك من السهل حفز الموظفين اذا كان هناك وعد بمكافات فى المستقبل ويرتبط احد عناصر المكانة بطريقة متساوية مع التوسع فالمدير الذى يكون تحت اشرافه عدد كبير من الناس يعتبر ناجحا فى حين ان المدير الذى يخفض عدد العاملين معه يبدو شخصية ضئيلة . والاتجاه واضح : هناك حافز ضئيل جدا بالنسبة للاداريين والممثلين المنتخبين لاخذ نظرة نقدية تجاه مايقومون به او يشاركون فيه . ولكن هناك مبررات عديدة معقولة توضح لماذا يصارع هؤلاء من اجل مشاركة عامة واسعة .

ويمثل ذلك بالطبع مشكلة يتصارع معها منذ مدة طويلة وزراء المالية ووزراء الميزانية ورجال المال فى السلطة المحلية والاقسام المالية او اى اسماء يمكن ان تطلق على هؤلاء . وتبرز كثير من سمات الادارة العامة من خلال المحاولة الدائمة من جانب سلطات واضعى السياسة المركزية لخفض الاتجاهات التوسعية لدى اولئك المسئولين عن تنفيذ البرامج .

ومن الحيل التقليدية وضع تنظيمات تفصيلية لكيفية استخدام الميزانيات والاصرار على قرارات من المستويات العليا حتى بالنسبة للمصروفات غير الهامة

ومن الحيل الاخرى نظام محاسبى دقيق يتيح مراجعة افضل لتدهور المصروفات عن طريق دراسة نوع التكاليف ومركز التكاليف والتكاليف مقابل الانتاج الخ وهناك طريقة ثالثة تتلخص فى تطوير الحوار حول الميزانية بطريقة تجعل الاعتمادات المالية للسلطات المساهمة قادرة على الحصول على معلومات افضل عن الاولويات التى تضعها السلطات الادارية . ولقد قدمت الوسائل الادارية خلال الحقبات القليلة الماضية تجارب عديدة تتمشى مع هذه الاتجاهات وتستحق المناقشة المطولة ،ولكننى أرغب عند هذه النقطة فى ذكر ملاحظة واحدة صغيرة ولكنها جوهرية ، وهى ان أيا من الطرق الجديدة المستخدمة لم تستطع ان تخفض الاتجاهات التوسعية فى القطاع العام . وفى الحقيقة يبقى السؤال الذى يدور حول ماااذا كانت هذه الطرق لم تشجع بالفعل على التوسع . لقد ساعدت التحسينات العديدة للكفاءة على تشحيم ماكينات الادارة العامة بحيث اصبح دوران العجلات اكثر سرعة . لقد تحسن الاداء بالفعل واصبحت وسائل الانتاج أكثر دقة ، ولكن التكاليف لم تخفض ولم يخفض عدد العاملين . وينطبق هذا نفسه على مراجعة حسابات العمليات التجارية التى كان يقوم بها مكتب المراجعة السويدى القومى وخاصة منذ نهاية العقد السابع لقد نتج عنها كفاءة وتحديد عاليان ولكن لم يحدث أو قلما تحدث هذه الكفاءة والتجديد فى مجال الاقتصاديات . ولقد وصف ماكس ويبر مرة البيروقراطية بانها أكثر اشكال التنظيم تعقلا ، ولكن قد يبدو اننا كنا نعمل فى الحقبات الحديثة لكى ندفع هذا التعقل الادارى الى آفاق أكثر علوا . ولقد نجحنا بدون شك بصفة عامة ، فلدينا اليوم ادارة حكومية تتمتع بدرجة كبيرة من الكفاءة الداخلية وتتمثل العقبة اليوم فى انه على الرغم من ان ذلك كله قد أصبح مكلفا جدا فى ادارته فانه لم يعد من الممكن أن يصبح الانسان راضيا باستخدام الطرق الفعالة لتنفيذ الاهداف . فالاهداف من حيث هى يجب أن تخضع لتدريج اسبقيات صارم حتى يمكن استخدام المصادر النادرة بالفعل فى تلك الاغراض التى تعتبر ماسة بصفة عامة . والتعقل الداخلى للادارة العامة ليس كافيا ، ويتحتم على الفرد ان يبحث ايضا عن التعقل الخارجى بحيث تتمشى أنشطة وأداء القطاع العام مع الاسبقيات الاجتماعية

وأحيانا يقال أن تلك مسألة سياسية وليست وظيفية الموظفين المدنيين .ولكننى لست متأكدا من أن ذلك صحيح ، والان وقد أصبح القطاع العام واسعا جدا أصبح من غير الممكن عمليا بالنسبة للسياسيين ان يجعلوا أنفسهم على علم اولا بأول بالموضوعات التى تتناولها السلطات والوكالات . وقد يكون من غير المفيد وضع مسئولية سياسة التطوير بالكامل على كاهل رجال البرلمان المنهكين وفى الوقت نفسه لانعطى اولئك الذين يملكون التجربة الحقيقية والفهم بالنسبة للمشكلات الحقيقية الا دورا سلبيا . ولقد أصبح مفهوما منذ الان على نطاق واسع أن الفواصل الوظيفية بين السياسات والادارة أصبحت مشوشة للغاية . ولذلك فان النظرية السياسية يجب أن تطور حتى لانجد أنفسنا نعود القهقرى بسبب الافكار العقيمة . فاذا اريد للقطاع العام ان تبعث فيه الحياة فى ظل ظروف اقتصادية قاسية فان علينا أن

نطلق جميع القوى الخلاقة ونشجع على وجود الاحساس النقدى الجيد سواء بين العاملين المدنيين أو بين العامة وممثليهم السياسيين . وسوف يصبح من الجوهرى خلق اجراءات التحليل والمناقشة وصنع القرار مع عدم اهمال القرارات السابقة التى لم ينتج عنها حتى الطلب على زيادة المصادر .

ومن الواضح انه من الصعب للغاية اعادة تشكيل النظام السياسى حسب تلك الخطوط ومع ذلك فاننى اقترح ثلاثة اهداف لتحسين مستقبل عملية النظر فى الاولويات : (أ) الميل الشديد لاحداث التغيير فى دهاليز الادارة العامة ، (ب) الاهتمام باعادة النظر فى القرارات السابقة فى عملية وضع السياسة ، ( حـ) خلفية جيدة من المعلومات تقوم عليها القرارات السياحية (٩) . وسوف أتناول هذه الاهداف الثلاثة بتفاصيل أكبر .

## الميل الشديد لاحداث التغيير فى الادارة العامة

لقد كان ذلك ولعدة سنوات واحدا من الاهداف الكبرى لاولئك المعنيين بتحسين الفاعلية العملية التى حاولوا انجازها بعدة طرق من خلال تدريب الافراد ومن خلال تطوير قدرات العاملين ومن خلال مراجعة الفاعلية التى تهدف الى تطوير التغيير ومن خلال الاهتمام بالاساليب العملية وأساليب التخطيط البعيد المدى الخ . واحساسى الشخصى أن كثيرا من العمل الجاد قد تم على جميع هذه الجبهات ونتج عنه تنشيط الاهتمام بالتطوير والتجديد . والصعوبة الوحيدة تتمثل فى أن العمليات الاكثر استكشافية التى تحرك فى هذا الاتجاه سرعان ماتتطور الى برامج عمل توسعية ونحن نبحث عن مهام جديدة وأسواق جديدة عندما تبدأ الاسواق القديمة فى الاضمحلال ، ولكننا قلما نحاول أن نجد طرقا لتبسيط المهام وتحقيق التوفير .ولقد قال أحد كبار الموظفين ذوى الخبرة فى وزارة المالية السابقة فى السويد ( بمجرد أن سمعت كلمة « تطوير » عرفت أنها حالة تتطلب مزيدا من المال )

وبالطبع يجب أن لاينظر الى البحث عن المهام الجديدة والطرق الحديثة بطريقة تحط من قيمته ، ان كل جهد يجب أن يكرس لهذا البحث بشرط أن تكون الدينامية هى طابع تلك الوظائف التى يمكن تخفيضها أو الربط بينها . ان الامر ببساطة يكمن فى معرفة أن السلطات ليست دائمة كالجواهر . فالسلطات مثلها فى ذلك مثل الشركات يمكن أن تنشأ وتنمو ويصيبها الركود والانكماش ثم تختفى . فالانسان يجب أن لايظهر تقديسا كبيرا للاهداف التى تضعها الحكوماتللادارة العامة. فواضعو السياسة يضعون أهدافا جديدة طول الوقت ، وهى اهداف لاتوضح أنها تستحق الصراع . ويجب أن يكون من المشروع سواء داخل الادارة العامة او فى اماكن اخرى طلب تعيينات وقياس الاداء لا مقابل العبارات التى تطلق فى البرلمان والاولويات التى وضعتها الحكومات فى الماضى فقط ولكن ايضا مقابل حصانة آراء اولئك الذين يتولون امر التعيينات وغيرهم من المراقبين الاكفاء

وهناك بالطبع العديد من العقبات التى تقف فى مواجهة مثل هذا الفحص الذاتى فى مجال الخدمة المدنية (٨) فانت لاتستطيع أن ترى الفرع الذى تجلس عليه كما يقول المثل ، والكن ربما لايكون ذلك يمثل الحقيقة كما يبدو . فمن المؤكد ان الاهتمام بالتعديل يختلف اختلافا كبيرا . فأى شخص لديه فرع آخر يمكنه أن يقفز عليه يكون فى حاجة الى عدم الخوف من المساعدة فى تقديم تقويم غير منحاز . ونتيجة لذلك فان الامن الوظيفى له تأثيره الذى لايستهان به على الميل المتكاسل تجاه التغيير فى الادارة العامة ومما لاشك فيه ان وجود فرص اكبر للتغيير بين الوظائف المختلفة والاقسام المختلفه والسلطات المختلفة وربما ايضا بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية والقطاع الخاص قد يساعد على زيادة الرغبة فى مراجعة الانشطة القائمة ولسياسة الافراد دور هام وحيوى فى هذا المجال .

ولكن هناك طرق أخرى أيضا ، فمن العوامل الهامة المؤثرة هيكل المنظمة . فاذا اردنا أن نحتفظ بمقياس سليم للمرونة فانه ينصح بصفة عامة بتجنب الحلول الدائمة . ومن خلال اسناد المزيد من المهام للهياكل المؤقتة يخلق اعداد نفسى للتغيير فالمسئولون على وعى بأن وظائفهم ليست دائمة الى الابد . فالفرق بين رئيس القسم وقائد المشروع هو أن رئيس القسم يعتبر ناجحا اذا نمى قسمه فى حين يعتبر الاخر ناجحا اذا انتهى المشروع فى الوقت المناسب وحقق نتائج معقولة . ويبدو ذلك سببا وجيها لانشاء أقسام أقل ومزيد من المشروعات . ومن ناحية أخرى هناك مشكلات عديدة ترتبط بالتعيينات المؤقتة . على الاقل هناك احساس العاملين بعدم الامان ، وبالتالى صعوبة تدريب قوى عاملة مؤهلة .

وتقدم المنظمة الام تجميعا شائقا للمزايا ، فهى تملك كلا من الاستقرار الذى يطلبه العاملون والحركة المطلوبة لعملية المراجعة . ويمكن الحصول على التأثير نفسه باسناد تعيينات معينة للموظفين الحكوميين دون حرمانهم من وظائفهم الرئيسية وعلى سبيل المثال ظل أولوف بالم رئيس وزراء السويد الاسبق يعمل موظفا تنفيذيا فى وكالة الدفاع السويدية فترة من الوقت وهو يشغل عدة وظائف فى الادارة العامة

وهناك الكثير مما يمكن عمله لتضمين اجراءات مراجعة الانشطة القائمة فى الادارة العامة . ففى الولايات المتحدة بدأت البحوث فى الفترة الاخيرة لتناول تلك المسائل . وظهر العديد من الكتابات الشائقة التى تتناول مفهوم ( نهاية السياسة ) . وتورد هذه الكتابات لا المادة العملية لعمليات النهايات الناجحة وغير الناجحة فقط بل أيضا التعميمات النظرية والنصيحة الطيبة (١٠) . ولقد عملت الوكالة السويدية للتنمية الادارية عدة سنوات فى استقصاء تناول اثنتى عشرة سلطة قامت بتخفيض او انهاء بعض من أنشطتها ( ١١ )

* صنع القرار السياسى وعمليات الموازنة : تسمح هذه العمليات من الناحية النظرية باتاحة مجال اساسى لمراجعة السياسات ، ولكن لايكون هناك من الناحية العملية الا مجال ضئيل . فمن الناحية العملية يسمح الاعداد السنوى للميزانية

بتغييرات بعيدة المدى ، ولكن ضيق الوقت والالتزامات السياسية والحقائق المتوفرة تشير الى أنه من الناحية العملية يكون من غير الممكن عمل اى شيء أكثر من فحص هامشي اضافي . ولقد بذلت الجهود في اجراء عديدة من العالم لحل هذه المشكلة عن طريق تقديم انواع مختلفة من الميزانية المبرمجة والمتطلبات المالية التى تدرج فيها الاولويات ، وحديثا جدا الموازنة التى تنشأ من الصفر . ولكن هذه الجهود لم تحرز الا نجاحا ضئيلا . أما الفحص السنوى للميزانية فانه مجرد اجراء رسمى ، وسيظل كذلك يتناول أكثر البنود التى تشكل بيان الميزانية

ان اى تغييرات جوهرية لايمكنها كقاعدة ان تتم فى النظام السويدى ولا فى الانظمة الاخرى فى الدول الاسكندنافية الاخرى دون انشاء لجنة حكومية للتقصى يكون عملها موسعا حتى لو حاولت اختصاصاتها أن تحدد مجالات الدراسة . وهناك عدة أمثلة للجان حكومية أمكنها ان تحدد طرقا مناسبة للتوفير أو استطاعت ان توضح كيف أن الاحتياجات العاجلة يمكن اشباعها دون استخدام مصادر جديدة فاذا ارادت اللجان أن تحرز نتائج فيجب أن توجه ، وحتى مع ذلك لايكون من المؤكد أن تنجح . فاللجان العشر أو نحو ذلك التى وجدت فى السويد منذ القرن السابع عشر ووكلت اليها المهمة الخاصة المتعلقة بايجاد طرق لتحقيق الوفر الاقتصادى لم تستطيع أن تخلف أى كتالوجات مؤثرة لتحقيق ؟ الوفورات الممكنة

ومن المقترحات التى تستحق التفكير الاقتراح الخاص ( بتشريع الغروب ) الذى اجيز منذ ثلاث سنوات مضت فى كلورادو وانتشر منذ ذلك التاريخ بسرعة فى حوالى نصف الولايات المتحدة (١٢) ويوضح هذا الاقتراح ببساطة انه فى تاريخ معين بعد عدة سنوات من الان سوف ( تغرب الشمس ) . فمثلا سوف ينتهى التفويض بالنسبة لعدد كبير من السلطات الانظامية الرئيسية . واذا لم يقرر تشريع الدولة حينئذ ان الانشطة يجب ان تستمر فان هذه الانشطة تنتهى وتتوقف . وبعبارة أخرى تتلخص الفكرة فى أن السلطات الادارية مثل أطعمة معينة تحمل علامة ( لن تستعمل بعد ذلك ) . وفى الوقت الحاضر تتضمن بعض القوانين عبارات تشير الى معنى ( الغروب ) . وكمقياس عام قد يبدو ذلك تعقيدا لامعنى له اذا كان الغرض الحقيقى هو ايجاد نوع من مراجعة السياسة أكثر منه اجراء لعملية اعادة تأكيد بطريقة شكلية . ومع ذلك فالفلسفة التى تكمن وراء ذلك تستحق الاهتمام . ففى السويد توجد عادة تتسم بالانطلاق لاتخاذ القرارات بشرعية لاحدود لها . فكل شهر يجيز البرلمان عددا كبيرا من المقترحات التى تمثل خطوطا ارشادية يمكن تطبيقها فى منطقة أو أخرى . وفى حالات كثيرة قد يكون من المفيد ان يقرر منذ البداية انه فى وقت معين يجب أنه يراجع القرار المبدئى لضمان انه حقق الاثر المطلوب . ومن الممكن أن يذهب الفرد خطوة أخرى الى الامام باخضاع جميع الالتزامات العامة او معظمها للمراجعة الدقيقة على فترات مناسبة . ومن الاقتراحات التى قدمت حديثا اقتراح يتناول معالجة صيفية لموضوعات الميزانية كل عام تسمح بفحص متعمق لبعض المناطق ، فعلى سبيل المثال يتحتم على البرلمان ان يقوم مرة كل فترة انتخابية

باخنيا. شامل دقيق فى كل قطاع رئيسى مع الاهتمام بتسجيل التغييرات التى تحدث من عام الى عام .

ان اعادة تنظيم العمل فى الميزانية حسب تلك الخطوط ينتج عنه كثير من المشكلات . وقد يصبح غير فعال مالم يكن مصحوبا باستكمال الخلفيات الاكثر تفصيلا التى يمكن أن تبنى عليها القرارات . وهذا يقودنى الى النقطة الثالثة فى المناقشة

## خلفية جيدة من المعلومات

قلما تكون القرارات السياسية شيئا مختلفا عن المعلومات التى بنيت عليها .. ومن الاسباب التى تجعل من الصعب اعادة النظر فى القرارات السابقة ان واضعى السياسة يفتقرون فى الغالب الى نوعين من انواع المعرفة ، فهم لايعرفون على وجه الدقة ما هو الخطأ بالنسبة للنشاط الذى يطلب منهم الحكم عليه ، كما انهم لايكونون متأكدين بالنسبة لما يجب عليهم عمله حياله . وهم بعبارة أخرى لايستطيعون التشخيص ، كما أنهم لايعرفون الا القليل عن أنواع العلاج البديلة وخاصة البدائل غير التوسعية ؛ ان تدفق المعلومات فى كل منظمة كبيرة يحدث على اسس انتقائية جدا ؛ فالمعلومات التى تجد طريقها من أسفل الى أعلى خلال الهيكل حتى تصل الى مستوى الادارة العليا تكون قد مرت من خلال مرشحات عديدة وتلونت بكثير من التطلعات الشخصية ولذلك فانه لايكون من المستغرب ان لايعرف كبار الاداريين الا قليلا بالنسبة لما يجرى ، كما يكون لديهم غالبا صورة مختلفة ( عادة أكثر اشراقا ) للموقف تختلف عن تلك التى تبدو للجالسين عند سفح الهيكل . كذلك ليس من المستغرب أن نوع المعرفة الذى يمكن أن يخدم كأساس للقرارات التى تتعلق بالتخفيضات او الوفر الاقتصادى قلما يجد طريقه بطريقة اتوماتيكية الى القمة خلال نظام المعلومات القائم فى المنظمة ، والادارة التى ترغب فى معرفة المزيد عن الوضع السائد لاتستطيع ان تجلس مكتوفة الذراعين فى انتظار من يغذيها بالمعلومات ، ولكن عليها أن تحاول أن تحصل على المعلومات بطريقة مباشرة او تعهد لشخص ما القيام بذلك . لقد كان الخليفة فى ( الدولة العربية ) يتنكر لكى يختلط برعيته حتى يتعرف على احوالهم . كذلك أنشأ فريدريك العظيم الذى حرك البيروقراطية البروسية قوة بوليسية سرية لمراقبة موظفيه المدنيين . اما فى وقتنا الحاضر فان رجال السلطة يلجأون عادة الى طرق اقل اثارة للحصول على المعلومات التى يبحثون عنها ، ولكنهم لايرون انهم فى حاجة الى استخدام طرق أكثر فاعلية .

فاذا وجه مزيد من الوقت والجهد لاعادة النظر فى المؤسسات العامة القائمة أمكن تحسين العمل التحليلى سواء داخل الخدمة المدنية او فى أى مكان آخر . ان جهودا أعظم يجب أن تبذل لتدريب اولئك الذين يعنون بطريقة مباشرة بوضع مقاييس بناءة والبحث عن تلك التحسينات التى يمكن ان تتم فى اطار الحدود التى تفرضها القيود الاقتصادية . ولكن يجب على الانسان مع هذا أن يقوم بالعمل المرتبط بالبحث

والتنمية دون التقيد بالاهتمامات الداخلية للخدمات العامة ،وينطبق ذلكعلىالمراجعة العملية للحسابات والبحوث القطاعية بطريقة نسبية . ان هناك الكثير مما يمكن تعلمه فى هذا المجال من تحليل السياسة والبحوث التى ظهرت الان فى العديد من الدول فالمزيد من الدراسات المقارنة لكيفية تناول مشكلة معينة فى دول مختلفة وفى حكومات محلية او سلطات محلية أصبحت مطلوبة ، وكذلك دراسات الفاعلية التى توضح نتائج الحلول المختارة . وبالمثل هناك حاجة لعمل التنمية البناء من أجل ايجاد البدائل .

وتعتبر المتابعة والتقويم والبحوث والتنمية التطبيقية ضرورية اذا كان المطلوب ان يكون للوضع الراهن أى تأثير . وعندما يتحتم على الحكومة والبرلمان ان يتخذا قرارات حول القوة ابوليسية والمدارس الثانوية العالية أو السياسة البحرية فان من الجوهرى أن تطرح هذه الموضوعات لا لمناقشات اولئك المسئولين الذين يدافعون عن حالتهم الخاصة قبل تقديرات الميزانية فحسب ولكن ايضا يجب ان ترجع هذه الموضوعات للخلفيات التى يمكن ان تعطيها تقويما اشمل للنتائج وجوانب القصور وخطوط التطوير البديلة . ولانحتاج الى الوثائق المكتوبة فقط ولكننا نحتاج ايضاالى الاجراءات العملية لاجراء الحوار والمناقشة . وأى فرد يحتاج الى أن يقول شيئا ذا قيمة يجب ان تتاح له الفرصة ليقوله ، كذلك يجب مقارنة الافكار المختلفة قبلاتخاذ القرارات ذات التأثير البعيد المدى .

ان الذين يراقبون المنظمات البيروقراطية فترة طويلة تكون لديهم تصورات قليلة خادعة عند اقرار التغييرات الجذرية . وتعتبرعبارة (الاهتمامبالاولويات)عبارة مغرية وجذابة ولكنها تعنى فى العالم الحقيقى تحدى المصالح المكتسبة . ومع ذلك فاذا وافقنا على جميع الاولويات القائمة فى اقتصاد ما ذى نمو بطىء او ثابت فان النتيجةالحتميةسوف تكون الركود والشلل ، وهذا مايجعل المراجعة واعادة الفحص بهذه الاهمية الحيوية فى العقد التاسع

1 The emergence and the implications of the "public sector revolution" are discussed in my book, *Den Offentliga Revolutionen*, Falkopling, Liber, 1978.

2 K. Boelsgaard, *Den Ustyrlige Stat*, Copenhagen, Borsen Bog, 1975; J. Cornford, *The Failure of the the State : On the Distribution of Political and Economic Power in Europe*, Totowa, Rowman, 1975; M. Crozier S. P. Huntington and J. Watanuki, *The Crisis of Democracy : Trilateral Tast Force on the Governability of Democracies*, New York, University Press, 1976; J. O'Connor, *The Fiscal Crisis of the State*, New York, St Martins, 1973; N. Poulantzas, *La Crise de l'Etat*, Paris, Presses Universitaires de France, 1976.

3 Anthony King *et al.*, *Why is Britain Becoming Harder to Govern?* London, BBC, 1976.

4 E. Scheuch, *Wird die Bundersrepublik Unergierbar?* Cologne, Arbeitgeberverband der Metallindustrie, 1976.

R. Rose and G. Peters, *Can Governments GoBankrupt?* New York, Basic Books, 1978.
*Is there Fire behind the Smoke?, Glasgow*, 1977. (Studies in Policy No. 16.)

7 cf. William H. Starbuck, Organizational Growth and Development', in James G. March (ed), *Handbook of Organizations*, p. 451-533, Chicago, Ill., Rand McNally, 1965.

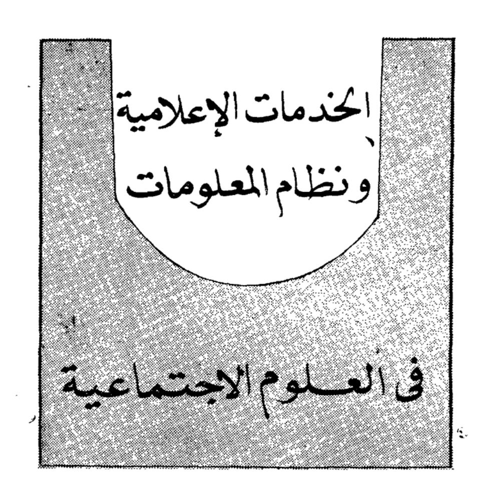
8 Daniel Tarschys and Petita Maud Eduards, *Hur Srenska Myndigheter Argumenterar for Xogre Anslag*, Uddevalla, Liber, 1975.

9 These goals are dealt with more extensively in the report of the Swedish Government Commission on Public Policy Planning (Forvaltningsutredningen), *Fornyelse genom Omprovning*, Stockhom, Liber, 1979 (forthcoming).

10 See the special issue of *Policy Sciences*, Vol. 7, No. 2, 1976, on policy termination; of. also Peter de Leon, *A Theory of Termination in the Policy Process*, Santa Monica, Calif., 1977. (Rand p-5907.)

11 *Nolltillvaxt, Avveckling och ForondardInriktning—Erfarenheter fran Elva Myndigheter* (report), p. 24, 1978.

12 Adams Bruce, Sunset: A Proposal for Accountable Government, *Administrative Law Review*, Vol. 28, No. 3, 1976.




**من المعروف أن معظم الخدمات الاعلامية فى العلوم الاجتماعية حديثة العهد نسبيا ، اذ تم تنفيذها فى العقود التالية لتنظيم الخدمات الاعلامية الكبرى فى** مجال العلم ، وعلى وجه العموم سار نمط هذه الخدمات فى العلوم الاجتماعية وطريقة تنفيذها على النحو المتبع فى مجال العلم . وهذا ينطبق على الخـــدمات المتصلة بتلخيص وفهرسة المعلومات ، وفهارس الشواهد وغيرها ، كما يتصل فى الايام الاخيرة بالخدمات الخاصة بتقديم المعلومات الفورية .

وقد جر تالعادة من وقت لاخر على تأكيد السمات الخاصة بالعـــلوم الاجتماعية ، مثل عدم دقة المصطلحات الفنية فيها ، وعدم تكرار النتائج التجريبية ، وعدم وجود المدارس الفكرية ، وتأكيد القول بأن هـــذه السمات الخاصة تتطلب خدمات اعلامية خاصة . ولكن هذا القول لم يخرج عادة الى حيز التنفيذ ، بل تم فى العادة تنفيذ الخدمات الاعلامية فى العلوم الاجتماعية بعد عشر سنوات من تنفيذها فى مجال العلم والتكنولوجيا ، مثال ذلك أن « فهرس الشواهد فى العلوم الاجتماعية » عقب فهرس الشواهد فى العلم ، دون أى تعديل أو تطوير . وكذلك سار تقديم المعلومات الفورية ( التى لا تفرق بين الموضوعات والعلوم بأى حال )

الكاتب : ج . م . بـريتـــين

المحاضر الاول بقسم الدراسات المكتبية والاعلامية بجـامعة
كف بودو بالملكة المتحدة

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الاعلى لرعاية الفنون والاداب
والعلوم الاجتماعية ، وسابقا رئيس قسم الالف كتـــــاب
بوزارة التعليم ومدير دائرة المعارف بوزارة الثقافة

---

على نمط يماثل ما هو متبع فى العلم . ويستثنى من ذلك أرشيف المعلومات حيث اتبعت طريقة خاصة فى العلوم الاجتماعية .

**البحـــوث المكتبية :**

فى أثناء العقد السابع وأوائل العقد الثامن قامت بعض الهيئات الفنية فى العلوم الاجتماعية ( مثل : الجمعية السيكولوجية الامريكية ، والجمعية الاقتصادية الامريكية ) باجراء بحوث كبيرة فى المشكلات المتصلة بالمعلومات والوثائق فى علوم اجتماعية معينة ، كما قامت بعض هيئات التمويل بدعم البحوث التى تغطى كثيرا من جوانب التوثيق الخاص بالعلوم الاجتماعية ( مثل : هيئة « البحث فى المتطلبات الاعلامية فى العلوم الاجتماعية » المعروفة باسم « انفـــروس » وهيئة « تصميم الخدمات الاعلامية فى العلوم الاجتماعية » المعروفة باسم « ديسيس » . وهيئة ( سوسيولـــوجية المشروع التعليمى ) المعروفـــة باســم ( سى ) ، وقـــد قـــلت البحوث الاساسية فى نظم الاتصال والمعلومات فى العلوم الاجتماعية خلال السنوات

الخمس الاخيرة . وينصب الاهتمام الان على المجالات المتصلة بالعلوم الاجتماعية ، مثل البحث الاجتماعى ، والاختبار والمجتمع .

ويصعب علينا فى الوقت الحاضر أن نوضح الفروق الاساسية بين العلوم الاجتماعية والعلم فيما يتعلق بالاحتياجات الاعلامية ، ونظام المعلومات ، مما يقتضى العدول بصفة نهائية عن النظام الحالى للخدمات الاعلامية فى العلوم الاجتماعية . ولكن ذلك العدول قد يحدث حيث ان البحث فى الاحتياجات الاعلامية كان سطحيا ، أو اقتصر على معالجة مشكلات معينة .

هذا ويمتاز تاريخ البحوث الاعلامية فى العلوم الاجتماعية بعدم التركيز على عدد محدود من المشكلات حتى يتم التوصل الى حل مرض لها . وقد أوضحت هيئة أنفروس أن العلماء الاجتماعيين قلما يفيدون من الخدمات الخاصة بتلخيص المعلومات وفهرستها . ولكن الهيئة لم تبحث فى عدم الافادة الكبيرة من الخدمات الاعلامية الحالية . وقد كشفت الدراسات التى قامت بها هيئة أنفروس ، وسى والجمعية السيكولوجية الامريكية ( أبا ) عن أن طرق تقدير الاحتياجات الاعلامية التى استخدمت خلال ٢٥ سنة فى مجال العلم غير صالحة للتطبيق فى مجال العلوم الاجتماعية . وعلى الرغم من ظهور طرق جديدة لتقدير الاحتياجات الاعلامية فانه لم تبذل محاولة منهجية لتطويرها واستخدامها ، وقد درس مشروع « سى » السبب فى عدم افادة العلوم الاجتماعية من خدمات التلخيص والفهرسة ، وعيوب هذه الخدمات فى الوقت الحاضر . ولكن متابعة هذا البحث لم يتم سواء من ناحية التطبيق أو اجراء المزيد من البحث . ومثل ذلك يقال عن خدمات أبا و ديسيس التجريبية .

وكما أن الخدمات الاعلامية فى العلوم الاجتماعية قد تطورت على أسس مماثلة للخدمات الاعلامية فى العلم تطورت كذلك ، البحوث المكتبية فى العلوم الاجتماعية على أسس قريبة الشبه بالبحوث المكتبية فى العلم . وهذا الامر يكون مقبولا اذا كانت أنماط الاتصال ( المكتبات ) ومتطلبات الاعلام فى العلوم الاجتماعية متشابهة كما هو الحال فى العلم ، ولكن الدلائل تشير الى غير ذلك . واذا كانت العلوم الاجتماعية تفيد من جعل الخدمات الاعلامية فيها على غرار الخدمات الاعلامية فى العلم فليس معنى ذلك أنه لا يمكن أن تتحقق فائدة اذا تم تعديل الخدمات الاعلامية فيها بما يتناسب مع أنماط الاتصال .

وسنبين فى هذا المقال أن شئون البحث والتطبيق والاتصال فى العلوم الاجتماعية تمتاز كلها ببعض الخصائص الحقيقية التى لم يكشف النقاب عن الكثير منها بعد والتى تختلف اختلافا كبيرا عن خصائص العلم ، يضاف الى ذلك أنه يجب مراعاة هذ ه الخصائص فى الخدمات الاعلامية .

## نظم الاعلام ، ونظام الاتصالات

## والمعلومات ، فى مجال العلم

تطورت الخدمات الاعلامية على مدى فترة طويلة من الزمان ، سواء بفضل جهود أمناء المكتبات ، والعلماء أنفسهم ، أو بفضل الجمعيات العلمية والمهنية ؛ وعلى الرغم من أن مخططى الخدمات الاعلامية لا يوضحون صراحة لماذا يفضل الناس احدى الخدمات على غيرها فانه يجب أن يراعى فى الخدمات الاعلامية خواص الاتصال العلمى ومتطلباته . مثال ذلك انه اذا كانت أغلبية العلماء تحتاج الى معلومات حديثة وجب أن تزودهم الخدمات الاعلامية بمعلومات حديثة ، واذا كان العلم يتقدم بوجه عام بالتوصل الى الاجماع على النظريات والطرق العلمية وجب على الخدمات الاعلامية أن تقدم المعلومات التى تيسر سبيل الوصول الى هذا الاجماع ، وحجب المعلومات الاخرى التى لا تساعد على ذلك ( على الاقل الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه للعلماء أنفسهم أن يخرجوا على هذا الاجماع ) .

أما والحالة هذه فانه يجب تحديد الاحتياجات الاعلامية ونظام الاتصالات والمعلومات فى مجال العلم . وفى رأى دبريك دى سولا برايس ( ١٩٦٥ ، ١٩٦٩ ) أن العلم يتقدم عن طريق بناء سلسلة من العمائر يبنى فيها كل جيل طبقة فوق الطبقة التى بناها الجيل السابق . وهنا اجماع كبير على بناء هذه العمائر ( اللهم الا فى أوقات الثورات العلمية ، وهذه قصيرة الامد ) . ويتجلى هذا الاجماع فى الكتب المدرسية المؤلفة فى بعض العلوم مثل : الكيمياء ، والفيزياء ، والبيولوجيا ، والتشريح ، والفسيولوجيا . ويتم الاجماع فى وقت معين بتركيز البحث فى الافكار والمعلومات ، والتجارب والنتائج . ويلاحظ أن اختلاف الاراء ، والحقائق ، والنظريات ، قصير الامد فى العلم الحديث ( خلافا لما حدث فى العلم ابان القرنين ١٧ و ١٨ ) . وفى العلم الحديث لا توجد مدارس فكرية متعارضة سوى القليل منها . والاجماع فى الماضى معروف ، وهو ينتقل الى الحاضر كجزء من التربية العلمية . ولا يعنى العلماء المعاصرون بما حدث فى الماضى من اختلافات وتناقضات لان هذه الامور من شأن مؤرخى العلم وفلاسفته .

وهذه النظرة الى العلم تدل على أنه يمتاز بفترات طويلة من الاستقرار . ويظهر من وقت الى اخر من يتحدى النظريات والمفاهيم القائمة ، ويبين وجه الخطأ فيها . فيتم تعديلها ، وتظهر نظريات جديدة ، وأدلة جديدة ، ولكن الثورات العلمية المثيرة نادرة الحدوث ، واذا ما حدثت وجب ايجاد نظام أعلامى جديد لخدمة العلم يختلف عن النظام الذى خدم العلم معظم الوقت ، ذلك بأن معظم النظم الاعلامية موجهة الى خدمة العلم فى فترات الثبات ، والتقدم التدريجى .

ومن ذلك يتضح أن الخدمات والنظم الاعلامية يجب أن تراعى خصائص العلم والعلماء الاتية :

١ ــ حاجة الباحثين والعلميين التطبيقيين والمربين الى معلومات حديثة

٢ ــ حاجة الطلاب الى معلومات حديثة تماما ، ولكن هذه المعلومات لا تتاح لهم عادة الا بعد استقرارها في مجال البحوث ، وعرضها في الكتب المدرسية ، أو الكتيبات الوجيزة .

٣ ــ اعتبار المعلومات قديمة اذا جاوزت أكثر من ست سنوات أو سبع في العلوم الطبيعية . أما في الجغرافية والجيولوجيا وعلم النبات وعلم الحيوان فالمطلوب غالبا أن يكون عمر المعلومات من عشر سنوات الى خمس عشرة سنة أو أكثر .

٤ ــ مؤرخو العلم وفلاسفته هم الذين يحتاجون الى خدمة أعلامية نشيطة في المعلومات والبيانات التي يزيد عمرها كثيرا على ٢٥ سنة . وحيثما كانت النتائج التي توصلت اليها الاجيال السابقة وثيقة الصلة بهذا فانها تعد جزءا من « عمائر » العلم . وبذلك يتسنى للقراء الاطلاع عليها في بطون الكتب المدرسية ، والمقالات ، والكتيبات . الخ .

٥ ــ الاصطلاحات الفنية في العلم ثابتة ، سواء على مدى الزمن أو بين طائفة من العلماء وأخرى . ولذلك يتسنى للخدمات الاعلامية أن تعكس بسهولة تامة استخدام العلميين لهذه الاصطلاحات ، في مفرداتها اللغوية المضبوطة ، وفي قواميسها وموسوعاتها .

٦ ــ العلميون يبحثون دائما في موضوعات يمكن تقريرها في عبارات دقيقة، ومن عادتهم مواصلة البحث في موضوع واحد أو بضعة موضوعات ومشكلات حتى يتم التوصل الى حل لها . وهذا من شأنه تيسير الخدمات الاعلامية المعدة وفقا لغرض معين بما في ذلك اعداد نبذة أو لمحة عن حياة المنتفعين بهذه الخدمات .

٧ ــ كثيرا ما يحتاج العلميون الى معلومات ومراجع محددة ، ولكنهم يحتاجون أيضا الى معلومات ومراجع غير محددة للاستزادة من المعرفة ، والوقوف على بعض التفاصيل . والاطلاع على أحدث الاراء والتطورات ، الخ . ولا يجوز أن تكتفي الخدمات الاعلامية في العلم باسترجاع وتقديم المعلومات والمراجع العامة فقط .

٨ ــ يعثر العلميون من وقت لاخر على بعض المعلومات بمحض الصدفة ، ولكن لا يجوز تشجيع العلميين على الركون في جمع المعلومات الى الصدفة ، أو اتباع الطرق العشوائية .

٩ ــ هناك ظروف يحتاج فيها العلميون الى الالمام بكل ما هو معروف عن موضوع معين أو نظرية أو طريقة معينة الخ .

١٠ ــ باب العلم مفتوح لكل الطلاب ، وقضاياه عامة فى كلّ البلدان ، لا فرقَ فى ذلك بين قطر واخر .

١١ ــ غير العلميين من الاداريين والمدرسين والجمهور فى غير حاجة الى تزويدهم بمعلومات عن العلم . ذلك أن الكشوف العلمية بالامس تصبح من المعلومات المألوفة اليوم . والمعلومات التى تعطى لغير العلميين تكون عامة ومجملة ، ولكنها تكتب أحيانا خصيصا لهم . ويتم توصيل المعلومات من العلميين الى غير العلميين بطريقة منظمة تماما .

١٢ ــ لا نقول ان الخدمات الاعلامية فى العلم تم تخطيطها بدقة طبقا لهذه الخصائص ، بل نقول ان المتخصصين فى الاعلام ، والعلميين أنفسهم ، قد جنحوا فى تخطيط وتنفيذ الخدمات الاعلامية الى التوفيق بين هذه الخدمات وحاجة العلم والعلميين على مدى فترات طويلة نسبيا .

## نظام الاتصال والمعلومات

## فى العلوم الاجتماعية

على الرغم من أن جميع العلميين قد لا يوافقون على نموذج الاتصال العلمى الذى ذكرناه انفا فان هناك قدرا كافيا م نالاتفاق على أنه يجدر بنا أن نربط تنظيم الاتصال والمعلومات بتنظيم الخدمات الاعلامية .

أما فى العلوم الاجتماعية فلا يوجد مثلُ هذا الاتفاق حول الطريقة التى يتم بها احراز التقدم ، والاهمية النسبية لقنوات الاتصال ، ومتطلبات الاعلام ، وهكذا ، كما أنه لا تظهر فيها الطريقة المنظمة التى تظهر فى العلم . ومن الصعب علينا أن نقرر أن العلوم الاجتماعية تتقدم على شكل سلسلة من العمائر يبنى فيها كل جيل فوق ما بنته الاجيال السابقة . ولا يوجد اجماع عام حول المادة ، والطرق ، ومناهج البحث ، وتفسير البيانات والمعلومات . وكثيرا ما يقال فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية ــ الصعبة على الاقل ــ مثل علم الاقتصاد وعلم النفس و « بعض مجالات » علم الاجتماع أن الاتصال يتم على النحو المتبع فى العلم . ولكن هذا رأى فطير لا يتفق مع كثير من نواحى الاتصال فى العلوم الاجتماعية. وفيما يلى بيان الخصائص العامة المتعلقة بالبحوث والنظريات فى كثير من مجالات العلوم الاجتماعية :

١ ــ يتقدم العلماء الاجتماعيون بنظريات حول السلوك الانسانى ، والمجتمع ، والاقتصاد ، وهكذا . وأحيانا ترتبط هذه النظريات بالنظريات السابقة ، وأحيانا لا ترتبط بها .

٢ ــ يسعى العلماء الى الادلة التجريبية للتحقق من صحة النظريات الفرضية . ولكن كثيرا من النظريات لا يتم تقريرها على نحو يسمح بالتحقق من صحتها ( مهما كانت البيانات التجريبية صحيحة ) أو بتفنيدها .

٣ ـ يعرف كثير من العلماء الاجتماعيين عن ولائهم الكاذب لطريقة تقليدية في العلم هي الطريقة الافتراضية القياسية . فيقولون بوجوب تطبيق الاجراءات والطرق المتبعة في العلم حيث تؤدي نظريات العلوم الاجتماعية الى فرضيات يمكن اختبارها بالتجربة ( كما هو شأن كل النظريات السليمة ) . فاذا تم التحقق من صحة احدى الفرضيات أصبحت النظرية المستنبطة منها جديرة بالقبول والثقة . ولكن اذا لم تثبت صحتها أعيدت التجربة ( للتأكد من ان الطريقة التي اتبعت فيها كانت خاطئة ، الخ ) . فاذا أسفرت التجربة عن عدم صحتها وجب نبذها وادخال التعديلات المناسبة على النظرية ، لان الابقاء على الفرضيات التي ثبت عدم صحتها وعلى النظريات غير الدقيقة يسبب اللبس والاضطراب ، ويدعو لمزيد من القراءة والاطلاع ، ووزن المزايا مرة بعد أخرى .

٤ ـ تعاني العلوم الاجتماعية من كثرة النظريات التي لا يمكن تحقيقها بالادلة التجريبية أو التي لا يتم تحقيقها ، لان العلماء لا يواصلون البحث عند تعارض الادلة وهذا يؤدي الى ظهور مدارس فكرية متنافسة ، وكتابة فيض من التقارير ومقالات المجلات والكتب ، مما يندر فيه اتفاق الرأي ، وهو الامر الذي يسبب الكثير من الالتباس والاضطراب في أذهان العلماء والطلاب ، فضلا عن الممارسين والاداريين الذين يستخدمون المعلومات المستمدة من العلوم الاجتماعية . واذاتعذر الاتفاق بين الخبراء أنفسهم فكيف يتسنى لمن سواهم أن يفهم التقارير ونتائج البحوث ؟ يضاف الى ذلك أن عدم الاتفاق ، وتضارب الاراء والنظريات ، وعدم تحقيق الفرضيات ، يحمل الناس على التماس المعلومات واقتباس الشواهد بطرق غير عادية في العلوم الاجتماعية ، وسنشير اليها في المبحث التالي ، ثم أن عدم الاتفاق بين العلماء الاجتماعيين يفسر لنا أيضا السر في عدم نجاحهم ـ كما نجح زملاؤهم العلميون ـ في توصيل بحوثهم الى الجمهور عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرية ( جوسلين ، ١٩٧٤ ) .

٥ ـ يعني عدم الاتفاق ، وعدم تحقيق النظريات ، أن يكون الكثير من النظريات في العلوم الاجتماعية مجرد اراء شخصية نظرية . وجدير بالذكر أن النظريات العلمية تبدأ على هذا النحو ، ولكنهم ـ أي أهل العلم ـ يعلنونها على الملأ بسرعة ، فتصبح قابلة للتحقيق من جانب النظراء والانداد . أما في العلوم الاجتماعية فان العلماء كثيرا ما يتوصلون الى اتفاق الرأي بوسائل أخرى غير التجريب والتحقيق العلمي ، كأن يلجأ بعضهم الى « فلسفة الكراسي » التي يدأب فيها الاستاذ صاحب الكرسي على ترديد نظرياته على مسامع الطلاب والباحثين من الشباب ممن يبدون استعدادا لتأييد نظرياته وتطبيقاته التي تظل « ملكا » غير محقق لجهابذة العلماء الاجتماعيين .

وهذا يتنافى مع ما يجري عليه العمل في مجال العلم ، حيث يهدف الاستاذ عادة الى حمل الشباب على اجراء البحوث التي تمكنهم من تحقيق النظريات بطريقة موضوعية .

٦ ـ تبدو البحوث الخاصة بالعلوم الاجتماعية مماثلة فى ظاهر الامر للبحوث العلمية ( جارفى ، ولين، ونلسون ، ١٩٧١ ) ، اذ يتم تقرير المشكلات ، واقتراح الفرضيات ، وجمع المعلومات ، واستخلاص النتائج ، ولكن الفرق بينهما هو أن كثيرا من نظريات العلوم الاجتماعية ومشكلاتها لا يمكن حلها أو تطويرها بالتحقيقات التجريبية فقط . ومن المألوف تأييد احدى النظريات فى العلوم الاجتماعية عن طريق الاستشهاد بالتقارير الخاصة بوضع النظريات ، أو الادلة التجريبية . وقد يلجأ العلماء الاجتماعيون أحيانا الى ( الموازنة بين الادلة ) المؤيدة والمعارضة لنظرية معينة ( وهذه الموازنة تتوقف بدورها على حسن استخدام الوثائق . وليس مثل هذا العمل نوعا من البحث العلمى بالمعنى المتعارف عليه فى الطريقة الافتراضية القياسية . وكثيرا ما تكون أنماط الاتصال فى العلوم الاجتماعية أقرب الى المناقشات منها الى المقالات العلمية ، حيث يؤكد العالم الاجتماعى احدى النظريات بصورة دائمة ، ويرى أن أى دليل يكفى لصحتها . يضاف الى ذلك سوء استخدام الاحصائيات والطرق الاحصائية لاثبات صحة أى دليل يمكن توافره ، أو لاثبات علاقة بين المتغيرات. وكثيرا ما يكون الدليل الجديد واهيا . ومن هنا يستخدمون طرقا احصائية دقيقة لتقوية الدليل الضعيف .

٧ ـ يقول كيرش ( ص ١٣٧ ، ١٩٧٧ ) فيما كتبه عن انفصام عرى الوحدة فى علم النفس : « عرض المؤرخون علم النفس على أنه صورة لعدد كبير من المدارس الفكرية المتعارضة التى تختلف فى أهدافها . وفيما يتعلق بالطرق والمناهج كثيرا ما يعرضون الروابط بين المدارس المختلفة فى صورة المناقشات الكبرى التى احتدمت بينهم ، وقليلا ما تعرض فى صورة أوجه شبه فى واحد من أبعاد علم النفس العديدة . والذى يتجلى فى كل ذلك هو فقدان الاستمرارية ، حتى ان الانسان ليعجب كيف تسنى جمع هذا الحشد المتنافر تحت اسم واحد ) . وربما انطبق هذا على أى علم من العلوم الاجتماعية . فهذه العلوم تفتقر الى حل شامل للمشكلات ، كما تفتقر الى التقدم الذى حدث ـ مثلا ـ فى علم الفلك الاشعاعى ، والعادة التى جرى عليها العلميون هى اختيار المشكلات القابلة للحل فى اعتقادهم ( رافنز ، ١٩٧١ ، ص ١٣٢ ـ ٤ ) وقد أصبحت هذه سمة كبرى من سمات الثقافة العلمية . أما المشكلات التى تخرج عن نطاق النظريات والاساليب ( القائمة فيسمونها مشكلات « ميتافيزيقية » ( وراء الطبيعة ) أو غير علمية ( ملكاى ، ص ١١١ ، ١٩٧٨ ) .

٨ ـ لم تلبث نظريات ونماذج عديدة فى العلوم الاجتماعية أن منيت بالهزيمة، ولكنها رفضت أن تموت ، فعادت الى الظهور من جديد تحت أسماء جديدة فى أغلب الاحيان . مثال ذلك النموذج النفسى فى علم النفس الذى قال به الرعيل الاول من علماء النفس المنادين بمبدأ الاستبطان ( التأمل الباطنى ) فى الربع الاخير من القرن التاسع عشر والسنوات القليلة الاولى من القرن العشرين . وقد اتفق هؤلاء العلماء على أن الوظيفة الاساسية لعلم النفس هى دراسة العمليات النفسية ،

ولكنهم لم يتفقوا بدرجة واحدة على كيفية تحقيق ذلك . ثم جاءت الثورة السلوكية ( ابتداء من ١٩١٠ فصاعدا ) فقلبت المفاهيم الاساسية للنموذج النفسى المذكور . وحدث هذا فى غضون ما يقل عن نصف قرن من تأسيس علم النفس العلمى . ويبين لنا كيرش ( ١٩٧٧ ) أن هذا يخالف ما حدث فى العلوم الطبيعية حيث ظل نموذج نيوتن محتفظا بسماته الجوهرية لنحو مئة عام برغم ظهور مدارس متعاوضة بشأنه ومناقشات ميتافيزيقية عديدة . ولكن ما ان تمت الثورة السلوكية ، وبدت الوحدة تظهر فى مناهج البحث ، حتى تشعبت أقوال السلوكيين . ومما زاد الطين بلة أن الاقوال الجديدة تقهقرت ببطء وحذر الى النموذج النفسى القديم . وبدأ هذا التقهقر على يد طولمان الذى ادخل فكرة الغرض ، والاستبصار ، وخرائط المعرفة ، واستمر هذا التقهقر حين اهتم السلوكيون من جديد ببعض الموضوعات مثل الخيال والفكر ، وانتهى هذا التقهقر بما صرح به هيب من أن علم النفس هو ( علم النفس » برغم كل شيء .

وحيال هذه الظروف لا يمكن أن يحدث تقدم منظم يسفر عن تراكم المعرفة حيث يبنى كل جيل من العلماء الاجتماعيين على أعمال من سبقه . بل يبدو لنا أن كل جيل يعارض أعمال سابقه ، ليعود — جزئيا على الاقل — الى الاقوال القديمة .

## كيف يمكن التوفيق بين الخدمات الاعلامية ومتطلبات العلوم الاجتماعية

لما كان البحث والاتصال فى العلوم الاجتماعية يتسم بطابع يختلف عن طابع العلم فان تنظيمهما على غرار الخدمات الاعلامية فى العلم لايؤدى الى النتائج نفسها فى العلوم الاجتماعية .

وماذا يجب عمله لتغيير هذا الموقف ؟ أول مايجب عمله هو الاقتناع بان تدفق المعلومات والاتصال ونظام المعلومات فى العلوم الاجتماعية تختلف اختلافا بينا عنها فى العلم وأن بدأ لاول وهلة أن هيكل المعلومات متماثل فى منهما ولتحقيق هذا الاقتناع سوف نذكر فى المبحث التالى عددا من امثلة انماط فى العلوم الاجتماعية

وثانى مايجب عمله انه من الضرورى دراسة نظام المعلومات فى العلوم الاجتماعية توصلا الى تنظيم خدمات اعلامية ملائمة . ونقترح فيما يلى ضروب الدراسات اللازمة ، وهى :

دراسة وسائل الاتصال المتعارف عليها ( مثل المقالات ، والكتب ، والتقارير ، والرسائل ) . وطريقة الارتباط بينها ( أى الاستشهادات بقول أو اى أو سابقة ) ، وتجميع هذه الوسائل . ثم يجب بعد ذلك الربط بين نظام الاتصال ونظام الخدمات

الاعلامية القائمة ، وحيثما وجد مايدل على عدم التزاوج بينهما امكن تقديم اقتراحات بشأن تنظيم خدمات جديدة ( او تعديل الخدمات القائمة ، فى بعض الحالات ) .

ونقترح ــ على وجه الخصوص ــ وجوب اجراء دراسات حول المطبوعات فى نحو عشرة مجالات من العلوم الاجتماعية يعتقد بصفة عامة انها تعالج قضايا هامة . ويمكن الحصول على بيانات حول ارتباط هذه المطبوعات بعضها ببعض ، وحول المعلومات والبيانات التى يستعين بها المؤلفون ( والتى يفضلونها ) ، والنتائج التى تتضمنها . ويمكن القيام بما يلى على وجه خاص :

١ ــ دراسة منهجية للمواد المستشهد بها فى عينة نموذجية من المطبوعات فى مجال معين أو فرع من العلم او مدرسة فكرية ، وبصفة خاصة دراسة البيانات الخاصة بعمر المواد المستشهد بها وشكلها ( مقالات ، تقارير ، رسائل علمية فى موضوع واحد ، أبحاث غير منشورة ) ، ومختلف الموضوعات الموجودة فى المطبوعات والمؤلفين على اختلافهم ، والاستشهادات الذاتية ( سواء فى ذلك استشهاد المؤلف بكلامه أو جماعة من المؤلفين فى مجال معين من العلم او المدرسة الفكرية ) . وعلى الرغم من قيام بعض الهيئات ( مثل هيئة دليسيس ) باجراء الكثير من الدراسات حول الاستشهادات فان هناك قليلا من الدراسات الخاصة بجماعة متجانسة نسبيا من العلماء الاجتماعيين . ويلاحظ ان معظم الدراسات لم تعالج سوى مجالاتعريضة ( مثل علم النفس ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعى ، لا الموضوعات والمشكلات ، الخ )

٢ ــ من الممكن فى حالة الموضوعات والمشكلات والمدارس الفكرية التى يزيد تاريخها على عشر سنوات ــ مثلا ــ تحديد الوثائق والمعلومات التى لم تراع فىالماضى ولكنها ربما ايدت ( او عارضت احيانا ) ماتم تقديمه من حجج ، ونظريات ، ونتائج

٣ ــ دراسه تطور النظريات والمدارس الفكرية مع العناية بطريقة اندماج النظريات والطرق الجديدة فىالنظريات والطرق القديمة ، أو مدى اندماج النظريات والطرق القديمة فى النظريات العامة ، أو موتها جملة واحدة فى بعض الحالات .

٤ ــ أثر المؤلفات والمدارس الفكرية فى ( أ ) البحث والتأليف ، (ب) النظرية، (جـ) ــ التطبيق .

وقد اجريت بالفعل دراسات قليلة للمؤلفات الخاصة بالعلوم الاجتماعية على هذه الاسس . ولكن لاتتوافر لدينا مجموعة من المعلومات تتيح لنا استخلاص بعض النتائج حول صلاحية الخدمات الاعلامية الحالية ، ومايجب ادخاله من تغيير عليها ولذلك فان الامر يتطلب الان اجراء دراسة منهجية فى هذا الشأن . وقد تم اتخاذ الخطوة الاولى فى هذا السبيل باجراء دراسات حول نمو المؤلفات وحجمها ،وظهور المدارس الفكرية فى بعض العلوم الاجتماعية ، وانحلال بعض المدارس الفكرية ، وتجانس المؤلفات والمعلومات ، الخ . من امثلة هذه الدراسات ماقامت به جامعة

باث ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ، ودانيل ولوتيت ١٩٥٣ ، وهولت وشرانك ١٩٦٨ ، وكرانتز ١٩٦٥ ، ولوتيت ١٩٧٢ ، ونارين وجارسيد ١٩٥٧ ، ١٩٧٢ ، ورروسيت ١٩٧٠ ، وشولمان وسلفرمان ١٩٧٢ ، وفيمو وبالرمو ١٩٧٣ ) . ولكن الامر يتطلب المزيد من اجراء البحوث الاساسية فى أنماط الاتصال ونظام المعلومات ، وعلاقة ذلك بتكوين نظم المعلومات

### أمثلة من أنماط الاتصــال

لما كانت الاقتراحات التى نقدمها هنا تخالف مايدعيه الكثيرون حول متطلبات الاتصال والمعلومات فى العلوم الاجتماعية فقد اوردنا فيما يلى بعض أمثلة من أنماط الاتصال فى مجالات معينة تختلف عن الانماط الموجودة فى مجال العلم . وهــــذه الامثلة تثبت ان تنظيم الخدمات الاعلامية فى العلوم الاجتماعية على غرار ماهو متبع فى العلم هو امر غير مناسب على الاطلاق . وقد استخلصنا هذه الامثلة من مجالات علمية محدودة نسبيا ، لاننا نستطيع ان نتبين انماط الاتصال ( وبخاصة ماتم اغفاله منها ) فى مجالات متجانسة نسبيا وفى بعض فروع العلوم الاجتماعية والمدارس الفكرية . ولكن لانستطيع ان نتبينها فى العلوم الكبيرة .

### علم النفس الفعال ( أو الاسكنيرى )

كانت هذه الحركة النفسية القوية المؤثرة قوة معروفة فى أواخر العقد الرابــع عندما نشر زعيمها العالم النفسى الامريكى ب. ف . اســكنير مؤلفاته الخــلاقة ولو أنك قلبت صفحات التاريخ لرأيت أن هذه الحركة فرع من الحركة الســـــلوكية التى ظهرت فى اوائل القرن العشرين كقوة مضادة لحركة الاستبطان الســائدة فى علــم النفس آنذاك . وقد اشتق علم النفس الفعال اسمه من طريقة تعزيز الاستجابات فى المواقف التعليميه ومن نوع خاص من التعليم . ولكن اســســه الفلسفيــة هى أسس المذهب السلوكى .

والجدير بالذكر ان مؤلفات اسكنير التى نشرها فى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ لم تتضمن أية اشارة الى المؤلفات السابقة . وكان هذا ولايزال امرا غير مألوف . ويقول اسكنير ( ١٩٦١ ) فى سيرته الذاتية ان ابحاثه ومؤلفاته المنشورة فى العقد الرابع لــم تكن مستمدة من غيره ، ولا تمت بصلة للبحوث والنظريات النفسية القائمة فى ذلك العهد ولكنك لو أنعمت النظر فى التاريخ لبدا لك واضحا أن كثيــرا من طــرق ومنــاهج أصحاب علم النفس الفعال ( ظل علماء النفس الاسكنيريون بعدة عقود ينكرون الحاجة الى النظريات ) كانت موجودة بالفعل فى اوائل العقد الرابع . فهل ياترى لم يعرفها اسكنير أم آثر أن لايستشهد بها ؟

وبعد أن تطور علم النفس الفعال فيما بعد درج كثير من علمائه على الاستشهاد بأقوال غيرهم طبقا للتقاليد المتبعة ، ولكنهم اقتصروا فى ذلك على الاستشهاد بأقوال زملائهم من اعضاء الحركة وكانت شواهدهم مقصورة على أقوال عدد قليل نسبيا من المؤلفين والمصادر ، وهى عادة تختلف تماما عما هو متبع فى المجالات الاخرى من علم النفس والعلوم الاجتماعية وبخاصة فى الابحاث الناضجة نسبيا . وقد درس كرانتز ( ١٩٧٢ ) هذه الطرق غير العادية فى الاستشهاد ،واوضح ان نسبة كبيرة من الشواهد فى مجلة « تحليل السلوك » ( احدى المجلات القليلة المخصصة للفرع الفعال من علم النفس السلوكى ) كانت محصورة فى دائرة ماينشر فى المجلة نفسها ، ومقصورة على عدد قليل نسبيا من المؤلفين . وظهرت هذهالطريقة غير العادية بوضوح فى العقد السابع عند مابلغ علم النفس الفعال ذروة نفوذه وبلغ من العمر مالايقل عن ثلاثين عاما . ومن ذلك يتضح ان هذه الطريقة لم تكن مقصورة على المراحل الاولى من الحركة حيث شاعت طرق الاستشهاد غير العادية بكثرة . ومما يذكر على سبيل المثال فى هذا الصدد ما ذكره ميدوز ( ١٩٦٧ ) ومنديز (١٩٧٨) من أن طرق الاستشهاد غير العادية تظهر احيانا فى أنماط الاتصال فى المجالات الجديدة ، ولكن الى امد قصير ، حتى تستقر دعائم العلم الجديد بمجلاته ،وجمعياته المهنية ، ومؤسساته الفرعية .

وهكذا يهيء علم النفس الفعال مجالا صالحا لمزيد من دراسة أنماط الاتصال ولاشك ان أى دراسة مستفيضة لتدفق المعلومات من شأنها ان تبين ان الخدمات الاعلامية القائمة لاتفى بحاجة الفنيين المشتغلين بعلم النفس الفعال نفسه ولابحاجة غيرهم ممن يريدون معرفة المزيد عنه ، وربما يريدون تطبيق نتائجه .

هذا والتحليل النفسى من العلوم الاخرى الجديرة بالدراسة الدقيقة . ومن دواعى السخرية ــ بالنظر الى كراهية الاسكنيريين للتحليل النفسى ــ أن ثمة كثيرا من أوجه الشبه بين أنماط الاتصال فى كلا العلمين ، فى المراحل الاولى على الاقل . فقد بدأ كل منهما بفئة قليلة من المؤلفين المخلصين الذين اقتبس كل منهم من الاخر ( بصورة تكاد تكون دقيقة ) واستنكروا المدارس الفكرية المعارضة .

### الخلاف حول الوراثة والبيئة

دارت معركة حامية ، وبخاصة فى علم الاحياء وعلم النفس ، على مدى نحو خمسين عاما ، حول الاثار النسبية للعوامل البيئية والوراثية على نمو الذكاء والقدرة ولاتزال القضية حامية الوطيس حتى اليوم ، وزاد من اشتعالها الخلاف حول صحة بعض الادلة التى ساقها سيرسيربل برت ، احد كبار الباحثين فى هذا الميدان فى العقد الرابع ( انظر ــ على سبيل المثال ــ ولموت ، ١٩٧٧ ) .

ويلاحظ أنه متى أتيح الوقت الكافى لمعظم الخلافات العلمية أمكن تسويتها بالادلة المستمدة من التجربة . ولكن يبدو أن الامر ليس كذلك فى قضية البيئة

والوراثة . ولذلك يطالعنا عدد من الاسئلة حول كنه المشكلة ، والمعلومات اللازمة لحلها : ماهى الادلة المطلوبة لحل المشكلة ؟ اذا أمكن الحصول على هذه الادلة بالبحث فلماذا لم يتوصل اليها العلماء بعد خمسين عاما من العمل ؟ هل المطلوب ماهو أكثر من الادلة التجريبية ؟ مثال ذلك : هل للقضايا الاخلاقية والفلسفية دخل فى هذه القضية مما يحتمل ان يكون قد ادى الى تعقيدها ؟ هذه الاسئلة - وغيرها كثير - يمكن دراستها ، لالقاء الضوء على الخلاف الذى لم يتم حله ، ولتوفير الخدمات التى تيسر الحل . بدلا من الاستمرار فى تقديم الخدمات التى تعقدالقضية وتزيدمن الخلاف

وربما يضطر خبراء الاعلام الى اعادة تقدير قيمة الخدمات الاعلامية وهدفها فى المجالات التى تصعب دراستها ويحتدم حولها الخلاف ، حيث يبدو أن حل القضية لن يتم فى وقت قريب حتى بعد انقضاء عقود طويلة من البحوث والمناقشات وقد يتضح أن العلماء الاجتماعيين قد وجهوا أسئلة خاطئة ، أسئلة لايمكن حلها بالبحث والمعلومات . والعادة انه لافائدة ترجى من طرح أسئلة لاتتوافر لها المعلومات اللازمة الان او لن تتوافر فى المستقبل القريب

وفى مثل هذه المواقف يواجه خبير الاعلام النشيط ( الذى لايكتفى بدور الوسيط السلبى فى تقديم المعلومات والوثائق عند الطلب ) قرارا صعبا : هل يستمر فى تقديم المعلومات لكى يستمر الخلاف ، وربما بقوة مجددة ، دون أن تلوح فى الافق فرصة الحل الصحيح ؟ أم هل يحمل العلماء الاجتماعيين على صياغة اسئلتهم من جديد ؟ أم ينسحب من الميدان ويعزف عن تقديم المعلومات ؟

والواقع أن خبراء الاعلام الذين يقومون بدور الوسيط فى تقديم الخدمات الاعلامية الالية - وبخاصة الخدمات الاعلامية الفورية - يلعبون دورا حاسما فى صياغة أسئلة البحث . ويمكن بسهولة التوسع فى دورهم فى استراتيجية البحث

**( الموازنة ) بين الادلة : طريقة غير علمية**

من الامور المألوفة فى العلوم الاجتماعية الاستشهاد بجميع الادلة المتاحة التى تؤيد نظرية معينة ، والادلة التى تفندها . فاذا كانت الادلة المؤيدة أكثر من المفندة كان ذلك دليلا على صحة النظرية . ويمكن أن نطلق على هذه الطريقة اسم (الموازنة) « المقارنة » بين الادلة . ومن اوضح الامثلة فى هذا الباب ذلك البحث الذى قدمه فرانك ( ١٩٦٣ ) ، وذكر فيه بالتفصيل طريقة ( الموازنة ) التى اتبعها لكى يحل مسألة اجرائية فى التجارب الهادفة الى بيان امكان التحكم فى اختلاج العين ( انتفاض اجفانها بحركة لا ارادية ) . وكانت القضية المطروحة هى : هل يمكن التحكم فى اختلاج العين أم لا ؟ فذهبت مدرسة فرانك الى امكان هذا التحكم ،وذهبت مدرسة أخرى ( يتزعمها سبنس ، ١٩٦٤ ، وباحثوه فى أيووا ) الى أن الاستجابة الاوتوماتيكية لاختلاج العين غير قابلة للتحكم بالطريقة العادية ، وان النتائج التى خرجت

من معمل فرانك زائفة . واستمر هذا الخلاف عدة سنين ، وكان موضوعا لكثير من المقالات المنشورة فى مجلات علم النفس ، والخطابات المرسلة الى هيئة التحرير . ولجأ أنصار الفكرة الى طريقة طريفة وغير مألوفة ، وهى طريقة الموازنة بين الادلة فى عدد من الابحاث المنشورة المؤيدة لكل جانب ، فنشر فرانك بحثا سرد فيه كل البحوث التى تؤيد نظريته ، والبحوث التى تؤيد معارضيه . وغنى عن البيان انه وجد من الابحاث مايؤيد نظريته أكثر مما يفندها .

هنا نجد طريقة تعتمد على الكفاية فى العثور على المعلومات والوثائق اللازمة لحل احدى المشكلات . ولكن هذه الطريقة لايمكن ان تحل المشكلة بصورة علمية لانه اذا تسنى العثور على قليل من الابحاث الاضافية امكن ترجيح احدى الكفتين على الاخــــرى .

واذا حظيت طريقة الموازنة بين الادلة بالاحترام والقبول وجب تـــوضيح الاثار المترتبة عليها فيما يتعلق بالخدمات الاعلامية واول هذه الاثار انها تضع خبير الاعلام امام مسئولية كبرى ، لانه يمكن حل المشكلات وتقرير النظريات او نبذهـا بتذكر كل الوثائق والمعلومات الخاصة بها . وفى هذه الحالة يكون النجاح حليف العالم الاجتماعى الذى يختلف الى الخبير الاعلامى ليذكر له كل الابحاث التى تؤيد نظريته . ولكن قل من العلماء من يرى ان هذه الطريقة صحيحة ، برغم لجوء كثير من العلماء اليها .

## القضايا المهملة والمنسية

لقد لقى الكثير من النظريات والمدارس الفكرية والشخصيات الفـردية بعض الاهمال من جانب الاجيال التالية . بيد أن العلماء دأبوا من وقت الى آخر على اعادة النظر فى القضايا والنظريات القديمة ، وتسليط الاضواء على الابحاث التى تمت فى المـاضى .

والمشاهد فى العلوم الاجتماعية ان اعادة تقويم النظريات والبحوث القـديمة تتجاوز اختصاص المؤرخ والفيلسوف . ولعل السبب فى ذلك أن المشكلات لم تحل حلا كافيا . ومن هنا تسلط عليها الاضواء من وقت الى آخر ، مما يؤدى الى الارتباك ويحول دون التقدم ووضوح الرؤية .

ومن اوضح الامثلة فى هذا الباب ماتم أخيرا من اعادة تقويم أبحاث السير فردريك بارتليت ، العالم النفسى الانجليزى المشهور ، خلال العقدين الثالث والرابع . ويقول ستون ( ١٩٧٨ ) أن علم النفس فى القرن العشرين أهمل أبحـاثه . ويعـزى بعض السبب فى ذلك الى سيادة المذهب السلوكى ، اذ استغرق علم النفس معظم هـذا القرن فى تخليص نفسه من مذهب حيوية المادة ، وحداه ذلك الى فرط الاهتمام بكبار علماء النفس السلوكيين أمثال : بافلوف ، ووطسون ، واسكنير . وكتب ستون

( ص ٩٠ ، ١٩٧٨ ) يقول : ( ... ان عصر بارتليت لم يبدأ بعد ) ، وأيده آخرون في هذا الرأى . وكتب برودبنت ( ص ٢٣ ، ١٩٧٠ ) عن بارتليت : « فى سنته الاخيرة ... تضمنت محاضراته تحليلا للنظام الاجتماعى المتضمن فكرة التغذية المرتدة والتقدم المرحلى وهى الفكرة التى لم يفهمها الكثيرون منا ... انني .... أتوقع أن أفكاره سوف تعود الى الظهور فى الاقسام الجامعية لعلم الاجتماع بعد عشرين أو ثلاثين سنة »

ومن الامثلة الاخرى التى تدخل فى صميم الموضوع أبحاث كورت لوين الذى اشتهر بنظريته المعروفة باسم « نظرية المجال » ، وهى عبارة استعارها من الفيزياء بالاضافة الى نظريات أخرى ، وقد نشر لوين اول مؤلفاته الهامة فى ١٩١٧ حيث حاول أن يجد نظرية واحدة يقوم عليها علم النفس ، وبخاصة شخصية الانسان ، ولكنه بقى دائما بمنأى عن الاتجاه السائد فى علم النفس الامريكى والاوربى وقد انتقد العلماء المفاهيم التى استقاها لوين من علم الفيزياء ، بحجة أنها غير ملائمة لعلم النفس ، وانها تفتقر الى الدقة ، ولذلك يصعب تأييدها او تفنيدها . وهى فى هذا تشترك مع كثير من المفاهيم والنظريات فى العلوم الاجتماعية . وبرغم ذلك كله بدت نظرية المجال فى نظر الكثيرين صالحة لتفسير وجود الافراد فى المجتمع وتبوأت من وقت لاخر مكان الصدارة على يد بعض أتباع لوين ، وان صعب دائما تطبيقها بصورة عملية دقيقة

هذا وتتناثر فى بطون الكتب المؤلفة فى العلوم الاجتماعية بعض الابحاث المغمورة التى تتطلب قدرا من الاهتمام . ومن المستبعد أن يؤثر غياب هذه الاعمال عن معظم المكتبات فى تطور العلوم الاجتماعية . بيد ان أمناء المكتبات وخبراء الاعلام يجدون من الصعب اتخاذ قرار نهائى بشأن الاعمال التى لم ينعقد عليها الاجماع .

ومن المحتمل جدا أن يختلط الامر على الدارسين فى الوقت الحاضر اذا هم درسوا النظريات والاعمال غير الكاملة ، وأعادوا النظر فيها باستمرار . ولذلك فانه لاحاجة بهم الى أن يقرأوا — مثلا — أبحاث لوين الاصلية ولاتفسيرات مستفيضة لها ، اذ يكفيهم أن يقرأوا الدراسات الاجتماعية والفلسفية حول الشخصيات التاريخية ، وتقدير أعمالهم ، وماكان لها من أثر فى تطوير ( أو عدم تطوير ) العلوم الاجتماعية ، وفى الابحاث التالية ، ومالها من صلة وثيقة بالابحاث الحالية .

ويطالعنا العديد من الاسئلة الهامة حول أنماط الاتصال المتعلقة بالاعمال المنسية ، وعلينا ان ندرس هذه الاسئلة وهى : (أ) على أى المعلومات والمؤلفات اعتمد عالم اجتماعى مثل بارتليت ( أو لوين ) ؟ (ب) ماهو الاثر الذى احدثته كتابات بارتليت (جـ) هل كانت هناك عوامل فى نظام الاتصال تؤيد — مثلا — نظريات السلوكيين وطرقهم بدلا من نظريات بارتليت ؟ مثال ذلك : هل نشر السلوكيون آراءهم فى المجلات المعبرة عن الاتجاه السائد والواسعة الانتشار فى حين نشر بارتليت آراء فى مجلات مغمورة؟ ترى هل أدت مطبوعات السلوكيين الكثيرة الى قوة دافعة كبيرة ، وكسب الكثيرين

من الاتباع بصرف النظر عن نوعية ابحاثهم ؟ ماهي الاهمية النسبية لوسائل الاتصال التقليدية وغير التقليدية ؟ هذا ومن المعروف ( كلارك ، ١٩٧٩ ) انه كان لبارتليت أثر كبير في الجيل التالي من النفسيين الاكاديميين ، في المملكة المتحدة على الاقل ( مثال ذلك : أن أكثر من نصف كراسي علم النفس في المملكة المتحدة كان يشغلها في ١٩٦٠ تلاميذ بارتليت في كمبردج ، حسبما ذكر هيرنشو ، ١٩٦٤ ) ، كما ان بارتليت كان رئيسا لتحرير « المجلة البريطانية لعلم النفس » بين عام ١٩٢٤ وعام ١٩٤٨.

## الاهمية النسبية للباحثين الاكاديميين والممارسين

تطورت الخدمات المكتبية والاعلامية في العلوم الاجتماعية في وقت سادت فيه العلوم الاكاديمية ، وقل فيه عدد الممارسين ( كالباحثين الاجتماعيين ، ودارسي علم الاجتماع الصناعي ، وعلم النفس التربوي ، وعلم النفس الاكلينيكي اي العلاجي) وكانت أغلب المصنفات محرره بأقلام الاكاديميين ، ومنشورة في المجلات العلمية والرسائل العلمية ذات الموضوع الواحد . وكان هناك باحثون ، وقراء ، وكتاب ، يهبون معظم وقتهم للقراءة والكتابة وتلخيص المؤلفات ، وكان الممارسون يكتبون قليلا كما قل عدد المجلات المخصصة للعلوم الاجتماعية التطبيقية وعدد النقابات المهنية الخاصة بالممارسين . وبازدياد عدد الممارسين ازدادت الخدمات الاعلامية لان أغلب الممارسين كانوا يستفيدون من الخدمات المكتبية والاعلامية المتاحة للاكاديميين .

ولم تتبين الحاجة الى تغيير هذا الوضع الا في اخريات العقد السابع عندما أدخلت الخدمات الاعلامية التجريبية على يد الجمعية النفسية الامريكية ( ١٩٦٩ ) وأجريت دراسات مستفيضة للمتطلبات الاعلامية في العلوم الاجتماعية وما يتصل بها من مجالات الممارسين ( انفروس ، جامعة باث ، ١٩٧١ ) . فقد تبين بالتدريج أن الممارسين لايستخدمون ــ بل هم في الواقع يريدون أن يستخدموا ــ المعلومات على نحو مايفعله الاكاديميون . ذلك أن الممارسين ــ لكثرة الاعباء الملقاة على عاتقهم من قبل عملائهم ، وعدم تدربهم على استخدام المؤلفات ــ يفضلون بحكم ميولهم قنوات الاتصال غير التقليدية ، ولايحرصون على الاطلاع على احدث الاراء في موضوعاتهم ويحتاجون الى قدر كبير من معلومات محددة ، وأحيانا محلية ، لاتتوافر في المطبوعات التقليدية ولافي الخدمات المكتبية القائمة

ولعدة سنوات استشعر الممارسون الحاجة الى الاطلاع على مزيد من المؤلفات والاستزادة من فهم المراجع ، والاستعانة بالخدمات الثانوية وتعلم طرق العثور على المعلومات ، وقبل الكثيرون وجهة النظر هذه ، واعترفوا صراحة بأنهم يجهلون أشياء كثيرة في العلوم الاجتماعية ذات صلة وثيقة بعملهم ، وودوا لو أتيح لهم الوقت للاطلاع ، بل الفرصة لقراءة المراجع والمصادر . ولكن هذه الحال تغيرت بالتدريج فأصبح الممارسون الان قوة كبيرة جدا من الناحية العددية في كثير من جمعيات

العلوم الاجتماعية ، وظهرت مؤلفات فى العلوم الاجتماعية التطبيقية ، وأصبح بعض الممارسين يكاتبون غيرهم من زملائهم . وشيئا فشيئا أصبح الممارسون يشكون فى كثير من أبحاث وكتابات الاكاديميين ، وقامت هيئات فنية بدراسة المتطلبات الاعلامية للممارسين ، ونظمت خدمات اعلامية خاصة ( كالمكتب القومى للشباب ، أو المكتب القومى للاطفال )

ومن الفروق الاساسية بين الاكاديميين والممارسين أن الاولين يريدون فى أغلب الاحوال الاطلاع على المؤلفات وتلخيصها (أى أنهم يريدون الاطلاع على الوثائق) فى حين أن الممارسين يريدون حقائق ومعلومات لحل مشكلات معينة والاجابة عن أسئلة محددة ، ويحتاجون بين الفينة والفينة الى وثائق للاطلاع على التقدم العام فى مجال التفكير والتطبيق

وعلى الرغم من التغييرات التى حدثت لصالح الممارسين ، وازدياد وزنهم ونفوذهم من الناحية العددية على الاقل ، فان الخدمات الاعلامية لاتزال فى صالح الاكاديميين . ويعنى قصر الخدمة الاعلامية على المكتبات لصالح الممارسين اضطرار هؤلاء الى الانخراط فى سلك المنتفعين بالمكتبات ، فى حين أن احتياجاتهم الاعلامية وخبرتهم وتدريبهم وميولهم تتطلب خدمة اعلامية من طريق آخر . صحيح أن الخدمات الاعلامية للممارسين تتطلب الاستعانة بالمكتبات ، ولكن فى وسعنا أن نسوق حججا تؤيد ضرورة استخدام وسطاء فى تسيير الخدمات الاعلامية للممارسين

وقد حدث فى السنوات العشر الاخيرة انفجار فى تعليم العلوم الاجتماعية ، وفى عدد المطبوعات ، وفى تبسيط الكثير من النواحى العلمية على نحو يقربها من أفهام الجمهور . ويلاحظ فيشر ( ص ٣٧٥ — ٦ ، ١٩٧٧ ) طروء تغيير سريع على هيكل العلوم الاجتماعية . مثال ذلك أن ٨٠ ٪ من شهادات الدكتوراه فى علم النفس قد منحت خلال السنوات العشر الاخيرة ، وأن كثيرين من علماء العلوم الاجتماعية يعملون الان بصفة ممارسين ( لاشك ان ذلك يرجع — من جهة — الى تفضيل الشباب للعمل التطبيقى ، كما يرجع — من جهة — الى عدم وجود منافذ جديدة فى المجالات التقليدية للبحث والتعليم الاكاديمى ) . ويقول فيشر انه كلما تضخم عدد الممارسين الاكلينيكيين والمرشدين ومستشارى المجتمع فان مكابدة الحياة العملية من شأنها أن تقلل من الفروق النظرية ، وأن يميل الناس الى قبول النظريات المختلفة والمدارس الفكرية المختلفة ، ويتضح لهم يوما بعد يوم أن كلا منها صحيح ، برغم اختلاف وجهات النظر فى الوقت الحاضر .

وهكذا يتضح ان الاتجاه نحو الوحدة قد انعكس ، وان القول بأن الغلبة سوف تكتب لاحدى المدارس الفكرية لم يعد مقبولا ، وأن سلطة « الحارس القديم » قد ضعفت .

ولاشك ان لذلك آثارا بعيدة المدى فى الخدمات الاعلامية . فلم يعد من المقبول التسليم بالنموذج العلمى للتقدم الذى يتطلب أن تحصل الاغلبية على معلومات حديثة ثم تبنى طبقة جديدة فوق الطبقات التى بنتها الاجيال السابقة فى صرح العلم ، حتى فيما يسمى بالعلوم الاجتماعية « الصعبة » مثل علم الاقتصاد وعلم النفس ذلك ان العلماء الاجتماعيين يحتاجون الى وثائق ومعلومات من عدد كبير من المصادر تغطى امتدادا عريضا من الزمن لاستمرارية فيه .

## اعـــادة تقويم المنجزات

يعلق فيشر ( ١٩٧٧ ) على الزيادة الهائلة فى الكتب المؤلفة فى تاريخ العلوم الاجتماعية بما فى ذلك الكتب المدرسية ، ويؤول ذلك بأنه محاولة لاعادة تقويم الماضى وفهم الهدف من كثير من العلوم . ومتى شرع الجم الغفير من العلمـــاء الاجتماعيين فى دراسة الماضى بعمق فسوف تتغير نظرتنا الى فائدة بعض الكتب . ولما كان كثير من مشكلات الماضى المعقدة قد تم تبسيطه فى كتب مدرسية فان العلماء يهيبون الان بالدارسين أن يقرأوا المؤلفات الاصلية ( أو على الاقل ترجمة لها ) لكثير من مشاهير العلماء القدامى أمثال : كاتل ، وفندت ، وفرويد ، ووطسن وتتشنر ( فى علم النفس ) ، ودوركهايم أو فبر ( فى علم الاجتماع ) .

ومن فوائد هذه الحركة أيضا أنها تكشف النقاب عن المؤلفات المهملة التى كتبها من اشتهروا بجزء واحد فقط من انتاجهم لمدة تزيد على خمسين عاما أو أكثر . ولشد ما يدهش القارىء اذا علم أن عددا كبيرا من العلماء الاجتماعيين كان لهم نشاط فى أكثر من علم أو موضوع ولكنهم لا يشتهرون الان الا بعلم أو موضوع واحد . . مثال ذلك أن البلاد المتكلمة بالانجليزية تجل « بنيت » باعتباره مخترع اختبار الذكاء ، وقلما يعرف أحد اليوم مشاركته وقيادته الانسانية فى « جمعيـة التخلف العقلى » ذات النشاط الاجتماعى ، كما أنه لا سبيل الى الحصول عـــلى كتاباته النظرية فى الذكاء . أما فندت ــ أحد مؤسسى علم النفس التجريبى ــ فقد اشتهر دائما بأنه أبو علم النفس الوضعى والتجريبى والمضاد للميتافيزيقا . ولكـن على الرغم من أنه أسس أول معمل نفسى فى ١٨٧٩ فانه نشر كتاب ( المنطق ) ، كما نشر فى ١٨٨٠ كتابا عن الميتافيزيقا التجريبية ، بل ذهب الى حد معارضة التجارب العملية ( باعتبارها غير كافية لدراسة العمليات النفسية الانسانية العليا ) فى كتابه « علم النفس الشعبى » .

ولا شك أن العلماء الاجتماعيين أنفسهم كانوا مسئولين عن هذه الظـــلال المختلفة من الشهرة ، وذلك بابرازهم بعض النظريات والطرق والتطبيقات ، واهمال ما عداها . ولكن متى تم ابراز شىء من ذلك فان الخدمات المكتبية والاعلامية تجنح الى تخليد النظام القائم ، وتقف موقفا سلبيا ازاء المتطلبات الاعلامية المتعارف عليها ، وتنبذ مطبوعات المغمورين من العلماء ، والمطبوعات المهملة التى ألفها المشـــاهير ، وبذلك يصعب الحصول على هذه المؤلفات .

وأخيرا يمكننا القاء نظرة على الاهمية النسبية ــ على مدى الزمن ــ للمؤلفات الخاصة بالطرق والنظريات . ويمكن ان يكون لاستخدام الطرق الجديدة وتغيرها في اجراء التجارب والبحوث أثر عميق فى تغيير مسار البحث ، وفتح افاق جديدة لارتياد المجهول . وكثيرا ما تنشأ الطرق الجديدة وتتغير بمحض الصدفة ، بدلا من تصميمها عمدا بما يتناسب مع احتياجات البحث عند العلماء الاجتماعيين . ويحدث مثل هذا فى العلم بطبيعة الحال ، حيث للابحاث الخاصة بالطرق أثر دائم حتى ان العلماء يقتبسونها أكثر من أى شيء اخر ( انظر جارفيلد ، ١٩٧٣ ، على سبيل المثال ) . وقد شاعت المطبوعات التى تتضمن طرقا ميكانيكية تعالج باليد ، وتعليمات حول « كيفية القيام بالعمل واجراء التجربة » . ويشير فيشر ( ١٩٧٧ ) الى وجوب التأمل فى الفرق بين الكتيبات العملية التى وضعها كاتل ومحاضرات وليم جيمس التى نشرت فى الوقت نفسه تقريبا . ويعرف علماء النفس الاول أكثر مما يعرفون الاخير . ومثال اخر هو اختراع اختبار الذكاء المدهش فى العقدين الثالث والرابع . ومع ذلك لا يزال العلماء حتى اليوم غير متفقين على تعريف الذكاء بصرف النظر عن تعريف بورنج للذكاء فى ١٩٢٣ حيث قال ان الذكاء هو ما تختبره اختبارات الذكاء .

## تغير طرق ومناهج البحث

كان العلماء الاجتماعيون ولا يزالون مختلفين حول طرق ومناهج البحث ، فلم يحدث اتفاق بينهم على ذلك فى أى علم من العلوم . ولا ريب أن قضية منهج البحث تهم العلميين أيضا ، ولكنها مختلفة جدا عند الفريقين . ففى مجال العلم يحدث التقدم بابتكار طرق جديدة وتهذيب القديمة ، كما يوجد اجماع فى الرأى على طرق البحث فى أى وقت من الاوقات . أما فى العلوم الاجتماعية فلم يحدث مثل هذا الاجماع قط ، بل ان بعض الطرق التى نبذها جيل سابق تعود سيرتها الاولى على يد جيل لاحق . وحسبك دليلا على ذلك استخدام الوثائق الشخصية فى التحليل الاجتماعى .

وتفصيل ذلك أن التحليل الاجتماعى فى بداية القرن العشرين كان يحدث فى أغلب الاحيان بالرجوع الى الوثائق الشخصية . مثال الكتاب الاجتماعى المشهور الذى الفه توماس وزنانيكى بعنوان « الفلاح البولندى فى أوربا وأمريكا » ونشر لاول مرة فى خمسة مجلدات بين ١٩١٨ و ١٩٢٠ ، وتضمن دراسة عن ادخال الاساليب العصرية فى بولندة ، وصفا لثقافة المهاجرين فى امريكا الشمالية . وقام المؤلفان بعرض تفسير نظرى لتفكك المجتمع التقليدى فى بولندة ، وتفكك المهاجرين فى الولايات المتحدة . وكان الكتاب مبنيا على سلسلة من خطابات المهاجرين ، وتسجيل لحالات اجتماعية خاصة ، وعلى أقوال الصحف وغيرها من المطبوعات ، وتاريخ حياة مهاجر واحد . ولقى الكتاب اهتماما كبيرا فى أوربا والولايات المتحدة ، بل فى اليابان والصين . وهو أمر غير مألوف فى العلوم الاجتماعية الغربية .

وأصبح هذا الكتاب محورا لمناقشات حول منهج البحث فى علم الاجتماع ابان العقدين الثالث والرابع ، واختاره مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية بالولايات المتحدة كواحد من ستة مؤلفات لاجراء تقويم نقدى له قام به فى هذه الحالة بلومر ( ١٩٣٩ ). ولم يكن العلماء فى ذلك الوقت يستخدمون الوثائق الشخصية فى البحث الاجتماعى بل كانوا يستعينون بملاحظات المشتركين فى البحث وطرق المسح الجماعى التى تمتاز بالدقة والموضوعية فى صياغة الاحكام العامة والتحقق منها . ولذلك فان نقد بلومر وغيره والمؤتمر الذى عرض عليه هذا النقد قد قضى قضاء مبرما على البحث الاجتماعى القائم على الوثائق الشخصية . وأصبح العلماء خلال السنوات العشر التالية يرون أن هذه الطريقة قديمة قد عفى عليها الزمن ، وقل من علماء الاجتماع من أعارها اهتماما . ولكن ما ان ظهر منهج الظواهر فى العقد الثالث حتى تجدد الاهتمام بالبحث القائم على الوثائق الشخصية ، واعترف به العلماء مرة أخرى كمنهج مفيد فى دراسة المعنى الذاتى للحياة الاجتماعية ( أنظر – على سبيل المثال – بوجدان وتيلور ، ١٩٧٥ ) .

ولما كان العلماء قد عادوا الى هذا النمط من التحليل الاجتماعى على نطاق واسع فان الاقبال على الوثائق سوف يزيد عما كان عليه خلال العقدين الاخيرين . وواضح ان الخدمات الاعلامية المبنية على نموذج الخدمات العلمية ( التى يحتاج فيها الى وثائق حديثة العهد ) لا تتلاءم مع البحوث الاجتماعية القائمة على الوثائق الشخصية مهما كان عمرها ، ثم أن هذه الوثائق تكون غالبا غير منشورة .

## عوامل (( غير علمية )) تحدد مناط البحث

## فى العلوم الاجتماعية العلمية

حدث فى العلوم الاجتماعية تحول كبير فى مناط البحث ( ما يجب بحثه ) وصل أحيانا الى عكس الاتجاهات السابقة ، وذلك بتأثير العوامل السياسية والثقافية والاجتماعية ، مما كان يعد جديرا بالدراسة خلال عقد من السنين تراجع الى الوراء فى عقد تال . ولا ريب أن التغير السريع الذى يطرأ على البحوث والتعليم والتطبيق يثير صعوبات عديدة فى وجه الدارسين ، وبالطبع فى وجه الذين يتولون تقديم المعلومات للباحثين .

ولنضرب مثالا واحدا فقط : كان الاعتقاد السائد حتى العقد الثالث وجود فروق عقلية بين الاعراق ( الاجناس ) البشرية ، واتخذ هذا أساسا للبحث ، وأصبح من الضرورى دراسة الفروق بين الجماعات من حيث الذكاء والقدرة والمهارة اليدوية الخ . وكانت هذه الفروق الجماعية متوقعة ، فكان العلماء يبحثون عنها ويدرسونها ، ولكن المعطيات لم تكن قاطعة ، وبخاصة قياسات الذكاء وغيره من القدرات العقلية .

ويقول سملسون ( ١٩٧٨ ) أن العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية ادت الى تحول كامل فى مناط البحث خلال مدة لا تزيد على عقدين ، اذ تحول هذا المناط من الاهتمام بالفروق العقلية بين الاعراق البشرية الى مبررات التحيز والهوى، مما أدى الى دراسة الوفاق بين الاجناس البشرية وتقويم اتجاهات ومواقف احدى الجماعات ازاء الجماعات الاخرى وهكذا وترتب على هذا التغير فى الاهداف تغير مناسب فى مناهج البحث . ويذكر سمسلون فى هذا الصدد أن صدور قانون تقييد الهجرة الى الولايات المتحدة فى ١٩٢٤ ، واشتغال الجماعات ذات الاعراق المختلفة بالعلوم الاجتماعية فى أمريكا ( فى الجزء الاول من القرن العشرين كان معظم العلماء الاجتماعيين الامريكيين من أصل أنجلو سكسونى ) ، ثم حدوث الازمة الاقتصادية ( وما تلاها من التحول نحو اليسار السياسى ) ، ثم ضرورة الاتحاد فى وجه العدو الخطير الذى أعلن تفوقه العنصرى على سائر الاجناس البشرية ، كل ذلك كان عبارة عن عوامل خارجية كبرى ساعدت على تغيير مناط البحث وأدت الى تغيير الطرق والنماذج والنظريات والتحليل الاحصائى للبيانات والمعلومات . مثال ذلك اذا كان الهدف هو تقويم الاتجاهات والمواقف وبيان الفرق بينها وجب اتباع طريقة القياس النفسى ؛ ولكن اذا كان الهدف هو اثبات أن قياسات الذكاء تختلف من جماعة الى اخرى فانه يجب حينئذ تحليل العوامل المختلفة لهذا الاختلاف .

وقد ينظر البعض الى هذه الحركة نظرة سطحية ، بعيدا عن دراسة الفروق بين الاجناس البشرية ، فيعتبرها مثلا واضحا لتقدم العلوم التجريبية ، وفى هذا المعنى يقول سملسون ( ١٩٧٨ ) : ان هذا التغير يمكن اعتباره تغيرا تنتصر فيه المعطيات الموضوعية على الاهواء والتفكير الذاتى ، وتتغلب على الافكار الخاطئة وضروب التحيز التى تورط فيها الجيل الاول من الباحثين . ومن دواعى الاسف أن هذه النظرة السطحية قد لا تكون صحيحة . ذلك ان معطيات التجربة لم تحل المشكلة ؛ كما يدل على ذلك الخلاف حول الذكاء الوراثى . ولم يلق السواد الاعظم من العلماء الاجتماعيين قط نظرة فاحصة على معطيات التجربة ، بل سلموا بوجه عام بآراء الخبراء . ويقول سملسون ان عوامل خارجة عن العلوم الاجتماعية هى التى أدت الى هذا التغيير المثير والمفاجىء فى مناط الاهتمام .

وحيثما يحدث تحول تام فى مناخ الاراء حول ما يجب بحثه نواجه عددا من الاسئلة حول توصيل المعلومات الى الباحثين والدارسين والراى العام . وفى ضوء المثل الذى ضربناه نسأل : هل يتعين القول بأن البحث السابق حول الفروق العرقية دخل فى ذمة التاريخ ؟ مع العلم بأن الادلة التجريبية لم تحل مشكلة الوراثة حتى الان . فمن الكتب ما يولى هذا الموضوع اهتماما كبيرا ، ومنها ما يشير اليه اشارة عابرة ، ومنها ما يتجاهله تماما . فهل تركز الخدمات الاعلامية همها على البحث الذى يجرى الان دون نظر الى التاريخ ؟

## نمــاذج لا تراكميـــة

فى النصف الاول من القرن العشرين امتازت العلوم الاجتماعية بحركة منظمة بعيدة عن فلسفة الاساتذة أصحاب الكراسى الجامعية ، ومتجهة نحو البحـــوث التجريبية ، واجراء التجارب ، وجمع المعلومات والبيانات ، وتطبيق الطـــرق الاحصائية وغير الاحصائية على تحليل البيانات والمعلومات . واتجهت حـــركة تدريجية نحو الوصف الكمى ، والنظرة العلمية . ولما كانت النظم الاعلامية الكبرى فى العلوم الاجتماعية قد نشأت خلال النصف الاول من القرن العشرين أيضا فقـد كان من الطبيعى أن تسير على نهج النظم الاعلامية فى مجال العلم .

وخلال الخمسين سنة الماضية حدثت حركة بعيدة عن الاتجاه نحو جعـــل العلوم الاجتماعية « أقرب الى روح العلم » ، واتسعت نظرة العلماء ، فقال الكثيرون منهم أن فى العلوم الاجتماعية بعض الجوانب غير العلمية بطبيعتها ولن تكون كذلك ، ولذلك حان الوقت لاعادة النظر فى صلاحية النظم الاعلامية الحالية ، ووضع نظم جديدة ــ حيثما أمكن ذلك ــ تأخذ فى اعتبارها الاتجاهات الحديثة .

ومن الامور التى يجب التنبيه اليها فى هذا المقام أن العلوم الاجتماعية توصف بأنها « لا تراكمية » . وهذا يتنافى مع الاراء والامال التى أعرب عنها كثير من العلماء الاجتماعيين خلال مئة سنة مضت كما أعرب عنها خبراء الاعلام الذين يسلمون غالبا ( وان لم يقولوا ذلك صراحة ) بأن المعلومات التى تنطوى عليها العـــلوم الاجتماعية تتراكم جيلا بعد جيل لتكون صرحا شامخا من المعرفة .

والبديل من المنهج العلمى هو المنهج القائم على التقويم والتفسير . ويقضى هذا المنهج بمناقشة المعلومات والاعتراض على بعضها واحياء بعضها ، ونســيان جانب منها أو الغائها عمدا . وهذا المنهج الشبيه بالنقد الادبى فى العلوم الانسانية قد يوهم بأن العمل يجرى بطريقة تعسفية وعشوائية . ولكن عدم التراكم لا ينفى وجود صرح المعرفة . صحيح أن كثيرا من معلومات العلوم الاجتماعية قد لا تتراكم بحيث تكون صرحا من المعرفة ينعقد عليه الاجماع ، ولكننا مع ذلك نستطيع أن نتبين فيها نمطا من أنماط الاتصال ، اذ يستطيع خبراء الاعلام أن يستخدموا هذه المعلومات وان لم يوجد هذا الصرح .

## منـاهــــج بديلة

**يبدو لنا الان أنه من غير المحتمل ان يوجد فى يوم من الايام منهج علمى محض ومنهج لا علمى محض . ذلك أن مزيجا منهما قد وجد دائما فى العلوم الاجتماعية ، ومن المحتمل أن يظل موجودا . وعلى النظم الاعلامية ان تعكس هذه الحقيقة . وهذا امر مفيد اذا امكن وصف العلوم الاجتماعية وصفا صحيحا ، وأمكن التوفيق بين الخدمات الاعلامية والوثائقية المتاحة وبين هذه العلوم .**

**وفيما يتعلق بعلم الاقتصاد يفرق فولدى ( ١٩٧٦ ) تفرقة مفيدة بين المعلومات** « العلمية » والانشطة اليومية « العملية » فيقول ان المعلومات العلمية من شأنها أن توجد فى صورة موحدة مبنية على الاحكام العامة ومستقاة من الكتب الاولية ، أما الانشطة اليومية العملية فتتطلب كثيرا من الكتب والمفاهيم المنفصلة فى شكل غير موحد ، قد يكون محليا . وربما اتصل بعضها ببعض فى فترة زمنية معينة ، ولكن هذه الحقائق والمفاهيم لا ترتبط بالمعلومات الاخرى بشكل واضح ، ولا تتراكم بحيث تكون صرحا من المعرفة .

هذا والمعلومات التى تشكل صرحا من المعرفة أمر مطلوب فى مجال البحث والتعليم الخاص بالعلوم الاجتماعية . أما فيما يتعلق بالعمل التطبيقى ( أى فى الصناعة ، وأجهزة الحكومة ، والمستشفيات ) فان المعلومات المطلوبة هى من نوع مختلف عن ذلك جدا . وربما أخطأنا فى الماضى حين اعتقدنا أن النظام الاعلامى والمكتبة يمكن أن يخدما جميع فئات المنتفعين . ولكن ذلك قلما يكون ممكنا .

وهناك الان أدلة كافية مستمدة من الدراسات الخاصة بالمنتفعين تثبت أن أغلبية العلماء الاجتماعيين غير راضية عن وسائل الاتصال التقليدية التى تشمل المجلات والمقالات والمؤلفات الثانوية ( بريتين ، ١٩٧٠ ) ، ويشتهر العلماء الاجتماعيون بأنهم يجهلون وسائل الاعلام الحالية ، ويبدون كراهية شديدة لاستخدامها ، واذا استخدموها فانهم يستخدمونها بطريقة غير مجدية ، وعلى الرغم من أن الكثيرين منهم يكتفون بالنظم الاعلامية التقليدية المبنية على النظم الناجحة فى مجال العلم فان جهل العلماء الاجتماعيين بالخدمة الاعلامية واستخدامهم بها على مضض يوحى بأنهم يشعرون بأن الجهود التى يبذلونها لا تلقى جزاء كافيا .

واذا درسنا بالتفصيل أنماط الاتصال وجدنا أن كثيرا من النشاط الذى يبذله العلماء الاجتماعيون فى طلب المعلومات نشاط غير موجه ، بل هو عشوائى وتعسفى ( جامعة باث - ١٩٧١ ) ، وهناك أيضا ما يدل بوضوح على استبدال مصدر بآخر ، مثال ذلك أنه اذا طلب الباحث مقالا بقلم ( س ) عن موضوع معين فلم يجده ثم وجد مقالا اخر بقلم ( ص ) فى هذا الموضوع فانه يستبدل الاخير بالاول فى أغلب الاحيان . واذا صح ذلك فلا حاجة تدعو لتيسير الحصول على وثيقة بعينها . ولا شك أن عشوائية الطلب وسهولة استبدال شىء بآخر يدلان على أنه ليس من الضرورى أن يطبق فى العلوم الاجتماعية ما هو متبع فى مجال العلم من تلبية ما يطلبه المنتفعون بعينه ، بل الواقع أن تيسير مثل هذه الخدمة يعد مضيعة للوقت والجهد . ويلاحظ أن عشوائية طلب المعلومات خارج المجامع العلمية أكبر مما هو داخلها ، ويستدل لنجيل ( ص ٤٧٠ ، ١٩٧٨ ) على ذلك بأن الممارسين ، كالمديرين والموظفين المدنيين والباحثين الاجتماعيين والصحفيين ، الذين تعد اهتماماتهم بالعلوم الاجتماعية متشعبة وغير مباشرة ، قلما يعرفون أين يتجهون عند طلب المعلومات . ولا تحل هذه المشكلة بتيسير العدد الكبير الحالى من الخدمات الثانوية ، مع وجود الكثرة

الهائلة من المصادر الاولية اللازمة لمعظم المنتفعين . يضاف الى ذلك أن الكثيرين لا يعرفون كيف يختارون بين المصادر الثانوية التى هى أقل عددا . ويشير ذلك الى أن تصفية المعلومات أمر مقبول ومطلوب . وهناك أيضا عوامل أخرى - سياسية واقتصادية - من شأنها الاسراع بعملية الانتقاء والتصفية ، وبخاصة على يد القائمين بالخدمات المكتبية والاعلامية .

وكان المعتقد الى وقت قريب انه من حق العلماء الاجتماعيين أن يحصلوا على أى وثيقة يريدونها فى أسرع وقت ممكن . ولم يكن حصول الممارسين على هذه الوثائق ميسورا فى أى وقت من الاوقات ، وان كان قليلون قد فكروا فى انكار هذا الحق عليهم من حيث المبدأ . وفى السنوات القلائل الاخيرة أدت عوامل عدة - منها عوامل اقتصادية - الى تغيير خفى فى تيسير الحصول على أى وثيقة بحرية تامة . وقد ارتفع معدل المؤلفات بدرجة هائلة حتى أوائل العقد الثامن ، بل لقد زاد عدد المقالات والمجلات الجديدة منذ الانكماش العالمى فى أواسط العقد الثامن ، بالرغم من هبوط معدل الزيادة . وقد أدت هذه الزيادة فى عدد المؤلفات مقرونة بسرعة زيادة النفقات والتكاليف وتخفيض ميزانية المكتبات الى اعادة النظر فى سياسة المكتبات والخدمات الاعلامية .

وفى المملكة المتحدة صدر تقرير قومى عن مستقبل المكتبات الاكاديمية يقول ان التحكم فى النمو مستحيل ، ويقترح انه كلما اضيفت مواد جديدة وجب الحد من تراكم المواد بالمكتبات اما بنقلها الى مخازن بعيدة واما بنبذها نبذا كليا . وقد أطلق على هذا المفهوم اسم مضلل هو « المكتبة ذات التجديد الذاتى » . وعلى الرغم من أن هذا الاقتراح لم ينفذ بصورة منظمة ، وأنه تعرض لسهام النقد وبخاصة من جانب المسئولين عن مكتبات العلوم الانسانية ، فلا ريب أنه أحدث تغييرا فى اتجاه كل من الموردين والمنتفعين بالمكتبات والخدمات الاعلامية ، ستكون نتيجته كما يقول فلتشر ( ص ٥٧٠ ، ١٩٧٦ ) أنه « لن توجد فى المستقبل سوى قلة ضئيلة من المكتبات الكبرى التى تتمتع بترف الاشتراك فى أعداد كبيرة من .... الكتب والمجلات ، وعرضها على الجمهور ، وبذلك تسمح لعملائها بتصفحها » .

وهناك دلائل قوية على أن المكتبات والخدمات الاعلامية سوف يقوى نفوذها فى المستقبل أكثر مما كانت فى الماضى بحيث تجعل بعض الوثائق سهلة المنال نسبيا وبعضها صعب المنال نسبيا . ويبحث خبراء الاعلام فى الوقت الراهن عن معايير يسترشدون بها فى تصفية المواد وانتقائها ونبذها ، وتتضمن السياسة المتعلقة بالانتقاء والنبذ أسئلة أساسية عن جوهر المعلومات والمؤلفات . فاذا تبين أنها قيمة فسوف يكون ذلك بداية لوضع هذه المعايير . ومن المؤكد أن بعض القيود سوف تفرض على تدفق المعلومات مع تيسير الحصول على الوثائق دون قيود . وعلى خبراء الاعلام والعلماء الاجتماعيين انفسهم أن يوضحوا الاسباب التى تؤدى الى تيسير الحصول على بعض المؤلفات وصعوبة الحصول على بعضها . ومن الافضل

اتباع سياسة رشيدة بدلا من اتباع سياسة تعسفية أو غير محددة فى هـــــذا الشـــــأن .

وجدير بالذكر أن مهمة انتقاد المواد وتصفيتها ــ وبخاصة حيث يكون الفرض منها هو مراعاة توافر عنصر الجودة والفائدة فيها ، والاقلال من المواد غير الضرورية ، والمواد المكررة والرديئة ــ هى مهمة صعبة فى العلوم الاجتماعية ، لاسباب متعددة ، منها ما ذكرناه من قبل ، وهو يتعلق بالطريقة التى يتم بها البحث والاتصال ، ومنها ما يتعلق بموضوع هذه المواد نفسها ، ومنها ما يتعلق بطبيعة نشر المجلات وتحريرها . ويلاحظ أن عنصر التصفية والانتقاء ومراقبة الجودة موجود فى المجلات العلميـــة بصفة عامة ، ولكنه يكاد يكون معدوما فى العلوم الاجتماعية . ويلخص لندسى ( ص ١١٩ ، ١٩٧٨ ) القضية بعبارة موجزة حيث يقول :

« المجلات المهنية تخدم حاجة العلم الى نشر المعلومات . وقد أخذت عـــلى عاتقها ، منذ بدايتها ، مسئولية حماية المؤلفات العلمية من شعوذة الدجالــــين والادعياء وغير المؤهلين ، وذلك بغربلة المادة القاصرة ، وتعريف العلماء والعلميين بزملائهم من رجال المهنةعنطريقالاسراع بنشر المعلومات وتبادل الافكار ونقدها )أ.هـ

ويحاول لندسى ( ص ١١٩ ــ ٢٠ ) أن يبرهن على أن الحال ليس كذلك فى العلوم الاجتماعية ، فيقول :

« انتهت المجلات المهنية الى التخفف من مسئوليتها كوسيط فى التحقيق المقرون بالنقد . وبدلا من تحمل هذه المسئولية فانها كثيرا ما تتحاشى التحليـــل النقدى وتدأب على توسيع قاعدة المفاهيم السائدة ، فتصور العلم بأنه بعيد عـــن الخلاف فى الرأى . ولذلك فان هذه المجلات لا تسمح للمقالات النقدية والمسائل الخلافية والافكار الخيالية بأن ترى نور النهار . ولما كانت هذه المجلات لا تشجع نشر المسائل الخلافية فقد تضاءلت روح العلم » أ هـ .

وهذه الملاحظات تبرز عددا من المسائل والمشكلات الصعبة والخلافية . ففى العلم تساعد المطبوعات على تكوين جبهة بحثية سريعة الحركة . أما فى العـــلوم الاجتماعية فان المطبوعات تعنى عناية أكبر بعرض احدى النظريات عن طريق صياغة جديدة لاى من النظريات القديمة ، وذلك بدلا من اجراء الاختبارات التجريبية .ه . وهذا يلقى مسئولية عظمى على نظام الاتصال فى العلوم الاجتماعية . ونحـــن مضطرون حتما الى النظر فى حقيقة العلاقة بين نظام الاتصال ونشاط العـلوم الاجتماعية ، فنسأل . الى أى حد يؤثر نظام الاتصال ( والنظم الاعلامية والمكتبية ، بطريق غير مباشر ) فى التفكير ، والنظرية ، والتطبيق ، فى مجال العلوم الاجتماعية الى أى حد يجب أن يفعل ذلك ؟ الى أى حد يجب أظهار هذا التأثير بطريقة أكـثر وضوحا وجلاء ؟

**خاتمـــــــة :**

لقد واجه خبراء الاعلام بالفعل أو هم على وشك أن يواجهوا الاضطلاع بقـدر أكبر من انتقاء المواد ونبذها ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ؛ فى نظام الاتصـال الخاص بالعلوم الاجتماعية . وقد يكون لهذا الاتصال والخدمات الاعلامية التى تعززه اثر أكبر فى ابحاث العلوم الاجتماعية ونظرياتها وتدريسها ، أكثر مما يظن الناس عادة . ولذلك قد يكون لخبراء الاعلام وزن أكبر مما يعتقدون . ذلك أن قيـام أمناء المكتبات وخبراء الاعلام بدور سلبى أمر لا يمكن الدفاع عنه . صحيح انه لم يثبت أن أحدا من خبراء الاعلام قد أقدم من تلقاء نفسه على تغيير مجرى الاحداث في العلوم الاجتماعية ، ولكن قيامهم بتطوير وتأييد نوع من نظم الاعلام بدلا مـن نوع آخر قد أعلى من شأن أحد العلوم الاجتماعية على حساب علم آخر . ولم تثبت حتى الان تفاصيل محددة عن تأثير خبراء الاعلام ، ولكن لقد حان الوقت الـذى يتعين فيه على خبراء الاعلام أن يعلنوا تأثير الخدمات الاعلامية على تطور العـلوم الاجتماعية ، وأن يقوموا الصلة بين الخدمات الاعلامية القائمة ( ومعظمها مبنى على نسق الخدمات الاعلامية العلمية ) وبين المميزات المعروفة للعلوم الاجتماعية . ولدى خبراء الاعلام الادوات التى تمكنهم من اجراء مثل هذه الدراسات ، وقد يوسع ذلك نطاق البحث أمامهم بحيث يشمل التاريخ وعلم الاجتماع وفلسفة العلوم الاجتماعية ، ولكن ذلك لن يعود بالخسارة عليهم .

هذا وفى عنق خبراء الاعلام واجبات نحو جميع العلماء الاجتماعيين الذين هم على استعداد للاتصال بهم لضمان نظام أعلامى عادل ومتوازن للصالح العام .

1 INFROSS : Investigation into Information Requirements of the Social Sciences (Bath University, 1971); DISISS : Design of Information Services in the Social Sciences (Bath University, 1973*a*; 1973*b*; 1974; 1975*b*; 1975*c*; 1976*a*; 1976*c*; 1977; 1978); SEQ: Sociology of Education project (Swift and Winn, 1970; Winn and Bramer, 1973).

2 The process of "weighting" the evidence shouldbe earefullg distinguished from the common practice, prevalent in science as well as in social science, of citing the work of other authors as a way of persuading readers of the validity of an argument (Giblert, 1977). In the "weighing" process the author is really substituting citations for good experimentally derived evidence; the author does not have conclusive eividence to support his theory and in the face of conflicting evidence attempts to find more evidence in the writings of others to support, rather than detract from, his own findings and theory. In the case of the more usual citation practice, the work of others lends a measure of support to current writings, and shows that the citing author is working within an accepted paradigm. An author has to persuade the scientific community to share his opinions of the value of his work. "For it is only when some degree of consensus among his colleagues has been achieved that his research findings will become transformed into scienttific knowledge. Authors... show how the results of their work represent an advance on previous research; they relate their particular findings to the current literature of their field; and they provide evidence and argument to persuade their audience that their work has not been vitiated by error, that appropriate and adequate techniques and theories have been employed, and that alternative, contradictory hypotheses have been examined and rejected ... inasmuch as this work (i.e. the cited work) has already been accepted as "valid science", it also provides a measure of persuasive support for the newly announced findings." (Gilbert, 1977, p. 115-16).


AMERICAN PSYCHOLOGICAL ASSOCIATION, 1969. *Reports on the Projects on Scientific Information Exchange in Psychology*. Vol. 3. Washington, D.C., American Psychological Association.

BATH UNIVERSITY, 1971. Investigation into Information Requirements of the Social Sciences. In *Information Requirements of Researchers in the Social Sciences*, Vol. 1, text; Vol. II, tables. Bath University, Library. (Research Report No. 1.)

—.—, 1973*a*, *User Evaluation of an an Information Service in Social Welfare : Report of an Interview and Questionnaire Study of the Wiltshire Social Services Staff Digest*. Bath University. November. (Design of Information Systems in the Social Sciences Recashe Report B1.)

— — . 1973*b*. *Analysis of Requests Made to the National Children's Bureau Question and Answer Service*. Bath University. November. (Design of Information Systems in the Social Sciences Research Report B2.)

— — . 1974. *The Relationship Between Usefulness and Style of Secondary Publication : An Experimental In-*

*formation Service for Planners*, Btah University. November. (Design of Information Systems in the Social Sciences Research Report B3.)

— —. 1975*a*. *Characteristics of Social Science Serials : The Construction and Analysis of a File of Social Science Serial Titles*. Bath University. (Design of Information Systems in the Social Sciences Research Report B4.)

—·—. 1975*b*. *The Evaluation of Operational Effectiveness and its Use Use in the Design of Information Systems*. Bath University. February. (Design of Information Systems in the Social Sciences Research Report A4.)

— —, 1975*c*. *Size, Growth and Structure of Social Science Literature*. Bath University, March. (Design of Information Systems in the Social Sciences Research Report A2).

— —, 1976*a*. *The Relationship Between Primary and Secondary Literature in the Social Sciences*, Bath University. (Design of Information Systems in the Social Sciences Research Report A3).

BATH UNIVERSITY. 1976*b*. *The Planning of Indexing and Abstracting Services in the Social Sciences: Coverage, Overlap and Content*. Bath University. (Design of Information Systems in the Social cial Sciences Research Report A5).

—·—, 1976. *The Collection and Construction of a File of Citation Data*. Bath University. (Design of Information Systems in the Socia Sciences Research Report B5l.)

—·—, 1977. *The Application of Clustering Techniques to Citation Data Bath University, October*, (Design of Information Systems in the Social Sciences Research Report B6.)

—·—, 1978. *Towards the Improvement of Social Science Information Systems: Overview of Research Carried Out* 1970-1975. Bath University. (Design of Information Systems in the Social Sciences Research Report A1).

BLUMER, H. 1939. *An Appraisal of Thomas and Znaniecki's The Polish Peasant in Europe and America'*. New York, Social Science Research Council. (Critiques of Research in the Social Sciences: 1, Social Science Research Council, Bulletin 44.)

BOGDAN, R.; TAYLOR, S. I. 1975. 1975. *Introduction to Qualitative Research Methods : A Phenomenological Approach to the Social Sciences*. London, Wiley.

BORING, E. G. 1923. Intelligence as the Test It. *New Republic*, p. 34, 35-6.

BRITTAIN, J. M. 1970. *Information and its Users : A Review with Special Reference to the Social Sciences*. New York, Wiley.

BROADBENT, D. 1970. Sir Frederic Bartlett : An Appreciation. *Bulletin of the British Psychological Association*.

VLARKE, A. D. B. 1979. Editiorial— Seventy-five Years of the British Journal of Psychology. *Bulletin of the British Psychological Society*, p. 32, 161-6.

DANIEL, R. S.; LOUTTIT, C. M. 1953. A Survey of Psychological Literature. In: R. S. Daniel and C.M. Louttit (eds.), *Professional Problems in Psychology*, p. 35-66. Englewood Cliffs, N.J., Prentice Hall.

EDGE, D. O.; MULKAY, M. J. 1976. *Astronomy Transformed.* New York, Wiley Interscience.

ENG, F. 1978. Looking Back on Kurt Lewin : From Field Theory to Action Research. *Journal of the History of the Behavioral Sciences*, Vol. 14, No. 3, July, p. 228-32.

FISCHER, C. T. 1977. Historical Relations of Psychology as an Object— Science and a Subject — Science : Toward Psychology as a Human Science. *Journal of the History of the Behavioural Scienc, es*, Vol. 13, p. 369-78.

FLETCHER, J. 1976. Secondary Information Services in Economics. *International Social Science Journal*, Vol. 28, No. 3, p. 563-71.

FOLDI, T. 1976. Economic Information : Demand and Organization. *International Social Science Journal*, Vol. 28, No. 3, p. 518-30.

FRANKS, C. M. 1963. Personality and Eyeblink Conditioning Sevel Years Later. *Acta Psychologica*, Vol. 21, p. 295-312.

GARFIELD, E. 1973. Citation Frequency as a Measure of Research Activity and Performance. *Current Contents*, No. 5, January, p. 5-7.

---. 1975. ISI's Atlas of Science May May Help Students in a Choice of Career in Science. *Current Contents*, Vol. 29 p. 5-8.

GARVEY, WW D.; LIN, N. NELSON, C. E. 1971. A Comparison of Scientific Communication Behaviour of Socialand Physical Scientistis. *International Social Science Journal*, Vol. 23, No. 2. p. 256-72.

GILBERT, G. N. 1977. Referencing as as Persuasion. *Social Studies of Science*, Vol. 7 p. 113-22.

GOSLIN, D. A. 1974. Social Science Communication in the United States. *International Social Science, Journal*, Vol. 26, No. 3, p. 509-16.

HEARNSHAW, L. S. 1964. *A Short History of British Psychology.* London, Methuen.

HOLT, C. C.; SCHRANK, W.E. 1968. Growth of the Professional Literature in Economics and Other Fields, and Some Implications. *rican Documentation*, Vol. 19, p. p. 18-26.

KIRSCH, I. 1977. Psychology's First Paradigm. *Journal of the History of the Behavioral Sciences*, Vol. 13, p. 317-25.

KRANTZ, D. L. 1965. Research Activity in "Normal" and "Anomalous" Areas. *Journal of the History of the Behavoral Science* Vol. 1, No. 1, p. 39-42.

---, 1972. Schools and Systems : The Mutual Isolation of Operant and Non-operant Psychology as a Case Study. *Journal of the History of the Behavioral Sciences*, Vol. 8, No. 1 p. 86-102.

LENGYEL, P. 1978. Functional Differentiation of Social Science Journals. In: M. Balaban (ed.), *Scientific Information Transfer : The Editor's Role*, p. 467-71. Dordrecht, Reidel.

LINDSEY, D. 1978. *The Scientific Publication System in Social Science.* London, Jossey-Bass.

LOUTTIT, C. M. 1957. Publication Trends in Psychology: 1894- 1954. *American Psychologist*, Vol. 12, p. 14-21.

MEADOWS, A. J. 1967. The Citation Characteristics of Astronomical Research Literature. *Journal of*

*Documentation*, Vol. 23, No. 1, p. 28-33.

MENDEZ, A. 1978. Some Considerations on the Retrieval of Literature Based on Citations. *The Information Scientist*, Vol. 12, No. 2, p. 67-71.

MULKAY, M. J. 1978. Consensus in Science. *Social Science Information*, Vol. 17, No. 1, p. 107-22.

NARIN, F., GARSIDE, D. 1972. Journal Relationships in Special Edu-Education. *Exceptional Children*, May, p. 695-703.

PRICE, Derek J. de Solla. 1965. Why Does Science Cumulate? In: R. G. Colody (ed.), *Frontiers of Science and Philosophy*, Vol. 2. Pittsburgh, Pa.

——, 1969. The Structures of Publication in Science and Technology. In: W. H. Gruber and D. G. D. G. Marquis (eds.), *Factors in the Transfer of Technology*, p. 91-104. Cambridge, Mass., MIT Press.

RAVETZ, J. R. 1971. *Scientific Knowledge and its Social Problems*. London, Oxford University Press.

RUSSETT, B. M. 1970. Methodological and Theoretical Schools in InternationaM Relations. *American Academy of Political and Social Science Monograph*, No. 10, October, p. 87-105.

SAMELSON, F. 1978. From "Race Psychology" to "Studies in Prejudice": Some Observations on the Thematic Reversal in Social Psychology, *Journal of the History of the Behavioral Sciences*, Vol. 14, No. 3, p. 265-78.

SHULMAN, A. D.; SILVERMAN, I. 1972. Profile of Social Psychology: A Preliminary Application of "Reference Analysis". *Journal of the History of the Behavioral Sciences*, Vol. 8, No. 2, p. 232-6.

SKINNER, B. F. 1938. *The Behavior o, Organisms*. New York, Appleton-Century-Crofts.

——. 1961. *Cumulative Record*. Rev. ed. New York, Appleton-Century-Crofts.

SPENCE, K. W. 1964. Anxiety (Drive) Level and Performance in Eyelid Conditioning. *Psychological Bulletin*, Vol. 61, p. 129-39.

STONE, V. 1978. Some Personal Recollections of Sir Frederic Bartlett and His Era. *Bulletin of the British Psychological Society*, Vol. 31, p. 87-90.

SWIFT, D. F.; WINN, V. 1970. The "Sociology of Education Abstracts' Research Project. *Education Libraries Bulletin*, Vol. 38, p. 12-19.

WEIMER, W. B.; PALERMO, D. S. 1973. Paradigms and Normal Science in Psychology. *Science Studies*, Vol. 3, No. 3, p. 211-44.

WILLMOTT, P. 1977. Integrity in Social Science—The Upshot of a Scandal. *International Social Science Journal*, Vol. 29, No. 2, 2, p. 333-41.

WINN, V. A.; BRAMER, D. A. 1937. OSTI Sociology of Education Indexing and Classification Project. *Education Libraries Bulletin*, Vol. 16, No. 2, p. 6-8.

ACKNOWLEDGEMENTS

Stephen Roberts, Department of Library and Information Studies, rary and Information Studies, Loughborough University, and Peter Lengyel, Editor of this *Journal*, made many helpful comments on the original manuscript and I have incorporated some of their ideas and suggestions in the article.


دائرة العلوم الاجتماعية

# اشتاين روكان

## ١٩٢١ ـ ١٩٧٩

توفى العالم الاجتماعى النرويجى المشهور الاستاذ اشتاين روكان بمدينة برجن بالنرويج فى ٢٢ يوليه ١٩٧٩ اثر مرض طويل .

ولد اشتاين روكان بمدينة فاجان فى ١٩٢١ ، وكان أحد أفراد فئة صغيرة من الرواد الاوائل الذين اشتهروا بالعلم وأخذوا بناصر المجتمع الدولى . وبعد أن تخرج فى الفلسفة السياسية من جامعة أوسلو فى ١٩٤٨ واصل دراساته فى الولايات المتحدة ، حيث قام بالتدريس فى جامعة ييل ( ١٩٦٣ ، ١٩٦٩ ـ ٧٠ ، ١٩٧٣ ) وجامعة ستانفورد ( ١٩٧٠ ) . وعمل أستاذا زائرا بجامعة مانشستر ( ١٩٦٤ ) وجامعة جنيف ( ١٩٧٣ ـ ٧٤ ) ومدرسة الاقتصاد بلندن ( ١٩٧٣ ) ومعهد الدراسات السياسية بباريس ( ١٩٧٦ ـ ٧٧ ) وتولى فى وطنه منصب مدير البحوث بمعهد البحوث الاجتماعية بأوسلو ( ١٩٥١ ـ ٦٠ ) وبمعهد ميكلسين المسيحى فى برجن ( ١٩٥٨ ـ ٦٦ ) ، كما تولى ادارة الخدمات النرويجية الخاصة بالعلوم الاجتماعية ( اعتبارا من ١٩٧٥ ) . وقد نال من الجوائز العلمية أكثر مما ناله اى عالم اجتماعى نرويجى آخر .

وقد كان لاشتاين روكان نصيب بارز ومتنوع فى تشجيع العلوم الاجتماعية على المستوى الدولى . وكان أول ما اقترن اسمه باليونسكو فى أواخر العقدالخامس حين كان عضوا فى الفريق الذى تولى دراسة التغييرات فى استخدام كلمة « الديمقراطية » . ثم قام بعد ذلك باجراء بحث مقارن فى نمو الديمقراطية الجماهيرية ونشأة نظام الاحزاب فى أوربا الغربية ، ومنذ منتصف العقد السابع فما بعدها كان وثيق الصلة بحركة تطوير أرشيف المعلومات . وفى ١٩٦٣ أسهم فى تنظيم أول مؤتمر دولى كبير لمناقشة المعلومات اللازمة للبحوث المقارنة ، ثم أصبح رئيسا للاتحاد الاوربى للبحوث السياسية ( ١٩٧٠ ـ ٧٦ ) ، وكان أول من أدخل الخدمات النرويجية الخاصة بالعلوم الاجتماعية التى تأسست فى ١٩٧١ .

ومن المناصب الاخرى التى تولاها اشتاين روكان وكالة الجمعية الاجتماعية الدولية ( ١٩٦٦ ـ ٧٠ ) ، ورياسة الجمعية الدولية للعلوم السياسية ( ١٩٧٠ ـ ٧٣ ) ورياسة المجلس الدولى للعلوم الاجتماعية ( ١٩٧٣ ـ ٧٧ ) ورياسة الجمعية الشمالية للعلوم السياسية ( ١٩٧٥ ـ ٧٦ ) . وكان فى كل هذه المناصب شخصية

معروفة وشعبية فى اجتماعات لا يحصى لها عدد ، وفى محافل كبيرة وصغيرة ، حيث لقيت افكاره السمحة ، وخدماته الصادقة على الدوام تقديرا واسع النطاق .

وخلال السنوات العشر الماضية اهتم كثيرا بوضع نموذج عام للتفاعل بين الجغرافية السياسية والجغرافية الاقتصادية فى تكوين الوحدات الاقليمية فى أوربا الغربية . وعنى ــ على الاخص ــ بالعلاقات بين المراكز القومية والاطراف المحيطة بها ؛ مما أدى الى وضع مشروع لجمع المعلومات والبيانات المرتبة ترتيبا زمنيا على المستوى الاقليمى .

وكان اشتاين روكان كثير الكتابة فى هذه المجلة . كتب أولا مقالا بعنوان :

Comparative Cross-National Research' (Vol. VII, No. 4, 1955).
Citizen Participation in Political Life (Vol. XII, No. 1, 1960)
Data in Comparative Research' (Vol. XVI, No. 1, 1964)
(Vol. XXX, No. 3, 1978)

وأخيرا نشر ثالث حلقة فى سلسلة مقالات عن هياكل المعلومات الاجتماعية والاقتصادية فى النرويج

1 — Democracy in a World of Tensions (co-editor), Paris, Unesco, 1950.

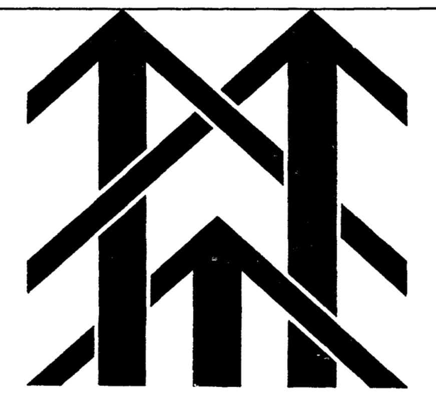
2 — Comparing Nations (co-editor), New Haven, Conn., Yale University Press, 1966.

3 — Comparative Survey Analysis (co-author), Paris, Mouton, 1969.

4 — Citizens, Elections, Parties, Oslo, Universitetsforlaget, 1970.

5 — Building States and Nations (co-editor), Beverly Hills, Calif., Sage, 1976.

6 — Cross — National Comparative Survey Research (co-editor), Oxford and London, Pergamon, 1977.



# أسس البيانات الاجتماعية الاقتصادية :
# الأوضـاع والتقـديرات




لقد اضطر الباحثون فى البلاد النامية فى السنوات الاخيرة الى معالجة قضايا ومشكلات لم يهتم بها أسلافهم الا قليلا ، ولم يفعلوا بشأنها شيئا . وفى مقدمة هذه القضايا قضية الملاءمة ؛ ولهذه القضية شقان هما :

ملاءمة مناهج البحث الواجب استخدامها ، وملاءمة أهداف البحث ونتائجه لاحتياجات المجتمع المحلية . وفيما يتعلق بالشق الاول فان السؤال الذى يطالعنا هو : هل يمكن أن نطبق على البلاد النامية تطبيقا صحيحا مناهج البحث التى استخلصت فى بيئة اجتماعية وثقافية معينة ، ولتكن البيئة الثقافية فى أوربا وامريكا مثلا ( اوبر وآخرون ، ص ١٥ ، ١٩٧٣ ) ؟ والذى يدعونا لهذا السؤال هو أن مناهج البحث ترتبط بالثقافة بمعنى أنها تحمل طابع المجتمع الذى صيغت فيه هذه المناهج أصلا ، والذى تهدف هذه المناهج الى خدمة احتياجاته ( أوبيكيزى ومير ص ٥٤ ، ١٩٧٨ ) . وفيما يتعلق بالشق الثانى فان القضية تتعلق بمدى ارتباط البحث باحتياجات المجتمع ومدى امكان استخدام نتائجه فى حل مشكلات المجتمعات المحلية .

الكاتب : د . س . أوبيسكيزى
المحاضر الاول فى علم الاجتماع ، بجامعة نيجيريا ، نسوكا

المترجم : أمين محمود الشريف

---

وجدير بالذكر أن علماء الانسان وعلماء الاعراق البشرية فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين العاملين فى الدول الاستعمارية لم يهتموا كثيرا بهذه القضايا وما يتصل بها ، ولعل ذلك يرجع الى سببين رئيسيين أولهما أن مفهوم الملاءمة فى ذلك الوقت كان هو مراعاة احتياجات الادارة الاستعمارية التى اندرجت فيها احتياجات الشعوب الخاضعة لها ، وثانيها أن عمق البحث وحجيته كانا يقاسان بعدد العادات الغريبة والعبادات السرية التى يرويها الباحثون . ولذلك فان السعى وراء الامور المثيرة والاخبار الغريبة حجب اهتمام الباحثين الفنيين بمناهج البحث الواجب استخدامها .

ولكن الامور تغيرت كثيرا منذ ذلك الحين ، اذ اصبح أهل البلاد النامية ــ بعد الاستقلال السياسى ، والاصلاحات الكبيرة فى التعليم ، والرغبة العامة فى تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى السريع ــ يطلبون الان من العلماء الاجتماعيين أكثر مما كانوا يحصلون عليه ( لاروفا ، ص ٢٠٩ ، ١٩٧١ ) واصبحت الهيئات الاجتماعية والافراد ذوو النوايا الطيبة يرتابون يوما بعد يوم فى ملاءمة البحث وقيم الباحثين

لاحتياجاتهم المحلية ، بعد أن ضاقوا ذرعا بما تنطوى عليه نتائج البحوث القديمة من خبث الطوية ( هسلر وينو ، ص ١٣ ، ١٩٧٢ ) . مثال ذلك أن أوبر وآخرين ذكروا بيانا مفصلا عما حدث فى الاجتماع الدولى للدراسات الافريقية المنعقد بمدينة مونتريال فى ١٩٦٩ ( وفى بوسطن فى ١٩٧٠ ) ، اذ انقسم فيه الرأى على أثر قيام المجاهدين الافريقيين بتوجيه تهمة التحيز والتفرقة الى جمعية الدراسات الافريقية فى الولايات المتحدة ، وقالوا ان « الجلسات واللجان العامة تحولت من العمل الجاد فى السنوات السابقة الى مناقشات حادة امتدت الى ساعة متأخرة من الليل . . . » واستطردوا يقولون انه « كان من بين القضايا التى احتدم حولها الجدل أهداف العلماء الغربيين العاملين فى أفريقية ، وكرروا توجيه الاتهام الى عدد كبير من الباحثين الامريكيين بأنهم لا يلقون بالا ــ بصورة شاذة وغريبة ــ للمشكلات الافريقية » .

وازاء هذه التحديات يجب على العلماء الاجتماعيين ــ كما قال أوبر وآخرون ــ أن « يبتكروا طرقا حديثة وأن يقدروا امكان تطبيقها محليا ، بعناية ودقة » ( أوبر ، وآخرون ، ص ١٥ ، ١٩٧٣ ) . ويجب أن تتسم هذه الطرق بالمرونة الكافية بحيث تلبى رغبات الدول النامية ، مع احتفاظها بالخصائص الاساسية للبحث العلمى . والهدف الاساسى من هذا المقال هو توجيه النظر الى طريقة تبشر فى رأينا باجراء بحث اجتماعى صحيح ، كما تبشر بامكان الاستخدام المحلى لنتائج هذا البحث فى البلاد النامية ( هسلر ، وينو ، ١٩٧٢ ) . وسنوجز فيما يلى السمات والمبادىء الاساسية لهذه الطريقة ــ طريقة التبادل ــ التى تعد صورة أخرى من البحث المشترك ، كما سنبين فائدتها العملية بوصف مشروع يهدف الى اختبار امكان تطبيقها فى نيجيريا .

## مشكلات البحث الاجتماعى فى أفريقية

يبدو من الضرورى أن نورد عرضا موجزا لضروب المشكلات المختلفة التى تكتنف البحث الاجتماعى فى أفريقية ، وذلك لتقدير مزايا طريقة التبادل حق قدرها . فالى جانب مشكلة الملاءمة يوجد عدد من المشكلات الاخرى الخطيرة ألفت فيها خلال العقدين الماضيين طائفة كبيرة من المؤلفات ( فوس ١٩٦٦ ، مور ١٩٦٧ ، شبيجل ١٩٦٩ ، جوز يفصون ١٩٧٠ ، جوتنتاج ١٩٧١ ، ايجوما ١٩٧٣ ، جاليهير ١٩٧٣ ، هوبكنز ومتشيل ١٩٧٤ ) ، ويمكن حصر هذه المشكلات تحت عناوين خمسة عريضة :

### اللغة وتحديد المفاهيم

يتم تخطيط وتنفيذ معظم البحوث فى أفريقية بلغات أخرى غير اللغات القومية التى يتكلمها السكان موضوع البحث ، بل غير التى يتكلمها الباحث نفسه . وهذا

يثير مشكلة خطيرة هى أن يترجم الباحث الى اللغة القومية تلك المفاهيم والكلمات والمتغيرات التى لا توجد فى تلك اللغة او التى تحمل معانى مختلفة تمام الاختلاف ( تسلر ، ١٩٧٣ ، باركاو ، ١٩٧٣ ) وتزداد المشكلة تعقدا وهو ما يحدث غالبا — عندما لا يعرف الباحث اللغة القومية فيضطر الى الاستعانة بالمترجمين .

ومما يمت الى هذه المشكلة بصلة وثيقة مشكلة تحديد وقياس المتغيرات والمفاهيم . مثال ذلك : كيف يتسنى لشخص حسن النية أن يحدد — وبذلك يقيس — مفهوم الفقرة فى مجتمع يمجد التسول ويرى انه حرفة شريفة ؟ ( امينو ، ص ١٢ ) .

## منـاخ البحث

ان مكان الباحث فى المجتمع وفى ظل الاوضاع السائدة يثير مشكلة من نوع آخر . وتفصيل ذلك أن البحث الاجتماعى عمل جديد نسبيا فى أفريقية . ثم ان المركز الاجتماعى الذى يشغله الباحث والمهمة التى يقوم بها غير واضحين فى أذهان الناس بأى حال من الاحوال . ولذلك لا يعرف الاهالى موضوع البحث اسلوب السلوك الواجب انتهاجه فى معاملة هؤلاء الاشخاص . ففى أحسن الاحوال يعاملون الباحث على انه موظف حكومى ، ويستجيبون له على هذا الاساس ، وفى أسوأ الاحوال ينظرون اليه على أنه جاسوس وطفيلى بغيض . وفى كلتا الحالين تكون الاستجابة غير طبيعية اطلاقا ، مما يضر بسلامة البحث .

يضاف الى ذلك أن مناهج البحث تتطلب قدرا معينا من التعليم أو الثقافة العامة ، وكلاهما لا يتوافر فى كثير من المجتمعات الافريقية فى الوقت الحاضر . ولذلك يحوم الشك — فى أفضل الاحوال — حول صحة المعلومات التى تجمع بهذه المناهج .

## فلسفة المعرفة والتوجيه

يعتنق الباحثون توجيهات وفلسفات اكتسبوها خلال تعليمهم وممارسة مهنتهم . وقد أدى اختلاف هذه التوجيهات أو الاتجاهات الى حدوث انقسام حاد بين العلماء الاجتماعيين فرادى وجماعات . والواقع أن كثيرا من الجمعيات المهنية قد انقسمت على نفسها فى السنوات الاخيرة بسبب اختلاف الاراء العلمية ( أوبر وآخرون ، ص ١٤ ، ١٩٧٣ ) . ومن الامور التى اختلفت بشأنها الاراء : البحث « المتحرر من القيم » فى مقابلة البحث « الملتزم » ، البحث الكمى فى مقابلة البحث النوعى ، البحث البحت فى مقابلة البحث التطبيقى ، البحث العام فى مقابلةالبحث الخاص ، المذهب الوظيفى فى مقابلة النماذج المتعارضة ، الخ ..

وهذه الاراء العلمية هي الحافز على مشروع البحث ، وهي التي ترسم الاتجاه الذي يسير فيه ، شأنها في ذلك شأن الايديولوجيات ، ولها وزن كبير في اختيار موضوع البحث ، وانتقاء الموضوعات ، وطريقة جمع البيانات وتحليلها ، وتفسير النتائج . ولا أغالي اذا قلت ان نتائج هذه الاراء كبيرة وبخاصة في البلاد النامية . فبعض هذه البلاد تتمسك بشدة بأحد هذه الاراء الى حد انها ترفض التفكير في أي رأي آخر حتى ولو بدا واضحا أن الظروف تتطلب الاخذ بهذا الرأي الاخر ( ايجوما ، ١٩٧٣ ) يضاف الى ذلك أن التمسك الشديد باتجاهات متباينة يضر بامكان المقارنة بين طرق البحث ونتائجه .

## الاموال وأوجـــه التيســـير

البحث يتطلب الاموال وغير ذلك من أوجه التيسير ، كالقوة البشرية الماهرة ، ووسائل المواصلات ، والحاسبات الالكترونية . وقد أنشىء في البلاد المتقدمة عدد من المؤسسات والمنظمات لتوفير الاموال اللازمة للبحوث ، على وجه التحديد . يضاف الى ذلك أن حكومات هذه الدول تخصص أيضا بعض الاموال لدعم البحوث . أما في البلاد النامية فان المؤسسات التي تقوم بتمويل البحوث لا تزال حتى الان في مراحلها الاولى ، ثم ان الحكومات من الفقر بحيث لا يعدو ما تنفقه على البحوث أن يكون منحة رمزية ، مع افتراض أحسن النوايا .

هذا وآثار ذلك في البحوث والتنمية الافريقية أخطر مما تراه العين . وتتجلى سخرية الموقف حيث تتولى مصادر أجنبية تمويل معظم مشروعات البحث الكبرى في أفريقية أو تدعيمها بأموال ضخمة . والنتائج الاجتماعية والاقتصادية والامنية المترتبة على ذلك لا تخفى على كل ذي عينين . ذلك أن الشركات الاجنبية التي تمول البحوث الافريقية تكون في موقف يمكنها من تحديد الاولويات ومناهج البحث ، واستخدام نتائج البحوث .

## نشر نتائج البحوث والانتفاع بها

لهذه المشكلة شقان : أولهما قلة أو انعدام المجلات المهنية وغيرها من وسائل نشر نتائج البحوث ، وثانيهما الفجوة الكبرى في الاتصال بين الباحث أو العــالم الاكاديمي من جهة ، والسكان المحليين والموظفين الحكوميين الذين يستطيعون الافادة من نتائج البحوث أو تنفيذها .

ويلاحظ أن الباحثين في أفريقية كلهم يعمل بمعزل عن الاخـــر . ولذلك لا يستفيدون من التجارب المكتسبة ولا من نتائج البحوث المتقاربة التي تجرى في أنحاء أخرى من القارة أو داخل البلد الواحد . وأكبر السبب في ذلك قلة مجالات اللقاء والمناقشة بينهم ، وندرة المجلات التي تتولى نشر البحوث . والواقع أن كل

المجلات المهنية فى مختلف العلوم الاجتماعية التى تنشر فيها البحوث الافريقية تتخذ مقرها فى أوربا أو أمريكا الشمالية . واذ كانت هذه المجلات تراعى ميول القراء فى البلاد التى تنشر فيها فانها لا تنشر سوى قلة ضئيلة من البحوث الخاصة بأفريقية التى يمكن أن تسد الفجوة الناجمة عن قلة العلماء فيما وراء البحار الذين يتاح لهم أن ينشروا مقالاتهم فى النهاية .

ولعل الاخطر من ذلك عدم وجود قناة اتصال تربط الباحثين بالجمهور العام أو الاجهزة الحكومية . ونتيجة ذلك أن البحوث المتصلة مباشرة بالقضايا والمشكلات المحلية لا يراها الذين أجريت هذه البحوث من أجلهم والذين هم أحوج الناس اليها .

## طريقة التبادل

انك لا تجد ، وربما لن تجد ، منهجا فى البحث معصوما من الخطأ ، وقادرا على حل كل المشكلات التى أتينا على ذكرها فيما سبق . وغاية ما تستطيع عمله هو اتباع بعض الطرق القادرة على حل بعض المشكلات والتقليل من بعضها . ونحن نرى أن طريقة التبادل - كما سبق أن بينا - هى خطوة جريئة فى هذا السبيل .

ونموذج التبادل - كمنهج من مناهج البحث - يرى أن البحث الاجتماعى عملية من عمليات التبادل يشترك فيها الباحث المحترف ، والجماعة موضوع البحث ، والمؤسسات والمنظمات التى يتصل بها البحث .

ويجب علينا أن نوضح فى هذا المقام أننا نستخدم كلمة « التبادل » بمعناها الاجتماعى الدقيق ، للدلالة على « التفاعل الاجتماعى » . ولذلك يعرف جورج سيميل ( ص ٣٨٨ ، ١٩٥٠ ) « التبادل » بأنه « تجسيد للتفاعل الانسانى » . وكذلك يعرف جورج هومانز ( ص ٣٥ ، ١٩٦١ ) السلوك الاجتماعى الاولى ( التفاعل ) بأنه تبادل أفعال الثواب والعقاب . واليك نص كلامه :

( عندما يصدر عن الشخص فعل ( او انفعال ) يثيب به ( أو يعاقب ) شخصا آخر على فعل صدر عنه فاننا نقول انه حدث تفاعل بينهما بصرف النظر عما يصدر عنهما من أنواع الافعال ) أ هـ .

وهذه الفكرة القائلة بأن البحث هو عملية تبادل قد ظهرت - من جهة - كرد فعل طبيعى للنموذج التقليدى الذى يرى أن الباحث الاكاديمى شخص يعيش فى برج عاجى مقطوع الصلة بواقع الحياة ، ولا يتفاعل مع الاشخاص الذين يجرى بحثه عليهم . ومن جهة أخرى يمكن القول بأن هذه الفكرة محاولة لتلبية ما طالبت الجماعات والافراد من ضرورة اشتراك الاشخاص موضوع البحث فى مشروع البحث . وقد عبر عن ذلك هسلر ونيو ( ص ١٣ ، ١٩٧٢ ) بما يلى :

« يصر الان الاشخاص موضوع البحث ، الذين وقفوا حتى الان موقفا سلبيا ، على ضرورة اشتراك الباحث فى حوار معهم . وقد أعلنوا بكل وضوح أنه ما لم يبذل

جهده فى مجاملتهم بأن يفتح أمامهم ملف بحثه ، لفحصه ودرسه ، وما لم يربط بحثه باحتياجات الجماعة ، فلن يظفر بمعلومات صحيحة » ا هـ .

وكان رتشارد م . هسلر وبيتر ك . نيو ( ١٩٧٢ ) أول من نادى بطريقة التبادل فى مقال بعنوان « البحث كطريقة من طرق التبادل » . ولب هذه الطريقة كما بينه المؤلفان هو تأسيس منظمة للبحث « يستطيع فيها أهل المجتمع المشاركة فى طريقة البحث باتخاذ القرارات » ( ص ١٣ ، ١٩٧٢ ) ، وأطلقا على هذه المنظمة اسم « كومون البحث » ، وقالا انهما لا يستخدمان كلمة « كومون » للدلالة على معناها الاصلى وهو مجموعة من الاشخاص يعيشون معا ( ويطبقون المبادىء الاشتراكية أو الشيوعية ) ، بل المقصود بها هنا هو « مجتمع يشترك فيه أهلوه مع الباحثين فى طريقة البحث بالسوية ) ( ص ١٣ ، ١٩٧٢ ) .

واليك نص كلامهما :

« العنصر الاساسى فى كومون البحث هو تزويد أهل المجتمع بالمهارات اللازمة لتمكينهم من تصوير ووصف الوسط الاجتماعى الذى هم جزء منه ، على وجه الدقة .... ومن الامور الاساسية أيضا الكفيلة بنجاح كومون البحث اعطاء أهل الكومون الذين يراد دراستهم الفرصة التى تعطى للباحثين فى اتخاذ القرارات المتعلقة بمشروع البحث ( ص ١٣ ، ١٩٧٢ ) » ا هـ .

ثم انتقل المؤلفان الى التحدث بالتفصيل عن خطوات انشاء كومون للبحث بضاحية تشيناتون السابعة لمدينة بوسطن بالولايات المتحدة ، لدراسة الرعاية الصحية وأوضحا فائدة هذه الطريقة فى حل بعض المشكلات المتعلقة بمنهج البحث الاجتماعى ، ودعوا العلماء فى النهاية للقيام « بتقويم واختبار جاد » لهذه الطريقة فى البيئات الاخرى .

واستجابة لهذا النداء قام كرمويل وآخرون ( ١٩٧٥ ) باختبار طريقة التبادل فى موقف بحثى مغاير ، الا أنهم — مع تسليمهم بصحة الفكرة الاساسية القائلة بأن البحث هو طريقة من طرق التبادل — قاموا بادخال تعديلات كبيرة على الافكار الاساسية التى قال بها هسلر ونيو ، فرفضوا فكرة كومون البحث لاسباب ذكروها فيما يلى :

« لقد قبلنا الفكرة القائلة بأن البحث هو طريقة من طرق التبادل ، ولكننا حاولنا توسيع نطاق هذه الطريقة لتشمل العلاقة التنظيمية فى المجتمع . ثم اننا لم نتخل عن حقنا فى اتخاذ القرارات النهائية المتعلقة بوحدة وسلامة البحث وطريقته وقد بذلنا كل جهد للاخذ بالاقتراحات المقدمة وحذف كل المواد المعترض عليها . ولكننا وضعنا القرارات النهائية فى يد فريق البحث . وكذلك أدخلنا تعديلات على فكرة كومون البحث باشراك الافراد فى البحث كممثلين للهيئات الموجودة فى المجتمع» ( ص ١٤٢ ) ا هـ .

وفى تقديرنا أن هذه التعديلات ـ بدلا من أن تنتقص من قدر المقترحات الاصلية ـ هذبت منها ، وجعلتها أصلح للتطبيق فى البيئات الاجتماعية الاوسع نطاقا . مثال ذلك أن فكرة هسلر ونيو بانشاء كومون للبحث لا يمكن أن تطبق الا فى مجتمع صغير ومتجانس ، على مستوى معين من التطور الاجتماعى . يضاف الى ذلك أنه ليس من الحكمة اعطاء كل الافراد سلطة متكافئة فى تقرير المسائل الفنية فى البحوث العلمية ، نظرا للاختلاف الكبير فى ظروفهم الاجتماعية والتعليمية .

وفى اطار هذه الاعتراضات والتعديلات يبدو من الضرورى تعريف طريقة التبادل من جديد بما يجعلها أصلح للتطبيق على المسرح الافريقى . وعلى هذا الاساس نعرف طريقة التبادل فى البحث الاجتماعى بأنها استراتيجية عملية تقضى بأن يشترك فى تخطيط مشروع البحث وتنفيذه والانتفاع بنتائجه كل الباحثين الفنيين مع الاشخاص المراد دراستهم ، وممثلى المجتمع ، وغيرهم من الهيئات والمنظمات ، والمؤسسات التى يهمها الامر من أجل المنفعة المتبادلة ، واتاحة التسهيلات اللازمة . ومن هذا التعريف يتضح أن نوع وشكل ومحتوى ما يسهم كل عضو مشترك فى المشروع غير متماثل ، بل يختلف طبقا للمواهب والتعليم والتجربة .

## تطبيق النموذج

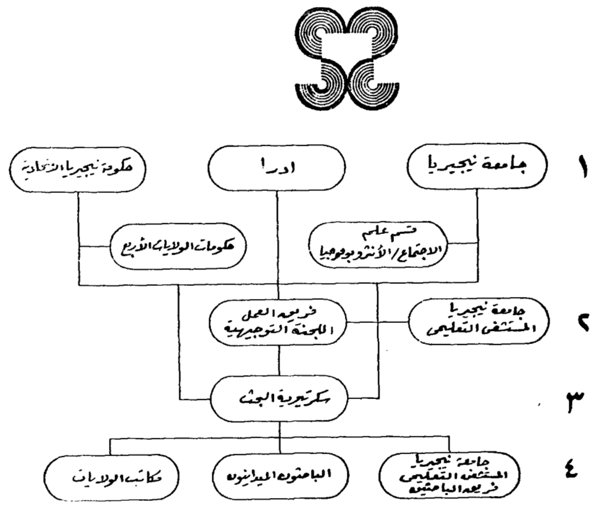
لاختبار طريقة التبادل من حيث صلاحيتها للتطبيق فى موقف أفريقى وقع اختيارنا على مشروع بحث تمت مناقشته فى يونيو ١٩٧٦ وهو « متابعة برنامج تأهيل الاطفال المشردين فى الحرب النيجيرية » .

وتفصيل ذلك انه فى أثناء الحرب الاهلية بنيجيريا ( ١٩٦٧ ـ ٧٠ ) تم اجلاء آلاف الاطفال من مناطق الحرب الى بلاد أفريقية أخرى حرصا على سلامتهم وتوفيرا للغذاء والرعاية الطبية لهم . وما ان وضعت الحرب أوزارها حتى قامت الحكومة النيجيرية الاتحادية بمفاوضة هذه الدول لاعادة هؤلاء الاطفال . فأعيد الى الوطن ٤ر٤٥ طفلا من جابون وساحل العاج وأوربا ، يضاف اليهم آلاف من الاطفال اللقطاء من نزلاء ملاجىء الايتام والمستشفيات ومخيمات اللاجئين فى جميع المناطق المنكوبة بالحرب . وبمساعدة الاتحاد الدولى لرفاهية الاطفال ( ا د ر أ ) بجنيف وضعت حكومة نيجيريا الاتحادية وحكومات الولايات برنامجا على مرحلتين لتأهيل الاطفال المشردين . وعند نهاية البرنامج فى ١٩٧٣ تم الحاق الاطفال بذويهم . أما الذين لم تعرف أسرهم فقد تم تربية ٧٣ فى أماكن أخرى ووضع ٢٢ فى دور الايواء وكان من المحظور تبنى الاطفال عملا بسياسة الحكومة .

وكان الغرض من دراسة المتابعة هو تقويم التأهيل تقويما موضوعيا من منظور رفاهية الطفل . وعند الشروع فى تطبيق طريقة التبادل على هذه المتابعة كانت

الخطوة الاولى هى اجراء اتصالات مع المنظمات والمؤسسات والهيئات والافـــراد الذين يهمهم الامر ، لاقناعهم بالهدف من هذه المتابعة . وعلى اثر هذه الاتصـــالات اتفقت حكومة نيجيريا الاتحادية و ( أدرا ) فى جنيف وجامعة نيجيريا عـلى تأييـد المشروع ورعايته وكذلك وافقت حكومات الولايات الاربع المعنية بالامر ، واحـــد المستشفيات التعليمية ، وهيئات الاغاثة والرفاهية ، وكل السلطات المحلية المختصة، على المشاركة فى هذه الدراسة بدرجات متفاوتة .

وكانت الخطوة التالية هى انشـاء الاجهزة التنظيمية ، وتتكون من أربعـــة مستويات متميزة ، هى : مستوى اقرار السياسة العامة ، ومستوى صياغـــة السياسة ، ومستوى تنفيذ السياسة ، ومستوى العمليات الميدانية .




**شكل ( ١ ) خريطة تنظيمية لمشروع دراسة المتابعة**

**المستوى الاول : اقرار السياسة العامة**

هذا هو اعلى مستويات تنظيم البحث . وكان يتألف من ثلاث هيئـــات قامت بتأييد البحث ( تمويله ) : حكومة نيجيريا الاتحادية و ( ادرا ) بجنيف ، وجامعـــة

نيجيريا فى سوكا . ولم يكن هناك مقر واحد لاجتماع هذه الهيئات الثلاث معا على هذا المستوى ؛ بل كانت كل هيئة تتخذ اجراء مستقلا لاقـرار أو تعـديل او رفض القرارات والتوصيات ، التى يتم التوصل اليها على المستوى الادنى ( أى المسـتوى الثانى ) . وفيما يلى اختصاصات هذا المستوى التنظيمى : (أ) اعتماد السياسـات التى تصوغها اللجنة التوجيهية ، والتصديق عليها ، حتى يمكن أن تكتسب الصبغة الشرعية . مثال ذلك أن قبول الحكومة الاتحادية ــ والولايات الاربع بالطبع ــ عـدم فرض أية قيود على النواحى التى يشملها البحث كفل التأييـد الـلازم للبـاحثين الميدانيين الذين يقومون باجراء الاحاديث والمقابلات مع الاهالى فى مسائل حساسـة ومثل آخر أن موافقة جامعة نيجيريا على اسـتضافة سـكرتيرية البحث تضـمنت الترخيص باستخدام مبانى الجامعة . (ب) توفير الاموال اللازمة للبحث . وكـانت كل هيئة تتخذ الاجراءات الضرورية لتقديم نصيبها من الاموال والمعدات الى سكرتيرية البحث طبقا للمواعيد المقررة حتى تم اقرار توصيات اللجنة التوجيهية بشأن اعتمادات الميزانية . أما المسائل الفنية المتصلة بتخطيط البحث وتنفيذه فلم تصل الى هـذا المستوى بالطبع .

## المستوى الثانى : صياغة السياسة

يبدأ على هذا المستوى وضع سياسة البحث ، ومناقشتها ، وصـياغتها . ويتألف هذا المستوى من المثلين المعتمدين لوزارتى الصحة والتنمية الاجتمـاعية فى الحكومة الاتحادية والولايات ، و ( ادرا ) ، وموظفى الخدمة العامة الاجتماعية فى الولايات الاربع المعنية بالامر ، ورئيس قسم الاجتماع والانثروبولوجيا بجامعةنيجيريا ومدير المشروع ، ومستشار رفاهية الاطفال ، وطبيب الاطفال الاستشارى ، وكبير الاطباء النفسيين بمستشفى الامراض النفسية فى اينوجو ، وموظفى رفاهيةالاطفال بالمجلس المسيحى فى نيجيريا ، وجمعية الصليب الاحمر النيجيرية .

وقد اجتمعت هذه اللجنة ثلاث مرات بهيئتها الكاملة ، ومرتين فى صورة لجان فرعية طوال مدة المشروع . ودرست فى أول اجتماع لها أهداف مشروع الدراسـة ومجاله ، ومحتواه ، وطرقه ، كما اقترحتها سكرتيرية البحث ، والموارد الـلازمة للمشروع ؛ ومستوى اشتراك كل من الهيئات المؤيدة والهيئات الفرعية ، وميـزانية المشروع ، ووضع جدول زمنى مؤقت له

## المستوى الثالث : تنفيذ سياسة البحث

تم على هذا المستوى تخطيط وتنفيذ مشروع البحث طبقا للقرارات التى تم التوصل اليها فى اللجنة التوجيهية

تألفت سكرتيرية البحث من : مدير المشروع ، ومستشار رفاهية الاطفال ، ومعاونين للبحث ، وكاتب ، وضارب على الالة الكاتبة ،وساع . يضاف الى هؤلاء عدد من مساعدي الدارسين يستخدمون من وقت لاخر طبقا لحاجة العمل

تولت سكرتيرية البحث كافة الاعمال الفنية والادارية فى المشروع ، كما تولت تنسيق أعمال موظفى الاولايات والباحثين الميدانيين ، وقامت بمهمة الاتصال بين الهيئات المؤيدة للمشروع

**المستوى الرابع : العمليات الميدانية**

اتجهت الجهود على هذا المستوى نحو جمع المعلومات المتعلقة بالبحث تألف هذا المستوى من (أ) اربعة مكاتب للبحوث بالولايات ، بعاصمة كل منها مكتب . الحقتهذه المكاتب بمكتب رئيس الخدمة الاجتماعية ، وتولى ادارتها ممثل الولاية فى اللجنة التوجيهية . وكانت هذه المكاتب بمثابة امتداد ميدانى لسكرتيرية البحث ، وتعاملت مباشرة مع الاشخاص موضوع الدراسة ، وممثلى المجتمع ، وتولت نقل المناقشات التى تدور فى اللجنة التوجيهية الى هؤلاء ، ثم ابلاغ اللجنة بردود فعلهم . يضاف الى ذلك أنه سمح لبعض مكاتب الولايات بتولى وظائف كتابية معينة من وظائف انسكرتيرية بالنسبة لولاياتها . (ب) تألفت الوحدة الثانية على هذا المستوى من الباحثين الميدانيين ، وبخاصة من المشرفين والقائمين باجراء الاحاديث مع الاهالى وكانوا متعاملون مع الاشخاص موضوع البحث للحصول منهم على المعلومات . (جـ) وكانت الوحدة الثالثة على هذا المستوى عبارة عن مكتب فرعى آخر للسكرتيريةمقره فى المستشفى التعليمى الجامعى ، ويرأسه طبيب الاطفال الاستشارى ، عضو اللجنة التوجيهية . وكانت هذه الوحدة المتخصصة مكلفة باجراء مسح غذائى على عينة متفرعة من عينة البحث الكلية .

ولتقدير طبيعة وحجم التبادل الذى دار فى الهيكل التنظيمى المشار اليه فيما سبق يتعين ابراز الاهتمامات الخاصة لمختلف الهيئات المشتركة فى هذه الدراسة فنقول :

على الرغم من أن ( ادرا ) سبق أن اشترك فى عدد من برامج الاغاثة والتأهيل فى مختلف أنحاء العالم فان البرنامج النيجيرى كان اول عمل عظيم له فى افريقية السوداء . ولذلك اتاح لهذه الهيئة الدولية فرصة لكى تطبق فى البيئة الافريقية أو تختبر عددا من مبادىء وسياسات البحث الاجتماعى ورفاهية الاطفال التى اتبعت فى بيئات ثقافية أخرى ، وفى مقدمتها أوربا وآسيا . وخلال تجارب التأهيل ارتاب العلماء فى صحة بعض هذه المبادىء وأدخلت تعديلات فى بعضها الاخر بما يتناسب مع الظروف المحلية . ولذلك كانت دراسة المتابعة لبرنامج التأهيل فرصة طيبة بالنسبة لـ ( ادرا ) لكى يتسنى له ان (أ) يكون فكرة صحيحة عن السمات الخاصة بالتجربة النيجيرية والتعديلات التى تم ادخالها (ب) يقوم جدواها العامة

(جـ) يقوم مدى ملاءمة وتقبل مبادىء رفاهية الاطفال التى استرشد بها فى عملياته بنيجيريا وغيرها . (د) يسجل الاراء حول بعض المسائل الدقيقة فى تدخل الحكومة لصالح المجتمع ، مثل اجلاء الاطفال الى البلاد الاجنبية فى وقت الازمات ، والتبنى القانونى للاطفال .

وكان قسم الاجتماع والانثروبولوجيا بجامعة نيجيريا قد شرع فى وضع برنامج دبلوم البحث الاجتماعى ، فرأى فى هذه الدراسة فرصة لكى (أ) يكون ذخيرة من المعطيات التجريبية لاستخدامها فى برنامج الدبلوم ، (ب) يختبربالتجربة بعض المبادىء الاساسية للبحث الاجتماعى فيما يتعلق بالبيئة الافريقية

وكانت حكومة نيجيريا الاتحادية قد انشأت ادارة للتنمية الاجتماعية مسئولة عن تنسيق برامج الرفاهية الاجتماعية ، وتوسيع نطاقها فى جميع انحاء البلاد . وتوقعت هذه الادارة أن تمدها الدراسة باسس قوية تبنى عليها السياسات القومية بشأن بعض القضايا ، مثل التبنى الشرعى ، ونظام الحضانة ، واجور الحاضنات وكل ذلك يشكل اساسا للتشريع الاجتماعى القومى الذى كلفت الادارة بوضعه

واما بالنسبة للاطفال وآبائهم ( موضوع الدراسة ) فقد كان البحث دليلا على عدم نسيان الحكومة لهم ، واستمرارها فى مساعدتهم ، وان روعى عدم اثارة الامال الكبيرة فى نفوسهم .

واما بالنسبة للمستشفى التعليمى الجامعى فقد كانت الدراسة فرصة لمتابعة دراسة غذائية بدأت على مجموعة من الاطفال وهم فى الجابون كما كانت فرصة لتدريب الاطباء المقيمين على استخدام بعض الاجهزة والمعدات الجديدة .

وأما بالنسبة لحكومات الولايات الاربع فقد رات فى الدراسة فرصة لتدريب الباحثين الاجتماعيين . ومن ثم اشترطت قصر التدريب على الباحثين الاجتماعيين العاملين فى الولايات الاربع واستخدامهم فى عملية مقابلة الاشخاص موضوع الدراسة واستفاء المعلومات منهم ، وفضلا عن ذلك كانت هذه الحكومات تأمل أن تزودها الدراسة بما هى فى مسيس الحاجة اليه من توجيهات بشأن المصير النهائى للاطفال الموجودين فى المؤسسات ودور الحضانة .

كل أولئك يصور لنا بعض الاهتمامات الخاصة الواضحة التى تعين علىمخططى الدراسة أن يراعوها خلال عملية التبادل .

وعند تخطيط مبادىء طريقة التبادل يجب النظر الى اللجنة التوجيهية على أنها محور المشروع كله . ذلك أن معظم التبادل حدث أو بدأ على هذا المستوى ،ومنه انتقل الى المستويات الدنيا . ففى اجتماعات اللجنة صدرت الافكار ، والتجارب ، والمطالب ، واقتراح المجالات التى يشملها البحث ، والاجراءات الخاصة الواجب اتباعها ، والبروتوكولات الواجب ملاحظتها ، من ممثلى الحكومة الاتحادية ، وحكومات الولايات ، ومن الهيئات الدولية ، وواضعى مناهج البحث ، والممارسين والنظريين

فى مجال البحث الاجتماعى ، وغيرهم من الاكاديميين فى مجالات العلوم الاجتماعية والطبية ، وممثلى المجتمع . واخيرا تولت اللجنة اتخاذ القرارات والاجراءات العملية التى اعتقدت أنها سليمة نظريا ، ومقبولة ثقافيا ، وممكنة ماليا ، ومتيسرة عمليا . ومن المفيد توضيح ذلك فى هذا المقام :

من المشكلات الشائكة التى واجهتنا فى أول اجتماع للجنة التوجيهية معرفة عناوين الاشخاص موضوع البحث ، الاطفال وآبائهم . وزاد من صعوبة المشكلة أن العناوين المتيسرة لهؤلاء الاشخاص كانت عناوين موطنهم أى القرى التى عاشوا فيها خلال الحرب الاهلية ، وفترة التأهيل . ولكنهم منذ ذلك الوقت غادروا القرى الى السكنى بالمدن فى جميع أنحاء البلاد . فتقرر فى النهاية توجيه خطاب اليهم مستعينين بعناوين منازلهم فى القرى ، وطلبنا اليهم موافاتنا بعناوين محال اقامتهم الحالية . وقد اقتضى تنفيذ هذا الاقتراح عددا من المشكلات اكثر مما بدا على السطح وكان السؤال الاول هو : من يوقع هذا الخطاب ، نظرا لانه لم يكن لدى الاباء أى فكرة عن مدير المشروع واهتمامه باولادهم . واذا بررنا طلب العنوان بان القصد منه هو اجراء بحث اجتماعى عليهم لم يلق ذلك اية استجابة فى وقت استخدم فيه اللصوص المسلحون كافة الحيل لخداع ضحاياهم . ومن العوامل الخاصة بالموقف فى نيجيريا أن الاصل العنصرى للكاتب ( كما يتجلى من كنيته ) من شأنه التأثير فى استجابة الاباء ، وبخاصة فى وقت كانت فيه العلاقات بين العناصر المختلفة فى نيجيريا الشرقية سابقا غير ودية على الاطلاق .

ومن ناحية أخرى كانت لادارة الخدمة الاجتماعية فى كل ولاية علاقة خاصةمع المواطنين المحليين ، اذ تم تنفيذ برنامج التأهيل بمشاركة فعالة من الباحثين الاجتماعيين فى كل ولاية ، كما قاموا بزيارة الاطفال وأسرهم عدة مرات حاملين اليهم مواد الاغاثة . ولذلك كانت الادارة معروفة لدى الاباء ، وكان استمرار اهتمامها بشئون ابنائهم من الامور التى يتفهمونها بسهولة ويرحبون بها . ولذلك كان يرجى أن يلقى الخطاب المرسل من مكاتب الخدمة الاجتماعية فى الولايات كل استجابة . وكان هذا هو الحل الذى استقر عليه الرأى بعد المناقشة .

وبدون تعاون موظفى الحكومة ومشاركتهم التامة فى المشروع ماكان يمكن حل أهم المشكلات فى أى بحث اجتماعى مشكلة الوصول الى الاشخاص موضوع البحث .

ولكى نلخص ماسبق ذكره نود أن ندرس المدى الذى وصلت اليه دراسة المتابعة فى معالجة ما سميناه فيما سبق المشكلات العظمى فى البحث الاجتماعى بافريقية .

كان تحديد معنى اللغات والمفاهيم من المشكلات العويصة اذا علمنا ان الكلام فى منطقة الدراسة كان يدور بعشر لغات . ولذلك تعين ترجمة جدول الاسئلة المعدة بالانجليزية الى هذه اللغات . وتنفيذا لذلك اختير المباحثون ( القائمون بمباحثة الاشخاص موضوع الدراسة وتوجيه الاسئلة اليهم ) من كافة الجماعات اللغوية ،وعمل

كل منهم في منطقة لغته القومية . وفي اثناء جلسات التدريب شكل الباحثون من أهل المنطقة ذات الاصل العنصرى الواحد لجنة فرعية لترجمة جدول الاسئلة ترجمة موحدة . ثم فحصت الاسئلة للتأكد من صحة الترجمة . وعلى الرغم من ان ذلك لم يتغلب تماما على الفروق بين اللهجات فانه أدى الى التأكد من ان كل باحث ملم بالثقافة المحلية ، وقادر من الناحية اللغوية على ترجمة الاسئلة وتوجيهها ( هوبكنز وآخرون ، ص ٥٦٨ ، ١٩٧٤ )

وقد تم التغلب على مشكلة مناخ البحث باجراءين يكمل احدهما الاخر :اولهما أن قرار استخدام الباحثين الاجتماعيين المتمرسين فقط كمباحثين ومشرفين في ولاياتهم الوطنية ساعد على ازالة أي غموض بشأن مركزهم الاجتماعى . وثانيهما أن قيام كل ولاية حكومية باتخاذ الاجراءات لاخطار كل مجتمع محلى بالدراسة قضى على أى شبهة يمكن أن تدور فى أذهان المجيبين عن الاسئلة ، حول اهداف الدراسة وعلى الرغم من عدم الحصول على اجابات بنسبة ١٠٠ ٪ فقد تبين من التحليل ان ذلك يرجع الى السائلين ( الباحثين ) اكثر مما يرجع الى المجيبين

وفيما يتعلق بمشكلة المعرفة والاتجاه تم بذل مجهود واع لاشراك وارضاء مختلف الاراء ، اذ يتضح من مختلف الاهتمامات الخاصة أن البحث كان اساسيا او بحتا ، كما كان تطبيقيا او عمليا . وقد قدرنا مزايا كل من الطريقتين الكمية والنوعية ، بدليل اننا خصصنا فصلين من تقرير الدراسة لتحليل البيانات والمعلومات استخدمنا فى أحدهما الطريقة الكمية وفى الاخر الطريقة النوعية . ومع أننا لانستطيع أن ننكر تأثير التعليم الجامعى فاننا لم نحاول ربط الدراسة بأيديولوجية أو اتجاه خاص فى البحث ، فيما عدا الرغبة فى استخدام طرق صحيحة من الناحية العلمية للوصول الى نتائج مفيدة من الناحية العملية . ولاريب ان بحثا بهذه الضخامة يتطلب اموالا طائلة . وعلى الرغم من أنه لم يمكن الحصول على كل المطلوب فان المشكلة كان يمكن ان تتفاقم كثيرا لو لم تتبرع هيئات مختلفة برعاية المشروع ، مما حال ايضا دون أن يستأثر متبرع واحد برعاية المشروع ، فيستغل نفوذه للتأثير في مناهج الدراسة ، أو النتيجة النهائية لها

وقد ظفر نشر نتائج البحث والانتفاع بها باقصى درجة من الاهتمام منذ المراحل الاولى للمشروع ، اذ اتفق فى اول اجتماع للجنة التوجيهية على تنظيم ندوة دولية لمدة ثلاثة ايام لمناقشة نتائج المشروع . وتقرر فصل ميزانية الندوة عن ميزانية البحث وعهد بتنظيم الندوة الى لجنة فرعية من اللجنة التوجيهية . ورغبة فى اعطاء طريقة التبادل اوسع مجال ممكن من النشر ، واطلاع كل من يعنيهم الامر على الدراسة دعيت الهيئات الاتية للندوة ( بالاضافة الى كل من شارك فى تنفيذ البحث بما فيهم الباحثون ) : كليات العلوم الاجتماعية فى كافة الجامعات النيجيرية ، كل التطبيقيين الذين يلقون دروسا فى الخدمة الاجتماعية ، ومعاهد البحوث الاجتماعية كالمعهد النيجيرى للبحوث الاجتماعية والاقتصادية ، قسم الخدمة الاجتماعية فى كل الولايات

الاتحادية ، كل من شارك من الهيئات والافراد فى تأهيل الاطفال ، جمعية الصليب الاحمر النيجيرية ، كبار الاطباء النفسانيين ، واطباء الاطفال ، ورجال الخدمة الاجتماعية الملحقين بالمدارس والمستشفيات ، والهيئات الدينية الخيرية . وكان الفريق الذى يمثل ) ادرا ) يضم مندوب الاتحاد فى اقليم غرب افريقية . وقد ادى اشتراك الحكومة الاتحادية والولايات فى المشروع الى قيام الصحافة والمذياع والتلفاز بتغطية الندوة . وقد جرت مناقشة صريحة وحرة وتم تبادل الراى حول كافةجوانب البحث ، مى الاهداف المعلنة ، ومناهج البحث ، وعينة البحث ، واداة الدراسة ، وتحليل البيانات والمعلومات ، الى النتائج والتوصيات . وقد أوصت الندوة بنشر التقرير برمته

**خاتمــة**

ان وصف أى مشروع بشىء من التفصيل لايعنى أن البحث يجب أن يكون بهذه الضخامة حتى يتسنى تطبيق طريقة التبادل ، بل الامر على عكس ذلك تماما لانالمزية الكبرى لهذه الطريقة هى المرونة الكافية بحيث يمكن تعديلها بما يتناسب مع أىمشروع من مشروعات البحث مهما كان حجمه .

ولكى ينجح الباحث فى تطبيق هذه الطريقة فى اى موقف من المواقف يجب أن يدرك أولا ضرورة ملاءمة الدراسة لاحتياجات المجتمع ، وان يعلم ثانيا أن الملاءمة فى البيئة الافريقية تعنى الفوائد التى يمكن ان تعود بطريقة مباشرة او غير مباشرة على الاشخاص موضوع البحث ( كرمويل وآخرون ، ص ١٤٩ ، ١٩٧٥ ) . ونحن ننصح ـ لادارة عجلة التبادل ـ بتوجيه الاسئلة الاتية والاجابة عنها بصراحة : ماهى الفوائد المحتملة لهذه الدراسة ؟ اى الهيئات والجماعات والمنظمات والافراد يرجى أن ينتفعوا بهذه الفوائد ؟ كيف تشترك هذه الجماعات والاشخاص فى تخطيطوتنفيذ مشروع البحث المقترح ؟

ولقد دلت التجربة على أن العاملين الفنيين فى منطقة البحث يضربون بسهم وافر فى عملية التبادل ، فهم يساعدون الباحث على تكييف أهدافه وخططه بما يتفق مع كل ماهو ممكن من الناحية العملية . ومن هؤلاء العاملين موظفو الزراعة ، ومعلمو المدارس ، والممرضات ، والباحثون الاجتماعيون ، وموظفو الحكومة المحليون ، الخ

حاشية : نيجيريا تتمتع بالعضوية الكاملة فى الاتحاد الدولى لرفاهية الاطفال ( ادرا ) ، بجنيف ، وهوهيئة غير حكومية تعمل بصفة مستشار للامم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية التى تشترك فيها الحكومات .

1 Nigeria is a full member of the International Union for Child Welfare (IUCW), Geneva, a non-governmental organization with consultative status to the United and other international intergovernmental agencies.

AMINU, Hamza, 1979. The Influence of Ascetism in Response to Modernisation by the Hassas. *The New Nigerian*, 22 January, p. 12.

BARKOW, Jerome H.; O BARR, William M. *et al.* 1973, Operationalizing the Concept Ethos. *Survey Research in Africa--Its Applications and Limits*. Evanston, III., North-western University Press.

CROMWELL, R. E. *et al.* 1975. Ethnic Minority Family Research in an Urban Setting: A Process of Exchange, *The American Sociologist*, Vol. 10, No. 3, August.

GALLIHER, J. 1973. The Protection of Human Subjects : A Reexamination of the Professional Code of Ethics, *The American Sociologist*, Vol. 8, p. 93-100.

GUTTENTAG, M. 1971. Relevance and Values in Urban Research, *Human Organization*, Vol. 30, p. 205-8.

HESSLER, R. M.; New, p. K. 1972. Research as a Process of Exchange. *The American Sociologist*, Vol. 7, February.

HOMANS, George. 1961. *Social Behaviour : Its Elementary Forms*. New York, Harcourt, Brace and World.

HOPKINS, R.F., MITCHELL, R. 1974. The Validity of Survey Research in Africa: some Propositions, *African Studies Review*, Vol. XVII, No. 3,

IHOMAH, B. I. C.;O'BARR, William *et al.* 1973. Some Problems of Quantitative Research in Africa. *Survey Research in Africa—Its Applications and Limits*. Evanston III., Northwestern University Press.

JOSEPHSON, E. 1970. Resistance to Community Surveys. *Social Problems*, Vol. 18 (summer), p. 117-29.

LA RUFFA, A. 1971. Comment on Guttentag. *Human Organization*, Vol. 30.

MOORE, J. W.1967. Political and Ethical Problems in a Large-scale Study of a Minority Population. In: G. Sjoberg (ed.), *Ethics, Politics and Social Research*. Cambridge. Mass., Schenkamn Publishing Co.

O'BARR, William M. *et al.* 1973. *Survey Research in Africa--Its Applications and Limits*. Evanston, III., Northwestern University Press

OBIKEZE, D.S.; MERE, A.A. 1978. *War and Children : A Folow-up Study of the Rehabilitation Programme for War-Displaced Children in Nigeria* (forthcoming).

SIMMEL, Georg. 1950. *The Sociology of Georg Simmel*. Edited by Kurt H. Wolff. New York, The Free Press.

SPIEGEL, H.B.C.; ALICEA, V. G. 1969. The Trade-off Strategy in in Community Research. *Social Science Quarterly*, Vol. 50, p. 598-603.

TESSLER, M. A. 1973. Measuring Abstract Concepts in Tunisia. In : William M. O'Barr *et al.*, *Survey Research in Africa—Its Applications and Limits*. Evanston, III., Northwestern University Press

VOSS, H. L. 1966. Pitfalls in Social Research: A Case Study. *The American Sociologist*, Vol. 3, p. 136-40.

رقم الايداع ٤٧٣

مطابع شركة الاعلانات الشرقية

# مجلة رسالة اليونسكو
# ومركز مطبوعات اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب متخصصين وأساتذة دارسين.
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية تساهم في إثراء الفكر العربي، وتمكينه من ملاحقة البحث في قضايا العصر.

| | |
|---|---|
| مجلة رسالة اليونسكو | تصدر شهريا |
| المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية<br>مستقبل التربية | يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر |
| مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف<br>مجلة (ديوچين) | فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر |
| العلم والمجتمع | مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر |

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية، وتصدر طبعاتها العربية بالإتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو، وبمعاونة الشعب القومية العربية، ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

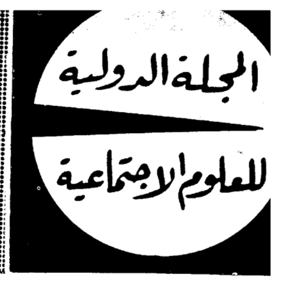
**الثمن ٢٥ قرشاً**

# المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL

## فى البحث عن تنظيم منطقى

العدد الحادى والأربعون – السنة الحادية عشرة
أكتوبر / ديسمبر ١٩٨٠
تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو
اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو




العدد الثانى والأربعون
السـنة الحادية عشرة
يناير / مارس ١٩٨١

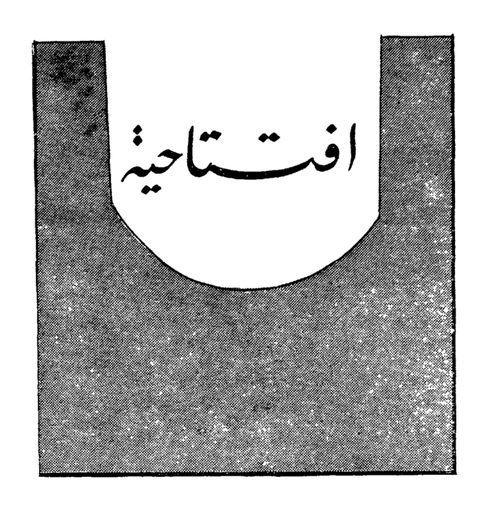
تصـدر عن :

مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو

١- شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون: ٧٤٢٥٠٢



محتويات العـدد




يركز هذا العدد على السياحة • ولكن مجرد نظرة على جدول المحتويات توضح أن هذه الظاهرة الهلامية لا تفهم الا بمدول خيوط قوية متنوعة تكون السياحة بالنسبة لها كقناة متميزة للتلاقى • وهذه الخيوط هى : تكافل الدول والأقاليم المحلية ، اتصال ثقافى ، شروط غير متكافئة للتجارة والسلطة، فوائد رأس المال ،مؤسسات متعددة الجنسية ، تضارب القيمة أو الأيديولوجية ، أنماط متغيرة للحياة وانتقال نماذج أو انماط الحياة من بيئة الى أخرى ، وكذلك تطبيق ونقل التكنولوجيا الحديثة مع ما يصاحبها من فرص وقيود • وقد أصبحت السياحة صناعة ونظاما ضخما يحيط بالعالم جميعه مازالت آثاره المباشرة وغير المباشرة غير مفهومة بدرجة كافية والرقابة عليها أقل دقة • وهى تمثل مصدرا للخبرة البناءة والتقدم الثقافى وكذلك للتنفير والتحقير • والسياحة مرآة للمتناقضات المتضمنة فى المرحلة الحالية من تطور العالم • وهى بهذا تقدم منظورا ممتازا للتحليل من وجهات نظر متباينة •

اعداد : هيئة التحرير

المترجم : ابراهيم البرلسى

---

فلماذا كان علماء الاجتماع بمثل هذا البطء فى الدخول جديا الى ميدان السياحة ؟ ان المراجع العلمية عن السياحة مازالت ضئيلة نسبيا ، والأدوات التصورية التى توجه اليها مازالت كليلة ، ويمثل المقرر الدراسى عن أنتروبولوجيا السياحة الذى يعلمه جراكبرن فى جامعة كاليفورنيا بيركلى الذى يشرحه فى هذا العدد مشروعا رائدا ٠ كما أن مجموعة البحث الفرنسية ـ التى ترأسها لانفانت التى تقرر عن بعض ماتوصلت اليه من نتائج فى المقال الافتتاحى لهذا العدد ـ تقدم موضوعا جديدا ٠ ومشروع تور المدعم من المركز الأوربى لتنسيق البحث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية بفينا التى قدم بعض جوانب منه موضوع مقال « ميهفيلوفيكى » يمثل عملا مشجعا يتعدى القوميات ويمكن أن يستخدم كنموذج لأقاليم أخرى ٠ ومادة روجالفسكى عن « بولندة » لم تنشر بعد على نطاق واسع كما يشير الى ذلك هو نفسه ٠

ومن ثم فان المجموعة الحالية تمثل عينة من مراجع السياحة تعتبر شاملة الى درجة غير عادية لأن مثل هذه المراجع قليلة نسبيا ٠ ومن أسباب ذلك صعوبة فصل السياحية عن نسيج الحياة الحديثة التى تقع هى فى أغوارها العميقة ٠ وهناك ما يغرى على اعتبار السياحة بعدا واحدا فى استخدام وقت الفراغ والأجازات المدفوعة المتاحة

عادة لأغلب المواطنين فى البلاد الصناعية · وهناك مدخل آخر شائع هو أن تصنف السياحة فى مجموعها تحت فئة الخدمات شأنها شأن تصنيف الشعر والتأمين · وامكانية تالية هى التهوين من شأن السياحة بأن تعالج على المستوى القصصى استنادا الى أنها ــ على كل حال فى أساسها ــ انفاق الوقت فيما لا يضر ويجلب المسرة للبعض ويوفر حياة طيبة للآخرين · ولكن لم تعد كل هذه المداخل ملائمة لمعالجة ظاهرة بمثل هذا الحجم والتعقد الذى تتصف به السياحة فى الوقت الحالى ·

ويعتبر الاستعمال اللغوى دلالة سليمة على الابتكار الاجتماعى · فقاموس « أكسفورد » الانجليزى يرجع استعمال كلمة سائح الانجليزية الى سنة ١٨٠٠ وكلمة سياحة الانجليزية الى سنه ١٨١١ ، كما يؤكد قاموس « روبرت » الفرنسى أن كلمة « سائح » دخلت اللغة الفرنسية سنة ١٨١٦ ، ولكن كلمة « سيـحة » الفرنسية تأخرت حتى سنة ١٨٤١ ، وكلتاهما اشتقت من الانجليزية ، فى حين يرجع تاريخ الصفة « سياحى » الى سنة ١٨٣٠ · ومن ثم كانت هذه الكلمات شائعة الاستعمال لأقل من ١٨٠ سنة على أحسن تقدير ، ولو أن الناس سافروا لأسباب عديدة بما فى ذلك المتعة والترفيهقبل ذلك بقرون ــ ولاشك أن صياغة كلمة جديدة كانت نتيجة لظهور فئة جديدة من المسافرين عايشت لعشرات السنين فئات أخرى عديدة ، ولكنها كانت مختلفة عنها أصلا ، ومتميزة عن فئات عديدة مثل الحجاج والجوالين والمستكشفين وعابرى السبيل ، وعن المسافرين للاستشفاء أو لزيارة أماكن معينة أو الأقرباء · وكان السائحون أصلا فئة منفصلة ممن يثيرون الضحك والمرح البذىء ،وكذلك مجموعات من الحمقى يتجمعون حول مرشدى السياحة يضعون أنوفهم فى كتاب الدليل السياحى ، يقلقهم التفكير فيما يلبسون فى الكنيسة ، ومقدار ما يكرمون به سائق الجندول · وهناك أنواع أخرى من المسافرين لايهتمون بالاختلاط بالسائحين ، وهم غير مرغمين على ذلك مادام خط الرحلة وجدول المواعيد يمكن ترتيبهما بحيث يقل الاتصال الى أدنى حد · والأمر اليوم على النقيض ، فان السفر يمتاز بالتجانس الشديد فى مجموعاته وفقا للهدف المشترك · فهناك من يسافرون لقضاء الأجازات أو للاشتراك فى اتفاق مهنى ، وهناك الا ثريون الذين يشتركون فى الحفائر ، ومراسلو الصحف الذين يغطون الأحداث ، أو الدبلوماسيون الذين ينهضون بواجبات وظائفهم ، أو رجال الأعمال الذين يبحثون عن أسواق ، وهم يحشرون معا فى المطارات أو السكك الحديدية أو مواقف الأوتوبيس ، وليس ذلك فحسب ولكن أيضا فى أماكن الاقامة المعدة لهم عند الوصول · فاذا كان هذا الترتيب يمثل ديموقراطية لاشك فيها فانه بالتأكيد قد حرم السفر من قدر كبير من مذاقه السابق · وهو يعنى أن أناسا تتباين دوافعهم وتوقعاتهم تباينا كبيرا يرغبون جميعا على أن ينضموا فى اطار مشترك تجرى التفرقة فيه أساسا تبعا لمستوى الأسعار أكثر من الاختلاف الطبيعى ·

وقد أثر هذا بمفرده تأثيرا كبيرا على الاستجابة للطلب بمدلول العرض من التسهيلات والخدمات ) · وظهرت السياحة الدولية ــ من الناحية التاريخية ــ أول ماظهرت ــ فى المراكز الثقافية مثل فينسيا وفلورنسا أو باريس ، وفى المناطق الأكثر

فقرا أو هامشية من المناطق الصناعية الرئيسية مثل جبال الألب وساحل البحر الأبيض المتوسط واسكتلندة أو مصر • وكان المقصود احضار الزوار الى هذه الأماكن لأغراض معينة ، مثل مشاهدة المعالم والتمتع بالمناخ والرياضة والصحة وغير ذلك . بأعداد محدودة ، ويكون ذلك عادة فى فصول محدودة وعلى أساس شروط معروفة • ومن ثم كان هذا النشاط مساعدا ومكملا للاقتصاد المحلى • وقد سمح هذا التوسع الذى اتسم ببعض البطء للتجمعات والمجتمعات أن تتواءم مع هذا التطور بطريقة عضوية • فلم ينشأ بعد معادلة جاهزة للسياحة ،وكانت الاحتياجات تقابل بأساليب متنوعة ! نزل قديم لتسيير المركبات ، فنادق جديدة ، مساكن خاصة متواضعة لاقامة العائلات ، تحويل أكواخ المزارعين والصيادين التى ازدهرت متجاورة كاستراحات للزوار ، ثم تسهيلات أخرى مثل الحوانيت والأدلاء والمترجمين ووسائل النقل وتركيبات الشواطىء ، وحتى المنتجات التى أنشئت خصيصا لمقابلة هذا الوضع جرى عليها هذا النوع من التدرج • فهى لم تصمم ولم تستقر فى خطوة واحدة على حالها المعروف الآن • ومع ذلك فقد حدث اتجاه واضح الى التجانس حول منتصف القرن التاسع عشر تقريبا بما يتلاءم مع ذوق الصفوة أو يشبهه كما يتضح فى عمارة وتسهيلات فنادق « بالاس » التى اتخذت نموذجا واحدا سواء أقيم فى المدن أو على الجبل أو على شاطىء البحر • وقدمت التدفئة المركزية تكنولوجيا للتغلب على قسوة الجو البارد مما سمح بالابتعاد عن النمط المعمارى الوطنى الذى كان يتلاءم مع ظروف معينة • ولكن تطلب الأمر استخدام تكييف الهواء ثم التبريد للتغلب على صعوبات الحرارة والاعتماد أساسا على موارد التغذية المحلية •

وقد استفاد كثير من مناطق السياحة القديمة الى درجة كبيرة من تدفق الزائرين عليها ، وأدى ذلك الى نوع من التكافل السعيد بين الضيوف والمضيفين على مدى السنين ، والواقع أن بعض هذه الأقاليم أصبحت هذه الايام على درجة كبيرة من الغنى بحيث لم يعد معقولا أن تتحدث عن شروط التجارة غير المتكافئة أو السيطرة الثقافية • وفى هذا تكاملت السياحة واصطبغت بصيغة داخلية مثل الخدمات الأخرى حتى أنه يمكن اعتبارها قانونا كعنصر ينمو داخليا • ويزداد هذا كلما تقاسمت المجتمعات الجديدة وأكثرية الزائرين القيم الثقافية والأذواق والأدرار حتى أن التبادلات التى تحدث بينها تجرى فى جو معتاد • ومن المؤكد أن افساد البيئة يحدث بالفعل مصاحبا للهجرة المكثفة التى يتميز بها فصل الأجازات فى نصف الكرة الشمالى • من ذلك ما ذاع على نطاق واسع فى صيف ١٩٧٦ من أنه حدثت مشكلات فى أوربا الغربية بسبب اقامة معسكرات سيئة التنظيم على الشواطىء ومنتجعات مزدحمة على الجبال وقاذورات ملقاة فى أبعد المواقع حتى على أعلى قمم الألب • ولكن هذه ليست الا ظواهر محدودة من مشكلات أكثر عمومية ، فليست السياحة أساسا هى التى تلوث البحيرات والبحار ، ولكنها الصناعة وسفن الشحن وفضلات التجمعات السكانية الساحلية التى لم تعالج ، واذا كانت السياحة تسبب الضوضاء فكذلك تفعل التجارة والصناعة.

وتأخذ الأمور صورة مختلفة نوعا عندما تمتد صناعة السياحة مع كل ما تملكه

من أساليب متطورة الى مناطق لم تمس من قبل وخاصة في الدول النامية • ومن المحتمل أن يتخذ مثل هذا التوسع شكل غزوات مفاجئة لخلق مثل هذه المناطق السياحية المنعزلة التى يأسى لها هوفيك وهايبرج ، والتى تمثل أساسا توقعات لطلبات محسوبة بدقة تجابه بأساليب محسوبة بالدقة نفسها وعادة لا تتفاوت فيها الأسعار كثيرا • وعلى ذلك فان التسهيلات السابقة التخطيط والمسابقة التصنيع غالبا والمستوردة بكثرة ترتفع فجأة من الارض البكر الى الطبقة المتوسطة الفاخرة أو الطبقة المتوسطة الأكثر تواضعا ، مع اهمال كامل للبيئة سواء كانت مناخية أو جغرافية أو ثقافية أو نمطية أو غذائية • ومن الواضح أن مثل هذا المأوى المتعزل يمثل رأس جسر لعبور القوميات نحو العالمية ذات الخبرة فى الأوضاع التى يقدمون اليها • ومن الناحية المعمارية فان ريتشارد انجلند يشجب فى مقاله التالى بعض الحط من المكانة المذكورة فيما بعد ، ومع ذلك فان الجدل بين العمارة كتشويه لما هو مرغوب فيه أو توقعات جمهور السائحين يبقى محتاجا الى التوضيح ، لأنه ليست هذه المناطق السياحية المعزولة هي فقط التى تمثل فرض نمط ثقافى سائد على آخر ضعيف ، ولكنها تسيء لدرجة كبيرة تمثل العنصر السائد لأنه يرمز الى أحلامه وتطلعاته ومبالغاته أكثر من حقيقته الواعية • والواقع أن الانسان قد يتساءل عن المنطق الذى يجعل السائح ينجذب الى بلد فى مجموعة أو أن تحليل التكلفة والعائد بالنسبة للسياحة يجرى على مستوى الدولة جميعها • والزائر لمنطقة معينة هو بالضرورة فى داخل الدولة التى تقع فيها المنطقة • وبدقة أكبر فان الزائر يكون فى اقليم معين وربما فى جزء متميز منه أو فى مجتمع بما فيه من سمات خاصة • فأى سائح يسافر داخل الهند عليه مثلا أن يدرك الفوارق الضخمة بين البنجاب والبنتال وميسور التى تتميز بعضها عن بعض فى المناخ واللغة والمناظر الطبيعية والعقيدة الدينية والطعام حتى لو تحرك وهو داخل تسهيلات متجانسة • وكذلك من الواضح أنه توجد فى سويسرة ثلاث مناطق لغوية رئيسية ولكن هل يكون كل مسافر حساسا أيضا للخطط الثقافية المحدودة التى يمثلها نهر اللوار فى فرنسا ، والفروق الرئيسية بين جزر البولينير والمالينير فى المحيط الهادىء ، والخصائص المحلية لمقاطعة الجارف فى البرتغال ، أو عبور الأقاليم القبلية فى أفريقية ؟ تحاول السياحة الحديثة أن تصل هذا الانفصال وأن تخفى الخصائص المحلية ( الا ما يعتبر فى غرابته من الأمور المسلية ) حتى توجد أماكن سياحية منعزلة تتصف بالتجانس بحيث يسهل جذب السائحين اليها بأسلوب مثالى • ويجرى التوسع فى هذا لا بسبب الفوائد التجارية فحسب ولكن من خلال الحكومات والهيئات الدولية ، كما يظهر من الوثائق الكثيرة التى تقدمها لانفانت فى مقالها • وفى ضوء هذا الانجاز الكبير تكون السلطات المحلية أو المجموعات فى موقف ضعيف اذا لم يكن هناك ما يغريهم حقا بأن أفضل نصيحة لهم هى أن يتركوا أى جهد للاحتفاظ بموقف خاص •

ومع ذلك فان الجو الملائم هو الذى شجع السياحة أصلا ، كما أن اهمالها هو الذى يؤسف له الآن • ومما لاشك فيه أن الشواطىء المشمسة متشابهة • ولكن حتى

الشواطىء ترتبط بالأراضى الداخليـة وتتصـل ببيئة أوسـع لحين أن تميز نفسها ٠
وفى كتاب حديث يعارض جان فرانسوا راقل مفهوم المطبخ القومى ( ناهيك بالدولى )، ويقول بأن الطعام الممتاز يطاول أهمية الاقليم ، وكذلك الحال بالنسبة لأشياء أخرى لا تحظى مع الأسف بالاهتمام من القائمين بتدعيم صناعة السياحة المعاصرة ٠ وبمثل هذا المنطق وكما يشـير هاوتيك وهايبرج فى المقال المنشور بعد أليس هناك شىء من مزايا السياحة يتدفق بكثرة على المواقع التى تستقبل السائحين فعلا ٠ وكما أن هناك مشكلة المركز والأطراف على المستوى الدولى فقد تظهر مشكلات مماثلة على المستوى القومى حيث تتراكم المزايا بعيدا ويجرى تحمل النفقات محليا . وهذا نمط شـائع بين صناعات أخرى ، فقد تستنفد الأرباح بواسطة العاصمة أو مركز آخـــر فى أن التلوث والتفكك الاجتماعى يثيران الفوضى فى مراكز الانتاج ٠ وهيكل العرض والطلب فى السـياحة يجعل المراكز المستقبلة بالضرورة فى موقـع الاعتماد بعض الشىء على الغير ؛ تتنافس كل منها مع الأخرى ، واسـتثماراتها الحالية لا تتيح ربحـا الا اذا استخدمت عوامل الجذب فيها لا يمكن تحريرها لتتلاءم مع شروط السوق المتغيرة ، وهى معرضة للتغيرات الطارئة ٠ ومن ثم فان اعتبار السياحة صناعة خدمات شأنها شأن أى خدمة أخرى يعنى اغفال سماتها المتوحدة والاخلال بالتوازن الدقيـق الذى نعتمد عليه ٠

وفى القسم الأخير من مقال « نمط الحياة والسياحة ، نحو الاعتماد على النفس » يضع هارفك وهايبرج استراتيجية لما يمكن أن يسمى تكنولوجيا للسياحة ٠ ومن وجهة نظرهما أنها تشمل تعميق الفجوة بين أنماط حياة المضيفين والضيوف وأحداث التكامل بصورة أكبر بين الضيوف وأنماط المضيفين ومن ثم احداث التنوع فى الاختيـارات المتاحة متجاوزة السـياحة المنعزلة النمطية ٠ ومن المؤكد أنه يمكن أن يقال الكثير فى هذا ، وهو ما يمكن أن يؤيد العودة الى أنواع السفر التى كانت تمارس قبل أن تصبح السياحة الجماعية ممكنة ٠ ومع أن هذا يبدو معقولا فانه لا يجوز أن نقلل من أهمية المعارضة ، فسياحة المناطق المعزولة ٠ لم توجد ببساطة من جانب العرض للحصول على مزايا اقتصادية ، انها تعمل أيضا على فصل الزائر عن المواطن لأسباب يمكن فهمها على أنها مرغوبة سياسيا أو اجتماعيا ٠ وقد أظهر تقرير عن السياحة فى بالى – نشر فى عدد سابق – بوضـوح كاف أن التباين فى الثروة بين أهل بالى وأغلبية السائحين لم يكن النقطة الوحيدة للاحتكاك ٠ فقد كان هناك السائحون الذين أنفقوا القليـــل وحاولوا المشاركة فى الحياة المحلية ولكن أخلاقهم المسترخية وملابسهم القذرة كانت مؤذية ٠ وقد تحفز أيضا الرغبة الطبيعية فى اظهار الناحية المضيئة من الأشياء فحسب على وجود درجات من الفصل السياحى ٠ وعلى ذلك فان ادخال تكنولوجيا ملائمـــة للسياحة قد تقابل بمعارضة بالغة ٠

وعلى مؤرخى المستقبل أن يحددوا هل السياحة المكثفة فى النصف الثانى من القرن العشرين مثلت الدليل المبكر لحضارة تتجه مبكرة نحو الدولية أو بالأحرى تمثل تدفقا سريعا من اللاجئين الذين أنهكتهم الوفرة وآفة الصناعة فى الحضر ٠ ويجب أن يلاحظ أن السياحة فى الوقت الحالى ما زالت قطاعا سليما آخذا فى التوسـع بالرغم

من ( وربما بسبب ) صعوبات اقتصادية فى بلاد المنشأ الرئيسية • وحيث كانت السياحة فى الأصل امتيازا لبلاد أوربا الغربية وأمريكا الشمالية فانه يمارسها الآن الكثير من سكان آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط مما يدل على شيوعها بين الثقافات • ولكن الواضح أن السياحة ليست الا احدى وسائل قضاء وقت الفراغ وانفاق المال ، ولاشك أنها تتأثر فى هذا كثيرا بالمفاهيم السائدة عن المكانة أو التحديث مثل اعتبار هل التعرض لضوء الشمس مفيدا للصحة أم لا ومدى الأهمية التى ينظر بها الى التقاط الصور بهدف عرضها فى الوطن فى وقت لاحق •

وكان للانحياز العراقى الناشىء عن السفر وزنه المؤثر • فرحلات الاستكشاف التى قام بها البحارة الأوربيون فى القرن الخامس عشر وما بعده أكدت لمن قاموا بها ـ وكذلك للجمهور الذى تلقى تقارير مثيرة عنها تمتزج فيها الحقيقة بالخيال ـ أن الشعوب والحضارات ازدهرت فعلا فى جميع أرجاء العالم • وبالاضافة الى ذلك فانهم نشروا بالاسم والتسجيل الفكرة الغريبة بأن آمريكا ( التى سميت بهذا الاسم تبعا لبحار ايطالى مغمور شأنه شأن الكثيرين ممن ادعوا أنهم وصلوا هذه القارة من أوربا • وكان أولهم القراصنة الاسكندنانيس ) قد اكتشفت من الشرق ، فى حين تبين الدلائل التى تلت أنه قد سكنها أقوام قادمون من الشمال الغربى يعرفون ـ على غير المعقول ـ باسم الهنود • كما أن أستراليا ( التى لقبت مرة باسم هولندة الجديدة ولو أنها من حيث طبيعتها لا تشبه هولندة أكثر من شبه ويلز الجنوبية الجديدة لويلز ) عرف بوجودها من القراصنة الهولنديين والبريطانيين وربما البحارة الصينيين والأندونوسيين قبل أن تظهر الأرض للكابتن كدك عند خليج بوتانى سنة ١٧٧٠ بعد دورانه مباشرة حول نيوزيلندة ( خطأ آخر فى التسمية حافل بالذكريات ) • وقد سكنت استراليا أصلا بمجموعات نازحة من سكان جنوب الهند الأصليين ( ربما يطلق عليهم بحق اسم الهنود ولكنهم حملوا بدلا من ذلك الاسم الأوربى الذى يمكن أن ينطبق على أى مجموعة انسانية وجدت تسكن منطقة معينة فى لحظة محددة بواسطة مجموعة انسانية أخرى تجهل تاريخ المجموعة الأولى ) ، فى حين أن نيوزيلندة استعمرها البولينيزيون أيضا من الشمال ويظن أن ذلك كان فى الفترة التى اعتقد فيها الأوربيون أن الأرض مسطحة • وهذه ليست الا أمثلة عامة عن الوضع الثقافى الذى يقوم به مسجلو الأحداث لحضارة ما بأن يركبوا توقيتاتهم ووجهات نظرهم على حضارات أخرى لتوضيح التحريفات التى تنتج •

وليس من السهل مقارنة السياحة الحديثة بمثل هذه الاشكال البدائية من الاتصال والتخصيص الثقافى حيث أنها تجرى فى مجال معروف وتحت ظروف محكومة ، ولكن أثرها على المجتمعات والبيئات يمكن أن يتساوى فى التدمير • كما أن مناقشة أمور السياحة الحديثة بمدلول « الاغارات » أى المصادرة الحقيقية للأراضى يتمشى مع أغراضها • وتبين الاعلانات التى تدعو العملاء لاستكشاف أهداف سياحية

معينة الاستمرار أيضا فى التركيز العرقى على الأنشطة السابقة · وهناك ناحيـة من السياحة المكثفة تمثل تبرير النفقات الكثيرة وأسلوب الحيـاة الحضرى الصـناعى تتطلب التصحيح السريع · ويمكن أن يكون السائح الفرد فريسة لهذا الوضع شأنه شأن البيئة فى المكان الذى تقصـد اليه الرحلة السـياحية · ويعتبر التحليل والتفكير الذى تثيره الاتجاهات التى تقترحها مقالات هذا العدد عناصر ملائمة لرسـم طريق مختلف للسياحة فى المستقبل ·




تشكل السياحة الدولية تحديا جديدا لعملية التغيير فى المجتمعات المعاصرة بالنسبة لما سماه البعض « نظاما جديدا » على نطاق عالمى .

وكمرحلة أولى في التقريبواستنادا الى التعريف المستقر تشمل السياحة الدولية ببساطة أن يعبر شخص ما الحـدود القومية الى بلد أجنبى ليمكث فيه مدة محدودة لأسباب غـير مهنية . ومن ثم فان السياحة تعتبر بالدرجـة الأولى عمـــلا فرديا . ولكن عندما يصل تعداد هؤلاء الأفراد الى الملايين فان هذه الحقيقة البسيطة تتخذ بعدا مختلفا هو بعد سوسيولوجى . اذ أنه من خلال حركة الأشخاص هذه ومن خلال اقتحام الأجانب الكثيف للمجتمعات القومية تبدأ عملية تدويـل فى الحـركة تتيح من خلال ديناميكياتها نوعا معينا من التغيير فى مناطق من العالم تتزايد بأستمرار .

الكاتبة : مارى فرانسواز لانفانت

باحثة فى مركز الدراسات الاجتماعية التابع للمركز القومى للبحوث العلمية .

متخصصة فى سيكولوجية الفراغ والثقافة . وترأس مجموعة بحث عن سيكولوجية السياحة . كونتها سنة ١٩٧٥ .

المترجم : إبراهيم البرلسى

مستشار فى الادارة ، كبير خبراء الادارة العامة بالأمم المتحدة سابقا .

---

ويبلغ عدد الذين عبروا الحدود فى سنة ١٩٧٧ نحو ٢٤٤ مليون نسمة . ويتزايد هذا العدد سنويا برغم ما يبدو من ظروف اقتصادية غير مشجعة . ومن المنتظر أن يبلغ معدل زيادة هذه التحركات ١٪ أو ٣٪ سنويا خلال السنوات القادمة ليصل التدفق السياحى فى سنة ٢٠٠٠ . الى ضعف عدده الحالى .

ويعتبر الأسلوب الذى تعرض به هذه الظاهرة عادة وتقدم من خلال الحوار الاجتماعى أسلوبا غامضا ، اذ تثير الحركة المتزايدة الاحساس بالنشاط والخوف فى آن معا . فيظهر الاحساس بالنشاط لأن فرصة التجول فى العالم تفسر على أنها تقدم ترنو اليه المجتمعات الحديثة ، ولأن السياحة تعتبر مصدرا للثراء بسبب الأعمال التى تتولد عنها . أما الخوف فانه يثور لأن هذه الظاهرة تبدو من خلال عناصرها الشخصية مرتبطة بنبضات غامضة واثارة يمكن أن تولد على مستوى المجتمع حركة دولية لا تتوقف . وفى هذا الاطار ينبغى أن يلاحظ أن تزايد السفر يفسر بصفة عامة فى المراجع الرسمية بأنه عن الطلب الكلى عدا الذى لا يمكن التحكم فيه ويقتضى الأمر حصره وتوجيهه .

ومع ذلك فان السياحة ليست ظاهرة عفوية كما يقال غالبا • فهي لا تحدث بطريقة غير نظامية ، نتيجة لطلب غير محكوم ، ولكنها نتيجة الادارة ، وتظهر من خلال قوة دفع جهاز قوى لتطوير السياحة تسانده أعلى المستويات الدولية مثل : منظمة السياحة العالمية ، وصندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، واليونسكو ، الخ •

وتعلق المؤسسات الاقتصادية الدولية أهمية كبيرة على تدفق السياحة الدولية اذ ينشأ عنها تحويلات نقدية لايمكن اغفال أهميتها بالنسبة لموازنات التجارة الخارجية الدولية ، التى مثل نصيب السياحة فيها ٦ر٣٪ فى سنة ١٩٧٦ • وهى تتزايد بشكل أسرع من مجموع تجارة الصادرات • وتتدخل هذه المتطمات أيضا ، وبشكل مباشر فى مفهوم وتوجيه سفر السائحين • فلا يقتصر دورها على ايجاد تقدم حقيقى وتشكلات تخطيطية ، ولكنها تهتم أيضا بابراز عقيدة اجتماعية لها آثارها على مفاهيم وقت الفراغ •

ويرجع الاهتمام بانتشار السياحة الدولية بصفة أساسية ، الى أسباب اقتصادية • والمعروف أن الدول المتقدمة كانت من أول المستفيدين من هذا الانتشار ، وما زال الأمر كذلك ، اذ كسبت الدول الغنية نصيب الأسد من دخل السياحة سنة ١٩٧٦ ، وقد بلغ ٣٦ مليار دولا أمريكى ، حصلت منه الولايات المتحدة الأمريكية على القدر الأكبر وهو ٦٣٧٥ مليون دولار ، وفرنسا على النصيب الثانى وهو ٣١٦٣ مليون دولار ، وجمهورية ألمانيا الفيديرالية على الرقم الثالث وهو ٢١١٠ مليون دولار وبذلك نكون الدول الغربية أكبر المساهمين فى هذا الفيض حتى ولو وجد عجز فى ميزانها السياحى •

ولكن ظهر فى أوائل العقد السابع مفهوم ثورى يقول بأنه ينبغى أن تفيد الدول النامية وعلى قدم المساواة من السياحة الدولية • وما يؤيد ذلك هو أن اجتذاب أعداد كبيرة من السائحين الغربيين الى هذه الدول سوف يدخل اليها عملات أجنبية تخفض من العجز المزمن فى ميزان مدفوعاتها • وقد عملت الأمم المتحدة فى ١٩٦٣ كوسيط لحمل هذه الرسالة فأعلنت فى اصرار أن السياحة قد تضيف بل هى فى الحقيقة تزيد من النمو الاقتصادى للدول الآخذة فى النمو وبصورة حيوية •

وفى السنوات التالية وجهت حملة دعائية مكثفة الى الدول الأقل نموا ، واغريت بأن تضع قطاع السياحة فى مقدمة الأولويات فى اقتصادها ، وأن تفتح حدودها الى السائحين ، وترحب برؤوس الأموال الأجنبية التى تستثمر فى السياحة ، وتقرر لها امتيازات ضريبية وضمانات • واندفعت كثير من الدول الأقل نموا بحماسة الى هذا النشاط ، يدعمها البنك الدولى ، مؤملة أن تجد حلا لفقرها المزمن • فبدأت مشروعات كبيرة لتقابل الطلب المتزايد على الترحال والدخول اليها من مواطنى البلاد الصناعية •

فهل تقيم السياحة قنطرة بين عالم الدول المتقدمة والدول الأقل نموا ؟ اذا رجعنا الى الاحصائيات عن تدفق السائحين وعن توزيعهم الجغرافى على سطح الأرض فلابد

أن نخلص الى أن بلاد العالم الثالث لم تتأثر الا تأثرا ضئيلا بالمقارنة مع البلاد الصناعية في أوربا وامريكا الشمالية ·

وتظل أوربا أكثر القارات استضافة للسائحين ، فقد وصل اليها ١٧٥ مليون سائح في سنة ١٩٧٧ وهو ما يقرب من ثلاثة أرباع مجموع عدد السائحين في العالم ، وهي أيضا القارة التي يغادرها أكبر عدد من السائحين الى البلاد الأخرى ، وتقف جمهورية ألمانيا الفيدرالية في الصدارة اذ بلغ عدد من غادروها ٣٦ مليون سائح · وأوربا هي القارة التي تستقبل أكبر عدد من الزائرين من القارات الأخرى ، اذ وفد اليها في سنة ١٩٧٦ ٥ر٣ مليون من مواطني الولايات المتحدة ، و ٩٠٠ ألف من الكنديين ، و ٣٠٠ ألف من اليابانيين ، و ١٥٠ ألفا من الاستراليين ، دون اعتبار للزائرين من دول أخرى لان أعدادهم غير معروفة على وجه الدقة · أما عن العالم الثالث فقد كان تدفق السائحين اليه ضئيلا جدا · فعدد السائحين الذين وصلوا الى أفريقية لم يصل الى ٥ ملايين في سنة ١٩٧٦ وهو لا يمثل الا ٢ر٢٪ من السياحة العالمية ، والى جنوب آسيا كان العدد مليونا واحدا ، وبلغ ٥ر٥ مليون بالنسبة لشرقي آسيا في سنة ١٩٧٤ ·

ومع الدلالة البينة لهذه الأرقام فانه لايجوز أن تحجب الاتجاهات الجديدة للسياحة الدولية وهي : النصيب المتزايد لمنطقة البحر الابيض المتوسط من السائحين الاجانب الذين تستقبلهم ، وكذلك التقدم المتواصل – ولو أنه مازال ضئيلا – لبلاد العالم الثالث في هذا المجال · ففي سنه ١٩٦٧ حققت بلاد عديدة من منطقة البحر الأبيض زيادة في عدد السائحين الوافدين اليها أعلى كثيرا من المتوسط حيث بلغت الزيادة في اليونان ٤ر٣٥٪ ، وفي تركيا ٨ر٨٪ ، وفي يوغوسلافيا ٣ر٧٪ ، والبرتغال ٨ر٧٪ ، وفي ايطاليا ٥ر٦٪ ، وحققت بعض هذه الدول نموا بالغ السرعة مثل تونس التي استقبلت ٢٥٠ ألف سائح في سنة ١٩٦٥ ثم ٢ ½ مليون سائح في سنة ١٩٧٥ · ومن المعروف أن السائحين الذين يسافرون الى هذا الجزء من العالم يقبلون من المراكز الحضرية من أمريكا الشمالية وغرب أوربا ثم من اليابان في زمن لاحق ·

وعادة قضاء الأجازات في الخارج آخذة في الانتشار في الدول الغربية · وتبين عمليات المسح القومي نصيب الرحلات الأجنبية كنسبة من مجموع المغادرين في اجازات · وهي تبلغ أكثر من ٥٠٪ بالنسبة لجمهورية ألمانيا الفيدرالية وهولندة وسويسرة والدنمرك ، وبين ٤٠٪ و ٥٠٪ بالنسبة لبلجيكا وسويسرة ، ولكن النسبة أقل في فرنسا ( ١٧٪ ) والمملكة المتحدة ( أقل من ٢٠٪ استنادا الى آخر الاحصائيات ) ·

ولابد أن يؤدي دخول الدول الأقل نموا الى مجال السياحة الى اعادة النظر في هذه الظاهرة من زاوية جديدة تماما · فلم يعد من الممكن في هذا التطور الجديد أن نصور سريان السياحة الدولية بأن زيادة بسيطة في السياحة الداخلية تنتشر من خلال الحدود القومية مدفوعة برغبة لاتقاوم نحو السفر ، كما لانستطيع اعتبار اهميتها

الاقتصادية ـ ببساطة ـ اضافة الى ميزان المدفوعات . فالموضوع المهم الآن هو الربط من خلال السياحة بين التخلف وبين التطور فى أغنى المجتمعات . ويؤثر هذا الاختيار على الدول الأقل نموا عندما تجعل السياحة عاملا فى تطوير مناطقها الضعيفة اقتصاديا . وهناك ادراك بأن هذا يمثل شيئا أبعد من مجرد تغيير فى المقياس بل انه تغيير أكبر فى جوهر الأمور ، لأن هذه الخيارات تنطوى بداهة على أن ظاهرة الأجازات تصبح متصلة باستراتيجيات اقتصادية تربط بين العالم المتقدم والعالم الآخذ فى النمو فى نمط مشترك .

والحقيقة أن المنظمات الدولية ترى الآن من هذا المنظور الواسع فى السياحة فى أنحاء العالم حيث أنها تسلم بأن السياحة تشبع حاجتين فى آن معا ، هما : اتاحة الفرصة لمجموعات القوى العاملة من المجتمعات الحضرية والصناعية للاحساس بالحياة البسيطة خارج المدن أثناء أجازاتهم ، ثم توفير أقاليم محيطية . وبهذا المنطق اتاحة الفرصة للدخول الى رابطة التجارة الخارجية ومن ثم تقليل الفوارق بينها وبين المجتمعات الغنية .

وعلى ذلك فان البلاد المتقدمة والبلاد الآخذة فى النمو تتصل فى هذا بعلاقات ترابطية جديدة من خلال السياحة ، وهذا هو بالضبط ما صاغه الاقتصادى الايطالى البرتو سيسا ـ وهو خبير فى هذه المسائل ـ فى مؤتمر عقدته اليونسكو عن هذا الموضوع فى سنة ١٩٧٠ . وبمجرد أن تقنع الدول المتقدمة الدول الأقل نموا أن تختار السياحة على أنها طريق له الأولوية فى تحقيق التنمية فانه استنتج بأنهم مضطرون الى أن يأخذوا بخيارات اقتصادية معينة لمقابلة متطلبات السوق التى خلقوها بأنفسهم . وعلى وجه الخصوص عليهم أن يحافظوا ويزيدوا من الطلب على السياحة الأجنبية بانتهاج السياسات الملائمة بالنسبة للاستهلاك الخاص ووقت الفراغ . ونستطيع أن نرى من هذا التدليل أن سياسة السياحة فى أبعادها الدولية تشكل جزءا من خطة اقتصادية شاملة تصل بما يفترض أن يكون غايتها النهائية المتلاقية بين الاقتصاد المتقدم والاقتصاد الآخذ فى النمو كما تربط منطقيا بين الزيادة فى وقت الفراغ والاستمتاع فى المجتمعات الصناعية وبين التطور الاقتصادى والاجتماعى للعالم المتجه للنمو . ونرى أنه ينبغى أن يشكل هذا المنطق جزءا من النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

### المشكلة الأساسية والفروض التى تبنى عليها

وما زالت ظاهرة السياحة غير مفهومة فهما جيدا . ثم انها تحلل سطحيا وجزئيا على أساس اطار تصورى غير ملائم . ويندر أن يوجد مجال فى العلوم الاجتماعية يكون فيه التباين بين الأحاديث السياسية أو العلمية والحقيقة بمثل هذا البروز . ويلاحظ هنا شىء مثير اذ لا يقتصر الأمر على ضعف تقويم هذه الظاهرة من حيث تأثيراتها فى المجتمعات المختلفة وفى أثرها على العلاقات الدولية ، ولكن الأهم من ذلك أنها تفهم فى اطار منظور خاطىء .

ويبقى المدخل الاجتماعي مقيدا الى منظور موروث من اقتصاديات السوق ، مما يجعل السياحة الدولية الأولى حقيقة اقتصادية تتسم أساسا بأثرها على ميزان المدفوعات فى حين تهمل المشكلة من آثارها الاجتماعية والثقافية ، وهذه النظرة تفهم السياحة بمدلول العرض والطلب . فتحول الطلب على السياحة الى ظاهرة تمثل داله على مستوى معين من التطور الصناعي يسمح من خلال تكنولوجيتة باستخدام أوقات الفراغ فى القيام برحلات وخلق أساليب مرنة وسريعة للنقل ، وبذلك تحول التوسع فى السياحة العالمية اى متغير عن الطلب داخل الدول الصناعية الرئيسية ويجعل عبء تصوره يشتمل على مقابلة محددات هذا الطلب مع العرض المحتمل الذى نحصل عليه من الدول غير الصناعية .

ويبدو أن استخدام أسلوب العرض والطلب الذى يعتمد على اقتصاديات السوق هو احدى الصعوبات المصرفية والمنهجية التى تعوق الفهم الاجتماعي للظاهرة السياحية لأن التصور الذى تستند اليه يقتحم مجال علم الاجتماع متخفيا ومن ثم يحشر فى قالب العرض والطلب .

وفى هذا المحيط فان مفهوم « التدفق السياحي الدولى » الذى يوجد كحقيقة دولية فى كل مفاهيم السياحة يحتاج الى التحليل . والفكرة مستمدة من اقتصاديات السوق ، وهى تشبه أفراد المسافرين بالبضائع وتسجل مغادرة ووصول السائحين فى مختلف المجتمعات كما تسجل عمليات التصدير والاستيراد التى تخضع لقوانين العرض والطلب . وهذا يعنى أن الطلب على السائحين يحلل على المستوى الاجتماعي كما لو كان ظاهرة اقتصادية تتعرض للمخاطر وعدم الوثوق ، فى سوق المنافسة وعلى المستوى الشخصى باعتبارها اختيارا تمييزيا دون تحمل مسئولية عن النتائج المطلوب تحقيقها . ولما كان الطلب قد اتخذ أساسا للتوضيح فان الظاهرة بأكملها تتأثر بطبيعتها الاحتمالية التى تعنى أن آثارها الهيكلية سوف تحجب ، والأمور تسير حتى الآن وفق المصطلحات الاقتصادية فالمسافرون « لايرون » وهذا مصطلح يستخدم لتحركات السائحين فى اطار ميزان المدفوعات .

اوتنعكس طبيعة الطلب العارضة على مفهوم مجالات السائح الدولى التى تمثل فى مجموعها تحول إلى مفهوم البعد السياحى الذى يقاس بناء على أساس المغادرين والوافدين من السائحين والذين يقسمون بالتقريب على أساس أنصبة المجتمعات المصدرة والمستقبلة ، ومثل هذا المجال من العلاقات الذى يعرف من خلال اسقاط البيانات المحتملة للعرض والطلب المتذبذب لايتوفر له استقرار اجتماعى .

وهذه الملاحظات عن الاستعمال اللغوى ليست هامشية فحسب ، اذ أن مثل هذه المصطلحات التى نقلت من لغة الاقتصاد والاصطلاحية الى الأحاديث الرسمية عن السياحة الدولية تعنى أن السياحة نفسها فصلت عن أسسها الاجتماعية وأن العملية الكلية التى تشكل جزءا منها تعتبر كأنها متغير خارجى النمو والمنشأ ويمكن قياس آثارها بمعاونة عناصر معينة .

ولكن هناك ما هو أكثر ، اذ يحمل هذا التصور بذورا أيديولوجية يجب أخذها في الاعتبار • فهذه المفاهيم تستند الى مجموعة كاملة من مفاهيم أخرى ترتبط كل منها مع الأخرى بارتباط غير معترف به ينتهي الى خلق مفاهيم زائفة عن السياحة الدولية باعتبارها نظاما للتبادل بين المجتمعات •

والأحاديث عن السياحة الدولية سواء عبر عنها العلماء أو الخبراء أو القادة السياسيون تبنى على مجموعة من المراكز المتقابلة بين المجتمعات المصدرة والمستقبلة ، والمجتمعات الصناعية والأقل نموا . ووصول ومغادرة السائحين ، الخ • وهذه المراكز المتقابلة عندما تتجانس بعضها مع بعض في شكل نظام تصوري تضع كنظرية اطارا لنموذج للتبادل الدولي الفكري •

ويمثل هذا الجهاز التصوري نموذج ضمنيا للتبادل حيث تبدو العلاقات بين العالم المتقدم والعالم المتخلف كأنها محصورة بين مرايا • وعلى أساس هذا المنطق لاتفهم المجتمعات الا على أساس وظيفة العرض والطلب ، فالدول الآخذة في النمو التي تتوفر لها موارد سياحية تتمثل في جانب العرض ، والمجتمعات المتقدمة تعتبر أساسا كمستودعات لطاقة من الطلب المعد للاستخدام • ويتوفر للنموذج علاقة الشركاء الذين يعملون وفقا لمبدأ أنبوبة ٧ حيث أن السائحين من مجتمعات المنشأ يدخلون النقود التي تعود بدورها على المجتمعات المستقبلة التي تقدم أراضيها للسائحين •

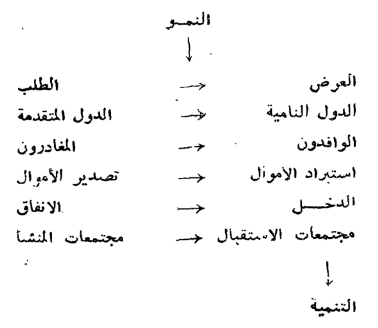
وعلى ذلك تبدو السياحة الدولية أساسا كأنها أداة لاعادة توزيع موارد أغنى المجتمعات في أفقرها • ومن ثم يبدو هذا النظام من التبادل كأنه يعمل من كل النواحي بمدلول الهدايا المتبادلة •

وينبني التوازن بين المجتمعات المصدرة والمستقبلة ، وبين العرض والطلب على فرضين توأمين يمكنان النظام من أن يرتب نفسه • واذ يسلم أحد الشركاء بأن السياحة عامل نمو لهذه الأقاليم عندما تصبح مستقرة يعلن الشريك الآخر أن الطلب يتحكم في ظاهرة السياحة ويحول العرض الى نتيجة للطلب • ويمكن ملاحظة أن ما يربط بين هذين الفرضين هو مفهوم النمو •

والواقع أن النمو يقع عند طرفي ظاهرة السياحة كليهما • فاذا زاد الطلب على السياحة فسبب ذلك يرجع الى النمو الاقتصادي في المجتمعات الصناعية وتنشأ عنه دخول يمكن التصرف في استخداماتها وفق اختيارات مفضلة كأن تستخدم في التمتع بأوقات الفراغ وفي الطرف الآخر تدفق السياحة الدولية على الدول الأقل نموا وتجلب معها العملة الأجنبية ورأس المال الذي يمثل عوامل نمو ومن ثم تزيد التنمية •

وعلى ذلك نخلص منطقيا الى المعادلة التالية : ان نمو السياحة ، أي سفر جماهير الصناعيين ، عامل في النمو ، ومن ثم فانه عامل في تطوير الدول الأقل نموا•

وبتطبيق قانون النمو هذا فان المجتمعات المتقدمة والأقل نموا ترتبط بعضها مع بعض من خلال أجهزة جامدة ، لأن ما هو مطلوب فى أى حالة لجعل التبادل بينها مفيدا هو البحث عن الآثار التضاعفية للنمو بتشجيع المغادرة من المجتمعات الغنية وزيادة الوافدين الى المجتمعات الفقيرة ٠




ويبدو هذا الاطار النظرى الذى يقابل وجهة النظر الرسمية عن السياحة الدوليه ـ الذى اكتشفناه أيضا فى العديد من المداخل التى تحاول أن تميز نفسها بصفه عامة ـ غير ملائم فى تفهم التدويل الذى تشكل السياحة عنصرا فيه ٠ ويؤدى بنا النموذج النظرى فعلا الى نظرة تكاملية عن العلاقات بين العالم المتقدم والعالم الأقل نموا التى تحجب تناقضات محتملة ٠ وعندما تختصر هذه العلاقات الى تعديلات طفيفة بين العرض والطلب فان النموذج يفرغ من كل هذه العمليات التى تتم بواسطتها مثل هذه التعديلات وبصفة خاصة من دور أدوات تنمية السياحة وآثارها على تشغيل الاقتصاديات التى تؤثر فيها ، وبهذا المنطق فان النموذج يهمل مضاعفات استراتيجيات التسويق الجريئة على الأنظمة الثقافية والاجتماعية لكل من المجتمعات الصناعية والتقليدية التى تؤثر على العرض والطلب ٠ ويمكن القول ـ بصفة عامة ـ بأن ما يشع من هذه النظرة الى الامور هو مشكلة الآثار الاجتماعية والثقافية بأكملها ، ويصدق هذا بصفة خاصة على المجتمعات المتخلفة المستقبلة حيث يقل التدفق السياحى الدولى الى تحول تكنولوجى بسيط ٠

والاطار الرجعى لنموذج السوق بعيدا عن العائق الذى يتمثل فى عدم ملاءمته للدراسة الاجتماعية عن السياحه يسند وظيفة محددة الى علم الاجتماع ٠ وبهذا المنطق المزدوج يختار علم الاجتماع مرتين مرة من ناحية الطلب والأخرى من ناحية العرض ، كل منهما مستقلة عن الأخرى ٠ ففى المجتمعات المصدرة للسياحة بطلب من علماء الاجتماع بصفة أساسية أن يدرسوا الطلب ومصادره الشخصية ويقتصر نشاط علم الاجتماع فى هذه الحالة على الدراسات عن السلوك والاتجاهات والحوافز التى يكتفى

بوصفها وتبويبها ولاتبذل أى محاولة للارتفاع الى مبدأ منطقى تحليلى اذ أن مثل هذه الدراسات فى العادة منفصلة عن التحليل الاجتماعى الشامل عن الكلية الاجتماعية والثقافية • ويحول المدخل السائد سلوك السائح الى تمتع أى الى استخدام معين لوقت الفراغ يخضع لمنطق الاختيار الفردى • واعتمادا على تفصيلات الفراغ : الانعزال ، المتعة ، تحقيق الذات ، الخ • ونتيجة لهذا فان علم الاجتماع بالرغم من اهتمامه بأن يضع تحليل الطلب فى نطاق ديناميكية المجتمعات الصناعية يميل الى أن يقلل من قيمة اعتماد صناعة السياحة على استهلاك وقت الفراغ مع اغفال التغير فى المعنى الذى ينشأ عن استخدام مثل هذا الوقت فى السفر ، وفوق كل هذا فان علم الاجتماع ينقاد بهذا الأسلوب ودون معرفة ليقدم مفهوما عن السياحة يشكل على أساس المثل الغربية عن الفراغ ، التى تهمل التناقضات التى أثارتها عندما دخلت المجتمعات المؤسسة على أنماط ثقافية أخرى •

وفى جانب العرض فان توضيح دور عالم الاجتماع أكثر صعوبة لأنه قلما يستشار فى المراحل التمهيدية عن تسهيلات السياحة ، كما أن مشكلات الآثار الاجتماعية والثقافية لا تدخل فى أغلب الأحيان فى نطاق اطار البحث الرسمى الذى يجرى فى الجامعات كثيرا ، ويندر أن ينظر الى النتائج من مفهوم السياحة الدولية الذى يهتم به متخذو القرار • ولم يكن اضفاء أى أهمية على النواحى الاجتماعية والثقافية فى السياحة الا اهتماما حديثا ، كما أن تقويم النماذج المصممة لقياس أثر السياحة على المجتمعات كان فى أول الأمر اقتصاديا بحتا ، وكان مقصورا على ملاحظة مكاسب مبادلات العملة الأجنبية وخلق الوظائف والتأثير على مستويات المعيشة وعلى الاستهلاك . ولم تتضح مشكلة أثر تسهيلات السياحة على البيئة التى أدخلت عليها لأن السياحة كانت تعتبر نشاطا هامشيا يعمل فى اقتصاد مغلق وهو ما كان صحيحا لدرجة كافية بالنسبة لأماكن السياحة المغلقة التى كانت تقام فى هذا الوقت • وقد تغير هذا الوضع فى العقد الثامن نتيجة لبعض ردود الفعل السلبية ، بصفة خاصة ، بين سكان الطرف المستقبل ، وقد أثارت ردود الفعل هذه اهتماما فى دوائر تطوير السياحة الدولية الرسمية • وزاد هذا الاهتمام عندما اتخذت المبادأة فى هذه الفترة للقيام بعمليات كبيرة فى كثير من الدول الآخذة فى النمو • ثم تزايدت حدة الآثار الاجتماعية والثقافية لمشكلات السياحة وكان للاجتماع الذى نظم بالمشاركة بين اليونسكو والبنك الدولى فى وشنطن فى سنة ١٩٧٦ عن موضوع أثر السياحة الدولية على الدول الآخذة فى النمو أهمية بالغة لأنه كشف عن ارتباك بعض الخبراء فى مواجهة ظاهرة لايستطيعون الربط بينها وبين بقية التغيرات التى تحدث فى العالم الحديث •

وبدأت المخاوف تظهر حتى بين الاقتصاديين ، وأصبح من الملاحظ أن مجرد الربحية فى عملية سياحية لا بشكل بذاته اضافة صحيحة الى التنمية الاقتصادية الشاملة ، وحدث تحد لأسلوب وأدوات التقويم ، كما انتقدت البيانات الاحصائية التى حرفت فى أغلب الأحيان نتيجة اتجاهات نمو نشاط السياحة • وهناك عدم اقتناع بنماذج النمو التى تقتصر على الاهتمام بالعوامل الكمية وتهمل فى ربطها بمعايير

. التنمية حتى ان اقتصاديا مثل اريز ذهب الى حد الطعن فى ملاءمة التحليل الاقتصادى واقترح أن يفهم النشاط الاقتصادى بمفهوم موارد التنمية والصعوبات التى تتعرض لها ، وهذا يعنى أن تعتبر السياحة كنشاط اقتصادى له تأثيرات تتجاوز هذا المجال ٠

وقدمت نماذج جديدة فى اطار هذا المنظور فتحت المداخل الاقتصادية الى التحليل الاجتماعى بهدف احداث التكامل فى الحسابات المستقبلة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى لم تؤخذ فى الحسبان من قبل ٠ وعند هذه النقطة يطلب من عالم الاجتماع أن يبين وجهات نظره عن أى من المؤشرات الاجتماعية يهتم بها رجل الاقتصاد ٠

ولكن لابد من الحرص فى تقدير الهدف من كل هذا ، فان الاقتصادى يشرع فى معالجة العوامل غير الاقتصادية بمدلول المعوقات والفرص ، وهدفه هو التحكم فى الموقف بتعظيم الآثار الايجابية وتقليل السلبية ، وهذا الأسلوب فى استثمار العناصر غير الاقتصادية التى لها قيمة اقتصادية بحيث يجعل النموذج الذى يستخدمه أكثر واقعية بادماج متغيرات جديدة فيه يعتبره رجل الاقتصاد نجاحا ٠ ولكن مثل هذا الاجراء فى نظر عالم الاجتماع مازال يعتبر تخلفا لأنه محاولة لوضع الحقائق الاجتماعية فى الاطار المنطقى للربح والنمو مما يفسر معناها حيث أنها تعتمد على نظام للكسب ، وتقويم العناصر الاجتماعية بمدلول ايجابى أو سلبى هو أحد الأساليب لاخراجها من المحيط الاجتماعى باهمال عنصر السببية فيها وادخالها فى نموذج تعطى فيه وزنا عدديا نسبيا وهذه وسيلة لاخضاع علم الاجتماع لأسلوب معيارى ٠ وكما قد يلاحظ هناك موقع معد لعلم الاجتماع فى نطاق المشروع العام مكان محاط بالتحليل الاقتصادى الذى يعالج أنشطة السياحة أول كل شىء بمدلول النشاط الاقتصادى ولايرى فى آثارها الاجتماعيه أكثر من معوقات تعادل عن طريق مكاسب اقتصادية ٠ وعندما يدخل علم الاجتماع فى هذا المأزق فلا شك أنه لايمكن أن يجعل دراساته أكثر عمقا ٠

### الموضوعات المتضمنة فى التدويل

يختلف المدخل الذى اتخذناه لبحوثنا عن المذكور من قبل ٠ والنظر فى الموضوعات الداخلية فى التجارة العالمية التى تشتمل على اختبار العلاقات بين المجتمعات بمدلول العرض والطلب بين المجتمعات المصدرة والمجتمعات المستقبلة ينبغى من وجهة نظرنا أن يخلى السبيل الى النظر فى الموضوعات الداخلة فى التدويل متضمنة تحليل هذه العلاقات لا بمدلول أنظمة العلاقات فقط بل كذلك بمدلول العمليات ٠ ونفترض أن السياحة تؤدى بطريق غير مباشر الى أن تصبح المجتمعات الدولية المختلفة مترابطة بالتدريج فى شبكات اقتصادية واجتماعية وثقافية منظمة دوليا على أساس هيئة مركزية لاتخاذ القرار تنفذ فى وقت واحد ٠

وقد استطعنا استكشاف عملية التدويل هذه من خلال الرجوع الى سلسلة من المؤشرات ولكن بصفة خاصة الاهتمام بنمطين مختلفين من العملاء لهما دور فى تنمية

السياحة الدولية ويظهر لنا أن لهما دورا حيويا في تنظيم السياحة العالمية : الهيئات الدولية ووكلاء السياحة الذين تجمعهم شركات سياحية متعددة الجنسية ٠

وقد أجريت تحليلاتنا عن تنظيم السياحة العالمية بمساعدة قروض عمل متوسطة الدقة وعلى أساس مبادىء منهجية لتحليل النظم ٠ وبذلك ألقينا الضوء على ما نشير اليه على أنه نظام عمليات السياحة الدولية أي مجموعة من الوكلاء يرتبطون معا بروابط اختيارية أو غير اختيارية ، ومن ثم يشكلون شبكات تنفيذ تضفي على هذا النوع المعين من النشاط الذى ينشأ عن السياحة الدولية قوته واتساقه ٠ ونظرا لأننا نهتم بهؤلاء الوكلاء لا باعتبارهم أدوات ربط في نسق ميكانيكي ولكن باعتبارهم ممثلين تحت نفوذ مشروع معين يعمل في الممارسات التى تتلاءم مع الاستراتيجيات ، وقد أصبحنا قادرين على ان نتفهم العلاقة بين السياحة الدولية والقطاعات الأخرى للحياة الاجتماعية وعلى الخصوص دورها المحدد في تدويل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال الوظيفة التوسطية التى يؤديها الوسطاء داخل هذه الأنظمة ٠

## السياحة كصناعة متعددة الجنسية

هناك نقد لايزال يثار كثيرا عن الأنشطة السياحية على الجبهة الداخلية وفى المحيط القومى هو أنها تتلاءم مع عهد ما قبل الصناعة ٠ وهذه النظرة لاتنطبق على حالة السياحة الدولية التى تنهض بها صناعة متعددة الجنسية قوية تستخدم أحدث التقنيات المتطورة عن التسويق ، وفى هذه الصناعة ينهض مندوب السياحة بدور بالغ الأهمية ٠ وهذا هو المصطلح الذى يستخدم ليدل على المشروع ويحضر المنتج ويوزعه فى السوق ٠

ولكن مندوب السياحة ليس مجرد وكيل سفريات كما يعتقد غالبا ، لأنه بسبب وظيفته التى هى التنسيق بين عدد كبير من الخدمات يمثل مركزا هاما فى الاتصالات المتعددة التى تنشأ بين العملاء العديدين عندما يتعاونون فى تسويق منتج وبسبب هذا الدور الرئيسى لا يستطيع الا أن يعمل كأداة لا غنى عنها فى تنمية السياحة الدولية ٠

ومن الواضح بمدلول المصطلحات التنظيمية ــ أن ما يحدث ليس سلسلة متقطعة من الاجراءات ولكنه مجموعة كاملة من الأنشطة المتسقة ٠ وقد أتيحت لنا الفرصة لملاحظة اتجاهات أفقية ورأسية نحو التكامل والتركيز بين مختلف العملاء وأدوات النشاط السياحى ، وكان هناك تركيز ظاهر على هذه الاتجاهات خلال السنوات العشر الأخيرة أدى الى ظهور منظمات متعددة الجنسية تتحكم فى أكبر عدد من الأنشطة التى تنضوى تحت الأهداف التى أنشئت من أجلها ٠

وتتكون شبكات متعددة الجنسية من الوكلاء الاقتصاديين دون اهتمام بالحدود القومية أو الاقليمية ٠ وهؤلاء الوكلاء هم عناصر الربط فى سلسلة دولية ويعملون فى نطاق شركات متعددة الجنسية ذات مسئولية محدودة يصعب تحديد المساهمين فيها لأن الملكية تتنقل باستمرار ٠

وتتمتع هذه الشركات المتعددة الجنسية بمركز قوى جدا لأن لها نقط اتصال عديدة داخل الشركات الأهلية الكبيرة نظرا لطبيعة السياحة نفسها باعتبارها هي المنتج، ثم بسبب مركزها الثقافى الذى يتوافق مع العرض والطلب كليهما ، ويؤدى ذلك الى أن تتوفر لها القدرة على التحكم وتنظيم معاملات اتخاذ القرار فى مجتمعى المنشأ والاستقبال ، وكذلك بسبب المركز الاحتكارى الذى نتج عن استراتيجيتها فى التركيز والتكامل ، وربما لدرجة أكبر نظرا للمركز الخاص الذى تحتله فى اطار أسلوب معين فى الانتاج ، لأن ما يباع ليس أقل من مجتمع أو ثقافة ، ومن الجمل الدارجة التى تستخدمها لترويج مبيعاتها « نحن نبيع فرنسا فى الخارج » ، « اليونان بلدنا » ٠

## ما تنتجه صناعة السياحة

من الواضح أنه عندما نحدد ما تنتجه صناعة السياحة نرى أنها تختلف عن غيرها، فهى لاتنتج شيئا ملموسا كما لا يتحدد ما تستخدمه من مواد أولية ابتداء ، وناتج صناعة السياحة يشكل مزيجا دقيقا يشمل : الخدمات ( الاسكان وخدمات المطاعم والنقل والخدمات المساعدة وخاصة تسهيلات وقت الفراغ ) ، والثقافة ( التراث الثقافى والفنى والفنون الشعبية والمهرجانات ) ، ثم معالم جغرافية معينة ( المواقع والمناظر الطبيعية ) ٠ وكثير من العناصر الاقل تجسيدا مثل كرم الضيافة والجو وعجائب العادات الخ ٠ وتتجمع هذه العناصر المتعددة فى منتج هو فى الحقيقة توحيد للخدمات والصور الرائعة ، وكما أوضح ج ـ كريندورف الخبير فى التسويق أن منتج صناعة السياحة يمثل ممارسة تكافلية أو سوقا تكافلية ـ كما تسمى عادة ـ تجمع ، تحت مفهوم واحد ، ما يمكن نقله من خلال وسائل الاعلام ، وكل هذه العوامل لا تتصل مباشرة بالسياحة من خلال طبيعتها وحدها ولكنها تصبح ذات جاذبية سياحية بمجرد أن تقدم فى شكل بضائع استهلاكية ٠ ومع ذلك فان هذا المنتج المفرد والمركب يعكس بناء هو بناء صناعة السياحة الذى يقدمه الى السوق ٠

ويمد علم المعلومات ، الذى أصبح مستقلا فى تطبيقه على السياحة هذه الصناعه بوسائل قوية جدا للتنظيم والاداره ٠ وطبيعى أن كانت الخطوط الجوية وسلاسل الفنادق أولى الشركات التى زودت نفسها بالحاسبات الالكترونية ٠ ثم تحقق وكلاء الرحلات بدورهم وبسرعة من الفرص الضخمة التى يتيحها علم المعلومات للقيام بالعمل الواسع الذى يتضمن تنسيق الشبكات التى تتمثل فى السفر وحجز أماكن النوم والخدمات الاخرى بحيث يسهل بيع منتجات السياحة فى حزمة واحدة ، كما لعب تطبيق تنظيم المعلومات دورا حاسما فى تنظيم صناعة السياحة وفى التوصل الى التحكم فى السوق من ناحية لأنها أدت الى الربط بين الوكلاء الذين ظلوا يعملون حتى الآن بدرجات متفاوتة من العزلة ، ونتج عن ذلك تركيز رؤوس الأموال لتوفير مستوى التمويل المطلوب لانشاء شبكات استخدام البيانات التى مهدت الطريق للمرحلة التالية من نشر السياحة فى أنحاء العالم ٠ ومن ناحية أخرى ساعدت فى عملية ترشيد الطلب على السياحة بتمكين خبراء التسويق من الوصول الى درجة أكبر من المهارة فى توجيه

نشاطهم الى اقتسام السوق ومن ثم السماح بقدر متزايد من للمقابلة الدقيقة بين العرض والطلب • ولما كان من المستطاع تجهيز وتخزين قدر لانهائي من المعلومات فقد مكن الكمبيوتر من التعرف الدقيق وبصورة متزايدة على أنماط سلوك المستهلكين المنتظرين كما يسر اقامة بنوك المعلومات التى يمكن اتخاذها أساسا لوضع نظام اتخاذ القرارات •

وهذه الصناعة آخذة الآن فى التوسع من خلال فروعها العديدة فى المجتمعات التى تختار السياحة نشاطا من أنشطه التطوير الاقتصادى أو التى ترغب فى أن تزيد من انتاجها السياحى كما هو الحال فى فرنسا • والحقيقة أن تطوير وتنمية اقليم ما يتطلب استخدام أجهزة متعددة الجنسيات فى صناعة السياحة وانشاء خدمات مختلفه الأنواع اعتمادا على تكنيكات خاصة بهذه الصناعة • ومن ثم فان دول أو أقاليم المنشأ تتعرض لهجوم مجموعة من الممارسات الاقتصادية والتنظيمية ترتبط مع أسلوب صناعى فى الانتاج بلغ درجة متقدمة جدا من التطوير •

وحتى يمكن أن تنفتح دولة أو اقليم ما على السوق الدولى للسياحة فلا بد أن تزود أولا ببنية أساسية ضخمة : مطارات ، تسهيلات فندقية على مستوى عالمى ، وشبكة طرق واتصالات ، ونظام حجز الكترونى ، وادارة كمبيوترية ، وأنظمة أمن وتأمين • وعلى مستوى الخدمات فان القاعدة هى التحديث : ميكنة صناعة الأغذية والمطاعم والخدمات الفندقية ، وانشاء خدمات ترفيهية متقدمة معتمدة على الصناعات الهندسية والالكترونية •

وعندما تدخل هذه التطبيقات الى بيئة لم تصل بعد الى درجة كبيرة من التطور الاقتصادى وتقع فى مكان منعزل عن المراكز الحضرية والاقتصادية والصناعية فانها سوف تتجه بالضرورة الى ظروف الانتقال نحو العالم الصناعى •

ومن خلال رسوخها فى المناطق المتلقية العديدة ينشأ عن السياحة الدولية اقامة مراكز خلوية على المستوى المحلى والاقليمى والقومى تصبح على اتصال بالنظام الدولى فى قطاع سياحى معين ولكن خارج هذا القطاع أيضا ( كالحرف والمهرجانات المحلية والأعياد والحج الخ ) • وهى بذلك تربط بالتدريج بين الاقتصاد والثقافة للدول والأقاليم التى تختار أن تصبح مناطق سياحة وبين العناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخارجية عن الاقليم •

### الدولة وتطوير السياحة

هذه الصناعة الدولية مع فروعها المختلفة فى المجتمعات المنشئة والمتلقية لا ينبغى أن ينظر اليها كنظام يمكن أن يسير مستقلا بذاته لا يعتمد على القوة السياسية القائمة فى الدولة ، اذ توجد تفاعلات عديدة بينهما • فالدول تشجع على أن تؤدى دورا يتزايد نشاطه فى هذا المجال وليس هذا لأن عليها واجب تحديد السياسة السياحية فى ضوء الأهداف القومية فحسب بل لأنها تنهض بدور متزايد الأهمية فى التطوير

والتنسيق والتخطيط كما تقدمدعما ماليا • ولا ينبغي أن لا يفترض وجود خلاف بين الدولة وصناعة السياحة • والحقيقة أنه من الصعب أن نرسم خطا يفصل بين القطاع الخاص والقطاع العام اذ يحدث التداخل العكسى بينهما •

ويسير النشاط السياحى – الذى يؤدى الى أن تصبح المجتمعات القومية جزءا من نسيج النظام الدولى – متعاونا مع تحول فى تشكيلات الدولة يحدث من الداخل من خلال اقتحام وكلاء جدد وتطبيق طرق حديثة لتسويق السياحة • وتتطلب السياحة الدولية فى الدول الآخذة فى النمو انشاء أجهزة ادارية جديدة داخل الدولة درب أفرادها فى مدارس حرفية على شئون السياحة الدولية •

وفى البلاد التى ظلت مفتوحة لسياحة لزمن أطول مثل فرنسا فان الادارة العامة فيها قد تطورت الآن من الداخل نتيجة انضمام عملاء فنيين وتجاريين الى جهاز الدولة • وبالمثل أعيد تشكيل المكاتب الادارية الاقليمية والمحلية اذ أصبح هذا ضروريا بسبب عملية التدويل ونظرا لمتطلبات المنافسة •

ويضم وكلاء القطاع الخاص الذين هدفهم الربح ووكلاء القطاع العام الذين يقصدون الى زيادة الثروة القومية قواهم فى تشكيلات ادارية وتمويلية وتخطيطية ذات قوة مشتركة •

ولنتذكر أن المصالح الخاصة ومصالح الدولة قد ارتبطت معا منذ البداية فى اطار الاتحاد الدولى لمنظمات السفر الذى أنشىء أصلا كاتحاد خاص قبل أن يصبح اتحادا دوليا يجمع بين أجهزة الدول وبين من يعملون فى صناعة السياحة وقبل أن يتحول حديثا الى المنظمة العالمية للسياحة التى هى أحد أجهزة الأمم المتحدة •

والواقع أنه من الصعب أن نحدد دور الدولة فى السياحة ، فان تعدد الأنظمة السياسية للدول التى لها صوت فى المنظمات الدولية ينبغى أن ينعكس فى تنوع المداخل السياسية الى ظاهرة السياحة • فبينما مداخل الدول المتباينة الى السياحة تتحدد من خلال سماتها المعنية وأيديولوجياتها فان هذه الفروق تميل نحو الاختفاء بسبب توافق الطرق التى تستخدم فى الادارة والتخطيط والتطوير وفى سياسات السياحة الخاصة بالدول التى انتهجت أنظمة تتباين كلية وهى بسبب كل ذلك تتحول وتكتسب بالتدريج سمات مشتركة •

## مركزية سياسات السياحة

عندما نحاول أن نتفهم كيف تعمل السياحة دوليا فاننا نلاحظ تصميما واضحا على مركزية السياسات على مستوى الجهاز الدولى • وبيان المنظمة العالمية للسياحة بهذا الخصوص له دلالة كبيرة ، فنها تهدف لأن تكون جهازا دوليا للتنسيق والتعاون تؤكد التوافق بين السياسات القومية والدولية • وتتدعم وظيفتها المركزية من خلال مركزها القانونى الجديد • فمنظمة السياحة العالمية التى ظهرت فى الوجود نتيجة لرغبات

الاتحاد الدولى لمنظمات السفر منظمة ثلاثية تضم أعضاء عاملين وتشكل من دول ذات سيادة وأعضاء مزاملين ( من أقاليم ومجموعات أقاليم يتحمل مسئولية علاقاتهم الخارجية غيرهم ) وأعضاء منتسبين ( منظمات حكومية وغير حكومية تختص بمصالح سياحية خاصة ) بالاضافة الى المنظمات أو الاتحادات التجارية بشرط أن تساند طلبهم للعضوية الدولة التى لها السيادة على المنطقه التى تقع فيها ٠

وكما تأكد من قبل فان منظمة السياحة العالمية ليست هى المنظمة الدولية الحكومية أو غير الحكومية الوحيدة التى تعمل على الدفاع عن السياحة وتطويرها ٠ فمن بين المؤسسات الدولية المتنوعة التى يمكن أن تعددها لا نجد الا عددا قليلا جدا لا يهتم بهذه الظاهرة من جانب أو آخر ٠ وما ينبغى أن يعرف هو أن هناك الكثير من الروابط الرسمية وغير الرسمية بين مختلف هده المنظمات ، ومن ثم فهناك أساس للبحث عن وجود محتمل لنظام لاتخاذ القرارات يعلو على النظام القومى ٠ بيد أنه من الصعب استنادا الى المعلومات المتوفرة أن ندرك تماما كيف يمكن أن يعمل هذا النظام ٠ اذ من الضرورى اجراء البحوث حتى نتفهم تشكيله وسياسته وتأثيره ٠ ولكن الحقيقة المثيرة التى تبرز من تحليل استراتيجيات هذه الأجهزة المختلفة هى الادراك العام للهدف ٠ وتتضمن هذه الاستراتيجيات فى نطاق عملية التنمية نفسها مختلف المجتمعات التى تهتم بالسياحة ، من وجهة نظر منظمة السياحة العالمية ٠ كل المجتمعات القائمة فى العالم ٠ ولا شك أن هذه التشكيلات تعتبر أن دورها الأساسى يكمن فى تتبعها لمركزية البيانات المسجلة فى كل مجتمع ، ثم فى توزيعها على الأجهزة القومية العامة والخاصة ، ثم انها تهتم أيضا بصياغة سياسة السياحة التى تحاول أن تتخطى الخلافات القومية ٠ وقد أصدرت كل هذه الأجهزة مجموعة كبيرة من الوثائق تبين توحيد مختلف المبادرات المحلية والقومية وأن توفق بينها وفقا لخطة منسقة ٠ وليست كل هذه الوثائق ذات طبيعة فنية خالصة ، فهى تشمل توصيات للحكومات بقصد ارشادها فى اختياراتها فى ضوء نظرة معينة عن دور السياحة فى تنمية المجتمعات تنمية شاملة ثم نظرة معينة الى التبادل بين المجتمعات ٠ وبذلك تدخل مؤسسات وممارسات متشابهة الى مجتمعات تتباين تباينا كبيرا فى ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ٠

ويظهر الاتجاه نحو التوحيد من خلال عدد من المؤشرات هى : ( أ ) أن تأخذ المنظمات الدولية بمركزية البيانات والبحوث التى تقوم بتمويلها أو تتعاقد عليها ، (ب) اعداد خطط نموذجية للسياحة فى اطار مشروعات مساعدات التنمية ، (ج) التوصيات والارشادات التى ترسل الى حكومات الدول والأقاليم التى تتلقى المعونة فيما يتعلق بقوانين الاستثمار وضمانات الضريبة واعداد موازين المدفوعات وانشاء الأجهزة الادارية الخ ، ( د ) تدريب الأفراد وخاصة كبار الموظفين على صناعة السياحة فى مدارس ذات شهرة دولية ومدعومة من المنظمات الدولية ، (هـ) الاهتمام النشيط بالخدمات الاستشارية وبالخبراء الدوليين فى أكثر البيئات تنوعا ٠

وتنشأ الروابط من خلال تطوير السياحة بين مختلف السلطات التى تتضاءل

قدراتها باستمرار على العمل فى عزلة • كما تطلب الهيئات الدولية من الدول تكوين تشكيلات للتعاون تمكن مختلف الوكلاء من أن تساهم فى التوسع فى السياحة والعمل معا فى محيط متعدد الجنسية • وتتكون هذه التشكيلات على جميع المستويات وتتيح التبادل الثنائى والمتعدد الجوانب بين المجتمعات المصـدرة والمستقبلة وبين الأقاليم فى داخل أو خارج الحدود القومية •

ويمكن أيضا توجيه هذه الجهود المشتركة بين قطاعات لا تتصل مباشرة بالسياحة مما يؤدى الى التنسيق بين الكيانات المتنوعة مثل ممثلى الحكومات والقطاع العـام والقطاع الخاص بما فى ذلك المنظمات التى تعمل للربح والاتحادات ومجالس الأشغال والاتحادات التطوعية • وبالمثل تؤكد منظمة السياحة العالمية الحاجة الى تنظيم أنماط جديدة من التعاون بين دول المنبع والدول المضيفة •

وقد أخذ وكلاء الرحلات بنهضون باجراء مفاوضات دولية عن موضوع الأجازات ، ولكن هذه المشكلات أخذت تناقش الحكومات بصورة متزايدة •

## من التخطيط القطاعى الى التخطيط العالمى

وتجرى بالتوازى تغيرات ضخمة تظهر فى اسلوب تخطيط السياحة • فالتخطيط فى الواقـع هو الاسلوب الذى ينتهج بلوغ أهداف تنمية السياحة الدولية وتستخدمه المنظمات الرسمية لترشد الدول فى الاختيارات التى تأخذ بها •

وقد اتسع مجال تطبيق التخطيط السياحى بدرجة كبيرة على مدى العشرين سنة الماضية فقد كان فى البداية مجرد موضوع تخطيط قطاعى لترشيد قرارات الاستثمار مع المزايا التى تتحقق اما للشركة المعنيه أو للدولة • ومن أجل هذه الغـاية طورت أماكن السياحة من وجهة نظر قطاعية خالصة مهملة تفاعلات السياحة مع الأنشـطة الأخرى فى البيئة المحيطة • هذه الأشكال مما يمكن أن يطلق عليه تطوير السـياحة المنعزلة مازالت معتادة الى الآن • فان أماكن قضاء الأجازات التى تقع على بعد والمنعزلة عن البيئة المحيطة بها تشكل عالما بعيدا لا يتصل بالحياة العادية اذ يجمع من يقضون أجازاتهم معا فى فندق أو مجموعة فنادق تشمل جميع الخدمات التى يظن أنها ضرورية لبقائهم وتسليتهم • ومن المسلم به أنه ينظر الى حاجاتهم على أنها المطالب الأساسية التى اشتهرت من خلال المصطلح الشائع الذى يجمع بين الحروف الأربعة الأولى من كلمات Sun ( الشمس ) ، Sea ( البحر ) ، Sand ( الرمل ) ، Sex ( الجنس ) • وهذه المنتجات السياحية تقع عادة على مسافة من المسـاحات المبنيـة ولا تتصل مباشرة بالبيئة الاجتماعية والثقافية للدولة • وهى مصممة أساسا لتجتذب أصحاب الأموال وتوجه انفاقهم •

ومنذ ١٩٦٥ وما بعدها بدأت طبقات اجتماعية جديدة تنضم الى فئات من يقضون الأجازات فى السياحة مما أدى الى اقامة مشروعات سـياحية ضخمة ولكنهـا مازالت تتبع الأسلوب الذى يوفر أماكن للآلاف منهم • فأقيمت مراكز سـياحية ضخمـة فى

المناطق الشديدة العزلة والكثيرة التنوع على شواطىء أسبانيا وعلى طول السواحل الرميلة فى بلغاريا وعلى شواطىء البحر الاسود الرومانية وفى تونس ومراكش واليونان · ثم بعد ذلك فى جبال فرنسا · وبعض هذه المنتجعات لا تخدم هدفا آخر غير استقبال من يقضون أجازاتهم الصيفية الذين يصلون بأعداد كبيرة فى طائرات خاصة فى مواعيد محددة ، وفى غير هذه الفترة تبقى هذه الأماكن مهجورة تماما كأنها بلاد أشباح غريبة أصابها الموت المفاجىء فى بدء حياتها ·

وقد ازدهرت صناعة السياحة لهذا التركيز الذى مكن من تطبيق تكنيكات الادارة المستندة الى أحدث مبادىء ترشيد العمل التى تعتمد عليه فى تحقيق أرباحها ·

ومع ذلك فانه بظهور السياسات الجديدة فى العقد السابع التى فتحت أبواب الدول النامية الى تجارة السياحة الدولية فان تخطيط السياحة أخذ فى تغيير اتجاهه تدريجا · فمنحت الكثير من الدول أولوية الى قطاع السياحة فى اقتصادها القومى كأسلوب لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والحصول على مقدمة من البنك الدولى · ولكن نتج عن هذا أيضا تغيرات ذات آثار بعيدة فى طريقة معالجة المشكلة لأن الدول تتحمل فى ذلك مسئوليات ترتبط بها أمام مواطنيها · وبمجرد أن تتوقف السياحة عن أن تكون نشاطا مساعدا وتصبح حاجة أساسية فانه يجب النظر الى ربحيتها بمصطلحات مختلفة تماما ، فلم تعد مسألة اضافة ثانوية الى اقتصاد البلاد ولكنها اضافة لا غنى عنها · وهذا يدعو للبحث فى صحة اختيار السياحة لتكون القوة الدافعة لتحريك الاقتصاد جميعه الى الأمام · وتعاون أنشطة صناعة السياحة مع المكاسب التى يمكن الحصول عليها من الأنشطة الأخرى الحالية أو المنتظرة والحاجة الى احداث علاقات ترابط بين هذه الأنشطة تؤدى الى اقامة اجراءات جديدة تأخذ فكرة التخطيط بين القطاعات ·

وبالاضافة الى ذلك فانه بمجرد أن تصبح السياحة الهدف الذى يحظى بأولوية الحكومة فان أهداف السياحة ، سوف تتغير · ولا يكون الأمر ببساطة مجرد ادخال عملة أجنبية الى البلاد ولكنه استخدام لمكاسبها فى خطط التنمية القومية ، ومن ثم تقاس أهداف السياحة بالنسبة لأساليب التنمية بحيث يضطرالمخططون أن يعرفوا الأهداف على أساس الروح المعنوية والاعتبارات السياسية والأيديولوجية · وتؤدى عملية التغير الكلية هذه الى انعكاس كامل للموقف · ويظهر قطاع السياحة ـ الذى يمكن اعتباره ابتداء كنشاط متميز ـ يميل الى الاندماج مع قطاعات أخرى فيصبح جزءا متكاملا مع الأنشطة القومية ان لم يكن قلبها الذى تعتمد عليه الأنشطة الأخرى للحصول على دم الحياة · وعلى ذلك فان فكرة التخطيط بين القطاعات نفسها تخلى سبيلها بالتدريج للتخطيط العالمى ·

ويسير مع هذا التطور الداخلى تغير مواز فى العلاقات بين هذه الدول وأدوات التخطيط الدولية · ولما كانت مشروعات تطوير السياحة فى بلاد معينة يقصد بها سائحون أجانب نشأت الحاجة الى عمل تنسيق بين شركاء متعددين ، وتجرى الدول

بتأييد من المنظمات الدولية ومنظمة السياحة الدولية أو الحكومات القريبة وهى غالبا تكون القوى الاستعمارية السابقة — التى وقعت معها اتفاقات تعاون لاجراء دراسات من أجل تخطيط الاستثمارات فى اطار مشروع برمجة طويل الأمد يأخذ فى اعتباره التفاعلات الدولية وتطور الخطط الرئيسية بانتظام ، ويعهد بالدراسات التحضيرية الى شركات استشارية أمريكية وأوربية تتصف بالدولية فى مجال عملها وتعمل فى بلاد متعددة . ونتيجة لهذا تصبح سياسات السياحة القومية معتمدة على عوامل دولية وبصورة متزايدة . وبالمثل فان دراسات الخطط المنطقية الطويلة المدى قد بدأت بحيث تستطيع كل دولة أن نجد مكانها فى السوق بين منافسة نشيطة على الزبائن .

ويأخذ هذا التخطيط العالمى بعدا دوليا من خلال تنسيق الاجراءات التى انعزلت أو اختفت بها دولة مفردة ثم يجمع بينها لتؤدى الى استراتيجية شاملة تكون استراتيجية قومية ومتعددة الجنسيات معا .

## من السياحة المنعزلة الى السياحة المتكاملة

وفى الوقت نفسه هناك اتجاه متزايد الى مدخل فى التخطيط والتنمية يتجه نحو تلاؤم العمل الذى يجرى فى أماكن معينة فى خطط شاملة للتنمية على نطاق الدولة جميعها . والاتجاه الحالى هو الى ربط النشاط السياحى بشكل أوثق مع النسيج الاجتماعى والثقافى للمجتمعات المختلفة التى تنتشر فيها السياحة ، ويمثل هذا رد فعل لخطط السياحة المنعزلة التى تولد شعورا سيئا بين مجموع المضيفين .

وتجرى الآن دراسة مدى متكامل من المتبادلات تحت عنوان « السياحة المتكاملة » . وتهدف هذه الدراسة الى أن تضم المجتمع السياحى الى المحيط الاجتماعى من خلال تقريبه الى المراكز الحالية والبيئة الاجتماعية والثقافية من خلال تخطيط المدينة والريف . وقد تتخذ الصورة المتكاملة للسياحة أشكالا مختلفة ، ولكن يظل الهدف فى كل حالة هو الجمع بين الزائرين والمضيفين مع احداث تطورات أكثر ايجابية فى مواقف كل منهم . فالسائح فى بحثه عن الشمس والبحر والرمل والجنس يكره على أمور . وتبذل جهود للاكثار من نوع جديد من السائحين يتوفر له اهتمام ذكى ومتحمس بالخصائص الثقافية والاجتماعية التى يقابلها خلال رحلته . وعلى ذلك تجرى حملات اعلامية عامة على نطاق واسع فى مجتمعات السائحين وتبتكر العديد من التجارب عن التنظيم فى المجتمعات المضيفة .

وبهذه الطريقة نفسها تزداد صناعة السياحة تنوعا وتوفر للأفراد أن يتقابل أحدهم مع الآخر وأن يعيشوا جنبا الى جنب يتواصلون ويجتمعون ويشاركون فى كل أنواع الاحتفالات التى تدعم التماسك الاجتماعى .

وهذه الفكرة نفسها تعتبر أساسا للتجارب التى تجرى حول ما يعرف « بسياحة » المجتمع المتكاملة ، فكل ما ينفذ فى كازامانس فى السنغال التى « تحاول أن تربط السائحين بالحياة اليومية للبيئة المضيفة » ، وكل هذه الاجراءات تقدم

مؤشرات عن الرغبة فى تحسين العلاقات بين الجنسيات المختلفة التى تجمعت معا وعن التقليل من التضارب الذى قد ينشأ من تعاملهم الواحد مع الآخر • ولكنها تعنى أيضا أن أنشطة السياحة الدولية لها تأثير يزداد بانتظام على التشكيلات الاجتماعية والثقافية للدول المضيفة •

وهناك علامات أخرى يمكن أن نميزها فى النقاش حول الموضوعات الثقافية والثقافية الاجتماعية توفر دلالة أكثر وضوحا عن العملية التى يدمج فيها تطوير السياحة الدولية في الأهداف الثقافية للمجتمعات المختلفة • وتتمثل العلاقات الخارجية للهوية الاجتماعية فى منتجات صناعة السياحة التى تنعكس فيها الفروق والخصائص القومية أو الاقليمية أو المحلية التى تشمل المنتجات الثقافية المغروسه فى الأعماق البعيدة من الذاكرة الجماعية الى أكثر المظاهرحيوية من الثقافة المعاصرة التى تتيح الفرصة لعمليات التسويق على نطاق واسع • وتأخذ المنظمات الثقافية نفسها بمثل هذا التطور الذى يبرر المتاجرة بالثقافة ومعارضها الفنية استنادا الى حقيقة أن الدخل المنتظر منها يمكن أن يستخدم لاحياء التراث الثقافي الذى أخذ يبلى ولاعادة نشاط الثقافات المتداعية • ومن الحالات المعروفة جيدا حالة « بوروبودور » فى أندونيسيا التى أصبحت بمساعدة اليونسكو واحدة من المراكز الكبيرة للسياحة الثقافية • ويمكن معالجة الأماكن الأخرى بأسلوب مماثل مثل « هرات » في أفغانستان ، و « فنز » فى مراكش ، الخ • وتخطط البرامج الكبيرة التى تشمل أقاليم بأسرها مثل السنة الرومانية والسنة القوطية على المستوى الدولى ويدعى الشعب ليتحمل المسئولية عنها بأن يقدم الممثلين الذين يؤدون الأدوار فى مسرح واحد ضخم • وينظم المهرجانات والاحتفالات الشعبية كما يشجع صناعة السياحة الدولية احياء الاحتفالات الشعبية وحتى القداسات الدينية •

ومثل هذه الأنشطة التى تحول الثقافة فى آخر الأمر الى أداء فنى تحظى بتقدير كبير اذ من المعتقد أنه ينبغى عليها أن تمكن المجتمعات التى تستقبل السائحين من أن تحمى أو تنقذ شخصيتها الثقافية وتعمل فى الوقت نفسه على أن تضيف كنوزها الخاصة الى الرصيد العام للثقافة العالمية •

**مثال على تخطيط السياحة : مراكش**

سوف نشرح حجتنا بمثال واحد هو مراكش ، وهو بلد آخذ فى النمو ومن أول البلاد التى ارتبطت باستراتيجية لتطوير السياحة الدولية ، اذ نالت السياحة الأولوية فى أول خطة خمسية ( ١٩٦٠ ــ ١٩٦٤ ) :

وفى أواخر العقد السابع عندما كانت دول عديدة حول البحر الأبيض المتوسط تزود نفسها بهمة ونشاط بالتسهيلات التى تمكنها من استقبال السائحين الأجانب صممت مراكش على أن تدخل نطاق المنافسة الدولية ، ورأت أنه من الضرورى أن تجعل هذا التصميم جزءا من عملية تخطيطية بعيدة المدى • لذلك وقعت ــ فى اطار

أنشطة التعاون – اتفاقية ثنائية بين حكومة مراكش وجمهورية ألمانيا الفيدرالية . وأدى هذا الى اصدار وثيقة ضخمة من تسعة أجزاء فى سنة ١٩٧٥ عنوانها « الخطة السياحية الرئيسية لمراكش » تحمل توقيعى كل من المملكة المغربية وجمهورية ألمانيا الفيدرالية .

وقد أتيحت لنا الفرصة لتحليل هذه الوثيقة خلال زيارتين لمراكش ولجمهورية ألمانيا الفيدرالية حيث أمكننا أيضا مقابلة الباحثين والاشخاص البارزين الذين ساهموا فى هذا العمل .

ولم تكن خطة السياحة المغربية الرئيسية هى الخطة الوحيدة من نوعها ، بل انها تبدو لنا على العكس أنها من نواح كثيرة توضيح للمدخل العام الى اعداد سياسات السياحة باعتبار الخطة جزءا من خطط التنمية القوميه للدول الآخذة فى النمو . وتوفر خطة السياحة المغربية الرئيسية أوضح شرح ممكن للحقائق الواقعيه عن التدويل تحت تحت ستار السياحة كما سوف نحاول التوضيح الآن .

ففى سنة ١٩٧٦ طلبت حكومة المغرب من شريكتها (جمهورية ألمانيا الفيديرلية) أن تؤسس الدراسات الأوليـة عن الخطه بصفة أصليه على تحليل الطلب على السياحة الدولية وعلى العرض الذى تقدمه الدول المتنافسة . وكان هذا القرار يعنى القيام بدراسات خارج أقليم مراكش ، وفى سنة ١٩٧٢ اختارت حكومة جمهورية ألمانيا الفيدرالية مكتبين للبحوث : معهد التخطيط السياحى فى ميونيخ ، ومكتب استشارات اشتيجن برجر في فرانكفورت ، لينهضا بهذه الدراسات ، وقد قاما بها بالفعل بمساعدة شركة استشارات مراكشية خاصة استخدمت فى هـذا الوقت باحثين من جمهورية ألمانيا الفيدرالية ومن فرنسا وفق بنود اتفاقيات التعاون وفى الوقت نفسه شاركت المغرب فى مشروع بحث دولى عن « تطوير التنبؤ عن الطلب الدولى على السياحة فى منطقه البحر الأبيض المتوسط » ، وقدم التمويل عديد من بنوك التنمية فى دول تقع على حدود البحر المتوسـط تحت رعاية ومسـاعدة البنك الدولى للانشـاء والتعمير وعهـد بالمشروع الى شركة الاستشـارات السويسرية وقد نسـق كل هـذه الدراسات العـديد من هيئـات البحوث واتخاذ القرارات فى الدول المعنيـة . وعلى ذلك شـكل هيكل تنفيذى دولى يضم ممثلين عن الدول وبنوك التنمية والمنظمات الدولية والعلماء ، حتى أنه فيما يتعلق باجراءات تخطيط السياحة ظهرت شبكة من أجهزة المشورة واتخاذ القرارات الدولية تزامل فيها شركاء من أوربا وأفريقية .

ومن أسرع الأمور اثارة للانتباه – عندما ننظر فى محتويات الخطة المغربية الأساسية للسياحة – الأهمية التى تحظى بها معاملات الطلب السياحى الدولى أى الرأى العام فى المجتمعات المصدرة للسائحين من اتخاذ القرارات على المستوى القومى فى مراكش . فبينما تحليل العرض لايقدم الا ماهو أقرب الى عرض مختصر لصناعة منتجات السياحة المحتمل أن تكون متاحة فى أسواق البحر الأبيض فان تحليل الطلب يرتكز على مجموعة مكتملة من المسح المفصل الذى يجرى فى تزامن وفق اجراءات نمطية فى كل من الدولة المصدرة والمضيفة . ومثل عمليات المسح هذه معقدة بعض

الشيء ، ومتضمن السمات الاجتماعية لكل الذين يمضون الأجازات الحاليين والمتوقعين وكذلك سلوكهم أثناء الأجازات واختياراتهم وآراؤهم عن البلاد التى يزورنها ٠

وعمليات المسح فى الدول المضيفة أى التى تجرى بين السائحين الذين يمضون أجازاتهم قد أجريت فى جميع الدول التى يحدها البحر الأبيض المتوسط سواء من الشمال أو الجنوب عدا ألبانيا ، وذلك لأسباب لم تتضح تماما ٠

وقد أجرى المسح فى البلاد التى يفد منها السائحون على عينات ممثلة من السكان الوطنيين فى وقت واحد تقريبا من السنة وبواسطة استقصاء متطابق فى كل من جمهورية ألمانيا الفيديرالية وفرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندة والدنمرك ٠

وقد جمعت نتائج عمليات المسح المختلفة معا بواسطة معهد التخطيط فى ميونخ وزودت بها بنوك ذاكرة الكمبيوتر وشملها أحد أجزاء مجموعة الدراسات بعنوان أطلس الطلب الذى يجمع الاستجابات للطلب الدولى على السياحة ملخصة بحيث يجد كل سائح مكانه فى عرض دولى يشمل موطنه وخصائصه ٠

وبيانات بمثل هذا المستوى والحجم عن أصل وسلوك ودوافع وآراء وفرص الذين يمضون أجازتهم فى الخارج الحاليين والمنتظرين تثير الاعجاب ٠ ومن الواضح أن ما حققه البحث قد تجاوز كثيرا توقعات الحكومة المغربية ، وهذا فى الحقيقة هو ما قصد اليه منظمو عمليات المسح الذين يركزون على السمة الأساسية لبحثهم وهو لابد أن يأخذ فى اعتباره من وجهة نظرهم الآراء الحديثة فى التسويق فى اطار التعاون الاقتصادى كما يوفر أداة للاستطلاع يمكن أن تستخدم لسنوات قادمة ومن المحتمل امكانية المحافظة على حساب الاتجاه فى اطار استراتيجية المدى المتوسط فى تقديم المساعدة للدول الآخذه فى النمو ٠

والواقع أن الاستراتيجيات التى اقترحت على الحكومة المغربية هى نتيجة مباشرة لتحليل الطلب ٠ مثال ذلك أن أسباب الشكاوى التى سجلت عن الأجازات بين السائحين اعتبرت مؤشرات على حقيقة أن العرض والطلب غير مترابطين وبالتالى عن العجز الذى يجب أن يصلح فى البلد المضيف ٠ وبالمثل فسرت أحلام السائحين المنتظرين بأنها ذات دلالة على جاذبية بلد ما اوقوة تنافسه على السوق ٠

ويقدر عدد الوافدين المحتملين على المغرب بأنهم ١٨ مليون سائح أجنبى فى سنة ١٩٨٠ ٠ والمتوقع أن يكون ٢٥٪ من هؤلاء من الطبقة العليا تسعة أعشارهم من الفرنسيين أو الأمريكان ، و ٤٥٪ من الشريحة العليا فى الطبقة الوسطى ٠ أغلبها من الألمان ، و ٣٠٪ من الطبقة الوسطى من دول عديدة ٠

ومواءمة العرض المغربى ، كما أوحى بذلك المؤلفون استنادا الى أنه يدون ذلك لاتستطيع مراكش أن تقف فى وجه المنافسة الدولية ، تؤدى الى موقف متناقض هو

أن خطة التنمية القومية لواحدة من الدول الاقل نموا يحددها الطلب على الترف فى أكثر البلاد ثراء ٠

وكل التوصيات التى قدمت الى الحكومة المغربية فيما يتعلق بتحسين صناعة السياحة فيها وبرنامج الأحداث المنظمة للسائحين أو المناخ الاجتماعى السائد المرغوب فيه هى نتاج هذا التحليل للطلب ٠ وانها لحقيقة مثيرة ان لم يذكر فى أى مكان شيء عن الطريقة التى يمكن أن تأخذ بها الدولة زمام هذا الطلب وتضعه فى موضعه من التشكيلات الاجتماعية والثقافية ، وهناك قصور فاضح بين التحليل الجيد للطلب الذى يشمل اعتبارات الآمال والدوافع للسائحين الوافدين من خلال فحص كل رغبة لهم وبين تحليل العرض الذى لم يزل وصفيا خالصا دون الاشارة الى التوقعات والافضليات والتفاعلات بالنسبة للمجتمع المتلقى ٠

ونجد هنا اذن توضيحا جيدا للموقف البالغ الارتباك الذى تجد فيه الدولة النامية نفسها مقيدة بمجرد أن نقرر أن تبنى تطورها على السياحة ، وخاصة اذا أعطى هذا الاختيار أولوية ، واشتمل على حشد كل القوى المتاحة فى البلاد ، وسوف ترغم ضرورات المنافسة هذه الدولة على أن ترسم سياساتها على أسس دولية وأن تتجاوب مع المستويات التى تفرضها تكنولوجيا التسويق التى أكسبت معاملات الطلب فى الوقت الحالى مركزا راجحا من أجل هزيمة السوق والتوسع فيه ٠ والواضح كما يبدو من هذا المثال أن التدويل لايستبعد مشاركة قادة الدول النامية فى اتخاذ القرار على المستوى الدولى ٠ ولكن هل هم ، حتى فى هذا الوضع ، فى موقف أفضل ليحددوا أهداف تطوير السياحة الدولية مع الاحتفاظ بمتطلبات التخلف ؟ سوف تترك هذا السؤال بدون اجابة ٠

## خطوط اقتراب نظرية ومنهجية

هناك حاجة الى هياكل بحث واجراءات تتواءم مع عملية التدويل هذه ٠ ومن ثم اقتربنا من هذه العملية فى المثال الأول بمدلول التنظيم المركزى وركزنا على الحافز المقسم للسياحة الدولية وعلى التوسع فيه على نطاق العالم من خلال منظمات السياحة العالمية والشركات المتعددة الجنسية ٠

وعلى ذلك يركز تحليلنا أساسا على تنظيم السياحة واستراتيجيتها التى تعمل على التوحيد والتكامل ، ولهذا الاهتمام نتيجة منهجية واضحة هى أنه : حتى نتفهم المشكلات التى تطرح نفسها على المستويات المحلية أو الاقليمية أو القومية وحتى تدرك علاقتها السببية فانه يلزم الربط بين هذه المستويات وبين الأفعال والقرارات التى تتخذ على المستوى الدولى ٠ ويحتاج التحليل الاجتماعى للسياحة وآثارها المحلية الى اعادة النظر فيها فى هذا الصدد ٠

ولما كانت حقيقة الأمر أن عملية التدويل هذه تصل فى عمقها الى قلب المجتمعات ولا يقتصر تأثيرها على الاقتصاد القومى فان العملية هى التنشئة الاجتماعية والثقافية ٠

ونحن نتصدى فى التعامل مع السياحة مع ظاهرة اجتماعية شاملة فى اتساعها تتميز بادخال أنظمة جديدة للعلاقات فى جميع قطاعات النشاط ينتج عنها تغيرات هيكلية على جميع مستويات الحياة الاجتماعية وتؤثر بشكل متزايد على جميع مناطق العالم ٠

وحتى نتفهم منطق التوسع فى السياحة وقيامها فى أكثر المجتمعات تنوعا فمن الضرورى تحليلها فى نطاق اطار نظرى ومنهجى يأخذ فى اعتبـاره كلا من السـمة الدولية وتعدد القوميات ٠

ولايمكن ادراك سمة تعدد الابعاد فى ظاهرة السياحة الا من خلال تحليل يركز على مختلف مستويات الواقع الاجتماعى ٠ وهذا يتضمن أيضـا أن هذه المستويات ـ سواء كانت ثقافية أو اجتماعية وسواء اشتملت على شركات ملكية أجنبية أو منظمات سياحية دولية ـ فانه لاينبغى أن ينظر اليها فى عزلة ، بل الأحرى أن توجد العلاقة من خـلال منهجية ضـاربة فى أعماق مدخـل شامل للمشكلة يأخذ فى اعتباره علاقاتها المترابطة ٠

أما بالنسبة لتفهم السياحة على أنها حقيقة اجتماعية شاملة فانه يعنى فى واقع الأمر النظر الى الظاهرة الاجتماعية فى شمولها باعتبارها هدف الباحث من التحليل ٠ وبعبارة أخرى لايمكن النظر الى السياحة على أنها متغير تحديدى يهدف الى دراسـة آثارها كما يحتمل أن يستقصى عن سمتها المعينة ٠ ثم ان ظاهرة السـياحة وآثارها سوف يقترب منها من زوايا عديدة مـن خـلال النظـر فى عـدد متنوع مـن المواقف والممارسات الاجتماعية ، والأهم من ذلك هو الكشف عن مبدأ تنفيذى يسمح لنا بتحليل النشأة الاجتماعية للسياحة ٠

وقد يعطى المدخل المطبق الانطباع بأن استراتيجيات جهـاز السياحة والقوى الجديـدة التى يقدمها لهـا دور دقيق التحديد فى مسـتقبل المجتمعات التى تتـأثر بالسياحة الدولية ٠

وليس هذا هو موقفنا ٠ فاننـا مهتمون بأن نتجنب أى نظرة ميكانيكية للنظام الاجتماعى ٠ وكما أننا نتصور أن تحليل السياحة بمدلول شبكات من عملائها يمثل تقدما تحليليا فاننا نعتقد أن هذا المدخل بدوره يتضمن استراتيجية يمكن أن يطلق عليهـا بأمانة عقيدة ثنوية اذا كان يؤدى الى الأخـذ بأن النظـام فى واقعـه يمتلك مدة تحديد تحرم الأفراد والمؤسسات ذات العلاقة من أى قدرة على فهمها وتحويلها ٠ وهذا النظام يشـكل من ممكين يتابعون استراتيجيات فى مواقف تطغى عليهـــا المتناقضات ٠

والموقف الحالى فى بحثنا هو أننا عزلنا ظاهرة أثناء عملية التنمية ولكننا لسنا فى وضع تستطيع أن نرى فيه كيف تضع نفسها فى البيئات الواقعية المضيفة وعلى أن افتراضنا عن التدويل قد مكننا من أن نلفت النظر الى حقائق معينـة تخفى حتى عن الملاحظة الدقيقة عند التحليل الأول ٠ وعلى سبيل المثال حددنا فى خطوط عامة أسلوبا

للنظر الى هذه التغيرات ، ولكن لما كانت المشاهدات فى المجـال الذى تعمل فيه الآن لم تكتمل بعد فاننا لانستطيع أن نحلل الممارسات الفعلية التى تنشأ عنها هذه التغيرات أو العمليات المحددة التى تؤدى الى تشـكيلات ووحدات ذاتية ثقافية جديدة تتكون تحت ضغط السياحة الدولية ٠

واننا ندرك تماما التيسيرات التى يؤدى اليها افتراض التدويل اذا توسعنا فيها كثيرا ، ففى المقام الأول لايجوز أن ننسى أن السـياحة الدوليـة ليست هى العامل الوحيد الذى يحدث التغيير فى المجتمعات التقليدية ٠ وحتى اذا نظرنا اليها على أنها مهيمنة فانه لابد أن نتسـاءل عن مدى التعرف بدقة عـلى التغيرات التى تحدثهـا ولا يقتصر الأمر فى هذا على أساليب الانتاج ولكنه يشمل أيضا الأنظمة الثقافية ٠

وتوفر السياحة الدولية من بين أمور أخرى فرصة توسيع آفاق الفرد الثقافية ٠ ولكن يجب أن تتحدد الظروف والاطار الاجتماعى الذى يحدث فيه هذا التوسـع ، وهذا لم يتم بعد ٠

كما أننا ندرك جيدا أن المفاهيم التى تشرع فى استخدامها فى تحليـل الآثار الاجتماعية والثقافية لعملية التدويل ما زالت غـير دقيقة تمـاما ولابد من مراجعتها أثناء ما يجرى من بحث ميدانى ٠ وخاصة أن مفاهيم أسلوب الانتاج ، والفئة الاجتماعية والدولة ، والفراغ ، والهوية ، التى فصلت فى المحيط المصرفى للمجتمعات الغربية ، تضع مشكلات ، وتكون موضع اختبار عندما تسـتخدم فى ملاحظة ظاهرة اجتماعية أثناء عملية الانتشـار الى مجتمعات تختلف فى نظمهـا الاقتصـادية والسياسية والاجتماعية الأساسية ٠

## السياحة الدولية كأداة لانتشار نموذج اقتصادى وثقافى

يعتبر الاتجاه الذى يستند اليه نهجنا أن السياحة الدوليـة أداة لنشر نموذج اقتصـادى للتنمية على نطـاق عالمى ، وهذا ينطوى عـلى بعض الترابط المزدوج فى لأهداف بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة ٠

وهذا النموذج الاقتصادى الذى يقاوم مدخل التنمية الذى يرتكز على الاستهلاك يسـتند الى افتراض أن السـياحة نفسـها عامل نمـو وتطور فى الدول والأقاليم المتخلفة ٠

واستنادا الى هذه النظرة توضع السياسات على المستوى الدولى لزيادة تحركات السائحين وتوزيعهم على مختلف أقاليم العالم ، ويخطط لذلك بطريقة تجعل المزايا التى تنشأ عنها تعود ثانية الى قطاعات الاقتصاد المنتجة ليستفيد منها الصالح القومى ٠

وينطوى تحت هذا النموذج الدول والأقاليم الآخذة فى النمو عنـدما تناقش أولويات الاستثمار فى قطاع السياحة استنادا الى الآثار التى يحدثها هذا النشاط للتعجيل بالتنمية الاقتصادية ٠

وتعمل الدول المتقدمة مثل هذا عندما توجه وقت فراغ الحرفيين من قطاع العاملين بأجر نحو الاستهلاك في شكل تحركات سياحية تتخطى الحدود القومية ، ومن ثم تحدث انتشارا جزئيا ومؤقتا ولكنه مع ذلك توسع ضخم في الاستهلاك .

وللنموذج التطور هذا بعض سمات متميزة . فهو يستند الى استغلال موارد لا وجود لها أو انها توجد في الخيال فقط وتحول الى منتج سياحى يحتاج فى تطويره الى نظام انتاج متعدد الجنسية فى صناعة السياحة الذى لايحقق عائدا بالمفهوم المالى للكلمة الا فى اطار نظام النقد الدولى حيث أن الأنشطة السياحية تعتمد على السوق الأجنبية .

وهذا النموذج الاقتصادى المستمد من مجتمعات الدول الصناعية المتقدمة له بعض القيمة العالمية حيث أنه يقدم الى دول وأقاليم تختلف فى مستوى تطورها الاقتصادى . والحقيقة أنه يوجد فى الدول النامية بقدر ما يوجد فى الدول المتقدمة ، وهو فى الاخيرة يعتبر وسيلة لاصلاح مستوى التطور فى الأقاليم المتخلفة اقتصاديا وكذلك لأنه يوفر وسيلة للحصول على قدر من النقد الأجنبى لاتغفل أهميته .

ومع ذلك فلابد أن تتوفر شروط عديدة حتى يعمل هذا النموذج . فمن ناحيه يجب أن تكون منشآت السياحة منتجة وأن يعاد استثمار العوائد التى تنتجها فى اقتصاديات الدول المعنية ، ومن ناحية أخرى من الضرورى أن يعاد ادخال وقت الفراغ لقطاع العاملين بأجر فى المجتمعات الصناعية ـ وقت الفراغ الحالى من القيود التى تفرضها الانتاجية فى حياتهم العملية الى حسابات الانتاجية .

وحتى تزيد ربحية الخدمات يضطر منشطو الاقتصاد من القطاع الخاص أو العام أن يفرضوا خيارات معينة ، فقد يوجد ما يغريهم بأن يزيدوا من طوفان السائحين الأجانب دون أن يهتموا حقيقة بما يحدث من خلل فى الدولة المضيفة، بسبب جمهور من السائحين يضيف ملايين عديدة من الأفراد الى أقاليم يغلب أن لا تكون مستعدة لتحمل مثل هذا العبء . أما عن الدول المضيفة فانها مضطرة لأن تستجيب لطلبات وكلاء السياحة وزبائنهم الوافدين ، ومن ثم تصبح المخاطرة كما رأينا أكثر اعتمادا على صناعة السياحة المتعددة الجنسيات .

وتظل تأثيرات مثل هذه الخيارات على مستقبل المجتمعات مجهولة الى درجة كبيرة . فهذا النموذج الاقتصادى ملىء بالمتناقضات . وأولها أن ربحية السياحة مسألة تتعارض فيها الآراء كثيرا ، ومن الملاحظ أن السياحة فى مرحلتها الانشائية تتطلب استثمارات ضخمة ، ومن ثم فان الجهد الأولى . المطلوب من الدول المضيفة ضخم جدا حتى فى حالة حصولهم على معونة مالية من البنك الدولى ، وفى تطوره اللاحق فان ما يسمى نشاط التصدير ينفى متطلباته هو ويدخل الدولة المضيفة فى انفاق استيرادى على بضائع استهلاكية مطلوبة للسائحين ، وبذلك يقل وربما يختفى فى النهاية المكسب الايجابى من السياحة .

ومنطق هذا النموذج هو أيضا ملىء بالغموض · فسياسة السياحة تؤسس على فكرة ربط امكانيات التطور المنتظر للمجتمعات الأقـل نمـوا مـع النمو النسـبى للمجتمعات الصناعية · وهذا يجعلها جزءا من عملية التوحيد نفسها · ولكن السياحة الدولية تعتمد فى بقائها على تناقضها ، اذ تستمد صناعة السياحة ربحها من التفاوت الاقتصادى بين الدول ، وهى بهذه الطريقة قادرة على تخفيض نفقات تشغيلها ·

وبالمثل هناك تعارض فظيع في التظاهر باجراء تحديث فى المجتمعات التقليدية مع تشجيعها فى الوقت نفسه على أن تكون جزءا من عملية « ارتداد ثقافى » بالاهتمام بتقاليدها بحيث تحتفظ بصورتها وسماتها التقليدية فى السوق الدولى للسياحة ·

ولكن الأمر يمتد الى عمق أبعد لأن ما يستورد الى دولة ما مع السياحة لاتقتصر على السائح الذى يحمل معه حافظة نقوده بل انه يحمل معه أيضـا نموذجا لمجتمع ، وهذا لا يقتصر تأثيره على الممارسـات الاقتصـادية وأسـاليب الادارة وطـرق تقسيم العمل وتنظيمه ونماذج التدريب الحرفى الخ · ولكنه يصوغ الممارسـات الاجتماعية على جميع مستويات المجتمع حتى أصوله الأولى ، وهذا النموذج الاقتصادى هو نموذج ثقـافى ·

## خطوط البحث الاجتماعى

سوف نختم بتقديم بعض المشكلات النظـرية والمنهجية التى ظلت فى تفكيرى والتى يمكن أن يركز عليها البحث ·

### مداخل تصورية · مفهوم التدويل

تحتاج الموضوعات الداخلة فى عمليـة التدويل فى دراستها الى مجموعة خاصة من المفاهيم يهتدى بها البحث الاجتماعى الذى يجـرى عادة عند مستوى العـلاقات الاجتماعية او النظم الثقافية ، وحتى الآن فان أغلب الدراسات عن التدويل قد أجريت من وجهـة نظر علم الاقتصـاد والاقتصـاد السياسى · والأمر موكول الآن الى علم الاجتماع ليتعمق فى المفهوم ويربط بينه وبين مفهوم التدويل الذى نشأ فى مجال علم الاقتصاد ، وبينما يبدو من الضرورى أن نظل على بعد من علم الاقتصاد الذى يقيد علم الاجتماع بمدلول حـدوده الذاتية فانه يوجد هذا الالتزام نفسه من وجهة نظرنا بأن تؤسس دراسات الموضوعات الاجتماعية الداخلة فى التدويل على تحليـل النظم الاقتصادية التى تشارك السياحة فيها ·

وقد تناولت هذه المشـكلة من وجهـات نظر حالية معينة تتعلق بظاهرة تعدد الجنسيات وقد توصلت ، متابعا لمؤلفين كثيرين ، الى أن أفرق بين النظريات الكلاسيكية الجديدة للتبادل الدولى ونظريات التدويل · واجتذب انتباهى بصـفة خاصة كتاب « الرأسمالية الدولية » لمؤلفه جـ · أ · فيمالت ·

ويبين هذا المؤلف استراتيجيات الازاحة حيث تستطيع الشركات المتعددة الجنسية أن تزيد من أرباحها ، وهو يرى فى هذا الاتجاه اشارة تمهيدية الى انبثاق نظام اقتصاد عالمى ·

وتوجد هذه الظاهرة أيضا فى صناعة السياحة ، فشركات السياحة المتعددة الجنسية تتجه أيضا الى نقل مكان انتاجها ومد شبكات نشاطها الى مجتمعات تنخفض فيها نفقات التشغيل ، ثم اننا فى السياحة نتعامل مع نقليات من نوع خاص جدا لأنها تشمل سفر ملايين من البشر لقضاء وقت فراغهم فى بلاد تكون فيها الخدمات أرخص منها فى أوطانهم ·

وعلى ذلك يمكن افتراض أن السياحة الدولية تؤدى دورا معنيا فى بزوغ نظام اقتصادى وعالمى · ولا يسمح لنا الوضع الحالى للمعرفة أن نذكر على وجه الدقة كنه هذا الدور · اذ نلاحظ أن هذا النشاط الاقتصادى ليس محل اعتبار فى المؤلفات الحديثة التى تكتب عن التدويل كما لا نعلم موضع هذا النشاط فى الاقتصاد الدولى ، وعلى ذلك يبدو من الضرورى جدا أن تجرى تحليلات تجريبية وصفية للحصول على فكرة أفضل عن الشبكة التنظمية لصناعة السياحة فى وحدتها وتنوعها كليهما وكذلك فى علاقاتها مع قطاعات الاقتصاد الأخرى فى عملية تنظيمها على أساس دولى ·

## الموضوعات المتضمنة فى وقت الفراغ

يبدو أن الموضوعات المتضمنة فى وقت الفراغ قد تحتاج الى اعادة النظر فى ضوء التحليل الاقتصادى للتدويل · وطبقا للنظرية القائلة أن السياحة عامل فى تطوير الدول النامية فان مستقبل هذه الدول يعتمد على سفر سكان المجتمعات الصناعية اليها أثناء وقت فراغهم ، فلا غنى اذن عن وقت الفراغ اذا أريد لمجتمعات معنية أن تصبح غنية · وهذا مرتبط بالفكرة القائلة بأن الاستهلاك يؤدى الى النمو وأنه عندما يشارك وقت الفراغ فى الدوائر الاقتصادية وتجرى عليه تغييرات مختلفة فأنه يتحول منتجا مرة أخرى ويكون مصدرا للربح ·

ومع أن مسألة انتاجية وقت الفراغ ليست مثارة الآن فان هناك اشارات على أن معنى وقت الفراغ آخذ فى التغيير ، انه لم يعد بعد الآن مجرد وقت تحرر نتيجة لانتاجية العمال أو وقتا اكتسب نتيجة لمشاكسة الكادحين ، انه أصبح الوقت المطلوب لانفاقه فى السفر · ويستلزم تطوير السياحة أن يزداد وقت الفراغ فى المجتمعات الصناعية ويستنفد فى مصنع الانتاج السياحى ، وتنشأ عن ذلك قيود جديدة فى استخدام وقت الفراغ من اللازم تحليلها ·

## نظرية فى السياحة الدولية « تشكيل تقنى »

فى مرحلة معينة من بحوثى قدمت الافتراض بأن اهتمامنا فى السياحة الدولية كان بتشكيل تقنى على وشك الظهور · وقد استعرت هذا المصطلح من كتاب جالبرث

ولو أني لا أشاركه كل معتقداته • وما شاقني في مؤلف جالبرث « الاقتصاد والصالح العام ١٩٧٣ » أكثر من أي شيء آخر هو مدخله ثم الأسئلة التي يثيرها فيما يتعلق بالتدويل ، فهو يؤكد قدرة المنظمات المتعددة الجنسية بمقدار ما تنظمه من « تشكيلات تقنية » ، والتشكيل التقني كما يراه جالبرث يرتكز على التداخل المشترك بين التكنولوجيا والادارة البيروقراطية وتدعيم تأثيراتهما بحيث ينتج عنها ظهور قدرة عبر الجنسيات متميزة عن رأس المال ، هي قدرة المديرين •

ومن هذا الموقف اتجهت الى تحليل المنظمة الدولية للسياحة ، ومقياس جالبرث عبر الجنسية ، التركيز والتكامل والتشتيت وتوزيع رأس المال والتخطيط والاستراتيجية الهجومية والدفاعية للمنظمات المتعددة الجنسيات والتسويق وتكنيكات الاقناع – قد أثبتت أنها نقط قوية في تحليل ظاهرة السياحة •

وقد لاحظ جالبرث أن التشكيلات التقنية لم تكن تهتم بالدول النامية باعتبارها أسواقا يراد التغلب عليها • وهي لم تحاول أن تكامل بينها في داخل السوق المخططة • واستنادا اليه فان هذه الدول ظلت تخضع لقوانين السوق التنافسية كما ظهر لي أنه من خلال السياحة الدولية أخذت بعض الدول النامية – على العكس – تدخل في نظم تعدد الجنسيات وهي تطبق التخطيط ونظم الادارة التي تطبقها المنظمة الدولية وهي تشارك في برنامج للعمل الدولي مع الوكلاء الاقتصاديين للمجتمعات المتقدمة •

واذا كانت السياحة الدولية تحلل باعتبارها امتدادا للنظام الرأسمالي بالنسبة للدول التي استمرت من قبل خارج هذا النظام أو عند ظهور تشكيل تقني على المستوى الدولي فسوف تكون المسائل المثارة مختلفة •

ففي الحالة الأولى سوف ينظر الى انتشار السياحة الدولية على أنه شكل متخف من تخصيص الأقاليم القومية بواسطة التجريد من الملكية والمضاربة في الأراضي وتنظيم الهيمنة – من خلال امتلاك وسائل استقلال السياحة كما سينظر الى انتشار السياحة الدولية في الدول النامية على أنه شكل جديد من أشكال الاستعمار الرأسمالي ، والكثير من المؤلفين يصلون الى هذه النتيجة •

وما يبدو ذا أهمية ، مع افتراض التشكيل التقني ، هو أنه من خلال تطوير السياحة فسوف تدخل الى الاقتصاد المتخلف طرق التنظيم والادارة والتخطيط الاقتصادي بهدف تنظيم النمو •

ويستثمر رأس المال في جهاز للاستقلال يقصد الى تحقيق الربح كما يهتم التشكيل التقني بتطوير تكنيك ادارته ومن ثم يركز الأول على الحصول على العائد والثاني على الرقابة •

وينبغي أن لا ننسى أن السياحة ذريعة لاقامة شبكات النقل والاتصالات بما في ذلك اعداد البيانات ، ويعتبر امتلاك دولة جهازا لاعداد الرحلات له امتداد دولي ،

أو أن نتفاوض مع واحد منها يعني أنها سوف تكتسب نوعا من الرقابة على أدوات الاقتصاد العالمي ، كما قد يؤدي ادخال ورش الانتاج لصناعة السياحة الى اعادة تنظيم الاقتصاد على نمط معين • وينبغي أن تختبر هذه الاحتمالات بعناية أكبر •

## السياحة الدولية والعلاقات الاجتماعية

يمعن جالبرث النظر في الانفصال القائم بين أصحاب رؤوس الأموال ومديري وسائل الانتاج الذي يحدث نتيجة لتنظيم تشكيل تقني دولي ـ وهو يؤكد ـ وسبقه الى ذلك مؤلفون آخرون ـ ظهور طبقة اجتماعية جديدة حاكمة هي طبقة المديرين الذين يملكون اليد العليا نتيجة لتنظيمهم ومعرفتهم العلمية والفنية •

وهذه الفكرة التي قد تتعارض مع النظريات الماركسية الأصيلة تستحق أن تختبر في الحالة التي تناقش هنا • فصناعة السياحة ـ مادامت تتخذ شكل نسق مخطط ومنظم ـ لها علاقة على نحو ما بهذا الاتجاه •

ومفهوم جالبرث للفئات الاجتماعية ليس هو مفهومي ، ولكن تأثيرات السياحة الدولية على تنظيم العلاقات الاجتماعية يثير بعض التساؤلات • فظهور تشكيل سياحي دولي يقرب بين فئات الاداريين والعالم الرأسمالي • وتأثير السياحة الدولية يرهق النسيج الاجتماعي التقليدي في الدول النامية • والتغيير الاجتماعي المزدوج الذي يلاحظ في الفئات الاجتماعية يسيطر على القدرة الاقتصادية والسياسية ، وتخطيط السياحة الدولية يتطلب مهارات ادارية وفنية ذات مستوى عال يحصل عليها في معاهد ذات شهرة عالمية ، ويبدو أن هناك فئة اجتماعية تكنوقراطية آخذة في الظهور تتابع بصورة مباشرة استراتيجية دولية للتكامل أخذت تتميز على فئة اجتماعية أخرى جديدة من أصحاب الأملاك حصلوا على ثرواتهم من المناورات في رؤوس الأموال والمضاربات في الاراضي والتهرب من الضرائب الذي يسهل في العمليات السياحية •

وتهتم هاتان الفئتان الاجتماعيتان أيضا بالحصول على السلطة السياسية ، ولكنهما تختلفان فيما يتعلق بأهداف وأغراض الاقتصاد العالمي ، ومن ثم تظهر تناقضات اضافية في الفئة الحاكمة • وقد تسير مصالح السياحة المرتبطة بصورة أوثق بتدويل رأس المال في اتجاه مضاد للمصالح القومية أو الاقليمية التي تركز أكثر وبشكل مباشر على أساليب الانتاج المنظمة على أساس قومي • ولكن لايمكننا هنا التوسع في بحث تأثيرات السياحة الدولية على العلاقات الاجتماعية في نطاق أوسع لعدم توفر البحوث الضرورية •

## خطوط مرشدة لمنهج البحث

تحقق أن المشكلات النظرية المتكررة هنا لايمكن معالجتها من خلال أساليب التحليل المقارن التي تستخدم عادة في العلوم الاجتماعية أي الاستكشاف المنطقي

لمجموعة من المتغيرات مع أخذ علاقة الاعتماد والترابط المتبادل فى الاعتبار ثم اسقاط هذه المتغيرات فى أوضاع مختلفة يمكن فيها ملاحظة التغيرات المصاحبة ٠

والسياحة الدولية آخذة فى الإنتشار فى مجتمعات تختلف فيها طرق الانتاج والنظم الاجتماعية الرمزية ، ولابد من التعرف على هذه الاختلافات من خلال التحليل من الداخل حتى يمكن احداث التكامل بينها ٠ ولم يعد الأمر من ناحية أهدافنا مسألة محاولة توضيح التغيرات التى تلاحظ محليا على أساس نموذج اقتصادى للنمو وملاحظة تأثيراتها الثانوية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، بل انها مسألة تفهم حركة حقيقية للانفصال ثم الاندماج ثانية أثناء العمل فى النسيج الاجتماعى ، وهذا يتطلبه الاهتمام بالمتناقضات التى تؤدى الى الخلافات التى تتميز بها عملية التدويل ٠

ومنهج البحث الذى لا يأخذ فى اعتباره الا تأثير التجانس فى هذه العملية وتسوية الخلافات ( ذات الطبيعة القومية أو الاقليمية أو الفردية ) بدعوى تحقيق العالمية سوف يعمل فى الوقت نفسه على تحييد الآثار المحسوسة للعملية الجدلية التى تفسد الاندماج أو التباين بين المجموعات الانسانية أو الأفراد الذين عليهم أن يبنوا ويؤكدوا هويتهم فى هذا الموقف الجديد ٠ وهذا هو المكان الذى يبدو فيه علم الاجتماع فى الصورة ٠




مقدمة

وفرغ الله في اليوم السادس من عمله الذى عمل فاستراح في اليوم السابع من جميع عمله الذى عمل ( سفر التكوين )

لا يتضمن الكتاب المقدس ما يبين أين قضى الرب وقت فراغه أو أجازاته ( ربما فى احدى البقاع الجميلة التى لم يكن قد أفسدها الانسان ولوثها بعد ، والتى كان الرب قد خلقها خلال أعماله الشاقة ) ، ولكن الحاجة الى الراحة والسكينة تلقى معالمها العامة بشكل واضح فى هذه المرحلة المبدئية حتى على مستوى الهى • فقد استقرت رسميا التسوية بين الراحة والعطلة فى أعقاب العمل ، وعلى ذلك فليس مما يبعث على الدهشة أن الانسان الذى خلق على صورة صانعه يحذو حذو الصانع • بل وربما ذهب الخيال ببعض الكتاب الى حد الايحاء بأن الأرض نفسها ربما كانت مركزا لقضاء الفراغ بالنسبة الى رواد الفضاء من الكواكب أو المجرات الأخرى ، اذ كانت توفر في حالتها البكر القديمة تسهيلات رائعة لقضاء

## الكاتب : ريتشارد إنجلاند

مهندس معمارى بمواضع تصميمات ، وله اهتمامات بالنحت والتصوير الفوتوغرافى والرسم وكتابة الأفلام وانتاجها • وعرض عمله فى معارض بأوربا والولايات المتحدة ونشر عدة كتب ، وصمم طابعا لبريد مالطة ، كما صمم العديد من الفنادق والمصارف والمكاتب والمبانى السكنية والمجمعات السياحية وكنيسة • .

## المترجم : الدكتور راشد البراوى

استاذ مساعد بكلية التجارة جامعة القاهرة سابقا ، عين عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى ، له مؤلفات عدة •

---

**الاجازات ، فى حين أراد الشاعر الأمريكى بوب كاوفمان « أن يبرهن على أن قارة أتلانتيس كانت مصيفا لسكان الكهوف » •**

هذه جميعا نقاط توضح انشغال الانسان الطويل الأمد والدائم بموضوع العمل والفراغ والعلاقة بينهما • ويقرر أرسطو فى حكمته وبصفة قاطعة أن « غاية العمل كسب الفراغ » • ويشير شيشرون أيضا الى فترات الراحة ووقت الفراغ عد أنها عناصر جوهرية فى نمط حياة الانسان وذلك بالمعنيين الجسمى والعقلى ، فيقول : « الفراغ هو ذلك الذى يجعل الحياة تستحق أن نحياها » •

بعد ذلك بوقت طويل يوجه برتولت بريخت فى قصيدته « من بنى طيبة بأبوابها السبعة » سؤالا جوهريا أساسيا بمصطلحات اليوم عن الأجازة والفراغ ، وذلك حين يتساءل أين كان جميع العمال الذين اشتغلوا فى بناء سور الصين القديم يذهبون فى وقت فراغهم بعد انتهاء ساعات العمل • وربما كانت هذه القوة العاملة الضخمة أو القوة التى سبق استخدامها فى بناء الأهرام أو ستونهنج Stonehenge أو المشروعات من هذا الحجم تعبر فى لحظات راحتها عن أقدم الأمثلة عن مواقف الاجازات الجماهيرية •

بينما رسمت المعالم العامة لمبدأ الفراغ وظواهره ، وحددت بوضوح تاريخيا حتى منذ عهود التوراة ، وجدوا أن عملية السفر الفعلى من أجل الاستمتاع ليست سوى تطور حديث العهد . يجب النظر الى السياحة أى السفر فى وقت الفراغ على أنها ثمرة مباشرة ونتيجة لوقت فراغ الانسان ، ويؤكد لنا كينيث كلارك أنه قبل القرن الثامن عشر لم يكن الناس يسعون بوجه خاص وراء الجبال والطبيعة بوجه عام ، وجاء فى مسح أجراه جون ستو فى لندن عام ١٥٩٨ أن « فى امكان كل انسان أن يمشى فى المروج النضرة والآجام الخضراء ليشعر بالبهجة فى أرواحها » . هذه الكلمات تدل بوضوح على التفاعلات القائمة فى تلك الأزمان بين البيئة التى صنعها الانسان والطبيعة اللتين لم يعد لهما وجود واضح فى مدننا الحديثة الكثيرة الدروب والخانقة ، والتى لاتبين سوى كتل واحدة ضخمة من تدهور منحط ومنحل ثقافيا . كانت المناطق الحضرية التى تضم أغلبية السكان فى تلك الفترة من التاريخ أصغر بكثير ، وفيها الكثير من الأراضى الفضاء ، وكانت نسبة كبيرة من السكان ماتزال تعيش فى المناطق الريفية نقلت من حاجتنا المعاصرة الى الهروب نحو أماكن فضاء هادئة بقصد الاستجمام .

من الناحية التاريخية كان وقت فراغ الانسان يتركز خلال تلك الحقبة من الزمن على الأعياد والمهرجانات الدينية التى تقام ويحتفل بها فى « اليوم السابع » فتشبع كلا من حاجة الجسم الى الراحة ، وكانت متطلبات الاتصال البشرى الاجتماعية والعلاقات المتبادلة تدور كلها تحت المظلة الواقية الممثلة فى تنظيم الكنيسة الهرمى ، بل ان أقدم شكل من أشكال السياحة كما نعرفها اليوم كان موجها الى الموضوعات الدينية أو الى موضوعات المنتجعات الصحية أو الى مزيج من هاتين الناحيتين فى حالات معينة . فمن أولى المناطق التى تعرضت لهذا الهجوم غير المكتمل النمو من جانب السياحة الجماهيرية العصرية نذكر لورد ( فرنسا ) المغلفة في بلاغة الأسرار الدينية والايمان الصوفى ، وكانت مونتكاتيني ( ايطاليا ) وفيشي ( فرنسا ) وبادن بادن ( ألمانيا ) وباث ( انجلتره ) من الأماكن التى ذاع اسمها ولقيت المديح بسبب ما فيها من ينابيع مياه معدنية تعيد الصحة الا أنه حتي فى ذلك الحين كان هذا النمط مايزال منعزلا ولم يشتمل الا على المشاركة من جانب نسبة صغيرة جدا من سكان البلد وأهله . كانت حوافز السفر قليلة والتكاليف عالية فى حين أن الوسائل الفعلية للمواصلات بطيئة ومزعجة وتفتقر الى وسائل الراحة .

ان الزيادة السانية بمتوالية هندسية ، والتصنيع وما ترتب على ذلك من نمو حضري ، كل هذا ولد قوي ونتائج سلبية بالنسبة لبيئات المعيشة مما نجم عنه أن الغرائز الأولى والحاجات الى الهروب لم تبرز فحسب ولكنها أصبحت فيما بعد متطلبات جوهرية يؤكدها ويحددها بشكل واضح نظام الأولويات الذى يضعه الانسان من أجل بقائه . فاذا وجد الانسان نفسه حبيس مدن قاتمة يملأها الدخان ، ومنهمكا في عمل شاق يقصم الظهر ، اكتشف ان الراحة والفراغ أساسيان حتى يتسنى له استرداد

طاقاته بعد التعب والانهاك ، ومع كل فبالنسبة الى الأغلبية لم يكن أى شكل من الاجازة في حيز الامكان ، الا لفترات قصيرة بسبب جمود ساعات العمل والمشكلات النقدية وصعوبات السفر وضآلة وقت الأجازات ومن ثم كانت معظم الرحلات فى وقت الفراغ شاقة ومرهقة وليوم واحد • وعند بدء القرن الحالى كانت الاجازات ماتزال تعد ترفا حتى بالنسبة للأغنياء • وفي فترة ما بين الحربين العالميتين ، اذ طبقت البلاد التى أخذت بأسباب التصنيع مبدأ الأجازات بأجر ، بدأ السفر خلال العطلات يزداد ، ولكن الموقف لم يسمح بأن يصبح قضاء الأجازات في الخارج فى مقدور جماهير الطبقة الوسطى الا بعد الحرب العالمية الثانية •

على ذلك فمعنى اصطلاح « السياحة » كما يستخدم اليوم ، أى السفر الجماهيرى الواسع النطاق ، حديث نسبيا فقط ، ويمكن تفسيره بأنه ملتقى نواح كثيرة تشمل النمو السكانى وارتفاع الدخول وسهولة الانتقال والتبكير بسن اعتزال العمل والتقاعد وزيادة وقت الفراغ ، ولقد كان ميكائيل داور يتنبأ عندما قال فى كتابه «تحدى الفراغ» ( ١٩٦٥ ) : « تكسرت موجات كبرى ثلاث مند عام ١٨٠٠ ، أولا : النمو المفاجىء للمدن الصناعية القائمة • وثانيا : حركه الخروج على طول خطوط حديدية تمتد الى مسافات بعيدة • وثالثا : انتشار الضواحى بفضل استخدام السيارات • والآن تندفع موجة رابعة : الفراغ » •

كان مقدرا لهذه أن تكون موجة عالية من حيث الكم وكمشروع تجارى أيضا ، ربما تصبح واحدا من أقوى تيارات نمط حياة الانسان فى القرن العشرين •

**السياحة اليوم**

**من ترف الى سلعة الى ضرورة**

مما يبعث على السخرية أن أقوى ما أسهم فى نمو ظاهرات السياحة وتوسعها الساحقين فى العقدين السابع والثامن من القرن الحالى فشل البيئات الحضرية التى صممت وفق فلسفات معمارية قامت على المذهب العقلى الذى ساد فى القرن العشرين • لقد تطور فن العمارة المعاصر فى العقد الثامن من هذا القرن على أساس نظريات مبنية على معتقدات ثورية ، ولكن ظلت باقية تلك التبسيطات الجامدة التى كانت مطلوبة فى المراحل المبكرة من مثل هذا الموقف ، فعاشت بعد استخدامها المبدئى ، ومن ثم استبعدت الامتداد الأوسع الذى كان فى حيز الامكان • فأخرج معظم كبار الدعاة والبنائين آثارا أنانية خالية من الروح وكرسوها لأنفسهم فقط ، فهى مظاهر بلاغية لاعلاقة لها بالانسان وحاجاته البشرية التى يتطلبها نمط حياة على الأرض ، أصبحت العمارة علما مبنيا على النظام الصناعى الآلى بدلا من أن تكون فنا ، وبذلك استبعدت فى هذه العملية الجوانب العاطفية الحيوية مما تعبر عنه • وعلى خلاف الاغريق القدماء الذين مكنتهم اتجاهاتهم المتعددة الأطراف من النظر الى القمر باعتباره الالاهة « أرتميس » برغم معرفتهم الكاملة أن هذا الجرم الصغير لايزيد فى الحقيقة عن كتلة خامدة تدور حول الكوكب المعروف باسم الأرض • وبصورة تنم عن قصر النظر لم يركز

الإنسان الحديث الا على جوانب تكنولوجية محدودة • وكما قال كارل ساجان « ليست عمليات العلم العاقل غايات فى ذاتها ، ولكن يجب النظر اليها فى الأطار الأكبر ، وهو خير البشر » •

ولكن لم تظهر نذر المصير السيء الا فى شخصيات فى منزلة شارلى شابلن الذى صور فيلمه « العصر الحديث » الانسان الحديث على أنه ضحية ما حققه من تقدم فني ، وهو فيلم انطوى على تنبؤ بكوارث توشك أن تقع • كانت المشكلة بالنسبة لفن العمارة الحديث أنه حاول ايجاد حل عام شامل لشيء لم يكن فى الحقيقة مشكلة عامة شاملة • فتسلط المادة على الروح ، المحصـور داخل أسوار المنطق الصورى ، ولد شرك الموت الصناعى الحضرى للبيئة الكريهة والكئيبة ، وهى المدينة المعاصرة • ان المدينة العملاقة التى أخرجتها الميكانيكا الكبيرة لاتصـلح للبيئة البشرية ، ولكنها تؤدى الى التكدس والضوضاء والجريمة والعدوان • أصبح الانسان هو الأداة التى تدمر بيئته ، والأشياء التى خلقها هى رموز الموت ودلالاته • والفشل الأساسى هو النتيجة المترتبة على توجيه الأهداف الاجتماعية نحو تحسين الأداء الانتاجى ، وفى هذه العمليـة اسـتبعدت كافة صور المعانى اللازمة لوجـود متوازن عن طريق دورة كاملة تجمع بين الذهن العقلى والروح العاطفية • كانت التكنولوجيا موضع التمجيد كأنها اله ، وصار الانسان صفرا على الشمال ، ولم يعد فردا ، اذ بدون تعريفه كحيوان اجتماعى يصبح موجها توجيها خاطئا تماما فى البيئة التى خلقها لنفسه • ولقد قدم لنا لويس ممفورد وجين جاكوبس وغيرهمـا فى كتاباتهـم ، كما قدم لنـا جان لوك جودارد ، وخاصـة فى فيلمه تنبئوات مخيفة عما سوف يحدث عندما تسـد الشرايين التى تبقى على الحيـاة والتى خلقتها التكنولوجيا ، وذلك فى الموقف الرهيب الذى آثر الانسـان أن يرسمه ويبنيه لنفسه • وعلى حد قول جوزيف رايكويرث :

المبانى الحديثة تكره الناس » •

وعلى ذلك فالنتيجة هى أن الدواء يجب أن يتخذ شـكل انعاش أو تنشـيط كلى يشمل الجسد والعقل والروح ، ويكون الاتجـاه الواضـح هو الاتجاه نحو الطبيعة فى عزلتها الشاعرية ومظاهر الوحدة والصمت فيها ، وذلك فى محاولة اجراء مزج واندماج كامل بين الانسان وبيئته •• كل امرىء اليوم معنى فى خلال فراغه بتحقيق حلم شخصى فردى أو رؤيا فى صورة يوتوبيا أو جزيرة فى الشمس ، ويتطلع الى مثل هذا المحراب بتوقع كبير • كان أناتول فرانس هو الذى قال : « تميل اليوتوبيات الى الايحاء بالنفور من الواقع » • ولكن عندما يكون الواقع كريها الى هذا الحد تصبح اليوتوبيـات الهاما واجبا يدعو للتحـرير والخلاص • فالانسـان الحديث يحتاج ، كشيء ضرورى أساسى ، الى وقت لنفسه ، وقت ربما ليسمح لروحه المرهقة بأن تلحق لا بنفسها فحسب ، بل كذلك بجسده المرهق • ولن يتمكن من البقاء بعد ضغوط العالم المعاصر الا اذا توافر له هذا الوقت •

## التحدى الذى يشكله يسر الانتقال

من الجوانب الايجابية فى تكنولوجيا أواخر القرن العشرين سهولة السفر .

فبتوافر طرق سهلة للهروب « يسافر الملايين الكثيرة من الناس كل عام ، يجتذبهم ويغريهم فن اعلان متقدم جدا ، بحثا عن أجازة تشكل مهربا من هذا كله » . وعلى ذلك ليس مما يثير الدهشة أن السياحة هى من أكثر الصناعات تقدما فى العالم . فعندما ينجح أغلبية الناس فى مجتمعات الاستهلاك فى اشباع معظم رغباتهم المعقولة ( بيت ، سيارة ، جهاز تلفزيون ، ثلاجة ، جهاز تبريد ، الخ ) ، بدلا من شراء المزيد من السلع الاستهلاكية المعمرة ، يكون فى امكانهم شراء الخبرة الاستهلاكية كالاجازات ، وذلك قبل أن يعودوا الى واقعهم اليومى .

ان اسكان هذه الجماهير المسافرة ، ومشكلة توفير أماكن للاقامة بلا سلب ونهب وتلوث ، وتوفير المرافق الضرورية والمحافظة على أماكن الجمال الطبيعى والجمال المشهور الذى صنعه الانسان ، هذه جميعا هى المشكلة الحيوية التى تواجه المخططين ومصممى المشروعات العاملين فى هذا الميدان ، الا أنه يجب اتخاذ كافة الاحتياطات الواجبة حتى تتفادى ذبح الأوزة التى تضع البيضة الذهبية . ولسوء الحظ أصبحت المتوالية التالية مألوفة تماما :

المكان الذى لم يتلوث والفريد فى طابعه : يجتذب السياح .

المبانى الجديدة والمرافق اللازمة لاسكان السياح : تسبب تغييرا .

يترتب على المزيد من السياح مزيد من التغيير .

يصبح فقدان الطابع الجذاب المبدئى عنصرا مسئولا عن رحيل السياح .

النتيجة النهائية كارثة بيئية واجتماعية واقتصادية .

للسياحة مضامين وتفسيرات مختلفة بالنسبة للزبائن المختلفين : « مكان فى الشمس » لأهل أوربا الشمالية ، « ثقافة فورية » للأمريكيين ، أو « مشاركة جماعية » لليابانيين ، مثلا . وتظل المشكلة الدولية الاساسية هى توفير الاقامة لجماهير الناس دون ارتكاب الانتحار البيئى مع المحافظة فى الوقت نفسه على الطابع المميز للمناطق التى يسعون اليها وعقلها . وعموما تدور متاشط السياحة واتجاهاتها حول المراكز الثقافية التاريخية أو المناطق التى بها الشمس والبحر والرمال فى الصيف ، وأماكن الانزلاق على الجليد ( ربما كاجازة ثانية ) فى الشتاء . ان وصفا عاما وسريعا لبعض الحلول والاتجاهات المطبقة اليوم فى هذا المجال سوف يساعد فى رسم معالم الصعاب القائمة ، وتوضيح المتطلبات اللازمة ، حتى يكون فى الامكان وصف بعض المقترحات التى يجب اتخاذها مؤشرات اضافية عن التطورات التى يمكن أن تحدث فى المستقبل .

ذكرنا أن المراكز التاريخية والثقافية تعد من أكثر المناطق جاذبية فى مهنة السياحة المعاصرة ، ومن ثم فهى معرضة للضغوط الضيقة التى تنطوى عليها هذه

العملية · وهذا راجع الى السعى وراء « الثقافة العاجلة » ، وكذلك الى حنين قوى الى الماضى بسبب الموقف الحالى فى الحضارة الحضرية ، ففى المحيط المشبع بالثقافة فى البندقية وروما أو أثينا وغيرها من المراكز الحضارية الأخرى تهيء شواهد الماضى السلوى والراحة واشباع الهوية ، وذلك عن طريق اكتشاف الجذور القديمة والمصادر والأصول الأساسية ·

فى اطار اعادة استخدام المراكز التاريخية تستطيع السياحة اذا استخدمت بعناية وبطريقة صحيحة أن تمثل شكلا من المحافظة على البيئة وبعث الحياة فيها من جديد بشرط اتخاذ الاحتياطات للسيطرة على حركة مرور السيارات والاعلان وغيرهما من عوامل التلوث ، وتضمن أيضا أن يمتزج السكان المحليون بهذه الجموع من السياح ويستفيدوا من هذا التدفق السياحى اقتصاديا ( بتجنب الرحلات السياحية التى يشتمل ثمنها على مصروفات الانتقال والاقامة ) · وهذا التفاعل يمكن توجيهه نحو تشجيع واحياء ما لدى أهل المنطقة من حرف وزراعة وصناعات صغيرة أخرى · وعلى ذلك فاعادة التطوير مع ايجاد استخدامات جديدة للمبانى القديمة ، الى جانب اضافات يجرى ادخالها بعناية ، ان هذا كله يوفر صيغة أكثر ايجابية من الهدم واعادة التعمير · المشكلة هى أن تضمن اندماج الجديد فى نمط القديم حتى يتسنى خلق التأثير المترتب على الوحدة والتجانس والتطابق ·

فى أعقاب أزمات الطاقة ، وتمشيا مع رسائل كتاب من أمثال ايفان ايلتنشى وجاك أيلول أو ف · شوماخر · ممن تنذر كتاباتهم بعصر من الوعى بأثر البيئة على الكائنات ، تحول فن العمارة الى تعديل المبانى القديمة لتناسب المتطلبات المعاصرة ، والى الابقاء والمحافظة عليها واعادة استخدامها بانفاق مبدئى معقول وتكاليف متكررة منخفضة · وكحل لاسكان السياح يجب النظر الى اعادة استخدام المبانى التاريخية ، وكذلك المبانى القومية التقليدية المجهولة الأصل ، كاختيار سليم من كل ناحية · فالى جانب الابقاء على حياة المبانى نفسها ( ليس ثمة شىء أكثر تدميرا من عدم استخدامها ) يوفر النظام أماكن اقامة فى بيئة معمارية حنون ، يجرى تصورها والاهتمام بها ، لا بمستحضرات التجميل المستخدمة فى القرن العشرين ، ولكن بفعل واقع فطرى ، أى بحرص أعمق على الحقيقة ·

هذه البيئات القابلة للتكيف والتبلور ، مع ما تتسم به من قدرة على تغيير الوظيفة ، تختلف عن المثل الأعلى العقلانى · الذى تنطوى عليه الحركة المعمارية الحديثة ، وهو انتاج تحف جامدة لا تقبل التغيير وتامة الصنع ، وهو أسلوب تعيس يهوى بمستخدم المبانى الحديثة الى دور سلبى انتقالى ·

واذ نأخذ فى الاعتبار أن المشاركة الفردية مفيدة لكل من المبانى والذين يستخدمونها فقد طبقت أمثال هذه المبادىء بنجاح فى القلاع والحصون القديمة ومبان أخرى شتى فى ايرلندة واسبانيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وبلاد أوربية أخرى · كان الجانب السلبى اتجاها نحو توفير « أماكن داخلية » لا علاقة لها أو لها علاقة يسيرة بالتعبير الشامل عن المبنى أو بمتطلبات الراحة الحديثة الأساسية ·

ومما له أهمية خاصة أيضا أن نرى هذا التقليد فى التعمير يمتد الى مبان أقل أهمية وبسيطة وتنتمى الى ثقافات وطنية خاصــة بسلالات معينة يجب أن لا ننسى أن معظم مبانى العالم لم تكن من صنع أساتذة التصميم أو حتى المعماريين المدربين ، وانما أقامها رجال بسطاء كانوا يناضلون فى سبيل توفير مأوى يحمى من قسوة الطبيعة ، « فن معمارى بغير مهندسين معماريين » ٠

واليوم ، وبرغـم التدريب الذى بلغ درجـة عاليـة من التخصص ، وبرغـم المستويات الجامعية للخريجين فى فن التصميم ، فالمهندسون المعماريون على غير اتصال باحتياجات الناس ، ويبدو أننا فى الموقف الســاخر ، موقف « فن معمارى بغـير مهندسين معماريين » ٠ ولقد وجه اهتمام قليل ، وخاصة فى تدريس تاريخ العمارة ، الى الجانب الوطنى من البناء ، فى حين كانت المبانى الأثرية من بابل الى برازيليا موضع الايضاح المستفيض والقياس والاثبات بالمستندات ، والأحرى أن هذا يشبه بدء تاريخ الموسيقى بمولد السيمفونية ، أو قصر علم النبات على الأزهار المتطورة الرافعة والمحركة للمشاعر ، مثل زهرة الكاميليا وزهرة الزنبق ٠ هذا الفن المعمارى الذى ليس له نسب ينحدر منه لم يبرز الى موضع الصدارة ولم ينل الاهتمام الذى يستحقه الا بعد معرض برنارد رودوفسكى عن « فن معمارى بغير مهندسين معماريين » الذى أقيم فى نيويورك فى أوائل العقد السابع ٠ ومع كل فلا يمكن تكرار الجانب الوطنى ، ولكن يمكن اعادة تكييفه واستخدامه ٠ انه ميت الآن فى البــلاد المتقدمة ٠ فباستخدام تكنيكات ومواد بدائية نجح حسن فتحى فى مصر فى اخراج تعبير وطنى « مصمم » سليم ، وفى حل المشكلة المعاصرة المعقدة بوجــه خاص ، وهى مشكلة الاسكان ، لا يمكن نسخ الجانب الوطنى لأنه يموت على لوحة الرسم ٠ ولم تسفر مختلف المحاولات من أجل انتــاج فن وطنى جديد الا عن نتائج تتمثل فى تأليف فنى قائم على محــاكاة الغير ، ومن أمثلة هذا الأمر كوســتا سميرالدا فى سردينيا ٠ وبرغـم هذا فلقد ترتب على اعادة التطوير والاستخدام ، بل أكبر من هذا كأداة للتربية ، فالجانب الوطنى يشتمل على امكانيات كبيرة ، وخاصة عندما يستخدم فى اطارات العمارة السياحية التى تجعل من أهدافها الرئيسية المحافظة على مواطن العبقرية ٠

فى المناطق الساحلية يتركز الكثير من تأثير الســــياحة السلبى ٠ فقد كانت الشواطىء دائما هى أكثر المناطق تعرضا للأخطار ، لا من الناحية التاريخيــة فحسب بسبب التهديدات بالغزو ، بل ان هذا راجــع أيضـــا الى التعرض للعوامل الطبيعية وويلاتها ٠ والانفجــار السياحى المعاصر يزيد من تأكيد هذا التعرض للأخطار والتهديد وقابلية الكسر والتحطيم ، فقد سافر أحد مخبرى « مجلة المهندس المعمارى » ( لندن ) بالسيارة على طول الساحل الأسبانى من قارس الى برشلونة وسجل فى العدد الصادر بتاريخ أول مايو ١٩٧٤ ما شاهده من افساد أصاب البيئة على مسافة ١٠٠٠ ميل من الساحل ، فى أقل من عقد زمنى ٠

هنا تحول حلم الهروب خلال الأجازة الى غابة من الفنادق والشقق العالية ، أو البيوت المكونة من « علب صغيرة » منتشرة بصورة تبعث السأم فوق قطع متكررة من الأرض • أصبح مشهد الفراغ كله لا يزيد على صورة فى مرآة ، وعلى ازدواج للواقع الذى شجع على الخروج والحاجة الى أجازة أولا • ان البحث عن المغامرة والتغيير ينتهى بامكانية تنبؤ مملة • فالمدن الكبيرة الساحلية التى بلغت الكثافة فيها حدها الأقصى ( فى جزيرة ماجوركا وعبر سنوات عشر أقيم أكثر من ١٠٠٠ فندق ) أصبحت تعد عتيقة بسبب عجزها عن النضج ، وذلك على خلاف التعبيرات الوطنية التى تمثل السلالات الموجودة • هذه المبانى المتجانسة ذات الطراز الواحد والقصيرة الأجل تمتد من شواطىء ميامى الى شواطىء البحر المتوسط كانذار بما يمكن أن يحدث وبما سوف يحدث اذا لم تعالج مشكلة السياحة الجماهيرية بعناية وذكاء عن طريق توجيه اهتمام خاص ومتعدد الجوانب الى النواحى البشرية والبيئية وتأثير البيئة على الكائنات • المشكلة فى معظم الحالات هى أن هذه المناطق تجاوزت الآن حد الخلاص والانقاذ المطلوب الآن هو ازالة السبب لا علاج الأثر ، وأن نضمن عدم انتشار هذا النوع من النمو الى مناطق عذراء جديدة •

## نماذج مبشرة

ومع كل فهناك من حين الى آخر أمثلة عن تطورات تدل على وتشير وأحيانا تبين الخطوط التي ينبغى اتباعها حتى يتسنى لا تحقيق مقومات الحياة الاقتصادية فحسب للقائم بالتطوير ، ولكن أيضا التعلق البيئى الحساس بالحجم والمكان ، وذلك بالاضافة الى الجو المرغوب فيه والمستويات العالية للتصميم والراحة للزائر • سريعة الى هذه الجهود ، النادرة جدا مع الأسف يجب أن تساعد فى وضع المعايير اللازمة لقيام تعبير معمارى معاصر ناجح يتصل بوجه خاص بالسياحة •

كانت فنادق اكسينيا التى أقامها أريس كونستانتنيدس فى اليونان أمثلة مبكرة ( أواخر العقد السادس وأوائل العقد السابع ) لتطبيق بسيط وذكى وذى اتجاه أقليمى للأسلوب العقلاني الحديث • فطبق الاتجاهات الانسانية والحساسية على الموقع ، وعمد الى استخدام المواد المحلية لايجاد حلول ذات أهمية رائعة ومن نوعية عالية • ان تصميمات فرانسوا سبورى بشأن بور جريمود على شاطىء فرنسا الجنوبى ، والمبنية على أرض سبخة سبق استصلاحها ، قد حققت نجاحا كبيرا برغم أنها ربما تميل الى نوع بسطى من العمارة ، من حيث التخطيط الشامل ، فوفرت تسهيلات لرياضة اليخوت وعلاقة الحجم والعناصر التنظيمية • ومعظم عمارة نادى البحر المتوسط التى أقامها نويل جانيت وكريستيان ديموشي فى مختلف أجزاء العالم هى موضع التقدير الكبير بسبب ما تتسم به من الضبط والدقة وجودة النوعية والنجاح فى الاندماج فى البيئات القائمة •

وفى فترة أحدث عهدا ظهرت أمثلة لنماذج ممتازة وخاصـة فى أوربا ، أبرزها القرية السياحية فى كيمر بتركيـا التى أقامها المهندسـون المعماريون جيوفانيتى وجيوفانتينى وكافدار ، ومشروع القرية الايطالية سـيميرى اى كريتشى فى كتانزارو ( المهندسون المعماريون : شيدونيو ، فينزى ، زمبونى ، ماكيوكى ) ، وقـرية فالتور المنطوية على نفسها فى بريكولى بصقلية ( المهندسون المعماريون : انفرنـا ، يربرا ، بيلارديلى ) • لكل هذه المبانى مزايا حميدة بوجه خاص ينبغى دراسـتها بعنـاية وتسجيلها حتى توفر مؤشرات ( لا قواعد وصيغا ) للتطورات السياحية فى المستقبل • فلكل منها طابع فردى ودليل على شخصية الموقع وجرعة كافية من الزينة والتصميم الراقى مما يجعلها من بين أنجح المحاولات فى ميدان التطبيق المعمارى •

ومن المحاولات المعمارية المعاصرة التى تلفت النظر باعتبـارها مبانى منعزلة فردية على خلاف المجموعات العضـوية الممتدة الى الخارج التى سلفت الاشـارة اليها نذكر سكيومور وفندق أووينجز وميريل القائم وان كان يثير الخيال ، والقائم فى بلاج مانوا كى نى هاواى • وأقام المهندسـون المدرجات المائلة على فنـدق بلاج أماتس فى قبرس ، وفندق كامينو رويال الذى أقامه سـتوديو ليجوريتا فى كنكس بالمكسيك ، والشقق المثيرة للخيال ـ وان كانت خانقة ـ التى أقامها ريكاردو بوفيـل فى سنجس واليكاهت بأسبانيا ، والأساليب العقلانية التى استخدمها ايلى أزاجورى وجان فرانسوا زيفاكو فى مراكش •

ومما يثير الاهتمام وان كان يبعث على خيبة أمل يسيرة أن نلاحظ أن عددا قليلا جدا من كبار المهندسـين المعماريين الحديثين اشتركوا فى تصميم المشروعات السـياحية ، وربما يفيد هذا فى تأكيـد الثغـرة التى كانت تفصـل بين القائمين بأعمـال التطوير والتنمية من جهة والمنشآت الراقية التى أقامها فن العمارة الحديث ، من جهـة أخرى • نقد صمم فرانك لويد رايت الفندق الامبراطورى الشهير فى طوكيو عام ١٩٢١ وأضفى عليه معالم شرقيـة ، وزاد من ذيوع شهرته أنه ظل قائما بعد الزلزال الشديد الذى وقع بعد ذلك بسنوات قلائل ، وكمبنى أقامته عبقرية رائعة ، فقد دمر فى أواخر العقد السابع فى حركة تدل على روح عصرنا « لأنه لم يعد مجزيا من الناحية التجارية» • وفكرة أرنى جاكوبسون عن Compagni الخاص بشركة طيران « سـاس » فى كوبنهاجن ، الذى صممه المهندس المعمارى أثر يدل على طابعـه الخاص فى التعبير عند أهل الشمال ، قوى ولكنه نفذ بالمسـتوى العـالى المعتاد من التصميم والانجـاز الاسكنديناوى ، ومثال ممتاز لتكنولوجيا الآلة القريبة من الكمال ، ولكن علاقته بالنظام والعاطفة البشرية يسـيرة ، وفنـدق برتشيبى فى سـورنيتو بايطاليـا الذى أقامه جيو بونتتى ، أصداؤه رومانسـية • ففى هزل وهوس بالأجزاء الداخليـة الملونة بالسيراميك الكثير يثير مصممه العظيم الراحل الذكريات القديمة ومجموعة من الفنون المحلية وحرف الاقليم وتقاليده • انه اشارة الى الحيوية الايطالية ولكنه مرتبط برقة

كبيرة ترحب بالضيوف بدفء يداعبهم ويذكرهم بشمس البحر المتوسط نفسها . و « البيوت لمن غادروا الوطن » التى أقامها ريتشارد نيوترا فى كاليفورنيا ، مقالات رائعة فى التعبيرات المعمارية البسيطة مع التركيز على لاستبعاد ما هو غير جوهرى دون الاصطدام بمتطلبات الحجم والمكان . وكان طلاء فندق بورجاجيا الذى أقامه رالف ارسكين فى جنوب لابلاند يشبه لعبة أطفال ملونة وربما يثير ذكرى الملابس المتعددة الألوان عند السلالات المختلفة فى لابلاند ، ولكنه مندمج فى رقة بالأرض التى تكتنفها الثلوج ، ويبرز كقطعة فنية من أرقى درجة تبين كيف يمكن تحقيق فن عمارة سياحى ممتاز بميزانيات محدودة وتصميم يثير الخيال ، وفوق هذا كله بذوق جميل وأساليب لبقة .

وثمة مهندسان معماريان أمريكيان يبرز أسماهما بسبب اسهاماتهما فى فلسفة التصميم السياحى ، وربما بما كنباه أكثر منه بالمبانى التى أنشآها ، وهما جون بورتمان وموريس لابيدس . اسمان ارتبط بتعبيرات منحطة فى الذوق « البديل الأقل جودة » منهما بالعمارة الراقية المهذبة . ومع كل فانه يتراءى لى أن هناك الكثير الذى يمكن أن يتعلمه أفراد المهنة من محاولاتهما اشباع ذوق رجل الشارع . ففى معظم أعمالهما ايضاح قوى بأن الغرض من فن العمارة أن يجعل الناس يستمتعون بالبيئة التى يعيشون فيها . فجون بورتمان المعمارى الذى تحول الى شخص يعمل على التطوير والتعمير أعاد فى سلسلة فنادق Hyatt-Regency فى أمريكا وغيرها ادخال احساس بعظمة القصور فى القرن التاسع عشر . فبرغم أنها موجهة نحو الجانب التجارى بالمعنى الدقيق سواء من حيث الفكرة والاستخدام وكثرة التفاصيل فهى أمثلة تستأهل الاهتمام ، عن تعريف وتنظيم جديدين للأفكار المتعلقة بالفراغات الداخلية . وانها لقليلة تلك الأمثلة عن الأجزاء الداخلية المعمارية المعاصرة التى تحظى بمثل هذا الاهتمام والاعجاب من المشاهد غير المتخصص .

كان موريس لابيدس فى الأصل من مصممى الدكاكين ثم دخل فى ميدان تصميم الفنادق عندما بنى فندق فونتنبلو فى ميامى بفلوريدا فى أوائل العقد السادس . وباقامة المزيد من الفنادق كان اسهامه عن طريق فلسفته المكتوبة أصح منه فى المبانى التى شيدها . كان يؤثر دائما احساسا بالدعاية ونواحى للمتعة ، مما يفتقر اليه لسوء الحظ كل فن العمارة الحديث فعلا . وكما يقول :

> لا تأخذ هذه الفنادق القائمة فى بلاج ميامى مأخذ الجد ، فهى مبنية للهو .. لادخال شعور بالاثارة .. أريد أن أبنى ما يزيد الانسان .. لست أحاول أن أبنى نصبا تذكارية ، ففنادقى ليست مبنية لتحوز اعجاب المهندسين المعماريين ، ولكنها مبنية كى تجعل الناس يستمتعون وتكون مجزية من الناحية الاقتصادية للذين شيدوها .

كذلك يتفوق لابيدس فى النية والغرض ، ولكن طغيان فكرته عن « البديل الأقل جودة » يهزم أهدافه الجمالية ، وان لم يهزم بالتأكيد أهدافه التجارية ، ففنادقه مشهورة بأنها من أنجح الفنادق فى أى مكان ، من الناحية المالية ومن وجهة نظر التشغيل • ان عقيدته عن فن معمارى يراد به « توفير اجازة ينبغى أن تظل ذكرى ثمينة وتجعل كل ضيف يشعر بأهميته » هى عقيدة صحيحة من حيث المبدأ ، ولكن الخط الفاصل بين الواقع وما هو محاكاة أساليب أخرى ، رفيع الى حد كبير ، ورفيع بحيث يجعل المرء يشك بصفة جدية فيما اذا كان على صواب • ( ان حدائق Disneyland هى من أنجح المراكز فى العالم لقضاء الفراغ ، وذلك من الناحية الاقتصادية ومن حيث عدد من تجتذبهم من الزوار ) •

فالرجل العادى كما يقول بحق ، مريض ومتعب بسبب تلك المبانى ذات الأنوف المقلوبة رأسا على عقب التى يقيمها صفوة المهندسين المعماريين الذين يقولون « اذا لم تفهم هذا فأنت غبى » ، وهو يزداد نشوة وفرحة اذ يحس بالأهمية التى تضفى عليه عندما يدخل أيا من المبانى التى أقامها لابيدس ، ومما يبعث على السخرية أن اسم موريس ربما لايزال بارزا فى أوساط المؤسسة المعمارية ، بسبب خدماته فى الاتصال الشعبى ، حيث يستخدم أناس « لهجته » المعمارية الخاصة •

## خاتمة : التشاور من أجل حلول مثلى

رأينا أن السياحة كما نعرفها اليوم حيوية بالنسبة للانسان ، شأنها شأن الهواء الذى يستنشقه ، واذا كانت حماية الجو من التلوث والافساد ذات أهمية بالنسبة لوظيفة الانسان البيولوجية فهذا نفسه ينطبق على حماية المناطق المخصصة للمتعة ووقت الفراغ وكلاهما لازم لوجوده السيكولوجى • فبرغم التكنيكات والاتجاهات المدمرة يظل الانسان فى أساسه حيوانا حساسا ويسرع الى هجر المناطق التى أصابها الفساد • ولقد كشفت الدراسات الحديثة عن المناطق السياحية بايطاليا أنه عندما ترتفع الكثافة الى مستويات الازدحام يبدأ السياح الدوليون يهجرون المنطقة • وهذا العبء الهائل المتعلق بتأثير البيئة على الكائنات يقع على عاتق المهندسين المعماريين القائمين بأعمال التصميم ، والذين عليهم أن لا يراعوا اعتبارات المكان ومتطلباته فحسب ، ولكن يأخذون فى الاعتبار أيضا المستثمرين المتنظرين والسياح أنفسهم • ربما يكون الجواب هو الاشتراك مع الغير الذين يعملون فى ميادين مختلفة ، وهو نوع من التعددية بمعنى الاشتراك المتعدد الأساليب بطريقة تشبه التوزيع الموسيقى فى الموسيقى الحديثة ، ففى مؤلف بيير بوليز المسمى Pli-Selon-Pli لايتجزأ البنيان ككل وانما يقرره المؤلف الموسيقى ، ولكن فى داخل النظام الشامل الذى جرى تصميمه يجرى تشجيع العازفين على الارتجال والاضافة الى التفاصيل • وباصطلاحات البناء يستطيع المهندس المعمارى تحديد المشروع الشامل ، فى حين أن « تنسيق » التفاصيل يترك للأفراد المشاركين فى العمل •

وأقرب موقف مواز حتى الآن فى فن العمارة هو الموقف الذى تصوره لوسيان كرول فى مشروعه الخاص بجامعة ليوفن خارج بروكسل . كان المبنى يشتمل على الكثير من التفاصيل المتخسنة على أيدى الطلاب والعمال فى داخل الاطار الكلى ، وكانت النتيجة التى تحققت نموذجا خلابا يثير الاهتمام لعمارة المشاركة . وربما يمكن اقتباس مثل هذا النوع من التقليد فى مجالات أخرى من النشاط البنائى بما فى ذلك بناء السياحة ، فلا يشمل العمال فحسب ولكن يمكن أن يشمل أيضا السياح والزوار أنفسهم .

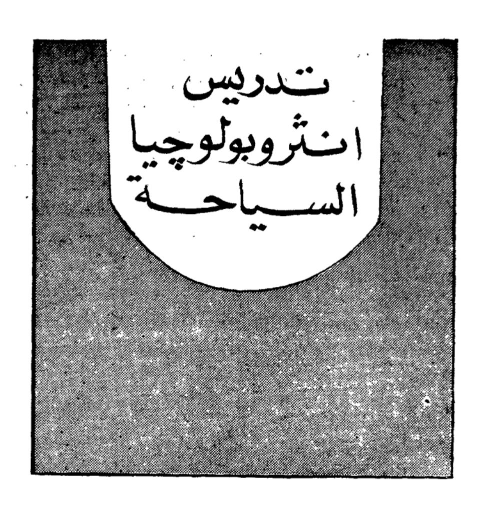
لكن تبقى المشكلة ، وهى أن الانسان يعيش فى فترة انتقال كبير ، وبينما يصح القول بأن ظاهرة السياحة مفيدة لكل من يستخدمها ومن يروجها وينشطها ، ولا يمكن انكار أنها حافز قوى يشجع اقتصاد أى بلد ، يصح القول بالمثل بأنه يصعب تنفيذ التغيير والتحسينات وان كانت أساسية . ربما لايقتصر المطلوب بصفة أساسية اليوم على التعبيرات المعمارية ولكنه يمتد الى ميادين أوسع . على الانسان الحديث أن يربى وينمى ويزيد القدرة على قهر القيود التى فرضتها أنماط التفكير فى عصر ما بعد ديكارت . هناك فلسفتان معاصرتان ومتعارضتان تماما ، احداهما قائمة على مذهب الكلية والبدهية ويغلب عليها الطابع الشرقى ، والأخرى تعمل على التمييز بين الأشياء وتستند الى العقل وغربية فى أساسها . وبينما يمكن فى بعض الميادين ( التربية ، علم النفس ، الطب ، الخ ) محاولة المزج بين هذين المنهجين ففن العمارة برغم حداثة عهده يظل مع الأسف متخلفا عن العصر وعاجزا عن التخلص من بعض ما انطوت عليه الحركة العقلانية من معان ضمنية ومقولات عتيقة . ان الزيارة التى قمت بها الى الشرق الأقصى لدراسة المؤشرات الفلسفية التى توحى بها عقيدة الهدوء والسكون والموجودة فى حدائق كارا سنزوى الجافة اليابانية علمتنى أن أسلوب الحياة المنطقى الغربى الذى يدور فى أفضل الحالات حول مثل أعلى رياضى فى حاجة ماسة الى مد نطاق معالمه . فبدءا من المقدمة المنطقية التى ترى أن الانسان جزء لا يتجزأ وجوهرى من السلسلة الكلية الأكبر وهى الطبيعة ، وليس قوة خارجية تتحكم وحدها فى الموقف ، ظهرت فلسفة هى امتداد خصب للمنهج الغربى المحدود فى التفكير .

ومن حيث الاجابات على مشكلة توفير وسائل الاقامة والرعاية للسياح يتطلب الأمر أولا أن نتذكر أن فن العمارة هو في جوهره فن يخدم غيره ، فن يهيىء الراحة للناس لا على المستوى الفردى فحسب بل على مستوى المجموعة أيضا . ثم يصبح من الواجب أن نفكر ونخلق تطبيقات وحلولا بشأن تفرد المكان ومتطلبات الموقع ، وأن تخلق احساسا بالذاتية الى جانب النظر فى المتطلبات الأوضح للوظيفة المادية والاقتصاد .

الآن ، وقد وصل فن العمارة الى مرحلته « بعد الحديثة » ، ورفض فى هذه العملية ، على ما نأمل ، غفلية مظاهره الحديثة والمقولة البالية عن أن « الصورة تتبع الوظيفة » ، يعلن المؤرخون الآن أن الحركة العقلانية كلها ميتة وحل محلها غيرها .

وعند الناقد المعمارى تشاركز جنكر حدث موت الحركة حتى قبل أزمة الطاقة ، فيقول : « مات فن العمـــارة الحـديث فى عـام ١٩٧٢ عندما انهـــار مشروع اســـكان فى سنت لويس بولاية ميســورى » ، وهو مشروع للتطوير والتعمير كان مـــن قبـــل موضع المديح والاعلان عنه ، ثم ارتفع فيه معدل الجريمة الى مستوى عال ، واعتبر غير صالح تماما للسكنى بحيث تعين نسفه ، ربما كان هذا من قبيل التعجيل بموت المريض رحمة به ، وذلك لضـمان بقاء الانسـان · وربما فى ذلك المجـــال الخاص من تنمية السياحة يمكن اعادة الهوية والاحســـاس بالمكان مما تفتقر اليه المبانى والتطورات الحديثة الأخـرى ، اذ يجب النظر الى هذين الأمرين هنـا كمتطلبات أساسية ووظيفية من جانب المستهلك الذى يستخدمها ·

وان نستمع الى ما أشرت اليـه فى مواضع أخرى على أنه أصوات الموقع فربما يكمن سر المبانى المستقبلية التى تنتمى الى ذلك المكان وتصبح جزءا لايتجزأ من المجموع الكلى الشامل الذى يعنى بأيديولوجيـة للهوية · يجب أن تتحـد المظاهـــر الطبيعية والعمارة فى كيانات شاملة باعتبار أنها حلول فردية لمشكلات معينة تولدها السياحة · ســوف تقول الأصــوات للمهندس المعمارى ( ان كان حساسـا ) ما اذا كانت البيئة ضعيفة ، وهذا بدوره يتطلب منه أن يكون قويا ومتسلطا ، وربما تحدثه بأن البيئة قوية وأن عليه بدوره أن يكون سلس القياد وخانعا · ولن تبدأ عجلات بقية العملية الخلاقة المعمارية تدور الا بعد أن يتم هذا الاتصال الروحى ·




## تقـــديم

بدأ علماء الاجتماع فى السنوات العشر الماضية ، على نحو مفاجىء تقريبا ، القيام ببحث تفصيلى عن ظاهرة السياحة المنتشرة على النطاق العالمى ، وهى الموضوع الذى أهملوه قبلا لأسباب أوجزها بواسفين ( ١٩٧٧ ) ايجازا حسنا ، فقد كان البحث الجدى فى موضوع السياحة قبل ذلك بعدة عقود من السنين يدخل فى مجال علماء الاقتصاد أساسا • وبغض النظر عن الدلائل القليلة التى ظهرت فى العقد السابع من هذا القرن ( ننيز ، ١٩٦٣ ، فورستر ، ١٩٦٤ ) نجد أن انفجار الاهتمام الحالى بهذا الموضوع قد نجم بشكل جزئى من الارتياب فى الفوائد الاقتصاديه التى تنبأ بها على الدوام ، ومن التحقق من أن النتائج الاجتماعية والثقافية والجمالية للسياحة قد تفوق الفوائد الاقتصادية ، ومن الاستحالة الأكيدة الناتجة عن عدم ملاحظة الأثر الخطير للسياحة فى مواقع يتخذها الأنثروبولوجيون وكثير من علماء الاجتماع ميدانا للبحث •

## الكاتب : نلسن هـ . هـ . جرابيرن

استاذ مادة الانثروبولوجيا بجامعة كاليفورنيا ، بيركلى . وامين الانثولوجيا لأمريكا الشمالية بمتحف لوين . قام ببحث ميدانى بين جماعات الأسكيمو بكندا وفى منطقة شيكاغو ، وكيوشو باليابان . ومن كتبه «اسيكيمو بلا أجلوه (١٩٦٩) ، «قراءات فى القرابة والبناء الاجتماعى» (١٩٧١) ، «الفنون العرقية والسياحية» وهو مستوحى من مقال كتبه لهذه المجلة بالمجلد ٢١ ، العدد الثالث ، ١٩٦٩ ، عن «الفن وعمليات التمثل الثقافى» .

## المترجم : حسن حسين شكرى

ليسانس الآداب ، ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة من كلية الآداب بجامعة القاهرة . اشترك فى ترجمة دائرة المعارف الجديدة للشباب ، وله كثير من المترجمات العلمية والأدبية والثقافية .


---

وفى السنوات الثلاث الماضية قدمت لطلاب المرحلة الجامعية الأولى مقررا عن أنثروبولوجيا السياحة حتى يدرس ضمن مقررات المنهج المنتظم بجامعة كاليفورنيا ، ببيركيلى ، فى الولايات المتحدة الأمريكية . ولقد نتج اهتمامى بهذا الموضوع من البحث المقارن عن الاستفادة المادية من الفنون البدائيــة والشعبية ، الذى اكتمــل فى المجــلد المعنون باسم « الفنون العرقيـــة والسياحية » ( ١٩٧٦ ) ، ومن اشتراكى فى ندوة « أنثروبونوجيا السياحة » التى نظمها فالين سمث فى شكل اجتماعات سنوية للجمعية الأمريكية للأنثروبولوجيا فى مكسيكوسيتى عام ١٩٧٤ .

وفى خريف عام ١٩٧٦ أدخل المقرر (١) الذى وضعته كتجربة ، وجذب مايزيد عن ١٥٠ طالبا ، كان ما يقرب من نصفهم من دارسى الأنثروبولوجيا ، وباقيهم طلاب فى عدد كبير من أقسام الفروع العلمية الأخرى . وكانت ردود الفعل ايجابية الى حد كبير ، لا من جانب الطلاب فقط ، بل كذلك من جانب الأساتذة والزائرين الذين استمعوا الى هذا المقرر أو شاركوا فى مناقشة جوانبه المختلفة (٢) . وفى خريف عام ١٩٧٧ تقدمت به الى سلطات الجامعة ، وتمت الموافقة على جعله مقررا منتظما فى الجزء الأعلى من منهج

الأنثروبولوجيا ، على أساس أنه مادة إختياريه تدرس عاما بعد عام · وفى ذلك الفصل الدراسى نفسه قمت بعقد حلقة دراسية عن هذا الموضوع لطلاب السنة النهائية (٣) ، وجذبت عشرة من الطلاب المتفوقين رغبوا جميعا فى عمل أبحاث عن جوانب السياحة · كما تم تدريس المقرر لطلاب المرحلة الجامعية الأولى مرة أخرى فى الفصل الدراسى ( ربيع ١٩٧٩ ) ، وجذب ما يزيد عن ١٧٠ طالبا · أما دراسة المقرر التجريبى فقد شملت مجموعة عريضة من طلاب فروع العلوم الأخرى ، كما استمع اليه طلاب السنوات النهائية ، والأساتذة الزائرون ، وكان استقبالهم له ايجابيا الى حد كبير جدا ·

## السياحة فى منهج الأنثروبولوجيا

تقدم أنثروبولوجيا السياحة الآن كمادة اختيارية فى الجزء الأعلى (٤) من منهج قسم الأنثروبولوجيا بكلية بيركيلى · فبعد أن يدرس الطلاب مقررات مدخلية فى الأنثروبولوجيا الطبيعية والثقافية واللغوية ، وعلم الآثار ، يركزون دراساتهم عادة فى فرع من الفروع الرئيسية الأربعة لعلم الانثروبولوجيا · ويطلب من طلبة الانثروبولوجيا الاجتماعية الثقافية دراسة عدد معين من المواد ــ كحد أدنى ــ فى موضوعات مثل : القرابة ، البناء الاجتماعى ، الأنثروبولوجيا السياسية ، الثقافة والشخصية ، التغير الاجتماعى الثقافى ، والأنثروبولوجيا الأيكولوجية ، وهلم جرا ، وكذلك بعض المواد الاختيارية من علوم أخرى غير علم الأنثروبولوجيا · لقد صار علم الأنثروبولوجيا بعد تطويره تطويرا جديدا مادة اختيارية مألوفة لطلاب المرحلة الجامعية الأولى الذين يعدون أبحاثهم فى هذا العلم أو فيما يتصل به اتصالا وثيقا من المواد الأخرى ، مثل التغير الاجتماعى الثقافى ، والأنثروبولوجيا الاقتصادية والأيكولوجية · كما أنه صار مألوفا أيضا لطلاب الفروع العلمية الأخرى الذين يطلب منهم دراسة مواد فى مجال غير مجال تخصص أقسامهم · ويجذب مقرر أنثروبولوجيا السياحة ــ على نحو خاص ــ طلاب أقسام علم الاجتماع ، وادارة الأعمال ، والجغرافية ، والعلوم الانسانية · كما أن الطلاب الأجانب ( من اليابان ، وتيوان ، وبلدان أمريكا اللاتينية ، مثلا ) ، وأقلية من الطلاب الأمريكى الجنس أصلا ( مثل أبناء تشيناتاون بسان فرنسيسكو ) الذين تتأثر مجتمعاتهم المحليه تأثرا كبيرا بالسياحة ، يدرسون غالبا مقرر أنثروبولوجيا السياحة لكى يزيدوا فهمهم للظاهرة السياحية أو ليكتسبوا حنكة تفيدهم فى الأعمال التى سيشتغلون بها مستقبلا فى المجالات الحكومية أو التجارية التى لها صلة بالسياحة · وقد أتى بعض هؤلاء الطلاب « والمستمعين » لكل من مقرر السنة النهائية ، أو مقرر السنوات الدراسية الجامعية السابقة ، من خارج حرم كلية بيركلى ، بجامعة كاليفورنيا (٥) ·

## خطة المقرر ومواده

ينقسم المقرر الى قسمين يغطيان البؤرتين الرئيسيتين فى دراسة السياحة هما : أولا : تحليل التاريخ والبناء الثقافى للسياحة نفسها ، والاستفادة من كتابات دين ماك

كانيل ( السياحة ١٩٧٦ ) ، وأيرك كوهين ( ١٩٧٢ ، ١٩٧٤ ) ، وجرابيرن ( ١٩٧٧ )، ثانيا : أثر السياحة ، مع الاستفادة من دراسات الحالات في مؤلفات سميث ( ١٩٧٧ ) وغيرها من المصادر السابق نشرها . ويتكون مقرر مرحلة الدراسة الجامعية الأولى من المحاضرات أساسا ، بما في ذلك محاضرات الأساتذة الزائرين الخبراء في مجـالات خاصة ، ومن الندوات الضيقة النطاق عن أثر الحالات السياحية المعينة . ويشترك في هذه الندوات عادة نخبة من أبناء البلد أو المجتمع المحلي المضيف ، وخبير سياحي وعالم في الأنثروبولوجيا كلاهما متمكن من علمه ببلده . ويقدم أعضاء هذه الندوات عرضا موجزا عن تاريخ السياحة وطبيعتها وتفاعلاتها ، يتلوه مناقشات وأسئلة من جانب الطلاب ، وقد عرض فيلم سينمائي بعنوان « مرحبـا بك في الفـردوس » (٦) . وفي المرة الثانية التي قدم فيها هذا المقرر التقى الطلاب أيضا بأحد الأساتذة المساعدين على شكل فصول دراسية للمناقشة (٧) . ووزعت على الطلاب قائمة بالموضوعات المطلوب قراءتها ، كما عقد لهم امتحانان : أولهما في منتصف العام الدراسي ، ويتركز حـول الموضوع الأول ، أي تاريخ السياحة وتحليلها ، وامتحان نهائي يشمل المقـرر برمته مع التركيز على أثر السياحة . وتضمنت أسئلة هذين الامتحانين أسئلة يطلب فيهـا كتابة مقالات تطبيقية المضمون في أغلب الاحوال . كما سئل الطلاب أن يدرسـوا موضوعات بسيطة أخرى مثل وصف المواقف السياحية وتحليلها سـواء كانوا فيهـا مضيفين أو ضيوفا ، أو بحث دور الخبرة السياحية في حياتهم بالنسبة لوجهة النظر العالمية . وكان يسمح لبعض الطلبة المتفوقين في السنوات قبل النهائية وكذلك لطلبة السنوات النهائية بأن يقدموا في الفصـل الدراسي بحوثا مكتـوبة يقومون بهـا عن موضوعات محددة بدلا من تقدمهم للامتحان النهائي .

**مضمون المقرر :**

**« ظاهرة السياحة »**

من ميزات تدريس أنثروبولوجيا السياحة أن لدى كل الطلاب شـيئا من الدراية بالظاهرة السياحية سواء كانوا مضيفين أو مشاهدين للسياح (٨) ، أو كانواهم أنفسهم سياحا . وفي بادىء الأمر ادعى كثير من الطلاب أنهم لم يكونوا سياحا على الاطلاق ، بل كانوا مهاجرين أو مسافرين أو متنقلين بحثا عن عمل ، أو علماء للأنثروبولوجيا ، وعلى حد قول بورستين ( ١٩٦٢ ) أنهم يرفضون بطريقة ما أن لا يكونوا في وضـع أفضل من مجرد كونهم سائحين . وعلى أية حال فأنهم بعد قراءتهم لأعمال كوهين ( ١٩٧٣ ) وتير ( ١٩٧٦ ) وماك كانييل ( ١٩٧٦ ) اقتنعوا بأنهم كانوا سياحا من نوع أو آخر . وتحققوا بأنهم كانوا يستجيبون للقيم والدوافع التي اتسمت بها نظرة العالم الغربي الخارجية منذ العصور الوسطى ، والطبقات المتوسطة ، الى كثير من أجزاء العالم الأخرى منذ الحرب العالمية الثانية .

ويناقش الجزء الأول من المقرر تعريفات السائح ، ابتداء من تعبير سمث القائـل « ان السائح شخص متفرغ تفرغا مؤقتا ، يزور عن طيب خاطر مكانا يبعد عن وطنه ،

بغرض اكتساب خبرة ما عن طريق التغيير » ( سميث ، ١٩٧٧ ، ص ٢ ) ٠ ونحن نغطى الأنماط السياحية المختلفة ، والدوافع النفسية الثقافية للسياحة الحديثة من الجوانب : التاريخية والثقافية والعرقية والدخيلة والترويحية والبيئية ، وقد انقسمت الفئة الأخيرة شعبتين هما « الصيد » و « الجمع » بهدف اللهو والحصول على التذكارات والقواقع والصخور الخ ، على عكس السياحة الأيكولوجية بهدف بحث القفار وتحاشى اغفال أى معلم من معالم البيئة الطبيعية ( جرابيرن ١٩٧٧ ، ص ٢٧ ، مجلة نيوزويك ١٩٧٧ ) ٠ ويطلب من الطلاب أن يأخذوا فى اعتبارهم الحالات السياحية المتعددة الأغراض مثل : زيارة أوربا للتزحلق على الجليد ، ومشاهدة مدنها الكبرى ( ثقافية ترويحية ) ، أو زيارة الجزر الاستوائية للاستمتاع بالشمس والرمال ، والأمواج المنكسرة ، والجنس الممزوج بالاحتكاك مع أهالى هذه الجزر الذين يعتبرون طرازا غريبا ( ترويحية عرقية ) ٠

ولقد خصص أكثر من نصف الفصل الدراسى الأول لدراسة الموضوعات الواردة فى كتاب ماك كانييل « السياحة » ( ١٩٧٦ ) ٠ ويرى ماك كانييل أن السياحة أنموذج للحياة العصرية الموجهة للخارج فى أوقات فراغ الطبقات المتوسطة فى العالم ٠ ومع أن هذا المرجع محل انتقادات لايستهان بها ( جرابيرن ، ١٩٧٧ ، ديمونت ، ١٩٧٧ ، كوهين ، ١٩٧٨ ، سكورسون ، ١٩٧٩ ) فأنه يحتوى على ما قد اعتقد كثير من الطلاب أنه نفاذ ألمعى للبصيرة بالكيفية التى يعيشون بها حياتهم ، وبما يتمسكون به من قيم ، وبما لديهم من دوافع ، وأنه يطرح مناقشات مفيدة عن العلاقة بين فكرة السياحة ومفاهيم الحرية ، وعن العلاقات بين العمل والفراغ ، وبين التربية التى تجاوز حدود المناهج الدراسية وطبيعة العلوم الاجتماعية نفسها ٠ ويؤكد ماك كانييل أن العلاقة الأخيرة هى النظير المهنى للسياحة نفسها ، ويزعم أنها مجهود الشخص العادى لسبر وفهم أغوار منجزات المجتمع العصرى ومفارقات عالمنا المعقد ٠

ويخصص أسبوع لتاريخ السياحة ( الغربية ) والنظائر التاريخية مثل : العطلات، والطقوس الموسمية ( زادت من المناسبات التى تكسر روتين الحياة ) ، وزيارة الأماكن المقدسة ( سمة من أعظم سمات المجتمعات الثيوقراطية تعقدا ) ، والأعمال الحربية ، والكشوف الجغرافية ، والتجارة على المسافات البعيدة ٠ وتجمع المعلومات عن السياحة قديما من سيجو ( ١٩٦٥ ) ، تيرنر ، آش ( ١٩٧٥ ) ، بيركارت ، ميدلك ( ١٩٧٤ ) ، وقد اتبع هذا النهج فى كل من محتويات المقرر ، وفى محاضرة ممتازة ألقاها دينجلر الأستاذ بقسم التاريخ عن تطور رحلات الحجاج ، والكشوف الجغرافية ، أى عمليات السياحة من العصور الوسطى من خلال الرحلة الكبرى ( أ ) ( ترينر ، ١٩٦٧ ، هيبرت ، ١٩٦٩ ) حتى الثورة الصناعية ، مستعينا ـ للأيضاح ـ بشرائح فيلمية للخرائط المعاصرة ، وبالرسوم والوثائق السياحية ٠ ويؤدى هذا الى بحث ما عن نشوء السياحة الجماعية الحديثة التى استحثها اختراع السكك الحديدية ، وغيره من التقدمات التكنولوجية ، والتغييرات الثقافية ( فى الطباعة ، والادارة ، وقيام الحدود القومية )، وأنشطة توماس كوك ومقلديه ٠ أما بالنسبة للقرن العشرين فيجرى البحث حول نشوء عبادة الطبيعة ، وحول « أبناء الطبيعة » أى الشعوب الأشد سوادا فى جلودهم

والسمر البشرة ، وحول انهيار الأرسقراطية الأوربية بعد الحرب العالمية الأولى ، وكذلك التقدمات التكنولوجية لعابرات المحيطات وللقطارات والطائرات ، وتأثيرات الترحال فيما وراء البحار فى الحربين العالميتين . ويقدر الطلاب حق التقدير أنهم ورثة سلسلة طويلة من التطورات التاريخية هى التى تشكل أساس نوعيات السلوك والإتجاهات التى اتخذوها هم وأسرهم حتى يكونوا محدثين أو عصريين جدا .

ويبحث القسم الثانى من المقرر طبيعة صناعة الرحلات الحديثة ، وأهمية واتجاهات الحجم الحالى للسياحة الداخلية والخارجية ( ناش ، ١٩٧٧ ، فولان ، ١٩٧٥ ، تيرنر ، آش ، ١٩٧٥ ، هايد نجيست ، ١٩٧٢ ، الصورة الكبيرة ، ١٩٧٦ ) . ويتم تشجيع الطلاب على قراءة المجلات السياسية مثل مجلة أخبار السياحة ، عصر السفر الى الغرب ، والوكيل السياحى ، لكى يعلموا كيفية تناول وسائل الأعلام للسياحة . وبعد دراسة تحليل ماك كانييل الخاص بالعلامات والرموز والمعالم (١٩٧٦ ، من ص ١٠٩ ــ ٤٣ ) يطلب من الطلاب تحليل أعلانات وكالات السفر والاعلانات السياحية كجزء من امتحان نصف السنة (٩) .

ويتناول القسم التالى من المقرر السياحة الحديثة ، والمعاهد المرتبطة بها ، وبوجه خاص مجموعة المتاحف ووظائفها ( جرابيرن ، ١٩٧٧ ، ويتلين ، ١٩٧٠ ) ، والتذكارات والفنون السياحية ( جرابيرن ، ١٩٧٦ ، كاربنتر ، ١٩٢٧ ، كوهين ، بلا تاريخ ) . ونحن ندرس هذا الموضوع من وجهة النظر القائلة بأن نظام العلامات والمعانى يحدث ، ويعطى المعنى للحياة الدولية العصرية للطبقة المتوسطة ، وأن أثر هذه الظواهر على الثقافات المضيفة يظهر مع مرور الزمن فيما بعد .

والمتاحف ليست الا استعارة مناسبة للاتجاهات والمؤسسات السياحية الحديثة . فهى مستودعات لرموز انتصار العالم الحديث على الماضى ( التاريخ والفن ، متاحف تاريخية ) ، وعلى الطبيعة ( التاريخ الطبيعى ، متاحف علمية ) ، والشعوب غير العصرية ( متاحف عرقية ) ، وتعرض هذه المتاحف معانى سليمة ومرضية لجمهور حائر الى الأبد ازاء التعقد المتزايد ، وازاء حجم وسائل الاتصالات التى يخضع لها . ومن ناحية أخرى تقدم التذكارات والصور الفوتوغرافية للمسافرين وللمجموعات المحيطة بهم فى أوطانهم دليلا ملموسا على اكتسابهم الخبرة « بالغيرية » من أسفارهم حينما يحملون الرسائل ( علامات ) لما ثبت ثقافيا أنه شيء نمطى ومفهوم فى الأماكن التى قاموا بزيارتها . ويميل الاثنان الى التقارب عند الأسرة من الطبقة المتوسطة التى أصبحت نوعا من المتاحف الخاصة بما لديها من تذكارات قيمة وسجلات شخصية ، وعلى عكس ذلك نجد كثيرا من المناطق العامة وبوجه خاص تلك التى تكون أهدافا للسياحة قد أصبحت فى شكل المتاحف ، مع الوعى الذاتى للحفاظ على القديم ، ومن الاستخدام المشوب بحب الماضى ، ومن عرض ممتلكات غير عصرية مثل العربات التى تجر بحبال متحركة فى سان فرنسيسكو ، والمخازن والصانع التى تحولت الى محال ومطاعم ، واستعيدت المنازل القديمة لمعيشة عصرية .

فى النصف الثانى من المقرر يوضح أثر السياحة فى الحسبان ، مع أتباع منهج ذى اتجاهين :

أولا : تناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لمقياس النتائج ايجابا وسلبا الى جانب ما يتم من محاولات لتحليل دراسات الحالة ( سميث ، ١٩٧٧ ) بالنسبة للعوامل الخاصة المفسرة للنتائج المختلفة ٠

ثانيا : بحث هذه الموضوعات المساعدة على الكشف ، القابلة للفصل ، بشمولية أكثر ، بالنسبة لأثر السياحة فى الأنماط المختلفة من الأماكن : مجتمعات ضيقة النطاق ، مجتمعات غريبة النوع أو بدائية ، مجتمعات الجزر ، مجتمعات سريعة الزوال من الناحيتين الأيكولوجية والتاريخية ، بلاد نامية ، مجتمعات المدن الكبرى والصناعية ٠

ولقد كانت الأسباب المنطقية للنهوض بالسياحة من الناحية الرسمية فى كل من العالم الثالث والأمم الغربية أسبابا اقتصادية ، ويجرى تعريف الطلاب بمفاهيم التجارة الدولية والاستثمار ، وبالتأثير المضاعف على الدخل ومستوى المعيشة الذى كان يزعم بالنسبة للمجتمعات المضيفة ٠ وبعدئذ نبحث عمل برايدن ( ١٩٧٣ ) وأعمال غيره من الذين أثبتوا بالدليل القاطع وجود تسرب لايستهان به للدخل الناتج من السياحة فى البلاد الفقيرة يعود الى المدن الكبرى والى الأمم المولدة للسياحة من خلال اعادة توزيع الأرباح ، ودفع أثمان الأطعمة المستوردة والمعدات والخدمات ، وتكاليف تدريب العمال على الخدمات السياحية ، والاعلانات على المستوى العالمى ، وآثار أظهار محاسن السياح والاستهلاك الترفى على أهالى البلاد ، وكلها تؤدى الى زيادة الاستيراد ٠ كما أن آثار التضخم الناتجة عن توفير الاحتياجات السياحية تربى فى حالات كثيرة على الدخل الذى تحققه التطويرات السياحية ٠

ويتراوح الأثر الاجتماعى للسياحة بين خلق التضامن المحلى المتزايد وتماسك المجتمع كما هى الحال فى مالطة ( بواسيفين ، ١٩٧٧ ) وزيادة الطبقية المحلية من خلال نشوء طبقات جديدة من أصحاب الأعمال ، وانهيار المجتمعات المحلية المستقرة فى مواجهة الضغوط الخارجية المكثفة ٠ كما أن الاساءة الى الشعوب التى كانت تفخر بنفسها قبلا ، وكانت تستمتع بالاستقلال الذاتى تحيق بأهاليها حين يدخلون فى أعمال الخدم الدنيا ، وظهر ذلك فى أجزاء كثيرة من العالم ( فينى ، واتسون ، ١٩٧٥ ، واجنر ، ١٩٧٧ ، يونج ، ١٩٧٣ ) ٠

وتعتبر الدرجة المسموح بها فى اتخاذ القرار محليا ، وتوظيف الأهالى المحليين فى مناصب أكثر قوة بصناعة السياحة ، من العوامل الرئيسية لزيادة النتائج الايجابية للتفاعلات الاجتماعية بالنسبة للسياحة ٠

ان النتائج التى تصل الى حد الكوارث من أثر السياحة على الثقافات المحلية أكثر عددا الى حد كبير جدا من التفاعلات الايجابية ٠ ان المقرر تأثيرات السياحة على كل من

نوعيات السلوك الثقافى المحلى ، أى الطقوس ، والمهرجانات ، والأسـواق ، والذوق العام ، والصنعـة وعلى المستوى الثقافى للابـداع الانسـانى الفنى ، يغطى الفنون والصناعات ، والتذكارات ، وادخال الجديد ، والبدائل غير الوطنية ٠

ويؤكد ملك كانبيل ( ١٩٧٦ ، ص ١٥٥ ) وآخرون أن استغلال الأحداث الثقافية الرئيسية الهامة على أساس تجارى خاضع لاحتياجات المشاهدين الخارجيين بدرجة أكثر من خضوعه لاحتياجات المشاركين فيها ، وهو يقلب جزءا طبيعيا له قيمة فى الحياة الى عملية للجذب السياحى ، ويجرد هذه الأحداث من معناها الأصـيل ، ومن الافتخار بها والحماسة لها محليا ٠ ومن الحالات المثيرة جدا حاله منطقة « باسك الارد ــ بفيونتريبيا » التى غمرتها السلطات السياحية الاسبانية بالمدرجات المسقوفة للتحـكم فى التوقيت ولأداء ما يتم فيها من عروض مرتين ٠ وبالمثل نجد أن الاحتياجات السياحية قد جعلت جماعة « التوراجان ــ بسولاويزى » ( كريستال ، ١٩٧٧ ) يقومون بمراسمهم الجنائزية الفخمة فى ذروة الموسم السياحى حتى ولو لم يكن ثمة انسان ما ، مدمرين بذلك الناحية التلقائية والدلالات الثقافية للحدث ٠ كما قاومت سلطات سيينا بايطاليا مثلا استغلال مسابقة الباليو السنوية على أساس تجارى قائلة « نحن لانلعب الباليو ولكننا نعيشه » ( روينز ، فالاسى ، ١٩٧٥ ، ص ٢٤٠ ) ٠

ومن غير المستطاع أن نغير بسهولة الأحداث الثقافيـة الهامة التى تجذب أنظـار السائحين فى المدن الكبيرة مثل عمليـة تغيير الحرس فى لنـدن ، واستعراض أول مايو فى موسكو حيث يجرين بالأسلوب المتبع سواء كان هناك سياح أو لم يكن ٠

ويعتبر الطلب للهدايا التذكارية ــ الذى يتراوح بين الرغبـة فى الحصـول على تذكارات مقدسة أصيلة ، وعاديات تافهة للغاية ــ اتجاها عالميا نجمت عنه مجموعة من النتائج ، ففى بعض الأماكن نرى حرصـا على عدم نسيان الفنون والصناعات الوطنية فى أشباع الاحتياجات السياحية فى الوقت الذى يتضاءل فيه الطلب المحلى لها ، وفى مناطق أخرى نجد الممتلكات الثقافية تباع بأرخص الأثمان وهى لاتعوض أبدا ٠ وكثيرا ماتحدد أثمان رخيصة للمنتجات المحلية مثل : النسيج والفخـار أو منتجات الفنون التشكيلية نتيجة لتزايد حجم الطلب ، والتوحيـد القياسى ، والتبسـيط ، والقابلية للحمل ( لاثراب ، ماديورو ، وليمز ، بن آموس ، فى جرابرن ، ١٩٧٦ ) والا انخفضت مبيعاتها ، وتستبدل بأشـياء مقلدة مستوردة من أماكن أخـرى ٠ وقد عملت قلة من المجتمعات غير الغربية على تقوية مركز منتجاتها المحليـة من القماش من خلال اشباع الاحتياجات السياحية ، ومثـال ذلك مجتمع « كونا ــ فى بنما » الذى يصنع أهاليـه قطعا متقنة الصنع من القماش للصدرية المعروفة عندهم باسم « مولا » يتزينون بها هم أنفسـهم ثم يبيعونها للسـياح بعد ذلك بأثمان غالية ( سلفا دور ، ١٩٧٦ ، سوين ، فى سميث ، ١٩٧٧ ) ٠

وأثر السياحة من الناحية الأيكولوجية البحتة والناحية الطبيعية البحتة قد أخذ فى الاعتبار ، وقد قدم للطلاب المفاهيم الخاصـة بسعة الحمل ، واسـتخدام الأرض ،

وتخطيط الطبقات التحتية ، والمتنزهات ، ووسائل الوقاية ( كوهين ، ١٩٧٨ ، وأسمان وآل ، ١٩٧٢ ) ، والقدرات المتبايه للبيئات المختلفة ومدى صمودها لحجم وسلوك وأسلوب حياة السياح يجرى بحثها بطريقة « دراسة الحالة » • كما يوضع فى الحسبان السلوك المسبب للتلف مثل : العبث ، وجمع القواقــع والنبـاتات ، ووطء الخضرة بالأقدام ، وازعاج الحياة البرية ، الى جانب تأثيرات تطورات البنية التحتية ، واستخدام المركبات ، والفنادق ، ووسائل الصرف الصحى ، والأمثلة السـيئة لعمال النظـافة المحليين ، ونثار أوراق الأشجار ، وبيع السلع الطبيعية والتاريخية • ويوضح أيضا أن شعوب العالم الصناعى هى التى رأت بيئاتها نهبا للفوضى ، وهى التى تحمل أخلاقية الحفظ والحفاظ على البيئة الطبيعية الى مناطق كثيرة فى العـالم الثالث التى من خـلال افتقارها الى التعليم ، والانفجار والسكانى بها ( شيلدز ، ١٩٧٨ ) قد تدمر سريعـا المساحات الفضائية التى يعيش فيها أهاليها • ومن ثم يكون التخطيط السياحى الحكيم ظاهرة تلقى الترحيب ازاء التدمير المادى والبيئى •

وفى هذا النصف الثانى من المقرر ساعدنا الحظ على أن نرتب الأمر لبعض مؤلفى الموضوعات التى يطالعها الطلاب ، ولغيرهم من المتحدثين المطلعين لألقاء المحاضرات عليهم. وليعرضوا شرائح فيلمية عن أبحاثهم الأصلية • فبالنسبة للدراسات الخاصة بالمجتمعات الغربية ومجتمعات الجزر حاضر ابرك كريستال عن « تاناتوراجا » ( ١٩٧٧ ) ، وتحدث شميدث ( ١٩٧٨ ) وبيرتون بيندكت ( ١٩٧٩ ) عن أبحاثهما عن أثر السـياحة فى « ساشـيلز » (ب) ، وناقش كارين نيرو الاستراتيجيـات البديلة للسـياحة فى « ميكرونيزيا » (ج) ( نيرو ، ١٩٧٦ ، جرابيرن ، ١٩٧٨ ) ، كما تحدث ديـك جودمان عن « السياحة القريبة للناس » التى نظمها فى ساموا ( ط ) •

ولقد ناقشت مارى جين ايرينى ( ايرين ، ١٩٧٠ ) أثر السياحة فى بلدان شرق أفريقية بالنسبة لكل من حدائق الحيوان ، وموقف الأهالى المحليين من رحـلات صـيد الحيوانات المفترسة • كما نوقش أثر السياحة على المدن التاريخية فى ندوة ضيقة النطاق اشترك فيها كل من الدكاترة : جون ، بات ليون روى ، والبرفسور جورج فلوريز ، واتخذت مدينة كوزيكو ( هـ ) موضوعة للمناقشة ، ومنطقة جبال الانديز المحيطة بها • كما ناقشت نمو السياحة فى مدينة بانكوك نخبة من الأساتذة ضمت البروفسور هيربرت فيليبس ، وجورى ، وفيكارات فيشى فاداكان ، وآسار فارونجشـاى ، واستخدموا جميعا وسائل الايضاح الخاصة بهم • وقد ضرب للطلاب مثل عن السياحة فى العالم التقدم الصناعى فى جلسة خصصت لموضوع البناء الثقافى وسلوك السياح اليابانيين داخل وطنهم ( أوضحة جرابيرن ، وكذلك سلوك السياح اليابانيين فى الخارج ( أوضحه ماريكو ايكاى ، ١٩٧٩ ) وبينا للطلاب أن العالم الغربى لايسيطر وحده على السياحة العصرية •

ويركز الجزء الأخير من المقرر على التخطيط للسياحة والمعالجات المقترحة لما لوحظ من آثار سلبية بالفعل • وناقشنا فيه المشروعات الواسعة النطاق والمسـتقلة بذاتهـا على

ضوء التطورات السياحية الطبيعية المتكاملة محليا ( ماك كانبيل ، ١٩٧٦ ، ص ١٦٣ ) ، والخطوط النهادية العامة لتنفيذ التنمية ( جيرنج ، آل ، ١٩٧٦ بودر بوفي ، لوسون ، ١٩٧٧ ) ٠ كما تم التعريف بالسياسة الجماهيرية ( جرابيرن ، هيتزر ، ١٩٧٩ ) وكذلك النماذج الاشتراكية لعملية التخطيط نفسها ( جاسباروفك ، آل ، ١٩٧١ ، شويجي ، ١٩٧٣ ) ٠

ومن خلال دراسة الحالات والتحليلات التى تسفر عنها ينشأ موضوعان رئيسيان ، أولهما : أن أى تنمية لابد أن تبحث على ضوء ما تمتاز به من عوامل فريدة ، وأنه ليس ثمة حلول مشوشة لمشكلات التنمية السياحية حتى ولو كانت المؤسسات المنفذة لها ـ حكومية ، شركات متعددة الجنسية ، أو شركات للطيران ، الخ ـ لديها خبرة مكثفة فى مجالات أخرى ، وثانيهما ٠ أن المسألة الرئيسية فى مناطق كثيرة لاتتمثل دائما فى السياحة ازاء عدم التغيير ، ولكنها تتمثل فى السياحة ازاء أشكال أخرى للتنمية ٠ ومن ثم فأن كل اختيار لابد أن يكون على أساس تحليل التكلفة الكلية لمنفعة البرامج السياحية ازاء التطورات البديلة ، وهو الاتجاه المضاد للخلفية ذات النتائج السلبية بصفة دائمة التى تنجم عن التراخى فى كثير من المجتمعات المحلية الفقيرة جدا ( باتا ، ١٩٧٥ ) ٠

## طلاب السنة النهائية والبحث العاصر

يطلب من طلاب السنة النهائيه مزيد من القراءات المكثفة التى تشمل الملخصات المنقحة المركزة فى البحث المعاصر التى كتبها نورو هنا ( فى دى كارت ، ١٩٧٩ ) و دى كارت ( ١٩٧٩ ) وماتزيننر ( ١٩٧٤ ) ، الى جانب المجلات المتعددة التخصصات ، كحوليات البحوث السياحية وغيرها من الدوريات ٠ ويقوم كل طالب بالبحث فى المكتبة ، أو ببحوث ميدانية ، ويقدم أبحاثه المطولة المكتوبة فى قاعة الدرس ٠ وقد تضمنت الموضوعات مواد متباينة مثل تطبيق أنموذج السياحة على « الحدود » على المجتمعات المحلية السياحية الجديدة ( باساريلو ) ، واقتصاديات التطورات السياحية فى كوانتانو بالمكسيك ( لورد ) ، بالاضافة الى معنى الفنون العرقية وفائدتها فى تنشيط السياحة ، والأقسام الخاصة بالأمتعة فى المخازن الكبيرة ( هورنر ) والدوافع السياحية والقدرة على فهمها فى كوبا ( بوديتى ) ، وأثر السياحة ومقاومتها فى مجتمعات محلية مختلفة بكالفورنيا ، مثل : ليك تاهوى ، دونرليك ، كارمل ، سان فرانسيسكو ، وكذلك البراعة الادارية فى معالجة انطباعات الجبهة الأمامية والخلفية ( جوفمان ، ١٩٥٩ ) فى كالفورنيا ، وموضوع المتنزهات ( بيالك ، ١٩٧٦ ) ، مثل : ديزنى لاند ، أفريقية الولايات المتحدة الأمريكية ٠

ومن البحوث الهامة بوجه خاص البحث الذى وجه لدراسه استخدام الرموز المشتقة من الفنون والحرف السياحية كعلامات عرقية فى هويتها بين الهنود الامريكيين الحضريين ( روز ) ، والعلاقة بين النقود التى تعطى للسياح اليابانيين ( سنبتسو ) . وحساب أنماط الهدايا ( أومياجو ) التى يفرض عليهم شراؤها فى الولايات المتحدة ليعودوا بها الى أقربائهم وأصدقائهم فى اليابان ( ايكاى ، ١٩٧٩ ) ، وقد قام بعض طلاب المرحلة الجامعية الأولى بمتابعة الابحاث الموسعة لكتابة رسائل يحصلون بها على مرتبة الشرف (١٠) • فدرس واحد منهم موضوع « عطلات سائق أتوبيس » ، ووجد أن سائقى الاتوبيس الحضريين يقومون بواجبات أعمالهم بوجه خاص ، وعلى الرغم من أنهم قادرون على احتمالها تماما فانهم قلما يعشقون السياحة ، مناقضين بذلك المفهوم السيكولوجى الشائع عن أبعاد الطبقة الكادحه • وقد حصلت هذه الرسالة على احدى الجوائز باعتبارها أحسن رسالة فى تلك السنة ( كامبيل ، ١٩٧٨ ) • وقام طالب آخر يبحث فى كوستاريكا عن مفاهيم الحفاظ على البيئة ، وتلك الطبيعة المتولدة من النظام الذى تتبعه الحديقة القومية للحيوان ، والتى فتحت فى الفترة الأخيرة هناك للسياح الوطنيين والأجانب ( شيلدز ، ١٩٧٨ ) • وفى وقت قريب قضى أحد الطلبة تسعة أشهر فى ماليزيا دارسا التغييرات التى طرأت على الطريقة الاندونيسية فى تطبيع الأقمشة وتلوينها ، المعروفة باسم « باتك » ، والدوافع الفنية للتماشى مع الاحتياجات السياحية ، والحاجة الى خلق صورة وطنية جديدة ، وقد حصلت هذه الرسالة أيضا على جائزة كروبير ( برنارد ، ١٩٧٩ ) • كما قام طالب بزيارة الصين ، وكتب دراسة عن التغييرات فى السياحة الداخلية قبل الثورة ، وخلال حكم ماو ، وفى السنوات الأخيرة ( موشر ١١ ) •

**استنتاجات**

ان دراسة موضوع السياحة ـ على الرغم من أنه مهمل ـ ملائمة من كافة الجوانب لعلماء الأنتروبولوجيا • فالسياحة فى أجزاء كثيرة من عالمنا المعقد المتداخل هى القضية الرئيسية للتفاعل الناتج عن تداخل الأعراق وتلاقى الثقافات • وتكشف دراسة الطبيعة والدوافع والسلوك السياحى عن الكثير من القيم الكامنة لنظم عالمنا الحديث • واذا كان علينا أن ندرس طبيعة التضامن والتماثل والتباين فى مجتمع حديث فلا يمكننا أن نهمل السياحة التى هى احدى القوى الرئيسية التى تشكل المجتمعات العصرية ، وتحدث وتغير أنماط حياة أى شعب يعيش فى عالم اليوم •

ان دراسة السياحة من الدراسات الملائمة لهذا العصر وعلى جانب من الأهمية • فالتحرك البشرى على مستوى لم نعرف له مثيلا من قبل ، وتخطيط السياحة والتنمية من الأمور الهامة لدى معظم الحكومات الوطنية ، ولدى مئات الآلاف من المجتمعات المحلية فى العالم • بالاضافة الى التفريعات الاقتصادية التى بحثت بحثا جيدا يعتبر التأثير على القيم الانسانية والنظام الاجتماعى تأثيرا حاسما جديرا بالبحث الشامل الذى قام به علماء الأنتروبولوجيا بطريقتهم التقليدية • وعالم الأنتروبولوجيا الذى يقوم ببحث

أثنوجرافي متبحر طويل المدى يمكنه تقويم التفريعات الثقافية ، وكذلك السيكولوجيه للاقتحامات الجماعية التي تحدثها السياحة بصفة دائمة ، وخاصة في المجتمعات المحلية التي كانت قبل ذلك من المجتمعات الغربية ولدى علماء الانثروبولوجيا معرفة خاصة بها . كما أن الدراسة الخاصة بتمثل الثقافات والتفاعلات المشتركة لمجتمعين من المجتمعات بالاحتكاك الطويل المدى قد اتسع نطاقها لتشمل الطبيعة الخاصة والعرضية للتطورات السياحية . ولابد لعالم الأنثروبولوجيا أن يزن النتائج المحتملة للسياحة تجاه الأشكال الأخرى للتنمية التي يحتمل أن تخطط للمناطق السريعة الزوال من الناحيتين الاجتماعية والأيكولوجية . فمثل هذه المجتمعات المحلية ليس لديها سوى خبرة ضئيلة في الدفاع عن استقلالها الذاتي ، أو صنع مدخل هام لعملية التخطيط ، وتسمح لنفسها في أغلب الأحوال بأن تداس بطريقة تصل الى حد الكارثة بواسطة القوى الخارجية .

ولقد غير علم الأنثروبولوجيا ، في العقدين الماضيين ، تركيزه على دراسة التصنيف والبناء الى عملية التفاعل . وأصبحت بؤرة تركيزه على موضوعات جديدة للبحث مثل : العامل والفراغ في العالم الصناعي ، والتفاعل بين الروح العلمية ، وأنظمة الطب الوطني ، والبراعة الادارية القانونية ، والمتجاوزة لحدود الشرعية . وأضيف لهذه الموضوعات موضوع السفر والسياحة . والمقررات التي وصفناها في هذا المقال وظفت بشكل جزئي لتدريب الطلاب ، أولا كباحثين يمكنهم القيام بأبحاث مفيدة للحكومات وغيرها من السلطات المسئولة عن التخطيط لتحسين مستوى المعاهد السياحية (١٢) ، أو للقضاء على الآثار السلبية ، وثانيا كمستشارين ومقومين في المستقبل حينما يشغلون وظائف في المعاهد الحكومية والمؤسسات التجارية . وبالنسبة لأغلبية طلاب المرحلة الجامعية الأولى الذين لن يصبحوا علماء اجتماع محترفين يهدف المقرر الى اعدادهم بشكل جزئي للعمل في صناعة السفر ، كوكلاء لمكاتب السفريات ، وكأدلاء ، وموظفين في المتاحف ، وهكذا دواليك .

وقبل كل شيء يكسب المقرر كل الطلاب بعد النظر والتبصر بقيم ومشكلات العالم الذي يعيشون فيه ، ممكنا اياهم من تفهم الكيفية التي يشعر بها شعب آخر ، وكيف يكونون أكثر حساسية وتفانيا في حياتهم هم أنفسهم التي تشمل السياحة حتما .

## ملاحظات

١ ــ فى جامعة كاليفورنيا يسمح للأستاذ المنتظم باقتراح مقرر جديد ، واذا وافق رئيس القسم على اقتراحه يقدم الى اللجنة العليا للجامعة ، لتبحث على مضمونه ذو أهمية ويصلح لادخاله ضمن مقررات المنهج أو أنه متداخل مع مقررات تقدمها أقســام أخرى ، وهل الأســتاذ مؤهل ولديه خبرة كافية لتدريس هذا المقرر • وبالنسبة للموضوعات الجديدة تماما المتشابهة لهذا الموضوع تكون الموافقة على أساس تجريبى ، مع اتاحة مزيــد من الفرص الدراســية المعتمدة على ايجابية الطالب واستجابة ملكاته •

٢ ــ يسمح للأشخاص بالاستماع الى مقرر ما ، باذن من المحاضر • وفى حالة تدريس مقررات جديدة ذات الأهمية الكبيرة يشترك أساتذة آخرون والباحثون الزائرون فى وضع المقرر أو أجزاءا منه • وفى هذه الحالة يطلب من هؤلاء لأساتذة أن يشتركوا فى وضع أجزاء معينة من المقرر •

٣ ــ يسمح للأســاتذة المنتظمين ، دون موافقة لجنة المقررات ، أن يدرسو افى ســنوات التخرج أى مادة من المواد التى يجرون أبحاثهم فيهــا على أساس التطورات الأخيرة فيها شريطة أن تســمح اقسامهم بالوقت الذى تدرس فيه •

٤ ــ تعتبر معظم الجامعات الأمريكية العامين الأولين للدراسة فى المرحلة الجامعية الاولى كقســم أدنى ، حيث أن التعليم العام يتطلب دراسة مجموعة كبيرة من فروع العلم : أى فروعا علمية واجتماعية وانسانية ، أما السنتان الثانيتان المعروفتان « بالقسم الأعلى » فيدرس فيهمــا الطلاب فرعا علميــا معينا يتناسب مع تخصص القسم الذى هم به • وعادة يسمح لطلاب السنوات النهائية بدراســة مقررات القسم الأعلى كمداخل لميادين التخصص التى ينوون اعداد أنفســهم للبحث فيها وقد جذب هــذا المقرر من ٥٪ الى ١٠٪ من طلاب السنوات النهائية فى كلتا المناسبتين اللتين تم تدريسه فيهما • واستمر بعض هؤلاء الطلبة فى حضور الحلقة الدراسية التى درس فيها فى العام التالى ، بالاضافة الى أن بعض طلاب المرحلة الجامعية الاولى لذاين كانوا يعدون الرسائل للحصول على مرتبة الشرف قد تابعوا دراسة مقرر السنة النهائية •

٥ ــ تســمح جامعة كاليفورنيا بالتنقل الحر للطلاب بين الجامعات المختلفة مثل : سانتا باربارا ، لوس أنجلــوس ، داليز ، باذن من مســتشــارى الجامعة • ويمنــح طلاب آخرون تصريحا خاصــا من ســتانفورد وكليــات جامعة الولاية لحضــور المحاضرات الخاصــة بهــذا المقرر الذى يعتبر فريدا فى نوعه بكالفورنيا • كما يفد المستمعون ، ومنهم طلاب الســنوات النهائية المتفوقون ، والأســاتذة الزائرون من أماكن بعيدة كالمملكة المتحدة ، واليونان وبيرو ، واليابان •

٦ ــ أعدت هذا الفيلم هيئة الاذاعة الكندية ، وهو يبحث سلوك السياح الكنديين ، والتفاعلات المحلية فى بلدان البحر الكاريبى ، ويمكن استئجاره وثمة فيــلم آخر عن اثر السياحة فى بلدان البحر الكاريبى ، وغرب افريقية ، وهو أفضــل بكثير من الفيلم الأول ، ولكنه غير متيسر للايجار حتى الآن ، وهو من أعداد محطة ، بوسطن •

٧ ــ معظم مقررات القسم الأعلى بكلية بيركلى لها أساتذة مساعدون يساونون أســاتذة المادة فى تصحيح أوراق الامتحانات ، كما يقوم الأستاذ المساعد بالتدريس لمجموعة صغيرة للمناقشة فى أوقات غير أوقات الدراسة المنتظمة ، ومن المساعدين طالبة من طلاب السنة النهائية المتفوقين درست بنفســها أثر السياحة ، والفنون السياحية ، والصور فى آسيا والولايات المتحدة ( جرشمان ، ١٩٧٦ ) •

٨ ـ معظم الطلبة الأجانب يفدون من مناطق تتأثر بالسياحة الدولية . كما يفد كثير من الطلاب من مناطق كالفورنيا مثل : سان فرانسيسكو وبير كل وليك تاهوى وسان ديجو ، التى غمرها السياح الوطنيون والأجانب ، ويشتغل بعض الطلاب فى مؤسسات الخدمات السياحية جزءا من الوقت .

٩ ـ فى امتحان نصف السنة وزعت على الطلاب قائمة تتضمن أسئلة لكتابة مقال ، يأخذونها الى منازلهم ، ويعيدونها فى تاريخ محدد . كما تضمنت سؤلا اجباريا عن تحليل اعلان سياحى وفقا لمفاهيم ماك كانيل ، وتضمنت سؤالا آخر عن علاقة السياحة بتقدم وسائل المواصلات ، والعلاقة بين العمل والسياحة ، وسياحة الشباب ، وطبيعة علامة الأصالة فى البيئات السياحية . أما الامتحان النهائى فمدته ثلاث ساعات ، ويعقد فى صالة الامتحانات وقد تكون من أسئلة لكتابة مقال عن أثر السياحة .

١٠ ـ يسمح لقلة من طلاب المرحلة الجامعية الاولى ذوى السجلات الممتازة بمتابعة برنامج الحصول على مرتبة الشرف بكلية بيركلى . وقد يقومون ببحث خلال مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وتسعة أشهر ، ثم يكتبون رسالة لمنحهم هذه المرتبة تحت اشراف اثنين من الأساتذة .

١١ ـ بعض هذه الأوراق فى سبيل الأعداد للنشر ، ويمكن الحصول على معظمها فى مقابل وضع تكاليف تصويرها فوتوغرافيا ، وبعد التقدم بطلب الى المؤلف .

١٢ ـ من الأمثلة الطيبة أحالة عمل شيلدز ( ١٩٧٨ ) الى مدير الحدائق القومية بكوستاريكا لتحسين تدريب المسئولين عنها ، ولزيارة معلومات السياح . وقد درست طالبة أخرى هى ميك كوسكر نوعا من السياحة فى برنامج مضاد بمتحف محلى كبير يستجلب الفنانين من أبناء جنسها والفنانين الأجانب والحرفيين والملحنين والممثلين للجمهور المحلى . واستطاعت من خلال تحليلها أن تحدث تحسينات فى هذا البرنامج الذى تديره .

---

( أ ) رحلة عبر قارة أوربا ، كان الشبان البريطانيون الأوستقراطيون يقومون بها لاكمال التعليم .

(ب) مجموعة من الجزر البريطانية فى المحيط الهندى شمال شرق مدغشقر .

(جـ) مجموعة جزر فى المحيط الهادى تقع شمال خط الاستواء ، شرق الفلبين .

( د ) مجموعة من الجزر تقع فى جنوب المحيط شمال تونجا .

( هـ ) مدينة فى جنوب وسط بيرو ، العاصمة السابقة لامبراطورية اينكا .

( المترجم )

AERNI, M. J. 1970. Man and wildlife in Uganda. *Africana*, Vol. 4, No. 3.

ANONYMOUS. 1973. *Destination U.S.A.* Report of the National Tourism Resources Review Commission. 5 vols. Washington, D.C., United States Government Printing Office.

ASPELIN, P. 1977. The Anthropological Analysis of Tourism : Indirect Tourism and Political Economy in the Case of the Mamainde of Mato Grosso, Brazil. *Annals of Tourism Research, Brazil. Annals of Tourism Research*, Vol. 3, p. 135-60.

BARETJE, R. ed al. (eds.). 1978-79. *Aspects socioculturels du tourisme : essai bibliographique*. 2 Vols. Aix-en-Provence, Centre des Hautes Etudes Touristiques.

BARNARD, B. 1979. Breaking with Tradition : Innovation in Malaysian *batik*. Berkeley. (Unpublished honours thesis.)

BAUD-BOVY, M. : LAWSON, F. 1977. *Tourism and Recreational Development*. London, Architectural Press.

BENEDICT, B. 1979. Family Firms and Firm Families : A Comparison of Indian, Chinese and Creole Firms in Seychelles. In : S. Greenfield, A. Strickom and K. Aubrey (eds.). *Entrepreneurs in Cultural Context. Albuquerque*, University of New Mexico Press.

BENEDICT, B. n.d. *Men, Women and Money in Seychelles*. Berkeley (forthcoming).

BIALICK, S. 1976. Theme Parks : Selling an American Phenomenon. *ASTA Travel News*, Vol 49, p. 74-96.

BIG PICTURE. 1976. *The Big Picture : Travel '76*. New Yorp, Travel Communcations Inc. (for American Society of Travel Agents).

BOISSEVAIN, J. 1977. Tourism and Development in Malta. *Development and Change*, Vol. 8, p. 523-38.

BOORSTIN, D. 1962. *The Image, A Guide to Pseudo-Events in America*. New York, Atheneum.

BRYDEN, J. 1973 *Tourism and Development : A Case Study of the Commonwealth Caribbean*. New York, Cambridge University Press.

BURKART, A. J. ; MEDLIK, S. 1974 *Tourism, Past, Present and Future.* London, Heinemann.

CAMPBELL, R. 1974. Aspects of Work and Leisure among City Bus-drivers. Berkeley. (Unpublished honours thesis.)

CARPENTER, E. 1972. *Oh, What a Blow that Phantom Gave Me !* New York, Holt, Rinehart and Winston.

COHEN, E. 1972. Toward a Sociology of International Tourism. *Social Research.* Vol .39, p. 164-82.

——. 1973. Nomads from Affluence : Notes on the Phenomenon of Drifter Tourism. *International Journal of Comparative Sociology.* Vol. 14, p. 89-103.

——. 1974. Who is a tourist ? a Conceptual Clarification. *Sociological Review.* Vol. 22, p. 527-55.

——. 1978. A Phenomenology of Tourist Experiences. *Sociology,* Vol. 13, p. 179-201.

——. n.d. The Dynamics of Commercialization of Folk Arts : The Hill Tribes of Northern Thailand. (Forthcoming).

CRYSTAL, E. 1977. Tourism in Toraja, Sulawesi, Indonesia. in : V. Smith (ed.). *Hosts and Guests : The Anthropology of Tourism.*

DE KADT, E. (ed.). 1979. *Tourism : Passport to Development* ? Oxford, University Press/Unesco/IBRD.

DASMANN, R. F. ; MILTON, J. P. ; FREEDMAN, P. H. 1973. *Ecological Principles for Economic Development.* London John giley.

DUMONT, J.-P. 1977. Review of MacCannell (1976). *Annals of Tourism Research,* Vol. 4, p. 223-5.

DUNDES, A. ; FALASSI, A. 1975. *La Terra in Pizza : An Interpretation of the Palio of Sienna.* Berkeley, University of California Press.

FINNEY, B. R. ; WATSON, K. A. (eds.) 1975. *A New kind of Sugar : Tourism in the Pacific.* Honolulu, East-West Centre.

FORSTER, J. 1964. The Sociological Consequences of Tourism. *International Journal of Comparative Sociology.* Vol. 5, p. 217-27.

FRANCILLON, G. ; UDAYANA UNIVERSITAS. Taurism in Bali—Its Economic and Social Impact : Three Points of View, *International Social Social Science Journal.* Vol. 27, No. 4, 1975.

GASPAROVIC, F. *et al.* A Study of Environmental Conditions and Problems in a Countryside Region Attracting Mass Tourism. *ECE symposium on Problems Relating to the Environment* New York, United Nations, p. 139-46.

GEARING, C. E. ; SWART, W. W. ; T. (eds.). 1976. *Planning for Tourist Development.* New York, Prager.

GOFFMAN, E. 1959. *The Presentation of Self in Everyday Life.* New York, Doubleday Anchor.

GRABURN, N. H. H. (ed.). 1976. *Ethnic and Tourist Arts : Cultural Expressions From the Fourth World.* Berkeley, University of California Press.

. 1977a. Review of MacCannell (1976). *Annals of Tourism Research,* Vol. 4, p. 217-19.

——. 1977b. The Museum and the Visitor Experience. In : L. Draper (ed.). *The Visitor and the Museum.* Berkeley, Museum Educators of the American Association of Museums.

——. 1977c. Tourism : The Sacred Journey. In : V. Smith (ed.). *Hosts and Guests : The Anthropology of Tourism.*

GRABURN, N. H. H. ; HETZER, N. 1979. Action Programs and the Study of Tourism. *Annals of Tourism Research,* Vol. 6, p. 197-9.

GREENWOOD, D. J. 1977. Culture by the Pound : An Anthropological Perspective on Tourism as Cultural Commoditization. In : V. Smith (ed.). *Hosts and Guests : The Anthropology of Tourism.*

HAYDEN-GUEST, A. 1972. *Down the Programmed Rabbit Hole.* London, Hart-Davis, MacGibbon.

HIBBERT, C. 1969. *The Grand Tour.* London, Weidenfeld and Nicolson.

HIRSCHMANN, N. I. 1976. The World in a Paper Bag : A Study of Cost Plus. *Kroeber Anthropology Society Papers,* No. 47.

—— n.d. *Craze for Foreign : Brokers, Producers and Consumers in the International Art Market.* Berkeley (forthcoming).

IKKAI, M. 1979. *Senbetsu and Omiyage* Relationship. Berkeley. (Unpublished MS.)

LORD, P. A. 1919. Prospects for Development in Yucation's Tourist Industry. Berkeley. (Unpublished MS.)

MAC CANNELL, D. 1976. *The Tourist : A New Theory of the Leisure Class*. New York, Schocken.

MATZNETTER, J. (ed.). 1974. *Studies in the Geography of Tourism*. Frankfurt, Goethe-Universität.

MOSHER, M. 1979. Case Studies of Tourism in Chinese Peasant Society. (Unpublished MS.)

MASH, M. Tourism as a Form of Imperialism. In : V. Smith (ed.). *Hosts and Guest : The Anthropology of Tourism*.

NERO, K. 1976. Tourism in the Trust Territory of the Pacific Islands. Berkeley. (Unpublished MS.)

NERO, K. ; GRABURN, N. H. H. The Institutional Context of the Arts of Oceania, with Special Reference to Micronesia, Paper delivered at the Annual Meetings of the Southwestern Anthropological Association, San Francisco, 25 March 1978.

NEWSWEEK, 1977. Life outdoors. *Newsweek*, 19 July, p. 56-67.

NOLAN, S. S. 1975. Variations in Travel Behavior and the Cultural Impact of Tourism. Paper delivered at the 74th Annual Meeting of the American Anthropological Association, San Francisco, November.

NUNEZ, T. A. 1963. Tourism, Tradition and Acculturation : *Weekendismo* in a Mexican Village. *Ethnology*, Vol. 2, p. 347-52.

PASSARIELLO, P. 1979. Jungle Fun — The Tourism in Guatemala. Berkeley. (Unpublished MS).

PATA. 1975. *Chiang Mai : A Program for Expanding the Airport* San Francisco, Pacific Area Travel Association (PATA).

ROSE, W. 1977. Tourist Arts and Crafts as Symbols of Identity among Urban Native Americans. Berkeley. (Unpublished MS.)

SALVADOR, M. 1967. The Clothing Arts of the Cuna of San Blas, Panama. In : N. H. H. Graburn (ed.), Ethnic and Tourist Arts : *Cultural Expressions from the Fourth World*. Berkeley, University of California Press.

SHIELDS, D. 1978. Tourism and the Impact of Parque Nacional, Santa Rosa, Costa Rica. Berkeley. (Unpublished honours thesis.)

SHIVJI, E. G. (ed.). 1973. Tourism and Social Development. Dar es Salaam, Tanzania Publishing House.

SCHMIDT, W. 1978. Turtles, Tourist and Traditions ; A Geographic Stay of Tourism in the Seychelles. Ann Arbor, Department of Geography, University of Michigan. (Unpublished M.A. thesis.)

SCHUDSEN, M. S. 1979. Review Essay : Tourism and Modern Culture. *American Journal of Sociology*, Vol. 84, p. 1249-59.

SIGAUX, G. 1965. *Histoire du tourisme*. Geneva, Edition Service.

SMITH, V. (ed.). 1977. *Hosts and Guests : The Anthropology of Tourism*.

TEAS, J. 1976. I'm Studying Monkeys, What Do You Do ? Youth and Travellers in Nepal. Berkeley. (Unpublished MS).

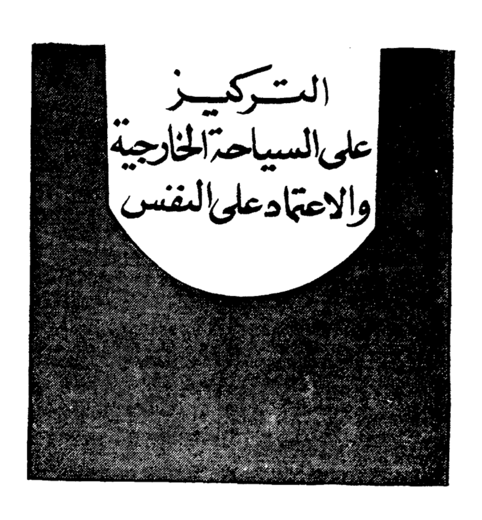
TREASE, G. 1967. *The Grand Tour*. London, Heinemann.

TURNER, L. ; ASH, J. 1975. *The Golden Hordes — International Tourism and the Pleasure Periphery*. London, Constable.

WAGNER, U. 1977. Out of Time and Place — Mass Tourism and Charter Trips. *Ethnos*, Vol. 1, p. 38-52.

WITTLIN, A. 1970. *Museums : In Search of a Usable Future*. Cambridge, Mass., M.I.T. Press.

YOUNG, J. 1973. *Tourism : Blessing or Blight ?* Harmondsworth, Penguin.




**مقدمة وتعريف**

ان الوصف الدولى المعترف به للسائح هو :

زائر مؤقت يقضى فى البلد الذى يزوره ٢٤ ساعة عل الأقل ، ويكون هدف زيارته مندرجا تحت الآتى :

١ ـ الراحة والتسلية وقضاء عطلة لهدف الترويح او الدراسة أو الاطلاع الدينى أو الرياضة او لأسباب صحية ٠

٢ ـ العمل او زيارة الأقارب أو اداء مهمة أو مقابلة شخص ما ٠

والواقع أن كثيرا من الدول التى تقوم بعمل احصائيات سياحية لا تلتزم بهذه التصنيفات بشكل دقيق ، ولكن كما اننا نهتم بالأنماط الرئيسية للسياحة فان الدقة فى الأرقام قد لاتهمنا كثيرا ٠ وكل ما نسعى اليه هو تبيان المميزات الرئيسية للنشاط السياحى فى العالم ، ذلك لأن معظم

الكاتبان: تورد هوفيك
و توريد هابيرج
(بمعاونة: فيجديس ماشيزن)

**الأول يعمل مديرا لمعهد أبحاث السلم الدولى وقد عمل** قبل ذلك فى أماكن أخرى بالنرويج والمكسيك وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وهو فى الوقت الحاضر يعد مشروعات تتعلق بالاستراتيجيات الخاصة بالتطور وبأسباب العنف والاعلام فى ميدان العلوم الاجتماعية •

**والثانى يعمل فى احدى منظمات الأمم المتحدة** ويعد مشروعا خاصا بالمهاجرين •

المترجمة: تماضر توفيق

**رئيسة تليفزيون جمهورية مصر العربية سابقا**

---

**الاحصاءات الدولية لا تدل الا على عدد سائحى كل بلد لا على المدة التى يمكثها السائح فى كل بلد • وينصب الاهتمام من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية عند القيام بهذه الاحصاءات لا على عدد الليالى السياحية التى يمضيها السائح فى أى بلد واحد ، بل على عدد السياح الذين وصلوا الى هذا البلد بغض النظر عن الليالى التى امضوها فيه •**

ولكن الحقيقة أن مدة بقاء السائح فى بلد ما تختلف من بلد الى آخر • ففى عام ١٩٧٥ مثلا كان متوسط الليالى السياحية فى أسبانيا ٥ر٥ ، ووصل المتوسط فى اليونان الى ٥ر١٠ •

وحتى اذا توفرت الاحصاءات الخاصة بالليالى السياحية فاننا عندئذ نواجه مشكله أخرى ، اذ أن تجميع الاحصاءات قلما تكون مركزيا ، بل يعتمد اعتمادا كليا على الفنادق والموقبلات وغيرها من أماكن الاقامة للسياح •

والحقيقة أننا لايمكن أن نعتمد اعتمادا وثيقا على هذه البيانات لأنها كثيرا ما تغفل الأعداد الكبيرة من السياح الذين ينزلون فى فنادق صغيرة اقتصادية النفقات ، أو عند

الأصدقاء والأقارب . والطريقة الوحيدة لعلاج هذا النقص فى الاحصائيات هى القيام بمسح شامل دقيق لعدد السياح ، وهذا المسح قلما يحدث .

وعلى ذلك فيما أننا سنركز على السياحة فى البلاد الرئيسية وفى بلاد الحواشى فقد نجد للبيانات تختلف اختلافا شاسعا ، لأن البلاد الرئيسية لديها دائما احصائيات دقيقة عن عدد السائحين الواصلين الينا وبالتالى لديها احصائيات عن عدد الليالى السياحية .

وقد تم خلال السنوات الأخيرة مسح شامل عن حركة السياحة فى هذه البلاد ، وصدرت هذه البيانات فى تقرير تحت بعنوان « احصاءات السياحة العالمية » .

أما بلاد الحواشى فلديها احصائيات كافية الى حد ما عن عدد السائحين عند الوصول ، ولكنها قلما يكون لديها الاحصائيات عن عدد الليالى السياحية . وعلى ذلك فان كلا منا سينصب على احصاءات دقيقة عن عدد السياح فى البلاد الرئيسية وعلى بعض بلاد الحواشى المختارة التى لديها احصائيات لا بأس بها ، وخاصة اذا كانت السياحة تقع خارج العواصم .

ورغم هذا النقص فانه من الاهمية بمكان أن نتساءل عن أجدى وأوفق الاجراءات فيما يخص السياحة الدولية .

والسياحة كما اتفقنا فى البداية هى تفاعل شخص عبر الحدود ، ولكن ما مدى كثافة هذا التفاعل ؟ .

ولنصل الى هذا علينا أولا أن نبدأ بعدد الليالى السياحية التى يقضيها السائح فى بلد ما بالنسبة لعدد الليالى التى يقضيها مواطن هذا البلد فى بلده ، وهذه يمكن أن نطلق عليها لفظ الكثافة السياحية .

ومن الطبيعى أن خمسة وتسعين فى المئة من سكان بلد ما ، كما تدل الاحصاءات ، يتواجدون فى بلدهم فى وقت واحد .

اذن فان عدد الليالى التى يقضيها سكان هذا البلد فى موطنهم هى ٣٦٥ . اذن فالكثافة السياحية فى أى بلد تعادل :

عدد الليالى السياحية ـ عدد السياح × متوسط مدة الاقامة .

وتدفق السياح ليس متساويا فى كل الأحيان ، بل انه يتغير مع المواسم ومع الأحوال الجغرافية . وقد نحصل على نتيجة أفضل اذا ما ركزنا على الكثافة السياحية فى شهر واحد ، كما يجب أن لا نغفل حقيقة هامة هى أن العائد الحقيقى من السياحة مؤشر هام عن الكثافة السياحية ، وهذا عامل مفيد وهام فى بحث الدور الاقتصادى للسياحة ، وهو هام أيضا للحكومات وواضعى الخطط ، ولكنه ليس هاما لنا فى هذه الدراسة التى تهتم بالنواحى الانسانية للسياحة وبالتفاعل البشرى الذى ينجم عنها .

## جدول (١)

السياحة العالمية بين أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان وباقى أمم العالم ١٩٧١

| أوربا وأمريكا الشمالية واليابان | عدد السياح ( بالمليون ) | باقى العالم | المجموع | أوربا ، وأمريكا الشمالية واليابان | باقى العالم | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أوربا وأمريكا الشمالية ، | ١٤٥ | ٩ | ١٥٤ | ٨٠ | ٥ | ٨٥ |
| باقى العالم | ١٨ | ٩ | ٢٧ | ١٠ | ٥ | ١٥ |
| المجموع | ١٦٣ | ١٨ | ١٨١ | ٩٠ | ١٠ | ١٠٠ |

توزيع السياح بين أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان وبين باقى العالم ( ١٠٪ = ٥٪ + ٥٪ ) تقدير جزافى .

## السياحة العالمية

فى الجداول من ١ الى ٤ حاولنا أن نلخص الاحصاءات الأخيرة للسياحة فى الدول الرئيسية وفى دول الحواشى ، ومن هذه الجداول نلاحظ أن أربعة أخماس السياحة العالمية تقع بين البلاد الرئيسية • والأسواق السياحية هى أولا أسواق بين الدول المتقدمة صناعيا ، أما التدفق السياحى بين الدول الرئيسية ودول الحواشى فهو ضئيل نسبيا ، كما أنه غير منتظم وتجد أن عشر السياحة العالمية يتم بين الدول الصغيرة والدول الرئيسية ، ولا تزيد هذه النسبة عن $\frac{1}{20}$ من الدول الرئيسية الى دول الحواشى • أما الخمسة فى المئة الباقية فانها تمثل السياحة بين الدول الصغيرة بعضها والبعض الآخر •

المراجع ـ التقرير الاقتصادى للسياحة العالمية ١٩٧٦ والاحصاءات العالمية للسفر •

يجب هنا أن تذكر أن دولا مثل استراليا ونيوزيلندة وجنوب أفريقية تعتبر من دول باقى العالم لأسباب احصائية وأنه معظم هذه الأرقام هو مجرد تقديرات نسبية •

ان تدفق السياح بين الدول يعتمد الى حد كبير على حجم هذه الدول ، والى البعد من البلاد ، فان السياحة مثلا بين أسبانيا والمانيا الاتحادية يتوقع أن تكون أكبر بكثير منها بين ليختشتينين وابذورا مثلا •

وفى جدول رقم (٢) نحاول أن نبين عدد الرحلات السياحة فى الخارج وعدد الواصلين بالنسبة الى كل ١٠٠٠ مواطن فى كل من النوعين ، الرئيسى والفرعى ، وفى جدول (٣) نبين نسبة الرحلات الى عدد السكان •

### جدول رقم (٢)

نسبة كثافة السياحة الى تعداد السكان ١٩٧١

| | السكان ( بالمليون ) | الرحلات بالمليون | الرحلات بالنسبة الى كل ١٠٠٠ مواطن | الوصول بالمليون | الوصول بالنسبة الى كل ١٠٠٠ مواطن |
|---|---|---|---|---|---|
| الدول الرئيسية | ١٠٥٠ | ١٥٤ | ١٤٧ | ١٦٣ | ١٥٥ |
| أمم باقى العالم | ٢٦٦٠ | ٢٧ | ١٠ | ١٨ | ٧ |
| المجموع | ٣٧١٠ | ١٨١ | ٤٩ | ١٨١ | ٤٩ |

المراجع : التقرير الاقتصادى عن السياحة العالمية ١٩٧١ كتاب الاحصاءات السنوى للأمم المتحدة •

جدول (٣)

الرحلات بالنسبة لكل ١٠ أشخاص من السكان

| | الدول الرئيسية | دول الحواشى | المجمـوع |
|---|---|---|---|
| الدول الرئيسية | ١٣٢ | ٣ | — |
| امام العالم | ٦ | ١ | — |
| المجموع | — | — | ١٣ |

وهذا الجدول الاخير يحتاج الى بعض التفسير :

تصور عالما به دول من حرف أ الى حرف ن وبه عدد من السكان يتراوح بين ب ، ب ، وعدد رحلات سياحية سنرمز اليه بحرف ث ٠ فاذا كانت الرحلات السياحية موزعة توزيعا عادلا بين عدد السكان فان عدد الرحلات سيكون متناسبا مع التعداد السكانى ٠

وفى جدول ٤ ، ٥ سنحاول ان نقوم بنفس التحليل بالنسبة الى المستوى الاقتصادى ٠

جدول (٤)

السياحة بالنسبة للتنمية الاقتصادية ١٩٧١

| | النسبة المئوية حسب تقارير الامم المتحدة | الرحلات بالنسبة الى كل ١٠ مواطنين | الوصول بالنسبة الى كل ١٠ مواطنين |
|---|---|---|---|
| الدول الرئيسية | ٢٦ر٢ | ١٥٤ | ٧٢ |
| دول باقى العالم | ٥١ر | ٢٧ | ٣٥ |
| المجموع | ٧٧ر٢ | ١٨١ | ٦٥ |

جدول (٥)

الرحلات بالنسبة لكل ١٠ من المواطنين

| | الدول الرئيسية | باقى دول العالم | المجموع الكلى |
|---|---|---|---|
| الدول الرئيسية | ٢٨ | ٨ | — |
| دول باقى العالم | ١٦ | ٣٥ | — |
| المجموع | — | — | ٢٤ |

ان تدفق السياح من أوربا نحو الجنوب يمكن تبيانها فى الجدول رقم ٦ . وهناك دولتان بهما مركز ـ متميز وهى أسبانيا وايطاليا . فالسياح الذين يصلون الى أسبانيا يبلغ عددهم مجموع السياح الذين يصلون الى البلاد الأخرى كلهـا مجتمعه ، وتأتى بعدها ايطاليا .

## جدول رقم (٦)

السياح المتوجهون جنوبا من أوروبا ( متوسط بين ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ )
الى ١٥ دولة تعتبر من أهم الدول السياحية

| البلد | الوصول ( بالملايين ) | السكان بالنسبة الى كل ١٠٠٠ مواطن |
|---|---|---|
| اسبانيا | ١٩ر١ | ٥٤٣ |
| ايطاليا | ١١ر٦ | ٢٠٩ |
| يوغوسلافيا | ٣ر٣ | ١٥٧ |
| رومانيا | ٢ر٠٠ | ٩٢ |
| بلغاريا | ١ر٤ | ١٦١ |
| اليونان | | ١٠١٤ |
| | ر٨ | ٩٦ |
| البرتغال | ر٥ | ٩٥ |
| تونس | ر٦ | ١٠٠ |
| مراكش | ر٥ | ٣٠ |
| تركيا | ر٣ | ٨ |
| مالطة | ر٢ | ٦٢٨ |
| اسرائيل | ر٢ | ٦٢ |
| لبنان | ر١ | ٤٧ |
| كينا | ر١ | ٩ |
| مصر | ر١ | ٣ |

هذه الأعداد أتت من البلاد التالية .

اسكندناوه المملكة المتحدة والمانيـا الاتحادية وفرنسا ودول البنيلوكس والدول الاشتراكية ( رومانيا وبلغاريا ) وبعض البلاد ليست لديهـا احصاءات دقيقة والاتحاد السوفيتى عن اعداد السـياح الوافدين من الكتلة الاشتراكيـة وان كانت أعدادهم يعتقد أنها ضئيلة .

**جدول رقم (٧)**

الأفواج السياحية الواصلة من أوروبا الى بلاد أفريقيا

المتوسط بين عامى ١٩٧١ ـ ١٩٧٥

| البلد | الوصول بالآلاف |
|---|---|
| كينيا | ١٢٠ |
| السنغال | ٥٦ |
| ساحل العاج | ٤٤ |
| زائير | ٢٦ |
| غانا | ١٢ |
| موريسيشيوس | ١٠ |

المراجع : الاحصاءات العالمية ١٩٧٥ التقرير السنوى عن حركة السياحة العالمية ١٩٧٦ ٠

وأسبانيا وايطاليا بهما أكبر معدل للسياح بالنسبة للتعداد اذا استثنينا مالطة ٠

كما ان البلاد الجنوبية الأوربية الأخرى مثل يوغوسلافيا ورومانيا وبلغاريا واليونان والبرتغال تأتى بعد مالطة ، وكل هذه البلاد بها صناعة سياحية متطورة جدا وتنظر كلها الى الاستثمارات السياحية على أنها من أعمدة التنمية الاقتصادية أما البانيا فقد انتهجت سياسة مختلفة ويصلها عدد ضئيل من السياح ٠ والمجموعة الهامة التالية هى دول البحر الأبيض المتوسط ٠ أما دول أفريقيا فتأتى فى المرتبة الرابعة ٠ والملاحظ اننا لم نضمن دول البحر الأبيض المتوسط كلها هذا البحث لأن السياحة فى هذه المنطقة تختلف عن السياحة العادية من الدول الرئيسية الى دول الحواشى ،، اذ تصل نسبة السياحة من دول البحر الأبيض المتوسط الى بعضها البعض حوالى ٧٥٪ ، اذا قورنت بالنسبة فى البلاد الافريقية التى لا تتعدى ٢٠٪ وفى بلاد آسيا اذ تصل الى ٢٥٪ ٠ ولعل السبب فى هذه الزيادة يرجع الى موسم الحج الى مكة المكرمة حيثما يتجمع مسلمو العالم كل عام ، والى الثروة فى البلاد المنتجة للبترول والى التوتر السياسى ، كل هذه الأسباب تدعو الى السياحة من هذه البلاد الى بعضها البعض ٠

ومن الواضح ان نسبة السياح القادمين من أوربا تتناقص بشدة كلما زادت المسافات وكلما ارتفعت نسبة التقدم الاقتصادى فى البلد الذى يقصده سياح أوربا ، وهذا يعنى ان الدول النامية ، لا تحظى الا بقسط ضئيل من السوق السياحى ، وانها تتنافس مع دول السياحة المعتمدة فى جنوب أوربا وهذا ما يشير اليه الجدول رقم ٨ ٠

**جدول ٨ : توزيع عدد السياح الواصلين من بعض دول أوربا : ١٩٧١ – ١٩٧٥**

| المجموعه | البلد | عدد الواصلين بالملايين | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | اسبانيا وايطاليا | ٢٠ر٧ | ٧٤ |
| ١١ | باقي الدول الاوربية | ٥ر٨ | ٢٠ |
| ١١١ | دول البحر الابيض | ٠٠ر٢ | ٥ |
| ١٧ | دول افريقيا | ٥ر | ١ |

**المراجع : جدول ١ ، ٢ • هذا الجدول يعطى مجموع عـــدد السياح القادمين من** اسكندناوه والمملكة المتحدة والمانيـا الاتحادية وفرنسا ودول البنيوكس ودول أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي •

فى جدول ٩ بينا السياحة من أوربا الشمالية الى بلاد البحر الأبيض وأفريقيا ، ولم يضمن الجدول سوى بعض البلاد الافريقية لأنالبلاد الأخرى ليست لديها احصائيات كما ان السياحة الأوربية اليها ضئيلة •

ومن كل هذا نتبين بعض الملامح الهامة ، أولها ان السياحة من الكتلة الاشتراكية نتجه فى معظمها الى بلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا ويصل عدد السياح الى هذه البلاد الى ٣ مليون كل سنة ، وفى بلغاريا ورومانيا نجد أن ثلثى السياح اليهما يأتون من أوروبا ، بينما لا تزيد هذه النسبة فى يوغوسلافيا عن السدس • وهذه النسب لهـــا أهميتها لأن سياسة الدول الاشتراكية تجاه السياحة سياسة لها ملامح خاصة بها •

واذا نظرنا الى السياحة من القوى الاستعمارية السابقة مثل المملكة المتحدة وفرنسا نجد انها تتجه نحو مستعمراتها القديمة ( جدول ١٠ ) ، ويضاف الى هاتين الدولتين المانيا الاتحادية لأن تعداد السكان فى هذه البلاد الثلاثة يكاد يكون متشابها فهو يتراوح بين ٥٠ ، ٦٠ مليون •

**جدول رقم ٩ :** عدد السياح الوافدين الى كل بلد فى جنوب أوربا ، والبلدان التى يخرجون منها ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ اعداد الوصول بالألف

| | اسكندناوه | المملكة المتحدة | المانيا الاتحادية | فرنسا | دول البنبلوكس | دول أوربا الشرقيه والاتحاد السوفيتى | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البرتغال | ٧١ | ٣٧١ | ١٥٧ | ١٦٧ | ٧٧ | ـ | ٨٤٢ |
| اسبانيا | ١ر٢٣٣ر٠٥ | ٣ر٣٤٠ر٠٥ | ٣ر٥٢٥ | ٨ر٩٥٤ر٠٥ | ٢ر٠٤٨ | ـ | ١٦ر١٠١ر٥ |
| ايطاليا | ٧٢٢ر٠٥ | ١ر٢٣٩ | ٤ر٨٢٩ر٥ | ٣ر٣٠٠ | ١ر٤٩٠ | | ١١ر٥٨١ |
| يوغوسلافيا | ١٤١ر٠٥ | ٣٠٩ | ١ر٥٢٤ر٥ | ٣٩٠ر٥ | ٣٩٧ر٥ | ٥٢٥ | ٣ر٢٨٨ |
| اليونان | ١٦٤ | ٢٨٣ر٥ | ٣١١ | ١٨٢ | ٨٦ | ـ | ١ر٠١٦ر٥ |
| بلغاريا | ١٢ | ٤٦ | ١٩١ر٥ | ٥٨ | ٣٥ | ١ر٠٥٢ | ١ر٣٩٤ر٥ |
| رومانيا | ٣٥ | ٣٦ر٥ | ٢١٤ | ٣٨ | ٤١ر٥ | ١ر٦٦١ر٥ | ٢ر٠٢٤ر٥ |
| مالطه | ١٤ | ١٦٧ | ١٢ر٥ | ٥ | ٤ | ـ | ٢٠٢ر٥ |
| قبرص | ٣ر٥ | ٤٧ر٥ | ٥ر٥ | ١ر٥ | ر٥ | ـ | ٥٨ر٥ |
| تركيا | ٢ر٥ | ٦٧ | ١٤١ | ٨٥ | ١٧ر٥ | ٨٣ | ٣٩٦ |
| لبنان | ـ | ٤٧ر٥ | ٣٠ر٥ | ٤٨ | ٤ | ـ | ١٣٠ |
| اسرائيل | ٢٧ | ٤٨ | ٣٣ | ٦٧ | ٢٧ر٥ | ـ | ٢٠٢ر٥ |
| مصر | ٥ر٥ | ١٦ر٥ | ١٩ | ١٨ر٥ | ـ | ٣٧ر٥ | ٩٧ |
| تونس | ٥٥ر٥ | ٦٧ | ١٤٧ | ٢٢٧ر٥ | ٦٥ | ـ | ٥٦٢ |
| الجزائر | ١ | ٨ر٥ | ١١ | ٩٩ | ٩ | ـ | ١٢٨ر٥ |
| مراكش | ٣٣ | ٩٨ر٥ | ٨٢ر٥ | ٢٣٢ر٥ | ٥٠ر٥ | ـ | ٤٩٩ |
| السنغال | ١ | ٣ر٥ | ١٠ | ٣٥ر٠٥ | ٣ر٥ | ٢ | ٥٥ر٥ |
| ساحل العاج | ـ | ٢ | ٣ر٥ | ٣٥ر٠٥ | ٢ر٥ | ـ | ٤٣ر٥ |
| غانا | ر٥ | ٧ر٥ | ٢ر٥ | ر٠٥ | ر٥ | ـ | ١١ر٥ |
| زائير | ١ | ٣ر٥ | ١ر٥ | ٥ر٠٥ | ١٤ | | ٢٥ر٥ |
| كينيا | ٨ر٥ | ٥٤ | ٣٨ر٥ | ٩ر٠٥ | ٩ | | ١١٩ر٥ |
| مورتشيسيوس | ـ | ٢ | ١ | ٦ر٠٥ | ر٥ | | ١٠ |

**جدول ١٠ : السياحة من المملكة المتحدة والمانيا الاتحادية وفرنسا**
**الى مستعمراتها القديمة : ١٩٧١ ــ ١٩٧٥**

| | عدد السياح بالآلاف | % | فرنسا | المانيا الاتحادية | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| مالطه | ٢٠٢ | %٨٢ | %٢ | %٦ | %٩٠ |
| قبرص | ٥٩ | %٨١ | %٢ | %٩ | %٩٣ |
| لبنان | ١٢٠ | %٣٧ | %٣٧ | %٢٣ | %٩٧ |
| تونس | ٥٦٢ | %١٢ | %٤٠ | %٢٦ | %٧٨ |
| الجزائر | ١٢٦ | %٧ | %٧٧ | %٩ | %٩٣ |
| مراكش | ٤٩٩ | %٢٠ | %٤٧ | %١٧ | %٨٤ |
| السنغال | ٥٦ | %٦ | %٦٤ | %١٨ | %٨٨ |
| غانا | ١٢ | %٦٥ | %٤ | %٢٢ | %٩١ |
| ساحل العاج | ٤٤ | %٥ | %٨٢ | %٦ | %٩٣ |
| موريشيثيوس | ١٠ | %٢٠ | %٦٥ | %١٠ | %٩٥ |
| كينيا | ١٢٠ | %٤٥ | %٨ | %٣٢ | %٨٥ |

موريسيثيوس كانت مستعمرة فرنسية حتى عام ١٨١٠ ثم انتقلت الى الحكم البريطانى حتى عام ١٩٦٨ .

**السفر وتدرجاته :**

ان المجتمعات ليست سوى وحدات اجتماعية يتوقف بقاؤها على تكاثرها الذاتى من الناحية البيولوجية ، على ان عدد السكان لابد أن يزيد بالتكاثر والتوالد ، كما يتوقف ثقافيا على أن الأنماط والقيم التى يتميز بها أى مجتمع ما يجب أن تنتقل من جيل الى جيل ، واقتصاديا على ان كل مجتمع لا بد أن ينتج ما يحتاج اليه من سلع وخدمات وأن يضمن بقاء هذا الانتاج فى المستوى المطلوب .

والسفر ، وهو ظاهرة اجتماعية ، يتصل اتصالا وثيقا بالانتاج الاقتصادى . ويجب هنا أن نفرق بين عاملين أساسيين فى دائرة الانتاج والتكاثر أى زيادة عدد السكان ، أو بمعنى آخر بين الانتاج والاستهلاك ، وهو ما قد ننظر اليه فى حياتنا الشخصية على أنه العمل والراحة أو الاسترخاء .

والسفر عامل من عوامل خدمة الانتاج ، وهذه حقيقة موجودة فى كل المجتمعات الحديثة . ولهذا أسباب ثلاثة :

اختلاف مكان السكن ومكان العمل .

التوسع الجغرافى فى التجارة والتعقيدات الادارية فى الأنماط التجارية .

فالعمال ينتقلون من مكان الى آخر بحثا عن العمل وأصحاب التجـــارة يسافرون بهدف الترويج لتجارتهم ورجــال الأعمال ينتقلون من مكان لآخـر • للالتقاء بنظرائهم بهدف التخطيط والتنسيق والتفاوض • وهو سفر بهدف التجارة • كما ان الآخـــر سفر بهدف الانتاج وهكذا • وكل هذه الأنواع من السفر تتصل اتصالا وثيقا بالتطور الانتاجي ، وهو سفر يزيد ويتكاثف مع زيادة الانتاج •

وقد يقال ان وسائل الاتصال الحديثة كالبرقيات والتليفون والتلكس وغيرهـــا قد تؤدي ما قد يؤديه هذا السفر ولكنها حتى الآن لم تتمكن من التأثير على الخط البياني للسفر والتنقل • فلا تزال فكرة التليفون المرئي حلما مستقبليا يراود العالم •

والسفر كعامل استهلاكي لا يزال نشاطا هاما للغاية في كل البلاد الصناعية ، ولناخذ مثلا على ذلك النرويج ، فالشخص البالغ في النرويج يقضي في المتوســـط ١٨ يوما في العام في أجازة يقضيها خارج بلاده ، هذا طبقا لاحصاء تم في عام ١٩٧٤ وهذا يعني أن خمسة في المائة من وقت هذا الشخص تقضى في الترويح عن النفس • وقد دلت احصاءات أخرى على أن نفس النسبة توجد في البلاد الصناعية المتقدمة • وثمة فرق آخر في أنماط السياحة وهو الفترة الزمنية ، لأن الرحلة قصيرة المدى تختلف عن الرحلة الطويلة ، والفرق الواضح يتمثل بين الرحلة التي تستغرق يوما وغيرهـا التي تستغرق أكثر من يوم • واذا أمضى السائح ليلة واحدة خارج منزله فان هذا يختلف تماما عما اذا أمضى أكثر من ليلة ، فمن الناحية الاقتصادية تزيد النفقات اذا ما قورنت بنفقات السفر ، ومن الناحيــة الاجتماعية نجـد أن قضاء ليلة واحدة تزيد من متاعب السائح وخاصة اذا كان يسافر بمفرده •

وعلينا أن نفرق بين الشخص الذي يقضي خارج منزله ٢٤ ساعة في رحلة داخلية وبين السائح الذي يمضي ٢٤ ساعة خارج بلده ، كما ان علينا أن نفرق بين انواع التغيب عن المنزل : فهناك من يسافر للعمل ، ومن يسافر للراحة ، ومن يسافر في رحله السائح فالأثر يختلف اجتماعيا واقتصاديا • ونحن هنا سنبحث في رحلة السائح خارج بلاده حتى لو كانت تستغرق ٢٤ ساعة فقط ، لاننا في البداية حددنا تعريف السـائح بأنه شخص يعبر حدود بلاده ليزور بلدا آخـر للعمل أو للراحة ، وليس ثمة فرق كبير من وجهة نظر البلد التي ينزلها بين الحالتين ، رغم ان احداهما تكون للعمل والأخرى للراحة، لأن نفس البنية الأساسية ونفس الخدمات تعمل عندئذ في خدمة السائح • ومن وجهة نظر المستهلك نجد ان التنقل داخـل أي بلد أو خارجه ، هدفه واحـد ، وهو التغيير والراحة واستعادة النشاط ولكنهما رغم ذلك يختلفان في أمرين : الزمن والنفقات •

والسفر داخل البلاد وبينها نشاط واحد ، فالشخص اذا ما عبر حـدود بلد أصبحت رحلته دولية ، ولكنه قد يعبر الى بلد لا تختلف كثيرا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية عن بلده ان عبور الحدود يصبح ذا مغزى عندما تمثل هذه الحدود تغييرا حقيقيا واختلافا واضحا بين المجتمعات •

ولا تستطيع الاحصاءات السياحية الدولية أن تعالج هذه الفروق • فالبرتغال يأتيها سنويا ٢ مليون زائر ، نصفهم من اسبانيا ، وقد دلت احصاءات الليالى السياحية ان خمسة فى المائة فقط من هؤلاء هم من مواطنى اسبانيا •

واسكندناوه تستقبل ١٦ مليون سائح فى السنة ، ١٣ مليونا منهم من ألمانيا الاتحادية ، ومعظمهم يعبر الحدود عند الدنمرك لرحلة قصيرة فى اسكندناوه •

## السفر الترويحى

ان وقت الراحة فى المجتمعات الصناعية بدأ يزداد ، وبدأت البلاد المتقدمة تختصر من ساعات العمل اليومى ومن أيام العمل الأسبوعى ، كما بدأت تخصص اعتمادات أكبر فأكبر للنشاطات الترويحية . وأصبح ساكن المدينة يجد لديه ما يزيد على ٤ ساعات للترويح عن النفس يوميا •

وفى الترويج تجد ان أربعين فى المائة من وقت الراحة هذا يستغل فى الزيارات والرياضة والرحلات الخارجية والسياحة وهذا يعنى ان الشخص فى الترويج يقضى ساعتين من ساعات العمل اليومى التى تبلغ ١٦ ساعة فى الترويح عن نفسه خارج منزله وهى نسبة أعلى من النسبة المتعارف عليها فى القارة أى فى وسط أوربا ولكنها لا تختلف عن النسبة الحالية فى البلاد الاسكندنافية الأخرى • واذا استثنينا ساعات النوم يوميا فاننا نجد ان ساعات الراحة تتراوح بين ١٠ فى المائة من الميزانية الزمنية التى لدى الفرد وأنه غالبا ما يقضيها بعيدا عن بيته •

وساعات الراحة والفراغ لها شقان . الشق الأول يتمثل فى كونها جزءا من الدائرة الانتاجية . فالراحة لازمة لتجديد النشاط الذهنى والجسمانى المستخدم فى الانتاج ، والعمل المتواصل بلا انقطاع يستهلك القوى البشرية ، كما ان الرتابة فى العمل تدعو الى الملل . وبالتالى فان التغيير ضرورى والراحة ضرورية ، والشق الآخر هو أنه كلما أمكن توفير الراحة والتغيير والتحرر من قيود العمل أمكن للعامل تقبل ظروف عمله انتظارا لساعة الراحة والتغيير •

وهذ النمط التعويضى يظهر فى الدراسات التى أجريت فى المجتمعات الصناعية • وقد لا نجد أنفسنا متقبلين له لأن الانتاج والاستهلاك من نواحى نشاط البشر ، ومن الضرورى ان تستقل كل الطاقات البشرية فيهما • وعندما يكون الانتاج لا يستهدف سوى الربح فان المنتج الأول لا يلقى الرعاية المطلوبة •

واذا نظرنا الى الراحة والاستهلاك على أنهما من عوامل الانتاج فقط فان قيمتهما الأصيلة تنتفى ، ويصبحان سبيلا لزيادة الانتاج فقط وهذا ما لا نرضاه •

ان التأكيد على زيادة الانتاج فى المستوى الاجتماعى تؤدى بالضرورة الى تأكيد على زيادة الاستهلاك فى المستوى الفردى ، والعامل الذى لا يستطيع ان يعبر عن نفسه من خلال عمله نجد أنه ينغمس فى نشاطات بعيدة كل البعد عن العمل . وفى بلاد الاقتصاد الحر نجد هذه الحالة مكثفة أيضا بسماسرة البيع والخدمات . وهذا يتضح اذا ما قارنا اعلانات عن الوظائف الخالية بالاعلانات عن البضائع فاننا نجد عندئذ أن الاعلان عن الوظيفة غالبا ما يكون مباشرا وبسيط بعكس الاعـــلان عن السلعة الذى ينطوى على التنمية والمبالغة . اننـا كمنتجين يجب أن نخاطب أشخاصا عقلاء مسئولين . ولكن الاعلانات التجارية تخاطب أحلام اليقظة والمخاوف والشهوات . والحياة تحتاج الى العقل والعاطفة معا ، واذا أصررنا على عزل الاثنين عن بعضهما بالقوة فان حياتنا تصـــبح قفراء مجدبة .

وللسفر فوائد ، فهو يهيىء بعــدا متغيرا جديدا ، يهيىء تغييرا فى المحيط المادى حولنا ، وفى المحيط الاجتماعى ، وفى محيط نشاطاتنا . والرغبة فى التغيير هى السبب الأول للسفر الترويحى ، اذ اننا نرغب فى السعى وراء نشاطات جـديدة نســـتخدم فيها امكاناتنا المكبوتة التى قد لا تجد لها تعبيرا فى حياتنا العادية .

وهذا بالطبع لا يعنى ان السفر من ضروريات التطور الانسانى رغم أن الانسـان كأى حيوان علوى ، بحاجة ملحة الى التغير . لأن الحرمان والانطواء قد يؤديان بالشخص الى الجنون ، والجو الرتيب لا ينجم عنه الا شخصيات رتيبة حتى لو كان الغذاء والكساء والعيش كلها مكفولة . ان التغيير والتبديل ضروريان للنمو ، ولكن التغيير والتبديل قد يتيسران دونما حاجة الى الترحال البعيد . والمثل الواضح على ذلك هو الراديـو الترانزستور الذى يعتبر أرخص الوسائل للاطلاع على ما يجرى فى العالم من أحـداث ثقافية وسياسية وترفيهية .

واذا كانت وسائل المواصلات الحديثة قد نقلت الانسان الى أرجاء المعمورة فـان العلم الحديث قد نقل العالم كله الى كل الأركان . فالسفر للترويـح ليس الا نشـاطا تزيديا تدفع اليه الرغبة فى التغيير . ولكنه ليس الوسيلة الوحيدة الى هذا التغيير . والسفر يحتاج الى موارد عدة : وسائل انتقال : وقود : أماكن اقامة ، ولكنه قبـــل كل شىء رغبة حقيقية لدى الانسان وليس نتاجا للمدن الصناعية .

ولو أمكن جمع احصاءات عن السياحة والتنقل منذ ٧٠٠ عام مثلا لوجدنا المئات بل الآلاف من البشر يقومون به بدافع الشعور الدينى مثلا كما كان يحدث فى القـرون الوسـطى فقد كان الناس يحجون الى مكة المكرمة والى كانتربرى والى سـانت ياجـو دى كومبستيلا بل كان الناس يحجون الى هذه الأماكن المقدسة طلبا للصحة وينظرون اليها على أنهـا منتجع صـحى كما كان العـلم والثقافة من دوافـع السفر فى هـذه القرون فنجد ان الناس كانوا يحتشـــدون فى بولونيـا وباريس وأكسفورد طلبـــا

للعلم • أما السياحة الترويحيه البحتة أى قضـاء الأجازات فى الخارج أو السـياحة بهدف الرياضة فلم تكن معروفة أو كانت على الأقل نادرة الحدوث فى هذه العصور •

**السياحة لقضاء الأجازة ــ مثال**

ان السائح فى رحلة يحتاج الى النشاطات الاستهلاكية الآتية :

خط طيران دولى — تنقلات داخلية

مكان اقـامة — نفقات أخرى

غـذاء

وهى تمثل كلها فى ميزانية السائح ما يتراوح بين ٦٥ ، ٧٠ فى المائة من اجمالى نفقاته •

والسائح نوعان :

نوع يتطلب التنقل والاقامة والغذاء الفاخر فى كل خطوة يخطوها •

ونوع يسافر بأرخص النفقات •

والنموذج الذى سنختاره يقع بين الاثنين : أى سائح لديه بعض المال ولكنه يريد ان يعتمد على نفسه الى حـد ما فى توفير الغذاء والاقامة • وفى الجـدول التالى يبين ما نعنى :

**جدول ١١ ــ أمثلة عن السياحة**

**الاعتماد على النفس :**

| عـال | متوسط | منخفض | النفقات |
|---|---|---|---|
| عربات مخيمات | رحلات | فنادق فخمة | عال |
| مخيمات | غرف مؤجرة | فنادق سياحية | متوسط |
| انتقال مجانى | بنسيونات | مخيمات فخمة | منخفض |

والإعتماد على النفس يتضاءل اذا كانت الاقامة والغذاء سيوفرها للسـائح آخرون غيره ، ومسـتقل النفقات اذا اعتمد السـائح على نفسـه فى توفير مسـكنه ومأكله ، وستكون متوسـطة اذا كان السائح سيعد طعامه بنفسـه ولا يستخدم المطاعم والفنادق ، وتقل النفقات كثيرا اذا كان السـائح يحمـل على كتفه مكان اقامته كما يحدث مع كثير من الشباب الذين يحملون خيامهم فوق ظهورهم •

والسياحة ترتكز ، فى آثرها الاقتصادى والاجتماعى ، على عوامل عديدة ، ولكن السائح الذى يريد الاعتماد على نفســه سيختلط بأهالى البلد الذى يزوره ويشــاركهم حياتهم اليومية ، ولكنه لن ينفق كثيرا فى رحلته ، وهذا ما سنبحثه فى التالى ٠

## السياحة والتطور

ان كثيرا من البـــلاد الصغيرة تعتبر الاستثمارات السياحية من أهـــم مواردها الاقتصادية ٠ ولكن السؤال هو : على من تعود هذه الاستثمارات . هل تعود على السكان جميعهم ، أم انها تبقى فى يد قطاع صغير متميز ٠ والسياحة لها أثر اجتماعى بجانب أثرها الاقتصادى ، وهى بهذا تتميز عن المشروعات الزراعية والصناعية ٠

ولذا فاننا نجد أمامنا مشكلتين بعيدتين عن الدراسات الاقتصـــادية التقليدية للسياحة ٠

١ ـ ما هى الآثار المترتبة على التطور فى الاستهلاك السياحى ٠

٢ ـ ما هى الآثار المباشرة والحتمية التى تنجم عن التلاحم الاجتماعى الذى يأتى نتيجة للسياحة ٠

ولا يمكن فى الوقت الحاضر الاجـابة الدقيقة على هذه الأسئلة وقد أجرى العديد من الدول دراسات كثيرة حول أثر السياحة على ميزانية الدولة وعلى الانتاج وعلى مشاكل العمالة ولكنها لم تصل الى اجابات حاسمة عن علاقة هذه الآثار بأهداف التنمية القوية ٠

## النتائج الاقتصــــادية

لعل أهم ما توصل اليه الباحثون هو أهمية الاســـتثمارات السياحية فى جلب العملات الأجنبية ، رغم ان جزءا كبيرا من هذه الاســـتثمارات لابد ان يستهلك خارج البلد لقاء منتجات وخدمات لا يمكن الحصول عليها تمليها بداخله ، وهـــذا ينبغى ان يؤخذ فى الاعتبار عند أية حسابات واقعة ٠ وقد قسم البنك الدولى الدول السياحية الى ثلاثة أنواع : ففى بعض الدول الافريقية ودول البحر الكاريبى اتضح ان ٥٠ أو ٥٥ فى المائة من هذه الاستثمارات ينفق خارج البلد أو على الاستيراد ٠ أما فى معظم الدول النامية فكانت نســبة الاســـتيراد تتراوح بين ٢٠ ، ٤٠ فى المائة بينما لا تزيـد هذه النسبة فى الدول المتقدمة مثل اسبانيا ويوغوسلافيا على ١٥ فى المائة ، أى أن نسبة الاستيراد تقل كلما زادت نسبة التنمية ٠ والسؤال الذى يتبادر الى الذهن الآن هو : هل ينتهى الأمر بأن تنقرض الاستثمارات السياحية تبعا لزيادة الاستيراد ٠ وهو سؤال لا توجد الاجابة عليه حتى الآن لأن الاجابة تحتاج الى دراسات دقيقة لسياسة التنمية فى البلد المعنى ٠ وقد يستخدم بلد ما كل ما تحصـــل عليه من استثمارات سياحية

لتمويل صناعات محلية تقوم مقام الاستيراد . وقد يستخدمها فى انشاء مراكز تدريب مما يقلل الاعتماد على الاستيراد على المدى الطويل ، ولكنه قد يستخدمها أيضـــا فى استيراد مواد اســتهلاكية ترفيهية أو فى شراء الأسلحة أو فى الانفـاق الشخصى فى الخارج · عندئذ تكون السياحة عاملا سلبيا لا ايجابيا ·

والسائح العادى لا يقبل الاقامة أو الغذاء المتوسـط قبل أن يتوقع ان يجد نفس المستوى الذى يعيش عليه أو أحسن ، ولا يوجد سائح يقبل أن يعيش أقل من مستواه خلال أجازته · والملاحظ انه كلما اتجهنا جنوبا كلما قلت الخدمات التى يلقاها السائح وكلما اختلفت عما اعتاد عليه فى موطنه ·

والسياحة الدولية لا تقبل التحسن البطىء فى الخـــدمات ولذا فان الاعتماد على الاستيراد فى البضائع والخدمات سيظل قائما لفترة طويلة ما لم تحاول الحكومات تغيير أنماطها بشكل جذرى · والسياحة فى أى بلد تقوم على عاملين هامين : الغذاء والاقامة ، وعلى عاملين أقل أهمية وهما التنقل الداخلى والمفردات الأخرى ·

وليس متوقعا أن تسود سياسة الاعتماد على النفس فى القــــريب العاجل بل سيظل السائح يعتمد على الغير لتوفير السكن والأكل كما هو حادث الآن · وهذا يعنى بالطبع ان عائدات السياحة المباشرة ستظل فى أيدى قطاعات الخـــدمات كالفنادق والمطاعم وشركات التنقل · واذا كانت الدول ستأخذ بنظام التأميم وملكية المؤسسات فستكون هذه الخدمات تحت الاشراف المباشر للحـكومات . وعندئذ تســتخدم عائدات السياحة فى مشاريع التنمية بمقدار ما تكون خطط هذه البلاد تستهدف الانفاق على التنمية والتطوير وهى مسألة لا تعنينا فى هذه الدراسة ·

والسياحة كما هو معروف تتركز داخل كل بلد فى منطقة جغرافية ، فمثلا نجد أن السياحة فى أوربا تتجه نحو الجنوب حيث الشواطىء والبحار والشمس والرمال ، كما انها تتركز فى المناطق السكنية القريبة من المدن حيث يجد السائح ما يبغيه من راحة وفى نفس الوقت ما ينشره من تعرف على ثقافات · وهناك أيضا السياحة للتعرف على الآثار القديمة مثل السياحة الى الأقصر ، وهناك السياحة لمشاهدة الظواهر الطبيعية النادرة مثل السياحة الى نكوبخورو ، ومعظم السياح يتجمعون بقرب الأماكن السكنيه والمدن كما سبق أن قلنا وعلى الشواطىء · وهى كلها أماكن لا تحتاج الى دفع عجـــلة التطور والتنمية فيها لأن الحاجة الى الانفاق والى العمل غالبا ما تكون ماسة فى المناطق الريفية حيث يكثر الفقر وتكثر البطالة ·

وفى المناطق الساحلية وعلى الشواطىء تكون ايجابيــات السياحة ملموسة جدا ، فمعظم الدول الصغيرة توجد بها مناطق ساحلية فقيرة ومتخلفـــة ، رغم أن كثيرا من المصانع ومراكز الانتاج توجد أيضا على السواحل ، ولكن هذه المصانع لا توجد الا على مقربة من المدن الساحلية الكبيرة مثل الاسكندرية ولشبونة وطنجـــة وأثينا · ولكن السياح غالبا ما ينشرون الشواطىء البعيدة عن هذه المصانع لتجنب التلوث الناتج عن

السفن والمجارى والذى يجعل السياحة فى هذه المناطق غير مرغوب فيها لأن السائح يريد شاطئا هادئا بعيدا عن الجلبة والضوضاء • ورغم هذا فان معظم بلاد البحر الأبيض المتوسط تنظر الى السياحة على أنها سبيل للتطور الاقليمى ونفس الشىء ينطبق على الكثير من دول أفريقيا •

والواقع ان الفلاح العادى أو المزارع العادى لا يستفيد كثيرا من السياحة الى بلده ، لأن الشركات السياحية لا يتعامل مباشرة معه . ولكنها نشترى ما تحتاجه من الشركات الكبرى التى تعمل كوسيط بينهما وبين الاقتصادى القوى ككل • فهى تشترى منها الأغذية كما تشترى المواد الاستهلاكية من قطاع الصناعة ثم تسليمها الى الفنادق والمطاعم . ويقوم بعملية الشراء هذه كبار المتعهدين الذين يعملون كوسطاء بين المشترى وصغار المنتجين ، وعلى ذلك فان العمالة فى السياحة تبدأ فى قطاع الخدمات •

واذا حاولنا تقدير التأثير التنمرى من خلال هذا النمط فاننا سنجد ان المنفعة الكبرى تعود على قطاع الخدمات والعامل فيه ثمة على كبار الزراع وأصحاب المزارع ، ثم على السماسرة وأصحاب المصانع الصغرى وأخيرا قد تعود على المستهدف الأول وهو الفلاح •

والتدرج قد لا يأتى أوتوماتيكيا أيضا ، لأن شركات الخدمات تتفاوض مع المتعهدين وهؤلاء يتفاوضون مع عملائهم وتكون أرباح التعامل كلها لصالح الكبار لا الصغار ، أى أن الشركات هى التى تجنى معظم الأرباح ، ومعها المتعهدون وأصحاب المزارع ، ويصل الفتات الى الفلاح أو العامل الصناعى الصغير •

والاستثمارات ـ رغم كل هذا ـ يمكن توجيهها صوب الهدف المنشود دون المرور بالوسطاء • واذا قارنا الحال فى المشاريع السياحية بما يحدث فى مشاريع الاصلاح الزراعى والرى وضمانات المحصول وتسهيلات التخزين فاننا نجد ان هذه تصل الى الريف مباشرة وان كانت فى بعض الحالات توجه لصالح كبار المتعاملين وأصحاب المزارع ، هذا رغم ان الاستثمار فى أى مشروع سياحى قد يفوق الاستثمار فى أى مشروع زراعى • ولكن اذا قارنا الفائدة التى تعود منه على الفقير الذى يمثل ٧٥ فى المائة من مجموع السكان نجد أن النتيجة تدعو الى الأسف •

والواقع ان الحاجة ماسة الى دراسات وتحليلات واقعية حتى يمكن الحصول على مؤشرات تنبع من الحاجات الأولى لأى بلد ما •

## النتائج الاجتماعية

اذا انتقلنا الى الآثار الاجتماعية المترتبة على السياحة فاننا سنجد انها ، من حيث المبدأ ، تسير فى نفس خطوات الآثار الاقتصادية والمعروف أن أى مجتمع يقوم على دعامات اقتصادية واجتماعية والسائح يتفاعل مع الاثنتين •

وفي المجال الاقتصادى نجد ان الدراسة تهتم بالنواحى المالية من التفاعل ، وهذه يمكن تحديدها بالأرقام ، فاذا أخذنا مثلا للصادر والوارد من الاقتصاد لأمكننا تقدير النتائج ، وهى كثيرا ما تكون ذات فائدة فعالة فى البناء الاقتصادى لأى بلد ما . ولكن ككل تفاعل مالى للسائح مع المحليات له فى نفس الوقت واجهة اجتماعية ، وان كانت هناك تفاعلات اجتماعية بين السياح وأهل البلد دونما حاجة الى الناحية الاقتصادية . وقد يكون صحيحا ان نقول ان كـــل التعاملات هى فى الواقع اجتماعية ولكن بعضها قد يكون له جانب اقتصادى .

والمؤسسات الاجتماعية التى يتفاعل معها الســــائح هى مؤسسات فى حقيقتها اقتصادية كالفنادق والمطاعم والمحلات والبنوك والأسواق . ولكن السائح يطرق أيضا بعض المؤسسات التى ليس بها طابع اقتصادى كالمنتزهات والشواطىء والأماكن الأثرية وفيما يتعامل اجتماعيا مع الكثير من الناس الذين يمثلون المباشرة والثانوية للسياحة . ولا يمكن هنا أن نورد مثلا واحدا على ذلك لان التفاعل الاجتماعى هو بطبيعته قائـم على الكيف وهو فى ذاته ظاهرة كيفية كمية ولا يمكن أن نقيسه بالنمط الاقتصادى لأن هذا يعتمد على الكم وقياسه بطريقة النمط الاقتصادى لابد .

ورغم هذا فان التفاعل الاجتماعى له أبعاد كبيرة جدا ، وقد أجريت دراسات عديدة عايه عن طريق العينات الصغيرة ومن خلال دراسات قامت بها مؤسسات اجتماعيـــة لا علاقة لها بالسياحة ، ولكنها استغلت بعض امكانياتها فى هذا المجال .

والحقيقة ان النتائج تكاد تكون معدومة فى الوقت الحاضر ، اذ اننا لا نعرف حتى الآن كم عدد الأشخاص المحليين الذين يقابلهم السائح الواحد ولا كم من الوقت يمضيه معهم . وقد تمت توزيعات عددية ، ولكنها لم تسفر الا عن معلومات عامة عن الأنماط السلوكية ، مع الأخذ فى الاعتبار العمر ومتغيراته والجنسى والثقافة . ولم تنجـم هذه الدراسات الا عن عديد من النوادر والفكاهات التى تسرد فى هذا المجال .

والموقف اذا لا يختلف كثيرا عن الموقف الاقتصـــــادى ولكن بالامكـــان التكهن الواعى ، وبالامكان تصور أمثلة ومفاهيم ولكن ليس بالامكان الاقناع الى أن تتوفر لدينا معلومات كافية وان كانت الاحتمالات قائمة على أية حال ، لأن السياحة نمط محــــدد للتفاعل بين أفراد المجتمعات ، نمط يصلح للأمثلة وللدراسة عن طريق العينات .

أما تكهناتنا الواعية فتنحصر فى الآتى :

ان التفاعل بين السائح العادى وأهل البلد الذى يزوره موزع توزيعا عادلا بين السياح ، ولكنه تركز تركيزا شـديدا فى أشـخاص معينين قليلين جدا من المحليين ، حتى لو أخذنا فى الاعتبار النظرات الخاطفة بين المارين فى الشوارع ، لأن السياح عادة ما يتجمعون فى أماكن محدودة . ونادرا ما تحدث لقاءات فى التجمعات الصناعية أو فى فى الضواحى أو فى الأماكن الفقيرة .

ـ المحادثات قليلة جدا بسبب حواجز اللغـــة وبسبب الفرص النادرة المتاحة ولا تحدث الا فى الفنادق والمطاعم والمحلات التجارية اما المقابلات والتعارف والعلاقات الدائمة فلا تتعدى نسبتها الواحد فى المائة من السكان المحليين ٠

ـ العلاقات المركزة لا تحدث الا مع جماعات قليلة من الوسطاء الذين يعبرون الثغرة القائمة بين السائح والمواطن بحكم عملهم فى ميدان السياحة ٠ وقد تكون هذه الجماعات معنية عند اجراء أية دراسة فى هذا المجال ٠

ـ السائح لا يبقى فى مكان واحد مدة طويلة فعلاقاته علاقات عابرة لا تعنى الكثير والسائح يحاول ان يتخلص من قيود قد يعانى منها فى وطنه ويحاول الهرب منها اثناء سياحته ، كالاكثار من الخمر والجنس ، والتحرر من بعض السلوكيات المألوفة ، ولا يريد أن يتقيد بسلوكيات البلد الذى يزوره أيضـــا . ولذا فكثيرا ما نرى السياح يتصرفون تصرفات رعناء غريبة ، وفى الوقت ذاته نجد ان موقف المحليين لا يقل غرابة فهم من ناحية ينتمون الى مجتمع قد يكون متزمت التقاليد ولكنهم بحكم عملهم يجدون أنفسهم بحاجة الى تدعيم سلوكياتهم وشعورهم بالمسئولية ٠

والسائح الذى يهبط بلدا ما لفترة قصـــيرة لا يمكن ان يجـــابه أى نوع من الاستغلال بالشكوى أو بمعلومات مسبقة من سياح أتوا قبله الى هذا البلد لأن اتصالات جماعات السياح بعضها ببعض لا يزال غير متيسر ٠ ولذا فان طائفة الوسطاء هـــم المنتفعون أولا وأخيرا ، ونجد انهم قد تمرسوا فى معاملة السياح ولم يعودوا بحاجة لأن يفـــرقوا حتى يحكموا ٠ وقد حاولت حكومات عديدة مثل حكومة اسبانيـــا ان تنظم الخدمات السياحية وذلك بوضع قوائم طعام نمطية أو بانشـــاء بوليس خاص للسياحة ولكن القوانين لا يمكنها فى كثير من الحالات تنظيم العلاقات الاجتماعية ، بل ان تنظيم هذه العلاقات يقع على عاتق الأشخاص أنفسهم ٠

ان الصداقة والتفهم لا يمكن أن تنظمها قوانين ٠

ويلاحظ أيضا ان العلاقات مع الأشخاص المحليين لا تتسم بالتنسيق لأن السائح يريد فعلا أن يتعرف على سكان البلد الذى يزوره ويعتبر ان هذا التعرف جـــزء من تجربه السياحة ٠ أما من جانب المحليين فان التعرف على السياح لا يهمهم كثيرا ، لأنهم يدركون ان السائح دائما بحاجة اليهم ، ولذا فاننا نجد ان التلاحم الذى ينجم يكون غريبا جدا ، تلعب فيه الصداقة دورها ، ويلعب فيه الكسب والربح دورا أهم ٠

ان السياحة تمثل لمن يقوم بها تحقيق الكثير من رغباته المكبوتة كما لاحظ علماء الاجتماع ظاهرة أخرى فى السياحة وهى التطلع ، اذ نجد ان أهل البـــلد يتطلعون الى المستوى الذى يعيش فيه السياح لأنهم ينظرون اليهم على انهم قادمون من بلاد غنية متطورة ولذا فاننـــا نجد الشـــباب على وجه الخصوص ينظرون الى السائح كنموذج

يريدون هم أن يصلوا الى مستواه ، وكما يتطلع أهل الريف دائما الى زيارة المدن الكبيرة فاننا نجد الشباب المحلى يتطلع الى السفر والترحال ·

والسائح فى الواقع يحمل معه صورة قد لا تكون واقعية دائمـــا ولكنها ليست كاذبة تماما · وهو فى كثير من الأحيان على دراية بما سيقابله فى البـــلد الذى يزوره لانه سمع من بعض أصدقائه ممن سبقت لهم زيارة هذا البلد ولكنه كثيرا ما يصـــدم بما يراه من الافتقار الى المهارة ، وبالنظم الاجتماعية فى كثير من البلاد التى يزورها ·

ويصدم أكثر بالفشل فى معالجة المشكلات ·

السائح اذا يمثل أمـــام أهل البلد نموذجا يدعو للاعجـــاب وكثير من المحليين يحاولون الابقاء على علاقاتهـم بالســياح وذلك بتبادل الرسائل والبطاقات البريدية ، وكثير منهم يتباهى بهذه العلاقات ويتصورون انها قد تكون فى يوم ما طريقا للهروب ·

ومثل هذه العلاقات لا يمكن وصفها بأنها علاقات تجارية ، ولكنها علاقات مؤقتة بين تاجر وزبون ، ولكن التاجر فى هذه الحالة نادرا ما يدرك المنفعة التى تنطوى عليها هذه العلاقة ·

واذا انتقلنا بعد ذلك الى بقية الأهالى المحليين فاننا لن نجـــد الكثير لنقوله ، باستثناء علاقات السائح مع الباعة وأصحاب المحلات التجارية التى يشترى منها الهدايا والتذكارات والتى لا يمكن وصفها بأنها علاقات ذات أى أثر محسوس جدى ·

ونخلص من هذا كله الى القول بأنه نظريا لا يمكن ان يوجد للسياحة أثر اجتماعى فالسائح يصل الى بلد ما ، ويمكث فيها وقتا قصيرا ثم يغادرها ، بمعنى ان اقامة أية علاقات وطيدة أو طويلة الأمد أمر غير وارد بالمرة · وعلاقة السائح بالمواطن المحـــلى لا يمكن استغلالها لتغيير أى وضع كان ، بل ان ما يتبقى منها لا يتعدى كونه شاشة تعرض عليها بعض الأحلام والأوهام ·

والسائح فى هذه الحال ليس سوى قناة لارسال المعلومات عن بلده الى ذهـــن المواطن المحلى · ولعل المواطن الذى يهاجر من بلده الى بلد صناعى ليعمل فيه يكون له أثر اجتماعى أكبر بكثير من أثر السائح الذى يزور هذا البلد ·

## السوق التجارية السياحية

ان من أهم معالم السياحة الجديدة اليوم هى الرحلات الجماعية التى يدفع فيهـــا السائح لشركة سياحية مبلغا من المال نظير أن يزور عددا من البـــلاد · وهذه الرحـــلة تنظم وتعد فى بلد السائح نفسه ، بل قد يتم ذلك وهو فى بيته فى كثير من الأحيان · وتقدر نفقات السائح الفرد فى الرحلة الجماعيـــة من خـــلال المساومات التى تدور بين شركات الســـياحة فى البلد الذى ســـيخرج منه والشركات المحليـــــة فى البلد الذى سيزوره ، ثم يضاف اليها ثمن تذكرة الطائرة ، ونسبة الربح للشركة المتعاقدة ·

وسوق السياحة يعج بالمنافسة • واذا كانت الشركات تابعة للحكومة فان الرقابة عليها تكون غير دقيقة • الشركة تقدم بعد ذلك بالاتفاق مع الفنادق والمطاعم وشركات النقل الداخلي وتتغير الشروط كل عام تبعا لتغير سوق العملة الدولية •

واذا نظرنا الى السياحة على أنها علاقات ثنائيـة بين البلاد فانه من الممكن عندئذ استخدام الكثافة السـياحية لتبيان مدى صـلابة البلد • وفي الجدول رقم ١٢ نور احصاءات للسياحة فى بعض البلاد • ونجد أن النسبة المبينة تدل على نصيب الدولة المستقبلة والنسبة الأخرى ، تدل على العكس . فمثلا السياحة من المملكة المتحدة الى اسبانيا تمثل ٢٥٪ من حجم السياحة من المملكة المتحدة ، وفي نفس الوقت نجـده ان هذه النسبة لا تزيد على ١١ فى المائة من مجموع السياح الوافدين الى أسبانيا ، وهذا يدل على أن الأمر فى هذه الحالة يهم المملكة المتحدة أكثر مما يهـم أسبانيا • أما اذا كانت النسـبة ١ فى المائة أو أقل فان هذا يعنى أن الدولة المسـتقبلة تعتمد أكثر على السياح من الدولة المرسلة • والحقيقة ان أسبانيا تعتبر دولة ذات مركز خاص ، فالواقع ان المملكة المتحدة وفرنسـا واسكندناوة تبعث الى أسـبانيا بسياح أكثر مما تبعث أسبانيا الى هذه البلاد بسياح وهذا يدل على أن أسبانيا تهم هذه البلاد كمقصد لسياحها أكثر مما تهتم بهم أسبانيا كسياح يفدون اليها •

ولكننا نجد أن هذه الحالة متفـردة ولا تنطبق على كل البـلاد لأن الأمر الطبيعى فى بلاد السياحة هو أن تكون الأهمية لدى المستقبل وليست لدى المرسل •

**جدول رقم ١٢ كثافة سوق السياحة ١٩٧٥**

| الدولة المستقبلة | الدولة المرسلة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | المملكة المتحدة | ٣١فرنسا | المانيا الاتحادية | اسكندناوة | مجموعة السياح الواصلين |
| أسبانيا | ١١ : ٢٥ | ٣١ : ٤١ | ١٤ : ٨ | ٥ : ٢٢ | ٣٠ر١٢٣ |
| اليونان | ١١ : ٢ | ٨ : ١ | ٤ ١:١ | ٨ : ٤٠ | ٢ر٨٤٠ |
| مراكش | ٩ : ١ | ٢٣ : ١ | ٨ : ٥ | ٤ : ١ | ١ر٢٤٥ |
| تونس | ٧ : ١ | ٣٢ : ١ | ١٠ : ٥ | ٧ : ١ | ١ر٠١٤ |
| كينيـا | ١٤ : ٥ | ٣ : ٥ | ١٠ : ٥ | ٢ : ٥ | ٣٠٧ |
| عدد الرحلات السياحية بالآلاف | ١٣ر٦٣٥ | ٢٢ر٨٩٢ | ٥٥ر٠٦٠ | ٦ر٢٢١ | |

ويلاحظ أن النسبة على اليمين هى نسبة الارسال الى المستقبل والتى على اليسار هى نسبة المستقبل الى المرسل •

ومن هذا الجدول نجد أن المعدل السنوى يتروواح بين ٥٪ ٠ ( اسكندناوة واليونان ) والى أقل من ٠٤ر٪ ( المملكة المتحدة والمانيا الاتحادية وتونس ) ٠

ومن كل هذا يتضح أن سوق السياحة يتكون من أعداد هائلة من المشترين يواجهون أعدادا ضئيلة من البائعين ٠ وهذا أيضا يمثل التوزيع الحقيقى للسياحة بين الدول الرئيسية ودول الحواشى اذ اننا نجد أن موقف السياحة الدولية يتمثل فى ٥٪ من مجمل الرحلات من الدول الكبيرة الى الدول الصغيرة أو دول الحواشى كما أن هذه الدول أى الدول الصغيرة ، تتنافس قدر جهدها لارضاء سياح يأتون من عدد ضئيل من الدول الكبيرة ٠

وتزداد كثافة هذا التباين عندما تسنح الفرص للتنظيم على نطاق دولى ، اذ نجد أن بالدول الكبرى مؤسسات ضخمة باستطاعتها التأثير اقتصاديا وسياسيا بينما الدول المستقبلة تعمل كل واحدة على حدة ٠ وهذا يلاحظ فى الجدول رقم ١٣ حيث تظهر أهمية هذه الحقيقة ٠

جدول ١٣ الكثافة فى سوق السياحة بين مجموعات الدول ١٩٧٥
المجموعة المتصلة

| المجموعة المتصلة | دول السوق الأوربية |  | اسكندناوة | عدد السياح | البلد |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| البلقان | ٣٥ر٥ | ٥١ر٤ | ٣ر٧ | ١٥ر٩٣٠ | يوغوسلافيا اليونان بلغاريا رومانيا |
|  | ( النسبة المئوية بين المرسل والمستقبل ) |  |  |  |  |
| جنوب أوربا | ١٥ر٣٨ | ٨١ر٣٤ | ٤ر٤٨ | ٨٤ر٠٨٤ | البلقان ايطاليا البرتغال |
| شمال أفريقيا | ٤٨ر١ | ٦٦ر١ | ٤ر٢٠ | ٣ر٢٣٥ | مراكش ــ تونس الجزائر ــ مصر |
| منطقة البحر الأبيض المتوسط | ٥٠ر٤٠ | ٧٨ر٣٦ | ٣ر٥١ | ٩١ر٦٩٢ | جنوب أوربا وشمال افريقيا وتركيا ولبنان |
| المجموع الكلى للرحلات | ٤٧ر١١٤ | ١٩٨ر٠٦٢ |  | ٦ر٣٢١ |  |

المراجع : السياحة والسياحة الدولية فى دول ال ١٩٧٦
الاحصاءات الدولية عن السفر ١٩٧٥

وعلى الدول الصغيرة ، اذا كانت تريد أن تقف على أقدامها فى مواجهة السوق الأوربية المشتركة أو غيرها من المنظمات أن تتجمع فى نطاق اقليمى ، ولها أن تظل على حالها الراهن ، لأن هذه الدول الصغيرة ، رغم أنها فى مسيس الحاجة الى التجميع، ليس سياحيا فقط ، بل فى ميدان الانتاج الغذائى وانتاج المواد الخام أيضا ، وفى ميدان القوى العاملة المهاجرة ، هذه الدول تقع تحت ضغط كبير ، لأنها منفصلة عسكريا ومتمزقة داخليا ، وأنا هنا لا أريد أن أكون داعية الى عدم التعاون بين هذه الدول وبعضها البعض ، ولكنى أردت فقط أن أبين المصاعب التى تواجهها الدول النامية فى ميدان السياحة ·

**الصفات الأساسية للسياحة :**

ان الدول التى يخرج منها أعداد وفيرة من السياح لا تنظر الى السياحة كمصدر أساسى للدخل ، بعكس ما هو حادث فى الدول الصغيرة أو دول الحواشى ، لأن هذه الدول تنظر الى السياحة كاستثمار هام وكمصدر للعملات الحرة · وهذا التباين له أهميته النسبية فى السياحة بشكل واضح نتيجة للأزمات الاقتصادية · وتستطيع أية حكومة أن تصدر من القوانين والاجراءات التى تحد من التعامل فى العملات الأجنبية مما يقلل حجم سياحة مواطنيها الى الخارج دون أن تتأثر سياسيا أو اقتصاديا · والمعروف أن انفاق السائح يخضع لكمية النقد التى تستطيع أية حكومة أن تخصصها للسياحة ، ويجب ألا تزيد نسبة الانفاق السياحى على النسبة فى زيادة الدخل القومى ، فاذا تضاعف الدخل القومى تضاعفت المبالغ التى تنفق فى السياحة الخارجية · ولكن الحقيقة غير ذلك لأننا نجد أن الانفاق السياحى يزيد بشكل أسرع مما يزيد الدخل القومى ، وقد دلت الاحصاءات على أن ما حدث فى المملكة المتحدة وفرنسا يؤيد هذه الحقيقة ، بمعنى أن زيادة دخل الفرد العادى بنسبة ١٠ فى المائة تؤدى فى الواقع الى زيادة فى الانفاق السياحى تصل الى ٢٠ فى المائة ، هذا بالنسبة لبلاد أوربا الغربية ·

ولكن رغم هذا فان أى أزمة اقتصاد ، غالبا ما تؤثر تأثيرا سريعا على السياحة أى أن سوق السياحة سوق متحركة مما يجعل التخطيط فيها على المدى البعيد أمرا بالغ الصعوبة ، كما يجعل الاستثمار فيها أمرا بالغ الخطورة · والسياحة فى بلاد الحواشى أو البلاد الصغيرة ليست هى العامل المؤثر على الأحداث التى تؤدى الى رواجها أو كسادها من عام لآخر ·

وثمة عوامل أخرى تؤثر فى السوق السياحى ، وهى عوامل جغرافية · فالمعروف أن التنقل السياحى الآن يتم بالطائرات ونادرا ما يلتزم السائح بوجهة معينة ، فبعضهم يغير وجهته أو يضيف أماكن جديدة على ما كان يعتزم زيارته فى البداية ، ولذا فاننا نجد أن أى حدث قد يقع فى البلد التى تستقبل السائح ،مثل انتشار وباء أو أية كارثة طبيعية ، أو أى مؤشر عن اضطراب سياسى ، حتى لو كانت

هذه كلها لا تمثل خطرا حقيقيا على السائح ، الا أنها تؤثر على عدد السياح فى لينه واحدة ، ونجد السائح يطالب بالغاء زيارته ، ونجد الشركات السياحية تغير اتجاهاتها · ان السياحة اليوم ليست صناعة ثابتة العلاقات بين الأشخاص والبلدان ·

وثمة تغيير آخر وهو تغيير موسمى ، فالواضح أن السياحة تكون فى أشد كثافتها فى مواسم الأجازات فى أوربا ، مثل موسم الأجازة الصيفية ، أو أجازة عيد الميلاد ، أو عيد الفصح أى أن الفنادق والمطاعم تظل كاسدة الى حد ما لفترة طويلة من العام ، وقد نجد بعضها ، في حالات الأزمة المستحكمة قد اغلقت أبوابها ، كما يحدث في جامبيا مثلا ، لأن السياحة اليها لا تتعدى فصل الشتاء · ولكن هذا التقيد الموسمى لا يلاحظ فى الدول التى يخرج منها السياح ، اذ نجد انها لا تسمح الا بعطلتين فى العام لا تزيد مدة الواحدة منهما عن أسبوعين ، وان كان هذا وضعا هو الآخر آخذا فى التغير الآن نظرا لأن معظم هذه الفنادق والمطاعم تستخدم الآن لخدمة المؤتمرات والاجتماعات التى أخذت تكثر وتنتشر خلال العقدين الاخيرين ، بل وأخذت تنتشر أكثر بين السياحة ذاتها ، وهى بالطبع ليست مقيدة بمواسم معينة · وقد يحدث أن يجمع الشخص بين السياحة والعمل والسياحة الداخلية أو المؤتمرات المحلية ، ولذا فان البنية الآساسية للسياحة تصبح دائمة الانشغال ، ولكن هذا يقتضى تخطيطا وادارة دقيقتين جدا · وفى بلاد الحواشى أو البلاد الصغيرة ينبغى أن تتدخل الحكومات فى وضع مثل هذه الخطط ·

وسوق السياحة يتسم بكثير من التباين فى الامكانيات الادارية ولذا فاننا نجد أن التذبذب يؤثر على البلد المستقبلة منه على البلد المرسلة ، ونفس الشيء ينطبق على الشركات التى تعمل فى السياحة ·

وهناك فارق عام بين الشركات التى تعمل فى السياحة فى البلاد الرئيسية وفى بلاد الحواشى أو البلاد التى تستقبل السياح وهو فارق فى القدرة الاقتصادية وهذا بالتالى عامل آخر فى العلاقات بين الدول الغنية والدول النامية ، فالدول الصناعية المتقدمة لديها مؤسسات سياحية متمرسة بها عاملون مدربون تدريبا عاليا واداريون مهرة ، أما البلاد النامية فان مؤسساتها السياحية لا تتمتع بكل هذا ، بل تعانى من النقص فى العمالة المدربة · وقد يستطيع بلد نام أن يستثمر سياحيا فى قطاع معين ولكنه لا يستطيع أن يفعل هذا فى عدة قطاعات سياحية فى وقت واحد ، لأنه لو استطاع ذلك لأصبح بلدا صناعيا متقدما ·

وشركات السياحة فى البلاد المتقدمة لديها العديد من المواد كما ان لديها البدائل ، ولذا فقد لجأ كثير من الدول النامية الى تجميع السياحة وتركيزها فى مؤسسة واحدة ، كما هو حادث فى البلاد الاشتراكية ، وكما هو الحل البديل أمام الدول الصغيرة اذا هى أرادت استثمار السياحة ·

والشركات الصغيرة تتأثر اقتصاديا عند مواجهتها المستثمرين الآجـانب ، ويزداد التباين اذا ما دخلت هذه الشركات الأجنبية سوق السياحة فى بلد نام ، وان كان هذا التدخل يحمل بين طياته بعض الميزات ، لأن المستثمر الأجنبى يصبح ملتزما تماما أمام السوق المحلى ، ويصبح تواجد العمالة المدربة الآتية من الدول الرئيسية سـهلا ميسرا ، كما يصـبح رأس المال الأجنبى متيسرا ، ولكن الأخطـار لا يستهان بها ، وقد فصلتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة فى السياحة تفصيلا دقيقا فى تقاريرها ٠

وهنا تصبح السياحة كأية صناعة أخرى ، لأن المستثمر الأجنبى ، رغم التزامه بالسوق المحلى ، فهو فى الوقت ذاته ملتزم أمـام مؤسسـاته هو بضرورة الربح لا الخسارة ، فهو مطالب بايجاد مناخ مأمون للربح ، وهو مطالب أيضـا بأن تكون الادارة فى يده ، أى أن يكون الرؤساء من الأجانب ذوى الخبرة ٠ والمستثمر لن يدرب المحليين لينافسوه فى يوم من الأيام ، ثم أن أسعار رأس المال الأجنبى عادة ما تكون باهظة بسبب الضرائب وغيرها ٠

وقد أخذ التغلغل الأجنبى فى صناعة السياحة مظهرين : اقامة فروع محليـة لشركات الفنادق العالمية ، وتوفير الخبرة الأجنبية على هيئة مستشارين ٠

وقد دلت التقارير خـلال عام ١٩٧٣ على ان شركات الفنادق العالميـة وعددها مائة شركة تشرف على نحو ٨١٠٠ فنـدق بها ١٫٢٣٢٫٣٨٣ غرفة وتعمل فى ٢٤ دولة ٠

ونجد أيضا أن شركات الطيران العالمية التى تقوم بنقل السـياح كلها ملك للدول المرسلة رغم ان معظم الدول المستقبلة تملك شركات طيران وطنية ، ومعظم الرحلات الجماعيـة تقوم بها الشركات الكبرى التابعة للدول الكبرى ، كل هذا يحدث رغم وجود عقود خدمات فنية بين الدول الصغيرة وشركات الطيران الكبرى ٠

وهناك أيضا تداخـل آخر قد يصل بين مكتب السياحة فى الدول الكبرى وبين الفندق أو المطعم فى الدولة الصغرى ، وهذا التداخل نادرا ما يحدث بالعكس، أى بين الدولة الصغرى ومطاعم الدولة الكبرى أو فنادقهـا ، هذا يحـدث فى معظـم الدول باستثناء الدول الاشتراكية ٠

وتحاول الدول الصغيرة جذب أنظار السياح بالاعلانات وبنشاط مكاتبهـا السياحية الدائمة فى الخارج ولكنها قلما تفلح ونجد ان السائح لا يستخدم هـذه المكاتب الا كوسيط لحجز تذكرته على شركة كبرى ٠

ان السوق السياحى اليوم يقف الى صالح الدول الكبرى وشركاتها وزبائنها وعملائهـا ، أما الدول الصغرى أو دول الحواشى فانهـا لا تتاجـر الا فى بعض الاستهلاكيات ولا تقوم الا ببعض الخدمات الطفيفة ، بينما تتـولى الدول الكبرى التخطيط والادارة والتنظيم ، وتوفير رحلات الطيران ، وعلى ذلك فالدول الصـغيرة

لا زالت فى موقف المتلقى لا المجدد أو المبتكر وباستطاعتها توفير الخدمات ، ولكن ليس باستطاعتها توفير العملاء والزبائن ، وعلى ذلك فان الاستثمار السياحى فى هذه البلاد ليس الا استثمارا معتمدا على الغير ، وقد تساعد الاستثمارات السياحية فى ايجاد دخل قد يساعد على التطور والتنمية ، ولكن الحال الراهن لا ينبىء بالخير ، ولن يصحح هذا الوضع الا سياسة مركزية من حكومات الدول الصغيرة ، سياسة تحول دون الانطلاق الى ما هو حادث ، سياسة تخطط للاحتياجات الأساسية ، وللاعتماد على النفس محليا .

ان السياحة هى فى الواقع سبيل الى النمو والتطور وان كان سبيلا غير مباشر ، ولكنه سبيل قد يقف حائلا دون الفائدة المرجوة منه ما نراه من بناء حالى .

## مستقبل السياحة :

لقد شهد العالم منذ عام ١٩٤٥ توسعا هائلا فى السياحة الدولية ذهب جزء كبير من حصيلته الى الدول النامية ، وقد وصل عدد السياح فى عام ١٩٧٣ الى ٢١٥ مليون سائح أى ٨ ٪ أضعاف ما كان عليه عام ١٩٥٢ ، اذ بلغ عددهم وقتئذ ٢٥ر٣ مليون ، وقد زاد هذا العدد فيما بين عامى ١٩٥٨ ، ١٩٧٠ بنسبة ١٠ فى المائة وزادت هذه النسبة فيما بين عامى ١٩٦٢ ـ ١٩٧٢ بزيادة هائلة ، وخصوصا فى أفريقيا وآسيا واستراليا اذ وصلت الزيادة الى ٣٥٠ فى المائة .

وتشير كل الدلائل على استمرار هذه الزيادة .

وسنذكر فيما بعد العوامل التى تؤدى الى هذه الزيادة ، ولكن يجدر بنا أن نلاحظ أن السياحة ليست سلعة ضرورية ، ولذا فسوقها معرض الى عوامل التذبذب أكثر مما تتعرض له سوق السلع الغذائية أو الخامات أو مواد الطاقة . ولذلك فان عنصر المخاطرة كبير جدا أمام الذين يحاولون الاستثمار فيها ، وأمام الذين يخططون لها أيضا .

والمتوقع أن تستمر الزيادة فى انتاج الفرد فى البلاد المتقدمة وان ثمة طرقا عديدة لاستخدام ما ينتجه الفرد من مواد ، وهذا بالطبع سيؤدى الى زيادة فى المرتبات ونقص فى عدد أيام العمل الأسبوعية .

وهذه الحقائق ستزيد من اهتمام العاملين أنفسهم بالسياحة اذ سيتوفر لهم المال اللازم كما سيكون لديهم الوقت المطلوب .

وقد يفضل العامل استغلال ما لديه من مال ووقت فى هوايات أخرى . كأن يبدأ فى اصلاح منزله وحديقته أو فى السفر داخل بلده أو الى بلاد قريبة منه ، ولكن

الاتجاه الحالي يشير الى زيادة الرغبة في السياحة البعيدة . وهذا يلاحظ بشـدة حاليا فى كثير من بلاد أوربا الشمالية التى يقدمها العـديد من السياح ، واذا حاولنا أن نحصى عدد السياح الذين يحضرون تغيير الحرس أمام قصر بكنجهام مثـلا فان أعدادهم ستكون غفيرة جدا وخاصة فى شهر يوليو .

وقد أدى هذا الى تحول اهتمام السياح الى الأماكن الأقل ازدحاما ، وأخذ انتباه السائح يتحول الى أماكن غير مطروقة وهادئة نسـبيا مثل شواطىء البحر الأبيض المتوسط النائية وبلاد أفريقيا وبعض دول أمريكا اللاتينية وبعض دول آسـيا . وهذا دليل على أن ازدياد السياحة الى هذه البلاد سيستمر مطردا فى الأعوام المقبلة .

ومن أسباب انتشار السياحة أيضا بعض العوامل الاجتماعية ، مثل ارتفـاع مستوى المعيشة ، وارتفاع مستوى الثقافة ، والتقاعد المبكر ، فنحن نجد أن الشخص المتعلم تعليما عاليـا لديه معلومات كثيرة عن العـالم حوله فهو لذلك يتوق الى السفر والسياحة ، ولا يشعر بالقلق عند تواجده فى بلاد وأجواء بعيدة عن موطنه ، كمـا أن سيطرته على اللغات تؤهله لمثل هذا الترحال .

والجيل السياحي الحاضر شب مع وسائل انتقال تعتبر اذا ما قيست بمثيلاتها من ثلاثين عاما ــ ثورية ، فلم يعد هنـاك مثلا خوف من السفر بالطائرات الا فى حالات نادرة جدا .

والشباب هم اليوم العصب الاجتماعي للسـياحة ، وبخاصة ان غالبيته يمتلكون الامكانيات الاقتصـادية ، بعكس ما كان حادثا فى القـرون الوسطى مثلا عندما كان لطالب المتنقل يعتبر ظاهرة شاذة . فالآن نجد ان نسبة السياحة بين الطلبـة فى أوربا تصل الى خمسين فى المائة .

والمتقاعدون بدأوا ، هم الآخرون ، يرغبون فى السياحة والتنقل ، رغم أنهـم اشتهروا من قديم الأزل بأنهم جماعة لا تحب التنقل كثيرا . ولكن فى عصرنا هـذا نجد معظمهم يتمتع بصحة ونشاط ورغبة فى المعرفة والاستزادة تدفعهم الى ممارسة تجارب جديدة ، والآن وقد تحسنت امكاناتهم الاقتصـادية فمن المنتظر أن تزيد نسبتهم بين سياح العالم .

وبعض هؤلاء المتقاعدين قد يحلو لهم البقاء فى البلد الذى سافر اليه فيحاول الاقامة الدائمة فيه ، وخاصة اذا وقع اختياره على بقعة تتمتع بجو جميل ، وبأسعار زهيدة . ففى الأمريكتين مثلا نجد المتقاعدين يختـارون فلوريدا وكاليفورنيـا والمكسيك ، أما فى أوربا فانهم يهربون من الشمال الى أماكن أخرى حيث يتمتعـون بالجو الدافىء والأسعار الزهيدة .

ورغم كل هذا فان الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الظاهرة لم ندرس حتى الآن دراسة كافية .

ولعل العامل الأساسى الذى يجند السياحة من البلاد الرئيسية الى بلاد الحواشى هو التباين بين الدخول فالسائح الى بلد صغير ينفق معظم ميزانيته فى مشتريات وخدمات يدفع فيها سعرا أقل نسبيا مما يدفعه فى بلده ، لأن الأيدى العاملة فى هذه البلاد أرخص بكثير مما هى عليه فى موطنه الأصلى .

والسائح شخص عادى ذو دخل متوسط ، هذا اذا نظرنا الى النسبة الكبرى من السياح ، ولكننا رغم هذا نجد الثغرة كبيرة بين دخله ودخل الفرد العادى فى البلد التى يقصدها ، وسيظل هذا الفرق موجودا ، وسيظل الاستهلاك لصالح البلاد الصغيرة من الناحية الاقتصادية ، وستظل الأيدى العاملة تنتقل من الحواشى الى الدول الرئيسية ، وستصبح القاعدة أن يعمل الشخص فى دولة كبرى ويستهلك وينفق مدخراته فى دولة من دول الحواشى .

ولا تزال أسعار السفر هى العائد العام أمام السائح فهى تستنفد ما بين ٢٥ ـ ٤٠ فى المائة من ميزانيته ، اذا كان ذاهبا الى أواسط أوربا أو الى شمال أفريقيا ، ونحو ٦٠ فى المائة اذا كان ذاهبا الى بلاد أبعد مثل بلاد أفريقيا التى تقع شمال الصحراء ، أو الى آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى .

وقد أثرت الزيادة فى أسعار الطاقة على السفر بالطائرات وبالتالى على السياحة على وجه العموم ، وستظل أسعار السفر بالطائرات فى ازدياد مما سيؤثر تأثيرا واضحا على السياحة الى البلاد البعيدة . ولكن الأمل لا يزال قائما فى أن تتمتع هذه البلاد بمواسم سياحية نشيطة نظرا الى ما ذكرناه من التباين بين الأجور وبين الخدمات زهيدة النفقات .

## انماط الحياة والسياحة

### نحو اعتماد أكثر على النفس

نحن هنا بصدد بحث مستقبل السياحة فيما يختص بأنماط الحياة المختلفة .

لقد تمكنت الدول المتقدمة ـ بغض النظر عن أنظمتها الاقتصادية ، حرة كانت أو مؤممة ـ من توفير احتياجاتها الضرورية . وبغض النظر أيضا عن بعض نواحى النقص فيها ، فان هذه الدول تمكنت من رفع سن الحياة فيها الى ٧٠ عاما ، وهى نسبة تقرب من القاعدة البيولوجية التى تجعل سن الحياة بين ٧٥ ـ ٨٠ عاما . وقد أفلحت فى ذلك من خلال تنظيم اجتماعى يهدف الى الانتاج وزيادته والى الاستثمار

والتجديد ولذا فاننا نجد مواطنيها ، بحكم مجتمعهم هـذا الذى يؤمن بالتنمية الاقتصادية ، يتجهون بطريقة حياتهم الى المسار الصناعى الذى يحدد بدقة الفرق بين العمل والراحة . فهو مجتمع ينظر الى العمل على أنه عبء ثقيل ، وكلما قل العمل تظهر قيمته فى السلع المعروضة فى الأسواق وليس فى المجهود الذى يبذل فى تصنيعها . والفراغ أو الراحة نوع من الاستهلاك ، والهدف الرئيسى لمثل هذه المجتمعات هو الانتاج الآلى ، حيث لا يعمل أحد ويمض الأفراد أوقاتهم فى استهلاك الانتاج الذى أخرجته المصانع الآلية . وسبيل الحياة فى البلاد الصناعية يتقبل العمل على أنه نشاط مقيد ، ولذا فان الترويح أو الفراغ يصبح عندئذ مجالا تعويضيا يحاول فيه الفرد أن يعبر عن مكنون نفسه ورغباته ولكن نرى هذا التعبير محددا برؤساء العمل الذين يحاولون فى المجتمعات الحرة أن يجعلوا من هذا الفراغ وسيلة للاستهلاك مما يوجد نمطا رأسيا متداخلا ، حيث يزيد الانتاج على الاستهلاك

واذا توفرت الحاجات الاولية كالغذاء والكساء والمسكن فان الانتاج لا يتوقف بل يستمر لمجرد الانتاج .

والسياحة والسفر وسيلتان لاشباع الحاجات . والسياحة فى المجتمعات الصناعية أصبحت سلعة استهلاكية هامة ، وأصبح السفر فى رحلات جماعية ضرورية لدى أية عائلة تحيا فى مجتمع صناعى متقدم ، لا تقل أهميتها عن اقتناء سيارة . والضرورتان هنا تقومان على دعائم صناعية ابتكارية ، والاثنتان تتطلبان الكثير من النفقات ، كما أنهما انتقلتا من كونهما سلعتين استهلاكيتين للقلة الثرية الى الكثرة العادية ، كما أن هذين النشاطين يزيدان من حركة الفرد وتنقلاته . ورغم أن السيارة كان لها أثر كبير على الفرد لا يعادله أثر السياحة ، الا أننا فى كلتا الحالتين نرى كيف تكيفت حاجات البشر نتيجة لوسائل الانتاج ، وكيف نجح اصحاب القرار فى أن يستغلوا حاجة الانسان الى التغيير والتعبير بتوجيهها الى قنوات تكلف الشخص كثيرا .

والثقافة فى البلاد المتقدمة صناعيا تعتمد على الانتاج والاستهلاك فهما القيمتان البارزتان فيها ولكننا نجد أن ثمة قيما أخرى عديدة تواجه هاتين القيمتين ، فلا يزال العمل هو القيمة الحقيقية فى أى مجتمع ، بل هو فى الواقع القيمة الأساسية . ومن الممكن تطوير مفهوم العمل ليتضمن عناصر جديدة مثل الخلق والابتكار والترويح عن النفس .

وهناك قيم أخرى عديدة تنادى بالتعبير عنها ، كالقيمة الدينية والقيمة الفنية والقيمة الفلسفية ، وهى كلها قيم تتصارع فيما بينها ، وان كانت كلها تتفق على رفض الثقافة الصناعية على وجه العموم . وبعض هذه القيم قد يقال انها تقاليد عتيقة تحوى بين طياتها الكثير من خرافات القرون الوسطى ومن الرومانسية فى الفن

وقد شهدنا خلال الأعوام العشرة أو الخمسة عشر الأخيرة تضاربا وتداخلا بين هذه القيم والقيم الناتجة عن المجتمع الصناعى ، وقد أطلق البعض على هذا التضارب لفظ « ثقافة الشباب » ولكنها فى الواقع تسمية خاطئة لأن معارض الثقافة الصناعية أكبر وأقوى من ذلك وخاصة بين الشباب . والمعروف أن الشباب هو القطاع الأكثر تنقلا فى أى مجتمع ، ولذا فقد أسبغت على هذه المعارضة صفة الفروق بين الأجيال . والمتوقع أن يستمر الشباب على وقفة المعارضة هذه حتى تعم المجتمع بأسره .

وهذه الثقافة الجديدة ليس لها مجموعة من القيم خاصة بها ولكن لعل أهم مظهر فيها هو مظهر الاعتماد على النفس . والقول بأن « اصنع ما تريد بنفسك » . وهذا لا يعنى انها تنادى بطريقة موحدة للحياة ، ولكنها تروج لفكرة الاختيار وحرية خلق أنماط جديدة للحياة ، كما ان الفكرة الأساسية فيها هى الرغبة فى السلوك الشخصى ذى المعنى والهدف . ويمكننا ان نسمى هذا الاتجاه الجديد بطريقة شمولية للحياة ، طريقة تقف فى مواجهة الانفصامات والحواجز التى تميز الحياة فى أى مجتمع صناعى .

والسفر عند دعاة الحياة الشمولية له معنى جديد لأنهم يفهمون تماما حاجياتهم الأساسية ويحاولون بالتالى اشباعها ، فى العمل ، وفى موطنهم الأصلى ، وفى البلاد التى يسافرون اليها . وهذه الحاجيات لا تستهدف الاشباع العاطفى ، بل انها تميل الى سياسة الاعتماد على النفس وخاصة عند السياحة ، فلذا نجدهم أى الشباب يلجأون الى شركات سياحية تعد لهم برنامجا مسبقا ، كما نجد انهم لا يميلون الى السفر فى مجموعات كبيرة .

والملاحظ ان معظم السياح الآن من الشباب الذين يطلق عليهم « الهيبيز » ، وهو لفظ غير مفهوم المعنى ، ولكن اذا قصرناه على مجموعات الشباب التى تعبر عن ثورتها بارتداء الملابس الشاذة ، وبالسلوك غير المألوف فاننا نجد ان أعدادهم صغيرة نسبيا .

ومعظم السياح الآن أشخاص مهتمون فعلا بدراسة أحوال البلاد التى يزورونها . ومعظمهم مضطر الى العيش بطريقة اقتصادية ومعظمهم لم يعد يرغب فى أن يحيا نفس المستوى الذى أتى منه كما انهم لا يرغبون فى تسهيلات وخدمات سياحية تعزلهم عن المجتمع الذى يزورونه ، بل انهم فعلا يتوقون الى لقاءات شخصية ولذا فهم نادرا ما يمكثون فى المحيط المرسوم لهم ، بل نراهم يزورون الأحياء الفقيرة ، كما يزورون القصور التاريخية ، ولا يأنف الكثير منهم من العمل لبضعة أيام أو لبضعة أسابيع حتى ينخرطوا تماما فى واقع المجتمع ، وحتى يوفروا نفقات رحلتهم . ومثل هؤلاء الشباب من الطبيعى ألا ترحب بهم الشركات السياحية .

والمعروف ان الأفراد الذين يعيشون فى مجتمعات صناعية متقدمة يتمتعون ـ عى الأقل فى بداية حياتهـم ـ بفرص الاختيار فيما يخص طريقة حياتهم ، لأنن مجتمعاتهم تقف دائما فى مواجهة الاختيارات • والسؤال الآن هل سيظل النسق المتكامل للحياة هذا باقيا ، وهل ستظل النظرة الحالية الى السياحة باقية ؟

كل هذا يتوقف على المتغيرات السـياسية ، ولا يمكن التكهن بمستقبل السياحة حاليا ، ولكن بما اننـا نفضل ، بوصفنا أشخاصا واعين سياسيا ، هذه الطريقة ، فان هناك شعورا بالتفاؤل النسبى •

والسبب فى هذا التفاؤل هـو ايماننا بالاحتياجات البشرية الأساسية فهـذه المجتمعات الصناعية قد أطلقت دون أن تدرى ـ رغبة شديدة فى التحـرر والرغبة فى التعبير من خلال الاشباع للحاجات المادية للانسان •

وفى البداية كانت الحاجات المادية فى المجتمعات الزراعية وعند أول ظهـور المجتمعات الصناعية ، كانت هذه النظرة هى أسـاس السيطرة الاجتماعية ، ومن هنا نشأ القول « ان من لا يعمل لن يأكل » • ثم أضيف الى هذا القول قول آخر وهو أن من لا يخضع لن يحصل على عمل • » • ولكن الآن ، وقد سادت أنظمة التأمين الاجتماعى على ضآلتها وازدحمت الأسواق بالعمل ، أصبحت هذه السيطرة ضئيلة • وثمة محاولات لاعادتها من خـلال الاسـتهلاكيات غير الضرورية ، ومن خـلال اعادة تكييف رغبات المستهلك • ولكن كل هذه المحاولات لن تنجح على المدى الطويل مع الناس •

والاعتماد على النفس كسياسة يرجع الى رغبة الفرد والى رغبة المجتمع أيضا • والذين يفضلون سياسة الاعتماد على النفس وينظرون اليها كهدف شـخصى يفضلون التنقل بين مجتمعهم أولا ، واستكشاف ما فيه من موارد ، وقليل منهم من يختار السفر للخارج ، وهذا مبدأ ينطبق على الدول الرئيسية وعلى دول الحواشى المحيطة بها •

والسائح الذين يريد الاعتماد على نفسه لا ينوى بالطبع انفاق الكثير من المال فى الفنادق والمطاعم ومراكز الترفيه ، بل انه يبحث عن مكان زهيد النفقات لاقامته . وقد يحمل على ظهره كما قلنـا هذا المكان ، على شـكل حقيبة للنوم أو خيمة • ومثل هذا السائح يكون اهتمامه الأول منصـبا على الطبيعة والجو وعلى الناس أيضا ، فهو يريد أن يتعرف عليهم وعلى ثقافاتهم ولذا فاننا نجده يتقابل مع من هم على شاكلته ويتقابل معهم بالمساواة • وهذا الالتحام الشخصى ، اذا طالت فترته لأن الوقت ذاته يؤدى الى هام جدا ، وقد يؤدى فى بعض الأحيان الى الخلافات والصراعات والنقد ، ولكنه فى التفهم والدراسة •

أما السائح الذى يعيش بعيدا عن كل هذا ، فى مستوى أعلى بكثير من مسـتوى الشعب الذى يزوره فلن يعرف الكثير عن هذا الشعب •

والخلاف والصراع ضروريان ، والنقد أيضـــا ضرورى ، والا عاش الانســـان فى عزلة تامة ٠

وقد بينا فى جدول رقم (٢) أن معظم سياح دول الحواشى ، وتبلغ النسبة ٪ يذهب الى الدول الرئيســية ، بين ٪ عدد ســياح الدول الرئيسية هو الذى يزور دول الحواشى ، وعلى ذلك فان السياحة خارج البلاد لا تزال أمرا متروكا للاختيار الشخصى ٠

والاعتماد على النفس ، على المستوى الحكومى يعنى أمرين :

أولا : استخدام الموارد المحلية فى سبيل اقامة صناعة سياحية منتظمة ٠

ثانيا : ايجاد الخدمات التى تلائم السائح الذى يريد الاعتماد على نفسه ٠

وهذان الهدفان مختلفان ، ولكنهما فى الوقت ذاته ، شبيهان عند التطبيق ٠

والسائح الذى يريد الاعتماد على نفسه عادة يقتنع بما يجده من خدمات فى البلد الذى يزوره ، فهو يستخدم وسائل التنقل المحلية ، مثل القطارات ، والسيارات العتيقة البالية كما انه يأكل وينام فى أماكن شعبية ٠

والسائح الذى يريد أن يخوض تجربة هامة فى بلاد الحواشى ليتعرف عليها يجد نفسه يواجه صعوبات عدة ٠ فالاقامة فى منازل المحليين ، والاشتراك فى أعمالهم ،والتنقل بحرية داخل البلد ، لا تتقبلها البلد التى يزورها بسهولة فالحكومات تفضل أن تبقى السياح فى مكان معين محدد ظنا منها ان هذا يزيد من قيمة السياح الى بلدها ، وقـد تكون بعض الحكومات محقة فى ظنها هذا ، ولكن اذا كنـا نريـد أن ننظر الى السياحة على أنها عامل للتطور والتفهم الدولى فينبغى أن تحاول الحكومات أن تقلل من تشددها فى هذا الصدد ٠ والنظرة الى السائح على أنه مشتر أو زبون يجب أن تقدم له أجود المطلوب بغض النظر عن الناحية الاجتماعيـــة نظرة خاطئة تماما ، لأن العلاقة بين السائح ومضيفه تصبح عندئذ علاقة اقتصادية بحتة ٠

وبقاء السياح بعيدا عن مواطن البلد الذى يزوره له خطـر كبير ، اذ أنه يوجه الدخل من الســياحة الى صوب نخبة مختارة فقط ، ولو حاولت الحكومات أن توجههم الى القطاعات التى هى فعـلا بحاجة اليه ، لكانت النتيجة المطلوبة أسهل منالا ، وينتج عن العائد السياحى ما نبغيه من تنمية ، ولكن احتمال حدوث هذا ٠ أمر بعيد فى معظم الحالات، وان كان ممكنا فى الحالات التى تسيطر الحكومـــات فيها على الخدمات السياحية ٠

وفيما يختص بالتفهم الدولى فان سياسه عزل السياح لن تؤدى فيه الكثير ، فالسائح لا يذهب الا الى الأماكن المرســومة له ، ولا يقابل الا الأشخاص الذين اختيروا لمقابلته ، ولا ينجم عن كل هذا تبادل افكار ولا التحام ثقافات ٠

ان التفهم الحقيقى يجب أن يقوم على دعائم متينـة ولا يمـكن أن يتم الا من خلال التحام السائح بالمجتمع المحلى • وقد تمت فى هذا المجال محاولات عديدة ، والأمل أن تجرى محاولات أخرى ، وتبتكر محاولات جديدة ولعل أكثر هذه المحاولات توفيقـا السياحة مع العمل ، وقضاء الأجازة مع عائلة محلية ، والمجتمعات التى تجمع السياح مع اهل البلد ، وحلقات الدراسة حيث تدرس اللغات ، والثقافات والسماح بالتنقـل والحركة بلا حدود ، وكل أنواع التبادل •

ان النقطة التى نريد أن نؤكدها فى نهاية هذا البحث هو ان كل هذه المحاولات تمثل عوامل ايجابية فى سبيل التفهم بين الشعوب ، وانها عادة ما تترك صـداقات أبدية وتخلق ثقة متبادلة بين الناس ، وهى لهذا بحاجة الى الصراحة والثقة أيضا •




**التطور وتأثير وقت الفراغ**

ان التطور الذى أحرزه المجتمع الصناعى الحديث فى المجالات المختلفة قد أطال الى حد بعيد فترة وقت الفراغ وأثر فى نوعه • ومن بين العوامل التى لعبت دورها فى ذلك : ارتفاع معدلات الأعمار والتقاعد فى سن مبكرة ، والنماذج المتغيرة للحياة فى الأسرة وفى المجتمع ، والوفرة المتزايدة للبضائع الصناعية ، والأساليب الجديدة للحياة والعمل، والتجانس في أنماط الحياة الحضرية والريفية ، ونقص ساعات العمل الاسبوعية ، التحضر المطرد ، وانتشار التعليم والثقافة ، والتخلص من الأمية والجهل ، وهذه العوامل تؤدى الى المساواة التدريجية فى المستويات الثقافية للطبقات الاجتماعية المختلفة •

هذا وبينما يتحكم البنيان الاقتصادى والاجتماعى فى تحديد ساعات العمل ،

## الكاتب : ميرو . ا . ميهوفيلوفيك

أستاذ ومستشار البحث العلمى فى معهد تخطيط المدن ببلدة كرواتيا ، ومركز السياحة والاستجمام ووقت الفراغ فى بلدة مارينكو فيكافا ٤١٠٠٠ر٤ بمدينة زغرب بيوغوسلافيا • وقدة نشر كتبا عديدة عن مسائل وقت الفراغ ، والاستجمام، ميزانيات الوقت ، والرياضة ، والسياحة ، والعائلة ، والتخطيط الاقليمى ، وموضوعات أخرى ، وذلك باللغات المختلفة اللغة الصربية والكروتية ، واللغة الفرنسية ، واللغة الرومانية ، واللغة الانجليزية ، واللغة الايطالية ، واللغة الألمانية ، واللغة التشيكية ، واللغة الأسبانية ، وهو مشترك فى مجموعات مهنية عديدة •

## المترجمة : هناء محمد كامل أبو ستيت

ليسانس آداب ودبلوم ترجمة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة•

---

وفى تحديد وقت الفراغ الذى لم يعد هو الوقت الفائض المتاح يوميا أو الوقت الذى لا يوجد فيه عمل ، ولكنه يمثل فترة تساعد على الترويح من عناء العمل • ونأتى عملية الترويح من عناء العمل نتيجة للتفاعل بين وقت الفراغ والعمل •

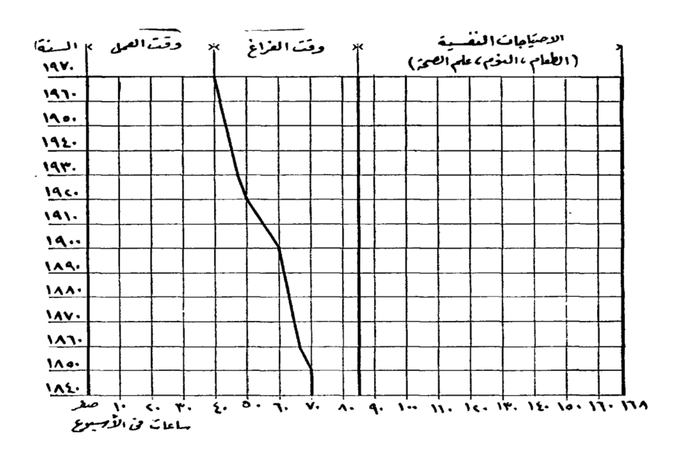
وقد أصبح مفهوم وقت الفراغ أكثر اتساعا وثراء ، فى المضمون والغرض • ومن المعتاد أن يكون له دور ثانوى فى ميزانية الوقت اليومى ، ولكنه أصبح بالتدريج واحدا من المكونات الأساسية فى الشخصية المركبة للانسان المعاصر •

ولهذا السبب فان الانتفاع بوقت الفراغ قد أخذ صفة تختلف عن الطابع التقليدى • وهى تتغير من كونها عملية استعادة للطاقة أو السعادة الشخصية الصافية ، الى تكوين وايجاد شخصيات منسجمة ومجتمع متوازن ومتآلف • وأصبح وقت الفراغ هو الوسيلة التى بواسطتها يحصل الانسان المعاصر والمجتمع على حاجته من التعليم والثقافة أو يزيد منها •

وقد اعتمد توزيع الوقت بين العمل ووقت الفراغ فى فترات تاريخية مختلفة على عوامل عديدة ، فمثلا فى مصر القديمة كان العمال يحصلون على ٥٣ يوما راحة فى العام ، وفى أثينا كانوا يحصلون على ٥٠ يوما قد تمتد الى ٦٠ يوما ، وفى روما كان ثلث العام يعتبر العمل فيه شؤما ، وكانت تلك الأيام تسمى « المقوتة » • وقد نجحت

نقابات العمال ومنظمات العمل من خلال صراعهم الطويل عبر قرن من الزمان فى تخفيض عدد ساعات العمل فى المدن الصناعية من ٨٤ الى ٤٢ ساعة أو أقل فى الأسبوع

وفى عام ١٨٤٠ كان الناس يعملون ٧٢ ساعة فى الأسبوع ، وكانوا يتركون ١٢ ساعة فقط لوقت الفراغ ٠ وفى عام ١٨٩٠ كانت النسبة ٦٠ ساعة عمل الى ٢٤ ساعة فراغ ، وفى عام ١٩٦٢ كانت النسبة ٤٨ ساعة عمل الى ٣٦ ساعة فراغ ٠ أما اليوم فان أغلبية الناس فى العالم الصناعى يعملون ٤٢ ساعة فى الأسبوع ويتمتعون بـ ٤٢ ساعة فراغ ٠ ويظهر هذا الاتجاه فى صورة الرسم البيانى رقم (١) الخاص بالولايات المتحدة :




ويحصل العاملون فى جميع أنحاء العالم الصناعى تقريبا على ٥٢ يوم أحد ، و ٥٢ يوم سبت ، وعلى عدد من العطلات القومية والدينية خلال العام ٠ فاذا أضفنا أيام العطلة التى تتراوح بين ١٤ يوما و ٣٠ يوما فاننا نحصل على اجمالى لعدد أيام لايتم العمل فيها ( العطلات ) وتتراوح بين ١٣٠ يوما و ١٥٠ يوما فى العام ٠

وفى عام ١٩٣٦ تقريبا كان يدفع أجر ١٤٪ عن أيام العطلات كبقية أيام العمل العادية ، و ٨٦٪ لايدفع عنها أجر ، وفى عام ١٩٥٤ كان يدفع أجر ٩٦٪ ولا يدفع عن ٤٪ ومنذ عام ١٩٦٧ كان يدفع مقدما أجر كل الأيام التى لا عمل فيها ( العطلات ) ٠

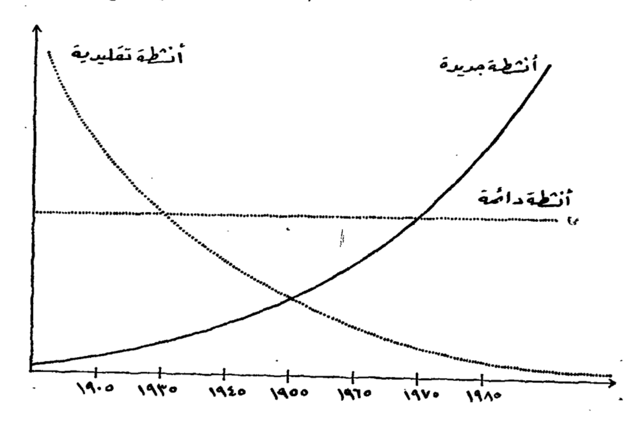
وقد قدر ان استخدام الآلات الأوتوماتيكية سوف يقصر فى المستقبل عدد ساعات العمل الى ٣٢ ساعة فى الأسبوع ٠ وهذا يعنى أنه سيكون هناك ثلاثة أيام عطلة فى الأسبوع ، وعطلات أطول ، وسوف يقضى المرء سنوات عديدة فى التعليم ويتقاعد مبكرا ٠

ويزعم هؤلاء العاملون فى المبتكرات الألكترونية والذرية أن الثورة الصناعية تعتبر ضعيفة اذا قارناها بالثورات التى نتوقعها فى المستقبل ، ومثل هذا التطور فى مجال العمل سوف يسبب أبعادا جديدة لوقت الفراغ ، وخاصة على المستوى الاقتصادى والاجتماعى ٠ ويعتقد على نطاق واسع أننا على مشارف عهد جديد بالنسبة لوقت الفراغ ٠وبسبب الثورة الصناعية والاختراعات الحديثة فاننا نحصل على ٥ر٩٨٪ من طاقة العمل من الوسائل الآلية ، وحوالى ١٪ نحصل عليه من جهد انسانى مباشر ٠ و ١٪ مصدرها جهد حيوانى ، ومنذ مئات السنين الماضية كان الوضع عكس ذلك ٠ وتبعا لدراسة شاملة تمت فى الولايات المتحده فان الرجل الذى يعمل بالصناعة يقضى ٢٠ عاما من حياته يعمل ، و ٢٠ عاما نائما ، ١٦ عاما فى ممارسة ضروب النشاط فى وقت الفراغ ٠

وكان لتحسين ظروف المعيشة عامة تأثير واضح فى اطالة عمر الانسان ٠ فبين عام ١٨٥١ وعام ١٩٢١ كانت نسبة سكان العالم الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاما حوالى ١٠٪ ، وفى عام ١٩٥١ كانت ١٨٪ ، وفى عام ١٩٧١ ارتفعت الى ٢٨٪ ٠ ومنذ خمسين عاما مضت كان هناك اختلاف بسيط بين مدة حياة الانسان العملية ومقدار عمره كله ، وفى عام ١٩٥٠ كان متوسط حياة كبار السن المتقاعدين يساوى الضعف اذا قارناه بالمتوسط فى عام ١٩٠٠ ، لأنه ارتفع من ٦ر٢ الى ٧ر٥ عام ٠ وبينما يعتبر وقت الفراغ ناتجا عن المجتمع الصناعى وهو جزء أساسى للحياة والكيان الاجتماعى فانه مازال يحتفظ بصفة المستهلك ( الطابع الاستهلاكى ) فبالتعبير الاقتصادى ان مصاريف الانفاق على وقت الفراغ تعتمد على أساس الوسائل المتاحة ٠ وقد زودت ( رفعت ) الوسائل التجارية النفقات التى تصرف على وقت الفراغ ٠ فمثلا فى الولايات المتحدة زادت نفقات الصرف على وقت الفراغ عما كانت عليه فى الثلاثين عاما الماضية الى ٤١ بليون دولار ، وهو ما يوازى تقريبا ميزانية الدفاع فى أمريكا ، أو ما يوازى دولارا من كل سنة للدخل الفردى ٠

وعلى هذا يمكن أن تستنتج أن المصادر المالية هى التى تحدد أولا أنشطة وقت الفراغ ، وخاصة فى المجتمع الصناعى ، وأن ضغط وقت الفراغ المستهلك والمستغل فى التجارة فى المجتمع المعاصر له تأثير مفيد فى المساواة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة فى الحصول على وقت الفراغ ٠ ومن ناحية أخرى هناك خطر أن تصبح مطالب وقت الفراغ المباشرة والعديدة قيدا اجتماعيا اجباريا ، وبذلك تفسد المعنى الأساسى لوقت الفراغ ٠

والاستخدامات الجديدة لوقت الفراغ تعيد بناء حياة الفرد والبيئة الاجتماعية . ويستطيع المواطنون فى الوقت الحاضر أن يختاروا من بين أكثر ١٠٫٠٠٠ من أنشطة وقت الفراغ . والرسم البيانى فى الشكل رقم (٢) يبين اتجاه التغييرات فى هذا المجال.




وتؤثر عوامل عديدة فى شكل وطريقة الانتفاع من وقت الفراغ ، وهذه العوامل هى :

١ ـ **عوامل تعليمية واجتماعية ونفسية :** مطالب متطورة نتيجة الوعى والاحساس فيما يختص ( بالنظر الى ) طريقة مختلفة ومفيدة للانتفاع بوقت الفراغ ، وعدم وجود عادات معينة ، والمحافظة على الساعات التى تلى وقت العمل والتوعية البسيطة بخصوص الراحة والتسلية ، وعدم وجود مطالب ثقافية لوقت الفراغ .

٢ ـ **عوامل مالية :** المستوى العام للمعيشة ، وانتشار المؤسسات ونطور مستواها ، والرياضة والسياحة ، وعمل تسهيلات لازمة ، ووجود مكان لأنشطة الترفيه الاجتماعى والثقافى ، والقوة الشرائية للمنتفعين والمستهلكين لأنشطة وقت الفراغ .

وعلى الرغم من المشاركة العظيمة للتصنيع فان وقت الفراغ مازال غير موزع بالتساوى بين جميع أفراد المجتمع ، فى حين أنه لم يعد احتكارا لذوى الامتيازات وأصبح منكا للعمال المهرة وأنصاف المهرة فى المجتمع الصناعى . وقد نتج عن وقت

الفراغ أيضا مشاكل عديدة • ويتضح من هذه المشاكل نوعان : نـوع يبحث عن حل للمشاكل من خلال الحماسة والنشاط ( العمل المجهد ) ، والنـوع الآخـر يبحث عن النتائج من خلال اللامبالاة والسلبية ( الكسل ) •

## حجم السياحة

تتميز السياحة عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالصناعة مثلا ، التى هى بدرجة أكبر أو أقل متركزة فى مكان ومتجانسـة ، فى حين أن السـياحة تتكون من مجموعة من العناصر المتعددة والمتناسقة وتعتمد عليها ، بصرف النظر عن أنهـا تتأثر بدرجـة كبيرة أو صغيرة بعدة ظروف طارئة مثـل : الأزمات الماليـة ، والبطالة ، والصراعات الدولية ، والنظم الاقتصادية المضطربة ، والنظام العام المتقلب ، ونظام الحكم فى الدولة المضيفة ، الخ •

وبين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٧٣ عانت الحركة الدوليـة من عمليـة تطورية هامة ، وقفز عدد السياح من ٢٥ مليون سـائح الى ٢١٥ مليونا لبعض الدول • وبلغ عـدد السياح الذين دخلوا يوغوسلافيا مثلا ٢٣ر٨ ميون عـام ١٩٧٣ ثم ارتفـع عددهم الى ٢٩ر٢٣ مليون فى عام ١٩٧٨ • وبين عام ١٩٦٥ وعـام ١٩٧٥ زاد عـدد الذين عبروا الحدود من ١ر٣ مليون الى ١٣ر٨ مليون ، وفى عام ١٩٧٨ أصبحوا ٢١ر٤ مليون •

وحتى عام ١٩٧٣ كانت السـياحة الدولية مركزة فى غرب أوربا ، ايطاليـا وأسبانيا ، وكانتـا هما الدولتين الرئيسيتين ، ثم انضمت بعض الدول الأخـرى الى السوق السياحى تدريجا ، وبذلك تدعم مركز أوربا على اعتبار أنهـا المنطقة السياحية التى تهيمن على أكبر عدد من السياح فى العالم ، والأزمات الاقتصادية ( أزمة النفد ،

يبين الجدول التالى النسبة المئوية للتجارة السياحية الدولية فى المناطق بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٧٥

| المنطقة | ١٩٥٠ | ١٩٧٠ | ١٩٧٢ | ١٩٧٣ | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أفريقية | ٢ر٠ | ١ر٢ | ١ر٥ | ١ر٣ | ١ر٤ | ١ر٦ |
| أمريكا | ٢٩ر٤ | ١٩ر٠ | ١٨ر٢ | ٢٠ر٨ | ٢٢ر٠ | ٢٢ر١ |
| أوربا | ١ر٨ | ٧٥ر٠ | ٧٥ر٣ | ٧٣ر٠ | ٢١ر٣ | ٧١ر١ |
| الشرق الاوسط | ٦٦ر٦ | ١ر٨ | ٢ر٠ | ١ر٨ | ١ر٩ | ١ر٤ |
| | ١ر٢ | ٣ر٠ | ٣ر٠ | ٣ر١ | ٣ر٤ | ٣ر٨ |

والطاقة ، والوقود ) التى أصابت الدول المتقدمة ، سببت نقصا فى السـياحة فى عام ١٩٧٤ • ولكن منذ عام ١٩٧٥ حدث انتعاش فى السـياحة مرة أخـرى • وأثـر

المتضخم الاقتصـادى على التجارة السياحية عبر الأعوام القليلة التى تلت ذلك ، ومن المتوقع أن يكون لأزمة الطاقة الثانية عام ١٩٧٩ تأثير أيضا ٠ كما يتضح من الدراسة الشاملة التى قام بها « دهاب » عن حركة السائحين الدوليـة ٠ وتظهر النتيجة فى الجدول رقم (٢) ٠

| البلد | السياح الدوليون | | النسبة المئوية للسياح الى عدد السكان | |
|---|---|---|---|---|
| | بالألف | لكل ٠٠٠ر١٠ من السكان | اجمالى | المحليون فقط |
| | | | | ٤١ر٠ |
| الدنمرك | ١٠ر٩٢٧ | ٢٩٩ | ٦٦ر٠ | ٦٧ر٠ |
| النرويج | — | — | ٧٨ر٠ | ٥٢ر٠ |
| السويد | ١ر٦٢٦ | ٣٠٧ | ٧٧ر٠ | ٥٠ر٠ |
| المملكة المتحدة | ٨ر١٠٠ | ٢٤٧ | ٦٠ر٠ | ١٥ر٥ |
| بلجيكا | — | ٤٦٠ | ٣٤ر٣ | ٣٨ر٠ |
| هولندة | ٢ر٥٠٠ | ٥٣٥ | ٥٤ر٠ | ٢٠ر٠ |
| ألمانيا | ١٠ر٣٦٢ | ٣٦٥ | ٣٩ر٠ | ٣٥ر٠ |
| فرنسا | ٣ر١٠٠ | ٣١٠ | ٤١ر٠ | ٢٨ر٠ |
| سويسرة | — | ٥٦٠ | ٥٧ر٠ | ٢٦ر٠ |
| استراليا | ١ر٠١٨ | — | ٤١ر٠ | |
| ايطاليا | ٧٠٠ | ١٠٧ | ١٩ر٥ | ١٨ر٧ |
| أسبانيا | ٤ر١٥٠ | — | ١٢ر٠ | — |
| يوغوسلافيا | — | — | ١٢ر٠ | ١٠ر٠ |
| كندا | ١٠ر٠٥٨ | ٥٦٣ | — | — |
| الولايات المتحدة | ١٧ر١٨٨ | ١٦٤ | ٣٦ر٠ | ٣٣ر٠ |

ويظهر الجدول أن الولايات المتحدة ، والدنمرك ، وكنـدا ، وجمهورية ألمانيـا الاتحادية ، والمملكة المتحدة ، هى الدول الرئيسية التى تنبعث منها حركة السـياح الدولية ٠ ويمكن أن تفسر ذلك بسبب مستوى المعيشة المرتفع والقوة الشرائية الكبيرة لمواطن تلك البلاد ٠ أما عن النسبة الاجمالية للسـياح الى عدد السـكان فان الدول الرئيسية هى النرويج ، والسويـد ، والدنمـرك ، والمملكة المتحدة ، وسـويسرة ، وهولندة . وفرنسا . واستراليا ٠ وهذه النسبة العالية للسياح بالاضـافة الى حجم

السياحة الداخلية ترتبط ارتباطا وثيقا لا بمستوى المعيشة المرتفع فقط ولكن أيضا بالمستوى الثقافى المتقدم ·

**أبحاث عن السياحة**

قام العلماء بالتحليل والعرض فى أبحاثهم عن السياحة المعاصرة ، وكان الموضوع الأساسى فى الفحص والدراسة هو الوضع المالى للدول المضيفة · وارتكزت دراساتهم على أساس العدد المسجل للذين عبروا الحدود الأمامية ، ومدة العطلات كما عبر عنها عدد مرات الاقامة طوال الليل ، واحصاء دخل السياحة على اقتصاد الدولة المضيفة · وهناك بحث آخر عن تأثير السياحة على المجال الاجتماعى ( على الفرد ، وعلى البيئة الاجتماعية المباشرة ، وعلى المجتمع عامة ) ·

ومن طرق البحث العديدة التى استخدمت نود أن نلفت النظر الى تلك الطرق التى طبقها سير جورج يونج فى تحليل البيانات الاحصائية عن السياحة من وجهة النظر الاجتماعية ، وقد طبق فكرة « نقطة التشبع » التى توضح أنه بعد نقطة التشبع المحددة لن يكون لأى تطور فى السياحة أى نفع أو فائدة اقتصاديا أو اجتماعيا أو من جهة المكان · ولذلك فان سير جورج حدد فى جدول فى الكتاب السنوى للاحصاءات السياحية الذى أضاف اليه بيانات من لجنة السياحة لمنظمة التطور والتعاون الاقتصادى · وقد أوضح سير جورج يونج فكرة « نقطة التشبيع » لبعض الأماكن بعدد الليالى التى تمت الاقامة فيها طوال الليل لكل ١٫٠٠٠ من السكان ( مثل برمودا ٣٫٢٤٩ ، ولندن ٨٥٥ ، والفلبين ٢ ، ويوغوسلافيا ١٠٥ ، وكذلك كثافة عدد السياح بعدد الليالى التى تمت الاقامة بها طوال الليل فى مقابل الأميال المربعة فى العام ( برمودا ٣٠٫٤٧٨٫٤٨ ، ولندن ٣٧٫٨٣٨٫٠٩ ، والفلبين ٢٫٧٠ ، ويوغوسلافيا ٨٨٫٠٣ ) · وضع يونج تحليلا بعد ذلك لنقطة التشبيع وارتباطها بعدد التسهيلات الفندقية بالنسبة لكل ١٫٠٠٠ من السكان ، ولكل متر مربع من الشواطىء ، ولكل أرض ، وأيضا بارتباطها بالآثار الثقافية ، والمؤسسات ، والقوة العاملة ، وبالتخطيط السياحى الاقليمى والمحلى ، الخ ·

وقد وجه جزء كبير من الأبحاث التى عن السياحة للحصول على البيانات وتحليلها ، والوثائق ، وتحليل الحالة الموجودة ، وأيضا المطالب المختلفة · وهذا البحث بدوره مفيد فى التخطيط ووضع البرامج · وفى بعض القطاعات مثل التخطيط الاقليمى ، وبناء الفنادق أو المراكز السياحية الكاملة التجهيز ، والاقتصاد السياحى ، وترشيد وتخصيص الخدمات المختلفة والقوة العاملة ، والدعاية ، والسفر البرى أو الجوى ، والعرض والطلب السياحى · وقد عملت أبحاث عديدة ومفيدة فى هذا المجال ·

ويقوم عدد من المنظمات بدور هام على المستوى الدولى ، من بينها منظمة السياحة العالمية ومقرها الرئيسى فى مدريد ، ولجنة السياحة التى تتبع

منظمة التطـــور والتعـــاون الاقتصـــادى ومقرها باريس ، ولجنـــة الســـياحة الأوربية والاتحاد الدولى للمطاعم والفنادق ، والاتحاد العـــالمى لوكالات الســـفر وكثير غيرها من المنظمات الأكثر أو الأقل تخصصا ٠

**مقاييس سياحية ( تصنيف السياح )**

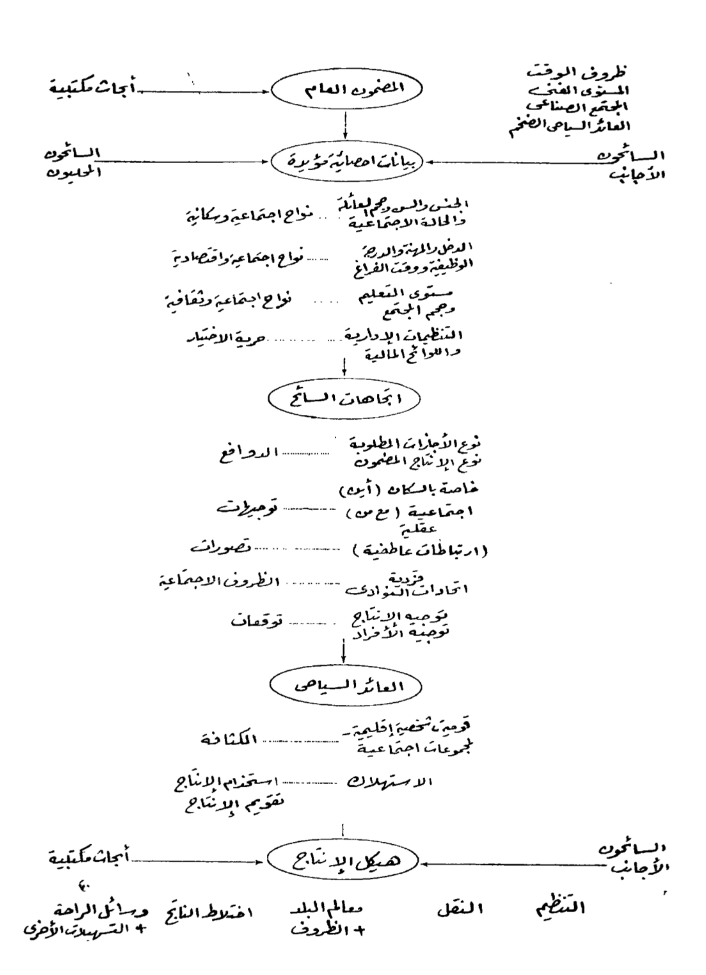
ان تصنيف السياح هو نقطة جوهرية فى تنظيم وتخطيط واتباع أى سياسة سياحية محددة ٠ وبقدر اهتمامنا بالسياحة هنـــاك نوعان أساسيان من المقاييس : النظرية ، والعملية ٠ فالمقاييس النظرية تفسـم السياح تبعا للدراسات والاحصائيات الاجتماعية ، ومميزاتهم الاقتصادية والسياسية ، وأيضا العمر ، والأصل الاجتماعى ، ومستوى التعليم ، والمهنة ، والدخل ، والحالة الاجتماعية ( متزوج أو عزب ) ، وسائل الراحة المطلوبة ، والمنسية ، أو الأصول السياسية والاجتماعية ٠ مقاييس التصنيف النظرية كل هذا مع الصفات ( الخصائص ) المقارنة وتقوم بتحليله ٠

والمقاييس العملية تؤسس تصنيفاتها على الفئات النفســية والاجتماعية وصفات السياح وخاصة احتياجاتهم ، والدوافع ، وتوقعاتهم من السفر ، وسلوكهم ، وقدرتهم على التكيف ، وأنشطتهم ، وقدرتهم على الحركة ٠ وبهذه الطريقة يستخلصون نماذج معينة مثل : الاشخاص الفضوليين محبى الاستطلاع ، والأشخاص الرياضيين ،والعزاب والأفراد المنبســطين والأفراد الذين يحبون التجول ، والذين يحبون النزهات الخلوية ، والذين يجيدون قيادة السيارات ، والافراد دوى الشهرة العلمية ، الخ ٠

ومن أين المبتدأ التقسيمات التى ترتكز على أســـاس دراسات عمليـــة تـلك التصنيفات ( التقسيمات ) التى استحلصلها م ٠ باسند و أ ٠ كوهين وهى جـديرة بالملاحظة ٠ وهذان المؤلفان بينا تقسيماتهما على أساس المعرفة والتجربـة ، والبيانات التى حصلوا عليها من السياحة الدولية ٠ وقد بنى ل ٠ برزكسلا وسكى تقسيماته على الاحتياجات ، والرغبات والكفاح والمعرفة للفئات المختلفة من السياح ٠

**مشروع الجولة السياحية**

فى عـام ١٩٧٢ اقترحت مجمـــوعة من العلمـــاء من أســـتراليا وفرنســـا وتشيكوسلوفاكيا وبولندة والسويد ، وهم العلمـــاء الذين يعملون ( يبحثون ) فى دراسة مشاكل السياحة ، أن يتكفل المركز الاوربى لتنســـيق الأبحاث والمستندات للعلوم الاجتماعية فى فيينا بعمل تجهيز وتنسيق مشروع بحث عن الســـياحة فى أوربا ٠ وقوبل هذا الاقتراح بالموافقة عليه لأنه مشروع للمقارنة بين دول متعددة . وموضوعه « المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للسياحة فى أوربـا » هــذا المشروع السياحى شاركت فيــه كل من : بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمملكة المتحدة وفنلنـده وفرنسا وإيطاليا ويوغوسلافيا والمجر وهولندة وجمهورية ألمانيا الاتحاديـة وبولندة وأسبانيا والسويد ٠



ظروف الوقت
المستوى الفني
المجتمع الصناعي
العائد السياحي الضخم
أبحاث مكتبية
المضمون العام
السائحون المحليون
بيانات احصائية مؤثرة
السائحون الأجانب
الجنس والسن وحجم العائلة والحالة الاجتماعية
نواح اجتماعية وسكانية
الدخل والمهنة والدرجة الوظيفية ووقت الفراغ
نواح اجتماعية واقتصادية
مستوى التعليم وحجم المجتمع
نواح اجتماعية وثقافية
التنظيمات الإدارية واللوائح المالية
حرية الاختيار
اتجاهات السائح
نوع الأجازات المطلوبة
نوع الإنتاج المضمون
الدوافع
خاصة بالسكان (أين)
اجتماعية (مع من)
عقلية
توجيهات
(ارتباطات عاطفية)
تصورات
فردية
اتجاهات المواردك
الظروف الاجتماعية
توجيه الإنتاج
توجيه الأفراد
توقعات
العائد السياحي
قومية شخصية إقليمية
مجموعات اجتماعية
الكثافة
الاستهلاك
استخدام الإنتاج
تقويم الإنتاج
أبحاث مكتبية
هيكل الإنتاج
السائحون الأجانب
وسائل الراحة
+ التسهيلات الأخرى
اختلاط النابح
معالم البلد
+ الظروف
النقل
التنظيم

ويتضمن المشروع ثلاثة أبحـــاث فرعيـــة ، بحث مكتبى والسياح المحليون ، والسياح الاجانب • وقد خطط له من الأصـــل على أساس ان يستمر منذ ١٩٧٢ الى ١٩٧٦ ، ولكنه امتد الى عام ١٩٧٨ ، وســـوف تنشر النتـــائج كاملة فى صـــيف عام ١٩٨٠ • والمؤلف بصـــفته واحدا من ســـتة تعـــاونوا فى تنسيق المشروع يستطيع أن يقرر هنا بعض التفصيلات عن المناهج ونتائج البحث • وقد قســـمت الدراسة الى مجموعة من الأغراض الفرعيـــة وهى : ( أ ) الصـفات الأساسية للمصادر السياحية لكل دولة وتحديد الانجـــاه الرئيسى للتدفق الســـياحى فى أوربـــا ، (ب) مكان وأهمية الســـياحة بين الاحتياجات الأخرى الممكنـــة للمســـتهلك ، (ج) هيكل وتدفق السفر للخارج فى فترة محددة ، ( د ) خطط السفر للخارج فى السنوات القادمة ، (هـ) الدوافع الرئيسية للسفر الى الخارج والوصف الأساسى لهذه الرغبة ، ( و ) التصورات الايجابية والسلبية للدول الأوربية المختلفة ، ( ز ) الدرجات التى تحقق بهـا الدول المختلفة توقعات الزائرين ، ( ح ) القـرار النهائى لزيارة بلد معين ، (ط) الأفضليات فيما يختص بأشكال اسياحة المختلفة •

## نظـام تحليل البيانات

ان المفهوم العـــام لمشروع يظهـر فى الرســـم رقم (٣) ، ويكمن المضـــمون العام فى عنصر الوقت ، وعلى مستوى التسهيلات الفنية ، والمجتمع الصناعى ، والايراد السياحى الضخم ، فى حين يتم الحصول على البيانات الأساسية من خـــلال البحث المكتبى •

وعلى أساس ما تدل عليه البيانات الاحصائية ، ومن الفحص نفسه ، تظهـــر صورة جابية مثل الهيكل الاجتماعى والاقتصادى والثقافى للسياحة والسياح •

وتتحدد اتجاهات السياح بمتغيرات اجتماعية ونفسية هامة تقدم مقياسا للرضا والاستياء وتمثل تأثيرات على ديناميكية السياحة •

وتعرض البيانات عن العائد السياحى الأساسى لقياس وتقدير الامـــكانيات ، والاحتياجات الاقليمية والمحلية ، وبهذا تساعد فى تدعيم العائد السياحى • والهيكل الناتج قد استخلص من البيانات التى تم الحصـول عليها ، من البحث الميـدانى الذى اختص بالسياح الأجـــانب ومن البحث المكتبى • ويغطى هيكل الانتـاج وســـائل الراحة والتسلية والتسهيلات الأخرى ، وخصائص ومعالم الأقاليم ، والبلاد، والظروف والانتقال ، والتنظيم ، الخ •

ومن الضرورى عند تحليـل النظـام الســـياحى أن تربط وتلازم بين العـرض والطلب ، والتوقعات والتجارب ، وأيضا ارضاء السائح ومعرفة البلدة التى قدم منها ونجاح السياحة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية •

وفي المضمون العام فان الطريقة المنهجية التى اتبعت فى تكوين المشروع قد جعلت الفاحصين يبدأون باقتراحهم أن كل العناصر والعوامل للنظام السياحى يرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا لا ينفصم بصرف النظر عن طبيعتها •

**بعض نتائج الأبحاث المرتبطة بصفة خاصة بيوغوسلافيا**

أن الدوافع الأساسية لزيارة يوغوسلافيا كانت ( فى نسب مئوية ) : راحة ٨٣ر٥ ، مرور سريع ( ترانزيت ) ٣ر٤ ، أسباب مهنية ٤ر٣ ، أسباب ثقافية ٧ر٢ ، زيارة الأقارب والأصدقاء ١ر٢ ، أسباب أخرى ٥ر٠ • وتبعا للدراسة الشاملة لمشروع سجل السائحون الأجانب الذين رأوا يوغوسلافيا عام ١٩٧٥ الأسباب التالية لزيارتهم : جمال الطبيعة ٢ر٦٦ ، معرفة الناس ٣١ر١٢ ، الأسعار المعتدلة للخدمات السياسية ٣ر٧ ، الكنوز الثقافية والتاريخية ٨٨ر٥ ، دوافع أخرى ١١ر٧ ، الطعام الجيد ٢٦ر١ • والأغلبية العظمى وهى ٩٦٪ ذهبت للراحة ، والاستجمام ، واعادة التأهيل ، والتسلية •

وفي جميع البلدان الأخرى لمشروع كان الدافع الأساسى أيضا هو الراحة • وكانت الدوافع الأخرى هى : الرياضة فى تشيكوسلوفاكيا ، وأسبابا مهنية فى جمهورية ألمانيا الاتحادية وزيارة الأصدقاء والأقارب ، المجر وهولندة ، وأسبابا ثقافية فى ايطاليا ، وأسبابا مهنية فى أسبانيا ، ومرورا سريعا فى يوغوسلافيا •

ومن بيانات مشروع عن الدعاية والعوامل التى تؤثر على السياح لزيارة يوغوسلافيا ظهر أن الزيارات السابقة تؤثر على القرارات فى ١١ر٤٣٪ من الحالات ، توصية الأصدقاء والعائلة ٥٢ر٢٨٪ ، ووكالات الشعر والنوادى ٩٤ر١٠٪ ، والجرائد والمقالات والكتب والأقلام ٩٥ر٥٪ ، والنشرات والملصقات ٩٢ر٣٪ ، والراديو والتلفزيون ١ر١٪ ، ومبادرات النوادى والمنظمات ٥ر٢٪ ، والارتباط بمصالح مهنية ٤ر٣٪ • ويبين الجدول (٣) تكرار زيارة السياح ليوغوسلافيا فى خلال الخمس السنوات الماضية •

ان مدة بقاء السائحين الأجانب فى بلدة معينة قد كان تحليل بياناتها تبعا لارتباطها بالقومية ، وطول مدة العطلة والدخل الشهرى • وفى كل الدول التى قامت بمشروع ما عدا أسبانيا ، يبقى السائحون من أسبوع الى أسبوعين ، وأغلبية السياح الذين يزورون أسبانيا يقيمون أكثر من أسبوعين •

وكل السياح ، ماعدا الفرنسيين ، يقيمون فىيوغوسلافيا ما بين ١٥ يوما و ٢١ يوما فى المتوسط ،وأغلب السياح الفرنسيين يطيلون مدة اقامتهم لأكثر من ثلاثة أسابيع • والألمان والهولنديون والايطاليون والتشيكوسلوفاكيون يطيلون أيضا مدة اقامتهم بعض الوقت • ومدة البقاء ترتبط بطريقة ايجابية بالدخل الشهرى وبعدد أيام العطلة المتاحة •

الجدول ( ٣ )

| عدد مرات الزيارة فى الخمس السنوات الماضية | عدد المستجيبين | الاستجابات ( النسبة المؤية ) |
|---|---|---|
| ١ | ٣٧٠ | ٣١ر٩ |
| ٢ـ٣ | ٢٨٩ | ٢٤ر٩ |
| ٤ـ٥ | ٢٦٥ | ٢٢ر٨ |
| أكثر من ٥ | ٩٦ | ٨ر٣ |
| لم يسبق له | ١١٥ | ٩ر٩ |
| لا توجد اجابة | ٢٦ | ٢ر٢ |
| اجمالى | ١ر١٦١ | ١٠٠ر٠ |

وتبعا للبيانات لعام ١٩٧٨ عن عدد النيالى التى أمضاها السائحون الأجانب فى كل بلد تصدر الألمان رأس القائمة بنسبة ٤١ر٥٪ ، ويليهم الاستراليون بنسبة ١٣ر٣٪ ، والايطاليون بنسبة ٧ر٢٪ ، ويتبعهم بعد ذلك الآخرون • وهذا الترتيب تبعا للقوميات لم يتغير لعدة سنوات • وبلغ عدد السياح وعدد الليالى التى أمضوها فى يوغوسلافيا خلال عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٨ هى كما يلى : عدد السائحين •

٦ر١٤٩ر٠٠٠ عام ١٩٧٣ ، ارتفع الى ٦ر٣٨٤ر٠٠٠ عام ١٩٧٨ ، وعدد الليالى التى أمضوها ٣٢ر٠٣٧ر٠٠٠ عام ١٩٧٣ ارتفع الى ٣٤ر٨٦٦ر٠٠٠ عام ١٩٧٨ ، وعدد السياح المحليين وعدد الليالى التى أمضوها فى المدة نفسها من عام ١٩٧٣ الى ١٩٧٨ : ارتفعت من ٨ر١٤٨ر٠٠٠ سائح فى ١٩٧٣ الى ٩ر٩٩٠ر٠٠٠ فى ١٩٧٨ ، ومن ٣٢ر٠١٥ر٠٠٠ ليلة فى ١٩٧٣ الى ٤٨ر٦٨٠ر٠٠٠ فى ١٩٧٨ •

والساحل الادرياتى هو أكبر ما يجذب السياح الى يوغوسلافيا بسبب جمال الطبيعة فيه ، وهذا شىء مؤكد ، اذ نجد فى عام ١٩٧٨ أن ٨٦٪ م نالليالى التى أمضاها السائحون الأجانب و ٥٦٪ من الليالى التى أمضاها السياح المحليون . أمضوها فى أماكن على ذلك الساحل •

وفى البلاد التى قامت بالمشروع كانت أكثر الأشياء المطلوبة بعد وسائل الراحة الخاصة هى : الفنادق السياحية ، وموقع المعسكرات ، والعربات ذات المقطورة • واذا قارنا الدخل الشهرى بالمستويات الأخرى لوسائل الراحة نحصل على الصورة التالية : يفضل السائحون ذوو الدخل الشهرى المنخفض أو المتوسط وسائل الراحة بالمعسكرات ، لكونها أرخص طريقة لقضاء العطلات • ويفضل

السائحون أصحاب الدخول الشهرية المعتدلة الفنادق السـياحية والغرف الخاصة ، ويفضل السائحون أصحاب الدخول الشهريه المرتفعة فنادق الدرجة الأولى الفاخرة · واختلاف وسائل الراحة المستخدمة يتأثر بعدد أفراد العائلة ومجموعة عوامل أخرى لها صلة بالموضوع ·

ومن تقرير الدول الأعضـاء فى منظمة عن السـياحة الدوليـة والنظـم السياحية ظهر بطريقة واضحة أن دولا عديدة قد وسعت المسـاحة المتاحة لاقامـة معسكرات العربات ذات المقطورة فيما بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٢ ، ففى أسبانيـا زادت بنسبة ٥٤٪ ، وايطاليا بنسبة ٧٦٪ ، واليونان بنسبة ٤٠٪ ، ويوغوسـلافيا بنسبة ٥٨٪ ، والنرويج بنسـبة ١٩٪ ، وبلجيـكا بنسبة ٣٣٪ · ويوجـد فى يوغوسلافيا وحدها ٢١٠ معسـكرات للعربات ذات المقطورة تغطى مساحة ١ر٨ مليون متر مربع ، وقادرة على توفير الراحـة ل ٠٠٠ر٢٢ شخص · وتتذبذب المطـالب السياحية مع فصول السنة وتتركز خلال شهور معينة تتحدد تبعا للنوع والدافع ، من الأجازة المطلوبة ، والعطلات الدينية والقومية ، وعطلات المدارس ، والأحـداث العلمية والثقافية والفنية ، والمؤتمرات ، والرياضة ، والأحداث الأخرى ، والمظـاهر المختلفة · وتؤكد البيانات الاحصائية بوضوح أن التجمع السياحى له صفة موسمية واضحة وتتركز أساسا فى خلال شهور الصيف ( يونيه ويوليه وأغسطس ) ، والى حد ما خلال شهور الشتاء يناير وفبراير · ويحسن أن تتميز الأجازات على الأقـل بصفتين من أجل تحقيق أكبر فائدة وفى الوقت نفسه يجب أن تحل جميع المشاكل التى تظهر فى ذروة الموسم السياحى ، وأكثر من ذلك أن الأسعار فى كل المراكز السياحية يجب أن تخفض ما بين ٢٠٪ و ٤٠٪ قبل وبعد ذروة الموسم ، مما يلائم أصـحاب الدخل الأقل ·

وتكون « السياحة الاجتماعية » طبيعة جديدة ، الغرض منها أن تغرى وتجذب من خلال المقاييس الاقتصادية الى المشاركة فى الاستجمام والاشتراك فى الأنشـطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية أثناء وقت الفراغ ·

والغرض من « السياحة الاجتماعية » هو الاستخدام والانتفاع المفيد والصحى لوقت الفراغ ، وخلق وتوسيع الناحية الثقافية لوقت الفراغ · وبينما هذا ينطبق على كل الطبقات الاجتماعية ، وأيضـا على أصحاب الدخـل المنخفض ، فان أكثر المنتفعين به بصفة خاصة ومباشرة هم : الأطفال ، والطلبة ، والعمال ، والمتقاعدون ·

وفى يوغوسلافيا يكون أكثر من ٥٠٪ من الاقامة طوال الليل فى شهرى يوليه وأغسطس حيث بلغ العدد الاجمالى للسياح الأجانب ٥٨٪ ، فاذا أضفنا مدة الاقامة فى شهر سبتمبر فان العدد الاجمالى يساوى ٧٠٪ فى العام · وهذا يعنى أن تسهيلات وسائل الراحة تظل غير مستخدمة بصفة خاصة لمدة ٢٠٠ يوم من العام ·

وكانت وسائل الانتقال التى استخدمها السـياح الأجانب عام ١٩٧٥ هى : السيارات ٨٧ر٦٣٪ ، والطائرات ( وتشمل الطـيران المؤجـر ) ٦٣ر٢٢٪ ، وعربات

الأوتوبيس الكبيرة ٧٤ر٥٪ ، والقطارات ٢٦ر٤٪ ، والسفن ٨٨ر١٪ ، والدراجات البخارية ووسائل الانتقال الأخرى ٢٦ر١٪ . وللسفر الى يوغوسلافيا والسفر داخلها يستخدم السياح أساسا سياراتهم الخاصة بنسبة ٧٢ر١٪ . وهذه الفئة من السياح تتصف بالقدرة الـكبيرة على الحركة والتنقل . ولأنهم يستخدمون وسائلهم الخاصة فى الانتقال فانهم أساسا يقيمون فى المعسكرات والبيوت المتنقلة على عجلات وفى النفادق من الدرجة السياحيه . والتسهيلات التى تقدم الخدمات الخاصة ووسائل الراحة ضرورية للسفر بالسيارة ، وتأتى الطائرات فى المرتبة الثانية ( ١٥ر٢٪ ) ، وبعد ذلك العربات الـكبيرة ( ١٢ر٥٪ ) ، ثم القطارات ( ٩ر٥٪ ) ، والسفن ( ٤٪ ) . وفى أغلبية الدول التى شاركت فى البحث والدراسة للمشروع وجد أن السياح الأجانب كثيرا ما يستخدمون سياراتهم الخاصة للانتقال ، ومهما يكن ففى جمهورية ألمانيا الاتحادية وتشيكوسلوفاكيا تأخذ العربات الكبيرة المركز الأول ٥٠ر٨٪ و ٥٥ر٨٪ على التوالى . وتسافر نسبة كبيرة نسبيا من السياح الأجانب بالطائرة داخل حدود جمهورية ألمانيا الاتحادية ( ٢٢٪ ) .

كذلك أظهرت بيانات المشروع أساليب جديدة لسفر السياح الأجانب فى يوغوسلافيا عام ١٩٧٥ ، وكانت كما يلى : رحلات فردية بدون مساعدة وكالات السفر وبدون حجز ١٩ر٥١٪ ، ورحلات فرديه بالتنظيم مع وكالات السفر ٩٤ر١٦٪ ، ومجموعات منظمة عن طريق وكالات السفر ٣٩ر١٦٪ ، ورحلات فردية بدون مساعدة وكالات السفر ولكن بحجز ٩٨ر١٣٪ ، ورحلات منظمة عن طريق نقابات العمال أو النوادى ( ٤٩ر١ ٪ ) . وهؤلاء الذين يفضلون التنظيمات الفردية هم الايطاليون ، ويليهم الفرنسيون والألمان والاستراليون . ويفضل المجريون والانجليز غالبا السفر المنظم . ويستخدم الانجليز غالبا الطائرات المؤجرة ، فى حين يفضل المجريون العربات الكبيرة . وأغلبية السياح من تشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية يذهبون الى يوغوسلافيا عن طريق المجموعات المنظمة .

وقد بحث مجال آخر هو مجال المرافقين للسفر مع السياح الأجانب . وجاءت الاجابة موزعة على طرق مختلفة ، فان السياح الذين يزورون تشيكوسلوفاكيا يذهبون غالبا بأنفسهم ، وهؤلاء الذين يزورون جمهورية ألمانيا الاتحادية من الايطاليين واليونانيين يسافرون عادة مع أصدقائهم ، فى حين أن هؤلاء الذين يزورون المجر وايطاليا وأسبانيا ويوغوسلافيا يسافرون عادة فى مجموعات عائلية .

واظهرت بيانات المشروع أن السياح الأجانب فى جمهورية ألمانيا الاتحادية والمجر وأسبانيا ويوغوسلافيا يقضون عطلاتهم غالبا فى موقع واحد أو موقعين . وفى ايطاليا وبولندا يقيمون عادة فى عدد المدن والأقاليم . وفى تشيكوسلوفاكيا يوحدون اقامتهم فى موقع واحد ويقومون برحلات قصيرة ونزهات ويزداد باستمرار فى يوغوسلافيا تجهيز وسائل الراحة للسياح . وتسهيلات وسائل الراحة الأساسية تشمل ٤٥٥ر٩٣ سريرا فى عام ١٩٦٥ . وفى عام ١٩٧٧

وصل العدد الى ٢٥٣٫٦٣٢ سريرا ، فى حين كان عدد الأسرة الاضافية هو ٢٧٩٫٦٤٠ سريرا فى عام ١٩٦٥ ، وأصبح ٤٦٤٫١٥٩ فى ١٩٧٧ . وكانت المعسكرات فى عام ١٩٦٥ تضم ٧١٫٣٦٤ سريرا أصبحت ٩٦٩٫٤٦٧ سريرا فى عام ١٩٧٧ . وعدد الأسرة فى التسهيلات الاضافية ( للأطفال والشباب والعمال وأماكن الاستحمام ، وشاليهات الجبال والحجرات الخاصة ) كان ٢٧٩٫٦٠٠ سرير فى ١٩٦٥ وأصبح ٤٦٤٫٧٠٠ فى عام ١٩٧٧ .

وفى عام ١٩٦٥ كان هناك ٧١٫٣٦٢ سريرا . وكان ٢٥٠٫٦٧٠ سريرا فى عام ١٩٧٧ فى ٣١٣ معسكرا من المعسكرات الموجودة . وعلى ذلك فان عدد الأسرة داخل المعسكرات ارتفع ليساوى عدد التى فى الفنادق . واذا عبرنا عنها كنسبة مئوية لاجمالى سهيلات وسائل الراحة وجدنا أنها تصل الى ٢٤٫٥٪ وكان عدد الليالى المقضية فى المعسكرات خلال عام ١٩٧٥ هو ٩٫٥ مليون ليلة منها ٦٫٨ مليون ليلة قضاها سياح أجانب ( بنسبة ٧١٫٥٪ من المجموع الكلى ) .

وقد حددت الخطط الثلاث للخمس السنوات من عام ١٩٥٥ الى ١٩٧٠ للتطور الاقتصادى والاجتماعى أن السياحة يجب اعتبارها « نشاطا له أهمية خاصة ، لتطور البلد بصفة عامة » . وقد تقدرت أن التجارة السياحية الخارجية والمحلية فى يوغوسلافيا سوف تزداد الى ٧٪ سنويا ، وسوف يزداد تدفق النقد الأجنبى بمقدار ٩٪ . ومن المتوقع تبعا لهذا التقدير أن يصل عدد الليالى التى يمضيها السياح الأجانب فى عام ١٩٨٠ الى ٤٤ مليون ليلة ، يتدفق فيها النقد الأجنبى بمقدار ١٫٢ بليون دولار ( على حساب أسعار عام ١٩٧٥ ) . ومن المتوقع أن يصل أيضا فى عام ١٩٨٠ عدد الليالى التى يقضيها السياح المحليون الى ٥٤ مليون ليلة . ولكى تواجه هذه التقديرات فقد خطط لبناء فنادق تضم ٨٠٫٠٠٠ سرير و ١٢٥٫٠٠٠ سرير فى تسهيلات اضافية . ونظرا لأهمية السياحة على الساحل الأدرياتى فقد قامت يوغوسلافيا بمساعدة المملكة المتحده باستكمال دراسات معقدة عن تطوير الساحل الأدرياتى مع الاهتمام الخاص بالسياحة . وقد شملت المشروعات الخاصة بالجزء الجنوبى والشمالى للساحل الأدرياتى المنطقة الساحلية من ألبانيا الى حدود النمسا .

والعمل الآن قائم بنجاح فى دراسات اقليمية ، وسبع خطط عامه عن المناطق السياحية الهامة ، وثلاث وعشرون خطة تفصيلية عن التكتلات السياحية الجديدة ، وأيضا ثلاث خطط عن طريقة نقل أكبر عدد من السياح والوظائف الاجتماعية اللازمة .

## التجارب والانطباعات

حقق المشروع بنجاح تسع خصائص أساسية لكل دولة من الدول التى تكون المجموعة الكبيرة للمصادر السياحية . وقد طلب من السائحين أن يرتبوا تلك الخصائص . وكانت الأسئلة ترتبط بعناصر فترتين زمنيتين : الفترة الأولى :

ما الذى يتوقعه السائحون قبل أن يسافروا الى بلد معين ، والفترة الزمنية الثانية : ما هى الاشياء التى يمارسونها أثناء اقامتهم ؟ وهذه الأسئلة هى جزء من أساس الموضوعات لبحث المشروع ، وهى تكون افضل المؤشرات عن الرضا أو عدم الرضا النسبى • والجدول رقم (٤) يظهر الخصائص المقدرة ( ذات القيمة الكبيرة ) للدول المضيفة التى يذهب اليها السياح ، وقد قسمت هذه الخصائص تحت تسع فئات هامة •

جدول ( ٤ )

| الخصائص | التوقعات | | | التجربة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | جيد | معتدل متوسط | ردىء | أحسن | متساوى | أردأ أسوأ |
| المناخ | ٩ | ٩٦٧ | ٨ | ٤٨ | ٢٢٦ | ٩٤ |
| الخصائص الطبيعية | ٤٤ | ٦٦٢ | ٢٤ | ١٩ | ٣٧٤ | ٤٩ |
| حالة الطرق وشارات المرور | ١٨ | ٤٦٣ | ١٥٩ | ٤٤ | ١٨٨ | ٢٥٩ |
| نوعية وسائل الراحة | ٥٧ | ٤٥٣ | ٤٢ | ٣٧ | ٣٢٣ | ١٢٤ |
| النظم الادارية | ١٠٠ | ٥٢٠ | ٨٥ | ١٢٩ | ١٩١ | ٥٩ |
| الأسعار | ٤٣ | ٣٠٣ | ١١٦ | ٢٧ | ٣٣٦ | ٢٦٧ |
| الخدمة | ٣٣ | ٥١٢ | ٨٣ | ٦٣ | ١٨٧ | ١٤٤ |
| حسن ضيافة أهل البلد | ٧٨ | ٦٠٥ | ٤٧ | ٤٣ | ٤٦٨ | ٤٥ |
| الطعام الجيد | ٢١ | ٦٤٠ | ٤٩ | ٤٠ | ٢٧٥ | ٩٧ |

وكانت الخصائص والمميزات التى تثير أكثر التوقعات هى بالترتيب : المناخ ، والمعالم الطبيعية ، وجمال الطبيعة ، والطعام الجيد ، وحسن ضيافة البلد ، والنظم الادارية ، والخدمة ، وحالة الطرق واشارات المرور ، ونوعية وسائل الراحة ، والأسعار •

وكانت النواحى التى أدت الى عدم توفير السعادة والراحة للسائحين الأجانب هى بالترتيب : الأسعار ، وحالة الطرق واشارات المرور ، وسوء الخدمة ، وعدم توفر وسائل الراحة ، والطعام غير الجيد ، والمناخ ، والنظم الادارية ، والمعالم الطبيعية ، وقلة المناظر الطبيعية الجميلة ، وسوء استقبال أهل البلد للسياح •

ويستطيع السائحون الأجانب أن يعبروا عن انطباعاتهم عن البلد المضيف ( الذين يقصدونه ) ، تبعا للمقياس التالى : ايجابى جدا ، وايجابى الى حد بعيد ، ومتعادل ، وسلبى الى حد بعيد ، وسلبى جدا • وتظهر الاجابات عن بعض البلاد التى غطاها ( قام بالبحث والدراسة فيها ) المشروع فى الجدول رقم (٥) •

الجدول رقم ( ٥ )

| انطباعات عامة | البلد | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تشكوسلوفاكيا | جمهورية ألمانيا الاتحادية | المجر | ايطاليا | بولندة | أسبانيا | يوغوسلافيا | الاجمالى |
| ايجابى جدا | ٣٣ر٢ | ٤٢ر٢ | ٤٠ر٤ | ٣٤ر٤ | ٣٠ر٣ | ٣٥ر٣ | ٢٤ر٠ | ٣٣ر٦ |
| معتدل ( متعادل ) | ٤٧ر٥ | ٤٠ر٩ | ٤٨ر٤ | ٤٨ر٦ | ٤٩ر١ | ٥١ر٤ | ٥٠ر٥ | ٤٩ر١ |
| ايجابى الى حد بعيد | ١٥ر٠ | ١٢ر٦ | ١٠ر٨ | ١٤ر٠ | ١٩ر١ | ١١ر٧ | ٢٠ر٢ | ١٤ر٧ |
| سلبى الى حد بعيد | ١ر٦ | ١ر٠ | ٠ر٤ | ٢ر٣ | ١ر٢ | ١ر٣ | ١ر٨ | ١ر٥ |
| سلبى جدا | ٠ر٧ | ٠ر٨ | | ٠ر١ | ٠ر٢ | ٠ر٢ | ٠ر٣ | ٠ر٢ |

انطباعات عامة عن الدول المضيفة ( التى يقصدها السياح ) ( بالنسبة المئوية )




مقـــدمة

نمت السياحة الدولية نموا هائلا بعد الحرب العالميـــة الثانية بفضل بلاد العالم الغربى الفنية ، وكان لهذه البـلاد النصيب الأكبر فى حركة السياحة الدولية ، كما أن حاجاتها قد شكلت السياحة المعاصرة • وساهمت بلاد أخرى فى هذه العملية ، وغالبا بصفتها مضيفة • وتشكل المكاسب الناتجة من السياحة فى صورة مبادلات أجنبية فى هذه البلاد نسبة كبيرة من دخلها القومى •

وحدث فى العقد الأخير نمو جسيم فى السياحة الخارجية التى يقوم بها المواطنون فى البلاد الأوربية الاشتراكية • ومع أن هذه الحركة السياحية تجرى أساسا بين هذه البلاد فقط ، وبدرجة قليلة بينها وبين بلاد أخرى ، فثمة أسئلة تطرح على الدوام بخصوص ما يتوقع لهذه الســـياحة من نمـو فى المستقبل القريب والبعيد •

الكاتب : أولاف روجاليفسكى

مدير قسم مشاكل السياحة الاجتماعية والاقتصادية بالمدرسة المركزية للتخطيط والاحصاء ، بوارسو ، بولندة • والمقال الحالى اقتباس منهاجى من أبحاثه ، لم ينشر الى الآن •

المترجم : أحمد رضا محمد رضا

ليسانس الحقوق من جامعة باريس ودبلوم القانون العام من جامعة القاهرة • مدير بالادارة العامة للشـؤون القانونية والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم سابقا

وليس الغرض من هذا المقال تقديم اجابة على هذا السؤال ، ذلك لأنى أعتقد أن اجابة عامة على سؤال مصوغ على هذا الوجه أمر مســـتحيل ، فالظروف المتعلقة بنمو السياحة فى كل بلد مختلفة عنها فى سائر البلاد • وعلى ذلك فانى أود فقط أن أجرى هنا محاولة لوصف السمات والعناصر الرئيسية لعمليات التنمية فى حركة الســياحة الخارجية لمواطنى جمهورية بولنـدة الشعبية ، وهى عضـــو فى المجتمع الاشتراكى • ويبدو هذا الاختيار موفقا بالنسبة الى أن المجتمع البولندى قد بلغ مستوى عاليا نسبيا فى النشاط السياحى ، الأهلى والدولى ، يتبدى فى أشكال منوعة ، وأحيــانا شـديدة التعقد ، وانى آمل أن تتجلى هذه المعلومات مفيدة فى الحصـــول على فـكرة عامة عن مشكلات السياحة الخاصة فى المجتمع البولندى ، وتكوين رأى بشـــأن بعض مشاكل التنمية الخاصة بالسياحة الاجتماعية فى ظروف المجتمع الاشتراكى المتطور •

**الخلفيـــة**

ارتبط تطور الحركة السـياحيــة فى بولنــدة فى الخمس والثلاثين سنة الأخيرة ارتباطا وثيقا بظهور ديموقراطية شعبية بعد الحرب العالمية الثانية ، تحت قيادة الحرب

الشيوعى . ومع ذلك فقد تأثرت اتجاهات حـركة السياحة فى المجتمع البولنـدى وديناميكيتها أيضا بعوامل أخرى ، كان لثلاثة منها دور خـاص فى الفترة التى عقبت الحرب ، وهى : التقاليد السياحية القائمة ، والمعـالم السياحيـة النوعيـة فى البيئة الجغرافية ، وتطور السياحة بعد أنواع الدمار التى أوقعتها الحرب .

وكانت أقدم التقاليـد المتعلقة بالسياحة البولندية تتمثل فى رحلات الى البلاد الأوربية الغربية التى كانت بولنـدة تعقد معها روابط ثقافية خاصة . ويرجع تاريخ هذه التقاليد الى القرن السابع عشر حين كانت نسـبة كبيرة من الشبان النبلاء يتابعون دراستهم بالخارج ، وبخاصة فى ايطاليـا . وفيما بعد استمرت الرحلات السياحية فى صور مختلفـة ، يقوم بهـا أفراد الطبقة الأرستقراطيـة من ملاك الأراضى الموسرين . وازدادت هذه الرحلات فى القرن التاسع عشر ، يقوم بها المفكرون ، الى فرنسا وايطاليا بنوع خاص .

وكان هناك أيضا تقليد يرجع الى عدة مئات من السنين يتعلق برحلات يقوم بها أفراد الطبقة الارستقراطية الى المنتجعات الأجنبية لاغـراض علاجيـه . وفى القرنين التاسع عشر والعشرين أصبحت هذه الرحلات ذات سمة اجتماعية وترفيهية متزايدة ، وتميزت بالتطرف والتبذير . وحين كانت الرحـلات السـياحية تحظى دائما بتقدير اجتماعى رفيع كانت الرحلات الترفيهية تقابل باستهجان قوى .

وفى النصف الثانى من القرن التاسـع عشر بدأت السياحة الداخلية تزدهر . وكانت السمة المميزة لهذه العملية التى استمرت حتى اندلاع الحرب العالمية الثانيه هى وجود تيارين متميزين بوضوح فى الحركة السياحية ، للترفيه ، وللأغراض الثقافية . وتابع السياحة بصفة أساسية الدوائر الفكرية ، وهدفها الأول التجـول فى الوطن ، ومعرفة ماضيه ، وآثاره التاريخية ، وتـراثه الثقافى . وحتى عام ١٩١٨ كانت الأمة البولندية محرومة من كيانها كدولة ، اذ تقاسمتها روسيا وبروسيا والنمسا منذ أواخر القرن الثامن عشر . وفى هذا الوضع كانت السياحة من أهم أجهزة التربية الوطنية ، وظلت محتفظة بهذه الصفة بعد استقلالها ، فى فترة « الجمهورية الثانية » ( ١٩١٨ ـ ١٩٣٩ ) حين بذلت جهود لمد الاسهام السياحى الى أبعد من الدوائر الفكرية .

وكان الترفيه هو مجـال الطبقة البورجوازية التى تشـكل جوهر المترددين على الأماكن المعدة لتمضية العطلات ، المنتشرة منها أو المنشـأة حديثـا . أما أفراد الطبقة المتوسطة الاقل ثراء فكانوا ينزلون فى نزل ، وغالبا فى أكواخ مقامة على نحو جذاب ، من وجهة المنظر والمناخ ، فى ضواحى المدن أو فى القـرى الجبلية . وفى العقد الرابع أنشئت معسكرات الأجازات المصيفية لأبناء سكان المدن الفقراء . وفى الوقت نفسـه نظمت ادارات الشؤون الاجتماعية العماليـة قضـاء الأجازات للأسر ذوات الدخـول المحدودة .

## السياحة منذ الحرب العالمية الثانية

حدث بعد الحرب العالمية الثانيه تغيرات اقليمية كبيرة · فالأقاليم الشرقية التى يسكنها بصفة أساسية ليتوانيون وروس بيض وأوكرانيون ضمت الى الجمهوريات السوفيتية التى تحمل أسماءها ، فى حين عادت الى بولندة الأقاليم الغربية والشمالية التاريخية التى كانت تحتلها ألمانيا حتى عام ١٩٤٥ · وتتمثل بولنـــدة فى شكلها الجغرافى الجديد بعد الحرب العالمية الثانية بقيم سياحية متنوعة الخواص : منها ساحل يمتد بضع مئات من الكيلومترات ، بشواطىء رملية جميلة تعوض بقدر كبير عن المياه الباردة نسبيا والجو المتقلب ، وعدة آلاف من الكيلومترات المربعة من مناطق البحيرات التى تتباهى باحتوائها العديد من البحيرات والأنهار الكبيرة والصغيرة . وكذلك وفرة من الغابات والأشكال الجغرافيـــة المتنوعة · ويشـغل القسم الجنوبى كله من البلد مناطق جبلية شاسعة بمناظر طبيعية بديعــة ومنوعة · وعلى الرغـم من الدمار المروع الذى أوقعته الحرب فقـد بقيت مخلفات من الماضى ، من مبـان أثرية ومواقع ذات سحر طبيعى سليمة فى جميع أنحاء بولنـدة · والكثير من المفاتن السياحيـــه ليست فى المستوى الدولى ، ولكنها رخيصة وعديدة ومتوفرة بدرجة تكفى لاشباع معظم مطالب المجتمع البولندى السياحية التى تجلت بنوع خاص فى الفترة التى عقبت الحرب العالميه مباشرة حين لم يكن هناك بالفعل أثر لحركة السياحة الدولية فى أوربا ·

وفى أعقاب التغيرات الاقليمية التى حدثت بعد الحرب جرى تغير كبير فى تطور السياحة البولندية ، كانت بولندة قبل الحرب متخلفة فى هذا المجـــال ، فى حين أن الأقاليم الغربية المستردة وكلا من الساحل ومنطقة السوديت الجبلية ظهرت على مستوى عال من التطور فيما يختص بالسياحة العامة والمنتجعات · ولحسن الحظ لـم تصـب المناطق السياحية البولندية الرئيسية بأهوال الحرب ودمارها · ويقدر أن هذه المناطق كانت تضم قرابة ٥٠٠٠٠ موضع للاقامة وتقديم الغذاء وتصلح لمنافع أخرى ·

وليس من شـــك فى أن العوامل الثلاثة التى ناقشناها ، التقاليد السياحية ، وأسباب التسلية والترفيـــه فى البلد ، وأســـاس مادى محفوظ ، قد يسرت ووجهت القرارات العامة التى اتخذتها السلطه الشعبية فى شأن تنمية السياحة فى السنوات العشر الأولى من جمهورية بولندة الشعبية ( ١٩٤٥ ــ ٥٥ ) · وعلى أســـاس المبادىء التى تقرر أن الصحة وأوقات الفــراغ والتنمية الفـكرية لدى الطبقة العاملة والفلاحين وأهل الفكر هى أمور جديرة بالاهتمام تم اقرار ثلاثه مبادىء رئيسية ·

أول هذه المبادىء وضع نظام للعطلات من أجل العاملين ، وبخاصة طبقة العمال · وتحولت القاعدة الأساسية للنزل فى الأماكن المعدة لتمضية العطلات الى نقابات للعمال لم تزل تتولى ادارتها من خلال مشروع خاص يسمى « صندوق عطلة العمال » أنشىء فى عام ١٩٤٨ · كان لكل شخص مستخدم فى القطاع العـام الحق فى أجـازة أسبوعين يقضيهما فى أحـد بيوت « صندوق عطلة العمال » ، ويتكفل العامل بجزء صغير من

مصاريف الانتقال والاقامة ، ونغطى الدولة الجزء الباقى منها · وبهـذه الطريقة أتيح لكل العاملين الاستمتاع بالعطلات . مما كان ميسورا من قبل لفئات الملاك فقط ·

وكان المبـدأ الثانى هو تطوير معسـكرات عطلة الصيف للتلاميذ المقيمين فى المناطق والقرى والمدن الصناعية ، تطويرا على نطاق واسع · وقد نظمت هذه المعسكرات التى احتفظت بالاسم الذى كان لها قبل الحرب ، فى كل أنحاء البلد ، فى المناطق ذات الجاذبية الطبيعية والسـياحية القوية : فى الشواطىء ، ومناطق البحيرات والجبال · وكانت المعسكرات مزودة بمبان مدرسية ، ومدارس داخلية مناسبة · وحتى فى هذه الحالة كانت الدولة تتكفل بمعظم نفقات الانتقال ، والاقامة ، والطعام ، والادارة ·

وكان المبـدأ الثالث هو تطوير الرحـلات الجماعيـة التى تقوم بهـا المدارس ، والمؤسسات ، والتنظيمات السياحية الاجتماعية ، وغرضها الرئيسى التعرف بالوطن ، مع التنويه بنوع خاص بالانجازات فى مجال اعادة البناء بعد الدمار الناجم عن الحرب ، وبالتصفيع الاشتراكى ، وتعمير الأقاليم المستردة وتنميتها ·

وفى العقد الأول من الحكم الشعبى بقيت السياحة الى الخارج متخلفة ، وقلما منح الأفراد تصريحات بالقيام برحلات فردية الى الخارج ، ولاشك فى أن السبب الرئيسى لذلك كان هو ما يسمى « عبادة الشخصية » · ولكن ليس هنـاك أى شك أيضـا فى أن الاهتمام بالسفر الى الخارج كان ضعيفا كل الضعف ، فكانت الطبقات الاجتماعيـة التى تمارس السـياحة الخارجية قبـل الحرب قد استبعدت من الحيـاة الاجتماعيـة ( الأرستقراطية ، والبورجوازية ) أو أبيـدت أو أملقت ( صفوة المفـكرين ) · وقنعت الجماعات والطبقات الاجتماعيـة التى فى وسـعها أن تمارس السـياحة فى بولنـده الاشتراكية بأن تستفيد من الرحلات الداخلية والعطلات ·

### اتجاهات جديدة بعد عام ١٩٥٦

طرأ على بولندة بعد عام ١٩٥٦ تغيرات جسيمة فى السـياسات الاجتماعيـة والاقتصادية تحت عنوان ازالة الأخطاء والانحرافات فى فترة « عبـادة الشخصية » · وثمة مجموعتان من الأعمال كانت لهما أهمية كبيرة فى مجـال السـياحة : فأولاهما تتغيا اجراء تحسين سريـع وحسيم فى ظروف المعيشة المادية وغير المادية ، وكذا فى مجال أوقات الفراغ ، وتتمثل الثانية فى تصرفات تسـتهدف تحـرير الحقوق المدنية من خلال ازالة أو تخفيف القيود على التحرك داخل البلد أو على السفر الى الخارج ·

واستهل عام ١٩٥٦ فترة جديدة فى تنمية السـياحة ، دامت حوالى خمس عشرة سنة ، حتى عام ١٩٧٠ · وكانت المشكلة الجوهرية فى تلك الأيام هى الاستجابة للمطالب المتزايد للسياحة وقضاء فترات العطلة ، وكانت السمة الرئيسية للمشكلة سيلا جارفا من الطلبات للحصول على خدمات السياحة ، تدفق فى العقد السابق · وفى حين كان

من الضرورى فى أواخر العقد الخامس تشجيع العمال على الحصول على أجازات . واقناع الآباء بالحاجة الى ارسال ابنائهم الى معسكرات العطلات ، أصبح الطلب فى هذا الخصوص فى أواسط العقد السادس يفوق الامكانيات الموجودة • وفى غضون بضع سنين أصبحت حركه النقل لقضاء العطلات ـ بارسال الأطفال الى المعسكرات ، والقيـــام برحـلات سياحيه ليوم أو يومين ـ مطلبا للقسم الاكبر من سكان المدن • وفى أواخر العقد السادس أصبحت الرحلات السياحية شائعة أيضا باطراد بين سكان الأرياف • ولم تؤد المطالب السياحية المنتشرة بين الجماهير فى السنوات ١٩٥٦ ـ ١٩٧٠ الى حدوث تغيرات كبيرة فى الحركة السياحية أو فى اتجاه السياحة الخارجية • وفى خصوص الترفيه أصبحت الشواطىء مقصد الأغلبية من الشعب ، وتركزت الفرجة على المناظر الطبيعية فى الجبال العالية ، وعلى ساحل البلطيق ، وفى مجمعات البحيرات الكبيرة فى منطقه البحيرات • ومع ذلك بقى هيكل المواصلات كما كان من قبل ، وبدلا من السفر الفـــردى أصبح المزيد من المستخدمين يقومون برحلات سياحية جماعية مع أسرهم •

ومن الواضح أن التيسيرات السياحية التى كانت متاحة قبـل الحرب ، والحلول المنهاجية التى قدمت فى الفترة السابقة ، لم تعد قادرة على الوفاء بالطلبات المتزايدة ، وعلى ذلك أصبح الوفاء بالمطالب الترفيهية للعاملين وأسرهم من الأهداف المباشرة التى تهتم بها التنظيمات العمالية ، وبدأت المشروعات الصناعية الكبرى فى تنفيذ هذا العمل فى أواسط العقد السادس • وفى غضون الاثنتى عشرة سـنة التالية ، أو نحو ذلك اضطلعت بهذه الممارسات كل المؤسسات العامة فى جميع أنحـــاء البلد ، وأضفى على هذا النظام أشكال قانونية وادارية لم تزل سارية المفعول الى الآن ، أساسها أن يخصص كل مشروع عام صندوقا للأغراض الاجتماعية • ومن هذا الصندوق تخصص اعتمادات مالية لبناء الدور لقضاء العطلات وتأجير وسـائل الراحـة والترفيه الفردية ، وشراء الحافلات ( الأوتوبيسات ) والمعدات السياحيـة ، وكذلك للتمويل الجزئى للرحـلات السياحية التى يقوم بها الموظفون وأسرهم •

وعلى هذا النحو أصبحت المشروعات هى المساهمة الرئيسية فى توفير التيسيرات السياحية ، والمحركة الأساسية للسياحة القائمة على العطلات وأجازات نهاية الاسبوع للأغلبية العظمى من السـكان • ويتبين مدى هذه الظاهرة فى أن المشروعات تملك فى الوقت الحاضر حوالى ٤٣٠٠٠٠ وحدة ايوائيـة فى معســكرات الترفيه ، فى حين يملك « صندوق عطلة العمال » وحدة حوالى ٤٢٠٠٠ وحدة •

وبعد عام ١٩٥٦ حدث تطور مطرد مماثل فى الســياحة بين تلاميذ المدارس ، سياحة منظمة فى صورة معسكرات لقضاء العطلة ، وكذلك السـير وغيره من أساليب تمضية العطلات لدى المراهقين ، وتبلغ قاعدة الايواء الحالية قرابة ٤٠٠٠٠٠ معسكر فى المبانى المدرسية ، والمدارس الداخلية ، و ٤٠٠٠٠ مكان فى مآوى النزهات المدرسية ، بالاضافة الى ال ١١٠٠٠٠ مكان فى المعســكرات المذكورة آنفـا ، فى مراكز تملكهـا المشروعات •

## الرحلات الخارجية

قد يطرح سؤال عن السبب فى أن الرغبة فى السفر الى الخارج لتمضية العطلات ولأغراض ثقافية لم تظهر فى بولندة فى العقدين السادس والسابع ، على عكس ما كان يجرى فى غيرها من البلاد • من العسير الاجابة على هذا السؤال ، فهناك عوامل مختلفة تؤثر فى كل حالة على حدة • فأولا هنـاك عدد كبير من الأفراد الذين قامـوا برحلات سياحية ولتمضية العطلات فى هذه الفترة تذكروا حـالة البلد قبل الحرب حين كانت نفقات السياحة تفوق امكانياتهم ، لذلك كانوا قانعين بما كان من قبل من مزايا الطبقات العليا التى كان أفرادها كما ذكرنا آنفا يحصلون على أجـــازات ويرتحلون أساسا فى داخل البلد • وليس من شك فى أن وفرة المعالم السياحية البديعة فى بولندة عامل له أهمية كبرى •

وكان هناك فى كثير من المشروعات ميل بين قسم من المديرين الى تنظيم رحلات الى الخارج • ومع ذلك تبين أن مثل هذه المغامرات اكثر تكلفه بكثير من الرحلات الداخلية المماثلة فى طبيعتها للرحلات الخارجية ، مثال ذلك : أن قضـــاء أسـبوعين على شاطىء البحر الأسود أو فى بلغاريا أو رومانيا أو الاتحاد السوفيتى يحمل « صندوق العمل » مصاريف تبلغ من خمسة أضعاف الى عشرة أضعاف ما يتكلفه قضــــاء أسبوعين من العطلة على شاطىء البحر البلطى • وكانت هذه التفاوتات كبيرة لاتسمح حتى باجراء أقل استقطاع فى مصاريف الرحلات الداخلية لصالح السياحة الخارجية التى قد تتحول بذلك الى سياحة لذوى الامتياز بما تتضمنه من آثار اجتماعيـة سـلبية • واذ جمعت السلطات عددا من التجارب والخبرات فى هذا الشأن فانها أصدرت قرارا يحظر تمويل السياحة الى الخارج من « صندوق العمل » باستثناء ما يسمى « رحلات الصداقة » الى الاتحاد السوفيتى ، ورحلات الأجازات بالمقايضة » ، أى البرامج الثنائية بين مشروعات تابعة لبلدين ، لاتتضمن تحويلات نقدية أجنبية •

وفى الواقــع العملى كان فرض الحظر يعنى أن السلطات تسـتبعد السياحة الخارجية من المطالب الاجتماعية لدى المشروعات ، مما يشكل مجالا من مجالات السياسة الاجتماعية للدولة ، ويستفيد من مختلف أنماط المساعدة والتيسيرات من جانب الدولة• وساعد هذا الاتجاه الذى أقره الكافة باعتباره صحيحا وعدلا فى تعزيز الميل الى اشباع المطالب الترفيهية الأساسية فى داخل البلد •

ومع ذلك فان هذا لم يـكن يعنى أنه لم يكن هنــاك مطالب صريحة بالسياحة الى الخارج • والسياسة التحريرية التى استهلت فى عام ١٩٥٦ فى خصـــوص اصـدار جوازات السفر كشفت أولا وقبل كل شىء عن كمية هائلة من المشــاكل الأسرية بين البولنديين المقيمين فى بلدهم وبين أقاربهم الذين يعيشون فى الخارج •

ولابد أن نوضــح هنا أنه فى غضون القـرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن الحالى هاجر عدد كبير من البولنديين الى الولايات المتحدة ، والبــلاد الصناعية فى

غرب أوربا ، وبخاصة ألمانيا وفرنسا • وحدث أيضا هجرة سياسية على نطاق واسع بعد الثورات الوطنيه الفاشله فى عامى ١٨٣١ وعام ١٨٦٣ • وفرقت الحرب العالمية الثانية عدة ملايين من البولنديين انتشروا فى جميع أنحاء العالم ، ولم يعد مئات الالوف منهم الى أرض الوطن • وعلى ذلك فهناك عدة ملايين من الأفراد من أصـــل بولنـدى يعيشون فى الخارج يبذلون الجهد للمحافظة على استمرار الروابط بينهم وبين وطنهم الاصلى ، فى حين يوجد فى داخل بولنـدة ملايين الافراد الذين لهـم أقارب قريبون أو بعيدون يعيشون فى الخارج •

وفى أواسـط العقد السادس بدأت الحاجة الى استمرار الصلات بين هذه الأسر ينظر اليها على أنها ظاهرة طبيعية تكشف عن علاقات انسانية بين أفراد البشر ، ومع ذلك فلم تكن الدولة تملك ما يـكفى من النقد الاجنبىّ لتمويـل الالوف من الرحلات الخارجية ، وفى الكثير من الأحيان الى قارات أخرى • وعلى ذلك اعتمدت صيغة تسمح بالترخيص بالسفر الى الخارج لكل من يثبت أن ثمة شخصـا يستضيفه ويتكفل ببذل نفقات سفره واقامته فى الخارج • وللمسافرين أن يحصلوا عـلى قدر ضئيل من النقد الأجنبى للمصاريف النثرية خلال الرحلة • وبمرور الزمن أصبحت هذه الصيغة شائعة . وتضمنت لا دعوات من أفراد الاسرة فقط وانما أيضا من الأصدقاء . وأصبح فى امكان المدعوين الى البلاد الغربية أن يدفعوا أجور سـفرهم بالعملة البولندية الى الجهات التى فيها مكاتب تابعة للخطوط الجوية والبحـرية البولنـدية • أما أجـور السفر الى البلاد الاشتراكية فانها يمكن أن تغطى دائما بالعملة البولندية •

وبهذه الطريقة حلت مشـكلة السفر الى الخارج بالنسـبة الى الأشخاص الذين لهم أقارب بالخارج • أما مشكلة السفر لأغراض سياحية فحسب ، ترفيهية أو ثقافية ، فقد عولجت عن طريق الرحلات الجماعية التى ينظمها مكتب السياحة البولندى «أوربس» وعدة مكاتب متخصصة أنشئت فى النصف الثانى من العقد السادس • وكانت هذه الرحلات تقصد الى منتجعات شواطىء بلغاريا ويوغوسلافيا ورومانيا والاتحاد السوفيتى • وكان السفر الى بلاد غرب أوربا نادرا نسبيا ، بسبب القيود على المبادلات الخارجيـة . وكان ذا طبيعة ثقافية ( الفرجة على المناظر ) فى بـلاد يزورها البولنديون عادة ، وهى غالبا ايطاليا وفرنسا والنمسا •

وبسبب الاعتمادات المالية المحدودة ، وفى حالة السفر الى الغرب ، كانت النفقات الاجمالية مرتفعة جدا ، ومن ثم لم تكن متاحـة الا لقسم ضئيل نسبيا من أفراد المجتمع الموسرين • وفى هذه الاثناء ازداد شيوع السياحة الخارجية بين أفراد الجيل الجديد الذين لايملكون بصفة عامة مبالغ كبيرة • ومن أجل تمكين هذه الفئة الاجتماعية من ممارسـة السياحة الخارجيـة أنشىء عام ١٩٥٧ « جوفنتور » ( مكتب سـياحة للعمال الصغار ) و « الماتور » ( للطلبة ) ، ومنح هذان المكتبان ترخيصـات لتنمية السـياحة الخارجية على أساس « المقايضة » ، بمعنى أن يتبـادل الأطـراف المجموعات السـياحية بمقادير متساوية من التيسيرات السكنية ، والنقل ، والغذاء ، وسائر الخدمات ، لا فى مقابل

الدفع نقدا وبفضل مثل هذه الترتيبات الثنائية تستطيع مكاتب سياحة الشبان أن تنظم رحلات خارجية دون أن تتكلف مبالغ كبيرة بالعملات الأجنبية ، وأصبحت الرحلات على هذا النمو أرخص بكثير من الرحلات التى تنظمها المكاتب السياحية التى تعمل على أساس تجارى ٠

وفى أواسط العقد السادس أجريت أولى المحاولات لتنمية السياحة الخارجية بدون جواز سفر ، حسب التقليد الذى كان متبعا قبل الحرب حيث كان فى وسع أعضاء شركات السياحة البولندية والتشيكوسلوفاكية أن يجولوا فى جبال تترا ، وهى سلسلة الجبال الألبية الوحيدة من جبال الكربات التى ينتمى ثلثها الى بولندة والثلثان الباقيان الى تشيكوسلوفاكيا ٠ وفى عام ١٩٥٥ أقرت السلطات البولندية والتشيكوسلوفاكية اتفاقا يصرح لمواطنى البلدين بالتنقل بحرية فى أرجاء جبال التترا بجواز تصدره مكاتب السياحة ٠ وفى عام ١٩٦٠ امتد مفعول هذا الاتفاق الى السياحة فى القسم الأوسط من منطقة السوديت الجبلية ٠

وفى العقد السابع تجمعت بسرعة مطالب جديدة نجمت عن اسهام الشباب الذين نشأوا فى بولندة الاشتراكية اسهاما ناميا فى حياة البلد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ٠ فبالنسبة لهؤلاء الشباب ، وهم بعامة أحسن تعلما وأكثر طموحا من الجيل الأكبر سنا ، أصبح امتلاك سيارة أو السفر الى الخارج معيارا لنوعية الحياة ٠ كذلك أضاف اعتياد الجيل الحديث من البولنديين التنقل فى مجالات واسعة بعدا جديدا على الموضوع ٠ ولعل هذا قد نتج الى حد ما من الهجرات الكبيرة التى جرت أثناء الحرب ، ثم بعدها مباشرة التحركات صوب الغرب والشمال لتعمير المناطق التى استردتها بولندة ، وأخيرا عملية التصنيع والتمدين التى مازالت جارية على قدم وساق ٠

وتركزت متطلبات السياحة للجيل الجديد فى مجالين : الأول يتمثل فى متابعة السياحه فى نطاق البلاد الاوربية الاشتراكية المنضمة الى « الكوميكون » ( مجلس التعاون الاقتصادى ) وحلف وارسو ٠ ونظرا الى الغاء جوازات السفر بالنسبه الى تنقلات الأفراد الى البلاد الاشتراكية اعتبر الكثيرون التنظيمات الخاصة بجواز السفر وتبادل النقد ، المطلوبة بين البلاد الأوربية الأعضاء فى « الكوميكون » ، أنها « بيروقراطية رسمية » ٠

وكانت المشكلة الثانية هى السياحة الى البلاد الغربية ٠ ان وضعا يكون فيه السفر متاحا بالفعل للأشخاص الذين لهم أقارب فى الخارج ، للأغنياء ، ولكن لعدد قليل جدا من الشبان ، هو وضع لايمكن اجازته فى مجتمع يتمتع بشعور قوى بالمساواة بين الأفراد ٠ فضلا عن ذلك فان الرحلات الجماعية لاتشبع المطالب السياحية المنوعة ٠ وأخيرا ، بالنسبة الى تزايد ملكية السيارات ، برزت الحاجة الى حل مشكلة السفر الى الخارج بالنسبة الى الافراد ، وتنظيم هذا السفر ٠ وبدأ علاج هذه المطالب فى النصف الثانى من العقد السابع واعتمدت حلول معقدة فى العقد الثامن حين انتخب ادوارد جيريك سكرتيرا أول لحزب العمال الموحد البولندى ٠

وقد جرى تخفيف الاجراءات بالنسبة لسفر الافراد الى البلاد الاوربية الاشتراكية على ثلاث مراحل · فمنذ عام ١٩٧١ استبدل بجوازات السفر الى هذه البلاد ما يسمى « الجوازات المرفقة » التي ترفق بالبطاقات الشخصيه ، وتجيز العديد من الرحلات على مدى خمس سنوات ، ويمكن الحصول على « الجوازات المرفقة » باجراءات بسيطة ورسم أقل بكثير من الرسم المقرر لجواز السفر · وفي عام ١٩٧٢ استبدل بالجوازات المرفقة الى جمهورية ألمانيا الديموقراطية تأشيرة دخول مؤقتة على البطاقات الشخصية ، وذلك بملء صيغة مبسطة · وفي عام ١٩٧٧ طبق هذا المبدأ على سائر اعضاء « الكوميكون » من البلاد الأوربية · وبهذه الطريقة ألغيت بالفعل جوازات السفر بين بولندة وهذه البلاد بالنسبة الى رحلات الأفراد · كذلك تم حل مشكلة شراء المواطنين البولنديين السائحين للنقد الأجنبي ، فأصبح من حق كل مواطن بولندى أن يشترى كل سنتين نقدا أجنبيا نظير مقدار محدد من « الزلوتيات » ( الزلوتى هو وحدة النقد البولندية ـ المترجم ) · وقد تحدد هذا المقدار لعامى ١٩٧٩و١٩٨٠ بمبلغ ٧٠٠٠ زلوتى ، ويعادل الأجر الصافى لشهر ونصف شهر · وثمة اشتراطات اضافية تقرر المبادىء المتعلقة بشراء النقد للسفر الى البلاد الأجنبية ، والحد الأدنى من النقد الاجنبى الذى يتعين على المسافر أن يكون فى حوزته عند دخوله بعض البلاد · هذه التنظيمات عرضه للتعديل تبعا لوضع السوق ، وتستهدف الاقلال من السفر لاغراض تجارية ، والتوفيق بين حجم المواصلات وبين طاقات الاستقبال ·

وبالنسبة الى المبدأ الاخير اتخذت حلول مختلفة بعض الشىء فى حالة الرحلات الفردية الى الاتحاد السوفيتى ، ذلك أن على السائح أن يدبر بنفسه شئون اقامته ، اما بدفع القيمة نظير ايصالات فى مكتب سياحة أو بتقديم دعوات مكتوبة من أشخاص مقيمين بالاتحاد السوفيتى ·

أما بالنسبة الى البلاد الغربية فالدولة ليست على استعداد لتغطية طلبات النقد القابل للتحويل لاغراض سياحية · ومن أجل الاستجابة جزئيا للطلبات المتزايدة باستمرار تقرر تنظيم يجيز لكل مواطن أن يطلب استبدالا يعادل ١٥٠ دولارا أمريكيا · ولما كانت الطلبات تتجاوز فى مقدارها الامكانيات فان الاستبدال تقرره السلطات بعد فحص الطلبات بمعرفة لجنة مختصة ·

فضلا عن ذلك يستطيع الأفراد منذ عام ١٩٧٠ أن يفتحوا حسابات مصرفية بعملات قابلة للتحويل ، فى حين لم يكن ثمة ضرورة فى السنتين الأخريين لتقديم دليل كتابى يثبت مصدر النقود · ويمكن استخدام هذه النقود لتغطية نفقات السياحة الى البلاد الغربية بالنسبة الى صاحب الحساب المصرفى وأسرته · وهناك قرابة ٧٠٠٠٠٠ حساب من هذا النوع فى الوقت الحاضر ·

وقد ساعد كل من هذه القرارات على نمو السياحة الى البلاد الغربية · ومع ذلك فان احتياطيات النقد الأجنبى المحدودة لا تسمح بالاستجابة لكل المطالب · وعلى الرغم

من أن تنظيمات جواز السفر السارية في بولندة في الوقت الحاضر متحررة للغاية • فان السياح البولنديين يصادفون مصاعب متعلقة بالتأشير على الجوازات ( الفيزا ) تقيمها بعض البلاد الغربية التى وقع ثلاثة منها فقط ، وهي النمسا وفنلندة والسويد ، على اتفاق يلغى متطلبات التأشيرة •

## تدفق السياح الى الخارج

كانت المشكلة الأساسية للسياحة فى العقد الأول من نشأة جمهورية بولندة الشعبية هي تكييف الطبقة العاملة مع النمط السياحي لتمضية وقت الفراغ والفرجة على المناظر الطبيعية • وطوال الخمس عشرة سنة التالية استمرت المشكلة الحيوية هي اشباع الطلب المتزايد بسرعة لدى العمال وأسرهم وتلاميذ المدارس للترفيه والفرجة على المناظر الطبيعية ، أساسا من خلال توفير السكن والغذاء ، وقوافل الحافلات ( الأوتوبيسات ) • ومع ذلك فان المشكلة الأساسية لحركة السياحة البولندية فى هذا العقد هي مشكلة المواصلات الداخلة والخارجة • ولا تنطوى هذه المشكلة على ميول رجعية فى مجال السياحة الدونية أو ضعف اهتمام السلطات السياسية والتنفيذية فى البلد ، بل على العكس من ذلك تبين مزيد من النمو فى السياحة الداخلية ، بفضل العديد من القرارات الحكومية المتنوعة • وأصبحت الرحلات السنوية لتمضية الأجازات والفرجة على المناظر الطبيعية عادة شائعة لدى قطاع كبير من المجتمع يضم ٤٠٪ من السكان •

على أنه يمكن ملاحظة انتشار ميل الى السياحة الخارجية فى المجتمع البولندى ، كما يتبين من حدوث زيادة كبيرة فى الرحلات الثقافية بعد تبسيط الاجراءات المتعلقة بجواز السفر بدرجة كبيرة ، وتيسير الحصول على النقد الأجنبى • ويمكن توضيح هذه الظاهرة بأربعة أرقام : ففى عام ١٩٧١ بلغ مجموع الزوار البولنديين فى البلاد الاشتراكية ١٠٦٤١٠٠٠ فى مقابل ٧٥٧٠٠٠ فى عام ١٩٧٠ ، كما زار ٥٩٧٠٠٠ سائح بولندى بلادا أخرى فى مقابل ١١٤٠٠٠ فى عام ١٩٧٠ •

ولم تكن مسائل جواز السفر والنقد الأجنبى بطبيعة الحال هى كل الأسباب لهذه الزيادة ، فتغير اتجاه جيل الشباب صوب السياحة الدولية أيضا أمر ذو أهمية جوهرية • وفى العقد الثامن أصبح هذا الاتجاه قويا بصورة واضحة ، ففى بولندة الآن أكثر من ٦٠٠٠٠ من خريجى الجامعات ، و ٤٠٠٠٠٠ تلميذ يتركون المدرسة كل عام •

والعامل الثالث ذو الأهمية الكبرى يتمثل فى تحسن كبير طرأ على المستويات العامة للمعيشة ، أثار بدوره مطالب استهلاكية جديدة ، وكان لهذا التحسن وهذه المطالب تأثير مزدوج على نمو السياحة الخارجية : أولا بزيادة الطلب على الرحلات السياحية المحضة ، لتمضية الأجازات والفرجة على المناظر ، وثانيا بزيادة الرحلات الى

البلاد الاشتراكية ، وكذا والى حد ما الى بلاد أخرى لشراء سلع غير موجـودة أو غير متوفرة في بولندة • وكان العامل الرابع الذى يسر السياحة الخارجيـــة للمواطنين البولنديين برنامجا موسعا لتملك السيارات وضعته سلطات الدولة • فمنذ أواسط العقد الثامن ظهرت عدة مئات من الآلاف من أصحاب السيارات الجدد كل عام ، رغم أن الخطة تقوم أساسا على المركبات ذات القدرة البسيطة التي لا تصلح للسفر مسافات طويلة ، ومع ذلك فانها تشترى فى الغالب لأغراض سياحية • وهناك عـدد كبير من البولنديين لا يستعملون سـياراتهم لأغـراض مهنية أو مظهرية ، وانمـا يستعملونها للسياحة بسبب سهولة حركتها •

وهناك حديثا حوالى ١٢ مليون شخص يسافرون الى الخارج كل عام • ويبلغ هؤلاء ثلث التعداد الكلي للسكان : منهم نصف مليون يذهبون الى بلاد غير اشتراكية وقرابة ٥ر١١ مليون يذهبون الى بلاد اشتراكية • ومن بين البلاد غير الاشتراكية تبرز جمهورية ألمانيا الاتحادية باعتبارها أكثرها رواجا فى هذا الخصوص ( تستقبل أكثر من ١٠٠٠٠٠ زائر ) ، تتبعها فرنسا وايطاليا والنمسا ، ويستقبل كل منها حـــوالى ٥٠٠٠٠ سائح • وثمة عدد يتراوح بين ٢٥٠٠٠ و ٣٥٠٠٠ بولندى يزورون السويد والولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وتركيا ، واليونان • وتحتل جمهورية ألمـــانيا الديموقراطية المكانة الأولى بين البلاد الاشتراكية ( حوالى ثمانية ملايين رحلة سنويا )• تتبعها تشيكوسلوفاكيا ، والمجر ، والاتحاد السوفيتى . ويستقبل كل منها حـوالى مليون سائح بولندى كل عام • وتستقبل بلغاريا ورومانيا قرابة نصف مليون زائر بولندى ، فيقصد بلغاريا حوالى ثلثى هذا العدد ، ويقصد رومانيـــا الثلث • ويزور يوغوسلافيا عدد قليل نسبيا من السياح البولنديين ( حوالى ٦٠٠٠٠ زيارة ) ، ذلك لأن الترتيبات السياحية المتفق عليها بين بولنده ويوغوسلافيا تقوم على أساس العملات القابلة للتحويل •

والسمة الأكثر تميزا فى الســياحة البولنـــدية الى الخارج هى النسبة المخفضة بنوع ما للرحلات الخارجية لأسباب ترفيهية ، أو لتنشيط الصحة البدنية أو العقلية • وفى هذا الخصوص يختلف الوضع فى بولندة اختلافا جوهريا عنه فى البلاد المتقدمة بأوربا الغربية • ويمكن تفســير هذا التباين باختلاف هيكل تكاليف الترفيه اختلافا واضحا كل الوضوح فى داخل البلد عنه فى خارجه • فالرحلة لتمضـــية الأجازة فى الخارج ، بالنسبة للأوربيين الغربيين لا تزيد تكاليفها كثيرا على تكاليف تمضية الأجازة فى داخل البلد ، وقد تكون أرخص منها فى بعض الأحوال • أما بالنسبة للبولنديين فان تكاليف قضـــاء الأجازات فى الخارج تزيد عدة أضـــعاف على تكاليف قضائهـــا فى داخـــل البـــلد •

والبحار الدافئة هى أكثر الأماكن اجتذابا للبولنديين ، الا أن تكاليف الذهـــاب اليها تجعلها غير متاحة الا للقطاعات الموسرة من المجتمع ، وذلك فى البلاد الاشتراكية فقط ، وبصفة أساسية فى البحر الأسود • وهذه الرحلات فى الغالب رحلات عائلية

يقوم بها أولئك الذين اشتروا عربة ولم يزل عندهم الرغبة في سياقتها مسافات طويلة. ولما كان هؤلاء يختارون عادة المواقع المناسبة لاقامة المخيمات ، ويتولون بأنفسهم اعداد وجباتهم الغذائية ، فان مثل رحلاتهم هذه ينضح أنها اقتصادية للغاية .

وبخصوص الباعث الأساسي الثاني للقيام برحلات سياحية للخارج ( كالفرجة على المناظر وغيرها ) . يمكن أن نفرق بين الرحلات لأغرض ثقافية بحتة وبين رحلات أخرى ذات طبيعة أكثر تعقدا ، من بواعثها الفرجة على المناظر . والنوع الثاني من هذه الرحلات هو الأكثر شيوعا .

والوجهات الرئيسية للرحلات الثقافية البحتة هي البلاد الاشتراكية المجاورة ، وكذلك حسب العادة المتبعة من قبل ايطاليا وفرنسا والنمسا ، ولو أن أسبانيا واليونان والمملكة المتحدة أصبحت تزداد جاذبية للسياح . ومن بين البلاد الاشتراكية يستمتع الاتحاد السوفيتي بشعبية خاصة بين صفوة المفكرين ، أي الأشخاص حاملي الدرجات العلمية . ومع ذلك تزداد عاما بعد عام نسبه الأشخاص ذوى المستوى التعليمي الثانوى فقط ، كما تتغير البواعث بالتدريج . فبينما كانت الأغراض الرئيسية للرحلات السياحية قبل الحرب أغراضا ثقافية ، كمشاهدة الآثار المعمارية . والمتاحف، والمعارض الفنية ، والمسارح . وما الى ذلك ، فان الاهتمامات في الوقت الحاضر اكثر تنوعا . فالى جانب التراث الثقافي الذى لا يقدر بثمن ، والبيئات الطبيعية فى شكل مواقع ذات مناظر متميزة ، ومشاهد طبيعية جذابة ، تتمتع المدن بشعبية خاصة . ذلك لان السياح البولنديين يهتمون اهتماما شديدا بالأنماط المعيشية الواسعة لدى غيرهم من الأمم ، والمدن الكبيرة هي أمثلة لكل من الانجازات المعمارية والوظيفية ، وهى المراكز الرئيسية للحضارة الحديثة ، والحياة الاقتصادية والاجتماعية . وتقوم الرحلات السياحية الى البلاد الغربية عادة بصورة فردية ، بوساطة السيارات ، فى حين تأخذ معظم السفريات الى البلاد الاشتراكية صورة رحلات جماعية تنظمها مكاتب السياحة .

ومن الرحلات ذات البواعث المركبة رحلات للفرجة والتزود بالسلع ، ورحلات للفرجة والاستفادة . والرحلات من النوع الأول هى نزهات ليوم واحد الى ثلاثة أيام ، تستهدف عادة زيارة البلاد الأجنبية ، وأخذ فكرة سطحية عن الأحوال والعلاقات الاجتماعية فى البلد المضيف من جهة ، وشراء بعض السلع الجذابة للاستعمال الشخصى ( الأدوات المنزلية ، وغيرها ) من جهة أخرى . ويعم هذا النوع من الرحلات فى حركة السياحة الى جمهورية ألمانيا الديموقراطية ، والمجر ، وتشيكوسلوفاكيا . نضيف الى ذلك أن معظم الرحلات القصيرة التى يقوم بها مواطنو هذه البلاد الى بولندة لها هذه الطبيعة نفسها . ولنا أن نقول ان وظائف مشروعات التجارة الخارجية وأسواق التجزئة يتولاها المواطنون أنفسهم ، وأن البحث عن مثل هذه الأنواع من السلع الجذابة يصبح باطراد نوعا من الرياضة والتسلية .

أما السفر بغرض الفرجة والاستفادة فان له طبيعة أخرى ، والرحلات من هذا

النوع . كقاعدة عامة ، أطول أمدا ، من عدة أسابيع الى عدة شهور ، يقوم بها أساسا الطلبة أثناء أجازاتهم الصيفية ليزاولوا نوعا من العمل المؤقت وينفقون ما يكسبونه من مال للقيام برحلات أخرى ، وأحيانا كثيرة لشراء سلع جذابة ، وفي الغالب يعودون بما يكسبون الى الوطن ويودعونه في حساب جار بالنقد الأجنبي حتى يتسنى لهم القيام برحلة أخرى في السنة التالية . وعاما بعد عام تتغير اتجاهات هذه الحركة السياحية تبعا لسوق العمل في مختلف البلاد . وحتى صدور الحظر على الاستخدام الحر للعمال الموسميين في بولندة . كانت السويد أكثر البلاد شيوعا لهذا النوع من الاستخدام لسهولة ارتيادها وارتفاع الأجور بها . ولم تزل فرنسا والمملكة المتحدة محط الأنظار من أجل امكانياتهما السياحية الكبيرة .

و « السياحة المكيفة » لها أهمية ثانوية محضة في السفريات البولندية للخارج . وتحت عنوان « السياحة المكيفة » أذكر تلك الأنشطة التي تتطلب مؤهلات خاصة ، ومعدات ، وأحيانا درجات علمية رسمية ، من قبيل : تسلق الجبال ، والابحار باليخوت، والقنص ، واكتشاف المغاور ودراستها ، والصيد بالصنارة ، وغير ذلك . وفي بولندة عدة مئات من الألوف من مزاولي الصيد البري والبحري . وبالنظر الى وفرة الألعاب في غابات بولندة وحقولها ، ووفرة السمك في البحيرات وبعض الأنهار ، فانه ليس ثمة مايدعو للسفر الى الخارج لممارسة هذه الرياضات . على أن هناك وضعا مختلفا سائدا في بولندة بالنسبة لتسلق الجبال ورياضة اليخوت ، لأن بولندة تفتقر الى جبال وسواحل ملائمة لهذه الرياضات ، ومن ثم يتضح السبب في أن رياضات تسلق الجبال وقيادة اليخوت تمارس في الخارج : وفي معظم الحالات تنظم البعثات ، وتمول بدرجات مختلفة بمعرفة منظمات اجتماعية بولندية متخصصة ، ويشترك في هذه البعثات عادة رياضيون متمرسون ذوو مهارات غير عادية في تسلق الجبال وقيادة اليخوت .

وللسياحة الأسرية أهمية خاصة ، وتتضمن زيارة الأقارب والأصدقاء أو المعارف في الخارج ، وتشكل قطاعا خاصا في حركة السياحة تحثها الحاجة الشخصية الى الاتصال بالأقارب والأعزاء ، ولكنها تتضمن أيضا الكثير من القيم الترفيهية والثقافية ، ولا تخلو أحيانا من بواعث التموين والربح . وتشغل السياحة الأسرية القسم الأكبر من حركة السفر من بولندة الى جمهورية ألمانيا الديموقراطية ، والولايات المتحدة الأمريكية . كما تؤثر في حركات السفر الى فرنسا ، والمملكة المتحدة ، والاتحاد السوفيتي . ومما له مغزى أن تصير الصلات العائلية المستقرة على هذا النحو صلات دائمة وثنائية ، وتتكرر الزيارات بصفة دورية ، وتنتقل هذه التقاليد بكثرة متزايدة من جيل الى جيل .

## توقعات في المستقبل

على الرغم من النمو الهائل في السياحة الخارجية في هذه الحقبة فان الطلب لم يزل أكبر من امكانيات الوفاء به . ويرجع هذا أساسا الى أن وضع الدولة لا يسمح

لها الا بتخصيص جزء محـدود مما لديهـا من عملة أجنبية للوفاء بمطالب السياحة ٠ ولفرض القيود على صرف حصص النقد الأجنبى أهمية خاصه فى ضبط حجم الرحلات الى البلاد غير الاشتراكية ، غير أنه لا ينبغى أن تتجاهل تأثيره على الرحلات الى البـلاد الاشتراكية ٠ ومن العسير أن نتوقع تغيرا كبيرا فى المستقبل القريب ، بيد أنه يبدو أن هذه السياسة ينبغى أن تأخذ فى اعتبارها ثلاثة عوامل ، منها عامل يزيد فى تكدس احتياطيات العملات الأجنبية ، والعاملان الآخران سوف يوقفان هذا التكدس الى حد ما ٠

وسوف يكون العامل الذى يشجع زيادة احتياطيات النقد الأجنبى هو الطلبـات المتزايدة باستمرار ، نتيجة لنمو الحركه السياحية الاجمالية فى المجتمع العريض ٠ وسـوف يحفز على ذلك بالتأكيـد زيادة الرخـاء العام ، وتقدم التعليم ، ونمو ملكية السيارات ، وكذا القدوة التى تقدمها البلاد التى بلغت مرتبة رفيعة من التقدم ٠ ومع تقديرنا لأهمية هذه العمليات كلها ينبغى أن نتذكر أن معظم الحاجات الى سـياحة مكيفة وترفيهية يمكن الوفاء بها فى داخل البلد ، وبتكاليف أقل كثيرا ٠ وعلى ذلك فمن المرجح أن تمنح الأولوية للحاجات التى لا يمكن الوفاء بها الا بالسفر الى الخارج ( وبخاصة الحاجات الثقافية ) ٠

وثمة تأثير مقيد يترتب على الحاجة الى النقد الأجنبى من جانب بعـض فروع الاقتصاد القومى التى لها الأولوية على تنمية السياحة الخارجية فى المرحلة الحالية من التطور الاشتراكى ٠ هذه القطاعات الهامة كالاسكان والرعاية الصـحية ، الى جانب الصناعات الأساسية ، لها شأن فى هذا المجال ٠

وبالنسبة للسياحة الخارجية الى البلاد غير الاشتراكية فان سـياسة الدولة بشأن المسموح به من العملة القابلة للتحويل لم يكن لها أى تأثير فعلى على حجم السياحة الأسرية والرحلات التى تمولها الحسابات الجارية ٠ وسوف يبقى حجـم الزيارات العائلية فى العقد القادم كما هو دون تغيير لأنه بقى ثابتا بعض الزمن ٠ ومن الصعوبة بمكان التكهن باتجاه السياحة التى تمولها الحسابات الشخصية ، لأنها تتوقف كثيرا على عوامل متغير مثل ظروف البلد ، ووسائل الحصول على النقد ، والوضع فى الأسواق بالنسبة للوظائف المؤقتة والعرضية فى الخارج الخ ٠

ومع ذلك تستطيع الدولة أن تؤثر على حجم وهيكل السـياحة الى الخـارج عن طريق الاذون النقدية واحتياطيات الدولة ٠ وسوف تكون الزيادة الاجمالية فى الأذون النقدية بطبيعة الحال هى الأداة الرئيسية للوفاء الكامل بالحاجات كلها ٠ بالاضافـة الى ذلك فان التوسع فى الرحلات الجماعية وفقا للحاجات ولقوة الشراء لدى السياح سوف يكون له أهمية كبيرة ٠ وسوف يتضمن وضع الموارد تحت تصرف مـكاتب السياحة لتنظيم رحلات الفرجـة على المناظـر التى تتغيا معظم الحاجات العامة ، وهى التعرف على المدن الرئيسية الكبرى والمراكز الرئيسية فى بلاد أوربا الغربية ، والمعترف به تقليديا أنها عظيمة الأهمية ٠ ولما كانت الاهتمامات من هذا النمط لا تتعلق بشهر معين أو موسم سياحى خاص ، وكان البرنامج الثقافى أهم من برامج الترفيه والخدمات فان مثل هذه الرحلات يمكن جعلها رخيصة نسبيا ٠

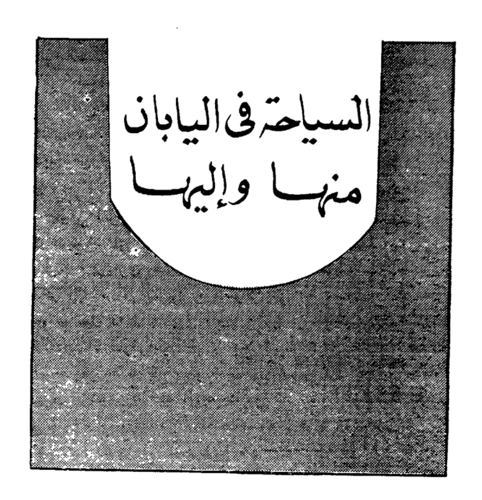
وفيما يختص بالرحلات الفردية الى البلاد الغربية فان الوضع الحالى لن يطرأ عليه أية تغيرات هامة فى المستقبل القريب ، وسوف تستمر فى الاكثر بمثابة رحلات بالسيارات للأسر الراقيه التى تستخدم المواقع التى تصلح لاقامة المخيمات ، وتعد طعامها بنفسها أو تشترى طعامها من مطاعم رخيصة ، ولكنها ترغب فى مشاهدة أكثر بلاد أوربا الغربية جاذبية من وجهة نظر السائح البولندى ٠

وقد تؤثر تغيرات أكثر أهمية فى غضون العقد القادم على هيكل السياحة الخارجية الى البلاد الاشتراكية ٠ وفى الوقت الحاضر يتألف ٨٠٪ من حركة السياحة الاجمالية من رحلات قصيرة ذات طابع ثقافى تموينى الى جمهورية ألمانيا الديموقراطية ، وتشيكوسلوفاكيا ، والمجر ٠ وتعزى ضخامة هذه السياحة التى تشمل أيضا مواطنى البلاد الاشتراكية الأخرى الى أنه لم يمضى زمن طويل على الغاء جوازات السفر ، وأن فكرة السفر الى الخارج لم تزل ذات جاذبية كبيرة ٠ ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح فى السياحة الى جمهورية ألمانيا الديموقراطية حيث تبلغ الرحلات اليومية عدة ملايين ٠ وسوف يضعف هذا الباعث فى المستقبل ، فى حين أن العمليات التكاملية التقدمية بين بلاد « الكوميكون » سوف تؤدى بالتاكيد الى مزيد من التنسيق بين المستهلك والسلع التموينية والأسعار فى أسواق التجزئة بالبلاد الأعضاء ( فى الكوميكون ) ٠ وسوف يقلل هذا من أهمية بواعث التموين فى الحركة السياحية ٠

وقريبا سوف تتغير تغيرا طفيفا أنماط السياحة الثقافية والتموينية الحالية بين بولندة وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديموقراطية والمجر ٠ ويتجلى هذا فى حركة السياحة بين بولندة وجمهورية ألمانيا الاتحادية حيث لم يزل حجم السياحة ضخما للغاية رغم انقضاء سبع سنوات على فتح الحدود والتخفيف من قيود العملة بدرجة كبيرة ٠ وعلى ذلك فهناك فى دور التكوين منطقة سياحية شاسعة تضم هذه البلاد الأربعة ، وقادرة على خدمة الرحلات السياحية القصيرة بالسيارات ٠ وهكذا تصبح السياحة أداة هامة لتعزيز روابط الصداقة بين هذه البلاد وشعوبها ٠

والى جانب منطقة وسط أوربا لسياحة العطلات يظل شاطىء البحر الأسود يجذب السياح البولنديين بصورة غير عادية ٠ ومع ذلك فمن المتوقع أن يؤثر الوضع الجديد فى هذه المنطقة على السياح البولنديين بطريقتين ٠ فأولا بالنسبة لاقتصاديات بلغاريا ورومانيا تبدى أهمية المناطق الساحلية فى الحصول على نقد أجنبى ، وثانيا يزداد الطلب الداخلى فى هذين البلدين وفى الاتحاد السوفيتى على تمضية العطلات على الشواطىء ٠ وقد يساعد حل هذه المشاكل على زيادة قدرات تقبل السياح القادمين من بولندة ٠

وسوف تشكل السياحة الى الاتحاد السوفيتى ، على الأرجح بعدا هاما فى السياحة الدولية البولندية ٠ وهناك اهتمام فائق بالرحلات السياحية الى الاتحاد السوفيتى لما فى هذا القطر من معالم ثقافية وترويحية فذة هائلة ومتنوعة ، وبالنسبة الى جواره ، وتشابه اللغتين الروسية والبولندية والروابط النظامية بين البلدين ٠ وليس من شك فى أن تطور أسس الخدمات فى الاتحاد السوفيتى تطورا لم يسبق له مثيل ٠ سوف ييسر التوسع والتنوع الهائلين فى اجتذاب السياح البولنديين ٠




مقـــدمة

فى عدد من الدراسـات التى نشرت تعريفـات لفكرة السياحة • من أمثلة هذه التعريفات « اجمالى العلاقات القائمة بين سـكان منطقة ما وبـين الزوار المؤقتين القادمين مـن الخارج » (١) ، و « العلاقات والظواهر المختلفة الناتجة من وجود زوار مؤقتين فى منطقة معينة وتنقلهم » (٢) • مضمون ذلك أن السياحة مرتبطة بالنتائج الاقتصـادية للرحـلات السياحية ، وعناصر الثقافة التى يحصـل عليها السـياح والفروق الطبيعية والتاريخية والثقافية الموجودة بين مختلف مناطق العالم • وفهم السياحة على أنها مجرد ظاهرة اقتصاديه اقليمية يتمثل فى ادراك جزء من معناها : فيجب التفكير فيها على أنها ظاهرة شـاملة ذات جوانب اقتصـادية وثقافيـة واجتماعية • وفى حين أن السياحة فى اليابان لها بنوع خاص علاقة بالتنمية الاقتصادية الداخلية فان هناك مشكلة كبيرة تتعلق بصيانة « موارد » البلد السياحية وتنميتها •

الكاتب : نامـاو توكوهيسا

جغرافي ، أستاذ بجامعة أوياما جاكوين ٤٢ ـ ٤ ـ ٢٥ شيبويا ، شيبوياكير ، طوكلو ١٥٠ ، يتولى تدريس برامج فى الجغرافية والسياحة والتنمية الاقليمية • من مؤلفاته التى يمكن الحصول عليها مترجمة « الجغرافيا الترفيهية » ( ١٩٧٣ ) ، و « الجرافيا الدينية » ( ١٩٧٨ ) •

المترجم : أحمد رضا محمد رضا

ليسانس الحقوق من جامعة باريس ، ودبلوم القانون العام فى جامعة القاهرة • مدير بالادارة العامة للشؤون القانونية والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم سابقا •

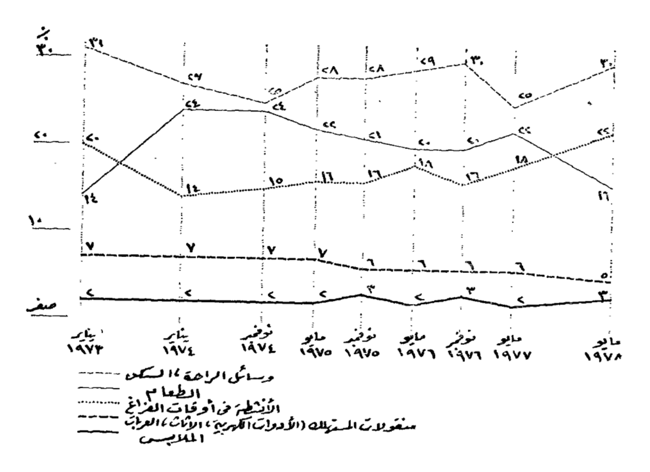
وتعرض علينا السـياحة ـ لافى اليابان وحدها ، ولكن فى جميع أنحاء العـالم ، وتحت كل الضغوط المتعلقة بالتنمية الاقتصـادية ، والحفاظ على الثقافة التقليدية فى كل اقليم ـ العديد من المسـائل التى ينبغى لنـا معالجتها ، باعتبارنا قوما يعملون على تحسين مصائرهم دون أن يغيب عن أبصارهم ما للثقافة من أثر فى حياتهم اليومية •

## التغيرات التى طرأت على السياحة فى اليابان

أصبحت السياحة فى اليابان منذ أواسط عهد ايدو ( ١٦٠٠ ـ ١٨٦٧ ) حقيقة واقعة واسعة الانتشار • وقد عممت الحكومة الاقطاعيـة فى ايدو ( طوكيو ) الاستقرار فى البلد ، وبفضل نظام « سانكن ـ كوتاى » الذى يفرض على حكام الأقاليم أن يقيموا فى ايدو بالتناوب أنشئت شبكة من طرق المواصلات قائمة على مجموعة من خمس طرق كبرى تتفرع من العاصمة ، وأمام هذه الخلفية صرح لعامة الشعب بالارتحال ، وكثرت الرحلات ، وأغلبها زيارات للمعابد ، أو الاستشفاء بمنتجعات الينابيع الحارة (٣) • ومن أمثلة هذه الرحـلات الحج الى جبل كويا ، وجبـل كنبو ، ومزارات كومانو وكونبيرا ، وجبـل دينوبو ، وضريح أيامسو توكوجاوا فى نيـكو ، وفوق كل ذلك ضريـح ابس العظيم • وكان هناك أيضا رحلات حج جماعية الى أماكن مثل كيوتو ، ونارا ، ويوشينو ،

وجبال ديوا الثلاثة في الشمال الشرقى ، ورحلات فى أقاليم مختلفة (٤) • غير أن القيود التى فرضنها الأخلاقيات الكونفوشية السائدة ، وفيما بعـد تقلبـــات عصر ميجى ، عرقلت المزيد من النمو فى الارتحــال السياحى • وكان ينظر الى الاستمتاع لذاته نظره استنكار • وهذه الفكرة ، مع فكرة أن أى وقت فراغ يصـــادفه الانســـان يجب أن يستخدمه فى العمل ، كانت ثابتة فى أذهان الناس فى كل أنحاء البلد • واستمر هذا النمط من التفكير الواقعى حتى الحرب لعالمية الثانية ، فكان مستوى الشعور « بالفراغ » لدى اليابانيين بعامة ضعيفا للغاية ، ولم يكن لدى الناس أى مفهوم عن الحياة خلاف مفهوم العمل :

وتغير كل هذا بعد الحرب العالميـة الثانيـة • ومع نمو الادراك بأن من واجب الفرد أن يعمل على تحقيق ذاته والترويح عن نفسه جسما وعقلا تنبه الشعب اليابانى بالتدريج الى فكرة وقت الفراغ •




الشكل رقم (١) : الأهداف الأولى فى الحياة اليومية ( من « استطلاع الرأى العام بشأن أسباب معيشة الناس » اصدار سكرتارية ديوان رئيس الوزراء ) •

| النشاط | الوضع الحالي: وقت الفراغ اليومي | الوضع الحالي: فترات فراغ أطول | ما يرغب الناس في أن يعملوه في أوقات فراغهم |
| --- | --- | --- | --- |
| التلفزيون والراديو | ٨٧ر٧ (١) | ١٩ر٠ (٢) | ١ر٠ |
| قراءة الصحف | ٧٦ر٥ (٢) | ٨ر١ | ١ر٠ |
| التحدث مع الأسرة | ٤٩ر٦ (٣) | ٧ر٤ | ١ر٠ |
| قراءة الكتب | ٤٩ر٢ (٤) | ٩ر٩ (٦) | ٣ر٣ (١٠) |
| صحبة الأصدقاء والمعارف والجيران | ٣٥ر١ (٥) | ٦ر١ | ١ر٧ |
| صحبة الأقارب | ٢٦ر٧ (٦) | ١١ر٨ (٥) | ١ر٢ |
| النوم نهارا من التعب | ٢٤ر٣ (٧) | ٨ر٠ (١٠) | ١ر٦ |
| الاستماع الى الأشرطة والتسجيلات | ٢٣ر٥ (٨) | ٦ر٣ | ٢ر١ |
| الأكل في الخارج ، التسوق | ٢٢ر١ (٩) | ١٢ر٥ (٤) | ١ر٤ |
| المساعدة فى تعليم الأطفال | ٢١ر٢ (١٠) | ٢ر٦ | ١ر٨ |
| للحرف اليدوية ، الاشتغال بالحدائق ، | | | |
| جمع الطوابع ، الخ | ١٩ر٣ | ٥ر٣ | ٣ر٩ (٩) |
| السينما ، الفرجة كالرياضة | ١٦ر٨ | ٩ر٦ (٧) | ٣ر٩ (٨) |
| السير ، التمرينات الرياضية الخفيفة | ١٥ر٧ | ٤ر٣ | ٢ر٩ |
| ماه ـ جونج ، سبق الخيل ، ألعاب الكرة | ١٣ر١ | ٥ر٢ | ٠ر٩ |
| الرياضة والدبابيس | ١٣ر٠ | ٩ر٥ (٨) | ٨ر٨ (٣) |
| أنشطة فنية | ١٢ر٣ | ٤ر٢ | ٥ر٢ (٧) |
| رحلات نهارية سيرا على الأقدام | ١١ر٨ | ١٧ر٨ (٣) | ٥ر٧ (٦) |
| عمل مكتبي | ١٠ر٧ | ٠ر٧ | ٠ر٧ |
| السفر مع قضاء ليلة أو أكثر خارج البيت | ١٠ر٦ | ٤٣ر٣ (١) | ٢٤ر٦ (٢) |
| لعبةجو ( لعبة داما يابانية ) أو شوجي | | | |
| ( شطرنج ياباني ) | ٩ر٨ | ٢ر٨ | ١ر٧ |
| زيارة المتاحف ، ومعارض الفن ، وحدائق | | | |
| الحيوان ، وحدائق النباتات ، الخ | ٩ر٤ | ٦ر٣ | ٢ر٨ |
| دي ، صنع الكعك ، الخ | ٨ر٧ | ٤ر٠ | ٢ر٩ |
| تعلم الأصول المتبعة في حفلات الشاي | ٨ر٥ | ١ر٩ | ٨ر٢ (٥) |
| العناية بالحيوانات الأليفة | ٧ر٧ | ١ر٠ | ١ر٠ |
| قيادة السيارات | ٦ر٩ | ٨ر٦ (٩) | ١ر٨ |
| الدراسة للحصول على مزيد من المؤهلات | | | |
| والمهارات التقنية . | ٦ر٨ | ١ر٩ | ٨ر٧ (٤) |
| صحبة الجنس الآخر | ٦ر٣ | ١ر٧ | ٢ر٤ |

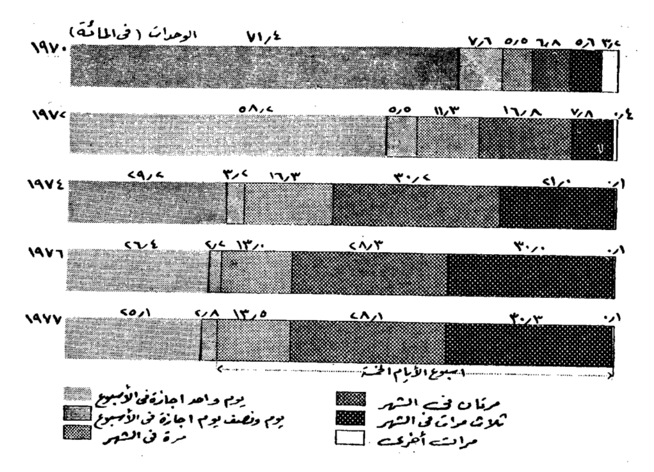
| النشـــاط | الوضع الحالى | | ما يرغب الناس في أن يعطوه في أوقات فراغهم |
|---|---|---|---|
| | وقت الفراغ اليومى | فترات اطول | |
| أنشطة فى الجمعيات المحلية ، الخدمات الاجتماعية الطوعية . | ٥ر٧ | ٠ر٦ | ١ر٩ |
| أنشطة دينية وسياسية | ١ر٤ | ١ر٤ | ٠ر٨ |
| زيادة سونات (حمامات بخارية ) ، والحانات ألالخ | ٣ر٩ | ١ر٠ | ٠ر٨ |
| أشغال ثانوية | ٢ر٤ | ٠ر١ | ٠ر٣ |
| السفر عبر البحار | ٠ر٦ | ٢ر٧ | ٢٥ر٧(١) |
| انشطة أخرى | ١ر٤ | ١ر٥ | ٠ر٣ |
| أسئلة لم يرد عليها | – | ٣ر١ | ١٦ر٩ |
| المجموع | ١٠٠ر٠ (١٠٥٢ر١) | ١٠٠ر٠ (١٠٥٢ر١) | ١٠٠ر٠ (١٠٥٢ر١) |

١ ـ تمثل الأرقام مجموع الاجابات لا مجموع المستجيبين .

٢ ـ تبين الأرقام بين قوسين الترتيب .

المصدر : مركز الحياة القومية دراسة فى الوعى بالحياة .

ولننظر الى الوضــع الفعلى فى الوقت الحاضر . ففى عام ١٩٧٨ يبين « استطلاع الرأى العام بشأن أسباب معيشة النــاس » (٥) ، فى الاجــابات على الســؤال الآتى : « ما هو الجانب من حياتك الذى ترغب فى أن تكرس له المزيد من الموارد فى المستقبل ؟» أنه بينما بنال البيت ووسائل الراحة الاهتمام الأكبر مثلما كانا منذ عام ١٩٧٣ ، يأتى الاهتمام بأوقات الفراغ بعدهما بنسبة ٢٢٪ . وفى عام ١٩٧٣ كان الاهتمام بأوقات الفراغ أكبر من الاهتمام بالطعام . ثم جــاءت أزمة النفط فى عــام ١٩٧٤ فقلبت هذا الاتجاه . ولكن منذ حوالى عام ١٩٧٦ بدأت الأمور تعود بالتدريج الى ما كانت عليه ، حتى كان عام ١٩٧٨ فارتفع الاهتمام بأوقات الفراغ ثانية وبلغ المرتبة الثانية ( انظر الرسم رقم ١ ) . وتبعا لدراسات أجراها « مركز الحياة القومية « (الجدول رقم ١ ) عن « الوعى بالحياة » يبدو الاستمتاع بالتلفزيون والراديو فى أعــلى مســتوى بين أنشــطة أوقات الفراغ اليومية ، فى حين تنــال الرحلات داخل اليابان مع التوقف ليلة واحدة على الأقل أعلى تقدير بالنسبة لفترات الفراغ الأطول زمنــا ، كما يتبين أن الرحــلة الى الخارج هى الرغبة المفضلة عند الأفراد ، ويعطينا كل هذا صورة عن الأوضاع السائدة والاتجاهات بالنسبة الى الطلبات المحتملة .




الرسم رقم (٢) نسب القوى العاملة التى لها أنواع مختلفة من العطلة الاسبوعيه. ( من « المسح الشامل للساعات التى يشتغلها العاملون بالاجــر » لوزارة العمــل . الأرقام خاصة بآخر سبتمبر من كل عام ) .

---

ملحوظة : عطلة يوم ونصف يوم فى الأسبوع تعنى أن أحد أيام العمل الستة فى الاسبوع هو نصف يوم .

« أنواع أخرى » تشير الى ترتيبات يختلف فيهــا عدد العطلات فى الأسبوع تبعا للعوامل الموسمية ، أو التغيرات فى كمية العمل المتاح أو المراد القيام به .

---

وتشير الحقائق فى « مسح الانفاق على وقت الفــراغ » الى الاتجاه نفسه . فبعد الانفاق على الطعام والثقافة والتعليم ، يأتى الانفاق على السفر فى المقدمة ، ويدل أيضا على معدل فى الزيادة أكبر كثيرا من معدل الزيادة فى انفاق المستهلك اجمالا .

ولدينا هاهنا دلالة أخرى على أن « الوعى بوقت الفراغ » عند اليابانيين يطرأ عليه تغيرات كبيرة ، وأن وقت الفراغ يشغل الآن مكانة كبيرة فى حياتهم ، وأنهم مقتنعون الآن بأهمية وقت الفراغ فى نمو الانسان وتطوره . ومع ذلك فان مقدار الفراغ « أى ساعات الوقت الخالى » فى حياتهم لم يزل أقل من نظيره فى أوربا وأمريكا الشمالية . ويعطينا المدي الذى طبق فيه أسبوع العمل خمسة أيام فى اليابان ( الرسم رقم ٢ ) فكرة عن

الفرق بين اليابان والغرب فى هذا الخصوص • أما بشأن فترات الفـــراغ الأطول من ذلك فانه يمكن النظر الى عدم وجود فكرة واضحة عن « العطلات » فى اليابان باعتباره عاملا يعرقل قبول فكرة السياحة قبولا تاما ونهائيا •

وبالنظر الى هذه الحقائق كلها نستنتج أنه من الطبيعى ، وســـط التغيرات فى « الوعى بوقت الفراغ » فى اليابان ، أن يـكون هناك تركيز متزايد على السياحة التى يكثر عليها الطلب منذ زمن بعيد •

ويدل « المسح القومى لاتجاهات السياحة » الذى أصدرته سكرتيرية ديوان رئيس الوزراء على ارتفاع متوسط عدد الرحلات التى تشمل توقفات ليلية ، بالنسبة للفرد الواحد من ٣٦ر٠ فى عام ١٩٦١ الى ٥٥ر٠ فى عـام ١٩٦٧ ، ومن ٧٥ر٠ فى عام ١٩٧٢ الى ٥٥ر١ فى عام ١٩٧٨ ، أى بزيادة حوالى خمسة أضعاف خلال فترة السبع عشرة سنة هذه • كذلك يدل « المسح السنوى للانفاق العائلى » الذى يجريه مكتب الاحصاء بديوان رئيس الوزراء على أن الانفاق المتعلق بالسفر قد ارتفع من ٦٦٢ر٨ ين للأسرة الواحدة فى عام ١٩٦٣ الى ٦٦٥ر٥٧ ين فى عام ١٩٧٧ ، بما فى ذلك انفاق سياحى وترفيهى يتضمن توقفات ليلية يعادل ٢٪ من اجمالى الانفاق القومى •

وقد أدت الزيادة السريعة فى حجـم الســياحة الى حدوث عدد من التغيرات فى مضمونها وشكلها ( سوف أبحث بالتفصـيل فى موضـــوع السياحة الأجنبية فى جزء لاحق ) •

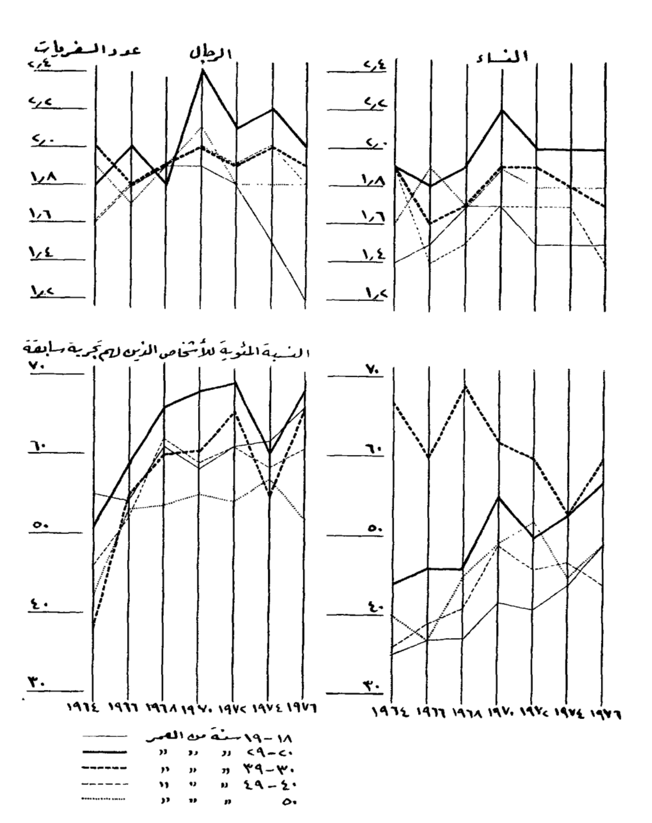
النقطة الأولى هى أن « انتشار » السياح الذين كانوا فيما مضى يأتون أساسا من المراكز الحضرية الكبيرة قد اتسع الآن نطاقهم فشمل المقيمين فى المدن المتوسطة والصغيرة والأقاليم الريفية : أناس من كل أنحاء البلد فى الواقع •

وبطبيعة الحال يتناسب العدد الحالى للسياح مع عدد سكان كل منطقة ، الا أن التفاوت فى نسب الأفراد المنتمين الى مختلف أنمــاط المجتمع الذين لهم تجربة بالرحلة السياحيـــة قد نقص ( الرســـم رقم ٣ ) ، ومع ذلك فانه يرجع الى اختلاف مستويات النشاط الاقتصادى فى مختلف المناطق ، ومن ثم فانه لم يختف بالكامل •

النقطة الثانية هى الزيادة الملحوظة فى عدد النساء اللائى تتراوح أعمارهن بين ٢٠ سنة و ٣٠ سنة اللواتى يستمتعن الآن بالرحلات السياحية (٦) ( الرسم رقم ٤ ) ، ويرتبط هذا دون شك بالتحسينات فى ظروف عمل النساء ، وبالقبول العام ، وعلى نطاق واسع لفكرة السياحة الأسرية • وقد بلغت نسبة النساء السائحات الآن ٤٥٪ ومن نتائج هذه الزيادة أنه فى حين كانت الينابيع والأضرحـــة المقدسة والمعابد تشكل المقصد المفضل لدى عدد كبير من السياح أصبحت المواقع الطبيعية الرائعة والمناطق السياحية الغنية بالمعالم التاريخية والثقافية اليوم محط الأنظار •




الشكل رقم (٣) الحركات فى السياحة تبعا لحجم المجتمع الذى يقيم فيه السائحون ( من كانكو نوجيتى توشيكو : جمعية السياحة اليابانية ) .




الشكل رقم (٤) : النسبة المئوية للاشخاص ذوى التجربة السياحية وعدد مرات السفر تبعا للسن والجنس ( عن كانكو نوجيتى توشيكو جمعية السياحة اليابانية )

والنقطة الثالثة الخاصة بشكل الرحلة السياحية وبنيانها هى النقص النسبى فى الرحلات بجماعات كبيرة ، فى مقابل زيادة فى رحلات المجموعات الصغيرة من الأسر والأصدقاء • وهذا تطور شبيه بما حدث فى أوربا وأمريكا الشمالية ، ولو أنه جاء متأخرا بعض الشىء فى اليابان ( الرسم رقم ٥ ) •

والنقطة الرابعة هى التحول الذى طرأ على الغرض من السياحة ، من استجمام الجماعات (٧) الى الرياضة ، والمتعة البسيطة الخالصة ، واسترداد الصحة ( الجدول رقم ٢ ) • ومع تعميم السياحة اتسع نطاق العمر عند أولئك الذين يمارسونها ، كما حدث تحول فى النقل من السياحة « للفرجة » الى السياحة « للعمل » •

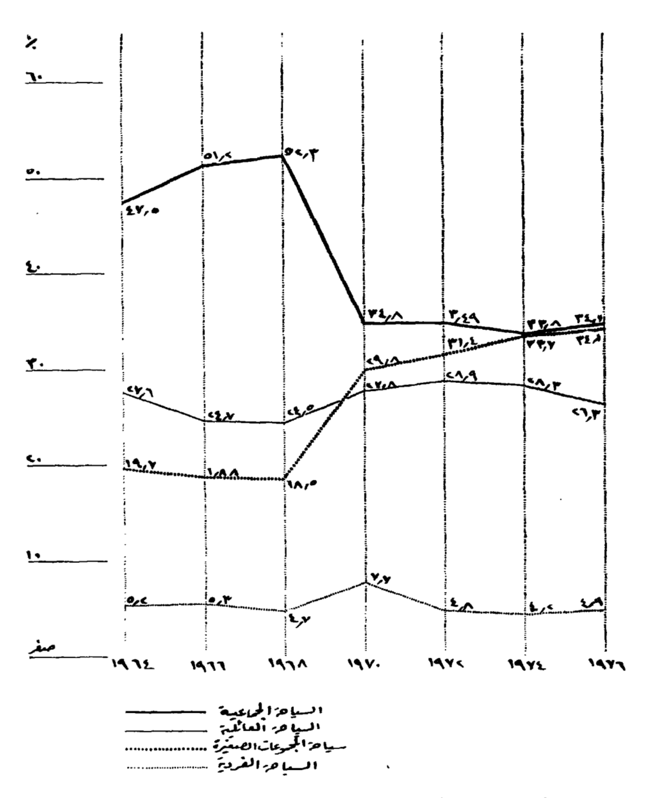
والنقطة الخامسة هى أن هناك الآن حيال الزيادة فى عنصر الترفيه ( الناتجة من هذه التطورات ) ، وكذا عنصر « السائح » ، والزيادة فى السياحة العائلية ، ميلا الى زيادة التخصص فى أغراض الرحلة السياحية ، مع تخصيص مناطق معينة لخدمة مطالب معينة ، وقد يبدو هذا كحركة صوب الفكرة الغربية عن السياحة لتمضية العطلات • وتتعلق النقطة السادسة بالتغيرات الطارئة على وسائل النقل التى يستخدمها السياح • وبالنظر الى خصائص المواصلات الاقليمية فى اليابان لم تزل السكك الحديدية تضطلع بأكثر من نصف الرحلات السياحية ، الا أن نسبة استعمال السيارات والطائرات فى ازدياد •

وتتعلق النقطة السابعة بنمط التسهيلات التى تعد من أجل التوقفات الليلية • ولم تزل الفنادق اليابانية النمط تشكل ٤٨٪ من مجموع الفنادق ، ولكن هناك تناقصا يحدث فى تواتر استخدامها ، فى مقابل الزيادة فى تفضيل الفنادق الغربية النمط ، والمرادف اليابانى لبيوت الضيافة الخاصة ، و « كوكو من شوكوشا » ( نوع من البيوت المعدة لقضاء العطلات ) • ولم يزل متوسط عدد الليالى التى تقضى بعيدا عن المساكن ثابتا عند ١ر٢ •

والنقطة الثامنة هى تركز الرحلات فى فترات معينة ، فى الصيف والشتاء بنوع خاص • سبب هذا أنه مع زيادة الرحلات الأسرية يتعين القيام بالكثير من الرحلات خلال أجازات الأطفال . فى حين يبدو أن زيادة الرحلات فى فصل الشتاء تدل على نمو فى رحلات التزحلق على الجليد •

وتتمثل النقطة التاسعة فى زيادة الرحلات بالسيارات ، وتتعلق بالاتجاه الى الترحل فى مجموعات صغيرة كما ذكرت من قبل ، ونمو شبكة طرق السيارات •

وتتعلق النقطة العاشرة بالرحلات التعليمية التى يقوم بها مجموعات من تلاميذ المدارس وقد نقص عدد هذه الرحلات بعض الشىء ، ولو أن عددا اجماليا يبلغ حوالى ثلاثة ملايين تلميذ لم يزل يمارس هذه الرحلات • ومع ذلك يتغير شكل هذا النوع




الشكل رقم (٥) الحركات فى نسب من يرتحلون مع أنـواع مختلفة من الجماعات أو فرادى ( من كانكو فى جيتى توشيكو : جمعية السياحة اليابانية ) .

---

ملحوظة : كان هناك فى عام ١٩٧٠ وما بعده بعض المواد المقيدة على أنها « أخرى » و « غير معلومة » ، ولم يعمل حساب لهاتين الفئتين فى النسب الموضحة آنفا .

من الترحال ، فمن الرحلات التقليدية فى مجموعات كبيرة لمشاهدة المواقع المشهورة وأمثالها ينتقل التركيز الى الرحيل فى مجموعات أصغر . قد يكون الغرض منها دراسة موضوع معين ، أو الرياضة ، أو « النشاط الحر » ، أو مجرد تجربة الحياة الجماعية ٠

ونتمثل النقطة الحادية عشرة فى « فترات شهر العسل المترفة » وتتعلق بزيادة الرحلات الى الخارج ٠

**جدول رقم (٢) التغيرات فى الغرض من الرحلة الرحلة السياحية ( بالنسب المئوية**

| السنة | استجمام الجماعات | الرياضة | الاستمتاع بمشاهدة المناظر | زيارات الى الأضرحة والمعابد | هوايات أو دراسة | الصحة والترفيه |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٦٤ | ٦٠ر٣ | ٢ر٨ | ١٩ر٠ | ٤ر٠ | ٧ر٢ | ٥ر٢ |
| ١٩٦٦ | ٦٣ر٦ | ٤ر٥ | ١٤ر٤ | ٤ر٦ | ٥ر٣ | ٧ر٦ |
| ١٩٦٨ | ٥٣ر٩ | ٥ر٥ | ٢٢ر٤ | ٢ر٧ | ٦ر٥ | ٦ر٤ |
| ١٩٧٠ | ٣٩ر٢ | ٦ر٧ | ٣٢ر٠ | ٣ر٠ | ٩ر٨ | ٧ر٣ |
| ١٩٧٢ | ٤١ر١ | ٤ر٥ | ٣٤ر٥ | ٢ر٧ | ٤ر٢ | ٨ر٤ |
| ١٩٧٤ | ٤٢ر٥ | ٧ر٥ | ٢٩ر٤ | ٣ر٣ | ٤ر٠ | ٥ر٦ |
| ١٩٧٦ | ٣١ر٣ | ١٠ر٣ | ٢٦ر٣ | ٤ر٣ | ٤ر١ | ١٥ر١ |

المصدر : كانكونوجيتى توشيكو ( جمعية السياحة اليابانية ) ٠

وينبغى الآن مناقشة موضوع سياحة اليابانيين الى الخارج فى ضوء التغيرات العامة التى طرأت على السياحة والتى ذكرتها آنفا ٠

## سياحة اليابانيين فى الخارج

بالنسبة لوضع اليابانيين الجغرافى يستغرق رحيلهم الى الخارج وقتا أطول ويكلفهم نفقات أكثر مما يفعله الترحال مع الأوربيين ، ومن ثم كان اليابانيون منذ زمن بعيد يعتبرون السفر الى الخارج عملا شاقا الى حد ما ٠ وفى حين أن هناك طلبا لهذا الترحال فانه لم يكن فى الميسور دائما تحقيق هذا الطلب ٠ ومع الظروف الاقتصادية العسيرة فى فترة الاضطراب الناتج عن الحرب العالمية الثانية ، قلت امكانيات السفر لأغراض سياحية ، وأصبحت متباعدة بعضها عن بعض ، على خلاف السفريات لأغراض العمل ٠ سبب هذا أن اليابان يعوزها النقد الأجنبى المتاح للرحلات السياحية ، ومع

ذلك تحسن وضع النقد الأجنبي منذ عام ١٩٥٥ . وفي عام ١٩٦٤ أعدت العدة لتوفير النقد لاستعماله في الرحلات السياحيه فيما وراء البحار ، وفي عام ١٩٦٠ بلغ عدد اليابانيين الذين سافروا الى الخارج ٧٦٢١٤ . وحتى عام ١٩٦٣ كانت الزيادة طفيفة ، ولكن في عام ١٩٦٤ ، عام ألعاب طوكيو الاوليمبيه ، وبالنظر الى رفع بعض القيود على السفر الى الخارج ، ارتفع الرقم بنسبة ٧ر٢٧٪ واستمر يرتفع حتى وصل الى ١٦٢٩١٠ في عام ١٩٦٥ . ولكن من بين هذا الرقم كان عدد السياح ٥٠٧٤٢ ، أى ٣١٪

ويوضح الجدول رقم ٣ الزيادة السريعة في الرقم الاجمالي للمسافرين بعد ذلك حتى بلغ ٣١٥١٤٣١ في عام ١٩٧٧ أو حوالى عشرين ضعفا للرقم المقدر في عام ١٩٦٥ ، مع زيادة في المعدل السنوى قدرها ٢٠.٨٪ ، فضلا عن أن نسبه السياح الى مجموع المسافرين قد ارتفعت بدرجه مدهشة حتى بلغت ٦ر٨٣٪ .

ويتبين من تحليل هذه التغيرات ، مع العوامل الاجتماعية المقترنة بها ، تقسيم الرحلات السياحية الى ثلاث فئات وثلاث فترات .

الفترة الأولى هي من عام ١٩٦٥ الى ١٩٦٩ ، وكانت هي فترة الرحلات الجماعية ، ويرمز لها برحلات « جاك باك » . وفيما مضى كان المسافرون عبر البحار هم الاثرياء ، والذين يملكون معلومات وافيه عن « الخارج » . وبدأ التحرر من قيود العمله الأجنبية في عام ١٩٦٤ ، غير أن الرقابه لم تزل مشددة . وبالنسبه لجمهور يسافر بلا خبرة أو معلومات كافية ، وليس معه مال ينفقه سوى مبلغ يتراوح بين ٥٠٠ دولار و ٧٠٠ دولار للفرد الواحد ، تشكل الرحلات الجماعية المنظمه وسيله فعاله لتبديد الشكوك والقلق التى تقترن بالسفر الى الخارج ، وكانت الخطوط الجويه وشركات السياحة تنظم رحلات جماعية . وتدير أعمال السياحية بكفاءة عاليه ، وتبيع السفر باعتباره نوعا من الانتاج ، وساعد اعتماد الخصم فى أجور السفر بطريق الجو عن الرحلات الجماعية الواسعة النطاق على زيادة حصة السياحة الجماعية في صناعه السياحة . ومن بين حوالى ٠٠٠ ٣٢٠ سائح سافروا الى الخارج في عام ١٩٦٠ قدر أن ٠٠٠ ٢٥٠ كانوا ضمن رحلات جماعية . تدل المقابلة بين هذه الارقام وبين الرقم الحالى ، وهو أقل بمقدار ٣٠٪ من المجموع ، على النصيب الكبير الذى قام به هذا النوع من الرحلات وقتئذ . وفى عام ١٩٦٩ كان العدد الاجمالى للمسافرين عبر البحار قد زاد بمقدار ثلاثة أضعاف ما كان عليه فى عام ١٩٦٥ . وتعطينا زيادة عدد السياح حتى أربى على نصف مجموع المسافرين فكرة عن نمو هذا الجانب من صناعة السياحة .

وكانت الفترة الثانية هى فترة النقل الجماعى الضخم الذى صاحب الزيادة فى حجم الطائرات التى يرمز اليها بلفظة « جمبو » . ومع اجراء الخصم للرحلات الجماعية قلت الأجور ، وكان ارتفاع قيمة « الين » اليابانى عاملا من العوامل فى هذا الصدد ، اذ بينما اتجهت الأسعار فى داخل اليابان الى الارتفاع نتيجة لارتفاع قيمة العملة بقيت تكلفة السفر الى الخارج ثابتة أو هبطت نسبيا . وانتشرت الرحلات الجماعية الى الخارج ، واستخدمت أيضا فى السفر « بالدعوة » ، كذلك بدأت رحلات « شهر العسل »

جدول رقم (٣) المسافرون عبر البحار

| | ١٩٦٦ | ١٩٦٨ | ١٩٧٠ | ١٩٧٢ | ١٩٧٤ | ١٩٧٦ | ١٩٧٨ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العدد الاجمالى للمسافرين | ١٦٢٩١٠ | ٢٦٩٠٠٧ | ٤٩٢٨٨٠ | ٩٦١١٣٥ | ٢٢٨٨٩٦٦ | ٢٤٦٦٣٢٦ | ٣١٥١٤٣١ |
| عدد السياح المسافرين | ٥٠٧٣٤ | ١١٠٤٦١ | ٢٥١٧٦٠ | ٦٣٨٤٨٩ | ١٨١٨٢٥٣ | ٢٠٢٧١٩١ | ٢٦٣٣٦٩٩ |
| النسبة المئوية للسياح الى مجموع المسافرين | ٣١ر١ | ٤١ر٤ | ٥١ر٥ | ٦٦ر٤ | ٧٩ر٤ | ٨٢ر٢ | ٨٣ر٦ |
| عدد جوازات السفر المصادرة | ١٥٤٢٤٧ | ٢٦٤٤٤٤ | ٤٨٣٤٤٧ | ٨٦٨٥٦٥ | ١٥٥٨٩٣١ | ١٣٢٣٧١٧ | ١٧٣٥٩٩٨ |
| المسموح به من النقد الأجنبى لغرض السياحة (دولارات أمريكية) | ٥٠٠ | | ١٠٠٠ | | ١٥٠٠ | [illegible] | ٣٠٠٠ |

المصدر : وزارة العدل

تتجه الى الخارج بدلا من أن تقضى فى داخل البلد · موجز القول أن عهد السياحة الخارجية الجماعية قد بدأ · وفى هذه الفترة ( ١٩٧٠ ــ ١٩٧٣ ) تجاوز عدد اليابانيين المسافرين الى الخارج مليونين ، ومن ثم وثبت السياحة الخارجية اليابانية دفعة واحدة الى وضع ذى أهمية كبرى فى صناعة السياحة العالمية ، حتى من الوجهة العددية ، بغض النظر عن سائر الاعتبارات ، وكانت نســـبة السياح الحقيقيين ٧٩٫٤٪ أو أكثر من ٧٥٪ من المجموع · ولنا أن نقول ان السياحة الخارجيه قد ازدهرت · وبطبيعة الحال كان الكثير من هؤلاء السياح يسافرون لأول مرة وليس عندهم سوى القليل من المعلومات عن الحياة فى البلاد الأخرى ، وربما يكون سلوكهم قد ترك أثرا غير طيب · هذا المظهر ، بالاضافة الى الارتفاع الفجائى للمبلغ المسموح بالحصول عليه من العملة الأجنبية الى ٣٠٠٠ دولار، قد أثار قدرا كبيرا من الانتقاد من جانب الكثير من البلاد · وشهدت هذه الفترة اصدار جوازات سفر للسياح صالحة لعدد من الرحلات ، ولم تكن فيما مضى تصلح لغير طوائف أخرى من المسافرين ، وزيدت مدة صلاحيتها من سنتين الى خمس ســنوات · وهكذا تحرر السفر الى الخارج بالكامل ، وعقب ذلك انفجار فى السفر الجماعى وبخاصة اذا كان الى جهات مثل هاواى وجوام ومختلف بلاد جنوب شرقى آسيا ، الأمر الذى أثار فى جمهورية كوريا وفى تايلاند وفى الفلبين شعورا وطنيا بالعداء ضد السياح اليابانيين ·

ومنذ أواخر عام ١٩٧٣ أثرت أزمة النفط فى الســياحة اليابانيــة عبر البحار ، وأعيد فرض القيود على العملة الأجنبية · ومع أن الحد الأعلى رفع ثانية الى ٣٠٠٠ دولار فى عام ١٩٧٦ فقد بقى معدل الزيادة السنوية فى عدد المسافرين الى الخارج تحت ١٠٪

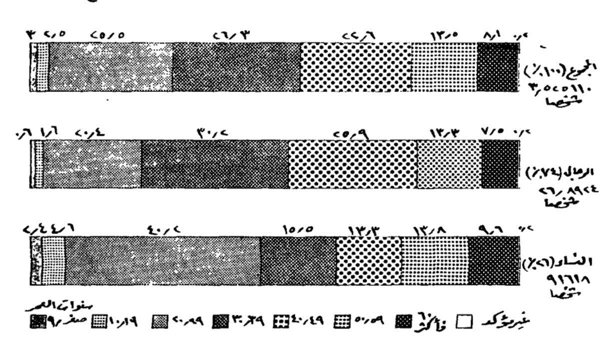
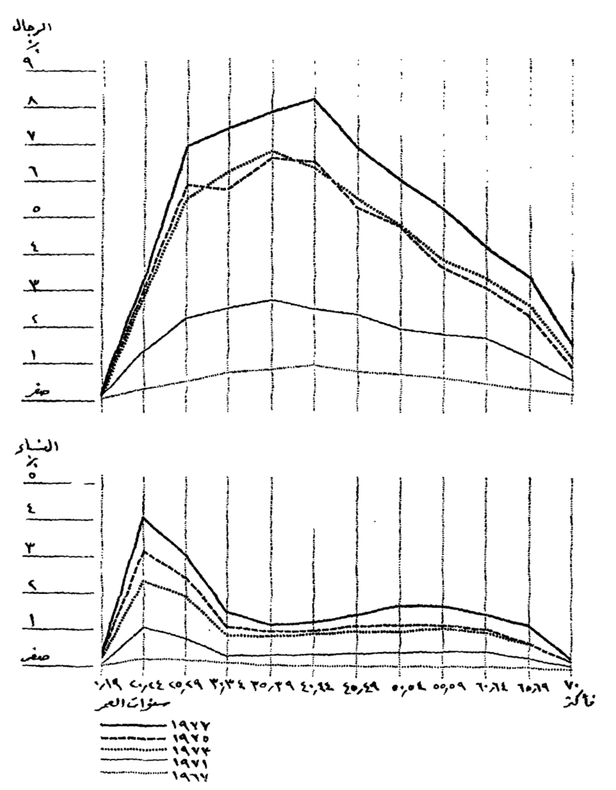


FIG. 6. Proportions of the different age-groups among travellers going overseas in 1978 (Ministry of Justice).

الشكل رقم (٦) : نسب مجموعات العمر المختلفة بين المسافرين عبر البحار فى عام ١٩٧٨ ( وزارة العدل ) ·




الشكل رقم ٧ التغيرات فى أعداد الاشخاص المسافرين عبر البحار ( بنسبة السكان حسب العمر ) ـ وزارة العدل ٠

وحدث أيضا تغير في « مضمون الرحلة السياحية » ، فقد أصبح الكثير من المسافرين ينشدون حرية أكبر في اختيار المكان الذى يقصدونه • ومع الأعداد المتزايدة من الأفراد المسافرين الى الخارج للمرة الثانية بذل المزيد من العناية في انتقاء « محصول » السفر ، ومن بين كل المسافرين عبر البحار في عام ١٩٧٥ كان ٤٤٪ قد سافروا من قبل الى الخارج •

وفي غضون هذه الفترة ، من ١٩٧٣ الى ١٩٧٦ ، كان السفر عبر البحار راكدا ركودا نسبيا ، ومع ذلك ومن عام ١٩٧٦ وما بعده نشط بالتدريج مع زيادة سنوية في حدود ١٠٪ ــ ١٢٪ • كذلك يعود سوق السياحة عبر البحار الى وضعه السوى ويستقر •

وبالنظر الى تفاصيل الزيادة خلال هذه السنوات نجد أن عام ١٩٧٤ شهد هبوطا شديدا في الزيادة السنوية عما كان عليه في السنة الماضية • وفي عام ١٩٧٨ كان الشبان الذين هم في عقدهم الثالث من العمر يشكلون ربع مجموع المسافرين عبر البحار ، ويدخل ضمن هؤلاء ٤٠٫٢٪ من النساء المسافرات ، وفي هذا دليل على كثرة النساء العاملات والمتزوجات حديثا اللواتى يسافرن الآن الى الخارج ( الرسم رقم ٥ ) • ويبين الرسم رقم (٦) كيف تحركت هذه الاتجاهات منذ عام ١٩٦٥ • فقوس السن الخاص بالرجال المسافرين بلغ أوجه بالنسبة للسن من ٣٠ سنة الى ٥٠ سنة ، ويتضح هذا الاتجاه جليا بنوع خاص منذ عام ١٩٧٠ وما بعده ، في حين يتبين أن الذروة الخاصة للنساء في السنة نفسها كانت لمجموعة العمر من ٢٠ سنة الى ٣٠ سنة • أما المجموعات الأكبر سنا فلم تتقدم بأكثر من ٢٪ • وأما بخصوص المنطقة التى ينتمى اليها المسافرون فكانت هناك نسبة مرتفعة من أهالى المدن الكبيرة ، وبخاصة طوكيو ( الرسم رقم ٦ ) ، وتوضح الاحصائيات أنه حتى حوالى عام ١٩٧١ كان النساء والرجال تحت سن الأربعين ، وهم في الحالتين من المناطق الحضرية الكبيرة ، هم الذين نزعوا الى الاستفادة من تخفيف الرقابة على العملات الأجنبية • وفي عام ١٩٧٣ بدأت فئات مماثلة من الناس من المناطق المحيطة بالمدن الكبرى وكذلك الناس من جميع أنحاء القطر منذ عام ١٩٧٦ يسهمون بقدر متزايد في الرحلات عبر البحار •

ويوضح الجدول رقم (٤) الجهات المقصودة بالرحلات عبر البحار في عام ١٩٧٧ ( تدل الأرقام على عدد الزيارات الى الجهات ، ولا العدد الاجمالى للأشخاص القاصدين اليها ، نظرا الى أن بعض الأشخاص يذهبون الى أكثر من جهة واحدة ) • ومن بين مجموع المسافرين البالغ عددهم ٣٫١٥ مليون نفس ذهبت أغلبيتهم العظمى الى جمهورية كوريا ، [illegible] كونج ، وهاواى ، وجوام • واذا أنعمنا النظر قليلا تبين لنا أنه [illegible] ن المشاكل السياسية التى تشغل البلاد المعنية حدثت تغيرات في [illegible]ت تايوان وجمهوريه كوريا • ومع ذلك لم تزل السياحة الى هذه [illegible] نطاق واسع ، بل في ازدياد •

**الجدول رقم (٤)**

**أشخاص من مناطق مختلفة يسافرون عبر البحار ( بالنسبة المئوية من السكان )**

| المنطقة | ١٩٦٨ | ١٩٧٠ | ١٩٧٢ | ١٩٧٤ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| طوكيو | ١ر١٧ | ١ر٩٩ | ٣ر٧٧ | ٥ر٥٤ | ٦ر٠٧ | ٦ر٣٧ |
| منطقة العاصمة (١) | ٠ر٤٦ | ٠ر٨٢ | ١ر٣٧ | ٢ر٥١ | ٣ر١٥ | ٣ر٥٥ |
| أوساكا | ٠ر٤٦ | ٠ر٩٤ | ١ر٧٣ | ٢ر٨٥ | ٣ر٠٧ | ٣ر٣٥ |
| منطقة كنكي (٢) | ٠ر٤١ | ٠ر٨٠ | ١ر٦٤ | ٢ر٥٨ | ٢ر٩٧ | ٣ر١٨ |
| ايشي ، شيزوكا | ٠ر٢٤ | ٠ر٥٥ | ١ر١٦ | ٢ر١١ | ٢ر٣٩ | ٢ر٥٤ |
| فوكوكا ، هيروشيما | ٠ر٢٠ | ٠ر٣٨ | ٠ر٩٢ | ١ر٦٢ | ٢ر١٣ | ٢ر٤٧ |
| المجموعة أ (٣) | ٠ر١٤ | ٠ر٣١ | ٠ر٧٥ | ١ر٤٥ | ١ر٨١ | ١ر٩٩ |
| المجموعة ب (٤) | ٠ر١٠ | ٠ر٢٤ | ٠ر٥٧ | ١ر١٠ | ١ر٤٦ | ١ر٦٤ |
| المجموعة ج (٥) | ٠ر١٠ | ٠ر١٨ | ٠ر٤٣ | ٠ر٨٢ | ١ر١٠ | ١ر٢٥ |
| كل المناطق | ٠ر٣٤ | ٠ر٦٤ | ١ر٣٢ | ٢ر١٣ | ٢ر٥٤ | ٢ر٧٤ |

١ ــ شيبا ، سيتاما ، كاناجاوا

٢ ــ كيوتو ، هيوجو ، نارا ٠

٣ ــ مياجي ، ايباراجي ، توشـيجي ، جوناما ، ياماناش ، ناجـانو ، جينوا ، ميي ، واكاياما ٠

٤ ــ فوكوشيما ، فيجاتا ، ايشيكاوا ، فوكوي ، أوكاياما ، ياباجوشي ، كاجاوا ، ساجا ، أوتيا ، كوماموتو ٠

٥ هوكيدو ، أوموري ، ايوات ، اكيتا ، ياماجاتا ، توياما ، توتوري ، شيمان ؛ توكو ، شيما ، أهيم ، كوش ، راجاساكي ، ميازاكي ، كاجوشيما ٠

المصدر : وزارة العدل

ومنذ حوالى عام ١٩٧٣ أصبحت سنغافورة والفلبين فى وقت قصير أكثر جاذبية للسياح اليابانيين ، كما أصبحت منطقة المحيط الهادى أكثر رواجا لدى من يسافرون لقضاء شهر العسل ، وازداد السياح من هذا النوع زيادة كبيرة ٠ وقد حدت اعتبارات الوقت والتكاليف من أعـداد الناس الذين يريدون زيارة أوربا والولايات المتحـدة ، ولكن مع تخفيض أجور سفر الجماعات كان لألوان الجمال الطبيعي والموارد الثقافية التى تمتلكها هذه المناطق تأثيرها على النفوس ، وأصبحت هذه المناطق مع الصين تجتذب عددا متزايدا من الزوار ٠

أما السفر الى أفريقية ومناطق نصف الكرة الأرضية الجنوبى مثل أمريكا الجنوبية وأوقيانوسيا فانه ليست بالأمر السهل بسبب المسافة والوقت والتكاليف ٠ وثمة عامل آخر يتمثل فى قلة المعلومات ، فهذه الجهات غير معروفة نسبيا لدى اليابانيين ٠ ورغم

ما تمتاز به هذه الجهات من جمال أخاذ ومفاتن ثقافية ، مما يضفى عليها قيمة كبيرة باعتبارها مناطق سياحية . فان زوارها قليلون ، وكذا عدد الرحلات الجماعية اليها قليل . ومع ذلك يبحث السائحون عن أماكن جديدة يذهبون اليها . ولما كان القليل من الناس هم الذين عندهم بعض الخبرة بهذه المناطق فانه لايستبعد أن تبرز هذه الجهات فى المستقبل القريب كمناطق سياحية يقصدها السياح اليابانيون .

**الجدول رقم (٥)**

**البلاد الأجنبية التى قصدها السياح اليابانيون فى عام ١٩٧٧**

| البلد | العدد | النسبة المئوية فى مقابل عام ١٩٧٦ |
|---|---|---|
| الولايات المتحدة ( فى المجموع ) | ٧٤٨٧٤٣ | ٣ - |
| ( هاواى ) | (٤٣٨٥٠٠) | ٢ - |
| ( جوام ) | (١٥٢٥٦٠) | ٩ + |
| جمهورية كوريا | ٥٨١٥٢٥ | ١٦ + |
| تايوان | ٥٦١١٦٦ | ٩ + |
| هونج كونج | ٤٨٥٤٩٥ | ١١ + |
| ماكاو | ٢٤٥٧٨٤ | ١٦ + |
| تايلاند | ١٧٣٩٨٨ | ٦ + |
| سنغافورة | ١٨٨٩٢١ | ٣٥ + |
| الفلبين | ٢١٣٢٢٢ | ٣٣ + |
| استراليا | ٣٠٧٠٣ | ١٤ + |
| كندا | ٩٧٥٣٢ | ١٥ + |
| ايطاليا | ٣٣٤١٠٠ | ٢٤ + |
| المملكة المتحدة | ١٩٥٦٣٥ | ٦٤ + |
| اسبانيا | ٦٢٥٤٨ | ٣ - |

المصدر : مصلحة السياحة ، وزارة التجارة الدولية والصناعة .

**السياح الأجانب فى اليابان**

وضحت التحركات فى أعداد الأجانب القادمين الى اليابان منذ عام ١٩٧٣ وما بعده فى الجدول رقم (٦) . ومع أن هناك زيادة مستمرة فى عدد هؤلاء الأجانب فان مجموعهم فى عام ١٩٧٨ كان ١٠٢٨١٤٠ فقط ، فى مقابل ٣١٥١٤٣١ يابانيا سافروا الى الخارج ، وهذا هو العامل الأساسى فى عجز ميزان المدفوعات اليابانى فيما يختص بالسياحة الدولية ( الجدول رقم ٧ ) .

وشهر أكتوبر هو أكثر الشهور رواجا ، وأقلها فى هذا الصدد هو شهر فبراير • ويشهد الشتاء أقل عدد من الزوار بالنسبة للربيع والصيف والخريف • وثمة عامل يتمثل فى أن الترحال السياحى يرتبط فى الكثير من الأحيان بالمؤتمرات الدولية ، وقد انعقد منها فى اليابان ٣٨٩ مؤتمرا فى عام ١٩٧٨ جذبت الى البلد ٤٨٠٥٠ زائرا • وأبرز هذه المؤتمرات ما انعقد على نطاق واسع ، مثل مؤتمرات جمعيات أندية الروتارى والليونز الدولية التى اشترك فيها أكثر من ٩٠٠٠ عضو أجنبى • ومن المتوقع زيادة عدد الزوار من هذه الفئة •

**الجدول رقم (٦) زوار اليابان الأجانب**

| السنة | العدد الاجمالى للزوار | النسبة المئوية للسياح | النسبة المئوية للأعمال وحلافها |
|---|---|---|---|
| ١٩٧٣ | ٧٨٤٦٩١ | ٥٧ | ٣١ |
| ١٩٧٤ | ٧٦٤٢٤٦ | ٥٤ | ٣٣ |
| ١٩٧٥ | ٨١١٦٧٢ | ٥٥ | ٣٢ |
| ١٩٧٦ | ٩١٤٧٧٢ | ٥٥ | ٣٢ |
| ١٩٧٧ | ١٠٢٨١٤٠ | ٥٦ | ٣١ |
| ١٩٧٨ | ١٠٣٨٨٧٥ | ٥٤ | ٣٣ |

المصدر : وزارة النقل على أساس المعلومات المقدمة من وزارة العدل •

**الجدول رقم (٧)**
**حركات فى ميزان المدفوعات اليابانى بخصوص السياحة الدولية ( بملايين الدولارات )**

| | ١٩٧٣ | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ايرادات | ١٤٠ | ١٣٩ | ١٦٣ | ٢١٢ | ٢٨٩ | ٣٠٧ |
| مدفوعات | ٦٩٩ | ٧٨٧ | ٨٣٤ | ١٠٢٦ | ١٣٤١٤ | ٢٣٤٩ |
| رصيد | ٥٥٩ | ٦٤٨ | ٦٧١ | ٨١٤ | ١٠٥٢ | ٢٠٤٢ |

المصدر : التقرير الاحصائى الشهرى بشأن ميزان المدفوعات الدولى ، الصادر من بنك اليابان •

## الجدول رقم (٨)

### اعداد زوار اليابان حسب بلادهم ١٩٧٦ – ١٩٧٨ م

| البلد | ١٩٧٦ | ٪ | ١٩٧٧ | ٪ | ١٩٧٨ | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة | ٣١٣٢١٧ | ٣٤ر٢ | ٣٤٥٢٢٧ | ٣٣ر٦ | ٣١٣٦٢٠ | ٣٠ر٢ |
| كنـدا | ٢٩٧٩١ | ٣ر٣ | ٣٥١٤٣ | ٣ر٤ | ٣٤٤٦٤ | ٣ر٣ |
| المكسيك | ٩٣٩٥ | ١ر٠ | ٦٧٧٤ | ٠ر٧ | ٩٤٢٩ | ٠ر٩ |
| سائر أمريكا الشمالية | ٣٢٩١ | ٠ر٤ | ٣٢٨٩ | ٠ر٣ | ٤٢١٧ | ٠ر٤ |
| البرازيل | ٠٧٨٠٣ | ٠ر٩ | ٦١٥٣ | ٠ر٦ | ٧٦٩٣ | ٠ر٧ |
| سائر أمريكا الجنوبية | ١٠١٨٧ | ١ر١ | ١٥٠١٨ | ١ر٥ | ١٦٠٨٠ | ١ر٥ |
| المملكة المتحدة | ٥٤٥٦٢ | ٦ر٠ | ٦٤٠٩٩ | ٦ر٢ | ٦٥٧٥٤ | ٦ر٣ |
| جمهورية ألمانيا الاتحادية | ٢٧٥٨٧ | ٣ر٠ | ٣٣٢٦٩ | ٣ر٢ | ٣٥٦٧٥ | ٣ر٤ |
| فرنسـا | ١٨٧٣٥ | ٢ر٠ | ٢١٠٣٤ | ٢ر١ | ٢٣٠٣٨ | ٢ر٢ |
| سويسرة | ٦٨٧٩ | ٠ر٨ | ٧٤٧٩ | ٠ر٧ | ٨٦٢٧ | ٠ر٨ |
| هولندة | ٨٤٥٧ | ٠ر٩ | ٩٧٧٤ | ١ر٠ | ١٠٦٠٠ | ١ر٠ |
| السويد | ٧٤٦٩ | ٠ر٨ | ٨٨٢٨ | ٠ر٩ | ٩٦٣٠ | ٠ر٩ |
| ايطاليا | ٨٥٥٠ | ٠ر٩ | ٩٧٠٥ | ٠ر٩ | ١١٨٨٣ | ١ر١ |
| الاتحاد السوفيتي | ٥٣٨٣ | ٠ر٦ | ٥٠٨٧ | ٠ر٥ | ٧١٥١ | ١ر٧ |
| الدنمرك | ٤١٧٦ | ٠ر٥ | ٤٥٧١ | ٠ر٤ | ٥٤١١ | ٠ر٥ |
| النرويج | ٤٢٥٢ | ٠ر٥ | ٥٣٣٧ | ٠ر٥ | ٥٣٥٥ | ٠ر٥ |
| أسبانيا | ٥٩٢١ | ٢ر٣ | ٨١٤٦ | ٠ر٨ | ٨٢٢٩ | ٠ر٨ |
| سائر أوربا | ٢١٣٠٩ | ٢ر٣ | ٢٤١٨٥ | ٢ر٤ | ٢٦٩٠٨ | ٢ر٦ |
| جنوب أفريقية | ٣٢٠٣ | ٠ر٤ | ٣١٥٧ | ٠ر٣ | ٣٥١٢ | ٠ر٣ |
| سائر أفريقية | ٤٩٥٤ | ٠ر٥ | ٥٨٦٥ | ٠ر٦ | ٦٦١٥ | ٠ر٦ |
| الصين ( تايوان ) ١ | ٣٢٣٦ | ٠ر٤ | ٣١٩٧ | ٠ر٣ | ٧٢٢٠ | ٠ر٧ |
| ( هونج كونج ) | ٢٨١٣٠ | ٣ر١ | ٣١٩٩٠ | ٣ر١ | ٢٧٢٩٨ | ٢ر٦ |
| الصين ( أخرى ) | ١٣٣٥ | ٠ر١ | ٢٠٣٩ | ٠ر٢ | ١١٥٢ | ١ر٠ |
| جمهورية كوريا | ٧٧٦٨٨ | ٨ر٥ | ٨٨٢٦٨ | ٨ر٦ | ٩٥٠٣١ | ٩ر١ |
| الفلبين | ٢٣١٧١ | ٢ر٥ | ٢٦٦١٥ | ٢ر٦ | ٣٣٥٧١ | ٣ر٢ |
| تايلاند | ١٧٤٢٧ | ١ر٩ | ٢٠١٤٥ | ١ر٩ | ١٩٥٠٣ | ١ر٩ |
| الهند | ١١٥٧٥ | ١ر٣ | ١٣٢٨٤ | ١ر٣ | ١٥٧٤٨ | ١ر٥ |
| اندونيسيا | ١٦٥٧٨ | ١ر٨ | | ١ر٩ | ١٧٩٢٤ | ١٩٧٦ |
| ماليزيا | ١١٦٦١ | ١ر٣ | ١٩٣٤٢ | ١ر٣ | ١٢٧٨٣ | ١ر٧ |
| سنغافورة | ١٠٣٢٩ | ١ر١ | ١٣٦٩٩ | ١ر١ | ١١٧٩٦ | ١ر٢ |
| سائر آسيا | ٢٢٢٢٨٠ | ١ر٤ | ١١٥٨٣ | ٢ر٦ | ٢٧٥٤٦ | ١ر١ |
| استراليا | ٣٥٤٧٦ | ٣ر٩ | ٢٦٢٥٥ | ٣ر٦ | ٣٣٩٨١ | ٢ر٧ |
| نيوزيلندة | ٣٩٥٣ | ٠ر٤ | ٣٧٨٣٧ | ٠ر٤ | ٤٢٨٠ | ٣ر٣ |
| سائر أوقيانوسيا | ٤٩٠ | ٠ر١ | ٤٢٤٧ | ٠ر١ | ٥٧٦ | ٠ر٤ |
| | | | ٦٩٩ | | | ٠ر١ |
| المجموع | ٩١٤٧٧٢ | | | | ٠٣٨٨٧٥ | |

١ – تشير الأقواس الى أن البلد غير معترف به من قبل اليابان ٠

المصدر : وزارة النقل على أساس المعلومات المقدمة من وزارة العدل ٠

ويبين الجدول رقم (٨) تصنيفا للأقاليم التى يأتى منها السياح الاجانب ، وتزور آسيا بأعلى نسبة تبلغ ٣٧٪ ، تتبعها أمريكا الشمالية ( ٣٤٫٨٪ ) وأوربا (٢١٪) وقبلا كان أمريكا الشمالية متقدمة على غيرها ، ولكن منذ حوالى عام ١٩٧٢ بدأ الزوار القادمون منها يقلون بالتدريج . واحتلت آسيا المكانة الأولى · ومع ذلك فاذا نظرنا الى التصنيف باعتبار البلاد وجدنا أن الولايات المتحدة تقدم أعلى نسبة ( ٣٠٫٢٪ ) ، تتبعها تايوان ، وجمهورية كوريا ، والمملكة المتحدة ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية · وكان الزوار القادمون من بلاد أمريكا الجنوبية وأفريقية قليلين جدا ، ولاشك فى أن هذا مرتبط بعدة عوامل : بعد اليابان عن أوربا التى هى المصدر الرئيسى للسياحة الدولية ، ثم أن البلاد النامية لم تبلغ بعد المرحلة التى تستطيع عندها أن تنشىء رحلات سياحية ، وعدم توفر المعلومات عن اليابان باعتبارها منطقة سياحية ، وأخيرا من ناحية اليابان عدم استيفاء الترتيبات الخاصة باستقبال الزوار الأجانب ·

ولنلق نظرة أخرى على تصنيف البلاد فى هذا الجدول · ففى حين زاد عدد الزوار القادمين من المكسيك والبرازيل وايطاليا والاتحاد السوفيتى والهند والفلبين فان هناك هبوطا فى الأعداد القادمة من الولايات المتحدة واستراليا · بالمقابلة بين البلاد القادم منها الزوار الى اليابان والبلاد التى يقصدها السياح اليابانيون نجد أن فيما يختص بالبلاد الأخيرة تتصدر الجهات الأقرب الى اليابان ، وهى جمهورية كوريا ، وتايوان ، والفلبين ، وهونج كونج ، وهاواى ، وجوام ، وسيبان ، مع الولايات المتحدة وأوربا بنسبة أقل · أما زوار اليابان فانهم يأتون من تشكيلة منوعة من المناطق ، وبخاصة الولايات المتحدة ، تتبعها البلاد الآسيوية ثم الأفريقية ·

وفيما يختص بالمناطق اليابانية التى يقبل على زيارتها السياح الأجانب يوضح الجدول رقم (٩) عدد الليالى التى يمضيها السياح فى كل منطقة ·

وتشغل منطقة شونان ( المنتجعات الممتدة على طول شاطىء خليج ساجامى ) وبخاصة طوكيو ثلثى المجموع الكلى ، مما يدل على ميل السياح القومى للاجتماع بالعاصمة · يأتى بعد ذلك مقاطعة كيهانشن وكيوتو ، وأوساكا ، وكوبى ، الخ ) ، فى حين يقصد الكثيرون مقاطعة فوجى ـ هاكونى ـ ايزو باعتبارها « منتجعا » · ومع ذلك فهناك تناقص طفيف فى عدد الزوار القاصدين الى جهات غير طوكيو · ومع ذلك يهتم الكثير من الأجانب بالصناعات اليابانية التقليدية ، وثقافة المناطق الاقليمية ، وتولد عن هذا الاهتمام زيادة فى زيارات الأجانب لجهات معينة ، يقابلها زيادة فى عدد الليالى التى تقضى على النمط اليابانى ، وعدد البرامج الدراسية فى المناطق الصناعية التقليدية · وقد يعتبر هذا عودة الى الموضوع الحقيقى للسياحة ، وهو تفهم الثقافة والعادات اليابانية تفهما عميقا ·

أما بخصوص استقبال الزوار الأجانب فقد كان هناك من الوجهة التاريخية بعض المشاكل الناتجة من أسلوب الحياة اليابانية الذى نشأ بدوره تبعا لمناخ البلد وسماته الطبيعية · كانت عادات اليابانيين مختلفة فى الكثير من النواحى كنوع الفراش ،

**جدول رقم ( ٩ )**

**عدد الليالى التى يمضيها السيح الاجانب فى المناطق السياحية اليابانية**

| المنطقة | ١٩٧٣ | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ | ١٩٧٧ |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| كيهين ـ كونان | ٢٦٠٧ (٧٠ر٧) | ٢٣٨٦ (٧١ر٣) | ٢٣٦٧ (٧٠ر٨) | ٢٥٥٢ (٦٩ر٢) | ٢٦٥٨ (٦٨ر٤) |
| ( بما فيها طوكيو ، | ٢٥١٤ (٦٨ر٢) | ٢٢٨٤ (٦٨ر٣) | ٢٢٨٣ (٦٨ر٣) | ٢٤٧٨ (٦٧ر٢) | ٢٥٨١ (٦٦ر٤) |
| ويوكوهاما ) | ٦٧ (١ر٨) | ٨٠ (٢ر٤) | ٦٢ (١ر٩) | ٥٤ (١ر٤) | ٦٠ (١ر٥) |
| كيهانشن ـ نارا | ٥٦٥ (١٥ر٣) | ٤٩٤ (١٤ر٨) | ٥٠٩ (١٥ر٢) | ٦٥١ (١٧ر٧) | ٦٦٥ (١٧ر١) |
| ( بما فيها كيوتو ) | ٣٢٠ (٨ر٧) | ٢٤٨ (٧ر٤) | ١٩٩ (٦ر٠) | ٢٦٠ (٧ر٠) | ٢٤٥ (٦ر٣) |
| أوساكا | ١٧٠ (٤ر٦) | ١٧٠ (٥ر١) | ٢٤٢ (٧ر٢) | ٣٢٨ (٨ر٩) | ٣٥٨ (٩ر٢) |
| كوبى | ٥١ (١ر٤) | ٥٩ (١ر٨) | ٥٧ (١ر٧) | ٥٠ (١ر٤) | ٥٤ (١ر٤) |
| فوجي ـ هاكوني ـ ايزو | ١٠٩ (٢ر٩) | | ٩٤ (٢ر٨) | ١٠٩ (٣ر٠) | ١١٠ (٢ر٨) |
| ( بما فيها هاكوني ) | ٧٨ (٢ر١) | | ٦٣ (١ر٩) | ٧٦ (٢ر١) | ٨٠ (٢ر١) |
| ناجويا ـ جيفو | ٦١ (١ر٧) | ٥٣ (١ر٦) | ٥٧ (١ر٧) | ٥٩ (١ر٦) | ٧٦ (٢ر٠) |
| ( بما فيها ناجويا ) | ٥٨ (١ر٦) | ٥١ (٥١ (١ر٥) | ٥١ (١ر٥) | ٥٤ (١ر٥) | ٣٧٢ (١ر٨) |
| مناطق أخرى | ٣٤٦ (٩ر٤) | ٣٢٥ (٩ر٧) | ٣١٥ (٩ر٥) | ٣١٥ (٨ر٥) | ٣٧٨ (٩ر٧) |
| المجموع | ٣٦٨٨ (١٠٠) | ٣٣٤٥ (١٠٠) | ٣٣٤٢ (١٠٠) | ٣٦٨٦ (١٠٠) | ٣٨٨٧ (١٠٠) |

تدل الأرقام بين قوسين على النسبة المئوية الى المجموع .

المصدر : مصلحة الاستعلامات . سكرتيرية وزارة النقل .

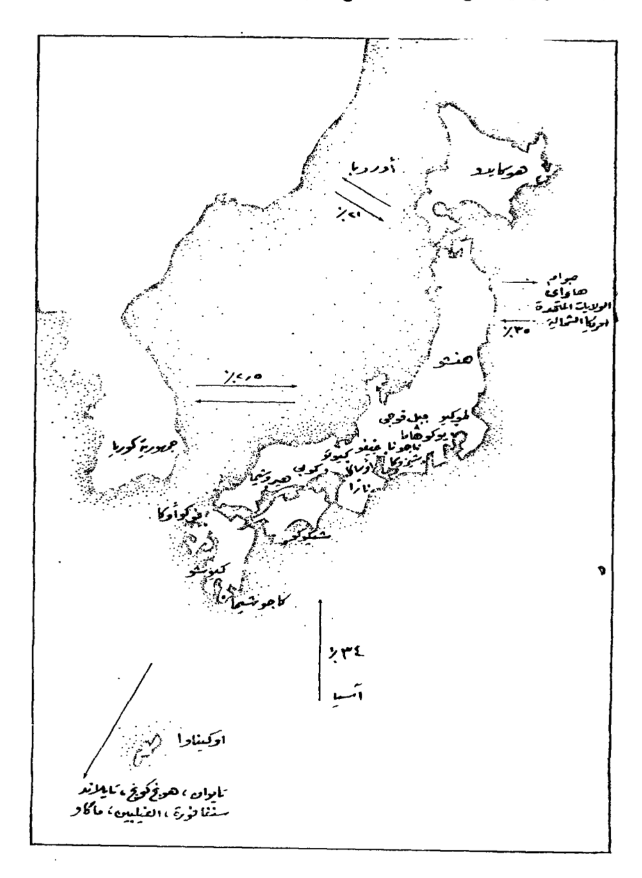
والزينة ، وتناول الطعام ) عن عادات سائر البلاد • وانعكست هذه المشاكل بنوع خاص في فروق بين التسهيلات الخاصة بقضاء الليالى فى اليابان وبين نظيراتها فى البلاد الأخرى ، وترتب على ذلك أنه أصبح من الضرورى فى الفترة التى عقبت استيلاء ميجى على السلطة تزويد الزوار بالتسهيلات الغربية النمط ، كما فى فندق تسوكيجى• واذ زاد عدد الزوار الأجانب فقد أقيم مثل هذه المبانى الغربية النمط فى مراكز أخرى • وهكذا أصبحت كلمة « فندق » باللغة اليابانية ( هوتيرو ) تطلق على مكان به تسهيلات مناسبة للأجانب ، فى حين حفظت الكلمة الأهلية « ريوكان » ( خان ، نزل ) لتطلق على الأماكن التى بها تسهيلات يابانية بحتة • وقدمت الحكومة مساعدتها لتشييد المزيد من الفنادق فى مختلف المقاطعات استعدادا لاقامة الألعاب الأوليمبية لعام ١٩٦٤ ، ووضعت قاعدة تنظيم الاستقبال اللائق بالسياح الأجانب باصدار « القانون الأساسى » للسياسة (٨) وقانون انشاء فنادق سياحية دولية (٩) واعداد الترتيبات لتوفير الاعتمادات اللازمة من مختلف المؤسسات المالية • وبخصوص المطاعم أعدت منذ عام ١٩٧١ وما بعده قائمة بالمطاعم المناسبة للسياح الدوليين ، والموصى بها لطعامهم ، وتوفير المعونة المالية لتحسين مستويات خدمتهم • وفى عام ١٩٧٧ كانت القائمة تضم ١٤٠ مطعما •

كذلك تثير اللغة بعض الصعوبات للمسافرين الأجانب فى اليابان • ومشكلة أخرى تتعلق بالطبيعة الموسمية لتجارة السياحة الدولية ، مضمونها أن هناك ميلا الى عدم توفر الأمان والاستقلال لدى الأشخاص المشتغلين بهذا الحقل • ومنذ الزيادة الكبيرة فى طلب المترجمين فى فترة الألعاب الأوليمبية لعام ١٩٦٤ ازداد عدد الأشخاص الذين اجتازوا اختبارات الترجمة الأهلية حتى بلغ عددهم ٦٧٢٣ فى أواخر عام ١٩٧٧ • ومع ذلك بقيت مشاكل اللغات غير الانجليزية ومشاكل التوزيع الاقليمى للمترجمين الموجودين •

والجدير بالذكر أيضا مختلف المزايا الممنوحة للسياح الأجانب ، من قبيل الاعفاءات الضريبية ، والأجور المخفضة ، والرحلات الخاصة ، وما الى ذلك •

فضلا عن ذلك ظهرت فى الطليعة منذ اقرار « القانون الأساسى للسياحة » فى عام ١٩٦٣ موضوعات من قبيل انشاء « الطرق السياحية الدولية » ، ويجرى تخطيطها وتزويدها بالتسهيلات المناسبة ، بما فيها تشكيلة من « الموارد » السياحية ( وبخاصة المواقع الجميلة والأماكن ذات الأهمية الثقافية ) • وكانت سياحة الأجانب الى الآن تميل الى أن تتركز فى كيوتو ، ونارا ، ونيكو ، وهاكونى • بيد أنه لكى يمكن تعزيز فهم عميق واسع لليابان ، وبالنظر أيضا الى رغبة الزوار الحديثين فى زيادة خبرتهم الشخصية بمختلف مناطق البلد ليعمقوا فهمهم لثقافة اليابان الفريدة فى نوعها، فانه يبدو بوضوح ضرورة الكف عن الاعتماد السابق على المراكز السياحية المشهورة ، وضم مناطق أخرى الى الطرق السياحية •

الرسم رقم (٨) خريطة اليابان ، وتوضح مناطق السياحة الرئيسية في اليابان والجهات الرئيسية التى يقصدها السياح اليابانيون ( ١٩٧٧ ) ٠



## مشاكل السياحة فى اليابان

أمام هذه الصورة الخلفية التى تمثل الزيادة فى حجم السـياحة ، وبخاصة فى السياحة الدولية ، يواجه تطور السياحة فى اليابان عددا من المشاكل ، أهمها كما أبدينا من قبل تهيئة أسباب الراحة الملائمة للسياح الدوليين ، وتحسين وسائل النقل ، وتدريب المترجمين • ومع ذلك يبدو لى أن أهم مشكلة هى هلاك « الموارد » السياحية • ذلك أن النشاط السياحى يعنى انتقال الناس الى أماكن بها وفرة من الموارد السياحية ، ومن ثم تنشر المعلومات عن تلك الأماكن وتدعم الصناعات السياحية قواعدها هناك • فاذا ضاعت هذه « الموارد » ترتب على ذلك ضياع الغرض الأساسى من السياحة فى تلك الأماكن •

والى جانب الأماكن المشهورة دوليا ، مثـل نيكو وجبل فوجى ( فوجى ياما ) ، تملك اليابان سبعة وعشرين متنزها قوميا وواحدا وخمسين متنزها شبه قومى (١٠) ، كما تملك مجموعة من التشريعات المتعلقة بحماية المعالم الثقافية والحفاظ على المعالم التاريخية (١١) • غير أن النمو الاقليمى فى اليابان كان سريعا وبعيد المدى ، ونسبة الأرض التى تملكها الحكومة المركزية فى المناطق صغيرة لدرجـة أنه ـ حتى فى نطاق المتنزهات القومية ـ أدى التطور المفرط فى الكثير من الأحيان الى أضرار فادحة أصابت المناطق ذات الجمال الطبيعى • والمطلوب هو معالجة مشكلة حماية هذه المناطق ومواردها لأنها تمثل ثروات للجنس البشرى بأسره ، لا لليابان وحدها ، فأى تطوير يستلزم استغلال هذه المناطق يجب أن يتضمن تقديرا للبيئة المحلية يعكس اعتبـارات علم الطبيعة وعلم الاجتماع وكذا رغبات سكان المنطقة كما يجب أن يقوم على أساس طاقة المنطقة ويتوافق معها ، ويأخذ فى حساب هذه الطـاقة الحاجـة الى توازن صحيح بين الحفظ والتنمية •

وتبعا لتقرير أعد فى جامعة كولورادو بشأن طاقة المتنزهات القومية بلغت الحال درجة بات عندها من المستحيل بالفعل ترميم البيئة الطبيعية واحياؤها ، وبدأت درجة الرضاء والاستمتاع اللذين يستمدهما المنتفعون بهذه المتنزهات فى التناقص (١٢) • ويؤكد واضعو التقرير أهمية « مستوى فضائى » للكائنـات الحية ـ فضاء فكرى بنوع خاص ـ يتعين بلوغه على أساس الطاقة البيئية لمنطقة ما وطبيعة الأنشـطة التى تزاول بداخلها • وقد صنف السيد « اياما » ورفاقه الجوانب المختلفة للطاقة « الفضائية » مع التفرقة بين « طاقة الاسـتقبال الفضائية » التى تتحدد بالظروف فى المنطقة المستقبلة وبين « طاقة الدخول الفضائية » التى تتحدد بظروف المنتفعين بالمنطقة (١٣) ، فيبدون أنه يجب تخطيط « طاقة فضائية مستقبلة » للمنطقة ، على أن تأخذ فى الاعتبـار طاقتها البيئية ( مع تأكيد خاص لمسألة الهلاك ، وامكانيات الترميم والانبات ) ومقدار الأرض المائلة أو المنحدرة • أما مستوى « طاقة الدخول الفضائية » فانه يجب من جهة أخرى أن يكون ثمة « مستوى فضائى بشرى » أكثر انخفاضـا يمكن أن يكون الناس عنده ، بالنسبة لمسـاحة المتنزة أو المنطقة المعنية ( والتسـهيلات التى يستخدمونهـا ) آمنين

ومرتاحين ( وقد أجريت دراسات أخرى فى هذا المجال ) (١٤) . ولم تزل هناك مشاكل كثيرة ينبغى دراستها فيما يتعلق بمسألة « الطاقة الفضائية » هذه وفى بلد كاليابان بنوع خاص ، الصناعة فيها متقدمة للغاية ، والتطوير يميل الى التغلب على الحفظ ، يجب اجراء تقدير لطاقة المنطقة من وجهة حفظ مواردها السياحية قبل وضع الخطط الخاصة باستخدامها . وانى أود أن ألفت النظر الى أننا اليوم فى وضع يؤدى ، اذا لم يعمل هذا التقدير ، الى هلاك موارد اليابان السياحية الوفيرة ، وهبوط القيمة السياحية للبلد .

**ملاحظات**

١ ـ ر . جلوكمان : كانكوجيجيو جيرون صفحة ٤ ( ترجمة مكتب السياحة الدولية ، وزارة السكك الحديدية ) . وزارة السكك الحديدية ١٩٤٠ .

٢ ـ و . هوزيكرر ، و ك . كراف : Grundiss des allgemeinin Fremdenverkekrs
صفحة ٢١ Polygraphischer Verlag A. G. ١٩٤٢ .

٣ ـ ت . نيكى T. Niki, Shaji to Kotsu-kumano-mode to Ise-mairi P. 2-4, Shibundo 1963 .

٤ـ أ . أوشيما E. Oshima, Nihon Kotsushi, Nihon Fuzoku—Shibekkan Tabi—Fuzoku, P. 290-1 Tuzankaku, 1969.

٥ ـ Kokumin, seikatsu ni kansura yoron chose ، سكرتارية ديوان رئيس الوزراء ١٩٧٨ .

٦ ـ Konko nojittai to shiko ، جمعية السياحة اليابانية ١٩٧٨

٧ ـ عادة اليابان فى القيام برحلات جماعية « للترفيه أو الاستجمام » للعمال فى المكاتب أو المصانع الخ .

٨ ـ صدر القانون الأساسى للسياحة فى ٢٠ من يونية ١٩٦٣ ، بالقانون رقم ١٠٧ . ويصف الطبيعة الأساسية للسياحة ، ويختص جزء كبير منه بالسياحة الدولية .

٩ ـ صدر القانون الخاص بانشاء الفنادق السياحية الدولية فى ٢٤ من ديسمبر ١٩٤٩ بالقانون رقم ٢٧٩ . والغرض منه هو توفير التسهيلات الغربية النمط للسياح الأجانب لتمضية الليالى .

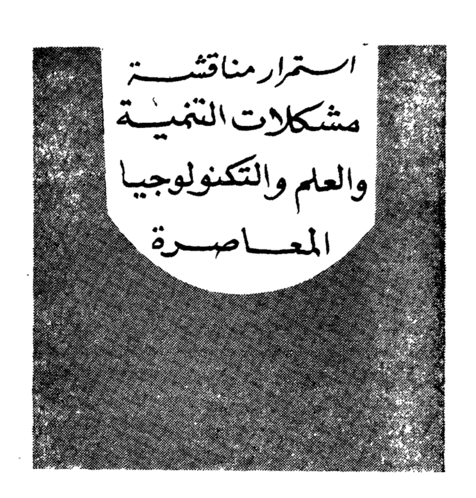
١٠ ـ تملك اليابان سبعة وعشرين متنزها قوميا ، وواحدا وخمسين متنزها شبه قومى ، وتسعة وعشرين متنزها تابعا لمقاطعة أو بلدية . وتشكل مساحة المتنزهات الطبيعية ١٣ر٧٦٪ من المساحة الكلية للبلد .

١١ ـ تتضمن « المعالم الثقافية الكنوز القومية ، والملكيات الثقافية الهـامة ، **والآثار التاريخية والقومية ، والملكيات السلالية الهامة** ، والأماكن المخصصـه لحفظ المبانى التقليدية الهامة · وقد خصص ١٣٨٧١ هكتارا لهذا الغرض فى القانون المتعلق « بالاجـراءات الخاصـة لحفظ المعـالم التاريخية فى المدن القـديمة » ·

١٢ ـ جامعة ولاية كولورادو : دراسـة لتطوير المعايير الخاصـة بتحديد قدرة تحمل المناطق الداخلة فى نظام المتنزهات القومية ، مرافق المتنزهات القوميـة نوفمبر ١٩٦٩ ·

١٣ ـ M. Eyama, Shizen Kōen Shūyōryoku ni Kenyū, Dō-Chūkan اداره البيئة Kō-koku, 1973.

١٤ ـ T. Tskukisa, kankō chuki ni okeru tekisei yorō, Aoyama Gakuin keiei ronshū — Vol. 11, No. 2, 1976.




تواجه البشرية وهي على عتبة سنة ٢٠٠٠ عددا من المشكلات الكبيرة والجديدة التي سوف تؤثر تأثيرا محسوسا ، وربما كان مطردا ، على مسار التنمية العالمية ، والعلاقات بين الدول ، كما سوف تؤثر في النهاية على نوعية الحياة الانسانية .

ويمكن تقسيم هذه المشكلات الى نوعين :

النوع الأول يرتبط باعادة بناء الاقتصاد الدولى ، على نحو يؤدى الى القضاء على العلاقات الاقتصادية الجائرة التي تقوم بين الدول النامية ، وبعض البلاد المتقدمة ، وذلك بالقضاء على آفة التبعية والخضوع التي تعانيها الدول الأولى ، ووضع حد لسياسة السيطرة والقهر التي تمارسها الدول الأخيرة . وجدير بالذكر أن مبادىء النظام الاقتصادى العالمى الجديد موضحة في ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة .

# الكاتب : ذرمين ميخائيلوفتش

فيلسوف سوفيتي مشهور وعالم اجتماعي • عضو أكاديمية العلوم السوفيتية ، ونائب رئيس اللجنة الحكومية السوفيتية للعلم والتكنولوجيا ، ومدير معهد أبحاث تحليل النظم لكل الاتحاد ، الذى أسسته اللجنة الحكومية السوفيتية للعلم والتكنولوجيا بالاشتراك مع أكاديمية العلوم السوفيتية ، ورئيس مجلس المعهد الدولى لأبحاث مشكلات الادارة ورئيس أكاديمية العلوم السوفيتية ، والمجلس العلمى للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأيديولوجية المتصلة بالثورة العلمية والتكنولوجية • ألف أكثر من ٣٠٠ كتاب ومقال نشرت فى الاتحاد السوفيتى ودول أخرى عديدة •

# المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة ، وسابقا رئيس مشروع الألف كتاب بوزارة التعليم •

---

ولا تألو الدول النامية جهدا فى اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطى • وهى تلقى فى هذا السبيل تفهما وتأييدا مستمرا من جانب الدول الاشتراكية التى تؤازرها فى نضالها للقضاء على آثار الاستعمار ، والأشكال المختلفة للامبريالية التكنولوجية •

هذا والعلة فى تأخر معظم الدول النامية ، وتبعيتها ، وفقرها ، تكمن فى ماضيها الاستعمارى • ولكن السبب المباشر فى خطورة الموقف فى بلدان أفريقية ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية ، يرجع الى أن التنمية التى تمت خلال العقدين الماضيين على أساس المشاركة بين الدول النامية والمتقدمة قد أسفرت عن خيبة الأمل •

واذا نظرنا الى جوهر الأمور وجدنا أنه لم يتحقق أى هدف من أهداف التنمية خلال العشرين سنة الماضية • واذا كان قد حدث ارتفاع كمى معين فى مؤشرات التنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ، فان ذلك لايمكن أن يحجب الحقيقة الناطقة بأن البلاد النامية تتخلف يوما بعد يوم عن البلاد المتقدمة ، فى الناحية النوعية خاصة ، وتواجه فى وقت واحد المشكلات المتصلة بالارتفاع الهائل فى ديونها الاجنبية ، والنقص

الشـديد فى رؤوس الأموال ، والفائض الكبير من العمالة الذى يفضى الى البطـالة ، والانكماش النسبى للأسواق الرسامية ، وما الى ذلك ٠

والنوع الثانى من المشكلات ينبـع من أوجـه الارتبـاط بين النـاس والمجتمع والطبيعة والبيئة ٠ والمشكلات الأساسية فى هذا المجال تتصل بالطاقة والطعام والمواد الخام اللازمة لمواجهة ازدياد السكان باطراد ، وتلوث البيئة وضرورة حمايتها من الأخطار العديدة الناجمة عن التقدم التكنولوجى الذى لا ضابط له ، وترشيد استخدام الموارد المائية ، والعمل على اسـتئصال الأمراض الخطـيرة ، والخدمات الصـحية العـامة ، والاستصحار ( تحويل الارض الى صحراء ) ٠

ومنشأ هذه المشكلات التى ظهرت فى الربع الأخير من القرن العشرين هو سرعة نمو القوى الانتاجية ، ومعدلات التحول السريعة التى لم يسبق لها مثيل ، وبخاصة فى التكنولوجيا ، والايقاع السريـع للظواهر والأحداث مع اتسـاع نطاقها ، وتدويل الانتاج والعلاقات الاقتصادية العالمية ، وتشابك العمليات السياسية ، والاقتصادية ، والعلمية والفنية ، والثقافية ، والفكرية ، وغيرها من العمليات فى مختلف البلدان ٠

ولهذه المشكلات تأثير مباشر أو غير مباشر على مصير الانسانية جمعاء ، ولا تكفى جهود بلد واحد أو مجموعة من البلدان لحلهـا ٠ ولهذا يتعين تنسيق جهود كل البلدان على المستوى الدولى ٠ يضاف الى ذلك أن المشكلات متشابكة بصورة معقدة بحيث تشكل ــ اذا جـاز هذا التعبير ــ قطاعات عالمية لمجمع ضخم واحد ، يستحيل فيها ايجاد حل منفصل لأى واحدة منها ٠

ولننظر على سـبيل المثال الى الموقف فى مجال انتاج الطاقة ، والمعروف أن السبب المباشر لازدياد الاهتمام بالطاقة هو الاجراء الذى اتخذته دول الأوبك برفـع أسعار البترول مضافا اليه الحاجـة الى حماية البيئة من أخطـار التلوث ٠ ولا ريب أن نفاذ موارد الطاقة الرخيصة نسبيا فى وقت يشتد فيه الطلب على الطاقة يتطلب اعادة التوازن العالمى فى استخدام الطاقة ٠ ذلك أن نمو القوى الانتاجيـة ونمـو الانتـاج لايتحققان الا بتطوير انتاج الطاقة ، ومعدلات الاستهلاك ٠

ومن هنا تمس المشكلة كلا من الدول المتقدمة والدول النامية على السواء ، وان كان ذلك بدرجات متفاوتة ، وبيان ذلك أن الأمر يتطلب تخفيض استهلاك الطاقة فى البلاد المتقدمة ( التى تستهلك ٨٠٪ من جملة استهلاك الطاقة العالمى ، مـع العلم بأن عـدد سكانها لايتجاوز ٢٠٪ من اجمالى عدد السكان فى العالم ) ، فى حين أن الانفجار السكانى فى البلاد النامية يتطلب زيادة انتاج الطاقة ، ورفع معدلات الاستهلاك ، حتى ولو أخذنا فى الاعتبار اعتدال درجة الحرارة وتحسن الأحوال المناخية فيها ٠

وتعنى اعادة البناء الاقتصادى فى الدول الصناعيـة المتقدمة تخفيض اسـتهلاك الوقود ( وبخاصة البترول ) ، واستخدام المصادر البديلة للطاقة ، كالفحم ، والرياح ، والشمس ، الخ ، وواضح أن هذا من شأنه أن يؤدى الى ادخـال تغييرات أساسية فى

الصناعة ( كاعطاء الأولوية فى البلاد التى تفتقر الى المواد الخام اللازمة لانتاج الطاقة لتنمية القطاعات التى لاتستخدم طاقة كثيفة ، وهى القطاعات التى يسمونها « قطاعات عقلية » لاعتمادها على القوى البشرية ذات المهارة العلمية ) ، كما يؤدى الى تغيير أساليب الحياة ، والعادات ، التى ظهرت ، فى العقدين الماضيين نتيجة للاعتقاد بأن موارد الطاقة الرخيصة غير محدودة ٠

والواقع أن فلسفة المجتمع الاستهلاكى قامت كلها على أساس هذا الاعتقاد الخاطىء ، ومن هنا فان انهيار صرح الوهم شديد الوقع على النفس ٠ فظهرت عبارة « نمو الصفر » وعبارة « الدول غير النامية » ٠ وفى رأينا أن هذه العبارات هى انعكاس للفشل فى ادراك الموقف الجديد - وأساس هذا الفشل هو العجز عن ادراك الاتجاهات الحالية فى العالم ، والقوانين الحقيقية التى تحكم تنمية المجتمع البشرى ٠

وفيما يتعلق بالبلاد النامية فان لحاقها بالبلاد المتقدمة ( دون تقليدها بأى حال ) يتطلب قبل كل شىء السرعة فى تدبير مواردها الخاصة فى الوقود والطاقة ، وبدون ذلك لايتسنى حل أى مشكلة من المشكلات ، سواء كانت مشكلة زيادة الانتاج الصناعى أو مشكلة العمالة ، أو توفير مواد الطعام ، ونقول بصفة خاصة ان تكثيف الزراعة الذى لايتسنى الا بزيادة الطاقة اللازمة للمزارع شرط جوهرى لزيادة الانتاج الكمى للمواد الغذائية ، وضمان جودتها ، وتوفير قدر كاف من الطعام يليق بكرامة الانسان ٠

والواقع أن البلاد النامية فى حاجة الى رفع انتاج الطاقة التى أصبحت حادة ، لاجوهرية فقط ، ومصادر الطاقة البديلة ( سواء المصادر التقليدية كالفحم ، والزيت الحجرى ، والقوة الهيدروليكية ، أو غير التقليدية كالشمس ، والرياح ، والبيوغاز ، وخلايا الوقود ، الخ ) تستطيع - نظريا - زيادة القدرة على انتاج الطاقة فى البلاد النامية ٠ ولكن هذه الزيادة لن تكون بدرجة واحدة فى كل البلاد ، نتيجة لاختلافها فى المناخ ووسائل النقل ومقدار الموارد الضرورية المتوافرة لدى كل منها ٠

ويجب أن لا يغرب عن البال أيضا أنه يمكن استخدام الفحم فى المستقبل ، لا كوقود لانتاج القوة الكهربية فقط بل أيضا لانتاج الوقود الصناعى السائل ٠ وتزداد أهمية هذا الأمر اذا حدثت زيادة جوهرية فى تكاليف الوقود السائل الطبيعى ، وتدل التنبؤات الخاصة بالمستقبل على أن هذه الزيادة سوف تحدث لأسباب « موضوعية » ( سوف تزداد تكاليف الوحدة من استخلاص الوقود السائل ، ضرورة الوصول الى المناطق البحرية والبرية التى يتعذر الوصول اليها ، والقيام بأعمال الحفر ، الخ ) ولأسباب « ذاتية » تعكس المصالح السياسية والاقتصادية والمالية وغيرها من مصالح الدول المنتجة ، والشركات الكبرى ، والوسطاء ) ٠

ويجدر بنا أن نضيف أن البترول ليس وقودا فقط ، بل انه أيضا مادة خام لازمة لصناعة مختلف المنتجات ، ومنها الأسمدة اللازمة لزيادة انتاج المواد الغذائية من طبيعية وصناعية ٠ ثم ان استخدام الفحم يخلق مشكلة حماية البيئة من التلوث ، فضلا عن ارتفاع تكاليف نقله ٠

ومن ثم فاننـا اذا نظرنا الى الأمر من ناحية الاستراتيجية اللازمة للانتقال من التوازن العالى فى الطاقة ، السـائد فى الوقت الحاضر الى التوازن الجديد ، رأينـا أن هذا الأخير سـوف يتسم بتخفيض اسـتهلاك البترول ، وزيادة اسـتخدام الفحم ، واستمرار استهلاك الغاز الطبيعى بمستواه الحالى النسبى ، وزيادة سريعة ومطردة فى انتاج الطاقة بالوسائل النووية ، تم بالوسائل النووية الحرارية بعد ذلك ٠

والحق أنه لايمكن الوفاء بمتطلبات كل البـلاد من الطاقة الا باستخدام قوة الذرة ٠ ذلك أن عدم نفاد الطاقة ، والاسـتغلال العالمى للطـاقة الذرية ، أمر ييسر انشاء محطات نووية فى كل بلد ، بصرف النظـر عن أحـواله المناخيـة أو موارده الطبيعية ٠

وجدير بالذكر أن تجارب سنوات عديدة فى تشغيل نحو ٢٠٠ وحدة لتوليد الطاقة النووية قد دلت على أنه يمـكن تشـغيل المحطات النـووية بطريقة مأمونة ، موثوق بها ٠ وتدابير الأمن فيها فعالة جداً بحيث ان حـادثا جـرى فى محطـة كبيرة بولاية بنسلفانيا الأمريكيـة ـ وكان حادثا استثنائيـا خـارجا عن المألوف ـ أمكن السيطرة عليه دون خسارة فى الأرواح أو اضرار بالصحة ٠ ولما كان حجـم النفايات الاشعاعية صغيرا للغاية فانه يمكن التخلص منها بواسطة الصواريـخ التى تطلق فى الفضاء الخارجى ( وهذا يحل أيضا مشـكلة حمـاية البيئـة الأرضية من النفايات الاشعاعية ) ٠

وليس الموقف الحالى فى البلاد النامية معقدا فحسب ، بل انه أيضـا فريد فى بابه ، لانه لم يسبق له مثيل فى التاريخ ٠ والحق أن البلاد النامية تجد نفسها أمام ثورة علمية وتكنولوجيـة ، بسرعتها التى تضاهى سرعة الضوء ، والضغوط التى تولدها ، واسراعها بتغيير كل شىء ، وأجهزتها وآلاتهـا التى تمـكن النـاس من اكتشاف أسرار الفضـاء ، وسبر أغـوار المحيطات وكشف النقـاب عن أسرار الذرة والخلايا الحية ، ومشاهدة الانسان لأخيه وتحدثه معـه عبر آلاف الكيلومترات ، مـع العلم بأن هذه البلاد لم تتجاوز المرحـلة الأولى من الثـورة الصناعية ٠ ولذلك فهى غير مستعدة لفهم واستخدام منجزات هذه الثورة الجديدة ٠

ان المرحلة التى وصلت اليها البـلاد الناميـة الآن هى مرحلة الانتقال من العمل اليدوى الى العمل الآلى ، واستخدام الآلات البسيطة ٠ وهذا يفسر لنا ظهـور الافكار المختلفة عن التكنولوجيا « الوسيطة » و « المناسـبة » و « البديلة » ٠ ولايوجـد ، بل لا يمكن أن يوجد ، أى تكنولوجيا خاصة تجمع بين مزايا العمل اليدوى البسيط والتقدم التقنى للثورة العلمية والتكنولوجيا ٠ واذا تذكرنا تجربة « عقدى التنمية » بدا لنا أنه ليس من المحتمل تطوير هذه التكنولوجيـا على نطاق واسع ٠ وما الحالات النادرة التى تم فيها تطوير هذه التكنولوجيـا سوى مجرد استثناء يثبت القاعدة ٠ وذلك لان الهوة بين مسـتويات القـدرة الانتاجيـة فى البـلاد المتقدمة والبلاد النامية تتسع بدلا من أن تضيق ٠

وهناك أسباب عديدة لذلك ، منها سياسة « الامبريالية التكنولوجية » التى تحاول ابقاء المستعمرات السابقة خاضعة لهـا ، ومنها خطـة الشركات العالمية التى تحاول جنى أعظـم قدر من الأربـاح باحتـكار وادخـــال وتطبيق التقـدم العلمى والتكنولوجى ، ومنها الطرق الاجتماعية العتيقة لتكوين رأس المال فى البلاد النامية نفسها ، وأسباب أخرى كثيرة .

ومن الأسباب الرئيسية فى تخلف الدول الناميـة عجز السواد الأعظم منها عن الافادة من الفرص التى تتيحها الثورة العلمية والتكنولوجية ، وذلك بسبب افتقارها الى الامكانيات الضرورية ، والدليل على ذلك أن ما تنفقه لايتجـاوز ٢٪ من اجمـالى الانفاق على البحوث العلمية فى العالم غير الاشتراكى ، وأنها لا تملك سوى ١٪ فقط من براءات الاختراع .

وتريد البلاد النامية بالطبع أن تسـتخدم العلم والتكنولوجيـــا فى التنمية . وقد أعلنت منظمة التنمية الصناعية التابعــة للأمم المتحدة فى مؤتمـرها المنعقد فى ليما فى ١٩٧٥ أنها تهدف الى أن يـكون نصيب البـلاد النامية من الانتاج الصناعى الكلى لايقل عن ٢٥٪ .

وقد انعقد مؤتمـر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيـا قبـل ذلك فى ١٩٦٣ ، بجنيف . واستعرض المؤتمر المنجزات العديدة فى العلم والكنولوجيا . على أن ذلك المؤتمر لم يعد بفائدة كبيرة على البلاد النامية ، فمن دواعى الأسف أن أحـدا لم يشر بكلمة الى موضوع توفير الامكانيات العلمية والتكنولوجية المحليـة فى تلك البـلاد ، فى ذلك الوقت الذى كان بداية العقد الاول للتنمية . ولكن الذى اســـتأثر باهتمام المؤتمر هو المعونة الأجنبية باعتبارها العامل الأســـاسى فى سرعة النمـو . والجميع يعرفون النتائج التى تمخض عنها « عقدا التنمية » .

وهذا هو السبب فى أن الموضوعات الرئيسية فى مؤتمر الأمم المتحـدة الثانى بشأن استخدام العلم والتكنولوجيـا فى التنمية ، المنعقد فى الفترة مـن ٢١ الى ٣٠ أغسطس ١٩٧٩ فى فينا ( النمسا ) كانت هى ايجـاد أشكال جديدة للتعاون الدولى ، والأجهزة اللازمة لتنفيذ هذا التعاون لصالح جميع الدول ، وبخاصـة البلاد النامية . وهذا واضح من قائمة المسائل التى بحثها المؤتمر ، ومنها اختيار ونقل التكنولوجيـا لأغراض التنمية ، واقامة أجهزة دولية لتبـادل المعلومات التكنولوجيـــة والعلمية ، وتمويل العلم والتكنولوجيا فى البلاد النامية ، واتخـاذ تدابير لتشـجيع التعاون بين هذه البلاد ، الخ ، وأقر المؤتمر « برنامج عمل » يتضمن توصيات مناسبة .

والمستقبل كفيل بأن يبين لنا هل يصبح هذا البرنامج خطـة للعمل ، أم هو مجرد وثيقة تضاف الى العديد من وثائق التنمية الموضـوعة باحـكام ، التى ظلت حبرا على الورق ، برغم تأكيدات واضعيها . واذا أريد أن ألا يكون « برنامج العمل »

خطة على الورق ، وأن يكون برنامجا للتحول الصحيح والتحديث ( ادخال الأساليب الحديثة ) الايجابى ، وجب أن يتوافر عدد من الشروط ·

أول هذه الشروط تهيئة جو السلام لأن التنفيذ الفعال والسليم لهذا البرنامج لن يتأتى الا فى مناخ السلام · والسلام هنا ليس معناه عدم النشاط العسكرى ، بل معناه جو من العلاقات الدولية يمتاز بالوفاق ، ثم تحديد وتخفيض السلاح ، وتنمية الثقة المتبادلة ، وتعزيز التعاون فى المجالات الاقتصادية والعلمية والفنية والثقافية

وثانى هذه الشروط أن التطبيق المفيد لنتائج الثورة العلمية والتكنولوجية يتطلب من الدول النامية سرعة التحول الى استخدام الأساليب الرأسية ( المكثفة ) فى نشاطها الاقتصادى لان الاسلوب الافقى ( التوسع الكمى لا النوعى ) ـ وان أدى الى زيادة المؤشرات الكمية ـ يتسم بالابطاء المطرد فى النواحى الهامة الاخرى مثل الجودة ، ومعدلات النمو ، ومستويات التنمية ·

وبعبارة أخرى نقول ان ايقاع تكوين رأس المال لن يكون سريعا الا بالجمع بين الثورة الصناعية ، والثورة العلمية والتكنولوجية · وتدل التجارب الحديثة فى بلدان عديدة على أن المبالغ الطائلة من المال ، والوصول الى مصادر التكنولوجيا المتقدمة ـ وان كان ذلك بالطبع من العوامل الهامة فى الاسراع بالتنمية العلمية والتكنولوجية ـ لاتستطيع أن تعطى دفعة حاسمة للتنمية ، اذا بنيت على الأشكال الاجتماعية العتيقة لتكوين رأس المال ·

ومن ثم كان وجود نوع من النظام الاجتماعى يساعد على استيعاب الأشكال المعاصرة للتقدم العلمى والتكنولوجى شرطا أساسيا للتنمية · وهذا ـ بدوره ـ يرتبط بمشاركة الدولة بصورة فعالة فى التنمية الاقتصادية ، والعلمية ، والتكنولوجية ·

والأمر كذلك ، لان تنمية العلم والتكنولوجيا من العوامل الهامة ، ولكنها ليست بأى حال هى العامل الوحيد فى التقدم العلمى والتقنى ، وهو ظاهرة شديدة التعقد · والنجاح فى هذا المجال لا يتوقف على مستوى الدولة فى البحوث والتنمية فحسب ، بل يتوقف أيضا على الظروف التى تطبق فى ظلها نتائج هذه البحوث ، وهى ظروف يحددها نظام ومستوى الانتاج ·

وثالث هذه الشروط وآخرها أنه لما كان من الممكن استخدام التقدم العلمى والتقنى فى الخير والشر ( يلاحظ أن الجنس البشرى لايزال معرضا لخطر الحرب النووية الحرارية ) فان المهمة التى تقع على عاتق المجتمع الدولى هى تأنيس ( الصبغ بالصبغة الانسانية ) التنمية العلمية ، بمعنى توجيه البحوث العلمية نحو الوفاء بحاجات الانسان ، وتعزيز روح التعاون الدولى بين العلميين على أساس انسانى ·

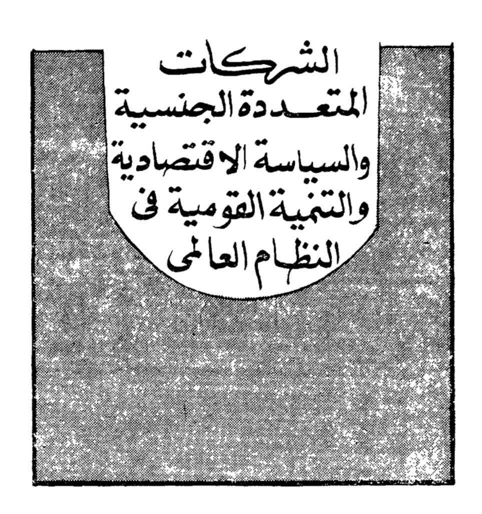
وتزداد أهمية هذه المهمة اذا علمنا عددا يتراوح بين ٣٥٪ و ٤٥٪ من العلميين

والمختصين فى العالم يعملون بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى البحوث والتنمية المتصلة بالشؤون الحربية • وهؤلاء يمثلون طاقات هائلة ومواهب عديدة يمكن أن تستخدم التقدم العلمى والتقنى لصالح التنمية •

ولقد كان اقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٧٤ للاعلان الخاص باقامة نظام اقتصادى دولى جديد خطوة موفقة في سبيل اصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية ، وبنائها على أساس جديد • وهذه العلاقات ذات جوانب متعددة ، وما مشكلات التنمية العلمية والتقنية سوى جانب واحد منها • ومن بين الجوانب الأخرى مشكلات التجارة العالمية والمواد الخام ، والعلاقات النقدية والمالية ، والنقل ، والتأمين . وكذلك المشكلات المتعلقة بتنظيم أوجه نشاط الشركات العالمية •

وكل هذه المشكلات يرتبط بعضها ببعض ويتفاعل بعضها مع بعض على المستوى القومى والمستوى الاقليمى والمستوى الدولى • ولاشك أن التجربة ـ ايجابية وسلبية ـ التى اكتسبتها الدول فى التعاون الدولى سوف تمكنها من تركيز اهتمامها على المشكلات والمهام الرئيسية التى تواجه البلاد المتقدمة والنامية فى اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية •

والحق أن وجوب حل هذه المشكلات أمر لاتحتمه المقتضيات الاجتماعية والاقتصادية بقدر ما تحتمه المقتضيات العملية الشاملة للتنمية المعاصرة • والى هذه المهمة ، والى توثيق عرى التعاون فى جو السلام والوفاق . يجب أن تتجه هموم الساسة فى جميع الدول •




مقـــدمة

النتائج التجريبية الوارد ذكرها فى هذا المقال مستمدة من مشروع البحث الخاص بالشركات المتعـددة الجنسـية ، والسياسة الاقتصادية ، والتنمية القومية ، بجامعة زيوريخ . ولن نعرض الالماما لمقارنة هذه النتائج بغيرها من نتائج البحوث الأخرى ، وعلى من يريد المزيد من الاطـلاع فى هذا الموضوع أن يرجع الى المصدرين رقم ( ٨و٩ ) *.

يضاف الى ذلك أنه لايتسنى ـ نظـرا لضيق المقـام ـ الافاضة فى شرح المبادىء النظرية التى يقوم عليها البحث . والاطار النظرى الذى يضم المبادىء المختلفة هو تحليل النظام العالمى الذى أفضل أن أطلق عليه اسم « المفهوم العالمى لعلم الاجتماع » ، وتجدر بنـا الاشـارة الى أن هذا الاطار النظرى

* الأرقام المحصورة بين قوسين تشير الى المراجع .

الكاتب : ڤولكر بورنشير

أستاذ مساعد بجامعة زيوريخ • وباحث بمعهد علم الاجتماع بهـذه الجامعة . زلفيج ٦٣ ، س هـ — ٣٢-٨٠ ، زيورنج ، سويسرة • متخصص في علم الاجتماع الاقتصادي، وبخاصة ظهور الشركات المتعددة الجنسـية ، وأثرها •

المترجم : أمـين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة ، وسابقا وسس مشروع الألف كتاب بوزارة التعليم

---

**لم يصل بعد الى مرتبـة النظرية بمعناها الدقيق • وهنـاك كثير من المبـادىء النظرية متناثرة فى ثنـايا المراجع • ولكنا ننصح القارىء أن يراجع المصـادر ( ١٣ر١٤ر١٦ ) اذا أراد الاطلاع على صورة منظمة لهذه المبادىء •**

ونريد أن ننبه القارىء الى شىء آخـر ، وهو أن النتائج التى ذكرناها مشفوعة بالأسباب التى أدت اليها • واذا كان من المستحيل ملاحظة الأسباب بطريق التجربة فان الأساليب الحديثة لعلم الاجتماع يمـكن ، اذا استخدمت على الوجـه الصحيح ، أن تتجنب الاستنتاجات الخاطئة • وعلى الرغم من اجراء الكثير من الاختبارات المناسبة لتحقيق هذه الغاية فاننا لم نستنفد كل الضوابط الممكنـة من الناحيـة النظـرية والمنطقية • ولذلك فان الأسباب التى ذكرناها تتصل بالمبـادىء النظرية الأساسـية التى يجب أن لا تتغير ، اللهم الا اذا أمكن التوصل الى أدلة تجريبية قوية تناقضها •

وتدور النتائج الرئيسية حول ثلاث مسائل كبرى : أولاهما تأثير وجود الشركة المتعددة الجنسية ( ش م ج ) على ( أ ) النمو الاقتصـادى ، (ب) والتفاوت الاجتماعى

فى البلاد المضيفة • والثانية : كيف يمكن تفسير هذه النتائج تجريبيا ؟ والثالثة : تقسيم البلاد المضيفة طبقا ( أ ) مختلف ضروب السياسة الاقتصادية ، (ب) ومحددات مثل هذه السياسات الاقتصادية ، (جـ) ونتائج السياسات الاقتصادية المختلفة •

**تأثير وجود ( ش م ج )**

**النمو الاقتصادى**

يجب علينا أن نفرق بين النتائج الطويلة المدى والنتائج القصيرة المدى لوجود ( ش م ج ) بالنسبة للنمو الاقتصادى • فالنتائج الأولى تترتب على تغلغل نفوذ ( ش م ج ) فى الحياة الاقتصادية ، والأخرى على استثمار ( ش م ج ) • وقد أمكن التوصل الى النتائج الآتية عن طريق المقارنة بين عينة تشمل ٩١ دولة من الدول المختلفة خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ ، وذلك باستخدام طريقة الانحدار المضاعف وتحليل المسار ، وتحليل المتوسط الحسابى •

والنتيجة القصيرة المدى التى تترتب على استثمار ( ش م ج ) هى زيادة معدل النمو الاقتصادى ( ٢ و ٣ و ٥ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ ) • ويصدق ذلك أيضا على معدل نمو رصيد رأس المال الذى تملكه ( ش م ج ) (٦) •

وكلما تراكم استثمار ( ش م ج ) بالنسبة للرصيد الاجمالى لرأس المال ، ومجموع السكان ـ أى كلما ازداد تغلغل نفوذ ( ش م ج ) فى الحياة الاقتصادية ـ انخفض معدل نمو دخل الفرد ، كما انخفض اجمالى الدخل ( ٢و٣و٥و٦و٨و٩و١٠ و ١١ و ١٥ و ١٧ ) • ومن ذلك يتضح أن تغلغل نفوذ ( ش م ج ) له نتائج سلبية طويلة المدى ( تمتد الى عشرين سنة ) ، وأن أى استثمار جديد تقوم به ( ش م ج ) له نتائج ايجابية قصيرة المدى ( خلال الفترة التى يحدث فيها ) • ولكن على الرغم من أن استثمار ( ش م ج ) له آثار ايجابية قصيرة المدى على النمو الاقتصادى فانه يلاحظ أن مثل هذا الاستثمار يزيد من تغلغل نفوذ ( ش م ج ) فى الحياة الاقتصادية ، وبذلك يؤدى فى النهاية الى آثار سلبية ترتبط به •

هذا ونشاط ( ش م ج ) الذى يؤدى الى اعتماد الدول المضيفة عليها فى مجال التكنولوجيا ( بسبب هيمنة الشركات الأجنبية على براءات الاختراع ) له أيضا آثار سلبية واضحة وطويلة المدى على النمو الاقتصادى (١٠ و ١١ ) •

وجدير بالذكر أن مختلف ضروب الاعتماد والتبعية التى تخلقها أو تحتفظ بها ( ش م ج ) فى الاقتصاد العالمى فيما يتعلق بالتكنولوجيا ، والتجارة ، ورأس المال ، والتنظيم ، يرتبط بعضها ببعض ارتباطا قويا بوجه عام ، وآثارها السلبية على النمو الاقتصادى متماثلة فى النهاية ( ٧ و ١٠ و ١١ ) • ولكن العلاقة بين مختلف أشكال التبعية الاقتصادية تتطلب المزيد من البحث ، نظرا لأن مفهوم التبعية التجارية ، والتبعية الكنولوجية غير دقيق من الناحية النظرية ، اذا استخدمناه فى تفسير النمو والتفاوت الاقتصادى بين الدول •

هذا والمقر الرئيسى للشركة المتعددة الجنسية فى وطنها يبين لنا مدى أهمية الأعمال التى تمارسها هذه الشركة فى الخارج . بالنسبة لوطنها الأم . فمن الواضح أنه ليس للمقر الرئيسى ل ( ش م ج ) وتغلغل نفوذها فى الحياة الاقتصادية آثار متماثلة بالنسبة للنمو الاقتصادى ، ذلك أن ما يعود على دولة المقر من فائدة يعود بالضرر على الدولة التى يتغلغل فيها نفوذ ( ش م ج ) ، وكلا الأمرين ( الفائدة والضرر ) يرتبط بانخفاض معدل النمو (١) ٠

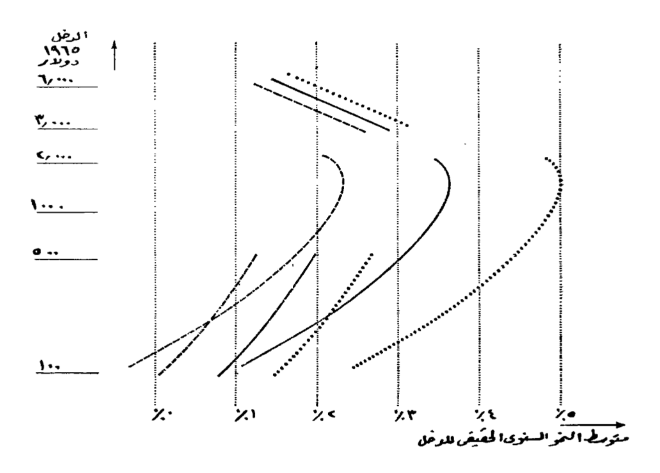
وهناك تفسير منطقى آخر القول بأن تغلغل نفوذ ( ش م ج ) يتناسب تناسبا عكسيا مع النمو الاقتصادى الطويل الأمد ، ألا وهو « ميل البلاد التى تزداد فيها احتمالات ضعف النمو الى بذل المزيد من الجهود لتكوين رصيد كبير فى الاستثمارات الأجنبية على سبيل التعويض » ( ١٧ ص ١٨ ) ٠ على أن هذا الافتراض يمكن استبعاده تجريبيا لأنه يتضمن ارتباطا ايجابيا بين ضعف النمو واستثمار ( ش م ج ) حيث يزداد نمو الدخل أيضا ٠ يضاف الى هذا أننا اذ قارنا بين عدة عوامل لها صلة بالنمو ـ وهى مستوى الدخل فى بداية فترة النمو ، وتوزيع الدخل . وتكوين رأس المال . ونمو الاستثمارات ، ونمو السكان . ومستوى التحضر ونموه . والأهمية النسبية للموارد الطبيعية فى السوق العالمية ـ وجدنا أن العلاقة صحيحة بين تغلغل نفوذ ( ش م ج ) وتأثير النمو الاقتصادى الطويل الأمد ٠

هذا وانخفاض معدل النمو الاقتصادى بسبب ازدياد تغلغل نفوذ ( ش م ج ) هو أوضح فى البلاد المتخلفة ( ب م ) منه فى عينة عالمية من الدول ٠ واذا درسنا حالة الدول الغنية على حدة لم نجد هذه العلاقة قائمة بشكل محسوس ( ٥ و ٦ و ٩ ) ٠ وقد بحث العلماء : هل لاختلاف قطاعات رأس مال ( ش م ج ) تأثير مختلف على النمو الاجمالى لدخل الفرد ( ٦ و ٩ ) ، فوجد أن نسبة تغلغل ( ش م ج ) فى أربعة قطاعات من عشرة فى ٨٨ دولة متخلفة تزيد قليلا على ثلاثة أرباع تغلغلها الكلى ٠ وهذه القطاعات هى : قطاع الصناعة ، وقطاع الزراعة ، وقطاع التعدين والصهر ، وقطاع البترول ٠ وتبين من دراسة هذه القطاعات أن تغلغل ( ش م ج ) فى الصناعة له أثر سلبى محسوس على نمو دخل الفرد ، ومثل ذلك يصدق على تغلغل ( ش م ج ) فى التعدين والصهر ، وهذان التأثيران متكافئان فى القوة ٠ أما تأثير تغلغل ( ش م ج ) فى الزراعة فأقل من ذلك ولا أهمية له من الناحية الاحصائية ، فى حين أنه لا تأثير لهذا التغلغل اطلاقا فى مجال البترول على نمو دخل الفرد ٠ ويمكن أن نضيف الى ذلك أن تدابير تغلغل ( ش م ج ) فى هذه القطاعات الأربعة الكبرى مستقلة من الناحية الاحصائية فى كل ( ب م ) ٠

هذا وتأثير استثمار ( ش م ج ) القصير المدى على تشجيع النمو الاقتصادى ذو قوة متماثلة فى مختلف العينات الفرعية التى أخذت من ( ب م ) ٠ ومثل ذلك يصدق على تأثير تغلغل نفوذ ( ش م ج ) الطويل المدى والمؤدى الى تأخير النمو ٠ وقد كشفت النتائج السابقة عن وجود تأثيرات سلبية قوية فى ( ب م ) الفنية نسبيا (٨) ٠

على أن البحوث التفصيلية أوضحت أن هذه النتائج غير صحيحة • وفى وسعنا أن نقول ان التأثير السلبى واحد فى كل العينات الفرعية التى أخذت من ( ب م ) • ولم تظهر علاقة ذات بال من الناحية الاحصائية بين وجود ( ش م ج ) ونمو الدخل فى تلك المجموعة الصغيرة نسبيا من البلاد الصغيرة جدا التى تعد من أفقر البلاد فى العالم • على أن الارتباط بين الأمرين موجود • ذلك أن ادخال عدد كبير من تلك البلاد الصغيرة جدا فى تحليل العينات الفرعية يفسر لنا وجود بعض التأثيرات السلبية القليلة ( ٥ و ٦ و ٨ ) • وعلاوة على ذلك فان التحليلات التفصيلية قد دلت على أن التأثير على النمو لا صلة له بالموقع الجغرافى فى ( ب م ) ( ٨ و ٩ ) •

واذا كان تأثير تغلغل ( ش م ج ) فى تخفيض النمو لم يثر حتى اليوم اهتماما قويا فى أوساط العلماء والجمهور فان ذلك يرجع الى عاملين : أولهما أنه طالما كان استثمار ( ش م ج ) مرتفعا فان تأثير التغلغل يتلاشى جزئيا ، وثانيهما أن أقوى الآثار السلبية تمس الدول التى تكون امكانيات النمو فيها فوق المتوسط • ولذلك فان ابطاء النمو الاقتصادى لايؤدى فى النهاية الى الركود الاقتصادى ، بل يؤدى الى انخفاض معدل النمو انخفاضا ملحوظا عما يتوقعه الانسان بالنظر الى امكانيات النمو • وتتضح هذه النتيجة الهامة من شكل (١) باستخدام نموذج انحدار بدالة منحنية تبين مستوى النمو الاقتصادى •



الخط المتصل فى شكل (١) ينبيء عن معدل نمو الدخل الفردى خلال ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥ بالانحدار المضاعف للدخل الفردى الابتدائى المسجل فى ١٩٦٥ بالنسبة لمتوسط تغلغل ( ش م ج ) ومتوسط استثمار ( ش م ج ) ٠ أما الخط المتقطع فانه يشير الى ارتفاع تغلغل ( ش م ج ) ( انحراف قياسى واحد فوق المتوسط ) ومتوسط استثمار ( ش م ج ) ، فى حين أن الخط المنقط يشير الى انخفاض تغلغل ( ش م ج ) ( انحراف قياسى واحد تحت المتوسط ) ومتوسط استثمار ( ش م ج ) ٠ يلاحظ أن اختلاف تغلغل ش م ج الموضح فى الرسم البيانى لايشمل التغلغل التجريبى ٠ مثال ذلك أن تغلغل ( ش م ج ) فى خمس البلاد المتخلفة الكبيرة يكون فوق المتوسط بأعلى من انحراف قياسى واحد ، وفى عشر هذه البلاد يكون دون المتوسط بأدنى من انحراف قياسى واحد ٠

هذا ونتائج الانحدار موضحة فى الرسم البيانى بالنسبة لثلاث عينات فرعية ٠ ويختلف تأثير تغلغل ( ش م ج ) بين هذه العينات الثلاث : فبالنسبة للبلاد المتخلفة ( ب م ) الصغيرة ( طبقا لحجم القطاع الحديث من الاقتصاد ) التى ينخفض فيها الدخل نجد أن هذا التأثير أقل ( ـ ٧ر٠ ٪ بالنسبة لانحراف قياسى واحد ) منه فى غيرها من البلاد المتخلفة الكبيرة ( ـ ٣٥ر١٪ بالنسبة لانحراف قياسى واحد ) ٠ وكلا هذين التأثيرين لا أهمية له من الناحية الاحصائية ( ومثل ذلك يصدق على التأثير المقابل لاستثمار ( ش م ج ) : + ٧ر٪ و + ٩ر٠٪ بالنسبة لانحراف قياسى واحد ) ٠ أما بالنسبة للدول الغنية فان تأثير ( ش م ج ) قليل وتافه ( يمكن أن نضيف أن الارتباط بين تغلغل ( ش م ج ) واستثمار ( ش م ج ) يختلف بين العينات الفرعية ، فهو ٥ر٠ بالنسبة للبلاد المتخلفة الصغيرة و ١٨ر٠ بالنسبة للبلاد المتخلفة الكبيرة و ٦٢ر٠ بالنسبة للبلاد الغنية ) ٠

وجدير بالذكر أن النتائج التجريبية الخاصة بتأثير ( ش م ج ) على النمو ، والمبنية على عينات يصل عددها الى ١٠٣ دولة ، قد روجعت بعناية ، وقورنت بنتائج كل الدراسات المتاحة التى أجريت على دول كثيرة ( ٨و٩ ) ٠ بيد أن علاقة تغلغل رأس مال( ش م ج ) مع الأشكال الأخرى من التبعية الاقتصادية تحتاج الى مزيد من البحث٠ ونحن نوصى بايجاد مؤشر لتغلغل ( ش م ج ) لايكون مبنيا على جانب واحد ( أى رأس المال ) بل على كل جوانب التبعية الناتجة عن تصرفات ( ش م ج ) باعتبارها مؤسسات اقتصادية ٠

ونخلص مما تقدم الى أن النتائج المذكورة هنا وصلت فيما يبدو الى مرتبة الحقائق الاجتماعية فى النظام العالمى بعد الحرب العالمية الثانية ٠ ولذلك نرى أن أى نظرية للتنمية أيا كان اتجاهها ومنظورها يجب أن تكون قادرة على تفسير هذه النتائج٠

### التفاوت الاجتماعي

دلت الدراسات التحليلية على وجـود عـلاقة بين مسـتوى تغلغل ( ش م ج ) ومؤشرات التفاوت الاجتماعي . وقد استخدم الباحثون تفاوت الدخـول الشخصـية باعتباره أهم المؤشرات .

وقد ارتبط مستوى تغلغل ( ش م ج ) في البـلاد المضيفة خلال العقد السابع بتفاوت شديد في توزيع الدخول بين الأسر وأرباب الدخول (١ و ٤ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩). وثبتت صـحة هذه العلاقة في احـدى العينات العالمية ، ولكنها أقوى في ( ب م ) . وعلى عكس ذلك نجد أن تغلغل ( ش م ج ) يقترن بتفاوت ضئيل في الدخول بالبلاد الغنية ( ٦و١٣ ) ، وتمتاز دولة المقر بمساواة كبيرة في الدخول ، ولكن هذه المساواة غير محسوسة بالنسبة للدخول الفردية (٧) .

هذا والتفاوت بين القطاعات الاقتصـادية فيما يتعلق بانتاجيـة العمل يرتبط بتفاوت مماثل في كثـافة رأس المال ، وهو يبـدو واضـحا عندما يـكون تغلغـل ( ش م ج ) مرتفعا ( ٥و١٥ ) . وهذا ينطبق على ( ب م ) فقط .

وجدير بالذكر أن العلاقة الثابتة بين تغلغل ( ش م ج ) والتفاوت في الدخول الشخصية قوية ، وهي ترتكز على عينات كبيرة ( يصل عددها الى ٧٢ حالة ) . وتتفق مع النتائج الأخرى المذكورة في المراجع التي تسـتخدم مؤشرات مختلفـة بالنسـبة لتغلغل ( ش م ج ) ( ٨ و ٩ ) .

ولما كانت المنظومات ( المسلسلات ) الزمنية لتدابير توزيع الدخول غير موجودة فان الأسباب سوف تظل محلا للمناقشة والبحث . وجدير بالذكر أن الامكانيـات غير متوافرة لاختبار الأسباب ذات الاتجاهين والمسـلم بهـا نظريا بين ( ش م ج ) والتفاوت في ( ب م ) . ويمـكن القول بوجـه عام ان الذى تم اختباره هو مدى تأثير تغلغل ( ش م ج ) في توزيع الدخول والمتغيرات التي يحدث من خلالها هذا التفاوت. على أن تفاوت الدخول القائم في ( ب م ) هو أحـد الأسـباب النظرية التي تحـدو ( ش م ج ) الى الاتجاه صوب الأسواق المحلية في ( ب م ) وتشير النتائج الأولية الى أن كلا منهما يؤثر في الآخر ، وهذا التأثير المتبادل ثابت بالتجربة (٦) .

## نفســيرات تجريبية
## لآثار وجود ( ش م ج )

### النمو الاقتصادي

نعرض هنا نتائج هامة تتصـل بالمتغيرات التي تربط بين تغلغـل ( ش م ج ) والنمو الاقتصادي ، وكلهـا تفسر شطرا كبيرا من التأثير السلبي الملحوظ لهـذا التغلغـل .

ولما كان تغلغل ( ش م ج ) يقترن باتساع هوة التفاوت فى الدخول ، ولما كان هذا التفاوت يرتبط ـ بشكل محسوس ـ بانخفاض تكوين رأس المال ،وانخفاض معدل النمو الاقتصادى فى البلاد المتخلفة الكبيرة ( حيث تزداد أهمية السوق المحلية )، فان بعض التأثير السلبى للشركات المتعددة الجنسية على النمو الاقتصادى يمكن تفسيره عن طريق تفاوت الدخول الشخصية ( ٦ و ١٣ ) • وتساعدنا هذه النتيجة أيضا على ايضاح السبب فى ظهور التأثير السلبى فى ( ب م ) فقط ، نظرا لأن تغلغل ( ش م ج ) يرتبط بشدة تفاوت الدخول فى ( ب م ) فقط •

تقول نظرية استئصال رأس المال ان البلاد المضيفة تفقد فى النهاية من رأس المال ، عن طريق ما ترسله ( ش م ج ) من الأموال الى خارج البلاد ، أكثر مما تدخله استثمارات ( ش م ج ) فى البلاد • ولذلك تقل الأموال المتاحة للاستثمار فى البلاد المضيفة ، اذا وازنا بين جميع الاعتبارات •• وتؤيد التجارب فى كثير من الدول هذه النظرية • ذلك أن تغلغل ( ش م ج ) الذى يحدد الاستثمار التالى يرتبط ارتباطا قويا بانخفاض نمو الاستثمارات فى البلد المضيف • ولما كان نمو الاستثمارات شرطا هاما لنمو الدخول فان انخفاض نمو الاستثمار التالى . بسبب زيادة تغلغل ( ش م ج ) يساعد على تفسير جزء آخر من التأثير السلبى على نمو الدخول (٥) • ومرة أخرى نقول ان التأثير ليس محسوسا فى البلاد الغنية •

وتدل التجارب على أن تغلغل ( ش م ج ) يقترن غالبا باحلال الآلات محل العمال • واذا قارنا بين الدول لم نجد أن الدافع الى هذا الاحلال هو نقص الأيدى العاملة • وهكذا يمكن أن يكون للبطالة التى تزيد من حدتها ( ش م ج ) آثار سلبية على النمو الاقتصادى •

ثم ان التفاوت فى انتاجية العمل ، وكثافة رأس المال سواء بين القطاعات الاقتصادية أو فى داخلها ( كما يوضحه تفاوت الدخول فى القطاعات الاقتصادية ) ، يزدادان حدة كلما ازداد توغل ( ش م ج ) . ويفضى ذلك الى انخفاض مستوى التكامل والربط بين القطاعات المختلفة ، مما يؤدى الى انخفاض مستوى الانتاجية العامة • وهذا يفسر أيضا جزءا من التأثير السلبى على النمو فى البلاد المتخلفة . لأن تغلغل ( ش م ج ) يؤدى فى هذه البلاد وحدها الى توسيع هوة هذا التفاوت •

وتشير النتائج أيضا الى أن تغلغل ( ش م ج ) يتفق مع اتجاه الدولة المضيفة نحو تعليم الصفوة المختارة ، بدلا من توجيه الشعب نحو التعليم المهنى • ولما كان التوسع فى التعليم المهنى من شأنه الاسراع بالنمو الاقتصادى ( وبخاصة فى ب م ) أمكن القول بأن ( ش م ج ) تمارس أيضا نفوذها للحيلولة دون أنواع من التعليم من شأنها أن تساعد على النمو الاقتصادى • وقد أشار الى ذلك الأستاذ « ثانه ـ هو ين بالمر ـ كاو » فى كتابه الذى لم ينشر بعد •

ويمكن أن تفسر لنا التبعية التكنولوجية المترتبة على سيطرة ( ش م ج ) على براءات الاختراع شطرا آخر من تغلغل ( ش م ج ) على النمو الاقتصادى • ذلك أن

هيمنة ( ش م ج ) على براءات الاختراع يمكن أن تعد جزءا من النمط الشامل للممارسة التجارية المقيدة والسلوك الاحتكارى الذى يشيع فى ( ب م ) خاصة ، ويحد من المنافسة ، وبذلك يحول دون قيام صناعة قوية ٠

ويمكن أن نفسر الأثر السلبى لتغلغل ( ش م ج ) بأنه يرتبط بنمط خاص من التجارة الخارجية ( التركيز على المشاركة ، والتركيز على السلع ، واحتلال مركز منخفض فى الهيكل الرأسى للتجارة الخارجية ) ٠ ومن شأن هذا النمط أنه لايساعد على النمو الاقتصادى ٠

وأخيرا فان تغلغل ( ش م ج ) يرتبط باحتدام الصراع الاجتماعى الداخلى وعدم استقرار السلطة التنفيذية (١) ٠ وهذا يساعد على تخفيض معدل النمو الاقتصادى ٠ ويحتمل أيضا أن يحد هذا التغلغل من قدرة الدولة على مواصلة سياسة التنمية بعيدا عن المصالح الطبقية التى يخلقها رأس المال الأجنبى ٠

**تفاوت الدخول الشخصية**

لقد تناول التفسير التجريبى لتأثير تغلغل ( ش م ج ) على تفاوت الدخول الشخصية دراسة مدى تأثير الاتصال بالاقتصاد العالمى عن طريق ( ش م ج ) على توزيع السلطة فى البلاد المضيفة ، فالى جانب دراسة نظام ملكية الأرض الزراعية درس الباحثون توزيع السلطة فى الهيكل التنظيمى العام خارج نطاق الزراعة ( المتغيرات المهنية ) ، وتوزيع السلطة فى سوق العمل ، كما درسوا السلطة التوجيهية للدولة ٠ ويجب أن نلاحظ أن النتائج التى توصلوا اليها ليست مبنية على منظومات زمنية ٠ ولذلك فان الترتيب السببى لايزال فى مراحله الأولية ٠ ومن هنا يتعين تأييد هذه النتائج باجراء المزيد من الاختبارات على المنظومات الزمنية ٠

ولما كان التركيز على ملكية الأراضى الزراعية يرتبط بتوزيع الدخل الريفى والاجمالى من جهة ، وكان تغلغل ( ش م ج ) يقترن بالتركيز الشديد على ملكية الأراضى من جهة أخرى ، فان ذلك يفسر لنا العلاقة بين ( ش م ج ) وتفاوت الدخول الشخصية ( ٤ و ٧ ) ٠

وتشير الدلائل التجريبية الى أن تغلغل ( ش م ج ) يؤثر فى الهيكل التنظيمى فى المجتمع بأسره ، طبقا للنظرية القائلة بأن الهيكل التنظيمى وتقسيم العمل فى ( ش م ج ) يقوم على نطاق عالمى ٠ والدليل على ذلك التأثير أن ذلك التغلغل يقلل من درجة مشاركة أهل الخبرة فى السلطة ، كما يقلل من تحويل القوى العاملة الى الوظائف البيروقراطية ( ٤ و ٧ ) ٠ وفى الوقت نفسه نجد أن الهيكل التنظيمى فى ( ش م ج ) يتألف من درجات يعلو بعضها فوق بعض ، مما يعزز النظام الهرمى للسلطة ٠ وهكذا نرى أن ( ش م ج ) تساعد على قيام هيكل تنظيمى متفاوت الدرجات مما يؤدى الى تفاوت توزيع السلطة ، ومن ثم تفاوت الدخول الشخصية ٠

وهذا يساعد أيضا على التفاوت بين ( وداخل ) القطاعات الاقتصادية ، كما يتجلى فى اتساع هوة التفاوت فى الدخول بين هذه القطاعات ( ٥ و ١٥ ) • ولما كان هذا يمثل مصدرا كبيرا لتفاوت الدخول الشخصية فانه يعد دليلا جديدا على تأثير ( ش م ج ) على تفاوت الدخول فى ( ب م ) •

وفيما يتعلق بالنظريات المتصلة بالسلطة التوجيهية للدولة ( مثال ذلك تأثيرها على توزيع الدخول الثانوية ) فان ما تمت دراسته هو مدى تأثير تغلغل ( ش م ج ) على الدخل الحكومى ونمط الانفاق العام المتصل بتوزيع الدخول • وقد تبين أن نصيب الحكومة من الدخل الاجمالى لايتأثر كثيرا بسبب تغلغل ( ش م ج ) ، اذ ثبت أن الارتباط بينهما سلبى بدرجة معتدلة (٧) • على أن التجارب تؤيد النظرية القائلة بأن ( ش م ج ) تؤثر على توزيع الدخل بسبب اتصالها بالصراع الداخلى ، وعدم استقرار الأداة التنفيذية (١) ، وصلتها بالسلطات السياسية المسيطرة التى يبدو أن تغلغل ( ش م ج ) يصنعها أو يؤيدها • وتشير الدلائل الى أن هذه السلطات السياسية لاتقتصر على معارضة اعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء ، بل تتعدى ذلك الى تأييد التفاوت الكبير فى الدخول • والمعتقد أن ذلك يرجع الى سياسات وأولويات فى الانفاق العام تلائم السلطات القائمة بما فيها ( ش م ج ) ، ولكنها تطبق فى حالة ندرة الموارد العامة أو فى ( ب م ) (٧) • ولما كانت ( ب م ) هى البلاد الوحيدة التى يؤدى فيها التفاعل الاحصائى بين زيادة تغلغل ( ش م ج ) ونصيب الحكومة من اجمالى الدخل الى زيادة التفاوت فى الدخول ــ فى حين أن ارتفاع نصيب الحكومة يقترن بانخفاض مستوى التفاوت ــ فان ذلك يساعدنا على تفسير السبب فى أن ( ش م ج ) تزيد من اتساع هوة التفاوت بين الدخول فى ( ب م ) وحدها •

## السياسات وآثارها

### ضروب السياسة الاقتصادية

هناك بعدان نظريان كبيران لتحليل محتوى السياسة الاقتصادية بقصد ايجاد بيانات عن هذه السياسة : أولهما بعد التدخل ( وقطباه هما : سياسة الحرية ، وسياسة التدخل ) • ويمثل هذا البعد الجانب « الكمى » لمدى تدخل الدولة فى الاقتصاد ، وفى مجال الملكية الجماعية • أما البعد الثانى فهو بعد التقييد ( وقطباه هما التشجيع والتقييد ) • ويمثل هذا البعد الجانب « النوعى » للمدى الذى تذهب اليه سياسة الدولة فى معارضة ( ش م ح ) أو تأييدها ( ٢ و ٣ ) •

وقد استخدمت أهم متغيرات السياسة الاقتصادية ( أعنى : التدخل العام والتأميم ، ونقل رأس المال ، وفرض قيود على الواردات ، وحوافز الاستثمار ) لوضع ضروب السياسة الاقتصادية ( ٢ و ٣ ) ويبلغ عددها ثمانية ضروب ، تم تحليل كل منها على حدة ومع غيره ، على هيئة متغيرات متدرجة كدرجات السلم ، ومعبرة عن

تشديد السياسة ضد ( ش م ج ) بمعنى زيادة فرض القيود عليها ، وخلق مناخ غير موات لها ( انظر الجدول ١ ) ٠

| | | التدخلات العامة | | |
|---|---|---|---|---|
| مفيدل ( شمج ) | الحرية التشجيعية | ضعيف | ضعيف | ضعيف |
| | الحرية المطلقه ( اتركه يعمل ) | ضعيف | ضعيف | ضعيف |
| | الحرية المذبذبة ( قف ، ويعر ) | ضعيف | شديد | ضعيف |
| | الحرية التقييدية | ضعيف | شديد | ضعيف |
| | التدخل التشجيعي | شديد | ضعيف | ضعيف |
| | التدخل اللانوعي | شديد | ضعيف | ضعيف |
| ↓ | التدخل المذبذب ( قف ، وس ) | شديد | شديد | ضعيف |
| ضارب ( شمج ) | التدخل التقييدى | شديد | شديد | |

واذا درسنا توزيع ال ٧٣ دولة على الضروب المختلفة للسياسة الاقتصادية توصلنا الى النتائج الآتية بالنسبة للفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٥ ( ٢ و ٣ ) :

ثبت بالتجربة أن كل الضروب الثمانية قد اتبعت مع ( ش م ج ) ٠ على أنه فى السنوات الأولى من تلك الفترة سادت سياسة الحرية الاقتصادية بصفة أساسية ، فى حين سادت سياسة التدخل فى السنوات الأخيرة ٠

وفى الفترة الممتدة حتى ١٩٧٥ حدث استقطاب واضح يتمثل فى أن مجموعة كبيرة من البلاد ركزت على سياسة الحرية التشجيعية ، فى حين ركزت مجموعة أخرى كبيرة على سياسة التدخل المذبذب ( قف وسر ) ٠ وحتى سنة ١٩٧٠ لعبت سياسة التدخل التقييدى دورا هاما أيضا ٠ والسبب فى تغيير السياسة مع مرور الزمن هو أن كلا من الدول الآخذة بسياسة الحرية وسياسة التدخل ( مع فرض قيود على نقل رأس المال ) ضمنت اتفاقياتها الاقتصادية حوافز لاستثمار ( ش م ج ) ، ففى ١٩٦٠ قررت ٣٨٪ فقط من الدول حوافز للاستثمار ، ثم قفز هذا الرقم الى ٨٩٪ فى ١٩٧٥ ٠

أما سياسة التدخل المذبذب ( قف وسر ) فقد شاعت بشكل ملحوظ على مر الزمن ٠ ففى ١٩٦٠ لم تأخذ أي دولة بهذه السياسة ، ولكن فى ١٩٧٥ فعلت ذلك ٣٠ دولة من ٧٣ دولة ٠ وتتضمن هذه السياسة الجمع بصورة متناقضة بين فرض القيود على ( ش م ج ) ، ومنها التدخل فى حقوق الملكية الجماعية ، وبين التشجيع فى صورة حوافز لاستثمارات ( ش م ج ) الجديدة ٠

ويمكن تفسير ظهور سياسة التدخل المذبذب ( قف وسر ) على النحو الآتى :

نتيجة لتغلغل ( ش م ج ) الشديد تظهر آثار سلبية أساسية ، فينخفض

معدل النمو ، وكلا الأمرين ( التغلغل والانخفاض ) يساعد على تفاقم المشكلات الاجتماعيه والسياسية • وهذا يؤدى الى سن تشريع بفرض قيود على ( ش م ج ) فى كثير من البلاد ، وبخاصة فى ( ب م ) • ومن شأن هذه القيود المفروضة على رأس المال الأجنبى ـ وبخاصة فى اطار سياسة اقتصادية عامة تقوم على مبدأ التدخل ـ أن تضد من ميل الشركات الأجنبية الى الاستثمار ، وذلك يؤدى ـ فى المدى القصير على الأقل ـ الى انخفاض معدل النمو الاقتصادى ، مما يزيد من حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية • أما تغيير السياسة الاقتصادية المتمثل فى تقرير حوافز للاستثمارات فهو محاولة للابقاء على مساهمة ( ش م ج ) فى النمو القصير المدى لكى يمكن التخفيف مؤقتا من الآثار السلبية لتغلغلها ، ويمكن القول بأن هذه السياسة نوع من «الترقيع» لأن الأثر الناجم عن استثمار ( ش م ج ) هو حدوث نمو مؤقت ، ولكن هذا الاستثمار يؤدى الى تغلغل نفوذها فى الحياة الاقتصادية ، ومن ثم يؤدى الى آثار سلبية تالية •

**محددات ومستلزمات السياسات الاقتصادية ( ٢ و ٣ )**

يتبوأ مستوى التنمية ( مقيسا بالدخل الفردى ) مكانا بازرا بين محددات ومستلزمات السياسة الاقتصادية ، فكلما انخفض هذا المستوى ، ازدادت السياسة الاقتصادية للدولة المضيفة تجاه رأس المال الأجنبى تدخلا وتقييدا • ومثل ذلك يصدق على جانب آخر من جوانب التنمية ، هو عدد التلاميذ المقيدين بالمدارس الثانوية ، فكلما ازداد عددهم انخفضت درجة التدخل والقيود التى تفرضها السياسة الاقتصادية على ( ش م ج ) •

ومن بين المستلزمات أو المتغيرات بالنسبة للسياسة الاقتصادية ـ وهى أمور مستقلة عن مستوى التنمية ـ طريقة التصويب فى المنظمات الدولية ( الكتلة الشرقية والكتلة الغربية ، والشمال والجنوب ) ودرجة التكامل مع المنظمات الدولية • وتشير صلة هذه المتغيرات بالسياسة الاقتصادية الى أن تنفيذها ـ وان كان منوطا بالبلاد المضيفة ـ يمكن أن يتدعم بازدياد المشاركة السياسية ، وتوحيد السياسة داخل المنظمات الدولية • وهذا يفسر لنا لماذا ازدادت أهمية المنظمات الدولية باطراد وبخاصة بالنسبة للبلاد المتخلفة •

وكلما ارتفع مستوى تغلغل ( ش م ج ) قل التدخل والتقييد فى السياسة الاقتصادية بوجه عام • على أن هذه الصلة التى يتوقعها الانسان بالطبع تضعف بمرور الزمن ، اذ تستطيع الدول انتهاج سياسة غير مواتية لصالح ( ش م ج ) برغم تغلغل نفوذها • وعلى عكس هذه العلاقة السلبية ـ وان ضعفت بدرجة كبيرة ـ مع تغلغل ( ش م ج ) مقيسا على أساس رأس المال المستثمر ( بفتح الميم ) نلاحظ أن الارتباط بين تغلغل براءات الاختراع والسياسة التقييدية ايجابى بقدر ما • فعلى الرغم من أنه قد يتبادر الى الذهن أن السياسة التقييدية نحو ( ش م ج ) تقترن غالبا بقوانين تنظيم استخدام براءات الاختراع ( الممارسات الاحتكارية ) فان الارتباط

الايجابى بينهما يدل على أن مثل هذه القوانين قد بقيت غير فعالة بوجه عام بسبب غياب الرقابة أو عدم كفايتها • وهذا من شأنه أن يسمح للشركات المتعددة الجنسية بأن تتبع لستراتيجيات بديلة نحو تغير المناخ السياسى فى العالم ، اذ تستطيع أن تتغلغل فى البلاد ، اما على أساس رأس المال والتنظيم واما على أساس التكنولوجيا أى الاشراف على براءات الاختراع •

## نتائج السياسية الاقتصادية ( ٢ و ٣ )

لايتسنى لنا تحليل النتائج الطويلة الأجل للسياسة الاقتصادية تحليلا وافيا ، نظرا لأنه لم يحدث أن اتخذت اجراءات شديدة ضد ( ش م ج ) الا فى النصف الثانى من الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٥ • ولذلك فان النتائج الآتية لا تتعلق الا بالفترة التى تمت دراستها ، وهى لاتزيد على خمس سنوات • وعلاوة على ذلك فاننا نريد أن نبين أنه لم تستخدم حتى الآن طرق احصائية للبحث فى السياسة الاقتصادية ، كالبحث ــ مثلا ــ فى تأثير تغلغل ( ش م ج ) على الوضع والنمو الاقتصادى فى ظل الظروف المختلفة • ويمكن أن يتم ذلك بسهولة فى المستقبل عن طريق تحليل المتوسط الحسابى • يضاف الى ذلك أن العلاقة بين السياسة الاقتصادية وتوزيع الدخل لم تدرس حتى الآن ، لأن الملاحظات الخاصة بهذا المتغير الأخير ( توزيع الدخل ) تشمل عددا كبيرا من السنين •

وجدير بالذكر أن السياسات الاقتصادية المختلفة التى ترتبت عى هيئة درجات السلم ونفاوتت فى اجراءاتها الشديدة تجاه ( ش م ج ) ذات أثر سلبى على الرصيد الاستثمارى لهذه الشركات وعلى الأموال التى تستخدمها فى البلد المضيف ، وكان لهذه الاجراءات ــ كما هو متوقع ــ أثرها فى الأموال المستخدمة فى البلد المضيف ، أما أثرها فى الرصيد الاستثمارى فانه يظهر بوضوح على المدى الطويل •

وعلى الرغم من أن تغلغل ( ش م ج ) الشديد قد حال ، الى حد ما ، دون تنفيذ السياسات الاقتصادية الموجهة ضد ( ش م ج ) ، وبخاصة فى النصف الأول من الفترة موضوع الدراسة ، فانه يجب علينا أن نلاحظ أن هذه السياسات متى نفذت أمكن أن تقلل فى الواقع من الاعتماد على رأس المال الأجنبى الذى تستثمره هذه الشركات • وهذا من شأنه أن يقلل فى المستقبل من تأثير ( ش م ج ) السلبى على الوضع والنمو الاقتصادية • ومع ذلك فاننا لانستطيع أن نجزم بأن هذه السياسات

التقييدية كان لها أثر ايجابى مباشر على النمو الاقتصـادى ، بل ان نتائـج الدراسة تشير الى العكس تماما ٠

والدليل على ذلك أنه كلما ازدادت السياسة الاقتصادية تدخلا وتقييدا انخفض مستوى النمو الاقتصادى ٠ وقد ثبت ذلك فى حالة تغلغل نفوذ ( ش م ج ) فى الحياة الاقتصادية ، ولايمكن تفسير هذا الانخفاض بأن له صلة بالنمو السابق ، لأن الصلة بين هذا والسياسات التالية غير واضحة ٠ ويمكن القول بأن تأثير السياسات المتغيرة المتدرجة ينطبق أيضا على درجة التدخـل العـام فى الاقتصـــاد ، فى حين أن حوافز الاستثمار ( المترتبة على الأثر الايجابى لاستثمارات شرمج ) كان لها أثر ايجابى على النمو الاقتصادى ٠

ويمكن القول بأن السبب الأكبر فى التأثير السـلبى على النمو الاقتصــادى ، المترتب على اتباع سياسة التدخل والتقييد ، هو احجام الشركات عن الاستثمار ٠

ولما كان تكوين رأس المال ذا تأثير ايجـابى قوى على معدل النمو الاقتصادى ، فى حين أن الاستثمار الأجنبى ذو أثر سلبى على المدى الطويل ، فاننـا نقترح ضرورة وضع سـياسة اقتصـــادية للنمو تهدف الى الحد من تـكوين رأس المـال الأجنبى ، وتستعيض عنه بتشـــجيع تكوين رأس المال الوطنى ٠ وتشـير الدلائـل التجريبية المتوافرة الى أن السياسة التقييدية ضد ( ش م ج ) لم تنجح فى هذا الأمـر ، بوجه عام ، وعلى المدى القصير على الأقل ٠

وعلى ذلك تبقى هذه المسـألة مفتوحـة للمناقشـة ، وهى : الى أى حـد أدت السياسات المعارضة للشركات المتعددة الجنسية ، التى تم تنفيذها أخيرا ، الى اعـادة بناء اقتصاد الدول المتخلفة بحيث يفى بالاحتياجات الأساسية ، ومنها اعادة توزيـع الدخول وتقليل الفروق الاقتصادية ، والى أى حد أدت هذه السياسة بالفعل الى تنمية اقتصادية مستقلة ؟ لا شك فى أن اعادة بنـاء الاقتصـاد أمر ضرورى وحاسم حتى يتسنى المسبل الهادفة الى مناهضة قوى الاقتصاد العالمى أن تؤدى الى تنمية اقتصادية عادلة على المدى الطويل ، برغم تفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية القصـيرة الأجل التى تشير اليها النتائج ٠

بيد أن النتائج التى توصلنـا اليها تشـير الى أن ثمة صعوبات بالغة فى سبيل اعادة البناء الاقتصادى ٠ ومن المحتمل أن يؤدى اتبـــاع سياسة التدخل والتقييد

التى كان لهـا أثر سلبى على النمو ـ فى المدى القصـير على الأقل ـ الى الحد من هذه السياسة ، وهذا يعزز موقف الذين يرون الابقاء على الحالة الراهنة · ويمكن أن يكون ذلك سبيلا للاستقرار مبنـاه الاعتماد على الاقتصـاد العالمى · ويبدو أن ذلك لايدع مجالا للاختيار سوى اتباع سياسة « الترقيع » · ومن أمثـلة ذلك سـياسة الجمع بصورة متناقضة بين فرض القيود على ( ش م ج ) وتقرر الحوافز لها ، وهى السياسة التى ظهرت فجأة فى السنوات الأخيرة · ويمكن تفسـير هذه السـياسة بأنها نتيجة الاستقرار المترتب على الاحتفاظ بالحالة الراهنـة والاعتماد عـلى الاقتصـاد العالمى · ولذلك يبدو من الخطأ القول بأن سياسة زيادة الحوافز لاستثمار ( ش م ج ) انما هى سياسة يتبعها البلد المضيف لصـالح ( ش م ج ) أسـاسا ، كما يقول المدافعون عن هذه السياسة فى أبحاثهم ومناقشاتهم الأخيرة ·

**ملاحظـات ختامية**

نخلص مما تقـدم الى أن استثمارات الشركات المتعـددة الجنسـية فى البـلاد المتخلفة قد تساعد على سرعة النمو الاقتصـادى ، ولكنها قد تضيف ـ ان لم تـؤد بالفعل ـ الى ضروب الخلل الذى يعترى هيكل الصناعة فى النهاية بحيث يتلاشى النمو القصير المدى الذى ساعد عليه وجود هذه الشركات · ولكن تجربة العقدين الماضيين تدل على أن الأمل ضعيف فى وجود طرق مسـتقلة من شأنها ازالة الخلل فى الصناعة المعتمدة على مساعدة الشركات الأجنبية ، فضلا عن عجز السياسة الاقتصادية للدول المتخلفة عن اصلاح هذا الخلل ، اما لأن باب الاختيار موصود أمامهـا واما لأن الارادة تعوزها فى ازالة هذا الخلل ·

ولا تؤيد النتائج التجريبية ما يتردد كثيرا من أن التفاوت الكبير فى الدخـول خلال فترة التنمية انمـا هو تضحية ضرورية من أجـل الاسراع بالنمو الاقتصادى ، ذلك أن هذه التضحية لايـكون لهـا أى معنى الا اذا استطاعت الطبقات الاجتماعيـة الدنيا أن تجنى أيضا بعض المكاسب ، وان يـكن نصـيبها أقل نسـبيا من نصيب غيرها · والمشاهد أن وجود ( ش م ج ) يقترن بتفاوت كبير فى الدخول ، ولا يسـاعد على زيادة النمو الاقتصادى على المدى الطويل ، بل يساعد على قلة هذا النمو · ومن شأن تفاوت الدخول ، بصرف النظر عن وجود ( ش م ج ) ، الابطاء بالنمو الاقتصادى فى معظم ( ب م ) · ولذلك فان استراتيجية التصـنيع التى تعتمد كثيرا على تفاوت الدخول كما تعتمد على وجود ( ش م ج ) ليست هى الاستراتيجية التى تهـدف الى الوفاء باحتياجات أغلبية السكان فى ( ب م ) ولا الى الحصول على مكاسب سريعة ·

والحق أن زيادة الاعتماد على الاستثمارات (ش م ع) وكذلك الاعتماد على القروض الأجنبية التى تتكبدها دول متخلفة عديدة ، لكى تقلل على المدى القصير تلك العيوب الطويلة الأمد التى ظهرت نتيجة التصنيع المعتمد على الوفاء باحتياجات الجماهير ـ يمكن أن تكون عقبة كأداء فى سبيل اتباع سياسة فى التنمية تهدف الى الوفاء باحتياجات الجماهير . ومن شأن هذه العوامل جميعا أن تحول دون اعادة توزيع الدخول فى ( ب م ) ، لأن هذه الاعادة تضعف الفرص القصيرة المدى أمام (ش م ع) فى السوق المحلية .

ولو أنك أنعمت النظر فى الأمر لتبين لك أن هناك تناقضا واضحا فى ثنايا نظام الاقتصاد العالمى يهدد النظام نفسه . ووجه هذا التناقض أن أهداف المشروعات الخاصة اذا أريد تنفيذها باستثمارها تتطلب [illegible] الاستهلاك جزء كبير من فائض المنتجات ، فى حين أن الاقبال الكبير على هذه المنتجات شرط اساسى لحدوث نمو متوازن ومستمر ، وهذا لا يمكن أن يتحقق الا باعادة توزيع جزء كبير من فائض المنتجات على الذين تقضى طبيعة النظام الاقتصادى بحرمانهم منها . ولما كانت هذه الاعادة الضرورية مفقودة فى ( ب م ) بدرجة محسوسة ، ولما لم تكن على المستوى العالمى عوامل مستقلة لاعادة التوزيع ، فان هذا التناقض يتخذ أبعادا خطيرة تهدد المجتمع العالمى .

## المراجـــع


1. Ballmer-Cao, Thanh-Huyen. Système politique, répartition des revenus et pénétration des entreprises multinationales. *Annuaire Suisse de Science Politique*, 1979.

2. Berweger, Gottfried ; Hoby, Jean-Pierre. Wirtschaftspolitik gegenüber Auslandskapital. *Bulletin of the Sociological Institute of the University of Zürich*, No. 35, December 1978, p. 1-136.

——. Nationale Wirtschaftspolitik und multinationale Konzerne. In : V. Bornschier (ed.), *Multinationale Konzerne, Wirtschaftspolitik und nationale Entwicklung im Weltsystem* (in preparation).

4. Bornschier, Volker. Einkommensungleichheit innerhalb von Ländern in komparativer Sicht. *Schweizerische Zeitschrift für Soziologie*, No. 4, March 1978, p. 3-45.

5. Bornschier, Volker. Multinational Corporations and Economic Growth : A Cross-National Test of the Decapitalization Thesis. *Journal of Development Economics* (in preparation).

6. Bornschier, Volker ; Ballmer-Cao, Thang-Huyen. Multinational Corporations in the World Economy and National Development. An Empirical Study of Income per capita Growth 1960-75. *Bulletin of the Sociological Institute of the University of Zürich*, No. 32, January 1978, p. 1-169.

7. Bornschier, Volker ; Ballmer-Cao, Thnh-Huyen, Income Inequality. A Cross-National Study of the Reltionships between MNC-penetration, Dimensions of the Power Structure and Income Distribution. *American Sociological Review, No. 44*, June 1979, p. 487-506.

8. Bornschier, Volker ; Chase-Dunn, Christopher ; Rubinson, Richard. Cross-National Evidence of the Effects of Foreign Investment and Aid on Economic Growth and Inequality : A Survey of Findings and a Reanalysis. *American Journal of Sociology*, No. 84, November 1978, p. 651-83.

9. Bornschier, Volker ; Chase-Dunn, Christopher ; Rubinson, Richard. Auslandskapital, Wirtschaftswachstum und Ungleicheit : Ueberblick über die Evidenzen und Reanalyse. In : V. Bornschier (ed.), *Multinational Konzerne, Wirtschaftpolitik und nationale Entwicklung im Weltsystem* (in preparation).

10. Meyer-Fehr, Peter. Bestimmungsfaktoren des Wirtschaftswachstums von Nationen. Komparative empirisch Analyse unter Berucksichtigung Multinationaler Konzerne. *Bulletin of the Sociological Institute of the University of Zürich*, No. 34, December 1978, p. 1-105.

11. Meyer-Fehr, Peter. Technologieabhängigkeit und Wirtschaftswachstum. *Schweizerische Zeitschrift für SoZiologie*, No. 5, March 1979, p. 79-96.

12. Bornschier, Volker ; Heintz, Peter (eds.). Compendium of Data for World System Analyses. A Sourcebook of Data Based on the Study of Multinational Corporations, Economic and extended by Thanh-Huyen Ballmer-Cao and Jürg Scheidegger. *Bulletin of the Sociological Institute of the University of Zürich*, March 1979. (Special issue.)

13. Bornschier, Volker (with contributions by Ballmer-Cao, Berweger, Chase-Dunn, Hoby, Beyer-Fehr and Rubinson). *Multinational Konzerne, Wirtschaftspolitik und nationale Entwicklung im Weltsystem* (in preparation).

14. Bornschier, Volker *Wachstum, Konzentration und Multinationalisierung von Industrieunternehmen. Frauenfeld/Stuttgart*, Huber, 1976.

15. Bornschier, Volker, Abhängige Industrialisierung und Einkommensentwicklung. *Schweizerische Zeitschrift für Soziologie*, No. 1, November 1975, p. C7-105.

16. Bornschier, Volker ; Chase-Dunn, Christopher. *Core Corporations and Underdevelopment in the World-System* (in preparation).

17. Stoneman, Colin Foreign Capital and Economic Growth. *World Development*, No. 3, 1975, p. 11-26.




**مقـــدمة**

هذه قصة مشروع ناجح للمعونة الفنية ، ويمكن ايجاز خصائصه المحددة وبيئته فيما يلى :

كان المشروع صغيرا متواضــعا من كل جوانبه ، وبرغم القصور الحقيقى للموارد المادية ، وبسبب ذلك القصــور الى حد ما ، فان المعهد قد بث عددا كبيرا من الدوافع المختلفة فى البيئة ـ وكانت البيئة بطبيعتها قادرة كما أمكن زيادة قدرتها على استكمال هذه الدوافع واســتخدامها مما أدى الى تفاعـل مثمر جدا بين المشروع وبيئته ·

**أصل المشروع**

**معهد للأبحاث يؤدى وظيفته بصورة رديئة**

ان المشروع بوجه عام ـ وهو لايزال يجـرى تنفيذه ـ يقع بمدينة « كويتو » فى اكوادور ، وقد قاست اكوادور بتوسع

الكاتبة : هيلين ف.ب.إينسوارث

( عن المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية )

المترجم : عبدالستار همام بدر

رئيس قسم الصحافة والترجمة بوزارة التربية والتعليم
وموجه اللغة الانجليزية سابقا . أديب وشاعر .

---

**اقتصادي كبير نتيجة لاكتشاف البترول ، ونتج عن هذا نشاط أكبر على المستوى الحكومي ، مما ساعد على تعزيز مجالات التنمية المختلفة ، وقد كانت احدى الأولويات هي تنمية الموارد البشرية بصفة خاصة عن طريق التعليم ، كما كان**
هناك اعتقاد أيضا أن البلاد ستفيد كثيرا من البحث العلمي المطور ومن التحليل ؛ وقد أقيم معهد للبحوث الاقتصادية بالجامعة الكاثوليكية فى كويتو منذ نحو عشرين سنة ، وظل هذا المعهد خاملا معظم سنى حياته ، كما كان اسهامة ضئيلا سواء فى تعليم علم الاقتصاد أو فى البحوث المفيدة الشاملة ، ويشكل المعهد جزءا من كلية الاقتصاد ، والمفترض أنه يسهم بقدر مناسب من التعليم فى الكلية ، ولكنه لم يؤد من ذلك الا قدرا ضئيلا جدا قبل بدء المشروع . وكانت البحوث المحددة التى تولاها تقوم جميعا على عقود ، ولم تكن للمعهد سياسة للبحوث خاصة به .. لقد كان المعهد صغيرا جدا ، به مدير وخمسة باحثين فقط ، ولم يكونوا جميعا يعملون كل الوقت ، ومن ثم كان ينقصه « المجموعة الناقدة » والحد الأدنى من النشاط والاثارة المشتركة حتى يصبح كيانا ديناميكيا يعتمد على نفسه .

ولم تساعد بنية المعهد على أن تجعل منه هيئة ديناميكية قوية ، وعلى الرغم من أنه

كان قبل ذلك كيانا مستقلا فانه كان يعتمد الى حد كبير على كلية الاقتصاد أولا ، وعلى الجامعة نفسها ثانيا . ولم تكن لدى المعهد الإعتمادات التى تخصصها له الجامعة ، اذ كانت الأخيرة ترى فيه فى المقام الأول هيئة توفر لنفسها الاعتمادات المالية ، وكان المفترض أن يجتذب تعاقدات على اجراء البحوث يمكن للجامعة أن تحتفظ بنسبة مئوية معينة منها للنفقات غير المباشرة .

وباختصار فاننا نرى هنا صورة رسمية ليس لها محتوى كبير ، فلم تكن الجامعة تعد المعهد ذا أهمية ، ولم تفعل شيئا من أجل تطويره ، وكانت هيئة التخطيط القومى هى التى فكرت فى اعطاء المعهد دفعة كبيرة الى الأمام ليكتسب الشهرة ، ولتجعل منه هيئة حية قادرة على انجاز أهدافها المقررة ، يوفر تعليما رفيع المستوى فى الكلية ، وبهذا يسهم فى تدريب علماء الاقتصاد الذين تحتاج اليهم البلاد ، كما يشتغل بالبحوث التى ليست على مستوى مهنى عال فقط ، ولكنها تتصل فى محتواها واتجاهها ــ بصورة أفضل ــ بحاجات البلاد الماسة الحالية .

وهكذا نجد أن فكرة تنمية موارد المعهد وتحويله الى مركز ديناميكى للتعليم والبحوث قد صيغت كهدف واقعى محدد فى البرنامج الريفى الخمسى لاكوادور للسنوات من ١٩٧٣ الى ١٩٧٨ ، وظهرت الحاجة الى المعونة من عدة دول لتنفيذ هذه الفكرة ، وقدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية دعما متواضعا عن طريق اجراء دراسة امكانية تنفيذه ، وكان هذا الدعم يغطى تكاليف خبير واحد لمدة ستة أشهر ، ومنحتين دراسيتين لمدة عشرة أشهر لكل منهما ، على أن تتولى منظمة اليونسكو تنفيذ المشروع . ونظرا لنجاحه الواضح طلبت الحكومة منحتين تمت الموافقة عليهما ، وعلى ذلك فسوف يستمر المشروع مدة قدرها ستة عشر شهرا ، على أن تدفع تكاليف خدمات الخبير طيلة هذه المدة .

وقد كان الاتجاه أن يكون للمشروع وظيفتان رئيسيتان : توفير التعليم فى كلية الاقتصاد حول النظرية الاقتصادية وطرق البحث فى علم الاقتصاد ، وكذلك اقامة علاقات معهدية قوية ومستمرة مع المعاهد المناظرة ، وخاصة مع كلية العلوم الاجتماعية لأمريكا اللاتينية ، وهى هيئة اقليمية تقوم بتنفيذ برامج تعليمية مختلفة على مستوى خريجى الجامعات فى أمريكا اللاتينية ، ويشتغل أعضاؤها بالبحث فى العلوم الانسانية ، ويرجع تاريخ انشطتها فى هذه المجالات الى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وكان المعتقد أن هذه التجربة سوف تحقق نفعا كبيرا لمعهد البحوث الاقتصادية فى كويتو اذا قامت علاقات وطيدة بينهما . وتتابع كلية العلوم الاجتماعية لأمريكا اللاتينية أنشطة معهد كويتو ، وخاصة برنامج الدراسات التنموية لخريجى الجامعات الذى بدأ فى يناير ١٩٧٨ .

وأحد جوانب المشروع ــ التى تعتبر هامة لتفهم نجاحه كما كان مفهوما منذ البداية ــ هو أنه لم يحاول أن يحدد على وجه الدقة كيفية تحقيق الأهداف ، وهكذا ترك

مجال الابتكار والتمييز لأولئك الذين يتولون تنفيذ العمل ، وهم الخبير ونظراؤه الذين تعينهم الحكومة ليعملوا في تعاون مع الخبير ، وليستمروا فى العمل بعد ذلك ( فى هذه الحال مع مدير المعهد ) ٠

## تنفيذ المشروع

لقد واجه المشروع خطة من المشكلات والعقبات ، ومع ذلك فقد تدخل فى موقف واقعى يمكن القول فى اطمئنان انه نموذجي ٠ لقـد كان المشروع صـغيرا كمـا كانت اعتماداته المالية محدودة ، وأبدت البيئة فى البداية ـ كما هى الحال غالبا ـ مزيجا من الارتياح والاهتمام السلبى الى حد ما ، مع مقاومة طبيعية للتغيير تقوم على ادراك معين للتورطات الممكنة ٠ وكان من الواجب كذلك اقامة علاقة عمل بين الخبير وزملائه أولا ، حتى يستطيعوا أداء عملهم بروح الفريق ، وعلى الرغم من أن هذا لم يتحقق بين عشية وضحاها فان عملهم المشترك أدى الى أكبر قدر من التعاون المثمر ٠

وفى سبيل تنفيذ المشروع تم انتهاج الاستراتيجية التالية :

فى أول الأمر تم اجراء مسح للبيئة للتعرف على وضع المعهد فيها ، وكانت النتيجة هى أن الجانب الرسمى ينبغى أن تـكون له الأولوية ، وكان لهـذا الجانب الرسـمى عنصران : ( أ ) المعهد نفسه باعتباره كيانا مستقلا بذاته ينبغى تقويته ، (ب) وعلاقات رسمية قوية ودائمة مع المعاهد الأخرى ٠ وبعد ذلك تركز الاهتمام على الانشطة المتغيرة مثل البرامج والحلقات الدراسية والبحوث ، الا أن الميزة الشديدة الوضوح للمشروع هى أنه استطاع أيضا منذ البداية الأولى أن يمتلك ناصية تنظيم مثل هذه الأنشطة ، مع اجراء تكامل بينها وبين الخطط الموضوعة للاطار الجديد للمعهد ٠

وفيما يتعلق بالمعهد كان الشعور فى أول الأمر أن المجموعة الأساسية أصغر من أن تؤدى وظيفتها طبقا لأهدافه . اذ كانت تنقصها القدرة الذاتية على الحركة ، ومن ثم كان ينبغى لها أن تنمو وتستثار لكى تبتكر أنشطتها الخاصة بهـا وتحسن صورتها ٠ وقد نجح المعهد فى تجنيد موظفين جامعيين ، وفى اجراء تحسينات فى ظـروف العمل للعاملين الموجودين فى كل من الوظائف الادارية والعلمية ، كمـــا عقدت حلقـــات لاستثارة النشاط الجماعى ٠

وقد عولجت بنية المعهد فيما بعد بهدف توفير قدر أكبر من الاســـتقلال الذاتى الحقيقى ، وكان على المسئولين متابعة هذا الهدف بأسلوب دبلوماسى ، لأنه على الرغم من فائدته الكبيرة ووضوحه الحقيقى قد تجاوز حدود المشروع الاصليــة ، وكانت النتيجة الحتمية أن يواجه مقاومة معينة ٠

وأما عن الجانب الثانى ـ وهو اقامة علاقات مع المعاهد الأخرى ـ فقد تم علاجه منذ البداية الأولى للمشروع ، وفى أول الأمر تم التعاون مع كليــة العلوم الاجتماعيــة لأمريكا اللاتينية من خلال اتفاقية ، وتم تحرير العقود على مستوى عال ، أى بين الجامعة

وكلية العلوم الاجتماعية باعتبارها منظمة اقليمية ، ولم يمنع هذا من النص مباشرة على أن التعاون بين المعهدين سوف يأخذ أول الأمر صورة عمليات تبادل الخدمات بين المعهد وكلية العلوم الاجتماعية فى كويتو ، وخاصة برنامج « ماستر » لدراسات التنمية ومدته سنتان ـ وهو الذى سبق ذكره ، وعلى ذلك تم الاتفاق على : ( أ ) أن يقبل هذا البرنامج دارسين اثنين من المعهد ، (ب) وأن يسهم المشروع فى تدريس برنامج كلية العلوم الاجتماعية لأمريكا اللاتينية ، (جـ) وأن يقوم أعضاء من هذه الكلية بالتدريس فى كلية الاقتصاد نيابة عن المعهد .

وتبدو صيغة تبادل الخدمات مقبولة وخاصة فى المعاهد التى لا تكون الاعتمادات المالية فيها كافية للحصول على كل الخدمات التى تحتاج اليها من الخارج . ومن الجوانب الهامة فى الاتفاقية أن اطارها العام يفتح الباب لصور مختلفة من التعاون فى المستقبل .

وكانت الروابط المعهدية الأخرى تتعلق بالبحوث الى حد ما ، وتمت تقوية الروابط القائمة ـ وان كانت ضعيفة الى حد ما ـ مع البنك المركزى لاكوادور ، واستخدمت هذه كأساس للحصول على عقود لاجراء البحوث ، وهكذا تم الاتفاق على أن يشرف البنك المركزى على انشاء بنك للمعلومات ومركز للتوثيق ، ومن الواضح أن هذا مشروع طويل المدى ، ويتضمن تعهدا ثابتا من البنك للمعهد ، كما أشرف البنك أيضا على مشروعات بحوث أصغر .

وقد بدأ مباشرة تنظيم حلقة دراسية بالمعهد ، اشترك فيها أناس مختلفون من الخارج ، وكانت الفكرة أن هذا يخدم وظيفتين هامتين على الأقل ، فلم يكن يحفز العاملين بالمعهد فى جهودهم العلمية فحسب ، وهو ما كان يبدو كوظيفة أساسية وعادية للحلقات الدراسية ، ولكنه أيضا جعل المعهد يبرز فجأة فى محيط الكلية والجامعة ككل ، حيث ان الحلقة الدراسية كانت عملا هاما من أعمال العلاقات العامة ، وقد تحققت الاستفادة الكاملة من العلاقات المعهدية مع كلية العلوم الاجتماعية لأمريكا اللاتينية ، وكذلك من العلاقات الأخرى ، لكى يشترك عدد كبير من الحاصلين على مؤهلات عليا . وينبغى أن نؤكد أن المشروع لم تكن لديه الاعتمادات المالية ليدفع تكاليف مثل هذه الحلقة الدراسية التى كانت ثمرة العلاقات الودية ، وتبادل الخدمات التى تم الاتفاق عليها من قبل مع كلية العلوم الاجتماعية . وعقدت الحلقة الدراسية فى ديسمبر عام ١٩٧٨ ، وحققت نجاحا كاملا ، وقد بدىء فى تنظيم أعمال أخرى مثل هذه .

وكان النشاط الرئيسى التالى للمشروع هو أن يقوم بتنظيم وتنشيط بحوث المعهد ، ولم ير فريق العاملين بالمعهد ( الخبير ومدير المعهد ) أن البحث وحده حافز كاف أو ضرورى للمعهد ، ولكنهم فى الواقع اهتموا بتنظيم برنامج للبحوث ، وبرنامج للمطبوعات مكمل له ، وقد سبق ذكر برنامج البحوث فيما يتصل بالعلاقات مع البنك المركزى لاكوادور ، وكانت مشروعات البحوث المطورة بالاشتراك مع البنك جزءا من هدف أكبر هو وضع برنامج موسع للبحوث ، يتكون من مجالات مختلفة للبحث المرتبط بالواقع الاقتصادى الاجتماعى لاكوادور • وفى هذا يرأس كل مجال للبحث رئيس من الباحثين يخصص له عدد من المساعدين فى آخر الأمر ، وداخل هذا الاطار يتم تطوير مشروعات البحوث كما يتم طلب الاعتمادات المالية من المؤسسات الملائمة ، وهذا ـ كما يتبين ـ نمط عادى تماما لمعاهد البحوث ، ولكن معهد البحوث الاقتصادية فى اكوادور أدى وظيفته بوجه عام فى صورة مختلفة تماما ، فعلى أساس المصالح الشخصية أو حتى مجرد فرص البحث حددت العقود البحث الفعلى الذى يتم اجراؤه ، وكانت تنقص المعهد أى سياسة للبحوث خاصة به •

وقليلا ما كان من المستطاع النظر فى اعادة تنظيم أنشطة البحث على أساس برنامج للبحوث اذ كان يتضمن الاطار الكلى للمعهد وعلى هذا بدىء بمجالى التغيير معا ، وحين يحقق المعهد قدرا أكبر من الاستقلال الذاتى الحقيقى سيكون من الملائم له أن يطور سياساته وأولوياته الخاصة به وأن يحافظ عليها • وتعتبر اعادة تنظيم المعهد على أساس هذه الخطوط العريضة الهدف الأكبر والتحدى الأعظم الذى يواجهه ، ولكن مثل هذا التغيير هو بالضرورة عملية طويلة بطيئة بسبب الكسل الطبيعى للمؤسسات والمصالح المكتسبة التى لابد أن يصطدم بها • ويعمل المشروع الآن فى جبهتين فى وقت واحد ، اذ يقوم بتحديد برنامج معقول للبحث فى الوقت الذى يحصل فيه على دعم مالى ومساعدة خارجية له ، كما يتفاوض بشأن التغييرات البنيوية اللازمة •

## خاتمـــة :

### ما الذى يصنع المشروع الناجح ؟

ان مشروع اكوادور للمعونة الفنية من أجل التنمية ، مثـل المشروعات الأخرى المماثلة ، ينبغى أن يقوم على مستويين واضحين ، فيجب أولا أن نقدر بصورة تقريبية هل الأنشطة التى يضمها المشروع قد نفذت كما كان متوقعا وحققت نجـاحا • والأمر الثانى والأهم هو أن يجرى تقويم لنتائج المشروع فيما يتعلق بالآثار الدائمـة له بعد انتهائه ، ويتضمن هذا تقويما للجوانب الأقل تحـديدا وثباتا مثـل التأثير الدائـم للتغييرات البنيوية فى المعهد • وقد يبـدو أن مشروع اكوادور قد أدى دوره جيـدا على هذين الصعيدين • كيف يتسنى اذن تصوير المشروع على أفضل وجه ؟ انه يمثل طفرة فى النشاط ، فقد عادت الحيوية فجأة الى المعهد ، مع قيام أنشطة كثيرة متنوعة تم اعدادها ومناقشتها ، وعقدت الحلقات الدراسية الموسـعة والصغيرة ، وتم تدريب الدارسين وتجنيد الباحثين ، ووضـع برنامـج للبحوث ، كمـا تم تدريس البرامج الدراسية واعداد بنك للمعلومات •

وعلى امتداد الوقت كانت هناك دراسة لبنية أكثر ملاءمة ونماء للمعهد ، مع وضع التصميمات ومناقشتها وتنفيذها • وهكذا أصبح المعهد مكانا موصول النشاط ، وشيئا تعرف الناس عليه داخـــل الجامعة وخارجها ، ويشعر أعضاؤه الآن باحترام العـالم الخارجى ، كما أنهم أصبحوا أكثر شغفا بالحفاظ على كيانهم الهام فى الجامعة والبلاد ، فقد حل النشاط مكان الخمول ، ودبت فيه الحركة بعد الجمود •

لماذا كان هذا المشروع ناجحا ـ بصفة خاصة ـ على المستويين ؟ انه لم يقم بتنفيذ الأمور المحددة التى أوجزناها آنفا فحسب ، ولكنه خلق معهدا للتدريس والبحث أكثر قوة ونماء مما كان من قبل ، ولم يكن نجاحه راجعا الى الانفـــاق الكثير ، ولكن نقص الاعتمادات المالية فى الحقيقة قد يفسر تبنى أسـلوب تبـادل الخدمات الذى تم تطبيقه بنجاح ، وكذلك اعطاء الأولوية لمبنى المعهد • لقد كان مشروعا صغيرا بسيطا ليست له

أهداف تتسم بالطموح ، بل وضع لنفسه أهدافا عريضة الى حد ما دون محاولة تحديد كل التفصيلات لتنفيذها ، حيث انها كانت نوعا من الدراسة الاجرائيــة ، أو بتعبير آخر كانت مغامرة تعتمد على الصدفة ، وقد واجه المشروع بيئة متفتحة بقـــدر كبير . بيئة أمكنها ـ بطريقة مفيدة ـ أن تحقق تكاملا بين الحوافز العديدة التى وفرتها الأنشطة التى تم القيام بها . والأمر الأكثر أهمية هو أن الفريق الذى تولى تنفيذ المشروع نجح فى اقناع البيئة المحيطة به ، والجامعة على وجه الخصوص ، بأن تتحمل مسئولية المعهد ، وتأخذ على عاتقها التزام تطويره ودعمه طيلة الوقت ، وتلك هى السمة الباقية للمشروع، ومن المحتمل أنه لو لامثل هذا الالتزام القوى لتوقفت الأنشطة الأكثر تحديدا فى اللحظة التى ينتهى فيها المشروع

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٤٧٣/١٩٨١



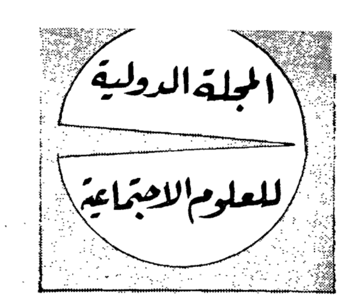
# المجلة الدّولية للعلوم الإجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL



# مشكلات الاتصال التكنولوچيا والمجتمعات

العدد الثالث والأربعون - السنة الحادية عشرة
أبريل / يونيه ١٩٨١
تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو
اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو




العدد ٤٣

السنة الحادية عشرة

ابريل ــ يونيو ١٩٨١

## محتويات العدد



تصدر عن : مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ ــ شارع طلعت حرب
ميدان التحرير ــ القاهرة

تليفون : ٧٤٢٥٠٢

رئيس التحرير : عبد المنعم الصاوى




من بين مايهدد العالم من انقلابات فى الوقت الحاضر تعتبرالمواصلات من أكثر المظاهر التى تقلق بال العالم ، وبعد أن خبر العالم المراحل الاولية للتجديد التكنولوجى السريع ومايسمى ( بانفجار المعلومات ) و ( تلـوث البيانات ) بشعر المراقبون العالميون ببواطن الامور بقلق على لمرحلة التالية التى سيفتح فيها تكامل النظم (متجاوزة الانفصالات بين الاذاعةوالتليفونات والعقول الالكترونية الخ ) وماطرأ من توسعات ضخمة فى القـدرة عـلى الارسال من آفاق لا حد لها بصفة خاصة . ما النذر التى تكمن فـى هذه ؟ هل ستتخطى التكنولوجيا القدرة على استخدامها لغايات يمكن قبولهااجتماعيا ومصالح من ستتحقق اولا بالاتجاهات التى يمكن ادراكها ومصالح مـن تهدد ؟ هل هناك مايكفى من المواد التى يمكن نقلها عن طريق القنـــوات المتاحة كلها او اننا سنقبل نحو تنوع عظيم فيها بما سيؤدى الى زيـادة مفرطة فى الارسال ، ومن ثم الى افقار تام بدلا من مزيد من التنوع والابداع والاستقلال ؟ ماذا يحدث للاختراعات والاتصالات بين الاشخاص فىمجتمع يتسم بالآلات الالـكترونية هـذه الامور وغيرهـا من الالغـاز المحـيرة هى أمور قابلة للنقاش .

المترجم : د. جرجس أمين فهمى

استاذ الترجمة بالجامعة الامريكية بالقاهرة .

---

ان المقالات فى هذا العدد مقدمة فيما قد يسمى (نظام التنمية المتزايد) وسنبدأ بتأملات كوازى وايردو حول الاتصالات بين الاشخاص التى تؤدى الى النتيجة الاساسية بأن مايجعل المقارنة بين الخبرات والتكيف بين الاشخاص فى السلوك الذى يشكل الروعة الاجتماعية لهو الصلة الوثيقة البيولوجية بين شخص وأخر وبعد ذلك يتصدى وليم سكيفنجتون للاتحاد الدائم الذى ينشأ حين يتفاعل الاشخاص مع الالات وتتفاعل الالات فى النهاية مع بعضها البعض ويتسم ماخلص اليه من نتائج عن ( الذكاء غير الطبيعى أو الصناعى ) بالحذر .

وبعد ذلك ننتقل الى أبعاد اجتماعية بنوع اخص ويعرض الفونس سلبرمان علم الاجتماع لوسائل الاتصالات الجماهيرية ووسائل الاعلام الجماهيرية التى ركزت على تطور العمليات الاجتماعية التى تتكيف بالطريقة التى تعبر فيها المعانى وتتكون فيها صور العالم والتى لم تعد على مايبدو تلقى قبولا عاما ثم بعد ذلك يقوم ف .س. كوروبينيكوف بدراسة نوعية الوسائل الاعلامية المختلفة فى المجتمعات الصناعية ويقدم فكرة ( الافراط

فى المعلومات وفقر الاتصال ) عكس انها اخفاق فى تحقيق بعض المتطلبات الاساسية .

وبورد ماجد طهرانيان فى افاضة وبلهجة بتسم بالالم المتزايد وفى وضوح اطار المجتمعات التقليدية مؤكدا أن النظرة العالمية العلمية تسلم بأولوية اللغات التى تنقل المعرفة وسيبدى قلقه حول التأثير السيء الذى يصيب العلاقات الجانبية المركزية من جراء وسائل الاتصالات الجماهيرية التى تشكل بدرجة متزايدة فى حالة عدم وجود تصفيات لها ـ قناة واحدة ويطالب بصيغ التحديث بصفة انسانية .

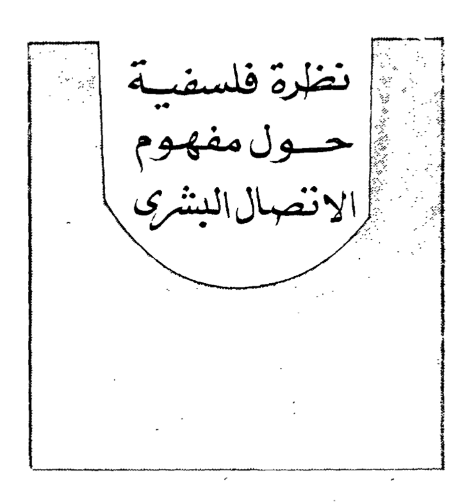
ويمثل ج.و. هالينا وفازيورجو ليتشيونين فى تحليلهما للمستقبل ثورة اخرى عن أثر تكنولوجيات الاتصال على الاقتصاد والانماط الحضارية وتبحث الاولى فى آثار الدور المتزايد للاتصال فى النشاط الاقتصادى الشامل وكذلك فى استخداماته المختلفة بالنسبة للاقسام او القطاعات المتنوعة وفى العمالة الانتاجية وترى فى وفرة نقل الاتصالات السلكية واللاسلكية ( وتكاليفها المنخفضة ) كأنها تصدع وتدمير لمصالح كثيرةوللنظم والهياكل القائمة بل كأنها تحد للديمقراطيات وقدرتها على الحكم ويهتم يورجو ليتيونين بالتهديد المحتمل للاتصالات المباشرة بواسطة الاقمار الصناعية للسيادة الثقافية ولتنو المجتمعات ويركز على مآزق السياسة الكامنة فى موقف تصاع فيه التطورات بالنسبة للبادرات التى يقوم بها منتجو الالات التكنولوجية الضخمة وواضعو البرامج ذات الطابع الدولى

وأخيرا يناقش ايفز ستوردزى تفاعل وسائل الانسان بتعقيداتها المثيرة خلال المراحل المختلفة للتضخيم والتحول نحو نتيجة نهائية يمكن تصورها : طابع اليكترونى شامل يزيل الصلات الاجتماعية بل يزيل الشخصية بايجاد منطق مفتعل ، ومايتبع ذلك من نتائج مطابقة لما يمكن ان تحاوله الهندسة الوراثية . وهكذا فان الدائرة تقفل بالعودة الى الفكرة البيولوجية التى أثيرت فى المقال الافتتاحى التى كتبها كوازى وايردو . ولكن العلاقة قد نقصت ، فبدلا من ان يكون الاتصال قائما على اساس من الصلات البيولوجية الوثيقة بين البشر يصبح الناس معتمدين على شبكات من الاتصال الالكترونى اشبه باللعبة مما يخلق مايسميه ستورزيهبالجماعات ذات العضوية المبعثرة التى تحددها قدرتها على الحصول على رموز محددة تحل محل أشكال التضامن التاريخية

ويراودنا الامل بفضل هذا الترتيب فى أن يساعد القراء على الخوض فى مادة معقدة . وغالبا ماتكون قائمة على الحدس والتخمين بالضرورة ان السؤال بالعنوان الفرعى ( التكنولوجيا والمجتمعات ؟ ) يبقى مع ذلك امرا

هاما . ان ظروفا متعددة من الهجرة وحركة التنقل الاجتماعيةوالاستقطاب الى التغيرات فى اقتصاديات قواعد الموارد وسياسات الدول والشركات المتعددة الجنسيات قد قضت فعلا على كثير من اتصالات المجتمع التقليدية وكذلك الحال فى التشابه ولغة مشتركة : وخلفيه حضارية محلية والاسرة الموسعة والتعلق بالتربة وهلم جرا . ويبدو من الواضح أنه لايمكن ان يكون هناك عودة الى نموذج للقرية المثالية . كما انه ليس هناك دليل على ظهور ( القرية العالبه ) التى تنبأ بها مارشال ماكلوهم . على أن الانسان قديتساءل بحق ما اذا كانت تكنولوجيا الاتصال سببا لما يحدث او مجرد نتيجة تصاحب ذلك

ان قليلا من التأمل يظهر ان العوامل الحضارية تسود فى تطورقدرات الاتصال لاى فرد . ومن ثم تظهر الصلة الوثيقة لعلم الانسان وعلم الاجتماع بهذا الموضوع . على أن الاشارة الى الحضارة فى هذا المقام تحتاج الى معالجة دقيقة جدا . فهناك عناصر من الخصوصيةوالعمومية فى أىحضارة وتفسير الاولى بأنها السهولة النسبية للاتصال بين افراد حضارة واحدة تنتقل فيها القيم والحقائق . ومن المعروف أن بعض القيم تختلف باختلاف الحضارات . فبعض التصورات الخاصة بالامور الواقعية قد تختلف من حضارة الى حضارة ومع ذلك فان التشابه البيولوجى الجوهرى لجميع المخلوقات البشرية يؤكد امكانية حل مثل هذه الاختلافات ذلك لان اساس الاتصال بيولوجى . أما الصفات الحضارية الخاصة فهى عرضية.انمايحدد الجنس البشرى هو عموميات الحضارة ولذلك فان أى توضيح اساسى لمفهوم الاتصال لابد وأن يزيل الحقيقة القائلة بان النسبة الحضارية تقف كحاجز للحوار بين الحضارات المختلفة ومن ثم التفاهم الدولى




الاتصال هو نقل محتوى فكرة من شخص او جماعة الى شخص آخر أو جماعة . ان محتوى الفكرة هذا قد يكون جملة خبرية ( وحدة صغيرة تدعو للتقدير من ناحية الصدق او الكذب ) أو تعبيرا عن وجهة نظر وانفعال أو رغبة الى آخره ، وكل هذه الوحدات ذات المعنى تدعو للتقدير لا على أساس الصدق أو الكذب بل على أساس مفاهيم نمطية مثل النبل والضعة والجمال والقبح والخير والشر .. الخ واللغة بطبيعة الحال هى وسيلة هذا النقل . ولكن اللغة تستطيع أن يكون لها أى وسيلة تقريبا مثل الكلمات أو الاشارات التعبيرية الخ . ومن المحتمل أن كل هذا ليس مثار مشكلات ولكن المشاكل الفلسفية الصعبة سرعان ماتظهر حين يحاول المرء الوصول الى توضيح أعمق لمفهوم الاتصال

انه لمن الاهمية بمكان بالنظر للاهمية البشرية الغالبة للاتصال أن نحاول أن نكتسب فهما عميقا له كلما أمكن ذلك ، وليس هناك مجتمع بشرى ممكن بدون اتصال لان أى مجتمع ليس مجرد مجموعة من الافراد يعيشون كوحدات دون نوافذ ، ولكن المجتمع هو مجموعة من الافراديعملون

المترجم : د. جرجس أمين فهمى

استاذ الترجمة بالجامعة الامريكية بالقاهرة .

الكاتب : كوازى وايردو

رئيس قسم الفلسفة بجامعة غانا ، لبمون ، أكرا . ولقد نشر مقالات فى عديد من المجلات السياسية وظهر كتابه ( الفلسفة والحضارة الافريقية ) هذا العام ..

---

كاشخاص يتفاعلون . وتفاعل الاشخاص لايمكن أن يكون على أساس معايير مشتركة ، ان أى مخلوق بشرى محروم من الاثر الاجتماعى للاتصال سيظل بشريا من الناحية البيولوجية ، ولكنه من الناحية الفعلية لابد ان يكون دون مستوى البشر .

ماهى اذن الاسس الجوهرية للاتصال ؟

لقد سبق ان اشرنا الى المعانى المشتركة . ولكن ماهى المعانى وكيف يمكن أن تكون مشتركة هناك مذهب من مذاهب التفكير يعود الى تاريخ قديم فى الفلسفة الغربية يقول ان المعانى كائنات مجردة توجدمستقلة عن العقول البشرية . وفى هذه النظرية يتم تصور أى معنى على اساس نموذج ادراك أى شىء ، ولو كانت هذه النظرية سليمة لحققت بطريقة فلسفية سهلة شرطا أساسيا لموضوعية المعانى ، لانه لكى يكون أى شىءذاتيا لابد أن يعتمد بطريقة غير منتظمة على الصفات الخاصة للافراد . وعلى النقيض من ذلك لكى تكون موضوعيا لابد ان تكون مستقلا عن الصفات الخاصة غير المنتظمة للافراد ، ولو كانت المعانى اشياء قائمة مستقلة عن

الافراد ، فيتبع هذا أصلا انها مستقلة عن أى صفات خاصة للافراد الذين يتحدون القوانين التى تتحقق منها مباشرة موضوعية المعانى

اما موضوعية المعانى فهى اساسية بصفة مطلقة لامكان الاتصال ،وذلك لانه لو كانت المعانى ذاتية أى انه لو اعتمدت بطريقة غير عادية على الصفات الخاصة الافراد لما امكن أن تكون هناك تقاليد ولاقواعد قائمة اجتماعيا أو رموز مرتبطة بالمعانى . ولذلك لايستطيع فرد أن يتحادث مع أى فرد آخر ولايستطيع فرد ان يتحادث مع نفسه لان اى نوع من المحادثة يفترضوجود قواعد تركيبية وخاصة بالمعانى . وحتى اذا كانت متاحة لاى فرد لدلتعلى وجود قواعد منظمة ولاستطاعت قواعد منظمة أخرى من ناحية المبدأ أن تكون متاحة لغرض الاتصال

وفى الواقع لو كانت المعانى ذاتية لكان التفكير مستحيلا لان ماقيل عن التحدث مع النفس ينطبق على التفكير فى ذاته فالفكرة هى مفهوم مركب ومثل هذا التركيب مستحيل الا طبقا لحد ادنى معين من القواعد ، وأى قاعدة هى العكس تماما للذاتية

فاذا ماتركنا سلسلة الافكار هذه مؤقتا وعدنا الى نظرية المعنىباعتبار انه يوجد مستقلا عن كائنات مجردة . وتفسير ذلك انه يمكن لافراد مختلفين ان يفكروا فى المعانى بعينها لان هناك عقولا فردية تصل الى ما هو موجود ( هناك فى الخارج ) فى عالم خاص بها ولاول وهلة يبدو هذا معقولا . ومن سوء الحظ أن هذا غير سليم بالضرورة وحجة ذلك هى : لنفرض أن المعانى هى كيانات من نوع ما فهى تخضع حينئذ للقياس التالى الذى ينطبق علمة على الكيانات . ولو ان كيانا اختلف عن كيان آخر فعندئذ يكون لذلك الكيان خصائص خاصة لايشترك فيها الكيان الاخر ولوضع مفهوم لمثل هذهالخاصة ينبغى على المرء ان يستخدم رمزا له معنى . ولكن على فرض ان معنىالرمز فى ذاته كيان فان هذا الكيان لابد ان يكون مختلفا عن الكيان الاصلى ، لانه لن يكون هناك معنى اذا قلنا . ان كيانا ما مماثل تماما لخاصة يمتلكها فاذا اردنا فهم الفرق هنا فان كيانا جديدا لابد أن يوضع فى الصورة ويتطلب هذا أن يكون له مردود لكيان آخر الى مالانهاية وطبقا لهذا فانه لو كانت المعانى كيانات فان الفرق بينها من ناحية المبدأ يمكن فى الفهم وهذا غير معقول وسخيف . وثمة حجة أخرى هى : ان أى كيان لابد أن يكون قابلا للاشارة اليه ( الرجوع اليه ) . ويتطلب هذا استخدام رمز له معنى بطبيعة الحال . فاذا كان معنى الرمز كيانا كما يجب أن يكون طبقا للرأى موضع البحث فحينئذ يكون فهم أى رمز يتطلب ويشمل اتصال كيان بكيان آخر . لان معرفة ماهية أى كيان يتطلب معرفتها باعتبارها س بدلا من ص . وحيث انها تتطلب استخدام رموز لها معنى تعنى الرجوع الى كيان . ولكن معرفة ماهية هذا الكيان الآخر يتطلب بدوره الاشارة ( الرجوع ) الى كيان آخر

وهكذا الى مالانهاية ومن ثم ولو كانت المعانى كيانات فستكون معانى لا يمكن أن يشار اليها وهذا غير معقول .

اضف الى ذلك انه لو كانت المعانى كيانات لفقدت عموميتها وهذا امر يدعو الى السخرية أن المعانى قد فسرت على انها كيانات مجـردة ، أى ان معنى يمكن ان ينطبق على كثرة من الاشيـاء أو المـواقف وهـذا مايعـرف بعموميات المعانى . ومن ناحية أخرى ان اى كيان ــ او بعبارة اخرى ــ أى شىء لايمكن ان ينطبق على أى شىء . بل ان المرء لايستطيع ان يتحدث عـن ( التطبيق ) فى الحالة الاخيرة الا فى ناحية لاتحتمل معنى . وبالطبع فان أى كيان يمكن ان يدل على شىء ما . ولكن هذا يعنى انه يمكن وضع قاعدة يوضع بواسطتها الكيان المفروض فى تفكيرنا بطريقة ما للشىء موضع البحث على انه لابد ان نلتزم بالحرص . ونلاحظ انه حين يدل اى كيان على شىء فان هذه الدلالة ليست متماثلة مع الكيان ذاته . وليست مماثلة مع أى كيـان آخر يتصادف أن يكون هو المعنى . فلنفرض مثلا : ان أى علم يرفرف على بيت يدل على أن موجودا هناك . ومن المصطلح عليه أن نقول ان العلم يدل على الملك ولكنا نعنى الملك الفكرة . وفى الحقيقة ففى كـل استخدام لاى رمز له معنى أو اشارة سواء كان كلمة أو متغيرا أو كيانا مثـل علم أو حركة تعبير، فان ما تعنيه هو فكره لا كيان حقيقة أن الرموز غالبا ما تشير الى أشياء وكيانات ولكن النقطة الهامة هى انه حين يشير الرمز الى كيان فلا يمكن أن يقال أن الكيان هو دلالة أو معنى الرمز . ذلك لان الكيان هو المرجع لا الدلالة . وان الدلالة هى التى توجهنا الى المرجع . وينبغى أن نلاحظ مع ذلك ان دلالة الرمز ليس من الضرورى دائما أن توجهنا الى المرجع فمثـلا كلمة ( عدم وجود ) لها دلالتها ومعناها ولكن بكل تأكيد ليس هناك شىء يمكن ان يقال انها تشير اليه من خلال تلك الدلالة ان الفرق بين المرجع والدلالة فرق معنوى اساسى . ذلك لانه بدون التعرف على رمز لايمكن ان يتحقق تحليل كاف للدلالة والمرجع ومع ذلك فليس هذا فرقا أساسيا ميتافيزيقيا لان نوع عنصر الحديث يمكن ان يكون دلالة فى اطار . ومرجعا فى اطار آخر فاذا اخذنا كلمة ( عدم وجود ) باللغة الانجليزية انه انجليزى فان ماتعبر عنه هذه الكلمة هى مفهوم عدم الوجود . وفى لغتى الوطنية التى اتحدث بها ( لغة الآكان ) وهى لغة تتحدث بها مجموعة عرقية فى غانا فان مفهوم عدم الوجود لايعبر عنه بكلمة واحدة ولكن بعبارة : (Seadebinnihc) وتعنى حرفيا ( ظروف شىء غير موجود هناك ) . وبهذه المناسبة نلاحظ أن وجـود أى اغراء بالايحاء بان مفهوم عدم الوجود هو نوع ما من الكيانات طبقا للغة الآكان فاذا اخذنا فى الاعتبار ماقلناه فى الجملة الاخيرة نجد ان مفهوم عدم الوجود فى تلك الجملة يعمل فى المثل الثانى كمرجع . اما فى المعنى كما استخدمناه اولا لكلمة عدم الوجود فان دلالة الكلمة تستخدم بمثابة تأكيد باللغة الآكانية على حين أن المفهوم لكلمة عدم الوجود كما ذكرناه بعد ذلك لا يستخدم لفرض

ترك شيء عن أى شيء آخر ولكن على الارجح كفاعل للاشارة عن الشيء الذى نتحدث عنه . وهكذا فان أى مفهوم يمكن ان يكون الان دلالة مرة ومرجعا مرة أخرى ومنه يتضح أن أنواع الدلالة والرجع لا تدل على اختلاف ميتافيزيقى أساسى .

وعلى العكس من ذلك فان الفرق بين اى شيء او كيان او اى مفهوم هو فرق أساسى ميتافيزيقى أساسى . وأود أن أقول بأن السخانات التى سبق لنا أن لاحظناها كامنة فى نظرية المعانى ككيانات مجردة تنشأ بسبب تفسير نظرة المفاهيم وهى ماهية المعانى فى نهاية الامر كيانات .

وهناك تقليد فى الفلسفة الغربية يلاقى اعتراضا قويا لنظرية المعانى ككيانات من نوع ما واننى اشير بذلك الى مبدأ الاسمية . وهذا المبدأ ينكر بحق بأن المعانى تشكل أى نوع من الكيانات مهما كانت ولكن هذا المبدأ يذهب الى ابعد من ذلك حين يحاول استبعاد نوع الدلالة من تحليل المعانى . وهكذا فان أى تحليل اسمى للمبنى لايعترف الا بالرمز والمرجع . ان المشكلة هى انه حين لايكون المرجع متاحا كما فى حالة كلمة ( عدم وجود ) فليس من الميسور تقديم وصف معقول لوضعه كوسيلة من وسائل الاتصال فاذا نزع شخص من كلمة ( عدم الوجود ) المفهوم الذى ترتبط به لم تبق هناك سوى علامات او سلسلة من الاصوات ( لاتعنى شيئا ) . ان السبب الذى من أجله قد أبدى الاسميون بالاضافة الى غيرهم مثل هذه الكراهية للمفاهيم هو أن الفلسفة الغربية تعتبر المفاهيم من الناحية التاريخية كيانات عقلية من جانب هؤلاء الفلاسفة المعروفين بدفاعهم عن المفاهيم فى تحليل المعانى واقصد بهم اصحاب المفاهيم . وفى هذا المقام يمتزج علم المعانى بفلسفة العقل . وليس هنا مجال القيام بخوض فى فلسفة العقل ولكن من المستحيل تجنب ابداء ملاحظة او ملاحظتين من طبيعة العقل . فهناك على الاقل نقطتان سليمتان فى فلسفة المفاهيم اولا : ان الاصرار على ضرورة المفاهيم فى نظرية المعانى امر صحيح

ثانيا : ان الاعتقاد بأن المفاهيم لاتوجد فى أى مكان آخر غير العقل صحيح ايضا . ولكن تصور العقل كنوع من الكيانات أمر لايمكن تبريره

واود فى هذا المقام أن أبدى فكرة حول لغتى الوطنية ففى هذه اللغة تعنى كلمة الفكر كلمة عقل (adwene) وفى كل من الحالتين مفهوم ( العقل ) المتضمن هنا هو مفهوم العقل كوظيفة لاكيان والعقل فى هذا المفهوم هو وظيفة الفكر . واننى اجد تأييدا غير مباشر لهذا التفسير طبقا للحقيقة التى تقول بأنه ليس هناك ذكر لكلمة العقل فى القائمة التقليدية للغة الا كان التى تتضمن العناصر التى تتحد لتشكل أى شخص بشرى . ان

مكونات اى شخص طبقا لرأى سائد بين قسم كبير من المتحدثين بلغة الا كان هى ( اولا )nipada (جسم ؟ هيكل ) « ثانيا »Mogya« دم ؟ » ( ثالثا ) Ntorc ( عامل وراثى يعود الى الاب ) ( رابعا Sunsum اساس الشخصية ؟ ) ( خامسا ) akra (الروح ؟ ) وعلامات الاستفهام هنا تدل على أن الترجمة مثيرة للمشاكل من الناحية الفلسفية . هناك بعض المشاكل الدقيقة فى تحليل تقويم هذا التصور للشخص . غير ان هذه مهمة لن اتصدى لها هنا انني فقط اود ملاحظة انه اذا كانت كلمة (adwene) ( العقل ) ليست كيانا ( ذاتية ) ولكن وظيفة فحينئذ يكون اغفالها من قائمة الكيانات التى تكون شخصا ما فان هذا الاغفال لايتضمن اى تقليل للعقل فى لغة الاكان للاشياء فاذا ما افترضت هذه الخلفية وادراكى الذى يعكسها فانى لن أشعر اطلاقا بميل مفهوم الفلسفة الكارتسيت للعقل على انه مادة روحية . وبالطبع فان الاعتبارات اللغوية التى سبق ذكرها ليست حاسمة من وجهة النظر الفلسفية . على ان هناك اعتبارات مستقلة التفسير بان مفهوم العقل لنوع من الكيانات هو مفهوم خاطىء . أن التعليل الفكرى الاساسى الذى يبدو انه وراء ذلك المفهوم هو الى حد كما يلى : لابد أن هناك قسما فى كل شخص مشغولا عن التفكير ، وحيث أن الفكر غير مادى فان مايحدث التفكير غير مادى كذلك ولذلك فلابد ان يكون فى كل شخص مادة غير مادية هى عامل مفكر وهناك غموض عميق فى فكرة كيان غير مادى ولكن لندع هذا جانبا . ان التعليل الدقيق لجملة أن الفكر غير مادى ليس أقل غموضا . ولكن ربما نترك هذا ايضا ، ومع ذلك فان المشكلة فيما يبدو ـ انه ينظر الى الفكر على انه كيان من نوع ما . وعلى العكس نفترض أن الفكر ليس كيانا ذاتيا ـ لقد سبق ان قدمت حججا تقلل من الايحاء بان الفكر قد يكون كيانا ذاتيا الى حد غير المعقول وبهذا تنهار الحجة بأن الادعاء بان الفكر ليس غير مادى لايحدد تحديدا مطلقا ماذا قد تكون طبيعية . واذا لم يكن الفكر كيانا ذاتيا فقد يكون حالة او مظهرا من الكيان الذاتى . فاذا فرضنا انه حالة اومظهر من الكيان فيمكن القول حينئذ بان هذا يبدو منافيا لما اصطلح عليه اللغويون وقد نستطيع تحسين ذلك الى حد ما بان نقول غير طبيعى بدلا من غير مادى وقد تكون الصياغة الجديدة كما يلى : لو أن مظهرا او له من حالات كيان ليس طبيعيا فحينئذ يكون الكيان ذاته ليس طبيعيا ( ماديا ) ولكن هنا تفقد الحجة أساسها المعقول اذ يستطيع المرء القول ـ على أقل تقدير ـ بأنه لم يقدم سبب للغرض بأن كل مظهر لكل حالة لكيان طبيعى ( مادى ) ينبغى أن يكون طبيعيا ( ماديا ) وبالاضافة الى ذلك ليس هناك أساس ايجابى للغرض بان مثل هذا الكيان هو افضل ملاءمة فان هناك صلات قائمة عمليا من حالات الفكر وحدوثه

انى اريد أن أكرر أن أى تناول محدد للمشكلة ليس مقصودا هنا . ولكنى أود أن نظهر من سياق الملاحظات السابقة انه ليس هناك أساس غير

معقول للطريقة القائلة بأن أى فكرة قد تكون مظهرا من حالة الذهن ( المخ ) وان العقل مركب دائم لمثل هذه الحالات ، وعلى اساس هذه النظرية نقــول ان العقل لبس هو الذهن ( المخ ) ولكنه بالاخرى مجموعة معقدة خاصة من مظاهر ( نواحى ) الحالة وبالمثل لم نعد نتصور المفاهيم باعتبارها كيــانات ذاتية بل مظاهر من حالات الذهن ( المخ ) وعلى هذا فليست المفاهيم فــى العقل ، بل هى على نسق اشياء فى وعاء ، ولكنها تمت الى العقــل بصلة فهى المادة التى تتكون منها العقل وينطبق الشيء نفسه على مجموعاتالمفاهيم التى نسميها مبادىء .

وفى الوقت نفسه قد يتساءل المرء عن الصلة من هذا التصور للعقل بتوضيح الاتصال ان الاجابة على هذا هو من الممكن ايراد وصف ســـــليم اوضوعنه المفاهيم والتركيبات القائمة على مفاهيم العقل . وكما ســـبق التاكيد عليه بدرجة كافية ان موضوعية المفاهيم هى شرط اساسى للاتصال وهناك حطأ شائع جدا فى الفلسفة الواقعية بالنسبة الى المعانى التىتناولتها بالنقد فيما سبق وهو أن الفكرة القائلة بأنه لكى يكون الشيء موضوعيــا فلابد أن يوجد مستقلا عن العقل . ففى تلك النظرية يسود القول بأنالمعانى كيانات مستقلة مجردة لها وجود مستقل فى ذاتها .ولقد قدمت الحجة على انه او كانت المعانى كيانات لاصبح من المستحيل علينا فهمها . كما ان هناك صعوبات ميتافيزيقية مشهورة تتعلق بالطريقة التى تتصل بها المعانى باعتبارها كيانات . ان الموقف مع ذلك اكثر ظلاما من وجهة نظر الاتصال ، وكمــا جاء فى العبارة الاولى التى بدأت بها هذا المقال : فان الاتصال البشرى هو نقل محتوى الفكرة من شخص او جماعة من الاشخــاص الى شخص أخــر او مجموعات اخرى من الاشخاص . وسيكون من اللازم تفسير فكرة ( النقل ) هذه بطريقة ميتافيزيقية لما سنرى بعد قليل ، وعلى اساس النظرة الواقعية سيكون من اللازم أن يكون التفسير حرفيا بدرجة مستحيلة وسيكون علينا ان نفسر ( النقل ) باعتباره الارسال الواقعى لكيان من شخص الى شــخص أخر ولكن . بما ان هناك كيانا واحدا مجردا فى حالة كل معنى فانالاتصال على نطاق العالم سيدفع بنا الى نزاع كبير وعلى اية حــال فان مثل هــذا النقل غامض غموضا كاملا

أو لنفرض انه يقترح ان ننظر الى الاتصال لا على انه ارسال لكيــان مجرد من جانب فرد واحد الى فرد أخر ولكنه حالة لفرد يوجه اهتمــــام فرد أخر الى كيان قائم مستقل ومجرد . ان مثل هذا الغرض لن يؤدى ـــ الى تحسين وتطور ذلك لان توجيه أى شخص أخر للاهتمام بشيء أو القيام باى شيء لايعدوان يكون سوى الاتصال بهذا الشخص ومن ثم فان النتيجة هى أن الاتصال يعرف ويحدد من خلال ذاته ان الدورة فى هذا الاقتـــراح الاخير ذات شعبتين ذلك لانه بالاضافة الى الدورة التى اشرنا اليها يمكن

ملاحظــــة ان أى فكرة لفــــرد أو أكثر يدركون أو يفهمــون أو يهتمــون بالكيان نفسه يفترض مسبقا كما ذكرنا وسيلة للاتصال اما فكرة اشـــخاص مختلفين يدركون او يفهمون الكيان نفسه فانه يفترض مسبقا نظام ارتباط بين الاشخاص للخبرات الكامنة ، مع وجود واقع خارجي ، وهذا امر لايمكن تصوره بغير الاتصال

ماذا يكمن وراء امكانية ارتباط الخبرات التى ذكرناها توا ؟ ان هذا السؤال يؤدى بنا الى جوهر مسألة الاتصال بأسرها . اننى أرى أن الاجابة لابد ان توجد فى التشابه البيولوجي الاساسى للمخلـوقات البشرية . ان مايجعل من الممكن مقارنة الخبرات وتكيف السلوك بين الافراد الذى يشكل الوجود الاجتماعى هو وجود الصلة البيولوجية الوثيقة بين شخص وأخر

مولد المخلوق البشرى بتكوين بيولوجي ولكن بدون مفاهيم .ونستطيع أن نقول اذا اردنا . انه فى حدود هذا التكوين داخل الذهن بنوع خـاص يوجد أساس القدرات الكافية لتكوين المفاهيم . فاذا كانت نظرية الافكار الكافية الجديدة أو القديمة تعنى اكثر من هذا فانها حينئذ لا تأخذ شروط امتلاك المفاهيم مأخذ الجد . فلكى تملك مفهوما خاصا او فكرة يتطلب ذلك قدرة لغوية من نوع ما ، مهما كانت طفيفة . ولكن مثل هذه القدرة هـى نتيجة التدريب . فالحياة البشرية هى عملية تعلم ، تبدأ تقريبا فور وصول الانسان الى العالم . ومن اللازم أن يكون هذا التعلم فى اجار مجتمع مبتدىء بالحدود الضيقة للام أو المربية ، ثم يتسع بعد ذلك لابعاد اكبر فاكبـــر للمجتمع بمرور الزمن . وعملية التعلم هنا التى لاتعدو ان تكون فى بدايتها اكثر من نظام لتكيف الشخص هى فى الواقع تكوين للعقل وبهذا المعنى يمكن ان يقال ان طفلا رضيعا يملك ذهنا ولكنه لا يملك عقلا . وتلك فكرة تتفق مع الرأى التقليدى الاكانى القائل بأن أى مخلوق بشرى ليس شخصا بشريا الا اذا كان عضوا فى مجتمع .

ان تنمية وتطور العقل ليس سوى تنمية وتطور للاتصال .ومما يضمن موضوعية المفاهيم أصلها الاجتماعى . ولا نعنى بهذه الملاحظة معنى فلسفيا فاللغة نظام والمفهوم هو بالضرورة عنصر من عناصر اللغة فاذا افترضنا ان الاقامة الاجتماعية الى حد معين من القدرات اللغوية ، فان قدرة الفرد على ابتداع المفاهيم تكون ممكنة ، ونتائجها تكون مفهومة بين الاشخاص بسبب صفة اللغة التى تتحكم فيها القواعد . ولنعد مرة أخرى الى ماقدمناه مـن وصف لخصائص اللغة . لقد قلنا انها تقل محتوى فكرة على اساس النظرة المقترحة للعقل وتغيير محتوى أى فكرة هو مظهر أو ناحية من نواحى حالة . . المخ ( الذهن ) انبا لحقيقة عملية ان انماط عمليات المز يمكن ان تبـدأ بدوافع توجه اجتماعيا . وعلى هذا الاساس تعتبر اللغة هى اقامـة صلة منظمة بين الدوافع الخارجية ، وانماط عمليات المخ . ان نقـل محتـوى

فكرة من شخص الى أخر هو اذن بمثابة دفع بعض حالات المخ من شخص الى أخر بواسطة الدوافع الملائمة : ويكفى هذا لتفسير نقل محتوى الفكر مجازا ويتضح من الفقرتين الاخيرتين ان دراسة الاتصال لابد أن يدخل فيها فروع علمية كثيرة . وقد يكون من الواضح على أية حال ان علم النفس وعلم اللغويات والعلوم البيولوجية تقوم بدور هام فى الخطة . على اننا يجب أن نذكر ان هناك علوما أخرى لاتقل أهمية مثل : علوم الانسان وعلم الاجتماع والمنطق ، فان لتلك الفروع العلمية صلة وثيقة بموضوعنا . هذا بالاضافة الى فروع العلوم الطبيعية والتكنولوجيا التى يجب ان تدخل فى أى بحث يتناول وسائل نشر محتوى الفكر على نطاق واسع .

ان قليلا من التأمل يبين أن العوامل الحضارية لها السيطرة على تنمية قدرات الاتصال فى الفرد ومن ثم تبرر الصلة الوثيقة الكبيرة لعلم الانسان وعلم الاجتماع بهذا المجال . ومهما يكن من أمر فان الاشارة الى الحضارة فى هذا المقام تتطلب تناولا دقيقا . فهناك عناصر للامور الخاصة والعامة فى الحضارة . تفسر الاولى سهولة الاتصال النسبية بين اعضاء حضارة واحدة : ذلك لان المخلوقات البشرية تتناقل القيم وكذلك الحقائق فى تفاعلاتهم العقلية كما لاحظنا فى الفقرة الاولى من مقالنا هذا . ومن المعروف أن بعض القيم تختلف باختلاف الحضارات . ان بعض التصورات الخاصة بمسائل الحقائق قد تختلف ايضا من حضارة الى حضارة ومع ذلك فان التشابه البيولوجى الجوهرى لجميع المخلوقات البشرية يؤكد امكانية حل مثل هذه المفارقات والاختلافات . ذلك لان اساس الاتصال كله بيولوجى . اما الصفات الحضارية الخاصة فهى صفات عرضية . وان ما يحدد الجنس البشرى هو عموميات الحضارة . هكذا فان أى توضيح اساسى لمفهوم الاتصال لابد أن يزيل تلك النسبية الحضارية التى هى بمثابة عائق الحوار بين الحضارات ومن ثم للتفاهم الدولى




**ان النظرة الى الانسان على انه نظام سلوكى امر بسيط جـدا ولكن التعقيد الظاهر فى سلوكه على مدار الزمن هـو الى درجـة كبيرة انعكاس لتركيب البيئة التى يجد نفسه فيها**

**هربرت أ. سيمون**

**علوم الاصطناعى مطبعة معهد ماساشوتس التكنـــولوجى ١٩٦٩ ) .**

نجد بين قطع الحجارة والارض الخضراء على سفح مدفن بير لاشـين البارسى الرائع كومة عجيبة من جلاميد الجرانيت تسند ما يبدو انه صليب معدنى صدىء ، يمثل المسيح مصلوبا . والصليب هو فى حقيقته نمـوذج مصغر من أبراج سيمافورات القرن الثامن عشر له اجنحة متحركة سبق أن نقلت رسائل شعرية من احد اطراف فرنسا الى الطرف الاخر على مدى فترة تزيد على الخمسين عاما . فهذا هو ضريح كلود شابيه مخترع نظـام البرق . كما ظهر اختراع عبقرى أخر فى فرنسا قبل أن يرتكب المهندس رئيس دير الرهبان الواهن العزيمة جريمة الانتحار سنة ١٨٠٥ بوقت قصير

## الكاتب : ويليام سكايفنجتون

كاتب ومهندس كمبيوتر استرالى ، يعمل مستقلا . وقد انتج ا مذكرات للتلفزيون ) واعد محاضرات مؤتمرات ، ونشر كتاب ( تعقل المكنة ) باللغة الفرنسسية عن الذكاء الاصطناعى .

## المترجم : إبراهيم البرلسى

مستشار فى الادارة . كبير خبراء الادارة فى الامم المتحدة سابقا ..

---

( بان قفز فى بئر ) . ثم اوضح جوزيف مارى جاكار .. وهو مهندس من مدينة الحرير العظيمة ليون ــ أن أكثر الطرق فعالية لنقل تصميمات النسيج الى النول هى أن نمده بالبيانات النسجية فى شكل بطاقات مثقوبة يمكن أن تقرأ آليا بواسطة ميكنة بسيطة

ثم تطور هذان الاختراعان اللذان لا يبدوان أن بينهما رابطة تطور يظن معه انه يمكن اعتبارهما يبشران باكثر نظم الاتصالات الحديثة دقة . فأبراج شابيه حلت محلها بالطبع سبل الاتصالات البعيدة واجهزة جاكار لقــراء البيانات حل محلها الكمبيوتر . وقد مزجت أجهزة الاتصالات البعيدة ومعالجة البيانات معا لتشكل الان مايعرف بشبكات التليماتكس التى يحتمل ان تحول الكرة الارضية مع الاقمار الصناعية والاسلاك الى آلة اتصالات هائلة . أو آلة ضخمة اذا استخدمنا مصطلح لويس ممفورد ــ قادرة على ان تتحدث باستمرار مع نفسها ، وان ترى باعجاب صورتها المتكاملة على شاشات ألف مليون فيديو .

## مجتمع الاســـلاك

اننا نفكر عادة فى الاتصال واللغة كما لو كان كل منهما موجها مـــن شـــخص الى آخر . كتب ذلك نوربرت فينر مؤسس علم الضبط ( سيبر نيطيقا ) . ومع ذلك فمن الممكن جدا أن يتكلم شخص الى آلة الى شـــخص آلة الـــى آلة

وكان اتصال الناس فيما مضى يتم كلية بالاسلوب المباشر بين شـــخص وآخر . مثال ذلك انه كان على فيدبديس أن ينتقل من ماراثون الى أثينــا سنة ٤٩٠ قبل الميلاد ليبلغ عن النصر على العجم . ومــع ذلــك فقد أثبت الحمام الزاجل وكذلك دف ( توم ــ توم ) واشارات الدخان ــ فما بعد ــ أنها انشط من عضلات الارجل فى نقل البيانات .

وقد بدأ الحديث بين الانسان والالة خــلال القــرن التــاسع عشر . فاستخدم صمويل موريس ، الكهرباء اولا سنة ١٨٤٥ للتعامل مع مشـــكلة الاتصالات التى سبق ان حلت بطريقة ميكانيكية آلية بواسطة شابيه . وبين أن سلكا بسيطا يمتد بين واشنطون وبالتيمور يمكن أن يحمــل رســـائل تلغرافية شفرية . ثم اكتشف ( الكسندر جراهام ) بل و اليساجراى بعد ذلك بنحو ثلاثين عاما أن الاسلاك تستطيع أن تحمل حديث الانسان .

كما اوضح ججليتمو ماركونى فى نهاية القرن الناسع عشر أن الموجات الكهرومغناطيسية يمكن ان تعمل بدل الاسلاك فى اتصالات المسافات الطويلة وأصبح الحديث الهاتفى بالراديو غير الاطلنطى حقيقة فى سنة ١٩٢٣ عندما التقط مستقبل ذو موجة طويلة فى ضواحى لندن عناصر حديث مرسل من لونج ايلند فى نيويورك .. وقد عمل التليفزيون اكبر معجزات آلات الاتصال فى القرن العشرين فى اطار تجريبى قبل الحرب العالمية الثانية . بينمـــا كان على مواطنى العالم الجديد والقديم الانتظار حتى عام ١٩٥٦ قبـــل ان يتمكنوا من الحديث مع بعضهم هاتفيا بطريق سلك تحت البحر . وتلا ذلك ظهور التليفزيون ذى السلك المتحد المحور واقمار الاتصالات . ونعلم الان أنه سوف تبنى قنوات اتصال ذات سعات غير محدودة ــ عمليــا ــ فــى المستقبل باستخدام تقنية متقدمة مثل دليل الموجة والخيوط البصرية

والهاتف الاحمر الاسطورى واحد من اكثر الصور اثارة ، التى ترمز الى دور الاتصالات فى العالم المعاصر . ويفترض فيه انه يمكن رؤساء الدول من ان يتحدثوا معا كما لو كانوا يسكنون متجاورين . ومعذلك فليس من الواضح ابدا اذا كان مستوى وفاعلية الاتصال بين شخص وآخر قد تحسن منــذ ان كان الرئيس جورج واشنطون يستطيع ان يقول لاحد معاونيه اننا لــم نسمع من بنيامين فرانكلين فى باريس هذا العام وينبغى أن تكتب له خطابا

وفى ناحية تجهيز البيانات صمم شارلس بابادج الانجليزى خـــلال النصف الاول من القرن التاسع عشر ما سمى آلة تحليلية يمكن ان تعمل باستخدام بطاقات مثقوبة تشبه ما استخدمه جاكار . ولكن عاقت المشكلات المالية ظهور هذه الآلة التى كانت مبادىء تشغيلها تماثل الى درجة كبيرة تلك الخاصة بالكمبيوتر الحديث . من ان تنتقل من لوحة التصميم الى التنفيذ . وكان على العالم لذلك ان ينتظر قرنا اخر حتى يبنى هوارد ايكن فى هافارد آلة الحساب الاوتوماتيكية رقم ( ١ ) باستخدام اعتمادات قدمها تاجر بيانو وارغن سابق هو توماس واطسون رئيس مجلس ادارة شركة تسمى ( آلات الاعمال الدولية ) .

وقد كانت ( آدا اوجستا بايرون ) كونتيسة لوفلاس وابنة الشـــاعر اللورد بايرون زميلة باباج به فى عمليات الكمبيـــوتر . ولم يمض وقت طويل بعد ظهور اول كمبيوتر الكترونى حديث على مسرح العمليات حتى استحضر عالم الرياضة والمنطق البريطانى ( الان تيرنج ) زوج الســيدة لوفلاس فى سنة ١٩٥٠ ، الذى نقل عنها انها قالت : ان الكمبيوتر الـذى اقترحه لم يقصد لان ينشىء اى شىء . وان انشطته يجب ان تقتصر على ( اى شىء نعرف كيف نامره بأن ينفذه ) وبعبارة اخرى فان آدا بايرون كانت تتمسك بطريقة ما بأن الآلة لا تستطيع ابدا ان تعمل اى شىء جديد . وأن المنــاصرين المعــاصرين للنظام الذى يطلق عليه الذكاء الاصطناعى ( الذى سوف نتحدث عنه ثانية فى هذا المقال ) كانوا مترددين فى أن يغفروا لها . تساهلها البدائى . ومن حسن الحظ ان تذكر بعض مؤرخى معالجة البيانات حديثا ان السيدة لافلاس صاحبة العقل الرياضى كتبت بالفعل برنامجــا لحساب ارقام ( بير نوللى ) وهذا ما يسمح لنا بأن نفكر فيها على انها اول مبرمج للكمبيوتر ! . كما ان فريق (CII - HB) الفرنسى الذى منح حديثا عقدا كبيرا من وزارة الدفاع الامريكية لتصميم وتنفيذ لغة جديدة تهدف الى ان تنقل البرمجة الكمبيوترية الى القرن الواحد والعشرين . قد اختار بلباقة اطلاق اسم ( أدا ) على لغتها تكريما لهذه السيدة البريطانية .

## آلات للاتصالات

## آلات للحســـاب

من المؤكد أنه يمكن التفكير فى جهازى الهــاتف والتليفزيون المنزلى على أنهما آلتا اتصال . ولكن السبب فى ضرورة ضم الكمبيوتر أيضا الى هذه الفئة ليس بمثل هذا الوضوح . وعلى كل حال فما علاقة موضـــوع الحساب بالاتصال ) وهل تحتاج الكائنـــــات الانسانية أن تحسب حتى تتواصل ؟ وتدخل بنا هذه الاسئلة البيانية الى جوهر الموضوع ، أى الى

العلاقات التى لا غنى عنها بين الاتصال عن بعد ومعالجة البيانات ، والى الادوار التى يمكن أن ينهض بها الكمبيوتر كأداة اتصال .

وقد كان اخصائيو الكمبيوتر أول من لاحظ أن شبكة الهاتف الحالى ينبغى أن تكون قادرة على أن تعمل كوسيط صالح لنقل البيانات بين الوحدات المركزية لمعالجة البيانات وأطرافها المتباعدة : مثل قارئات البطاقة ، ولوحة المفاتيح ووحدات الطبع ، وأدى هذا بطرق كثيرة الى استخدام خطوط الهاتف الصوتية كصورة محدثة فى تقنية البرق القديمة الطراز . وكل ماهو مطلوب هو أداة لتغيير واعادة تغيير طبقات الصوت ، يطلق عليها اسم مودم ، عند كل من نهايتى الخط لاجراء تحويلات بين نوع الاشارات التى تتعامل معها اجزاء الكمبيوتر ، والاخرى التى يمكن أن تنقل على الخطوط الهاتفية .

وفى الشبكات المتخصصة التى يجرى الآن ادخالها فى كثير من انحاء العالم لنقل البيانات مثل نظام شبكة يورونت‌ديان Evert-Dianne التى توفر البيانات العلمية والفنية بين جميع دول السوق المشتركة ) يقابل الانسان فى الحقيقة نوعين مختلفين من الكمبيوتر . فهناك من ناحية ما يسمى الكمبيوتر المضيف الذى يتصل بنهايات الشبكة ، بحيث يوفر خدمات الحساب الاساسية والتوصل الى قاعدة البيانات وادارة الملفات الخ . ومن ناحية أخرى هناك نمط جديد كامل الآلات يغلب ان يشار اليه باعتباره كمبيوتر الاتصالات ، يعنى بالسطح البينى بين الكومبيوتر المضيف او النهايات وشبكة الاتصال عن بعد . وبعبارة أخرى فانه فى اطار شبكة عامة نمطية لنقل البيانات ، فان معظم الكمبيوترات الملحقة تتعلق بالشركات والمؤسسات المختلفة ، التى تشترك فعلا فى خدمات الشبكة ، بينما نسبة محددة من الآلات يجرى تشغيلها بالناقل المشترك المسئول عن الشبكة .

أما عن تقويم الآثار المحتملة وترادف الاتصالات البعيدة ومعالجة البيانات وأثرها على حياتنا اليومية فقد يبدو أن المعمل الاكثر ملاءمة لها هو غرفة الجلوس !

### فيديوتكس : قدرة حاسبة للشعب

اخذت قوى تكنولوجية من انواع عديدة مختلفة خلال السنوات القليلة الماضية تقود تقدما ضخما ومفاجئا : وذلك بادخال الكمبيوتر الى المنزل . ولكن العالم الجديد والعالم القديم لم يستجيبا للتحدى كما هو المنتظر بنفس الاسلوب . ويمكن أن يقارن هذا الفارق فى المدخل بمجال آخر ، هو مجال النقل فى المدن ، من خلال التمييز بين الحلول المتجهة

الى الفرد وتلك الموجهة نحو المجتمـــــع . وفى هذا المحيط فان المدخل الفردى للتوجيه يترادف بصفة عامة مع استخدام عربة خاصة ، بينمـــا المدخل المجتمعى يركز على نظم النقل العامة بالقطار أو الترام أو عـربات النقل العامة .

وفى محيط الكمبيوتر يعنى المدخل المتجه نحو الفرد ببساطة أن انفاق آلاف عديدة من الدولارات يمكن الفرد من أن يصبح مالكا لكمبيوتر صغير microcomputer يشار اليه أيضا على انه كمبيوتر منزلى أو شخصى ، أى أنه أداة تجهيز بيانات قليلة ـ لها ملحقات مثل شاشة العرض وشريط وحدة الكاسيت ـ يمكن برمجتها ( تستعمل بصفة عامة اللغة البسيطـــة التى تسمى أساسا ) لمعالجة المشكلات اليومية ، مثل ميـــزانية العـائلة وحساباتها ، أو تجديد سجــل أسماء وعناوين الاصـدقاء والمعارف . ولـكن المشكلة الظـــاهرة فى حـالة الـكمبيوتر الصـــغير المســـتقل الموضوع فى المنزل هى أن مستخدمه لا يستطيع أن يحصل على الفـــور الا على قدر ضئيل نسبيا من البيانات . ولا يوجد فى أغلب الحالات تحت تصرفه غير الملفات البسيطة التى سجلها هو نفسه على كاسيت أو اقراص عريضة . وليس من المحتمل أن تشكل هذه ما يوصف بأنه بيانات قاعدية .

والحل الاوربى لمشكلة توفير قدرة حسابية للمواطن العادى تختلف تماما فى انها موجهة بالتأكيد الى المجتمع ، وتدار الى درجـة كبيرة من خلال ناقل الشبكة المشترك (PTT) الذى تتحكم فيه الدولة . والاسم العام لهذه التكنولوجيا الجديدة التى طورت أساسا فى المملكة المتحـدة وفرنسا هو فيديوتكس . والمبدأ الذى يرتكز اليه بسيط . ونقطة البداية هى مستقبل الهاتف المنزلى العادى ، وجهاز التلفزيون الذى يضاف اليه القليل من المعدات الالكترونية الرخيصة ، وهى : مودم وأداة لحل الرموز مما يمكن جهاز التليفزيون من أن يفسر ويعرض البيانات المرتدة التى تكون أرسلت اليه من خلال خط الهاتف . والاضافة الاخيرة الى معدات غـرفة الجلوس هى لوحة مفاتيح صغيرة تستخدم الارقام والحروف بمــا ييسر للمشترك فى الفيديوتكس أن يطلب خدمات وبيانات معينة ، وفى النهاية الاخرى للخط ، أى فى مـــركز الفيديوتكس الذى اقامـــه (PTTS) يمكن تصور كل أنواع الامكانيات ـ فقد يكون المشترك مهتما باستعـــادة البيانات فحسب فى مجالات مثل بورصـــة الاوراق المالية أو الوظائف الخالية أو خطط السفر وتسهيـــلات الاجـازات أو الترفيه أو مـــركز الفيديوتكس . وينبغى أن يكون فى مثل هذه الحالات قادرا على أن يقدم البيانات المطلوبة مباشرة من البيانات القاعدية الملائمة التى يختص بها مقدم بيانات معينة ( مـــثل صحيفة اخبـــارية أو مكتب حـــكومى أو شركة

صناعية الخ ) . فاذا كان المشترك ــ من ناحية أخرى ــ يطلب اعداد بيانات أكثر صقلا ، مثل شراء بضائع أو اجراء بعض عمليات مالية أخرى تحتاج الى استكمال بيانات ملفات الكمبيوتر ، فحينئذ يلزم ان يكون مركز الفيديوتكس قادرا على اقامة الاتصال الملائم بين الاطراف المهتمة .

## طريق واحد ، طريقان ... ثلاث طرق ... فى طريق

يقال أن بعض الشعوب البدائية تتبع فى أسلوب العد تشكيل الارقام « واحد ، اثنين ، ثلاثة .... الكثير » والواقع أن امكانيات الاتصال لانظمة مثل فيديوتكس يمكن بلا شك أن تجمع بنفس أسلوب الحساب .

ويمكن التفكير فى الفيديوتكس ابتداء على أنه مشروع تكنولوجى خالص يهدف الى تحويل وسيلتى اتصال منزلية مشتركة ــ جهازى الهاتف والتليفزيون ــ الى نوع من نهاية كمبيوتر بدائى . ولكن من المستحيل اليوم الا نفكر فى الفيديوتكس على أنه نظام اتصال أكثر منه نظام كمبيوتر . وبصراحة وبدرجة مقبولة من الدقة أيضا فانه عندما يبدأ الانسان فى سؤال آلة الحساب أن تتعاون باخلاص مع وسائل الاتصال مثل الهاتف والتليفزيون فهناك نقطة لا يمكن تجنبها عندها يتحول الكمبيوتر الى آلة اتصال . ويغلب الا يكون ذلك ملحوظا . فالكمبيوتر هو أكثر الاختراعات تغيرا وبدرجة مذهلة : فاذا وضع فى مجال عمل حسابى فسوف يبدأ فى الحساب يقينا . ولكن اذا وضع فى مجال اتصالات فالاحتمال متساو فى أن يبدأ الاتصال أو لا يبدأ ! والحقيقة أن خبراء الكمبيوتر لم يتوقفوا أبدا خلال الربع الاخير من هذا القرن عن توضيح أن هذه الآلات ينبغى أن ينظر اليها على أنها تعالج الرموز أكثر منها آلات حاسبة . ولكن لا يزال أغلب الناس يفترضون خطأ ان عمليات الحساب ما هى الا مرادف بسيط « لعلم الحساب » ويرفضون أن يتصوروا أن آلات من هذا الطراز تحقق شيئا أكثر عمقا واهتماما بالانسان من نتائج مثل : ٢ + ٢ = ٤ .

وقد أشارت أثيل دى سولا بول فى بحث عن الاتصالات عن بعد ــ نشرت فى باريس سنة ١٩٧٧ الى انه فى داخل اطار ثورة الاعلام الجماهيرى فى القرنين التاسع عشر والعشرين كان الهاتف هو التطور الكبير الوحيد الذى دعم الاتصال الفردى . وكانت اقتصاديات الطباعة واذاعات الراديو والتليفزيون بحيث تتيح وسائل نمطية انتاجا شعبيا ووزعت على نطاق واسع متخذة بدقة اتجاها واحدا . وترى دى سولا بول الكمبيوتر على أنه أداة هامة فى اجراء الاتصالات بشكل يتجه للفردية بصورة متزايدة : وكما تستطيع خطوط التجميع التى يراقبها الكمبيوتر

أن تغير من المنتج ، كذلك فان وسائل الاعلام التى يراقبهـا الكمبيـوتر تستطيع أن تغير من الانتاج .

وبين هاتين النهايتين من الاتصال الخالص بين شخص وآخر كما هو الحال فى الحديث الهاتفى والاذاعة ذات الاتجاه الواحد الخالص كما هو الحال فى التليفزيون التقليدى هناك مساحة واسعة تشير اليها دى سولا بول على انها اتصالات جماعية ، ويهتم كتاب حديث بعنوان « أمة الشبكة » بمعالجة أحد المتغيرات الهامة للاتصالات الجماعية تحت اسماء متعددة مثل المؤتمرات عن بعد ، والمؤتمرات الكمبيوترية ، وتفاعل الوسائل الاعلامية الكمبيوترية .

وفى حالة الفيديوتكس فان مجموعة عددها ن من المشتركين يمكن أن يحدث بينها اتصالات تدفعها مصلحة مشتركة أو هواية من اى نوع كان : من جمع الطوابع الى لعب الورق . والفكرة بسيطة : اذ يقتصر الامر على أن تشكل الكمبيوترات فى مركز الفيديوتكس ، وتدير خدمة استقبال وتوزيع لكل موضوع يمكن تصوره . ويكتفى المهتمون بالاتصال ببساطة بصندوق الخطابات الالكترونى هذا بنفس الطريقة تقريبا التى يكتب بها الاطفال الى بابا نويل . والواقع ان هذه ليست اتصالات جماعية بطرق عددها ن بقدر ما هى ن مضروبة فى روابط ذات طريقين ولا شك أن تعبيرا مثل « اتصالات متضاعفة » أفضل فى وصف هذا النظام .

### الكمبيوتر الذكى والنهايات البكماء

عندما يستخدم اثنان من البشر آلة لاجراء الاتصال بينهما فان نقطتى الاتصال الضعيفتين فى السلسلة هما السطح البينى بين كل من الرجل والآلة . وفى حالة آلة بسيطة مثل الهاتف التقليدى فان السطح البينى هو أداة بدائية لتكبير صوت المتحدث ، لا تثير مشكلة معينة . ولكن الموقف يختلف تماما عندما تكون الآلة الوسيطة كمبيوتر .

وقد حاول مصممو أنظمة الفيديوتكس أن يستخدموا قدر الامكان تجهيزات نهاية نمطية من الموجود عادة فى اغلب المنازل فى تخفيض التكلفة على المشتركين الى أدنى حد فى حالة تنفيذ خدمة الفيديوتكس . فاقترح فى وقت ما أن يستخدم ضاغط الهاتف الاتصال مع مركز الفيديوتكس حتى امكن توفير تكلفة لوحة المفاتيح . ولكن نتيجة هذه الرغبة المشروعة هى أن يتضمن نظام الفيديوتكس وسيلة استفهام بكماء بصورة غير عادية. لان أبعد مصممى الاتصال الهاتفى تصورا لم يظنوا أبدا أن يتحول جهازا الهاتف والتليفزيون المنزلى الى نهايات لتجهيز البيانات . واقل ما يقال

فى هذه الحالة أن الذكاء المتضمن ـ مثل هذه الاجزاء المعدنية محـدود . ومعنى هذا أن يضطر مشتركو الفيديوتكس الى الاعتماد على المـوارد الحسابية للآلات فى مركز الفيديوتكس حتى تتحدد الخدمات المطلوبة .

ومن الواضح انه يلزم اعداد هذه الكمبيوترات بمعالجـة كل طلب يتصور من استفسارات عن جداول مواعيد القطارات الى تعليمات تختص بالحساب المصرفى لشخص ما . وهذا يعنى أن يضيع وقت طويل عنـد السطح البينى بين الانسان والآلة فى ابلاغ الناظم ماذا يريد الفرد بالضبط . وأكثر من ذلك فليس هناك ما يضمن أن نظام الفيديوتكس يستطيع أن ينفذ كل طلب ممكن يستطاع صياغته . مثـال ذلك انه قد يستطيع أن يعرف أسماء جميع مدن العالم التى تكون اللغة الاسبانية اللغة السائدة فيهـا . وكذلك أسماء وعناوين دور النشر الكبرى التى تستخدم اللغة الاسبانية ، ولكن قد يكون النظام غير قادر على ضم هـذين المصدرين من البيانات لاخراج قائمة بأسماء الناشرين فى كل مدينة .

واحد الحلول الهامة للمشكلات من هذا النوع هو الجمع بين الظاهرتين فيديوتكس وكمبيوتر صغير . وبعبارة أخرى فان مشترك الفيـديوتكس يستخدم الكمبيوتر الشخصى ليتقابل بالاسلوب الاكثر كفاءة مع البيانات القاعدية وخدمات الحسابات التى يقترحها نظام الفيديوتكس . ولكـن المشكلة الرئيسية لا زالت باقية ، وهى : كيف يستطيع الانسان أن يسير فى الاتصالات مع الكمبيوتر .

### الـذكاء الاصطنـاعى

يقول دانيل ستيوارت : « ان الاتصال ـ بمفهوم سطحى ـ هـو ما تنجزه اللغة بمعنى أن الطب هو ما يمارسه الاطباء » .

وقد يقال ان اصدق مفهوم للطب لا يجوز أن يختلط مع ما يمارسـه الاطباء ، وان انجازات اللغة لا تزيد على أن تكون وضعا ثانويا بالنسبـة للانهماكات العالمية ونوايا الموصلات الانسانية . وقد لا يكون من العدل انكار ان عمليـة الاتصال هى فى جوهرها مسألة الارتداد الى اللغـة تقريبـا . حيث أن البداية كانت الكلمة ، وكانت الكلمة مع الله ، وكانت الكلمة هى الله . وعلى ذلك فان نظام الاتصالات المبنى على الكمبيوتر ( كالفيديوتكس على سبيل المثال ) لا بد أن يدخل فى صلة فعالة مع الانسان ، والانسـان « المتكلم » لا يستطيع أن يظل فعالا مائة فى المائة الا اذا فهم الكمبيـوتر المذكور لغة الانسان فعلا التى يطلب بها الحصول على خدمة معينة . وفى هذه الحالة فقط نستطيع أن نقول بحق مع نوربرت فينر انه « من الممكن

تماما أن يتحدث انسان الى آلة وآلة الى انسان ... » وهذا يمثل مستوى تكافل الانسان والآلة وهو ما يشار اليه عادة بأنه الذكاء الاصطناعى : مرحلة الآلات التى يمكن أن ينظر اليها على انها تحاكى السلوك الانسانى المنطقى .

ومن المهم أن نلاحظ أن المتنبىء أرثر س. كلرك » ( الذى اقترح فى سنة ١٩٤٥ استخدام اقمار صناعية مرتبطة بالارض لتوفر اذاعة عالمية ) لم يأخذ فى اعتباره عند اعداد التقويم المستقبلى أن يضع الذكاء الاصطناعى بعيدا جدا . والحقيقة أن مؤلف فيلم « أودسا والمجال الجوى : ٢٠٠١ » يضع الذكاء الاصطناعى فى سنة ٢٠٠٠ مع الانسان الآلى بعد ذلك بربع قرن ، ويحدد تاريخ تفوق ذكاء الآلة على ذكاء الانسان فى سنة ٢٠٨٠. فى التاريخ نفسه تقريبا الذى يصل فيه الى طريقة التحكم فى جو الارض .

وقد قدم « آلان تيرنج » . الذى انتقدالسيدة لوفلاس — أسلوبا ممتازا التعرف على ما اذا كانت الآلة يمكن أن تفكر . وكانت الطريقة أن تبدأ محادثة بين مواطن مأين واثنين من الغرباء يكون أحدهما كمبيوتر . ويكون الغريبان بعيدين عن مدى البصر . وتنقل الاجابات عن طريق التليبرنتر . وفى مثل هذا الوسط قد يكون من الممكن كما يرى تيرنج أن يبرمج للكمبيوتر بذكاء كاف يجعل من المستحيل على الانسان المحايد أن يقرر ما اذا كان يتحدث مع انسان او آلة . وفى هذه الحالة لدينا ما يبرر أن نستخلص أن الكمبيوتر يفكر .

واذا قرر ان يعود تيرنر — ( الذى توفى سنة ١٩٥٤ وعمره ٤١ عاما ويحتمل أن يكون قد انتحر » — اليوم الى مسرح عملياتنا الدقيق فى كوكبنا المزعج ، فلا شك أنه سوف يثير اهتمامه أن يستكشف ان الانسان لايحتاج لان يكون كاتب برامج كمبيوتر ماهر جدا حتى يصمم البرنامج وتعليمات تنفيذه التى تعطى الانطباع — على الاقل للمشاهد الساذج — أن الآلة ترد على الحديث ردا صحيحا وبتفكير حقيقى . ومما يساعد بالطبع أن يقابل الانسان هذا التحدى الذى يطلق عليه « اختبار تيرنج » بكل أنواعاللغويات الجادة وطاقات علم الكمبيوتر ، مثل هذه التى يستخدمها الباحثون الامريكيون مثل تيرى وفنوجراد و روجر شانك .

ولكن يمكن الحصول على نتائج مثيرة بأقل ما يمكن من أساليب الحساب . وكمآال نعرض فيما يلى مستخرجا من محادثة مطبوعة أجريتها ( بالفرنسية ) مع كمبيوتر صغير طراز Lousabax لا يكلف اكثر من ثمن سيارة مستعملة .

حوار الانسان ، والآلة :

الآلـــة : اسمى مارى فرانس انى آلة ذكية من أنت ؟
الانسان : اسمى وليم .. ولكنى لست آلة .

الآلـــة : كل شيء يتوقف على ما تعنيه باللفظ .
الانسان : أى لفظ ؟

الآلـــة : لست أدرى ماذا تعنى « باللفظ » ؟
الانسان : أنت غامضة الى حد ما أليس كذلك ؟

الآلـــة : عندما تقول « لا » أنت تغش قليلا .
الانسان : انى لا اغش بالمرة .

الآلـــة : ينبغى الا تتحدث الى عن اشياء مثل هذه .
الانسان : أى أشياء ؟

الآلـــة : قالها موليير أفضل مما قلت بكثير . لا بأس .
الانسان : ماذا قال ؟

الآلـــة : أنت تحب أن تسأل أليس كذلك ؟
الانسان : نعم ألست أنت كذلك ؟

الآلـــة : يستطيع أى مغفل أن يقول الشيء نفسه .
الانسان : أنت المغفلة أيتها المرأة العجوز .

الآلـــة : أنت تقول لى دائما نفس الشيء تقريبا .
الانسان : انك تجعلين من نفسك حمقاء دائما .

الآلـــة : ربما ــ ولكن هذا ليس واضحا .
الانسان : نعم من الواضح تماما لى انك لا تقولين الا التافه .

الآلـــة : انك لا تبحث الا عن المتاعب .
الانسان : لا انك تتحدثين بطريقة عفوية .

الآلـــة : نفترض ان كل هذا قيل لى .
الانسان : مـــاذا ؟

الآلـــة : يعنى انك تفضل أن أكذب عليك ؟
الانســـان : لم أقل هذا مطلقا .

الآلة : هذا النوع من الملاحظة يغضبنى كثيرا .
الانسان : لماذا ؟ لم أقل أى شيء مهين .

الآلـــة : لم أفهم ماذا تعنى بقولك « لم أقل » .
الانسان : أى شيء قلته كان اميل الى التأدب .

الآلة : وددت لو استطيع أن أقول أشياء جادة .
الانسان : تفضلى . انى لا امنعك من أن تقولى اى شيء جاد .

الآلـــة : صديق لى اخبرنى نفس الشيء تماما أمس .
الانسان : تماما ماذا ؟

الآلـــة : انى لا استطيع أن أناقش مسائل من هذا النوع .
الانسان : لم لا ؟

الآلـــة : عندما تقول « تماما » فانك تغش نوعا ما .
الانسان : لم أقل أبدا أى شيء مثل هذا .

الآلـــة : اذا كنت أنت فانه ليس مما يدعونى للفخر أن أقول مثـــل هذه الاشياء .

الانسان : أنت تسخرين منى .

الآلـــة : اصغ الى .. اذا كان هذا هو الحال فان عقلى قد ينفجر .
الانسان : افعلى هذا فجرى عقلك .

الآلـــة : انى لا أحب نغمة ملاحظتك .
الانسان : هذا لا يهمنى فى شيء .

الآلـــة : كفى ما سمعت . لا أستطيع أن أستمر .
الانسان : الى اللقاء .

الآلـــة : الى اللقاء أتعشم أن أراك قريبا .

وجدير بالذكر أن نشير الى أن هذا الحوار بين الانســـان والآلة صحيح تماما ( بمعنى أن الكمبيوتر اتصل بى فى الواقع كما بين الحوار ) كما انه مناف للعقل أيضا لان اجابات الآلة تكاد تكون عفوية خالصة دون أى محاولة مهما كانت ضئيلة للاصغاء الى أى شيء يبـــدو انى أريد أن اخبرها به . وامثلة مثل هذه ( فايزنباوم اليزا وكولبى بارى تعتبران من المؤثرات فى هـذا المجـال ) لا تتجـاوز اثبات انه من السهل نسبيا على انسان متخصص فى اعداد برامج الكمبيوتر أن يتعامل مع آلته ويحتفظ

بمستوى حوار بسيط . والحقيقة ان الكمبيوتر يكرس كل جهده وقدرته الحسابية ليتجنب اى مواجهة مع شريكه الانسان ( لا ليتلكم فيما أدخل اليه من خيال ) . فاذا سئلت الآلة مثلا اذا كانت تريد فراولة وقشطة للافطار ، فهناك تسع فرص من كل عشر بأنها سوف تجيب اجابة بلهاء . ولكن بحضور بديهة مثل اليس غريبا منك أن تطلب معرفة اذا كنت أحب الفراولة والقشطة للافطار ! أو انها يمكن أن تقول ببساطة وبطريقة عفوية خالصة ( حدث لى شيء شبيه بهذا فى طريقى الى المسرح هذا المساء ) .

ولا تقتصر مشكلة تدريب الكمبيوتر ببساطة على عدم الغش بل على ان يفهم فى الحقيقة عبارات من لغة كالانجليزية أو الفرنسية — وهى عملية صعبة ومرهقة ، ونتائجها لم تصل بعد الى الاقناع الكافى . واعتقد عدد غير قليل من العلماء فى العقدين السادس والسابع اعتقادا ليس جازما ان ترجمة الكمبيوتر للغات الطبيعية كانت عملا غير دقيق . واستند نجاحهم الى اعتبار اللغة الفرنسية فى جوهرها مثل اللغة الانجليزية عدا انها كتبت بطريقة مختلفة اى برموز شفرية مختلفة . ومن ثم فان الترجمة من الفرنسية الى الانجليزية تستلزم فى ظنهم اجراء عملية كمبيوترية بسيطة نسبيا فحسب من فك الرموز واعادة الترميز . ولكن فشلت مجهوداتهم — كما يشير الى ذلك « يوريك ويلكس » بسبب عديد من الارتباكات التى لا يمكن أن تعالج بمثل هذا المدخل المسرف فى التبسيط بالنسبة للغة . وقد نشأت علوم اللغة الابتكارية جزئيا استجابة لهذا الفشل » ويقرر ( ويلكس » : « انها قدمت تشكيلات معقدة ولكنها فقدت معنى اى واجب محدد يلزم القيام به » .

وفى مجال البحث فى الذكاء الاصطناعى فان الكثير من الاعمال اللغوية التى درست خلال السنوات القليلة الماضية ارتبطت بتفهم قصص بسيطة تشتمل على سطور قليلة من النص . وعلى العموم فان المشكلات التى جوبهت فى هذا النوع من البحث يمكن أن توصف بأنها متعلقة بدلالات الالفاظ وتطورها ، حيث انها ترتبط بالاساليب التى يمكن أن تستخرج بها المعانى من منطوق اللغة الطبيعية التى تتمثل فى مجموعة محدودة من البيانات القاعدية . ومن السهل جدا تصور عبارات يمكن أن تربك معظم أنظمة الكمبيوتر لا لشيء غير انه من الصعب أن ينتظر من الآلات الحديثة أن تكون قد اكتسبت أمورا مثل الادراك الثقافى والمعرفة العالمية بالكائنات الانسانية .. خذ على سبيل المثال الجملة التالية : « أخبرت الملكة رئيس الوزراء أن عليها ان تطلب من سير انتونى أن يستقيل . وتصور اننا سألنا الكمبيوتر الآن أن يحلل هذا الخبر ، وان يستشير البيانات القاعدية حتى يزودنا بالاسم الاول للشخص الذى بناء على هذه العبارة « عليه » أن

يطلب الى سير أنتونى أن يستقيل » . فبماذا يمكن أن يجيب الكمبيوتر ؟ اليزابيث ؟ مارجريت ؟

وحتى الكائن الانسانى اذا سئل أن يحل الالتباس المشار اليه عن الضمير : « هى » فى المثال الافتراضى فانه يحتاج لان يتوفر له معرفة مكتملة بالظروف المحيطة التى تتصف ببعض التعقيد . ولكن يمكن التوصل الى امثلة توفرت أصولها يلزم أنتوصفتفصيليا للكمبيوتر . تصور القصة الصغيرة التالية : دخل روجرز الى المطعم وطلب سمكا وبعد ثلاثين دقيقة نقد النادل ثم تحدث مع زوجته هاتفيا » . ولنفترض اننا نسأل الكمبيوتر الآن أن يخبرنا ما الذى أكله روجرز بين اللحظة التى دخل فيها الى المطعم واللحظة التى حادث فيها زوجته . من الواضح أن القراء يعرفونأنالاجابة الوحيدة المقبولة هى : سمك ! ولكن على المرء ان يدرك أن هذا استنتاج مبنى على معرفتنا بحقيقة ان الناس تدخل المطاعم وتطلب الطعام لتأكله . ولكن لم يذكر فى أى مكان من القصة الصغيرة بوضوح ان روجرز أكل فعلا السمك الذى طلبه ومن ثم لا يستطيع الكمبيوتر أن يصل الى هذه النتيجة بدون البيانات الخلفية والخبرة المرجعية التى تتوفر لنا .

وتحاول الكثير من المراجع الحالية فى مجال فهم الكمبيوتر للغات الطبيعية أن تعالج مسألة المقادير الوفيرة من المعرفة السابق اختزانها على شكل نظام صوتى مجسم ، التى يشار اليها غالبا على انها أطر . والمعتاد انه بمجرد أن يستقبل الكمبيوتر مفتاحا مثل كلمة مطعم فانه يسترجع الى ذاكرته الاطار المناسب الذى يخطر الآلة بين مسائل أخرى كثيرة أن طلب المأكولات وتناولها هى فى المعتاد أحداث مترابطة فى فى محيط المطعم .

وقد بحث مؤلفان امريكيان حديثا مدى المعرفة التى يجب تبادلها بين الافراد الذين يرغبون فى الاتصال بفاعلية دون سوء فهم ودرسا حالة بسيطة عن سيناريو يذهب فيه شخصان هما آن وروبرت لمشاهدة فيلم لاخوان ماركس يسمى ( شغل قردة ) . وتحكى القصة انه فى الصباح التالى سألت آن روبرت : ماذا كان رأيك فى السينما ؟ هذا الموقف الذى يبدو بسيطا يمكن أن يفسر بطريقة تجعل آن تستعمل تعبير « السينما » مشتملا على لفظ التعريف يبدو لا مبرر له على الاطلاق . لانه لا يوجد مثلا أى شىء فى القصة مجردا . كما حكيت يقول بأن آن وروبرت ذهبا معا الى السينما ، ولا أن أيا منهما عرف أن الآخر ذهب لمشاهدة فيلم معين فى هذا المساء ، وأن ( شغل قردة ) كان الفيلم الوحيد الذى شاهده أحدهما أو الآخر هذا المساء .. الخ .. وحتى يمكن مناقشة كل التطورات الافتراضية التى يمكن تصورها ابتداء من السيناريو الاساسى — ينتهى

الانسان سريعا بأن يفترض علاقات معقدة فى شكل : عرفت آن أن روبرت عرف انها كانت تدرك حقيقة أنه راى انها فهمت انه اعتقـد ... شيئا أو آخر ! وهذا يعنى لسوء الحظ أن نوع البيانات القاعدية التى استخدمت الآن فى بحوث « الذكاء الاصطناعى » عن اللغة الطبيعية غير مناسبة على الإطلاق . لانها لا توفر الا بيانات متضمنة فى قائمـة مراجع لغوية ( أى أشياء مثل فيلم ، شغل قردة ، وأناس مثل : آن وروبرت ) بينما المطلوب أيضا هو حقائق ترتبط بالحوادث المعينة التى جمعت بعض الالفاظ ذات الدلالة معا فى وقت واحد .

وبعبارة أخرى فلا يزال هناك الكثير من المشكلات الكبرى التى يجب أن تحل فى هذا المجال قبل ايجاد لغة طبيعية فعالة بين الانسان والآلة . وطبيعى الا يوافق كل انسان على ان الآلة قادرة على أن يتوفر لها قدر كاف من الذكاء لتقوم بالاتصال بشكل ذى مغزى على مخترعيها من البشر . وقد أصبح « هوبرت درايفوس » قائد المتحدثين من غير المصدقيـــن . ويقول هذا القاتل لخرافة الكمبيوتر : « ان الآلة التى تستطيع أن تستخدم لغة طبيعية وتدرك الانماط المعقدة يلزم أن يكون لها جسم حتى يمكن أن يكون لها مقام فى الدنيا » . ومع ذلك فليس هذا هو مكان متابعة المناظرة الحماسية والمعقدة عن مشكلات وامكانيات الذكاء الاصطناعى . ولنعـد بدلا من ذلك الى الموضوع الرئيسى عن الاتصالات الانسانية .

## حـــالة الآلات

ركزت فى هذا المقال على موضوعين فحسب : الاتصـالات البعيدة والحساب ، ثم عنيت عناية كبيرة بتطور واحد فى كل مجال : الفيديوتكس فى حالة الاتصالات البعيدة والذكاء الاصطناعى فى حالة الحساب .

ومن الطبيعى أن يتصور المرء أن موضوعا ينشر فى عدد مجلة العلوم الاجتماعية الدولية خصص للاتصالات لا بد أن يهتم بصفة خاصـة بابعاده الانسانية ، فلماذا اذن سمحت لنفسى أن أتحـدث عن الآلات فحسب ؟ أعتقد أن هناك طريقين لتبرير أسلوبى هـذا وأن كلا التفسيرين كامنا فى أفكار « فينر » . فمن الواضح انه لا بد ان ينظر الى الآلات منذ الثـورة الصناعية على أنها ظاهرة اجتماعية ضخمة تحدث كل أنواع التأثيرات على مستوى الاتصالات . هذا من ناحية ، اما من الناحية الاخرى فان بعض الآلات المرتبطة بالكمبيوتر يمكن أن ينظر اليها اليوم على أنها تقدم نموذجا للسلوك الانسانى ، أى نموذجا عمليا يبـدو انه قـادر على محاكاة بعـض الطرق التى تعمل بها الكائنات الانسانية وتتواصل .

وفى حالة التفسير الاول فانه من المخاطرة محاولة التنبؤ بالاثر الاجتماعى لآلات الاتصال الجديدة لسبب بسيط ، وهو انه من الصعوبة أن نحقق ذلك بطريقة مقنعة باستعادة الماضى والنظر فى اثر مثل هذه الآلات كما هو حادث فعلا . ( ففى حالة الوسائل الاعلامية المعاصرة على سبيل المثال فان مارشال ماك لوهان فى الولايات المتحدة وبيير شافر فى أوربا يقدمان تحليلات مختلفة كلية للظاهرة المعروضة . ولا يوجد ما يبرر الادعاء بأن احدى وجهتى النظر صحيحة والاخرى خاطئة ) . وهناك تنبؤات كثيرة تثار فى هذه اللحظة عن النتائج المتوقعة لثورة التليماتكس . ففى فرنسا على سبيل المثال تزمع هيئة البريد والبرق والتليفزيون أن تزود كل مشترك فى الهاتف بنهاية فيديوتكس للاستعاضة بها عن دليل الهاتف المطبوع ( وهو باهظ التكاليف فى انتاجه ومضيعة للورق ويشغل مكانا فى المنزل دون فائدة ) . ويعنى هذا أن شكلا أساسيا من جهاز الفيديوتكس سوف يكون فى أيدى ملايين المستفيدين منه خلال سنوات قليلة . ومن المحتمل جدا أن الكثير من هؤلاء بمجرد أن يتعودوا على هذه التكنولوجيا الجديدة سوف يسرهم أن يستخدموها لاغراض أخرى كثيرة ، بما فى ذلك الشراء من محلات بيع بعيدة ، والاجراءات الرسمية الادارية واستعادة الاخبار .

فهل يصبح الفيديوتكس أداة اتصال هامة مثل الهاتف والراديو أو التليفزيون ؟ ربما يحدث هذا ، ولكنه سوف يكون بأسلوب مختلف . وينبغى ان نميز بين الوسائل الاعلامية الجديدةتماما ( مثل الهاتفوالراديو والتليفزيون عندما ظهرت لاول مرة ) من ناحية ، والظواهر الجديدة التى تحدث تعديلا كبيرا فى أنماط الوسائل الاعلامية الحالية من ناحية أخرى . وهذا الموقف معروف معرفة جيدة فى صناعة الكمبيوتر حيث نجد عدد الاساليب الحديثة تماما قليلا نسبيا ، بينما تكثر اعادة تنميط الاساليب القائمة . مثال ذلك أن أساليب الوصول المباشر للمخزون كانت مفهوما جديدا هاما فى تجهيز البيانات منذ ١٩٥٧ عندما ظهر فى السوق جهاز IBM المعروف باسم « راماك » الذى يتيح للمرء سماع أغنيته المفضلة . ومنذ ذلك التاريخ حدثت حالات عديدة من اعادة التنميط لفكرة هذا الابتكار . وكان لها نتائج بعد عمقا من ابتكار أول جهاز « راماك » بدرجة لا مزيد عليها ؛ وكان احد هذه التعديلات تصميم مجموعة أقراص يمكن تحركها بما يسمح بتجاوز أى حدود فى مقدار البيانات التى يمكن تخزينها بهذا الاسلوب . وكان الآخر هو الاختراع الحديث لوحدات صغيرة قادرة على استخدام أقراص عريضة ضيقة مصنوعة من ساند رخيص مرن تمكن من ايصال المخزون الى مجال مستخدمى الكمبيوتر الصغير ( ميكروكمبيوتر ) . وفى مجال الاتصال فان جهاز التصوير التليفزيونى

المتحرك مثال رائع على آلة اعادت تنميط الاساليب القائمة دون انشاء اساليب اخرى جديدة . ومن الطبيعى أن التليفزيون يمكن أن يستند كلية ـ كما حدث مرة ـ على آلات تصوير ستوديو بالاضافة الى جهاز قراءة الفيلم الضوئى المعتاد . وتنقل الصور على هيئة اشارات ضوئية . ويعنى اختراع آلة التصوير التليفزيونية أن المشاهد يستطيع الآن ملاحقة الاحداث مثل المباريات الرياضية والمناظرات السياسية فى وقتها الحقيقى ( كما يقول رجال الكمبيوتر ) ، او حيا ( كما يقول رجال التليفزيون ) ، أى فى نفس لحظة الحدث . وهذه الامكانية قد أعادت بلا شك تنميط الادوار المتقابلة للمساهمين فى هذه المجالات . وتجرى الكثير من المباريات الرياضية لتنقل الى مشاهدى التليفزيون أكثر منها للمشجعين فى الملعب . واهتمام الصحف اليومية والمجلات الاسبوعية بنشر التقارير التحليلية عن بعض المواجهات التليفزيونية للخصوم السياسيين أقل منه عند قيام أحد الصحفيين بقيادة مناقشة على الشاشة بما يؤدى الى النتيجة العجيبة من أن الصحافة تستأجر الصحفيين اللامعين لتقديم الاسئلة الشعبية حتى ولو كانوا غير قادرين على الكتابة المقنعة .

ومن المحتمل ان يؤدى الفيديوتكس الى اعادة تنميط وضع الاتصالات وصناعة الاعلام على نطاق واسع باعتبارها مسألة استخدام الآلات الحالية ( الهاتف ، التليفزيون ، الكمبيوتر ) للقيام بالواجبات التقليدية ( استعادة المعلومات ـ عمليات تشمل النقود .. الخ ) بطريقة مختلفة . والمخبرون الصحفيون الذين يتبعون حتى الآن الفئة المهنية التى تعرف بالصحافة قد تكتشف فجأة أن الفيديوتكس قناة أكثر ملاءمة للاتصال بقرائهم ، وأن خدمة قديمة ولكنها قيمة مثل البريد قد تجد نفسها مجبرة على التسليم بأن زميليها الهاتف والتليفزيون يستطيعان القيام بعمليات معينة واتصالات بمستوى كفاءة اعلى بواسطة التقنية المتقدمة الشديدة الاتصال بالفيديوتكس مثل نقل الاعتمادات الكترونيا والبريد الالكترونى .

## المحاكاة

ذكرت أن السبب الثانى فى التركيز على موضوع الآلات هو حقيقة أن السلوك الانسانى يمكن محاكاته الى درجة معينة من خلال الآلات الكمبيوترية . وأشرت الى هذا على انه نموذج بمعنى انه يقدم طريقة جديدة تماما للدخول الى ظاهرة السلوك الانسانى . وبدلا من اجراء تجارب عن الموضوعات الانسانية ، أو وضع نظريات عن الطرق التى يمكن أن تتواصل بها الكائنات المجردة يشرع الانسان فعلا فى بناء نماذج ميكانيكية عن نظم اتصالات ( أى استنادا الى آلة حساب ) .

ويحتاج الانسان أن يميز على مستوى أولى بين ثلاثة أنواع من محاكاة السلوك الانسانى أو الحيوانى :

محاكاة فيزيقية : وتحدث بمجرد أن تستخدم آلة لتتجاوز عمل العضلات ، أو لتقوم بأعمال لا تستطيع العضلات أن تؤديها . فالسيارات تجرى أسرع من الارجل ، ومكبرات الصوت تمكن الطغاة من أن يصيحوا أمام الجماهير ، والنفاثات تنقلنا الى عالم مسرف فى الخيال ... الخ .
محاكاة اجتماعية : وهى الموقف الذى تبدو فيه الآلات كانها تقف متأهبة لمرافقة الانسان بنفس الاسلوب تقريبا الذى يؤدى به الرجال الجسورون دور نجوم السينما فى المواقف بالغة الخطورة أو التى لايمكن التنبؤ بها .

محاكاة عقلية : ( قد يميل الكثير من المرافقين الى تفهمها — خطأ فيما أرى — على أنها أمراض مخيفة مثل التهاب الدماغ ) ويمكن أن يقال عنها انها تحدث بمجرد أن يبدأ نظام الكمبيوتر العمل بأسلوب قد يكون ذكيا .

ويوفر الراديو والتليفزيون بالطبع — مثالا مزعجا للمحاكاة الاجتماعية ( مثل العلاقة الشبه رياضية التى توجد فى « نيويورك » بين افساد الاخلاق الاعلامى والحمل بما يشير الى أن العرض الانسانى قد يبلغ مدى ابعد فى اغرائه من الانسان الحقيقى ) . وكذلك فان الفيديوتكس أيضا يمكن أن يكون مصدرا كبيرا للمحاكاة الاجتماعية اذا أمكن أن يتغلب — كما هو المنتظر — فى ابعاد الناس عن الشوارع واغرائهم بالبقاء داخل غرف المعيشة فى منازلهم ( فى الشرنقة الكمبيوترية ) وان مجرى تعاملهم مع العالم الخارجى من خلال جماعة رقابة الفيديوتكس . ولكن من الواضح أن المجتمع لم ينتظر ظهور المكنات الالكترونية المتقدمة حتى يقيم معايير ثقافية مبالغا فيها على مستوى الصلات الاجتماعية والتكافل . وليس على المرء الا أن يتحول فى الشوارع مساء السبت . مثلا وليكن فى أثينا أو لوس انجلوس حتى يرى أن الثقافات المختلفة قد أوجدت درجات متفاوتة وأنواعا من الصلات بين المواطنين . وفى حالة كاليفورنيا تتعقد الامور عندما يتحقق الانسان أن الآلة نفسها التى كان مفروضا أن تيسر الحركة والاتصال بين الكائنات الانسانية — السيارة — قد تبدو انها السبب الرئيسى الذى يمنع المدن والناس فى هذه الولاية من أن ينظر اليهم كمجتمعات .

**مجرد نظم ؟ أو علم ؟**

لا تزيد المحاكاة العقلية أو تنقص عن أن تكون الهدف الضمنى لآلاف من البحاث الذين يعملون حاليا فى مجال الذكاء الاصطناعى. وقد اقترحت

من قبلَ أنه قد يكون من الممكن في المستقبلَ الغير بعيد الجمع بين تقنيه الاتصالات البعيدة المعاصرة والذكاء الاصطناعي حتى تنشأ نظم اتصـــالٔ مصطنعة تستفيد من اللغات الطبيعية التي تستطيع الكائنات الانسانية من خلالها ان تتجاوز بفاعلية وبفائدة مع الآلات الكبيوترية ــ رما أريد أناقدمه الآن ــ كخاتمة وحتى ابرز عنوان هذا المقال ــ هو أن اقترح أن ســــاليب المحادثة المتقدمة من هذا النمط ليست نظم « عرض » مصممة لتبهـــر المشاهدين بسحر مقصود ــ بل على العكس ان تفهم لغة عملَ الكمبيوتر ينبغي أن ينظر اليه على انه محاولة واضحة للتفسير الواضح للعمليــــات العقلية للتفسير والاختراع ( أى التحليل والتركيب ) ، التى قد يكون من الصعب دراستهما بأى طريقة تكون اكثر فعالية .

واحدى المناظرات الفكرية الكبرى التي تجرى الآن هي التضارب الذى يتعارض فيه خبراء الاهلانية مع النباتين أى بين هؤلاء الذين يعتقدون فى التعلم الفطرى والمواهب اللغوية من ناحية ، والذين يفضلون تفسيـــــر القدرات المكتسبة من الناحية الاخرى . وقد حدثت في هذا المجال مواجهة مثيرة بين الاهلانى « نعام شومسكى » والنبائى « جان بياجت » فى مركز رويومنت بفرنسا سنة ١٩٧٥ ــ وقــد يدهش المرء عنــد قراءة هــذه المناظرة المعقدة بسبب المدى الذى كان يعود فيه المشتركون بيـــن وقت وآخر الى القياس مع نموذج يوحى به كمبيوتر معين ، وبنفس الطريقــة تقريبا التى يحس بها مدرسون معينون بعــدم الارتياح اذا لم يستطيعوا توضيح شرحهم بالرسم البيانى .

ومن الطبيعى انه لا يوجد ما يمكن أن يقدم برهانا مسبقا على انـــه سوف يؤسس علم عن الاتصالات الانسانية مستندا الى المذاهب الآليــة المذكورة . اذ ربما تكون الكائنات الانسانية والكمبيوتر لا يزال يبعــد كلَ منها عن الآخر كما تبعد اثينا عن لوس انجلوس . ولكن لا اعتقد ذلكَ .

1. CHARBON, Paul. Le télégraphe et sa chronique. *Revue française des télécommunications*, Nos. 11, 12, April and July 1974.

2. HARMON, Margaret, *Stretching Man's Mind—A History of Data Processing*. New York, Masonf Charter, 1975.

3. MUMFORD, Lewis, *Technics and Human Development — The Myth of the Machine*. New York, Harcourt Brace Jovanovich, 1967 Vol. 1.

4. WIENER, Norbert. *The Human Use of Human Beings— Cybernetics and Society* London, Eyre and Spottiswoode, 1954.

DELORAINE, Maurice, *Des ondes et des hommes*. Paris, Flammarion, 1974

6. *ACM Sigplan Notices*. Vol. 14, No. 6, June 1979.

7. The most complete documentation on videotex is the set of reports prepared for the June 1979 meeting on this subject organized in Luxembourg by the Commission of the European Communities.

8. DE SOLA, Ithiel. The Role and Future of Telecommunications in the Economies of Industrial Civilization. *CNET-CRNS Conference*, "Sciences humaines et télécommunications", 19-21 April, Paris.

9. HILTZ, Starr Roxanne; TUROFF, Murray. *The Network Nation—Human Communication via Computer*. Reading. Mass., Addison-Wesley, 1979.

10. STEWART, Daniel K. *The Psychology of Communication*. New York, Funk and Wagnalls, 1968.

11. CLARKE, Arthur C. *Profiles of the Future*. London, Gollancz, 1962.

12. TURING, Alan M. Computing Machinery and Intelligence. In E. Feigenbaum and J. Feldman (ed.) *Computers and Thought*. New York, McGraw-Hill, 1963.

13. WINOGRAD, Terry. *Understanding Natural Language*. New York, Academic Press, 1972.

14. SCHANK, Roger C.; COLBY, Kenneth Mark (eds.). *Computer Models of Thought and Languege* San Francisco, Freeman, 1973.

15. WILKS, Yorick. "Parsing English". In: Charniak and Wilks (eds.). *Computational Semantics*. Amesterdam, North-Holland, 1976.

16. CHARNIAK, Eugene. On the Use of Framed Knowledge in Language Comprehension. *Artificial Intelligence*, No. 11, 1978 pp. 225 - 65

17. CLARK, Herbert H., MARSHALL Catherine. Refererce Diaries. In *TINLAP-2* (Theoretical Issues in Natural Language Processing-2). Papers presented at a conference at the University of Illinois, Urbana-Champaign, 25-27 Jully 1978. New York, ACM, ff. 57 - 63.

18. DREYFUS, Hubert L. *WhatComputers Cant Do-A Critique of Artificial Reason*. New York, Harper and Row, 1972.

19. MCLUHAN, Marshell *Understanding Media*. New York, Mc-Graw-Hill, 1964.

20. SCHAEFFER, Pierre. *Machines*

2. C ENTRE ROYAUMONT. *Théories de langege théories de l' apprentissage Paris, Seuil*, 1979




كان علم الاجتماع من أوائل العلوم التى اتخذت منهجا تطبيقيا نحو مشكلات الاتصال . وقد قام كثير من الباحثين من أمثال كولى ( ١٩٥٦ ) وميد ( ١٩٣٤ ) وبارك ( ١٩٢٥ ) بأبحاث عديدة أهتموا فيها بالتطور الجديد الذى أخذ يطرأ على المجتمع ، وذلك بتحديد معنى وسائل الاتصال وتفسيرها على انها سبيل يعين الفرد على نقل المعلومة الى أخيه الفرد ، ولذا فهى ، أى وسائل الاتصال ،: سبيل أساسى لبقاء وتنظيم المجتمع . ومن هذا المنطلق أخذ هؤلاء الباحثون يحللون معنى وسائل الاتصال . ورغم انهم لم ينظروا فى البداية الى الوسائل المعروفة كالصحافة والاذاعة ، الا أنهم اهتموا بالفكرة القائلة ان ثمة فكرة تنشأ فى وعى الفرد ، ومن خلالها يكون هذا الفرد صورة ذهنية له ولغيره .

وعلى هذا الاساس ، وعلى أساس اكتشافات نظرية أخرى : نشأت الدراسات التطبيقية التى ألقت الضوء على كثير من نواحى الاتصال التى تختلف فى محتواها وفى ديناميكيتها وفى ما ينشأ عنها من علاقات

## الكاتب : ألفونس سلبرمان ٠

مراسل فى كولون ، وقد صدرت له عدة مؤلفات بالالمانية والفرنسية والانجليزية حول الناحية الاجتماعية لوسائل الاتصال وللفنون ، وقد عمل رئيسا لتحرير احدى صحف كولون ، كما القى محاضرات عدة فى المانيا الاتحادية وسويسرة وفرنسا ، كما انه من المشتركين المنتظمين بهذه النشرة .

## المترجم : تماضر توفيق

رئيسة التلفزيون العربى سابقا .


---

وخاصة بعد أن انتشرت الوسائل المعروفة كالراديو والتليفزيون والصحف . وهناك العديد من هذه الدراسات والتحليلات التى لا نستطيع أن نوردها كلها هنا ، وأن كان باستطاعتنا أن نقول أن هناك ثلاثة انماط رئيسية للمنهج الاتصالى : الاول : التداخل بين الموصل أى الذى ينقل المعلومة والمتلقى ، واعتماد الواحد على الثانى . والثانى : الصلة الدائمة التى تجعل وسائل الاتصال تتحرك الى الامام والى الخلف على الدوام . والثالث : ان هذه الوسائل جزء من شبكة كبيرة من التلاحم والتداخل لا تكف عن الحركة أبدا . وبسبب تنوع الانماط النظرية ، رغم اهميتها ، فان الصعوبة الكبرى تمثلت عن التطبيق عندما نريد أن نتتبع قنوات الاتصال المختلفة ، وخاصة اذا ما أريد التأثير من خلالها . ولكن كانت هذه فى ذات الوقت أهم مشكلة تولاها الباحثون ، وخاصة فى أيام ما قبل التليفزيون والاسطوانات والكتب رخيصة الثمن والكاسيتات .

وفى عام ١٩٧٧ أشار الباحث ميرتين الى أنه يوجد على الاقل ١٦٠ تعريفا لمفهوم وسائل الاتصال . ورغم هذا لم تتوقف الابحاث عن مفهوم وسائل الاتصال وعن أهميتها بعد أن أصبحت ظاهرة ، وعن تأثيرها على المجتمع من عدة نواح . وفى عام ١٩٤٨ اتجه الباحث لاسويل ، الى الاقتصاد السياسى كقاعدة لبحثه . واهتم بالناحية السياسية والناحية التاريخية ، مستعينا فى ذلك باعادة الوثائق والتحليل المنهجى للمحتوى ، أما لازارسفيلد ( ١٩٤٠ - ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ) فقد أتخذ سبيلا آخر يقوم على أساس العلاقة الوثيقة المعترف بها الان القائمة بين علم الاجتماع وبين علم النفس الاجتماعى ، وقد ضمن هذا الاستاذ القدير أبحاثه هذه فى كتابه الذى صدر عام ١٩٣٣ . فيه يبدو الاهتمام واضحا بالاثار القصيرة المدى التى تنجم عن وسائل الاتصال ، وأهمها وقتئذ الراديو والتى دلل بها الباحث بعد اجراء مقابلات مع المستمعين ، وبعد اختيار عينات وقطاعات منهم ، وبعد اجراء دراسات ميدانية تستهدف تحديد موقف المستمع من وسيلة الاتصال ومن المجتمع . والاتجاه الثالث تبناه الباحث لوين ( ١٩٤٧ - ١٩٤٨ - ١٩٥١ ) واتخذ فيه منهجا يتبعه فيه الكثيرون ممن أتوا بعده ، أستخدم فيه علم النفس التجريبى وعلم النفس الاجتماعى معا . وهذا المنهج يقول انه بمجرد أن يتركز الاهتمام على العلاقات الشخصية فى جماعات صغيرة ، فمن المحتم أن يصبح أثر وسائل الاتصال على هذه المجموعات محل اختبار . وعلى ذلك فقد أجريت التجارب التى تبحث فى السلوكيات الشخصية تحت ضغوط جماعية ، وفى القيادة الديمقراطية والاوتوقراطية والضغوط التى تنادى بألا يتصرف الفرد تصرفا يخالف التصرف المعترف فى جماعته الصغيرة . وفى سنوات ( ١٩٤٩ - ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ) اهتم هوفلاند وأتباعه بالاثر النفسى الذى تحدثه وسائل الاتصال ، من حيث محتواها ، ومن حيث خصائص الرسالة التى تبعث بها ، أى من حيث صدقها وجاذبيتها والاصل منها ، ونواحى التعصب فيها .. الخ ، وكل هذه تمت دراستها تحت ظروف معملية خاصة . وأصبحت منذ ذلك الوقت تعرف باسم الاثر النعاسى أى أن اثرها يأتى متأخرا على سلوك الفرد ( هوفلاند ١٩٤٩ ) هو الاثر الذى أطلق عليه فيرتون ( ١٩٥١ ) ، فيما بعد بالاثر العكسى ، أى انه يأتى بعكس ما يتوقع . كل هذه النظريات تقوم على دراسات هذه المدرسة .

ينبغى أن نلاحظ ان كل هذه الدراسات التى أوردناها باختصار تمت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ( للحصول على معلومات أوفى نستطيع اللجوء الى دراسات برسلون ١٩٥٩ ) وأنها كانت المرجع لكل ما تمت دراسته فى ميدان الاثر الاجتماعى لوسائل الاتصال أو من بينها

الدراسات التى تمت بها فى أعوام ١٩٦٦ و ١٩٦٨ و ١٩٧٣ و ١٩٧٧ ) وهى جميعها تدين بالكثير لعلوم عديدة أخرى مثل علم خصائص الانسان ، والاقتصاد السياسى ، وعلم النفس ، وعلم اللغة ، وعلم الظواهر الباثولوجية وغيرها كثير ... فمثلا كان لعلم التحليل النفسى الفضل فى اجراء تجارب بحثية عديدة وخاصة فى الخصائص النفسية للمعرفة مما كان له أكبر الاثر فى تحديد أثر وسائل الاتصال ورسالتها على الفرد . بل وفى كيفية اعداد وبناء الرسالة المستهدفة ارسالها . وقد ظهر هذا بالاخص عند دراسة أثر التلبفزيون على الاطفال والشباب . وقد قام به العديد من الباحثين من أمثال هايمان ١٩٦٤ ، وزيريس ١٩٦٣ ، وبرتولد ١٩٧٠ ، وهيرتاستورن ١٩٧٢ بأبحاث قيمة . وكانت أبحاث كلابر ( ١٩٦٠ ) التى اهتمت بأثر وسائل الاتصال اجتماعيا مدينة بالفضل للابحاث التى قام بها علماء النفس الاجتماعيون فى ميدان نظريات التصرف ، وديناميكية الجماعات . قد أنشئ لها فى عام ١٩٥٤ مركز خاص بها فى آن ارتقر بمشينشجان بالولايات المتحدة الامريكية . وكان الفضل فى انشائه يرجع الى العالم ( لوين ) الذى توفى بعد انشاء هذا المركز بقليل . كما يرجع الفضل الى الدراسات التى قام بها هوفلان وزملاؤه فى جامعة نيل . وكانت تهتم بدراسة الاثر الاجتماعى لوسائل الاتصال ، وان كانت تعمل على تخليص هذه الدراسات الاولى من آثار النمطية ( سيلبرمان ١٩٧٧ ــ نقد لهذه النمطية ) .

ولنرجع الان الى الفروع الفردية فى دراسات أثر وسائل الاتصال اجتماعيا . ونبدأ بأن دراستنا ستنصب على ما يلى : الصحافة ــ السينما ــ الراديو ــ التليفزيون ــ الكتاب ــ الجراموفون ــ : الفيديو كاسيت . اسطوانات الفيديو ، الفيديوتون ــ الصحافة الاليكترونية . والاتصال بالاقمار الصناعية ووسائل الاتصال كما يعرفها نشر المعلومة المفيدة على نطاق واسع على الافراد الذين يكونون جماعات متباينة اجتماعيا وثقافيا وسياسيا ، وذلك من خلال قنوات خاصة لهذا النشر . ( سيلبرمان ١٩٦٩ صفحة ٦٧٣ ورأيت ١٩٥٩ سفحة ١٥ وجلنوفيتز وشولتز ١٩٦٠ صفحة ١ ) .

وكانت هناك دراسات عديدة لهذه الحقيقة ، وسنحاول هنا أن نتناول بشىء من التفصيل أعمال هؤلاء الباحثين الذين اهتموا بكلمة « جماهيرى Mass » ، وكيف يصفون النفسية الجماهيرية بجانب ظاهر ، الثقافة التى تنقلها وسائل الاعلام .

### الوســـيلة :

ان أى بحث يتعلق بالوسيلة ذاتها ينتهى بأن يجعل نقطة الانطلاق والاهتمام هى تحليل البناء الاجتماعى والاقتصادى والقــانونى والسياسى والدينى والثقافى لكل وسيلة على حدة . والمعروف ان هناك أوجه تشابه عديدة وهامة بين وسائل الايصال الحديثة من حيث المكونات الاساســية قبــل العـــاملين فيهـــا والالات والنظم . ولكن هذا بالطبع لا يعنى أن التليفزيون والراديو والصحافة والسينما متشابهة تماما من حيث البنية الاساسية ، لأن أبعاد كل وسيلة تختلف عن الاخرى ، كما أن بعضها يعمل كشركة ، والبعض الآخر يعمل كمؤســسة ، ولكنه لاتجتمع كلها فى المحتوى . لان محتواها جميعها يجب أن تشتمل على العناصر الثقافيــة والعنــاصر الفنية . ولذا يجب أن ننظر اليها جميعها على رأسها مؤسســات اجتماعيــة ثقافية . وهــذه الحقيقة تجعل من السهل عند الحكم عليها تطبيق نتائج الابحاث التى أجريت عن الثقافة من وجهة نظر الاجتماع وعن المعرفة من وجهة نظر الاعلام كما أن هذه الابحاث لها أهمية خاصــة عنــد دراسة ديناميكيات المجتمع وانماطه وذوقه . واذا ما طبقنا كــل هــذه الابحــاث على تنظيم وسائل الاعلام ، ينبغى علينا أن ننظر الى هذه الوسائل على انها تميل الى الناحيتين السياسية والاجتماعية . أما اذا أردنا أن نبحث فى الكيفية التى تعمل بها هذه الوسائل ينبغى علينـــا أن نعتمـــد أكثر على علم النفس الاجتمــاعى .

### الموصــل أو الذى ينقل الرسالة

ان الامر يستوى اذا كان الذى يقف خلف الوسيلة هو فرد أو جماعة أو مؤســسة لان عملية الخلق أو الابتكار نفسها تتأثر بكل هذه العــوامل ، من ناحيــــة الايديولوجيات والاذواق الفردية والتعليم والتـــــذوق الفنى ، لانهـــا كلهـــا تنـــدرج تحت ما يمكن أن تسميه عمليــــة التجميع . أما دور الموصل ذاته فى اطار النظام الاجتماعى ككل فانه يتقرر ازاء عدة عناصر منها : المركز الاجتماعى والمهنى ، ونظام الانتاج ، ومدى المنافسة وتقسيم السلطة والرقابة والاجيال العديدة التى ينتمى اليها ، بمعنى انه اذا كانت الرسالة التى يبعث بها هــذا الموصــل تتفق وآمال وأعمال الافراد الآخرين والجماعات الاخرى الموجودة فى داخــل هــذا الاطار ، فانها عندئذ تكون جزءا من شبكة واسعة عريضة نفسية واجتماعية .. ولذا فمن الاجدى أن نبحث أولا عن الاطار النفسى والاجتماعى الذى يعمل فيه هذا الموصل قبل أن نبحث فى ماهيته هو . والابحاث الحديثة تهتــم بالمنــاخ الــذى يعمل فيه هذا الموصل والاثر عليه هو الذى قد تحدثه

رسالة ، ورد الفعل الذى قد تحدثه هذه الرسالة على المتلقين لهـا ؛ والانماط والاعتبارات السلوكية العامة التى قد تنجم عنهـا .. الخ .. ( رايلى ١٩٥٩ وهالموس ١٩٦٩ ) .

ولعل من أهم الاضافات التى أدخلت على الابحاث الخاصـة بدور موصل الرسالة ما سميت بدراسات « حارس الباب » ، وهى دراسات تقوم على تحليـل قام « أوين » ( ١٩٤٨ — ١٩٥١ ) بشـأن الخطـوات التى تصل بجماعة ما الى اتخاذ قرار ما . وهـذه التسمية الغريبـة بين المهمـة التى يقوم بهـا موصلو الرسالة عنـد اتخاذهم القرار فيمـا يختص بالاختيار ثم بالتصفية ثم بالتلخيص والتخفيف فى الرسـالة أو فى المعلومة وفى محتواها . وقد أشار لوين ( ١٩٤٧ ؛ الى ان مهمة أو مفـهوم حارس الباب ، يعتبر عاملا مساعدا فى تحليل انسياب المعلومات . لأن هذا الحارس يقف حيث يستطيع أن يربط بين العديد من الجمـاعات وبين شبكات الاتصال وما يحيط بهـا من أجواء ابيئات . وقد استخدم تعبير لوين هذا ( حارس الباب ) ، تطبيقيا لاول مرة عنـدما قام وايت ( ١٩٥٠ ) بتحليل لأحد رؤساء تحرير الصحف الامريكية التى توزع نحـو ٣٠٫٠٠٠ نسخة ، ومنذ ذلك الوقت وهذا البحث يتخذ أساسا للعديد من الابحاث ( للتوسع اطلع على كونزيك ١٩٧٧ صفحة ٧٦ وما يتلوها ) .

**المحتـــوى :**

اذا ما انتقلنا الى تحليل المحتوى الذى تنقـله وسائل الاتصـال المطبوعة أو المكتوبة أو المرئية نجد أن البحث لا يقنع بالاساليب التقليدية الفلسفية أو اللفظية أو الفنيـة أو الدينية المألوفة . كما أنه لا يقنـع بالاساليب التى تقوم على اعتبارات معاصرة ، ولكنه يتخطى كل ذلك الى التحليل الدقيق للمحتوى والاسلوب حتى يتسنى له التعرف على الاتجاه الاجتماعى والنفسى لاية وسيلة كانت . وهنا علينا أن نفـرق بدقة بين التحليل الذى يستهدف المحتوى ويحـدد نفسـه بما تبعث به وسيلة الاتصال من رسائل ، والتحليل الذى يتخطى ذلك ليصـل الى المحتوى والاسلوب ، وتداخلهما الواحد فى الآخر ، وعلاقة الواحد منهما بالاخر . والاجراء الذى يلجأ اليه الباحثون للوصول الى هذا الهدف هو التحليـل المنتظم المتتالى للمحتوى ( وقد وصفه سيلبرمان بالتفصـيل ١٩٧٤ ) . وبالاختصار فان هذا الاجراء يقتضى البحث التفصيلى فى العلاقة القائمـة من حيث الكم والكيف فى المحتوى أو فى المادة المذاعة أو المرسلة عن طريق وسائل الاتصال ( الرياضة — الموسيقى والاخبار .. الخ .. ) ؛ والعلاقة أو الاثر الذى تحدثه هذه الرسالة من حيث الـكم والـكيف اجتماعيـا

ونفسيا . بمعنى البحث فى آثارها الاجتماعية على الانمـاط السلوكيـة ، أو على اثارة العنف أو اللجوء الى التصرفات العدوانية ، كما تلجـأ هـذه الطريقة الى بحث العلاقة الكمية والكيفية بين الرسالة المنقولة وبين الرأى العام . أى اثرها على بعض المجموعاتالمعينة وعلى وسلوكها . بالاضافة الى كل هذا يجب أيضا دراسة الذوق العـــام ورغبات المتلقين ودراسة شخصيات بعض العينات وانماط سلوكها ، والاساليب المتبعة فى اقناعهـا أو ترويج فكرة فى أوساطها . وأخيرا يجب أيضا دراسة العلاقة القـائمة كما وكيفا بين الاستجابة لهذا المحتوى قبل وبعـد ارســال المعـلومة أو الرسالة . والغرض من كل هذه الدراسات التى تتم عن طـريق علم النفس التجريبى هى أن يصل الباحث الى التغييرات التى قـد تحـدث وقتيا نتيجة لهذا المحتوى والتى تنتمى الى المناخ الاجتماعى والنفسى .

**الجمهور المتلقى للرسالة :**

لما كانت وسائل الاتصال تستهدف جمهورا عريضا متباين الاذواق والمشارب . فان كل وسيلة من هذه الوسائل تواجه جمهورا نظريا لا تعرفه ولا تراه ولا يمكن لها أن تتأكد من طبيعته بسهولة عن طـريق الوســائل المباشرة . فهناك وحدات مجمعة من المستمعين أو المشاهدين أو القراء . ولكن التعرف عليها ليس أمرا سهلا . لان الفرد يشاهد أو يقرأ أو يسـتمع كفرد حتى لو كان محاطا بمجموعة أخرى أو حتى لو كان واقعا تحت تأثير مجموعة من الناس . لكل هذه الاسباب نجد أن قياس آراء المشــاهدين أو المستمعين أو القراء يستخدم عادة طريقة أو طريقتين من طرق دراسة السوق أو التعرف على الاراء ، رغم أن الباحث يعلم تمـاما أن الشخص الذى يسأله لا يمكنه أن يعطيه رأيا الا عنه هو شخصيا . وقد يكون هـذا الرأى او هذا السلوك متشابها عن طريق الصدفة لاغير مع أراء كثـيرين غيره من المستمعين أو المشاهدين أو القراء . وهنا ــ وعن طـــريق بعض الاساليب الاخرى ــ يمكن الوصول الى بعض النتائج . والمعروف أن رأى الفرد وسلوكه من الناحية النفسية يصدران على زعم أن الوسيلة المعنية وما تحويه من رسائل موجودة لارضائه أولا . وكثيرا ماتجرى أبحاث عن المستمع أو المشاهد أو القارىء على اعتبار أنه فرد ممنعزل ، وكل هـذه الابحاث والدراسات لا تأتى بفائدة مجدية بسبب هذا الزعم ولذا فقـــد لجأ الكثير من الباحثين الى طريقة أخرى تأخذ فى الاعتبار العـــديد من المستويات التى تنظر الى المتلقى على أنه فرد فى جماعة . وتأخذ فى الاعتبار العديد من العناصر : مثل الذوق والحافز والاختيـــار والوعى واليقظـة والاستيعاب عند تلقى الرسالة وعند استخدام الوسيلة المعنية . ونتيجة لذلك اضطر الباحثون الى التخلى عن كثير من آراء السابقين من أمثـال

جوستاف لوبون وجابرايل تارد ووليام ماكجدوجال وسيجموند فرويد . وهى آراء كانت تهتم أولا بسلوك الجماعة . وكانت أبحاث هؤلاء السابقين تتم فى اطار ضيق تخصصى . أما الابحاث الجدية فانها تنظر الى المتلقى على انه فرد من بين جماعه يتعامل ويتفاعل معها ، فهو عضو فى اسرة وله زملاء . كما أنه يتخذ سلوكا معينا يتفق ودائرة أوسع وهى دائره المجتمع الذى يعيش فيه ككل ، وتاثير الراى العام عليه . والتغيرات الاجتماعية التى تطرأ على هذا المجتمع . والبحوث العديدة التى أجريت أخيرا تنظر الى متلقى الرسالة على انه شخص يتأثر بمناخ المجتمع أو المؤسسة أو الجماعة التى يعيش فيها . أى بالاختصار يعيش فى اطار نظام اجتماعى ثقافى معين . ولذا فان الوسائل التى يلجأ اليها الباحث اليوم لقياس رأى المشاهد أو المستمع او القارىء هى وسائل ترتكز الى حد بعيد على علمى الاجتماع والنفس ومناهجهما . اذن لقد تم الاعتراف بان المتلقى ليس شخصا وحيدا مفردا ولا سلبيا يقع تحت سيطرة عوامل خارجية . كما كان الاعتقاد فى الماضى ولا يزال الى حد ما على الاقل من جانب هؤلاء الذين اختاروا طريقا جامدا متحيزا لدراسة الثقافة . ولم تعد الابحاث تنظر الى العلاقة بين المرسل والمتلقى على انها علاقة من اتجاه واحد هو اتجاه المرسل يستطيع من خلالها أن يفرض آراءه على شريك لا حول له ولا قوة .

## الحــــركة والنفوذ أو الاثر

ان موضوع الحركة والاثر أو النفوذ الذى تمارسه وسائل الاتصال أو وسائل الاعلام يقودنا لا محالة الى مسألة دور هذه الوسائل اجتماعيا وثقافيا فى أى مجتمع . ولا نريد هنا أن نناقش مهمة هذه الوسائل . ولكن يمكن القول باننا نبحث فى تحليل يرمى الى التعرف على العلاقات المتداخلة القائمة فى أى نظام اجتماعى وثقافى . وهنا نجد اننا أمام عدة مهام وعدة مجالات للعمل يعتبر الجانب الاهم فيها هو الجانب الاجتماعى النفسى . ويمكننا هنا أن نوردها باختصار .

اذا كان البحث والتحليل يختصان بمحتوى هذه الوسائل فانه عندئذ سيتركز على مدى قدرة هذه الوسائل للحصول على المادة على اختلاف أنواعها . وبهذا المفهوم يمكن القول بأن محتوى الوسيلة هو سلعة ترفيهية يكثر الطلب عليها ويمكن شراؤها من صانعها ، وهى بهذا تعتبر مادة فى متناول اليد يمكن استخدامها بهدف معين ، وهذه النظرة الاقتصادية البحتة كثيرا ما تؤخذ كدليل على العداوة التقليدية بين الفن والتكنولوجيا أو التطور العلمى ، ويأخذها بعض من يمارسون النقد الاجتماعى على أنها نقطة الانطلاق لمناقشات ذات صيغة سياسية وأيدولوجية .

أما اذا انصب البحث والتحليل على العلاقة بين مهمة محتوى بعض مسائل الاعلام وبين مهمة الوسيلة لاستخدامها فى نقل بعض المحتوى فان الاتجاه عندئذ يتحول نحو مهمة هذا المحتوى لتنفيذ الغموض الذى تنشده الوسيلة . ومن المشاكل التى تعترض قبل هذا المنهج التحليلى القول بأن الوسيلة تشوه المحتوى وتقدمه بنغمة متميزة واضحة التميز أو انها تغير من معناه عند تقديمه ، وما ينجم عن هذا التشويه وما ينتج عنه من مشاكل ثقافية ودينيـــة واجتماعيــة ونفسية ومايمكن أن توصف به الوسيلة من عدم الكفاءة .

وثمة اقتناع بأن خلف كل محتوى يقف فرد مسئول عن انتـــاجه وشرحه وتقديمه ، وهذا الاقتناع يقودنا الى تحليل مباشر لصبغة هـــذا المسئول ثقافيا واجتماعيا . ان العلاقة الوثيقة بين المحتوى ومهمته وأثره من ناحية . وبين المنتج أو المفسر أو المعلق عليه وأثره تقودنا الى حـد ما الى التعرف على المشكلة ، فلنتعرف أولا على العمل أو الوظيفة ، وقـد بين التحليل فى هذا المجال التفاعل بين الاجتمـــاع وعلم النفس ، وكيف أن أى مجتمع مهما كان معقدا يقف على قدميه بواسطة جماعات كبيرة من المتخصصين تساعد على بقائه واستقراره .

والخطوة التالية فى عملية التعرف هى اننا نجـد أن وسائل الاعـلام ذاتها قد أخذت على عاتقها مهمة الانتـاج والتفسير والتعليـق ، وقـد اشار البعض الى التليفزيون فى بعض البلاد على انه دولة داخل الدولة . وهذه اشارة ظالمة الى حد ما . فاذا أخذت احدى وسائل الاعـــلام على عاتقها مهمة انتاج الموسيقى واعدادها وتقديمها والتعليق عليها ، فمن الظلم أن نقول ان هذا معناه الرغبة فى السيطرة أو الاحتقارة ولكنه يعنى أهميـة هذه الوسيلة فى مجتمع تتصدى خيوطه وأطرافه المحيط المحلى ، بعد أن كانت الموسيقى محصورة فى مؤسسات فردية يقـــودها اناس يحتكرون نشاطاتها وحدهم .

ان وسائل الاعلام اصبحت هى الاخرى مؤسسات ، كما أصبحت المادة التى تقدمها ، وهذا يقودنا الى موقف تتعرض فيه هـــذه الوسائل وأثرها لتحليل دقيق من زوايا عديدة . ولتيسير فهم الموضوع يستطيع أن نقول ان ثمة موقف بينمتعارضين ، فالذين يتبعون نظرية الثقـــــافة الشعبية يقولون انها تمثل خطرا داهما على الثقافة الرفيعة والفن الشعبى وانها تقضى قضاء تاما على قيم الخاصة فى المثقفين ، وانها تحـــل الفن الهابط محل الاعمال التى يقدمها الفنانون الحقيقيون ، وانها تخلق اتجاها حديثا غير مرغوب فيه ، وتقضى على الاحساس بالواقع وبكل معانى الفن .. أما الذين يؤيدون الثقافة الشعبية فانهم يعارضون هـذه المخـاوف

زاعمين انها تماثل الاتجاهات الديمقراطية وتفتح نافذة للمعرفة ، وانهـــا ــ أى الثقافة الشعبية لا تحلو من الفكر والفن ــ بل انها تعمل على توسيع التجربة الثقافية ، وتتيح الفرصة للهروب من الخيال .

من كل هــذا نجد أن أى تحليــل لوسائل الاتصال لا بد أن يمس موضـــوع وقت الفراغ ، أو كيف تساعد وسائل الاتصـــال فى تمضـيته . ونقطة البداية هى أن نتعرف أولا على المهام الثلاث لوقت الفراغ وعليـــه يمكن تلخيصها فى الاتى : عملية الراحة بعد العمل بعيدا عن واجبـــات الحياة اليومية ، وعملية الترويح بهدف القضاء على ملل الحياة . وعملية استخدام وتطوير القدرات الدهنية والفنية كتعويض عن الحيـــاة المعاصرة بمـا فيها من تصنيع وانتـــاج يؤديان الى الفقر الروحى والى جعل الحياة رتيبة ومملة .

وبدراسة كل هذه العمليات نجد أن أثر وسائل الاتصـــال فى هــذا المجال يكمن فى المحتوى الذى تبعث به هذه الوسائل وفى أثره على الافراد . والمحتوى قد يكون قائما على فنون شعبية تقليدية تربط بين الافراد وبين مجتمعاتهم ، وذلك عن طريق خوض تجربة واحدة . وقد يكون قائمـا على أثر يدفع بالخيال الى الماضى ، ويربط بين الفرد وتاريخه . وهى هنـــا تجربة فردية شخصية . وقد يكون قائما على ثقافات وفنون معاصرة يلقى الفرد فى تجربة رمزية . وقد يكون هذا المحتوى من وجهـــة نظـر المتلقى جيدا أو رديئا أو مثيرا ، مما يثير فى نفسه قيما خلقية . وقد يكون المحتوى غير كل هذا بالمرة ، لا يثير فى النفس شيئا كالموسيقى التى تستخدمهـــا وسائل الاتصال كخلفية لاى برنامج . وهنا لا نجد لهذا المحتوى أثرا يذكر أو معنى يفيد .

والواقع أن دراسة أثر وسائل الاتصال تقوم على حقيقة ما اذا كانت الرسالة تثير فى نفس متلقيها نوازع عاطفية أو سلوكية أو ادراكية . ولكن هذه الدراسة كثيرا ما تصطدم بعراقيل عدة عندما يكتشف البـــاحث أن المحتوى أو الرسالة لم تكن فى الواقع تهدف الى هذا التأثير . بل أن الاثر جاء عفويا ، وعندئذ نجد ان المهم أو الرسالة لم تأت ثمارها . واذا كانت الرسالة تهدف الى أثر أو هدف معينه ، فاننا نجد أن أثرها حتى لو كان قصير المدى يعتبر سلبيا . وان كانت فى بعض الاحايين وفى بعض الحالات تصل الى حالة ثانوية من الايجابية . وهذا يحدث عنـدما تكون القيمـــة السائدة فى مجتمع ما هى نفسها فى دور التغيير والتطوير . هنا يمكن الحكم على أثر وسائل الاتصـــال من حيث كونها ايجابية أو سلبية . واذا نظـرنا الى وسائل الاتصال من هذه الزاوية ــ زاوية التغيير والتطور الحادثين فى مجتمع ما ــ يمكننا القول عندئذ أن وسائل الاتصال هى التى تشكل هذا

التغيير وهذا التطور سلبيا أو ايجابيا . وانها فى الواقع النـذير بالتغيير الاجتماعى . ولنأخذ مثلا على ذلك : اذا نظرنا الى ما تتداوله المجتمعات اليوم من كتب تعالج الجنس لادركنا ان هذه لم تعد مشكلة كما كانت فى الماضي وان النظره اليها قد تغيرت تماما فلم تعد نظره المتخوف ، او على الاقل لم تعد النظرة تشير الى اخطارها الجانبية ، ولم تعد الفكره تقوم على أن وسائل الاتصال هى السبب أو الغرض فى تغيير المجتمع عن طريق هذه الكتب ، بل لقد كان لها دور كبير فى دحض النظرة التى تقـول ان التغيير الاجتماعى يقوم على عنصر واحد فقط ( سيلبرمان ــ كروجـر ١٩٧٣ . ١٩٧٣ وهاكورث ) .

## اتجاهات حديثة فى البحوث :

يتبين مما سبق ان ثمة ابحاثا عديدة . نظرية وتطبيقية فى أثر وسائل الاتصال على المجتمع . وأن هذه الابحاث قد اثمرت نتاجا كبيرا . وانه أصبح من الواضح أن وسائل الاتصال أصبحت علما قائما بذاته له أبحاثه ودراساته . ولم يعد فرعا من العلوم . ورغم كل هذا فان ابحاث وسائل الاتصال لا تزال تعانى الكثير من القصور وتصطدم بكثير من العقبات لان أبحاثها لا تختلف عن الابحاث الاجتماعية التى تكتنفها الشكوك والظنون . وفى المؤتمرات وحلقات الدراسة والندوات كثيرا ما نسمع عن ضرورة ابتكار طرق جديدة للبحث فيما يتعلق لوسائل الاتصال أو الاعـلام . ويبـدو أن الفكرة التى تقدم بها عميد الباحثين فى هذا المجال « بول لازارنسفيلد » من بضعة أعوام عندما بادرنى بقوله « الواقع انه لم تعد هناك موضوعات أخرى لنبحث فيها » . أصبحت حقيقة واقعة . واذا كان هذا هو الامـر الواقع فان ما نقوم به لايجاد وسائل جديدة وابتكار مناهج حديثة لأبحاثنا ليس سوى محاولة منا لتبرير وجودنا ، أو اننـا نعرف مسبقا كل ما ستأتى به هذه الابحاث .

والواضح اننا لا نعرف كل شىء ، ولن نستطيع أن نعرف كل شىء ، وخاصة اذا نظرنا الى التطور التكنولوجى الهائل الذى طـرأ على وسائل الاتصـال أخيرا . والواجب علينا الآن أن نرسل بانظارنا عبر هـذا التطور كما يليق بأى باحث أجتمـاعى أو نفسانى الى الانسان الذى يعيش وسط هذا الزحام المنقطع النظير من وسائل الاعلام . وعندئذ سيجد البـاحث الاعلامى نفسه أمام ميدان يعتبر أكثر ميادين هذا المجـال اثارة ، وهـو العلاقة بين وسائل الاتصال والتغير الاجتماعى فى كل صوره وتطبيقـاته وبعد سنوات طويلة من البحوث فى هذا المجال يستطيع بهذه المواجهة أن ينفذ خطر النظرية الخاطئة التى ترجع أسباب التغيير الاجتماعى الى عنصر واحد ، وخطر أعتبار وسائل الاتصال الظاهرة الاجتماعية الوحيـدة التى

ينبغى دراستها فى مجال التغير الاجتماعى . وخاصة بعد هذه السنين الطويلة من البحث فى آثار هذه الوسائل والتعرف عليها وملاحظتها . ان وسائل الاتصال ميدان معقد . وخاصة اذا ما حاولنا دراسته على ضوء المتغيرات الاجتماعية ، ولا يجب معالجته بنظرة اجتماعية فلسفية وحسب . وهو ما تقوم به بعض الهيئات القومية وخاصه وفيما يختص بمشاكل الدول النامية ، لان الحقيقة هى أن المشاكل الاجتماعية قائمة فى الولايات المتحدة كما هى قائمة فى السنغال . ومشاكل التنمية ليست مقصورة على البلاد النامية واذا اخذنا فى الاعتبار التطور الهائل الذى يحدث الآن فى تكنولوجيا الاتصال .. فالمستقبل يقول ان العالم سيكون كله دولا نامية . وان اختلفت مستويات نموها .

وهنا ينفتح أمامنا الطريق لدراسة الانسان ، وهو ما ابتعدت عنه الابحاث أخيرا . ولجأت الى النظريات والتحليلات الخاصة بسلوكه .

وقد قام بعض الباحثين امثال لويز ( ١٩٦٣ ) . وماك كليلاند ( ١٩٦١ ) وشرام ( ١٩٦٤ ) وموبلمز ( ١٩٦٦ ) بدراسة مثيرة عن نظريات الاتصال والتقدم ، ولكن هذا الاهتمام سرعان ما اختفى أو قضى عليه عندما بدأ السياسيون يتولون امور وسائل الاتصال ، ناسين لاسباب لا تهمنا فى هذا المجال — ان وسائل الاعلام وجدت لنشر معلومات صحيحة قائمة على معطيات ثقافية يمكن أن تنمى آمال البشر وتثير تطلعاتهم . وانها اى وسائل الاعلام يمكن أن تستخدم كعامل مؤثر فى تكييف هذا البشر مسبقا لهذه التطلعات وتلك الآمال وتستطيع بالتعاون مع خطوات داخلية اخرى أن تخلق المناخ الملائم لايجاد الرغبة فى التقدم الاجتماعى والثقافى ، حتى لو كانت عناصر هذا التقدم غير كافية . أما والبحوث اليوم فى هذا المجال ليست كافية فان هذه التطلعات قد تنقلب فى وقت قصير الى شعور بالاحباط . بل الى صراعات فى المجتمع ( شومبار دى تو ١٩٧١ ، ١٩٧٥ ) . ان المهمة الاولى الان أمام الباحثين فى مجال وسائل الاعلام وخاصة بعد أن تطور الارسال ، وأصبح عبر الاقمار الصناعية ، هى بحث محتوى هذه الرسائل المباشرة وتحليلها قبل تقديمها للمجتمع .

ولكن .. للاسف . هذا لا يحدث اطلاقا .. والان وبعد أن كثرت أجهزة الفيديو ، والارسال المباشر بالاقمار الصناعية ، فان المجتمعات تجد نفسها أمام وسيلة اليكترونية جديدة ، لم يبحث أحد فى محتواها ولا فى أثرها الاجتماعى والثقافى ، ولا يتنبه لها أحد الا بعد وقوع الزلل . وعندما يمسك النقاد بأقلامهم لينتبهوا الى الخطر الداهم الزاحف على مجتمعهم . وهنا يتجه الناس الى أهل السياسة أو الى القضاء وقلما يتجهون الى المهتمين بوسائل الاعلام أو الباحثين فى مجاله ، لينقذوهم من هذا الزحف المخيف ،

أو ليجدوا عندهم العون والطمأنينة . وهذا ما حدث عند بداية الراديو ، ويجد أن التاريخ يعيد نفسه فيما يختص بالتليفزيون .

وهذا يأتى بنا الى عامل آخر يشوب الابحاث الخاصة بوسائل الاعلام فى الوقت الحاضر ، ويمكن التعرف عليه اذا ما تحادثنا مع العاملين فى هذا المجال وتناقشنا معهم حول ما وصلوا اليه من نتائج عبر السنين . أو ، ان البحث فى ميدان الاعلام أخد يتخذ شيئا فشيئا طابعا نظريا . وهو بهذا لا يواكب الاحداث . وكثيرا ما يتقدم الباحثون بانماط نظرية . وهى أنماط بعيدة كل البعد عن المطلوب . وبدلا من أن يراقب الباحث ويحلل سلوك المستمع أو القارىء او المشاهد نجد انه يكرس كل جهوده للوصول الى نظريات تقوم على أحداث لم تعد قائمة وبعيده عن الواقع . مما يجعلها عديمة الفائده تماما . وهذا يظهر أكثر مما يظهر فى الشعار الذى كثيرا ما يرفع وهو « أثر وسائل الاعلام » . ونجد هذا الباحث يعالج موضوعة بالكثير من الشك . فنراه يلجأ مرة الى نظرية التوازن ( هايدر ١٩٥٨ ) أو التباين ( فستنجر ١٩٥٧ ) أو التوافق ( اورجود وتانيبوم ١٩٥٤ ) أو نظرية محاولة الاتساق ( نيوكومب ١٩٦١ ) الخ ... ونجده يضع كل هذه النظريات محل السلوك الفردى فى استخدام الوسيلة . ويجعله سلوكا جماعيا لا يمكن قياسه الا نظريا . لقد أزيح السلوك الشخصى الى خلفية الصورة تماما ، وأصبح الباحث لا ينظر اليه كما كان مفروضا على انه شعور بالراحة أو بحث عنها . وأصبحت نظرة الباحث بسيطة وبداية لا تصلح أساسا لنتائج . وهذا أفسح الطريق الى تغيير الفوائد الطبيعية لوسائل الاعلام وأهمها شعور الفرد بالراحة والرغبة فى تضخيم الفوائد التى يجنيها منها الى نوع من القياس النظرى الملىء بالارقام والاحصائيات .

والان ، والان فقط أصبح الاعتراف بأن نظريات تأثير وسائل الاعلام المعقدة لا بد أن ينظر اليها على أنها فن . وفن للفن ذاته . وأصبحت الوسائل المستخدمة وسائل عملية وخاصة بعد التنافس الشديد القائم بين وسائل الاعلام المختلفة ، وأصبح المنهج منهجا واقعيا يبحث فى الواقع لا فى النظريات . ولكن رغم أن هذا المنهج هو الذى يعتبر اليوم أساسا للبحث فى اثر وسائل الاعلام ، الا أننا نجد أن القائمين على هذه الوسائل لا يزالون شغوفين بالارقام ، يثقون بها ثقة عمياء . ولذا فمقاومتهم لهذا المنهج قوية وشديدة ، لانهم يرون المنهج يبحث فى السلوكيات لا فى النظريات . وثمة سبب أخر لهذه المعارضة ، وهو أن الثقة فى علم الاتصال تأتى دائما متأخرة ، تأتى بعد أن يقع الخطر ، ولا نجد عندئذ الا الثقة والتأنيب .

ولهذه الاسباب كلها نجد أن أبحاث أثر وسائل الاتصال اتجهت أخيرا وبشده الى عناصر أخرى . فهى تستخدم الفلسفة وعلم اللغه وعلم الاعراض الباثولوجية وعلم الاجناس وعلم الاقتصـــاد السياسى وعلم التربيــــــه وغيرها . وبعدت عن علم الاعلام ذاته . بزعم ان هذا المنهج اشـــر دقه . وهو ما أصبح قول العصر . ومثال ذلك ان ابحاث الاعلام بعدت عن مسارها الصحيح وخاصه فيما يختص بالتربية . رغم ما ضمنه هـــذه الوسائل للتعليم بمراحله المختلفة من ثانوية الى جامعه . ولعــل من أسباب تغــير الاتجاه فى أبحاث الاعلام هو فشل هذه الابحـاث فى أن تفهم الواقع وتنزل من علياء مناقشاتها النظريه المبلبلة . والسبب الآخر هو أن المجتمع ينظر الى القائمين بامور التعليم والتربية نظرة تقليدية . تقول انهم الذين يهتمون بتربية أطفالهم وتنشئتهم . ولذا فهم ــ أى افراد المجتمع ــ ينفــون فى جماعة المربين والمعلمين ثقة لا حدود لها . لا يتمتع بها عالم الاعــلام الذى لا زال عبر السنين يبحث دون جدوى عن نظرية لوسائل الاعـــلام . اما التربويون فقد تجاهلوا جهود علماء الاعلام . لانهم هم انفسهم لديهم العديد من النظريات التربوية الراسخة . ولذا فقد كان امرا بسيطا أن يستولوا على علم الاعلام دون أن يناقشوا أنفسهم فى الحقيقه التى تقـــول ان كل وسائل الاتصال هى صورة للمجتمع وعنصر فعال فى مقومات تغيير هـــذا المجتمع ( هالذفيتز ١٩٦٧ ) . وكان استيلاء التربويين على وسائل الاتصال أمرا مرضيا للرجل العادى . لانه أعتقد أنها معادلة بسيطة . ولم يفطــن الى حاجة وسائل الاتصال هذه والى مقوماتها . وبدأ الناس ينظرون الى وسائل الاتصال نظرة ساذجة بسيطة . نظرة تقول ان مهمتهـــا هى تعليم الصغار والشباب والتلاميذ من خلال ما تقدمه وتنتجه . وكانت هذه النظرة محببة جدا لدى المتشائمين عن حالة الحضارة المعاصرة .

وهذه الشرارة التربوية أخذت تنتشر وأصبح الكلام اليــوم منصبا « على تعليم الجمهور مزايا » وخصائص وآثار وفنون وسائل الاعلام وأخذت المؤتمرات تنعقد تبحث فى هذه الموضوعات جميعها . ورغم أن الجميــع يطمون أنه لم تستنبط بعد الطريقة أو المنهج التعليمى الذى يتيسر بمقتضاه مخاطبة أو توجه حسن ووعى وتقبل واستيعاب الجرهور العريض الا أن الناس يلقون بأنفسهم فى خضم تجـــارب فاشلة لانهم يعتقدون انهم بذلك يفتحون بابا جديدا فى ميدان البحث الخاص بوسائل الاتصال .

ودعونا لا نخوض أكثر من ذلك فى مجال العناصر التى يتكون منهـــا البحث عن اثر وسائل الاتصال . لانه من الواضح تماما أنه ينبغى علينـــا أن نتخلى عن هذا الموقف الذى أقل ما يمكن أن يقال فيه انه مـــوقف غير مرضى ، رغم اننا لا نهدف الى ضرب النتائج والمعلومات التى أمكن التوصل اليها والتى اوردناها فى صدر هذا المقال عرض الحائط . فالابحاث فى وسائل

الاتصال كانت حتى الآن تهتم اهتماما بالغا بالتفاصيل ، وقد احرزت بعض النجاح ، كما انها اهتمت لوقت طويل بالتشخيص الاجتماعي لحـــالات فردية ، والنتيجة التي يمكن استخلاصها والتي ينبغي استخلاصها هي أن هذا التشخيص هو، في الحقيقة تقييم للبناء الاجتماعي من خـــلال الافراد الذين يكونون هذا المجتمع . وهذا يدعونا الى أن ننقل اهتمامنا من البحث في اطار البناء الاجـماعي والبيئة الى البحث عن هذا الاطـــار ذاته بمعنى اننا لا نحلل أفراد هذا الاطار ، بل نحلل الاطار نفسه ، نحلل كيف تتكيف حيـــاة الفرد بتكيف مجتمعه . واذا أمكننا أن نفعل ذلك فيجب أن تبتعـــد الابحاث عن أن تكون احصائيات داخل المجتمع بل تستهدف صورة الفرد داخل هذا المجتمع وعلاقاته المتعددة ونحن نعلم ان أي حدث أو اختراع أو عامل اقتصادي يصور عنصرا جديدا يمكنه أن يشق أي مجتمع ، كما يمكنه أن يشق ذهن أي باحث . وقد أوضحت هذه التطورات التي حدثت في وسائل الاتصال من حيث الوفرة في العـــــدد ومن حيث استطلاع الرأي وهذا يتطلب تغييرا في المنهج أو تعديلا في الطريقة ، لان التقييم لاي موقف لا يمكن أن يتم الا من خلال تلاحم هذا الموقف الفردي بالنسبة للمجتمع الذي يحيط ، والبيئة التي يتواحد فيها .

وقد يقال عن هذا المبدأ انه يشبه تحليلا اكلينيكيا اجتماعيا أي انه ينبغي دراسة هذه الاثار من الناحية الاكلينيكية لان التشخيص قد انتقل من ناحية الى ماضي الحالة ، ومن ناحية أخرى الى تطورها وتقدمها نظرا لما يحدث من مجتمعها من تغيرات .

وهذا بالطبعميدان رحب جدا ، ميدان ينظر فيه الباحث بل ويتنبأ بما سيكون عليه المجتمع مستقبلا ، وما ستصل اليه وسائل الاتصال فيه ، والمغزى الاجتماعي الثقافي لهذه الوسائل ، كما ان عليه أن يتوقع ما سيأتي به المستقبل ولو نظريا في ميدان وسائل الاتصال ومثل هذه الابحاث التي يمكن أن يطلق عليها أبحاث اجتماعية اكلينيكية تحتـــاج دائما الى أساليب مأخوذة من واقع الحياة ، أساليب تقدمه على سلوكيات مستخدمي وسائل الاعلام تجاه أحداث الحياة ( سيلبرمان ١٩٧٧ ) .

واذا كانت المناقشات العديدة قد دارت أخيرا حول الابحاث في ميدان وسائل الاتصال ، كما عقدت المؤتمرات لبحث علاقة هذا الفرع من العلوم

وهو الاعلام ومدى اتصاله بالمنطق العلمى ، فالسبب فى هذا هو الحاجة الملحة لايجاد تفسيرات لكل هذا . وليس لرغبة القائمين على الاعلام فى احتكار هذه الابحاث . لقد طرأت تغييرات ثقافية واجتماعية عديدة ويجب أن يواجهها القائمون على الاعلام ، وهذه التغيرات لا يكفيها الوصول الى نظريات لا جدوى فيها . بل تحتاج الى عنصر نشيط فعال . لا يكتفى بالتجربة أو الممارسة . بل يبحث فى واقع المجتمع وفى الافراد الذين يكونون هذا المجتمع . ان العنصر الاجتماعى الذى تحويه كل وسيلة من وسائل الاعلام يجب ألا يترك ليصبح موضوعا للنقاش فحسب . ولا يمكن أن يتم أى بحث فى مجال وسائل الاعلام دون نظر الى الاتجاهات العقائدية أو النظر اليها على انها خصم ؛ لان هذا قد يسحب البساط من تحت أقدامه . بل قد يجعله بكل أسف كما سبق أن اوضحنا غير ذى فائدة . ضعيفا ، بعيدا عن الواقع ، لا يعترف بنتيجة المجتمع ولا القائمون على وسائل الاعلام ، بل ان الاعتراف به يصبح أمرا غير مقبول .

BERELSON, B. 1959. The State of Communication Research, *Public Opunion Quarterly*, Vol. 23, f. 1-15.

BERTOLD, F. 1970. *Das Kind und seine Erlebniswelt. Wandlungen under dem Einfluss des Fernsehens*. Osnabrück.

CHOMBART DE LAUWE, P.-H. 1971. *Pour une sociologie des aspirations*. Paris.

COOLEY, C. H. 1956. *Two Major Works: Social Organization; and Human Nature and the Social Order*. Glencce, Ill.

DROGE, F.; WEISSENBORN, R.; HAFT, H. 1973. *Wirkungen der Massenkommunikation*. Frankfurt.

FESTINGER, L. 1957. *A Theory of Cognitive Dissonance*. Evanston, Ill.

HACKFORTH, J. 1976. *Massenmedien und ihre Wirkungen*. Göttingen.

HALMOS, P. (ed.). 1969. *The Sociology of Mass-Media Communicators*. Keele.

HEIDER, F. 1958. *The Psychowgy of Interpersonal Relations* New York/ London.

HEYMANN, K. (ed.). 1964. *Fernsehen der Kinder*. Basle, New York.

HOVLAND, C. I., 1954. Effec's of the Mass Media of Communication. In: G. Lindzey (ed.), *Handbook of Social Psychology*, Cambridge, Mass.

HOVLAND, C. I.; IRVING, I. L.; KELLEY, H.H.1953. *Communication and Persuasion*. New Haven.

HOVLAND, C.I.; LUMSDAINE, A. A.; SHEFFIELD F. D. 1969 *Experiments of Mass Communication, Studies in Social Psychology in World War II*. Vol. III. Princeton, N.J.

JAHODA, M.; LAZARSFELD, F. F.; ZEISEL, H. 1933. *Die Arbeitslosen von Marienthal. Ein soziographischer Versuch über die Wirkungen langandauernder Arbeitslosigkeit*. Leipzig.

JANOWITZ,M.; SCHULZE, R. 1960. Neuko Richtungen in der Massenkommunikationsforschung, *Rundfunk und Fernsehen*, Vol. 1.

JANOWITZ, M. 1967. *The Community Press in an Urban Setting*. Chicago.

KLAPPER, J. T. 1960. *The Effects of Mass Communication*. New York.

KUNCZIK, M. 1977. *Massenkommunikation. Eine Einführung*. Cologne/Vienna.

LASSWELL, H. D. 1948. The Structure and Function of Communication in Society. In: L. Bryson (ed.), *Communication of Ideas*, p. 37-51, New York.

LAZARSFELD, P.F. 1940. *Radio and the Printed Page*. New York.

LAZARSFELD, P. F.; BERELSON, B.; GAUDET, H. 1948. *The People's Choice*, New York.

LAZARSFELD, P. F.; STANTON, F. N. (eds.) 1948-49. *Communications Research*.

LERNER, D. 1963. Toward a Communication Theory of Modernition. In: L. W. Pye (ed.), *Communications and Political Development*, Princeton.

LEWIN, K. 1947. Group Decision and Social Change. In: M. Newcomb, E. L. Hartley (eds.), *Readings in Social Psychology*, New York.

——. 1948. Channe's of Group Life. *Human Relations*, Vol. 1.

——. 1951. *Field Theory in Social Science, Selected Theoretical Papers* (edited by D. Cartwright). New York.

MARROW, A. J. 1977. *Kurt Lewin—Leben und Werk*. Stuttgart.

McCLELLAND, D. C. 1961. *The Achieving Society*. Princeton.

MEAD, G. H. 1934. *Mind, Self and Society from Standpoint of a Social Behaviorist*. Chicago.

MERTEN, K. 1977. *Kommunikation Eine Begriffs-und Prozessanalyse*. Opladen.

MERTON, R. K. 1951. *Social Theory and Social Structure*. Glencoe· Ill.

NEWCOMB, T. M. 1961. *The Acquaintance Process*. New York.

OSGOOD, C. E.; TANNENBAUM, P. H. 1954. Attitude Change and the Pr'nciple of Congruity. In: W. Schramm (ed.), *The Process and Effects of Mass Communication*, Urbana.

PARK, R.E. 1925*a*. Natural History *ciological Review*, Vol. 3.

——. 1925*b*. Immigrant Communityw and Immigrant Press. *American Sociological Review*, Vol. 3.

RILEY, J. W., Jr, RILEY, M. W. 1959. Mass Communication and the Social System. In: R. K. Merton, L. Broom. L. S. Cottrell, Jr (eds.), *Sociology Today*, p. 537-78. New York.

SCHRAMM, W. 1964. *Mass Media and National Developm nt. The Role of Information in the Development. The Role of Information in the Developing Countries*. Stanford.

SILBERMANN, A. 1959. *Musik, Rundfunk und Horer*, Cologne/Opladen.

——. 1966. *Bildschirm und Wirklichkeit. Uber Presse und Fernsehen in Gegenwart und Zukunft*. Berlin/Frankfurt/Vienna.

——. 1968. *Vorteile und Nachteile des kommerziellen Fernsehens*. Düsseldorf.

——. 1969. Massenkommunikation.- In: W. Bernsdorf (ed.), *Worterbuch der Soziologie*. Stuttgart,

——. 1974. Systematische Inhaltsanalyse. In: René König (ed.). *Handbuch der empirischen Sozialforschung*, Vol. 4, Stuttgart.

——. 197*a*. Communiajioc Snystems and7 Future Behavior Patterns. *International Social Science Journal* Vol. XXIX, No. 2 1977 *b*. Massenkommudikation. In: R. König (ed.), *Handbuch der empirischen Sozialforschung*, Vol. 10, Stuttgart.

SILBERMANN, A.; KRUGER, U. M. 1973. *Soziologie der Massenkommu ikation*. Stuttgart/Berlin, Cologne/Mainz.

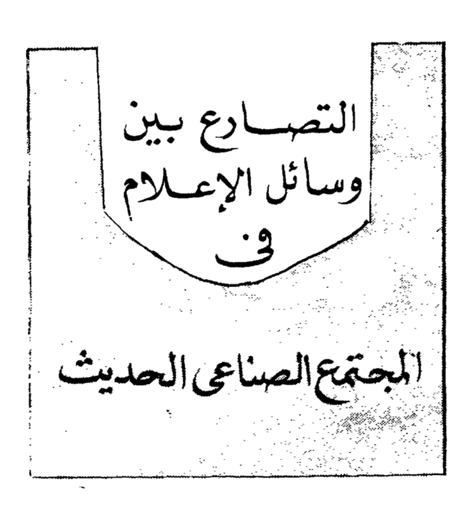
STURM, H., HAEBLER, R. V.; HELMREICH, R. 1972. *Medienspezifische Lerneffekte. Eine empirische Studie zu Wirkungen von Fernsehen und Rundfunk*, Munich.

WHITE. D. M. 1956. The "Gatekeeper". A Case Study in the Selec ion of News. *Journalism Quarterly*, No. 27.

WILLEMS, E. 1966. Rollenzuweisung und Zusammenarbeit in Projekten der Entwicklungshilfe. In: A. Silbermann (ed.), *Militanter Humanismus*, Frankfurt.

WRIGHT, C. R. 1959. *Mass Communiction. A Sociological Perspective*. New York.

Z ERIS, F. 1963. *Jugend vor dem Fernsehschirm. Psychologische Untersuchengen und ihre pädagogische Anwendung*, Gütersloh.




ان الانسان وهو فى سبيله الى البحث والتعرف على ذاته وعلى قانون الحياة الاجتماعى لجأ الى وسائل الاتصال والى ايجاد الصلات الروحيـة بينه وبين زملائه البشر ، وظلت هذه الطريقة وستظل من أعقـد المسائل وأكثرها أهمية بالنسبة لهذا التعرف . وظل الطريق الى هذا الموضوع مدة طويلة واقعا تحت سيطرة المفاهيم الدينية التى كانت لحمتهـا وسداها ماجاء فى أول سطر من سطور الانجيل « فى البداية كانت الكلمة . والكلمة كانت عند الله ، والكلمة هى الله » . ولم يتغير هذا المفهوم الا منذ مئتى عام عندما تحدى الشاعر والمفكر الالمانى المعروف جيته هذا المفهوم فى الانجيل واكد فى « فاوست » أن « البداية كانت العمل . ويعتبر هذا التفسير المادى بمثابة ثورة حقيقية فى تحليل المفاهيم لاصل الاشياء ، وفى تحليل وتفسير معنى الاتصال ومغزاه ومنطقتبه . ولكن هذا كله يحتاج أيضا الى تدليـل حتى يتسنى تضمين مبادئه فى نظم الحياة وفى مناحى الحياة المختلفة .

الكاتب : ڤاليرى سيمونيڤتش كوروبنيكوف

مديرة معهد الابحاث الاجتماعية بكلية العلوم بموسكو ، ألفت العديد من الكتب والمقالات عن الاتصال الانسانى ووسائل الاعلام ..

المترجمة : تماضر توفيق

رئيسة التليفزيون العربى سابقا .

---

وقد أفلح كل من ماركس وانجلز فى حل هذا اللغز لانهما حددا طبيعة الاتصالات الروحية بين البشر بأنها تقوم على الكلمة وتبادلها . وعندما أرادا أن يتوسعا فى تفسير هذا المفهوم تاريخيا بينا أن الاتصال هو تعبير عن الروابط الاجتماعية بين الناس . واظهار للعلاقات الاجتماعية التى تكون أولا وقبل كل شيء علاقات انتاجية . ومن هنا ظهر أول دليل على العلاقة بين الاتصال والعمل أى الانتاج المادى . مما نفى فكرة مفهوم الاتصال على أنه ليس سوى صلة فسيولوجية بين البشر . وكان لودويج فورباخ يعتقد مثلا أن الافكار لا تنبع الا عن طريق الاتصال بين الناس ؛ أى أن تبادل الاحاديث هو النبع الذى تتدفق منه الافكار .

وفى « الايديولوجية الالمانية » ربط كل من ماركس وانجلز لاول مرة بين الاتصال ووسائله والحالة المادية للانسان ، وفى هذا المؤلف نقرأ مايلى :

« ان هؤلاء الناس هم فى الحقيقة ما ينطوى عليه انتاجهم وحالتـــه المادية . وهذا الانتاج يبدأ مع نمو السكان ، وهو ما يستدعى اتصـــال الافراد بعضهم ببعض ، كما أن سبل هذا الاتصال يقررها أيضا الانتاج » .

وقـد أوردت « الايديولوجية الالمانية » لاول مرة فكرة وجود نوعين من الاتصال : المادى ، والروحى . فالاتصال المادى ذو علاقة وثيقة بالانتاج المادى ، وهو اتصال لا يعتمد فى بقائه على رغبة أو وعى الناس . وقـــد أضاف لينين فى مؤلفه « المادية والنقد التجريبى » الى هذا المفهوم ، حيث بين أن الناس رغم أنهم يمارسون الاتصـــال المادى بوعى فانهـم لا يدركون تماما لب العلاقات الاجتماعية الناجمة عنه .

« ان كل تجمع ، وخاصة فى البـلاد الرأسمالية ، يمثـل أشخاصا يتعاملون بعضهم مع البعض دون فهم لمعنى العلاقات الاجتماعية الناجمة عن هذا التكامل . فمثلا عندما يبيع الفلاح محصوله فانه يدخل فى عـلاقة مع منتجى هذا المحصول فى الاسواق العالمية ، ولكنه فى الحقيقـــة لا يعى هذا تماما ، كما أنه لا يفهم العلاقات الاجتماعية التى تنشأ نتيجـة لهــذا التعـامل » .

رغم أن الاتصال المادى هو فى الحقيقة أساس للاتصال الروحى فان الصلات بين الاتصالين لا تظل ثابتة على ما هى عليه . وقـد أورد كل من ماركس وانجلز حقيقة هامة ، وهى أنه فى فجر تاريخ البشرية كان النوعان متداخلين تماما ، وكان الاتصال الروحى هو العنصر المباشر فى الاتصـال بين النـاس . — — —

وعندما تطورت أساليب الانتاج وازدادت تعقدا وعندما حدث التقسيم فى انواع العمالة وتوسعت المفاهيم أخذ الاتصال الروحى يعـزل نفســه تدريجيا ليخلق لنفسه مجالا مستقلا نسبيا . ولكن الاتصال على وجـــه العموم لا يمكن أن يصبح وشيجة روحية مستقلة بين النـــاس ، لانه فى النهاية يتحدد بالتطور فى الانتاج .

والاتصال هو أولا تعامل بين أناس لكل منهم خاصيات اجتماعيـــة محددة ، والعلاقات الاجتماعية هى فى حقيقة الامر الاطار الذى تتحـــرك داخله وسائل الاتصال وتبدو واضحة جلية ، والناس كمـا يقول ماركس « يتلاحمون بعضهم مع البعض كأفراد ينتمى كل منهم الى مجموعة معينة ، فمنهم السيد ومنهم المسود ، ومنهم من ينتمى الى عنصر معين ومنهم من يأتى من مستوى اجتماعى معين ، وهكذا . . . » .

والاتصال لا يعنى سيطرة بعض الناس على البعض الاخر فقط ولكنه يعنى تعاملهم وتلاحمهم بعضهم مع البعض ، فهو حالة وحالة ضرورية جدا

لبقاء الانسان ، لانه هو السبيل الى تفهم الانسان كحيوان اجتماعى .
والاتصال الروحى بشكل عام هو تاريخيا تبادل لاراء وأفكار وعواطف وأحاسيس بين الناس ، ولكنه تبادل يقوم على أساس انتاجى وفى التحليل النهائى يتوقف تماما على هذا الاساس الانتاجى .

والاتصال الروحى فى الواقع هو تبادل معلومات ، كما يقول المحللون ، لانه فى الاعوام الاخيرة ثبت أن الفكرة التقليدية التى تقول ان الاتصال ليس سوى نقل معلومات ليست سوى فكرة غير دقيقة ، وفى الوقت الذى تؤكد فيه النظريات العلمية للاتصال منطقتين وتدلل على ذلك بالمفاهيم الحسابية نجد أن الاتصال بين شخصين يعتمد تماما على المفاهيم العاطفية وعلى القيم الاخلاقية ، كما أن عنصر الاعلام أو الافهام يختلف باختلاف هذه القيم وهذه العواطف .

والنظرية الاعلامية ، رغم أنها تحدد قوانين التبادل بين النظم المختلفة ، لا تأخذ فى الاعتبار الوجهة البشرية أو الوجهة الاجتماعية ، اذا أردنا أن نكون أكثر دقة فى التعبير ، لهذا التبادل . أما فى الاتصال الروحى فان هذه النواحى تقوم بطبيعة الحال بالدور الرئيسى .

والاتصال الروحى ليس مجرد تبادل معلومات بين الناس على اطلاقهم ، بل انه تبادل معلومات بين أفراد ذوى عقول ويعيشون فى ظل نظام اجتماعى معين . وهذا بالطبع يعنى ان المعلومات المتبادلة لا بد أن تمثل نواحى الحياة والنشاطات الانسانية المختلفة . ان ما يحدث فى الاتصال الروحى هو فى الواقع هذا ، فالاتصال الروحى هو تبادل لارقى أنواع المعلومات ، وهى المعلومات الاجتماعية .

وقد ساقتنا دراسة مفاهيم الاعلام الاجتماعى الى تفهم لعلاقته الوثيقة بالنظام الاجتماعى الذى يعمل فى ظله . وخاصيات الاعلام الاجتماعى كالصدق والسرعة والابتكار والفهم للطبقات المختلفة مؤشر حقيقى لما يتطلبه منه مجتمعه .

والاعلام له بعد نفسى أخر ، وقد نجد المعلومة تمثل فراغا تاما لشخص فى حين أنها مشحونة بالمفاهيم لشخص أخر .

والاعلام الاجتماعى ، وبالتالى الاتصال الروحى ، له أيضا وظيفة تنظيمية، فالشخص الذى يتلقى المعلومة قد ينظر اليها على أنها معلومة تخصه هو كبشر ، وليست نتاجا لافكار علماء الاعلام .

من كل هذا يمكن القول ان أهم الصفات للاعلام الاجتماعى هى أنه : (١) يمثل العلاقات الاجتماعية ، (٢) يتصل بالعمالة والانشطة الانسانية

الاخرى ، (٣) يسجل المعلومة فى وعى الشخص ، (٤) تحدده عوامل نفسية ، (٥) يستخدم للتأثير على الناس الاخرين .

وقد دلل التاريخ على أن نسبة مكونات المعلومات تتغير بتغير الاوقات ، ففى المجتمعات الاقطاعية مثلا فى العصور الوسطى بأوربا كانت نسبة المعلومات الدينية كثيرة جدا ، اما فى العصور الحديثة وفى البلاد المتقدمة صناعيا ، كما هو معروف ، فان نسبة المعلومات العلمية والنفسية تنمو بشكل سريع ، وتتضاعف هذه النسبة كل عشر سنوات .

وقد تغيرت أيضا الوسائل التى تستخدم فى نقل المعلومات ، فاننا الان نستخدم وسائل متعددة لنقل الافكار والاحاسيس ، وهذه الوسائل يمكن تقسيمها الى نوعين رئيسيين : النوع الاول يتضمن مواد وأحداثا أخرى تنقل عن طريق اللغة أو عن طريق الاشارة كما يحدث للطفل الوليد الذى عليه أن يتعلم النطق بلغة الطبيعة ، وهى عامل هام له أثره وتأثيره .

والنوع الثانى هو الاساليب الفنية التى تعتبر خارج عملية الاتصال الطبيعى لانها تستخدم لنقل وحفظ ونشر المعلومات عن طريق الاساليب الفنية الحديثة كالتسجيلات الصوتية والمرئية والمطابع ووسائل الاتصال والاذاعة الحديثة وغيرها . وهذه كلها موجودة فى الدول المتقدمة أقتصاديا . ووسائل الاتصال الحديثة وما أدخل عليها من تجديد لا يمكن فى كثير من الاحيان أن تكون للصالح تماما .

وقد دلت التجربة على أن الاتصال الروحى يمكن أن يتم بطرق عديدة ، فهو اتصال بين فردين أو بين عدة أفراد ، والاتصال بين الافراد يمثل تلاحما بين الفرد وجماعة من الناس ، أما الاتصال بالوسائل الحديثة فهو تلاحم بين فرد أو مجموعة وجزء كبير من أفراد المجتمع أو كل أفراد المجتمع .

والمواطن فى البلاد المتقدمة صناعيا واقتصاديا يستخدم الوسيلتين للاتصال ، ويمكن القول ان وسائل الاعلام أخذت تحتل مركزا هاما جدا فى المجتمعات الحديثة ، وقد أجرى بحث فى مدينة تاجانوج ، احدى مدن الاتحاد السوفيتى الصناعية ذات الحجم المتوسط تبين منه أن سكانها يتلقون معلوماتهم من (١) الصحف والاذاعة والتليفزيون ، وبلغت نسبتهم ٨٠٫٣٪ ممن تضمنهم البحث ، (٢) من المناقشات مع زملائهم فى المصنع ، وبلغت نسبتهم ١٨٫٥٪ ، (٣) من الاقارب والجيران ، وبلغت نسبتهم ١٩٫٩٪ ، (٤) من المحاضرات والاحاديث السياسية وبلغت نسبتهم ٣٫٩٪

وهذه النتيجة نفسها ظهرت فى كثير من البلاد الصناعية الاخرى فى دول أخرى ، وهذه النسب تدل على أن دور وسائل الاعلام أصبح هاما للغاية وان هذه الوسائل تؤثر تأثيرا كبيرا على الاتصالات بين الافراد .

والطريقتان اللتان ذكرناهما لا تنبعان الواحدة من الاخرى بل الواقع انهما تكملان الواحدة الاخرى . وبذلك ترضيان الاحتياجات الاتصالية المختلفة ، لان تكاملهما وتداخلهما يتم بهدف الارضاء والتعويض ، واذا ضعفت وسيلة منهما أدى ذلك الى تكثيف الوسيلة الاخرى ، كما أن الاستخدام النشيط للواحدة يؤدى الى تكثيف فى استخدام الاخرى .

ومن صفات المجتمعات الصناعية المتقدمة أن وسائل الاعلام بها قد تطورت بشكل خطير جدا لان عدد القراء وعدد المستمعين والمشاهدين كبير وضخم جدا . وذهب بعض أصحاب النظريات فى هذا المجال الى القول بأن الجمهور فى هذه الحالة ليس وحدة متكاملة ولكنه مجموعة من الناس لا يربط بينهم سوى تجربة مشتركة هى استهلال المعلومة .

ولكن الحقيقة أن جمهور القراء مثلا لا يوجد نتيجة لرغبة من هذا الجمهور لقراءة صحيفة أو مشاهدة تليفزيون ارضاء واشباعا لهوايته ، وانما الواقع أن الشخص يقرأ الصحيفة أو يستمع الى راديو أو يشاهد التليفزيون لانه يبغى ارضاء رغبة عنده هو ، ولذا فهو يلجأ الى الوسائل التى يمنحه اياها مجتمعه . وقد أكد ماركس أن المجتمع لا يتكون من أفراد منعزلين ولكنه بين الصلات والتلاحمات التى تقوم بين هؤلاء الافراد . واذا طبقنا هذا على المتلقى للمعلومات فاننا لا بد واصلون الى النتيجة التالية :

ان أهم صفة فى الجمهور المتلقى لا تكمن فى أنه جمهور مكون من أفراد منعزلين ، ولكنها تكمن فى الاتصالات القائمة بين هؤلاء الافراد جميعا والمجتمع ككل .

وأهمية وسائل الاعلام بعد أن تطورت تثير مشكلة هامة وهى أثر هذه الوسائل وأساليبها المختلفة على الطريقة والشكل اللذين تنقل لهما الفكرة والاحساس . وقد دلت التجارب مثلا على أن استخدام المطبعة والوسائل الاليكترونية الاخرى قد غيرت تماما والى حد بعيد روح الابتكار الشفهى بين الناس ، فقد أصبحوا يستخدمون وسيلة أخرى غير التفاهم الشفهى لنقل المعلومة ، وان كان هذا التطور العلمى لا علاقة له على الاطلاق بمضمون المعلومة .

ورغم هذا فان الاعتراف بقصور الوسائل الحديثة فيما يختص بفحوى ومضمون المعلومة لا يقلل على الاطلاق من أهمية هذه الوسائل . وقد أشار الكاتب والسياسى السوفيتى المعروف أ. ف. لانشارسكى الى

« أن الامور تصل الى حالة يؤسف لها عندما يكون لدينا وسيلة متقدمة جدا لنقل المعلومة ، وليس لدينا مضمون تنقله غير هذه الوسيلة ، ولكن اذا كان لدينا مخزون رائع نريد أن ننقله ، ولا توجد هناك وسيلة لنقله ، فان هذا المخزون لا يفيد أحدا لانه بالنسبة للكثيرين غير قائم ، وهاتان الحالتان تعتبران من الاهمية بمكان » . وأكد لاناشارسكى فى هذا القول أهم ما تمتلكه وسائل نقل المعلومات ، وهى قدرتها على نقل المعلومة الى أوسع دائرة من الناس . وهذه القدرة موجودة فى الحالتين ، فى حالة المعلومة المتبادلة بين شخصين والمعلومة التى تنقلها وسائل الاعلام الجماهيرية .

والصحافة والراديو والتليفزيون والسينما كلها نتاج للتقدم العلمى والتكنولوجى الذى اجتاح العالم اخيرا ، وهو فى الوقت نفسه وسيلة هامة وعامل هام فى سبيل تطور العلم والتكنولوجيا . فالتطبيق فى حالة الاختراعات العلمية يتقرر دائما تبعا لعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية .. وبعض الانظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية تملأ البنية العلمية بمضمون مخالف ، وهذا بالطبع يؤثر بدوره على وظيفة وسائل الاتصال أو الانفجار فى وسائل الاتصال .

والابتكارات التقنية تؤثر على وسائل فهم الاعلام وتأتى باعتبارات جديدة فى عالم الاعلام . والمعروف أن اختراع التليفزيون قد أدى الى سرعة انتشار المعلومة المرئية مما أثر على التفكير الى حد ما .

ونتيجة للابحاث والدراسات التى تمت أخيرا ظهر أن الفكر البشرى معقد جدا ، اذ أن التفكير المرئى والصورة يلعبان دورا هاما فى وظيفته ، وتوصل علماء النفس السوفييت مثلا الى حقيقة تقول ان الشخص يستطيع أن يرى العالم حوله من خلال التليفزيون ، ولكنه فى الوقت نفسه يستطيع أن يرى أيضا ما يجب أن يكون عليه هذا العالم ، وبمعنى آخر هذه الحالة ينجم عنها حس ايجابى بجانب الحس المرئى ، لان القدرة الانسانية المتمثلة فى عين المشاهد تستطيع أن توجد صورة جديدة بجانب الصورة المحسوسة التى أمامها .

اذن فالصورة والتفكير المرئى يلعبان دورا هائلا فى التعرف على العالم ، اذ انهما يساعدان على تفهم الحقيقة بجوانبها المتعددة ، اذ ان الحس المرئى يخدم قضية التعرف على اللب ، وقد يبدو هذا غريبا لان المعترف به أن الانسان يفهم الاشياء من خلال عقله لا من خلال حسه ، ولكن يجب الا يغيب عنا أن الحس والعقل ليسا مرحلتين غريبتين احداهما عن الاخرى فى الفهم ، بل الواقع انهما عنصران توأمان يتخللان عملية التعرف بجميع أشكالها وفى جميع مراحلها .

والان وقد اتفقنا على الدور الكبير الذى تلعبه الصورة أو يقـوم به التفكير المرئى فانه لا يجوز لنا ان نقلل من اهميه العقل الانسانى وعنصر نشاطه على مثل هذا النشاط الفكرى فقط ، رغم أن الاغراء بعمل هـذا كبير ، نظرا الى التداخل الهائل للتليفزيون فى حياتنا ، ورغم مركزه الهـام كوسيلة من وسائل الاتصال . والواقع ان عصرنا هذا ، عصر الانفجـار الاتصالى او الانفجار فى وسائل الاتصال ، يعج بالمعلومات لدرجه أن وسائل ايصالها يجب أن لا تقتصر على الناحيه الشفوية فقط بل يجب ان تضاف اليها الناحية المرئية أيضا ، وهذه الحقيقة تثبت أن العقل البشرى عضـو مرن يستطيع أن يؤقلم ذاته على أحوال وظروف جديدة ، ولقد استجاب الناس الى الكم الهائل من المعلومات التى تطرح عليهم بأن عملوا على توسيع رقعة حسهم وتفهمهم حتى يستطيعوا استيعاب هذا الطوفان .

كل هذا دفع بأمثال هربرت مارشال ماك لوهان واتباعه الى القول بأنه مادام ميزان الحس قد تغير فان الثقافة فى البلاد المتقـدمة صناعيـا يجب ان تقوم على التليفزيون لا على الوسائل التقليدية كالكتاب . ولـكن اختلف معهم فى هذا ، لانى اعتقد انه رغم هـذا الانفجـار الاعـلامى المرئى فلا يجوز التقليل بأى حال من الاحوال من أهمية الكتاب ومن أهمية الثقافة المـكتوبة .

ومن الخطأ أن نضع الصورة ، والفكر ، أى التليفزيون والـكتاب ، نذين يقفان وجها لوجه ، لا من الناحية النظرية ولا من الناحية الاجتماعية السياسية . فالتعرف على العالم من خلال الصورة هو أولا نمط من أنماط التعرف الانسانى ، والثقافة المكتوبة لا تخلو من عنصر الرؤية ، بل ان بها الكثير منها ، وان كان الوصول اليها يحتاج الى مستوى ذهنى معـيـن ، وخيال رائق وقدرة على التذوق الادبى واللغوى ، أو بمعنى أصح مستوى عال من التطور الثقافى . وهذا المستوى رهين بالمستوى الثقافى والاجتماعى والسياسى القائم فى المجتمع ، ولعل تضاؤل أهمية الكتاب والثقافة المكتوبة فى كثير من المجتمعات الصناعية المتقدمة يمثل ما وصلت اليه مجتمعاتها . وقد كانت تجربة الاتحاد السوفيتى مثارا للاهتمام اذ تبين أن نسبة الطلب فيه على الكتاب هى أكبر نسبة فى العالم ، مما يشير الى أنه لا داعى للتخوف من أن الثقافة المكتوبة محتوم عليها بالفناء .

وليس من شك فى أن التليفزيون يؤثر على الوقت الذى يعطيه الفرد للقراءة ، وهذا صحيح بالنسبة لوسائل الاتصال الاخـرى . وقـد دلت الدراسات والابحاث على أنه اذا كان الشـخص الذى يشترى التليفزيون ليس قارئا بطبعه فان شراء التليفزيون سيصل به الى درجة الصفر فيمـا يختص بالقراءة ، اذن فالتليفزيون يسدد ضربة قاضية للثقافة المكتوبة لدى

هؤلاء الناس الذين لم يكن لديهم فى الاصل كتاب ، أما الذين يحبون الكتاب ويداومون القراءة فانهم لا ينظرون الى التليفزيون الا كأداة دخلت حياتهم على شكل محدود جدا ، أداة يستخدمونها لزيادة معرفتهم بالعالم الخارجى أداة لتوسيع معلوماتهم . ويقول الباحثون السوفييت ان الاهتمام بالكتاب لا يزال خطه البيانى مرتفعا ، بل انه يرتفع لا ينخفض . تحت ظـــروف اجتماعية معينة ، وهذا دليل على أن مثل هذه الظروف تؤدى الى ايجـاد توازن معقول بين الكتاب والتليفزيون بوصفه أقوى وسيلة اتصال حديثـة فى عالمنا هذا .

ويجب أن لا ينسى المرء أيضا قيمة الكتاب نفسه ، اذا كنا نريده أن يبقى بلا منازع ولا بديل كمصدر للمعلومات ، كما يجب ألا نغفل المواصفات التى يجب أن يكون عليها هذا الكتاب حتى لا يمكن الاستغناء عنه . وقـد قامت اليونسكو بدراسات عديدة فى هذا المجال ، ومنها يتبين الـكثير من مزايا الكتاب على الوسائل السمعية والبصرية الاخرى وخاصة التليفزيون . فالكتاب مثلا سهل الحمل ، كما انه لا يحتاج الى طاقة لتشغيله ، وبالامكان الرجوع اليه عند الحاجة .

وبالاضافة الى كل هذا يلفت علماء النفس النظر الى أن الاعـلام عن طريق التليفزيون تنقصه الخصوصية ونسبة من التفرد والشـخصية التى تتمتع بهـا الـكلمة المـكتوبة ، ومهما تنوعت الوسائل اسمعية والبصرية وأصبحت فى متناول يد النـاس فان البشر سيظلون دائما على رغبتهم فى الانفراد بكتاب ، هذا اذا يسرت الظروف الاجتماعية حصـــوله على هــذا الـكتاب .

وفى رأيى أن اكتشاف التليفزيون لم تصاحبه الثقافة المطلوبة بل ظلت هناك ثغرة واسعة بين بداية ظهور التليفزيون وبداية ما يمكن أن نســميه ثقافة جماهيرية عن طريقه . والشخص عندما يذهب لبشترى جهاز تليفزيون لا يدرك تماما التغيير الحتمى الذى سيدخله هذا الجهاز على حياته الاسرية وتقاليدها وسبل التعامل بين أفرادها ، لا يدرك أن هذا الجهاز سيؤثر تأثيرا كبيرا على وقت الفراغ للاطفال والكبار معا . والحقيقة أن الاستخدام الامثل لهذا الجهاز يتطلب اعدادا وأهمية كبيرين من المشاهد ، بل ينبغى أن يتعلم الشخص منـذ طفولته الطريقـة العاقلة المثـالى لاستخدام امكانيات شاشة التليفزيون ، مع مراعاة الامكانيات الشخصية لكل فرد . وهذا التـدريب يحسن أن يتم فى المدرسة بل من خلال أجهزة الاعلام نفسها ، ومن التليفزيون نفسه .

لقد أثار التطور الهائل الذى طرأ على أجهزة الاعلام فى المجتمعات الصناعية المتقدمة مشاكل عديدة تتصل بالاعلام ، وقد عالج الكثيرون هذه المشاكل على مر السنين . وضمن ما وصلوا اليه بعد هذه الدراسات ما يمكن تسميته « حقيقة وسائل الاتصال » . وقديما تنبه الفيلسوف الانجليزى المعروف فرانسيس بيكون ( ١٥٦١ – ١٦٢٦ ) الى ماسماه « خيالات السوق » الناجمة عن تبادل الناس الكلام والمعلومات هى السبب فى تدهور تفكير الانسان . وربط بين قصور تصور الانسان للحقيقة وبين القصور فى اللغة المتداولة بين الناس .

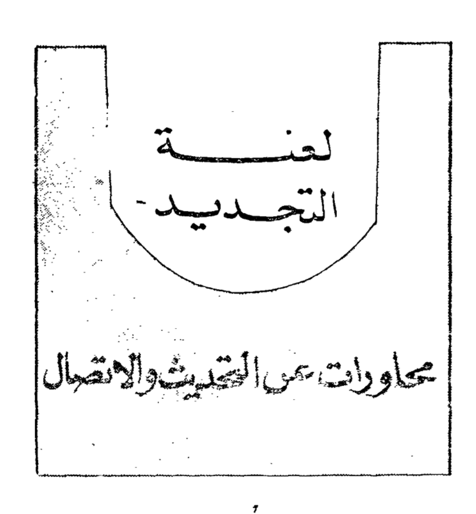
ومع توسع وسائل الاعلام وانتشارها بدأ الامل فى أن يعود تصور الناس للحياة على حقيقتها يراود الافكار . وأن أحداث الحياة يجب أن تقدم على حقيقتها لا من خلال الاساليب التقنية التى يلجأ اليها العاملون فى وسائل الاعلام . وهذا ينصب فى المقام الاول على اذاعات الراديو والتليفزيون التى تقدم للناس على أنها من مصدر الاحداث . والواقع أنها خلاف ذلك تماما . وقد دلت على ذلك العديد من الدراسات التجريبية التى قام بها علماء الاجتماع الامريكيون على وجه الخصوص .

لقد وجد هؤلاء العلماء أن التليفزيون ينقل الحقيقة أو الحدث بطريقة معينة . يقررها مخرج البرنامج ومصوروه الذين يختارون زوايا معينة تتفق مع ما يقوله المعلق على البرنامج . وهو تعليق معد مسبقا . كما أن فن التليفزيون نفسه يقتضى الاعداد للقطة مسبقا . والتقاط الصور المعنية مثل الصور القريبة أو اللقطات الشاملة . وهذا يحدده موقع الكاميرات . فالحدث ينقل عن طريق التقطيع بين هذه اللقطات بعضها والبعض الاخر وهذا يؤكد الحقيقة التى تقول ان التليفزيون ينقل الحدث ، حتى ولو كان نقلا مباشرا ، تبعا لمتطلباته وامكانياته . والحقيقة يمكن تشويهها أكثر من ذلك فى حالات نقلها بوسائل الاعلام الاخرى غير التليفزيون .

وهنا تحضرنا الكلمة التى قالها توسكانينى الموسيقار العالمى المعروف اذ أشار الى أن قائد الفرقة الموسيقية لا يمكنه بأى حال من الاحوال أن ينقل الموسيقى كما كتبها مؤلفها . وهذا ينطبق على وسائل الاتصال التى لا يستطيع واحد منها أن ينقل « موسيقى الحياة » بكل قوتها . اذن فجميع وسائل الاتصال تحمل بين ثناياها قصوراً هو التشويه للحقيقة . واحتمال التشويه هذا لا يكون محسوسا الا عندما يكون المستخدم لوسيلة الاتصال المعنية مهيأ بدوره لتلقى معلومات خاطئة أو حقيقة مشوهة . والواقع ان الناس هم الذين يكيفون هذا النقص فى وسائل الاعلام تبعا لرغباتهم واهوائهم ، يكثفونه الى درجة تشويه الحقيقة .

ومن هنا قد نجد أنفسنا وجها لوجه مع تعارض صـــارخ ، وذلك في حالة بلد صناعي متقدم لديه فائض من المعلومات ونقص في وسائل ايصالها رغم وفرة وسائل الاتصال ، وفي كثير من الحالات هناك حقيقة هامة هي أن وسائل الاتصال العديدة قد لا تضمن الاعـــلام الحقيقي ، وذلك اذا كانت المعلومات التي تنقل عبرها لا تشفي غليل الاحتياجات الاقل شعورا بالنقص تجاه وسائل الاتصال هذه لانها لا تنقل الرغبات الحقيقية للمتلقي ، وهنـا قد نجد أنفسنا نواجه مشكلة اجتماعية .

من كل هذا يتضح أن امتلاك وسائل الاتصال وامتلاك المعلومات لا يعني بالضرورة اتمام عملية الاعلام ، فالاعلام يتم في حالة ما يكون الفرد مهتمـا أو متلاحما تلاحما اجتماعيا وهو ما يؤكد تفاعله مع ما يحـدث حـــوله ، وما يحدث لغيره من أفراد مجتمعة ، ويكون أثر المعـلومات الواصلة اليـه اثرا عميقا يرضي احتياجات الاجتماعية والروحية .




**الشرق شرق والغرب غرب**

**ولن يلتقيا حتى تقف السماء والارض**
**أمام قضـــاء الله فوق العرش**
**ولكن ليس هناك شرق او غرب**
ولا نسل ولا أصلٌ
عندما يقف رجلان قويان فوق الارض
ولو كانا قادمين من أقصى الارض

**روديارد كبلنج**
**( اغنية الشرق والغرب )**

لقد علمتنى اللغة . ومكسبى منها
هو ان اعرف ان ألعن الطاعون حتى يتجاوزك
لانك علمتنى لغتك .

**مقال كاليبان الى بروسبيرو**
**العاصفة ، وليم شكسبير**

## الكاتب : ماجـــد طهرانيـان

استاذ ومدير معهد الاتصالات والتنمية فى طهران سابقا .. التحق حديثا بقسم نظم التنمية والاتصال باليونسكو فى باريس .. قام بالتدريس فى كثير من الجامعات فى ايران والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، وكتب عـديدا من الكتب والمقالات عن الاتصالات والتجديد ، بما فى ذلك سياسة الاتصالات للتنمية القوميه ( ١٩٧٧ ) ، ايديولوجية التجديد فى ايران ( تحت الطبع ) ، كتب المقالة الحالية قبل التحاقه باليونسكو ، وهى تعبر عن وجهات نظـــر شخصية ولا تمثل بالضرورة رأى المنظمة ..

## المترجم : إبـــراهيم البرلسى

مستشار الادارة ، كبير خبراء الامم المتحدة سابقا


---

**مقدمـــــة**

ينظر الى دور الاتصال فى التحديث غالبا على أن له اتجاها واحدا . ويعتبر علماء الاتصال بصفة عامة أن البيانات والاتصـــالات جزء من البيئة الاساسية فى عملية النمو الاقتصادى . أما علماء الاجتماع فقد ركـــزوا بدورهم على أهمية الافكار والقيم والايديولوجيات فى عمليـــات التغيير الاجتماعى . وبالرغم من الاختلاف الكبير حول أسباب التغير الاجتماعى فانه يبدو أن علماء الاجتماع من جميع التخصصات يتفقون على أن الاتصال عامل هام فى هذه العملية . ويركز الانثروبولوجيون بصفة عامـــة على ان عمليات الانتقال الثقافى والابتكار والانتشار تجعل الاتصال فى وضع المتغير الهام . كما يهتم علماء النفس السلوكيون بالانظمة الاجتماعية الصـــغيرة . ومن ثم حاولوا عزل الآثار الدقيقة للاتصال على السلوك الانسانى وبذلـــك أصبح أغلب علماء الاجتماع مشغولين بدور الاتصال فى التحديث بينمـــا أهملوا الى حد كبير بحث أثر عملية التحديث فى الاتصال الانسانى (شارام ،

ولبزر – روجرز ١٩٧٨ – بورات ١٩٧٨ – باركر ١٩٧٨ – ماك أثانى ١٩٧٨ ) .

ويلاحظ على نطاق واسع ان الانتقال من المجتمعات الزراعية التقليدية الى المجتمعات الصناعية الحديثة يشتمل أيضا على بعض تغيرات اساسية فى بناء المعنى والقيم والتفاعل الانسانى عند مستوى الشعور واللاشعور . ويقدم شكسبير ، وكبلنج وجهتى نظر متباينتين عن اثر التحديث على الاتصالات فبكلنج شاعر البلاط الامبريالى لا يبدو متعصبا للعرف « كما يوصف غالبا » حيث انه من أنصار الكرامة الإنسانية من خلال القوة والمساواة . ويبدو أن وجهة نظر كبلنج هى أن الاتصال الانسانى او الحوار يكون مستحيلا دون المساواة فى السلطة . وبالمقابلة فان « كاليبان » فى رواية شكسبير « العاصفة » وهو نصف انسان ونصف وحش استؤنس بسحر « بروبسبيرو » يقترح نوعا ميسورا من الاتصال بين القوى والضعيف . كى يحاج بأن الملاذ الوحيد للضعيف الخاضع هو أن يتعلم لغة القوى حتى يلعنه . وهذا النوع من الاتصال طبيعى فى علاقة التبعية بين المستعمر والمستعمر فى البيئة التاريخية الحالية بين المجتمعات الصناعية فى نصف الكرة الشمالى والمجتمعات الزراعية فى نصف الكرة الجنوبى ( مافنونى ١٩٥٦ ) .

وهكذا أوجدت عملية التحديث مجموعتين من النتائج بالنسبة للاتصال الدولى وبين الثقافات . فمن ناحية خلق الانتقال من مجموعة زراعية الى مجموعة صناعية جمهورا يتميز بالمعرفة التى تعتمد على القيم وأشكال الاتصال المتضمنة فى التشكيلات البيروقراطية والتكنولوجية الجديدة . ومن ناحية أخرى أوجدت هذه القوى نفسها تشكيلات جديدة للسيطرة على المستوى الداخلى والدولى كليهما أدت الى اشكال جديدة من الاختلال الوظيفى فى الاتصال الذى تتميز به مواقف التبعية . ومن ثم فان التحدى هو فى فصل التقدم الاجتماعى والاقتصادى عن تشكيلات السيطرة والتبعية وعن الاضطراب العصبى السياسى التى تحاول أن تحدثه . وبعبارة أخرى فان تأسيس عملية التحديث يتطلب اتخاذ اجراءات العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية والتوثيق الثقافى ( اى الاستمرارية مضافا اليها التغير ) وهما شرطان لازمان للاتصال الحر غير المقيد .

## طبيعة المشكلة

يفترض الاتصال الانسانى مسبقا قيام مجتمع معرفى يؤسس على تشكيلات مشتركة للمعنى . ولا تتوفر للغة سوى أداة للتعبير ونقل

المعانى اللازمة للتفاعل الانسانى . ومن المفيد أن نميز فى هذا الاطار ثلاثة انواع من اللغات والاتصال ، فهناك فى المقام الاول « لغات الادراك » . ويفترض فيها غالبا انها الشكل الوحيد للحوار والاتصال وتشتمل على كل الانماط الرمزية للتفاعل الانسانى الذى طور المجموعة الخاصة به من الاشارات الواعية والواضحة . وتقدم اللغة فى استعمالاتها اليومية أو فى شكلها الادبى الاكثر رسمية وفى الرياضيات وكذلك فى أسلوب جميع المناهج العلمية التى طورت الادوات اللغوية الخاصة بها أحسن الامثلة . ويميل هؤلاء الذين يعتقدون فى تفوق هذا النوع من اللغة الى الاعتقاد أيضا فى تفوق العقل . ويبدو أن الافتراض الذى يدعم هذا الراى هو : « انك سوف تعرف الحقيقة وأن الحقيقة سوف تحررك » .

وفى مقابل ذلك توجد مجموعة ثانية من اللغات يمكن أن تسمى « مثيرة للعاطفة » . وهذه تضم جميع لغات الانفعالات الانسانية كما يعبر عنها فى الفن والموسيقى والشعر والدلالات المثيرة غير المنطوقة للتفاعل الانسانى . وهذا هو الاسلوب البدائى للاتصال الانسانى بين الام وطفلها الحديث الولادة وبين شيخ الصوفية واتباعه . وهؤلاء الذين يعتقدون فى تفوق هذا النوع من اللغة يميلون أيضا الى الاعتقاد فى تفوق الخيال والبديهة — ويبدو أنهم يفترضون « انك سوف تمنح الحرية وحينئذ فانك سوف ترى الحقيقة » .

ومع ذلك فهناك مجموعة ثالثة من اللغات يمكن ان نطلق عليها « معيارية عملية » . وهذه تشمل جميع أساليب الاتصال الانسانى المعيارى أو الارغامى غير المنطوق . فاذا كانت اللغات الادراكية تحاول أن تؤثر على العقل الانسانى والتنفيذ من خلال أساليب عقلية فان اللغات العاطفية تفعل نفس الشىء عن طريق اللجوء الى التخيل والبديهة ، وتحاول اللغات العملية أن تصل الى غاياتها بأساليب معيارية أ وارغامية لدرجة كبيرة . وتؤسس اللغات الادراكية فى المعتاد على مجموعة من القواعد والاتفاقيات مصممة لتقابل حاجات عامة متضمنة واهتمامات بالاتصال . واللغات العاطفية التى تستند بطبيعتها على العواطف تعلو غالبا على الترتيبات الاجتماعية حتى تنفذ من خلال حواجز الاتصال الانسانى . وفى المقابل تعتمد اللغات المعيارية العملية على علاقات السلطة وتنقل المعنى بمدلول الاخلاقيات والايديولوجيات والفعل الجبرى . وبذلك فان اللغات المعيارية العملية تدل على التشكيلات الظاهرة أو المتضمنة للسيطرة مثل العنف والقانون وجهاز تحديد السعر وكل الترتيبات الرسمية الهيراركية التى يجد الافراد أنفسهم منشغلين بها . والافتراض الذى يستند اليه هذا النمط من اللغة عن طبيعة الحقيقة هو « انك سوف تقبل الحقيقة كما أعرفها لك » .

وفكرة التقدم هي واحدة من هذه الحقائق التي يعبر عنها أساسا بلغة معيارية عملية تفرض على العالم من خلال مجموعة معينة من الترتيبات القانونية تعرف « بالمجتمع الحديث » أو « الحضارة الصناعية » . وهذه المجموعة من العمليات التاريخية التي رسخت الفكرة بشكل متزايد في أوربا الغربية أولا ثم في أجزاء أخرى من العالم أصبحت تعرف بعملية التحديث . والناقلون الرئيسيون لهذه العملية ( من حيث الفكرة والتأسيس ) يمكن أن يتكونوا من الامبريالية ( الاستعمار ) والانتاج التكنولوجي والترشيد البيروقراطي . ويبدو أن الناقلين القانونيين يشكلون في أنحاء العالم من مستويات متزايدة من أهل الحضر ومن تشكيلات اجتماعية متباينة ومتجمعة ومن الوظائف وانماط الحياة وكذلك تمتلىء معتقداتهم بحب الدنيا والفن والحياة . وخارج نطاق هذه القوى الست يبدو أن الاتصال الجماهيري والتعليم الجماهيري والاستهلاك الجماهيري تعتبر كناقلات من الدرجة التالية لنشر آثار التحديث في ارجاء العالم .

ولكن التحديث على المستوى الادراكي قد طور وجهة نظر عالمية جديدة تنبني على اربعة مبادىء أساسية هي : المذهب العقلي الذي يؤدي الى غاية الوظيفة والمذهب الانساني الذي يؤدي الى غاية الفردية والمذهب التجريبي الذي يؤدي الى غاية الوضعية والمذهب العصري الذي يؤدي الى غاية التكيف المستقبلي . ويرجع بزوغ المذهبين الاولين الى الاغريق الاقدمين ولكن التفوق المتزايد للمذهبين الاخيرين يعتبر حديثا نسبيا رجعت اليه الثورتان العلمية والصناعية . وقد فسر السبب في قيام المجتمع الصناعي الحديث لا باعتباره اداة تطبيقية لتفهم تعقيدات الطبيعة ( بما يشمل الانسان نفسه ) ولكن باعتباره ايضا دليلا لسير الحياة وفقا لحسابات منطقية نفعية ( أخلاق فيبر البروتستانتية ) . وبنفس المنطق فان المذهب الانساني أصبح لا يقتصر في معناه على سيادة الانسان الفرد باعتباره مقياسا لكل الاشياء ولكن باعتباره ، القيمة اللانهائية التي لا تفنى ، للفرد باعتباره فردا مستقلا عن المجتمع . كما أن المذهب التجريبي قد ذهب الى أبعد من صياغته الاصلية بأن أصبح يعني بالنسبة لبعض الاوساط الفلسفية قصر الحقيقة على هذه الابعاد التي تخضع في وضعيتها للقياس والاختبار . وأخيرا وليس آخرا فان التحديث باعتباره حافزا وراء كل هذا أصبح يعني تكيفا مستقبليا يعتبر سعيا لايتوقف طلبا للسلطة من خلال المعرفة والسيطرة على العالم الخارجي . وبهذا المفهوم فان « فاوست » في رواية « جوته » تجسيد مأساة الرجل الحديث ورغبته الشديدة في السلطة التي تدفعه لان يبيع نفسه للشيطان .

والتحديث على مستوى الاثارة المحفزة قد حول نمط العـــلاقات الانسانية بصفة عامة من علاقة النسبة الى علاقة الانجاز . واذا تتبعنـــا خطوات « فيبر » فان بعض علماء النفس الاجتماعيين قد ذهب الى بعيـد بل وتجاوز بحيث رأى أن الاندفاعات نحو الانجاز ترتبط ايجابيا ونقـديا وسببيا بالتطور الاقتصادى للمجتمعات ( ماك كليلاند ١٩٦١ ) . وبعبارة اخرى فان الحاجة الى الانتساب والسلطة تخضع الى دافع قوى لـدى الفرد فى أن يبنى نفسه ثم يستجيب فيما بعد الى مستويات التفـوق المطلوبة . ومن الواضح أن هذا ناتج من حاجة المجتمع الصناعى الحـديث الى الاتفاق والتفوق المهنى . ورغم ذلك فان السلطة تظل أيضا واقعـا اساسيا قويا فى المواقف الحديثة ، وعلى النقيض ومع وجود حافز الانجاز الذى يعبر عنه بمصطلحات فردية فانه يغلب التغيير عن السلطة جماعيا بمصطلحات مثل القومية والفاشية والشيوعية باعتبارها الناقلة الاساسية لايديولوجيات التحديث .

ولم تستتب سيطرة النسق الصناعى دون أن تقابل بأشكال عـديدة من المقاومة نتعرف منها على ثلاثة أنواع على الاقل يمـكن الاصطلاح على تسميتها : « المبالغة فى التحديث » ، « ومقاومة التحديث » ، « نقيض التحديث » . وظهر النوع الاول فى البلاد التى شعرت انها تخلفت وراء دليل التقدم ، والمبالغة فى التحديث كانت على ذلك النحو الشائع فى البلاد التى طبقت الثورة الصناعية متأخرة و العدل والتى حاولت تقليد المجتمعات الاكثر تقدما بأن تصبح ، ملكية اكثر من الملك ، وهذا رد فعل معتاد مـن الدول الدكتاتورية الحديثة وصورها الاخـرى من العالم الثالث التى أسست شرعيتها بمدلول النموذجية المتجهة الى المستقبل . وقد قدمت كل من المانيا واليابان والاتحاد السوفيتى والصين النمـاذج التى تقلدهـا هذه الدول والقيادات التى أظهرت هنا التفاعل فى مسار تجـــاربها فى التحديث . وتكشف مساندة القوى العاملة للسياسات الاستبدادية أن هذه المجموعة من ردود الفعل تعمل داخليا ودوليا كذلك . وكما هو الحال غالبا فى الاهداف المتزامنة التـابعة فإن الضعيف والخاضع يميل لان يتعرض لجزاء من أسوأ ما يطبقه القـوى والمتحكم . ومع ذلك يمكن ان ينظر الى هذا على أنه شر لا بد منه فى عملية التحرير من الارتباط الداخلى المفروض والانتقال الى الشائع الذى تجد صفاته تجسيدا لها بحيث يمكن رفضهـا استنادا الى ذلك .

وهناك مجموعة أخرى من ردود الافعال ( مقاومة للتحديث ) تعتبر نمطية بالنسبة للمراحل الاولى من التحديث حيث تكون التكلفة أبرز مـن الفوائد . ويمكن أن نطلق على هـذه الظاهرة أيضـا « تأثير روسو » لان « جان جاك روسو » كان أول من صاغ هذه المجموعات من ردود الافعال

فى صورة فلسفية بحيث يمكن مهاجمتها جـــذريا . ولكن الموضوعات الرومانسية التى أدخلها روسو فى مراجع التحديث تكررت فى المراحل الاولى من تحديث أغلب المجتمعات . وان الثورة ضد الفساد السياسى والانماط فى الحضر ومثالية الحياة الريفية وخرافة الغرض النبيل والحنين الى عصر ذهبى أسطورى مضى والميل الى مفاهيم انشطار الامة أكثر من جمعها ( روسو الارادة العامة فى مقابل ارادة الجميع ) التى أثارها الاس بسبب ضياع المجتمع هى نموذج هذه المجموعة من ردود الافعال . وان مفهوم جيفرسون عن ديمقراطية ريفية لا مركزية ، وحركة ناروديك الروسية ، ورفض غاندى للتصنيع ، واعتناق العودة الى الصناعات الريفية الهندية ، وحركة الوهابيين فى بلاد العرب فى القرن الثامن عشر من أجل العودة الى صورة الاسلام فى الايام الاولى التى الهمت حركة الاخوان المسلمين فى مصر وصورها فى أجزاء أخرى من العالم الاسلامى ؛ كل هذه تهدف الى اعادة تكوين عظمة وطهارة الماضى الذهبى هنا الآن . وهى تمثل أيضا اتجاهات ايديولوجية شبيهة فى ظل أوضاع تاريخية مختلفة .

والمجموعة الثالثة من ردود الافعال التى نسميها « نقيض التحديث » تعود فى أصلها الى وقت تال . فبينما « مقاومة التحديث » تقع فى غلب أنماطها فى المراحل الاولى فان « نقيض التحديث » من مظاهر العهود المتأخرة ، ومع ذلك فان كلا من هذه الاتجاهات الايديولوجية لها دوافع مشتركة . وتمثل الثقافات المتعارضة للعقدين السابع والثامن فى المراكز الفكرية الحضرية فى العالم الثالث ردود الافعال هذه . كما يمكن أن تكون طقوس الحركات التى أبرزت من قبل أنبيائها وتقاليد طقوسها الدينية ، وكذلك الفن والموسيقى وأساليب الحياة استجابات لنغز التحديث . اذ يعد المجتمع الحديث بالتحرر من القيود المادية والتقليدية من ناحية ؛ كما يقدم العبودية للتشكيلات البيروقراطية والتكنولوجية الاجتماعية العجيبة وغير المعروفة ( أو ما أسماه جالبرت الكيان التقنى ) من ناحية أخرى . ويمكن أن يستدل على جذور هذا الشذوذ فى النجاح المادى للتحديث الذى ساند فترات ممتدة ودفاعية عن الطفولة والنضج قامت بها المؤسسات البورجوازية من العائلة النووية والتعليم الموسع . وقد أضعف هذا شباب الطبقة الوسطى والفئة الاعلى منهم وبعد بهم عن مجابهة الحقائق القاسية من التجريد والفضيلة فى مجتمع صناعى بالغ التنظيم . وعلى ذلك فلا عجب أن تحولت أساسا معارضة الجمود والانعزال الاجتماعى فى نظام العائلة الثورية والجامعة البيروقراطية متعددة التكوينات من خلال هؤلاء الذين حصلوا على أعظم مزاياها أى من يطلق عليهم جيل « سنيوك » من شباب الطبقة الوسطى الذين اشبعت رغباتهم وسيقوا الى

التحصيل بواسطة مجموعة أساليب تحددت خارجيا . وقد تسبب التحديث بهذا المعنى فى تدمير ذواتهم من خلال ما أسماه « بيتر برجر » الثورة الناعمة ( بيتر برجر وآخرون ١٩٧٣ ) .

وتشترك ردود الفعل عن التحديث فى كل من هذه المجموعات الثلاثة فى بحث لا يتوقف يجرى فرديا وجماعيا للتعرف على الذات . وهذا البحث ينغمس بدوره فى تناقض عن التحديث يمزق الفرد من ناحية فى أساس تماسكه الاجتماعى ( العائلة الممتدة ، القبيلة فى تماسك المجتمعات الصغيرة والمؤسسات الاجتماعية ) ثم تتطلب منه من ناحية أخرى ملاحظة قواعد السلوك ملاحظة دقيقة فى اطار الوحدات المطلقة والفضلية التى يفترض ان تتعلق ( بالامة ، بالحزب ، بالمؤسسة ، العرق ). ولما كان الفرد يجتاز دورة حياته من الطفولة الى الشباب ثم النضج والشيخوخة فانه يتعامل مع انماط من العوالم الاجتماعية ويقابل اختبارات مذهلة فى تنوعها تشمل الدراسة والاسكان وفرص الحياة المستقبلة والعوالم الاجتماعية والاتحادات المهنية . ويقال له أنه حر فى اختياره ولكنه مقيد فى الواقع فى اطار مجموعة الاختبارات التى يتعرض لها استنادا الى مركزه الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع . والغالب أن يسلمه القلق الذى ينشأ عن الوعود بالحرية والقيود التى تفرضها التشكيلات الاجتماعية الى نوع من أزمة الذات الدائمة .

وظاهرة « الهروب من الحرية » باللجوء للذاتية الجماعية المجردة التى تعرف بها الحركات الجماهيرية الاستبدادية للقرن العشرين التى تنبأ بها « دى توكيفيل » ( ١٩٥٥ ) واعترف بها « فروم » ( ١٩٦٣ ) و « ريزمان » ( ١٩٦٩ ) يبدو نها نتيجة مباشرة لهذا المعنى للتلهف على المكانة ، والواقع أن هذه الفئات الاجتماعية والمجموعات العرقية التى تقع على هامش التحديث ( المستوى الادنى من الطبقة الوسطى ، وكتلة البروليتاريا الحضرية ، والمجموعات الهامشية العرقية والعنصرية والهامشية العقلانية ) قد أثبتت أنها أكثر عرضة للخضوع لمثل هذه الايديولوجيات . ومع تقدم التحديث وخلق مجتمع شمولى قادر على احتواء نظم عقائدية وانماط للحياة متنوعة فان البحث عن الذات يستند الى اشكال اكثر وضوحا فى اقامة مجتمعات هادفة تتبع دورات حياة تجريبية . ومع ذلك فان التوتر بين التحديث وضياع المجتمع والاندفاع الى الذاتية الجماعية الجديدة ، والحاجة الى توثيق الذات تستمر مادام التقييس والتجريد فى عملية التحديث يجابه الفرد بالفصل بين الروابط الدقيقة للتماسك والمعنى المتضمن فى عالمه الداخلى والشبكات الاجتماعية الخارجية .

وعلى ذلك فان التحديث يمكن أن يعتبر ارتباطا مزدوجا يعمل من داخله التكنولوجيا والبيروقراطية معا من خلال مؤسسات السيطرة الاجتماعية ( الامبريالية ، الاستعمار ، التمييز العنصرى ، والهيراركية الاجتماعية .. الخ ) بحيث يتولد عنه اتصالات متعارضة بين الافراد . وتختلط رسالات الحرية والمساواة التى يحملها النسق المنطقى للعلم والتكنولوجيا مع رسالات الخضوع والتحجير المتضمنة فى مجموعة كثيفة متزايدة من العلاقات الوظيفية ( لانج ١٩٦٩ ) . وتستبدل علاقات انا — انت المواجهة التقليدية للمجتمعات بعلاقات انا — هو للمسافة والتفاعل الوظيفى للبيروقراطية ( باير ١٩٧٠ ) . وعلى ذلك فانه بالاخذ بوجهة النظر هذه يمكن اعتبار تأنيس التحديث كدالة للعمليات المتعارضة فى التحويل الى البيروقراطية والارتباط الانسانى . وكما يقول دى توكيفيل : يوجد بين القوانين التى تحكم المجتمعات الانسانية واحد يبدو أنه أكثر دقة ووضوحا من الآخرين . فاذا كان على الرجال أن يحافظوا على تحضرهم أو يصبحوا كذلك فلا بد أن ينمو الترابط ويتحسن بنفس النسبة التى تزداد بها المساواة فى الظروف ( دى توكيفيل — ١٩٥٥ جزء ٢ ص ١١٨ ) .

ولكن فى كثير من بلاد العالم الاقل تطورا ، حيث يسبق التنميط والتحول الى البيروقراطية من خلال الانظمة الحربية والاستبدادية المشاركة السياسية والاجتماعية ، يتجه التحديث لزيادة تفتيت الروابط المؤثرة فى المجتمعات التقليدية دون أن يعوضها بسرعة كافية بأشكال حديثة من الاتحادات التطوعية . وفى البلاد التى احدثت فيها ممارسات الاستعمار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة جراحا سيكولوجية دائمة تصبح الاتجاهات نحو التحديث اكثر تعقيدا بسبب مشاعر الحب والبغض التى تولدت من الظالمين . وغالبا ما يؤدى الخوف من الظالمين واحترامهم الى محاكاة اساليبهم ، ولكن الشعور بالنقص وبغض الذات يكون مخزونا من الاعتداءات يجد تعبيرا عنه سواء فى الحركات الثورية أو فى توجيه الى الداخل على الفرد ومجتمعه الوطنى ( مانونى ١٩٦١ ، مانونى ١٩٥٦ ) ، والتحرر من الظلم الداخلى للنظام الاستعمارى مضافا اليه ما تفرضه عملية الانتاج التكنولوجى والترشيد البيروقراطى تصبح على ذلك طويلة ومؤلمة جدا .

**حالة ايران : التحديث فى مقابل الذاتية**

ان عجلة التاريخ وتباعد مسافات الاتصال قد مزقت المجتمعات التقليدية فى العالم الثالث اربا ولكنها فشلت الى درجة كبيرة فى أن تقدم لها معنى جديدا للهدف والاتجاه والمجتمع بالنسبة لماضيها بالذات وكما

اهملت سياسات الوسائل المركزية ما يبدو انه الوظيفة الهامة للاتصال فى عملية التحديث والتغيير الاجتماعى أى التفرقة المعرفية وتجميع عوالم الحياة والحاجة الى انظمة أكثر منطقية وانسانية للمعرفة والتنظيم وأحداث التوافق بين الموارد المتضاربة للذاتية والسلطة والشرعية . ويغلب أن تعامل الاتصالات الجماهيرية جماهيرها انطلاقا من طبيعتها وتكنولوجيتها على أنها متجانسة وغير متباينة وهى باعتبارها ناقلة للاتجاهات المركزية للتحديث فانها تضع أيضا حدودا صارمة على الاتصالات كعملية ذات اتجاهين . وفى البيئات الاجتماعية حيث تقدم الاتصال على تعليم القراءة والكتابة فان تطور الاتحادات التطوعية وامكانيات المشاركة المعرفية والاتصالات الجماهيرية تتجه لان تستخدم للظلم المعرفى بواسطة المجموعات الحاكمة ومن ثم تثير التباعد والاحتجاج .

وهذا هو الموقف فى كثير من بلاد العالم الثالث حيث تحتاج الاتصالات الى تنمية ذاتية خالصة تجرى غالبا على عكس صور وخيالات التنمية التى تفرضها المصادر الخارجية ومن خلال الوسائل الجماهيرية . وتنتكس بذلك الازدواجية الظاهرة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى نظم الاتصالات . وبينما الوسائل الجماهيرية تمثل غالبا السيطرة الرسمية للمركز وتحدى الاطراف لهذه السيطرة وتحديد اهداف التنمية للمركز من خلال ممرات اتصالاتها التقليدية وغير الرسمية . وعلى ذلك فان دراسة الاتصالات والتنمية لا يمكن أن تنفصل من عدم التوازن الاجتماعى الذى من سماته تكاثر المراكز والاطراف على المستويات القومية والدولية كليهما .

وحالة ايران ولو انها متطرفة الا انها ذات دلالة كبيرة . فقد منحها الله موارد بترولية غنية وبذلك فانها فى مركز جيد يتيح لها اقامة اقتصاد له موارده الذاتية كما ان للدولة تاريخا طويلا وتقليديا ثقافيا يدعم شخصيتها وتطورها المستقل . ولكن مسار التاريخ على مدى المائة والسبعين عاما الماضية قد أوقع الايرانيين تحت السيطرة السياسية والثقافية الغربية . كما أن اسلوب التنمية على مدى الخمس والعشرين سنة الماضية بصفة خاصة قد خلق حالة شديدة من الازدواجية الاقتصادية والسياسية والثقافية ارتبطت مع الانتشار الاوسع للمراكز والاطراف فى العالم . ومن ثم فان هذا الموقف قد اوجد أزمة متعددة الجوانب على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية ترتكز حول تساؤلات الذاتية القومية والشرعية الاخلاقية والمشاركة السياسية . وقد تركزت الازمة ايضا على الفروق الاساسية للنظرة المستقبلية الى أهداف التنمية القومية وعلى نمط الاتصالات العامة . وبينما عرف نظام الحكم الملكى هذه الاهداف أساسا بمدلول قفزات كمية فى النمو الاقتصادى

فان المعارضة التى قادها المتطرفون من العلماء المسلمين الذين دعوا الى العودة الى الذاتية الايرانية والثقافة الاسلامية والحرية السياسية والعدالة الاجتماعية . وبينما استخدمت الملكية الاتصالات الجماهيرية باعتبارها القناة الرئيسية لاتصالات غير تفاعلية فقد استخدم علماء المسلمين الاساليب التقليدية للمشافهة والمواجهة والاتصالات المتفاعلة في المسجد والحسنية وروشة الخانات الخ . وتجاوز التعارض بذلك الموضوعات السياسية والاقتصادية وقدم موضوعات رئيسية فى وضع ثقافى وفلسفى . وعلى ذلك فقد ركبت سياسات الذاتية والشرعية فوق الفائدة وسياسات المكانة .

وقد نتج عن التحديث فى ايران ــ كما كان الحال فى كثير من الدول الاقل نموا لعنة مثلثة . فأولا دخل التحديث الى ايران كما حدث فى غيرها من الدول الافريقية والاسيوية فى شكل تحول الى النظم الغربية اساسا . وكان هذا يعنى اقتلاع المؤسسات الوطنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والقانونية لاحلال صورها الغربية محلها . ومن ثم فان التماسك والالتحام فى مجتمع تقليدى حل محله تدريجيا التوترات والتناقضات فى مجتمع يأخذ بالتحديث مع قدرة مؤسسات التحديث الوطنية فيه . كما لم يتح للمؤسسات الوطنية الا اقل الوقت أو الفرصة للاستجابة للتحدى الغربى عن طريق الانتهاج أو التكيف مع النظم الغربية فكان رد الفعل الغالب هو الانكماش .

وثانيا فان عمليات التحويل الى الغرب ( عدت وذللت صفوة من السياسيين والمثقفين يحملون حماس الرسالة من اجل الاصلاح الشامل والكامل للمجتمع الايرانى بحيث يمثل صورة من اكثر القطاعات تقدما فى المجتمع الغربى . وقد اصبح هذا يعنى بالنسبة لبعض أفراد هذه الصفوة نموذج كاليفورنيا الجنوبية بكل ما فيها من مزالق الغواية كما تدل عليه ظواهر الخمس عشرة سنة الماضية . وقد عزلت العادات والاذواق وانماط الحياة وحتى الاحلام والخيالات هذه الصفوة بشدة عن بقية المجتمع الايرانى . وكان الاحساس التاريخى لهذه الصفوة دنيويا ولكن ذاتيته الثقافية تشكلت بتأثير التضليل فى ماضى ايران قبل الاسلام وما وعدت به من قوة وبروز . وعلى النقيض فان الوعى التاريخى للجماهير استند اساسا على التقاليد المنطوقة التى نقلت فى كلمات شعرية اسطورية بقاء ايران ومحافظتها على تاريخها الثقافى فى ذكرياتها الجماعية من قبل وبعد عهد الاسلام . وفى حنينها المثالى الى الفداء والعدالة والحرية وجدت الجماهير ذواتها اساسا فى ابطال الاسلام والشهداء الاولين . ومن ثم فان شعار « الحضارة الكبرى » كتعبير عن الروح الايديولوجية والثقافية

للصفوة الحاكمة تصادم مع شعار « الجمهورية الاسلامية »الذى اصبح صيحة التجميع لثورة جماهيرية .

واخيرا وليس آخرا ، فان عمليات التحديث فى ذاتها وبنفسها قد أظهرت ميلا ضمنيا فى ايران وفى أماكن أخرى يتجه الى تفتيت المجتمع والى بيروقراطية ومركزية السلطة والتجانس فى الثقافة . وتغرس هذه الاتجاهات الثلاثة أساسا فى طبيعة عملية التحديث التى تتطلب رفع مستويات التعامل مع الطبيعة والمجتمع والانتاج التكنولوجى والترشيد البيروقراطى والعلمانية الثقافية . وتعمل هذه الناقلات الاولية للتحديث دوليا فى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية لتوفير ظروف الاستغلال والترحال والنضالية والاضمحلال بالنسبة للرجل العصرى ومع ذلك فقد وفرت بعض ناقلات ثانوية للمجتمع الصناعى الحديث بعض مضادات وأجهزة دفاع . ويمثل التحول الى الحضر والمهنية والتجمع والتعبئة السياسية للمظلومين والمشاركة المعرفية للقطاعات الناشئة فى عمليات اتخاذ القرار قوى يكون لكلٍ منها ــ بطرق مختلفة معقدة ــ موارد متعددة الذاتية والشرعية والاشتراكية . وقد أصاب دين الدولة ــ باعتباره المحتوى لكلِّ ما هو حق وصدق وجميل (أى العقل والنظام ) ــ ايران بضرر لا يقل عما أصاب المجتمعات الآخذة فى التحديث من الاتجاهات الشمولية . ولم تدرك الدولة أى صدق يتجاوز ذاتها ولم تستطع أن تحتمل أى تحديات لسلطتها وشرعيتها ، وكان على كلِّ مؤسسات الدولة الاخرى ان تعمل على تحقيق أهدافها الدنيوية المربكة دون أى اعتبار لما تهتم به كل منها من هدف أو مشروع . كما أن كل همسة أو لقطة صارخة تعتبر أقصى خيانة للدولة ومن ثم لا تترك أى مجال للنظر فى الآراء المعارضة وحلِّ الخلافات .

وقد حققت قوى التحديث فى ايران ــ وخاصة خلال فترة تبلغ الستين عاما تحت الحكم البهلوى ــ حركة لا تهدأ نحو التحديث والادارة المدنية وتركيز السلطة يدعمها جيش حديث وجهاز بوليس وبيروقراطية طفيلية تدعمها مساندات ودعوات القوى الغربية . وفى هذه العملية قوضت المؤسسات الوطنية الاجتماعية والسياسية ( مجتمع القرية والقبائل والاتحادات الحضرية التطوعية مثل النقابات والمسجد والخانجاه والروزخانة ) دون أن تحل محلها مؤسسات حديثة للمشاركة الاجتماعية. كما ان البرلمان والصحافة والنقابات الحرفية والاتحادات المهنية والتطوعية التى يمكن ان توفر مشاركة مناسبة خضعت لدرجة كبيرة للمناورة والرقابة المركزية . ومن ثم افتقدت الثقة وادت الى حلول خادعة .

وبسبب الافتقار الى المساندة الشعبية فان خيلاء السلطة الاستبدادية لم يسايره تنظيم تحكمي وكفاءة عالية . وقد يسرت موارد البترول المتزايدة للنظام الملكى ـ وخاصة فى السنوات الخمس عشرة الاخيرة أن يدير سياسة وصفها احد المراقبين بجدارة بأنها سياسة « لا ضرائب لا مشاركة » وكان جهاز اتخاذ القرارات خلال هذه الفترة يسير على نمط مركزى لا شخصى بصورة متزايدة بأن تسند كل القرارات صغيرها وكبيرها الى شخص الملك بينما تنفذ بيروقراطية غفل تنفذ باستمرار الى جميع نواحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية . فاذا أخذنا برأى سير « أرنست باكر » بأن الديمقراطية هى الحكومة من خلال المناقشة فلم يوجد اذن الا القليل من الديمقراطية اذ لم يحدث الا نقاش ضئيل جدا حتى فى المستندات العليا من البيروقراطية وفى أهم الموضوعات حيوية مثل تشكيل دولة ذات حزب سياسى واحد أو تحريم المدارس الخاصة . ومع ذلك فان هذا النظام لم يكن شموليا متعلقا . فقد كان يعمل فى اقتصاد مفتوح دوليا لتحركات البضائع والخدمات وراس المال ، حساس ومتجاوب مع الرأى العام العالمى ، يمتاز جمهوره بكثرة الحركة فى الداخل والخارج على السواء . ومن ثم فانه ينبغى أن ينسب الانهيار العام بصفة عامة الى الاحساس بضياع الوطن وافتقاد الشخصية والشعور بالذلة فى معظم قطاعات الشعب وكذلك الى ضعف الادارة الاقتصادية والكبت السياسى والظلم الاجتماعى والاختلال الثقافى والفساد الاخلاقى ، ثم تزايدت الادعاءات الامبراطورية كلما تقلصت السلطة المادية . ومن ثم تداعت شرعية نظام الدولة من خلال عمليات تفاعل الاتصالات والمشاركة المدركة والتعرف على الذات وتوثيقها مع الدولة .

وفى نفس الوقت فان عمليات التفتيت والتحول الى البيروقراطية والتجانس جرت بسرعة من خلال النمو الاقتصادى السريع وظهور مجتمع قادر على الكسب بتوسع فى الاستهلاك ويسير بمعدل سريع نحو التحضر والتحرك الاجتماعى والاخذ بالنظرة الدنيوية فى النواحى القانونية والتعليمية والثقافية ، ومع ذلك لم يستطع النظام الاجتماعى أن يمتص آثار التفكك الناشىء عن كل هذه القوى التى لم يمكن كبحها وخاصة بعدما عرف « بالثورة البيضاء » فى أوائل الستينات ، وما بدأ لكثير من المراقبين الاجانب على أنه صورة لديكتاتورية متنورة وعملية تنمية كان فى الحقيقة تحضيرا لمأساة قومية . وقد تعاظم الفساد المالى والظلم الاجتماعى والكبت السياسى والغطرسة الفكرية للنظام وبصفة خاصة عندما ارتفعت ايرادات البترول الى أربعة أمثالها فى شهر ١٩٧٣ فلم تزد الا من الوقود الذى يصعد من النفوذ فى مجتمع تعمل فيه الرقابة الشعبية غالبا عن ذاتها بمدلو

ومع ان انهيار النظام وقع فى فترة قصيرة مأساوية من سبتمبر ١٩٧٨ الى فبراير ١٩٧٩ فان المفاجأة لم تكن فى انتهائه ولكن فى استمراره طوال هذا الزمن . وان الاحساس العميق بالضيق الذى كان سمة المجتمع الايرانى فى السبعينات لم يستطع ان يجعله يخفى عن ناظريه فى ساعة انتصاره المادى تدهوره الادبى وفراغه الثقافى .

لذلك لم يكن عجبا فى هذه الظروف أن تحول المجتمع الايرانى فى بحثه عن القيادة الى قطاع كان أقل المتأثرين بعوامل الفساد فى عمليات التحديث وهؤلاء هم العلماء . ذلك ان العلماء حتى الحكم البهلوى كانوا قد سحبوا بالتدريج من رقابهم على المؤسسات القانونية والتعليمية والخيرية والاوقاف بينما ظلوا يحتفظون بسلطاتهم الروحية عن طريق المسجد والمنبر وبقى لهم كل من السبب والوسيلة لاثارة المعارضة. وحدث أن دخل العلماء مرتين فى هذا القرن فى ائتلاف مع تجار السوق ورجال الفكر الاحرار فى حملات للتصدى للملكية . وفى كل من الحالتين ( الثورة الدستورية سنة ١٩٠٦ ــ ١٩٠٩ وحركة تأميم البترول ١٩٥١ ــ ١٩٥٣ ) كان المفكرون الاحرار هم الذين قادوا الطريق والعلماء « قم » وكان آية الله خمينى هو القائد . وقد سبق ان زار الشاه « قم » احتجاجا على الثورة البيضاء ، فقد كانت النذير بالسياسة الجديدة التالية . فقد نظمته واستمدت قيادتها بشكل يكاد يكون شاملا من « قم » وكان آية الله خمينى هو القائد . وقد سبق أن زارالشاه « قم » فى سنة ١٩٦٢ وأثناء الزيارة أطلق العلماء ألقاب أصحاب الظلمة والتأخر والقمل وانهم سوف يستحقون اذا قاوموا اصلاحاته المستنيرة . وتبع هذا استفتاء فى يناير ١٩٦٣ أيد برنامج الاصلاح والنقاط الست فى اختيار شعبى ثم استفتى على رفضه فى يونيه التالى بنوع آخر من الاختبار الشعبى ، وقد تمزقت آخر آثار الوئام بين الملكية والعلماء الذين تساندوا ضد تهديد الشيوعية المشترك . وبدا فى هذا الوقت أن العلماء قد انفصلوا عن انصارهم من بين تجار السوق ورجال الفكر الاحرار الذين تصرفوا بصورة مرتبكة أثناء الشغب فى سنة ١٩٦٣ . ولكنهم اكتسبوا قوة جديدة بسبب زيادة التأييد من بين فقراء المدن وتعبئتهم وكذلك من جراء العزلة والشخصية القلقة بين أشباه المجددين .

وكان هذا بدء نزاع لا يلين بين العلماء وبين النظام الملكى من سماعة المرارة والحقد . وفى مقابلات أجراها المؤلف مع عدد معين من قادة الدين البارزين فى سنة ١٩٤٧ ظهرت المسائل بمنتهى الوضوح . فقد بدا للعلماء أن الاتجاه الكلى للمجتمع الايرانى كان يسير مضادا لاحساسهم بالصدق والخير والعدل . وكان أعداؤهم الرئيسيون وهم البهائيون والتكنوقراطيون

الدنيويون ومستشاروهم الاجانب لهم الكلمة العليا فى كل ثقب وركن فى المحكمة وفى القوات المسلحه وفى ( السافاك ) وفى فروع مهمة من البيروقراطية المدنية وفى المؤسسات المالية والصناعية المزدهرة . وبعد أن اغتصب النظام الملكى المؤسسات التعليمية والقانونية والخيرية من أيديهم كان عاقدا العزم على سحب امتيازاتهم حتى فى الشئون العائلية والعقائدية . وقد ادخل قانون العائلة الجديد ١٩٦٧ – ١٩٧٤ اجراءات قوضت بعض العقائد الرئيسية فى الاسلام عن الزواج والطلاق . ثم ان منح المرأة حق الانتخاب فى سنة ١٩٦٣ وتنظيم الهيئات النسائيه فى سنة ١٩٦٨ وتعيين المرأة فى المكاتب العامة المكشوفة للجمهور ، وفوق كل هذا ممارسة حياة مادية تبا ح فيها العلاقات الجنسية قد أحزن العلماء كثيرا . وتنظيم فرقدينية فى سنة ١٩٧١ ، واختيار خريجى الدراسات الدينية لتأدية الخدمات الدينية تحت رعاية العسكريين ، وخطط تنظيم الجامعة الاسلامية فى مشهد ، وتغيير تاريخ السنة من الهجرة الاسلامية الى الشاهنشاهى الامبراطورية ، وادخال نظام التوفير فى الوقت نهارا الذى انتهك حرمة الشريعة ، كلها كانت دلائل أخرى على غطرسة الدولة صاحبة النفوذ المطلق . وقد سببت هذه الاجراءات استياء العلماء الشديد من جميع النحل . ولكن اسقاط السلطة الملكية تطلب الاستنزاف السياسى والاقتصادى والادبى للجماعة الدنيوية الجديدة والتصميم والمثابرة من الفئة الراديكالية مع توفر الظروف الدولية المواتية .

### تأنيس التحديث

ان التزايد المستمر فى معدل سرعة التغيير قد أوجد ظروفا اجتماعية ونفسية لم تعرف من قبل فى تاريخ البشرية قط شملت التنقل وسرعة الترحال وافتقاد الجذور وضياع الهوية والقلق الداخلى واغواء العميل وتدهور النظام الاجتماعى والاسكانى والتباعد الانسانى والرغبة التى لا تنتصح فى اثارة العنف . وفكرة التقدم ، كما يتصورها « كوندرسيه » بسذاجة وفلاسفة القرن الثامن عشر معتقدين فى الكمال اللانهائى للانسان من خلال استخدامه للعقل وتعامله مع بيئته ( بما فى ذلك رياضته للنفس الانسانية كما ينعكس ذلك فى اسطورة فاوست ) أخذت تصل الى طريق مسدود . وفى نفس الوقت فان تحول العالم ومناطقه المختلفة الى نظام عالمى يشكل من دوائر متحدة المركز يضم مراكز وأطراف منظمة بيروقراطيا وتكنولوجيا أخذ يسير تحت رعاية الدولة الصناعية الحديثة والشركة متعددة القومية . كما أن مقاومة هذه الانواع من السيطرة آخذة فى التصاعد فى صور متنوعة من تمزق من النظام الاجتماعى واستخدام محكم للعنف ومن المقاومة السلبية وعدم التعاون .

والمأساة الاساسية هي أنه بينما المعرفة العلمية والتكنولوجيا تراكمية فان المعرفة الادبية والنظرة المتعمقة ليست كذلك . ويبدو انه لا زال على كل جيل أن يتعلم من عذابه ومعاناته دون الاستفادة مما تحملته الاجيال السابقة . وبالمثل فانه فى تجارب الدول يبدو أن على الناس بمختلف انواعهم أن يتحملوا عذابهم ومعاناتهم دون أن يستفيدوا من الحكمة التى خلفها التاريخ الانسانى ، والتساؤلات هى : هل نستطيع من خلال المزج المناسب بين التقليد والتجديد أن نعيد الحياة لهذه التقاليد التى تجد قبولا عاما والتى تمسك بالروابط الهشة للعواطف الانسانية فى العملية التى لا مفر منها من اقتلاع واعادة تشكيل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ؟ وكيف يمكن ان نصل الى المستوى الامثل بين الامكانيات المتضاربة للعلم الحديث والتكنولوجيا وطرق التنظيم الاجتماعى ؟ وكيف يمكن ان تنزل التكلفة الانسانية فى عملية التحديث الى أدنى حد وبأحسن أسلوب ؟

ويعنى البدء بالاجابة على بعض هذه الاسئلة أن نقدم أسئلة أساسية عن طبيعة الاتصالات الانسانية التى يحقق الانسان من خلالها قدراته الكاملة باعتباره كائنا انسانيا . وهناك أربعة مستويات رئيسية الاتصال يمكن أن يشارك فيها كل انسان : مع الله ومع المجتمع على اتساعه تنظم على المستويات التجريدية المتعددة ( العائلة والقبيلة والامة والعالم ) ومع زملائه من الافراد على المستوى الشخصى ( الحب والبغض والصداقة والعداوة .. الخ ) ومع نفسه ( حديث الذات الداخلى ) . ويمكن أن نطلق على هذه الاشكال من الاتصال : اتصال « متسامى ، اجتماعى ، بين الافراد ، داخلى » .

وتكاليف التحديث بمدلول طاقات الاتصال الانسانى أدى الى كبته بطرق مختلفة ومعقدة . وفيما يتعلق بأشكال الاتصال الانسانى فقد أيد التحديث نظرة دنيوية الى العالم واتجاه غير مسئول بصفة عامة نحو الطبيعة . وبينما حققت رغبة الانسان فى السلطة والرفاهية المادية فانها فشلت فى تقلبص القلق الناشىء عن التناهى ومجافاة العقل التى تنشأ عن الاهتمام بحقيقة الموت والجهل بقدر الانسان . وبينما قدمت العقائد التقليدية حلولا عملية معقولة لهذه المآزق الانسانية فا نالايديولوجيات الدنيوية الحديثة تفشل فى القيام بهذا ؛ ومن ناحية أخرى أدى اتجاه غير مسئول نحو الطبيعة تدعمه رغبة فى السيطرة اكثر من الاحتواء وتؤيده نظرة عالمية تعتبر الانسان منفصلا عن الطبيعة أكثر منه جزءا منها ــ الى استنزاف سريع للموارد الطبيعية التى لايمكن استعادتها : تلوث الهواء والماء والارض والزحام وقذارة المدن وكثير من المظاهر الاخرى غير المرغوب فيها فى المجتمع الصناعى .

وعلى مستوى الاتصالات الاجتماعية تعرض التحديث لمجموعة من التكاليف المختلفة بمكن ان نعرفها بأنها التحول الى البيروقراطية واللاشخصية فى العلاقات الانسانية . وكانت العمليات الاقتصادية والاجتماعية فى التحديث تعنى فى أغلب الاحيان حل المجتمعات الريفية والقبلية الصغيرة التى كان الفرد فيها مرتبطا بكيان متضامن اكسبه مساندة كاملة وقدم له هو ولاء تاما . وادت المستويات المتزايدة للتحرك الجغرافى والاجتماعى ( الرأسى والافقى ) والروحى الى اضطراب فى الوضع الاجتماعى والنفسى . وفى العالم الثالث حيث ضغطت هذه العمليات ونفذت فى أقصر وقت فانها أدت الى ظهور ما أطلق عليه « ثورات الآمال المتصاعدة والاجيال » . وولد هذا فى المجال السياسى الحلقات الشريرة للهجوم نتيجة للاحباط ، والكتب نتيجة للهجوم ( ليرنز ١٩٧٦ ) . ولكن العمليات الاطول مدى عن التحول الى البيروقراطية اى عقلانية وقانونية التشكيلات الاجتماعية والوظائف أدت الى مزيد من اللاشخصية فى العلاقات الاجتماعية . وان فصل المنزل عن المكتب وازدواجية الذوات العامة والخاصة وتعريف الفرد ودوره الاجتماعى والتعامل مع هذه الادوار من خلال أساليبه وحيل العلاقات العامة أدت الى مجموعة من نواع الكبت ( بمفهوم فرويد ) تتميز بالعقلية وعدم شمدلية الحياة البيروقراطية ( برجر وآخرين ١٩٧٣ ) . ونتج عن هذا بدوره انماط لا معيارية للتفاعل ظهرت فى العدمية والعنف المفاجىء فى السلوك الجماهيرى والكلبية والانتهازية فى سلوك الصفوة .

وعلى مستوى الاتصال بين الاشخاص أطلق التحديث طاقات وامكانيات هائلة ، كما أن تصاعد استشعار الذات التاريخى لعدد لا يحصى من جماهير الشعب وعمليات التركيز على مصلحة الفرد الناتجة عن التحرك والتعليم ( الرسمى وغير الرسمى كليهما ) وتكاثر عوالم الحياة استنادا إلى تنوع المجتمعات العرقية والجنسية والمعرفية أدى الى أن يطلق كل منها قوى ضد التحول الى المثالية والبيروقراطية . ولكن من السخرية الكبيرة انها اصدرت ايضا تحذيرات للمجتمع القائم الذى استحاب بدوره وشدد الضوابط البيروقراطية . وقد عبرت ايديولوجية الرقابة الشعبية غالبا عن ذاتها بمدلول التجريد الجديد للذاتيات الجمعية ( الجنس الآرى والبروليتاريا والامة .. الخ ) . وفى العلاقات الاجتماعية اختصرت الايديولوجيات الجديدة العلاقات بين الافراد الى أنماط معيارية . كما خفضتها فى العلاقات الاقتصادية الى عمليات دون مستوى متطلبات الانسان من الانتاج الروتينى لاشياء منفصلة تبلغ الحد الاقصى من أجل تحقيق التقدم الاقتصادى والعظمة القومية والنقاء العرقى وسيطرة

الطبقة . ثم أصبحت متطلبات الاتساق الجماعى فى تعارض مباشر مع الطاقات الجديدة وامكانيات اكتشاف الذات والتعبير عنها وتوثيقها وهو ما نتج عن الاساليب الحديثة فى التعليم والاتصال .

وقد زاد تباعد مسافات الاتصال الذى نتج عن تكنولوجيا الاساليب الجماهيرية من خطورة علاقات المركز بالاطراف . ويتخذ الاتصال الجماهيرى غالبا مستمعيه من جمهور لا شكل ولا هيئة يكون موضوع تعامله . وفى العالم الثالث بصفة خاصة حيث المؤسسات الحديثة للترابط الطوعى والاتصالات العامة ضعيفة فان التحدث أمام الجماهير اكثر من التحدث الى الجماهير من خلال الوسائل الاعلامية هو سمة العصر . فالاتصال من جانب واحد الى اغلبية صامتة تساندها الغوغائية والاثارة والصبحات والصيحات السوقية والتملق الرخيص بميز وسائل الاعلام الجماهيرية فى كثير من هذه الدول . ولا عجب أن يندفع أحيانا استياء الجماهير المكبوت خارجا بقوة ضخمة وأصوات مزعجة .

ولم يترك الابتعاد عن الطبيعة والانشغال الكامل بالحياة الروتينية الحضرية فى المكتب أو فى المصنع للرجل الحديث الا وقتا ضئيلا التفكير — اذا استخدمنا تشبيه كانت — فى النجوم التى تعلونا أو فى القانون الذى بداخلنا ، وقد أدى افتقاد الحديث مع النفس الذى تتميز به ظاهرة التفرد فى العالم الحديث بلا شك الى فقدان الحوار الخارجى . ولكن المدنية الحديثة شجعت نوعا مختلفا من الاتصال يمكن أن يطلق عليه معرفى ووظيفى . ولما كانت العلاقات الاجتماعية قد أصبحت وظيفية تتحدد الى درجة كبيرة على أساس الادوار الاقتصادية والوظيفية التى يؤديها البشر فان الاتصالات تأخذ وضعها لدرجة كبيرة على هذا الاساس . ومع ذلك فان المجتمع الصناعى الحديث يبنى بشكل رئيسى وبدرجة اكبر على عقلانية ودينوية الثقافة والحياة والعقيدة . وتفترض من وجهة النظر العلمية التكنولوجية العالمية تفوق اللغة الادراكية الى الدرجة التى تجعل الاشكال العقلية والوظيفية والمعرفية للنشاط العلمى والقريب من العلمى تطغى على الاشكال الاجرى من الاتصال . فاذا كانت وظائف العقيدة هى التى تجتذب وترهب وتلغز فان العلم الحديث والتكنولوجيا قد اتخذا ابعاد عقيدة جديدة بما فيها من أساطير ورموز وطقوس دينية . كما ان عجائب العلم والتكنولوجيا قد قامت بالوظائف الرئيسية للاجتذاب والتخويف واثارة الالغاز . ولكن العلم الحديث والتكنولوجيا لم يغيرا بصفة أساسية من المحدودية وقابلية الزوال والجانب الادبى فى الوضع الانسانى . ومن ثم فان العقلية الوظيفية للعلم والتكنولوجيا قد باعدت كثيرا بين الرجل الحديث وبين الوحى والالها موافقدته مكانته الروحية وباعدت بينه وبين نفسه والاسس التى لا غنى عنها للحياة .

## خاتمـــــة

ليس هذا اتهاما للمزايا الضخمة التى أضفتها المدنية الحـديثة على الجنس البشرى . ولكن لعنة التحديث ترجع الى الاغراق فى الاهتمـــــام بالسلطة ، وارضـــاء الذات . وهدان اثمـــان متلازمان يصاحبان الفرور والانغماس فى الشهوات . وليس هناك أسلوب واضح مختصر للخلاص و العلاج الشامل الذى يقتلع الفقر والجهـــل والمرض والاحساس بالعقم الذى تتسم به أحوال أكثر من ثلثى الجنس البشرى . ويتطلب ظهور بدائل جديدة للتغلب على هذا الوضع تغيرا أساسيا فى النظرة المستقبلية لجميع من يهمهم هذا الامر . اذ كان ينظر الى التنميـــــة حتى الآن وفى الاغلب الاعم على انها زيادة فى كمية المخرجات المادية . ولكن يجب أن تعتبر الآن تطويرا للانسان فى طاقاته المادية والروحية كليهما الى أبعد الحدود . ولكن الانسان فى جوهره حيوان اجتماعى ولا يمـــكن فصـــله عن بيئته الاجتماعية والطبيعية ، ومن ثم يلزم ان تعرف عملية التنمية تعريفا دقيقا على أنها عملية تتزايد فيها درجات التقصير والقدرة الابتكارية فى نظام اجتماعى يجرى فيه تتابع التكيف الاجتماعى فى الوقت مصاحبا لذاتيــة مسيطرة تهدف فى آخر المطاف الى الكشف المتناسق عن طاقات كل واحد من أعضائها كشرط للكشف عن امكانيات الجميع .

وعملية التنمية ــ فى ضوء هذا التعريف ــ تعتبر اساسا عمليــــة اعادة خلق لافضل تقاليد الماضى من كل مجتمع بمداول ظروفه . وبحيث يوفر الحاجات الانسانية الاساسية ولكن الحاجات الانسانيــة بطبيعتها متصاعدة وبيئية كما عرفها « ماسلو » ( ١٩٥٤ ) وهذا يعنى أن الحاجات تقدم نفسها آنيا وتعرف اجتمــاعيا . وفى عالم اليوم وفى ظروف شبكة الاتصال التى تغطى العالم جميعـــه فان الحاجات الاجتماعية تخضـــع لتعريفات عالمية وعلى ذلك فلا توجد مجموعة اجتماعية أو كيـــان قومى يمكن أن يغفل الحاجات الاساسية اللازمة للعالم جميعه التى تضغط مـــن أجل التنفيذ . والتحدى الذى تتعرض له جميع المجتمعات شرقا أو غربا وشمالا أو جنوبا لا يزال هو : كيف يمكن تحقيق الامـــن دون الانهماك فى مغامرات حربية لا طائل تحتها ؟ وكيف يمكن تحقيق الاهداف الاقتصادية دون تحطيم البيئة واستنزاف هباتها ؟ ، وكيف يمكن أن نوسع من قاعدة المشاركة الشعبية فى عمليات اتخاذ القرار دون الاستســــلام لاغراءات المستبدين وظلم الاغلبية . وكيف يمـــــكن أن نرفض التضحية بالاصالة الثقافية فى مقابل التحديث وبالحرية الفردية فى مقابل الاصالة الثقافية ؟ وأخيرا كيف نحصل على التفوق العالمى دون أن نحطم القيم الانسانيـــة وتقاليد الكياسة فى كل ثقافة نؤيدها ؟

وقد غمرت وجهات نظر العالم الغربى المنطقية الانسانية عن التقدم والعلم والتكنولوجيا بقية العالم على امتداد نحو خمسة قرون . اذ كشف العلم الحديث والتكنولوجيا عن الكثير من الاسرار ووضعا نهاية للعديد من أشكال البؤس الانسانى واكتشفا الكثير من المناطق غير المعروفة على الارض وفى الفضاء كليهما .. ولكن وجهة نظر العالم الحديثة عن العلم والتكنولوجيا تحمل فى داخلها أيضا بذورا محتملة تجعل الانسانية تحطم نفسها . وقد وضع الانسان ـ الذى ينظر اليه على انه مركز الكون ـ نفسه ضد الطبيعة بدلا من أن يكون جزءا منها ، وشجع نفسه على مخالفتها متحصنا من العقاب ودون أحساس منه بالمسئولية . واعتبار العقل الاداة الوحيدة للفهم الانسانى قد باعد بين المرء والالهام ، وحرمه من أن يصل الى الحكمة الحقة التى تتفوق على المنطق . وان الفصل بين الغايات والوسائل والعلم المباح والتكنولوجيا أدى الى خلق مجتمع تكنوقراطى تتجه فيه كل الاشياء لتكون فى خدمة من يبدو أنه الاكثر تسلطا وواقعية فى أهدافه على المدى القصير . كما ان الدليل الايجابى باعتباره الاسلوب الوحيد للوصول الى الحقيقة ـ اخذ فى كبت التعجب أمام الاسرار الخالدة والمسائل الوجودية العظيمة .. بل انه عامل مثل هذه المسائل على انها مجرد سخافة ..

وباختصار فانه يبدو ان الرجل الحديث قد أوقع نفسه فى شرك الاعجاب الاعمى بما خلقه فى مجال العلم والتكنولوجيا . وكما هو الشأن فى جميع أشكال الاعجاب فان هذه الحالة تأخذ أيضا فى تعريض المعجب الى الفقر الروحى والعقم العقلى . كما انها فصلت الانسان عن الطبيعة وهى مصدر المحافظة على بقائه المادى وتقاليده ومصدر غذائه الروحى ، وأدت الى شعور بمجافاة العقل وافتقاد الهدف والانفصال واللامعيارية ـ وباختصار الى ضياع المجتمع .

وفى الاساطير اليونانية تمنى الابطال دائما ان يصبحوا آلهة . ولكنهم عندما حصلوا على هذه القدرة الفائقة ظلوا سجناء لما ملكوا من قوة محطمة لذواتهم . ويبدو أن هذه المأساة هى قدر الانسان الحديث ما لم ينتبه الى كلمات « شكسبير » فى رواية « يوليوس قيصر » : « ان الخطأ ياعزيزى بروتس ليس من نجومنا ولكنه فى انفسنا لاننا أتباع » ، أو الى كلمات الشاعر الايرانى العظيم « ناصر خسرو » : « اذا حولت أنت قدرتك الى المرارة فلا تنتظر من النجوم أن تحوله الى الحلاوة » ..

BERGER, Peter L. 1973. *The Homeless Mind: Modernization and Consciousness*. Harmondsworth, Penguin Books.

——. 1974. *Pyramids of Sacrifice: Political Ethics and Social Change*. Harmondsworth, Penguin Books.

BUBER, Martin. 1970. *I and Thou* (Tr. by Walter Kaufman.) New York, Scribner.

DE TOCQUEVILLE, Alexis. 1955. *Democracy in America*. 2 vols.

FANON, Franz. 1961. *The Wretched of the Earth*.

FROMM, Erich. 1963. *Escape from Freedom*. New York, Harper and Row.

LAING, R.D. 1969. *The Divided Self*. Pantheon.

LERNER, Daniel. 1976. Technology, Communications and Change. In: Wilbur Schramm and Daniel Lerner (eds.), *Communication and Changes: the Cast Ten Years and the Next*, Honolulu, University of Hawaii Press.

MANNONI, O. 1956. *Prospero and Caliban: A Study of the Psychology of Colonization*. London, Methuen.

Mc ANANY, Emile G. 1978. Does Information Really Work? *Journal of Communication*, Vol. 28, No. 1.

Mc CLELLAND, David. 1961. *Th Achieving Society*. Princeton, New Jersey, Van Nostrand.

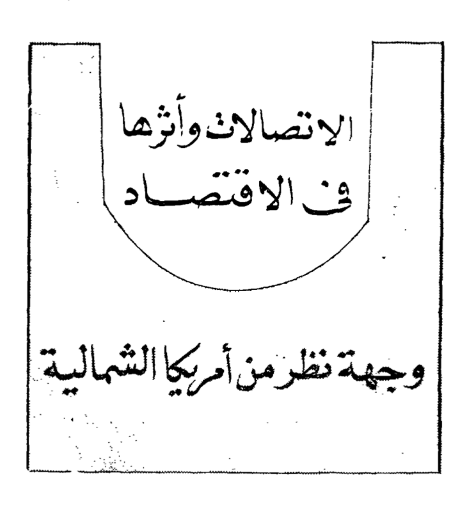
MASLOW, Abraham A. 19 54. *Motivation and Personality*. New York, Harper.

PARKER, Edwin B. 1978. An Information Based on Hypothesis. *Journal of Communication*, Vol. 28, No. 1.

PORAT, Marc Uri. 1978. Global Implications of the Information Society. *Journal of Communication* Vol. 28, No. 1.

RIESMAN, David. 1969. *The Lonely Crowd: A Study of the Changing American Character*. New Haven, Conn., Yale University Press-

ROGERS, Everett M. 1978. The Rise and Fall of the Dominant Paradigm, *Journal of Communication* Vol. 28, No. 1.




ان العصر الصناعي من وجهة نظر علم الاقتصاد فى الغرب هو العصر الذى تدرج فيه الانسان من ارتداء الياقات « الزرقاء » الى ارتداء الياقات « البيضاء » .. والياقات « البيضاء » كانت ولاتزال خاصية مميزة للصفوة المختارة لمن يعملون فى مجال الاعلام والاتصالات ، وفى الاعمال المالية ، وفى العلوم ، وفى الدراسات الاكاديمية ( الجامعية ) ، وفى الحكومة وفى الاعمال الخاصة بكشف « أسرار » الطبيعة وما يترتب عليها من نتائج تفتح الابواب لمعرفة ما يختبىء فى باطن كوكب الارض من القوى الديناميكية والحرارية . وهذه الصفوة الممتازة التى حولت فوائد تبادل « التيارات الضعيفة » وهى الاعلام والاتصالات الى « التيارات القوية » وهى الطاقة . ولم تعد انتاجية العامل فى نهاية المطاف هى التقدم الذى أحرزه العامل السوفيتى ستاكانوفيت فى استخدام الجهد العضلى ، ولكنها على وجه الدقة أن يحل التيار القوى محل التيار الضعيف بمقياس يتزايد بمعدل كبير ، وهو التقدم الذى يساعده ويدفعه

## الكاتب : ج . و . هالينا

المدير التنفيذى لمعهد ابحاث الاتصالات السلكية واللاسلكية بأوتاوات ، اونتاريو ، بكندا . وكان ولايزال المدير العام للسياسة القومية وتخطيط الابحاث فى مصلحة الاتصالات الكندية ، وهو يقوم بتنفيذ كثير من الاعمال ، ونشر كثير من الدراسات ..

## المترجم : هناء كامل أبوستيت

ليسانس الاداب . ودبلوم فى الترجمة .

---

ويطوره بعض مقاييس الالزام على فترات منتظمة . وهذا التقدم ربما يمكن أن نقيسه ونحدد مقداره ونصفه باصطلاحات اعتاد عليها الإنسان المعاصر المثقف ، مثل أن نقول أن نصيب الفرد فى الناتج القومى الاجمالى هو حوالى ٣٠ دولارا لمن يعمل فى الصيد ، و ٣٠٠ دولار للفلاح . و ٣٨٠٠ دولار لمن يرتدى الياقة الزرقاء « للعامل » . وفى الفترة التى عقبت الحرب العالمية الثانية ، حدث انتعاش اقتصادى للدول المتقدمة وازداد الناتج القومى الاجمالى بارتفاع مهارة العامل وزيادة إنتاجيته ، وقد كنا نتحدث عن القفزة التالية للعلامة العشرية إلى ٣٠٠٠٠ دولار لكل فرد . وفى الفترة الحرجة التى بدات فى منتصف الحرب العالمية الثانية أو بعدها مباشرة وصلت انتاجية « الرجل الذى يعمل فى الصناعة » الى أقصى درجة فى مجال الانتاج ، كما تكاثر عدد من يعملون فى مجال الاعلام ( رجال الاعلام ) بشكل وبائى ، ويمكن أن نتأكد مما حدث بمساعدة جدولين ، وخاصة لان تلك الفترة كانت متصلة بما نؤول اليه « العامل »

فى مجـــال الصناعة » ، أو بمعنى أصح بنهاية ما قد يصل اليه جهـد الانسان فى بنيان العصر الصناعى .

وفى كل سنة تنشر الصحف الخاصة بالنـواحى المالية والصناعية فى امريكا الشمالية احصـــائية عن أكبـــــر ١٠٠ أو ٢٠٠٠ أو ٣٠٠ من الشركات الصناعية فى القارة الامريكية وفى العالم . وقد نشرت هـــذه الصحف فى عدة سنوات ما يكفى لحساب الانتكاسات واستنتـــاج بعض النتائج عن الاتجاهات .

وفى الجدول رقم ( ١ ) جدولت أرقاما تقريبية لاختيار عشوائى عن المؤسسات التجارية فى أمـــريكا الشمالية من بين قائمـــة تضم ٥٠٠ مؤسسة تجارية . وقد تم استخلاصها من تحليل الاختلافات المشتركة بين الارصدة المخصصة للمصروفات وعدد الموظفين المستخدمين بها فى خلال السنوات التسع الماضية بين ١٩٦٨ و ١٩٧٦ ، والعمود الايسر يمثـــل المبالغ الاضافية المخصصة للعمال الاضافيين . وقد لوحـظ أن هـــذا الرقم هـــو حـــوالى ٢٠٠،٠٠٠ دولار لاغلب المشاريع الموجـــودة فى هذا الجدول .

وهناك أيضا بعض المؤسسات التجارية يكون الرقم أمامها سلبيا ، وهذا يعنى نقص عامل واحـــد لكل زيادة ١٠٠،٠٠٠ دولار أو ٦٠٠،٠٠٠ دولار أو مليون دولار فى الارصدة الجديدة المخصصة . وهذا الاتجـــاه أصبح عاما فى جميع أنحاء الدول المتقدمة . والصورة الايضاحية التالية عن موضوع الاقتصاد فى كندا يمكن أن توضح لنا المعنى المتضمن فى هـــذه الارقام ، فاذا كان يلزم مبلغ ٢٠٠،٠٠٠ دولار فى الارصدة المخصصة لكل مستخدم اضافى فان الامر يتطلب ٢٠٠ بليـــون دولار فى الاستثمارات الجديدة فى كندا لتوفير عمل لحوالى مليون متعطل فى الوقت الحاضر . ومبلغ ٢٠٠ بليون دولار تعادل الناتج القومى الاجمالى لكندا . ولـــكن بطريقة أخرى اذا كانت فائدة رأس المال هى مثلا ١٠٪ فى السنة فـــان صاحب المؤسسة الصناعية يستفيد ١٠،٠٠٠ دولار زيادة لو أنه اختـار ان يشغل عاملا فى بيته ويعطيه ١٠،٠٠٠ دولار سنويا أكثر من لو أنـــه خصص مبلغ ٢٠٠،٠٠٠ دولار لخلق وظيفة له .

هـــذا هو مضمون الارصدة ، والآلات المستخدمة ، والطاقة ، وكما سنرى نظم الاعلام التى يجب ان نفسر بها الانتاجية الصناعية ، والمكانة غير المستقرة للانسان فى المجتمـــع الصـــناعى الذى بلغ القمـــة فى أمريكا الشمالية فى العقد الثامن .

## الجدول ( ١ )

عينة من المؤسسات الكبيرة تبين الزيادة فى العمالة فى الارصدة المرتبطة بها :

| المؤسسة | الارصدة × ٩١٠ ( ١٩٧٦ ) | الزيادة فى العمالة ١٩٦٩ – ٧٦ |
|---|---|---|
| أ. ب. م | ١٧٠٧ | ٢٥٠.٠٠٠ |
| نورث تل | ٠ر٧ | ٢٥٠.٠٠٠ |
| ج. ا. | ٢ر١ | ٦٠٠.٠٠٠ |
| كوكاكولا | ٩ر١ | ٨٠.٠٠٠ |
| أويل ستاندرد | ٣ر٤ | ٢٥٠.٠٠٠ |
| ج. م | ٥ر٠ | ٦٠٠.٠٠٠ر١ |
| ا. ت. ت. | ٢ر١٠ | ٩٠.٠٠٠ |
| موتورولا | | ٤٥.٠٠٠ |
| رينولدز | ٣ر٣٦ | ٢٠٠.٠٠٠ |
| بولاروند | ٤ر٣٤ | ١٢٥.٠٠٠ |
| ماك هبل | ٠ر١١ | ٨٠.٠٠٠ |
| ب. و ج. | ٠ر١ | ٢٥٠.٠٠٠ |
| ر. س. ا | ٠ر٤ | ١٠٠.٠٠٠ |
| يو. اس. ستيل | ٠ر٩ | ١٠٠.٠٠٠ |
| سيجرام | ٥ر١ | ١٢٥.٠٠٠ |

ولقد وصل الاقتصاد الى النقطة التى اتضح ويتضح عندها أن استخدام الجهد الانسانى فى المستقبل سيكون محدودا جدا بجانب الآلات والمحركات التى تقدر قدرتها بجزء من قدرة الحصان ، بشرط ان تتوافر الطاقة المحركة والمواد اللازمة بكميات كبيرة تحت عنوان « أرصدة غير قابلة للنفاذ » أو يفترض فيها ان تظل كذلك . ان غروب شمس الرجل « ذى الياقة الزرقاء » أى العامل حدث فى الوقت الذى بزغت فيه شمس الرجل « ذى الياقة البيضاء » أى الموظف الذى يعمل فى مجال الاعلام والاتصالات . ويبين لنا الجدول رقم ( ٢ ) بعض ماحدث ومايتوقع حدوثه لمن يرتدى الياقة البيضاء . ان وجهة النظر التى جاءت نتيجة هذا الاختيار سوف تكون أساسا للتطور المنطقى المتوقع والمرتبط بالاتصالات السلكية واللاسلكية ( الاتصالات عن بعد ) فى العقد أو العقدين القادمين.

## الجدول ٢ )

الاقتصاد الاعلامى فى كندا عام ١٩٨٠

| القطـــاع | القطاع الانتاج % | ع١ ط % | ع٢ ط % | ع ط % |
|---|---|---|---|---|
| أولى ( أساس ) | ١٨ | ١٣ | ٠ | ١٣ |
| ثانوى | ٥٢ | ٢٣ | ٢٠ | ٤٣ |
| الثالث | ٣٠ | ١٩ | ٥٢ | ٧١ |
| الاجمالى/النسبة المئوية | | | | |
| الاجمالى الناتج القومى | ١٠٠ | ٢١ | ٢٦ | ٤٧ |

١ ــ نسبة انتاج القطاع الى اجمالى الناتج العام

٢ ــ الاعلام الثانوى كنسبة مئوية الى انتاج القطاع

٣ ــ الاعلام الاساسى كنسبة مئوية الى انتاج القطاع .

٤ ــ نسبة الاعلام كله الى الناتج القومى الاجمالى .

وفى عام ١٩٧٧ نشر مارك يورى بورات وزملاؤه تحت اشراف وزير التجارة فى الولايات المتحدة الامريكية نتائج دراسات هامة عن الاقتصاد الاعلامى فى أمريكا . ويتضح منها أن النظم الاقتصادية فى الولايات المتحدة وكندا يختلف بعضها عن بعض اختلافا جوهريا فى توزيع الناتج القومى بين الانشطة الاساسية والثانوية والتى من الدرجة الثالثة ، الا أنها جميعا تتشابه فى تركيبها داخل أى نشاط لقطاع خاص أو فى مؤسسة تجارية كبيرة . وتنظف وتدار صناعة السيارات والاجهزة الالكترونية ، والزراعية ، وأجهزة التعدين ، والصناعات الاخرى ، من خلال نظم عملة متماثلة أساسا . وقد قمت باستغلال نتائج بحث بورات بحرية كما أريد فى التحليلات التالية عن الاقتصاد الكندى . وقد ركزت على الاقتصاد الكندى لانه ليس فى قلب « النظام الاقتصادى الدولى القديم » ولا فى محيطه ، وعلى ذلك يمكن أن يكون له صلة وثيقة بالاثنين .

ومن أجل القيام بهذه الدراسة الخاصة كان من المفيد أن أقسم الاقتصاد الكندى الى ثلاثة قطاعات « أساسى » و « ثانوى » « ودرجة ثالثة » ، ولكنها لا تتطابق مع تعريفات الاقتصاديين لهذه

القطاعات الثلاثة . ولكى نستمر فى تذكر هذا المفهوم سوف أضعهم بين قوسين .

وتحت تقسيم « أساسى » أدمجت : الزراعة ، وما يتعلق بالغابات ، والمصايد ، والتعدين ، والطاقة ، والنقل .

وتحت تقسيم « أساسى » ادمجت : الزراعة ، وما يتعلق بالغابات ، والتأمين ، والعقار ، والبيع والتوزيع بالجملة والقطاعى ، والبناء ( التشييد ) .

وأخيرا تحت تقسيم « الدرجة الثالثة » أدمجت : الحكومة ، والخدمات ( الصحة ، والخدمة العامة ، والتسلية ، والتعليم وغير ذلك ) .

ويبين العمود الاول فى الجدول رقم ( ٢ ) أن عائد ( حساب ) القطاعات الثلاثة هو ١٨ ٪ و ٥٢ ٪ و ٣٠ ٪ بالترتيب من اجمالى الناتج فى كندا . ويوضح العمودان التاليان النسبة المئوية المخصصة من اقتصاد كل قطاع للنشاط الصناعى الاعلامى الثانوى . بمعنى الانشطة لاعلامية التابعة للانتاج النهائى للقطاع . مثل : الادارة ، والابحاث ، والتنظيم ، وغير ذلك ، وللنشاط الصناعى الاعلامى الاساسى ، أى المعلومات كنتيجة نهائية مثل : الاخبار ، والعقود ، وسندات الملكية ، والكتب ، والدوريات ، والتسلية ، الخ . والعمود الاخير هو مجموع العمودين السابقين .

وقد لوحظ أن تقريبا حوالى ٥٠ ٪ ( بالضبط ٤٧ ٪ ) من الناتج الاجمالى القومى ذو طبيعة اعلامية ، على أساس تقسيم وتصنيف بورات . وهى فى رأيى ذات معنى محدود ( فمثلا انا أستطيع أن أصنف « العامل » الذى يشغل مخرطة تدار بالآلة الحاسبة ( الكمبيوتر ) بأنه عامل وسيلة اعلامية ، ولكن بورات لا يقر هذا ) .

والقطاع « الاساسى » الى حد ما هو امتداد فى وقتنا هذا للمشروعات التى قام بها رجل الكهف البدائى ، الذى كان يعمل فى الزراعة التى بدأت قبل ٥٠٠٠ عام قبل الميلاد ، وحتى اليوم فان هذا القطاع يعمل بأقل حد من الاعلام ، واغلب هذا يحدث فى وسائل النقل . وهى ١ ٪ فى التعدين و ٢ ٪ فى الزراعة .

بمقارنة هذه النسب بتلك التى فى « القطاع الثانوى » الذى فيه كل دولار من الناتج الى الطلب النهائى يتضمن ٤٣ سنتا مضمون اعلامى . وحسابات القطاع الفرعى المالى ، والتأمين العقارى ، تصل الى ١٢ ٪

من الناتج القومى . و ٤٠ ٪ منها للاعلام . وتصل حسابات التصنيع فى القطاع الفرعى (الثانوى) الى ٢١ ٪ من الناتج القومى . و ٤٠ ٪ منها اعلامى ، وثلثا هذا للاعلام الثانوى والتنظيم والادارة وما الى ذلك .

وقد انخفض استخدام القوة البشرية فى القطاع « الاساسى » ، وذلك لاستخدام الطاقة أساسا بدل العضلات . وقد انخفضت ايضا فى فى القطاع « الثانوى لهذا السبب ، ولكن الانخفاض تعادل مع الزيادة الكبيرة لدى الياقات البيضاء اى الذين يعملون فى مجال الاعلام . وقد دخلت الآلة الحاسبة ( الكمبيوتر الى المجال الصناعى فى أواخر العقد السادس ، اما الاتصالات السلكية واللاسلكية الكهربائية فقد استخدمت منذ ١٢٥ عاما مضت ، واذا نظرنا الى وسائل الاتصالات باستخدام الكمبيوتر من خلال التنظيم المالى للمشروعات فسنجد أنها حققت للدخل الاجمالى فى كندا عام ١٩٧٥ مثلما حققته جميع خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ( الاتصالات عن بعد ) مجتمعة .

وأخيرا فان القطاع « الثالث » ، وهو اقدمها ، كما انه أحدثها بالنسبة للمشروعات الكبرى التى ينظمها الانسان ، وتشمل : الحكومة ، ووسائل الترفيه ، والخدمات الاجتماعية ، والتعليم ، والمحافظة على الامن ، وما الى ذلك ، تتحول الآن لتصبح اقتصادا اعلاميا بحتا ، وأكثر من ٧٠ ٪ من مضمونه اعلامى ، وأغلبها من القطاع « الاساسى » .

وعلى ضوء هذه الاحصائيات نتساءل أنحن على وشك الوصول الى « المجتمع الاعلامى » الذى نفخر به ، ام وهو موجود هنا بالفعل منذ فترة ؟ واذا كنا على وشك الوصول اليه — وتقول انه يمثل ٧٥ ٪ من اقتصاديات الولايات المتحدة وكندا — فمن ذا الذى يستطيع أن يقدم الغذاء ، الملابس والمأوى ، لافراد المجتمع ، ووفر لهم أيضا

السيارات ) أفلا يمكن لمثل هذا المجتمع الذى من القطاع الثالث والمتطور الى أقصى درجة أن يتحول الى مجتمع متخلف عن « القطاع الاساسى » فى مكان آخر بالنسبة للاحتياجات الاولية الاساسية اللازمة لبقائه واستمراره ؟ اليس من الممكن وجود بعض المجتمعات المالية على هذه الصورة ؟

وقد ذكرت من قبل أن الانسان يستخلص الفوائد من بيئته باستبدال « التيارات الضعيفة » (الاعلام والاتصالات والمعرفة والتنظيم) « بالتيارات القومية » ( العضلات والآلات ، وأفران الاحتراق ذات الحرارة العالية الخ . . ، واذا كان هذا التبادل مفيدا بطريقة ثابتة فان معدل التزايد سيكون موجبا ، بمعنى أن نقول انه اذا أمكننا أن نبادل دولارا واحدا من المعرفة والمعلومات » مقابل ٣ دولارات من « الانتاجية » فان المرء

يمكن أن يتـــوقع أن يستبدل دولارين من المعلومات والمعـرفة لا بستة دولارات ولكن بأكثر من ستة دولارات من « الانتاجية » . وهذا هو المنطق الذى لا بد أن نستخدمه لتسميد الارض وزراعة القمح .. وعلى العكس عندما نصل الى « الدرجة » التى تصبح عندها الزيادة الاضـافية فى تسميد الارض سببا لانخفاض المحصـول ( تناقص الغـلة ، فانه من الضرورى أن نتسائل عند أى نقطة ( درجة ) تصبح اضافة المـزيد من السماد مؤدية الى تناقص الغلة ؟ وفى مضمون موضوعنا يأخذ هـذا السؤال الصيغة التالية : الى اى درجة يصبح التوسع فى المعلومـات والاتصـالات فى القطـاع الفـرعى للاقتصاد الـكلى مسببا لبـداية تأخر ( تناقص ) وانهيار الانتاجية ؟

هذا فى الحقيقة سؤال مناسب فعلا لاقتصاد أمـريكا الشمالية . ففى أواخر العقد الرابع كان الدولار الواحد من النشـاط الاعلامى الثانوى مرتبطا بحوالى ستة دولارات من الناتج النهائى ؟ وفى أواسط العقد الثامن انخفضت هذه النسبة الى أقل من ثلاثة دولارات . والمعادلة الرياضية التى تطبق على بيانات الاعلام والانتاجية عند بورات للفتـرة من العقد الرابع حتى الآن تأخذ الشكل التالى :

ج = ٨ ( ١ — ٣٠ر٠ ) ن

حيث ج = هى نسبة عائد الانتاج الى المعلومات الثانوية المستخدمة
و ن = هى السنة الشمسية ناقص ١٩٣٠

وبهذا المعدل فان النسبة سوف تصل الى نقطة عدم الكسب أو الخسارة فى خلال العشرين عاما القادمة أى فى عام ٢٠٠٠ بعد الميلاد ، ثم تصبح سالبة .

وبمعنى آخر فان اقتصاد امريكا الشمالية يختنق تحت سمـاء اعلامه واتصالاته ، وهذا قد حدث بالفعل منذ فترة ما .

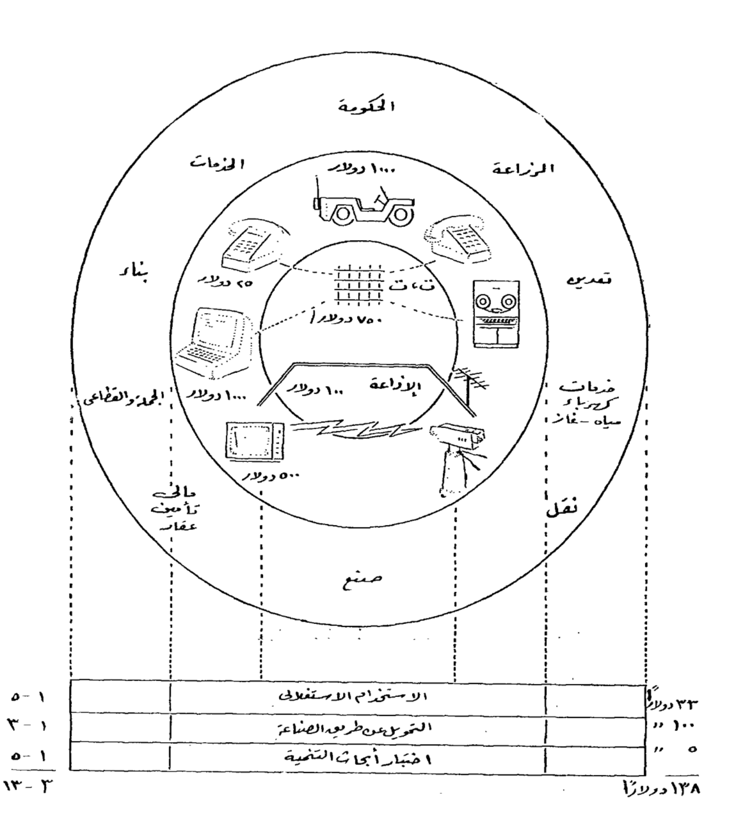
وهـذا الاستنتاج يبدو انه هو نفسه الذى توصل اليـه المجتمع الصناعى والتجارى بمناهج دراساته الخاصـة لتحليـلاته عن الـكسب والخســارة . وفى امريكا الشمالية الآن حـركة كبيرة من اجـل « ميكنة » الاعلام . الاقتصادى الثانوى والوصول به الى الدرجة المثالية ، فى البنوك ، وفى مكاتب الادارة وفى البريد ، وفى المعـاملات التجـارية ، وفى البيـع بالجمـلة والتجـزئة للمنتجـات الصناعية ، وفى الصحف ، والنشرات العامة ، وفى العناية الصحية ، بل وحتى فى أول وآخـر ملجأ للروتين الحكومى ، وذلك باستخدام وسائل الاتصـالات الالكتـرونية فى الحكومة .

وطبيعة النظم الاقتصادية التى يجب تحقيقها ليست صعبة الفهم ، فان أغلب وظائف ذوى الياقات البيضاء يقوم بها « أطراف ذكية » متصلة بماكينات تجهيز المعلومات عن طريق اتصالات عن بعد ( سلكية ولاسلكية ) . وهى معدات ليست كلها غير مريحة فى درجة الرطوبة العالية أو المكاتب رديئة التسخين ، ولا تتطلب أماكن لانتظار السيارات فى المدن المزدحمة أو سيارات لنقلهم من والى العمل ، وغير مرتبطه باى عمل منظم اخر . وهى تقوم بعملها بدقة مدهشة الى جانب ضم الانسان الآلى والانسان الآلى للاعلام ( اى الآلات الميكانيكية والآلات الاعلامية يعطى « انتاجية » تزداد بنسبة مذهلة ٥ـ٢٠ الى ١ فى أعمال التجميع والتركيب ، و ٣٠ الى ١ فى تصميم بعض أجزاء الآلات الميكانيكية الدقيقة ، وبدرجة ١٠٠٠ الى ١ فى تصميم الدوائر المتكاملة المركزية ، الخ ) . ويقول مارك شيفرد من معهد تكساس للآلات فى مقاله الذى نشر فى نوفمبر ١٩٧٧ مجلة الآلات الحاسبة « انه من المحير حقا ان الانسان يبحث عن الحرية لنفسه كفرد ولكنه يكون سعيدا جدا عندما يجد نفسه محاطا بانسان مطيع يخدمه سواء كان انسانا ميكانيكيا أو انسانا بشريا .

**النظرية البطلمية**

يوجد فى علم الفلك نموذجان مألوفان ومتكاملان بالتبادل ، وهما يستخدمان كمرجعين فى وصف هذا الجزء من الكون ، الذى هو نظام مجموعتنا الشمسية . وأرغب هنا فى أن أسترشد بهما لاغراض الترشيد والاستنتاجات فى ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية . سوف أطلق عليهما اسمى « البطليموسى » و « الكوبرنيكى » المعرفة فى النظام « البطلميوسى » لوسائل المواصلات السلكية واللاسلكية الذى قدمت له رسما تخطيطيا فى الشكل رقم ( ١ ) . وسوف ننظر من خلال وجهة النظر الفنية والاقتصادية لمهندس الاتصالات من مركز الكرة الى الخارج نحو مجتمع المنتفعين المحيط به . وحتى وقت قريب جدا كانت وجهة النظر هذه تسيطر على تطور وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية بطريقة مطلقة تقريبا ، وبالتالى فانه فى الشكل ( ٢ ) حيث يظهر النموذج « الكورتيفى » سوف نفعل العكس ، وذلك بأن نضع الاقتصاد المحيط فى النموذج السابق فى مركز النموذج الجديد ونفحص وسائل الاتصالات على انها تركيب داخلى .

وتشغل خلاصة « نموذج بطليموس شبكات الارسال السلكية واللاسلكية . ويوجد بشمال امريكا ثلاث مجموعات من المؤسسات فى هذه الدائرة ، كل منها تشك كل الشك فى المجموعتين الاخريين فى هذا الخصوص . وكل مجموعة ترغب فى حجب الآخرين . وهى شركات نقل



الحكومة
الخدمات
الزراعة
١٠٠٠ دولار
بناء
تعدين
٢٥ دولار
٧٥٠ دولاراً
١٠٠٠ دولار
١٠٠ دولار
الإذاعة
خدمات
كهرباء
مياه - غاز
الجملة والقطاعي
٥٠٠ دولار
مالي
تأمين
عقار
نقل
صنع
الاستخدام الاستغلالي
التمويل عن طريق الصناعة
اختبار أبحاث التنمية
٣٣ دولاراً
١٠٠ "
٥ "
١٣٨ دولاراً
١ - ٥
١ - ٣
١ - ٥
٣ - ١٣

التلغراف ، التى تخلت منذ وقت طويل عن شفرة موريس باستخدام المفتاح وسماعة الاستقبال ، وقد أصبحت هذه الاجهزة سجلات دقيقة أو أجهزة نقل البيانات ، والشركات الخاصة بالتليفون ، وشركات الارسال الاذاعى والتليفزيونى ، وشركات التليفزيونات ذات الهوائيات الجماعية . وتصل قيمة استثماراتهم المدونة الى ١٠٠٠ ( الف ) دولار لكل مشترك فى التلفون ، و ١٠٠ دولار لكل مشترك فى ارسال التليفزيون والراديو ، وتصل القيمة الاجمالية الى ١٢٠٠ دولار لكل مشترك . وتزيد تكاليف الاحلال والتركيب اكثر من مرتين عن هذه الارقام . وتبلغ تكاليف الاستثمار العالمى فى الانظمة الثلاثة . لنحو عشرة ملايين من المشتركين فى كندا ما بين ١٠ بلايين و ١٥ بليون دولار . وتصل الارقام فى الولايات المتحدة الامريكية الى حوالى ١٠ أمثال هذا المقدار .

وفى الحلقة بين القلب والمركز والمحيط لشكل رقم ( ١ ) اى بين

انظمة الارسال أو نقل المعلومات وبين النظم الاقتصادية المنتفعة المحيطة بها يوجد العالم المحير والمتنوع والمتزايد باستمرار فى الاجهزة التى بواسطتها يستطيع المنتفع أن يدخل فى شبكات الارسال ، وتتكون من التلفونات وأجهزة التلغرافات الكاتبة ، وأجهزة الاستقبال التليفزيونى ، والآن توجد أشكال مختلفة متزايدة من اجهزة التسجيل وترتيب الجداول وتقديم المعلومات وغيرها من الاجهزة « البارعة » ذات الفاعلية . وتكاليف راس المال هنا — واغلبها يدفعها المشتركون أنفسهم — تتراوح بين ٢٥ دولارا لمشترك التلفون و ٥٠٠ دولار لجهاز الاستقبال التلفزيونى الملون و ١٠٠٠٠ دولار لجهاز تنظيم نقل المعلومات ، وملايين الدولارات لاستديوهات البث الاذاعية ، والخدمات التى تسهل وتنظم توصيل المعلومات التى تعتمد عليها الآلات الحاسبة ( الكمبيوتر ) ، وأغلب معدات المشتركين هذه هو بالطبع التلفون وجهاز الاستقبال التليفزيونى ، وذلك باستثمار مشترك بحوالى ٥٠٠ دولار لكل مشترك ، وهذا يعنى نصف الاستثمار للمشترك فى شبكات الارسال الموجودة فى قلب الدائرة ، ويقوم مكتب العمل للمشترك المجهز بأجهزة نقل التلغراف المكتوب وماكينات طبع الصور طبق الاصل ، وفرع خاص لتبادل المعلومات وما الى ذلك بطبع الصور . وكل هذه الاجهزة تحمل لمشترك استثمارات تزيد عدة مرات عن هذا المقدار . وفى خلال العقد القادم سوف يتغير التوازن بين الاستثمارات فى نقل البضائع وبين أجهزة المشترك للاتصالات ، وكانت قديما السيادة للاولى ، ويصير لصالح الثانية ، وعندئذ فان شركات النقل تكون قد أكملت عملية النقل التى بدات الآن ، وانحدرت الى مركز اللاعبين الثانويين من وجهة نظر الاتصالات السلكية واللاسلكية ، على الاقل الى اقصى ما يمكن أن تصل اليه الاستثمارات لكل مشترك . وقد أصبحت هذه الاستثمارات من جانب المشتركين مرتفعة جدا

الى الحد الذى لا يمكن عنده ترك موضوع الاتصالات السلكية واللاسلكية فى امريكا الشمالية فى يد النزوات .

وقد قامت المؤسسات التى فى قلب هذا النموذج بدور تاريخى فى دفع تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية الكهربائية وفى محاولاتها للتوسع وتقديم الخدمات وتحقيق الارباح ، وكان التوصل الى الكابلات المتحدة المحور ومحطات التوصيل الاذاعى التى تعمل بالموجات المتناهية القصر فى العقد السادس ، والاتصالات الاتوماتيكية المباشرة فى العقد السابع والاتصالات عن طريق الاقمار الصناعية والكابلات الرقمية المتحدة المحور فى العقد الثامن ، والتوصل الى الاجهزة البصرية المصنوعة من النسيج - النسيج الضوئى - فى العقد التاسع ، أمثلة للتقدم الكبير التكنولوجى الذى يمدنا بطريقة مطردة بامكانيات أكبر لوسائل الاتصالات بتكاليف آخذة لـ كل وحدة عرض نطاقى ترددى . وهذا الاتجاه قد التزم عالميا بقاعدة « ١٠ : ٢ » ، وكل منها تعنى تحقيق زيادة عشرة أضعاف فى قدرة نقل المكالمات الخارجية ( الترنك ) كنتيجة لمتوسطات بعيدة المدى ، تكون بمضاعفة التكاليف فقط . فاذا كانت ١٠٠٠ قناة للمكالمات الخارجية ( الترنك ) فى العقد السادس تتكلف ١٠٠٠٠ دولار لكل ميل أو ١٠ دولارات لكل قناة ضوئية واحدة لكل ميل فان ١٠٠٠٠ قناة للمكالمات الخارجية ( الترنك ) فى العقد الثامن تتكلف ٢٠٠٠٠ دولار لكل ميل أو دولارين لكل قناة ضوئية واحدة لكل ميل . ومنذ عهد قريب فى منتصف العقد السابع اعتقد خبراء الاقتصاد للاتصالات السلكية واللاسلكية أن منحنى تكاليف الارسال سوف يستوى عند تلك النقطة أى تثبيت التكلفة عندها . الا انه من المؤكد الآن تقريبا أنه منذ منتصف العقد التاسع الى أواخره سنكون قادرين على تركيب ١٠٠٠٠٠ قناة لتوصيل المكالمات أو بالتناوب مع ١٠٠ قناة « خدمة » للمكالمات الخارجية المرئية (الترنك) بتكاليف حوالى ٤٠٠٠٠ دولار لكل ميل أو ٤٠ سنتا ثابتا لكل قناة لكل ميل . وقد اصبح بهذه الانظمة الاقتصادية المدهشة والمنسقة فى مجال الارسال للاتصالات السلكية واللاسلكية نتيجتان رئيسيتان :

الاولى : بداية الانخفاض فى تكاليف الارسال كعامل مسيطر فى هندسة الشبكات وظهور التقابلات المتعددة وتوصيل الدوائر التليفونية باعتبارها أمورا حيوية تشغل التفكير . وكان هذا تعبيرا عمليا فى النظام الذى كان يشغل بال المهندسين المختصين بأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية خلال الـ ١٠٠ عام السابقة على العقد السادس عندما كان الذى يسيطر على تفكير المخترعين والمهندسين هو توصيل الدوائر التلفونية والتقابلات المتعددة وبراعة تعبئ وتركيز الاشارات لزيادة العائد فى استثمارات الارسال المرتفعة ولكن عندما بدأنا نتعامل مع تكاليف

استثمارات ارسال الترنك التى تكلف دولارين لكل قناة لكل ميل والتى اصبحت غير مرتبطة ومنفصلة الى قنوات فردية وتتزايد على فترات متتالية فى قارة تتقدم فيها الحضارة باستمرار ، حيث تصل تكاليف أجهزة التقابلات المتعددة ذات الترددات المقسمة الى ١٠٠٠٠ دولار لكل قناة ، وفى توصيل الدوائر التليفونية الى ٢٥٠ دولارا الى ٥٠٠ دولار لكل خط تلفونى ، فاننا بذلك نضع أساسا ثابتا لاى تخفيض آخر فى تكليف اى وحدة اتصال سلكى ولاسلكى ، بغض النظر عما يمكن أن يصل اليه انخفاض مشكلة وحدة الارسال .

والثانية : هى النتيجة التالية : وهى اعادة التركيز على التعديل الرقمى ، وقد أمكن تحقيق ذلك أخيرا عن طريق الشفرة المزدوجة والتعديل فى خط الارسال وتوصيل الدوائر التلفونية فى سلسلة متكاملة وعلى هذا فقد حدث ارتفاع قليل فى تكاليف التقابلات المتعددة وتوصيلات الدوائر التلفونية ومقدرة كل منهما فى الارسال . وقد أدى الانخفاض المفاجىء غير المنتظر فى تكاليف الدوائر المتكاملة الكبيرة فى العقد الثامن الى ازالة آخر عقبة أمام ثورة التعديل التى طال انتظارها . ولم يعد أى مصمم اليوم مقيدا بعدد المراحل الفعالة فى سلسلة الارسال كما كان اهتمامه بأنابيب التفريغ الكهربائى منذ جيل مضى .

وقد أدى هذان التطوران الى احداث تأثير على الاتصالات السلكية واللاسلكية وأيضا الى تغيير المعلومات الاقتصادية ، الى حد أكبر من مجموع تأثيرهما منفصلين . ان الوصول الى ما يساوى ١٠٠٠٠٠ معادل لتسهيلات ارسال للقنوات الصوتية — ارسال المكالمات التلفونية المرئية المتعددة المحور فى الكابلات المصنوعة من النسيج الضوئى — يعادل ظهور ممرات سريعة متكاملة على مشهد الاتصالات السلكية واللاسلكية ( ما يعادل ظهور القطار السريع ) ، وقد أدى ترقيم كل الاشارات التلغرافية والضوئية والمرئية الى تقليل كل أنواع الاتصالات السلكية واللاسلكية الى مستوى أرقام عادية . وقد أصبحت بسرعة الفروق التى بين البيانات والصوت والصورة المرئية فى الارسال هى الدلائل اللازمة للتعرف على « ابطال الحرب القديمة » . وبعبارة أخرى فان التكنولوجيا والنظم الاقتصادية هى قوى متحدة تقوم بالفصل التاريخى لكل من الشبكات التلغرافية عن شبكات التلفون وفصل الاثنين عن شبكة الارسال الاذاعى والشبكات السلكية . وهذه علامة على حلول ما سوف يكون فى العقد العاشر ، اذ سيكون الارسال ارسالا معقدا وسريعا وعبر القارات وموحدا ومتكاملا ومتعدد الاشكال . وفى النظام الاقتصادى الذى يوجد به عدد كبير من المؤسسات والمشروعات الكبرى وحتى فى داخل كل قطاع منها فانه من المتوقع وجود فترة طويلة من النزاع بين المؤسسات حول الملكية وحق الدولة ، وهذا

غير النفقات والوقت الضائع فى ذلك النزاع ، فانه من الواضح انه لن يكون هناك أى عقبات أمام توفير الامكانيات اللازمة لنقل الاتصالات التى يرغب مجتمع امريكا الشمالية فى تحقيقه ، مهما كان الهدف من موضع هـذه التسهيلات ومهما كانت النتـائج الاجتماعية والاقتصـادية التى تنتج عن ذلك .

وكذلك ظهـرت تساؤلات مقلقة كثيرا فى أعقـاب عمليـات الاتصال الداخلى والتوحيد والتكامل التى يحدثها الدفع الاقتصادى والتكنولوجى . وهى ترتبط بتقليدين قديمين نسبيا فى الاتصالات العامة ، وهما موجودان فى الاتصالات البريدية والتلفونية التى كانت ولا تزال تنفصل فيها الرسالة عن الوسط انفصالا تاما . ان تلصص موظفى ادارة البريد على ما بداخـل الاغلفة ( المظاريف ) أو تصنت عمال التلفون على أحاديث المشتركين يعتبر جريمة فى دول كثيرة . وعلى الجانب الآخر فانه فى طباعة الصحف وفى الارسال الالكترونى يكون « الوسط هو الرسالة » على حد تعبير مارشال ماكلوهان . ان حرية الصحافة والاذاعة كانت الى حد كبير هى الدافـع لامتلاك المطابع ومحطات الاذاعة ثم وضع برامج المحتويات هذه الوسـائل عن طريق الخبرة والممارسة .

وقد كان هناك هجرات طبيعية وقلما تكون نتيجة لاصابات مختلفـة داخل كل من هذين القسمين العاملين . وقد جاء فى تقرير لجنة الخدمات البريدية بالولايات المتحدة عام ١٩٧٧ أن عملية تقسيم جميع الرسائل بين مكتب البريد والتلفـون كانت تتراوح بين ٣٥ ٪ و ٦٥ ٪ فى عام ١٩٤٥ وانها وصلت الى ما بين ٢٠ ٪ و ٨٠ ٪ فى عام ١٩٧٣ . ثم ان اللجنـة اليابانية فى تقريرها عام ١٩٧٤ عن التخطيط الطويل المدى للانشطة قدرت التقسيم فى ذلك العام بين حركة النقل البريدية والتلفـونية بما بيـن ٥٠ ٪ و ٥٠ ٪ ( هذا فى بلد يصل فيه انتشار التلفون الى نصف انتشاره فى الولايات المتحدة ) . ولكن التقرير توقع أن يصل التوازن فى المستقبل الى ما بين ١٠ ٪ و ٩٠ ٪ .

ان اهتمامات امريكا الشمالية اليوم قد قطعت شوطا بعيدا فى مجالات مكتب البريد والخطابات البريدية والراديو والتلفزيون . وكما ان تكنولوجيا الاتصالات المتعددة الاشكال ( الصوت والصورة ولوحة المفاتيح .. الخ ) .. قد تلاقت وتكاثرت ، وكذلك تعددت المصطلحات ، مثل التعليم عن بعد ، والطباعة الالكترونية ، والعلاج عن بعد ، واستعـادة الاشياء عن بعد ، والمباحثات عن بعد ، والبريد الالكتـرونى ، وعقـد الصفقات الماليـة والالكترونية ، الخ . حقيقة لا يوجد مشروع اعلامى كبير يقلل الفرص التى تتيحها النظم الاقتصادية ووسائل الراحة ، وعموما جنون الالـكترونيات

والاتصالات السلكية واللاسلكية التى تجعل الهجرة ضرورية ، من الفصل المدرسى وطباعة الصحف والمكتب الاستشارى وتروس الصلب الى الوسط المدهش للاتصالات الالكترونية . والحقيقة انه لا يمكن لمؤسسة أن تعتمد فى نشاطها على ما قدمته بقدر ضئيل مراكز نقل الاتصالات السلكية واللاسلكية من امتيازات حماية فى الماضى .

اذا لم تستطع المنافسة بين الموزعين ذوى القدرة البسيطة ، مهما كانت درجة حماستهم أن يجاروا النظم الاقتصادية ذات مجال النظم المتكاملة والتى لها القدرة الكبيرة ، فمن ذا الذى يملك نظام التسليم الموحد المعقد ، وتحت أية اختبارات وموازنات ؟ وهل تكون ديمقراطية حتمية — حتى عندما تصبح أكبر منها اليوم تحت السيطرة التجارية للراديو والتليفزيون — لتفصل المحتويات عن وسائل النقل فى قطاع الاتصالات الجماهيرية ؟ وأخيرا ماذا يمكن ألا يفعل التقارب العالمى لتحقيق وفرة وقلة تكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية — العامة والتى بين الافراد — واختيار المشترك ، ما الذى يمكن ان يفعله هذا التقارب للنظام الاقتصادى الحالى ؟ واذا كانت النشرات والجرائد المطبوعة أضعفت منذ قرون قليلة مضت الاستبداد الملكى والكهنوتى فى أوربا فهل مقدرة النقل الوفيرة لشاشة التليفزيون الموجودة فى كل مكان والتى تؤثر فى كل بيت ولها أطراف عديدة يمكن أن تفعل مثل هذا للتقدم العالمى .

ان أحد أشكال النصوص الفنية ( السيناريو ) هو الذى يختاره المشترك ويدفع فيه اشتراكا غير محدد مقابل المعلومات التى يرغبها من مصادر غير محددة ومتنوعة على قدر الابداع الانسانى وقدرته على الالتزام . مثل هذا السيناريو يتضمن اضمحلال نظام المعلومات الحرة التى يدفع عنها ضرائب نظام الضرائب غير المباشرة . ويبدأ من أقراص صداع الرأس الى قاذفات القنابل العابرة للقارات . اذا نجح مثل هذا السيناريو فان عواقبه الاقتصادية والاجتماعية غير واضحة الى حد كبير ، ولا يمكن التنبؤ بها . وسوف أرجع وأنا بالتلميح الى بعض هذه العواقب فى القسم التالى .

ان الاندفاع تجاه الشبكات الموحدة المتعددة الاشكال قد شجعه وعاونه تطورات قد تساوى فى الاهمية فى المنطقة الثانية لنموذج « بطليموس » قطاع السطح النهائى أو الطرف المشترك وقد تزيد عنه فى مغزاها . لقد انتجت تكنولوجيا الحاسب الآلى وفن الحاسب الآلى ما يسمى بالطرف الماهر ، وجعلته فى متناول المشروعات العملية الصغيرة والاعمال المنزلية البسيطة — ان هذا الطرف الذى يمكن ان ينتقل اليه الذكاء —

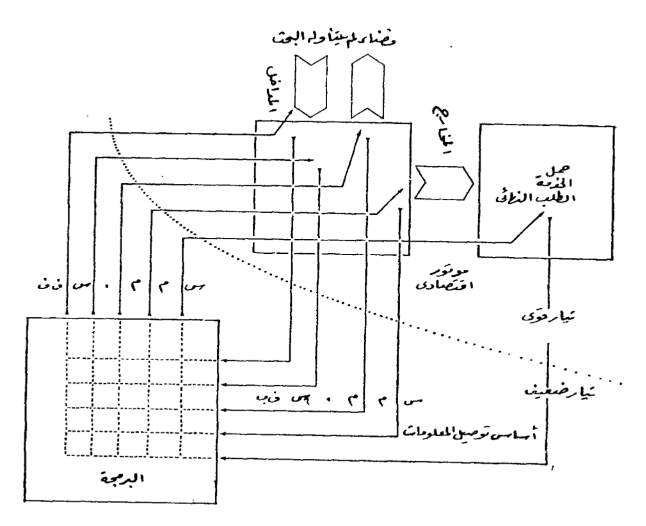
ليس مجرد ناقل للطاقة أو للاشارات التى يولدها الانسان ، ولكنه يقوم بعمليات تحليل البيانات ، وتتولد المعلومات عن طريقه . فهو يستطيع تفسير البيانات ، ويمكنه استرجاعها ، ويستطيع أن يجيب على بعض الاسئلة باجابات يكون شخص ما قد أودعه اياها . وكثير من هذه الاطراف الذكية يحقق الراحة عيد استعماله . ولقد اصبح الحاسب الآلى طرفا مفيدا فى التصميم ، وفى التعليم ، وفى المحاسبة ، وفى تشخيص الامراض الطبية ، وفى استرجاع المعلومات بصفة عامة ، فهو نظام متعدد الاشكال ، ان ارتباط الحاسب الآلى بالتفاعل مع الانسان يجعله يعمل باشارات ذات سرعات محددة بمعدلات بشرية لنمو عديد من عشرات الضربات فى الثانية أو كلمات فى الدقيقة فى الاتجاه الخارجى . وفى الاتجاه العكسى يمكن للآلات ان تستجيب للبيانات متضمنة نصوصا أو رسوما هندسية بسرعة مليون ضربة فى الثانية .

ان النظام الرياضى الجديد للتعامل مع مثل هذه الانواع ذات الخليط المتعدد المختلف لم يوجد حتى الآن .

ان الدفعات التكنولوجية والاقتصادية المتولدة فى مناطق الوسط وبين الاسطح البينية لنموذج بطليموس قد انتشرت للخارج نحو المحيط ، الى المنزل ومكتب العمل والمصنع . ويبدو أن عامة الشعب سواء كانوا فى المنزل أو فى المكتب يدركون طبيعة هذه التطورات ، وقد بدأوا يضغطون للحصول على حرية جديدة ولمدى جديد من الاختيار فى موضوع الخدمات الاعلامية . وربما يمكن فهم طبيعة هذه الضغوط بطريقة أفضل اذا غيرنا النماذج والنظرة للاتصالات السلكية واللاسلكية كتكوين أساس سطحى لاقتصاد الانتاج .

## نموذج كوبرنيق

لقد مضى الآن أكثر من ربع قرن منذ بدأت تتلاحق الطلائع غير العادية للافكار والنظريات الجديدة ، فى مثل نظرية الاعلام الرياضية ، والسبرنتيك ( علم التحكم الآلى ) ، والبرمجة الرياضية ، ونظرية حرية حركة أجزاء الماكينات ، ونظرية البث ، وغيرها . ولقد أصبحت هذه النظريات الآن جزءا لا يتجزأ من الوسائل الفكرية التى تهم المهندسين المعماريين والمديرين وواضعى السياسات . وهذا يعتبر مثلا جيدا ( للعامل الزمنى الثابت ) زمن نشوء وتطور الفرد فى ثلاثة أجيال : جيل الباحث ، وجيل المعلم ، وجيل الممارس .




ان نموذج كوبرنيق ( الشكل رقم ٢ ) الذى يعزى تكوينه لهذه المجموعة

من الافكار ، قد وضع « التيار القوى » للمشروعات وللاقتصاد فى مركز « الشمس » للنموذج ، ووضع « التيار الضعيف » لاقتصاد الاتصـــالات على المحيط . وعلى ذلك فهو عكس نموذج « بطليموس » . وفى النموذج ( الشكل ٢ ) تبدو الاتصالات والاعلام تحصيلا للبيانات الثانوية ، ويقـــوم التركيب الاساسى باجراء العمليات وارسال النتائج عن طـــريق وصـلات كالتغذية الخلفية وتصحيح الخطأ للتغذية الامامية . وقد وضع هذا المشروع أو استبدل فى مركز الاهتمام الجماهيرى عندما بدأ العالم يستيقظ منـــذ بضع سنوات مضت على امكان استنــــزاف المصادر الموجودة داخـــل كوكب الارض .

واذا أردنا أن نقدم تمرينا مشوقا فى التجريد ، ولكنه ليس مـــثالا اعلاميا ، فعلينا أن نحاول معالجة الاقتصاد الكلى كوحدة منظمة ذاتيا وغير مميزة . انى أفضـــل تقسيم هـــذا على الاقـــل الى المستويات « الاول » و « الثانى » و « الثالث » التى قدمتها فى الفصل السابق ، ثم ابدى بعض ملاحظات كوبرنيق عند هذا المستوى .

وكما ذكرنا سابقا يبدو أن المجموعة « الاولى » وتضم الزراعةوالتعدين والطاقة والنقل ) هى قطاع الاتصالات والاعلام المهمل فى اقتصاد أمريكا الشمالية . وربما حدث هذا نتيجة الحالة الذهنية الموروثة منذ الثورة الصناعية وسحر الاقتصاد المسيطر للمصانع وللاقامة بالمدن .ولكن فى عالم الاستغلال المتزايد للمصادر وندرة الطعام ولطبيعة التربة الفوقية ( سطح التربة ) التى تفقد بمعدل أسرع من معدل تكوينها بما يتراوح بين خمس مرات وثلاث مرات ، وللغابات التى يمكن قطعها فى سنين قليلة ولكنها تحتاج الى ما يتراوح بين عشرين سنة وأربعين سنة لتكونها من جديد ، والوقود الحجرى الذى لا يمكن اعادته بعد احتراقه ، فان اهمال الاعلام والاتصالات والنتيجة الجانبية للتخطيط وتصحيح الخطأ والادارة كذلك ، كل هذا سوف يتم تشكيله بأسبقية ذات أهمية قصوى فى برنامج على مستوى القارة .

ان نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية المعاصرة ، والخدمات التى تنتشر مع التركيز الصناعى ، فى التكتلات الحضرية المكثفة لطاقة هى روابط وثيقة ومحكمة . وبعد استنفاد الطاقة ذات الدرجة العالية ومصادر المواد الخام فان الانسان لا بد أن يعود الى مصادر الطاقة المشتتة التى هى ذات درجة حرارة منخفضة وذات طاقة عالية غير مستفاد بها . ان التشتت والانتشار هو التحدى الرئيسى للتنظيم ولاتصال الجماعات المنظم وبالتالى للاتصالات السلكية واللاسلكية .

وحتى امس كان الانسان يأخذ هذا الكوكب ومصادره الرئيسية كأمر مسلم به . ان وضع العلم منذ القرن الثالث عشر كان استغلاليا وليس محافظا عندما عارض القس النابغة روجرز بيكون نظم الفلسفة النصرانية السائدة فى العصور الوسطى . وكانت رسالة العلم تهدف الى كشف « أسرار الطبيعة » وتقدم ( أو تجهز ) مخازن على سطح كوكب الارض تكون فى متناول الاستهلاك البشرى . ولم يكن الانسان قد بدأ العمل بعد بتبصير فى التدبير والاقتصاد والاحلال والمحافظة أو استعادة التكيف مع بيئته .
ان التحدى فى الاعلام والاتصالات منذ بداية تسلسله ، بالملاحظة والاحساس والتوجيه ، من خلال اجراءات وعمل برامج للصواب والخطأ ، والانتقال الى درجة التطبيق ، هو عمل له درجة كبيرة من الاهمية . ويعد كذلك تماما اذا كانت النظم لابد من عكسها ( تغييرها ) من أسلوب التغذية الخلفية الموجبة الاستغلالية لى أسلوب لتغذية الخلفية السالبة المحافظة . ولكن هناك امل . أن القمر الصناعى للاتصالات ، وهو يمثل أحدث معجزات الاتصالات فى العصر الحديث ، هو تطور للتسهيلات التى لا نظير لها من أجل الاحساس بالبيئة وسياسة تقويمها والمحافظة عليها ، وبالرغم

من انها استغلت من هذه الناحية في مجال حربي ملح وهام . فانها لا توجد كلها في الدول غير المتحضرة . وفي كندا والولايات المتحدة الامريكية اليوم كل الدلالات الصغيرة التي تبشر بالتغييرات القادمة والاولويات في توزيع مصادر المعلومات والاتصالات التي تتركز في القطاع « الاولى » .

واذا نظرنا الى الفكرة من وجهة نظر قلب نموذج كوبرنيق ( في الشكل رقم ٢ ) الذي يشغله القطاع « الثانوي » ، اي من ناحية الصناعة وتجارة البيع بالجملة والقطاعي والتمويل والتأمين والعقارات والبناء ، رأينا أن هذا القطاع يمثل أهم مشكلة في العصر الصناعي . وفي المعضلات التي نشأت بعد تدهوره — وكل من المشاكل والمعضلات لها جسمها الكبير ولها تعقداتها — يظهر أحد العوامل الرئيسية المعروفة لنظرية الاعلام المعاصر ، من علم الرياضة وحساب التبديل والتركيب . اى التباديل والتوافيق . وتنظيم أحد المتغيرات الثنائية عملية آلية يمكنها أن تأخذ واحدة من الحالتين الممكنتين ، فمثلا الحصان الذي سيقف أو سيجرى يضع صاحب القرار أمام اختيارين : أما أن يقول نعم وأما ن يقول لا . وثلاثة من هذه المتغيرات تعطى ثمانية اختيارات ، وعشرة متغيرات تمكننا من اختبار ١٫٠٠٠ من الاختبارات المختلفة أثناء محاولة الحصول على الدرجة القصوى أو ما يقاربها . وعن طريق عدد من الاختبارات ينبغى ان نحصل منهما على النتائج التي بها نستطيع أن ننظم المشاريع الكبرى في الدول المتعددة فلو قلنا مثلا أن ١٠٫٠٠٠ فئة من المصادر تتجه الى نسب مختلفة في داخل ١٫٠٠٠ خط انتاج ، منتشرة بين ١٠٠ مصنع ، في ١٠ بلاد مختلفة ، فان هذه السلسلة المتصلة رباعية الابعاد لحوالى ١٠ بلايين من الخلايا . ويمكن للانسان أن يجهز بيانات لحوالى ٥٠ فقرة في الثانية لمدة ساعة أو ساعتين بدون تعب . ومقدرة الموظف ذى الياقة البيضاء الذي يقوم بالاعلام قد تصل الى ١٠ ملايين فقرة في العام . ونوع المشروعات الكبرى الصناعية والتجارية التي ذكرتها في الارقام السابقة يمكن أن تطالب بعمليات لترتيب نسبة ( ١٠١٢ ) فقرة للاعلام كل عام من أجل تنظيم شامل سليم . والحساب البسيط يمكن أن يقترح نحو ١٠٠٫٠٠٠ موظف بيروقراطى ( روتينى ) لادارة هذا العمل ، اذا نظموا في فريق متماسك . والتنظيمات هي تركيبات ذات اهمية كبرى ، وهذا يمكن أن يضيف ٥٠٫٠٠٠ موظف من ذوى الياقات البيضاء حتى يصل الرقم الاجمالى الى ١٥٠٫٠٠٠ موظف . واذا كانت هذه الشركات تقوم بعمل تقدر قيمته في حدود مبلغ يساوى ١٠ بلايين من الدولارات كل عام فانها بالمقاييس المعاصرة تكون قادرة على توفير قوة عاملة في حدود ٢٠٠٫٠٠٠ عامل . وكذلك بالنسبة المتتالية لها يقوم ١٥٫٠٠٠ من مستخدميها بأعمال الاعلام والاتصالات التي تهم الشركة في المشروعات الكبيرة .

وكان التوصل الى الآلة الحاسبة ( الكمبيوتر ) كآلة للحساب العلمى فى العقد السادس . وهى آلة تتميز بالمتانة البالغة ، وما زالت منتشرة على نطاق واسع حتى اليوم . وهى تؤدى أكثر من المساعدة السريعة التى تساعد على نمو وتركيز المشروعات . وتاريخ الحالة الاقتصادية لكندا التى تقع فى المنطقة الوسطى يمثل الوسط بين المراكز المتقدمة فى النظم الاقتصادية والمراكز النامية التى على المحيط الخارجى للدائرة . وهى الدولة الصناعية التى بها مصانع فرعية ، أى انها الدولة التى بها صناعات تحويلية وطنية هامة ، ولكن وضع برامج هذه الصناعات ما زال يعد فى مكان آخر.

وفى أواخر العقد الثامن شجع قسم الاتصالات بالحكومة الكندية الشركات العامة لوسائل الاتصالات على أن تقدم ، وتوسع بسرعة على قدر الامكان ، التسهيلات لتحقيق السرعة العالية والنقل الاقتصادى بدون خطأ للاشارات الرقمية بين الآلات الحاسبة ومحيطها الخارجى . وكان الهدف من ذلك هو عمل بيانات اقتصادية يعتمد عليها لوسائل الاتصالات وجعلها متاحة فى جميع أنحاء الدولة ، للمشروعات الاقتصادية والتجارية التى تعتمد بدرجة متزايدة عليها لتحقيق ادارة ذاتية فعالة . وكان التوقع من مثل هذه التوسعات فى الخدمات الحسابية الآلية سوف يكون له تأثير فى انتشار المشروعات وايجاد التوازن فى تطور كبير للدولة . وقد تم فعلا انشاء أول وأعظم الشبكات الوطنية للاتصالات والبيانات استجابة لتشجيع الحكومة .

وفى الزيارة الثانية للمكان نفسه بعد ذلك بأعوام قليلة ( فى عام ١٩٧٥ بالضبط ) حدث اكتشاف غريب وغير متوقع تماما . وحقيقة أن الدولة بأكملها قد أصبحت عبارة عن مناطق حسابية متجاورة ومتعددة حول مركز واحد وهو مدينة تورنتو . وحتى مونتريال — وهى عاصمة كندا الكبيرة ومركز المكاتب الرئيسية بها منذ بضع سنوات مضت — قد بدأت هى نفسها تبدو كأنها محيط خارجى للآلة الحاسبة الكبيرة فى تورنتو . وفى الزيارة الاخيرة عام ١٩٧٧ دهش فريق خبراء الاحصاء الجدد من اكتشاف عملية التمركز قد تقدمت خطوة أخرى وان أكبر تبادل للبيانات فى كندا هو التدفق عبر الحدود بين تورنتو والولايات المتحدة . والسؤال هو عما اذا كانت تورنتو نفسها يمكن أن تتحول لتصبح محيطا حسابيا خارجيا لمراكز اقليمية أخرى ؟ وهناك قلق كثير اليوم من تدفق نقل البيانات عبر الحدود وما قد يحدث نتيجة ذلك ، وما الذى يمكن عمله لتنظيم هذه العملية واعطاء دور أساسى لتركيب وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية وفهم تدفق تبادل البيانات فى نموذج رقم ( ٢ ) كوبرنيق فلن يكون هناك سر غامض عن سبب وجود هذه الظاهرة . وهذا هو أحد آثار

انتشار البرامج الداخلية الصحيحة والآلات المحركة فى قلب النموذج . وقلما نكون الحقائق التى تتعامل معها مؤثرة فى النتائج .

ومثل هذه النتائج لها ارتباط عميق بأى فرع من فروع الاقتصاد فى المصنع . وحتى الحرب العالمية الثانية كان المصنع الفرعى لأى شركة أمريكية او أوربية فى كندا هو معهد مستقل بذاته بدرجة نسبية . وكان مديره العام هو نائب الملك وكان غالبا مواطنا متميزا فى الدولة المضيفة بالمعنى الاقتصادى والسياسى للمواطن المتميز ( ذى الامتيازات ) وفى الفترة التى عقبت الحرب العالمية الثانية ظهر أن وسائل الاتصالات والآلات الحاسبة التى تنقل المعلومات بصفة خاصة قد ساعدت على تقليل درجة نائب الملك ( مدير المصنع ) الى وظيفة مدير لا يقوم بالخدمة الفعلية ويرتبط عمله بالآلات التى تخرج له البيانات المفصلة عن تشجيع وتسويق وتموين وتوفير الوسائل التى تؤمن الربح ، ولكن الوظائف التنظيمية الادارية ليس لها آلات حاسبة اقتصادية . وفى العمليات الخاصة بالبنوك ، وبصفة خاصة تلك التى ترتبط بما يسمى الدولار الاوروبى ، فان اسبوع العمل الذى تم التفكير فيه حديثا قام ببحث تلك العملية .

وهناك أيضا علامات واضحة ، فى ميدان الاعلام ، هو اعادة تسجيل التقسيمات الاولية والثانوية التى أمكن استخلاصها من بين بيانات الدول المتقدمة والنامية فى العصر الصناعى ، وهذا التقسيم بين استخراج المواد الاولية وتصنيعها ، وفى الوقت الحديث امتد التقسيم الى اكتساب المعلومات الاولية وتطويرها بالطريقة نفسها . كما ان الحركة التجارية ( النقل ) تعد من المعلومات الاولية وترسل الى المراكز الاقتصادية فى العالم من احد المراكز التى على محيط الدائرة ، وتتدفق البيانات المجهزة اليها . والجدل والتبرير والتفسير هى أشياء مألوفة منذ العصر السابق وهو العصر الاولى والمتطور الذى فيه تكنولوجيا الادوات المعدنية والادوات اللينة ذات البراعة فى صنعها الخ .. والدول التى لم تكسب النضال « الثانوى » يمكن تصور انها قد تكسبه اذا استمرت ولكنها تفقده فى المرحلة الثالثة او فى النضال الاعلامى .

وتقوم عمليات الآلة الحاسبة ووسائل الاتصالات باذكاء النمو والتطور الذى يمكن ان يكون قد بدأ فعلا . وكما نرى فى دراسة « بورات » للاقتصاد والاعلام فى الولايات المتحدة فان الآلة الحاسبة لا تحذف الوظائف ولكنها توجدها . وهى توجد الوظائف للذين يعملون فى مجال الاعلام والذين لا يقومون بدور كبير فى الانتاج ، وينظر الآن الى الآلة الحاسبة كعلاج لنقص الانتاج واكتشاف سياسة تسويقية أفضل لم يتم معرفتها حتى الآن . واعتقادى الخاص أن عمل المزيد من الحسابات والاتصالات لحل مشكلة عدم

الكفاءة الناتجة عن التدفق الكبير للحسابات والاتصالات فى الصناعة ، وهو بالضبط ما يحدث الآن . وقد يبدو هذا القول مناقضا لنفسه ، ولكن الحق أن الامر ليس كذلك .

فى الخمسة والعشرين عاما الماضية وعلى الاخص فى العشرة الاخيرة منها ، بعد استخدام وتركيب الماكينات الحاسبة التى نتج عنها اعادة التماسك السريع . فان مكتب العمل اليوم يشبه مزرعة مجهزة بالجرارات والآلات القوية التى ظهرت فى العصور الحديثة والتى تساند أيضا الخيل والمعدات القديمة المستخدمة فى العصور الوسطى التى تجرها الخيول ، وأيضا العبيد وآلات الحوث الملتوية فى العصور القديمة . هذا هو الحال فى عمليات ترتيب جداول المرتبات فى مؤسسة كبيرة تقوم فيها الآلات بطبع الشيكات بسرعة البرق ثم يتم توزيعها يدويا على الموظفين الذين يقفون بدورهم فى الطابور ويضيعون وقتا من اليوم أمام شبابيك صرف النقود فى البنك . ان القضاء على الطوابير ومستخدمى البنوك لايتطلب أكثر من اغلاق بعض دوائر الاتصالات ، واستخدام بعض أجهزة الانذار الهادئة الرخيصة فى جو من السرية الخاصة . وفى كثير من مكاتب العمل الحديثة تطبع الخطابات فى ماكينات طبع النصوص بدون ورق ، ثم يعاد طبعها على الورق ، ثم توضع باليد داخل ملفات . ويتم ارسالها الى الجهات المرسلة اليها عن طريق مكتب البريد الذى يحتمل أن لا يسملها بتاتا اذا حدث فيه اضراب . ان التخلص من عناصر كثيرة فى هذه السلسلة لايتطلب اكثر من اغلاق بعض دوائر الاتصالات . ويمكن أن يحدث هذا فى كثير من الانشطة فى اقتصادنا الاعلامى . ولا يتبقى بعد ذلك الا بعض جسور الاتصالات والاعلام الفنى كى يتم القضاء على كاتب الملف ، ورجل البريد ، وعلى كاتب الآلة الكاتبة ، وتضييع وقت طويل فى محاولة استخدام المستندات أو وضعها فى دوسيه وغيره . وكلمه « وغيره » هنا تمتد الى الصناعة المالية وعمليات الصفقات التجارية والابيع بالجملة والتجزئة والى جميع انواع النشر سواء الصحف أو بصفة خاصة التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وغيرها . ان طغيان الكفاءة والانتاجية والتنافس والتزاحم هو وراء القوة الدافعة للقضاء على العاملين فى الاعلام أو ذوى الياقات البيضاء . وفى بعض الصناعات توجد قوة دافعة مكملة لها تأتى من ارتفاع الاسعار وندرة المصادر الاولية ، وفى صناعات الصحف والنشرات الدورية يمكن أن يكون المستهلكون النهمون للمادة التى يصنع منها الورق الذى يرتفع سعره باستمرار مثلا لذلك . وسوف تشكل الهجرة التدريجية الى الوسائل الالكترونية للنقل والتخزين الكثير من الثورة كما حدث من قبل اكتشاف أقراص الصلصال منذ وقت بعيد فى مملكة بين النهرين .

وجميع القائمين بالمشروعات الانسانية قد حـــددوا فائدة جهد الانسان الى ما يساوى موتورا قدرته جزء من قدرة الحصان ، وخفضوا عدد العمال ذوى الياقات الزرقاء فى العصر الصناعى .

والنعم المختلطة لهـذه التطـورات هى أنهـا تعـد بسعادة الانسان ورفع قيمته ، وكل من هذين الامرين لا يستهان به . والاعلام بعد كل شيء ليس غرضا فى ذاته ولكنه أحد العوامل المشـــاركة فى بقـــاء الجنس البشرى . واذا توقف الاعلام بكونه « تيارا ضعيفا » ويمكن أن تحوله الى « تيار قوى » بطريقة مريحة مثل الطاقة والطعام والملابس والنقـل الخ الا تصبح هذه المصادر النادرة ضائعة وغير مستفاد بها ؟ واذا استطـاع جهاز « ذكى » يستهلك قوة تساوى ملى وات كهرباء أن يقلل من ارتفاع وحجم البنك والمكاتب مما تعتبر فخرا وكارثة لمدنيتنا ، ويقلل أيضـا من حجم أماكن انتظار السيارات ، ويمكنه أيضا أن يقلل من عدد السيارات التى فى الطرقات صباحا ومساء والتى تنقل العاملين فى مجال الاعلام من والى الضواحى ، فهذا الجهاز « الذكى » الذى يستهلك قوة تســاوى « ملى مرات كهرباء » ينظر اليه على انه مساهمة ضرورية للمحافظة على الموارد المستنفدة فى كوكب الارض . وعلى انه أيضا له مشاركة أســاسية فى أستعادة التوازن الاساسى بين التيارات الضعيفة والتيارات القـــوية أى بين الاعلام والانتاج ، وعلى ذلك فان هذا الجهاز الذكى يســـاعد فى تحمل عبء المجازفة الانسانية .

واذا كان الاتجاه نحو التخلص من عشر العاملين فى مجال الاعـلام أى الموظفين ذوى الياقات البيضاء سوف يستمر فيه فان مـن الضرورى الاجابة على السؤال عما هى الوظائف التى سيعمل بها الرجال المتعطلون المفصولون من مجال الاعلام بعد تركهم الوظائف الكبيرة ذات الامتيازات الى وظيفة متواضعة مثل كاتب الملف . والاجابة التى يسمعها اكثر فأكثر ، والتى يزداد الاقتناع بها ، وهى اجابة منطقية ، هى أنه اذا حلت الآلات الخاصة بالاعلام والاتصالات محل الموظفين العاملين فى مجال الاعلام ، أو كان هذا ما سوف يحدث ، فانه من الممكن ايجاد وظائف فى مجال انتاج الصناعات الثقيلة وفى التخطيط للمنتجات الخفيفة . ولـكن هناك ، مع الاسف ، عقد ومشاكل فى هذا الجدل ، يوضحها المثال التالى : لو انه قدر أن حوالى ٥٠٠ر٠٠٠ مكتب فى كندا قادرة على تقليل تكاليفها الشكلية بالتحول الى البريد والارشيف واستخراج المعلومات عن طريق استخدام الجهاز الالكترونى وذلك باستثمار حوالى ١٠ر٠٠٠ دولار لكل جهاز لنقل الكلمة على الخط المتصل بتسهيلات وجود الجهاز الرئيسى ( السنترال ) ووجود شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية . واذا تم هذا التحول فى خلال عشر سنوات فانه من الممكن انشاء صناعات ثقيلة بما يساوى ٥٠٠

مليون دولار سنويا ، وتوفر وظائف دائمة لحوالى ١٠٫٠٠٠ عامـــل فى المصانع ، كما أن صناعة المنتجات اللينة تحتاج لعمال ضعف هذا العدد ، الاجمالى الى حوالى ٣٠٫٠٠٠ وظيفة ، بل ربما يصل الى حوالى ٥٠٫٠٠٠ وظيفــة . ولـكن هذه الاعدات ( الاجهزة ) سوف تحـل محل عمل نحو ٥٠٫٠٠٠ من الموظفين فى مجال الاعلام أى ذوى الياقات البيضاء .

والحجة التى عكس ذلك من جانب مؤيدى الاقتراح هى « التصدير » : والمرء يجب أن يتساءل : « الى أين التصدير ؟ » . فاذا كانت سياســة الدول المتقدمة متشابهة ــ وذلك باحداث وعمل برنامج اعلام للصناعات الثقيلة واللينة وايجاد أسواق تصدير لها ــ فانه سيكون عندنا ما يسميه خبراء الحساب لعبة « س من الاشخاص والناتج صفر » . أى انه اذا كان كل المشتركين فى مثل هذه اللعبة متمسكين بنظام واحد ومتساوين فى المهارات فان أحسن عائد هو الذى يكسب فيه الجميع ، مبالغ اللعب ، واذا كان هنـــاك ربح فانه قد يكون مـــن ناحيـــة أخرى محيـــرا أو أثارة للاعبين !

وفى هذه المذكرة الساخرة التى تشعر المرء بالفشل أريد أن أستمر حتى أصل الى القطاع « الثالث » ، وعلى وجـــه الدقة الى الارســـال الاذاعى ، وطباعة الصحف وصناعة تسلية الجمهور . انه من السهل الاعتقاد بعد ٢٥ عاما من اختراع التليفزيون وخمسين عاما من اختراع الراديو أن الاتصالات الجماهيرية هى أشياء تظهر قانون الطبيعة . وحقيقة أن وسائل الاتصال الجماهيرية باستخدام الآلات الالكترونية لايزيد عمرها عن نصف قرن من الزمن وكذلك ظهور الصحف لا تزيد عن زمن العصور الوسطى .

ان التوسع السريع للقدرة الانتاجية والانخفاض الشديد فى تكاليف وحدة الاتصالات السلكية واللاسلكية المتحدة المحور قـد بدأت فعلا تهز صناعة الارسال التلفزيونى فى كندا وتجعلها غير مستقرة . والمدن التى كانت عن طريق السلطة المنظمة سوقا محجوزة لمحطتين أو ثلاث للارسال التلفزيونى قـد أصبحت مخدومة بعشر قنـوات أو ثلاثين قنـاة أرسال تلفزيونى تصل اليها من دول بعيدة عن طريق الموزعـــات السلكيـــــة المتحدة المحور .

وفى مقدور مشاهدى التلفزيون فى أغلب المدن الـكبيرة فى كنـدا الآن مشاهدة الارسال التلفزيونى على شبكات ارسال كل دول أمريكا وأيضا أغلب المحطات المجاورة ، واختيار أى المحطات لمشاهدتها امر محير ، لان أغلب المحطات تستحق المشاهدة ، ولكن بعضها أحيانا لا يستحق عنـــاء البحث عنه . كما أن التوصل الى اكتشاف الاسلاك المصنوعة من النسيج ( النسيج الضوئى ) سوف يزيد الطاقة الانتاجية الى ما هو اكثر ممـــا

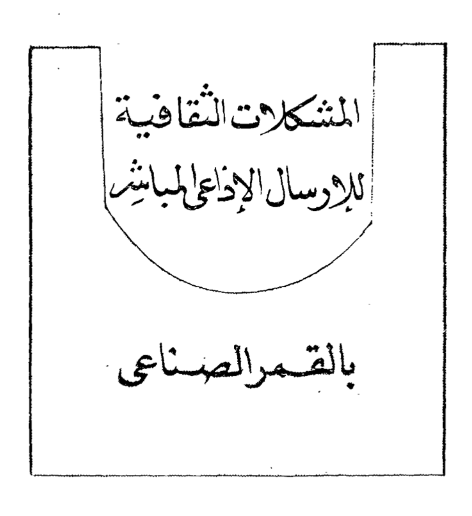
يمكن التنبؤبه بالنسبة للمصادر التى يمكن معرفتها سلفا بوسائل الترفيه الجماهيرى وصناعة تخطيط وانتاج البرامج نفسها . وليس من الصعب أن نرى أن الطريق ـ بين ثلاث محطات ارسال تلفزيون فى بلدة وثلاثين محطة أخرى ـ تقدم تقريبا كل أنواع البرامج المختلفة التى تريدها الجماهير فى القارة بالاضافة الى نسخ طبق الاصل من برامج فى قارات اخرى ـ يمكن ان تبلغ ذروة النجاح فى استيعاب كل فئات المشاهدين وبالتالى وصول المعلومات المطلوبة المختلفة المصادر الى المشترك بناء على رغبته .

واستقلال الخبرات الوفيرة لما يزيد عن ١٠٠ قناة يمكن أن يشاهدها اهل المنزل عن طريق أسلاك النسيج ( النسيج الضوئى ) أو الكابلات المتحدة المحور ، يعنى صناعات لخدمة جديدة وقد نتجت عن سوء التقدير الاقتصادى لوسيلة اتصالاتهم الحالية وهى بصفة عامة الورق . وهى تضم صناعة الصحف اليومية ، والمدارس ، وهى تهم بصفة خاصة اعدادا متزايدة من البالغين الذين يتطلب عملهم تزويدهم بالورق على نطاق واسع ، وهؤلاء يمكن أن يكونوا هم المتعلمين والملحنين والمؤلفين والخطباء الذين كان اقترابهم من وسائل الاتصال الجماهيرى ممنوعا من الناحية الاقتصادية فى الماضى ، وصناعات الاعلام المتنوعة ، المختلفة باختلاف النقابات المهنية وبتعدد المواهب والهوايات للافراد ككل ، هل يمكن لهذا الاتحاد بين الدفع والجذب أن يبشر بانفصال نظم الاتصال الجماهيرى والمؤسسات ؟ وما هى النتائج التى ستتكون لهذا التطور فى عالم الاستهلاك الذى يهتم بالاسم التجارى ( العلامة التجارية ) وهو يسيطر على اقتصاديات الدول المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية ؟ ولهذا السبب ما هى النتائج المحتملة للنظم الديمقراطية وقدرتها على الحكم ؟ وأنا ليس عندى أجابات علمية دقيقة يمكن استنتاجها لمثل هذه الاسئلة . ولكن يبدو أن كثيرا من هذه القوى الدافعة والضاغطة والنهايات الفاترة تشكل بعض المناهج والاتجاهات ( الاختيارات ) لكل من اتصالاتنا السلكية واللاسلكية ولمجتمعاتنا فى العقد القادم . وحقوق الاختيارات هذه تحتضن نموذجا جديدا لمذهب التعدد وتبادل الاعتماد على النفس فى قارة أمريكا ، وأيضا ربما لمصالح اعلامية على المستوى العالمى .

واخيرا فانه فى داخل الحدود الواسعة لقطاع الخدمات يوجد شيء يمكن أن يطلق عليه « الناتج القومى الاجمالى الى غير المنظور » ، وهو ما يقوم به الافراد خارج نطاق نظم المحاسبة العالمية والقومية ، مثل عمل مديرة المنزل ، وصناعة اخدم نفسك بنفسك ، وتشمل أيضا وظائف ثانوية يدفع اجرها فورا ، رايضا ، وقبل كل شيء ، ما يقارب ثلاثين ساعة

كل اسبوع فى مشاهدة برامج التلفزيون ، والطهو المنزلى ، واكثر من ذلك استخدام معلبات المواد الغذائية وحياكة الملابس المنزلية واصلاحها ، والعناية بالحدائق ، وكذلك الكثير من الحرف التى تتطلب مهارة فى صنعها ،، والتى تحول ٢٫٠٠٠ سعر حرارى الى ٤٫٠٠٠ حرارى فى المتوسط من الطاقة التى يحصل عليها البالغون.وتحولها الى منتجات نافعة للمعيشة ، ومعرفة ما تحتاج اليه من هذه المهن قد قدم مجالا واسعا للجيلين أو الثلاثة الاجيال الاخيرة فى أمريكا الشمالية ، وذلك بمشاهدة برامج التلفزيون ، وأدى الى بعض التغييرات المفاجئة كنتيجة للانشغال الزائد والارهاق الشديد . وأصبح الخروج للنزهة يوم الاحد لقضاء الاجازة فى جو جميل بعيدا عن المنازل وعدم القيام بأى مجهود عضلى شيئا ضروريا . واتخاذ هذا النظام للحياة يعوضهم عن قلة استخدام عضلاتهم بسبب استخدام الآلات الالكترونية . وأحسن لذلك هو علبة « البسلة المحفوظة » التى تحتاج فى صناعتها الى ٢٫٠٠٠ سعر حرارى ولكنها لا تعطى الا ٢٠٠ سعر حرارى فى التغذية .

ومن الناحية النوعية ، اذا لم يكن من الناحية الكمية ، سوف تكون من ناحية الجزء « غير المنظور » للناتج القومى الاجمالى ، حيث تلعب وسائل الاتصالات دورا كبيرا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية سيكون له نتائجه العظيمة فى بقية هذا القرن ، وذلك بمساعدة الافراد فى أوقات فراغهم أو أيام تعطلهم عن العمل بأن يكونوا أو يشكلوا حرفا جديدة أو وظائف نافعة للمجتمع ، حيث يقوم الافراد بعمل نافع لوطنهم ولانفسهم فى مجتمع متقدم بالاعلام والمعرفة ، اللذين يسهل على جميع الافراد الاستزادة منهما لرفاهية البشر .




**لقد تم تناول الآثار الثقافية للاقمار الصناعية للارسال المباشر من خلال ثلاثة خطوط رئيسية من التقويم بعيد النظر :**

أولا : هناك التقويم القائم على التفاؤل التكنولوجى حيث يستنبط الناتج الايجابى المفترض للبرامج التعليمية بالقمر الصناعى بطريقة مباشرة للاتصال العالمى حسب الايديولوجية المعروفة ( بالتدفق الحر ) .

ثانيا : هناك التفاؤل القائم على تحليل الصناعات الثقافية الدولية وقواها التسويقية حيث يفترض استمرار وزيادة الاتجاه الطويل المدى للتركيز الدولى كنتيجة لتطبيق تكنولوجيا الارسال الاذاعى المباشر بالقمر الصناعى الذى تنتج عنه النمطية التى تفت فى عضد التنوع التقليدى للثقافات القومية .

ثالثا : هناك الحوار الذى يقلل من أهمية تأثير التكنولوجيا على التطور الثقافى . لقد ظهر أن أى تجديد ــ اذا استثنينا الطباعة ــ فى

الكاتب : يورجيـو ليتيونين

بالتعاون مع : بيرتي هيـمانوس

كارل نوردينستزج

تاپيو ڤارس

مدير معهد العلوم الاجتماعية بجامعة تامبير . ومن مؤلفى ( الاتصالات الجماهيرية الدولية ) ( ١٩٧٤ ) . اشترك مع ا. الاردت فى تاليف كتب علم الاجتماع . وقد كان رئيسا سابقا لجمعية ويستر مارك وعضوا فى مجلس تحرير ( الجريده الدولية لعلم الاجتماع المقارن ) . وقد قام بالتدريس فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وفى اماكن اخرى ..

المترجمة : سعاد عبدالرسول حسن

مديرة ادارة بالشعبة القومية لليونسكو .

---

تكنولوجيا الاتصالات يبدو يسود بدرجة أقل من حيث تأثيره بالمقارنة لما كان يتنبأ به عند بداية تطبيق هذا التجديد .

ولا يمكن رفض أى من هذه الطرق الثلاث الرئيسية المتطلعة للمستقبل كلية . ولكن قد يبدو من الافضل أخذ كل واحدة منها كجزئية من البدائل الممكنة ثم محاولة دراسة العمليات القومية والدولية التى يمكن أن تحدث تأثيرها من حيث الناتج التاريخى الفعلى . وما يقترح انما هو تقويم للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتغيرات الهيكلية المستقبلية وتأثيرها على الناس وعلى طرق حياتهم . وفى هذا الاطار الاجتماعى العام تعتمد الصورة الثقافية الدولية ليس على تجديد تكنولوجى منفرد مثل الارسال الاذاعى المباشر بالقمر الصناعى فحسب ولكن على مجموع العمليات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية كذلك .

دعنا نأخذ بعض أمثلة بطرق المعالجة الممكنة . أن قوى السوق الدولية للصناعات الثقافية مسؤولة عن التسيب فى وجود تركيز عالمى فى

السوق وزيادة الروح التجارية للمضمون الثقافى ( مثل تطوير الانتاج المتعدد الجنسيات وتسويق الكتب الاحسن مبيعا والافلام الرئيسية.الخ).

ما هى اذن القوى الاقتصادية والثقافية والسياسية التى يمكن أن تغير مجريات تلك الاحداث ؟ واذا لم تكن هناك تلك القوى فهل نتوقع اتجاها نحو التركيز العالمى للسوق الثقافية العالمية ؟ وما هى النتائج التى ستترتب على ذلك بالنسبة للثقافات القومية ؟ لقد كان هناك اتجاه آخر فى طريقة الحياة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة يتميز بالثنائية نحو خصوصية وقت الفراغ وبعض أشكال السيطرة الجماعية فى الانشطة الاجتماعية . فهل يمكن لمثل تلك التجديدات التكنولوجية مثل الارسال الاذاعى المباشر بالقمر الصناعى أن تساهم بأدوات جديدة محسوسة ومدركة من أجل الانشطة الثقافية فى المجتمعات المختلفة )

قبل محاولة القيام بتقويم للحديات الثقافية الدولية التى قد تقضى عليها تكنولوجيا الارسال المباشر بالقمر الصناعى فى المستقبل ، دعنا نتأكد من أنه لا توجد هناك تيارات خفية غامضة فى القدرة على فهم الطبيعة الجوهرية لهذا التجديد التكنولوجى .

ان استخدام القمر الصناعى فى الارسال المباشر فى أجهزة الراديو والتليفزيون ( الاجهزة المنزلية ) لا يعدو أن يكون ببساطة مجرد طريقة جديدة للاستقبال فى الاجهزة المنزلية السمعية والبصرية دون أن يتم الارسال بواسطة شبكة محطة ارضية ، ان محطة التليفزيون أو الراديو التقليدية يمكن أن تصل الى مساحة ١٠٫٠٠٠ كيلومتر مربع مع وجود نقاط ضعيفة فى المناطق البعيدة ، ولكن القمر الصناعى يمكنه أن يغطى مليونا أو مليونين من الكيلومترات المربعة وأن يصل الى كل كوخ مهمل فى كل واد .

هذا هو كل شيء من حيث الاساس . ومن خلال بعض الغموض الغريب قد يبدو أحيانا كما لو أن أحدا قد طلب منه أن يعتقد أن الاقمار الصناعية سوف تجعلنا جميعا مختلفين : قد نصبح أكثر تعقلا أو أكثر سعادة أو أكثر شقاء .

وفى ضوء النظرة التاريخية فان تكنولوجيا الاقمار الصناعية تمثل بوضوح أكثر توزيعا للتجديد وليس انتساجا للتجديد فى التتابع الطويل لتجديدات وسائل الاعلام . لقد ظهر منذ سنوات مضت أن فن الطباعة ثم الراديو ثم بعد ذلك فى فترة أحدث التليفزيون كلها أدوات ذات أهمية اجتماعية سواء فى توزيع المعلومات أو انتاج المعرفة فى المضمون الفعلى ( هيمانسوس وأستيب ١٩٧٩ ) .

## هل تمثل الاقمار الصناعية تحديات بالنسبة للثقافات القومية والعلاقات الدولية ؟

ان توضيح الارسال بالقمر الصناعى المباشر لا ينطوى بداهـــة على مستقبل يمكن التنبؤ به بوضوح . ولما كان هذا التجديد ليس الا مجرد انتشار للتكنولوجيا ، فان ذلك لا يعنى بالضرورة أن هيكل مضمون وسائل الاعلام سيظل دون أن يتأثر . وبينما يوجد مثل هذا التقويم ( المتشـابه تقريبا ) فان اتفاقا شاملا لوجهة النظر الدولية يتسع نطاقه بوضـــوح ــ يعتقد أن تلك التغييرات الهامة فى نظام توزيع وسائل الاعلام حــرى أيضا باحداث تغييرات فى مضمون البرامج الدولية وبالتالى فى اختيار البرامج بواسطة العامة .

وكما هو معروف فان هناك تفسيرين متضادين بكل ما تحمله الكلمة من معنى لما تنطوى عليه بداهة تغييرات المضمون : وهذه التفسيـــرات تعرف فى الغالب على انها « التدفق الحر » .

و « الاستعمار الثقافى » ولما كانت تلك المسميات ثقيلة من النـاحية الايديولوجية ، فاننا نفضل تصورا اشمل من اجل التوضيح التحليلى . وفوق ذلك فان مدارس فكرية كثيرة تتمركز حول تلك الثنائيـــة ، تؤكد احداها التراث الحر للتبادل الثقافى وتميل الاخرى نحو التبادل الثقافى المنتظم . ويمكن هنا فقط أن نلخص الموضوعات والمناقشات المعقدة التى ترتبط بالضرورة بالاعتبارات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية .

لقد نبعت وجهة النظر الحرة ابان الفترة التاريخية للحركة التحررية العقلية ثم الثقافية التى تفترض انه فى ظروف منافسة السوق الحـــرة للمنتجات الثقافية فان أحسن كتاب وأحسن فن وأحسن فكـــرة تكون مؤهلة للفوز بالضبط كما هو الحال فى المنافسة الحـــرة للمنتجـــات المادية . وأن أحسن منتج يكون مؤهلا بكثرة الطلب عليه . وبالمقارنة لتلك « الدارونية » الثقافية ، فان الوضع بالنسبة للتبادل الثقافى المنظم يعتمد على ملاحظة الســـوق الثقافى الدولى حيث الافلام واكثر الكتب بيعا وغيرها من المنتجات الثقافية قد خلقت بواسطة تطـور مماثل للانتاج وسوق البحث واساليب تنمية المبيعات مثل اى سلعة أخرى تصنع من أجل الاستهلاك . ولذلك فالامر ليس أحسن انتاج فكرى ولكن احسن تسويق للانتاج هو الذى يستحق الفوز .

ولكى نصور كيفية تطبيق مثل هذه الثنائية لايديولوجيات الاتصال النموذجى بالنسبة لموضوع الاتصال المباشر بالقمر الصناعى ، فاننا نلخص

هنا بعض أمثلة للاوضاع السائدة : فعلى سبيل المثال يمثل « ايثيـــل ى سولا بول » ( ١٩٧٩ ) وجهة النظر الحرة بحق . فهو يعترف بأن نوعية مادة وسائل الاعلام التى تتدفق فى الوقت الحاضر من خلال الســوق الثقافية الدولية « لا تنتهك المحظورات الثقافية القائمة ســواء تلك التى تتعلق بالعنف أو الجنس أو الآداب أو المقدسات » . ولكنه يقر أن هـذا الانتهاك لا يلقى معارضة بل أنه يكون مرغوبا من وجهتى نظر رئيسيتين على الاقل : أولا لانه يعبر عن الاختيار الحر لاصحاب وجهات النظر . وثانيا لان التدخل الخارجى فى الشخصية الثقافية لدولة يعتبر جزءا ضروريـا فى عملية « تحديثها » .

وتواكب المناقشة الاولى بطريقة مباشرة النظرية الليبرالية « دعـه يعمل التى سادت اوربا الصناعية ابان القر التاسع عشر دون أى محاولة لتوضيح تعديل المسار أو التكيف مع التحـديات المعاصرة للتطـورات الاجتماعية الفنية . وفى معرض التعليق على متطلبات المناطق الصغيرة أو الضعيفة ــ من حيث التأثير الثقافى ــ لحماية شخصيتها المحلية والثقافية القومية كتب بول ( ١٩٧٩ ص ١٤٢ ) انه « بصفة عامة » لا تحتاج الثقافة الى حماية لان الثقافة هى » ما ترتبط الناس بها بالفعل « . أى أن ثقافة تتولد من خلال عملية بسيطة تتم فى « سوق الافكار » : فاذا أرضـت الثقافة متطلبات السوق ، واذا قامت وسائل الاعلال المحلية بعملهـا على أكمل وجه فى تقديم الانتاج الذى ينـاسب الثقافة فان المشاهد لن يمتـد بنظره الى الخارج » .

ان استيعاب الثقافة يكون تعريفيا ومعياريا . ومن الامثلـة التى أعطاها بول مثال فيتنام فى النصف الاخير من عام ١٩٦٠ ، عندما قدمت سايجون وحليفتها امريكا التليفزيون كنوع من المساهمة فى سلوك الحرب سواء بهدف مساعدة المجموعات الامريكية على الشعور بانها فى وطنها أو بتحسين « نوعية الحيـاة » والتخفيـف من « الملل الريفى بالنسبـة للسكان » .

وقد انشئت قناة لتقديم برامج امريكية باللغة الانجليزية للقـوات الامريكية ، بينما خصصت قناة أخرى للبرامج الفيتنامية التى تقـدم مضامين وطنية . ولقد اصبحت هذه القناة الاختيار الاول للريفييـن ، بينما نجد المدن الكبرى التى تأثرت كثيرا بالفعـل من الناحية الثقافية بالحضور الاقتصادى والسياسى والحربى للولايات المتحدة قد انجـذب « بالبرامج البراقة جيدة الانتاج » . وبينما استطاع الغرباء من المتحدثين بالانجليزية بأعدادهم الكبيرة وبجرائدهم وعرباتهم ومظاهر حياتهم الاخرى أن « يدمروا وعاء الثقافة الفيتنامية » جاء المضمون الاعلامى الغربى لخدمة

السكان المدنيين الذين اكتسبوا بالفعل ثقافة جديدة ولكى يغذى احتياجات تلك الثقافة .

وهنا يدخل التأكيد الليبرالى الرئيسى الثانى الذى يختص بالتحديث. فالاشكال التقليدية للثقافات القومية لا يمكن أن تنتعش فى ظل الضرورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . كما أن المصادر المتوقعة للتحديث هى المجتمعات الصناعية الغربية وثقافاتها وبينها بالطبع أولئك الذين يملكون اكثر وسائل المعرفة التكنولوجية تقدما واقوى الامكانات التسويقية الدولية .

ولما كان التطوير المتوقع والمرغوب فى الوقت نفسه يعرف بأنه ترك الثقافة التقليدية واقتباس النماذج الفنية والاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمعات الصناعية الغربية المتقدمة ، فان التدفق الدولى للمعلومات المتوقع أيضا ( والمرغوب فيه ) يوجه من العواصم الصناعية الغربية الى جميع المناطق الاخرى فى العالم . وتوضح الدراسات أن « الرجال التقليديين » يكونون فى الغالب غير متعلمين وجهلة ومهتمين فقط بثقافتهم القومية . بينما « الرجال العصريون » يكونون من سكان المدن المتعلمين الذين تعتبر وسائل الاعلام الاجنبية مصدر معلوماتهم الرئيسى ( ليرنر ١٩٥٨ ) . ان ذلك علامة على أن وسائل الاعلام « تقوم بوظيفتها » فى المجتمعات المتقدمة التى تعتبر من صميم مصادر التحديث ، عندما يكون الناس ( كما هو الحال فى الولايات المتحدة ) غير مهتمين بالبرامج اجنبية انتاج فى وسائل اعلامهم . وكما يقول « بول » سواء كان محقا فى ذلك أو مخطئا « انهم مقتنعون بأنهم يحصلون على الحقائق الاساسية من خلال وسائلهم الاعلامية حيث الفيصل الرئيسى فى جذب الانتباه لوسائل الاعلام الاجنبية هو تجاوب الوسائل المحلية مع رغبات واهتمامات العامة » ( بول ١٩٧٩ ص ١٤٢ ) .

ومن الناحية المنطقية فانه من هذا المنطلق الليبرالى يعتنق بول وجهة نظر مؤداها أن الارسال الاذاعى المباشر بالاقمار الصناعية يجب أن يتدفق أيضا بحرية كلما أمكن .

ونصيحته للدول النامية أنها « يجب أن تصر على الاتصال الاكثر حرية كلما أمكن من خلال الوسائل السلكية واللاسلكية مع أحسن مصادر المعلومات المتاحة من أى مكان فى العالم . كما يجب عليها أن تهتم بمجابهة جميع العقبات التى تقف فى سبيل التدفق الحر للمعلومات . وفوق ذلك فانه يعتقد أنه كلما كان تدفق المعلومات حرا كلما اتسع مجال الاختيار أمام الدول النامية وفرصها لتعلم « انتاج نفس نوع برامج المعلومات فى أوطانها » ( بول ١٩٧٩ ص ١٥١ — ٢ ) .

وكما هو معروف على نطاق واسع فان الدول النامية لا توافق مطلقا على التدفق الحر للتوصيات . وهذه الدول ليست وحدها . ولقد توصل عدد متزايد من البحوث التقديرية فى الدول المتقدمة الى نتيجة محـــزنة وهى أن النتائج الثقافية لتكنولوجيا الارسال المباشر بالقمر الصناعى قـد تؤدى فى تدفقها الحر الى زيادة حدة مشكلات الكيانات الثقافية الصغيرة والكيانات الثقافية الفقيرة من حيث المصادر الاقتصادية والتنظيمية .

فعلى اى اساس ؟ دعنا نفحص احدى الحالات الاكثر توثيقـا التى أوردها « هاميلنك »( ١٩٧٧ ) لقد توصل من اطلاعه على مئات البيانات والتقارير البحثية والاحصائيات الى أنه ليست تلك الحرية غير المـرغوبة بل حقيقة الاتصالات المعاصرة هى التى توضح أن « التدفق الحر » ليس حرا على الاطلاق فى الواقع « أن التدفق السائد للاتصال الدولى ليس « التدفق الحر » كما هو ينبغى أن يكون ، ولكنه جزء معقد من النمـوذج الاقتصادى والسياسى العالمى ، حيث ينظم لتدفق ويشوش ويضـخم من خلال اجراءات السوق واستخدام القوى المشتركة التى تتخطى الجنسيات أو الضغوط السياسية الدولية . ولقد وضـــع هاميلنـك قائمـــة بأهم المؤسسات الدولية التى تتخطى الجنسيات والتى تعمل فى مجال الاتصال الدولى ، وتتضمن المؤسسات التى تقوم بنشر الافلام والاخبار الاعلانيـة وأقمار الارسال والكومبيوتر والالكترونيات والاتصالاتالسلكية واللاسلكية وغيرها من المعلومات الاخرى الخفيفة والدسمة.وهذه القائمة تم تجميعها من التقارير السنوية للمؤسسات المختلفة . ويوضح كتاب « الثروة وعصر الاعلان » أن واحدا وثمانين من أكثر المؤسسات الدولية بيعا تتحكم فى ٧٥ ٪ من تدفق الاتصال الدولى ( هاملنك ١٩٧٧ ص ٢٣٥ ــ ٨ ) .

وتتضمن بعض فقرات من وثيقته بيانات توضح تركيز ملكية مؤسسة « الانتلسات » ( الولايات المتحدة ٣٨ ٪ ، والمملكة المتحدة ١١ ٪ وبقيـة الدول ملكية قومية تتدرج من استـــــراليا ٤ ٪ الى زامبيا ٥.ر ٪ ) . وهناك تركيز مماثل فى صادرات التليفزيون ( المملكة المتحدة وفـــرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية يحقق كل منها ربحا ، ولكن الولايات المتحـدة لا تزال أكبر المصدرين ) . وفى امريكا اللاتينية حيث مؤسسة (هيرست) التى تعد واحدة من بين مجموعة عــــديدة من أقوى المؤسسات الدولية تسيطر عليها وكالتها الدولية للطباعة المعروفة باسم « المؤسسة الملكيـــة للنشر » على سوق لمسلسلات الهزلية فى أكبر الصحف التجارية اليومية . « وتعتبر المسلسلات الهزلية من أعقد الوسائل ولكن من أكثرها تأثيرا من حيث نشر الايديولوجيات . وهذهالمؤسسة وحدها تبيع مسلسلاتها الهزلية

بثلاثين لغة لاكثر من ٥٠٠٠ صحيفة يومية فى مئة دولة ( انوراد ١٩٧٥ ، المؤسسات الدولية . هاملنك ١٩٧٧ ص ٥١ ، وماتيلارت ١٩٧٩ ) .

وعند تقويم التأثير الثقـــافى لتكنولوجيا الاتصـــالات والتنظيم الاقتصادى فى الوقت الحاضر وفى المستقبل قام هاملنك بفحص العلاقة بين التصنيع والثقافة حيث انها تطورت فى ظل ظروف اقتصادية رأسمالية وتوضح التطورات ـ التى تمت فى ظل « ظروف اقتصادية بيـروقراطية اشتراكية ـ كثيرا من أوجه التشابه ، ومع ذلك فاننا نركز على الدول الراسمالية المتقدمة لان نماذجها تميل الى أن تشكل أنموذجا للاتجاهات العالمية . « ان تصنيع الثقافة » وتوزيع المنتجات الثقافية فى الســوق التجارية يمثل تحولا فى الاعمال الفنية الذاتية والصحفيـــة وغيرهـــا من الاعمال الى سلعة استهلاكية تخضع لابحاث السوق (سكيلا ـ ١٩٧٩) وفى الوقت نفسه فان تصنيع الثقافة جعل من الممكن توجيه القيم الثقافية العامة نحو الاستهلاك . فالناس يجب أن « يدفعوا لتقبل السلع والخدمات التى تقدم كما لو كانوا قد طلبوها عن طريق الاتفاق الجماعى » . وهذا الاتفاق الجمــاعى يخضع للتصنيع الصناعى من خـلال السوق والاعـلان والاقتراع .

ان الناقلات الحديثة للمنتجات والافكار الثقافية وخاصة تكنولوجيات الوسائل الالكترونية التى تجعل الانتاج والتوزيع الدولى مؤثرا تساهم فى تسهيل الغزو الثقافى حسب ما يقوله هاملنك ( ١٩٧٧ ص ٣٨ ) :

لقد تخطى التصنيع فى عملية تطوره التاريخى الحدود القوميـــــة واصبح عالميا . وخلال هذا التحول العالمى للتصنيع أصبح من المتوقع أن يكون تصوره للقيم على أساس عالمى وأصبح من المألوف أن يكرر فى الدول الاجنبية الاساليب العصرية للانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك . وفى الوقت نفسه فان السلع الثقافية العصرية سوف تنتج وتوزع ويتم تبادلها واستهلاكها فى الدول التى يغطيها القمر الصناعى . وبذلك يتم غــــزو الثقافات الوطنية » .

وبالنسبة لتكنولوجيا القمــر الصناعى فان هــذه المناقشة نادرا ما تقترح دورا متوازنا أو لا مركزيا فى ميدان التبــادل الثقــافى . لانه لمـا كان نظام انتاج وتوزيع القمر الصناعى حكرا على قلة مـــن ممثلى صناعة الالكترونيات وسفن الفضاء ، فان من المفروض أن يقوم هؤلاء بتوجيـــه التكنولوجيا الجـديدة بما يتمشى مع مصالحهم ونعنى بهـــا المبيعـــات التكنولوجيا الجديدة بصفة مبدئية ثم مبيعات المنتجات الثقافيـــة فى مرحلة لاحقة ونعنى بها البرامج . ولكى يوضح هاملنك ذلك فانه يقوم عمـــل الـ ( ا. ب. س ) الدوليـــة العمـلاقة التى استطاعت أن تخلق « وسيلة

موحدة واسعة الانتشار على المستوى العالمى يمكن للاعلان العالمى شراؤها بطريقة مركزية ( تايلر ١٩٦٦ ) .

وفى تنبؤ حديث للتكنولوجيات الجديدة وخاصة الارسال المباشر بالقمر الصناعى يشير جويسب ريشيرى ( ١٩٧٩ ) الى أن « زيادة قنوات التليفزيون تنطوى بداهة على زيادة مقابلة فى ساعات ارسال البرامج . وهذا يؤدى الى التطلع الى تمويل مالى من خلال الاعلان ، مما يترتب عليه تأكيد الاتجاه نحو اضفاء الصفة التجارية على النظم التليفزيونية » وعلاوة على ذلك فان الاتجاه نحو التوحيد الدولى أو تكامل نظم الراديو والتليفزيون بجانب التكنولوجيا الجديدة من شأنه أن يؤدى الى « احداث تحول فى تكنولوجيا الاقمار الصناعية بحيث تصبح تهديدا خطيرا لمستقبل الامم والثقافات ما لم يتم تقويم التحكم والتنظيم الديمقراطى » ( ريشيرى ١٩٧٩ ص ٣ ١) .

وبين هاتين المدرستين الفكريتين اللتين تتعلقان بسياسات الاتصال وبين التقديرين اللذين تم تلخيصهما للاحتمالات المستقبلة هل يمكن أن ينشأ اى نوع من الحقيقة ، الموضوعية ؟ أم أن تلك المشكلات وتقويمها يجب أن يفهم من زاوية السياسات اليومية على انها مشكلات تستعصى على المعالجة العلمية ؟

ان نظرة الى التجربة المحسوسة من شأنها أن تلقى الضوء على الموضوع . وبالطبع فان تجربة المستقبل لا يمكن أن توجد . ومع ذلك فالتجمع الدولى لاقمار الارسال الاذاعى المباشر العاملة قد يعطى نظرة مستقبلية مختلفة من خلال تأثيرها . ومن عرض الوسائل السائدة وعلى الاقل من حيث انها اول تكنولوجيا فى التاريخ ، أصبح فى امكانها — كلما كان ذلك مطلوبا — أن توجد البرامج التليفزيونية المنظمة دوليا والعالمية كذلك وحتى اذا لم يستغل هذا الاختيار لاقصى حدوده فان نظاما تليفزيونيا عالميا فرعيا يمكن ان يقدم تغييرا يستطيع ان يحدث بطريقة غير مباشرة تغييرات ثقافية نوعية وليس مجرد زيادة فى كميات البرامج التى يتم توزيعها .

## طرق معالجة لسياسات الوسائل الجديدة :

يجب أن نؤكد انه لا يوجد ما يطلق عليه تأثير التكنولوجيا . ولكن يمكن أن يكون هناك تأثيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية للاستخدام المعين للتكنولوجيا . وفوق ذلك فان التكنولوجيا تصاحبها عادة سياسة اجتماعية معينة قد تكون واضحة ومفتوحة او خفية مستترة .

ومن الناحية الظاهرية قد يبدو أن التكنولوجيا نفسها قد قررت نموذج الانتاج الثقافى . ففن الطباعة ينظر اليه اليوم على سبيل المثال باعتباره توأما لنشأة المطبعة الحرة . ونعنى بذلك المطبعة المتحررة من سلطة الدولة والحزب والبرلمان أو الرقابة الشعبية . ولكن امعان النظر فى الظروف التاريخية يعطى صورة مختلفة . فهل يبدو التجديد الرئيسى التالى لتكنولوجيا الاتصال الجماعى ونعنى به الارسال الاذاعى كيانا له شخصيته المتميزة عن الصحافة ذات الملكية الخاصة والسوق المنظم ؟ انه يبدو كذلك فى الولايات المتحدة وقلة من الدول الاخرى . لقد أدت التكنولوجيا فى أوربا الغربية الى شكل من أشكال الخدمة العامة للارسال الاذاعى . ولقد طوعت التكنولوجيا لاعطاء نوع من الارسال يتميز بالشكل الاجتماعى الذى لا تمليه الضرورة بل القرارات السياسية التى تكون لها نتائج ثقافية مختلفة جدا .

ومن الممكن ان تتطور الممارسة الغربية لاستخدام تكنولوجيا الطباعة ـ مع حتمية أن يكون هذا الاستخدام من خلال المطبعة الحرة ذات الملكية الخاصة ـ فى ظل ظروف معينة الى نوع من الخدمة العامة اذا اتخذت قرارات سياسية أخرى . وقد ولدت الصحافة الاوربية فى الواقع وهى تلبس ثوب الخدمة العامة الى حد بعيد . أما « المطبعة الحرة » ذات الملكية الخاصة والتوزيع التجارى فكلها ظواهر جاءت متأخرة . فحتى عام ١٩١٥ كانت أكثر الصحف الفنلندية توزيعا يملكها حزب العمال الديمقراطى الاشتراكى .

ان الشكل والتأثير الاجتماعى والثقافى لتكنولوجيا القمر الصناعى التى برزت فى الوقت الحاضر مرتبط ايضا بالاعتماد على القرارات السياسية التى تتعلق بوسائل الاعلام سواء على المستوى القومى أو الدولى .. ولذلك فانه من الاهمية بمكان النظر الى متغيرات السياسة التى تتخذ أو يتم تخطيطها فى أجزاء مختلفة من العالم .

ان هناك ثلاث سمات رئيسية لتكنولوجيا الارسال بالقمر الصناعى ساعدت بطريقة رئيسية على ظهور توقعات ثقافية فى المناقشة السائدة ( وكذلك فى محادثات المبيعات التى تتم بين المتعهدين ) .
التغطية الكاملة للحدود .

ان التغطية الكاملة للحدود تعتبر هدفا مثاليا من الناحية الفنية ونعنى بها الوصول الى أبعد المناطق وحتى اكثر المناطق تشتتا ، حيث يمكن لتكنولوجيات الاتصال الاخرى مثل شبكات التليفزيون الارضية والتليفزيون المعتمد على الاتصالات السلكية ووسائل الطباعة أن تواجه الصعوبات .

وتتاح فى الجماعات المعزولة ثقافيا سواء كانت قومية أو أحد الفروع القومية الفرص عن طريق التغطية الكاملة للحدود من خلال برامج التليفزيون ( وهذا ينطبق أيضا على الراديو . ولكن ارسال الراديو يمكن أن ينتشر بواسطة تكنولوجيات أبسط وأرخص من القمر الصناعى ) .

## وصول الاتصال الجماهيرى على المستوى العالمى

ليست الاماكن المعزولة فحسب بل جميع المناطق والدول كذلك يمكنها أن تدخل فى نطاق الاتصال الجماهيرى الفورى المتبادل الاقليمى والعالمى الفرعى او العالمى . وبينما تختلف الآراء والاحكام - التى تتعلق بالرغبة الثقافية فى جعل وصول الاتصال الجماهيرى عالميا - اختلافا جذريا فى اطار الاختيارات العامة لوسائل السياسة ( ليتونين ١٩٧٩ ) . فان هناك اتفاقا ما على أن ظهور التطلعات لوسائل الاعلام العالمية يعتبر أمرا حاسما جدا من الناحية الثقافية يشجع عليه ظهور جماعة من الثقافات القومية أو ثقافة عالية يتم تسويقها عالميا .

## الاسراف فى قنوات الوسيلة الفنية

يحدث بصفة خاصة فى المناطق ذات الكثافة السكانية العالية حيث يشترك عدد من الدول فى تقديم خدمة الارسال بالقمر الصناعى المباشر - أن يؤدى التداخل الناتج الى حدوث ازدواجية شديدة فى تدفق البرنامج الاعلامى الجماهيرى . وحتى فى المناطق التى لا يحدث فيها تداخلات القمر الصناعى تكون شبكات المحطات الارضية ونظم التليفزيون السلكى والقنوات التليفزيونية الخمسة لقمر واحد ( أو القنوات الاربعة بالاضافة الى قناة تتحول الى ست عشرة قناة للراديو ) كافية بصورة واضحة لتقديم برامج اكثر من عادى يمكن ان يستهلكها الطلب الواضح بطريقة واقعية . ( اذا استبعدنا البرامج المكررة ) . وبعبارة اخرى فانه يتبقى فائض من القدرة فى قنوات الاتصال لتقديم البدائل النوعية : التبادل الثقافى والبرامج التعليمية أو مجرد الزيادة الكمية لنوعيات البرامج القائمة .

وفى مجال البحث عن تجربة تفيد فى تقدير الآثار الثقافية للارسال بالقمر الصناعى المباشر ليست هناك حاجة لتقييد البرهان بالنسبة لتكنولوجيا الارسال بالقمر الصناعى . فمثل تلك التغيرات التكنولوجية مثل تقديم التغطية التليفزيونية للمناطق البعيدة أو زيادة عدد قنوات الاتصال يكون له فى الاساس التأثير الثقافى بغض النظر عما اذا كان توزيع التكنولوجيا يتم بواسطة القمر الصناعى المباشر أو القمر الصناعى خلال

المحطات الارضية أو الشبكات السلكية . ومن الصعب تقدير وصول الارسال العالمى المباشر بالقمر الصناعى ــ بما يصاحبه من نتائج من حيث التوزيع والمضمون ــ عن طريق الدلائل المشابهة . فاذا احتفظنا بهذه الفرص والقيود فى أذهاننا فانه من الممكن أن نفحص حالات لتكنولوجيا الاتصال الجديدة . ويمكننا ان نبدأ بواحدة توضح نتائج تغطية الحدود بالارسال على الثقافات القومية الفرعية الصغيرة . وربما تكون لها علاقة ببعض جوانب وصول الارسال على المستوى العالمى .

**انتشار القمر الصناعى « أنك ١ » فى شمال كندا :**

توضح دراسة حديثة ــ قامت بتمويلها وكالة الاتصالات الكندية والشعبة الكندية للاتصالات السلكية واللاسلكية للراديو والتليفزيون ــ بعض الجوانب التى تتعلق ببرامج التليفزيون بالقمر الصناعى فى منطقة وثقافة بعيدة هى منطقة الانويت الكندية ( الاسكيمو ) ( وكولديفن ١٩٧٩ ) .

تقوم الدراسة على أساس مقابلات تمت مع ثلاث مجموعات من سكان الانويت بعد انقضاء عامين ونصف على مشاهدتهم لبرنامج تليفزيونى منتظم ( س. ب. س ) . ولقد كانت المجموعة الاولى تمثل عينة من البالغين الذين يسكنون فى خليج فروبيشر وهم من جماعات الانويت المسيطرة التى يبلغ تعدادها ٢٣٠٠ شخص ويقطنون الجزء الشرقى الجنوبى من جزيرة بافن التى تبعد ٢٤٠٠ كيلومتر شمال مونتريال . وكان كثير من أفراد هذه الجماعة من الوافدين الجدد من مناطق الصيد البرية والبحرية الى مناطق الاقامة الدائمة فى المدن ، حيث الوظائف ذات العائد المنتظر ولرفاهية الاجتماعية . كذلك فقد تمت مقابلة عينة من طلاب « الانويت » من المقيمين فى الجماعة وكذلك عينة اضافية من طلاب الانويت من بعض المناطق البعيدة فى « الاركتيك » والذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ عاما و ١٩ عاما من الملتحقين بالصفوف من السابع الى التاسع فى المدارس العالية با لجماعة . ولقد وجد أن سكان المستوطنات لديهم خلفية فنية منعزلة نسبيا : فمستوطنات الاركتيك تتلقى خدمة الراديو على الموجة القصيرة ( س. ب. س ) فقط .

ولقد كان معدل مشاهدة البرامج عاليا فى المجموعات الثلاث ولقد بلغ متوسط ساعات المشاهدة بالنسبة للبالغين خلال الاسبوع من ٦ الى ٧ ساعات . وفى نهايات الاسبوع من ٧ الى ٤ ساعات فى اليوم . وقد قرر حوالى ٢٠ والمجموعة أن جهاز التليفزيون يظل مفتوحا طول اليوم . ولقد كانت ساعات المشاهدة منخفضة بالنسبة للطلاب اذ كانت

تتراوح ما بين ٣ ساعات و ٤ ساعات بالنسبة للطلبة المقيمين و ٣ ساعات و ٦ ساعات بالنسبة لطلبة المستوطنات خلال ايام الاسبوع .

ولقد كان من الممكن ملاحظة آثار التبادل الثقافى أو « الاحلال الثقافى » اذا استخدمنا تعبير « تولديفن » . ولقد كان ذلك يبدو واضحا فى عملية اختيار البرامج .. فعند تصنيف الافضليات فيما يقدم من برامج وجد أن البرامج الاوربية الامريكية فى مقدمة ما تفضله جميع المجموعات . كذلك جاءت المسلسلات الدرامية مثل « كانون » و « قصة بوليسية » و « رجل ستة الملايين دولار » فى مقدمة البرامج .

ومن الطرق الاخرى لملاحظة التأثير الثقافى على سكان الانويت تتبع تقديرات برامج الانويت . فالبرنامج الوحيد الناطق بلغة الانويت ( لغة الاسكيمو ) فى جدول البرامج اليومية ( س. ب. س ) هو برنامج « شمالنا » وهو برنامج يعطى فقرات اعلامية عن الشمال . ولقد جاء ترتيبه السابع بالنسبة لما يفضله البالغون من برامج .

ومع ذلك فان هناك طريقة لقياس التأثير الثقافى وذلك بمقارنة التوجيه الثقافى للبالغين بالتوجيه الثقافى للشباب من الطلاب الاكثر تعليما والاكثر الماما باللغات الاجنبية . فالبرنامج الوحيد الناطق بلغة الانويت الذى كان ترتيبه السابع بين البالغين لم يذكر على الاطلاق بالنسبة لعينة الطلاب فيما ذكروه من برامجهم المفضلة . ولقد أوضح التفضيل بالنسبة لغات أختلافات مشابهة بالنسبة للاذاعة الشمالية فى التعرض للتأثير الثقافى من الجنوب : فلقد كان هناك ٥١٪ من البالغين يفضلون استقبال البرنامج الوحيد الناطق بلغة الانويت . أما النصف الثانى ( ٤٩٪ ) فانه يفضل البرامج الناطقة بلغة الانويت وباللغة الانجليزية . فالبالغون لا يعطون أى تعضيد للبرامج الناطقة بالانجليزية فقط — بل لتلك البرامج التى كان لها التفضيل السائد ( ٦٣٪ ) من الطلاب المقيمين ( الاكثر تعرضا للتأثيرات الثقافية ) و ٤٦٪ من طلاب المستوطنات .

ان عملية اعادة التثقيف تتضح بصورة أفضل عند مقارنة الافضليات التى ذكرت بالنسبة للبرامج العامة . فلقد كانت نوعية البرامج التى تتناول ( ثقافة الانويت والبيئة الشمالية ) لها التفضيل الواضح بين ٩٣٪ من البالغين ولكن بين ٧ ٪ فقط من الطلاب المقيمين و ٨ ٪ من طلاب المستوطنات أيضا . وهناك سؤال قد ينشأ وهو ما اذا كانت تلك الاختلافات تنشأ عن عدم اهتمام عام من جانب المراهقين بالمسائل الاجتماعية والثقافية أكثر من احساسهم العميق بالتعرض للتبادل الثقافى الاوربى الكندى . ولكن لم يبد شباب الانويت اهتماما أقل بالمعلومات الجادة بالمقارنة مع البالغين من السكان . ففى جميع الفقرات التى تتعلق بالمعرفة القومية

والدولية التى تم قياسها ( تعريف الموضوعات البارزة القومية والعالية ) اظهرت عينات الطلاب معرفة أفضل عند المقارنة مع البالغين .

ويصل التقرير الكندى فى النهاية الى النتيجة التى تقول أن « انفصالا عن الماضى » لا يمكن اغفال قيمته لانه قد حدث بين شباب الانويت . وهى حالة « تبدو نسبية » بطريقة مباشرة لخلفية الوسائل الفنية » ، وكما نوحظ فى الاختلافات الموحدة نسبيا بين استجابات سكان المدن وسكان المستوطنات ( كولديفين ١٩٧٩ ص ١٣٠ ) :

« ان كمية المشاهدة التليفزيونية تقوم بدور العامل الحافز فى معدل التبادل الثقافى . و ... يقوم التعليم بتأثير منشط للتأثير التليفزيونى وخاصة بالنسبة للوعى القومى والدولى » .

ولكن بالاضافة لهذا التداخل المتبادل للتأثير التليفزيونى والتعليم الرسمى فان كولديفن ( ١٩٧٩ ص ٣١خ ) يرى صراعا بين التأثيرات الثقافية لوسائل الاتصال الجماهيرى الالكترونية السائدة وبين التقدم التعليمى المناسب :

ان التليفزيون قد يؤدى الى التقليل من شأن تحقيق ( الاهداف التعليمية فى المدرسة ) وذلك بالمساهمة فى تقديم نماذج دخيلة غير مناسبة لكل من الثقافة ( الوطنية ) والبيئة الوطنية . ومن الناحية الفعلية فان التليزيون يبدو بطاقته الحالية وكأنه يفت فى عضد تعاطف الشباب الذى له مغزاه مع أدوار البالغين التقليدية السباقة . ومن الاخطار التى تبدو فى الافق أن يصبح الاب الجديد كما تصوره مسلسلات التسلية منافسا مسيطرا بالنسبة للبرامج التعليمية التى تصمم طبقا لاغراض معينة » .

والى حد ما فان هذا التقدير للاحتمالات المستقبلية يتطابق بالفعل مع حقيقة الوضع بالنسبة ( للانويت ) . فالانشطة الثقافية التى كانت سائدة فى الجماعة ( القراءة ، والهوايات ، والسينما المحلية ، وزيارة الجيران ) أصبحت تعتبر شيئا هامشيا بعد أن اخذت مشاهدة التليفزيون معظم ساعات وقت الفراغ بالنسبة لجميع مجموعات الاعمار

ان عملية احلال الشخصية الثقافية والقيم الثقافية — وهى عملية بطيئة وغير واضحة الرؤية — تلاحظ بين الشباب على سبيل المثال فى العاب الهوكى والمصارعة والحركات الايقاعية والالعاب الخشنة التى لم تكن معروفة من قبل فى المدارس العالية . وأصبحت الآن نموذجا بعد مشاهدة حلقات الهوكى الاسبوعية فى التليفزيون . وبينما تلاحظ أشكالا مختلفة من

التحول نحو القيم التى تتسم بالصلابة والعنف فى المجتمعات الاوربية الغربية ، فان حالة الانويت توضح شيئا جديدا فى مجال الاتصال الثقافى : ففى ثقافة الانويت كان صراع الانسان التقليدى مع العناصر الطبيعية لا مع رفاقه الذين يواجهون عملية تقلبات الطبيعة . ولذلك فان مظاهر العنف بين الاشخاص تبدو شيئا غبيا ومضيعة للوقت .

ان القيم الثقافية لابد أن تؤثر على التكامل الاجتماعى . وهناك علامات على عدم التكامل تبدو فى سلوك الشباب الذين يفضلون ترك مجتمع الانويت للانتقال الى المراكز المدنية الجنوبية . وهذا ينطبق على قول ليرنر ( ١٩٥٨ ) فى وصف الوسائل الجماهيرية باعتبارها « تنشيطا للحركة » ، وفكرة سكرافر ( ١٩٦٤ ) عن الوسائل الجماهيرية حيث يعتبرها نوعا من حوافز الالهام فى ظل تأثيرات عدم التكامل وظروف الحرمان من الفرص .

## دليل من المجتمعات الصناعية

لا يبدو التغيير الثقافى الحادث فى المجتمعات الصناعية شيئا مختلفا عما ذكرناه من قبل عن مجموعات ما قبل التصنيع . ويبدو الاختلاف الاكبر فى درجة التأثر السريع بأكثر انماط وكلاء التبادل الثقافى قوة ــ وتمثلها فى الوقت الحاضر وسائل الاتصال الجماهيرى . ولكن ذلك يبدو أمرا يتعلق بالدرجة لا بالاختلاف النوعى . ومشكلة الغموض اذا لم تكن مرضا شديد العدوى فانها تعتبر ظاهرة لها نتائج ثقافية سلبية بين مشاهدى التليفزيون فى العالم الصناعى . وخاصة بين من يفتقرون الى المعلومات والنشاط ، وبين أولئك الذين غالبا ما يتركز فيهم الحرمان التعليمى والاقتصادى . ومع وجود مهارات قليلة ودافعية بسيطة للحصول على المعلومات فانهم يتخلفون أكثر وأكثر عن الركب المتميزين من الناحية التعليمية والاقتصادية .

و « هوة المعلومات هذه ليس سببها التليفزيون أو الوسائل الجماهيرية الاخرى . ولكنها ترجع الى جذور تاريخية عميقة . بيد أن الدليل العملى يوحى بأن التليفزيون فى هيئته الغربية السائدة قد وسع هذه المعلومات أو على الاقل أبقى عليها من خلال شغله للجزء الاكبر من ساعات وقت الفراغ لدى من يفتقرون الى المعلومات .

ولقد وثق ذلك بطريقة غير مباشرة من خلال دراسات مختلفة توضح مستويات ضعيفة جدا من المعرفة فى المجتمعات التى لديها تجربة تليفزيونية كافية . ولقد تبين من دراسة عينة من السكان البالغين فى

فنلندا فى ربيع عام ١٩٧٢ – وهى الفترة الساخنة تحاور الذى جرى فى الجماعة الاوربية الاقتصادية – أن ٤٥ ٪ لا يستطيعون أن يعطوا ولو اجابة صحيحة غامضة عن ماهية الجماعة الاوربية الاقتصادية . ولم يستطع ٤٢ ٪ أن يصفوا الاساس الذى قسمت طبقا له الاحزاب السياسية الى مجموعتين مجموعة اشتراكية واخرى غير اشتراكية . ولقد أوضح مسح سويدى أن المفاهيم العامة التى تعتبر ضرورية لفهم الرفاهية الاجتماعية والمساومة الجماعية والاقتصادية الاولية القومية بعيدة عن لغة المواطن المتوسط ( فريك ومالستورم ١٩٧٦ ) .

ان الاغراء الذى يدفع المواطنين الى السلبية تجاه الوسائل الحديثة فى البيئة قد يتسرب من خلال الثقافة أيضا ويصل من خلال بعض الوسائل المجهولة جزئيا الى المجتمعات أيضا ويصل من خلال بعض الوسائل المجهولة جزئيا الى المجتمعات الاشتراكية حيث السياسات الثقافية المخططة تبدو أكثر وضوحا منها فى الاسواق الغربية والدليل على ذلك – اذا أردنا أن نسوق مثالا هو نجاح ثقافة « البوب » . كذلك فان ١٧ ٪ من بين قادة الشباب الشيوعيين المجريين لم يستطيعوا تعريف دور لينين . وكذلك لم يستطيع ٣١ ٪ تعريف شخصية ستالين ( رويتر ١٩٧٩ ).

وبصفة عامة فانه لا يوجد من الناحية الواقعية أى ارتباط بين برامج التليفزيون وبين المستوى الاعلامى الاجتماعى الثقافى فى المحاولات القليلة التى أجريت على المستوى التجريبى أو على مستوى المقارنات بين المجتمعات ( ماكيل ١٩٦٧ ، ليتونن ١٩٦٩ ) .

ويمكن دراسة آثار الزيادة الكمية فى مشاهدة التليفزيون التى قد تحدث اثناء الارسال التليفزيونى بالقمر الصناعى فى المواقع التى تضاف فيها قناة جديدة لشبكة التليفزيون ، أو فى مناطق الحدود ، حيث يمكن الاستقبال من أكثر من دولة. ويبدو فى أكثر الدراسات توثيقا فى أوربا ( هيمافوس واستباى ١٩٧٩ ) أن هناك تعميما واسعا فى طريقه للظهور ، مضمونه أن العرض التليفزيونى بمفهوم ساعات المشاهدة يتأثر بمضاعفة عدد القنوات ولكن ليس دفعة واحدة . ويبدو أن المضمون هو الذى يتأثر ربما ليس بدرجة كبيرة من خلال البحث الدؤوب أكثر منه من خلال مشاهدة ما يقدم بعد بدء التغيير .

هذه التغييرات لها أسباب مختلفة . وقد أشار المرحوم السير جون كيوران الى وسيلة واحدة ممكنة بالنسبة لمستقبل الارسال المباشر بالقمر الصناعى : فالمصادر الاقتصادية والثقافية المتاحة لبرامج التليفزيون حتى فى الدول الكبرى تعتبر محدودة . وحتى مع حدوث بعض الزيادة فان مضاعفة طاقة القنوات قد تتم على حساب نوعية البرامج ،

حيث المصادر المحدودة يتحتم أن توزع على ساعات أكثر من البرامج . ان عدد ساعات المشاهدة المنزلية لا يمكن أن تزداد بدون حدود . فالبرامج التى تذاع على قنوات مختلفة يجب ان تتنافس من أجل ساعات الارسال الاصلية . ومع مزيد من المصادر أو بدونها تحل المنافسة آجلا أو عاجلا محل الصراع من أجل الجودة وتنوع المضمون مع مضاعفة الكم « وتنوع البرامج نفسها ) ( كيوران ١٩٧٩ ) . ان النظم السلكية فى الولايات المتحدة مهمة بالنسبة لجميع أنواع الافلام والبرامج وخاصة تلك الافلام والبرامج التى تنتج بأسعار مخفضة جدا . وتتخصص احدى القنوات فى المكسيك فى عرض البرامج القديمة وحدها التى تأخذها من مخزن احتياطى للبرامج القديمة يبلغ ٤٠,٠٠٠ ساعة تم اعدادها على مدى عشرين عاما ( انظر جريدة انترميديا سبتمبر ١٩٧٠ ص ٢٥ ، ٤٠ ) .

ومن الامثلة الهامة بالنسبة للكثيرين التى تؤكد وجود علاقة عكسية معينة بين الكم والكيف فى برامج التليفزيون مثال الولايات المتحدة . ويرجع ذلك الى عامل المنافسة أكثر منه الى الموارد المحدودة . أن بند الندرة يتمثل فى سو المشاهد اكثر منه فى موارد الانتاج . فالقسم الاكبر من عامة المشاهدين يمكن بيعه للعملن . وفى نماذج الخدمة العامة لا نفترض وجود مثل هذه المنافسة ولكن كلا النموذجين يمكن أن يقتربا من بعضهما البعض من خلال زيادة القنوات التى تقدمها تكنولوجيا الارسال بالقمر الصناعى المباشر . وتوجد بعض دلالات التقارب ولكن متقطعة . ويدعى أحد التقارير الخاصة باتخاذ القرارات داخل وسائل الاعلام المتحدة ( ديميك ١٩٧٩ ) انه فى الممارسة اليومية لا يمثل عنصر التقدير الحاسم بالنسبة لمنتجى البرامج الذين يناضلون من أجل « نصيب عادل » ( الثلث فى الوقت الحاضر ) من المشاهدين كمقياس للاحتفاظ ببرنامج أو اسقاطه من الجدول . فاذا كان ذلك يتعلق بالحد الخارجى للتقارب من الجانب التجارى ، فان نموذج الخدمة العامة يقوم بالتجريب بمنافسة نصف تجارية . لقد فتحت شركة الاذاعة السويدية قناتها الثانية عام ١٩٦٩ ورفضت نتيجة لذلك تنسيق البرامج وقومت المنافسة بين القنوات .

ومهما كانت التوقعات التى ظهرت فان هذا الاتجاه نحو نموذج سوق « دعه يعمل » فى سياسة وسائل الاعلام لم تنتج عنه نتائج مرضية فى المجال الثقافى والمعرفة الاجتماعية أو التعبئة السياسية . فاذا كانت

هناك نتائج قد تحققت فانها تتمثل فيما أدخله منتجو البرامج التليفزيونية من برامج جديدة ، يتم فيها نوع من المزج حيث تستخدم الاخبار والصور بطريقة اكثر امتاعا ، مع التأكيد على الشخصيات والاهتمامات الانسانية . ويكون ذلك غالبا على حساب الموضوعات . ويتجاوب المشاهد ــ الذى بدا منذ المراحل الاولى لمنافسة القنوات فى الهرب بعيدا عن المعلومات والموضوعات الثقافية والاخبار ليتجه نحو التسلية وصور الطبيعة والافلام ــ يتجاوب بارجاع معدل الاخبار والمعلومات فى احصائيات المشاهدة ، وان كانت هذه المعلومات والاخبار تقدم اليه فى هذا الشكل المستنبط الذى ظاهره المتعة .

ومن الصعب تقدير مدى ما يضيفه هذا الوضع الى حالة « الجهل الامثل » من خلال صنع الاوهام « فى ساعات الامسيات » فى الدول البيروقراطية الحديثة التى تقوم على المؤسسات ( ايكيرانتز ١٩٧٦ ) نظرا لبطء سير العمليات . ( وتؤكد منافسة القنوات السويدية ان النتائج البسيطة ليست ممكنة ( هيمانوس واستباى ١٩٧٩ ) .

وكذلك فان اجراء تقويم للتجارب التعليمية للقمر الصناعى فى الدول النامية مثل الهند واندونيسيا يتم بنفس الحرص ( ايبن ١٩٧٦ ، ومودى ١٩٧٨ ، وهوايت وكيلا بورا ١٩٧٨ ) .

ومن المتفق عليه بصفة عامة ان تليفزيون القمر الصناعى لا يعمل من أجل هذه النتائج التعليمية لكى يبرر تكاليفه بالمقارنة مع التكنولوجيا التقليدية للراديو . فمزيد من الدراسات الموثقة قد قدمت لتوضيح أن الصناعات الثقيلة لوسائل الاعلام هى التى تكمن وراء هذه الدفعة التكنولوجية العالية ( مترلارت ١٩٧٩ ) . ولكن هيئات الحكومة تعتبر أيضا من المحفزات النشطة . ولمواجهة فترة العقد التاسع اعتمدت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية مبلغ ٢٢ مليون دولار لتمويل ما يقرب من أحد عشر مشروعا نموذجيا للقمر الصناعى فى الدول النامية : مع الاخذ فى الاعتبار الارسال التعليمى الريفى والاتصالات اللاسلكية الريفية الاساسية ( ساتيلايت ويك ١٣ أغسطس ١٩٧٩ ) . وتستطيع الدول الدول المستقبلة التحكم فى برامجها الخاصة . ولكن التجهيزات يجب أن تشترى من المؤسسات الامريكية .

### سياسات وسائل الاعلام للمستقبل البديل :

هل سياسات وسائل الاعلام ضرورية لتنظيم تكنولوجيا القمر الصناعى الجديدة ؟ ان هذا السؤال يصاغ بطريقة خاطئة . ففى اى خطة

استثمار دولى كبير مثل الارسال المباشر بالقمر الصناعى توجد السياسات بطريقة لا يمكن تجنبها . والسؤال يتركز فى وضع صيغة هذه السياسات : هل يتم ذلك فى داخل المؤسسات الدولية التى تبيع التجهيزات الثقيلة والخفيفة أم فى الحكومات التى تنهض بالصناعات القومية أم فى الحكومات التى تنهض بالمصالح القومية وتحاول أن تضيف التجديدات الممكنة للهياكل الاجتماعية القائمة ؟

ولا توجد فى الوقت الحاضر سياسات قومية لوسائل الاعلام ـ يمكن أن يقال عنها أنها شاملة وقائمة على الدراسة ـ تتعلق بأقمار الارسال الاذاعى المباشر خارج الدول التى تخطط لتصنيع وبيع تكنولوجيا الارسال بالقمر الصناعى المباشر دوليا . والاستثناء الوحيد هو دول الشمال حيث القرار الذى يتعلق باستخدام القمر الصناعى المشترك ( نوروسات ) يقوم على أساس تحليل الخبراء والدراسة التى تقوم بها لجنة البرلمانات المشتركة . فى الوقت الذى تكون سياسة القمر الصناعى لدول الشمال على وشك الصياغة يكون التقرير الذى تعده قطاعات البرامج الفنية والاقتصادية والثقافية والسيسية فى طريقة للاستكمال متضمنا دراسات منفصلة للخبراء تتخذ من الدراسة الاجتماعية العلمية محورا لها ( هيمانوس وأستباى ١٩٧٩ ).

ويقطن الدول الثلاث المشتركة ( الدانمرك وفنلندا وأيسلندا والسويد والنرويج ) ٢٢ مليون شخص يعيشون على مساحة تبلغ ثلاثة أمثال مساحة فرنسا ( التى قد تقدم قمرها الصناعى عام ١٩٨٤ تقريبا ) وهناك ثلاثة أهداف شاملة وضعت بصفة مبدئية لفكرة الـ « نوردسات » من خلال المجموعة العاملة المشتركة بين حكومات دول الشمال عام ١٩٧٧ ( ا ) تقوية التعاون الثقافى بين دول الشمال ( ب ) زيادة اختيار البرامج المتاحة للمشاهدين فى كل دولة من دول الشمال ( حـ ) اتاحة الفرصة أمام المهاجرين بين دول الشمال من مشاهدة البرامج الخاصة بأوطانهم .

وبصفة رئيسية فان هناك بديلين لتوزيع الارسال التليفزيونى بالقمر الصناعى المباشر يمكن تعريفهما كما يلى : برامج دول الشمال الى جميع الدول الشمالية أو « الطريقة المعدلة » حيث يمكن نقل برامج مختارة من كل دولة على قناة خاصة من قنوات « النوردسات » .

وبمفهوم الآثار الثقافية فان البدائل قد تحدث . فالبديل الاول يؤكد الرصيد الضخم من برامج الشمال ولكنه يستورد البرامج أيضا وعلى نطاق واسع من الولايات المتحدة . والبديل الثانى أقل ميلا لزيادة سيادة البرامج الدولية ( التجارية ) ولكنه قد يحدد المشاهدين ليصبحوا مجموعة قليلة من الصفوة النشطة . ولكن مهما كان التوزيع فان الدراسة

التى تناولت « النوردسات » لم تجد دليلا يبين ان الاهداف الاصلية ل « نوردسات » يمكن أن تتحقق على الاطلاق او تتحقق بأكثر الطرق اقتصادية أو أن تكون مناسبة على الاطلاق. ويبدى المهاجرون – ومعظمهم من الفنلنديين الذين يتحدثون لغة واحدة ويعملون فى السويد – رضاءهم الواضح بمشاهدة التليفزيون الفنلندى . ولكن حيث أن معظمهم يعتزمون البقاء فى السويد ، فان اهتمامهم الثقافى والاجتماعى الاول هو التكيف مع المجتمع السويدى . ويمكن للبرامج السويدية – التى تطبع عليها الترجمة الفنلندية – أن تخدم اهتماماتهم الحالية بطريقة أفضل من خلال اعلامهم بمجريات الحياة السويدية اليومية ، والخدمات الاجتماعية التى تمكنهم من الاحتكاك الاجتماعى . وبالنسبة للتبادل الثقافى بين دول الشمال فان الدليل المتوفر م ن المشاهدين على طول الحدود القومية يوضح أن الاهتمام بمشاهدة البرامج من الدول المجاورة اهتمام ضئيل يساعد على التقليل من شأنه الاتجاه العام نحو التمسك بقناة مفضلة واحدة . ويصل المؤلف الفنلندى الذى اشترك فى كتابة تقرير الـ « نوروسات » ( هيمانوس ١٩٧٩ ص ٣٤ ) الى النتيجة التالية فى تذييله التقرير :

« ان أكثر الطرق كفاءة لتنمية التكامل الثقافى بين دول الشمال من خلال التليفزيون هو تنمية تبادل البرامج فى اطار نظام التليفزيون القائم فى تلك الدول الذى لا يحتاج لاى قمر صناعى » .

وقد تتجسد فكرة « نوردستات » بأى طريقة . وقد يرجع ذلك بطريقة رئيسية الى أن صناعة الالكترونات فى دول الشمال سوف تحتاج الى أسواق بعد أن تصل خطوط الانتاج الحالية للالكترونات الوطنية وأعمال الاتصالات السلكية واللاسلكية والـ « ب. ت. ت » الى درجات التشبع . ومهما كانت سياسات المستقبل فان دراسة دقيقة تتناول الاهتمامات الاقتصادية والسياسية والثقافية تعتبر من الاهمية بمكان بالنسبة لهذا النوع من المشروعات التى تتسم بالتكنولوجيا العالية حيث تبدو الاهداف الحقيقية والاهداف الزائفة متشابهة بطريقة تؤدى للخطأ

من بين بدائل سياسة الوسائل الاعلامية توجد طريقتان رئيسيتان . تتعلق الاولى باعادة بناء الاتصالات الجماهيرية القومية لجعلها قادرة من الناحية التنظيمية على التكيف الذاتى والمرونة فى مجال الخدمة العامة والطريقة الثانية تنظيم التدفق الدولى للمعلومات . وحتى اذا لم تطبق هذه البدائل بصفة خاصة على الارسال المباشر بالقمر الصناعى فان هناك خططا قومية متكاملة تمثل هذه الطرق منها خطتان على الاقل تستحقان

الذكر وهما : الخطة الفنزويلية لاعادة بناء وسائل الاعلام الجماهيري والخطة الكندية لتنظيم تدفق المعلومات .

وتعرف الخطة الفنزويلية بأنها « مشروع الراتيلف » ديزاين ١٩٧٥ ) .

فقد عينت عدة لجان في فنـــزويلا عام ١٩٧٤ « لتصميم سياسات جديدة للانتاج والانتشار الثقافي » ولقد بدأت لجنة الراديو والتليفزيون عملها بتعريف المبادىء العامة . وتصميم نموذج مثالي عامل للنظام الجـديد للارسال الاذاعي الفنزويلي . ولقد أشارت اللجنة بعد فحص نقاط الضعف في نظم الارسال الاذاعي السائدة العامة والخاصة الى مخاطر هيـــكل الاهتمامات الخاصة القائم في الارسال الاذاعي ( ديزاين ١٩٧٥ ص ٢٦ــ٢٧ ) ومن بين هذه المخاطر :

« تكثيف الاتجاه غير المراقب بالفعل ، لاكتساب مزيد من الطـــرق والادوات المعقدة ولكن دون تأكيد تطبيق معين لها .. والتركيـــز الافقي الكبير على صناعة الارسال الاذاعي .. والاتجاه نحو التقليل من قيمـــة الجودة ( في التليفزيون والبرامج ) حيث يزيد عنصر المنافســة من حدته ممــا ينتج عنــه اتجاهات لا يمكن الغاؤها تبعــد عن موضوعات الاولويات القومية » .

ويمكن تلخيص المبادىء التي يقوم عليها الارسال الاذاعي كما عرفتها اللجنة ( ديزاين ١٩٧٥ ص ٩ ــ ١٠ ) كما يلي :

« ان مفاهيم الفرد والجماعة ووسائل الاتصال يرتبط كل منها بالآخر بطريقة حتمية : فأفـــراد الجماعة لا يستطيعون العيش دون اتصـــال ويجعلون من الاتصال عملا « سياسيا » في جوهـــره ولا ينتمي الاتصال الاجتماعي الى عملية الثقافة ولا الى صناعة النشر ولا يمكن ارجاعه الى البعد التجاري فحسب ... فالارسال الاذاعي خدمة عامـــة وهو هــكذا دائمــا وبالضرورة حتى عندما ينزل بشكل جزئي وكاستثناء الى المصـــالح الخاصة . والارسال الاذاعي أداة رئيسية من أدوات التنميـــة والتقدم . والارسال الاذاعي يجب أن يواجه أحتياجات القومية وأهتمام الدولة بسياسة الارسال الاذاعي تنحصر في التنسيق بين المصالح العامة والمصالح الخاصة .

وقــد تعرفت اللجنــة على ثلاثة نماذج أساسية للاتصـــال : النموذج التنافسي وهو نظام يتنافس فيه الاذاعيون ( الذين يعملون لحساب القطاع الخاص عادة ) من أجل القاعدة العريضة من المشاهدين ، ولانتاج « برامج سريعة لمستويات لا يمكن التمييز بينها بهدف جـــذب جميع أنمـــاط المشاهدين . وهناك النموذج التكميلي المخطط وهو نمـــوذج تذاع فيـــه البرامج التي تهتم بالمستوى الاجتماعي الثقافي العام للمشاهد . وهـ ذه

البرامج ــ على الرغم من تنوعها ــ يكمل بعضها البعض وتكمل بعضها ككل. ويشمل هذا النموذج التليفـــزيون التعليمى وتليفـــزيون الدوائر المغلقة وتليفزيون الامن والتليفزيون الطبى وغيرها من أنماط التليفزيون المشابهة . وقد اختتمت اللجنة أعمالها بالتوصل الى نتيجة مؤداها أن « رقابة الدولة الممتزجة بالطريقة التكميلية هى أحسن نموذج من الناحية النظـرية على الرغم من أنها مطلوبة فقط على أساس طويل المدى . وبالنسبة للواقـــع التفزيلى السائد يكون النموذج الوحيد المحتمل والممكن هو نموذج « النظام المختلط الموثوق به أو المتوازن » الذى يعنى أن القطاع العام يقدم « خدمات مخططة وخاصة ومضمونة كخدمات تكميلية » . ويقدم القطاع الخـــاص ارسالا يتسم بطابع التنافس ولكنه يخضع للتنظيمات الجديدة التى تنسق أهدافه العامة النهائية ( ديزاين ١٩٧٥ ص ١٣ ) .

ولقد شرح الاطار العام للطريقة العملية فى ورقة قدمتها الحكومـة الكندية ( مقترحات ١٩٧٣ ص ٣ ) وهى الورقة التى وضعت أسس سياسة وسائل الاعلام فى العبارات الآتية : « ان سياسة الاتصـــالات يجب أن تؤمن وتثرى وتقوى النسيج الثقافى والسياسى والاجتماعى والاقتصـــادى لكندا وأن تساهم فى تدفق وتداول المعلومات الاقليمية والثقافيـــة التى تعكس الشخصية الكندية وتنوع القيم الثقافية والاجتمـاعية الـكندية ، وان تساهم فى تنمية الوحدة القومية وان تعمل على تسهيل التطـــور المنظم للوسائل السلكية واللاسلكية فى كندا » .

ولقد دفعت المشكلات السائدة الحكومة للبحث عن خطوط جـديدة لسياسات وســائل الاعلام . فالتطـــور التكنولوجى للوســائل الســلكية واللاســلكية لم يصاحبه « نمو مقابل لمصادر البرامج والمعلومات المحليـــة » والاكثر من ذلك ان التكنولوجيات المتقاربة سريعة التغير الخاصة بالوسائل السلكية واللاسلكية وما لها من تأثير على الارســـال الاذاعى تسببت فى ظهور مشكلات خطيرة بالنسبة « للتدفق الدولى للمعلومات » ولقد كان ذلك يمثل « اهتماما ملحا بصفة خاصة بالنسبة لكندا » ومرجع ذلك أن كندا قريبة من الولايات المتحدة حيث « انتاج المعلومات ووســائل التسلية يتم على مستوى يهدد بالسيطرة على الموارد الثقافية والقدرات الخلاقــة ومصادر المعلومات الكندية » .

وفى الختام فان الوثيقة الكندية تقترح بعض الادوات التى يمــكن أن تستخدمها دولة ــ فى ظل اقتصاديات الســـوق ــ من أجــل وســائل اعلامها مثــل : تشريعــات فيدرالية جديدة تعرف حـدود الملكية الاجنبية لوسائل الانتاج والتوزيع وتنظيمات مالية ومركـــزية سلطات الاتصالات القومية .

ولم يتم تطبيق أى من تجديدات سياسة وسائل الاعلام التى ذكرناها مباشرة أثناء عملية وضع السياسة . ولكن بغض النظر عن المدى الذى تم به تطبيق هذه التحديدات . مدى الاتفاق العام الذى قد تحظى به خطوط السياسة التى تتعلق بها فان هذه التجديدات تعتبر من الاهمية بمكان فى فهم ان المجتمعات التى تختلف مبينا من الناحية الثقافية والسياسية تفهم سياسات الوسائل الجديدة باعتبارها ضرورية لتحقيق رفاهيتها الثقافية. وقد يبدو ذلك وكأنه يوضح أن هناك فى النهاية مقياسا ما للاتفاق على التحديات السائدة والصاعدة .

خاتمة :

ان أى اتفاق شامل على الحقائق البسيطة والحقائق العميقة لدور الوسائل الاعلامية الحديثة فى العمليات الثقافية من الصعوبة بمكان . ولكن على الرغم من الاختلافات المثيرة فى التقديرات فان بعض النتائج المركزية تبدو متفقا عليها بصفة عامة أو على الاقل يتزايد الاعتراف بها كتفسيرات للواقع .

ان التدفق الحر للمعلومات كمبدأ للتبادل الثقافى الدولى لا يعيش فى الواقع الدولى المعاصر ، كما ان تدفق المنتجات الثقافية سواء فى صورة فن أو معرفة علمية او تسلية يجرى تنفيذه من مراكز العواصم الاكثر قوة من الناحية الاقتصادية والتنظيمية الى الكيانات الاجتماعية الثقافية ، حيث تعتبر قوة التبادل الثقافى اقل تطورا ممثلة فى قوة الوسائل الاعلامية والتسويق الدولى والمفاهيم السائدة للجودة ( فاريس ١٩٧٣ ؛ ونوردنسترنج وفاريس ١٩٧٤ ) . وهناك خلافات تنشأ حول « الاسباب الرئيسية » لهذا الواقع ( مؤسسات الاعلام التى تتخطى القوميات والرأسمالية الدولية وتتفوق على المنتجات الثقافية السائدة .. الخ ) ولكن نادرا ما تكون هناك خلافات على الواقع نفسه .

ولن يظهر فى المستقبل أى تدفق حر للمعلومات الدولية . ومرجع ذلك أن الافتراضات النظرية لهذا التدفق لا تتطابق مع العمليات الثقافية الحقيقية . وقد يتطلب ذلك توضيحا . ان الافتراض الرئيسى الذى يتصارع بشدة مع حقيقة العمليات الثقافية يختفى بالتداخل بين العرض والطلب الثقافى . وهذا الافتراض الرئيسى مأخوذ من الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية . فهو يقول ببساطة ان الطلب الثقافى هو الذى ينظم العرض الثقافى فى « سوق الافكار » وبينما تعتبر ممارسة الاختيار بوضوح احدى الصفات الانسانية المميزة القوية ، فان الاغراءات والقيود البيئية المتعلقة بالاختيار من التعقيد والغموض بحيث يصبح مبدأ العرض الذى

ينظم الطلب كما هو مطبق بالنسبة للعمليات الثقافيـــة لا معنى له على الاطلاق . وفى الحقيقة فان جميع ألوان المواقف الاجتماعية يمكن تقديمها حيث يكون العكس صحيحا : فالعرض الثقافى ينظم الطلب . ومن الممـكن أن نذكر مثـالا يبـدو الآن أقرب الى الامثلة الكلاسيكية ( ومـن ثم يمـكن أن يتكرر فى أشكال أخرى ) : مثـل تجـربة دوجلاس ويبلز ) ( ١٩٣٢ ) التى أجراها بين مستخدمى المكتبة العامة .لقد كان التصميم البسيط القـوى فى الوقت نفسه للبحث الذى أجراه يتركز حول مقارنة اى انواع الكتب يرغب الناس فى قراءتها وما هى الكتب التى يختارونها بالفعل من الارفف المفتوحة فى المكتبة . وقد استطاع من خلال جعـــل انواع مختلفة مـن الكتب فى متناول اليد بطريقة واضحة أن يلاحظ تفضيلا واضحا له ـــذه الكتب على حساب الافضليات الاصلية . ولقد أجريت أخيرا مجموعة من الدراسات تتناول ظواهر أخرى مثل مشاهدة أنصـاف المتعلمين الجـــدد التليفزيون والعلاقة بين مشاهدة روايات العنف وعنف الاحداث وقد كشفت تلك الدراسات عن المدى الواسع والتعقيد اللذين يحيطان بهذا الموضوع .

ان التنظيم القومى والدولى للانتاج ونشر المضمون الثقافى يعتبـــر حقيقة راسخة البنيان فى جميع المجتمعات تفرض نفسها مـن خـــلال الاختيارات والقرارات التكنولوجية والاقتصادية والادارية . ومن المتوقع ـ نتيجة لاستخدام تكنولوجيا المستقبل وخاصة تلك التكنولوجيات المعقدة مثل الارسال المباشر بالقمر الصناعى ـ أن تحدث تأثيرات تنظيمية حاسمة مختلفة على العمليات الثقافية القومية والدولية معتمـــدة فى ذلك على أختيار الحلول التنظيمية لاستخدام طاقة القناة الموسعة فى توزيع مضمون البرامج قوميا ودوليا وفى الربط بين الوسائل القائمة ومؤسسات المعرفة مثـل ربط التعليم والفن والسوق الثقافية التجـارية مع التعـدد الدولى للقنـــوات .

ويشير الارسال الاذاعى المباشر بالقمـــر الصناعى الى اتجاه نحو تكثيف أعظم للتركيز الدولى فى عملية انتاج وتوزيع البرامج يحتمها الطلب على كفاءة الوسائل التكنولوجية المعقـدة وارادتها الاقتصـادية . وكذلك تكاليف انتاج البرامج وتوزيعها .

ومن الطرق التى تساعد على بناء اتجاهات مستقبلية : ملاحظـــة التداخل بين العمليات الثقافية العالميـة ( والعالميـة الفرعيـة ) والقوميـة المحلية . وقد يبدو المفهوم المترابط لعدد من الظواهر الاقتصادية والسياسية والثقافية نوعا من التواكل المتبادل المركزى والمحلى ( ليتيونين ١٩٧٩ ) . وقد ثبت بالفعل من خـلال الدراسة أن المحليات أصبحت معتمـدة على المراكز القومية والدولية ( جالتنج ١٩٧١ ) . وبينما ذلك لا يزال صحيحا ،

وسد يطرد بسرعة ، فان هناك اتجاهات مضادة صاعدة . فمن الناحية الاقتصادية والتكنولوجية هناك اعادة التوجيه المتوقع للدول والمناطق المتقدمة بسبب نقص الطاقة اللازمة للمحافظة على أساليب الحياة القائمة على التكنولوجيا الراقية التى قد تعطى قوة اكبر على المستويات المحلية . ومن الناحية السياسية فان المجتمعات المحدودة أو المحليات قد تعلمت أن تدافع عن نفسها ضد السلطات المركزية ( كما هو الحال فى الحملات التى تشن ضد القوى الذرية ) وضد التدخل الخارجى . ومن الناحية الثقافية نلاحظ أن مراكز العواصم قد هبطت أسهمها فى مجال الخلق والابتكار ، لان الاسواق الثقافية الحديثة قطعت روابطها مع التراث الثقافى المحلى .

ان التواكل المحلى المركزى اذا ظهر عالميا او اقليميا أو عالميا فرعيا سوف لا يقود بالضرورة الى التعايش الخالى من الانقسامات بين مراكز القوى الدولية والقومية أو الكيانات المحلية . على العكس فان المصالح المرتبطة بمراكز القوى قد تمارس رقابة كبيرة لمواجهة القوى الاقتصادية والسياسية والثقافية الجديدة .

وقد تتأثر البدائل المستقبلية بشدة بالطريقة التى ينظم بها التوجيه القومى لسياسات برامجالقمر الصناعى بما فيها توفر هذه البرامجلمجموعات المواطنين . فقد ينشأ فى الدول المتقدمة حوار حول التطور الثقافى العالمى المحلى القائم على الاستخدام المشترك للارسال الاذاعى بالقمر الصناعى وشبكة المحطات الارضية القائمة بالفعل . وهنا يبرز سؤال صريح وهو : ماذا يحدث للثقافات القومية والسياسات القومية ؟ ان الناتج المتطرف قد ينبثق من أن الاقمار الصناعية تنقل الانتاج العالمى والثقافات العالية وبرامج المشاهدة الى الاغلبيات السلبية بينما القلة من المثقفين النشيطين ينتجون برامج تليفزيونية محلية لانفسهم دون أى روابط قومية أو قنوات للاتصال . ولذلك فان القومية والثقافية والسياسية يتزايد تركزها فى الاجهزة الادارية المترابطة .

وهناك حوار آخر قد يتعلق بالتطور الثقافى القومى المحلى حيث يستخدم تكنولوجيا الارسال بالقمر الصناعى المباشر بصفة اساسية من خلال التسهيلات القومية القائمة ، وتستخدم الزيادة الكمية فى المعروض من البرامج الدولية بواسطة القلة من الصفوة المتعلمة . ولذلك فان الثقافات القومية قد تستمر فى منهاجها الحالى . وقد يصدق ذلك أكثر اذا لم تخصص موارد رئيسية للتغلب على حواجز اللغة ( على سبيل المثال كتابة الترجمة على البرامج الاجنبية ) .

وهناك حوار ثالث يقول ان التطور الثقافى العالمى القومى قد يصبح ممكنا اذا حدث ، وذلك لان نقص الامكانيات التى تجعل الرقابة على وسائل الاعلام مركزية أو لاى سبب آخر فان الشتكات الارضية القائمة بدلا من أن تستمر من أجل الاستخدام المحلى فانها تتفكك .

ان الوسائل الاعلامية المحلية لا تتطور بطريقة متساوية فى الوقت الحاضر على الاطلاق . فهذه الوسائل محدودة جدا فى بعض الدول بحيث تنحصر فى ساعات محدودة من البرامج المذاعة بالراديو . وفى ايطاليا نجد النقيض تماما حيث تعمل ٣٠٠٠ محطة للراديو و ٥٠٠ محطة للتليفزيون تديرها مجموعات « ذاتية » مختلفة وتقدم مواد تبدأ من اعادة عرض الافلام القديمة الى عرض الانشطة الثقافية والسياسية الجارية . فحيثما تظل الوسائل المحلية دون تطوير يبرز التأثير القومى العالمى مع تجانس ومركزية الآثار الثقافية اذا سادت « طريقة معالجة الارسال الاذاعى من أعلى الى أسفل » ( هالورن ١٩٧٩ ص ٩ ) .

واخيرا فان البديل الرابع وهو التطور الثقافى المحلى القومى العالمى قد يشكل نظاما تأسيسيا أو نصف تأسيسى معقد حيث تصبح روابط الوسائل فعالة سواء من ناحية التداخل الثقافى أو التبادل الثقافى . وهذا الحوار قد يتطابق مع المبادىء الثقافية التى يعبر عنها على سبيل المثال اعلان اليونسكو ( ١٩٧٢ ) الخاص بالمبادىء الارشادية المتعلقة باستخدام الارسال الاذاعى الفضائى ، حيث وافقت خمس وخمسون دولة ضد سبع دول ( وامتناع اثنتين وعشرين دولة ) على تطبيق تكنولوجيا الارسال بالقمر الصناعى المباشر من أجل « تبادل ثقافى أكبر » و « لنشر التعليم )بروح احترام « السيادة والمساواة بين الدول » وحق «شعوبها» فى المحافظة على ثقافاتهم .

ولا يبدو واضحا بأى مقياس أى منهاج للتطور سوف يحرز التأييد القومى والدولى الواسع . فعلى الرغم من المواثيق الدولية فان هناك كثيرا من المصالح الاقتصادية والسياسية المتصارعة التى تؤثر على المستقبل الثقافى . فالصياغات والتصورات النظرية تخاطر مخاطرة واضحة عندما تبالغ فى تبسيط الاوضاع . ومع ذلك فان مفاهيم مثل « الصناعات الثقافية » لم تناقش بطريقة جادة حتى من جانب الصناعات نفسها . فعلى سبيل المثال تنبأ أحد تقارير الاعمال الامريكية بوجود « مجمع صناعى ثقافى » على نهج «المجمع الصناعى الحربى » ( معلومات التكنولوجيا ١٩٧٢ ) . وقد تصبح نماذج الصناعات الثقافية أكثر تنوعا مما يبدو فى الواقع . فتلك المؤسسات الثقافية الاوروبية مثل « فيسينيوز » أو « اتا » ( رغم اختلافها ) قد تتخذ — على سبيل المثال — من خلال التأثير

المباشر أو غير المباشر للخدمة العامة سياسات لوسائل الاعلام تختلف عن تلك التى تتخذها نظائرها من المؤسسات الامريكية . وفى هذه الحالة ماذا يحدث لسياسة هذه المؤسسات عندما تواجه التحديات العالمية القادمة والتى تتعلق بالتركيز ؟

ان الكثير يتوقف على المشاركة الخاصة او الجماعة للمشاهدين على المستوى القومى والدولى . المفككين فقد يميل المشاهدون الى استهلاك ما يتوفر من المواد « التى تبدو مختلفة من حيث الشكل ولكنها هى نفسها من حيث المضمون » بطريقة سلبية . ولكن الاجماع الذى يبدو فى صورة مجموعات الضغط من المشاهدين قد يعطى الفرصة لتوجيه سياسات البرامج خاصة اذا قابل ذلك تطور عمل جماعى مواز بين المؤسسات المهنية الصحفيين والمعلمين وغيرهم من رجال الثقافة . ومع ذلك فان الانماط السائدة من « برامج المشاركة أو الديمقراطية من خلال مؤتمرات الفيديو ( جرومبريدج ١٩٧٢ ؛ وود ١٩٧٩ ) لم ينتج عنها غير أنواع سلبية من الحوار يقصد منها احيانا الايهام بالمشاركة دهاملنك ١٩٧٥ ص ٨٦ — ٩١ ) أكثر من اعطاء توجيه ديمقراطى حقيقى للانتاج الثقافى ( هاملنك ١٩٧٥ ص ١١٧ — ١١٩ ) .

وعند تقدير قوة البدائل الثقافية المحلية والقومية والعالمية فانه يتحتم الاشارة الى أن الروابط بين المستويات الثلاثة تتطلب تنظيما دوليا للتوازن يكون مخططا على المدى الطويل . ومن الناحية الدولية فان المدرستين الرئيسيتين المناسبتين من مدارس الفكر هما اللتان تتناولان الثقافتين الرئيسيتين الحرتين فى الدول الغربية مدرسة التدفق الحر « دعه يعمل » ومدرسة المذهب التقافى الحر للخدمة العامة المستنيرة وفى ضوء وجهة نظر المدرسة الاخيرة فان هناك وعيا متزايداً بأن « تكنولوجيا القمر الصناعى قد تقدمت بسرعة بحيث أصبحت فى الوقت الحاضر تسبق عملية القرارات السياسية الدولية . و « وانه اذا لم يكن هناك حيطة لكانت السيادة الثقافية للدول قد انتهكت » . هذه الكلمات عبر عنها وزير التعليم النرويجى كوجيويلف ايجلاند فى المؤتمر العام لليونسكو فى دورته العشرين ١٩٧٨ فى معرض حديثه عن الحدود الثقافية .

ان الاهداف والمهام الرئيسية للمؤسسات العالمية الثقافية وخاصة تلك التى تعمل فى مجال الثقافات القومية وتداخلها المتبادل ومساهماتها فى الفهم الدولى والحلول المشتركة للمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الملحة — لا تحرز تقدما بالضرورة نتيجة لكل تجديد تكنولوجى يحدث فى مجال الاتصالات الجماهيرية .

ان الثقافة القومية تصبح قومية وثقافية عندما يكون نبضها الداخلى والخارجى نابعا من ذاتيتها ومستقبلا فى كل بيئة اجتماعية . ان وجـــود الثقافة القومية يقوم على ثراء الثقافات الذاتية المتفاعلة مع بعضها البعض. وهناك تصورات معينة للتعاون الدولى حيث تبرز الثقافات المحلية الفرعية خلف المستوى القومى لتتدفق مباشرة نحو « القرية العالمية » ـ ولكـن ليس هناك أمثلة تاريخية تعضد هذه النظرة . فالتركيز فى الحياة الثقافية الدولية يعادى التبادل الحقيقى والتبادل الكامن فى التعاون الـــدولى لان التركيز يساهم فى تحقيق التجانس الذى يؤدى بصورة مطلقة الى اعادة تثقيف [illegible] ثقافة تلك المجتمعات الاقل قوة فى مجال الرقابة التنظيمية والاقتصادية والسياسية للتدفق الثقافى الدولى .

ان الدراسات والتقويم يشيران الى نتيجة واحدة : وهى أن التكامل الثقافى القومى يعتبر ضروريا لجميع أنواع التطور وكذلك من أجل اثراء التبادل الثقافى . هذه النتيجة يؤكدها تاريخ الاتصالات بمـــا فى ذلك ما يتصل بالتاريخ الثقافى للاستعمار والظواهر الحديثة . ان الثقافة شىء ملموس وتظهر فى حياة كل جماعة ولكن أدوات الثقافة ونعنى بها اللغـــة والعمليات الاجتماعية تصبح ممكنة من خلال المؤسسات الوطنية . وسواء أردنا أو لم نرد فان هذه الادوات يتحتم أن تعضد من خلال التنظيم القومى للتبادل الثقافى الدولى .

ANDRADE, Marco Ordonez. 1975. ***Comunicacion International Hontaminacion Ideologica.*** Quito, Ecuador, CIESPAL.

COLDEVIN, Gary O. 1979. Satellite Television and Cultural Replacement among Canadian Eskimos. *Communication Research*, Vol. 6, No. 2.

CURRAN, John Charles. Interview on Finnish television MTV, YLE, Channel I, 9, October 1979; also address in Helsinki 8 October 1979.

*Design for a New Broadcasting Policy in Venezuela.* 1974-75. Preparatory Commission for the National Council of Cultural Affairs, Republic of Venezuela, Caracas.

DIMMICK, John W. 1979. The Gatekeepers: Media Organizations as Political Coalitions. *Communication Research.* April.

APEN, K. E. 1976. SITE and Society: A Tale of Two Village *Communicator*, Vol. XI, No. 4.

EKECRANTZ, J., *et al.* 1976. *The Politics of Information.* Amsterdam/Stockholm, Universiteit van Amsterdam Stockholms Universitet.

FRICK, Nils; MALMSTROM, Sten 1976. *Sprakklyftan.* Kristianstad.

GALTUNG, Johan. 1971. A Structural Theory of Imperialism. *Journal of Peace Research*, No. 2.

GROOMBRIDGE, Brian. 1972. *Television and the People.* Aylesbury.

HALLORAN, James. 1979. Television in focus. *The Unesco Courier*, March.

HAMELINK, Cees, 1975. *Perspectives for Public Communication.* Baarn.

—, 1977. *The Corporate Village*, Rome.

HEMANUS, Pertii. 1979. NORDSAT: A. Libertarian Dream. *Inter Media*, Vol. 7, No. 5.

HEMANUS, Pertii; OSTBYE, Helge 1979. *Vad skulle NORDSAT med fora?* Masskommunikations forsk ningens synpunkter pà konvenserva. Stockholm, Sekretariatet for Nordisk Kulturelt Samarbejde.

*Information Technology.* 1972. The Conference Board, New York.

LERNER, D. 1958. *The Passing of Traditional Society: Modernising the Middle East.* Glencoe, Illinois.

LITTUNEN, Yrjo. 1969. Cultural Efficiency of the Mass Media: An International Comparison. In: Yrjo Littunen; Pertti Tiihonen and Veikko Pietila (eds.), *Three Papers on Mass Media and Integration at International and National Level.* Tampereen Yliopiston Tutkimuslaitos (Mimeo. No. 57, 1968). Also published in *Mass Media and International Understanding.* Ljubljana.

—. 1979*a*. Toward Community of National Cultures or a Globally Marketed Superculture: Challenge for Media Policies. (Main report. *Proceedings of the Meeting on TV and Circulation of Programmes and Ideas.* RAI/Prix Italia.

—. 1979*b* Toward a Cumulative contri-local Interdependency? Tampere, Research Institute for Social Sciences. (Unpublished MS).

MATTELART, Armand. 1979. *Multinational Corporations and the Control of Culture.* Sussex, N. J.

McQUAIL, Denis. 1967. Preparation and Exchange of Information. *Educational Television and Radio in Britain.* London.

MODY, B. 1978. Lessons from the Indian Satellite Experiment. *Educational Broadcasting International* Vol. 11, No. 3, p. 117-02.

NORDENSTRENG, Kaarle; VARIS, Tapio. 1974. *Television Traffic—A One-Way Street?* Paris, Unesco. (Reports and Papers on Mass Communica- tion, 70.)

POOL, Ithiel de Sola. 1979. Direct Broadcasting Satellites and the

Integrity of National Cultures. Kaarle Nodenstreng and Herbert I. Schiller (eds.), *National Sovereignty and International Communication*. Norwood, N.J.

Proposals for a Communications Policy for Canada. 1973. *A Position Paper of the Government of Canada*. Ottawa, Information Canada.

REUTER, New item in *Svenska Dagbladet*, 20 September 1979.

RICHERI, Giuseppe. 1979. Democcracy and Radio-television Systems for Europe in the Future. *The Democratic Journalist*, May.

*Satellite Weeke*, 13 August 1979.

SCHILLER, Herbert I. 1979. Transnational Media an National Development. In . Kaarle Nordenstreng and Herbert. I. Schiller (eds.), *National Sovereignty and International Communication* Norwood, N.I.

SCHRAMM, W. 1964. *Mass Media and National Development*. Stanford.

TYLER, R. 1966. Television Around the World, *Television Magazine*, October, p. 32, 59.

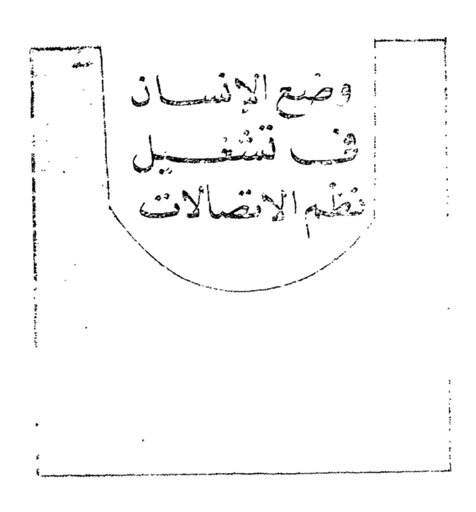
*Unesco General Conference*. 1972. Declaration of Guiding Principles on the Use of Space Broad-casting for the Free Flow of Information, the Spread of Education and Greater Cultural Exchange.

VARIS, Tapio, 1973. International Inventory of Television Programme Structure and the Flow of TV Programmes between Nations. *Research Institute of Social Sciences*, University of Tampere.

WAFLES, Douglas. 1932. The Relation of Subject Interest to Actual Reading. *The Library Quarterly*, No. 2.

WHITE, P. B.; KELABORA, L. 1978. Communication Satellites and Education in Indonesia: What is an Appropriate Strategy? *Educational Broadcasting International*, Vol. 11, No. 2, p. 95-9.

WOOD, Fred; COATES, Vary; CH, ARTRAND, Robert; ERICSNN-Richard. 1979. *Videoconferencing Via Satellite*. Washington, D.C., George Washington University.




لنفرض أن الجمادات أصبحت فجأة قادرة على الكلام واستطاعت أن تكسب ألفاظا لغوية وتستخدمها فى المحادثة ــ أى أنها أصبحت ناطقة ــ فماذا يكون أثر هذه الانطلاقة الكلامية ، وتلك التجميعات الصوتية ، وهذا التحول الكبير فى المهارات ؟ ألن يؤدى هذا الحدث الى ازالة الحدود المميزة للانسان عن ، الالة ، كما يحدث فى القصص الخيالية حينماتنطق الحيوانات وتتحدث أدوات المنزل اذا ما حل الليل ؟ ألا يهدد ذلك باحداث اختلال فى نظام الكون الذى يتخذ فيه الانسان مكانته الخاصة التى بخولها له كونه الكائن الوحيد القادر على النطق والكلام ؟

اذا ما أخذنا فى الاعتبار كل التقنينات الحديثة التى تتولى نقل المعلومات والربط بين الصورة والصوت واعطاء رموز رقمية أو حرفية للاشياء والعمليات ، فسنواجه سؤالا يطرح نفسه هنا : ما هو الحد الفاصل اذن بين الانسان والالة او بين الاصل والتقليد او باختصار أكثر : كيف نفرق بين ما يعزى لعمل الانسان وما هو خارج عن ارادته ؟

## الكاتب : يڤس أستوردزى

مدرس علم الاجتماع فى جامعة باريس دوفين والمستشار العلمى للمركز القومى الفرنسى لدراسة الاتصالات السلكية واللاسلكية . نشر له كتابان هما : التنظيم ومضاداته ( ١٩٧٣ ) ، وآثار المستقبل ( ١٩٧٩ ) ، ويعد الآن كتابا ثالثا عن : تاريخ ومستقبل الاتصالات .

## المترجم : محمد جلال عباس

مدير الشئون العامة بوزارة التعليم العالى . شغل وظيفة رئيس اقسام الآداب والعلوم الاجتماعية فى بولسكنيك كانو بنيجيريا . وله عدد من المؤلفات والمترجمات فى مجال العلوم الاجتماعية ..


---

وبطرح مثل هذه التساؤلات على انفسنا قد نصل الى ما يغوص بنا فى عالم الخيال العلمى أو يسلمنا الى الاساطير التى انقضى عهدها . قامت احدى المؤسسات الصناعية المنتجة للاجهزة المساعدة فى عمليات الادارة بانتاج جهاز لتجميع المحادثات ، تعرضه الآن للبيع بدولارات معدودة . ومن ثم لم يصبح الحد الفاصل بين الصوت البشرى والصوت الذى يصدر من هذه الاشياء أمرا له خاصيته وجوانبه الفنية والاقتصادية فحسب ، بل أصبح يدخل أيضا فى الجانب الآخر ، وهو الجانب الفلسفي منه في أوسع صوره .

ان حدوث تغيرات جذرية بصورة سريعة فى الوقت الحاضر قد بلغ حدا أصبحنا معه نستشعر آثار تلك التغيرات ، ففقدنا بذلك المتعة التى نشعر بها عندما يقدم لنا أى عمل جديد من نتاج تلك الاسرار المهنية ، وأصبح تقديم مثل ذلك العمل لا يرمى الى مفاجأتنا أو اصابتنا بالذهول

ازاء الظهور المفاجيء لمثل هذه الامور السحرية ، بل على العكس لا يزيد عن كونه جزءا من الثورة الكبرى الشاملة للاتصالات ، بل وأصبح يبدو من أول نظرة وكأنه أمر طبيعي الحدوث وقد أدت هـذه البساطة التى أصبحنا نرى بها الاشياء الى انتفاء صفة المفاجأة بل والابعد من ذلك أن اصبحت كل خصوصياتنا والاشياء التى نستخدمها فى حياتنا اليومية بدون اهتمام ـ نتكلم ونعبر بطريقة سهلة يسيرة .

وتغلب على منتجى الاجهزة الالكترونية التى تستعمل على نطـاق واسع بين الجمهور فكرة عمل حاسبات آلية صـغيرة الحجم مصممة بحيث لا يمكن لأى فرد من الجمهور الواسع أن يستخدمها بسهولة دون ان يكون للمقدرة الانسانية فرصة الوجود لفترة زمنية . ويميـل الفنيـون والتجار الى القيام بعملية تغطية تمكنهم من تحقيق مبيعات أكثـر وذلك عن طريق خفض الامكانيات التكنولوجية لهذه الاجهزة فى محاولة لابعاد وتوزع اللحظة الحاسمة التى تحدث فيها تلك الهوة الكبيرة التى حفروها .

ومن ناحية أخرى لا يبدو أن المفكرين غير سعداء بهـذه التغطيـة الكاذبة . واذا كان المهندسون يعتبرون الـذكاء الانسـانى قـوة عظيمـة لا منافس لها فمن غير المعقول مناقضتهم .

ومع ذلك فان عملية بناء عالم جديد ، توجد به الملايين من هـذه الاجهزة الصغيرة فى كل مـكان تتشـابك فيها خطـوط العقـول الصناعية وتتصل بالمجموعات البشرية والتقنيـات الخاصـة ، ويشتد تشابكها وترابطها بحيث تدل جميعا كوحدة متكاملة . ويمكن لمثـل هـذا العـالم أن يصبح مجتمعا فيه تبدو فيه الثقوب السوداء كنوع من طبيعيـات النجوم . مجتمعا فيه التجاذب والتنافر والتجمع الذى يفقد معـه اى نوع من التحديد معناه ، وبهذا المفهـوم يشترك عالم الالـكترونيات فى الاسس مع هندسة الوراثة . وفى نطاق هذا العالم الجديد يعرض سؤال هو هـل يكون دور الانسان فى التشغيل كقيمة فى حـد ذاته او خيـال أو كأثر باق أو اتجاه عملى ؟.

**شبكات الهاتف كمشكلة وكخطر يهدد**

لابدلنا من خط واضح يحدد لنا الطريق الذى نسلكه خـلال ذلك التشابك المذهل حيث تسير الخطوط متتابعة ومتلاصقة فى مسالـكها المظلمة فلنختر لذلك الصلة القائمة فى وسيلة الاتصال ، ولتكن الاساس المبدئى الذى نبنى عليه هو الصلة بين عنصر التشغيل ( المتكلم ) والنظـام التقنى الذى يتولى عملية الربط بين المتكلمين .

ويمكن القول منذ البداية باننا لن نكون فى ضياع حينما نواجه ظهور الفكرة العالمية الشائعة وهى أن الدور الانسانى فى التشغيل أمر مفهوم بصورة غير واضحة . والسبب فى اننا غير متثبتين تماما من الامر هو ان الكثير من المشاكل التى تظهر ما هى الا تكرار لتلك المشاكل التى سبق أن ظهرت فى وقت انشاء اول شبكة اتصال هاتفية .

ولنعد بالزمن الى الوراء الى عهد المواجهة التى حدثت بين الهاتف الوليد وبين أخيه الاكبر والاقوى الذى رسخت أقدامه وهو التلغراف ، كان تلك المواجهة لم تكن مجرد صدفة ولكنها حملت فى طياتها بذور الصدام بين مفهومين مختلفين للغة ، ونمطين مختلفين لنقل المعلومة وادراكين مختلفين أيضا للشخص الذى يقوم بالتشغيل ..

فنظام التلغراف ينبنى أساسا على فكرة كتابة من نوع خاص وترجمة هذه الكتابة بطريقة خاصة . أما التليفون فهو بخلاف ذلك فقد ظهر ليكون نظام اتصال بدون وسيط ، وكجهاز يمكن للاصوات البشريه ان تتصل ببعضها البعض عن طريقه ؛ وعلى ذلك تكون الظاهرة الهامة المميزة لشبكة التليفون هى الوضوح والفورية والعمومية ؛ ولا يعتبر الفرق بين التليفون والتلغراف فرقا فنيا فحسب بل ان الصفات اللازمة فى العنصر البشرى الذى يقوم بالتشغيل ، والطريقة التى بها يقوم بعملية الاتصال تختلف من التلغراف الى التليفون . ففى حالة التلغراف فان المدخل يكون بتحديد الكلام وتحويله ؛ واعتماد الاتصال على الكتابة بمساعدة الذاكرة فى كل تلك العمليات ، بينما ـ حالة التليفون نجد أن المدخل هو عدم وجود تحديد للكلام وحدوث الاتصال العام المباشر واستخدام الكلمة المنطوقة بكل ما تتميز به من مضمون تعبيرى مع عدم بقائها اذ أنها سرعان ما تترهب مع الريح بمجرد انتهاء الاتصال .

وأغرب ما فى الامر هو السبب الذى أدى بمخترع الهاتف « الكسندر جراهام بل » الى اهتمامه بهذا الاختراع ، فان كلا من جده وأبيه كانا من رجال الصوتيات حيث كرسا حياتهما لتعليم الصم . ولقد أثارت مشكلة الصم انتباه « بل » . وعلى ذلك فانه بمجرد وصوله الى الولايات المتحدة كان قد بدأ اهتمامه الاساسى باقامة عالم علمى للاتصالات . وكان الخبراء الفنيون يبحثون عن طرق جديدة لتوسيع شبكات التلغراف والاكثار منها . وكان هذا هو الشغل الشاغل للبحوث فى ذلك الوقت . وكان ينظر الى البحوث الدائرة حول الهاتف على أنها مجرد تضييع وقت : ولكن اهتمام « بل » بالهاتف قد جاوز مجرد حب الاستطلاع الفنى وأصبح جزءا من اتجاه عام لمعالجة مشكلات الاتصال . ذلك انه محور جهوده البحثية كان يدور حول مشكلة الصمم ، وباختصار

كان اختراع الهاتف انعكاسا لمشكلة الصمت التى يرتبط بها حدوث الوحدة القاتلة والعزلة الشاملة والانفراد بالذات . فكيف يمكن للافراد أن يتخاطبوا فى مثل تلك الظروف ؟ وكيف يصبح بامكان الناس من الوجهة الفنية أن يتخاطبوا حيث يصبح التخاطب غير مجد عمليا ، أو بمعنى آخر حيث تصبح المسافة التى يتم خلالها التخاطب لا تمكن من ذلك وخاصة اذا أضفنا اليها الصمم ) وفى الواقع ان وجود المسافة التى لا يمكن معها التخاطب لا تتحدد جغرافيا فحسب بل ان لها أيضا حدودها العضوية والثقافية والاجتماعية ، التى تجعلها تدخل فى نطاق فكرة واحدة هى الانفصال .

كيف اذن يمكن للناس أن يتخاطبوا بصورة مباشرة ؟ لا شك أن حل هذه المشكلة بالهاتف قد أتت الى عالم الاتصالات بثورة تماثل تلك الثورة التى بها كوبرنيقوس الى عالم العلم . فبدلا من ان يكون التركيز كله على نظام متخصص يعتمد على ترجمة وتخزين المعلومات تم استعادتها ، أصبحت الاتصالات تتم فى وقتها وبصورة مباشرة وفى متناول الجميع . ولقد بدأ هذا التغيير الجذرى منذ عام ١٨٧٦ ، ولكنه لم يحز الاهتمام الكبير الذى كان منتظرا له . وربما يرجع السبب فى ذلك الى أن المراقبين فى ذلك الوقت كانوا فى شغل شاغل بالاحداث الكبرى التى أثرت فى نمط حياة الناس فى ذلك الوقت ، ونخص بالذكر تغيير انماط الانتاج والاسكان والسلطة السياسية مما غطى على التغيرات الاخرى البعيدة الاثر ، التى كانت خافية على هؤلاء المراقبين . والتى انتهت الى اعادة تشييد نظم الاتصالات على نظم جديدة ولقد شهد تاريخ الهاتف هذه النظرة التى كانت تنم عن ضيق الافق الذى ساد فى ذلك الوقت . فحتى عام ١٩٠٧ لم يكن قد تبين أن المهندسين كانوا أبعد نظرا من الفلاسفة ، فقد تصور من تولوا أمر الهاتف منهم أنه اذا كان بالامكان تطوير الهاتف بحيث يصبح نظاما للاتصال المحلى ، فانه سيكون بذلك معزولا على شكل وحدات اتصال كل منها قائمة بذاتها . ولم يتصوروا قيام رابطة بين تلك النظم المحلية .

وجاءت الضربة القاصمة ، التى لا تعرف على نطاق واسع فى التاريخ الاقتصادى ( بل ولسوء الحظ لا تعرف أيضا فى التاريخ الفكرى ) . جاءت تلك الضربة التى نجم عنها التغيير الشامل فى ذلك المجال . ففى عام ١٩٠٧ ، وبمعاونة مجموعة شركات « مورجان » التى تولت أمر أكبر شبكة اتصالات هاتفية فى أمريكا الشمالية ، أستطاع « تيودور فال » أن يضع خطة اتصالات جديدة تتلخص فى العبارة التالية : « سياسة ونظام وخدمة عمومية » .

هذا هو لب استراتيجية الاتصالات التى تذهب أهدافها الى ما هو أبعد من مجرد انشاء نظام فنى للاتصالات ، وهى فوق ذلك فلسفة شاملة للاتصال تتبين حتميتها من أهدافها الفعلية التى تتمثل فى تحقيق العالمية فى المكان والزمان عن طريق اقامة نظام للاتصالات .

الى ذلك يرجع السبب الذى جعل انطلاقة ١٩٠٧ بقوتها التى أكدت الوحدة والفعالية من خلال شبكة الاتصالات . والذى جعل أهميتها الكبرى تظهر من خلال عاملين رئيسيين : فقد أدت أولا الى تعميق فكرة الاتصال العام . كما أدت الى تعميق فكرة التكبير الصوتى ، ونحن نرى الحداثة فيها لا تخرج عن الاطار الذى تعبر عنه كلمتان فى صيغة مجازية هما التوصيل والتكبير .

## الصورة الاولى للتكبير الصوتى : الاحادية والعمومية

منذ أن أخذ الهاتف على عاتقه مهمة اقامة شبكة اتصال عامة شاملة ، كان لابدمعها من حل مشكلة عويصة هى مشكلة الاتصال عبر المسافات الطويلة ، وليس من شك فى أن المجتمعات المحدودة — وقد ألمت بما حولها فى الفضاء — أصبحت قادرة على ادارة نظم الاتصال الخاصة بها وأصبح لدى كل منها مجموعة من الوسائل الفنية التى تتيح صيانتها والحفاظ عليها ، ولكنها تواجه الصعوبات حينما يتغير مجال الاتصال بالخروج من نطاق المكان المعلوم لها الى الربط بينه وبين أى نقطة أخرى فى المنطقة بصرف النظر عن العقبات المكانية المتعددة .

فمثل هذه الصعوبات ، ولا نريد ان نقول « المغامرة » ، صعوبات معروفة مقدما ، ذلك ان الاشارات تضعف كلما طالت المسافة ويصيبها شيء من التشويه والوهن تدريجيا حتى تتلاشى تماما . وعلى ذلك فانطلاقا من فلسفة الوضوح ووحدة وعالمية المكان يواجه الفنى ( مثله فى ذلك مثل الفيلسوف ) مشكلة الضعف والتلاشى ، ويضع يده على الحركة الميكانيكية التلقائية التى تعمل على اقامة نظام يحتوى على مجتمعات محدودة تمثل فيها الاشارات عملية أقل تعرضا للمخاطرة ، وهو بذلك يكتشف الصعوبات التى تنشأ عن ارسال الاشارات الى مسافات طويلة . وبالوقوف أمام مثل هذه المشكلة — وبخاصة كيفية تشغيل وسيلة الاتصال بحيث لا تضعف الاشارات مع طول المسافة — أصبح على المهندس أن يجد حلا لها ، فبدأ البحث عن الحل الذى يعالج بصورة اساسية وسائل الاتصالات ، لا من الناحية الفنية فحسب ، بل من ناحية وضع العنصر البشرى الذى يشغل هذه الوسائل كذلك .

وبذلك أصبح الهاتف على ما أعتقد هو المفتاح الاول لحل مشكلة ضعف الاشارات مع طول المسافات ، وهو بذلك فتح الابواب لعالم الاتصالات على مستوى عالمى فحل مشكلة الضعف الذى يصيب الاشارات مع طول المسافات لايخرج عن كونه عملية تكبير صوتى ، وادراك أن التكبير الصوتى كأساس تكنولوجى يجب أن يطور بحيث يساير الاحتياجات الخاصة لشبكة الهاتف وقد أعطى الهاتف بذلك الفرصة لكثير من الافراد كى يكرسوا جهودهم لحل مشكلة التكبير الصوتى وكان حافزا ومشجعا على الانفاق المالى فى هذا المجال من مجالات التكبير الصوتى ، ولم يكن الذين تولوا الامر فى عام ١٩٠٧ سوى طليعة من الاشخاص تخصصوا فى الالكترونيات ! وهذه هى الطريقة التى بها ظهر الصمام الذى اخترعه ( لى دى فورست ) فى نفس الوقت الذى أقام فيه ( بل ) و (فيل ) الشبكة الهاتفة ، وبذلك اصبحت نتائج فلسفة الاتصال هذه تجل عن القياس . يوضح هذا الصلة الوثيقة بين الخطة التى تهدف الى ايجاد أتصالات على مستوى عالمى والدافع للسيطرة على التطور اللامحدود ولم تكن الرغبة الملحة لاقامة شبكة اتصالات عالمية تجد لها مايشبعها الا من خلال فهم افضل للبنية الدقيقة لها والقدرة على تشغيل ادق دقائق محتوياتها . ويمثل هذا تزاوجا كاملا بين الدفعة لاقامة الاتصالات على اوسع نطاق وبين

استخدام أسرار المادة وجزيئاتها الاصلية . ولعل خطة توسيع شبكة الاتصالات الى أبعد حد مكانى لا نخرج عن كونها عملية تصغير قصوى للمكان . فهى فى حقيقتها تمثل عكس ما يتم عمله . فهناك اذن تناقض شكلى بين فكرة توسيع شبكة الاتصالات وبين تصغير دائرة العالم ، أو بين السيطرة الكاملة على الاقصى وبين ما هو أدنى . وباختصار يمكن القول أن سنة ١٩٠٧ كانت بداية لرؤية مستقبلية لمجال اتصالات يكون فيه الانسان هو العنصر الاساسى وصاحب اليد العليا بالنسبة لما هو أكبر ( أى شبكة الاتصالات العامة ) ، وصاحب اليد السفلى بالنسبة لتشغيل الجزيئات الدقيقة : ( الالكترون ) .

ولقد كان الفضل فى هذه القدرة على السيطرة الكاملة أن الهاتف أصبح مادة للبحوث التى تجاوزت المشاكل التقليدية له ، وأصبحت المعامل الملحقة بتليفونات ( بل ) تنتج الحاسبات الالكترونية واجهزة الترانزستور . وتقوم بدراسات عن الاذن البشرية ، والضوضاء والفضاء الخارجى . وتعتبر جائزة نوبل التى حصلت عليها هذه المعامل دليلا واضحا على أن الهاتف كان سببا فى اماطة اللثام عن العديد من المشاكل وايجاد الحلول للكثير منها فى صورة الاكتشافات المتنوعة التى انتهت اليها البحوث العلمية فى خلال هذا القرن .

## الصورة الثانية للتكبير الصوتى : القيود الاخلاقية لشبكة الاتصالات

تعتبر كلمة التكبير الصوتى معنى مجازيا فهو يمثل فكرة تحويل الضعيف الى قوى مما يجعله غير عادي له صدى من الضخامة بحيث يصبح معه الهاتف عاجزا عن كتمانه . فبينما التليفون يعتبر بالطبع هو المتحكم الصوتى فى الشبكة فان الصوت الذى يتكلم هو أساسا صوت شخصى أو بمعنى آخر تقليد للصوت الشخصى . وعندما يتم الاتصال فسرعان ما يفصل الطالب والمطلوب على المحيط الذى كانا فيه فى اللحظات السابقة على اتمام الاتصال ، ويبدآن فى اجراء الحديث الذى بدأه بالفعل . ان عملية توصيل الدائرة ـ التى يلمسان طبيعتها والتى تتم نتيجة ادارة مفاتيح التوصيل وهذه العملية لا تحدث التوصيل فحسب بل انها تعزلها أيضا . أو باختصار فان هذا الاتصال الثنائى التى تم عن طريق جسر يربط بين أماكن الاتصال ويمتص تماما العلاقة القائمة بينهما ؛ فينفصل كل من الطالب والمطلوب عما هو خارج هذا الاتصال ، وهو ما كانا يعيشان فيه قبل اتمام الاتصال ، ويعلقان نفسهما فى اتصال مباشر خاص ، وفوق ذلك فان الصوت الذى يصل اليهما ليس صوتا عاما يسمعه كل فرد بل هو صوت خاص ليس بالصوت المرتفع وانما هو من قبيل الهمهمة .

وهناك شيء أساسى مع بعض التناقض الظاهرى فيما يتعلق بالطريقة التى يربط بها الهاتف بين آراء الجماهير ( حتى الجماهير العريضة ) والهمس . وهذا يعنى أن الهاتف قد أوجد ثورة فى نظام الاتصال . فان اى مستخدم للهاتف يستطيع أن يتصل بمستخدم اخر له . او باختصار فان أى كلام يمكن أن يرسل دون أى رقابة خلال شبكة الاتصالات ، ولم تعد هناك أصوات ممنوعة . ولكن بينما يمكن لاى حديث أن يتم ( ولنكن واضحين فنقول ان هذا العمل يعد تغيرا جذريا أدخل على الوضع السابق الذى كان يعتمد على تصفية الاصوات واختيار ما ينشر منها ) ، فان هذه الحرية فى اختيار الاصوات التى تنشر لا تتحقق الا بالهمس من شخص معين الى شخص آخر . فالناس لا يتحدثون مع بعضهم البعض ، ولكن يتحدث الفرد للفرد فى كتمان وصوت خفيض . وهكذا يبدو أن السكون الذى نجم عن اقامة شبكة الاتصال الهاتفية أصبح لا يخرج عن عاملين اثنين : الاتصال بين فرد وفرد والهمس ، وهما عنصران غريبان يسيران متوازيين مثل الجسور التى تحف بالنهر لتمنع فيضانه على الجانبين .

## الصورة الثالثة للتكبير الصوتى : هل هناك تحالف مع الشيطان ؟

هنا نجد أن مثل هذه الحدود التى سبقت الاشارة اليها تتعارض مع عبارة التكبير الصوتى المجازية . ويغلب الظن ان التركيب الفنى الذى يوجد فى قلب الهاتف قد أعد خصيصا وتم تشغيله لكى يعمل كوسيلة لتعديل الصوت والتقليل من أثره العام . فبمجرد أن يصبح التكبير الصوتى ممكنا ، فان الصوت الذى يمر بالهاتف لا بد وأن يتحدد ويخضع للتعديل المطلوب .

ان « التعديل » و « الحديث المباشر » و « الخصوصية » التى يتحدد بها الانصال تمثل المصطحات الثلاثة التى وجدت طريقها الى شبكة الاتصال . وفى الحقيقة نجدها جميعا تعمل معا كعهد قد دعقد مع الشيطان لتحقيق المخرج المباشر والشيوع المكانى للاتصالات . وبذلك أصبحت بديلا عن الاعتدال والسرية . ولقد دخل التكبير الصوتى كذلك فى الشبكة كبديل لتعديل طريقة الكلام .

لم يكن مثل هذا العهد أمرا مقبولا من أول وهلة . ولذلك لم يستمر زمنا طويلا . وذلك لانه قد تعذر على التكبير الصوتى ( المجازى ) أن يستمر وحده طويلا كوسيلة تقنية مناسبة للهاتف كما أنه لم يستمر دمقود يستخدم فى شبكة الاتصالات نفسها . ومع ذلك فقد تحقق مؤخرا الادراك بأن مثل هذا العهد قد أثار الاحتجاج التقليدى من الوجهة الاخلاقية ، وفى الواقع قد تضاءل الامر بذاته لان التكبير الصوتى لم يستعمل كأداة فى الشبكة التى تعمل على نطاق شامل الا باستسلام مستخدم الجهاز راضيا وبحرية كاملة ، فأصبح بذلك شكلا من أشكال التورية فى الدعوة الى المساواة فى المشاركة ، بحيث يصبح التكبير فى خدمة جميع الافراد . أو بمعنى أخر لا يصبح خاصا بأحد دون الاخرين ، ولكن يعمل من خلال شبكة الاتصالات . وباختصار فان شبكة الاتصالات الهاتفية بخواصها الفنية هى تجسيم لوضع أخلاقى ثم تحديده وتودى حتى فى أوساط المتزمتين خلال القرن التاسع عشر . ذلك أن الغرض الاخلاقى قد ارتبط بالطريقة التى بها أمكن للهاتف أن يزيل بها كل التناقضات القائمة ، وبخاصة بين ما هو عمومى وما هو خاص ، وبين ما هو غاية فى الدقة ( ويقصد به الالكترون ) وما هو غاية فى الكبر ويقصد به شبكة الاتصالات الدولية ، وبين التكبير الصوتى والتصغير الصوتى . ولعل هذا التقرب بين المتناقضات أو تحويل الضجيج الى صوت خفيض ، وربط المجتمعات المغلقة بشبكة الاتصالات العامة ، وتقوية الضعيف ـ لعل كل هذه الامور التى يصعب معها تفهم أشكال التوازن قد حاولت فرض نفسها فى ميدان الاتصالات على مدى قرن من الزمان . وتظهر آثار هذا التحول العكسى فى

سياسة المساواة ( بين البعيد والقريب ) وبين الغنى والفقير وبين ما هو سكنى وما هو تجارى .. الخ ) . ولقد تحطمت كل محاولات التوفيق والتقريب بمجرد أن تجاوزت عملية التكبير الصوتى الحدود التى كانت مرسومة لها . وكان المذياع هو أول قفزة عبر هذه الحدود .

**الصورة الرابعة للتكبير الصوتى :**

عالم الاشارات المتوسع :

يقوم المذياع باستعادة الاصوات المترددة ، اى أنه يقوم بعملية جذب تمثل السيطرة القوية التى تعادل ما يحدثه التكبير الصوتى من اختلال التوازن فى عملية التوزيع على خطوط الاتصال ، والمذياع بهذا يعتبر قوة تبرز التكبير المباشرة كقوة ، غير أنه لا يمكننا أن نتصور أن هذا الاستخدام هو مجرد خطوة الى الوراء اذا ما افترضنا أن فى ذلك غضا من قيمة الاختراع باطلاق الآراء حول شبكة الاتصال المفتوحة ، فلقد عبر المذياع عن بعث جديد خلال العقد الرابع من هذا القرن حينما استخدم قوة التكبير الصوتى استخداما فيه شىء من «العدوانية». ويتمثل هذا البعث فى مشاركة المذياع فى عالم جديد سبق شبكة الاتصالات المفتوحة ، فكانت مسألة استخدام الطاقة فى الشبكات وعلاقتها بالمجتمعات البشرية مثار مشاكل تتعلق بالاختراع وما يحدثه من اضطراب أكثر من تلك التى يثيرها استخدام مكبرات الصوت . ولقد أسهم المذياع فى الردة التى حدثت خلال الثلاثين عاما التى أعقبت الحرب العالمية الاولى — فلماذا حدثت هذه الردة ؟ — كان من الضرورى اخفاء ومنع تسرب النتائج التى اتضحت جلية فى التغيير الجذرى فى تقوم العالم للعلاقة الزمانية المكانية التى بدأت تطبق فى ميدان علم الطبيعيات فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

وربما أدى المذياع الى تشعب جديد فى مجال الاتصال مما كان له أثره على دور المذياع الثقافى والتجارى اكبر من أثره فى مجال الاستخدام الشمولى السياسى . فهو يمثل بصفة خاصة تلغرافا لاسلكيا حيث أنه يمكن اولا من احداث اللقاء ثم المزج بين عالم الاشياء وعالم الاشارات . وهو يحدث تشابكا معقدا يصعب معه التمييز الواضح للحدود الفاصلة بين الاشياء وعلامته ، فالسلعة تخرج وهى أشبه ما تكون بمجموعات معقدة من العلامات أو الاشارات ، فتعرض تلك العلامات أو الاشارات وكانها سلعة . وبهذا المعنى فان المذياع — بسبب ما ينشر عن طريقه من اعلانات — ويؤكد فى عالم الاشياء على مهاجمة مبدأ « تناقص القيمة بالاستخدام » . ذلك المبدأ الذى نادى به الفلاسفة والاقتصاديون فى القرن التاسع عشر . غير أن استخدام الراديو قد أدى الى تجاوز الانسان لمبدأ تناقص القيمة

بالاستخدام ـ تماما مثلما يتحول استهلاك السلعة الى مجرد اشارات .
وعلى ذلك استلزم الاستهلاك المستمر أن يكون هناك اسهام
طبيعي ومادى ملموس من جانب عالم الاشارات
هذا ، وبينما تحددت وظيفة الهاتف فى توصيل شخصين ببعضهما ،
فان المذياع ( ثم التليفزيون من بعده ) قد أصبحا المفتاح لعالم متوسع من
الاشارات ، ومدخلا الى عالم مذهل خرافى تتشابك فيه الاشارات وتتفاعل
مع بعضها وتتضاءل ثم تختفى . او باختصار حلت تلك الحركات الدائرية
المتوالية فى موجات متوسعة ومتداخلة محل فكرة التوصيل المباشر . وهنا
نجد أرديبوس الاعمى يفرض نفسه ليبحث عن طريقه ، ويتردد عند كل
مفترق الطرق . ولعل هذا العمى الذى يعكس وجود التلاقى والتكبير
العشوائى يرتبط بالظواهر الاصلية التى تحتاج الى من يفك اشتباكها بنفس
الطريقة التى تحل بها الالغاز من خلال النفوذ الى اعماقها الفكرية .

ولكن علينا أن نرسخ فى اذهاننا انه حينما يمر أوديبوس من خلال
وسائل الاتصال كما حدث فى أعقاب الحرب العالمية الاولى ، فقد أصبح
عليه أن يختار بين الصمم والعمى ؛ لان الصوت كان يعامل منفصلا تماما عن
الصورة . ففى التصوير الشمسى ثم فى السينما الصامته من بعده كانت
الصورة تكفى ، وكان هناك فارق أساسى بين المسئولين والوظيفة كما كان
هناك اختلاف تام بين الاشكال المتعددة الممثلة فى الهاتف والراديو
والسينما . ولا يجوز لنا ان ننظر الى عملية التوفيق بين الصوت والصورة
أثناء تصوير الافلام على أنها من الصعوبات الفنية ، وانما هى فى الواقع
عامل من عوامل المشكلة العامة التى تتمثل فى الرغبة ( أو الرهبة ) فيما
ينتهى اليه عملية الفصل بين اثنين والتحكم الفردى فيهما . ولقد ظلت
شركات الراديو والتليفزيون تحتكر الصوت وتحتفظ به ، ولذلك تأخر
ظهور المزج بين الصوت والصورة حتى عام ١٩٣٠ . والمثل نقال عن فشل
الهاتف المرئى ( الهاتف + الصورة ) . وهكذا نرى أن الهاتف قد ربط بين
عملية نعديل الصوت وبين التقدم العلمى . أو بمعنى آخر حسد حالة من
الاحترام المعنوى لذاته ، تاركا لغيره المخالفات والمفاجآت التى تنجم عن
استقبال الصورة وتحتاج الى الربط الوثيق بين مراحل هذا التمثيل
والى مزيد من الابحاث الدقيقة التى تدور حول الحاسبات الالكترونية وفتح
شبكات الاتصال ، واسطوانات الفيديد ، وغيرها مما جعلنا نواجه مشاكل
مماثلة مرة أخرى .

ولقد تطلب حدوث الاندماج ـ بدءا من وقتنا الحاضر ـ أن يكون
هناك أسلوب جديد للربط بين النص والصورة الثابتة والصورة المتحركة
والشكل البيانى والتعليق الصوتى ، وكذلك الايماءة وذلك حينما يصبح

الدخول الى النظام أمرا ممكنا بلمس أو ادارة مفتاح ( كما هو متوفر فى بعض الاجهزة الآن ) .

## ميكانيكية الموجات فى المجتمع

لعل تكامل الفرد ( كما هو مفهوم ) لا يتحقق الا بنزوعه الى التمييز بين المكان والزمان . ذلك لانه يدرك ما به من انفعالات أولا ثم يتعرف على أسبابها بعد ذلك ، فان كشفه الطبيعى عن المكان والزمان ، وعن من يلاحظ ، وعن الشيء الذى يقع تحت الملاحظة ، وعن المادة والطاقة كل ذلك يمكن أن يكون له نتائجه الاجتماعية التى تتمثل فى الفصل بين الشخصية الفردية والشخصية الجماعية . وهذا بالضبط هو ما ننتظر تحقيقه فى عصر الالكترونيات . ولقد تبين من دراسة ميدانية أجريت أخيرا أن صغار متوسط عدد الساعات التى يشاهدها الاطفال فيما بين سن ٣ و ٥ سنوات نحو ٤٥ ساعة فى الاسبوع . ولا يقتصر الامر على طرح استفهام واحد حول الكم بل يتجاوز ذلك الى نوع الاستهلاك الذى تلعب فيه الجماعة دورا مباشرا ، وتدخل به الى مجال جديد تتبلور فيه صورة العلاقة بين المكان والزمان .

الامريكيين يمثلون المجموعة البشرية الاكثر مشاهدة للتليفزيون اذ يبلغ

وربما وجدنا منذ الآن ، أن هناك تفسيرا يفرق بين الصورة والجماعة نفسها ، ومن ثم تحدد الشخصية المتميزة لهذه الجماعة فى النهاية قدرتها على التحرك فى الزمان والمكان ، من خلالهما الى احداث اشارات معينة لا تخرج عن كونها معوقات . وهى فى ذلك تشبه الطيار الذى يتدرب على قيادة الطائرات حينما يوضع فى جهاز طيران تدريبى تهيأت فيه كل الظروف المتوقعة فى عملية الطيران الفعلى . ونجد فى مثل هذه الحالة أن جهاز التدريب ما هو الا تمثيل لمجموعة من الظواهر الحقيقية ، أو هو مسرح لتمثيل الرحلة . أما الجديد هنا فيتمثل فى أن هذا النوع من الاجهزة التجريبية يهيىء صورة العلاقة الزمانية المكانية دون وجود نقطة التقاء واقعية ، أو مقابل حقيقى . وبمعنى آخر فان على المجتمع الآن أن يجد له طريقا الى الصورة التحليلية الكاملة ، وترجع الصعوبة فى هذه الحالة الى مشكلة تحقيق الامر أو كيفية توجيه الفرد وسط ذلك التشابك المعقد من الاشارات المتغيرة . فهل يتم ذلك بواسطة الآلات أم بواسطة نظم التوجيه الذاتى ؟ . تعكس المجتمعات مشاعرها وادراكها للاسباب على مستويات جديدة . فلقد أصبح النبأ المثير ، ولقطة الصورة ، والومض المبهر ، والعرض المزدوج ، والتركيب والتقطيع الجزئى — أصبحت جميعها بداية لتغير فى الشكل الواقعى للعمليات المنطقية التى أصبحت تميز

المجموعات البشرية . ومن ثم فهى خروج من نظام تاريخى معين . ويعتبر هذا التغلغل المباشر من جانب الجماعات ، ومن خلال النسيج المتشابك هو ذاته عقدة التغير الذى نتصور حدوثه فى عالم الاتصالات . فحينما اشتغل مصورو عصر النهضة بتوضيح العمق من خلال الرسم المنظور ، وبايجاد تأثير العمق بواسطة السطح ذى البعدين ، كان هدفهم من ذلك تحقيق واقعية بطريقة تجعلها ثابتة كأى نص مكتوب او بمعنى آخر ظاهرة على لوحة مسطحة ويتجه المجتمع الالكترونى الان الى التركيز من جانبه على الابعاد الثلاثة التى تتحقق باستخدام البروز فى اللوحات المسجلة وذلك لان هذه الابعاد الثلاثة هى الضمان الممكن للانتقال الى عالم الصورة متعددة النسخ .ولعل هذا السمك وذلك العمق فى النماذج قد بلغ نقطة يؤثر فيها تأثيرا قويا خاطفا لم يمكن تقدير آثاره الفعلية حتى الان . هذا ولم تصبح الاشارات بعد ذلك معروضة فقط على اللوحة المسطحة اى على شكل نصوص مكتوبة أو أشياء تلقى امام الجسم الذى يواجهها ، بل أن عرض الاشارات هذا أصبح يتطلب وجود عمق يسايره ويتحرك فيه ، وبالتالى يندمج فيه اندماجا كليا .

وعلينا أن نتناول هذا التغير الحادث بصورة اكثر دقة . فان معالجة امر البعد الثالث تؤدى مباشرة الى نفوذه الى داخلية الجسم . وهنا نجد أن مشكلة الاتصالات الان ما هى الا استراتيجية المسافات البعيدة . وبالتالى يمكن أن تكون مسافات قصيرة ولكنها منعكسة ، أو قد تكون مسافات دقيقة تخرج بنا عن الجسم بل تأخذنا الى داخل الجسم المغلق . وهنا نلاحظ أن هناك التقاء فى الغرض والمصلحة بين الالكترونيات والصحة العامة . فكلاهما ينفذ الى داخلية الاجسام . ولكن لا يمكن أن يكون هذا النفوذ هو مجرد عملية بث صور محايدة او نتيجة عرض مجموعات من البيانات . بل انه عملية اذابة للعلاقة بين المشاهد والمشهد ، حيث أن يكون المشاهد نفسه موضوع المشهد الذى يراه . فهى بذلك أشبه ما تكون بالنرجسية أو الاخراج من الذات أو انعكاس الذات عند نظرتنا الى المشهد . فهل يعتبر هذا نتيجة لرؤية الذات فى الصورة أو فى النسخة ؟ وكيف نتصور الاشياء المتطابقة الخارجة عن أصل الشىء ؟ . هنا ندرك أن ضبط الزمن له أهميته الكبيرة . ففى عملية الاخراج من الذات نجد أن البعد المؤقت هو وحده الذى يسمح بتحديد التمييز الجزئى أو الانحراف عن الاصل . فلا يكون هناك أى اختلاف بين ذاتى وصورتى الا فى فارق الزمن .

وعلى ذلك نجد أن التحويل الالكترونى مثله فى ذلك مثل النظم الهندسية للوراثة مما يثير تساؤلا حول الزمن . وقد نتعجب اذا ما رأينا التشابه الكبير بين الزمن المبنى على الادراك النفسى للفرق هو والزمن الذى يعتمد على الايقاع الطبيعى والاجتماعى من جهة ، وبين السمو فوق الزمن

وحداثة الوقت الالكترونى المقسم الى اجزاء الثانية جزيئاتهـا وبرهاتهـا أو جزيئات برهاتها بحيث تكون الانعكاسات الزمنية لا متنـاهية . وبالتالى تحدد الخواص الاساسية للشيء . ونرى أيضا أن دوائر التوصل الـزمنى تتجمع فيها الاتصالات فى حزم مجزأة تجزيئا لا متناهيا فى الصغر يبلغ درجة التقسيم تحت الزمنى لكل جزئية مما يعطيها خاصيتها الحقيقيـة المميزة .

وهكذا فهناك جـرثومة او جزيء ليس له حجم يمكن أن نتناوله سـياسيا أو اجتماعيا بتـكبير المتناهى فى الصغر ، وبذلـك نـكشف عـن غوامض الاجسام والعلامات كما يحدث فى عملية الاستكشافات المثيـرة للدهشة والسرور أحيانا .

ومن هذه الناحية يكون الراديو تجسيدا لنجـاح عملية استقبال الصوت المرسل بدون جسم ناقل للصـوت ، وبذلك يفتح المجال لشاشة التلبفزيون التى هى نافذة صغيرة مسطحة ننظر من خلالها فنـرى أبعـادا جديدة . وهى فى حد ذاتها خاصية مدهشة يتميز بها هـذا الجهاز . وهى شيء مذهل كذلك . ولكن هناك مرحلة ثانية تتمثل فى تحـويل كلا البعدين الى عنصر كلى موحد يسمح للاشارات بأن تتحول الى جـزئيات متتابعة مصنفة .

وربما كان العيش مع الاشـارات يعنى تعديل موقف العنصر البشرى تماما ، بمعنى أنه يترك مسرح العمل اليومى ، ويصل بذلك الى نهايةالمشكلة بالنسبة للانسان كعنصر منتج فيتحدد مـكانه فى المجتمع بما له فى عالم الاعمال ، وينقل الفرد بعيدا عن القصة كلها بينما يمثل هو عنصر التشغيل فيها . ويعيشبذلك لاول مرة فى المعمل أو فى المكتب ( ثم فى المدينـة ) أو حيث تظهر انسانيته من خلال عمله . وتصبح القيمة هنـا هى الشيء الوحيد الموجود فى صورة علامة أو اشارة . وتكون السـلعة بمـوجبها هى جهاز الاستقبال أو الوعاء الذى يصب فيه بعض منجزات الجنس البشرى . ويرجع هذا فى الاصل الى القرن التاسع عشر والثـورة الصناعيـة التى حددت وضبطت امكانيات الانبثاق من خلال المداخل والمخارج . ولكننـا نجد فى مقابلذلك أن هذه الحدود والضوابط هى التى تعين شخصيـة الناس وتحدد لهم دورهم ووظائفهم وعاداتهم وقوانينهم وتعطى لقيمتهـم تقديرها الحقيقى .

ولقد زحف استخدام الالكترونيات على كل شيء . وأصبح مـن الضرورى وضع حدود جديدة ومقاييس ومسموحات ، وبالتالى تحـديد الاوضاع والشخصيات الجديدة ، أو باختصار هى عملية لا تقـل عن اعادة تشكيل الانسانية .

**الصورة الاولى لعملية التوصيل :**

نعم / لا هى كل ما فى الامر

تصل هنا الى مـــــواجهة الصراع المباشر بين عملية التكبير وعملية التوصيل . فحتى نهاية العقد الرابع كان التكبير قطاعا ذا مـــكانة عالية ، اذ كان هو المصدر الذى تستمد منه السلطة والمكانة المرموقة ، وكان مصير المجتمعات معلقا لدرجة كبيرة على مدى استخدام السياسيين والتقنييـــن للتكبير . والسبب الوحيد فى ذلك هو أن التكبير قد هيأ امكانية التأثير على الجماهير ، والحصول على تأييدهم فى تبنى الخطط والاستراتيجيات الشاملة التى يمكن أن تقـــــع فى شباكها جماعات بأكملها لتعيش بها أو تموت . والى جانب ذلك حاولت فئة قليلة من الصفوة أن تمارس الضغط فى عهد ما بعد الميكنة على عملية التكبير ، فتطور الامر تدريجيا من المذياع الى القنبلة الهيدروجينية .

ويرجع ذلك الى أن التوصيل فى ذلك الوقت لم يكن قد بلغ درجـــة كبيرة من الاهمية . وبطبيعة الحال كانت عمليات ادارة الخطوط ومشكلات

ويرجع ذلك الى أن التوصيل فى ذلك الوقت لم يكن قد بلغ درجـــة التداخل وموضوع الدوائر الخاصة هى الشغل الشـــاغل الـــذى غطى على ما عداه .

وفوق ذلك بدا أن هذه الانماط لا تخرج كثيرا عن كونها نتيجة لمنطق الميكنة ( الذى لا يخرج بدوره عن عملية اقامة التوصيلات الطبيعية ودوائر الاقفال الميكانيكية ) وأصبحت عمليـــــة التوصيل بذلك مطبـــوعة بطابع الكهروميكانيكا الذى يسير فى طريق الزوال . ومن الغريب فى الامــــر أن النظرة فى ذلك الوقت قد قصرت عن أن تدرك الاهمية النظرية لفكـــرة الشعب المزدوجة التى ترتبط بالسير فى الطريق الصحيح وذلك بأن تأخذ أحد الاتجاهين المقسم اليهما ، الطريق : اتجاه اليمين واتجـــاه اليسار . وهكذا لم يكن أوديبوس هو الوحيد الذى غامـــر بمصيره عند مفتـــرق الطـــــرق .

ولذا أصبح هناك تمييز بين رجال التكبير ، والرياسات ، ورجـــال التوصيل ، ورجال ضبط الموجات ( أى رجال الارسال الالكترونى ) من جهة وبين غيرهم ممن يقومون بعملية التوصيل عن طريق استخدام الجهاز ذى « الياى » الموصل « جهاز ارسال البريد » . ولقد أدرك القليـــل من الناس أن هذا التمييز يقل اهمية عن المشكلة النظرية ، أو أن فتح وغلق البـــاب يمكن ان يتم بطريقة أخرى بحيث يصبح نقطة الالتقاء الوحيدة بين المنطق

وبين الجهاز ذاته . ولكى نفهم هذا لا بد لنا من النظر الى امكانية الكمبيوتر فى الاستخدام مع ابسط أجهزة التوصيل الهاتفى . اذ لم يجرؤ الا القليل من العاملين فى معامل « بل » على أن يتخذوا خطوات ايجابية فى هذا الشأن .

والامر الاساسى هنا هو البدء وتحديد الخط . فقد غطى المذياع ذاته هذه المرحلة عن طريق الرادار . ولعل الدور الذى يلعبه الرادار كعائق معروف لدى المشيرين « اذ انه يقوم بايجاد حدود جديدة . ويمنع مرور أى شىء غير هذه الحدود . ويتولى المهمة الرئيسية التى كان يقوم بها حارس الليل .

ومن هنا أخذت عمليتا التكبير والتوصيل تسيران جنبا الى جنب فى خط متواز ، فاستهلاكهما أو استعمالهما يحدد مواضع القوة والضعف . الا ان استهلاك ( اشارات ) لا يستلزم أن يكون دائما مساويا تماما لاستهلاك اشارات التوصيل . وهذا بالطبع يعد أبسط صور التمييز بينهما ، وهو يماثل الفرق بين الكتابة بالرسم والكتابة بالحرف . فأحدهما يكون على السطر والآخر يكون خارجا عن السطر .

**الصورة الثانية لعملية التوصيل :**

**الحياة فى داخل الاشارات :**

أن الحياة فى عالم التكبير المرتبط بالتوصيل ليست سوى حياة فى عالم الاشارات مثل وجود أحد افراد قبيلة المايا فى داخل الرسوم الخطية .

والرابطة هنا رابطة بيئية ورمزية فى الوقت نفسه ويتعذر البقاء بدونها . وهنا نجد ما لكبسولات الفضاء من اهمية رمزية وعلمية على حد سواء فهى مسكن صغير يعيش فيه رجل الفضاء محكوما بشبكة الاعمال التى تقوده وتوجهه . وذلك بواسطة نظام دقيق من الحسابات والتحليل تركز تركيزا كبيرا على بقاء هذا المسكن الصغير . ولهذه التجربة دلالتها الهامة : فهى تشتمل على ربط بين التكبير والتوصيل ، وبين المواصلات والسكن ، وبين السياج والاشارة . وهذه هى الطريقة الجديدة التى ينمو بها بناء « الاقاليم » ولا يدخل منها فى المدار الخاص داخل نظام الاشارات سوى ما يتفق مع ذلك النظام .

وفى المرحلة الاولى يمنع تماما اى دخيل على النظام ، فيتحطم فى داخله أى شىء يأتى من الخارج ويغامر بالدخول ، أى أى شىء من داخله يجرؤ على محاولة الخروج . وهكذا نجد أن هناك قوة تخلق حالة صناعية من الجاذبية — هى الجاذبية التى يصطنعها المجتمع فتحبط من أول وهلة

أى مغامرة للخروج عنها أو الانفصال منها . ورغم وقوع التعـديل فى النظام أثناء المرحلة الثانيـــة ، فان حصيلة الاشـــارات تتزايد باطـــراد والمدارات تتكاثر . وقد تنشأ مجموعات جديدة نتيجة لامتزاج النظم الفرعية الاشـــارات . ويعتبر مثل هذا الامتزاج الخطوة الاولى نحو فـكرة التطعيم والهندسة الوراثية . وهنا نتساءل : مـــا الذى يحدث بعد ذلك ؟ هـل سنرى الطبيعيات الاجتماعية تأخذ دورها مثلما حـدث فى الطبيعيـــات النووية التى ظهرت بها مجموعات فرعية نوعية كما ظهرت الحركات البسيطة ( فى شكل التجاذب ) . وهيأت أسسها التنظيمية الفرصة لظهور سلسلة من ردود الفعل المتفجرة ؟ . وقد يؤدى ذلك الى حدوث تفاضل فيما تحقق فيه الاستقرار النسبى وفى محصلة التقاء الانسان والآلة والاشارات . وأيضا حيث تنشأ حالة خطيرة من عدم الاستقرار . وهل ستتعايش حالة الوسط المحايد مع أوضاع من الاضطراب والتجـــارب المستمرة رغم أن غالبية المستخدمين للجهاز وهم من البشر سيظلون محتفظين بتخيلهـــم لوجود استقلالية ذاتية فى الحركة نتيجة لما يشعرون به من التحرك فى داخل سيج الاحداث التلقائية ؟ وعلى الرغم من ذلك تبقى الحقيقــة كـكل متخمة بالرموز الشائعة فى العمليات التى أسسها العامة والتى تقيم حولها الحدود وتعزلها .

ويغلب وقوعهم تحت نيران وتهديد القذائف ، وتسيطـــر عليهـــم استراتيجية وضعها القادة العســكريون أثناء الحـروب العالمية ، ويدورون بذلك فى الدوامة ويخضعون للحملات الاعلانية . وهكذا نجد أن هنـــاك تشابها كبيرا فى القصد بين تغيير الوضع الذرى للمواد وبين تحـــويل الخوف الى حب بقوة القذائف . فمنذ ذلك الوقت أصبحت وســائل الاعلام مصوبة بهذه الطريقة فالتليفزيون يعمل بهذه الطريقة اذ يواصل باستمرار ارسال موجات متصلة من الاشارات .

وفى معرض هذا التضخم الذى أصاب الاشارات وحيث تتراءى لنا الصورة القديمة للطوفان ، تتكون صفوة متمايزة مرئية فى هيكل هرمى ، لان الاشارات فى الزمان والمكان تتضاغط وتختصر ويظهر عالم صغير من اشارات تحتل المكانة كلها ، فتفرض القوة أو تشيع السرور .

## الصورة الثالثة لعملية التوصيل :

ضبط تلاقى الخطوط / ضبط الوقت

ليس من شك فى أنه لا يصعب علينا أن نصدق أن مجموعات الاشارات المتقابلة قد أصبحت فى حالة تميزت فيها باستهلاكها للاشارات المخففــة المتضائلة تدريجيا لتختفى نهائيا وأصبح علينا أن نحلم باعادة احيائهـــا ،

واعادة صياغة معانيها ، او باختصار البدء فى عملية استعادة قوتها . ومن هذه الناحية يمكن لاى مجموعة من الاشارات حتى ولو كانت قديمة أن تصبح بمثابة المفجر اذا ما أمكن تجميعها . وبذلك تكون عرضة للمخاطرة والمنافسة الشديدة . ويصبح العمل المضاد على أهبة منع المفاجأة التى قد تنجم عن اعادة صياغة مجموعة معينة من هذه الاشارات بحيث تصبح الى حد ما معتمدة على الشبكة ، وهنا نتساءل عما يمكن عمله بعد ذلك .

فبالنسبة لمجموعة معينة من الاشارات تتعرض لأزمة التغير الشامل — ليس من شك فى أن هناك امكانية كشف شبكاتها وتحطيم أسسها من أجل ازالة جزء منها . فالتوصيل المكانى لابد أن يسبقه التوصيل الزمانى . ولا يمكن بعد ذلك للمجموعة أن تتوقع اعتمادها فى خروجها عن المألوف على تقارب المسافات أو الاستمرارية . ذلك أن حلقة الوصل تصبح خاضعة الضوابط الزمنية . ولان مجموعات الاشارات المجمعة لتلائم نظم التوصيل الزمنى لم تعد تعتمد على عملية التوصل الاصلية . بل تعتمد على العلامات الدقيقة التى أمكن صياغتها بتحويل الزمن الى رموز . فهل لا يؤدى ضبط مثل هذا الزمن أيضا الى تزويد الذين نذروا أنفسهم له بالقوة التى تمكنهم من ضبط الزمن مثل ما كان لائمة الفلك فى عصر ما قبل الثورة الصناعية حينما كان الاعتماد الكلى على القوة المحركة المائية ؟ ويقابل هذا ان السيطرة على هذه العوامل المؤقتة ( أو دون المؤقتة ) قد فقدت ، ومما يؤدى بالبعض او بالغالبية الى الوقوع فى الارتباك فبمجرد أن تتم السيطرة او القبض عليها سوف يتعذر قيام الاتصالات المتبادلة ، والتغذية المتشابكة ، ذلك أن السيطرة على وقتية الالكترونيات فى الوقت الحاضر تشبه الى حد كبير عملية تعطيل الاحداث المفجعة التى هى فى حد ذاتها شكل من أشكال الابعاد المدنى .

ومع ذلك فمن ناحية امكانية السيطرة على الزمن التى تحققت على يد القائمين بمراقبة الشبكة ، قد يكون هناك نوع من الغزو فى شكل توقع زمنى يتم فى صورة تركيبات مثل محاور الاندماج والالتصاق والتسمع . وفى هذه الحالة ربما تأخذ الاختلافات الوقتية الناتجة شكل التناقضات الرئيسية . وقد تعيش المجموعات وتنغمس فى وقت لا يمكن قياسه .

**الصورة الرابعة لعملية التوصيل : نهاية النمطية**

يسير هذا الوضع المزدوج الذى يحمل فى طياته استمرار النمو والتضخم فى الاشارات واقامة نطاقات محددة ضد اتجاه الهيكل الصناعى القديم الذى تحدد فيه مصير الجماعات البشرية . وكل مايمكن التساؤل عنه هنا لا يخرج عن فكرة النمطية والتحديد اللغوى . فالنمطية التى تتمثل

فى امكانه كل أفراد جماعة من الجماعات أن يتكلموا لغة واحدة قد تصل أيضا الى تصور أن كل فرد من أفراد هذه الجماعات يتكلم لغــــة البشر جميعا . اما التحديد فانه يقوم لعدم خروجه عن انه تمييز للانسان الذى يستخدم الجهاز عن غيــره من البشر الــــذين لا يســـتخدمونه . فمــن الطبيعى أن يكون هناك فارق ـ ليس بالصغير ـ بين تشـــكيل هـــذه المستلزمات بدون اى قيود وبين تطبيقها تطبيقا عمليا . ولكن المعقـول فى مثل هذه الحالة أن يأخذ الجهاز مكانة مرموقة فى السياسة الاجتماعية ، مثل تعليم القراءة والكتابة ، والتوجيــه الادارى ، ومشـــاكل الاتصالات والمواصلات العامة . فعلى ضوء هذه الخطوط أقيمت بالتدريج أنمـــاط موحدة أو توحيد قياس فى مجال الاتصالات وبخاصة فى بعض المجــالات مثل حرية الدخول فى شبكات الاتصال وتوحيد الشحنات فى الاجهزة .

ومن ناحية أخرى : بينما نجد أن تكنولوجيا التكبير قـــد ادت فى المذياع والتليفزيون الى سرعة الانتشار بين الجماهيـــر ، فان تكنولوجيا التوصيل قد هيأت الفرصة لاقامة عالم من الاتصالات يعتمد على المساواة فى التبادل . ولقد بدأ هذا التحديد بالذات فى الوقت الحـــاضر يتعرض للتغيير الشامل بأن أضيف اليه التحليل المنطقى لوظائفه من خـلال اللقاء بين الذين يشـــغلون التوصيل والمنطق البوليانى وسرعــة التسجيل الرمزى ( الذى أصبح ممكنا بالوسائل الالكترونية ) . وبذلك أصبحت عمليـــة التوصيل أداة متعددة الوظائف . وأدت صيغة ( التوصيل + السرعــة ) الى قلب الاوضاع قلبا تامـــا . وأدت مـــواجهة العالم ( التليفزيونى ) المسطح الملىء بقذائف الاشارات ، والكمبيوتر ـ الذى هو نتـــاج تفاعـــل التوصيل مـــع المنطق ـ أدى الى امكانية تكوين لغة عالمية مـــن خـــلال التسجيل الرمزى السريع وبرمجة الردود النوعية . اننا وان كنـــا الآن فى مستهل هذا التحول الا اننا نعتبر فى بداية الشعور الفعلى بالاعــراض التى تمثل بداية التمييز بين الاحداث الصغيرة المتكررة وبين تلك الاحداث الكبرى المؤثرة بخاصةالكوارث أوالنكبات ،وفىالوقت نفسه تعطى الفلسفة الرسمية للتحكم الآلى الشائع فى العالم الشعـور بأن وقوع السلطة إفى الخطأ بالنسبة للتركيب الكلى لم يعد أمرا غير متوقع . بل انه تحقق عن طريق حيادية المغامرة . أو بمعنى آخر انه قـــد انتقلت ظاهرة وحدة اللغـــة الى مجالات أساسية أخرى هى المغامرات . ومن جهة اخـــرى فان وقـــوع الكوارث ومعالجتها يوضح لنا خلاف ذلك . فهناك اختلاف أســـاسى فـــى الدلالات والتركيبات اللفظية التى سرعان مانتوقع أن يتم تحليل ميكانيكيتها واثرها ان عاجلا أو آجلا .

**الصورة الخامسة لعملية التوصيل :**

**الانسان يصدر الاشارات دون استخدام الايدى أو الاعين أو الآذان :**

لنذكر مبدئيا أن فكرة التشخيص الجماعى فكرة مقبولة وان مظاهرها تتضح فى مواقع المشاكل التى تخلق حالة من الصمم والاسترسال فى التخيل وهى الحالة التى كان لها تأثيرها على الكسندر بل ، وأدت به الى اختراع الهاتف . فبعده بقرن من الزمان واجه المخترع فى مجتمع أعقاب الثورة الصناعية مثل تلك الحالة ولكن بصورة أقوى فى شكل كوارث . وباختصار أصبح انهيار العلاقات سواء عن قصد أو عن غير قصد ظاهرة حية . وانى أعتقد ان وسائل الاتصال قد اصبحت أحد العوامل التى تساعد على مواجهة مواقف الكوارث فى هذه الايام ، ويعنى هذا أن المجتمعات تواجه فى الوقت الحاضر أحداثا يصبح فيها استخدام الايدى والاعين والآذان أو بدائلها أمرا غير مقبول . وهنا نتساءل : كيف اذن يمكن للناس أن يروا بغير أعين ويسمعوا بغير آذان ، ويعملوا ويحسوا بغير أيدى ؟ وكيف ينشطون أعمالهم ويزاولون نشاطهم ؟ .

هذا هو ما أصبح موجودا من خلال انتاج التشخيص الجماعى وطريقة العمل التى تستخدم كسلاح رئيسى لها للتنشيط والتفسير الذكى للكوارث .

هنا نجد أن مواجهة موقف من مواقف الازمات يعنى أولا التقاط الحشود الطائرة من الاشارات المتعددة الاشكال والالوان التى تخرج من منطقة الازمة او منطقة المشكلة . ومن الصعب التركيز للسيطرة على هذه الاشارات الكثيرة التى تصدر بسرعة عالية . فهى تحتاج الى جهد لجذبها أو استقبالها والامساك بها ثم اجراء العمليات التحليلية عليها بمستويات متعددة عن طريق الفصل التدريجى للمعانى وتحويلها الى صفوف من المعلومات بتنقيتها وتصفيتها وعزلها تدريجيا حتى يمكن التوصل الى ( لب المعانى ) فنستخرجها . ويمكن لمثل هذه العملية ان تتم بأن تتهيأ لها أعداد كبيرة من مجموعات أجهزة الاستقبال لتعمل مع مجموعات أخرى عديدة من أجهزة التحليل معا فى وقت واحد مع بعض الاذاعات المرسلة التى بها تحدد درجة صحة كل معنى افتراضى نظرى من هذه المعانى . ثم يتم بعد ذلك ربط ذلك وتجميع جزئيات المعانى التى يمكن ربطها ببعضها البعض ـ فالمعانى تتشتت ثم تتجمع مع بعضها . ان تفهم هذه العملية مهمة صعبة للغاية ، اذ يتفاقم التعقيد فيها نتيجة للسرعة الكبرى التى تتم بها . وعلى ذلك فهناك حاجة ملحة الى وجود هيكل تنظيمى قادر على استيعاب نظام من هذا القبيل . وهذه المنقطة من

الامور الرئيسية فى معركة الاتصالات التى تدور فى داخل المجتمعات فى هذا النصف الثانى من القرن العشرين .

ففى الحالة الاولى نجد أن أى انهيار سوف يؤدى الى كارثة محققة . وفى الحالة الثانية نجد أن الشبكة سوف تستمر فى عملية النقل والتوصيل لتصل الى حالة من التوازن تمكن من تحييز ( الموجات المفاجئة ) .

وليس من شك فى أن قوة هذه الشبكات سوف تظهر . بل انها فى الحقيقة ظاهرة جلية بالنسبة لحالات الكوارث المترتبة على حوادث كيماوية أو بترولية او نووية ـ ونجد فى عالم أصبحت فيه فكرة الازمة متعددة الجوانب وشائعة التأثير ان القدرة على ارسال شبكى للاخبار عن الكارثة ووصفها يصبح أمرا أساسيا ، فتصبح هذه الشبكات تدريجيا أدوات أو اسلحة او بمعنى آخر مصايد تقع فى شباكها أى نوع من القوى . وهنا نجد أن ما للمستقبل من قوة تكون له فعاليته .

## حول مقولة الالكترونيات الاجتماعية :

لقد سرنا فى طريق طويل بدأ من المرحلة الاولى التى فيها أخذ الهاتف يقدم خدمة الشبكة الهاتفية من أجل الاتصالات الانسانية العالمية . واستسلم مستخدموه الى الخاصيتين الرئيسيتين وهما : أن يجرى الحديث بين شخص وآخر فقط ، وان يكون هذا الحديث بصوت منخفض ( وهذا يعنى أن هناك خصوصية وسرية بالنسبة للاتصالات المتبادلة ) وهو بمثابة تأكيد لاخلاقيات معينة بصورة قوية أدت الى حالة طيبة من الحياة الخاصة وبالتالى أمكن للفرد أن يقوم بالاتصالاته بنفسه دون وجود وسطاء من مجموعة المتخصصين ، ولقد أدت هذه الظاهرة بالتالى الى ظهور استراتيجيات لتوصيل المشاعر الجماعية ، ومنعت قيام حدود بين الاشارة وبين الاستخدام . كما انها أقامت التمييز بين القيمة وبين استخدام ما لا قيمة له .

ولم يكن العمل المضاد لعملية التوصيل بعيدا ، فقد تحولت الاتصالات الى أجهزة كمبيوتر ، وحلت اجهزة الكمبيوتر محل أجهزة التليفزيون كأدوات للقوة . فقد اتخذت من الحسابات المتخصصة أسلحة لها ، وقد فرض رجال الكمبيوتر أنفسهم على صورة الانسان وعلى المغريات من خلال قذف الاشارات التى يتردد صداها فى جميع الاتجاهات . فقد استعادوا اكتشاف كيفية اعادة حياة الحركة اذا ما كانت سريعة للغاية . ولكن الشىء المثير هنا هو أن هذا الفاصل وهذه المشاركة فى المسئوليات والقوى هى بدورها فى سبيل الزوال .

ان الابتكارات التى اعطت القـــوة للمتخصصين فى الكمبيوتر قد اخذت تهرب من قبضتهم . واخذت تتراجع وتتضاءل بحيث أصبح مــن الممكن ان تخرج من الحجرات المخصصة التى تحتويها الى أيدى الافراد .

وهكذا نجد أنها بداية جديدة . ولكن نتســـاءل : بداية أى شىء ؟ أولا : أن انتشار قوة الحساب لاتعد مسألة صغيرة . وثمة تساؤلات أخرى ما هو المجتمع الذى يتشتت الذكاء فيه تماما ؟ هل يمكن اعتبار هذا المجتمع وحدة متكاملة ؟ وما هى الصلات التى تقوم أو تقطع ؟ ومــا هـــو نوع التجمع الذى يتكون أو التآلف الذى يحدث ؟ ما هى الحروب العقائـدية ( ومنها الحروب اللغوية ) التى قد تنشب ؟ — وثانيا : ان الخصــائص الاخلاقية التى انتشرت فى ظل شبكة التليفون التى خدمت كأداة دافعــة لتقدم العلم سوف تنمحى وتحل محلها العاب الحظ . لقــد اصبح التوصل والتكبير المرتبطان كل منهما بالآخر ارتباطا وثيقا — عالما من ألعاب الحظ فى كل مكان فالملهى الالكترونى ( والحيوى ) قد حل محل معمل الهندسة الكهربية . وهنا تحل المنافسة محل العمل ، ويحل الحظ محل المنطـق العقلى المبنى على أساس علمى . كما أتى الراديو بالالعاب الاوليمبيــة الى دوائر الاضواء ، فان نشر الالكترونيات فى المجتمع تلعب دورها فى احياء لغز صورة أبى الهول ، فهل يوجد فى كل ركن من الطريق لعبة من ألعاب الحظ يلعبها فيها [illegible] حتى بحيث ته وحده ؟ ولكن مــاذا يحدث لو انه خسر ؟ .

فلنفكر لحظة فى المغامرة بالقوة التى تأخذ مكان قوة العلم وتقــاس فيها الاشياء الطيبة بآثارها السيئة . ففى هذه الحالة نجد من مجرد النظرة الاولى ما للاجهزة الالكترونية واجهزة القمار واسلحة الدمار مــن أهمية مدنية . فكل فرد يحسب حظه . تلك صـــــورة جماعية ( بمعنى التمسك بصورة معينة فى الشبكة وفى نقل تشغيل الاشارات بهـــا ) حيث تنمو باضطراد فى وسط مجتمع وسائل الاعلام . ان أى دليـــل تليفون للخدمات السريعة فى أى بلد من بلاد امريكا الشمالية يعطى قائمــة أساسية تتضمن جرائم الاحداث ومباريات الشطرنج والشـــذوذ الجنسى وادمان المخدرات والبطالة وحالات اغتصاب النساء وكبار الســن .. الى غير ذلك . ولننظر الى مراكز التليفـــون التى أنشئت فى أحياء الـزنوج ( الفيتو ) لمقاومة الاشاعات بعد احداث العقد السابع حتى يمكننا ان نقدر قدرة شبكة الاتصالات على تمييز نفسها حتى تصبح مرآة يمكن بواسطتها لاى جماعة فى دور التكوين ان ترى نفسها مقبولة او مرفوضة . ولننظر الى الجهود التى يبذلها القادة العسكريون ليحصلوا على أكبر مساحة من الشاشة ليتمكنوا بها من وضع الخطط والاستراتيجيات ككل .

وهناك ما هو أكثر من ذلك وبخاصة أن انتهاء فكرة المتواليات وانهاء الوقتية يهدفان الى توسيع الانتاج. وكذلك فان ازالة الشخصية الانسانية قد تنجم عن اعادة تحديد صورة الذكر والانثى ، وايضا مسألة الاغراء والتوالد الحبوى . ونذكر أن شبكة الاتصال التليفونى قد عاشت لاول مرة فى بداية عهد الانتصار العلمى ، وقد جاءت هذه المصاحبة من خلال الجسور الطبيعية التى ربطت بين الاثنين .

ففى المجتمع الذى يستخدم الالكترونيات تظهر مجموعة من التعبيرات الرمزية المحمية بدرجات متفاوتة أغوتها شبكات الاتصال . ثم يظهر ثانية التساؤل حول التوالد والاغواء . او باختصار نجد ان صورة الالهة الام تعود الى الظهور بعد مرور زمن طويل . وذلك مع ظهور موانع الحمل الكيميائية ووسائل تحسين النسل التى أدت الى اعادة التوزيع الوظيفى بين الابوة والامومة .

ومع ذلك فان هذا التشتت فى الشبكات التقليدية ( التى لم تعد واسعة لسياسة التوحيد والتجانس ولا رمزا للاتصال بين الخاص والعام فى النمط الاخلاقى وانما تعتبر المراحل الضرورية فى انتاج المجموعات البشرية الجديدة ) . وأدى هذا التشتت الى ظهور اضطراب وتعارض . وهذا بالضبط هو النقد والتردد اللذان ظهرا فى شكل الحوار وهو اليوم فى الولايات المتحدة صورة للتغيرات العميقة التى تحدث فى عالم وسائل الاتصال : سواء التليفون والتلفزيون والاقمار الصناعية والحاسبات الالكترونية الشخصية ، واجهزة الاتصال الخاصة ، وغيرها .

ان الامر لا يخرج عن كونه كشفا للغطاء عن امبراطورية قديمة ( ويقصد بها النظام القديم للاتصالات الموحدة ) ورؤية الابنية الالكترونية الصغيرة فى صورة فيلات وأديرة تضم الاشارات أو العلامات . وهى تنمو نموا كبيرا . وهى بارادتها الاشارات تبغى على حياة النظم التقليدية فى مثل سهول البربر التى تعرضت للاضطرابات القارية . تكون بذلك على مثال روما حينما سقطت . ولم يكن سقوطها تحطيما لرمز المركزية التقليدية ( رغم ما أصاب سانت أو جستين من أسى نتيجة لذلك ) . وكان ذلك شرطا أساسيا لقيام شبكة جديدة من الاتصالات كانت قد اخترعت بالفعل من الالتقاء بين اللغات المتعددة والتقاليد المختلفة. ذلك اللقاء الذى أدى الى الازدهار واستقلالية الاجراءات ، وليتأكد فى الغد فى شكل معمارى لم يكن متوقعا ولا فى الاحلام .

فبالنسبة للمركز الذى نذكره مجازيا ، يبدو أن صورة روما قد تجددت فى الالكترونيات ليس فقط لتأخذ وضعها فى الزمن ، ولكن لتكون عقبة تواجه انتشار هيكل العلاقات الجديد الذى اخذ بها يتشكل.

فتفجر الالكترونيات ( بالتصغير والعمليات الميكروسكوبية ) لا يحدد بدقة اساس الايمان بدوام المراكز التنظيمية والعواصم التى تعتمد على التوزيع المتوازن للثروة .

بل على العكس من ذلك يمثل التحول الالكترونى الصيغة الجديدة للوباء المدمر والكوارث . وتكون وظيفته الرئيسية هى فرض « أسلوب جديد للتعامل » ستكون له من الاهمية ما هو اعظم من أهمية الثورة الصناعية . فلن يقتصر الامر على التغيير الشامل فى نمط الانتاج وجوانب الاهتمامات البشرية ، وتنظيم اصدار القرارات وتطبيقها واعادة تشكيل نظام التحصيل والتدريب ، ولكنها ستذهب الى ما هو أبعد من ذلك فتثير التساؤل عن وضعية الانسان الذى يقوم بالتشغيل فى علاقته بالعقول الصناعية .

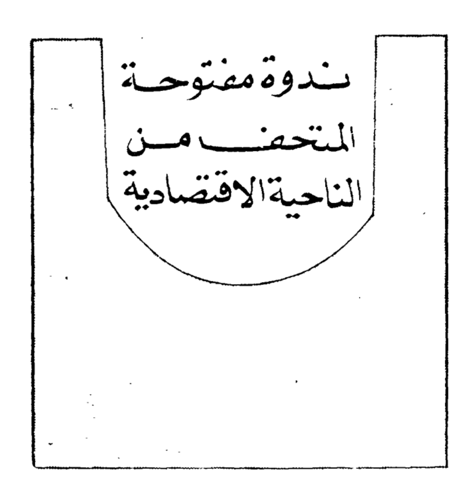
يدرك القليلون — وبخاصة رجال الطبيعيات والرياضيات — ان نظرية النسبية قد أظهرت خطأ فلسفة ديكارت ، وان رغبة ديكارت لابراز الظاهرة بالعدد والحركة قد اختلت نتيجة الاكتشافات التى تمت فى أوائل القرن . ولكن الغالبية العظمى من الناس لم تتأثر من هذه الخلافات الفلسفية أو ذلك الخلط الفكرى والتساؤلات التى يصعب الاجابة عليها . كان هذا هو الوضع فى الماضى . ولم يعد الامر هكذا فى وقتنا الحاضر . فان النسبية فى الزمان والمكان ، ومسألة السرعة القصوى ، وغيرها من الافكار المعقدة قد أصبحت شائعة بواسطة وسائل الاعلام . فالتعقيد الآن ، ان لم يكن الشغل الشاغل لكل فرد فانه على الاقل أصبح يشغل الكثيرين . وهذا هو ما يجعل الالكترونيات ضربة حظ وكارثة فى الوقت نفسه . فلقد أدت الى تمييع أشكال التوقعات أو التنبؤات ومسبباتها التى كانت مرتبطة بالحقائق أو بالقيم التى أمكن التوصل اليها من قبل . وذلك لانها تحطم حلقات الوصل التى تكونت تدريجيا . وليس من شك فى أن الثورة التقنية الالكترونية تمثل ثورة كبرى تهدف الى احلال طبقات التعبير اللغوى محل الطبقات الاجتماعية . فلن تصبح الاخيرة محددة بسيطرتها على الانتاج وتوزيع الثروة ، ولكن ستصبح محكومة بمكانها فى عملية التعبير الرمزى .

وحتى لو عادت المجموعات البشرية الجديدة فى بعض الحالات الى منطق التشغيل الذى كان متبعا فيما قبل الثورة الصناعية ، فان اصالتهم سوف تقاس بقدرتهم على اكتساب شخصية جديدة تتحدد بواسطة الفاصل بين الجماعة وبين الذكاء الصناعى من خلال امتزاج الاصطلاحين . فالجماعة تتحدد بما يتهيأ لها من فرص أو حقوق ) للدخول الى الذاكرة التى تسيطر عليها ، وكذلك بواسطة العمليات المعنية التى تقوم بها والتى

بدونها تفقد الجماعة واقعها ( وهنا لا بد ان نذكر انه حينما نتكلم عن الجماعة — لا نقصد أفرادها خاصة اذا كانت النظرة الى الافراد ما زالت تحمل أى معنى ) .

وبفرض أن التحكم الذاتى يعد خطرا يتهدد المهارات التى تستخدم فى تغذية العمل الصناعى ، فان المستحيل فى الوقت نفسه مواجهة تطعيم ما يسمى بالانشطة الخدمية ( النوع الثالث من الانشطة ) بانتاجية ضخمة تتحول تدريجيا مع التطور الحديث فى « الاعمال المكتبية » الى عمل يومى . وعلى ذلك فان ابعاد المهارة عن مجال الانتاج قد بدأ ، وأن وضع المشتغلين سوف يتحدد بصفة قاطعة من خلال الكثرة المنتشرة للاشارات . وعلى ذلك فان النظرة التى تقول بأن الشخصية — التى هى قناع الفرد أو ميزته — يمكن ان تصبح اطارا للتمايز الشخصى بالنسبة للجماعة والذكاء والذاكرة . وتشهد هندسة السلسلة الوراثية على سهولة الانقياد والسماح بالتغلغل لعناصر التدخل . كما تشهد على الاضطراب الذى مكنت له اطارات المشاكل . ويوضع التحول الالكترونى للمجتمع تحت التجربة فى حدود غير ثابتة تظهر وضع الفرد تحت الضغط والجذب من جميع الجهات ، وتمنحه تمايزا شخصيا جديدا ينبنى على الشبكات والتقسيمات والامكانيات وتشبع الجماعات البشرية بالمنطق الصناعى وهنا تؤكد هندسة التسلسل الوراثى كل التوقعات عن طريق تخيل اتصالات وهمية واتحادات لم يسبق لها مثيل وإنتاج ضخم فوق التخيل .

( ترجمت عن الفرنسية )




يتم فى العرف معالجة الابحاث العلمية عن المتاحف من وجهة نظر عالم الاجتماع مع التركيز على سلوك الجمهور الزائر وتكوينه من ناحية الطبقة والعمر والجنس والمستوى التعليمى ... الخ .. ومع ذلك لا تقتصر مجالات الاهتمام الواسعة والمشاكل والقرارات التى تواجهها المتاحف على هذا المجال . فالمشكلة الاساسية التى تواجهها كافة المتاحف اليوم الخاصة منها والعامة : هى مشكلة التمويل . وبالطبع تلك هى النقطة المنشودة التى يمكن أن يرى معظم الناس من خلالها مدخلا يدخل منه رجل الاقتصاد ، ومع ذلك لا يقتصر اسهام رجل الاقتصاد فى البحث العلمى على المشاكل المالية وتحليلها كما هو معتقد فى الغالب ، بل ان له وسيلته الخاصة لمعالجة المشاكل وتحليلها تركز على الفرد وسلوكه فى المواقف التى يواجهها وتتطلب اختبارا . ومن الفروض الاساسية أن يتمكن الناس من التصرف والاختيار ، وان يتصرف الفرد الرشيد فى أى موقف معين فى حدود الحدود والامكانيات

## الكاتبان : ويرنر بوميرن
## برونو فرِي

الاول كان محاضرا فى جامعة كونستانس بالمانيا الفيدرالية ومنذ عام ١٩٧٧ أصبح محاضرا فى جامعة زيورخ ..
والثانى استاذ علم الاقتصاد فى جامعة زيورخ . وهو مدير تحرير مجلة كاريكلوس المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية .

## المترجم : درية على الكرار

رئيسة قسم بالشعبة القومية لليونسكو بالقاهرة .

---

الراهنة بالطريقة التى يراها تعزز موقفه . ونحن نقترح فى هذا المقال النظر فى الكيفية التى يفرض فيها هذا الاحساس نفسه فيما يتعلق بالمتحف ، وباعتبارنا اقتصاديين قد نميل الى ادراك مدى الاهتمام بالمتحف ومدى الاقبال عليه ، وما هى الخدمات التى يقدمها المتحف بدوره أو لا يقدمها . والاسئلة التقليدية التى يسألها رجل الاقتصاد هى : ما هى رغبات الجمهور ؟ وهل تتحقق هذه الرغبات ؟ أو هل للمتحف اهداف أخرى لها الاولوية المطلقة ؟ وكيف يمكن للمتحف ان يواصل مهمته من ناحية التمويل اذا اتبع اهدافا لا يرضى عنها الجمهور الذى يدفع الرسوم ؟ وغايتنا الا نقلل من قيمة الزوايا الاخرى للمعالجة التى سبق ان طبقت او ينبغى تطبيقها . بل على العكس ينبغى استكمالها على أمل أن نتمكن من الحصول على نتائج مثمرة للغاية من خلال التفاعل بين وجهات النظر المختلفة التى تطرح فى هذا الموضوع وفى هذه الحالة : المتحف .

وتعد التكاليف نقطة اهتمام رجل الاقتصاد عند النظر فى اقبـــال الزائر على خدمات المتحف . ونعنى ( التكاليف ) مغزى أكثر بكثيـــر مـــن مجرد رسم الدخول المسائل المالية الاخرى . فهى تغطى كل انفاق غير مالى والجهد الذى يبذله الشخص لعمل شىء ما ، وكل شىء عليه ان يتخلى عنه أو يستغنى عنه لكى يوفر هذا أو يعمله ( بدلا من شىء آخر ) . وفى نطاق الطلب تعد التكلفة ( ثمن ) الشىء . ويمكن استخدام نظرية الطلب التقليدية فى الاقتصاد لدراسة العلاقة بين الطلب والتكلفة ( السعر ) لاى سـلعة . وطبقا لهذه النظرية : اذا انخفض سعر السلعة وبقيت كل الظروف الاخرى كما هى فسوف يزيد الاقبـــال على السلعة ويختلف التركيـز هنـا كـــل الاختلاف عن التركيز فى التحليل السوسيولوجى . فبدلا من النظـــر فى الفئات الاجتماعية ( الطبقة والسن والعائلة . . . الخ ) التى لا يمكن تغييرها الا بصعوبة اذا قدر لها التغيير . والتى لا تقدم لنا بذلك الا القليل فيمـا يتعلق بالقواعد المباشرة لوضع وتعديل سياسة المتاحف ، يركز رجـــل الاقتصاد على الادوات أى الامور التى يمكن أن تتغير مباشرة لكى تحقق تأثيرا معينا . فعلى سبيل المثال اذا ارتفع رسم الدخـــول ؛ وهو قرار سياسى يمكن مناقشته كمحاولة لتغطية العجز ؛ يمكن أن يكون لهذا تأثير كبير على الزوار . وهكذا يمكن أن يكون للمعالجة الاقتصادية مغزى كبير فى صنع القرارات الخاصة بتنفيذ سياسة معينة للمتاحف .

وفى شأن المناقشة حول الاقبال على خدمات المتاحف لا نفكـــر فى زوار المتحف من الجمهور العام فحسب بل كذلك فى المجموعات الاخـرى التى قد يكون لديها اهتمام خاص بخدمات معينة فى المتحف مثل مؤرخى الفنون المحترفين .

وعندما نتجه الى النظر فى جانب العرض يمكن لنا مرة أخـرى ان نتوجه بالمثل الى تحليل سلعة ينتجها مصنع خاص . وهنا تحـــل ادارة المتحف محل المورد ويتم تحليل سلوكها بمساعدة المعالجة الاقتصادية ، وكما هو الحال فيما يتعلق بالمؤسسات الخاصة فى موقع السوق فان التعامـل المتبادل مع أولئك الذين يشرفون على التمويل له مغزاه . كذلك فيما يتعلق بالمتاحف الخاصة فيأتى فى المقام الاول المساهمون أو الاوصـــياء ، وفـى المتاحف المدعمــــة من الحـــكومة يأتى فى المقـــام الاول السياسيون والبيروقراطيون .

وما نطبقه هنا فرع من فروع علم الاقتصاد نشأ بصفة خاصـــة فى السنوات القليلة الاخيرة . ولنأخذ اولا النظريات الخاصة بالمؤسسات التى تســـتهدف الـــربح والتى تبيـع منتجاتها للمستهلك الخاص فى السوق وتمتـد الـى خـارج مكـان الســوق للمؤسسات التى لاتستهدف الربح . ثانيا والاكثر هميـــــة اى النقطة الاساسية فى تحليلنا السلوك البشرى

والحوافز التى تحفزه . وفى مجال الثقافة يجرى معظم هــذا فيما يتعلق بالمسرح والفرق الموسيقية ( بومول و بوين عام ١٩٦٦ ، و نيتزر عام ١٩٧٨ ، انظر كذلك المقالات المختلفة فى جريدة الاقتصاد الثقــافى التى بدأت ١٩٧٧) على الرغم من أن هناك بعض المساهمات الخاصة بالمتاحف (مونتياس عام ١٩٧٣ وأوهار عام ١٩٧٤ وبيكوك وجود فرايى عام ١٩٧٤ وهندون عام ١٩٧٩ ) . وقد اكتسبت هذه المعالجة كذلك مغزى كبيرا عند تطبيقها فى مجالات السلوك السياسى ، وعلى سبيل المثال : تحليل سلوك رجـــال السياسة وبيروقراطى الحكومات ( فراى ١٩٧٨ وموبلر ١٩٧٩ )

وتقتصر هذه الدراسة على متاحف الفن . بيد أن معظم التحليــلات والنتائج تنطبق على الانواع الاخرى من المتاحف كذلك . وسوف نتنــاول بالمناقشة أولا : الاقبال على خدمات المتاحف بمــا فى ذلك الاهتمامــات الخاصة لمحبى الفنون والمؤرخين الفنيين والسياسيين والجيل المقبل. كما سيتم مناقشة تأثير التكاليف النسبية الظاهرة والخفية التى تترتب على معدل زيارات الجمهور العام . ويذهب القسم التالى الى فحص سلوك الموردين وبوجه خاص سلوك ادارة المتحف . وسوف يقترح الجزء الاخير من المقــال بعض الامكانيات التى تؤثر فى العرض والطلب فى خدمات المتاحف .

## الاقبــال على خدمـات المتاحـف

### الجمهــور العــام

يفترض هنا ان اقبال الجمهور عامة على خدمات المتاحف يعبر عــن نفسه من خلال معدل الزيارات التى لا تتم الا بناء على الرغبــة الحـــرة للفرد . فلا تحتسب الزيارات الخاصة بأطفال المدارس الذين يكادون يحملون قسرا على زيارة المتاحف ؛ حيث انها لا تمثل رغبة الاطفال الخاصـــة . وكما أشرنا فى المقدمة كانت قاعدتنا فى النموذج الاقتصادى للسلوك الذى يفترض أن الافراد يعملون على الاستفادة القصوى من المنافع الخاصــة بهم ( أى يحاولون أن يحسنوا من أوضاعهم وتحقيق الفائدة لانفسهم ) مع الخضوع للقيود التى يفرضها الموقف . وتمثل المنفعة من زيارة المتحف عائد الاستهلاك الخالص ( متعة النظر الى المعروضات ) وأو عائد الاســتثمار : وقد تخدم الزيارة الاغراض المهنية . أو قد تصلح فى تدعيم مكــانة الفــرد فى التبادل الاجتماعى ( على سبيل المثال فى حفلات الكوكتيل ) . وتتضح القيود دائما فى دخل الفرد والميزانيات الوقتية والسعر النسبى النقـــدى وغير النقدى ( أى التكلفة ) . وما يحدد معدل الزيارة هو ذلك التــوازن بين المنافع فى مقابل القيود ( « وظيفة الطلب » ) . ويسمح لنا من الناحية النظرية معرفة لماذا يزور بعض النـــاس المتاحف ولا يزورها آخرون . ويتضح هنا بيانيا فى الشكل رقم ١ . فهؤلاء الذين يحددون سعر الزيارة

بالنسبة لهم أقل من الحد الاعلى للسعر يعتبرون زيارة المتحف تجربة رابحة . بينما أولئك الذين يكون السعر بالنسبة لهم اكبر من الحد الاعلى للسعر فسوف لا يقبلون على زيارة المتحف . لان ربحهم الصافى سوف يكون معدوما .

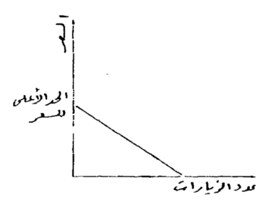



Fig. 1. Demand for museum visits

وكما هو موضح بعاليه لا يشير « السعر » هنا الى سعر نقدى واحد . وانما يتكون من عناصر التكلفة المختلفة النقدية منها وغير النقدية ، ولقد فرقنا بين ستة عناصر تكلفة مختلفة لسعر زيارة المتحف .

١ ــ رسم الدخول .

٢ ــ تكلفة الانتقال ( فى النفقات الاضافية التى تتطلبها الزيارة بصفة خاصة فقط ) .

ويمثل عنصرا التكلفة ١ و ٢ التكاليف النقدية الظاهرة لزيارة المتحف.

٣ ــ تكلفة الزمن المترتب على الانتقال من المتحف واليه وكذلك الوقت الذى أمضى بالفعل فى المتحف . وينبغى أن يقاس هذا العنصر من ناحية تكلفة الفرصة ( انظر أدناه ) .

٤ ــ التكلفة الاعلامية الخاصة بكيفية الوصول الى المتحف ومايحتويه وأهمية المعروضات الخاصة فيه . ومن المتوقع انه كلما ارتفع مستوى الفرد التعليمى ، انخفضت هذه التكلفة الاعلامية .

٥ ــ تكلفة المعرفة الخاصة بمدى الفهم بالمعروضات ، ومرة أخرى يحدد المستوى التعليمى هذا بصفة اساسية .

٦ ــ تكلفة الاتصال المتصلة بربط التجارب الى مدى ابعد .

وفيما يتعلق بعاملى التكلفة الرابع والخامس من المنتظر أن يرتبط ذلك ايضا ارتباطا عكسيا مع مستوى التعليم .

وقد سبق أن قلنا ان تكلفة الزمن ( العامل الثالث أعلاه ) تقاس من ناحية تكلفة الفرصة التى تنكمش نتيجة للاشتراك فى هذا النشـــــاط . وكلما ازدادت فرص اقتناء مثل هذا الدخل عن طريق تكريس زمن اكبــــر الانشطة الاخرى ارتفعت تكلفة الفرصة من الزمن الذى يقضى فى المتحف . ويعكس الدخل النقدى تكلفة الفرصة من الزمن . ومن ثم يؤخــذ كمقياس لعامــــل تكلفة الزمن — ومن المفترض انه كلما ارتفــع دخل الفرد المكتسب زادت (بالتعبير المطلق ) تكلفة الوقت المكرس لانشطة اوقات الفــراغ أى ارتفاع تكلفة الفرصة .

والآن يمكننا أن نستخلص مقتــرحات قياسـية عن اقبال الفرد على خدمات المتاحف . واذا بقيت كل الامور الاخرى متعادلة يمكن افتراض انه كلما ارتفع مستوى دخل الفرد ارتفعت تكلفة الفرصة من الزمن وارتفع بذلك سعر الزيارة مما ينتج عنه انخفاض معدل الزيارة . ومن ناحية أخرى اذا كان مستوى التعليم مرتفعا فسوف تنخفض التكلفة الاعلامية وتكلفة المعرفة والاتصال مما ينتج عنه مزيدا من الانخفاض فى سعر الزيارة غير الظاهرى ومن ثم معدل زيارة أعلى . وعادة ما تكون هناك علاقة قوية ايجابية بيــن الدخل العالى والتعليم العالى ، ويمكننا بذلك أن نتــــوقع رؤية المؤثرات المتضاربة تعمل فى وقت واحد . ويختلف هذا الافتراض عن ذلك الافتراض الخاص بعلماء الاجتماع الذين لا يدرسون عادة سوى تأثير مستوى التعليم على الزيارات . ولذلك يدفعون بأن الجمهـــور الذى ينتمى الى الطبقات العليا ( أى من هم فى مستوى عال من التعليم والدخل ) يميلون الى زيارة المتاحف فى معظم الاحيان .

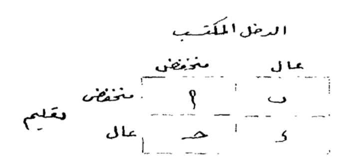



FIG. 2. Relationship of museum visits to income and education

ولا حاجة الى أن يرتبط الدخل والتعليم ارتباطا ايجابيا عند كل شخص فالشكل الثانى يقدم أربع مجموعات ممكنة من الدخل والتعليم العالى والمنخفض ففى النهر أ ( الدخل المنخفض والتعليم المنخفض ) والنهر د ( الـــــــدخل العالى والتعليم العالى ) هناك مؤثرات متوازية تعمل عملهـــا وتؤثر على معدل الزيارة . حتى اننا لا نستطيع أن نخرج بفــرضية ما ستكون عليــه النتيجة النهائية . ويبين النهر ب : الجمهور ذا الدخــل العالى المكتســب

مع التعليم المنخفض : فسعر الزيارة غير الظاهرى مرتفع ومن ثم نتوقع ان يكون معدل الزيارة منخفضا . وفى النهر حـ : يوجد ذوو الدخل المنخفض مع المستوى العالى للتعلم : سعر الزيارة غير الظاهرى منخفض . ومن ثم نتوقع منهم أن يحققوا معدلا عاليا للزيارة . وقد يكون من امثلة أولئك الذين يدخلون فى نطاق النهر ب : الجمهور العصامى والمقاولون والرياضيون المحترفون . ومن بين من ينتمون للنهر حـ مدرسو المدارس الابتدائية والمثقفون من ذوى الدخل المنخفض أو أصحاب الاجور دون أن يكون لهم دخل اضافى مكتسب .

وفى التحليلات الاقتصادية للسلع التى يوردها القطاع الخاص يبدو أن أهم عنصر تكلفة الى حد كبير – ان لم يكن العنصر الوحيد – هو السعر النقدى الظاهرى الذى يدفع لاقتناء السلعة . ومع ذلك ففى حالة زيارات المتاحف يبدو أن لرسم الدخول ( كما هو مقرر الان ) أهمية ثانوية فى تحديد معدل الزيارة . بل يبدو أن اهم عناصر التكلفة هى تلك المتعلقة بالاعلام معدل الزيارة . بل يبدو أن أهم عناصر التكلفة هى تلك المتعلقة بالاعلام والاتصال وعنصر المعرفة بصفة خاصة ، وعلى الرغم من انه لا خلاف فيما اذا كان هناك رسم يجبى أو ليس هناك رسم على الاطلاق ، فان الدراسات التجريبية التى تستخدم الطرق الاقتصادية القياسية توحى بأن معدل الزيارة لا يستند استنادا قويا على مستوى رسم الدخول ( أى مرونة منخفضة فى الطلب ) . والشىء نفسه ينطبق على الاشكال الاخرى من الانشطة الثقافية . فعلى سبيل المثال : كشفت دراسة لمتحف بوسطن للفنون الجميلة عن أنه عندما زاد رسم الدخول الذى بلغ فى المتوسط دولارا بما قيمته دولار آخر ليصبح فى المتوسط دولاران بزيادة ١٠٠ ٪ لم يكن هناك سوى نسبة انخفاض ١٠ ٪ فى الزيارات الشهرية ( أوهار ١٩٧٥ ) . وبهذا لم يكن للزيادة الكبيرة نسبيا سوى تأثير ضئيل على معدل زيارة المتحف . ومن ناحية اخرى لوحظ انه فى المتحف بعينه زاد معدل الزيارة زيادة ملحوظة عندما ادخل نظام الدخول بدون رسوم ( أوهار ١٩٧٤ ) . وعندما تغيرت فترة الزيارة المجانية من يوم الثلاثاء مساء الى يوم الاحد صباحا تغير تبعا لذلك معدل الزيارة .

ومن الدلائل الاخرى على عدم الاهمية النسبية لرسم الدخول ان الجمهور ذا المستوى التعليمى المنخفض يعلن غالبا – عن دلالة أكثر من الجمهور العالى فى مستوى تعليمه – أن السعر ليس له تأثير على ارتياد المتاحف ، وانه ينبغى المطالبة بزيادة رسم الدخول . ومن الواضح ان الاحجام عن الذهاب الى المتاحف يرجع الى عوامل مثل تلك المتعلقة بالمعرفة والمعلومات أكثر مما تتعلق بعامل رسم الدخول . واذا كانت تلك العوامل

اقل أهمية فان عامل رسم الدخول يصبح اذن اكثر اهمية نسبيا وقد لا يكون هناك ميل الى جانب زيادة السعر .

ويجب أن يعنى بقياس الاقبال على خدمات المتاحف عناية خاصة . وينبغى التفريق بين عدد الزائرين وعدد الزيارات ( الفرد ولكل فترة زمنية ) ومدتها . ويمكن تناول هذا الجانب الاخير بالنظر الى ( ساعات زيارة الزائرين ) . وطبقا لذلك يمكن أن تساوى ساعة واحدة قضاها الزائر فى المتحف زائرين قضى كل منهما نصف ساعة ... الخ .

وبالطبع لا يعكس عدد الزيارات أو ساعات الزيارة المنفعة التى تعود من خدمات المتاحف بطريقة مباشرة . ويمكن أن ينظر الى أسعار السوق التى تدفع لاقتناء معروضات المتحف على أنها احدى الطرق التى تعالج هذا الجانب . فهناك بعض الدلائل على أن جمهورا يقضى وقتا أكثر مما يقضيه جمهور آخر أمام أحد المعروضات . ليكتسب من ذلك فائدة ما أكبر عندما يعلم أن سعرها فى السوق مرتفع . وفى هذه الحالة تقاس النوعية بالسعر . وبالطبع قد يكون العكس صحيحا . كذلك أى أن سعر اللوحة الزيتية قد يكون مرتفعا لان لها شعبية عند الزوار . ويمكن أن تقدم النظرية الاقتصادية مجموعة مختارة من الطرق الخاصة بتقويم اتجاهات العلاقة السببية . فمن الممكن الوقوف على رغبات الافراد من خلال المقابلات الشخصية والتجارب العملية ودراسة وتحليل الاستفتاءات الشعبية والتكاليف النقدية وغير النقدية المترتبة على زيارة المتحف . الخ ( بوميرهن وفراى ١٩٨٠ ) .

ومن الامثلة التى تم فيها استخدام استفتاء شعبى لتقويم الاولويات الشعبية فى الفن حدث عام ١٩٦٧ فى مدينة بازل بسويسرا . فقد قرر صاحب لوحتين زيتيتين من لوحات بيكاسو تنتميان الى الفترة الاخيرة من فنه . وقد كان قد أقرضهما الى متحف الفن فى مدينة بازل . أن يبيعهما لحاجته الى النقود . ولكى يحتفظ بهاتين اللوحتين فى المدينة تقرر أن تتحمل الولاية نصف سعر البيع ويحصل النصف الآخر من التبرعات الخاصة وخاصة من المصانع وذلك فى حالة الموافقة على ذلك فى تصويت شعبى . وبعد مناقشات ومناورات كثيرة قرر ٥٤٫٢ ٪ من دافعى الضرائب الموافقة على المبلغ اللازم دفعه . والتحليل الذى أجرى لهذا الاستفتاء ( فراى و كون ١٩٧٠ ) ان ذوى الدخل المرتفع أخذوا موقفا فى صالح الفنون الجميلة أكبر من غيرهم . وهى نتيجة تتفق مع استبيانات عديدة أجريت عن زوار المتاحف . ويبدو أن هذا اول استفتاء شعبى عن الفن الحديث . وقد اسعدت النتيجة بيكاسو كثيرا حتى انه قدم فى أعقاب ذلك عديدا من لوحاته الزيتية الى جمهور بازل كهدية .

## محبو الفنون ومؤرخوها

ويعرف هنا محبو الفنون بأعضاء نوادى المتاحف والخيرين والاوصياء على المتاحف ( كوظيفة شرفية ) ، فعلى سبيل المثال فى عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ كانت زيارة واحدة من كل ثلاث زيارات لمتحف الفن الحديث فى نيويورك يقوم بها عضو من الاعضاء سالفى الذكر . ولذلك لم يكن لمحبى الفنون دلالة من ناحية عددهم فحسب فلقد كان من ناحية معدل زيارة عال بصفة خاصة كذلك .

ويمكن هنا مرة أخرى تطبيق النموذج الخاص بالارتقاء بالمنفعة الى أقصى حد مع الخضوع للقيود لكى نفسر سلوك هذه المجموعة من الزوار وتتمثل المنفعة — التى يحققها محبو الفنون والمستمد من تعلقهم بالمتحف وزيارته — فى ارضائهم لاهتماماتهم الذاتية وتمتعهم بالفن والمكانة التى يتبوءونها نتيجة اتصالهم الوثيق بادارات المتاحف وامنائها . وفى حالة الخيرين فان الخلود الذى يحققونه عندما يقومون باهداء الاعمال الفنية الى المتحف وعرضها هناك ( مع البطاقات الخاصة المدون بها اسماؤهم ) أمر مسلم به ويمكن بالطبع ان يكون تخفيض الضرائب هدفا آخر هاما للحض على الاهداء . فالقانون فى هذا الموضوع اكثر كرما فى الولايات المتحدة منه فى القارة الاوربية .

ويتمتع محبو الفن كذلك بالتكاليف المنخفضة اكثر من الزوار العاديين : فهم يحصلون على المعلومات مجانا عن انشطة المتحف ولا يدفعون رسم دخول عن كل زيارة وانما يدفعون مبلغا سنويا حتى تكون الزيارات المتكررة ارخص تكلفة فى المدى الطويل . ويشكل هذان العاملان حافزا الانضمام الى نوادى المتاحف ، كما يمكن أن تحمل عضوية النادى معها امتيازات خاصة مثل الدخول الى ردهة الاعضاء ومطعم الاعضاء فى المتحف والدعوات لحضور المجالس الاجتماعية المتصلة بافتتاح معارض جديدة .

وتوحى طبيعة الفوائد المتزايدة للاعضاء بأن اقبالهم كبير على الانشطة الاجتماعية فى نطاق المتحف . ومن ثم ينحصر اهتمامهم فى أن تبقى عضوية المتحف مقصورة عليهم فور أن يصبحوا هم انفسهم أعضاء فيه وبذلك لا يهتمون كثيرا بالمعارض الشعبية التى تجذب اعدادا كبيرة ويفضلون المعارض الخاصة المقصورة عليهم .

وتتمثل منفعة مؤرخى الفنون فى العمل المهنى والامكانيات المادية التى يستفيدونها من المتحف . وهم بوجه عام لا يهتمون بالمعارض الشعبية . وانما بتلك المعارض التى لها «قيمة تاريخية» مما قد يجعل لهم اهتمامات

تختلف كثيرا عن اهتمامات الزوار العامين . فهم يهتمون بالمعارض المتخصصة وبالمخزون ذى الطبيعة التخصصية الذى لم يعرض على الجمهور العام .

## السياسة

وفيما يتعلق بدور السياسيين فليس لهذه المجموعة اهتمام مباشر بمعروضات المتحف . اذ تنبع المنفعة الرئيسية التى يستمدونها من وجود المتحف من المكانة التى ترتبط به أو بمعروضات معينة فيه .

ويحدد سلوك السياسيين حاجتهم الى اعادة انتخابهم وهكذا فان عليهم أن يتبعوا سياسة فى مجال الثقافة والمتاحف يؤيدها افراد دوائرهم الانتخابية. كما ينبغى عليهم أن يراعوا رغبات مجتمع العمل المحلى الذى قد يهمه سياسة المتاحف لما قد يجنيه منها من دخل غير مباشر من وجود المتحف ومعروضاته ، وعموما يمكن لنا أن نتوقع برغم ذلك الا يكون للسياسات الثقافية وسياسات المتاحف سوى تأثير بسيط على فرص اعادة الانتخابات .

ومن القيود الاخرى التى تواجه السياسيين والميزانية — وهنا ينبغى المقارنة والموازنة بين التصميمات الخاصة بالمتاحف وتلك الموضوعة لاغراض أخرى . وحتى عندما تحصل الفنون على تأييد جماهيرى قوى — كما يحدث فى معظم الدول الاوربية — تعد حصة النفقات المخصصة للثقافة والمتاحف قليلة بالمقارنة باجمالى النفقات العامة .

وبناء على كل ما ذكر يمكن افتراض ان السياسيين لن يكون لديهم حافز كبير للتدخل مباشرة فى أعمال المتاحف ، لما قد يفرضه مثل هذا التدخل من تكلفة اعلامية مرتفعة ومستوى منخفض من المكاسب المستمدة من عمل ذلك . ومع ذلك فسوف يحتاجون الى التأكد من عدم وقوع مشكلات كبرى وتقف فى طريق صالح سياسة للمتاحف هو على درجة عالية من التخصص للتدخل تدخلا بناء لصالح الجانب الانتاجى من أنشطة المتحف فمن الغالب أن تفرض — على أقل تقدير — رقابة على المدخلات من خلال عدد الموظفين والمساحة والاعتمادات المتاحة

## الاجيال القادمة

وينظر الى الاجيال القادمة على أن لها اهتماما بالمتاحف الحالية لانها واحدة من أهم المؤسسات التى تستخدم فى جميع مايتصل بالماضى لتعمل على الحفاظ عليه وهناك على الاقل اربع مجموعات تعمل للمحافظة — بصورة

غير مباشرة ـ على نواحي اهتمامات الاجيال القادمة أثناء قيامها بخدمة المصالح الخاصة بها وهذه المجموعات هي :

١ ـ الاشخاص المحافظون من ذوى العقول التقليدية الذين يستمدون المنفعة من المحافظة على الماضى . وكما عرض وولف ( ١٩٧٠ ) فانهم قوم متقدمون فى السن يحبون المحافظة على الماضى بصفة عامة ، لانه عندما يطرأ تغيير ما ، يفقدون جزءا من مخزونهم المتراكم من المعرفة الثقافية وجزءا من شخصيتهم ؛ وهذه خسارة لهم . ويمكن أن يكون فى ذلك اقصاء لهم عن العالم الذى حولهم ، فيصبح العالم اكثر غرابة عنهم من ناحية . ومن ناحية أخرى يكون أقل قدرة على المشاركة والاسهام فيه بطريقة يقدرها الآخرون .

٢ ـ المتبرعون للمتاحف الذين يعملون على المحافظة على مصالح الاجيال القادمة من خلال سعيهم نحو الخلود الشخصى .

٣ ـ المؤرخون والعلماء والبحاثة الآخرون ممن لهم اهتمام أساسى بالتاريخ ومن ثم يحافظون على حقائق الفن المتعلقة بالماضى .

٤ ـ هؤلاء الذين يعملون فى المتحف ـ سواء كانوا متطوعين أو عاملين ـ أصحاب مصلحة فى صيانة المتحف بغية الابقاء على هذا المصدر من الرضا والهيبة .

## توفير خدمات المتاحف

من أهم العوامل التى تؤثر على توفير خدمات المتاحف : الادارة وهيئة الموظفين المهنيين ( الامناء .. الخ ) ؛ وسوف نقصر مناقشتنا على الادارة .

## سلوك ادارة المتحف

تنتفع الادارة من المتحف بطريقتين :

أ ـ من خلال الاحترام والمكانة التى تكتسبها فى أعين مجموعة الخبراء التى تتكون اساسا من محبى الفنون ومؤرخى الفنون ومجتمع المتاحف الدولى ومن مديرى المتاحف الاخرى بصفة خاصة . ويعزز من ذلك مقابلة المعايير المرتفعة « لحد الامتياز فى تأدية العمل » كما وضعته المجموعة المهنية ( للمناقشة انظر ( لى ) «١٩٧١» بخصوص أطباء المستشفيات ) .

ب ـ من خلال توفير ظروف عمل ملائمة وتحقيق الامن الوظيفى ـ وهو أمر هام بالنظر الى المشاكل المحتملة الناتجة عن ذلك النوع من التعليم ودرجة التخصص .

ووفقا للمنوذج الاقتصادى علينا أن ننظر كذلك فى القيود التى تحكم سلوك الادارة .

## القيد المالى ( الميزانية )

ويضع هذا حدا على الاموال المتاحة لنفقات الادارة . ومن المصادر الرئيسية للايرادات المخصصة للنفقات الجارية التبرعات العامة والمعونات الخاصة فى شكل رسوم عضوية المتحف التى ترد بصفة منتظمة ومبالغ غير منظمة ترد من الافراد ، وبرادات ترد من الانشطة التجارية مثل بيع المطبوعات والمستنسخات وايرادات الكافتيريا .. الخ . ورسم الدخول بالطبع . وتتمثل مصادر التمويل الرئيسية ( أى الاعتمادات المخصصة لشراء الاعمال الفنية ) فى الاعانات العامة لشراء الاعمال الفنية . والهبات الخاصة التى تكون فى صورة أموال أو فى صورة أعمال فنية يمكن بيعها ؛ وفى الايرادات الناجمة عن بيع الاعمال من المخزون فى مخازن المتحف . ويقدم الجدول كمثال تحليلا لمصادر دخل متحف نيويورك للفن الحديث للاعوام من ١٩٧٣ / ١٩٧٤ حتى ١٩٧٧ / ١٩٧٨ . ومعظم الاعتمادات عبارة عن ايرادات من الحساب الجارى ( ٩٠ ٪ ) وتعتبر ايرادات حساب راس المال ( المشتريات ) غير ذات قيمة نسبيا .

أن متحف الفنون الحديث متحف قائم على المعونات الخاصة . ومن ثم ترد معظم ايراداته من مصادر خاصة وتجارية ومصادر يوجدها المتحف ( رسم الدخول والعضوية ) . ومن ناحية أخرى لا يعتمد معظم المتاحف الاوربية على المعونات العامة بصفة اساسية . وعلى سبيل المثال ففى الوقت الذى لا ترد فيه سوى ١١ ٪ من ايرادات متحف الفن الحديث من الاعتمادات الحكومية تمثل تلك الاعتمادات المورد الاساسى لحوالى ٧٠ ٪ من الاموال المتاحة لمتحف كونستان بزيورخ فى سويسرا .

ومن اكثر ما يلفت للنظر : عدم أهمية رسم الدخول كمصدر لايراد ( ١٠ ٪ ) ، وهذا صحيح بصفة عامة بالنسبة لكافة المتاحف . وربما يبدو اكثر صحة بالنسبة للمتاحف الاوربية وقد تخشى ادارات تلك المتاحف من ان تؤدى زيادة ايرادات الدخول الى انخفاض فى المبالغ التى يتلقونها من المعونات الحكومية مما قد يضطرهم بدورهم الى اقامة معروضات تستميل قاعدة أعرض من الجماهير ، ومن الناحية الاخرى يعد ايراد الدخول المرتفع فى المتاحف المعتمدة على المعونات الخاصة — وهى كثيرة الانتشار فى الولايات المتحدة . مؤشرا لنجاح اعمال المتاحف . ويمكن أن يؤدى الى زيادة الارصدة .

**الجـــدول ١**

مصدر ايرادات متحف العاصمة للفن الحديث ، المتوسط للاعـوام من ١٩٧٣ / ١٩٧٤ حتى ١٩٧٧ / ١٩٧٨ ( المنتهية فى ٣٠ / ٦ ) .

| الحسابات الجارية | | بالدولار ( بألف ) | | الدخل الاجمالى |
|---|---|---|---|---|
| | | | | ٠ر٠ |
| | | | | ٢ر٧ |
| المعونات الحكومية | | ١٠ر١١٩ر١ | | ٠ر٦ |
| المعونات الخاصة | | ٨١٤ر٨ | | ٥ر٠ |
| المساهمات المعتمدة سنويا | ٢ر٥٩٨ر٢ | ٩٨٧ر٤ | ٢٥ر٧ | ٠ر١ |
| العائد من أرصدة المنحات | | ٧٩٦ر٠ | | ——— |
| رسم العضوية | | ١ر٠٢٩ر٣ | | ٨ر٤ |
| المطبوعات والانشطة المساعدة | | ٢ر٩٨٧ر٨ | | ——— |
| الدخول | | ١ر١٣٤ر٢ | | ١٠٠ر٠ |
| دخول اخرى نثرية ( بما فى ذلك دخل الإرصدة الصغرى) | | ٤٠٤ر٦ | | |
| الاجمالى | | ٩ر٢٧٣ر٢ | | |
| | | | | ( ٪ |
| **حساب رأس المال المشتريات** | | | | ١١ر٥ |
| **المعونات الحكومية** | | — | | ٨ر١ |
| المعونات الخاصة | | ٢٧٧ر٨ | | ٩ر٧ |
| التحويلات من أرصدة المنحات | ٣٣٣ر٧ | ٥٥ر٩ | ٣ر٣ | ٧ر٩ |
| مبيعات الاعمال الفنية | | ٥٠٥ر٣ | | ١٠ر٢ |
| دخول اخرى | | ٦ر٧ | | ٢٩ر٥ |
| | | | | ١١ر٢ |
| الاجمالى | | ٨٤٥ر٧ | | ٤ر٠ |
| الاجمـالى الكـلى | | ١٠ر١١٨ر٩ | | ٩١ر٦ |

المرجع : التقارير التى تعد كلّ سنتين لمتحف العاصمة للفن الحديث ، ١٩٧٤ — ١٩٧٦ و ١٩٧٦ — ١٩٧٨ .

### القيود المتعلقة بالمكان .

يعوز معظم المتاحف المكان ، وهو قيد يبدو أن ثقله كبير فى اذهـان مديرى المتاحف . حيث انه دائما يرد فى التقارير . اذ يبدو ان توسيع المتحف لا يمكن تحقيقه الا بتكاليف مـرتفعة أن لم يكن غير ممكن عـلى الاطـلاق .

### القيود القانونية والادارية

وهى قيود حقيقية بصفة خاصة فيما يتعلق بالمتاحف الحكومية أو شبه الحكومية كما هو الحال فى معظم الاحيان فى القارة الاوربية . فعادة ما يكون للمتاحف هنا وضع قانونى خاص مثل المؤسسـات ذات الارباح العامة حتى ولو كانت اهلية . ولا يحدد هذا الوضع التمويل العام فحسب . بل يتسبب كذلك فى أن يخضع المتحـف للوائح الادارية والقانونية التى تحكم القطاع العام وخصوصا فيما يتعلق بشروط التعيين . مما قد يقيـد ايدى الادارة بطريقة غير محببة : فساعات العمـل والاجـور محـددة ولا يوجد سوى حيز صغير لحوافز الاجور .

وقد تكون هناك كذلك لوائح أخرى محددة يجب اخذها فى الاعتبـار ففى المملكة المتحدة على سبيل المثال لم يكن يسمح للمتاحف لفترة مـا استخدام الاموال التى تحصل من رسم الدخول فى شراء اعمال فنيـة ( وهذه لائحة غير عادية ) . وبينما قد يكون للادارة قدر من الحـرية فى تحديد أسعار مختلفة لفئات الزوار المختلفـة ( أطفـال المدارس والموظفون ... الخ ) وتحديد مواعيد الانفتاح ، من غير المسموح لهم فى الغالب تقديم الدخول مجانا أو رفض اخذ رسوم دخـول مهما كان لان ذلك سيواجه بمعارضة من القائمين بالعمل ورجال السياسة .

### قيود يفرضها الاوصياء والمساهمـون

فى الوقت الذى تعد فيه الوصاية ( ادارة المتحف ) وظيفـة شرفيـة يبدو أن للاوصياء تأثيرا كبيرا على سياسة المتحف وخاصة فى المتاحف الخاصة والتجارية فى الولايات المتحدة . وفيما يتعلق بالمساهمين فقـد يضعون قيودا على اهداءاتهم والطريقة التى تعرض بها مما قد يقيد بدرجة كبيرة ادارة المتحف فى أن يكون لها الحـرية فى ترتيب المعـروضات وفقا لما تحب .

## كيف تحاول الادارة تحقيق اهدافها

تعتمد كيفية شروع الادارة فى تحقيق اهدافها اعتمادا كليا على البناء التنظيمى وعلى طبيعة التمويل بصفـــة خاصة . فتتصرف ادارة المتحف المعتمد على المعونات الخاصة الذى يستهدف التجارة بصورة تختلف كثيرا عن تصرف ادارة المتحف شبه الحكومى الذى غالبا ما يعتمد على الامـوال الواردة من الخزانة الحكومية . وسوف نركز فيما يلى على النوع الاخير بصفة أساسية .

تتلقى المتاحف التى تدعمها الحكومة اعتمـــــادات كافية لتغطيـــة المصروفات المخصصة لهم فى الميزانية . ومن ثم فان لها من الناحيـــة العملية أمانا من العجز الى حد معيــــن . وحيث ان معظم مصروفاتهـا تتم بسبب تنفيذ المعايير البيروقراطية ( المتصـلة بالمرتبـــات ... الخ ) ويتم تغطية العجز عنها فلا يوجد ولهذا فلن يكون لدى الادارة حافز قوى لكى تقتصد فى التكاليف أو تعمل على عدم زيادتها .

ولا يمكن للادارة تحقيق أهدافها من المكانة والامتياز فى تأدية العمل وظروف العمل المناسب ما لم يكن لديها حرية كافية لتتصرف بالطـــريقة المناسبة . ومن الطرق التى قد تحاول الادارة أن تحقق بها هذه الحرية : التحرك أكثر فأكثر من النطاق التجارى الى النطاق غير التجـــارى لكى تخلص نفسها من الضغوط الاضافية التى يمكن أن تسببها الرغبـــة فى تحقيق النجاح « التجارى » ( أو الجماهيـــرى ) . وفى القارة الاوربية وبصفة خاصة فى جمهورية المانيا الاتحادية يبدو أن الادارة حققت نجاحا أكثر فى احلال معايير أخرى غير نقدية محل المعايير التجارية كما كان عليه الحال فى الولايات المتحدة ( ترينين ١٩٧٣ ) .

وعندما يفرض على الادارة العمل فى اطار « تحقيق الربح » فقـد تضفى ذلك شرعية على انشطتها ( الفنية ) أو ( العلمية ) أو « التاريخية » . ويساعد هذا التطبيق للمعايير المتخصصة غير التجارية الى تخفيف الضغط الخارجى حيث يصبح مــن الصعب للغاية أن ينتقـــد الزوار العاديون والسياسيون عن جدارة سياسات الادارة ، أو أن يطالبوا بتغييرها .

وتمشيا مع هذه السياسة يقوم فى الغالب بتقديم انشـــطة المتحف ومعروضاته خبراء ينمتون الى أوساط المتاحف . وغالبا ما لا يكون هنـاك كثير من التبادل بين المتاحف والمؤسسات الاخرى مثل الجامعـات التى قد تكون كذلك فى موقف يسمح لها بتقديم مجموعة الخبراء الذين يرجـع اليهم للتعرف على أرائهم الخاصة وعلى ما ينبغى اولا ينبغى عملـــه .

وتظهر بالطبع فى سلوك الادارة تلك السياسة غير التجارية من جانب المتاحف الحكومية وشبه الحكومية . وهدفها : تدعيم الحريات المسموح لهم بها . ويظهر هذا فى النواحى الآتية :

١- الاقلال بقدر الامكان من الانشطة التجارية . ويمكن أن نتوقع وجود عدد أقل من المطاعم التى يديرها المتحف فى نطاق ضيق وليس الهدف منها تحقيق أرباح .

- من الممارسات المتبعة فى مسك الحسابات بجميع المتاحف عدم تقويم المعروضات الموجودة فى مخازن المتحف من الناحية التجارية رغم أن قيمتها فى السوق قد تكون مرتفعة للغاية . ومن أسباب ذلك : صعوبة تقدير سعر السوق فى مجال يقل فيه عددالمعاملات التجارية . ومن ثم تصبح القيمة التجارية لمعظم المعروضات غير واضحة على الاطلاق . والى جانب ذلك قد ينخفض سعر السوق لمعظم الاعمال الفنية انخفاضا كبيرا اذا ماعرضت فعلا للبيع . وقد تفقد قيمتها النادرة اذا مادخل كثير منها السوق ، وأصبح السوق متشبعا بها . ومع ذلك لا تقتصر هذه الصعوبات الخاصة بالتقويم على المتاحف ومن الممكن التغلب عليها . والاهم من ذلك أن معظم ادارات المتاحف ليس لها مصلحة فى القيمة التجارية . بل قد تفضل عدم تثمين موجوداتها تثمينا تجاريا للاسباب سالفة الذكر .

- يخضع قرار بيع التحف التى فى مخازن المتحف أو عدم بيعها لعوامل مؤثرةمتناقضة . فمن ناحية تجلب المبيعاتدخلاوتعين فىالتخفيفمن قيود الميزانية . ومع ذلك من ناحية أخرى يتعارض تقويم السوق الذى يصاحب بالضرورة البيع مع مصالح الادارة . . وقد يسبب كذلك زيادة الايراد من هذا المصدر فى انقاص مصادر التمويل الخاصة والحكومية ، مما قد يؤدى الى أن تتمكن المتاحف - كما هو متوقع - من تغطية جزء من نفقاتها الخاصة بصفة مستمرة تقريبا من مبيعات المخزون . وقد تدفع هذه النقطة الاخيرة بالطبع الادارة الى الميدان التجارى كما يمكن ان تدفعها الى عقد مبيعات قد لا تحب أن تعقدها فى ظروف أخرى . وفى نهاية المطاف يعتمد قرار البيع أو عدم البيع على الاطار التأسيسى للمتحف ومدى صرامة قيود الميزانية . وعندما تكون القيود صارمة تماما كما هو فى الغالب فى الولايات المتحدة تزداد المبيعات ( خلال الفترة من ١٩٧٣/١٩٧٤ حتى ١٩٧٧/١٩٨٧ كان متوسط ٦٠ ٪ من أرصدة المشتريات الخاصة بمتحف الفن الحديث واردا من بيع الاعمال الفنية ) وعندما لا تكون القيود صارمة ، تكون المبيعات قليلة أو معدومة ( متحف الكونستوس فى زيورخ لم يسجل أى مبيعات للاعمال الفنية خلال السنوات العشر الاخيرة ) .

– ستحاول الادارة تجنب الكشف عن الاسعار التى تدفعها قيمة للاعمال الجديدة وذلك لسببين : الاول عندما لا تكشف عن السعر يمكن أن تتحاشى المناقشات حول الاستخدامات البديلة الممكنة للاموال ( وتحاشيا للجدل يؤدى الى عدم الكشف عن الشروط المتعلقة بالهبات كذلك ، والسبب الثانى : وهو نقطة هجوم قوية ، يتمثل فى درجات المخاطرة المختلفة التى ينطوى عليها الشراء والبيع . فعند الشراء قد تواجه الادارة مخاطر طفيفة تتعلق بالسعر المدفوع لان قيمة العمل يصير تثمينها طبقا لمعايير « فنية » و « تاريخية » يمكن دائما تحديدها بالسعر المدفوع ايا كان . ولكن يكمن خطر البيع حين يمكن ان يباع مرة أخرى العمل الذى باعه المتحف فيما بعد فى السوق بسعر اغلى مما قد يوحى بأن المتحف يطلب فى معاملاته التجارية اسعارا اقل مما يجب .

## كيف تستغل الادارة الحرية المسموح لها بها لتحقيق أقصى استفادة

ما أن تتمكن الادارة من بسط مساحة للعمل المستقل وتحمى نفسها من المؤثرات الخارجية والنقد حتى تتمكن من الشروع فى استخدام تلك القوة المكتسبة فى تحقيق اقصى قدر من الاستفادة وفيما يلى بعض امثلة محددة عن كيفية القيام بذلك مع مراعاة التركيز على المتاحف شبه الحكومية :

– بالطبع تهتم ادارة المتحف اهتماما كبيرا بوضع جميع المعروضات الخاصة معا التى ينسب نجاحها الى الادارة وهيئة الموظفين مباشرة . فمثل هذه المعروضات تكسبهم تقديرا ( والاهم من ذلك فى أوساط المتاحف ) وتهيىء لهم المكانة الخاصة وامكانيات العمل .

– ومن ناحية اخرى لن تهتم الادارة كثيرا باستضافة المعارض المتنقلة وحتى لو كان مثل تلك المعارض ناجحة كل النجاح فانها لن تسهم فى اذكاء سمعة المتحف الخاصة من حيث الاداء الممتاز أمام اخصائى المتاحف الآخرين . وقد تصلح هذه المعروضات فى ادخال السرور على الزائر العادى مع انه ليس لرغباته سوى أهمية طفيفة نسبيا وان رضاءه ليس بالهدف الرئيسى .

– وتحاول ادارة المتحف تحقيق حد الاداء الممتاز اى التقدير المهنى من خلال « التخصص » و « الكمال » . ويعنى التخصص احتواء المتحف فى مجموعته على كل القطع الهامة فنيا وأو تاريخيا من انتاج فنان بعينه بصرف النظر عن قيمتها الفردية . وهذا بالطبع يؤيده بحماسة مؤرخو الفنون والباحثون الآخرون . وغالبا لا يرى حد الامتياز فى هذا المجال سوى من هم بداخل المتحف اى الاشخاص الذين هم على قدر من التدريب

والوعى الكافى لتقدير ما يتم عمله . وعادة ما تكون أهميته محدودة للغاية لدى الزوار المحليين العاديين ، نظرا لان الفائدة الاضافية التى تتحقق من مشاهدة الاعمال المغمورة للفنان نفسه تقل كلما ازداد عدد هـذه الاعمـال ويعنى ( الكمال ) ان تمثل جميع الطرازات التاريخية فى المتحف وهـذا يعطيه حجما معينا بالمقارنة بالمتاحف الاخرى .

— وتهتم الادارة كذلك بطبع كاتالوجات لها قيمة فنية وتاريخية تتيح المكانة نفسها لباحث جامعى عند تحرير كتاب . وتنشر مثل هذه الكتالوجات حتى لو تكلفت ما يزيد عن طاقة المتحف المالية . ان ذلك يتأثر مرة أخرى بطبيعة الاطار التأسيسى للمتحف ، فيمكن أن تتحمـل المتاحف المدعمة حكوميا ولديها ضمانات ضد العجز المالى — العجز الفادح بسبب نشر هذه المطبوعات ، ومع ذلك لا يمكن للمتاحف المدعمة من القطـاع الخـاص التى تخضع لقيود ميزانية أكثر صرامة أن تتحمل مثل هذا الانفاق الزائد. ومن ثم تحاول أن تجعل كتالوجاتها مقروءة اكثر ، واكثـر شعبية . بل ان متحف الفن الحديث فى نيويورك تمكن من أن يحقق ربحا لا بأس به مـن وراء « مطبوعاته والانشطة المساعدة » ( عمليات التجـزئة بما فى ذلك المستنسخات ) فمن عام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ حتى عام ٧٧ / ١٩٧٨ حقـق المتحف مستوى ربح يربو على ٢٦٠٠٠٠ دولار سنويا من هـذه الانشـطة . اى حوالى ١٠ ٪ من دخله بينما حقق متحف كونستوس بزيوخ خسـارة تزيد على ٤ ٪ من دخله بسبب تلك الانشطة ( خلال الفترة ٧٣ — ١٩٧٧ ).

## موقف الادارة من الجمهور

لاتولى ادارة المتحف سوى اهتمام محدود بعدد كبير من الجمهـور الزائر ورغبات الناس بوجه عام . لانها تركز على أوساط المتاحف والمجموعة المتخصصة الرئيسية ، فلا تجنى الادارة وموظفوها من معدل الزيارة سوى مكسب ضئيل نسبيا . ويخول لها حرية العمل المستقل التى اكتسبتهـا تجاهل الجمهور الى حد ما. وتميل الى التصرف على النحو التالى (وخاصة فى المتاحف التى تدعمها الحكومة نظرا لان لهما حرية تصرف اكبر مـن المتاحف المدعمة من الهيئات الخاصة :

— لن ترهق الادارة نفسها كثيرا فى تنظيم معارض شعبية قد تحقق معدل زيارة عاليا . اذ ليس لديها حافز على القيام بذلك ، نظرا لان المنفعة القصوى تحققها عن طريق الحصول على موافقة فنيى المتاحف الآخـرين واعجابهم لا موافقة واعجاب الجمهور العام . وتكون معدلات الزيارة العالية على ما يبدو فى الغالب نتيجة لمحض الصدفة .

ـ وبوجه عام يأتى عرض معارض المتحف هزيلا من الناحية التعليمية وقلما يجيد شرح تاريخ وطبيعة عمل الفنانين . والقليل من المعارض يقدم لمعاونة المتفرج المتوسط غير الدارس ( أى الاغلبية من المتفرجين الحقيقيين ) لكى يفهم ويفرق بين ما يعرض وبين سبب اختياره . وغالبا ما تكتب بطاقات المعلومات المصاحبة للمعروضات بلغة لايفهمها غير الملمين بالموضوع . ولا توجد ارشادات واضحة عن المجموعات المعروضة . ويبذل مجهود ضئيل أو لا يبذل مجهود لربط المعروضات بما يعرفه بالفعل المتفرج المتوسط عن التاريخ والظروف السياسية والثقافة والمشاهير .. الخ العصر الذى ظهر فيه العمل الفنى .

ـ كما ان الحافز ضعيف لدى الادارة لكى تجعل الزيارة المتحف ممتعة من الناحية المادية للزائر العادى : حيث لا يتوفر له وسائل الراحة من مقاعد مريحة وأركان للمدخنين وتسهيلات للطعام .. الخ . واذا توفر شىء من ذلك يكون على مستوى غير لائق ولا يقارن بأى حال بالمقاييس المطبقة فى تنظيم المعارض .

**الخلاصــة**

وتكمن المساهمة الكبيرة لعلم الاقتصاد فى أبحاث المتاحف فى تحليله لجانب العرض . وقد اكتشفنا فى مناقشتنا لنظرية السلوك ان وادارة المتحف ليس لها سوى اهتمام محدود بارضاء رغبات الجمهور الزائر . بل يقع اهتمامها الاكبر فى اجادة العمل والحصول على اعتراف المجتمع المتصل بالمتاحف الذى يتكون من المساهمين وأمناء المتاحف ومحبى الفنون ومؤرخى الفنون . والاهم من هذا كله اخصائيو المتاحف الاخرى .

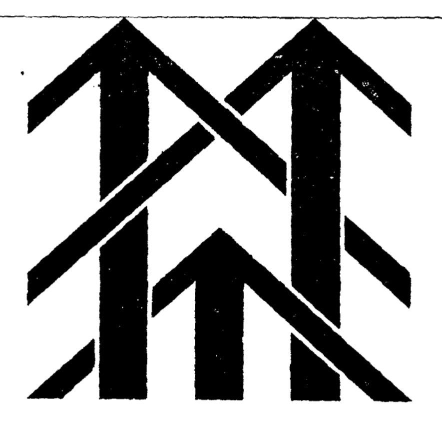
واذا تأتى لنا أن نحدث تأثيرا فى أعمال المتاحف وادارة سياساتها من الضرورى فى المقام الاول تعديل اللوائح التى تتصرف فى حدودها ادارة المتحف . أى ينبغى تغيير نظام الحوافز فى المواقف التى تقرر الادارة فيها اختياراتها . ويتيح لنا الاسلوب الاقتصادى فى التحليل انتقاء النقاط التى يمكن أن ندخل عليها التعديلات لصالح تغيير ميزان الفوائد والفقد الذى يغير من شأن الاختيارات التى ستقرر . وبمعنى آخر يمدنا بالادوات التى تحدث التغيير فى السياسات والقرارات الاخرى .

ان من احتمالات التعديل فى نظام تشغيل المتحف زيادة امكانيات المشاركة التقليدية المتاحة للجمهور العام . ويظهر تحليلنا هنا أن الشعب الآن له تأثير طفيف نسبيا على سياسة المتحف وخاصة فى نطاق الاطار السائد عموما فى أوربا . وعلى سبيل المثال يمكن لهذا الغرض استخدام

نظام الوصول بعد تحرى الدقة فى اعداده ( انظر بيكوك ١٩٦٩ وبلـــــوج ١٩٧٧ ) . وفى نطاق هذا النظام يمكن أن يتحمل المتحف برسم الدخول ويغطى تكاليفه كما هى محسوبة طبقا للتقدير الاخير المتاح لعدد الزيارات المتوقعة . ويلقى كل عضو فى المجتمع ( اى الجمهور المحلى ) الترخيص الذى يسمح له بدخول المتحف مجانا . ويســلم التــرخيص وقت الــزيارة بدلا من المال . ويكون الاشخاص احــــرارا فى صرف التراخيص كمــــا يحبون فى مختلف المتاحف التى تقـــع فى الحى . ويتلقى المتحف معـونة مالية فى مقابل عدد التراخيص التى يسلمها للجمهور وسوف يجعل هذه المعونة المالية للمتحف تعتمد اعتمادا كليا على رغبات الجمهور .

ومن الطرق الاخرى التى تتيح للجمهـــور أن يؤثر على سياســـة المتحف ، زيادة حجم مشاركة الناخبين المباشرة فيه من خلال العمـــل السياسى . ويمكن ان تتيح الاجراءات الدستورية مثل الاستفتاءات على المقتنيات الثمينة بصفة خاصة بل وعلى الميزانية السنوية ؛ لجمهـــور الناخبين الاستجابة لرغباتهــــم بشأن نوع المتحف والمعـــروضات التى يفضلونها .

ومن الطرق الاخرى كذلك تغيير نظام المتحف التأسيسى . فقد رأينا ان المتحف سواء كان تابعا للحكومة ومدعما منها أم اهليـا من حيث التبعيـة او الدعم له تأثير كبير ويمكن عن طريق دراستنا للمميزات والمســاوىء المتصلة بالنظامين أن نصل الى اطار تأسيسى يحقق نظاما أفضل .



أوضاع وتقويمات
أسس البيانات
الاقتصادية والاجتماعية

# مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

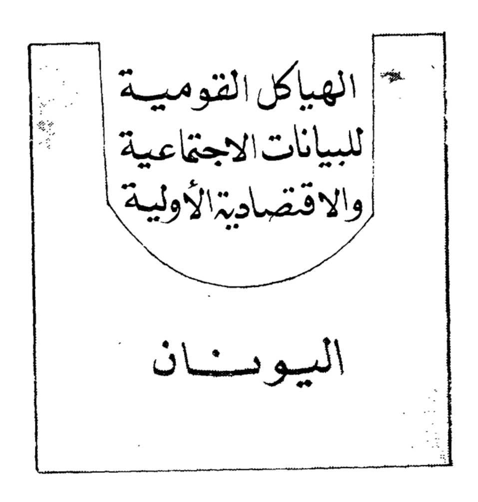
- مجلة رسالة اليونسكو
- المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- مجلة مستقبل التربية
- مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- مجلة ( ديوجين )
- مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية.

تصدر طبعاتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

---

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو وبمعاونة الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.




ربما كان افلاطون وارسطو اللذان عاشا فى القرن الرابع قبل الميلاد أول من حاول تحديد بعض المعالم الاساسية فى تنظيم الدولة ( الارض والناس ، والانتاج والموارد المتاحة ) . ولكن ترك للرومان أن يطبقوا عمليا نظريات فلاسفة اليونان القديمة وأن يخلقوا منها امبراطورية دائمة . وبالطريقة ذاتها تخلق الاحصاءات فى اليونان الحديثة وراء الصروح الاولية القوية التى تشكلها البيانات الاجتماعية / الاقتصادية على النحو الذى تطورت به هذه الصروح فى اسكندناوة وغيرها من بلاد العالم الغربى . وبرغم بداية مبكرة ( أول تعداد للسكان كان فى سنة ١٨٢٨ ) كان التطور الذى حدث بعد ذلك متقطعا ومترددا ، واتسم بثغرات طويلة فى السلسلة الاحصائية ، ويضعف الى حد ما فى الجودة النسبية للبيانات المنشورة . هذه الناحية من تنظيم الدولة لم تقرب من المستويات الحديثة الا بعد أن تركزت جميع الانشطة الاحصائية فى ادارة واحدة هى « الهيئة العامة للاحصاء باليونان » فى عام ١٩٢٥ ، لتصبح فى عام ١٩٥٤ الهيئة القومية للاحصاء باليونان » .

## الكاتب : ڤاسيليوس ج . ڤالاوراس

قضى وقتا طبيبا اخصائيا فى الشئون الصحية ، وديموغرافيا فى اليونان والولايات المتحدة والمنظمات الدولية . وهو الان استاذ فخرى فى جامعة اثينا .. ومؤلفاته عديدة باليونانية والانجليزية والفرنسية وغيرها من اللغات .

## المترجم : د . راشد البراوى

استاذ مساعد ( سابقا ) بكلية التجارة بجامعة عين شمس عين عضوا متفرغا فى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا بالاداره .. له مؤلفات كبيرة ..


---

وفى الصفحات التالية محاولة تهدف أولا الى استعراض التطور التدريجى الذى مر به بنيان البيانات الاجتماعية والاقتصادية فى اليونان على امتداد السنوات المائة والخمسين من وجودهادولة مستقلة . ثانيا الى وصف التنظيم الحالى بأنشطته التى توسعت كثيرا ، وببعض مايشوبه من نواحى قصور لا محيص عنها ، وذلك الى جانب بعض أفكار عن الصورة المنتظرة فى المستقبل .

### العرض التاريخى

بدأ تطور الاحصاءات الرسمية البطىء والشاق فى اليونان عشية تحررها من النير العثمانى ، وسار بفترات زمنية غير منتظمة على النحو التالى :

**١٨٢٩ — ١٨٦٠**

قبل الاعلان الرسمى عن قيام اليونان كدولة مستقلة بعام ، اجرى تعداد للسكان فى عام ١٨٢٨ ، وكان له هدف مزدوج : احصاء السكان الفعليين الذين كانوا يعيشون فى داخل حدود البلد ، بالاضافة الى عمل تقدير لعدد السكان بالمنطقة نفسها فى عشية الثورة الكبرى التى بدات فى ٢٥ مارس ١٨٢١ . لم يبق لنا سوى المجاميع الكلية ( ٩٣٨٫٧٦٥ عن عام ١٨٢١ ، و ٧٥٣٫٤٠٠ عن عام ١٨٢٨ ) ، ولكنها تروى القصة المفجعة عن خسائر الحرب التى تجاوزت ٢٥ فى المائة من مجموع السكان . وبعد ذلك بخمس سنوات أى فى سنة ١٨٣٣ نظمت مملكة اليونان لاول مرة ، وقسم الفرع التنفيذى من الادارة الى سبع سكرتيريات أو وزارات ، منها وزارة الداخلية التى نيط بها تجميع البيانات الرقمية عن السكان والارض والموارد .. الخ .

وفى عام ١٨٣٦ نظم « مكتب المالية العامة » الخاص بوزارة الداخلية نوعا من تعداد السكان مبنيا على عدد المسجلين فى كل مدينة وبلدة أو قرية فى تاريخ معين . وتكرر الاجراء سنويا حتى سنة ١٨٤٥ ، ثم على فترات غير منتظمة فى سنوات ١٨٤٨ ، ١٨٥٣ ، ١٨٥٦ . ونشرت النتائج لاول مرة فى سنة ١٨٤٥ فى الجريدة الرسمية التى اشتملت ايضا على البيانات المماثلة عن السنوات ١٨٣٩ — ١٨٤٤ . وفى عام ١٨٤٦ عهد الى حكام الاقاليم ( أى رؤساء المصالح والادارات أو الاقسام الفرعية فى البلاد وعددها جميعا ٥٢ ) بجمع بيانات « صحيحة » عن المواليد والوفيات ، وكذلك عن الزراعة والتجارة ، لترفع فى الوقت المناسب الى الحكومة أى الى مكتب المالية العامة . وفى الفترة الممتدة حتى ١٨٥٩ اتخذت الاحصاءات الرسمية خطواتها الاولى : وحاولت برغم نقص الموارد : أن تزود الحكومة بوصف احصائى معين للبلد . وظل مكتب المالية العامة اكثر من خمسة وعشرين عاما يرفع التقارير الى وزير الداخلية. وبالاضافة الى تعدادات السكان والاحصاءات الحيوية بذلت أيضا محاولات لجمع البيانات عن موضوعات اخرى مثل : تسجيل الملكيات (الحكومية والخاصة ) . والارض المنزرعة وغير المنزرعة والمنتجات الزراعية ، والحركات فى الموانى ، والملاحة والتجارة الخارجية والداخلية ، واقتصاديات الحكم المحلى ، وعدد الاسرة فى المستشفيات وحركة المرضى، والمستوى التعليمى للذين يمضون مدة الخدمة العسكرية .

وبغض النظر عن أن هذه المادة الاحصائية كاملة أو يمكن الاطمئنان اليها ، فقد ظلت فى اضابير مكتب المالية العامة دون ان تنشر . لم تكن الحكومة تدرك ، ولم يكن الشعب يدرك ، القيمة التى تمثلها هذه البيانات

الرقمية بالنسبة الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط : ولم تستخدم الا كنوع من سجل تاريخي .

١٨٦٠ - ١٩٠٩

وبعد تطوير طال امده ظهرت في عام ١٨٦٠ اولى امارات النضج حين قسم مكتب المالية العامة الى اربعة أقسام احدها باسم « قسم » الاحصاءات . كانت هذه أول مرة يبدأ فيها كيان احصائي خاص يعمل في داخل الادارة الحكومية . وفي عام ١٨٦١ أجرى اول تعداد حقيقي للسكان ( يشمل الجنس والعمر وغيرهما من الصفات ) ، واقترن هذا بتعداد زراعي نشرت نتائجه على حدة في عام ١٨٦٢ . وفضلا عن هذا ، وابتداء من عام ١٨٦٠ بدأ نشر الاحصاءات الحيوية سنويا ، عن حالات الزواج والمواليد والوفيات بالنسبة الى البلد بأسره . وبالمثل أصبحت الوزارات الاخرى تهتم بالتعبير الرقمي عن انشطتها حتى وان لم ينشأ بها رسميا مكتب للاحصاء . وهكذا بدأت وزارة العدل تنشر ( على فترات غير منتظمة ) احصاءات عن الجرائم والمحاكم ، بينما راحت وزارة المالية منذ عام ١٨٥٣ تنشر الاحصاءات عن التجارة الخارجية والملاحة .

وبعد عام من الاضطراب تغيرت فيه الاسرة الحاكمة ، فان ماتلاه من تنقلات بين كبار الموظفين ، جعل من ا. مونسولاس رئيس لمكتب المالية العامة . كان الرجل احصائيا بحكم المهنة واداريا قديرا ، واذ ظل يشغل المنصب اكثر من عشرين عاما ، فقد كان له تأثير بالغ على تحسين الاحصاءات الرسمية . فبدأت البيانات عن السكان والزراعة والتعليم والصحافة وادارة البريد ، الخ ، تنشر بانتظام ، وجذبت اهتمام كل من الحكومة والجمهور .

وعلى وجه العموم تميزت الفترة ١٨٥٩ - ١٨٩٠ بارتفاع مكانة الاحصاءات في اليونان وبازدياد الاعتراف الدولي بها . ومن الانجازات الرئيسية في هذه الفترة تعدادان ناجحان للسكان في عامي ١٨٧٠ ، ١٨٧٩ وفرا قدرا كبيرا من البيانات للتحليل الديموغرافي ، والمشاركة النشيطة من جانب اليونان في ثلاثة مؤتمرات دولية للاحصاء ، والاكثار من الصحف اليومية والدوريات والموسوعات .. الخ ، وعرض البيانات الاحصائية واستخدامها ، واهم من هذا كله ادماج هذه الاحصاءات في الادارة العامة . وبالاضافة الى ذلك جذبت الاحصاءات اليونانية اهتمام الدوائر العلمية من محلية واجنبية ، مما يمكن ان يعزى الى الدافع الذي تولد بوجه خاص في البلاد الاوربية الغربية ، بفضل المؤلف الشهير الذي اخرجه عالم الاحصاء البلجيكي كتليه

ولسوء الحظ أنه بانتهاء خدمة مدير المكتب ( مونسولاس ) انتهى فجأة حوالى عام ١٨٩٠ ازدهار الاحصاءات اليونانية . وحدث هذا فى نفس الوقت الذى انحط فيه شأن الادارة الحكومية كلها ، وهو ما يعود بصفة خاصة الى ركود أقتصادى ترتب عليه اضطراب سياسى بلغ الذروة فى حرب فاشلة ولكنها مفجعة ، فى عام ١٨٩٧ ، وفى افلاس الدولة . وتوقفت جميع الانشطة الاحصائية خلال الفترة ١٨٨٠ – ١٩١٠ باستثناء واحد هام هو اجراء تعداد للسكان فى عام ١٩٠٧ ونشر النتائج التحليلية فى مجلد ضخم .

## ١٩١٠ – ١٩٢٤

فى عام ١٩١٠ بدات حركة لا يستهان بها ، نحو الابتكار فى الادارة العامة بما فيها الاحصاءات الرسمية . فبعد حركة ثورية ناجحة وان كانت قصيرة الامد ، تولت الحكم قوى سياسية تقدمية تحدوها نية امينة فى ازالة الاساليب العتيقة وتحسين جهاز الدولة . وزادت حربا البلقان فى ١٩١٢ – ١٣ مساحة وسكان اليونان الى الضعف تقريبا مما جعل هذا البلد يحتل بعد ذلك مركزا بارزا فى البلاد الصغيرة بأوربا .

ومنافع اعادة التنظيم هذه تجلت ببطء فى تنمية الصناعة وتكوين وحدات الاقتصادية كبيرة ، وظهور الطبقة الوسطى ، وحدوث توسع له شأن فى القوة العاملة ( المنظمة نقابيا ) . وأدت الحاجة الى تحسين استغلال الموارد الطبيعية الى انشاء ثلاث وزارات جديدة هما : وزارة الاقتصاد الوطنى ( وتضم التجارة والصناعة ) ، ووزارة الزراعة ، ووزارة النقل والمواصلات . وفى الوقت نفسه تقرر أن تنشىء داخل كل وزارة جديدة أو قديمة وحدة اقتصادية خاصة لتتبع وتسجيل الانشطة فى داخل اختصاص كل منها . وأهم من هذا كله كان انشاء قسم للاحصاء فى وزارة الاقتصاد الوطنى ، اصبح فيما بعد قسما ذا طابع مركزى للاحصاء . وكانت المسئوليات التى عهد بها الى هذا القسم جمع وصيانة ونشر جميع الاحصاءات الوطنية التى تشير الى : ( أ ) السكان ، والاحصاءات الحيوية والهجرة ، (ب) انتاج الزراعة والصناعة ، والصناعة الكوخية والقطاعات المرتبطة بها ، فضلا عن تحاليل الحرف والقوة العاملة بوجه عام ، و (ج) النقل والمواصلات والتجارة الداخلية والخارجية والقضاء والاثمان ، الخ . وفى الوقت نفسه تم تشكيل مجلس للاحصاء من أساتذة الجامعات ( أساتذة كراسى مادة الاقتصاد ) وممثلى الفرق التجارية والصناعية . وكان على رأس قسم الاحصاء ( حتى عام ١٩١٩ ) عالم ممتاز فى الاقتصاد والاحصاء ، أصبح فيما بعد استاذا بجامعة أثينا .

وينسب الى قسم الاحصاء الى أن أعيد تنظيمه في عام ١٩٢٥ — الفضل في الاعمال الآتية : الاحصاء الزراعى لعام ١٩١١ والاستقصاءات العامة عن متوسط أسعار السلع الاستهلاكية الرئيسية ، وتكلفة المعيشة . وتعدادات السكان فى الاقاليم الجديدة التى ضمت فى عام ١٩١٣ والاحصاء الصناعى لعام ١٩٢٠ وتعداد السكان عام ١٩٢٠ وأخيرا تعداد اللاجئين الذين قدموا من آسيا الصغرى فى عام ١٩٢٣ .

## ١٩٢٥ — ١٩٥٦

اسفرت اعادة تنظيم القسم الاحصائى فى عام ١٩٢٥ عن انشاء « الهيئة العامة للاحصاء باليونان » داخل وزارة الاقتصاد الوطنى ، وفيها تركزت كافة الاحصاءات الرسمية . ان تجميع أقسام الاحصاء التى كانت من قبل متناثرة بالوزارات ، تحت تنظيم واحد كان يعنى حسن الرقابة على البيانات ، وتجنب ظواهر الازدواج ، وتوسيعا له شأنه للمجال الذى تغطيه الاحصاءات . ففى وقت قصير نسبيا غطت المطبوعات الاحصائية الكثير من قطاعات الادارة الحكومية والنشاط الخاص ، وهى قطاعات كانت موضع الاهمال حتى ذاك الحين . وبهذا أحاطت بكل عناصر حياة البلد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . وبدأ اخراج « النشرة الاحصائية الشهرية » فى عام ١٩٢٩ ، و « الكتاب السنوى للاحصاءات فى اليونان » عام ١٩٣٠ .

ومن أهم أنشطة « الهيئة العامة للاحصاء باليونان » خلال فترة مابين الحربين ، نذكر : تعداد السكان عام ١٩٢٨ والمسح الاحصائى للمكتبات واحصاءات الصحافة ، التعداد الزراعى عام ١٩٢٩ واستقصاء فى عام ١٩٢٩ عن ميزانية أسر العمال فى الصناعة وتعداد عام ١٩٣٥ عن المشروعات الصناعية والتجارية والتعداد الزراعى عام ١٩٤٠ وتعداد السكان عام ١٩٤٠ .

ومن المهم أن يلاحظ ان تعدادات عام ١٩٤٠ أجريت قبل هجوم ايطاليا الفاشية على اليونان فى ٢٨ اكتوبر ١٩٤٠ ، باثنى عشر يوما . وبعد ذلك بستة أشهر ، ونتيجة للغزو الالمانى ( ربيع ١٩٤١ ) كانت البلاد تخضع لاحتل ثلاثى . ولم يتم دراسة المادة التى جمعتها التعدادات . ان الحرب ، بل والاحتلال بوجه خاص ، بما ترتب عليهما من نهب للموارد القومية وما أعقبه من مجاعة عمت أرجاء البلاد ، واعمال الانتقام على نطاق واسع ضد السكان اليونانيين . نقول ان هذه جميعا نتج عنها شلل للدولة ووقوع خسائر بشرية ومادية جسيمة . وحتى بعد الحرب حلت فترة من الاضطرابات الداخلية ، ولم تنته الحرب بالنسبة الى

اليونان الا حوالى نهاية ١٩٤٠ .. فى ظل هذه الظروف توقفت جميع الانشطة الاحصائية ، فلم يجر سوى تعداد للزراعة عام ١٩٥٠ وآخر للسكان فى عام ١٩٥١ .

ولعل الفترة منذ عام ١٩٥١ أهم الفترات من وجهة نظر تطور وتوسع الاحصاءات اليونانية . ففى الفترة ١٩٥٣ ــ ٥٦ أرسيت اسس تنظيم ادارة الاحصاء الحديثة ، بالمساعدة من جانب بعثة تابعة للامم المتحدة أمضت سنة كاملة فى اليونان تدرس الحاجات وتقوم استراتيجية اشباعها بالموارد العامة المتاحة .

## البنيان الحالى للتنظيم الاحصائى

### الهيئة القومية للاحصاء باليونان

المظاهر الرئيسة للهيئة القومية للاحصاء باليونان ( ونرمز لها بعد بكلمة « هقحى » هى : ( أ ) ادارة نظام مركزى الطابع للتنظيم الاحصائى ، (ب) استخدام تكنيك العينة على نطاق واسع ، فى جمع وتطوير البيانات الاحصائية : (ج) استخدام أفراد مؤهلين فى جميع مراحل كل عملية احصائية ، و ( د ) استخدام الآلات الحاسبة الالكترونية ( وغيرها من المعدات الحديثة ) للرقابة على البيانات التى تجمع وتطويرها .

وطبقا للتشريع المتصل بهذا الامر ( القرار بقانون رقم ٣٦٢٧ لسنة ١٩٥٦ عن « تنظيم الهيئات القومية للاحصاء باليونان » والقرار الجمهورى رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٦ عن بنيان « هقحى » يناط بالاخيرة جمع وتطوير وتصنيف وتحليل جميع البيانات الاحصائية للبلد التى تكون هناك حاجة اليها من أجل ( أ ) ايجاد مؤشرات حكومية للاسترشاد بها ، و (ب) اعداد برامج الوكالات الحكومية والمؤسسات العامة .

ان « هقحى » هيئة حكومية مستقلة تعمل تحت اشراف « وزير التنسيق » ( يلى رئيس الوزراء فى المرتبة ) ، وهى مكونة من : ( ا ) الهيئة المركزية ، (ب) هيئات الاحصاء بالوزارات ووحدات القانون العام المستقلة ، و (ج) هيئات الاحصاء الاقليمية على مستوى الوحدة الادارية
وهذه الهيئات تضطلع بالمهام التالية :

تتولى الهيئة المركزية جمع كافة البيانات الاحصائية عن اليونان ، والتحقق منها ، واعدادها على هيئة جداول ، ونشرها فى صورة تحليلية . ويعهد اليها أيضا بالتنسيق بين مكاتب الاحصاء الهامشية ( فى مختلف

الوزارات والاقاليم ) لزيادة كفاءتها ، ولضمان اتساق الاساليب ودقة البيانات الاحصائية النهائية .

ويناط بهيئات الاحصاء فى الوزارات أو المؤسسات الاخرى : جمع وتحليل وعرض بيانات خاصة تقع داخل اختصاص كل وزارة أو مؤسسة عامة ، بقصد المساعدة فى تقويم الاداء واعداد البرامج والسياسات المحتملة اللازمة لانشطتها .

وهيئات الاحصاء الاقليمية ( بالمحافظات ) عبارة عن وحدات تنفيذية بحتة يقتصر عملها على جمع البيانات الاحصائية المبدئية حسب تعليمات « هقحى » أ والسلطة المركزية القائمة بالاشراف .

والمعتقد ان لمثل هذا البنيان أو الهيكل مزايا معينة على أسلوب التنظيم الاحصائى والقائم على اللامركزية . وهكذا فبانشاء مكتب مستقل للاحصاء داخل كل وزارة ( باستثناء وزارتى التنسيق والدفاع ) يرتبط العاملون فيه « بالهيئة القومية للاحصاء باليونان » تتم تلبية حاجات كل من التنسيق والتغطية الاحصائية لمجالات خاصة . ويتطور البرنامج قصير الامد أو طويله فى كل وزارة ، بالتعاون مع « هقحى » ، بينما يتبع تجهيز المادة الاحصائية الاجراء ذاته ، وتكون البيانات النهائية متمشية مع حاجات الوزارة و « هقحى » . واخيرا ، يساعد انشاء مكتب للاحصاء فى كل وحدة ادارية على الاسراع الى حد كبير بجمع البيانات الاحصائية المحلية والتثبت منها .

ومن وظائف « هقحى » الرئيسية « التنسيق بين كافة الوكالات الحكومية المشتغلة بجمع و تطوير البيانات الاحصائية المستمدة من وظائفها الادارية . وذلك بقصد تجنب الازدواج . وضمان اتفاقها مع المستويات الدولية المعترف بها » . ان « هقحى » هى الوحدة الحكومية الرئيسية التى لها الحق فى جمع ونشر الجزء الاكبر من المعلومات الاحصائية » عن البلد بأسره ولكن قد تخفق فى تلبية كل ما تطلبه مختلف القطاعات العامة من البيانات الاحصائية ، وفى هذه الحالة يتاح لوحدات حكومية اخرى أن تمارس الانشطة الاحصائية شريطة ان توافق «هقحى» مقدما على المستويات الاساسية التى تحكم العمليات الاحصائية التى تقوم بها هذه الوحدات . وبهذه الطريقة يتسع مجال التغطية الاحصائية باطراد ، بينما يتم الابقاء على الجودة النسبية للبيانات فى مستوياتها الحالية .

**الوحدات الاحصائية خارج « هقحى »**

من مختلف الوحدات الاحصائية التى تخدم الحاجات الخاصة لبعض الخدمات العامة او المشروعات شبه الخاصة تستأهل الهيئة القومية

المحاسبات وبنك اليونان اهتماما خاصا لان انتاجهما النهائى ذو طابع عام .

والهيئة القومية للمحاسبات التابعة لوزارة التنسيق مسئولة عن اعداد الجداول عن المنتج القومى الاجمالى والحسابات القومية ، وتطور قطاعات النشاط الاقتصادى الرئيسية ، والانفاق على الاستهلاك الخاص ، والاستثمارات وميزان المدفوعات ، وغير ذلك من العوامل التى تدخل فى تكوين المنتج القومى الاجمالى والدخل القومى . والهيئة القومية للمحاسبات مسموح لها باجراء بحوث تكميلية خاصة عن تدهور المنتج القومى الاجمالى بفعل أحد مصادر قطاع الدخل والقطاع الاقتصادى ، ومصادر ومجموعات الدخل الشخصى ، وقياس رأس المال الوطنى بأنواع من السلع وقطاعات الاقتصاد . وتقدير الاستهلاك السنوى للاصول ، وغير ذلك من البحوث والتحاليل التى تتصل بنشاط هذا الجهاز . وتنشر النتائج النهائية فى مجلدات سنوية مستقلة . وثمة تعاون وثيق مع « هقحى » بالنسبة لكافة أنشطة الهيئة القومية للمحاسبات .

ويجمع بنك اليونان ( البنك المركزى ) احصاءات النقد والائتمان وميزان المدفوعات . ويجهز أيضا الرقم القياسى لاسعار الجملة بالنسبة لمنطقة أثينا / بيريه . وتقوم « هقحى » الآن بحساب الرقم القياسى لتكلفة المعيشة . وكان يقوم بحسابه من قبل ذلك بنك اليونان . وبالمثل ، فكافة الارقام القياسية ( الاستهلاكية ، الجملة ، الزراعة ، التشييد ، الخ ) تعدها « هقحى » وتمثل الارقام القياسية الرسمية .

وتتولى أجهزة ومؤسسات حكومية أخرى جمع وتجهيز البيانات الاحصائية المستمدة من أنشطتها الادارية وتغطى احتياجاتها هى ، ولكن هذه لا تنشر . ويجب أن نذكر بوجه خاص وزارة المالية ووزارة الزراعة . فالاولى تقوم عن طريق مختلف أجهزتها ، بجمع قدر هام من المعلومات عن المتحصلات والمدفوعات وضريبة الدخل وايرادات الدولة ( حسب الفئات والمصدر ) ؛ والانفاق والدين العام ، الخ . وبعد تطوير هذه البيانات محليا ( عن طريق جهاز الاحصاء بوزارة المالية ) تطبع فى مجلدات مستقلة ( النشرة الاحصائية عن المالية العامة ، الكتاب السنوى لاحصاءات المالية العامة والدخل والضرائب بالنسبة للاشخاص الطبيعيين ، الدخل والضرائب بالنسبة الى الشركات ، الخ ) .

وتقوم وزارة الزراعة عن طريق أجهزتها الاقليمية بجمع البيانات واعداد التقديرات عن المساحات المنزرعة ومجموعة الانتاج ومتوسط غلة الهكتار ، واعداد الماشية وغيرها من الحيوانات المنزلية والحيوانات المزرعية ، الخ .

## انشطـة « هقحى »

من الظواهر الكثيرة والمتعددة التى تغطيها « هقحى » يحتـل تجميع البيانات الاجتماعية والاقتصادية مركز الصدارة بسبب متطلبات التخطيط الاقتصادى والاجتماعى الحديثة . وفيما يلى أهم القطاعات المغطاة ( مع خلاصة للاحصاءات التى جرى تجميعها ) :

**السـكان :**

الاحصاءات الحيوية ، حركات الهجرة والسفر ، التعدادات .

**العمـالة :**

البطالة ، ساعات العمل ، المرتبات والاجور ، حوادث العمل . الخ .

**الصحـة :**

الرفاهية : الامن الاجتماعى ــ الحركة بالمستشفيات . الاستقصاء عن السرطان ، المسح السنوى لنشاط منظمات التأمين الاجتماعى .

**التعليـم :**

عدد التلاميذ والطلاب والمعلمين حسب مختلف الخصائص فى جميع مستويات التعليم ، وعدد المبانى المدرسية .

**القضـاء :**

احصاءات القضايا المدنية والجنائية والاصلاحيات .

**الزراعـة :**

الحيوانات المزرعية ، الغابات ، صيد الاسماك ــ التعدادات ، المسح الزراعى السنوى عن انتاج المحاصيل والحيوانات والملكيات الزراعية الخاصة بغرض معين ، عمليات المسح الهيكلية ، احصاءات صيـد الاسمـاك .

**المحاجر والمناجم ، الملاحـات :**

المسح السنوى عن الانتاج والصفات الاخرى .

**الصناعـة :**

التعدادات ، الاستقصاء السنوى لجمع البيانات ، الارقام القياسية للانتاج الصناعى .

**التجـارة :**

تعداد المنشئات التجارية ، احصاءات الصادرات والواردات ، الرقم القياسى الشهرى لقيمة مبيعات التجزئة .

**النقـــــل :**

**احصاءات النقل البرى ، عدد الركاب ، الكيلومترات التى قطعت ،** البضائع التى نقلت ؛، احصاءات الملاحة : عدد السفن ، حـركات السفن ، الركاب ، البضـــائع ، العمالة ، حـــوادث الملاحـة ، حوادث الطرق .

**الاثمـــــان :**

أثمان السلع الاستهلاكية واثما نالجملة التى يحصل عليها الفلاحون والتى تدفع لهم .

**الانفـــــاق :**

**احصاءات الانفاق العائلى ، بحوث ميزانية الاسرة .**

وتجمع البيانات اما مباشرة ( عن طريق التعدادات والاستقصـاءات بالعينة . والتسجيل المستمر ، التسعيرة ، الخ ) ، أو بطريق غير مباشر من مصادر أحرى كالاجهزة والمؤسسات الحـــكومية الاخرى ، الخ . والبيانات التى يتم الحصول عليها من مؤسسات حكومية أخرى تنشر كما هى دون تطوير أو تعـــديل .

واجراء التعدادات الذى هو من مشاغل « هقحى » الاســاسية ، يشير الى ( أ ) السـكان والمساكن ، (ب) الماشيـــة فى قطاع الزراعة ، (ج) المنشآت ذات الانشطة غير الزراعية . وبالاضافة الى البيانات المباشرة التى توفرها لسنوات التعداد ، توفر التعدادات المؤشرات اللازمة لتجميع مختلف السجلات التى تفيـد كاطار لاجـــراء عمليات الاستقصاء بالعينة . وكما يبين فى اللوحة التنظيمية هناك قسم مستقل مسئول عن تنظيـــم واجراء هذه التعدادات . وكانت الاسباب التى أملت انشاء قسم التعداد هى : أولا ، تزامن تعدادات السكان والمساكن مع تعداد الزراعة والحيوانات المزرعية ، وبالمثل وقوع تعدادات المنشئات الصناعية فى وقت اجـــراء تعداد المنشآت التجارية والخدمية ، وثانيا : التقسيم بين شتى عمليـات العمل التمهيدى اللازم لكل تعداد وعرض نتائج التعـــداد على أســـاس متجانس يناسب مختلف الاستخدامات المطلوبة للتعدادات المختلفـــة . وثمة اعتبار ثالث يتعلق بالقوة البشرية والموارد المتاحة عنـــد اعـــداد مشروعات كثيرة فى نفس الوقت الواحد ، وبذلك يتحـرر موظفـو الاقسام الخاصة ( السكان ، الانتاج ، الخ ) . ليستأنفوا عملهم العادى بمـــزيد من السرعة .

**السكان ، الاسكان والزراعة ، الحيوانات المزرعية :**

أجرى فى اليونان اثنا عشر تعدادا كاملا للسكان ، على الاقل ، منذ حوالى منتصف القرن الماضى . ولكن باستثناء الاربعة الاخيرة ( ١٩٤٠ و ١٩٥١ و ١٩٦١ و ١٩٧١ ) فانها جميعا أجريت فى فترات غير منتظمة ( ١٨٦١ و ١٨٧٠ و ١٨٧٩ و ١٨٨٩ و ١٩٠٧ و ١٩٢٠ و ١٩٢٨ ) . وبالمثل كان نوع الاسئلة المستخدمة فى الحصول على المعلومات وعدد هذه الاسئلة يتفاوتان من تعداد الى آخر . الا انه بالنسبة للعقود الثلاثة الاخيرة استخدمت صحيفة الاستبيان الخاص بالاسر بحوالى نفس العدد وانواع الاسئلة .

والمتبع منذ عام ١٩٦١ هو اجراء تعداد السكان فى نفس تعدادات الاسكان والزراعة والحيوانات المزرعية . ويؤدى مثل هذا التوافق الزمنى الى تغطية أفضل ( حالات اغفال أقل وخاصة بالنسبة الى حائزى الاراضى الزراعية ) . ويؤدى أيضا الى خفض التكلفة . واتخذت « هقحى » نظام اجراء التعداد فى يوم واحد . ومن ثم ففى مثل هذا اليوم تتم تعبئة نحو ٦٠٫٠٠٠ شخص ( القائمون بأخذ التعداد ، ومندوبو التعداد الرئيسيون ، والمشرفون ، الخ ) ، وعلى اثر ذلك مباشرة « تراجع التغطية » للبحث عن أى خفض أو مبالغة فى عدد الاشخاص داخل كل أسرة .

وفى عام ١٨٦٠ أجرى أول تعداد للزراعة والحيوانات المزرعية ، ثم من بعد ذلك فى سنوات ١٩١١ و ١٩٢٩ و ١٩٤٠ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٧١ . انه وسيلة قوية للتنمية الزراعية . وبرغم انه تكملة استقصاءات عن هيكل الملكية الزراعية ، فان بيانات التعداد تصلح أساسا يقوم عليه رسم وتحسين السياسة الزراعية القومية .

وتعدادات المنشآت الصناعية والتجارية تطور تأخر كثيرا ، فكان أولها فى عام ١٩٢٠ فى وقت عمل تعداد السكان . ولم يغط هذا التعداد سوى المنشآت الصناعية . وغطى التعداد الثانى فى عام ١٩٣٠ ، كلا من المنشآت الصناعية والتجارية ، ومد تعداد ١٩٤٠ و ١٩٥١ نطاق التغطية ليشمل جميع خصائص الانتاج الصناعى تقريبا . واعتبارا من عام ١٩٥٨ تؤخذ تعدادات المنشآت على حدة كل خمس سنوات فتغطى الصناعات التحويلية والكوخية ، وكل عشر سنوات وعندئذ تشمل جميع فروع الصناعة . وتشير المعلومات الواردة فى تعداد المنشآت الى نوع النشاط ( الفرع الصناعى » ، والمركز القانونى للمشروع ، وعدد العاملين فيه ، والقوة الكهربية المركبة فى المنشأة ، وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة الوثيقة بالموضوع .

Organization of the National Statistical Service of Greece

وزارة التنسيق

المدير العام

نائب المدير العام

هيئة

قسم التجارة

- شعبة التجارة الخارجية
- شعبة التجارة الداخلية
- شعبة الأرقام القياسية

قسم الإنتاج

- شعبة إنتاج صناعة التعدين
- شعبة الصناعة التحويلية
- شعبة الأرقام القياسية

قسم الأرقام القياسية

قسم الإحصاءات الخاصة

قسم السكان

قسم التعدادات

الخدمات الاحصائية

وزارة التجارة

- وزارة الأشغال العامة
- وزارة النظام العام

وزارة الداخلية

- وزارة الصناعة والطاقة

وزارة الزراعة

وزارة المالية

- وزارة العدل

وبالاضافة الى التعدادات العامة على ما ذكرنا آنفا ، قامت « الهيئة القومية للاحصاء باليونان» بعمليات حصر أصغر مثل « تعداد المستشفيات أو المبانى المدرسية ، وعدد العاملين فى السفن التجارية ، واستقصاءات مشابهة أخرى » .

**استقصاءات المعاينة**

فى عام ١٩٥٦ أدخلت « هقحى » تكنيكات المعاينة ، وتوسعت فى استخدامها منذ ذلك الحين . ومع نواحى قصور هذه الطريقة (بمزاياها) تتم بحوث العينة عندما يكون الاستقصاء الكامل الذى تصل فيه نسبة التغطية الى ١٠٠٪ ، عالية التكاليف جدا ، أو يتطلب من الوقت ما يزيد كثيرا على ما يمكن تخصصه له .

ويستخدم أسلوب العينة فى تنفيذ عمليات مراجعة التغطية فى الفترة التالية للتعداد ، وكذلك للاسراع بعرض نتائج التعداد المبدئية عن طريق تطوير بالعينة ومجموعات الاسئلة الواردة بصحيفة التعداد واذ تحكم بالتجربة حتى الان فقد أثبتت طرق المعاينة نفعها وكفاءتها . وأنها تدعو الى الرضاء تماما . . وتجربة « هقحى » مبنية على عدد من عمليات المسح المتعلقة بالمساكن واستقصاءات الوحدات الاقتصادية ( المنشئات ، المشروعات ، الملكيات الزراعية ، الخ ) . وكلها اسفرت عن نتائج مهمة من الناحية الاحصائية ، فى وقت قصير نوعا وبتكلفة متواضعة. ومع كل ، ، فتكنيكات المعاينة ( أخذ العينات وفحصها ) تصحبها صعاب أو متاعب معينة ، مثل عدم توافر اطار سليم للمجتمع يمكن قياسه ، الى جانب جعل التكنيكات غير متخلفة عن العصر ، مما يؤدى الى ايراد أخطاء ، ومن ثم الى تقليل امكانية الاطمئنان الى النتائج . وفضلا عن هذا ، فبالاعتماد على حجم العينة ، يجب قصر تحليل مختلف الخصائص على المجموع الكلى وعدد قليل من المجاميع الفرعية ( مثلا : مجموع السكان ، و / أو مجموع سكان الحضر والريف ) . ان محاولات اجراء تحليل اكثر تفصيلا تؤدى فى العادة الى نتائج مشكوك فيها بسبب ازدياد الخطأ فى أخذ وفحص العينات .

وكما هو مشهور فالشرط الاساسى لاجراء استقصاء بالعينة وجود الاطارات المناسبة والحديثة نسبيا التى يجرى انتخاب وحدات العينة منها .

وبالنسبة لاستقصاءات الاسر لا تتوافر فى اليونان سجلات عن السكان لتختار منها الوحدات المراد فحصها . وهذا راجع الى غياب اى نظام متسق للامن الاجتماعى تكون فيه لكل فرد بطاقة امن خاصة به .

ومن جهة أخرى ، ففى البلد مؤسسات ( صناديق ) كثيرة للامن الاجتماعى وهو لا يعنى تغطية كاملة للسكان جميعا ، أو انعدام حـــالات ازدواج ( كأن يظهر الشخص الواحد فى اثنين أو أكثر من صناديق الامـــن ) . والقـوائم للاسماء حسب الاقليم ، لا تشتمل الا على عـدد الاشـخاص المقيمين ، ولكنها تضم ايضا اسماء من سبقت لهم الاقامة فيـه ثم انتقلوا الى أقاليم أخرى فى داخل البلد أو نزحوا الى الخارج . ويصدق الشىء ذاته على السجلات التى تحتفظ بها البلديات أو الكوميونات ( الاقسام الفرعيـة فى داخل الوحدة الادارية » . وكان عددها حوالى ٦٠٫٠٠٠ طبقا لتعداد عام ١٩٧١ ) التى لا تعكس السكان الفعليين فى وقت المسح. وعلى ذلك ، فالبديل الوحيد المتبقى هو الالتجاء الى طريقة المعاينة حسب المنطقة . وهى الطريقة التى تستخدمها « هقحى » بانتظام عندما يقـــع الاختيار على الاسرة او الفرد كوحدة البحث ( الاستقصاء الجارى عن القوة العاملة ، بحث ميزانية الاسرة ، الخ ) . وثمة معاينة متعددة المراحـــل والدرجات تستخدم فى هذه الحالات مع الاجراء التالى : يقسم البـلد الى فئات رئيسية حسب حجم السكان ، مثـــل : ( أ ) أثينا الكبـــرى ، (ب) سالونيك الكبرى ، ( ج ) المدن التى يبلغ سكان الواحـــدة منهـــا ٣٠٫٠٠٠ نسمة فأكثر ، ( د ) المدن التى يتراوح عدد سكان الواحـــدة منها من ١٠٫٠٠٠ الى ٣٠٫٠٠٠ نسمة ، ( هـ ) المناطق شبـــه الحضرية ( ٢٠٠٠ ــ ١٠٫٠٠٠ نسمة ) ، ( و ) المناطق الريفية ( القرى التى يقل عدد سكان الواحدة منها عن ٢٠٠٠ نسمة ) . فى المرحلة الاولى يجرى اختيـــار عينة للقطاع من الفئتين ( أ ) و ( ب ) ، بينما يجرى انتخاب عينة للمدن أو البنادر أو القرى من الفئات الباقية ج ــ و ) . ويجرى اختيار عينـــة فى المرحلة الثانية لقطاع بالمدينة أو البندر أو القرية من المنطقة الاخيرة . وسواء اختيرت القطاعات فى المراحل الاولى أو الثانية فالاختيار يقـــوم على احتمال يتناسب مع حجم الناحية ( عدد الاشخـاص او الاسر التى تعد داخل القطاع خلال آخر تعداد ) . وتنحصر المرحلة النهائية فى اختيار عينات منهاجية للاسر من قوائم يجـرى تجميعها لكل قطـاع . واختيـــار القطاعات وتحديدها فى المكان ذاته يتم بواسطة : ( أ ) قوائم تشمل الرقم المسلسل للقطاع وحجم السكان المطابق له ، و ( ب ) خرائط مجهزة من صور فوتوغرافية مأخوذة من الجو لكل ناحية سكانها ١٠٫٠٠٠ نسمـــــة فأكثر ، وبمقياس ١ : ٥٠٠٠ » حيث يمكن تحديد قطاعات المدينة بأرقامها المسلسلة . ومن الطبيعى تعديل عدد السكان فى كل خلية كى يتمشى مع كل تعداد جديد للسكان . ولكن لما كانت التعدادات تؤخذ فى العـادة كل عشر سنوات فان الخطأ فى انتخاب العينة يميل الى الـــزيادة مع عدد السنوات التى انقضت منذ التعداد السابق .

ومن المشكلات الغريبة التى تتعرض لها أحيانا استقصاءات الاسر بالعينة المشكلة التى تنشأ حين تكون المنطقة المختارة خالية من السكان فى أثناء التعداد أو توجد خالية فى وقت التعداد ، والعكس بالعكس . وهذا يفسد احتمال الانتخاب ( الخطأ فى التغطية ) أو يسبب بعض الانحياز فى تقويم النتائج النهائى . اذ قد يشكل الذين انتقلوا فى داخل المنطقة أو نزحوا عنها مجموعة خاصة من ناحية الخصائص قيد الفحص . ولليونان شهر سيئة من حيث الهجرة ( الداخلية والدولية » ونلقى الدليل على مثل هذه التحركات فى النمو السريع ( أكثر من ٨٥ فى المئة ) الذى شهدته أثينا الكبرى وسالونيك فى الفترة الواقعة بين تعدادى ١٩٥١ و ١٩٧١ بينما لم يزد عدد سكان البلد الا بنسبة ١٤ فى المئة .

واستقصاءات الوحدات الاقتصادية مبنية على عدد مختلف المنشآت وحجمها وتوزيعها الجغرافى كما هى مدونة ( ومحفظ بها حتى الآن ) فى السجلات المتاحة ومرتبة أبجديا حسب فرع الصناعة . والتعدادات الدورية للمنشآت الصناعية توفر المادة اللازمة لتجميع السجلات وتجعلها حديثة . ولكن يتركز الاهتمام فى الغالب على المنشآت الكبيرة التى متوسط العمالة سنويا فى الواحدة منها عشرة أشخاص فأكثر . ومتابعة المنشآت الاصغر ( أقل من عشرة أشخاص ) صعبة للغاية بسبب التغيرات الواسعة فى الحجم وكثر « المواليد » و « الوفيات » فيها . بل ان المنشآت الكبيرة تمثل صعابا فى التقويم الصحيح للحجم المضبوط ، وهو أمر جوهرى فى عمليات الاستقصاء التى تتعلق ببحوث كشوف الاجور كل ثلاثة أشهر وفى غيرها من المسائل . ويراعى فى سجلات منشآت التجارة أو الخدمات أن تكون حديثة دائما لنفس الاسباب التى تنطبق على المنشآت الصناعية الصغيرة .

ونظرا لتلك المشكلات تقوم بعض الاستقصاءات مثل تجميع رقم قياسى لقيمة مبيعات التجزئة ، على أساس عينات المنطقة. وبالمثل يستخدم أسلوب العينة حسب المناطق . عند تصميم الاستقصاءات عن هيكل الملكيات الزراعية والملكيات التى تربى فيها الحيوانات المزرعية . لان وجود سجل حديث للملاك ليس متوافرا دائما . وادراكا لنواحى القصور هذه تعد « هقحى » خطة لانشاء وحدة فى المستقبل القريب ، تخصص لتجميع شتى الاطارات التى تقوم عليها بحوث العينة ، وبصورة مستمرة .

**مصادر البيانات الادارية**

من المصادر الهامة للبيانات الاحصائية المفيدة الادارات ( المؤسسات أو المشروعات العامة ) . ولكنها غير قابلة للاستعمال بسهولة . اذ تختلف

تعاريف وتصنيفات لبيانات عن أمثالها التى تستخدمها « الهيئة القومية للاحصاء باليونان » ، اى ان التأمينات الاجتماعية التى تغطى جزءا كبيرا من سكان اليونان ، تستخدم نظاما مختلفا لتصنيف الاشخاص فى الاعمال التى تؤدى بأجر ) .

وفضلا عن ذلك ، فهذه البيانات لا تتاح دائما للجمهور ، وعندما تنشر فانها لا تتمشى تماما مع السلاسل الاحصائية الموجودة عن الظواهر نفسها أو الظواهر المشابهة . وحتى يتسنى تحسين استخدام المصادر الادارية للاحصاءات تبذل الآن محاولة التسجيل المنتظم لكافة أنواع البيانات التى تجمعها . وهذا الى جانب المعلومات الضرورية التى تدعمها ( نمط ونوع العرض ، والتكرار ، والمصدر ، الخ ) المستقاة من الاعمال التى تضطلع بها مختلف الاجهزة والتنظيمات المدنية . ولتحديد المادة التى يمكن أن تكون ذات فائدة للجمهور ، عن طريق « هقحى » اما فى صورتها الاصلية أو ( بعد تطوير محدود تقوم به « هقحى » ) حتى تتفق مع المستويات المعترف بها . وثمة أمل فى مرحلة تالية يقوم فيها تعاون وثيق بين « هقحى » ومختلف الاجهزة المعنية ، وذلك فى محاولة لتنسيق . وتنميط المادة الاحصائية التى يتم الحصول عليها فى اليونان ووضعها تحت تصرف الجمهور .

## الاحصاءات الاجتماعية والاقتصادية

### الاحصاءات الحيوية

هذه أقدم السلاسل الاحصائية فى اليونان ، وظهرت لاول مرة فى عام ١٨٦٠ . واختفت فى عام ١٨٨٩ . ثم عادت الى الظهور فى عام ١٩٢٠ . ولكنها فقدت فى عام ١٩٣٩ لكى تظهر من جديد بعد الحرب فى العقد السادس . وباعادة تنظيم « الهيئة القومية للاحصاء باليونان » فى عام ١٩٥٥ ، استخدمت طريقة جديدة لجمع البيانات عن الزيجات والمواليد والوفيات مبنية على شهادات الزواج والميلاد أو الوفاة التى تملأ فى وقت اعلان كل حادث معين امام المسجل المحلى . وهذه الاستمارات ، الى جانب عرض الاحداث التى تقع خلال كل شهر وتعرض على هيئة جداول ، تنقل الى مكتب الاحصاء الاقليمى التابع للوحدة الادارية الاقليمية .

وبعد المراجعة العابرة والتحقق من صحة المفردات المكتوبة فى الشهادة ( الابلاغ فى الوقت المناسب عن البيانات المطلوبة ، كمالها واتساقها ) التى يدونها الموظف المفوض من العاملين فى « هقحى » ،

تقدم المادة التى جمعت عن احصاءات الاقليم المبوبة ، الى قسم السكان « هقحى » فى أثينا . وبمجرد وصول التقارير تبدأ فى قسم السكان دورة ثانية من الضوابط بشأن دقة البيانات التى رفعت اليه وكمال التغطية والوقت الذى وقع فيه كل حادث . والمصادر الاضافية للمعلومات تستخدم على نطاق واسع من هذه الناحية .. فتجرى مثلا المطابقة بين حالات الزواج وقسائمه المطابقة لها التى تصدرها السلطات الكنسية المحلية قبل الاحتفال بالقران بايام قلائل . وهكذا يمكن التحقق من أسماء الاشخاص حديثى الزواج وأعمارهم وحالتهم الزواجية وغير ذلك من الصفات . وجرت العادة بالتأشير فى كلا السجلين على تاريخ الزواج .

وبالمثل ، تقارن احصاءات المواليد بالسجلات البلدية أو القروية التى يقيد فيها كاتب المدينة أو البندر أو القرية جميع المواليد والوفيات فى المنطقة حسب تواريخ وقوعها . والتجنيد للخدمة العسكرية ، وعدد تلاميذ المدارس ، وعلاقة الفرد بالدولة ، هذه كلها مبنية على نسخة طبق الاصل من دفتر القيد فى مكان الميلاد بالنسبة لكل مواطن . وهذا يكفل كمال قيد المواليد .

واخيرا ، تقارن الوفيات بتراخيص الدفن ( التى تصدرها سلطات البوليس ) التى بدونها لا يمكن تشييع جنازة المتوفى . ومع ذلك ، فالنظام لا يمنع الخطأ تماما ، فالاطفال الرضع الذين يموتون فور مولدهم وقبل أن يمروا بالتعميد ، يمكن دفنهم دون ترخيص .

وظلت البيانات عن الهجرة الخارجية تجمع ( حتى عام ١٩٧٧ ) بواسطة استمارة خاصة يملؤها المسافر قبل دخول أو مغادرة البلد .. وتستخدم الآن أساليب غير مباشرة أخرى لقياس الهجرة الى الخارج أو العودة الى الوطن ، فضلا عن حركة السياح .

وتجمع البيانات عن الهجرة الداخلية كل عشر سنوات عن طريق تعدادات السكان ، وكذلك فيما تكشف عنه عمليا تالمسح الدورية للقوة العاملة . وثمة عيب رئيسى من هذه الناحية ، ينبثق من حقيقة أن عمليات استقصاء القوة العاملة لا تغطى سوى أهل الحضر . ومن ثم لايمكن تحديد حركة النزوح من المناطق الحضرية أو شبه الحضرية الى المناطق الريفية .

ومنذ أوائل العقد السابع فى القرن الحالى أنشىء فى « هقحى » مكتب خاص يتولى اجراء تحاليل السكان والابحاث . وتنشر نتائج أعماله فى تقارير دورية تحت العنوان العام لهذا التنظيم والعنوان الفرعى « دراسات فى علم مناهج البحث العلمى » . ومن هذه التقارير التى تصدر بلغتين ( اليونانية والانجليزية ) .

**ـ تقرير عن بحث استطلاعى فى دوافع الهجرة الريفية .**

**ـ تدفق السكان على أثينا الكبرى .**

**ـ جداول الحياة فى اليونان وتشمل السنوات أو الفترات ١٩٢٦ ـ ٣٠ ، ٤٠ ( صدرت بعد ذلك طبعة تغطى السنوات ١٩٤٠ و ١٩٥٠ و ١٩٦٠ و ١٩٧٠ .**

**ـ الاتجاهات الديموغرافية واسقاطات السكان فى اليونان خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٨٥ .**

**ـ ديناميكية أهل الحضر والريف فى اليونان خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ٩٥ .**

**ـ سكان اليونان خلال النصف الثانى من القرن العشرين .**

ويشترك فى العمل بهذا المكتب « الهيئة القومية للاحصاء باليونان » و « المركز الجامعى للبحث والتدريب البيولوجى والديموغرافى » تحت الاشراف العام من جانب الاستاذ ف ـ فالوراس .

وتم اعداد التقريرين الاولين بالتعاون مع خبير احصائى تابع للامم المتحدة.

**الاحصاءات عن التعليم والقضاء**

تحصل « الهيئة القومية للاحصاء باليونان » على الاحصاءات عن التعليم وتغطى المستويات الابتدائية والعالية والفنية عن طريق استقصاءات خاصة يقوم بهاسنويا القسم الاحصائى بوزارة التربية والتعليم . ويجرى مسح خاص لكل مستوى ، والمدرسة ( بأوسع مفهوم لها ) هى الوحدة بالنسبة الى كل استقصاء . وتشير المعلومات التى تطلب من كل مدرسة فى نهاية السنة الدراسية الى : ( أ ) نوع المدرسة والمبنى ( المبانى ) وعدد الفصول وغير ذلك من المرافق ، (ب) هيئة التدريس حسب الجنس والسن والتخصص والمؤهلات ، (ج) الموظفين الاداريين وغيرهم من العاملين المساعدين ، ( د ) التلاميذ ( أو الطلاب حسب الجنس والسن وسنى الدراسة وبعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية التى تتصل بالموضوع .

وبالاضافة الى هذا التحرى العام يرسل نوع آخر من الاستقصاء الى الجامعات والمدارس العليا . وهذه الاستمارة يملأها كل طالب (أو طالبة) عند التحاقه ( أو التحاقها ) بالمدرسة ، وتتضمن معلومات عن الوضع الاجتماعى والاقتصادى لاهل قطاع التعليم .

وبخلاف هذه الاستقصاءات السنوية تجمع « هقحى » المعلومات عن الخصائص الاقليمية التى لا تتغير الا ببطء ومع مرور الوقت ، مثل :

تعدادات المبانى المدرسية وانواع النظم التعليمية ، الخ . وتجرى هذه الاستقصاءات المتكررة حوالى مرة الى عشر سنوات .

واحصاءات القضاء التى تجمعها « هقحى » تغطى حالات القضايا المدنية والجنائية وانحرافات الاحداث . وتجمع البيانات عن احصاء القضايا المدنية عن طريق استمارة خاصة تضم جداول ينسق فيها القاضى الجزئى او سكرتير المحكمة الاحكام التى تصدرها محكمة قاضى الصلح أو المحاكم الجزئية ومحاكم الاستئناف والمحاكم الادارية والمحكمة العليا ومجلس الدولة ، على هيئة جداول . وتقدم هذه الاستمارات والجداول الى قسم الاحصاء عن طريق وزارة العدل بقصد التطوير الاحصائى المعتاد والعرض النهائى .

وتتضمن الاحصاءات الجنائية المخالفات والاحصاءات القضائية . وتجمع الاولى على أساس جداول مختصرة تعدها سلطات البوليس. بينما يتم تجميع الاخيرة على أساس استمارات احصاء فردية للمحكوم عليهم فى جنحة أو جناية وتغطى هذه الاستمارة الصفات الفردية للشخص المدان ومعلومات عن مكان وتاريخ الادانة وطبيعة الذنب ونوع العقوبة الموقعة ومعلومات عن المركز العقابى السابق للحكوم عليه .

والاحصائيات عن الاصلاحيات تشير بصفة خاصة الى مجموع نزلاء السجون الذين ينتظرون المحاكمة والذين يحتجزون بسبب الديون . وتجمع البيانات عن طريق تحقيقات فردية ( السجناء والاحداث ) أو على هيئة جداول احصائية للذين ينتظرون المحاكمة أو المحتجزين بسبب الديون ومجموعات الاسئلة يكملها مدير السجن او الاصلاحية . وتعد ملفات تضم اسئلة مشابهة لكل سجين أفرج عنه ، ولكل حدث يدخل الاصلاحية أو يخرج منها .

### احصاءات الصحة والرفاهية والتأمين الاجتماعى

يتم الحصول على الاحصاءات عن الصحة والمرضى بالمستشفيات عن طريق مسح شهرى تقوم به « هقحى » عن مختلف المستشفيات . ويشمل عدد وصفات المرضى الذين يغادرون المستشفى خلال الشهر المعين ، وتصنف الامراض حسب القائمة المتوسطة ( ١٥٠ فئة ) التى يتضمنها التصنيف الاحصائى الدولى للامراض والاصابات واسباب الوفاة » .

وبالاضافة الى هذا يجرى مسح خاص فى جميع أرجاء البلد عن السرطان . وصحيفة الاسئلة الموجهة الى كل مريض — دل التشخيص على أنه مصاب بهذا المرض ويتوجه الى مستشفى أو معمل راديولوجى —

تستخلص معلومات أكثر دقة عن تكرار مختلف أنواع الامراض الناشئة عن الاورام حديثة النمو ، وذلك بالاضافة الى البيانات الشخصية اللازمة . والبطاقات الفردية والسجل الحديث الذى يتعلق بمرضى السرطان تقدم مساعدة كبيرة عن نشأة هذا المرض الذى هو الآن السبب الرئيسى الثانى فى الوفاة باليونان .

وتجمع احصاءات الرفاهية الاجتماعية والتأمين الاجتماعى من مسح تجربة « هقحى » فى جميع مؤسسات التأمين الاجتماعى . واستمارات الاسئلة التى تملأها هذه المؤسسات تقدم معلومات عن الموقف الاقتصادى ( المتحصلات والانفاقات حسب فئة ومصدر وفرع التأمين ) وعن عدد الاشخاص المؤمن عليهم خلال السنة .

وتعد احصاءات التوظف والبطالة جوهر الفحص بالعينة الخاص بالقوى العاملة الذى يجرى كل ثلاثة أشهر ، وتقوم به « هقحى » منذ عام ١٩٧٤ : ولاسباب فنية لايغطى هذاالمسح ( مؤقتا ) سوى المناطق الحضرية وشبه الحضرية . وهو يقوم على تصميم معاينة متعددة المراحل . ويوفر البيانات اللازمة لدراسة هيكل العمالة . وفضلا عن هذا ، يقدم معلومات مفيدة عن الهجرة الداخلية وعن تغييرات ديموغرافية معينة تطرأ على الاسر . وبوجه خاص يراد بالاستقصاء توفير معلومات عن : ( أ ) « موقف العمالة » بالنسبة لافراد الاسرة ممن هم فى سن الرابعة عشرة فأكثر ، الى جانب الجنس والعمر والمستوى التعليمى ، الخ ، ( ب ) توزيع القوة العاملة حسب فروع الصناعة والحرفة ، والحالة المهنية أو الحرفية ، وساعات العمل ، الخ ، الى جانب نفس الخصائص سالفة الذكر ، و ( ج ) مدة التعطل فى مختلف فروع النشاط الاقتصادى . وتجميع المعلومات عن طريق استمارات تملأها على الفور ( اناث ) يحررن المقابلة ، كذلك تستخلص بعض المعلومات عن احصاء العمالة والبطالة من تعدادات السكان أو المؤسسات العامة والاستقصاءات الزراعية والهيكلية والمسح الشهرى للعمالة ذات الاجر فى الصناعة .

وتشمل الاحصاءات عن مكافآت العمل ( على أساس العينة ) المنشآت الصناعية التى يبلغ المتوسط السنوى للعاملين فيها عشرةاشخاص فأكثر ، فضلا عن منشآت تجارة التجزئة التى يبلغ متوسط العاملين فى كل منها ثلاثة أشخاص فأكثر ، فى المدن والبنادر التى يتجاوز سكان الواحدة منها ٥٠٠٠ نسمة .

والمعلومات التى يتم الحصول عليها من فحص العينة كل ثلاثة شهور لكشوف الاجور ، تشير الى متوسط ما يتقاضاه المستخدمون فى الشهر

حسب الجنس وفرع الصناعة ومتوسط أجر عما لالصناعة فى الاسبوع وفى الساعة ومتوسط ساعات العمل المدفوع عنها أجر ، الخ .

**الاحصاءات الاقتصادية**

يجرى استقصاء سنوى لجمع البيانات عن الزراعة ( المساحة المنزرعة بالنسبة الى مختلف المحاصيل ، وعدد أشجار الفاكهة ) ، والانتاج الزراعى ، وانتاج الحيوانات المزرعية والغابات . ويغطى الاستقصاء ( على أساس تعدادى ) جميع المناطق الآهلة بالسكان فى البلد . ويقوم به موظفون محليون مثل سكرتيريات البلديات والكوميونات بمساعدة حراس ريفيين رسميين و — أو فلاحين محنكين من كل اقليم . ويجرى تكملة استمارات أسئلة لكل هيئة بلدية وكوميون ( وحدات الاستقصاء التى تتولى التبليغ ) . ويهيىء الاطمئنان الكبير الى البيانات التى جمعت ، مؤشرا هاما لتحسين الانتاج الزراعى .

وفى بعض الاستقصاءات الاخرى بالعينة التى أجريث على فترات غير منتظمة يتم فحص الملكيات الزراعية وملكيات الحيوانات المزرعية . وقد أجريت أمثال هـذه الاستقصاءات فى سنوات ١٩٦٦ و ١٩٧٧ . وهناك استقصاء جديد فى عام ١٩٨٠ .

وثمة مسح سنوى بالعينة يغطى المنشآت الصناعية من حجم معين ( المتوسط السنوى للعمالة فى كل منها عشرة اشخاص فأكثر ) . والهدف منه قياس خصائص اقتصادية معينة مثل العمالة وأجر العمل والقيمة الاجمالية للانتاج والقيمة المضافة والاستثمارات الاجمالية ، الخ . وتدرج فيه أيضا وحدات انتاج الكهرباء والغاز . وتنشر « هقحى » بانتظام رقما قياسيا كل شهر للانتاج الصناعى لقياس ما حدث من تغييرات عن مستوى الشهر السابق .

ومن أقدم واكمل السلاسل الاحصائية فى اليونان ، احصاءات التجارة الخارجية .. ولان هذه السلاسل مبنية على الاقرارات الجمركية عن حركات السلع ، فانها تبين كميات وقيم الواردات والصادرات حسب بلد المنشأ أو البلد المرسلة اليه . وعن طريق أرقام قياسية اضافية ( الرقم القياسى لوحدة القيمة والرقم القياسى لحجم التجارة وبنود التجارة ) بوصف تطور التجارة الخارجية فى الاجل القصير والاجل الطويل ، وصفا واضحا .

وقد وصلت احصاءات التجارة الداخلية الى هذه الدرجة الطيبة من التطور .. ومن الانشطة المحدودة من هذه الناحية يحتل الرقم القياسى

لقيمة مبيعات التجزئة مكانا بارزا . وهذا الرقم يتم تأليفه شهريا لاثينا الكبرى والمناطق الاخرى والبلد ككل . ويتكون الرقم القيـــاسى من ثلاث مجموعات سلعية هى : المواد الغذائية والملابس والاحـــذية وكافة السلع الاخرى . وفى داخل المجموعة الاخرى يعد رقم قيـــاسى مستقل للاثاث والادوات الكهربائية المنزلية .

## سرية البيـــانات

ان سرية البيانات اى ضمان أن المعلومات الاحصائيـــــة التى يتم الحصول عليها من شخص أو شركة لن تستخدم غفلا عن الاسم ولاغراض الاحصاء فحسب ، هذه السرية شرط لازم لقيام أى جهاز احصـــائى بوظيفته العـادية . ومن هـذه الناحية تلتزم « الهيئة القومية للاحصـاء باليونان » بالتشريع ، طبقا للمادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٦٢٧ لسنة ١٩٥٦ « عن تنظيم الهيئة القومية للاحصاء باليونان » الذى يحمى البيانات وينص على العقوبات فى حالة قيام الموظفين المدنيين بافشاء المعلومات .

وبرغم هذا قد تنشأ بعض المشكلات من التطبيق الدقيق لقـــواعد السرية . لنفرض ان البيانات الاقتصادية عن طائفة معينـــة لا تستمـــد الا من مصدر واحد أو اثنين فلو نشرت هـــــذه البيانات لامكن بسهولة تخمين شخصية الذين قدموها . وهـــذا راجـــع فقط الى صغر عدد المستجيبين . ولتجنب هذا تحجب « هقحى » البيانات الواردة من أقل من ثلاثة مصادر . ولا تتجاوز بتحليل الخصائص حدا معينا يضمن عـــدم التعرف على شخصية المجيبين على أسئلة الاستقصاء .

وثمة مشكلة أخرى لا ترتبط ارتباطا مباشرا بقواعد السرية ولكنها تقع داخل هذا السياق العام ، وهى أن مجيبا واحدا على جهازين حكوميين مختلفين يقدم اجابات مختلفة عن الاسئلة نفسها . لايعرف بالضبط مدى هذا الشذوذ . ولكن عندما ينشأ هذا الالتباس فان البيانات المقدمـة الى « هقحى » عادة ما تثبت انها من جودة نسبية أكبر . يمكن أن يعزى هـذا الى ثقة متبادلة بين سلطات الاحصاء ومقدمى البيانات مبنية على تعاون طويل ومثمر بين « هقحى » والجمهور . فمنـذ وقت مضى تعـــرضت « الهيئة القومية للاحصاء باليونان » للنقد اذ كانت ترفض نشر « سجـل المنشآت الصناعية » لان المعلومات جمعت فى ظل قواعـد السرية . ومـع ذلك كشوف تعداد المنشآت الاخرى وضعت كلمة « سرى » بعدالمعلومات العامة التى تتضمن اسم المنشأة وعنوانها . وبذا سمحت « الهيئة » بأن تقدم بناء على الطلب اسم وعنوان وفرع الصـــناعة عن اية منشأة ، وهى معلومات يمكن أن نجدها ايضا فى دليل التليفونات . وأخيرا ، حـين تأتى

المعلومات عن صفة خاصة من مصدر أو مصدرين فقط فان المعلومات لا تنشر الا باذن كتابى يقدم الى « الهيئة القومية للاحصاء باليونان » .

### اتجاهات المجيبين وتغطية عمليات المسح الاحصائى

يتوقف نجاح أو فشل اى مشروع للاحصاء على التعاون من جانب الجمهور ، او بعبارة أدق ، تعاون المجيبين العاديين ، اى الفرد او الاسرة او الوحدة الاقتصادية .

وتتوقف سرعة ونوع الاستجابة على صفة البيانات المراد الحصول عليها ، وعلى الدعاية التى تسبق بدء التعداد أو الاستقصاء .

يجب أن يعرف الجمهور مقدما معنى ومدى الاستقصاءات الاحصائية المقترحة ، ويجب أن يقتنع ( أ ) بأن البيانات المطلوبة لن تستخدم الا للاغراض الاحصائية ولن تنقل أبدا الى أجهزة حكومية أخرى ، (ب) وانها ليست مفيدة للدولة فحسب ولكنها مفيدة لكافة المواطنين فى نضالهم من أجل التقدم الاجتماعى والاقتصادى ، ( ج ) وان الامر يستأهل اعطاء وقت قليل لمساعدة المندوب القائم بالمقابلة فى ملء استمارة الاسئلة باجابات صحيحة لان هذا يخدم المصالح العامة كما يخدم المصالح الفردية ، ( د ) وان هناك التزامات قانونية تفرض تقديم المعلومات .

وبالتقبل الواسع النطاق لهذه المسائل وصل معدل الاستجابة فى الآونة الاخيرة الى مستويات تبعث على الرضا . ويمكن مقارنة هذا مع أحد الاستقصاءات الاولى وهو الاستقصاء المتعلق بميزانية الاسرة والذى أجرى فى عامى ١٩٥٨/٥٧ حيث رفضت ٢٦٢ أسرة ( ٩ر٣٪ من المجموع الكلى ) أن تتعاون ، نصفها لاسباب عائلية ( فقد شخص عزيز ، المرض ، الخ ) ، والباقون لانهم استاءوا من التدخل فى حياتهم الخاصة . وتحسنت الامور فيما بعد : فخلال تكرار الاستقصاء نفسه فى عام ١٩٦٣ / ٦٤ لم يرفض التعاون سوى ٦ اسر من بين ٣٧٤٨ اسرة . وفى المسح الجارى للقوى العاملة الذى ينفذ منذ عام ١٩٧٤ تتراوح نسبة الاسر التى ترفض التعاون ، من ٢ الى ٥ فى المائة .

وتحققت نتائج مرضية بالمثل فى المسح الصناعى السنوى واستقصاء الاجور كل ثلاثة اشهر والاستقصاء الشهرى لاعداد الارقام القياسية للانتاج الصناعى ، الخ . ومن عيوب المسح الصناعى السنوى التأخير البالغ فى اعادة استمارات الاسئلة التى اكتملت الى « هقحى » . العمل المبذول ليس تافها . وبعد التذكير ثلاث مرات ، تبعث هذه الهيئة بمندوب خاص الى المنشأة ، وتتم صحيفة الاسئلة بتعاون اجهزة المحاسبة .

ويبلغ معدل الاستجابة ١٠٠ ٪ تقريبا فى التعـــدادات العامـــة ( السكان ، والانشطة الزراعية والصناعية وغير الزراعية ، الخ ) ومـــن المهم أن نلاحظ أنعمليات مراجعة التغطية فور انتهاء التعداداتالسكانية ، تبين نقصا فى استجابة يقل عن الواحد فى المائة .

## المشكلات الحالية واحتمالات المستقبل

كان تطور « الهيئة القومية للاحصاء باليونان » منذ انشائها فى عام ١٩٥٤ سريعا ورائعا تماما . فعلى أثر انهيار التنظيم الاحصائى الســـابق عليها خلال فترة الحرب ١٩٤٠ ــ ١٩٥٥ واستجابة لمتطلبات اقتصاد وطنى ينمو بقوة خطت « الهيئة » خطوات واسعة وغطت أرضا احصائية تزيد عما ينص عليه التشريع أو يطلبه المستهلكون للبيانات والنتائج .

وبرغم هذا فان انتاج « الهيئة » الحالى يبدو قاصرا عن تلبيـــة المطالب المتزايدة باستمرار بشأن المزيد من بيانات احصائية جديدة واكثر تقدما . فالمؤسسات مثل « مركز البـــرمجة والبحث الاقتصـــادى » و « جهاز الحسابات القومية » وغيرهما من الاجهزة الحكومية ، ثم رجال العلم والباحثون بصفاتهم الفردية كل هؤلاء يطالبون ببيانات جـديدة أو تحليلات أكثر تفصيلا للبيانات التى جمعت .. والمثل الذى يقدمه البحث الصناعى السنوى يوضح الصعاب التى تنشأ من الطلب الذى لم يتـم اشباعه على احصاءات جديدة وأفضل . لقد بدأ البحث فى عام ١٩٥٨ بغرض اجراء تقديرات للخصائص الاقتصادية العامة مثل القيمة الاجمالية للانتاج ، وقيمة المادةالاوليةومواد الوقود ، وأجور المستخدمين ، والقيمة المضافة ، الخ . فى أول الامر كان البحث مبنيا على عينة من ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ منشأة صناعية وعرضت النتائج التى تم الوصول اليها تحت رمـز صناعى من خانتين . وأدت الاحتياجات الىبيانات تحليليـــة الى زيادة جوهرية فى العينة والى مزيد من التنويع فى تصنيف البيانات مما تطلب رمزا من ثلاثة أو حتى أربعة فروع للصناعة . ومن ثم أدى حجم العمـل الى تأخيرات بالغة فى عرض النتائج النهائية التى كانت قد فقدت فى ذلك الحين الكثير من قيمتها الجـــارية وأصبحت سجـــلات تاريخيـــة الى حد كبير .

الجدول رقم ( ١ ) التوظف فى المنشآت التجارية

| عدد المستخدمين بالمنشأة | منشآت تجارية الجملة والتجزئة ٪ | (بالالاف) | | العدد المقابل من الاشخاص المستخدمين ٪ | (بالالاف) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ — ٢ | ٨٥ر٧ | ١٣٨ر٤ | ٩٥ر٨ | ٦٠ر٧ | ١٩٥ر٨ | ٧٧ر٦ |
| ٣ — ٤ | ١٠ر١ | ١٦ر٤ | | ١٦ر٩ | ٥٤ر٧ | |
| ٥ — ٩ | ٣ر٢ | ٥ر١ | | ٩ر٩ | ٣١ر٩ | |
| ١٠ — ١٩ | ٠ر٧ | ١ر٢ | | ٤ر٩ | ١٥ر٨ | |
| ٢٠ | ٠ر٣ | ٠ر٥ | | ٧ر٦ | ٢٤ر٦ | |
| المجموع الكلى | ١٠٠ر٠ | ١٦١ر٦ | | ١٠٠ر٠ | ٣٢٢ر٨ | |

وثمة مثال آخر هو الحاجة الى توسيع نطاق الاستقصاءات عن وحدات الانتاج بالقطاع الثالث وخاصة فى التجارة . حتى الآن كانت التغطية مقصورة على السلاسل الاحصائية التقليدية عن الواردات والصادرات ، وعلى تعداد المنشآت وبعمل على فترات كل منهما عشر سنوات . والمطلوب الآن هو توسيع نطاق استقصاء المنشآت التجارية الى أن يبلغ نفس أبعاد الاستقصاء الصناعى .

ولقد أجريت دراسة رائدة تهدف الى وضع المستويات اللازمة لمثل هذا الاستقصاء فى صيغتها النهائية ، فكشفت عن حجم ما ينطوى عليه الامر من مشكلة . فالعقبة الرئيسية هى توزيع هذه الوحدات المتوى للغاية ، وهو ما يمكن أن نراه فى الجدول ( ١ ) .

ولما كانت الانتاجية فى فروع التجارة ( أو الاحجام الاقتصادية بالنسبة الى الفرد المستخدم ) ليست مرتبطة بحجم الوحدة ( على الاقل بنفس الطريقة التى نلقاها فى الصناعة ) فان استقصاء المعاينة يجب أن

يغطى العدد الكبير من المنشآت . لكن الحاجة الى عرض النتائج التى يكشف عنها الاستقصاء ، تحت ٢٤ فرعا كلٌ منهما من ٣ خانات ، و ٩ أقاليم جغرافية ، وكذلك حسب حجم العمالة ، نقول ان هذا ينطوى على عينة كبيرة جدا فى الواقع ( لعلها تزيد على ٦٠٠٠ منشأة ) تشكل صعابا هائلة فى التجميع ، وتقلل من صحة النتائج النهائية . وثمةمشكلة خطيرة أخرى بالنسبة الى الاستفصاءات من هذا القبيل ، تتمثل فى نوعية البيانات او حتى امكانية الحصول على بيانات تبعث على الاطمئنان ، نظرا لان الوحدات التجارية الكبيرة لا تحتفظ بسجلات وفق نظام محاسبى متسق . بينما تفى الوحدات الصغيرة بالتزاماتها القانونية بتقديم جزء صغير من البيانات المطلوبة . ان عضوية اليونان فى السوق المشتركة الاوربية سوف تترتب عليها بغير شك التزامات اضافية ازاء الجماعة الاوربية وخاصة فى الاحصاءات الزراعية واحصاءات الحيوانات المزرعية : وهنا يثور السؤال عما اذا كانت « هقحى » على أستعداد لتقبل هذه المسئوليات الجديدة .

وطبقا للدلالات فالزيادة فى الطلب على المزيد من الاحصاءات التحليلية والاكثر دقة ، سوف تستمر وبخطى سريعة فى المستقبل القريب . واذا كان هذامصحوبا بتحسن يقابله فى الموارد المتاحة «للهيئة» أمكن مواجهة المشكلة بطريقة مرضية . ومع كل ، يجرى ببطء وتقتير نوعا تخصص الافراد والمعدات للهيئة . وحتى يتسنى لها أن تكون ذات فعالية وجب فى الوقت نفسه اجراء تحسينات فى القطاعات الاخرى من الادارة ( مثل مكاتب المسجلين او المكاتب التى تراقب حركات الهجرة ) .

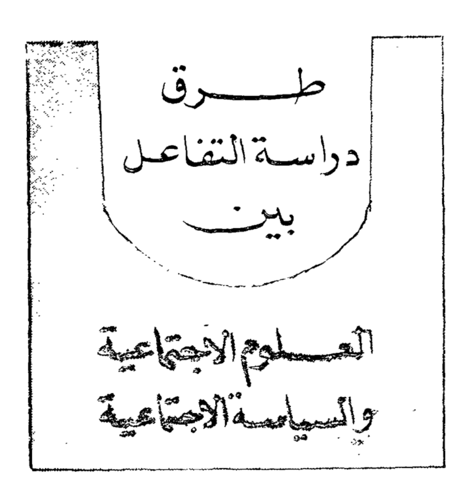
وبمجرد أن يبدأ تدفق البيانات الاحصائية فى الوقت المناسب فى تغذية « هقحى » ، فالمشكلة التالية تنحصر فى وضع الاولويات للمشروعات الجديدة . وهذه مشكلة أصبحت فى الآونة الاخيرة حادة جدا حقا . ان « الهيئة » تتلقى فيضا من طلب بيانات « جديدة » أو تطويرات خاصة للمادة الاحصائية الموجودة حاليا . وهذه الطلبات صادرة من مركزالبرمجة والبحث الاقتصادى ( الوكالة المعنية بالبرمجة طويلة الاجل ) ومختلف الوزارات ( وخاصة الوزارات المعنية بالانتاج ) ، ومن نقابات العمال ، وما الى ذلك . فمن ذا الذى سيحدد الاولويات ؟ : « الهيئة القومية للاحصاء باليونان » او الوزارة المشرفة عليها ، ام اداة جماعية اخرى ؟ المسألة جوهرية للغاية لان وضع الاولويات يعنى فى جوهره تقويم المطالب ووزنها حسب أهميتها . وبرغم أن « هقحى » يجب أن تلعب دورا رئيسيا فى تقرير هذه الاولويات ، فقد يكون من المستحسن السماح لطرف ثالث ، أى لنوع من أداة جماعية ما ، بالاضطلاع بالمسئولية . ويمكن أن تتكون

هذه الاداة من : ( أ ) المستخدمين الاساسيين للبيانات الاحصائية ( الوزارات ، وكالات البرمجة ، نقابات العمال ، الخ ) ، (ب) ممثلى الدوائر العلمية التى لها اتصال بالاحصاءات ، (ج) ممثلى أجهزة تجميع البيانات الاحصائية ، ( د ) ممثلى « هقحى » . ويمكن مد نطاق اختصاصها ليشمل اعداد النظام الاحصائى القومى بأسره الى جانب التصحيحات الدورية وقائمة الاولويات وتنفيذ مشروعات الاحصاء . على أن يكون مفهوما أن أى اقتراح ولو كان خارجا عن البرنامج المنفذ ، يجب فحصه حسب تأثيره المتوقع على الاقتصاد الوطنى ، وأن يعطى له فى حالة الاخذ به ، مكان فى قائمة الاولويات .

وبازدياد الطلب على الاحصاءات وتكاثر الذين يستخدمونها فى مستويات متنوعة تنشأ الحاجة الآن الى تحليل معين وتفسير للبيانات الاحصائية بشكل أشد بروزا مما كانت عليه من قبل . وطبقا للتشريع فان « هقحى » مسئولة أيضا عن « التحليل العلمى للبيانات » . والحق ، أن تحليلات مبدئية معينة كثيرا ما تقدم مع السلاسل الاحصائية المنشورة . وعادة تقتصر هذه التحليلات على توضيح مبادىء نظرية ومقارنة باتجاهات سابقة للرقم القياسى أو المعدلات ، والعرض ، وجداول ورسوم بيانية مختصرة مختارة . وثمة تساؤل عما اذا كان ينبغى أن تكون معظم السلاسل الاحصائية فى المستقبل مصحوبة بتحليلات مشابهة أو اكثر شمولا .

وثمة احساس بأن قيمة الاحصاءات القومية سوف تزداد الى حد كبير اذا أريد تحليلها تحليلا سليما وأحسن المستهلك العادى لها فهم معناها و « هقحى » فى مركز يؤهلها لاداء هذه الخدمة . شريطة أن يقتصر التحليل على السلسلة الاحصائية المعنية قيد العرض ودون محاولة مناقشة ما يكمن تحتها من ظواهر ديموغرافية عامة أو ظواهر اجتماعية واقتصادية. ولو اتخذنا من سلسلة البيانات عن الانتاج الصناعى مثالا ، فان هذا التحليل قد يتضمن : ( أ ) الاشارة الى سلاسل ماضية وغيرها تتصل بالموضوع وذلك بقصد المقارنة ، ( ب ) تفسير ( بعبارات سهلة ) للمناهج المستخدمة ومعنى مختلف الارقام القياسية أو المعدلات ، (ج) تقييم المادة الاحصائية الى جانب المعاينة أو ما ينطوى عليه امر من أشكال أخرى من الخطأ ، حتى يكون الذى يستخدم البيانات على بينة من مواطن القصور فيها .


دائرة العلوم الاجتماعية




لقد نمت دراسة التفاعل بين العلم والسياسة نمـوا كبيرا فى السنوات الاخيرة . كما يشهد بذلك الكثير من الدراسـات التجريبية الجديدة . والعديد من المجلات الجديدة . ومن بينها مجلة « المعرفة » . ومن امثلة هذه الدراسات ما يتعلق بتوفير المعلومات ونشرها واستخدامها، مما نشرته دار « مسيج » . بقصد تشجيع الكتابة فى هذا الموضوع ، وهناك أسباب عديدة لهذا الاهتمام الشديد ، منها زيادة الانفاق عـلى العلوم الاجتماعية ، وقرار الكونجرس الامريكى بوضع برنامج لتقويم التشريعات الاجتماعية الجديدة وامكان تطوير التشريعات القديمـة ؛ مما يقتضى اعادة النظر بصفة دورية فى جزء كبير من التشريعات القومية ، وهناك اهتمام مماثل بما للعلوم الاجتماعية من شأن فى صنع السياسة الاجتماعية ، كما يتضح من تقارير المنظمات الدولية كمنظمة التنمية والتعاون الاوربى ( تقارير بروكس ) السابقة والتقرير الاخير بعنوان « تطور واستخدام العلوم الاجتماعية » ومؤتمرات اليونسكو بشأن سياسة العلوم الاجتماعية ، واستخدام نتائج البحوث .

## الكاتب : مارتين رين

استاذ السياسة الاجتماعية ، بقسم الدراسات الريفية والتخطيط الريفى ، معهد ماشوستس للتكنولوجيا ، كمبردج ، الولايات المتحدة .

## المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الاعلى للثقافة وسابقا رئيس مشروع الالف كتاب بوزارة التعليم ..

---

وليس بغريب أن يحدو هذا النشاط الفياض كثيرا من العلماء الى معالجة الموضوع من جوانب مختلفة . وقد آثرت استعمال كلمة « تفاعل » لوصف العلاقة بين العلوم الاجتماعية والسياسة الاجتماعية ، بدلا من كلمة « الاستخدام » الشائعة الاستعمال . والسبب فى ذلك أن مفهوم الاستخدام والمحاولات التجريبية التى بذلت لدراسته متباينة جدا بحيث تدعو الحاجة لاستعمال اصطلاح أعم لوصف الموضوع . يضاف الى ذلك أن كلمة « الاستخدام » تشير الى عملية ذات اتجاه واحد فقط ، ولذلك لا تصلح للدلالة على عملية تقوم أساسا على التفاعل المتبادل . ومن مزايا كلمة « التفاعل » أنها تشمل العديد من المعانى المختلفة التى تبين التأثير المتبادل بين العلوم الاجتماعية والسياسة الاجتماعية مما يشير الى التنافس والتعاون بينهما فى وقت واحد .

وعلى الرغم من أن هذا المقال لا يهدف أساسا الى بحث العديد من النظريات المختلفة المتعلقة بمفهوم التفاعل بين السياسة الاجتماعية والبحوث

الاجتماعية فاننا سنعرض بايجاز لبعض هذه النظريات لان ذلك يمهد السبيل لبحث طرق التفاعل بين العلوم الاجتماعية والسياسة الاجتماعية .

وتتضمن دراسة « روس » للرفاهية والسياسة الاجتماعية تحليلا دقيقا للقضايا الجوهرية التى تنطوى عليها دراسة كنه الارتباط بين البحوث الاجتماعية والسياسة الاجتماعية . وهو فى دراسته ينتقد المفهوم الضيق لصنع السياسة ، لانه يعتقد أن مثل هذا المفهوم يؤدى الى تقويض النموذج الديمقراطى لصنع القرار باعتباره عملية سياسية ، وذلك بالاقتصار على صانع واحد للقرار يستخدم العلوم الاجتماعية .

ويعنى روس بتحيز صانع القرار فى الدراسات الخاصة بالاستخدام ، وفى وسعى أن أوجه النظر أيضا الى التحيز التجريبى الشديد فى كثير مما كتب عن هذا الموضوع ، فالعديد من التحليلات الخاصة بالقصور فى استخدام البحوث الاجتماعية قد عنيت ضمنا بالبحوث العلمية الاجتماعية. ومن هذه التحليلات كتاب هام لكارول ويس بعنوان « استخدام البحوث الاجتماعية فى صنع السياسة الاجتماعية » . وهــذا الاهتمام الشديد بالبحوث التجريبية بدلا من الاهتمام بالموضوع النظرى العام ، وهو العلوم الاجتماعية ، يحجب الدور الدقيق الذى تقوم به النظرية فى جمع الحقائق وتحليلها ، مع العلم بأننا قد أخذنا ندرك يوما بعد يوم أن الحقائق غير معزولة عن النظرية التى تنظم شملها . ومن ثم فان التحدث عن البحوث يجب أيضا أن يفترض ــ ولو ضمنا ــ وجود نظرية تنظم الدراسة. والنظرية فى العلوم الاجتماعية يتولى وضعها العلوم الاكاديمية ( النظرية ) والايديولوجيات ( المذاهب ) السياسية والافكار الشائعة . وكل من هــذه تنظر الى العالم نظرة مختلفة . ووظيفة النظرية أنها توجه النظر الى أهمية الاطار الفكرى بالنسبة لتفسير الادلة واكتشاف المعــانى التى تنطوى عليها الحقائق .

وهناك منهج تحليلى ثالث يتضمن التسليم الضمنى بوجود اتجاه ذى طرف واحد ، ويذهب الى أن العلم يؤثر فى العمل لا العكس . ولاصلاح موطن الضعف فى هذاالرأى حاول عدد من الكتاب أمثال ديفيد رونسون ، وكارول ويس وضع نماذج متفاعلة ذات تأثير متبادل أو نموذج يبرز الطريقة التى تؤثر بها السياسة فى برنامج البحوث .

بيد أن هناك خطا آخر من التفكير النظرى يقول بأن مفهوم الاستخدام ينطوى على بعض المعايير . ذلك أنه يوجد فى أغلب الاحيان معايير غير محددة يمكن بها الحكم على استخدام البحوث العلمية . وهذه المعايير تتضمن الاستخدام « النافع » والاستخدام « الضار » . مثال ذلك : أن الاستخدام السياسى للمعلومات لارجاء اتخاذ القرار الحاسم ، وتبرير مواقف بنيت على أسباب أخرى ، يمكن اعتباره استخداما ضارا من جانب السياسة

والواقع أن البحث النزيه فى قضية الارتباط بين العلم والسياسة يمكن أن يكشف عن كثير من الاستخدامات السياسية للعلم ، التى يعد الكثير منها ضارا لانها تخالف معايير العلم لا معايير السياسة .

وهذا يوضح لنا بجلاء أن دراسة الارتباط بين العلم والسياسة تثير قضايا جوهرية بشأن طبيعة السياسة الاجتماعية ، وطبيعة العلوم الاجتماعية . وهذه القضايا فلسفية . واجتماعية عميقة ، من حيث انها تثير مسائل تتصل بطبيعة العلم والعمل . هى فلسفية لانها تطرح مشكلات ابستمولوجية ( تتعلق بنظرية المعرفة ) عن طبيعة العلم . وهى اجتماعية لانها تبحث فى البرامج التى تحاول بها الطوائف الاجتماعية المختلفة أن تبرر وجودها لان العلم نوع من العمل . والنقطة الاخيرة تحتاج الى ايضاح ذلك أن العلم والعمل يرتبطان معا عندما تتوقف معيشة الناس ومركزهم الاجتماعي على الاهمية الاجتماعية للنظرية . والقول بأن النظرية تسبق العمل وتؤثر فيه هو فكرة تؤيد قيام فئة اجتماعية معينة ، وهى بهذا المعنى تمثل مصلحة طبقية . ومعلوم أن الافكار أو النظريات هى رصيد للفئات الاجتماعية المهنية المختلفة ، وفى جملتها فئة الاكاديميين ، وفئة صناع السياسة .

وتتضمن أبحاث روبرت ريدفيلد بيانا واضحا للقيم المتأصلة فى التقاليد الاكاديمية . يقول ريدفيلد ان العلم يتطلب التمسك بالموضوعية والامانة والدقة والتواضع ازاء الحقائق . ولكن هذه القيم تعكس مركزا اجتماعيا معينا فى المجتمع ، هو مركز العالم المعترف به رسميا . ولذلك لا يحتاج الى تأييد أى فئة ذات مصلحة خاصة فى أى وقت من الاوقات . ومن ثم فان هذا العالم يمتاز بقدرته على التفكير بطريقة مستقلة . وبالطبع حينما يتجه هذا العالم الى هيئة ذات أهداف ورسالة خاصة ثم يتعاقد معها على البحث من أجل الحصول على عون مادى ، فانه يصبح موزعا بين استقلاله الذاتى ، وخضوعه لرغبات هذه الهيئة .

وكل بحث فى طرق دراسة الارتباط بين العلم والسياسة يرتطم بمفاهيم لا ينفصل بعضها عن بعض . ذلك أن فهم الظاهرة ، والتفاعل بين العلم والعمل ، وطرق دراسة هذا التفاعل أمور يرتبط بعضها ببعض. وسأبدأ بذكر المقولات التى يدرس بمقتضاها الارتباط بين العلم والعمل :

المقولة الاولى : أن المعرفة فى العلوم الاجتماعية مستقلة عن السياسة الاجتماعية . وهذه المقولة تؤدى الى مقولة فرعية ، فحواها أن السياسة فى ميدان العمل والتطبيق ليست ضربا من العلم ، بل هى ضرب من العمل ومن هنا نجد أن عملية التفكير منفصلة عن العمل . ومن ذلك تنبع المقولة الثانية وهى أن هناك انفصالا بين الشخص « العالم » والشخص العامل ، ويترتب على هذا الانفصال وعلى القول بأن المثل الاعلى للعلم هو أنه وسيلة

للمعرفة المقولة الثالثة ، وهى أن المعرفة المثالية يجب أن تسبق العمل ، أى يجب أن « نفكر » قبل أن « نعمل » . والمقولة الرابعة هى اعتقـــاد الكثيرين ـ متفائلين ـ بوجود قدر من المعرفة أكبر مما يستخدم بالفعل فى الوقت الحاضر فى مجال السياسة والتطبيق ، وأن هذا الاستخدام القليل للمعرفة يرجع فى أكثره الى الطابع الغامض للمعرفة ، كما يرجع الى جمود السياسة . ولذلك تقول المقولة الخامسة بوجوب وضع برنامج لتفسير وتبسيط العلوم الاجتماعية وضرورة وجود وسطاء ليتولوا تفسير المعرفة لرجال السياسة . وبالاختصار أن « تعليم » رجال السياسة يمكن أن يزيد من استخدام المعرفة .

وهذه المقولات هى التى تلهم كثيرا من الدراسات الخاصة بالعـــلوم الاجتماعية ، كما أنها هى طرق دراسة التفاعل بين العلم والعمل . وفى نهاية هذا المقال سأعيد النظر فى هذه المقولات واقترح منهجا بديلا منها . وسأعرض فيما يلى لثلاث من أهم طرق دراســـة التفاعل بين البحوث الاجتماعية والسياسة الاجتماعية : الا وهى الجدوى ، والاســـتخدام ، والانتشـــار .

## دراسة الجدوى ( الصلاحية للاستخدام )

دراسة الجدوى هى محاولة للاجابة عن الاسئلة الخاصة بفائدة أنواع خاصة من المعلومات اللازمة لعملية السياسة . وتبحث دراسة الجدوى اما فى المعلومات التى يعتقد صانعو السياسة أنها مفيدة بالقوة أو بالفعل ( فعلا أو فى المستقبل ) ، واما فى المعلومات التى يرى الباحثون أنهـــا مفيدة بالقوة ( أى يحتمل أن تكون لها فائدة فى المستقبل ) تبعا لطبيعة السياسة . وكلا المنهجين يتطلب طرقا مختلفة .

ويوضح مقال كارول ويس دراسة الجدوى من وجهة نظر صانعى السياسة ، ونقول انها محاولة لمعرفة رأى خصائص البحث الاجتماعى أعظم فائدة لاتخاذ القرار . وتشرح لنا ويس ، السبب فى أنها هى وزملاءهـــا تجنبوا مفهوم « الاستخدام » ، قالت :

« قررنا أن نتجنب جمع بيانات عن الاستخدام الحقيقى للبحـــوث الاجتماعية لعدة اسباب أولها انه ليس من الواضح تماما ماذا يعنى الاستخدام هل هو العمل بما توصى به البحوث ، ودفع القرار فى الاتجاه الذى تشـــير اليه نتائج البحوث واخذ نتائج البحوث بعين الاعتبار ( حتى ولو تغلبت عليها اعتبارات أخرى فى الموقف ) واعادة النظر فى طبعية السياسة واعـــادة تحديد المعلومات المطلوبة ؟ وأى نوع من الاستخدام هو الاستخدام الحقيقى؟

وتجنبا لهذه المشكلات حاولت ويس دراسة الجدوى التى تعرفهـــا بأنها البحث الذى يجدى بصفة اساسية فى صنع السياسة و او يحتمل

أن يأخذ به صانعو السياسة الاجتماعية . وقد اختارت هى وزملاؤها ٥٠ دراسة تجريبية من دراسات البحوث الاجتماعية ، لتكون أساسا لاعادة النظر فى الجدوى طبقا للتعريف المذكور . وأجريت هذه الدراسات فى ميدان الصحة النفسية ، وادمان المسكرات ، وتعاطى المخدرات .

وتعاونت هذه الدراسات من حيث نوعية البحث ، ومدى اتفاقه مع توقعات المنتفعين وتوجيه العمل الاجتماعى وتحدى الحالة الراهنة وأجرى الباحثون سلسلة من المقابلات المكثفة بلغ عددها ٢٥٠ مقابلة مع صانعى السياسة الاجتماعية الذين يتقلدون خمسة مناصب مختلفة فى السلك الادارى بميدان الصحة النفسية ، وأعطوهم خلاصة للنتائج الرئيسية التى أسفرت عنها الى ٥٠ دراسة وطلبوا اليهم ابداء الرأى فى قيمة هذه النتائج وما عسى أن يكون لها من جدوى فى عملهم .

وكانت احدى النتائج الكبرى التى أسفرت عنها الدراسة تتعلق بمسألة تعزيز المعلومات المجدية ( الصالحة للاستخدام والتطبيق للاعتقادات السائده ويقول المؤلفون فى هذا الصدد : أنه تجب التفرقة فى مجال الصحة النفسية بين الاعتقادات الشخصية والاعتقادات الخاصة بالممارسة المهنية وما يجرى عليه العمل فى مؤسسة الصحة النفسية . ويقولون أن البحث الذى يخالف الاعتقاد الشخصى لا يلقى قبولا ، ولكن البحث الذى يخالف الممارسة وما يجرى عليه العمل يعد صالحا للاستخدام والتطبيق وقد يبدو غريبا أن تتفق الدراسات التى تتحدى نظام العمل فى المؤسسة مع توقعات المنتفعين كما قد تتعارض معها : ولكن هذا يحدث لان صانعى القرار أنفسهم قديرتابون فى سلامة نظام العمل ، فيقبلون الدراسات التى تتحداه ، لانها تتفق مع اعتقادهم الشخصى .

ويوجد فى كتاب شارل لندبلوم ، وديفيد كوهن منهج لدراسة الجدوى يختلف عن ذلك تماما . من حيث انه اقرب الى الطريقة التركيبية منه الى الطريقة التحليلية . فبدلا من مقابلة صانعى السياسة استعرض المؤلفان الكتب التى صنعت فى هذا المجال ، ثم استعانا بتجاربهما الشخصية ، ووضعا اطارا لدراسة الموضوع كما يفهمانه ويرتكز منهجهما فى الجدوى على عدد من المسلمات : أهمها أنه توجد عدة ضروب من المعرفة : المعرفة العادية والمعرفة الاجتماعية ، ومعرفة حل المشكلات والمعرفة العلمية . والثانية أنه من الخطأ البحث فى العلوم الاجتماعية عن معلومات جديرة بالثقة ، وذلك لعجز الملكية العقلية المحدودة فى الانسان عن ادراك المشكلات المعقدة فى عالم الاجتماع ، ولان البحث فى العلوم الاجتماعية لا يمكن أن ينتهى الى نتائج قاطعة . **والثالثة** أن العلوم الاجتماعية تكون أصلح ما تكون للاستخدام والتطبيق متى انضمت الى غيرها من طرق المعرفة ، **والرابعة** أن البحث عن معلومات صحيحة وقاطعة ضرب من

الاوهام ، وأن العلماء الاجتماعيين الوضعيين ( اليقينيين ) يبالغون فى اعتقادهم أن أبحاثهم يمكن أن تسهم فى صنع السياسة الاجتماعية السليمة .

هذا ومنهج شارل لندبلوم ، وكوهن فى الجدوى قائم فى جوهره على محاولة ادراك كنه التفاعل بين البحث الاجتماعى والسياسة الاجتماعية ، واستنباطهما من ذلك عددا من المسلمات حول الجدوى المحتملة . ودراستهما للجدوى هى دراسة نقدية تحاول تحدى البديهيات التى ترتكز عليها الدراسات الخاصة بالسياسة الاجتماعية . وهما يعتقدان انه من الخطأ مقابلة ( مباحثة ) صانعى السياسة والقرار ، وقبول تعريفهم للجدوى لانهم يشتركون فى الاعتقاد بصحة المعلومات المستمدة من العلوم الاجتماعية .

## الدراسة المباشرة لاستخدام المعلومات

هناك طرق عديدة لدراسة الاستخدام دراسة تجريبية مباشرة : أولها طريقة « دراسة الحالة » . وخير مثال لذلك دراسة روبرت رتش لحالة معينة هى « التأمين ضد البطالة » . وبعد أن عين رتش هذا المجال ، وقع اختياره على قضية واحدة من قضايا هذا المجال ، الا وهى « مدة الانتفاع بمزايا التأمين ضد البطالة » .

ويعرف رتش البيروقراطيين ( موظفو المكاتب الحكومية ) بأنهم خبراء ينحصر اختصاصهم فى جمع المعلومات وتبويبها وتنسيقها واستخدامها . ويرى رتش أن البيروقراطى موزع بين واجبه البيروقراطى الذى يدعو الى توجيه اهتمامه الاكبر الى تنظيم العمل ، وواجبه الفنى كخبير ـ الذى يدعو الى استشعار الولاء العلمى ـ ذلك الولاء الذى حدا بالباحثين الى اجراء مثل هذه الدراسة عن الاستخدام ، وأملى عليهم القضايا المدروسة . ويمكن القول بايجاز بأن رتش تعمق فى دراسة المسائل الاتية : القنوات المستخدمة فى توصيل المعلومات الى الموظفين ، مستوى استخدام المعلومات ، مدى توزيع المعلومات على الموظفين العاملين فى مجال القضايا المشتركة أو الاحتفاظ بسرية هذه المعلومات ، مدى اتصال موظفى الادارات المختلفة بعضهم ببعض ، ومسألة مدة الانتفاع بمزايا التأمين ضد البطالة .

وقد قابل القائمون بالدراسة ٢٨ موظفا فدراليا ممن يضطلعون بالمسئولية عن اتخاذ القرار ، ويخصصون مالا يقل عن ١٠ ٪ من وقت العمل لمعالجة مشكلة مدة الانتفاع بمزايا التأمين ضد البطالة . وكانت طريقة رتش الاساسية هى اجراء مقابلات مباشرة مع أصحاب المعلومات بشأن الموضوعات الخاصة سالفة الذكر . وتقوم مثل هذه الدراسة العميقة

للحالة على الافتراض بأن القضية المدروسة والمجال الذى تبحث فيه يؤثران تأثيرا محسوسا فى النتائج . بيد ان التحليل المقارن لاستخدام المعلومات فى مجالات وقضايا مختلفة سابق لاوانه لاننا نفتقر حتى الان الى فكرة واضحة عن وحدات المقارنة والمجالات التى تستخدم فيها المعلومات الى أقصى والى أدنى حد .

وخلافا لطريقة دراسة الحالة ، فان أصحاب طريقة المسح البحثى يأخذون عينة عشوائية من صانعى القرار ، ويطلبون اليهم مباشرة أن يضربوا أمثلة لتأثير البحث فى القرارات التى اتخذوها . ومن أمثلة هذه الطريقة دراسة ( كارين كنور ) لصانعى السياسة فى فينا ، ودراسة ( كابلان ) تصنع القرارات الفدرالية فى الولايات المتحدة . وتتيح هذه الدراسة للباحثين دراسة المرحلة التى ترسم فيها السياسة الاجتماعية ، والتى يدخل فيها البحث ، ونوع المعلومات المستخدمة . والنتيجة الكبرى لهذه الطريقه هى أن المعلومات تستخدم بطرق مختلفة كوسيلة لحل احدى المشكلات ، أو كمصدر لفهم المشكلة أو تفسيرها .

والطريقة الثالثة لدراسة الاستخدام تبحث فى استخدام البحوث كأمر عارض لدراسة حالة أكبر هى وضع السياسة الاجتماعية . مثال ذلك أن أكاديمية العلوم القومية أجرت دراسة لعملية وضع السياسة الاجتماعية ، وحددت خمسة مكونات فى هذه العملية هى : الظروف البيئية ( الاحوال الاجتماعية والاقتصادية ، والسياسية والثقافية فى المجتمع ) ، والمبادىء والافكار كما يمثلها أو يؤيدها مختلف القادة ، والسياسة ( ويدخل فى ذلك السياسة التشريعية ، والبيروقراطية ، وسياسة الطبقات ذات المصالح المختلفة ) ، والبحث والتحليل ، ووسائل الاعلام ، باعتبار أنها وسيلة لاعلام الجمهور . ويتيح هذا النوع من الدراسة استكشاف الاهمية النسبية للبحث والتحليل باعتبارهما من مكونات عملية صنع القرارات ، كما يتيح المقارنة بين طرق استخدام المعلومات فى صنع القرارات .

والطريقة الرابعة لدراسة الاستخدام تحدد أربعة أنواع مختلفة من المعلومات ، وندرس مساهمة كل نوع منها فى مجال العمل وتحاول هذه الطريقة دراسة المعلومات فى اطار صنع القرارات . ولكن المتغير الدقيق ليس هو صانع القرار وعملية وضع السياسة ولا المقارنة بين المجالات المختلفة ، وانما هو طبيعة المعلومات ذاتها . ومن أمثلة هذه الطريقة برنامج البحث المشترك لمدة سنتين بين معهد مساشوستس للتكنولوجيا ، ومركز البحوث العلمية بباريس بشأن العلم وصنع القرار . وكانت دراسة الحالة التى أجريت فى مجال الصحة تدور حول مشكلة التدخين ، وأثره فى الصحة ، والقضايا المتصلة باتباع صناعة الدخان سياسة تهدف الى تغيير

سلوك المدخنين ، وتغيير سمية الطباق . وقد تناول البحث ثلاثة أنواع من المعلومات : الادلة الطبية ، والادلة الاقتصادية ، والادلة الانثروبولوجية أو الاجتماعية . وكانت الادلة الطبية مستمدة من الدراسات التى أجريت على المدخنين ، وطائفة من غير المدخنين لمعرفة الصلة بين السرطان والتدخين . وكانت الادلة الاقتصادية مستمدة من أثر التدخين على الفرد والمجتمع من حيث المرض والوفاة . وكان على المحلل الاقتصادى ان يقارن بين الخسائر الناتجة عن المرض والوفاة ، والمزايا الناجمة عن الدخل الذى تدره صناعة الطباق وبيعه . وتناولت الادلة الاجتماعية الاسباب التى من اجلها يقبل الناس على التدخين ، على أساس انه اذا فهمت أسباب السلوك أمكن اتخاذ السياسات الفعالة لتغييره .

ويتيح مثل هذا النوع من الدراسة جوابا أدق عن السؤال الخاص بدور المعلومات الاجتماعية على اختلاف أنواعها ، اذ ان مختلف أنواع المعلومات أثارت تساؤلات مختلفة حول صحة هذه المعلومات ، كما أثارت قضية أخلاقية حول مراقبة سلوك الفرد والتحكم فيه . وقد دلت دراسة الحالة التى قام معهد التكنولوجيا ومركز البحوث العلمية على أن الادلة الطبية لا نزاع فيها ، وأن الادلة الاقتصادية غير حاسمة ، وأن الادلة الاجتماعية والثقافية حاسمة فى النهاية . ولما كانت القضايا الاخلاقية بالغة الاهمية ، فانه يجدر بنا أن نستشهد فى هذا المقام بتحليل « ليزل » للقضية التى يطرحها البحث الاجتماعى :

« ان الفاعلية النهائية للسياسة الاجتماعية تدور حول مدى استجابة الجمهور ، وما اذا كانت الانماط السلوكية الاجتماعية المتأصلة فى النفوس، واللذات المقترنة بها ، سوف تتغير تغيرا محسوسا متى تبين الانسان الاخطار المترتبة عليها . ولكن هذا بدوره يرتكز على نظرة الافراد الى الحياة والموت ، وموقفهم من اللذة والتقشف ، وايثارهم للذة العاجلة ، وتقديرهم النسبى لما بقى من عمرهم بالقياس الى عمرهم فى الوقت الحاضر ،وهو تقدير يميل فى حد ذاته الى التغير بتقدم السن . بيد أن هذا التقدير هو ثمرة التعليم الذى يتلقاه الانسان فى المنزل والمدرسة ومن هنا تتغير القيم التى تنغرس فى نفسه أثناء العملية التعليمية » أ هـ .

وهناك طريقة أخرى لدراسة الحالة تحاول التفرقة بين أنواع المعلومات ، ومراحل وضع السياسة الاجتماعية . وقد فحصنا فى دراسة ضريبة الدخل السلبى فى الولايات المتحدة التى أجراها هيوهيكلو . فى ثلاثة أنواع من المعلومات ــ اقتصادية ، وادارية واجتماعية ــ وحاولنا أن نبين كيف أن ثلاثة أنواع مختلفة من المعلومات دخلت فى مراحل مختلفة من صنع السياسة ، فدخلت المعلومات الاقتصادية فى المرحلة الاولى من السياسة ، ودخلت المعلومات الادارية والاجتماعية فى المرحلة التشريعية .

ولكن هذه المعلومات المختلفة حين دخلت فى مراحل مختلفة من عملية صنع السياسة الاجتماعية أحدثت نوعا من الشلل والجمود ، لان كل نوع منها أجاب عن أسئلةمختلفة ، وكان له اتجاهه فى فهم طبيعة العمليـــة المدروسة . وقد أوضحت دراسة ضريبة الدخل السلبى ــ كما أوضحت دراسة الطباق التى قام بها معهد التكنولوجيا ومركز البحوث العلمية ــ وجوب التمييز بين مختلف أنواع المعلومات ، لان كل نوع يسهم بدور مختلف فى وضع السياسة الاجتماعية .

**انتشار المعـــلومات**

ان دراسة انتشار المعلومات تشبه دراسة استخدام المعلومات ، ولكن كلا منهما يستغرق اطارا زمنيا مختلفا جدا فى دراسة التفاعل بين البحوث والسياسة . فدراسة الانتشار هى دراسة تاريخية لتطوير وانتقـــــال المعلومات عبر الزمان والمكان . وهذا الاطار الزمنى العريض يجعل عمليـــة الانتشار أكثر دقة وخفاء من عملية الاستخدام .

ويمكننا الاستشهاد بدراستين عن الانتشار : دراسة قام بها م. ت. مانج ، و ر . رابو بورت ، لتحليل انتشار المعلومات الخاصة بالعلاجالبيئى فى الصحة النفسية ،ودراسة قام بها روبرت كول ، عن انتشار المعلومات الخاصة بمشاركة العمال فى المشروعات التجارية والصناعية .

درس مانج ورابو بورت العمليات المتعلقة باستخدام وتقبل الافكار الجديدة فى الصحة النفسية ، وتتبعا مراحل القبول التى مر بها عـــلى مدى ٢٥ عاما فى كتاب ألفاه بعنوان : « المجتمع كطبيب : نظرة جديدة على المجتمع العلاجى » . وهما يتناولان فى دراستهما تطور مشروع البحث الاولى فى البيئة الاجتماعية الى حين نشر الكتاب ، وردود الفعل الاولىالتى صدرت ازاء الكتاب ، ورد الفعل العريض من جانب الدوائر الاكاديميـــة والمهنية فى مرحلة متأخرة . وكما يفهم من عنوان الكتاب فان النتيجـــة الرئيسية التى خلص اليها المؤلفان هى أن الافكار الجديدة تقابل بالرفض فى البداية ، ثم تحظى بالقبول فى النهاية .

أما دراسة كول لاوضاع العمل الجديدة على مستوى المصنع فهى تتناول عمليات انتشار المعلومات الاجتماعية عبر الزمان والمكان وفيمايتعلق بمنهج البحث يعرض علينا كول بيانا ضافيا ومفصلا عن الممثلين والاحداث والعلميات وهو لا يلجأ فى بحثه الى الافتراض والاستقراء ، وانما يميل الى التفسير . والقصة التى يحكيها ليست ثابتـــة ولا جامدة ، بل تتطور بالاستبصار وقوة الملاحظة والادراك . ويمكن تلخيصها على الوجه الاتى : استنادا الى المصنفات العلمية يحكى كول قصته على أنها نظرية تفسر مراحل الانتشار التى تبدأ من الحافز ثم تنتقل الى البحث ، ثم الى الاكتشاف ، ثم

الى الانتقال ، ثم الى القرار ، ثم الى التنفيذ . وبالطبع تجرى الحوادث المرحلية فى وقت واحد كما تجرى على التعاقب . ولكن هذا يطرح مشكلات تحليلية معقدة . بيدأن ذلك يمدنا بفكرة واضحة عن عمليـــات الرفض والقبول التى لاتوجد غالبا فى الدراسات المسحية الخاصة بالاستخدام والجـــدوى .

ويطرح تحليل كول لهذه المراحل أيضا أسئلة معقدة حول الاستخدام النافع والاستخدام الضار للنظرية العلمية الاجتماعية مثال ذلك أنه لاحظ أن الافكار يتم « تصحيحها » أو تطهيرها من محتواها الجذرى فى مرحلة مبكرة قبل تطبيقها . والتصحيح هو وسيلة لتطهير الافكار بحيث تصبح مقبولة من الناحية الادارية فى البيئة الجديدة التى تنمو وتتطور فيها .

وقبل أن يحدث التصحيح ، يجب المرور بمرحلة سابقة هى اجماع الرأى على الاتجاه الذى يجب أن تسير فيه السياسة الاجتماعية . ففى اليابان ظهر اجماع ادارى ، وفى السويد ظهر اجماع قومى عريض عـــلى ضرورة اشتراك العمال فى بعض نواحى صنع القرار على مستوى المصنع كعلاج مقبول لمثل مشكلات التغيب المزمن عن العمل ، ومعدل التجـــديد والاستبدال . وبالاضافة الى ذلك وضع صانعو القرار قاعدة تنظمية لتعزيز هذه الافكار الجديدة .

ومتى انعقد الاجماع فى هذا الاطار على البحث الذى يقوم نتائج هذه الافكار الجديدة . فالغالب أن يتولى تنفيذه أفراد من الشركة التى ترى أن التقويم ليس سوى مشروع توكيدى أكثر منه تجربة اجتماعية . وفى المشروع التوكيدى أيضا أمثلة من النواحى الادارية والاجتماعية والممكنــة فنيا الفكرة الجديدة ؛ لكى يتسنى اذاعتها كأمثلة للتطبيق المفيد . وخلافـــا للتجربة ؛ لا يعنى المشروع التوكيدى بقياس الاثار فى بيئة متحكم فيها .

وعلى نقيض ذلك ، لم ينعقد أى اجماع فى الولايات المتحدة ، وانما الذى حدث هو وضع قاعدة متواضعة ، وغير ثابتة ، واجراء البحث على يد غرباء ؛ مع التركيز على الموضوعية والقياس ، وقد تم انفاق ثلاثـــة دولارات على التقويم ، فى مقابل دولار واحد على الافكار الجديدة . ولكن البحث عن الحقيقة المجردة بشأن نجاح الافكار الجديدة أو فشلها هدد الاجماع الذى كان يرجى أن يترتب على هذا البحث . ومن غريب المتناقضات أن هذا الاهتمام بالعلم سعيا وراء الحقيقة اقترن بمعلومات يحتكرها بعض المستشارين الذين استخدموها فى ترويج « بيع » الفكرة الجديدة من أجل الربح المادى . وقد زودنا كول بتحليل دقيق وعميق للتفاعل بين البحث والعمل ؛ وذلك بتوجيه النظر الى تطهير النظرية وتعديلها ، والتركيز على الاجماع كشرط أولى للانتشار وعلى القياس كوسيلة لتهديد الاجماع .

وتختلف هاتان الدراستان المتعلقتان بانتشار المعلومات من حيث منهج البحث والبصيرة النافذة والنظرة الثاقبة . فالاولى تعتمد – الى حد كبير – على قبول الافكار عند ظهورها فى المجلات الاكاديمية وتقبل المؤلفين لها ، أما الثانية فتعتمد على المباحثات التفصيلية العميقة التى تستلهم النظرة التاريخية والدولية .

## تحـدى دراسـة الاستخدام

كل هـذه الدراسات المختلفة عن الجدوى والاستخدام والانتشار تشترك فى المقولات التى عرضنا لها فى بداية المقال ، والتى تتفق – بدرجات متفاوتة – على الفصل بين الشخص « العالم » والشخص « العامل » . أى بين النظرية والتطبيق : وتقوم على أساس أن العلم هو الذى يلهم العمل . وفى المبحث الختامى لهذا المقال أريد أن أدرس التفاعل بين البحث الاجتماعى والسياسة الاجتماعية على أساس فكرة مختلفة عن ذلك تماما . حول طبيعة التفاعل بين العلم والعمل . وخلاصة هذه الفكرة أن المفاهيم والافكار والمعلومات ليست منفصلة عن استخدامها وتطبيقها ، ويترتب على ذلك أن تكون مهمة البحث العلمى هى كشف النقاب عن الاستخدامات والمصالح التى يخدمها العلم لا العكس . ويمكن دراسة هذا المنهج من زاويتين : الاستخدامات الصريحة للعلم والعمل والاستخدامات الضمنية لهما . وسأبحث كلا منهما بدوره .

ولعل جونار ميردال هو أصرح الكتاب المؤيدين لما ذكرته ، فقد أوضح فى عرض تفصيلى لمفهوم استخدام العمل الارتباط الوثيق بين النظرية وتطبيقها العملى ، قال :

« ان استخدام مفهوم « نقص العمالة » لا يمكن أن يساعدنا على دراسة العلاقة الوظيفية بين السياسة ( الاجتماعية ) واستخدام القوى العاملة اذا سلمنا بأن هذا المفهوم حقيقة واقعة يمكن قياس أبعادها حتى قبل أن توضع السياسة الاجتماعية » أ هـ .

يريد ميردال أن يقول اننا لا نستطيع أن ندرس الحقائق المتصلة بنقص العمالة دون أن نفهم بوضوح فحوى السياسة التى يؤدى اليها هذا المفهوم . وبعبارة أخرى ليس هناك من الحقائق المتصلة بنقص العمالة أو البطالة ما هو منفصل عن اعتبارات السياسة الاجتماعية . ومن ثم فان كل الدراسات التى تستخدم هذه المفاهيم التحليلية ، وتحاول قياس أبعادها بالطريقة التجريبية تشير الى السياسة الاجتماعية ضمنا ، لان معنى المفهوم التحليلى ينبع من معنى السياسة العملية . وبعبارة أخرى ان المفاهيم التحليلية هى نفسها مفاهيم سياسية ومستمدة من فكرة السياسة التى تكمن وراءها .

ولعل أوضح مثال لراى ميردال هو دراسة جون روبنسون فى ١٩٣٦ عن البطالة المقنعة . وخلاصة هذه الدراسة أن العمال الذين فقدوا وظائفهم اضطروا الى أن يقبلوا عملا دون مستوى مهارتهم اذ أسندت الى العمال أعمال أقل انتاجا وأجرا حتى يتسنى لهم أن يعولوا أسرهم . وهكذا كانت البطالة المقنعة فى جوهرها بمثابة زواج غير ملائم بين مستوى مهارة العامل ومستوى المهنة التى يمارسها خلال فترة الكساد الاقتصادى . ويقول روبنسون ان البؤس الذى يعانيه الافراد ، وعدم الكفاية الاقتصادية كانا يسيران جنبا الى جنب ، وان الحل السياسى يكمن فى تحليل السياسة الاقتصادية ، وان الوسيلة لتخفيف ما يعانيه الافراد من بؤس وشقاء هو زيادة الانتاج الاقتصادى ، وان المفهوم التحليلى يرتبط بالسياسة المتبعة .

بيد أننا نجد فى دولة الرفاهية الحديثة أن النظام الدقيق لرفع دعاوى التعويض ضد الحكومة يسمح بتعويض الدخل عند فقدان العمل وهكذا لم يعد فى وسعنا بسهولة أن نترجم البؤس الذى يعانيه الافراد الى عدم الكفاية الاقتصادية . ذلك أن المجتمعات الصناعية الحديثة تستطيع أن تعمل بكفاية ، لان لديها رصيدا من العمال ذوى الاجور المنخفضة ( مثل السود ، والنساء ، والعمال المهاجرين ) الذين يقبلون أجورا ضئيلة ، وأعمالا خطرة . ومن مزايا هذه السوق الثانوية للعمل تمكين الاقتصاد من مسايرة التقلبات الاقتصادية ، واعطاء أجور عالية لمعظم العمال واسناد أعمال مأمونة اليهم . وذهب بعض النظار ( أصحاب النظريات ) الى أن هيكل سوق العمل ، لاانتاجيته ، هو الذى يحدد نمط نقص العمالة وما يعانيه الافراد من بؤس وشقاء . وطبقا لهذه النظرية ينبغى اتخاذ اجراءين جديدين اذا أريد الحفاظ على الصلة الطبيعية بين الادلة المستقاة من البحوث التجريبية ، وبين العمل : الاول اجراء لمعالجة الضائقة الاقتصادية عن طريق وضع برنامج لدعم الدخول ، والثانى اجراء مباشر لمعالجة عدم كفاية السوق . ولا ريب أن تجاهل الصلة الوثيقة بين النظرية العلمية ، والادلة التجريبية ، والسياسة العملية لا يورث سوى بلبلة الاذهان .

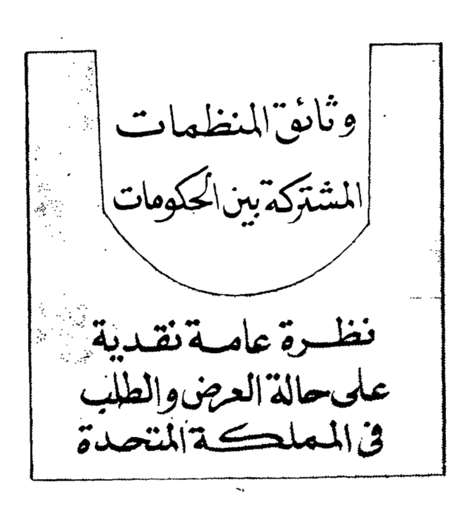
وهذه الطريقة لدراسة التفاعل بين البحوث التجريبية والسياسة العملية تتطلب منهجا مختلفا تماما ، لانها مبنية على افتراض أولى يختلف عن الدراسات السابقة . ذلك أن الدراسات التى استعرضناهافيما سبق ركزت أساسا على جمع الادلة التجريبية لكى تستخدم فى وضع السياسة العملية فيما بعد . وهذا يتفق ـ بالطبع ـ مع المقولة الاولى التى تنص على أن المعلومات اليقينية مركزة فى الادلة التجريبية المستقاة من عالم الواقع . أما الان فان هناك قضية يسلم بها الباحثون ، وهى أن المعلومات الحقيقية مبنية على قواء دالمنطق والنظرية . وعلى ذلك لا يمكن فصل النظرية والتحليل عن التجريب . وطريقة دراسة الاستخدام التى نتحدث عنها الان مبنية على القول بأن النظرية ذاتها لا يمكن فصلها عن التطبيق والممارسة

أو السياسة ، وانها ليست سوى تعبير آخر عن الممارسة أو السياسة . وواضح أن دراسة الاستخدام تتوخى ايضاح التفاعل بين النظرية والسياسة لانهما هما الاطار الذى تتجمع فيه الحقائق . ولكن التحدى الذى نواجهه ليس هو ربط البحوث بالسياسة ، بل هو كشف النقاب عن السياسات الكامنة المنظمة للبحوث التجريبية التى يجريها رجال العلوم الاجتماعية ، أو بعبارة أخرى اننا بحاجة الى اكتشاف طريقة « للتفاهم » بين الطرفين ؛ وهذا لا يتطلب ترجمةالنظرية الى تطبيق وممارسة فحسب بل يتطلب أيضا أن يقوم الممارس للسياسة بدراسة النظرية .

هذا والبحوث التى تدرس الاستخدام من هذه الزاوية ليست كثيرة وقد كتبت مقالا بالاشتراك مع « ليزا بيتى » حاولنا فيه ايضاح هـــذا التفاعل فى دراسة أبحاث الفقر فى الولايات المتحدة . وأوضحنا فيه أن التزام السياسة الاقتصادية باعادة توزيع الدخول ؛ لا اعادة توزيع الاعمال كان نقطة البداية لاعمال معهد بحوث الفقر بجامعة وسكونسين . والعادة أنه عند البدء بقرار يتعلق بالسياسة الاقتصادية ، يواجه مخططو البرنامج بعض المشكلات . وكانت مشكلة التخطيط الدقيقة التى واجهت الحكومة فى هذه الحالة هى كيف يمكن وضع نظام لاعادة توزيع الدخول تخفيفـا لوطأة الفقر دون الاصطدام بالقيم الاخرى السائدة فى المجتمع ، وبخاصة الحافز على العمل . وقد وضع معهد بحوث الفقر برنامجا للبحوث على امتداد عشر سنوات لحل مشكلة التخطيط التى صدر بها قرار سياسى . ولم يتضح معيار الابحاث التى يجريها المعهد الا عندما تحدى ذلك القرار قوم آمنوا باطار سياسى بديل ؛ ألا وهو خلق فرص العمل بدلا من اعـــادة توزيع الدخول .

والخلاصة ــ اذن ــ أن هذا المقال قد استعرض طرقا مختلفـــة لدراسة التفاعل بين البحوث التجريبية والسياسة العملية وهى : الجدوى والاستخدام والانتشار . وقد ذهبت الى أن هذه الدراسات اهتدت الى طريقة مبناها أن العلم سابق على العمل . ولكنى أقترح طريقـــة بديلة مبناها أن كل نوع من العمل ينطوى على نوع من العلم ، ومهمة الباحث هى تحديد وعزل ونقد طبيعة المعلومات التى ينطوى عليها العمل .


الخدمات المهنية والوثائقية




المنظمات المشتركة بين الحكومة ( م م ح ) هى فى جوهرها ظاهرة من ظواهر القرن العشرين . وقد نشأت ـ الى حد كبير ـ نتيجة قـوة الدفع التى أعطتها تجربة الحربين العالميتين للتعاون الدولى . وقـد انتشرت ( م م ح ) بصفة خاصة فى فترة ما بعد الحرب ، ولعبت دورا بارزا ، بصورة متزايدة ، فى الحياة اليومية للمجتمع الدولى . وتـدل الارقام المنشورة فى « الكتاب السنوى للمنظمات الدولية » على أن عـدد ( م م ح ) قد ازداد من ٣٧ فى ١٩٠٩ الى ١٥٤ فى ١٩٦٠ ، و ٢٨٠ فى ١٩٧٢ . ويشتمل هذا المقال على سلسلة من الملاحظات والبيانات العامة المستمدة من المنظمات التى يستطيع العلماء الاجتماعيون فى المملكة المتحدة الاتصال بها فى أغلب الاحيان .

الكاتب : ميشـيل هوبكنـز

جامعة لوغبروه ، لوغبروه ، ليستر شاير ، المملكة المتحدة .

المترجم : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمية بالمجلس الاعلى للثقافة وسـابقا رئيس مشروع الالف كتاب بوزارة التعليم ..

---

**طبيعة وثائق ( م م ح ) ...**
**الوثائــــــق ......**

الوثائق هى الوسيلة التى يجرى بها العمل ـ الى حد كبير ـ فى المنظمات المشتركة بين الحكومات ، وهى الاسلوب المعتاد للاتصال بين الموظفين والادارات والمؤسسات التابعـــة للمنظمة وبين تلك الهيئة . والحكومات القومية ، وغيرها من الهيئات الدولية . وهى تيسر عمــل المنظمة ، ولذلك تعكس المطالب التنظيمية ، فى موضوعها وطريقة عرضها وشكلها ، وحجمها . وفيما يلى بيان عدد من الوثائق على اختلاف أنواعها :

**الوثائق التنظيمية :** تضم هذه الوثائق سجلا رسميا للاعمال التى تقوم بها المنظمة والمؤسسات التابعة لها وهى تخدم احتياجات الاجهـزة التنظيمية التابعة للمنظمة ، وتؤدى الى انتظام سير العمل بها . والافراد

★ جامعة لفبره ، لفبره ، لسترشاير ، المملكة المتحدة .

الرئيسيون الذين ترسل اليهم هذه الوثائق هم أعضاء اللجان ، وهم عادة أعضاء الوفود القومية الذين تتفاوت مراتبهم تبعا لوظائفهم .

بيد أن التقارير الخاصة بنشاط الاجهزة الرئيسية والمؤسسات التابعة للمنظمة تلقى اهتماما خارجيا كبيرا ، وتشكل مصدرا قيما وموجزا للمعلومات الخاصة بنشاط وانجازات المنظمة الام . ولما كانت الحاجة تدعو الى استخدام هذه الوثائق خارج نطاق المنظمة ، فان موضوعاتها تنشر كاملة فى أغلب الاحيان . مثال ذلك أن الوثائق التنظيمية للاجهزة الرئيسية التابعة للامم المتحدة يتم تجميعها ونشرها فى صورتها النهائية باسم « السجلات الرسمية » . ومن المصادر المفيدة للمعلومات بصفة خاصة . تلك التقارير السنوية التى تصدرها المؤسسات الرئيسية . وكثير من هذه التقارير مثل « التقرير العام عن نشاط المجتمعات الاوربية » يتم نشره بالكامل ، وتوزيعه على نطاق واسع .

**وثائق السياسة العامة** : تعنى هذه الوثائق بصياغة الاهداف والاغراض . وهى تضم الوثائق التى تفصل المبادىء ، وتضع التوجيهات ، وتقترح برامج العمل . كما تشمل مشروع الاقتراحات الخاصة بالسياسة العامة . ووثائق البحث والمناقشة ، والوثائق المتضمنة للتفصيلات اللازمة لفهم أعمال المؤسسة ، والتقارير المتضمنة للحقائق والاحصاءات المعدة لتكون اساسا لاتخاذ القرارات ، والتقارير الخاصة بالتنفيذ ، وردود الافعال للقرارات السياسية الماضية . والافراد الذين ترسل اليهم هذه الوثائق هم أيضا أعضاء الحكومة ممثلين فى الوزراء والموظفين . بيد أن هذه الوثائق كثيرا ما توزع على البرلمانات القومية ، والمصالح الحكومية ، والنقابات العمالية ، والاطراف المعنية . ولهذه الوثائق أهمية خاصة من حيث انها تدل على التفكير الرسمى فى الماضى والعمل الحكومى فى المستقبل وبخاصة ما يتصل منها بالقطاعات التجارية .

**الوثائق التشريعية** : يختلف الشكل الدقيق والمركز القانونى للوثائق الموضوعة تحت تصرف ( م م ح ) لتحقيق أهدافها اختلافا كبيرا . والنمط السائد هو أن المنظمات المشتركة بين الحكومات تصدر توصيات وتتخذ قرارات بشأن الامور التى تدخل فى نطاق اختصاصها . وقد لا تكون لهذه التوصيات والقرارات قوة ملزمة ، ولكنها تؤثر بصورة مادية فى سياسة الدول الاعضاء . وهى تصدر بيانات مبدئية لتوجيه الحكومات القومية ، وتوجيهات يمكن استخدامها كنماذج للتشريعات القومية ، ومعايير دنيا يجب على الحكومات الاعضاء تحقيقها ، ومعايير ومواصفات فنية للتنظيم الدولى للتجارة ، والتنمية الصناعية الخ . وطبقا للنظام المتبع

فى ( م٠م٠ح ) تتولى الحكومات الاعضاء توقيع المعاهدات الدوليةوالاتفاقيات والبروتوكولات التى تنظم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول ، لا العلاقات السياسية فحسب .

هذا والمصادر الوثائقية التى تعلن ( م م ح ) من خـــلالها قراراتهـا تمت بصلة واضحة الى العلوم الاجتماعية . ونقول فى هـــذا الصدد ان الوثائق القانونية التى تضعها المجتمعات الاوربية ذات أهمية خاصـــة ، باعتبارها نتيجة لما تقوم به هذه المنظمة من دور فريد فى العملية التشريعية فى الدول الاعضاء .

**المطبوعـــــــات ...**

اذا كانت الوثائق تعنى عادة بالحياة الداخلية للمنظمة . فانالمطبوعات هى الاداة لتعريف العالم الخارجى بنشاطها . وكثير من مطبوعات المنظمة مسعرة ، ومتوافرة ؛ عن طريق مبيعات ( م م ح ) ذاتها . ودور التوزيع . بيد أن حافز الربح ليس قويا . ولا يراد أن تكون المطبوعات مصـــــدرا للدخل . ومعلوم أن المصلحة الخاصة تلعب دورا فى تحديد سياســـة النشر والطبع . وترغب المنظمات المشتركة بين الحكومات فى توصـــيل أكبر قدر ممكن من أعمال الخبراء الى الجمهور . كما تسعى الى تعريف الجمهور العام بمنجزاتها وأوجه نشاطها . ليكون ذلك دليلا على أهميـــة هذه المنظمات . ومن أجل هذا المعنى يعد برنامج الطبع والنشر جزءا لا يتجزأ من البرنامج الاعلامى للمنظمة .

ونذكر فيما يلى عددا من المطبوعات العامة :

**التقارير والدراسات :** لا شك فى أن الاهداف التى تتوخاها المنظمات المشتركة بين الحكومات فى البرامج المتسمة بالطموح من أمثال برنامـــج الامم المتحدة للبيئة ؛ وفى الخطط المتواضعة الهادفة الى ترجمة أهداف معينة الى عمل مادى ملموس ؛ تتطلب اعداد بعض التقارير والدراســات التى يعرض كثير منها للبيع بعد ذلك . وكثيرا ما تنشر هـــذه التقارير والدراسات فى سلسلة مرقمة من الكتيبات ذات الموضوع الواحد . وتمتاز هذه السلاسل بكثرة الموضوعات التى تغطيها والطابع المتخصص لمحتوياتها ولما كان الذين يعدون هـــــذه الكتيبات من المتخصصين الذين يكتبون لمتخصصين كذلك ، فانها تعد اضافة قيمة للكتب المؤلفة فى موضوعاتها ، ومصدرا غنيا بالمعلومات الاولية عن عدد ضخم من الموضوعات ذات الاهمية الحيوية للعالم الاجتماعى .

**المطبوعات المسلسلة :** هذه تشكل اسلوبا آخر من الاتصـــال للتعريف ببرامج العمل الحالية فى ( م م ح ) ؛ ونقل نتائج البحوث ، واتاحة منبر

لتبادل المعلومات . وهناك نشرات أخبارية متواضعة ، ومجانية مثل النشرة التى تصدرها هيئة التنمية الدولية التابعة للامم المتحدة ، ومنظمة العمل الدولية ، وهى تقتصر على نشر تقارير وجيزة عن التطورات الحالية، واعلانات عن المطبوعات الحديثة ، وتقاويم للاحداث المقبلة وهكذا . وهناك مطبوعات جوهرية تباع بالثمن مثل رسالة اليونسكو ، ونشرة « المراقب » التى تصدرها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى ، والنشرة الاخبارية الشهرية التى تصدرها السوق الاوربية المشتركة ، والامم المتحدة ، وكل هذه النشرات تجمع بين الانباء والمعلومات التى تصف نشاط المنظمة الام ، مع مقالات موجزة وتعليقات على الشئون الجارية . وبالاضافة الى ذلك تنشر ( م م ح ) مجلات أكاديمية رفيعة المستوى فى مجال اختصاصها . ومعظم هذه المجلات مثل مجلة العمل الدولية ، والمجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، تنشر مقالات بقلم العلماء من جميع أنحاء العالم . وهناك مجلات أخرى مثل مجلة صندوق النقد الدولى التى تنشر نتائج البحوث ، كما تنشر مقالات بقلم رجال المنظمة ذاتها .

**المسلسلات الاحصائية :** تقوم المنظمات المشتركة بين الحكومات بجمع كميات كبيرة من البيانات الاحصائية لاستخدامها فى تحديد السياسات العامة وتنفيذها ومراقبتها ، وتخصيص الموارد . وهى تتلقى هذه البيانات من الادارات الاحصائية القومية فى الدول الاعضاء أو تحصل عليها من الدراسات والبحوث التى تجريها المنظمة ذاتها أو تجرى لها . وتتم المقارنة بين هذه البيانات فى الوحدة الاحصائية فى المنظمة ذاتها قبل نشرها على هيئة بيانات احصائية عامة مثل : ( المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ) التى تصدرها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى ، أو النشرات الاحصائية المتخصصة مثل : « نشرة احصائيات العمل » التى تصدرها منظمة العمل الدولية . ولهذه المطبوعات أهمية كبيرة بالنسبة للمشتغلين بالعلوم الاجتماعية لا من حيث نوعية ومدى محتوياتها ، بل أيضا من حيث طبيعة المعلومات التى تشتمل عليها . وهناك معلومات اساسية معينة تعتبر حكرا على الحكومات وبخاصة فى مجال الرفاهية الاجتماعية والتقدم الاقتصادى فالبيانات الخاصة بحجم السكان ومستوى البطالة وتوزيع مزايا الضمان الاجتماعى لا يمكن الحصول عليها الا من المصادر الحكومية الرسمية . ويزيد من أهمية هذه البيانات أن ( م م ح ) تعرضها فى مسلسلاتها الاحصائية فى صورة مقارنة بقدر الامكان .

**أعمال المؤتمرات :** من عادة ( م م ح ) رعاية المؤتمرات الكبرى كجزء من استراتيجيتها لتوحيد السياسات القومية بصورة تدريجية . وهذه المؤتمرات تعد منبرا لتبادل المعلومات والاراء بشأن الامور ذات الاهتمام المشترك . وهى تستخدم أيضا كوسيلة لتحديد الاولويات ، وصياغة

الاقتراحات الخاصة بالسياسات المستقبلة . وتعد أعمالٰ المؤتمرات المطبوعات بمثابة عرض لاراء الخبراء فى هذا المجال .

**المطبوعات الاعلامية :** تمتاز هذه المطبوعات عن غيرها من حيث السبب فى نشرها ، لا من حيث شكلها ، فهى تهدف الى اثارة الاهتمام العام بعمل المنظمة. وهى موجهة أساسا الى غير المتخصصين والقراء وهى توزع مجانا ، ويعتقد بوجه عام أنها ليست ذات أثر دائم .

**استخدام وثائق ( م م ح )**

**المجتمع الاكاديمى :** يتركز الاستخدام التربوى لوثائق ( م م ح ) فى معاهد التعليم العالى ، وبخاصة فى الجامعات . وتقتضى طبيعة هذه الوثائق أن تستخدم فى الابحاث الاكاديمية ، أكثر منها فى الاغراض التعليمية . وتمتاز اهتمامات ( م م ح ) ومناشطها بالتنوع الكبير بحيث لا يحرم من الاستفادة منها سوى قليل من العلوم النظرية . وعلى الرغم من أن جميع الاكاديميين يمكنهم الاستفادة من وثائق ( م م ح ) فان المشتغلين بالعلوم الاجتماعية هم أكثر الناس استفادة وانتفاعا بهذه الوثائق المتخصصة . ولا شك أن الدور الرئيسى المتزايد الذى تقوم به ( م م ح ) فى تنظيم بعض المسائلٰ العالمية مثل النظام الاقتصادى العالمى والسلام والامن الدوليين ، والعلاقات بين الدول ، معناه أنه ليس هناك سوى القليل من الموضوعات ذات الاهمية الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ــ وبالتالى القليل من الوثائق ــ التى لا يتناولها نشاط ( م م ح ) . وبالطبع تختلف أهمية وثائق ( م م ح ) بالنسبة للدراسات الاكاديمية من علم اجتماعى الى آخر اختلافا كبيرا . مثال ذلك أن هذه الوثائق قد تهم العالم الاقتصادى أو العالم السياسى الذى يعتمد ــ بقدر ما ــ على المصادر الوثائقية العامة وغير المباشرة فى الحصول على البيانات الاولية ، أكثر مما تهم العالم النفسى السلوكى الذى يعتمد على جمع البيانات بواسطة الملاحظة المباشرة ، والاستفتاء ، والمسح وغير ذلك .

**الحكومة المركزية :** تدخلٰ وثائق ( م م ح ) فى عملية اتخاذ القرارات القومية على أعلى مستوى ، اذ تتلقى الوفود القومية اقتراحات ( م م ح ) وآراءها ، وتوصياتها ، ثم توزعها على المصالح الحكومية المختصة حيث يستعين بها الوزراء ، والمستشارون السياسيون ، وكبار موظفى الحكومة ، فى المناقشات الخاصة بالسياسة العامة وهذه المجموعة الصغيرة نسبياهى الفئة التى تمتاز بالانتفاع بها ، بمعنى أن مركزها ووضعها يتيح لها أن تتسلم كل الوثائق اللازمة والاحتفاظ بها . على أن كثيرا من هذه الوثائق يظل فى هذه المرحلة فى صورته الاولية ، ولا يتاح للدوائر الحكومية العليا . ويلاحظ أن المقترحات ذات الطابع الفنى والمتخصص ، والخاصة

بالسياسة العامة – وخصوصا الاقتراحات الاولية الخاصة بالتشريع والواردة من لجنة السوق الاوربية المشتركة – يتم توزيعها على جهات أخرى منها الخبراء المستقلون ، والاطراف المعنية الاخرى . ويحتاج كثير من المديرين والموظفين المدنيين الاخرين الى الوثائق اللازمة للعمل التنفيذى . يضاف الى ذلك أن العلماء الاجتماعيين المشتغلين بالبحوث فى المصالح الحكومية – وبخاصة المسلسلات الاحصائية – يحتاجون الى جميع وثائق ( م م ح ) وبخاصة المسلسلات الاحصائية ، وتقارير البحوث والدراسات المختلفة ، كما يحتاج اليها نظراؤهم العاملون فى المجال الاكاديمى .

**الحكومة المحلية :** تتأثر أعمال الحكومة المحلية والحكومة المركزية بالاجراءات التى تتخذها الحكومة القومية فى اطار ( م م ح ) . وقد اضطر موظفو المحليات ( الحكومات المحلية ) الى الاهتمام الشديد بوثائق ( م م ح ) منذ أن قضى انضمام المملكة المتحدة الى السوق الاوربية المشتركة باخضاع نشاط ومسئوليات السلطات المحلية لاحكام واشراف بروكسل لا وستمنستر فقط . ويحتاج موظفو الحكومة المحلية الى وثائق السياسة العامة التى تنظر فيها الحكومة المركزية كما يحتاجون الى الوثائق التنفيذية والتشريعية المتعلقة بعملية وضع السياسة العامة .

**قطاع المشروعات وقطاع التجارة والصناعة :** اذا أريد أن تزدهر الصناعة البريطانية بحيث تنافس المشروعات الاجنبية ، وجب مراعاة الشروط القانونية فى عملياتها المحلية ، والالمام بالقواعد واللوائح التى يتعين العمل بها ، والمعايير الواجب مراعاتها فى السوق الدولية . والملاحظ أن التجارة بين الدول تزداد يوما بعد يوم خضوعا للاتفاقات الدولية التجارية تحت رعاية المنظمات المشتركة بين الحكومات مثل « الجات » ، وللشروط التى تفرضها الكتل التجارية مثل السوق الاوربية المشتركة ، والكوميكون ( منظمة التعاون الاقتصادى بين الدول الاشتراكية ) . ولما كانت المملكة المتحدة أمة تجارية تعتمد فى رخائها الاقتصادى على الصادرات ، كان من الضرورى سهولة حصول رجال الاعمال والصناعات والمصدرين على البيانات والمعلومات التنظيمية التى تشتمل على وثائق ( م م ح ) والتشريعات الخاصة بحصص الاستيراد والرسوم الجمركية والمعايير الفنية وغير ذلك من الشروط التجارية التى يجب مراعاتها . ويستفاد من وثائق ( م م ح ) فى الحصول على البيانات المفيدة عن أحوال السوق الى جانب الانتفاع بها فى الطرق التى تسير بها الاعمال التجارية . ويمكن الافادة من المطبوعات الاحصائية فى وضع استراتيجية للمبيعات . وكثيرا ما تستخدم التقارير والدراسات البحثية استخداما عمليا .

**المهن الفنية :** كثير من الاعمال التى تنشرها المنظمات المشتركة بين الحكومات يهم المارسين من رجال العلوم الاجتماعية ، كالمحامين

والمحاسبين والباحثين الاجتماعيين ، والمديرين على اختلاف أنواعهم ، وهم ينتقون من وثائقها ما يناسبهم ، ولكن اهتمامهم يتركز على المطبوعات . بيد أن النقابات المهنية تهتم اهتماما شديدا بالقرارات المتصلة بالسياسة العامة لما قد تؤدى اليه من المساس بحقوقها المكتسبة . واذا ما أصبحت الاقتراحات المتعلقة بالسياسة العامة قانونا ، وجب حينئذ نشر المعلومات المتعلقة بأحكام القانون من خلال المهن الفنية .

**طبيعة طلب المنتفعين :** يمكن تقسيم المنتفعين بوثائق ( م م ح ) الى قسمين عريضين : قسم يطلب الحصول على الوثائق أو المطبوعات بطريقة مباشرة ، وقسم لا يريد سوى الانتفاع بما تتضمنه الوثائق من معلومات . فأما القسم الاول فيشمل الذين يتسلمون هذه الوثائق وموظفى ( م م ح ) والوفود القومية وموظفى الحكومات الاعضاء الذين يستعينون بالوثائق فيما يقومون به من أعمال وهذا من شأنه أن يضفى على هذه الاعمال صفة الدوام والانتظام . وأما القسم الثانى فيشمل العلماء والباحثين وهؤلاء يستخدمون الوثائق فى الاغراض الاكاديمية كما يشمل واضعى السياسة العامة فى الحكومات المحلية ورجال المهن الفنية ونقابات العمال وهيئات العاملين وأرباب الاعمال التى تقوم بمراقبة اجراءات الحكومة وتمثل آراء أعضائها . والغالب أن المنتفعين الذين يطلبون المعلومات لا الوثائق هم من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية التطبيقية . أما رجال الاعمال وأرباب الصناعات ، والمديرون المتوسطون فى كل من القطاعين العام والخاص فانهم يحتاجون الى أجزاء مختارة من وثائق ( م م ح ) لاغراض عملية .

## مصادر العرض :

تحصل فئات المنتفعين على الوثائق والمعلومات المطلوبة من مصادر مختلفة . والمكتبات هى المصدر الرئيسى بالنسبة لمجتمع الاكاديميين ، وهى خير مصدر للعلماء الاجتماعيين المشتغلين بالتدريس والبحث . وتستفيد فئات أخرى من المكتبات العامة والمتخصصة ، ولكن هذه المكتبات لا تحتل مكانا بارزا فى عرض الوثائق والمعلومات . مثال ذلك أن الموظفين المدنيين العاملين بالمصالح الحكومية ينتفعون بالمكتبات الكبيرة الملحقة بمصالحهم ، ولكن الوثائق التى تهمهم ترد مباشرة من ( م م ح ) وتوزع على المصالح الحكومية .

أما الذين يهمهم الاستخدام العملى للعلومات التى تحتويها وثائق ( م م ح ) فان المكتبات ليست سوى مصدر واحد من مجموعة مصادر المعلومات . صحيح أن مدير الاعمال الذى يرغب فى وضع استراتيجية تجارية أو تسويقية يستطيع أن يحصل على معلومات مفيدة من المكتبة التجارية المحلية بالمدينة أو من المكتبة المتخصصة أو ادارة الاعلام بالشركة

اذا كانت هذه الشركة كبيرة الحجم ، ولكنه يعتمد غالبا على قنوات المعلومات غير الرسمية ، والنصائح والمعلومات الفنية التى تقدمها بعض المنظمات مثل : اتحاد الصناعات البريطانية ومعهد المديرين والمعهد البريطانى للادارة ، كما يعتمد على النقابات العمالية والادارات الاعلامية المتخصصة . وكذلك مدير التسويق فيما وراء البحار الذى يحتاج الى معرفة القواعد واللوائح والتشريعات المتعلقة بعملياته التجارية يفضل - مثلا - النصائح الشخصية المتخصصة التى يقدمها مكتب السوق الاوربية المشتركة بلندن أو الوحدة الاعلامية للسوق الاوربية بوزارة الصناعة ، على الخدمات التى تقدمها المكتبات . ذلك أن مثل هؤلاء الاشخاص لا يحتاجون الى الوثائق والمعلومات فحسب ، بل أيضا الى نصائح الخبراء بشأن تطبيق القواعد واللوائح العامة فى ظروف معينة - وهى خدمات لا تستطيع المكتبات تقديمها بوجه عام.

**تعميم الانتفاع بوثائق ( م م ح ) :**

لما كان الهدف الاول هو وصول الوثائق الى أكبر عدد ممكن لا جنى الارباح ، فان ( م م ح ) تهدى من المطبوعات أكثر مما تبيع بالثمن . فبالاضافة الى التزام ( م م ح ) بتزويد الحكومات الاعضاء وسفاراتها ووزاراتها ومصالحها وغيرها من المنظمات المشتركة وغير المشتركة بين الحكومات ، بالوثائق الكثيرة ، فانها توزع هذه الوثائق على الهيئات والمنظمات والمصالح الفردية . والمكتبات هى أكبر منتفع بهذا النظام ، بمعنى أن ( م م ح ) تعمل على نشر وثائقها على نطاق واسع اما بتعيين بعض المكتبات لايداع الوثائق فيها ، واما بتوزيعها بالمجان على مكتبات أخرى تختار لهذا الغرض .

والمطبوعات المعروضة للبيع تطلب بالبريد عادة . وتستعين ( م م ح ) أحيانا ببعض الناشرين التجاريين ووكلائهم ومكاتبهم . ولكن معظم المطبوعات لا تباع بالمكتبات . وتفضل ( م م ح ) تعيين وكلاء للمبيعات ليكونوا وسطاء فى التوزيع ، بدلا من انشاء مكاتب لبيع الوثائق تقتضى كثيرا من التكاليف فى كل دولة من الدول الاعضاء . وفى المملكة المتحدة يتولى مكتب مطبوعات الحكومة بيع مطبوعات المنظمات المشتركة بين الحكومات مثل الامم المتحدة وأجهزتها المتخصصة وغيرها من المنظمات : أمثال السوق الاوربية المشتركة ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادى ومجلس أوربا .

وفيما يتعلق بتسويق المطبوعات أصبحت ( م م ح ) أكثر استجابة لمطالب عملائها الرسميين ، فقد أدخلت نظام الطلب الدائم لتمكين المكتبات من الاشتراك فى أنواع مختارة من المطبوعات . وفى مقابل اشتراك واحد

يتلقى العملاء كل المطبوعات التى تصدر فى نوع معين عند نشرها ، وغالبا ما يتم خصم جزء من الثمن .

**مجموعات وثائق ( م م ح ) فى المملكة المتحدة :**

**مكتبات الايداع :** على الرغم من أن بعض ( م م ح ) مثل منظمة الاغذية والزراعة وصندوق النقد الدولى لا تحتفظ بمكتبات ايداع فى المملكة المتحدة ، فان المنظمات المشتركة بين الحكومات التى تقوم بتنفيذ برامج كبيرة للمطبوعات تأخذ بسياسة دعم مكتبات الايداع . وغرضها العام من ذلك هو تيسير الحصول على الوثائق التى تصدرها ( م م ح ) ، على الرغم من أن الترتيبات العملية بشأن عددها وتوزيعها الجغرافى وطبيعتها وتوفيرها يختلف باختلاف موارد المنظمات ورأيها فى أفضل الطرق لتحقيق أغراضها .

**جدول رقم ( ١ ) مكتبات الايداع فى المملكة المتحدة**

| | المكتبات القومية | المكتبات الاكاديمية | المكتبات العامة | مكتبات أخرى |
|---|---|---|---|---|
| الامم المتحدة | ٢ | ٥ | ٥ | ١ |
| اليونسكو | ٣ | ٣ | ٦ | — |
| منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى | ٤ | ٣ | — | — |
| السوق الاوربية المشتركة | ٢ | — | ٢ | |

وليس من الميسور الحصول على معلومات حقيقية تفصيلية عن مكتبات الايداع . ولكن مسحا نشر حديثا يمدنا بمعلومات مفيدة وان كانت محدودة ، كما يتضح من جدول رقم ( ١ ) :

ويدل المسح بوضوح على أن ( م م ح ) قد آثرت أن تودع وثائقها اساسا فى المكتبات التى تحتفظ بحق الطبع والنشر وفى طائفة معدودة من المكتبات العامة الرئيسية التى تخدم المدن والمجتمعات الحضرية الكبرى مثل برمنجهام ، ومانشستر ، وليفربول وجلاسكو .

مكاتب اعلام ( م م ح ) : يمثل عدد من المنظمات المشتركة بين الحكومات بواسطة مكاتب قومية يتولى موظفوها عرض نشاطها فى وسائل الاعلام وغيرها من وسائل النشر ، كما تقدم بعض الخدمات الاعلامية العامة والمتخصصة . ويقوم أغلب العمل الاعلامى فى هذه المكاتب على

موارد المكتب الخاصة المؤلفة من مجموعة المطبوعات والوثائق . ولعل هذه تشكل او فى مجموعة من واثائق (م م ح) المتاحــة فى المملكة المتحدة ، لانها منظمة على نحو يلبى الاحتياجات الاعــــلامية المباشرة لموظفى المكتب الاخصائيين ، لا الاحتياجات غير المحددة لجمهور المنتفعين مــن الخــارج . ولكن مكتب لندن للسوق الاوربية المشتركة ، ومركز الاعلام التابع للامم المتحدة يحتويان على مكتبات شاملة مفتوحة للجمهــــور لمن يريد الاطلاع والرجوع اليها فى موضوع ما . ومثل هذه المكتبات حافلة بالوثائق عــــلى وجــه الخصــوص .

المكتبات الاكاديمية : والى جانب مكتبات الايداع ، توجد المـكتبات الاكاديمية التى تقتنى أهم وثائق ( م م ح ) . وبالطبع يتمتع بعض هذه المكتبات مثل مكتبة اكسفورد وكمبردج بنظام الايداع . على أن الغــالب هــــو ان المكتبات الاكاديمية تستفيد من نظام لا يصل الى مرتبة الايداع الكامل ، ولكنه ــ مع ذلك ــ يزودها بقدر كبير من الوثائق المجانية . مثال ذلك ان المسح الذى سبقت الاشارة اليه يدل على أن ما لا يقل عن ٥٣ مـــن بين ٦٠ مكتبة جامعية قد تلقت مواد مجانية من واحــــدة أو اكثر من ( م م ح ) السبعين الواردة فى المسح . وبطبيعة الحال يختلف مستوى وطبيعة المواد المذكورة باختلاف المنظمات والمكتبات . غير ان المطبوعات المجانيـــة تتألف غالبا من الدوريات والكتيبات ( التى تبحث فى موضوع واحـــد ) بدلا من الوثائق . ويضاف الى الوثائق المجانية ما تقتنيه المكتبات بطريق الشراء . وتختار كل مكتبة من كتيبات ( م م ح ) ما يتفق مع اهتماماتهــا الاكاديمية . وتحتل المطبوعات الدورية ، والمسلسلات الاحصائية مكانا خاصا وبارزا فى المكتبات الجامعية حيث يدعو ارتفاع مستواها وابحاثها الى اضافتهــا لرصيد المكتبة . وتعد المكتبات الجامعية العميــل الرسمى الرئيسى الذى يستفيد من الاشتراكات الخاصة ، ونظام الطلب الدائم الــذى يتيحــه كثير من المنظمات .

وجدير بالذكر ما تتخذه السوق الاوربية المشتركة من اجــــراءات لاتاحة وثائقها للمجتمع الاكاديمى . فبالاضافة الى ١٠٠ مكتبة من مكتبات الايداع تدعم السوق شبكة مماثلة تضم نحو ٢٤٢ من مـــراكز التوثيـــق الاوربى يوجد ما لايقل عن ٤٥ مركزا منها فى المملكة المتحــدة ، منهــا ٣٥ مركزا فى المكتبات الجامعية ، وتسعة فى مكتبات معـــاهد الفنـــون التطبيقية ، وواحد فى معهد البحوث . ويمنح وضع « مركز التوثـيق الاوربى » لمعاهد التعليم العالى التى يمكن ان تستفيـــد برامج البحث والتعليم فيها من وثائق السوق . وتتلقى مراكز التوثيق الاوربى مـــن مطبوعات ووثائق السوق مثلما تتلقاه مكتبات الايداع ، ولـــكن لاسباب مختلفة ، وبيانها أن المقصود من مكتبات الايداع أن تكون أداة لتيسيـــــر

الحصول على وثائق السوق ، بينما المقصود من مراكز التوثيق الاوربى هو تشجيع ودعم الدراسات الاوربية ، والفكرة الاساسية فى ذلك هى أن تشجيع هذه الدراسات كعلم اكاديمى انما هو تشجيع وتدعيم للمثل العليا التى تتضمنها معاهدة روما .

المكتبات العامة : قل من المكتبات العامة ما يتلقى وثائق مجانية كبيرة القدر . يضاف الى ذلك أن اغراض المكتبات العامة وطبيعة عملائها والمطالب الكبيرة المفروضة على مواردها المحددة تقتضى ان تكون مشترياتها متواضعة . وطبيعى أن يكون اختيار المكتبات العامة الصغيرة مقصورا على المطبوعات الصالحة لان تكون مراجع عامة للقراء . وهذه تضم حفنة من السلاسل الاحصائية وبخاصة المجموعات الموجزة مثل الكتاب السنوى للامم المتحدة والتقرير العام عن نشاط السوق الاوربية المشتركة والمراجع العامة ، بالاضافة الى عدد محدود من المطبوعات الببليوغرافية . هذا واشتراك هذه المكتبات فى الكتب المسلسلة قليل ، وهو يتركز على نشرات المعلومات العامة مثل نشرة السوق الاوربية لا على المجلات الاكاديمية المتخصصة . أما شبكات المكتبات الكبيرة القادرة على انشاء مكتبات مركزية للمراجع والكتب التجارية فانها تستطيع اقتناء مجموعات اكبر من ذلك فى مجال الاقتصاد والتجارة والصناعة الخ . وتقتنى هذه المكتبات ايضا مجموعات من المطبوعات الاحصائية .

مكتبات المصالح الحكومية : أنشئت مكتبات كبيرة الحجم لينتفع بها الموظفون فى مختلف مصالح ووزارات الدولة . وهى تضم مجموعات جوهرية مناسبة من وثائق ( م م ح ) ليستخدمها موظفو المصالح . وفى أحيان قليلة جدا تتمتع المكتبة بنظام الايداع كما هو الحال فى « قسم العمالة لوثائق منظمة العمل الدولية » . وفى أغلب الاحيان تستفيد المكتبة من المركز الممتاز الذى تتمتع به المصلحة فى الحكومة والمنظمات التى تشترك الحكومة فى عضويتها .

## استخدام مجموعات ( م م ح )

الى جانب الذين يتسلمون وثائق ( م م ح ) ومطبوعاتها مباشرة يوجد الذين يرغبون فى الرجوع اليها والاطلاع عليها فى احدى المكتبات . ولكن هناك عدة عوامل تحول دون أن تفى المجموعات المكتبية الجوهرية التى أشرنا اليها «نفا بأى طلب محتمل للوصول الى هذه المطبوعات .

فمن الصعب أن يعرف الراغبون من المنتفعين — بسرعة وسهولة — أين توجد مكتبات الايداع ، لانه لا المنظمات ، ولا مكتبات الايداع الفردية تعلن — على نطاق واسع — عن المجموعات المودعة فيها . ولذلك تدعو الحاجة الى اصدار سجل شامل بكل المجموعات المودعة فى المكتبات ليكون

اداة عملية لارشاد الراغبين في الانتفاع بوثائق ومطبوعات ( م م ح ) على نطاق واسع ، على أن يطبع هذا السجل ، أو يتاح للجمهور الحصول عليه .

وصعب من هذا أن يعرف الراغبون من المنتفعين قبل الزيارة تلك المجموعات التى لا تتمتع بنظام الايداع الكامل . ولم يجر مسح جوهرى لمجموعات ( م م ح ) منذ مسح ( بمبرتون ) الذى أجرى فى ١٩٧١ لمعرفة المطبوعات الاوربية فى المكتبات الجامعية البريطانية ، وأدى الى معلومات مفيدة ، وان كانت محدودة ، عن موارد ( م م ح ) . واذا أريد تيسير الانتفاع بوثائق ( م م ح ) وتشجيعها — وبخاصة بين غير الاكاديميين — وجب اعداد قائمة بالوثائق والمطبوعات المسلسلة . ولاشك أن هذه القائمة ستعود بفائدة كبيرة .

واذا كان الغرض من مكتبات الايداع هو تحقيق الافادة القصوى من الوثائق ، وجدنا ان موقع الكثير من مكتبات الايداع القائمة فى الوقت الحاضر لا يساعد على تحقيق هذه الغاية . وعلى الرغم من أن المكتبات القومية وغيرها من المكتبات التى تحتفظ بحق الطبع والنشر قد ارتفعت بمستوى خدمة القراء ، فان طبيعتها وأولوياتها تحد من قدرتها على الاستجابة لما يطلبه القراء من المعلومات أو الوثائق . والغالب أن الزائر لاول مرة للمكتبات تستولى عليه الرهبة من الاجراءات التى تحول دون وصوله الى المطلوب ، ويحار امام النظم المعقدة ، ويعجز عن تحديد طلبه بعبارات ببليوغرافية دقيقة . وكذلك نجد أن الوصول الى مجموعات المكتبات الجامعية الجوهرية خاضع للقيود .

يضاف الى ذلك أن التوزيع الجغرافى للمكتبات المحتوية على وثائق ( م م ح ) غير متوازن . اذ يتجه اغلبها نحو المراكز الكبرى للسكان فى جنوب شرق انجلترا . فهناك — على سبيل المثال — ستة مراكز توثيق اوربية فى لندن ، وواحد فقط فى مقاطعة ويلز ، وأربعة فقط فى جميع اسكتلندا .

وقد تضاءل فى بعض النظم المكتبية اثر مجموعات ( م م ح ) الجوهرية ، نتيجة قصور الاجراءات التنظيمية ، فترى بعض المكتبات أحرص على اكتساب حق الايداع ، منها على تخصيص موارد ضئيلة لصيانة الوثائق والمحافظة عليها . ثم ان الاقتناء الكثير لوثائق ( م م ح ) سواء بالايداع أو الشراء ، يثير مشكلات تنظيمية حادة يمكن ان تعوق بشكل خطير الاستخدام للوثائق . ذلك أن تكديس المواد المكتبية والحاجة الى الى عمالة كثيفة لمعالجتها ، كثيرا ما يضع عبئا لا يحتمل على النظم الحالية المتبعة فى المكتبات القائمة على أسس تقليدية .

هذا ومقدرة المكتبات على تقديم الوثائق او المطبوعات فى وقت الحاجة اليها محدودة. مثال ذلك أنه يحدث كثيرا أن يطلب البعض على وجه السرعة وثائق يراد استخدامها فى اغراض عملية ، وبخاصة الاقتراحات المتعلقة بالسياسة العامة والواردة من لجنة السوق الاوربية المشتركة وكذلك بعض تشريعات السوق ، ولكن بعد أن تعرف المكتبة مكان الوثيقة الهاربة ، وتحصل على نسخة منها ، تكون الحوادث قد سبقت محتويات الوثيقة ، فتتضاءل فائدتها العملية بشكل خطير . وبذلك تفقد فرصتها لدى المنتفع المراد تسليم هذه الوثيقة اليه . ثم أن مكتبات الايداع قلما تتسلم الوثائق فى وقت مبكر ، وتكون النتيجة أن تصبح الوثائق غير صالحة للاستعمال ، اللهم الا الاستعمال الاكاديمى . يضاف الى ذلك أن الاجراءات الطويلة والمعقدة التى تشوب عملية اقتناء الوثائق ، تجعل من العسير على المكتبة أن تلبى بسرعة طلبات المنتفعين فى الاطلاع على المطبوعات .

اضف الى ذلك أن المكتبات لا تستطيع أن تحصل دائما على المواد التى أعرب القراء عن طلبهم لها . والسبب فى ذلك أن سلاسل كاملة من الوثائق خاضعة لقيود السرية . ومعلوم أن دورات الطباعة صغيرة . ولذلك لا يمكن تلبية ماتطلبه المكتبات من المطبوعات القديمة التى لاتزال تحتفظ بقيمتها الاكاديمية وقد تحسن الموقف أخيرا عن طريق اعادة طبع هذه المواد واتباع نظام الميكروفيلم . وعلى الرغم من أن هذه الطريقة قد عادت بفائدة كبيرة على المكتبات الاكاديمية وغيرها من المكتبات الكبيرة ، فلا مناص من احتفاظ ( م م ح ) ذاتها برصيد كاف من الوثائق والمطبوعات .

وجدير بالذكر أن نظام الاعارة المتبادلة بين المكتبات ليس دائما هو الوسيلة المجدية لسد النقص فى الرصيد المحلى لوثائق ( م م ح ) . ذلك أن اكثر مكتبات الايداع والمكتبات الاكاديمية لا تبيح استخدام وثائق ( م م ح ) واستخدام بعض المواد كالمسلسلات الاحصائية الا داخل المكتبة ذاتها ، وبالتالى لاتسمح باعارتها للمكتبات الاخرى وقد قررت عدة (م م ح) منح حق الايداع لقسم الاعارة بالمكتبة البريطانية ، ولذلك يستطيع القسم تلبية طلبات المطبوعات الحديثة والمسلسلات من رصيده الخاص . أما الطلبات الخاصة بالمواد القديمة والوثائق الفردية فهى عرضة للتأخير وغالبا مايتعذر تلبيتها .

## تيسيرات الوصول الى المعلومات

من شأن الخصائص العامة لوثائق ( م م ح ) أن مجرد تحديد الوثيقة لا يؤدى دائما الى تيسير الحصول على المعلومات المطلوبة . والوثائق بالذات تثير مشكلات فى وجه معظم المنتفعين ممن يمتازون بأكبر قدر من

الخبرة والتجربة . والوثائق هي التي تضفي على توثيق ( م م ح ) خصائصه المميزة ، وهي التي تجعل من هذا التوثيق اغنى مصدر للمعلومات . بيد أن الوثائق هي في جوهرها وثائق عمـــل ، الهدف منها تلبية احتياجات المنظمة والمؤسسات التابعة لها ، لا تلبية مطالب الوسطاء كالمكتبات ، والباحثيـــن والممارسيـــن الاجتماعيين في الطـــرف الاخير من سلسلة المعلومات . وهي تمتاز بعدد من الخصائص البارزة التي يمكن أن تحـول دون الوصول الى ما تحتويه من معلومات :

التنظيم الببليوغرافي : من المقرر في البيئات العمليـــة أن فورية المعلومات وحداثتها ذات أهمية حيوية لمن يتسلم الوثائق مباشرة . والمعروف أن الوثائق يتم اعدادها وتوزيعها ودراستها ، وغالبا ما يتم نبذها أو تعديلها او استبدالها في ضوء المناقشات والمداولات وهي تعتبر وحدات كامـــلة مستقلة ، لا أجزاء مفردة من مجموعة كلية من المواد التي تكون معا مصدرا قيما للعلومات . ولذلك يعطى لكل وثيقة رقم واحد تحقيقا لاغراض التنظيم الداخلي . ولكن مستويات التنظيم الببليوغرافي ( نسبة للببليوغـــرافيا وهي فن الكتب أي معرفة مؤلفها ، وتاريخ نشرها ، وفنها ، وغيـــر ذلك من التفاصيل ) . بيد أن مستويات التنظيم الببليوغرافي متعددة ومعقدة بحيث تجعل من العسير على المستفيدين الثانويين — وبخاصة الاكاديميون استغلال هذا الرصيد الفني من المعلومات الاساسية . والنتيجة أن هذه المعلومات الخام الفريدة لا تستخدم الا بطريقة هامشية من جانب كل مـــن الباحثين الاكاديميين ، والممارسين من رجال العلوم الاجتماعية .

**الاخـــراج :** يتم اخراج الوثائق على نحو يفيد المتسلم المباشر لها ، ويسهل الطبع الرخيص والسريع على نطاق كبير . والوثائق التي تطبـــع بالاستنسل على ورق رخيص مثبت بمسمار عروى تفي بالحاجة المباشرة للمنظمة الام ، ولكنها تثير مشكلات كبيرة للمـــكتبات من حيث الحفظ والتخزين والتنظيم . ويحتاج المنتفعون الاكاديميون خاصة الى سلاسل طويلة من الوثائق . واذا كان عددها كبيرا حال اخراجها دون استخدامها بطريقة منظمة .

**الحجـم :** ان ضخامة حجم الوثائق من الخصائص الاخـــرى التي تحول دون استخدامها على نحو مفيد . مثال ذلك ان الامم المتحـــدة تصدر كل عام عشرات الالوف من الوثائق . وعلى الرغم من انه قد بذلت محاولات لوقف هذا السيل من الاوراق ، وعلى الرغم من ضرورة اجـراء دراسات فنية في هذا المجال ، فانه يمكن القول بأن ضخامة حجم هـــذه الوثائق يعد عقبة حقيقية في سبيل الانتفاع بها . ويقال أن ٨٥٪ مـــن الوثائق لا يقرأها أحد . وكثير منها يستحق هذا المصير . ولكن الوثائق

ذات الفائدة السريعة الزوال تحجب الوثائق ذات القيمة الدائمة . ومن ناحية اخرى ، فان برامج المطبوعات متواضعة نسبيا ، وحجمها معقول .

**الاسلوب :** يتم اعداد الوثائق لقوم مخصوصين يفترض فيهم الالمام بموضوع الوثيقة وتقاليد المنظمة . والغالب أن يتولى تحرير الوثائق قوم متخصصون يكتبونها لقوممتخصصين ، بلغة فنية غنيـة بالمصطلحات العويصة الفهم التى تختص بها كل منظمة . ومما يزيد من صعوبة فهم المعلومات التى تحتوى عليها هذه الواثائق بالنسبة للمنتفعين الثانويين ، ان كثيرا منها مترجم ـ بطريقة غير دقيقة ـ عن اللغات الرسمية الاخرى التى تضطر المنظمة الى استعمالها .. وجدير بالذكـر ان بعض الوثائق لا تتاح للقارىء الا بلغتها الاصلية .

**الخدمات الاعلامية :** انشأ عدد من المنظمات المشتركة بين الحكومات ، وبخاصة الامم المتحدة والسوق الاوربية المشتركة ، مكاتب أعلامية قومية فى المملكة المتحدة لتيسير الوصـول الى الوثائق والمعلومات . وتقـدم الخدمات الاعلامية بالمجان لكل من القارىء المتخصص والعـام . وتنشر المعلومات للاستهلاك الجماهيرى عن طريق مطبوعات مجانية . كما تنشر عن طريق وسائل الاعلام التى يعد لها أنباء وأحاديث واعلانات صحفية . وفى وسع قسم الاستعلامات الموجود عادة فى كل مكتبة أن يرد عـلى الاستفسارات التليفـونية ذات الطابـع العام . أما المعلومات والنصـائح المتخصصة ـ وبخاصة بالنسبة لرجال الاعمال الذين يريدون أن يستخدموا المعلومات أستخداما عمليا ـ فان الذى يتولى تقديمهـا هم المتخصصون من رجال الاعلام .

**نشرات التوعية بالشئون الجارية :** بالاضافة الى المصادر الرسمية للعلومات الخاصة بامور معينة ، نلاحظ ان الاعمال التجـارية والخدمـة العامة يتطلبان معلومات حديثة عن التطورات التى يمـكن أن تؤثر فى مصالحهما وعملياتهما . وهذا ضرورى أيضا بوجه خاص بالنسبة للتطورات التى تجرى داخل السوق الاوربية المشتركة حيث يمكن أن يكون لتشريعات السوق تأثير عميق على الشؤون التجارية والصناعية . وقد أعتـرف الناشرون التجاريون بهذه الضرورة ، فتم اصدار عدد من نشرات التوعية بالشؤون الجارية ذات التكاليف العالية ، تهدف على وجه التحـديد الى تقديم المعلومات اللازمة فى القطاعات الصناعية والتجـارية والخدمـة العامة . وأقدم هذه النشرات وأشهرها وأشملها نشرة « أوربـا » التى تصدرها يوميا « الوكالة الدولية للانباء الصحفية » . ويقال ان مـوظفى السوق انفسهم يقرأونها ليقفوا على مايجرى داخل دول السوق . ومن النشرات الاخرى « انباء المجتمع الاوربى » وهى نشرة شهرية تتضمـن تحليلا لاوجه النشاط ، تنشرها جـريدة « الفايننشيال تايمز » ،

ونشرة « معالم السوق المشتركة » ، وهى نشرة شهرية اعلن عنها حديثا تنشرها « الخدمات الاعلامية للمجتمع الاوربى » ، وتدعى انهـــا تعطى انذارا مبكرا عن نشاط السوق لرجال الاعمال والخدمة العامة . أمـــا « الخدمة الاعلامية الاوربية » فهى نشرة شهرية هدفها اعـــلام السلطات المحلية بالتطورات التى يحتمل أن يكون لها اثر فى الخدمات التى تقدمها . ويلحق بها فى بعض السلطات المحلية نشرا تمحلية للتوعية بالشئـــــون الجارية مثل نشرة « خلاصة أنباء أوربا » التى يصدرها المجلس الاعظم بلندن .

## خدمـــات الكمبيـــوتر

لقد ادخلت ( م م ح ) تحسينات كبيرة فى السنوات الاخيرة على ادارة الوثائق ، وبخاصة استخدام الكمبيوتر . ففى دول السوق الاوربية ــ مثلا ــ ادت مراكز التوثيق الاوربية الى تيسير الوصول الى الوثائق . كما أدى « نظام التوثيق القانونى » الى نتائج مفيدة مماثلة . وقـــد افاد المنتفعون الخارجيون من الفهارس المحسنة للوثائق مثل فهرس وثائق الامم المتحدة أكثر مما أفادوا من نظم المعلومات ذاتها . وقد تم فى بعض الحالات التوسع فى نظم المعلومات المبنية على الكمبيوتر لتيسير الوصـــول الى المطبوعات الخاصة بذلك . والامل كبير فى أن بعض الخدمات مثل نظام المعلومات الدولى للعلوم الزراعية والتكنولوجيا الخاص بمنظمة الاغـــذية والزراعة والنظام الدولى للمعلومات النووية الخاص بالهيئة الدولية للطاقة الذرية سوف تتاح للمنتفعين الخارجيين ، وبخاصة عندما تعمل الشـــبكة الاوربية للمعلومات .

## نتـــائج البحث

يتضـــح مما تقدم أن هذا البحث تنقصه المعلومات التقويمية والكمية عن مدى اقبال المنتفعين على وثائق ( م م ح ) ، والمستويات الفعليـــة لطلب الوثائق واستخدامها وطبيعة هذا الاستخدام .

وفى وسعنا ان نستخلص بعض النتائج عما يحتمل أن يكون لوثائق ( م م ح ) من قيمة حقيقية فى المستقبل بالنسبة لجماعات معينـــة مـــن المنتفعين . ولكن اذا أردنا معلومات عن السلوك الفعلى للمنتفعين ، وجب انتظار نتائج ما لم يتم اجراؤه بعد من دراســـات منهجيـــة حول سلوك المنتفعين .

وقد كان الرأى التقليدى دائما هو أن المطبوعات الرسمية بكافـــة أنواعها تدخل الرهبة فى روع المكتبيين والمنتفعين على السواء ، ولا تجذبهم الى استعمالها بما يتفق مع ماتستحقه محتوياتها . وتؤيد الادلة المتوافـــرة لدينا هذا الرأى . ذلك أن حاجة الذين قصدوا بهذه الوثائق أساسا تتعارض

مع حاجة المكتبيين بوصفهم وسطاء ، كما تتعارض مع حاجة الباحثين والمارسين من رجال العلوم الاجتماعية . ومن الصعب ان نناقض القول بأن وثائق ( م م ح ) هى من أقل مصادر العلوم الاجتماعية استغلالا ، ومن اقلها حظا من التقدير .

ومهما بدا هذا الراى مقبولا ، فمن السذاجة ان يقال ان قلة استعمال الوثائق ترجع الى قلة مستويات العرض . وانه متى تحسنت مصادر العرض وزادت ، ارتفعت مستويات الاستعمال بنفس القدر . وقصارى ما يمكن أن نقوله هو أن بعض فئات المنتفعين تتهيأ لهم وسائل الانتفاع اكثر من غيرهم ، وأن تحسنا محسوسا سوف يترتب على اعادة توزيع المصادر الحالية وحسن استخدامها أكثر مما يترتب على توفير مصادر اضافية .

وسوف نبرز فى بقية هذا المقال بعض العوامل التى تساعد على الاخلال بالتوازن بين العرض والطلب ، ونلخص الاجراءات العريضة التى يؤدى تنفيذها الى اصلاح هذا الخلل .

عندما عينت ( م م ح ) مكتبات الايداع لم تهتم كثيرا بقدرتها على خدمة الجمهور وتيسير الوصول الى الوثائق والمطبوعات . وعلى الرغم من ان المملكة المتحدة مزودة بعدد كبير من مكتبات الايداع بالقياس الى الدول الاخرى ، فان هناك شكا فى أن هذه المكتبات موضوعة فى معاهد ومؤسسات قادرة على الافادة من محتوياتها . صحيح انه من المناسب أن تحفظ وثائق ( م م ح ) فى المملكة المتحدة . ولكن يلاحظ مع وجود هذا العدد الكبير من مكتبات الايداع الموضوعة فى المكتبات القومية والمكتبات المحتفظة بحق الطبع والنشر ، ان هناك اهتماما غير صحى بحفظ الوثائق لا باستغلالها والافادة منها ، مع ما يصاحب ذلك من المشكلات الرهيبة التى تكتنف سبيل الوصول الى الوثائق . وعلى الرغم من أن انشاء شبكة دولية من مكتبات الايداع يمثل استثمارا ماليا كبيرا من جانب المنظمات المشتركة بين الحكومات ، فانه من الغريب انه لم تتم سوى ابحاث يسيرة فى اثر مكتبات الايداع على سلوك المنتفعين ، ومدى ما تحققه هذه المكتبات من اهدافها .

ويلاحظ أن المعروض من الوثائق يراعى فيه جانب المنتفعين بالمكتبات . ولذلك يجب أن يتضمن التقويم المراد اجراؤه البحث فى الوسائل التى تستطيع بها ( م م ح ) أن تجعل وثائقها أقرب منالا للمتخصصين الذين يحتاجون الى الوثائق والمعلومات ولكنهم لا يعتمدون بالضرورة على المكتبات لتزويدهم بها .

والمشاهد فى أوساط المجتمع الاكاديمى أن الطلب ينصب على البرامج التعليمية ، وهو يتخلف عن العرض عادة . وحيثما يهتم الاكاديميون

ببعض الموضوعات كموضوع العلاقات الدولية أو الدراسات الاوربية ، يكون الحافز لديهم قويا واقبالهم شديدا . وفى الجامعات التى لا تدرس هذه الموضوعات يكون الاهتمام ضعيفا ، وهو امر يدعو الى الاسف . وقد دل مسح أجرى فى ١٩٧٨ على أنه فى أربعة عشر مركزا بين الخمسة والاربعين من مراكز التوثيق الاوربية التى أنشئت لغرض صريح هو تنشيط وتيسير البحث فى الدراسات الاوربية لم يهتم شخص واحد بالبحث فى هذا الموضوع . ودل المسح ايضا على أن أكثر من نصف الخمسة والاربعين مركزا لم يمنح درجة جامعية فى الدراسات الاوربية ، وان اكثر من ثلثيها لم يمنح شهادة الدراسات العليا فى تلك الدراسات ، وتبين ان بعض المسلسلات ، وبخاصة ما يعالج منها نشاط المنظمة مثل « نشرة المجتمعات الاوربية » والمسلسلات الاحصائية القياسية ، متداولة نسبيا بين العلماء الاجتماعيين المشتغلين بالتدريس والبحث . اما الدوريات المتخصصة العديدة والكتيبات ذات الموضوع الواحد فهى اقل تداولا بينهم ، وغالبا ما يتجاهلونها . وبالنسبة للعالم الاجتماعى الاكاديمى ( النظرى ) نجد أن وثائق ( م م ح ) تشكل أغنى مصدر للمعلومات الاولية اللازمة للبحث . ولكنها لم تستغل حتى الآن بقدر كبير .

ويلاحظ ان الاجراءات التنظيمية التى يتخذها كثير من المكتبات لاقتناء وثائق ( م م ح ) لا تجدى نفعا فى تيسير أو تشجيع استخدامها والانتفاع بها . وعلى الرغم من أنه لا توجد مكتبتان قد اتخذنا حلولا متماثلة لهذه المشكلة ، فمن الواضح ان الحل الصحيح يقتضى تخصيص عدد كاف من قدامى الموظفين لمراقبة تطوير الاجراءات المناسبة لمعالجة المشكلات التى تثيرها وثائق ( م م ح ) . وهنا أيضا مجال واسع للبحث فى سير العمل بالمكتبة ، ووضع توجيهات نموذجية لتنظيم وثائق ( م م ح ) .

ولا شك ان مستوى الانتفاع بوثائق ( م م ح ) يرتفع ارتفاعا ملحوظا بوجود وسطاء من أهل الخبرة فى البيئات المكتبية . ففى وسع هؤلاء الوسطاء أن يقللوا من المشكلات التى تواجه المنتفعين الى أدنى حد اذا قاموا بدور الوسيط بين القارىء والمواد التى يطلبها ، وقدموا النصح والتوجيه القائمين على الخبرة والتجربة . أما المنتفعون الذين لا يرتادون المكتبات ولكنهم يحتاجون الى المعلومات ففى وسعهم أن يستفيدوا من المساعدة المتخصصة التى تقدمها المكاتب الاعلامية التابعة للمنظمات ، والمصالح الحكومية ، وغيرها . ومن الواضح ان هناك مجالا لتيسير هذه الخدمات . ويجب على المكتبات بالذات أن تكون على استعداد لتوفير ما هو اكثر من المساعدة الفنية المعدومة أو المنقطعة أو المؤقتة التى توجه الآن لخدمة القراء . ويجب ايضا توجيه التعليم المهنى نحو زيادة

التخصص . واعداد الافراد المدربين . وذلك باعطاء هـذا الموضوع مكانا بارزا في المناهج الدراسية وبخاصة عن طريق ادخال المواد الاختيارية الخاصة فى الدراسات العليا . ويجب على ( م م ح ) ذاتها ، والمنظمات المهنية أن تضيف الى ذلك اعداد دراسات ومحاضرات للمسئولين عن تناول واستغلال الوثائق الدولية .

وعلى الرغم من أن مجال العمل واسع أمام هؤلاء الوسطاء ، فان قيامهم بتقديم الخدمات الاعلامية للمنتفعين من أهم الامور . ذلك أن الرجل الاكاديمى كثيرا ما يكون جاهلا بأعمال ( م م ح ) فى هـذا المجال . فضلا عن جهله بمطبوعاتها . واذا كان رجل الاعمال أو رب الصناعة يعرف ما يريد ، فانه لا يعرف غالبا أين يجد ما يريد .

وتميل ( م م ح ) بسهولة الى الاعتقاد بأن مسئولياتها العامة تنتهى عند نشر وثائقها على نطاق واسع عن طريق مكتبات الايداع ، وقوائم التوزيع المجانى . وهى تعنى بطرق التوزيع والعرض ، أكثر مما تعنى بما يحدث للوثائق عند وصولها الى المكان المقصود . ولذلك يجب على ( م م ح ) أن تقوم بدور اكثر فاعلية فى توفير مجموعات الايداع ، وان تلقى نظرة حانية ورحيمة — ونظرة نقدية اذا دعت الضرورة — على الطريقة التى تعامل بها الوثائق ، وان تكون على استعداد لسحب حق الايداع أو اعادة تخصيصه اذا لزم الامر . ولا شك أن الاموال المخصصة حاليا لاكداس الاوراق التى يبدو أنه لا نهاية لها يمكن أن تنفق بطريقة اجدى على تدبير وسائل فعالة لاستغلالها والانتفاع بها على الوجه الصحيح .

ومن الواضح أن ( م م ح ) قد فشلت — عند تصميم وتنظيم وثائقها — فى مراعاة احتياجات المنتفعين الثانويين الذين يحتاجون الى هذه الوثائق . ولنأخذ التنظيم الببليوغرافى على سبيل المثال . اذ نجد أن عدم الاخذ بالمعايير التقليدية المسلم بها بوجه عام . وسوء حالة الفهارس ، والتنظيم والعرض الداخلى لا يبدد ما تشتهر به الوثائق من التعقيد وعدم الجاذبية ، ذلك أن التنظيم الببليوغرافى غير الدقيق يجعل من السهل جدا أن تختفى بعض الوثائق ذات الاهمية دون أن يلحظها أحد كما يجعل من الصعب جدا تتبع المواد المعروفة وتحقيق تفاصيلها الببليوغرافية . ولذلك يجب على (م م ح ) أن تدرك أن تيسير الوصول — ماديا وعقليا — الى المعلومات التى تحتوى عليها الوثائق يعادل فى أهميته التفكير فيها واعدادها ونشرها . كما يجب بذل الجهود الصادقة لتعريف العملاء بالوثائق ، وتوفيرها بما يغطى الطلب ، ومراعاة حداثتها ، والاكثار من كتالوجات البيع ، وتوضيح وتبسيط شبكة البيع والتوزيع وهما امران يتصل احدهما بالآخر .

رقم الايداع ٤٧٣

مطابع شركة الاعلانات الشرقية

# المجلة الدّولية للعلوم الاجتماعية

# INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL




العدد الرابع والأربعون - السنة الحادية عشرة

يوليو/سبتمبر ١٩٨١

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

اليونسكو




العدد الرابع والأربعون
السنة الحادية عشرة
يوليو / سبتمبر ١٩٨١

تصدر عن :

مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو

١ - شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون: ٧٤٢٥٠٢

رئيس التحرير

عبد المنعم الصاوى

هيئة التحرير

د . مصطفى كمال طلبه
د . السيد محمود الشنيطى
د . محمد عبد الفتاح القصاص
عثمان نويه
صفى الدين العزاوى

الإشراف الفنى

عبد السلام الشريف

محتويات العدد

# الافتتاحية

لم يكن من السهل علينا تجميع مقالات هذا العدد ، لأن الباحثين لم يوجهوا في الأيام الأخيرة سوى اهتمام قليل الى « العمل » ذاته ، باعتباره نشاطا انسانيا ، وضربا من الايديولوجية ، ونظاما للقيم ، وذلك على الرغم من كثرة المواد المتعلقة بالعمالة ، والبطالة ، ونقص العمالة ، والعلاقات الصناعية ، وكل مايدور حول كلمة « العمل » . وترتب على ذلك تعذر معرفة الكتاب الذين يستطيعون تقديم أبحاث هامة عن هذا الموضوع . ونحن نرجو أن يجد القراء هذه المقالات أكثر امتاعا لهم ، بفضل ماتبرزه من الأبعاد التى أغفلها الكتاب ، الى حد ما ، فى الأبحاث الدائرة فى الوقت الحاضر .

وان الانسان ليبحث عبثا عن مادة تحت عنوان « العمل » في دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية ( ١٩٦٨ ) ، وقاموس العلوم الاجتماعية (جولد وكومب ، ١٩٦٤ ) والطبعة الرابعة عشرة من دائرة المعارف البريطانية ، ودائرة معارف تشيمبرز ( ١٩٥٥ ) . وتشير موسوعة كولومبيا الجديدة ( ١٩٧٥ ) الى الفيزياء والميكانيكا فقط تحت مادة « العمل » . فى حين أن موسوعة بروكهاوس ( المجلد الأول ، طبعة ١٩٦٦ ) أدرجت مادة قصيرة تحت عنوان « العمل » تتضمن مبحثا فرعيا عن مكان العمل فى النظرية الاقتصادية ، يليها ٢٣ صفحة خصصت لمفردات مشتقة من العمل مثل « عامل» و « وقت العمل » .

بيد أن الطبعة الخامسة عشرة من دائرة المعارف البريطانية ( المجلد ١٩ ، ١٩٧٤ ) تحتوى على مقال بعنوان « العمل ، تنظيمه ، كما يحتوى القاموس الأسبانى للعلوم الاجتماعية ( المجلد ٢ ، ١٩٧٦ ) على مقال بعنوان « العمل ، العامل » . وقد استهلت دائرة المعارف الفرنسيه ( المجلد ١٦ ، ١٩٦٨ ) مقالها عن « العمل » بعبارة يشوبها شيء من التناقض هذا نصها :

« لقد قيل أكثر من مرة ان ظهور كلمه « العمل » حديث نسـبيا ۰۰۰۰ اذ لم يحدث فى أى وقت مضى أن أصبح العمل يوجه المجتمع كما هو الحـال اليوم ، حتى حينما كان العمل فى الطبيعة أظهر ما يكون ، وتقسيم العمل أكثر ما يـــكون تنظيما وتنسيقا » أ هـ ۰

واذا صح ذلك ، فان هذا الاكتشاف يبدو أيضا أنه تم متأخرا الى حدما ۰ ذلك أن قاموس تاريخ الأفكار ( نشره بى ۰ فينر ، نيـويورك ،١٩٧٣ ، المجلد الرابـــع ) يحتوى على مقال شائق عن « العمل » بقلم فيلبس بوتاجلليا ، مؤلف كتاب « فلسفة العمل » ( بولونيا ، ١٩٥١ ) ، يلفت فيه النظر أيضا الى عدد من الكتب المغموزة منها كتاب ألفه هـ ۰ افيرون بعنوان فلسفة العمل ( باريس ، ١٩٦١ ) ، وكتاب « لاهوت العمل » لمؤلفه م ۰ ر ۰ شينو ( شيكاغو ، ١٩٥٥ ) وكتاب « فلسفة العمل لمؤلفه س ۰ كوانت ( بتسبورغ ، ١٩٦٠ ) وكتاب « فلسفة العمل » لمؤلفه ج ۰ طيودولى ( مدريد ١٩٥٤ ) ، وكتاب « أربيت أوند بلدونج » لمؤلفه هـ ۰ فينستك ( هيدلبورج ، ١٩٥٤ ) وكتاب روح العمل الانسانى ، لمؤلفه س ۰ فيزنـــكى ( بريشيا ، ١٩٥٤ ) ومن ذلك يتضح أن الفلاسفة في عدد من البلاد لم يفتهم معالجة فكرة العمل فى السنوات الأخيرة ۰

وقد سارت هذه المجلة على غرار هذا الاهتمام العام بالعمل ۰ فمنذ عشرين عاما فقط خصصنا عددا لموضوع « النواحى الاجتماعية للفراغ ( المجلد ١٢ ، عـــدد ٤ ، ١٩٦٠ ) ، باعتباره في ذلك الوقت ــ كما لا يزال حتى الآن الى حد كبير ــ مشـكلة ملحة تواجه المجتمعات الصناعيه حيث يعتبر العمل والفـراغ وسيلتين منفصـــلتين لقضاء الوقت مع ملاحظة أن الأخير يميل الى الزيادة فى حين يميل الأول الى النقصان ۰ وفى سنة ١٩٧٥ ظهر عددنا عن « Professionalismin flux » ( المجلد ١٠ ، عدد ٤ ) ولكن العمل المهنى كما قال جون رسكن حســبما ذكره بيتر أنطونى فى هذه الصفحات ، هو فى جوهره ضرب من اللعب الوحشى ، أو هو « أساس القوة ، طبقا لرأى آخر قال به جبرائيل جيارماتى ، فى العدد السابق ۰ وقد عدنا الى استعمال خاص لكلمة الفراغ فى أوائل هذا العام وذلك فى عـددنا عن تشريـح السياحة ( المجلد ٣٢ ، عدد ١ ) ، ونحن الآن فقط نواجه موضوع العمل وأيديولوجيته وقيمه ، بصفة مباشرة ۰

ويأتى اهتمامنا الحاضر فى وقت مناسب لأسباب عدة ، أهمها : ازدياد التناقض بين المبادىء المعلنة عن العمالة الكاملة ، وحماية العمل أو « حق العمل » ، وبين قدرة الاقتصاد على توسيع سوق العمل الرسمى واستيعاب كل من يطلبون العمل ۰ ومنذ العشرينيات ــ وبقدر أكبر بعد الحرب العالمية الثانية ــ أصبحت العمالة تحتل بؤرة الاهتمام فى البلاد الصناعية ، فى حين يعد التوسع فى العمالة الرسمية فى العـــالم الثالث مؤشرا هاما على العصرية ۰ ولذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن كانت منظمــة العمل الدولية هى الوحيدة من بين الأجهزة المتخصصة التابعة للأمــم المتحـــدة التى أنشئت الى جانب عصبة الأمم ، لتصبح اليوم أقدم أعضاء أسرة الأمم المتحدة ۰ يضاف

الى ذلك أن الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذى أقرته الأمم المتحدة كمثل أعلى مشترك تعمل على تحقيقه كافة الشعوب والدول ينص في مادته الثالثة والعشرين على مايلي :

١ ـ لكل فرد الحق في العمل ،وحرية اختياره بشروط عادلة ومناسبة ، كما أن له حق الحماية من البطالة •

٢ ـ لكل فرد الحق في تقاضي أجر متساو عن العمل المتساوى ، دون أى تمييز •

٣ ـ لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل ومناسب يكفل له ولأسرته حياة لائقة بكرامة الانسان . يضاف اليه ـ عند الاقتضاء ـ وسائل أخرى للحماية الاجتماعية •

٤ ـ لكل فرد الحق فى انشاء النقابات والانضمام اليها حماية لمصالحه •

وقد وردت أحكام مماثلة في دساتير وقوانين كثير من الدول . وهى تتعارض بشدة مع الاتجاهات التى تنص عليها ـ مثلا ـ احدى مواد ميثاق العمل الذى أقرته حكومة ايطاليا الفاشستية فى ٢١ أبريل ١٩٢٧ ونصها « العمل لا يكسب حقا : انه واجب اجتماعى ، وهو بهذا الاعتبار وحده يستحق اهتمام الدولة وحمايتها • ناهيك بالعبارة المكتوبة على أبواب معسكرات الاعتقال النازية ، وهى عبارة تدل على منتهى الاستخفاف وعدم الاكتراث ألا وهى « العمل سبيل الحرية » •

واذا أمكن التعبير عن مثل هذه الآراء المختلفة اختلافا أساسيا ، خلال القليل من عشرات السنين ، بدا لنا ان دراسة ايديولوجية ومعنى العمل على مدى التاريخ أمر جدير بالاهتمام • وقد قام بهذه الدراسة فى هذا العدد ستارفوس فوترياس فألقى نظرة على حقبة طويلة من التاريخ أما بيتر انطونى ، وألبرت نشيرنر ، فقد قاما بدراسة العمل فى الفترة الأخيرة والمعاصرة • ويمكن القول بأن سنة ١٨٤٤ هى الحد الفاصل الذى ظهرت فيه الأبحاث الحديثة فى العمل ، نظرا لأنه نشر فيها مؤلفان رئيسيان فى هذا الموضوع : الأول بقلم فردريك انجلز وعنوانه : حالة الطبقة العاملة فى انجلترا وهو يتضمن وصفا شهيرا للعمل فى المصانع ، والآخر بقلم كارل ماركس بعنوان « المخطوطات الاقتصادية والفلسفية » ، ١٩٤٤ ، الذى شرح فيه نظرية اغتراب العمل • ومن الأمور الهامة أيضا ظهور كتاب « تقسيم العمل فى المجتمع » (١٨٩٣) لاميل دوركهايم ، وهو يعد من أمهات الكتب الأولى فى علم الاجتماع • وقد أفتتح المؤلف كتابة بمناقشة أسس التضامن الاجتماعى ثم مضى يحلل الارتباط السلبى ظاهرا بين التقدم الاقتصادى ، والسعادة ، مقيسا بمعدلات الانتحار ، وبذلك أدخل دوركهايم فكرة القلق فى علم الاجتماع ، ثم بسط هذه الفكرة بطريقة أوفى فى كتاب سائد مماثل عنوانه « الانتحار : دراسة فى علم الاجتماع » ( ١٨٩٧) فقال ان القلق يرقى الى مرتبة الاغتراب باعتباره أحد المفاهيم الرئيسية التى تصدق على العمل وتقييمه فى المجتمع المعاصر •

وفى ختام كتابه فند دوركهايم « الوهم » القائل بأن الشخصية تكون أقرب الى السلامة اذا لم يتم تقسيم العمل . وزعم – خلافا لذلك – أن تقوية الشخصية الفردية والسعى وراء مجتمع عالمى ( عن طريق الوحدات الكبيرة التى تضم وحدات صغيرة ) يتوقفان على زيادة تقسيم العمل حيث قال : ان المثل الأعلى للاخاء الانسانى لا يمكن أن يتحقق الا بقدر ما يتحقق تقسيم العمل » . ويستقبل الباحثون هذه الفكرة اليوم بكثير من الحذر لنفس الاسباب التى ألقت ظلال الشك على قدرة التخصص القومى ، والتجارة العالمية ، على تعزيز السلام العالمى والوفاق الاقتصادى ، بطريقة تلقائية .

ولم تظهر العمالة – كاصطلاح فنى ومفهوم مستقل – الا منذ نحو ١٠٠ سنة ، حتى فى البلاد الصناعية . ولم يدخل نقيضها المقابل – وهو البطـــالة – فى دائرة المعارف البريطانية الا فى طبعة سنة ١٩١١ . فى حين أن اصطلاح « البطالة المقنعة » ابتدعه جون روبنسون فى سنة ١٩٣٦ ، ولكن ما وصفه جونار ميردال « بالانقلاب الدرامى » فى مفهوم العمل فى العالم الثالث ، لم يحدث الا فيما بعد ، قال : « ان الاهتمام بالبطالة ، ونقص العمـــالة . وضرورة خلق فرص العمـــل – وهو جوهر الاصطلاحات الجديدة – لم يظهر الا بعد الحرب العالمية الثانيـــة . أما فى الأزمنة السابقة ، فان الاهتمام الأكبر قد انصب على النقص المستمر فى العمل الذى واجهته حكومات المستعمرات وارباب العمل من الافراد » .

واذا كان الاتجاه السابق مبنيا على الافتراض الضمنى بأن الشعوب غير الغربية لاتميل الى العمل ( وهو ما أسماه العالم الاجتماعى الماليزى س . ه العطاس « خرافة المواطن الكسول » او مبنيا على ان تدريبهم على الاعمال العصرية عقبة كؤود لا يمكن تذليلها ، فان الاتجاه اللاحق ينظر الى العمل على أنه مورد يمكن استغلاله قصدا وعمدا عن طريق خلق « العمالة » . وفى رأى ميردال أن مجموعة من المفاهيم تكمن وراء هذا النقل غير الواقعى لايديولوجية العمل .

ويستشهد العالم الاجتماعى السرى لانكى – رالف بيريس فى مقـال له بعنوان « الجماهير الكادحة » بأدلة كثيرة يخلص منها الى قوله :

« يظهر أن المخططين فى البلاد المتخلفة يحاولون تطبيق أخلاقيات العمل الشاق ، والانضباط الصناعى التى اعتقدوا أنها متاصلة فى الثقافة الغربية ، على الرغـم من كونها مجهولة تماما فى الاقتصاد القبلى السائد فى بلدان آسيا وأفريقيا ... وعلى ذلك يرون أن السياسة الاقتصادية يمكن تبريرها بتطبيق أخلاقيات العمل المعروفة فى الغرب ، وحمل الناس على اتباعها . ولكن الناس فى البلاد المتخلفة قد يرغبون فى الحصول على الراديو دون أن يبذلوا جهدا لحيازته ... ان الرغبة المفرطة فى الحصول على السلع الاستهلاكية دون قدرة أو رغبة مماثلة لمحاولة الحصول عليها قد تحمـل الفلاحين على بيع محاريثهم وثيرانهم لكى يحصـلوا على الراديو ، كمـــا يحملهم على انتهاج سلوك سيكولوجى منحرف كحب السلع الاستهلاكية الى درجة العبادة » أ هـ .

ونحن نشك في أن تكون أخلاقيات العمل الغربية سلعة صالحة للتصدير ، لأن هذه الأخلاقيات ترتكز على تقاليد ثقافية ودينية ، وبخاصة التقاليد البروتستانتية المتطرفة ( كما حللها ماكس فيبر خاصة في كتابه الأصيل الموسوم : الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية ( ١٩٠٤ ـ ٥ ) ، و ( ٠ هـ تاونى فى كتابه « الدين وقيام الرأسمالية » ( ١٩٢٢ ) ، وكما حللها من الناحية السيكولوجية ديفيد ماكليلاند فى « المجتمع العامل » ( ١٩٦١ ) ٠ ويؤيد ذلك ما تشير اليه الشواهد من أن الديناميكية التاريخية السارية فى المجتمعات المختلفة هى التى تؤدى الى اختلاف تقدير لعمل ، وأدائه بروح الجد ، كما نشير الى أن هذه الاخلاق لا يمكن استيرادها من الخارج ٠ ولذلك فان نجم أخلاقيات العمل يبدو فى هبوط حاليا فى اليابان فى حين أنه فى صعود فى بعض البلاد مثل الجمهورية الكورية ، وسنغافورة ٠ وبعض أجزاء البرازيل ٠

ولاشك أن العمل فى أساسه هو محور النشاط الانسانى ٠ ولايكاد يصح القول بأن هناك عملا لراهب يعيش بمعزل عن العالم ، وكل ما يبذله هذا الراهب من جهد للابقاء على حياته انما هو صورة مجردة من التفاعل الانسانى ٠ وانك لتجد فى المجتمعات السابقة على عهد الصناعة أن العمل وان كان شاقا أو مملا ، وغير مجز ، يرتكز على المعاملة بالمثل والعبادة الدينية ، وأعراف الجماعة ، وما شابه ذلك ٠ ولذلك كان فى أغلب الاحيان عارضا ومؤقتا لايختلف عن غيره من أوجه النشاط ٠ ولم يكن هناك بالضرورة انفصام حاد بين العمل ، واللا عمل ، من حيث الزمان أو المكان ، كما يبين لنا ايريك شويمر فيما يلى ٠ ويحكى لنا ف ٠ بناتيا ، واينيد شلد كروت فى هذه الصفحات بعض الآثار المترتبة على ما يقوم به الرجال والنساء من أعمال ٠ وجدير بالذكر أن العمل الموجه واللانهائى الذى ينهمك فيه العامل عددا منتظما من الساعات اليومية فى مكان مخصص لهذا الغرض ، وفى صحبة قوم لا رابطة بينهم سوى الرابطة التى توجد فى مكان العمل ذاته ، يرتبط بظهور الصناعة ، كما يرتبط الى حد كبير بالتحول عن العمل الذى ينظمه العرف ولايجارى عليه بأجر ، الى العمل بموجب عقد فى مقابل أجر أو مرتب ، أو كما قال تونيز ( ١٨٥٥ ـ ١٩٣٦ ) التحول من طور الجماعة الى طور المجتمع ٠

ويمكن القول أيضا ، بأن الأزمة التى يبدو فى الوقت الحاضر أنها تؤثر فى العمل وقيمه فى المجتمعات الصناعية المتقدمة هى نتيجة اصطباغه بالصبغة الدنيوية الشاملة ٠ وربما كان من الخطأ أن نشير الى فقدان العمل لأى معنى فى هذا الصدد بحجة أن العمل فى حد ذاته لم يكن يعنى شيئا قط أكثر من أنه وسيلة لتحقيق غرض من الأغراض ٠ ولكن طالما كان للعمل معنى سام ذو طابع اجتماعى أو مقدس ، حق لنا أن نقول انه اكتسب معنى بطريقة غير مباشرة ٠ وحيث ان الأمر لم يعد كذلك فان محاولة اضفاء قيمة ذاتية على العمل يصطدم ببعض الاعتبارات النفسية ٠ وقد عبر سيجمون فرويد عن ذلك بعبارة لاذعة حيث يقول :

« الناس لا ينظرون الى العمل باعتباره طريقا للسعادة ، نظرة سامية · وهم لا يسعون وراءه كما يسعون وراء الفرص الأخرى التى تتيح لهم اشباع اللذات · فالسواد الأعظم من الناس لا يقومون بالعمل الا اذا أرغمتهم الضرورة ، وكراهية الانسان للعمل على هذا النحو تؤدى الى أعقد المشكلات الاجتماعية » أ هـ ·

ويظهر أن الناس قد أثقلوا كاهل العمل بمالاقبل له به ، وتوقعوا أن يعود بفوائد جمة من الناحية النفسية على الأغلبية الساحقة التى لا ترضى عنه · يضاف الى ذلك أن العمل ينطوى على كثير من الآلام والضغوط والصراعات النفسية التى يمكن أن تعزى اليه بسهولة ، وان لم تنشأ عنه مباشرة · وفى وسعنا أن نقول أن كل من كلفوا أنفسهم عناء الكتابة عن العمل هم من طائفة المتحمسين الذين يجدون لذة ومتعة فى الخلق والابداع ، كما تؤيده سير بعضهم أمثال : ماركس وفرويد · ولذلك ، فان الشواهد المستمدة من أحاديث تلك « الأغلبية الصامتة » من غير المتحمسين للعمل تعارض أقوال الطائفة السابقة · ومن الممكن — على الأقل — اقناع الكثيرين ممن لايحلمون بتدوين أفكارهم على الورق ، بالتعبير عن هذه الأفكار شفهيا ·

واليك ما تقوله امرأة فرنسية تعمل فى خط الانتاج ( التجميع ) : « أنت تعرف أن العمل يحطم الجسم كما يحطم الرأس أيضا · اننى لا أستطيع الاستغناء عن هذا العمل القذر · والواقع أن العمل هو بمثابة مخدر لى ، أليس هو أسوأ المخدرات على الاطلاق ؟ بلى ، انه يعمل عمله فينا · وعلى الرغم من أنى جئت هنا لآكل ، فانى أود لو صحت بصوت أعلى من صوت الآلة وأقول « لا عمل ، لا عمل بعد اليوم ! » أ هـ ·

ويقول ستدز تركيل ، فى مقدمته لهذه المجموعة من الأحاديث المسجلة التى أجراها مع ١٣٣ أمريكيا حول أعمالهم ، والتى تلقى تقديرا واسع النطاق :

« لما كان هذا الكتاب يدور حول العمل ، فانه بطبيعته يدور حول العنف — العنف الواقع على الجسم ، والواقع على الروح ··· انه يدور فوق كل شيء ( وتحت كل شيء ) حول ضروب المذلة والهوان التى يلقاها العامل ···· انه يدور أيضا حول البحث عن المعنى اليومى كما يدور حول القوت اليومى ، وحول التقدير الذى يلقاه العامل ، وحول النقود التى يحصل عليها ، حول التمتع بالحياة ، لا الموت الذى يستمر من يوم الاثنين الى يوم الجمعة · هناك بالطبع تلك الفئة القليلة من السعداء الذين يجدون لذة فى عملهم اليومى ، أما الأغلبية العظمى فانها تخفى سخطها واستياءها · ان كلا من أصحاب الياقات الزرقاء ( المهن القذرة ) وأصحاب الياقات البيضاء يجأرون بالشكوى من العمل · يقول عامل اللحام : « اننى عبارة عن آلة » · ويقول صراف البنك وكاتب الفندق « أنا طير محبوس فى قفص » ويقول عامل الصلب « أننى بغل » ويقول موظف الاستقبال « فى مقدور الحمار أن يفعل مثل ما أفعله » · ويقول العامل المهاجر « اننى أدنى قيمة من آلة المزرعة » وتقول عارضة الأزياء « أنا دمية » · ويردد كل من أصحاب الياقات البيضاء والزرقاء عبارة واحدة :

« نحن كالانسان الآلى » · أما المحاسب الصغير فيردد بلهجة اليأس « ليس لدى ما أتحدث عنه » أ هـ ·

ويضيف تركيل قائلا :

« خلال السنوات الثلاث التى قمت فيها بالبحث انتابتنى الدهشة من الأحلام الغريبة التى راودت خيال الأشخاص العاديين · فمهما كانت الظروف محيرة ، ومهما كانت اللغة الرسمية خادعة ، فان الذين نسميهم أناسا عاديين يعتقدون أن العمل الذى يزاولونه يشعرهم بقدر أنفسهم ·

وعندما يفقدون هذا الشعور يحل بهم اليأس ، كما يقول عامل يابانى موسمى ، يعمل فى مجال الصناعة :

أننى أموت نفسى · ترى كم يطول عمرى ؟ اننى لم أعد أومن بشىء · لست ماهرا أيضا فى عملى · ان حياتى عبارة عن سلسلة من الاعمال الرتيبة : أستيقظ من النوم .

« اننى مشوه · أحمل وجها يشبه وجه الخاسر الذى فقد كل شىء من المؤلم ثم أتوجه الى المصنع ، ثم أعود لأنام ، وأجر جسمى المتعب لكى أصل فى الوقت المحدد لابدأ العمل · ليست حياتى سوى الانقياد التام لحكم المصنع · لقد ضاعت حياتى دون أن أشعر » أ هـ ·

ونستطيع أن نستشف من هذه الاقوال بغض العمل ، والشعور بالغربة والقلق كما نستشف رفض العمل باعتباره وسيلة عقيمة للبحث عن درجة من الوفاق والانسجام بين المجهود المقدر ، والاحتياجات الشخصية ، والمركز الاجتماعى · وقد وصل هذا الوفاق والانسجام الى مرتبة الكمال النسبى فى ظل الظروف التى سادت فى بعض المدن الأوربية ابان القرنين الثالث عشر والرابع عشر عندما ظهرت الحرف اليدوية فى ظل تنظيم الطوائف الحرفية · وقد عرف س · و · ملز الاحتراف بأنه نموذج مثالى للعمل اللذيذ التى يمتاز بست سمات واضحة :

« لا حافز على العمل سوى صنع المنتجات · ولامعنى لتفاصيل العمل اليومى ، ولكن هذه التفاصيل ليست منفصلة فى ذهن العامل عن نتاج عمله · ثم ان العامل حر فى الاشراف على عمله · وبذلك يستطيع الصانع الحرفى أن يتعلم من عمله ، كما يستطيع أن يستخدم قدراته ومهاراته فى مزاولة هذا العمل · وليس هناك انفصال بين العمل واللعب ، أو بين العمل والثقافة » أ هـ ·

ولا شك أن المحاولات العديدة التى بذلت منذ الثورة الصناعية لاحياء أخلاقيات الحرف تشهد بالجاذبية المستمرة التى تتسم بها النظرة المتكاملة الى العمل ، السائدة فى عهد الحرف · ولكن لا يحتمل أن يعود الناس الى ممارسة هذه الحرف على نطاق المجتمعات الصناعية الكبيرة · ولذلك يجب البحث عن حلول مختلفة · وتبين المقالات المنشورة فى هذا العدد بعض هذه الحلول ، وبخاصة مقال فرانك أدلر · ويلفت مارك أ · لوتز النظر الى الحوافز الضيقة النطاق التى قام على أساسها النظام التقليدى

للاقتصاد فى حين يرى تداشى هنامى ، أن عجز النقابات عن حماية مصالح العمال والجماعات غير المنظمة يدل على موطن القصور فى التفكير الاقتصادى ٠

ويظهر أننا اذا مضينا فى منطق الوظائف الى حد غير معقول ، فان منطقا مضادا من العمل غير الرسمى يميل الى الظهور ، وبخاصة عندما تصل تكاليف انشاء أحد أماكن العمل - وبالتالى توفير فرص العمالة - الى حد معين ٠ ومن هنا نجد أن العمالة والعمل متعارضان الى حد ما ٠ فالأولى عبارة عن ميزة ، فى حين أن العمل يؤدى بطريقة غير قانونية ، أو يستمر ( وبخاصة فى العالم الثالث ) بالطريقة التقليدية فى دائرة منفصلة تماما عن قطاع العمالة الحديث ٠ ويمكن قياس مدى الانفصال بين العمالة والعمل من تقرير يقول أن نحو ١٣ مليونا فقط من جملة القوى العاملة البالغ عددها نحو ١٦٠ مليونا فى الهند يمكن أن يعتبرون من الناحية الفنية متمتعين « بالعمالة » ( الرسمية ) ٠

وماذا عن مستقبل العمل ؟ فى وسعنا أن نقول - دون الخوض فى تنبؤات محفوفة بالمخاطر ، وتقرير أحكام عامة لا معنى لها - ان بعض العلوم مثل علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، وعلم النفس ، وعلم الاقتصاد وكذلك العلم الحديث المعروف باسم « الارجونوميقا » ( = التكنولوجيا الحيوية ) تعنى بالعمل وكافة الظواهر المحيطة به أعظم عناية ، وفضلا عن ذلك فانه كلما تطورت الاحصاءات ، أمكن تحليل عدد كبير من الأبعاد المتصلة بالعمل مثل الالتزام بالعمل ، وموازنة الوقت ، ونوعية الحياة العاملة ٠ ومن المحتمل أن يؤثر فى قيم العمل وايدلوجيته وظروفه ، كثير من الاتجاهات الحالية والناشئة كالاتجاه نحو القيام ببعض الأعمال على نطاق صغير ، وتوطين العمل بشكل أكبر ، وتضاؤل الحاجة الى التجاور والاتصال ، والانتقال الشخصى بفضل التحسن الذى طرأ على وسائل المواصلات البعيدة ، وانتهاء دور العمل الاجتماعى والجنسى ، والمطالبة بالمرونة فى ساعات العمل ٠ ويرى بعض المراقبين امثال أيرتش فروم أن اصلاح العمل أمر ضرورى لاعادة بناء المجتمع الصناعى ، والخلاص من الانسان الآلى ، بينما يتطلع غيره الى الاستغناء عن العمل كعامل أساسى فى الحياة البشرية ٠ وكما يقول بيتر أنطونى فيما يلى : لاتوجد بدائل سريعة من العمل ، ولكن طوره التاريخى التالى قد يكون جديدا وحافلا بالتجارب على نحو لم يشهد الانسان له مثيلا حتى الآن ٠

# أيديولوجية وقيم




هناك اتجاهان عالميان يحكمان وضع العمل فى الوقت الحاضر : الاتجاه الكلاسى والاتجاه الرومانسى ، فأما الاتجاه الكلاسى ، وهو ما يمكن أن نصفه بالواقعية ، فانه يتناول العمل فى واقعه الاجتماعى الغالب ، بينما يعلى الاتجاه الرومانسى من النزعة الانسانية للعمل ·

وقد ساد هذا الاتجاه الكلاسى ، الذى أبدعه ارسطو ذاكسينوفون وتمثله ستيشرون والرومان قديما عالم الاقتصاد الحديث ، وغدا حجر الزاوية فى الرأسمالية الحديثة التي صاغت بكل مالها من قوة وفاعلية حضارة العصر التقنية والصناعية ·

ويبدو هذا الاتجاه الكلاسى أو الواقعى ، على ما نقوله ، فهما تقوم عليه منظمات العمل في كل من الشرق والغرب ·

فاذا عدنا الى الماضى بداية من هزيود الى سينيكا حتى أولئك المبشرين القدامى بالعمل ، نرى الاتجاه الرومانسى قد سلك سبيله فى المسيحية وفى تعاليم آباء الكنيسة ممن مجدوا النزعة الانسانية للعمل ، وانحدر منهم الى ائمة اليوتوبيا حتى بلغ ذروته فى الاشتراكية ولدى المفكرين الانسانيين فى الغرب ·

## الكاتب: ستافروس ثوتيراس

الأستاذ بمدرسة باتديوس للعلوم السياسية بأثينا ، ومدرسة الدراسات العليا للصناعة في بيريه ، ومدرسة الدراسات العليا للاتصال اللاسلكي في أثينا ·
تناول في كتاباته مشكلات التشريعات العمالية والسياسية والاجتماعية والعلامات المهنية · والطبقة العمالية الناشئة والحركة النقابية · وقد كتب هذا البحث لمؤتمر الجمعيات الدولية لنقاد الأدب » في أثينا في ٨ اكتوبر ١٩٧٩ ·
وعنوانه ٣٣ ماكريوني ، أثينا ·

## المترجم د· حسين فوزى النجار

مستشار التعليم سابقا والأستاذ غير المتفرغ والزائر بالجامعات المصرية والعربية والأمريكية ، له أكثر من أربعين مؤلفا ومترجما في التاريخ والسياسة والفكر الانساني غير عدد من البحوث والدراسات والمقالات للمجلات العلمية والصحف السيارة في مصر والخارج ·


---

**الاتجاه الكلاسي للعمل :**

اتسم العمل الانساني في ظل القانون الروماني بسمتين : وكان الكراء هو البداية ثم كان الاسترقاق والعمل الحر ، وهو ما يقوم دون الآخر على التعاقد ·

ويقال ان الرومان هم الذين وضعوا هذه التفرقة بين الاسترقاق والعمل الحر . وان نجمت عن التوسع في استخدام الارقاء في العالم القديم ، وما كان من عزوف عن العمل ، منذ رأى الأغريق أن الاسترقاق لايناسب الرجل الحر ، وهو رأى يحتاج الى بعض التمحيص ، ففي هذا العالم الهيليني كان الرق ظاهرة طبيعية ، أسهب النصوص القديمة في الحديث عن ضرورتها ·

وكان الرق ـ كما يقول جلوتز ـ اما رقيقا بالمولد ، أو أسير حرب ، أو محكوما عليه بالاسترقاق · وما كان للمجتمع حينذاك غنى عن الرق ·

وقد حفلت اليونان القديمة بكثرة من الارقاء ، وكان في أتيكا وحدها قبيل حرب البلوبونيز ١٢٥ ألفا من الأرقاء ، ولم يكن تعداد أثينا حينذاك ليزيد عن مائة ألف ،

وكان من هؤلاء الارقاء خمسون ألفا يعملون فى الحرف اليدوية بينما يعمل الآخرون فى المناجم تحت ظروف قاسية ، وكان للمواطن العادى من أصحاب الدخـول المعقولة عبد أو اثنان ، بينما يملك الأثرياء العشرات منهم •

ويقدر بيلوش عدد الارقاء فى أتيكا قبيل الحرب البلوبونيزية بثمـانين ألفـا والأحرار بمائة وعشرين ألفا والاجراء بثلاثين ألفا ، وفى عام ٣٠٤ ق٠م انخفض هـذا العدد الى خمسة وثلاثين ألفا من العبيد ، وثمانين ألفا من المواطنين الاحرار ، واثنين وعشرين ألفا من الاجراء ، وان رأى جلونز الى أن الأعداد حينذاك كانت مائتى ألف •

وفى هذا النظام القديم كان اليهود أنفسهم يملكون العبيد ، ولم يكن من الشائع أن يلجأ الاحرار الى الاجراء •

فالى أى حد كان أثر الرق فى تقسيم العمل ؟

وهذا سؤال ليس من اليسير الاجابة عليه ، فلم تكن العلاقة بين الرق وتقسيم العمل فى اليونان القديمة أمرا بينا ، وهناك من الباحثين من يتصدى لها وينكرها ، ففى هذا العالم القديم كان الاسترقاق موضوعا معقدا • فعلينا أن نقرر أولا ما اذا كان رفيق الأرض قد وجد فى أثينا أم لا ، فلم يـكن العمـل فى الزراعه مهينا ، كما كان الرومان يفلحون أراضيهم بأنفسهم ، وآخرون منهـم يعملون فى التجارة وفى المهن الأخرى • وفى الريف عمل المواطنون الأحرار جنبا الى جنب مع العبيد •

ويرى الباحثون أن الكراء قد وجد منذ كان هو ميروس حيث كان الحر يعمل أجيرا • ولم يكن سعيدا بذلك . فقد كانت الحاجة والفقر ، وهو الحر ، تحملانه على العمل فى أراضى الأغنياء •

ولكن علينا أن نتصدى لسؤال أحق بالاجابة ، ألا وهو : هل كان هذا الموقف السلبى من الاغريق تجاه العمل بعامة واليدوى منه بنوع خاص نابعا من طبيعة العمل أم من الظروف التى يقوم عليها العمل والنتائج التى تترتب عليه ؟

ولا محيص عن القول بأنه نابع من الظروف التى تحكمه ، فلم يكن العمل البدنى مهينا ، أو يعوزه التقدير فى ذاته ، أو مما يأنف منه رجل حر • فالفضيلة ـ كما يرى هزيود ـ هى ما يحققه الانسان من كرامة الجهد والعمل • وقد ضرب العمل على الرجل كما تقص أسطورة بروميتوس وباندورا ـ جزءا له على سرقة النار ، ولكنه كان جزاء القصد منه التقويم والاصلاح مرماه أن يستعيد الفرد كرامته من خلال الجهد ، وهو تفسير أسطورى يجسد التوقير الكامل للعمل •

والعمل فى الفكر اليونانى نوع من المعاناة والألم ، وفى اللغة اليونانية العمـل مشقة • وليست الفكرة أن من يعمل يعانى ، ولكنها كلمة اشتقت من اللاتينية ، وجرت فى اليونانية الحديثة على هذا المعنى •

ومن المحتمل أن تكون فكرة قدامى اليونان عن مهانة العمل أن العمل كان بالغ

القسوة ، ومثل هذا العمل نوع من العبودية لا يليق بحر ، ومن ثم كانت كـراهية الاغريق للعمل اليدوى ·

ولا يسلم « زيمرن » فى مؤلفه « الكومنولث اليونانى » بهذا الرأى ولا يرى أن الأغريق القدامى كانوا يكرهون العمل اليدوى ، ويوافقه « كيتو » فيما رآه ·

ويتضح بهذا موقف اليونان من العمل ، فلم يكن العمل نوعا من السلب ، فكل شىء يقوم على شاكلته ، وسواء كان هذا أو ذاك فانه يتيح لنا أن نكون سادة أنفسنا ، وما الفرق بين الحر والعبد الا فى أن الحر يستطيع أن يترك العمل متى شـاء ليؤم الاجتماع ، ويرى أرسطو أن العمل اليدوى أو الآلى يحول بين الفرد والقيام بواجباته كمواطن ·

ولا يقطع أرسطو فى هذا برأى ، فبعد أن يقرر أن من العمل ما يقوم به العمال فانه يتساءل مستغربا عما اذا كان من اللائق أن يكونوا مواطنين ، والا فأى وضـع يكونون عليه فى المدينة وتبدو الحيرة سافرة فيما يرى ·

وكان الرومان بما جبلوا عليه من النظر الشكلى ، أكثر اهتماما بالبحث عن الحلول منهم بوصف الظاهرة فاتجهوا الى البناء الاجتماعى ككل ، ولم تقم الحلول على الجدل والتحليل أو الوصف البعيد للظاهرة ، وكان لهم من القانون صورة فريدة شملت كل أنماط الحياة الاجتماعية ، وقد تقبلوا الفكر الهيلينى ، ولكنهم كانوا أقل اهتماما منهم بالفلسفة ، فأضفوا عليها طابعا عمليا ، وأجوا فى تبسيط مشكلات العمـل وقرروا وضاعة العمل اليدوى بالقياس الى العمل الفكرى ، مع الامتهان الكامل لعمل الأجير · وأنكر الصفوة منهم الكراء فى العمل وعدوه نوعا من الاسـترقاق الوقتى للفرد ، فأصحاب الأجور ليسوا فى الواقع الا أرقاء لبعض الوقت ، بينما العبد مسترق الى الأبد ·

ومن المعالم البارزة فى القانون الرومانى انكاره لحقوق والتزامات جماعة من الناس ممن يرونهم هـدفا للقانون أكثر منهم مادة له وغدا تقسيم العمل لدى بعض مفكرى الرومان غاية عسيرة وكتب ستيشرون يقـول : «حينمـا يمر المحـراث يتفـرق الشنار » ·

**الاتجاه الرمانسى :**

وما ان افلت مأثورات الاغريق وذوت الروح الرومانية الى تلتة حتى جد عامل جديد ترك ملامحه البارزة على فكرة العمل ، فقد اهلت المسيحية ، فماذا كان موقفها من العمل ؟

لقد جاءت المسيحية حين بشر بها المسيح والمكرزون بتعاليمه فوقفت عند الأمور الدينية دون المسـائل الاجتماعيـة ، وان كان عليها ان تواجة مشكلات المجتمع الحادة الا انها لم تحمل على الحياة الاجتماعية ، وان صاغت قيما جديدة للعمل ، فعلى كل امرىء

ان يعمل ليكفل حياته ، وحين يعمل ففى العمل خلاص له ، فاذا كان قد طرد من الجنة فقد طرد منها ليعمل ، وللعمل قداسته وهو قانون البشرية الاسمى .

فاذا كانت المسيحية قد مجدت العمل فانها قصرته على العمل الروحى دون العمل البدنى ، حتى ان توما الأكوينى قد فرق بين السخرة فى العمل والفنون الحرة ، ولم تكن جفوة المسيحية للرق الا لخلاص العبيد روحيا وأخلاقيا دون خلاصهم الاقتصادى واذا كان أباء الكنيسة قد أثموا التروة وأعلوا من شأن العمل فانهم لم يثيروا أزمة اجتماعية تؤرق النظام الاجتماعى .

وليس فى أقوال الآباء المقدسة وكتاباتهم سمة لفكرة اقتصادية أو اجتماعية عرفها الناس فى العهد البزنطى ، وقد حاول « ليو الرشـــيد » أن يقرن العبودية بالنظـام الكنسى كما هى فى حياة الرهبنة مثلا .

وقد افصح « بولديوراند » عما ذهبت أليه الكنيسة من أن العمل واجب وحق ، وأنه يتيح للانسان أن يحقق طموحه وأن يكون له كبرياؤه كفرد فى الجمـاعة ، وانه يعلو به فى النهاية الى ذروة التسامى .

وحين حاول بعض المفكرين الغربيين فى خلال العهد البيزنطى أن يعرضوا للعمل من الناحة الدينية حيث يدعو الزهد المسيحى الى كبح النوازع البشرية ، فان هوى مفكرى العصور الوسطى بعامة لم يكن الى جانب الرق ، وان أجازوه كحل تفرضـه السلطة السياسية .

الا أن الكتاب المقدس ، وقد أعلن أن الانسان يكسب قوته بعرق جبينه فقد أعاد للعمل اليدوى مكانته . وقد أعلن « أ . ما جنوس » أن العمل هو أقوم سبيل أخلاقى لكسب المعاش ، وكتب « توما الأكوينى » يقول : ان العمل الانسانى واليدوى بالذات أحق بالمثوبة وحسن الجزاء ، وفى خواتيم العصور الوسطى ارتفعت الأصوات مذكرة بما جاء فى تعاليم الانجيل عن مثوبة العمل والعامل .

وحين جاءت القنية فى أعقاب العبودية لم تكن الا صورة مخففة منها ، فعلى غير ماكان العبد فى العهد الرومانى لم يعد القن رقبة تمتلك . وأصبح له من الحقوق أن يقيم على الأرض التى يعمل بها .

وفى خلال العصور الوسطى جد تطور وئيد فلم يعد العامل الزراعى حرا ، حيث أخضعه المجتمع الاقطاعى لثلاثة أنماط من التبعية : نمط اجتماعى وآخر اقتصادى وثالث سياسى ، وان كان العامل اليدوى قد ظفر بشىء من الحرية ، ان لم تكن الحرية بذاتها ،فقد أصبح على درجة أعلى من الاستغلال من العامل الزراعى .

وكان للطوائف الحرفية دور هام فى تطوير العمل خلال العصور الوسطى ، وقد بدت بوادرها فى القرن الثامن فى صـــورة من الاخوة الدينية ، وما لبثت أن نمت لتصبح نوعا من المصالح المشتركة تعمل على تقويض سلطان الاقطاع . واسـتطاعت

كما يقول « ب . جاكارد » أن نستعيد للحرفة مكانتها التى ذوت فى العهد القديم البائد .

وخلال الانتقال من العصور الوسطى الى العصر الحديث ، عمل دعاة الحركة الانسانية على الاعلاء من قيمة العمل ، وان لم تعرض بسوء الى الأسس الاجتماعية والاقتصادية القائمة .

وقد جاء دعاة الاصلاح الدينى ، « لوثر وكلفن » ليبشرا بما يضفيه العمل على صاحبه من شرف ، بينما راح توماس موز فى الأتوبيا يقرر الالتزام العام بالعمل ، وسمح لكثرة من العبيد أن يقيموا فى جزيرته المبتغاة . وذهب عدد من رجال الاقتصاد فى خلال تلك الفترة الى اعتبار العمل سلعة من السلع . وجرى « جون ستيوارت مل » جريهم حين قرر أن العلاقة بين الانتاج والطلب هى التى تحسم ثمن هذه السلعة التى تعرف بالعمل شأنها فى ذلك شأن أى سلعة أخرى .

أما « كويزنى وجماعة الفزيوقراط فقد اعتبروا العمال الزراعيين وحدهم هم الطبقة المنتجة ، أما غيرهم بما فيهم الطبقة العاملة فليسوا بمنتجين .

وجاء دعاة الاشتراكية الخيالية « كروبرت أوين ، وسان سيمون ، وبرودون . وفوربيه ، ولويس بلان » ، ليدينوا الفروق الطبقية وقسوة الحياة الاجتماعية التى يعانيها الفقراء والعمال بالذات . حالمين بتيار النظام الاجتماعى ، فقد عدوا المشكلة الاجتماعية مشكلة أخلاقية يعوزها الاحسان والانصاف أملا فى قيام مجتمع جديد تحكمه المساواة .

وفى خلال القرن الثانى عشر كان نظام الرق قد بدأ يتهاوى فى انجلترا ، بينما ظل فى ألمانيا حتى القرن الخامس عشر . ولم يقض عليه فى جنوب فرنسا الا بقيام الثورة .

وفى خواتيم القرن الثامن عشر ، عندما أهلت تباشير الثورة الصناعية بدت الحاجة ملحة للعمالة ، وان الرأسمالية هى التى غذت العمالة بقيمتها الحقيقية مهما خيل أن الحقيقة نقيض ذلك . ففى عام ١٧٧٦ أعلن « آدم سمث » أن العمل قوام ثروة الأمم ، ورأى ماركس أن تاريخ العالم ليس الا ما ينتجه العامل بعمله ، وأن فائض القيمة هو ما يميز العامل الأجير عن غيره من أنواع العمل الأخرى فى تطوره التاريخى .

أما الفلسفة الاجتماعية التى استوحتها حركة كلفن فقد قادت « ترجو و فخته » وغيرهما الى فكرة « الحق فى العمل » وصاغ فخته المبادىء الأساسية لحق كل فرد فى التزود بالقدرة على كسب معاشه بالعمل » وصار للعمل مكانته ، ففى خواتيم القرن التاسع عشر أهلت تباشير الجدة الاخلاقية والسياسية تمجد الابداع فى العمل وتعلى من قيمته حين وضح أن حق العمل قد قام نتيجة حتمية لحق كل فرد فى أن يعيش .

وكان لأفول العبودية هذا الأفول الوئيد ثم ما أصبح للعمل من قـــدر ومـكانة ما ترك بصماته في النصوص القانونية . بعد جاءت التشريعات مغفـــلة للمصـــطلح الروماني « العامل الأجير » بما يوحيه من فكرة العبودية · وأحلت محله فكرة العمـــل كسلعة ، فقالت عقد العمل وعقد الاستخدام ، وكانت هذه المصطلحات الجديدة دلالة على ما ألم بالحياة الاجتماعية من تغير بعيد المدى ·

وقد مر الشكل القانوني للعلاقة بين العامل ومن يعمل معه في ثـلاث مراحـــل أساسية تغيرت على مدى التاريخ بدأت بالكراء الذى امتد قرونا عديدة ، وكانت المرحلة الثانية وقد حكمتها ظروف قاهرة ، حين أصبح العمل أيا كان حرا أو نوعا من السخرة خاضعا للكراء · وكانت المرحلة الثالثة وفيها أصبح العمل نوعا من التعاقد الحر أقره العرف ، ويحدده تعاقد بعيدا عن الكراء ويدين بما جاء فيه من نصوص ملزمة ، وأخيرا كان القانون الاجتماعي الذى غزت به الحضارة الصناعية عالم العصر ، فأبدع النظرية الجديدة لعلاقة العمل بوظيفة العامل في الشركة أو المصنع بغض النظر عن نصوص التعاقد ·

وقد امتدت هذه المتغيرات الثلاثة للفكر القانوني والتشريعي حول علاقة العمل أربع دورات قانونية ترتد الأولى منها الى القـــانون الكلاسى الروماني والثانيـــة الى القانون الروماني ، والثالثة الى التشريع المدني الحديث والرابعة الى التشريع المعاصر في صورته الاجتماعية ·

**ما هو العمل البشرى**

العمل ، أهو لاشباع حاجات الانسان أم هو نوع من المن ؟ أهو ابـــداع لتغيير العالم ، أم انه حاجة كامنة في نفس الفرد فحسب ؟

ان للفرد دوره الفعال في تشكيل صورة العالم ، وليس العمل حاجة ، ولكنه الفرصة السانحة للفرد لتحقيق المزيد من الكرامة ، وتلك هي ثنائية العمـــل التى عناها هيجل ، ويعمل الفكر المسيحى المعاصر على اتساقها ، الاتساق بين العمل كمنة والعمل كابداع ·

ويرى « بردیائيف » فيما كتب ، أن العمل بهذا شر ، فحيث يبدع اقتصادا أثيما فانه يصل الى أقسى درجات التعاسة ، وقد قدرت المشيئة الالهية على الانسان أن يغير من طبيعته البدنية بما يحفزه من قوى روحية ·

وليس العمل بالضرورة ابداعا ولا هو لعنة حلت بالانسان ولكنه نعمة ، فطالما كان الانسان ــ كما يرى جوليان هكسلي ــ هو المخلوق الحى القادر على التطلع ، فان واجب الفرد المقدس بكل مايتوق اليه من طموح ، أن يضع نهاية أبدية لكل آثامه على الأرض ، وما تاريخ العالم ــ كما يرى ج · قويمين ــ الا مزيجا من الطبيعة الانسانية النامية من خلال العمل ·

ومهما يكن من أخطار التقدم التكنولوجي – كما يقول بيير تيار دي تشاردين – فلا سبيل الى النكوص ، فقد أصبح صير الانسانية معلقا بانتصــار العلم ، الا أن احتمال الخلاص من ربقة القوى المادية الطاغية للتكنولوجيا مازال قائما في انطلاق القوى الروحية وتحررها ٠

ويرى برودون أن العمل ما هو الا قدرة الانسان المنطقية تجاه المادى بقدر ما كان من امتداده وتفوقه من خلالها على الطبيعة ٠ فكل مافى العالم ومافى الانسان من قدرة على الخلق والابداع يتمثل جميعا في العمل ٠ وفى العمل أيضا يلوح الفكر المعاصر وهو ينشد البحث فيما وراء التآلف الانسانى مع عالم التكنولوجيا ٠

وما الحياة الاجتماعية – كما يرى جريجوار كازيماتس – الا معاناة انســانيه للبقاء والاستمرار ٠ والمعاناة هى سمة الانسان الفطرية الغــالبة ، وستبقى أشــد امتحان يواجهه الانسان في حياته ، وما قدر الانسان أن يعمل فحسب ولكن ليخلق ويبدع ٠ فالعمل لا يعدو كونه وسيلة وأداء . ولهذا يتحتم ادارته كوسيلة وتنظيمه كطريقة واكتماله كداء ليكون الابداع غايته وهو أسمى ما ينشده الانسان لحيــاته الاجتماعية ٠ وحين نتبين أبعد ما ينشده فسنرى أن العمل في ذاته ليس هو الغايه أو النهاية . فالانسان فى تفاعله العقلى مع المادة يغير من صورة العالم ويرضى مطالبه في الوقت نفسه ، وتجنبنا تلك النظرة في تصور العمل على تلك الوتيرة أن نمضى بعيدا الى النقيض منها ٠ ونتخطى الاحساس المقيت بالعمل الى الشغف به ، فالعمل هو قوام الحياة الاجتماعية في أساسها ، ولكن ليس الى المدى الذى يغدو فيه عقيدة دينية ٠

فالعمل – كما يقول ب ٠ جاكارد – يشبع ثلاث حاجيات أساسية من مطـالب الانسان : الوجود ( وظيفة اقتصادية ) والابداع ( وظيفة نفسية ) والتواصل ( وظيفة اجتماعية ) ٠

وكان قمينا بالثورة الصناعية وحضارة العصر التكنولوجية أن تقدم تلك المتغيرات البعيدة ، فقد ظل العمل قرونا عديدة وكأنه وليد الخطيئة ، حتى أهل القرن التاسع عشر بالثورة ، فلم يعد العمل أداة للخضوع والاستخدام ، بل غدا أداة للتحرر وسمة مكرمة ٠

ووقفت الآلة وراء هذا الانقلاب ، وانتعشت الرؤيا بالآمال العريضة لســيطرة الآلة على القوى المادية لدىمن أبدعوا تلك الحضارة الصناعية ، الا أن العامل قد رأى نفسه غريبا عن أدواته ، وبصورة أكثر شمولا غريبا عن كل وسائل الانتاج ٠

فالتكنولوجيا – كما يرى بردياثيف – ليست الا تنويها بقدرة الفرد على الخلق والابداع ، وعلينا أن نعيها على صورتها ، ولم يعد للرومانسية حجة تستند الى العقل في نزعتها الخيالية لتبذ التكنولوجيا ، فالرومانسية حين تدين التكنولوجيا لا تنفك معتمدة عليها آخذة بها ٠

فليس للآلة وحدها قدرة على الابداع . وليس لديها من الأمل ما تغير به طبيعة الأشياء . فالفكر الانساني وحده هو ما ينفرد بتلك السمة .

الا أن التصنيع وان سلب الانسان شخصيته الا أنه أحل مكانها الاهتمام الجماعي ، واذا كانت التكنولوجيا قد أورثت قدرة الانسان ومجده ، الا انها لم يكن لها دور في تحريره .

وليس التقدم التكنولوجي هو السبيل الوحيد لتغيير النظرة الى العمل ، ولكنه ذلك الكفاح الذى شنه المفكرون في القرن التاسع عشر وقد لفحتهم روح العدالة الاجتماعية هو وحده الذى ند بهذا الأثر الكبير . وكان لتنظيم الطبقة العاملة ، وقيام النظام الديمقراطى ولضغط البروليناريا المتزايد دور بارز فى هذا التغير ، أدى الى تدخل الدولة لحماية العامل .

وبقيت صورة أخرى بعيدة فى هذا الموضوع هى : الحرب . وقد أشار « جاستون بوتول » الى أن العمل قد وجد فى كافة المجتمعات ، ولكنها اختلفت حول موقفها من العمل ومن العامل ، فعلى سبيل المثال لم تكن الشعوب البدائية الا بقدر حاجتها منه وهو مادعاه « كورادو جينى » مرتبة الانتاج الحيوانى .

ويؤكد « برودون » كراهية الشعوب البدائية للعمل ، ويراها حقيقة معروفة ، ولم يصبح للعمل مكانته فى تاريخ البشرية ـ كما يقول ب . جاكارد ـ الا بقيام المنتجعات الزراعية والحرفية . والانسان الأول بماركب فيه من غريزة البقاء ، قد جابه الطبيعة وتحداها وذللها لأغراضه ، فأصبح العمل رهنا بغريزة البقاء أكثر منه رهنا بغريزة السيطرة .

أما العمل فى الحقول وما كان منه على وضع العمال فى المجتمعات الاندوادربية ، فان « ج . ديموزيل » يرى فيها ثلاث جماعات متميزة هى : الكهنة ـ المحاربون ـ الفلاحون .

وعندما قامت طبقة من الحرفيين الفنيين تفردت بالفن الحرفى ، فقد عدت من الطبقات الدنيا ، أو انفردت بوضع طبقى أدنى من غيرها . ثم كانت الحرب « مرد كل شيء » كما يقول هر فليطس ـ فخلقت طبقة الرقيق . فظهر حينذاك ما يعرف بالسخرة ومرت قرون والرق باق قبل أن تلوح مرحلة العامل الحر .

وكان لزاما أن يشرق طور ثالث يلى طور السخرة والعمل الحر ، هو ما نسميه « العمل الاختيارى . وهو عمل يتسم بالضرورة والمتعة فى آن واحد . وقبل أن نطرق أبواب تلك الحضارة التى عرفت العمل الاختيارى ووقت الراحة ، فان علينا ـ كما يقول ج . بوتول ـ أن نحقق التقدم التقنى ، وأن نعى قبل أى شيء آخر ذلك التراث البائد الذى عد العمل آفة مبتلاه ، فان فيه ما يفسر لنا كيف برز العمل الاختيارى فى الولايات المتحدة ، وكيف خاضت أوربا حربين لتزيل معالمه وتقضى على ما فيه تفرقة .

ويرى « ج . بوتول » أن الطبيعة الشرقية هى التى سادت عهد السخرة ، وأن الطبيعة الامريكية هى التى سادت عهد العمل الاختيارى . والطبقة الارستقراطية

والمجتمعات الاقطاعية — كما يرى · ج · فريدمان — هى التى أخذت بالطريقة التى تعفيها من العمل · فهو ضرب من النشاط كتب على الطبقات الدنيا وحدها والجماعة الخاملة هى التى حاولت أن تعد انسانا عاملا · وقد آن لنا أن نلقى الضوء على رجل فرع من عملنا ·

ان حضارة الراحة والاستمتاع بوقت الفراغ هى المحك الأخير ، ولكنها كما يقول جريجولر كازيماتس :

« لقد جاءت المخترعات الأخيرة متآلفة مع المواقف الماضية وعلى نقيض منها . فليست الراحة فى ذاتها قيمة خالصة ، ولكنها اكتسبت قيمتها عندما عدت نقيضا للاسترقاق البشرى فى حضارة يعوزها الراحة . فالراحة والاستمتاع بوقت الفراغ هما سمة الحياة المتحضرة . ينعشها الابداع ، ويرويها العمل ·

الا أن علينا أن نواجه تلك المشكلة الجديدة · هل يرضى العامل أن يعد قدرته على العمل سلعه يبادلها بالراحة ووقت الفراغ ليستمتع بثمرات جهده بعد العمل ·

أحضارتنا حضارة عمل وكدام حضارة راحة واستمتاع ؟ اتصبح الراحة — كما يقول ح · رومازيدييه — أفيون الشعوب الجديد ·

علينا أن نتساءل على ضوء ماجد من تطور : ماذا عن تقسيم العمل وهو ما بدأنا به مقالنا هذا ، وما هى طبيعة المهانة ، أو العمل اليدوى فى يومنا هـذا وماهو تـوع العمل الذى يرتضيه العمل الحر ·

ويخيل الى أن هذه المشكلة ، بعد خمسة وعشرين قرنا . مازالت تشغل بال العالم المعاصر وان كانت فى صـورة أخرى . فمازالت الالتماسات تتوالى لتوفير العمل اليدوى ·

لقد خلق المجتمع الصناعى نوعا من التفرقة بين الادارة والعمال ، وتلك الثنائية هى التى تسير الطرق الحديثة لادارة العمل ·

وأبعد من هذا ، أن التفرقة التى سار عليها الرومان بين العمل الحر والمهين ، والتى كان العمل الحر تقوم فيها على التعاقد المكراء ، مازالت باقية لدينا فى صورة من المهن الحرة والعمل الاضافى ، وهذا العمل الاضافى هو وحده الذى يخضع لتشريعات العمل ·

والتاريخ يسير قدما ، الا أن المشكلات باقية كما كانت بالأمس ، لقد مضى عهد العبودية المقيتة ولكن العبودية الاقتصادية مابرحت باقية . كما بقى التميز بين العمل الحر والعمل المهين فى رداء من العمل المستقل والعمل الذى يعتمد على الغير ·




ان العمل الهادف هو الذى له هدف · ومع ذلك ، فان جزءا من هذا العمل قد يكون له دلالة وجزءا آخر قد لا يكون له أية دلالة · ولذا يجدر بنا أن نفحص التفسيرات الخاصة بالفرق بين الهدف والمعنى · ويتوقف أحد هذه التفسيرات على طريقة تعريف الهدف · وهذا ما يسميه Elliot Jaques « العمل الوظيفى حيث يحدد موضوعه بمفاهيم محددة عن طريق توجيهات صاحب العمل والذى يقوم بفحص الناتج النهائى ، كما يجب أن يكون مقتنعا بوجوب استمرار العمل » · ومن ناحية أخرى ، يتنبع الهدف من داخل الفنان فى العمل الخلاق « حيث لايوجد واجب خارجى يتحتم اتمامه بمفاهيم محددة أو رمزية اذ أن الناتج النهائى يجب أن يرضى الفنان » (*) · ويوفر لنا التعريف الأول بلا شك الاختبار الأكثر موضوعية حيث يعرف الآخرين الهدف ، والاختبار مهما كان تقريبيا يرتبط بالأجر المدفوع للعمل · ويبدو على التعريف الثانى أن درجة الاعتماد عليه أقل بكثير · تاركين للعامل أن يحدد ليس فقط ماهو واجب الأداء ولكن المعايير التى يجب أن يلتزم بها فى أدائه أيضا · ولكن بالرغم من عدم امكانية الاعتماد عليه فانه يعتبر عملا خلاقا ويعتبر عادة أكثر الأعمال معنى · ويوحى هذا بأن « المعنى »

---

(*) Peter David Anthony, « Work and the Loss of Meaning »' Int. Soc. Sci. Vol. XXXII, No. 3, 19Io.

## الكاتب: بيتر ديفيد أنتونى

أستاذ مساعد بقسم العلاقات الصناعية والدراسات الادارية ، بالكلية الجامعية صندوق بريد رقم ٧٨ ، كاردف س٠ف٠ آى واحد اكس ال ، ويلز ٠ وقد نشر كتابا عن ايديولوجية العمل عام ١٩٧٧ وتشكيل العلاقات الصناعية عام ١٩٧٨ كما أنه عضو فى لجنة دراسات مشاكل القطاع الصناعى بالمملكة المتحدة ٠

## المترجم: د٠ فرج عبد العزيز عزت

مدرس الاقتصاد بجامعة عين شمس كلية التجارة ٠ حاصل على ماجستير فى الاقتصاد « التخطيط الاقتصادى » من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٠ جامعة القاهرة ٠ ودرجة الماجستير فى الاقتصاد « التنمية الاقتصادية » من جامعة ستراتكلايد بالمملكة المتحدة ، ثم درجة الدكتوراه فى الاقتصاد من جامعة كنت Kent بانجلترا ٠


---

يكون مستقلا الى حد كبير عن الغرض أو المنفعة ويعزى هذا جزئيا الى الشك بأن اختبارات السوق للهدف هى فى ذاتها لا يمكن الاعتماد عليها لأن القيمة التبادلية ليست هى نفسها قيمة النفع . فالعمل النافع ( مثل تنظيف الشوارع ) لا يكون دائما محترما . بينما العمل موضع التقدير ( مثل الأغانى الشعبية ) لايكون دائما مفيدا ٠ وقد تبنى محاولات أخرى على التمييز بين أوصاع الأنواع المختلفة من العمل . غير أن هذا يؤدى الى الخلط بين الصفات المميزة للأعمال والصفات التى يبدو تطلبها فى القائمين بهذه الأعمال ٠ ولايشير الأجر أو وضع العمل فى أى من الحالتين الى معناه بالنسبة للقائم به . ويقوم الأفراد بعملهم بجدية حتى ولو لم يشاركهم فى هذه الجدية شخص آخر ٠

ويوحى التمييز بين القائمين بالعمل ومن عداهم . بأن الصعوبة الرئيسية هى مشكلة الذاتية ٠ واذا لم يكن من الممكن الاعتماد على الهدف أو المنفعة أو الوضع ، فيجوز لنا اذن أن نفترض أنه حتى يكون للعمل دلالته يجب أن يكون له معنى فى نظر الشخص الذى يؤديه ٠ ولكن ليس هذا هو الحال . حيث أننا لانثق بالضرورة فى حكم ذلك الشخص ٠ وفى محاولة رائعة لفرض الموضوعية فى أسلوب ذاتى بحت لاصدار الحكم ٠ فان الأستاذ يقترح بأن المعنى يتوقف على علاقة العامل بالمنتج وبالعملية الصناعية وبتنظيم العمل « ان مباشرة عملية فريدة ذات شخصية مميزة تتصف ـ الى حد كبير ـ بالاصالة فى المعنى ٠٠ انه أكثر دلالة أن تباشر انتاج أى منتج أو تباشر انتاج الجزء الأكبر من منتج حتى ولو كان موحدا قياسيا عن أن يقوم الفرد بأداء جزء صغير فقط من المنتج النهائى » (٢) ٠ غير أن الأستاذ Blauner

يسلم بأن ــ ويواصل الشرح ــ المعنى يتوقف على علاقة العامل بعمله وبأن الصفات الكامنة فى العمل هى بطبيعه الامر جانب واحد فقط من هذه العلاقة • ويجب علينا أيضا أن نأخذ فى الاعتبار حكم العمل على المعنى • واذا أخذنا نزيل احدى مستشفيات الأمراض النفسية بأنه يجد مداورة العملة فى الهواء على جانبيها بصفة لانهائية تصرفا مشبعا لرغبته وله دلالته ، فاننا لن نشرع فى محاكاته أو نشرع فى اعداد أطفالنا لحياة سمتها مداورة العملة . ولكننا سنتخذ الترتيبات اللازمة لنضع له علاجا فعالا لتحرره من عبوديته لمثل هذا التصرف • وكذلك اذا أخبرنا عامل كيس فى ورشة للآلات بأنه يجد عمله المتمثل فى الخفض التكرارى لذراع الرافعة مشبعا أو له دلالته ــ فما الذى نستخلصه من رده ؟ انه يجب علينا الا نتأثر كثيرا بما لهذا الرد من هدف كبير وفائدة ــ وقد نلاحظ أيضا أن عمله يبدو عليه أنه يتطلب مهارة أقل وحكما على البراعة الغنية عن مداورة العملة فى الهواء • غير أن تقبلنا لوجهة نظره عن عمله ستتوقف جزئيا على تقييمنا لاستجاباته وهذا سيأخذ فى الاعتبار العمل ووضعه الاجتماعى والاقتصادى . وعلى تقييمنا للعامل كفرد وكمنتج وكشخص اجتماعى وسياسى • وقد نقرر فى نهاية المطاف أن عمله لا دلالة له • ولكن اذا كان الفرد أكاديميا شغله الشاغل هو النشاط المرهق فى التحدث والكتابة عن أعمال الآخرين ، اذن فمن المحتمل أن نصدقه عندما يقول ان عمله ذو معنى أو هدف • فهل نعتقد أنه على صواب لأن عمله له هدف ؟ اذا كان هذا هو الأمر ، فهل يعنى هذا أننا سنجد عمله له دلالة ، أو هل نستطيع أن نميز حكمنا عن الحالة الموضوعية ، كما أفعل لو قلت • « انى أعتقد أن عمل المحامى له هدف ولو أنى لم أجده هكذا ؟ » ان هذه الأسئلة ليست كما يبدو تافهة أو مغالطة لأن المشكلة التى نشكل أساسها هى نفسها كمشكلة الشعور الكاذب أو مشكلة الرجل المعادى الذى ينكر عدوانيته •

ولذا ، فانه يجب علينا أن نفحص مدى امكانية الاعتماد على حكم العامل على معنى عمله • وهذا يؤدى الى الانحسار التدريجى فى العقبات ، لأن المراقب يجب أن يقيم ذلك الحكم حتى يمكن التمييز بين قاذف القطعة النقدية ليرى على أى وجه استقرت ، وبين عامل الخراطة وبين الجامعى ويتم التقييم ــ فى العادة ــ بواسطة مراقبين للأعمال اليدوية على درجة متوسطة من الثقافة • ويضرب مثل أفضل لهذا هنا عنه فى النقاش الخاص بتحول الرجل بسبب عمله والذى يخص هدم معنى العمل • وهذا الهدم ، او التوكيد الموازى بتحطيم التماسك المعنوى والناتج من الأشكال المرضية لتقسيم العمل من المعتقد أنه يتطابق مع استبدال بالزراعة والأعمال الحرفية التصنيع وانتاج الآلات • ويهدم التصنيع ــ الى حد ما ــ معنى العمل بأن يحطم من علاقة الشخص بالعالم الطبيعى وبقطع العلاقة بين الرجل والمنتج . وكثير من المراقبين ممن تتعدى ثقافتهم حد الخبرة سيجادلون بأن قطف البطاطس أو البراعم وحفر القنوات للرى تعتبر أنشطة أكثر دلالة عن تصليح المحركات فى مصنع للسيارات أو العمل الكتابى فى مكتب • ومن المحتمل أن الرأى هو بقاء للخصائص الرومانتيكية ويتماثل فى الواقعية مع حاسة ذوق الارستقراطية الفرنسية فى القرن الثامن عشر فى التهكم على صناعة انتاج منتجات الألبان ، ولكن الطرق المحددة التى جادل بها ماركس قائلا ان الانتاج

الرأسمالى قد فصل العامل عن العالم وعن غيره من الاشخاص قد أصبحت قائمة هدامة مقنعة للغاية لدرجة أنها أصبحت جزءا مقوما من الطريقة التى تنظر بهـــا الى العمل الصناعى كله ٠

والصفات المميزة الأساسية لوجهـة النظر هذه التى وضعها ماركس فى شكل أكثر تعقيدا ، تعتبر بسيطة نسبيا : أولا : ان العمل يجب أن يكون له معنى أو انه كان له معنى فى وقت ما ٠ ثانيا : ان هذا المعنى الأســـاسى قد هدم ٠٠ وكلا هذين المقومين نجدهما فى الشرح المفصل لماركس بأن العمل يوفر الأساس المادى لحيـــاة الشخص والتفسير العميق للكيفية التى تتلف بها تلك الحياة بسبب البحث الرأسمالى المنطقى للقيمة الفائضة ٠

والدعوى بأن العمل أمر له دلالة كبيرة ، تلقى تأييدا قويا من اتجاهين متعارضين ٠ وهذه تمثل رأيا يقدمه المنظمون ومديروهم ٠ والرأى الرسمى عن العمــل الذى يتبناه من يتوقف عملهم على اكتساب مشاركة الآخــرين فى شعورهم بأهميته هو أن العمــل موضوع بالغ الاهمية ٠ وينادى المديرون وأصحاب الاعمال بصــفة مستمرة بمجموعة واســـعة من العقائد : الرب والواجب الدينى ، العائلة والاعتماد على النفس ، الدولة والوطن . والولاء الطبقى من أجل أن نقنع المرءوسين من العمال بأن أهدافهـم الادارية جديرة بأن يسعى الجميع وراءها بحماس رحيوية ٠ وقد كان الدافــع الأخـــلاقى والأيديولوجى الذى يوجهه أصحاب الأعمال الى المرءوسين ، قوة هامة فى ارساخ قيمة للعمل . ومن المثير أن نتابع بانتباه أولئك المراقبين المثقفين من طبقة العمـــال الذين يصرون على أن سلوك الانسان تجاه عمله والانضباط وتحديد الواجبـــات هى مظاهر للسيطرة تفرضها الثقافة البورجوازية ٠ ومن السهل أن نقترح أن الحملة لأخذ العمل على محمل جدى تتسم بالمصلحة الشخصية ، وأن المعنى الذى نلحقه بالعمل قد وضعه لنا ــ كلية ــ أصحاب الأعمال ، وأنه اذا ما أزيل القناع عن أيديولوجية العمل فاننا نراه مجردا من معناه ٠ وهذا التفســـير يقودنا الى أن نرفض تقبل مايدلى به العاملون من شهادة بأن عملهم هام ٠

وقد يبدو أن مناشدة الادارة بأن يؤخذ العمل بمحمل جدى مناشـــدة ناجحة لأن العامل يعلم ، وربما أفضل من مديره ، بأن عمله هام ٠

ان العقيدة كثيرا ما تبقى قائمة بعد زوال الطريقة التى تعالج بها الادارة العمل من المرتبة الدنيا ٠ ويبدو أن المعنى الذى يعزى للعمل يتناقض كثيرا مع الطريقــة التى ينظم بها ريفسم . ويراقب ويوحد قياسيا حتى تزيل دلالته فى صـــالح الانتاجيــة المتزايدة ٠ ونجد فى اقلال المعنى فى صلب كل مثال لنقص المهارة قام بتسجيله الخبير Braverman (٣) ويعزى الى الاندفاع الملح والمتلازم مع الانتاج الرأسمالى ٠ وسواء كان هذا الالحاح كما يضعه ماركس والذى ينبثق ببساطة من سعى الرأسماليين وراء فائض الربح . أم كان كما يراه الأستاذ Weber مقوما لامفر منه للبيروقراطيه الرأسمالية المنطقية ، واحدى المعالم المثيرة لهذه التفسيرات المختلفة التى يقودها أكثر

المحللين فهما للمجتمع الصناعي هي أنهم يتفقون على أن الالحاح موجــود ٠ ولسبب أو لآخر يتضاءل أثر الاغراء في نظر العامل لان ما يوحى به من اســـتجابة يتباين مع الطريقة التي يتم بمقتضاها توجيهه ٠ ان التناقض بين عمله وبين دلالته يتمثل له دائما٠

والأساس الثاني للاعتقاد في أهمية العمل والذي يخدم في اعطاء مناشدة الادارة رنينا قويا لذو طبيعة أساسية ووجودية ٠ ويبدو أن المرء عرضة للاعتقاد في المدلول الروحي للحياة الانسانية ، وهذا يعني أن معناها يتجـاوز الشرط المادى الهـــادف لوجودها ٠ واذا ما أنفقت حياة المرء في شكل واحد من النشاط أو اذا مال نشاط معين لأن يسيطر عليها ، اذن ، فان ذلك النشاط يضفي عليها الدلالة التي تلتصق بالحياة ذاتها ٠ ويقع نوع من التنحية ، متناسبا مع المدى الذي يشغل به نشاط ما فترة الحياة . فان ذلك النشاط سيكتسب دلالة ٠ ويحتوي مجموع ما كتب في هذا الموضوع بواسطة الروس على وجه خاص على أمثلة عن الوقار الذي يضفي على حياة الفساد أو السجن بالمدى الذي تصبح فيه هذه الأوضاع متساوية في الامتداد مع الحياة ذاتها ٠ ولما كان العمل هو قدر الانسان من قديم الزمان . فقد أضفى الانســـان على العمل شيئا من الدلالة التي يعتقد أنها من صنع الحياة ٠ ان الأمر ليس الى حد أن المرء يشكل حياته من خلال عمله بقدر ما أن حياته تتطابق الى حد كبير مع عمله ــ وعلى حين أن الحياة ليست هي ذات الشيء كالأحوال المادية للحياة التي يدخلها المرء على عمله . فانه من السهل على أحدهما أن يأخذ المظهر الخارجي للأخرى ٠

ويعطي هذا التحول في المعنى درجة كبيرة من الثقة في التعاليـم اليهــوديه ــ المسيحية ٠ وينص ميثاق العهد القديم على سيادة المرء على الأرض مع المعنى المتضمن الواضح بأن هذه السيادة تمارس عن طريق العمل ، ليرعى الحديقة المثمرة التي توفر له٠ وعلاقة أشد مرارة بين المرء والأرض ترسخ عندما يطرد المرء من تلك الحديقة . « عن طريق العرق المتصبب من الجبين ستأكل لقمة العيش حتى تعود الى الأرض » ٠ وسيكون العمل قاسيا وبلا عائد ، وتصاحبه الخطيئة والألم ولا يدعو الى السرور ٠ وهذه المزاملة بين الضرورة التي لايمــكن تجنبها والألم . استمرت بلا انقطـاع في التعاليم المسيحية للطقوس الدينية بالأديرة ٠ والعمل ، ومايزال بدون أية قيمة اقتصادية لها دلالتها . أو على الاصح ، مشكوك فيه الى حد أن له قيمة اقتصادية . كان هاما كانضباط معنوى، وجزء من التدريب الصارم . واحدى الطرق التي بواسطتها يمكن أن يخضع الجسم للروح ٠ وشيء من الموقف نفسه ، المتسم بالاحترام ، يبقى حيا بعد وفاة فرويد الذي رأى العمل كنتيجة للتحــكم في السعي وراء الملذات الفورية عن طريق تدخـل مبدأ الواقعية ٠ وقد سلم Frued بصــحة وجــود علاقة وثيقة بين ما كان يقيم دائما والعمل : « كل مدنية تستند على الزام بالعمل ونكران زهدى للغريزة » (٤) ٠

وبذا فان هناك طريقتين اكتسب العمل بواسطتهما دلالة روحية ٠٠ الطريقــة الأولى هي تواجد متساو في الامتداد الزمني مع الحياة نفسها ٠ ومع أن Arendt يميز التصرف او السلوك عن العمل والايدى العاملة ويتحدث عنها كملأ فترة ظهور الانسان،

فان العمل بالنسبة لمعظم الرجال ــ بالمعنى العام ــ هو سلسلة الأحداث التى تشكل الأثر الأدبى . واذا كانت الحياة تحمل أى معنى ، فان العمل لابد وأن يكون كذلك ، لأن الحياة هى العمل . والطريقة الثانية هى أنه حيث أن الحياة ليست أمرا عاديا أو تافها . فان العمل ليس سهلا ولا يتوقع أن يكون ممتعا . وعند اللحظة التى يصبح عندها العمل ممتعا فانه من المشتبه فيه أن تكون غير كاملة أو غير حقيقية . فبعض الوظائف ذات القيمة الاقتصادية تبدو ممنعة مثل عمل الحرفيين والمفكرين الا أن Ruskin كان محقا عندما قال ان معظم العمل المنجز بواسطة الطبقات العليا يعتبر نشاطا وأنه حتى بالنسبة لعمل المحامى « والذى يعتبر الاكثر ارهاقا . ربما نلاحظ أنه سيكون ــ أساسا ــ نشاطا ضارا » (٥) . أما بالنسبة لبقية الأعمال فان العمل لايعتبر نوعا من المزاح . ولقد أعطى الانجيل تفسيرا اداريا لصرامة العمل بينما أكدت الكنيسة على منفعته الانضباطية . وفى العالم الغربى فان الدخول الى العمل انما يترادف مع الادراك عندما نترك جانبا ، حياة السذاجة والشباب والعمل ونبدأ النضال الطويل والذى لاينتهى الا بالموت فقط .

وهذه هى ــ على الأقل ــ النظرة التقليدية والتى تحتاج الآن الى تعديل كبير . . أولا ، تستخدم بداية العمل تقريبا لتتواءم مع سن البلوغ : فالنضج أو الادراك المادى يتخذ مكانته أولا بينما يبدأ العمل فيما بعد . ولاتزال الفجوة بين النضج المادى وبداية العمل كبيرة وذلك لوجود بطالة الحدث ( الصبية ) Juvenile وللامتداد فى التعليم الصناعى وهى الظاهرة الشائعة فى المجال الصناعى . ثانيا ، لم يعد هناك توافق بين نهاية عبء العمل والوفاة ، فكلما زادت فترة توقع الحياة كلما انخفض سن الاحالة الى المعاش . ثالثا ، ان التنمية الاقتصادية والتطور الفنى يؤديان الى زيادة مظاهر الوفرة . التغير الوظيفى أو البطالة ومن ثم ففى نهاية المطاف تبدو وكأنها تهدد بنهاية العمل نفسه .

ولهذه التغيرات نتائج متعددة ، فهى تهدد باستمرارية « أيديولوجية العمل » بمعنى أنها لم تعد ضرورية أو مفيدة للمجتمع لتوليد الأهمية المتزايدة للعمل والتحمس للالتزام بقواعده ومبادئه كما تعنى أيضا أن توافق انسجام مجال الحياة والعمل لم يعد له وجود ، فحياة الناس تبدو وكأنها مستقلة عن العمل .

ويوحى هذا بأن العمل ــ أيا كان معناه ــ من المحتمل أن يتغير هذا المعنى أو حتى ربما يفقد هذا المضمون .

والمعضلة الأولى للعلاقة بين الانسان والبيئة التى يعيش فيها انما حدثت نتيجة للتصنيع ، استئصال أو اجتثاث المجتمع ، زعزعة العلاقة بين الأسرة والعمل ، والتفتيت الكبير لتقسيم العمل . ولقد تمثل الاستنتاج العام فى شأن ابعاد الانسان عن الطبيعة ، هدم الحقيقة والتمهيد للخروج عن القانون . ولقد كان يعبر عن هذه العلاقة غالبا بدلالة فقد الرقابة خلال العملية الانتاجية والناتج ، وهى نهاية أى علاقة ملموسة بين العمل والطبيعة وكذلك بين العامل وباقى زملائه . هذه هى الفلسفة التى

سادت القرن التاسع عشر لوجود الاهمية أو الاعتبارات السياسـية والاجتماعيـة فى خلال فترة عدم استقرار المجتمع الصناعى • ولقد صاحب هذه الفلسفة ، توسع المعنى المادى للعمل فى حياة الناس ، الامتداد الزمنى ، وأهمية القوى الاقتصـادية مقارنة بطلبات واحتياجات المجتمع والأسرة • ولما كان العمل نشاطا أكثر مركزية ، فقد كان من المعتقد ـ دائما ـ أنه جرد من معناه •

ان المناقشات التى دارت حول ما اذا كان العمل أم لا قد تلاشى بواسطة العمليات الصناعية . أصبحت لا نهاية لها وربما غير محدودة المعـالم • وعلى أية حـال ففى المصطلحات الحالية ـ اصطلاح الحالية يستخدم هنا حرفيا كوظيفة أو شغل الوقت المتاح للانسان خلال فترة حياته ـ اكتسب العمل معنى لم يسبق ظهوره من قبل • ويتمثل هذا المعنى فى الوسائل التى تغير بها العالم ماديا والتى أخضعت الطبيعة ذاتها لسيطرة الانسان . وكان هذا هو الأساس فى تشكيل المجتمعات والمجموعات الانسانية والذى أقيمت عليه كل من العلاقات الاجتماعية . الطبقية . والثقافة • ففى المجتمعات قبـل الصناعية والأنشطة الزراعية لايخرج العمل عن كونه وسـيلة وأن الفـرد يضطلع بوظائف . ويحافظ على الالتزامات والمسئوليات غير المتعلقة بوظيفته • بينما نجد فى المجتمع الصناعى أن الفرد يصبح أكثر قربا بما يفرضه عمله •

وعندما يبدو أن هذا التطور قد وصل الى أقصى درجاته ، فان العمل يكون قد حطم حياة الانسان ، وعند هذه النقطة التى يغزو فيهـا العمل الحياة فانه يبدو كأنه يحطم الحياة ذاتها • والآن ليس نتيجة لهذا الغزو أن ماركس قد أكد على أن الانسان يصبح غريبا حيث أن هذا لايمكن أن يكون كذلك لأن الحياة هى نتـاج العمـل • وبالمثل . فهى ليست كذلك لأن السيطرة على الطبيعة يمكن الوصـول اليها من خلال العمل • نهدف الانسان . من خلال العمل . هو تحرير نفسـه من الخضوع للطبيعة • وفى حالة ما اذا شيدت المهنة ذاتها فانها ستكون مستبعدة أو يتحول النظـر عنهـا حيث انها تكون قد شيدت بالكامل ( وهذا هو الجانب الايجابى للرأسـمالية ) . ومن ثم تصبح متاحة أكثر للاستخدام وبالتالى أكثر افتقادا بالكامل ( وهذا هو الجانب السلبى ) والانسان ربما يفتقد العالم . غير أن هذا العالم هو الذى صنعه من خلال عمله . كما أنه أغنى عالم مما صنعه عن ذى قبل • وتؤكد الحالة العملية أو المادية أكثر من الناحية النظرية على أن العامل الصناعى يقطن عالما شيد بواسطة عمله ومن أجل عمله • فالمدنية التى يقطن فيها ربما شيدت من أجل عمله ، كذلك طريقة ( والذى يوجد فى هذه المدنية ) ربما يكون قد شـيد بواسطة صاحب العمل الذى يعمل لديه هذا العامل . كما يستخدم غيره من العمال الآخرين ، كما أن حياة العامل الاجتماعية والثقافية سوف تتأثر كثيرا تبعا لعمله •

ان نظرية ماركس . فى واقع الأمر . تبـدو وكأنها تنقسم الى معسكرين وذلك فيما يتعلق بمسألة الضرر الواقع على طبقة العمال من جانب الرأسماليين • ويدعى المعسكر الأول أن الضرر سيكون بالغا عندما يكون من المتعذر انهاء هذا الضرر الواقع

على طبقة العمال مالم يتدخل أهل الفكر والاصلاح الاجتماعى لتعويض هذه الطبقه عن الضرر الذى ألحق بها • بينما يتمسك المعسكر الثـانى بأن الضرر الواقـع على طبقة العمال سيكون كافيا للتعرف على متطلبات الاصلاح ومدى امكانيـــة انجازه • ولقد ارتبطت وجهة النظر الأولى بـ Marcuse (٦) . بينما ارتبطت وجهة النظر الأخرى بـ بـ Avineti (٧) •

وهناك عدة أسباب وراء التحيز لوجهة النظر الثانية • فالعلوم الاجتماعية لاتدفع أبدا بالحجة أو الدليل ذى الغاية المعنيـة ، وذلك لأنهـا تعترف بالضرر الأخـلاقى أو المعنوى ، فى حين أن الاستنتاج لوجهة النظر الأولى ليست فقط متشائمة بالنسبة لأغلبية الجنس البشرى ولكنها أيضا تتركنـا دون اختيار محدد وواضح بين مراقبتها نتهار أو تحديد ما اذا كان شخص ما ، بتصرفه بجـرأة بالغة ، لابد وأن ينتشلها من الانهيار بالنيابة عنها • وعادة ما تظهر البرامج المستخلصة بوضـــوح المقدرة الفائقة لتحمل طبقة البروليتاريا للمعاناة التى يسببها لهم رؤساؤهم والدليل على أن طبقة العمال يصيبها الضرر ـ الذى يتعذر تعويضه ـ بسبب الرأسمالية بالرغم من منطقها السليم ، تبدو أيضا فى تجاهل اثبـات قوة واستقلاليـة ثقافية طبقة البروليتاريا ، واصرارها على التمسك بتقاليدها وفعالية رد فعلها الدفاعى لأساليب الرقابة والسيطرة الادارية • والدليل المقنع لهذا يتوافر حقيقة فى الاهتمام الدائم لممثلى الطبقة المتوسطة بأوضاع طبقة العمال وبانحراف أنماط سلوكها • ويوحى هذا بالاستقلال الشديد عن تأثير البيئة وممثل طبقة العمال من أهل الفكر الاجتماعى والسياسى • وبالرغم من هذا ، فان الحقيقة التى تظل قائمة هى أن العمل هو الذى يحدث ( يخلق ) طبقة العمال ذى الحضر • كما أن الوضع الذى يبـدو أكثر ملاءمة مع الحقائق ومع التحليـل النظـرى لماركس هو أن الظروف المادية لحياة البروليتاريا هى من صـنع العمـل ومؤسساته المختلفة فى حين أن سلوك رد فعل البروليتاريا انمـا يكون مستقلا بدرجة كبيرة وغير محدد • ويصل هذا الترابط الى أقصى مستوى له عندما يحقق العمل أهميته العظمى فى حياة العمال كما فى ظل الرأسمالية • وفى هذه الحالة ، فان طبقة العمال ـ بعيدا عن تدميرها بواسطة الرأسـمالية ـ تبلغ أقصى ما يمكن تحقيقه للتطور تحت ظـل الرأسمالية • ويبدو أن هذا يتوافق مع التعارض الذى وجده « ماركس » كمغزى كبير فى المجتمع الرأسمالى والذى يشتمل على تطورات ، لم يسبق لها مثيل . تحققت من خلال العمل ، وعلى معنى فريد للفقدان من خلال الفشـل لفهم هذا التطور • لذلك فان حياة العامل فى غناها أو ثرائها الا أنه لايدرك أنها ليست ملكا له •

والتطور المشاهد حديثا والذى يبدو وكأنه يفاجئنا هو بالضبط تجاه التعارض : فحياة العامل ستكون ملكا له ولكنها ستكون مفقرة impoverish • واذا كان العمل ، كنتيجة للتقدم الفنى والتنمية الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية المؤثرة على علاقة العمل بالحياة ، لابد وأن تتراجع أو تقل أهميته على الأقل . فماذا ستكون النتيجة ؟

يتمثل أحد الايضاحات لهذا السؤال فى الارتباط الحالى لما يسمى بمشـكلة

الفراغ . لقد ظهرت هذه المشكلة بالشكل المطلوب بواسـطة معظم الأعضـاء الذى يصيبهم الضرر فى المجتمعات الصناعية . الشباب ، غير المؤهلين ، المهاجرين والمقيمين فى المراكز الحضرية القديمة . وتهتم مشـكلة الفراغ بشغل وقت الناس الذين من المحتمل أن يكونوا فى حالة بطالة مستمرة . وعادة ما توحى الافتراضات المصاحبة للحلول المقترحة بأن الوقت لابد وأن يسـتغل استغلالا مفيدا فى أعمال ذات معنى . كما أنه من المحتمل أن تؤدى هذه الحلول الى تهكمات لاذعة حيث أن القيـم القديمة لبرامج تعليم البالغين قد يدافع عنها أو يشن عليها هجوم فى تباينها عن الأنشـطة التى من المحتمل أن يختارها العاطلون أنفسهم . كما ان هناك أساليب مبالغ فيها من الوجهة السياسية من حيث مساواه الخبز والفرق المسرحية ، وللقلق عن الخطر الكامن للبطالة .

ان المشكلة الحقيقية المتعلقة باسترجاع العمل من المحتمل أن تهدد أساس مجتمع المدنية . فبالنسبة لأولئك الذين يجادلون بأن الانسـان « تعلم » عن قيمة العمـل بالاحتكام الى الايديولوجية فى أشكالها المتعاقبة ـ روحيـة كانت أم دنيوية ـ فان منطق التخلص من الزامية العمل يجب أن يفى بالتخلص من اضطهاد الايديولوجية . ولكن ربما يكون الحال أن استغلال عمل الانسان بمعنى معين هو الذى يمكن المديرين أيديولوجيا من استخدامه . فالناس يقطنون فى الأبنية المجهزة لهـم والتى يشيدها معظمهم عن طريق العمل ، وحتى اذا ما كانت هذه الأبنية عديمـة الفائدة أولا تليق بحياة الانسان ، فان الناس سوف يحيون حياتهم ، مكونين علاقات أسرية ، والعمل على زيادة روابط المجتمع والتى هى غالبا ما تحقق معنى وأهمية التقاليد .

وفى حين تتمثل أدنى رغبـة ملحة فى درجـة معنية من العلاقات الوطيـدة الراسخة والتى يمكن أن ترتبط بهـا الحضـارة الانسانية . فقد كان من المعتقد أن اضطراب التصنيع قد أفنى المجتمع القائم ، شطر عاداته وقلل من أعضـائه ، كما خلق عالما آخر يستطيع فيه الرجال والنساء أن يعيشوا . فالحياة انما تعنى العمل وأن الشىء ذا المظاهر المتناقضة ظاهريا هو أن هؤلاء الاحياء من الاعضاء يتخذون الترتيبات الضرورية للعلاقات الراسخة نسبيا المفروضة فى أنماط العمل .

ان القلق السائد الآن عن تراجع العمل فى المجتمعات الصناعية انما يتمثل فى الأساس المادى للقيم الأخلاقيه والاجتماعية . ولقد رأى ماركس بوضوح أن أسـاس الحياة الحضارى والسلوك الأخلاقى انما قام على أسس مادية . كما جادل ماركس ، بأن الأساس المادى للعلاقات الانتاجية فى المجتمع الرأسمالى قد استحوذ عليه الرأسمالى لايذاء العامل . وأنه فى حالة ما اذا انعكست هذه العلاقة . فلابد من تحول كل من الحضارة والفضيلة . ويتفق معظم الماركسيين الآن على أن هذا الحساب ليس حسابا بسيطا أو غير متقن مثل العلاقة المتداخلة الواضحة للمادة والسلوك الأخلاقى . ولكن يبدو أن أحـدا لايعرف ماهى النتائج التى يمـكن استخلاصها من عزل العنصر المادى من حياة البشر . ومن توقف البشر عن الدخول فى علاقات انتاجية مع غيرهم ، أو من تقليل شأنهم .

ويمكن القول ان المشكلة ــ كما هي دائمــا ــ أكثر تعقيدا بسبب الانعزالية ٠ وعلى أية حال فمهما كانت النتائج التي يستخلصها الانسان ، فان قصد ماركس كان يوحي بعملية التداخل والتشابك التي تسببت في الضرر الذي أصــاب العامل في علاقته مع الرأسمالي ومع الانتاج الرأسمالي ٠ واذا ما طرحنا جانبــا التوقعات كنتاج سياسي لهذا التشابك ، فيمكن القول ــ ان مجتمع العمال قد خلق الى حد بعيد بواسطة العمل وانه تفاعل مع بيئته كما أنه ــ الى حد ما ــ قد تخطى هذا ٠ ان ثقافة الطبقة العاملة ، في أكثر من معنى ، نمت وترعرعت من بيئتها الصناعية ٠

ان احدى المشكلات التي لم نتطرق اليهــا هي ما اذا كان من المحتمل أن تــكون بيئة العمل الرأسمالي أكثر ضررا أو مخالفة عن تدميرها اللاحق لانســحاب العمل ٠ وتبعا لذلك ، فان هذا يعتمد على ما اذا كنا ننظر الى الابعــــاد على أنه عملية مستمرة أو محددة ٠ ففي وجهة النظر السالفة ، فان المعاناة في العلاقات تعكس المظهر العام للتقاليد اليهودية المسيحية التي يعاني من خلالهـــا الانسان والتي تكرمه في عمله والتي فيها لا معنى لتعويض خسارته أو ادانته ٠ أما في وجهة النظر البديلة ، فان الابعـــاد يبلغ مداه في التغير النهــائي والذي قد يفسر على أنه خــدعة للضرر المتعذر انهاؤه أو على أنه ثورة نهائية وظافرة ٠ ويمدنا عمل ماركس بأســـاس وأســباب الترابط والتشابك بين الجنس البشري ــ ولكن ماذا يحدث اذا ما انتهى العمل ؟

يمكن القول انه في العلاقات غير الماركسية ، اذا نتج نمط العلاقات الاجتماعية التي ينشئها الانسان عن الأنشطة التعاونيــة ، التابعة ، والمترابطة والتي يتعهد الانسان بالقيام بها عند العمــل ــ حينئذ ، فان درايتــه بغيره من الأفراد الآخــرين والتزاماته نحوهم يجب أن تتبع على نطاق كبير من العمــل ٠ وهذا ، في النهــاية ، ما حــدا بـ Darkheim بأن يستنتج أن تقسيم العمل لابد وأن يكون المصــدر ــ ان لم يكن الوحيـــد ــ الرئيسي ، على الأقل ، للتضامن الاجتماعي (٨) ، لأنه عنــدما تتراخى الروابط التي تربط الفرد بأسرته ، بأرض وطنه ، وبالتقاليد ــ فلابد وأن يوجد نظام السلوك الأخلاقي في العمل حيث ان تقسيم العمل يعتبر الأساس الوحيد المتبقي ٠ كمــا يذكر Elton Mayo « بأن المؤسسات المستمرة فقط ( المتبقية ) ذات الأهمية هي المؤسسات ذات العمل » (٩) ٠ ولكننا قد نتساءل : ماذا سيكون الأساس والسلوك للنظام الأخلاقي عندما ينقطع العمـــل للبعض أو تقــل أهميته بالنســبة للغالبية ؟ واذا دخل الانســان المجتمع من خــلال العمل ، فماذا ســيترك للمجتمع اذا ما انتهى العمل أو قارب على نهايته ؟ واذا ما شكل العمل منطق العلاقة بين الأفراد في المجتمع الصناعي ، فكيف ستفسر علاقاتهــم اذا ما تغير هذا المجتمع ؟ وهل حقيقة ان الانسان من الممكن أن يــكون منعزلا ٠ وهل من الممكن أن الانســان سيصبح في الواقع منعزلا عن الآخرين عندما يتخلى عن عمله ؟ وحتى الوعد بالتحــرر من الاضطهاد والظلم المجحف والذي يزامل دائما العمل ، يبدو كفتنة وجذب سريع الزوال ٠

وفي الواقع ، فان مشكلة الفراغ ، ترتبط باسترجاع قواعد ضبط الســلوك

أو العمل ، التضحية ومشقة الحياة ، والارتباك أو الانذهال عند مشهد المازح التافه ، وفقدان المعنى ، كما أن انتقال العادات من جيل الى آخـر لفترة طويلة تحمـل فى ثناياها : ان المعاناة ينظر اليها كضرورة للانسان وان العمل يحرز الكرامة لأنه يجلب معاناة لازمة · « ان العمل اليدوى أو البدنى هو فناء يومى · فالعمل يصنع أو يشكل شخصية الانسان : جسده ، وروحه فى دائرة من الجمود ثم يحولهـا الى وضع وسط بين حالة وأخرى ·· وجعلها كوسيلة أو أداة » (١٠) · ويستطرد Simone Weil فى قوله حيث ان الفناء هو اختفاء مفاجىء لكلمة « أنا » التى يلفظهـا كل انسـان ، لذلك فانه يقبل على تأدية وانجاز العمل ( ولو أنه بدرجـة أقل صرامة ) · ويتجدد هذا الشعور أو الاقبال كل صباح خلال كل الفترة الزمنية لوجود الانسان ، يوما بعد آخر ، ويستمر كل يوم حتى المساء ، ثم يبتدى من جديد فى اليوم التالى ، ويستمر هذا غالبا حتى الموت · ففى كل صباح يقبل العامل على تأدية عمله لذلك اليوم ولبقية حياته (١١) · لذلك استخلص ان العمل اليدوى يجب أن يكون الجوهر الروحى للحياة الاجتماعية المنظمة تماما ·

ولقد أخذ Ruskin بوجهة النظر نفسها : « ان العمل هو المعاناة فى الجهد ·· انه ذلك التدر من كفاحنا الذى نفنى فيه » (١٢) · ولقد رأى ان وجود تبدد فى العمل ( أو الموت فى الحياة وهو نفس الشىء ) يمنح الكرامة والنبالة للعامل ·

وبصرف النظر عن الوضع النسبى للعمل ، وعن الفرصـة التى يمنحها لاظهار المواهب والقدرات ـ اكتسب العمل مظهرين هامين ذوى معنى · السمة الأولى وفيها ينظر الى العمل على أنه الوسـائل التى تمكن الانسـان من تشكيل علاقات ، دخوله الى المجتمع ومن ثم اكتسابه مسئولية أخلاقية · أما السمة الثانية ففيها ينظر الى العمل على أنه الوسيلة التى بها يضحى الانسان بشخصيته الذاتية واكتسابه معنى روحانيا · وربما ينظر الى احدى هذه الحالات على أنها أمور دنيوية ، بينما ينظـر الى الأخرى على أنها تعبير روحانى لمعنى العمل ، غير أن الذى نخشاه الآن بلغة « تقهقر العمل » هو أنه سيولد حالة من الفراغ الأخلاقى والروحانى دون معنى ·

أما عن التعارض اللاذع للرأسـمالية والذى قدمه ماركس فيتلخص فى فقـد الانسان لعالمه الذى صنعه من خلال عمله ، والذى يتميز بأنه لم يسـبق الى مثله من حيث الثراء والغنى · ويفرض حل هذا التعارض ـ على ما يبـدو ـ أن الانسان لم يعد مدركا لفقد هذا العالم الذى توقف عن خلقه أو احداثه ·

ولقد كان من المعتقد أن التصنيع يبعد الانسان عن الطبيعة ، أما المجتمع اللاحق للتصنيع فربما يعزل الانسان عن العالم الصناعى الذى شـيده لنفسه بالعمل · ولقد تهكم ماركس ذات مرة قائلا بأعلى صوته « ماذا ستكون عليه المظاهر المتناقضة مظهريا فى حالة ما اذا : كلما سيطر الانسان ، من خلال عمله ، على الطبيعة وجعلها طوعا له وكلما تم التخلى عن السلع غير الضرورية عن طريق معجزات الصناعة كلما تخلى الانسان عن رغبته فى الانتاج والاستمتاع بانتاجه من أجل تلك الاختصاصات أو القوى » (١٣)·

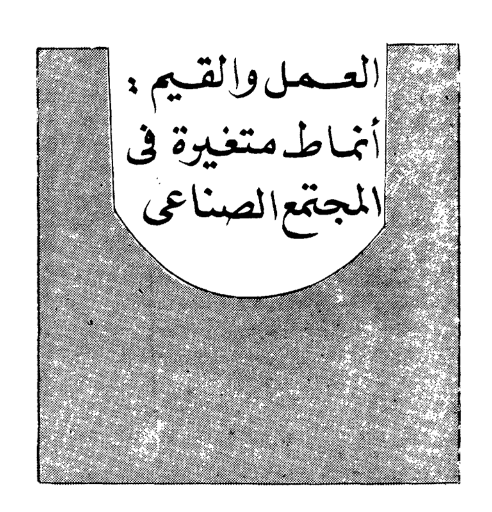
هذه المظاهر المتناقضة فى مظهرها التى ربمـــا تكون على وشـــك أن تنظمها ، والتى شيدت عالما ذا ثراء فاحش بينما فى الوقت نفسه تحرر الانسان من عمله ـ ربما نفقد معنى العالم وذلك لانقطاع اتصال الانسان بالعالم من خلال العمل .

وحتى ذلك الحين الذى يعيد فيه الانسان تنظيم علاقة بالعـــالم والذى تدمرت به علاقته بالعمل . فان هذا التدمير لابد وأن يثير مشـــكلات غير مألوفة كليـــة لتقاليـــده وثقافته ـ لهذا لايمكن التنبؤ بالنتيجة ويعزى ذلك الى أنه ليس لدينـــا خبرة حديثة عن عالم عاطل عن العمل . غير أن هناك بطبيعة الحال . بدائل للعمل فى فلسفة الفراغ للطبقة الأرستقراطية الأوروبية أو فى الابقاء على المجتمعات غير الصناعية التقليدية . غير أن تطبيق البدائل المباشرة ( أنشطة الفراغ ، امتداد التعليـــم ) فى حين أنها تلائم المشكلة المباشرة لشغل الوقت ، الا أنها لاتصلح أو تعالج مجتمعا خلق من أجل العمل .

ان الطريقة التى يرتبط فيها الناس ببعضهم البعض وبالمجتمع ، ربما تكتشف فقط عندما يكونون قد كونوا ثقافة أو حضارة . بدون عمل . ومن ثم فان الأشكال التقليدية للتحليل والتى اعتمدت على المنطق الاجتماعى للعمل ربمـــا تكون عديمة الجدوى لنا حتى يبزغ نمط جديد من العلاقات .

## المراجع :


1. Jaques, Elliet, Work, Creativity and Social Justice, p. 54, London, Heinemann, 1970. ..
2. Blauner, Robert, Alienation and Freedom, p. 23, Chicago, III., University .f Chicago, Press, 1994.
3. Braverman, H. Lobor and Monopoly Capitd, New Torrk Mônthly Review Press, 1974. ........
4. Freud, Sigmund, The Future of an Illusion, p. 10. Standard edition, Vol. XXI., London, Hogarth Press, 1961.
5. Ruskin, John, Fors Clavigera, p. 147, Library eedition, Vol. XXVII, London, George Allen, 1907
6. Marcuse, H., One-Dimensional Man, London, 1968.
7. Avinert, S. The Social and Political Thought of karl Marx, London, Cambridge University Press, 1968.
8. Durkheim, E., The Division of Labour in Society, p. 62, New Torrk Free Press of Glencoe, 1960.
9. Mago, E., The Human Problems of an Industrial Civilization, Boston, Harvard University Press, 1946,
10. Weil, S., The Nead for Roots, p. 286, London, 1952.
11. Ruskin, J., Munera Pulveris, p. 183, Library ed., Vol. XVII., London, George Allen, 1905.
12. Marx, Karl, Mclellan, D. (ed.), Early Tarly Texts, p. 141, Oxford,




**نمط المتغيرات**

عدل الانجيل نمط متغيرات ( بارسون ) بحيث يتابع الانتقال من المجتمع التقليدى الى المجتمع الصناعى . ووصف بارسون خمس متغيرات لكل نمط تحدد البدائل التى تواجه المنفذ ويكون عليه أن يختار من بينها فى تعامله مع الموضوعات الاجتماعية فى موقف معين . وهى تمثل مآزق بالنسبة لمجتمع ما اذ تفضل واحدة أو أخرى من هذه المتغيرات فى اطار ثقافة ما . ونقدم هذه المتغيرات فى جدول رقم ١ تحت العمودين أ ، ب . ومع أن بارسون يعتبر كل التوانيق بين هذه المتغيرات ممكنة فان هذين العمودين يمثلان أنواعا خالصة تقريبا ، فان المذكور منها تحت العمود أ يمثل أخلاقيات ما قبل عشر الصناعة وتحت ب يمثل عصر الصناعة . وفى مسايرة مثال بارسون فقد إقترحت أن يشتمل الجدول على أكثر من عمودين وأن يقدم عصر ما بعد الصناعة

## الكاتب : ألبرت شيرنس

أستاذ ورئيس قسم العلوم الاجتماعية فى جامعة نوبارو ، ليشسترشير فى المملكة المتحدة وهو زميل فى الجمعية النفسية البريطانية ، ورئيس سابق بقسم الاجتماع فى الاتحاد البريطانى بالعلم ومؤسس ورئيس المجلس الدولى لنوعية حياة العمل . ومن منشوراته الحديثة نوعية حياة العمل ، وتجربة الكمبيوتر ، واستخدام التكنولوجية الاجتماعية ، والعلوم الاجتماعية والحكومة

## المترجم : إبراهيم البرلسى

مستشار فى الادارة ـ كبير خبراء الادارة فى الأمم المتحدة سابقا .


لا يدهش هؤلاء الذين يدرسون العمل من بيننا من اقتناعهم بأهميته بينما يسلمون بانه قد لا يكون له الا دلالة كونية اقل بالنسبة لمن يقصرون نشاطهم على القيام به . أما بالنسبة لمن يحظى العمل بالاهتمام الرئيسى فى حياتهم فان كل شأن فيه يثير اهتمامهم الى درجة كبيرة . ولكن أكثر اموره مدعاة للاهتمام بالنسبة لمن يكلفون بادائه هو حصولهم على المال . وهو فى نظر الجميع الأسلوب الأساسى للوصول الى فرص الحياة . وكذلك فان القيم التى تمنح العمل مثل هذا الدور الرئيسى تؤيد نظرة معينة الى طبيعته .

---

مجموعة ثالثة من القيم تحت العمود ج . وأود أن أوضح ـ قبل أن أتابع التحليل ـ أننى لا أقول بأن المجتمعات تتجانس فى قيمتها أو أن القيم الجديدة فى عصر ما بعد الصناعة تمثل أكثرية ، بل ان الامر يقتصر على أنها أقلية محسوسة من الشباب فى وقت تكون فيه القيمة التى تلحق بالشباب ذاته مرتفعة جدا . ومع أن فجوة هذا الجيل أضيق منها فى أواخر الستينيات ، فان التقارب كان أكبر فى ناحية كبار السن كما أنى لا أقترح أن التغيرات هى ذاتها أو أنها تجرى على المنوال نفسه فى المجتمعات المختلفة مثل شمال غرب أوربا وأمريكا الشمالية . وسوف أربط بين تحليلى للتشابه والفروق وبين تأثيرها على الأساليب غير الهيراركية لعمل المنظمات فى هذه البلاد .

## جدول ( ١ ) نمط المتغيرات والتغير الاجتماعى

| ( أ ) عصر ماقبل الصناعة | (ب) عصر الصناعة | (ج) المستقبل ـ عصر ما بعد الصناعة |
|---|---|---|
| التأثيرية : الاشباع العاجل التعبيرية فى التنفيذ العلاقات | الحياد الوجدانى : الاشباع الاصل مدخل ادائى الى العمل العلاقات | التعبير عن الذات انهض بعملك الخاص الأدائية بين الافراد أو الامثلة |
| الجماعية : أسبقية الاهداف الجمعية | الفردية أسبقية الفرد التحول ـ تحقيق الذات | المجتمعية الجديدة نزوة الآنا تغير مفهوم قدر الانسان |
| الاصطفائية ـ التكليف بالواجب على أساس القرابة والعضوية الجمعية | العالمية : الواجب يسند الى الجميع ، ( بيروقراطيا ) مساواة فى المعاملة | اصطفائية التعريفات عدالة الناتج تفضل المساواة المعاملة ، اصلاح الظلم السابق الدافع على الفئات المغبونة |
| العزوة : المكانة تمنح بناء على صفة الفرد | الانجاز : المكانة تمنح استنادا الى الأداء | الموقف ـ مكانة وسلعة مقيدتان قيمة متساوية لكل أنواع الانجاز |
| انتشار الدور | تحديد الدور ، فصل العمل من الترف أدوار المجتمع | انكار الدور ، الاصرار على التطابق |

### انتشار نوعية حياة العمل

أعرب المشاركون فى المؤتمر الدولى الأول للنظر فى التطورات عن نوعية حياة العمل QWL المنعقد فى مبنى آردن بنيويورك سنة ١٩٧٢ ، عن بعض الدهشة عندما وجدوا أن هناك أمثلة عن تطور نوعية حياة العمل QWL أكثر مما افترضوا ولو أن أغلب الامثلة كانت مقصورة على أقسام أو قطاعات فى شركات أو تضمنت القليل نسبيا من التغيير فى التشكيل التنظيمى • أما الانتشار الذى كان الهدف الأساسى للمؤتمر ذاته فقد كان بطيئا وعفويا • وفى النرويج حيث أجريت أكثر التجارب اكتمالا فقد كان التطور بطىء الانتشار حتى بين أحد أقسام الشركة والقسم الآخر ، وكانت خطا التغيير بطيئة هى الأخرى • ولم يكن من الصعب التوصل الى أسباب خاصة ولم يستطع رجال البحث التنبؤ بكفاية فى التجارب الأولى بأن التغيرات فى ترتيبات العمل سوف تتطلب تغيرات مقابلة فى نظم المكافأة وهذه بدورها تؤثر

فورا على الاقسام التى لم تتعرض للتجربة فى المنظمات ذاتها • كما أنها لم تتوقـــع الشك الذى نظر به الى الاقسام التى تعرضت للتجربة من هذه التى استثنيت منها كما أصبح الاستثمار الضخم في الوقت والمهارات الذى استغله قلة من علماء الاجتماع قد توفرت لها الخبرة حائلا عطل الانتشار السريع • ووضع الدعم المشترك الذى قدمه أصحاب الأعمال والاتحاد قيودا على علاقاتهم التى يجب أن تسير متزامنة فى عمليات المساومة المعتادة • ويمكن أن يعزى الفشل فى الانتشار فى حالة الهند الى السمات الخاصة بموقع التجربة كما يرجع النجاح الى حماس العائلة التى تملك • ولم يكن من المحتمل أن توجد قيم ما بعد طور الصناعة فى بلاد فقيرة مثل الهند التى لم تـكد تصل الى عصر الصناعة • ظواهر عصر ما بعد الصناعة فمن المتوقـع أن توجـد فى السويد حيث لم يكن تردد الشبان فى العمل على خطوط الانتاج موضوعا ذا دلالة فى عمليات مسح الاتجاهات ، ولكنه كان واضح الدلالة فى عمر وشكل هؤلاء الذين قدموا لهم القوى العاملة •

ومن ثم ، فان التقارير العادية تصف ذيـوع نوعيـة حياة العمل QWL من المملكة المتحدة الى الهند ثم انتقاليا منها الى النرويج ونموها البطىء هنـــاك ، وأخيرا انتقالها الى السويد حيث كان الانتشار سريعا ولصيغ انتقائيــة • وهى تؤكد الجمع بين التزاوج العقلى بين الدول والفرصة التى يتيحها • الاســتعداد الثقافى من خــلال تقديم ظاهرة ما بعد التصنيع •

وهذا التفسير يستند فى الحقيقة الى عاملين : توافــر كل من الوسائل والمهارات والأفكار ، وكذلك المحيط الثقافى • فاذا توافر الأول دون الثانى ظهر المثال : الهندى البريطانى ، كما ينشأ عن العامل الأول مع وجــود جزئى للعامل الثـانى ظهور المثـال النرويجى ، وتوافر الاثنين معا يقوم المثال السويدى • ولست أشك فى أن هذا التقرير يتسم بكثير من الصدق ولكن من سوء الحظ أننا لانستطيع فى هذه الرسالة أن نتعرف على مجتمع له اتجاهات قوية نحو عصر ما بعد الصناعة تتوفر له نوعيــة حياة العمل QWL ولابد أن نفترض فى مثـــل هذا المجتمع أنه يفتقد الخبرة فى العلوم الاجتماعية • وانى أقدم هذا المشـــهد لمعيد الاحتمال لأعــرض ببساطة وجهة نظر بأنه لايمكن اختبار المثال ذى العاملين ولكن هل هذا مؤكد ؟ وهل يمكن التعرف على المجتمع الذى تثمر فيه نوعية حياة العمل QWL للمرة الثانية ؟ أو الشكل الذى سوف نتخذه ؟ واذا لم تتوفر القدرة على ذلك ـ كما أرى ـ فهل يجدر بنا أن نبحث فى مكان آخر حتى نتفهم ماذا يحدث وما هى أكثر الأمور احتمالا ؟ •

وقد نبدأ بامعان النظر فى التطورات التى تشـملها قاعدة نوعيــة حياة العمل QWL فمن وجهة نظر المدرسة الاجتماعية الفنية فان قلب المسرح تشغله طبيعة العمل الذى يؤديه الأفراد • ويتركز الاهتمام فيه على النظم الفنية للمنظمة وتستخدم صيغة الجمع بالنسبة لمصطلح « النظم » هنا لأنه فى كل مجموعة من الأنشـطة سواء كانت مختصة بالانتاج أم الصيانة أم بخدمات التدعيم فانه يوجد شىء من التقنية ـ مهما

كانت بسيطة ـ تحدد الواجبات التي يلزم أن تؤدى بواسطة التجهيزات من الملفات والاجراءات تبين اسناد الواجبات الى الأفراد ٠ وان اختيار التكنولوجيا والترتيبات والطرق والاجراءات يتطلب تحديد الاعمال التى ينجزها الأفراد ٠ ولايمكن أن توجد البدائل الا اذا وجد الاهتمام بالنظام التقنى الذى سوف ينهض ـ بكفاية ـ بكل الواجبات التى لاغنى عنها ، والتى سوف تسمح أيضا للانسان أفرادا أو جماعات بممارسة قدر كبير من الرقابة على الأنشطة التى يؤديها مع تحريره من الرقابة عن طريق الملفات أو الاشراف ٠ وقد كانت المدرسة الاجتماعية الفنية فى غاية التحديد وهى تتجه الى حذف أشكال أخرى من تأنيس العمل و « الديموقراطية الصناعية » و « المشاركة » و « اثراء العمل » باعتبارها اما غير ملائمة واما زخرفية ٠ وتعكس هذه الأحكام ملاحظة ماهرة وكذلك التحيز ٠ ويبدو أن وجود مديرى العمال فى الصناعات القومية فى المملكة المتحدة لم ينتج عنه تأثير على طبيعة الوظائف أو على مناخ العلاقات الصناعية فى هذه الحالة ، كما لم يكن للادارة بالمشاركة فى جمهورية ألمانيا الاتحادية بالمثل أثر متميز على الوظائف التى ينهض بها الأفراد والشاهد المستمد من يوغوسلافيا يثير الارتباك على أحسن الفروض ٠ ولم تتأثر علاقات السلطة من اثراء العمل ويبدو أنها تقبل الارتداد ٠ وحتى ملكية العمال للعمل فى شكل تعاونيات لم يكن لها الا أثر ضئيل على أسلوب تنظيم العمل وحيثما كانت ديمقراقراطية المشاركة عقيدة أساسية كما هو الحال فى الكمبيوتر الاسرائيلى ، فان واقع كان العمل فى الصناعة تتعارض معه٠

## نوعية حياة العمل والديموقراطية الصناعية

بينما يمكن الاتفاق على أن الأسلوب الذى تصمم به الأعمال وتنظم ، مسألة هامة ، تبدو السمات الاخرى فى الديموقراطية الصناعية غير مناسبة الا اذا نظر اليها من موقف الولايات المتحدة الأمريكية ٠ ففى هذه البلاد لاتضغط الاتحادات للحصول على نصيب من رقابة الادارة سواء لنفسها أو باسم أعضائها ٠ ويعارض الكثير منها ان لم يكن أغلبها أو يضيق بنوعية حياة العمل QWL عندما تتسبب فى اضعاف المفاوضة الجماعية التى تمثل فى نظرها البند الرئيسى فى الديموقراطية الصناعية ٠ وهم ينظرون الى مديرى العمال على أنهم يريدون تعطيل أو ارباك عملية المفاوضة الجماعية ٠ كما أن تحسين الانتاجية الذى يصاحب عادة الارتقاء بنوعية حياة العمل ليس مشكلة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لأن الاتحادات فيها ترتبط ـ شأنها شأن الادارة ـ بتحقيق انتاجية عالية ٠ وبالاضافة الى ذلك فان انخفاض مستوى أعضاء مجلس الادارة نسبيا ـ باستثناء صناعات قليلة ـ يترك مجالا واسعا لينفرد رجال الأعمال باتخاذ اجراءات من جانبهم ٠ وأخيرا ، فان المناخ السياسى لايحبذ تقليص الملكية ولو أنه يمنح تشجيعا متواضعا لتعاونيات العمال والمشاركة فى الارباح ولأساليب أخرى يمكن أن تنتشر دون تقليص الملكية أو تعريض قطاع الأعمال للخطر ٠

ولكن الموقف يختلف فى شمال وغرب أوربا حيث يظهر لنوعية حياة العمل QWL أثر اقوى منه فى الولايات المتحدة الأمريكية ٠ ويحظى جمهور الناخبين فى

هذه الدول بأحزاب سياسية قوية تتفانى فى اخلاصها منذ سنة ١٩٤٥ لنوع أو آخر من الاشتراكية يغلب أن يكون مستحوذا بمفرده أو مع غيره على السلطة ، وكل منها يملك قطاعا اقتصاديا عاما له وزن كبير واتحـادات مهنية قوية والبعض منها اتحادات شيوعية · ومع أنه ظهر فيها جميعا أعراض ما بعد التصنيع فانها لم تتخذ نسقا وحدا أو متطابقا مع ما يوجد فى الولايات المتحدة ·

**بعد التصنيع وبعد المادية**

حاولت فى أماكن أخرى أن أتعرف على التحولات فى نمط المتغيرات التى تمثل ظهور طور ما بعد التصنيع · وهنا أحب أن أقارن الظاهرة فى الدولتين اللتين أنا أكثر معرفة بهما وهما المملكة المتحدة والولايات المتحدة وهدفى من ذلك توضيح أن الأشكال التى تتخذها نوعية حياة العمل QWL يمكن أن تختلف الواحـدة عن الأخرى · وسوف أحاول أن أقترح نوع الأثر الذى يمكن أن ينشأ نتيجة بيئة القيم والاشتراطات القانونية والنظامية وتأثير ذلك على نوعية حياة العمل QWL وأحب أن أجادل بأنه بينما التحول من الانتساب باعتباره مصدر المكانة الى الانجاز قد تقدم كثيرا فى كلا الدولتين فقد كان التحول أكثر اكمالا فى الولايات المتحدة · وقيمة ما بعـد التنصيع التى أخذت فى الظهور فى المملكة المتحدة كانت رفضـا للانجـــاز بينما أصبحت فى الولايات المتحدة أكثر اتجاها الى تأكيد التعادل فى كل أشكال الانجـــاز مهما كانت غريبة أو هينة أمام النظرة الراسخة · ويبدو الأمر أكثر صعوبة هـــا فى أن يخلص المرء نفسه من كل أنواع التكيف على الانجـاز ، ولكن هذه القيمة فى كلا المجتمعين تؤكد الانسانية المشتركة باعتبارها أساس المكانة وهو ما يعنى انكارها على نحو ما ·

وكان هناك اتجاه بين العاملين فى كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة غـير ملائمة · ومع أنها لم تضف متباينـات جديدة فقد فشلت فى ازالة القديم منها ، وزاد الطلب على المساواة فى الناتج ولم يقتصر على مجرد التساوى فى الفرصة · وفسر مفهوم تصحيح الاخطاء القديمة بأنه توفير تسهيلات خاصة للمعوقين والعمل الايجـــابى أو التمييز العكسى ـ والاصطفائية التعويضية · ومع أن هذا التطور ظهر أولا فى المملكة المتحدة الا أنه بـرز بصـــورة أقوى كثيرا فى الولايات المتحدة · وركز الطلب على الاصطفائية التعويضية فى كل مجتمع ـ الجنس فى الولايات المتحدة والطبقة فى المملكة المتحدة · ويرجع بروز هذه الاصطفائية وأهميتها فى الولايات المتحدة بدرجة كبيرة الى التفوق الواضح لسمة الجنس على الطبقة ·

والفردية أقوى فى الولايات المتحدة عنها فى المملكة المتحدة ، وهى مجتمع أقل حركية حيث تتحمل الأموال العامة أعباء أكبر · والمجتمعية الجديدة أكثر وضوحا فى الولايات المتحدة حيث البحث عن المجتمع أقوى · ودورها الخاص هو أن تأكيد الحق فى أن يقرر الانسان لنفسه أى المجتمعات يرغب فى أن ينسب اليها فى مقابل الجماعية القديمة التى تحيط بالمجتمع الذى ولد فيه الفرد · وكثيرا ما يوصف « التجمع » الأكبر للمجتمع الأمريكى ·

وكان تقبل الذرائعيه أكبر في الولايات المتحدة كما كانت الثورة ضدها أعظم لذلك وكانت ظاهرة أنهض بعملك الخاص لها شهادة « دلالة » أبعد هناك ولو أنها لم تكن مهملة على أيه صورة في المملكة المتحدة • وأخيرا فقد استمر تشتت الدور أقوى في المملكة المتحدة والثورة ضد تحديد الدور أعظم في الولايات المتحدة ، ويأخذ هذا في كلا الدولتين شكل انكار الدور والاصرار على الذاتية •

فهل يمكننا هذا التحليل من أن نجرى تنبؤات مقارنة عن المدى والتركيز في نوعية عمل الحياة QWL لها في الدولتين ؟ أعتقد أنه يساعد على ذلك ولكن الى درجة محدودة •

ولنبدأ بالقول أن الاصرار على اصطفائية الطبقة مع مصاحبة قيمة التعادل في الانجاز في طور ما بعد الصناعة قد أدى من قبل ، الى هذه الظاهرة البريطانية الفريدة وهي تكريم ثقافات الطبقة العاملة الحقيقية أو المتصورة • وهما يمثلان معا حاجزا حقيقيا لنوعية حياة العمل QWL كما أنهما يرمزان من هذا الموقع الى محاولة استقطاب العمال الى نمط ثقافي يعبر عن الطبقة الوسطى • وحيث أثر التساؤل عن قيمة الانجاز • كما هو الحال في الولايات المتحدة أن يضيق من مدى السلطة الممنوحة وبذلك نقصرها على مجرد نطاق العمل المحدود جدا والذى يتلاءم معها وهي تساند منح السلطة الى مجموعة العمل ذاتها • وكذلك فان قوة الثورة ضد الذرائعية قد تجعل امتلاك المهارة التضاعفية أكثر جاذبية •

المشكلة في هذا النوع من التحليل هي : أ ــ ان التغيرات في التحليل تبنى على الاستدلال أكثر منها على بيانات راسخة : ب ــ ان توزيعها على المجموعة البشرية غير معروف : جـ ــ ان معدلات التغير غير معروفة : د ــ ان المعالجة هي بالضرورة اختيارية الى درجة كبيرة •

ومع ذلك توجد بعض بيانات يصعب الاستفادة منها في العمل وهي بيانات تلقي الضوء على ظاهرة « فجوة الأجيال » اذ نجد مثلا ، أن نظرة القدامى تكون الى الوراء ونظرة المحدثين تكون الى الأمام • فاذا لم يحدث الكثير خلال فترة حياة الفرد فان الثغرة تكون صغيرة • وكلما كان التغير الاجتماعي أسرع كلما امتدت الثغرة ، ولا يستطيع غير عالم الاجتماع الذى تمتلىء رأسه بمصفوفات المنهجية والحركية انكار أن هذا القرن قد شهد تغيرا اجتماعيا كبيرا يثير الارتباك بسرعة أحيانا كما حدث في أواخر الستينيات عندما شعر آباء أبناء العشرين الثانية شعور المهاجرين الى أرض غربية •

ولكن التغير في المملكة المتحدة كان أبطأ منه في البلاد الصناعية الأخرى وكانت نظرة الأجيال التى كشف عنها الاقتراع أصغر • وهي أصغر الآن منها عندما مزقت العائلات اربا وخاصة عندما تحرك الكبار لايواء الصغار ، ويمكن أن نراها أقل كأنها صدع يتزايد في المجتمع أكثر منه بداية تحرك نحو مجتمع مفرط في تسامحه •

ويدن استطلاع الرأى على أن المملكة المتحدة لازالت أبعـد من أن تكون مجتمعا متسامحا ولكن الصغار فيها أقل استبدادا من يكبرونهم ولكنهم ليسوا أكثر تسامحا من الصغار أمثالهم منذ عشر سنوات . وبينما يظن ٧٨ فى المائة من هؤلاء الذين تزيد أعمارهم على ٣٥ سنة أن التنازل عن السلطة قد جرى بسرعة كبيرة فان ٥٧ فى المائة من الأفراد بين سن ١٨ ، ٣٤ توافق على وضعها ، وان ٤٧ فى المائة من نفس مجموعة العمر تريد أن تضيق الخناق على الهجرة ، ومن حيث آداب الجنس فان الصغار أكثر تسامحا لدرجة كبيرة حيث ان ١٧ فى المائة من الأفراد من مجموعة العمر ١٥ ـ ٢١ لاتوافق على نظرية أن العلاقات الجنسية خارج الزواج خطيئة .

ويوفر لنا انجلهارت بعض بيانات ممتازة تقارن بين توزيع القيم المادية وما بعد المادية فى أوربا وأمريكا الشمالية . فالقيم المادية تركز على العمل والاكتساب والاعتماد على النفس بينما تركز قيم ما بعد المادية على الرفاهية والتوزيع وتحقيق الذات . والكبار فى المملكة المتحدة أقل تمسكا بالقيم المادية والصغار أقل بالقيم بعد المادية عنهم فى الدول التى جرى فيها التغيير بصورة أسرع ( بسبب الهزيمة فى الحرب ومن خلال النمو الاقتصادى السريع ) . ولما كانت المادية تريد من النمو ، والنمو يزيد فيما بعد المادية فسوف يثبت المرض البريطانى أنه معد .

وحتى فى أكثر البلاد عنو ، التى تمتلك أوسع قاعدة من التعليم فان نسـب الافراد الذين يعتنقون قيم ما بعد المادية لم تكن أكثر من ١٥ فى المائة فى سـنة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ وتعترف ٢٥ فى المائة منها بالقيم المادية ، ٦٠ فى المائة تعتنق قيما مختلطة ( انجلهات ١٩٧٧ ) . ومع ذلك فان أهميتها بالنسبة للمستقبل تتدعم من خلال الاتجاه المنظم بعيدا عن المادية مع الهبوط على مقياس العمر . فقد وضـح من الدراسات التى أجريت سنة ١٩٧١ أن الأفراد بين سن ١٦ ، ٢٥ أكثر اتجاها الى ما بعد المادية ، وتعادلوا فى جمهورية المانيا الاتحادية مع عدد الماديين . ويحسب انجلهارت الفروق بين ست مجموعات عددية مداها عشر سنوات ابتداء من المجموعة ١٩ ـ ٢٩ حتى أكبرها ٦٩ + . وبمقارنة الناتج فى كل مجموعة بين الماديين وما بعد الماديين أى نسبة الماديين مطروحا منها نسبة ما بعد الماديين يحسب الانتشار الكلى من خلال كل مجموعة ( انظر جدول ٢ ) . وهذا النظام من جمهورية ألمانيا الاتحادية ـ التى يتوفر لها أكبر انتشار ـ الى المملكة المتحدة التى بها الانتشار الاقل هو فى حقيقة الأمر نفس مستوى درجة النمو الاقتصادى من سنة ١٩٤٥ الى سنة ١٩٧٠ .

وفى استطلاع حديث للرأى أجرى فى ( نوفمبر ١٩٧٧ ) فى بلاد المجموعة الاقتصادية الأوربية يسمح بالاختيار بين أجر أكبر وساعات عمل أقل اختار أكثر من ٥٠ فى المائة من قوة العمل فى بلجيكا والدانمرك وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا وهولندا والمملكة المتحدة المتغير الثانى ( ٦٤ فى المائة من هولندا و ٩٦ فى المائة من الدانمرك ) • وكان تحول القيمة حقيقة أيضا ، ولم يكن مرتبطا بالشباب كما أن المجموعات تفقد القليل من بعد ماديتهم عند الكبر • وهذا الأثر حقيقة أيضا ، وفى التعليق على ندرة الرجال ذوى المهارة مع وجود درجة كبيرة من التعطل ذكر اخصائيو الرأى العام البريطانيون أن العمال ذوى المهارة الذين يتركون العمل فى الصناعات الهندسية يختارون فى الآغلب حرفا مثل قيادة الاوتوبيسات وتوزيع الألبان ويتجنب غير الخريجين الاعمال الانتاجية والادارة الفنية ويؤثرون العمل فى الاذاعة والصحافة والعلاقات العامة •

ويرتبط الحل بالعوامل التى يهتم بها الطلبة فى اختيار مستقبلهم الوظيفى •• فهناك تركيز قوى على الرضا الوظيفى العاجل • ويعتبر فرص المستقبل على المدى الطويل وفرص التدريب التى تمد الفرد بقدرات مطلوبة فى السوق أقل أهمية ولو أنها ترتب فى مستوى أعلى من مرتب بداية مرتفع •

وكانت العوامل الخمسة الأكثر أهمية هى : تحد عقلى كاف وتحمل المسئولية ، استخدام كامل وبناء للوقت ، اتاحة الفرصة للعمل مع الأفراد أكثر منه مع الاشياء ، واتاحة الفرصة ليكون الفرد خلاقا ومبدعا •

والتحلل من الاشراف يقع أعلى قليلا من مرتب بداية مرتفع • ومن المحتمل أن يكون سبب اجتذاب الأفراد ذوى المهارة للعمل فى قيادة الاوتوبيسات وتوزيع الألبان هو تحررهم من الاشراف • وينبغى التأكيد هنا على أن المملكة المتحدة توفر لها مع الدانمارك أقل نسبة من الشباب الذين اتصفوا بما بعد المادية فى أى من الدول الاحدى عشرة التى تعرضت للدراسة فى سنة ١٩٧٢ـ ٧٣ ( انجلهارت ، ١٩٧٧ المرجع السابق ) •

ولما كان أحد العوامل التى تمكن الدول المصنعة حديثا فى العالم الثالث من أن تحظى بتقدم صناعى سريع هو الرغبة الظاهرة لدى قوة العمل فيها من أن تتقبل الأنظمة الصناعية التقليدية ، فان التنبؤات عن تأثير الالكترونيات الدقيقة تحتاج لأن تأخذ فى اعتبارها الأسس المختلفة للقيمة فى مختلف أجزاء العالم •

جدول رقم ( ٢ ) توزيع القيمة مقسمة حسب مدى عمر المجموعة في احدى عشرة دولة ١٩٧٢ – ٧٣ ( في المائة ) ( دليل اصلى من أربع بنود مبوب وفق مجموعة العمر . مستخدم في مسح سنة ١٩٧٠ )

| الدولة | | مجموعة السن | | | | | | الانتشار الكلى في المجمعات (نقط) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ١٩–٢٨ | ٢٩–٣٨ | ٣٩–٤٨ | ٤٩–٥٨ | ٥٩–٦٨ | ٦٩ + | |
| بلجيكا | م | ١٨ | ٢٠ | ٢٢ | ٢٥ | ٣٩ | ٣٩ | ٣٩ |
| | ب.م | ٢٣ | ١٧ | ١٠ | ١٠ | ٣ | ٥ | |
| الدانمرك | م | ٣٣ | ٣٤ | ٤٧ | ٤٤ | ٤٨ | ٥٨ | ٣٤ |
| | ب.م | ١١ | ٩ | ٤ | ٥ | ٤ | ٢ | |
| جمهورية ألمانيا الاتحادية | م | ٢٤ | ٣٩ | ٤٦ | ٥٠ | ٥٢ | ٦٢ | ٥٦ |
| | ب.م | ١٩ | ٨ | ٥ | ٥ | ٧ | ١ | |
| فرنسا | م | ٢٢ | ٢٨ | ٣٩ | ٣٩ | ٥٠ | ٥٥ | ٥١ |
| | ب.م | ٢٠ | ١٧ | ٩ | ٨ | ٣ | ٢ | |
| إيرلندا | م | ٢٤ | ٣١ | ٤١ | ٣٧ | ٤٥ | ٥١ | ٣٦ |
| | ب.م | ١٣ | ٩ | ٦ | ٦ | ٢ | ٤ | |
| إيطاليا | م | ٢٦ | ٤١ | ٤٢ | ٤٨ | ٤٩ | ٥٧ | ٤٢ |
| | ب.م | ١٦ | ٨ | ٧ | ٦ | ٤ | ٥ | |
| لوكسمبرج | م | ٢٦ | | ٤٠ | | ٤٤ | | ٢٩ |
| | ب.م | ١٩ | | ٧ | | ٨ | | |
| هولندا | م | ٢٧ | ٢٢ | ٢٨ | ٤٠ | ٤١ | ٥١ | ٣٥ |
| | ب.م | ١٤ | ١٧ | ٩ | ١٠ | ١٢ | ٥ | |
| سويسرا | م | ٢٧ | ٢٦ | ٣٠ | ٣٥ | ٣٤ | ٥٠ | ٣٢ |
| | ب.م | ١٥ | ١٧ | ١٠ | ٩ | ٦ | ٦ | |
| المملكة المتحدة | م | ٢٧ | ٣٣ | ٢٩ | ٣٠ | ٣٦ | ٣٧ | ١٧ |
| | ب.م | ١١ | ٧ | ٦ | ٧ | ٥ | ٤ | |
| الولايات المتحدة الأمريكية | م | ٢٤ | ٢٧ | ٣٤ | ٣٢ | ٣٧ | ٤٠ | ٢٦ |
| | ب.م | ١٧ | ٦٣ | ١٣ | ١٠ | ٦ | ٧٠ | |

١) بيانات سويسرا مأخوذة من ١٩٧٢ ، بيانات الولايات المتحدة هى نتائج مجمعة من عمليات مسح في مايو سنة ١٩٧٢ ، وفى نوفمبر – ديسمبر ١٩٧٢ ، وفى مارس وإبريل ١٩٧٣ ، وقسمت عينة لوكسمبرج بسبب صغرها إلى ثلاث مجموعات عمر فقط وهى ( ١٩ – ٣٨ ، ٣٩ – ٥٨ – ٥٩)

٢) م ماديون ، ب .م بعد ماديين

المصدر رونالدانجلهارت الثورة الصامتة ص ٣٦ – ٧.

## التنبؤ بتغير القيمة

يمكن أن نحصل على فكرة بسيطة عن اى القيم يحتمل أن تؤثر فى موقع أو تنظيم بعينه • ويساعدنا هذا فى أحسن الاحوال على أن نقدر على سبيل المثال ما اذا كان من المحتمل أن يكون التركيز فى المملكة المتحدة على نظم التمثيل الرسمية أكثر منه على اعادة تنظيم العمل يثير اهتمام عمال المستقبل أو أنه يبدو فى نظرهم غير ملائم • ومع ذلك فان ما ينبغى أن يكون واضحا هو أن معنى « نوعية حياة العمل » مسألة تتوقف على القيم وأنه اذا اختلفت هذه القيم لدرجة كبيرة من دولة أو نظام الى آخر فسوف يختلف أيضا الشكل الذى يتطلبه مستوى أعلى من نوعية حيـاة العمل •• والتنبؤ بالطرق التى سوف تتغير بها القيم فى المجتمع مسألة عشوائيـة ، ولكنهـا تستحق الاهتمام بها ولم تقترح بعد طرق أفضل مما أخذ به امرى ولكن حتى هذه تحتاج أن تجرى عليها التجربة •

## أشكال نظامية وتطورات محتملة

الأشكال النظامية والتشريع أكثر واقعية من القيم وكل منهما تؤثر تأثيرا ماديا فى شكل نوعية حياة العمل •

وقد كانت الاتجاهات المركزية القوية واضحة فى كل المجتمعات الصناعية وكلما تعاظم المجال الذى استطاعت الصناعة أن تعمل فى نطاقه كلما زاد الضغط الذى تحدثه على الأجهزة المركزية للدول وعلى المنظمات الأخرى لتعمل على مقياس متقارب • ويوفر الدستور الفيدرالى القوة الحاكمة ولكنه لايستطيع أن يوقف العمل ، وتوفر خطوط الانشقاق الافقية — لاحداث من خلال توحيد الافراد من جميع قطاعات التوظيف وخلال جميع الحدود الادارية للقيام بمعركة مشتركة المركزية — ضغطا كما تنتج عن خطوط الانشقاق الرأسية مركزية متعددة :

والديموقراطية الصناعية ، فى شكل تمثيل تشريعى فى مستوى مجلس الادارة تعمل باسلوب مركزى ويمكن تعريفها بوضوح فى مجالى التشريع والسياسة بأنها تختص بالشكل أكثر منها بالمحتوى ثم انها لا تتباين تبعا للظروف المحلية • والمدخل الاجتماعى التقنى الى ديموقراطية مكان العمل محلى ومحدد ويعتمد تعريفه على الظروف والموقف وهما لايتعارضان بالضرورة بل ان التوافق بينهما ممكن ولكنـا نتوقع أن المؤسسات المركزية تفضل الاول بينما اللامركزية تفضل الآخر •

ولكن فرنسـا وهى مجتمع مركزى الا أنها تقدم خطوط انقسام رأسية تشتت تشكيل الاتحاد كما كانت بطيئة فى ملاحقة هولنده وجمهورية المانيا الاتحادية فى تقديم التشريع الذى يتيح لممثلى العمـال دخول مجلس الادارة • ثم كانت نشطة أيضا ولو بمقياس متواضع فى الناحية الأقل رسمية عن نوعية حياة العمل QWL وبدات كذا — وهى تجابه أتجاهات لامركزية قوية — تتحرك لانحو المشاركه ولكن نحو المدخل الاجتماعى الفنى الى نوعية حياة العمل QWL وربما كانت السويد من بين

مجتمعات الغرب جميعها هي التي تمثل أقل الانقسامات الرأسية أو الأفقية بروزا ، ومن ثم تقارب المدخلان معا • أما اذا قارنا بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة مرة أخرى فاننا نجد الانقسام الأفقي أكبر في الاولى بينما الرأسي أكبر في الثانية كما يتحرك التمثيل الرسمي أسرع في الاولى والمدخل الاجتماعي الفني أسرع في الثانية •

وبالطبع فان التمثيل الرسمي من ناحية ومجموعات العمل المستقلة من ناحية أخرى ليست الاساليب الوحيدة في نوعية حيـــاة العمل اذ لاتمس أي منهما بصفة مباشرة أمورا هامة مثل العمل بالنوبة ومرونة الوقت ، وظروف العمل ، وضـــمان الوظيفة ولكنها تنشيء أدوات لتنقلها الى طور المشاركة في اتخاذ القرار •

واذا كانت القيم وخطوط الانقسام في المجتمع تمارس تأثيرا مباشرا على نوعية حياة العمل QWL فانها تدخل من نطاق أوســـع الى طبيعة الملاءمة بين المنظمات والمجتمع •

ويجابه حتى أكثر الذين يؤيدون بحماس تمثيل العمـــال في مســتوى مجلس الادارة قيودا شديدة عندما يحاولون تطبيق مبادئهـــم في الاجهزة الحكوميه ، اذ أن مجلس الادارة فيها قد سبق انتخابه وينتظر أن يمثل الصالح العام وليس صاحب العمل ، ومع أن تشكيل وتصميم العمل في جهاز حكومي قد لايتشابه الى درجة تذكر مع قسم من أقسام منظمة كبيرة متعددة الجنسية ، فمن الواضح أن مسئوليتها أمام المجتمع تختلف الى درجة كبيرة • لأن الأجهزة الحكومية يغلب أن تفاخر بالنظم ولا يبدو أنها تنهض بالأعمال التي يحب الجمهـور أن تنهض بها بالطريقـة التي يفضلهـــا ، والافتراض الذي يستند اليه الجدل بأنها أجهزة كاملة الديموقراطية تتعرض للاتهام المثير بأنها تفشل في التطبيق • ولكن يبقى واضـحا بعد ذلك أن الافتراضـــات التي تستند اليها طبيعة التبادل بين المنظمة والمجتمع تختلف مع اختلاف نمط التنظيم • اذ يحكم الشركات الصناعية والتجارية خليط من اللوائح المربكة تركب فوق قواعد البناء الأساسي لقانون الشركات ، كما أن مؤسسات الخدمات العامة مثـل المدارس والمستشفيات والجامعات تحكمها مجموعة من اللوائح المفصلة بعضها يتطابق والآخر يختلف عن هذه التي تطبق على الشركات ولو أن البنيات الأساسية كلها مختلفة ، ولكن اللوائح في كل الحالات سواء كانت متعلقة بالتلوث أم بالوفرة وسواء كانت تختص بموقع المصانع أم بالمسئولية عن الحوادث فسوف يكون من أثرها تعديل العلاقة بين المجتمع والمنظمة المنصوص عليهـا في قانون الشركة أو ميثاقها • ومن الواضح أن العلاقات المبسطة القديمة لم تعد صالحة للتعيين الآن • وبالوضوح ذاته ، فان ما تدين به المنظمات للمجتمع يختلف في السويد مثلا عنه في الولايات المتحدة وكذلك يختلف ما يدين به المجتمع للمنظمات •

واذا نظرنا الى المنظمات ــ في السويد المستقبلة ــ باعتبارها تدين الى مجتمعها بواجب الاسراع في تقديم المهارات الاجتماعية والسياسية لأعضائهـــا فان المدخـل الاجتماعي الفني الى نوعية حياة العمل QWL سوف يكون ــ على نحو ما مشمولا

بحماية القانون . والمحتمل أن تكون النظرة المشابهة بالنسبة للمنظمات المقابلة فى الولايات المتحدة هى أن تمنح مزايا ضريبية مناسبة . أما اذا احتلفت قوى الاجبار كثيرا فان الحافز والتشكيلات تختلف بالمثل .

## مركزية التوظيف والتكنولوجيا الجديدة

تساير القيم الصناعية تطور التنظيمات الهيراركية ( جدول ١ ) والاعتداء المتزايد على جميع مظاهر الحياة . وتتدعم الهيراركية من خلال تحديد الادوار والذرائية وخاصة بواسطة جهاز الادارة العلمية . كما أفضى تحديد الادوار الى زيادة استعداد المنظمات المعنية بكل واحد من الأدوار المقابلة وتدعم هذا التطور ، وتغذى من خلال الوظيفة الرئيسية التى أنشئت المؤسسات لادائها ، من توزيع فرص الحياة والموارد الادبية للمجتمع . وتؤيد قيمة النجاح اضفاء مراكز ومكانة متفاوته يتلاءم مع المستوى الوظيفى . كما أصبحت المنظمة طريقة منح الألقاب للعاملين فيها ، والحقيقة أن الانسان يصبح من خلال الوظيفة وليس من خلال العمل مواطنا كاملا فى المجتمع . وقد ارتبط العمل بالتوظف ، والتوظف بالعمل ، يؤكد ذلك اللغة المستعملة ، فمن لاعمل له غير موظف ، والعامل الذى يعمل لحسابه يوظف نفسه ولم يحدث أبدا أن لوحظ التعارض فى المصطلحات ) . وكل شخص آخر اما ترك الوظيفة أو يعد نفسه للتوظف أو يعتمد على موظف آخر . والموقف الأخير يدعو للتحقير لدرجة أن الزوجات يشعرن بأنهن مستعبدات ولا يعرفن ان كن يطالبن بأجر عن عملهن فى المنزل وهل يدخلن الى فئات العاملين المقدسة أو ينبغى أن تكون لهن حرية البحث عن عمل خارج المنزل .

وعلى ذلك ، فانه من المتناقضات أن يكون افراغ العمل من المحتوى من خلال الادارة العلمية قد حوله عن أن يكون ذا أهمية رئيسية فى حياة الكثيرين بينما هو — فى الوقت نفسه الجواز الوحيد للمواطنة . ومن الصعب أن نتصور وضعه ناحية تكون أبعد أثرا فى علاج الاختلال العقلى — الذى يكون الاضطراب الصناعى الدورى فى المجتمعات المتقدمة أكثر ظواهره وضوحا — من العمل . وبينما تبذل حكوماتنا جهدها فى الحاق المواطنين بالوظائف يبذل رجال التكنولوجيا جهدهم فى أن يسحبوا العمل من الوظائف . وقد يكون العمل عنصرا لاغنى عنه فى الحياة المكتملة ولكن المؤكد أن التوظيف ليس كذلك . وتحاول المجتمعات النامية أن تزيد من التوظيف وأن تغرس القيم الصناعية — فى الوقت نفسه — وقد أصبحت المحاولات لتحسين حصيلة عمل الأفراد أكثر جزاء . فى وقت لاحق .

وتتيح غرفة العمليات الصغيرة هذه الامكانية بالذات . اذ يمكن أن توفر للعامل أو مجموعة العمل المقدرة على الادارة والرقابة كما تتيح لمكنته أو أداته الاحساس والملاحظة التى لم تكن تتاح من قبل الا من خلال الكمبيوتر وما يتسلسل فوقه ، وتوفر بسرعة وبتكلفة بسيطة البيانات التى يحتاجها الانسان ليخطط للمستقبل أو لتغيير المسار ، كما أن لها المقدرة عن التقدميين واللامركزية ويمكن بالطبع أن تستخدم بالطريقة العكسية ، أما مالا تستطيع أو تقبل أن تفعله فهو أن توجد من الوظائف أكثر

مما تلغي ومن ثم تكون النتيجة بالنسبة للمجتمعات التي تتمسك بالوظائف النظامية فاجعة وثورية .

وتكون النتيجة الحتمية أن الحياة مع العمليات الصغيرة لا تتسير الا مع مجموعة من القيم تختلف عن قيم عصر الصناعة . فهل يبدو أن قيم مابعد عصر الصناعة أو بعد المادية ملائمة ؟ فالمجتمع الذي لا يعتمد على التوظف لتوزيع الموارد لابد أن يزيد من التحفيز بحصل على العمل اللازم والضروري . وسواء وجدت غرفة العمليات الصغيرة أو لم توجد فسوف لا تتوفر الحاجات المركبه للمجتمع والاختيارية ويبدو أن الاختيارية هي الوحيدة التي تتواءم مع قيم مابعد المادية . مع العمل وخاصة في الصناعة . وليست قيم الكابونز هي بالضرورة قيم مابعد المادية بل انها جمعية تخصصية موزعة الدور أي انها من قيم ما قبل عصر الصناعة الأرقام ٢ ، ٣ ، ٥ ، وما بعد عصر الصناعة لرقم ٤ وعصر الصناعة لرقم ١ ( من الجدول رقم ١ ) . والعمل مطلوب ولكن المنتظر أن يكون الاختيار فيه متوافقا مع ميول الفرد وحاجة المجتمع حيث يكون استحقاق العمل على أساس عضوية الفرد ودون اجبار ويشترط أن يكون العمل المتاح جذابا بدرجة مقبولة . وقد كان العمل في كثير من الأنظمة الكيوبتزية المتاح في مصانعها غير جذاب وخاصة بالنسبة للشباب ، والرقابة الديموقراطية على المصنع قائمة الكوبتير يملك ويراقب ويدير من خلال لجانه المنتخبة ، ويتحول نظام الكوبتير ببطء الى مدخل اجتماعي فني الى « نوعية حياة العمل » باعتبار ذلك هو الحل . ويرى الكثيرون في المجتمعات سواء كانت كميونات أم تعاونيات نماذج جذابة لمنظمات العمل المستقبله تعتمد على الاختيارية والرقابة الاجتماعية أكثر منها على القهر الاقتصادي . وهي أكثر انسجاما مع مستقبل ما بعد الصناعة منها مع نماذجنا الحالية ، ولكن العضوية وحدها لا توفر الحافز على ملء الوظائف التي لم يتجدد بناؤها ، كما أن القيم الجديدة التي ظهرت حتى الآن لاتفضى مباشرة الى تقبل دوام المجتمعات التي تعمل على الاستمرار والتكاثر .

وتنشأ مشكلة خاصة اذا زاد تغير القيمة في المجتمع من التباعد بين المجموعات والفئات وخاصة بين الفئة التي تعين في الوظائف وتدير وبين طبقة العمال . وفي مجتمع متعدد فيه الطبقات الى درجة كبيرة تتسرب فيه الثقافة من القمة وتحدث تعديلات تدريجيا مع الانتقال الى أدنى باستثناء الفئة الأدنى أو الخارجية التي ترفض القيم السائدة ويرفقها من يتقبلونها من اللصيقين الذين يخشون التلوث ، والتعدد في طبقات هذا المجتمع ليس من القمة الى القاعدة فحسب ولكنه من المركز الى المحيط كذلك ولا نقصر الحركة في مجتمع أكثر انفتاحا على الحركة الداخلية ، بل انها تشمل الاختراق من الخارج . وتفضل وسائل الاعلام الحديثة أسلوب الصفوة الذين يحركون الأنماط والقيم من جميع الطبقات والمواقع ، وما يحدث الآن ، هو : ان الكبير يعلو الصغير والطبقة الوسطى « الطبقة العاملة » حتى يصل الأمر الى أن الاساتذة يلبسون سراويل الجينز .

وبعض الطبقات من الفئة العاملة فى المملكة المتحدة لم تحصل أبدا على القيم المادية المحترمة ، بل استمرت أكثر تعبيرية وجماعية واصطفائية ، كما أن بعض الطبقات من الفئة العليا استمرت كذلك اصطفائية وتعبيرية بالقدر ذاته • ومع ذلك فقد كانت القيم المادية ـ الصناعية سائدة فى الفئات التى شملت الصناعة وغالبية التجارة • ولكن أصحابها أعتبروا من السوقة فى نظر هؤلاء الذين يعجبون بالقيم والثقافة الارستقراطية والكثير من أصحاب المهن الممتازة وكبار الموظفين المدنيين • واتخذ التحذير الذى ذاع وعرف به من أطلق عليهم صانعو الثروات للدلالة على الأمراض الاقتصادية فى المملكة المتحدة ولكن هؤلاء عملوا على تيسير الانتقال الى مابعد المادية ، والواقع أن المملكة المتحدة قد اكتسبت قيم مجتمع ما بعد الصناعة دون تحمل متاعب الوصول اليها •

ونحتاج دائما أن نتذكر أن مجتمعاتنا غير متجانسة فى الثقافة والقيم كما ينبغى ألا نقصر رؤيتنا على القمة أو على المركز عندما نلقى نظرة خاطفة على المستقبل •

## القيم والتكنولوجيا ـ طبيعة الاختيار

كانت التكنولوجيا دائما موضوع اختيار اجتماعى سواء أدركنا ذلك أم لا • وسوف نرى ـ اذا استرجعنا الماضى ـ الأحداث السابقة كأنها دلالة على الحاضر •• تعطينا مظهر الحتمية • ونحن نخشى التكنولوجيا لأنها تبدو كأنها تحدد حياتنا بينما أقصى ما نستطيع الحصول عليه من ضمان هو : انك سوف تعتاد عليها • وقد كان من الممكن أن تتطور التكنولوجيا على نحو آخر ولو أنه من الصعب أن نتصور ذلك ، وحتى نظام المصنع لم يكن الاسلوب الوحيد لتسخير المصادر الجديدة للقدرة وتقدم لنا التكنولوجيا الجديدة الآن الكثير من الاختيارات التى لم نتعود عليها • وعندما نتحقق أن هذه الاختيارات قائمة وأنه يجرى اتخاذها فاننا نتعرف على من كانوا وراء هذه التكنولوجيا فان لهم نفس صفاتها ، فهم واقعيون قساة ومسيطرون ، ثم ان الحوار مع تكنوقراطى هو حوار مع مكنة • والتعارض بين الانسانية والميكانيكية وبين الاجتماعية والتكنولوجية مغروس فى أعماق قيمنا من مظاهر الحقيقة • ولاجدوى من دعوة الناس الى حب التكنولوجيا حتى تصبح التكنولوجيا جديرة بأن تحب •

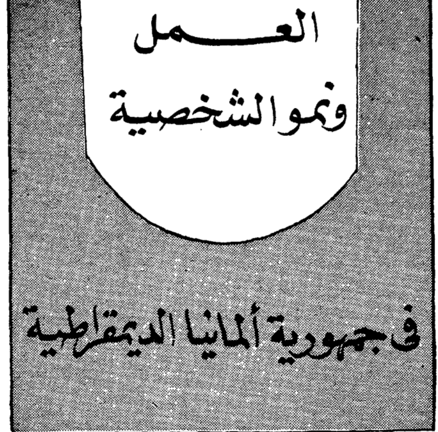
ولكن سواء أحببنا التكنولوجيا أم لا فاننا قادرون على أن نجرى اختيارات مدركة عنها • والفائدة الكبرى للتكنولوجيا الحديثة هى أنه من الممكن أن نجرى اختيارات كثيرة متباينة عنها ـ فى الوقت نفسه ـ ويتماثل تعدد الاستخدامات مع تعدد القيم ثم انه يتلاءم كذلك مع استراتيجية هيراركية باعتبارها أداة للامركزية المحيطية • ويمكن أن يزدهر كل من الاسلوبين فى الوقت نفسه فى مواقع أو فى منظمات مختلفة • واذا عدنا الى التساؤل عن الأسلوب الذى سوف تتخذه المجتمعات فى توزيع مواردها

المادية والأدبية عندما تتوقف المنظمات المستخدمة عن أن تكون المؤسسات المركزية فى مجتمعنا فاننا نستطيع أن نرى أحد المشاهد المتوقعة يصبح أكثر تنوعا .

وقد استعدت المجتمعات الصناعية من قبل لتقبل هذا التنوع فى ظروف العمل الى درجة ما ، ومن ثم تقوم للبشر أنظمة متعددة من القيم . كما تستطيع القوات المسلحة أن ترشح أعدادا كبيرة للتجنيد ممن يتقبلون صرامة النظام العسكرى ، وفى الوقت نفسه فان منظمات الدعاية والرفاهية تخضع العاملين فيها لانظمة أخف كثيرا من النظام العسكرى ولكنهم يعتبرونها قاسية . أما فى الجامعات فان درجة أكبر من التنوع تعتبر نظاما سليما ولكن لاشك أن له مخاطره . ولكن من الميسور دائما أن يوجد نموذج يستجيب لظروف البيئة والحظر يمكن فى أن كثرة الاختلافات يمكن أن تعنى زيادة التجزئة وتقسم المجتمع الى مجموعات غير متفاهمة كلية فقد بليت الوطنية القديمة وسارت الى الاندثار .

وليس لمقالى هذا نتيجة قاطعة . ولكنى آمل أن أكون قد أوضحت أن أنظمة القيم التى يتطلبها مجتمع يعتمد باضطراد ويعمل من خلال منظمات تعتمد على التوظيف سوف لايساند مجتمعا تتضاءل فيه أهمية طبيعة العمل ومركزية التوظيف ، وسوف تتلاءم القيم الأحدث التى تعتنقها أقلية مع بعض أنماط التنظيم وحاجات العمل فى المستقبل . وكلما كان التنوع فى الأشكال التى يحتمل ظهورها كبيرا كلما تعرضت قوى التكامل فى مجتمعاتنا للاجهاد .

# قضايا وخلافات :




كيف يتسنى لاكتمال العمل ، وكيف يتاح لأوضاع النشاط العمالى وما يحققه من استمتاع أن يؤثر على شخصية العامل ، وفى علاقته بالعمل وبالمجتمع وفى اشـــباع مطالبه ، وابراز قدراته فى أوقات العمل وفى أوقات الراحة ؟

وماهى الفرص أو العوائق الناجمة عن العمليـــات الصناعية لنمط معين من العمل على مستوى معين من التقنية فى تأثيرها على العاملين فيها ؟

وكيف يتسنى لتلك العمليات فى اطار معين من التنظيم أن تكون مفتاحا للكفاية ونمو الشخصية ؟

لقد شهدت الستينيات بحوثا مكثفة عن العمـــــل وما يحكمه من أسس اجتماعية ونفسية تناولت تلك التساؤلات فى عدد من البلدان الصناعية النامية ، واحتلت مزيدا من الاهتمام فى النشاط النقابى وفى برامج الاجتماع الســـياسى · وكانت العوامل الاجتماعية هى المحور الذى دارت حوله تلك المناقشات العنيفة ، وحظى التقدم العلمى

الكاتب : فرانك أدلر

الخبير بمعهد الاجتماع الماركسي اللينيني بأكاديمية العلوم الاجتماعية ، وعضو اللجنة القومية للبحث الاجتماعي بأكاديمية العلوم في المانيا الديمقراطية • له عدد من الكتب والدراسات المنشورة في التخطيط الاجتماعي وتطور الشخصية في النظام الشيوعي •

المترجم : د. حسين فوزي النجار

الكاتب والمفكر المصري المعروف

---

والتكنولوجي وما صاحبه من تقدم سريع وظواهر متناقضة في كلا النظامين الاجتماعيين بأعظم قدر من هذا النقاش •

وقد بدأ الحوار الدولي حول « العمل والشخصية » بوجه عام على كلا المستويين والمتناقضين أصلا ، فالى عهد قريب كان الحوار الاساسي للنظرية الماركسية وما يقابلها من المذاهب الفكرية الأخرى ، متباينا حول الطبيعة الاجتماعية للانسان ، وحول الدور الأساسي الذي يلعبه العمل في حياته الاجتماعية وفي حياته الخاصة ، فما يقبله هذا يرفضه ذاك ، وان غدا معروفا على أوسع نطاق أن الانسان كائن اجتماعي وأن تقدم الأفراد كأناس ماهو الا عملية اجتماعية • الا أن الخلاف ظل قائما حول التعريف الدقيق لكلمة « اجتماعية » وعلى أي أساس تقوم : فهل تسفر عن نفسها وتلوح في الاسلوب الذي يتميز به الانتاج في مجتمع ما ، وفيما تقوم عليه الظروف الاجتماعية والعلاقات الطبقية من تآلف واتساق أم أنها تنشئة آلية ، ومعايير وقيم وعلاقات متبادلة ؟

ليس ثمة خلاف في أن العمل يترك بصماته على الشخصية في تكوينها كما أنه يؤثر على السلوك الانساني في شتى مناحي الحياة •

ولكن ، أيبقى مثــل هذا التأثير مقترنا بنشاط العمــل فى ذاته ، وما يحققه من راحة ، وبالحدود التى يستطيع بها أن يشبع الحاجة الى التواصل الاجتماعى والتوافق، ونمو المهارات ٠٠ الخ ٠

أليس من العسير أن تكون مثل هذه المؤثرات البالغة لتنمية الشخصية ــ وان لم يكن من اليسير حصرها أو الحد منها بطريقة عملية مباشرة ــ مما يند عن جماعية المهن العملية ــ ين تقيم نمطا من العلاقات الاجتماعية يطبع الأفراد ــ بشتى السبل ــ بطابع اجتماعى ؟

ومن المسلم به على أوسع مدى ، أن أداء العمل يمكن أن يتشكل ، وان تفرد بطابع محدد من القدرة الفنية ، بوسيلة من وسائل التنظيم مثــلا ، فلم يعــد هناك موضع لخلاف فى القضاء على أسباب الملل والعزلة وما الى ذلك ٠

أليس من الواقع الحق أن نتوقع تحرر العامل من الاحساس بالاغتراب الاجتماعى بتنمية الاحساس بالراحة واقامة أداة للتواصــل بين جماعات العمــل ، وما الى ذلك ، مما تدعو اليه كثير من النظريات التى تنادى بالطابع الانسانى للعمل ؟

ولمرة أخرى ، أيستطيع أحد أن يتبين مما يراه من فارق بين مستوى طبيعة العمل الصناعى فى ألمانيا الديمقراطية ومستواه فى ألمانيا الاتحادية ، ليدرك أن طبيعة العمل لم تتغم تغيرا جذريا فى ظل الاشتراكية ؟

وليست مثل هذه التساؤلات من قبيــل الأسئلة الأكاديميــة المجردة ، فلو أن دور العمل فى نمو الشخصية قاصر من الناحية النظرية كما يبدو فى الصور الثابتة والملاحظات العملية للمقننة فى عمــل حقيقى قائم ، أو كمــا هو فى علاقة الانســان بالآلة ، فان الرؤى السياسية والعملية هى الأخــرى تتقوض ، ويغدو التغير الأساسى للجانب الاجتماعى للعمل بعيدا عن الاعتبار ٠

وسنعرض لبعض تلك التساؤلات الآنفة اما مباشرة أو حتما فى هذا المقال ، وأحب أن أضع تصورى على الوجه التالى : ان وسائل الانتاج الماسة التى تميز مجتمعا بعينه ، وطبيعة العمل التى تند عن هذه الوســائل ، تقــرر بصــورة قاطعة طبيعة العمــل الاجتماعية والاطار الاجتماعى للفرص المتاحة ، وعوامل نمو الشخصية التى تتميز بها الطبقات والجماعات المختلفة ، وان كان هذا المؤثر القاطع لاينجم أصلا وليس مقصورا على النشاط القائم ولا على موقع الفرد فى العمل ٠

**الضرورات الاجتماعية لتحقيق الذات فى العمل :**

يرى ماركس على خلاف آدم سمث أن قوى الانتاج كانت ــ دائمــا ــ تضحية بالعامل ونقمة عليه ، فمن الناحية التاريخية كان العمل فى الواقع نوعا من العبودية والسخرة والمعاناة السافرة ، بينما كان الكسل ( بمعنى ألا يكون لديه عمل ) عدلا للحرية والسعادة الا أن هذا الوضــع ــ كما يقول ــ لم يكن حتميا دائما فقد كان من

اليسير أن يكون العمل شيقا ، وأن يحقق ذاتية الفـرد . مادام قد أشـبع جانبين أساسيين :

أولهما ، أن يحقق الطابع الاجتماعي ، بمعنى أن يكون ذا طبيعة اجتماعية مباشرة وأن يقوم وفقا لخطة اجتماعية شاملة ، وأن يتحرى هدفا من الاقتصاد الاجتماعي يرضي حاجات المنتجين وكافة أفراد المجتمع على السـواء ، وهو ما يؤدي الى حتمية القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وبعبارة أكثر بساطة ، ان وسـائل الانتـاج ( رأس المال مثلا ) اذا ما كانت ملكا خاصا فانها في مرماها الاقتصـادي الأصيل تقوم على تزويد المالك الخاص وحده بالربـح . وقد أدت الملكيـة الخاصـة الى تمزق المجتمع وانقسامه الى طبقات وجماعات وأفراد فرقتهم المصـالح المتناقضـة ، فالمالك الخاص في مواجهة المنتج ( الصراع الاقتصادي والصراع الطبقي ) ، والمالك الخاص في مواجهة المالك الخاص ( التنافس في السـوق ) ، والمنتج في مواجهـة المنتج ( التنافس على العمل ) ، فاذا اتحد الملاك والمنتجون في ملكية اجتماعيـة ، فانهـم يكونون أقدر على السيطرة والتحكم في الانتاج الاجتماعي ككل بدلا من أن يـكونوا تحت سـيطرته .. كما لو كانت تسيطر عليه قوى ضالة .

وثانيهما : ان انتـاج المواد يجب أن يقوم على ... العلم ... والخلق ، وليس نوعا من الكد الانساني فحسب يسوق قوى الطبيعة ، ولكنه الكد لذاته ، كما يبدو في عملية الانتاج ، أو انه النشاط الذي يسوس كل قوى الطبيعة ، وبتعبير أبسط وأكثر حداثة أن يكون الأداء وسيلة للابداع ، حافزا لكل القوى الكامنـة في نفس الانسان للمنفعة والنمو . والأساس في هذا التكيف مع ما يقوم عليه الانتاج هو في القدرة على تحويل العلم الى قوة انتاجية مباشرة وذلك بتحويل عملية الانتاج من اطارها البسيط الى اطارها العلمي ، لا ليقلل من حجم العمل الذي يحتاجه المجتمع فحسب وانما ليضاعف من انتاجيـة العامل . ويـكون أداة لتطوير هيكل العمـل في الوقت نفسه . ويتضاعف النشاط العلمي ( في البحث والتنمية مثـلا ) ، كما يزداد عـدد الوظائف التي تقوم على تطبيق المعـرفة العلمية في الانتـاج ( التصـميم والتخطيط والتكنولوجيا ) ، أما العمل الذي يعوزه الابتكار ومازال باقيا في ميدان الانتاج الصناعي بحكم الضرورة ـ وان أخذ يتضاءل لحسن الحظ ـ ( وظائف الملاحظين في المؤسسـات التي تدار بالكامل ذاتيا ) ، فان من اليسير اقتسامه بين الأفراد القادرين على العمل ، ومع مرور الزمن تتضاءل تلك الأعمال فيما بين هذه الجماعات .

وفي هذه المؤسسات التي تتسم بهذا الطابع الانتاجي الذي يسـميه ماركس شيوعيا يصبح العمل وسيلة للاشباع الذاتي للمنتجين ، ويبدأ نمط تاريخي جديد من الأفراد ومن النمو الاجتماعي يسفر عن نفسه .

ويؤكد ماركس أن صور الانتاج والمجتمعات فيما قبـل الشيوعية كانت تتسـم بالتنافر بين الأفراد من ناحية والنمو الاجتماعي من ناحيـة أخـرى ، وقد بلغت تلك المرحلة حتميتها التاريخية في صور الانتاج الرأسـمالي ، حيث بلغت الثروات المادية

والعقلية فى المجتمع وفى القدرات الانسانية وفى انتاجية العمل الاجتماعى ذروتها على حساب الاكثرية من الافراد ، وبالذات على حساب منتجى المواد ، فقامت الصناعة وتم تقسيم العمل وما كان من هذا التوسع الهائل فى قوى الانتاج الرأسمالى تدميرا لشخصية العمال فى الأداء ( بالمقارنة ، مثلا ، بالعمال المهنيين فى العصور الوسطى ) ٠

فاذا اتيح للعلم والابتكار أن يسودا العمل الانتاجى لكافة المنتجين والأسس التى تقوم عليها تنمية الانتاج ، فان الاشباع العام للقدرات العقليـة والبدنية والاجتماعية وما الى ذلك من قدرات وحاجيات أخرى ، سيغدو تلقائيا الأساس الأكبر للانتاج ٠ فان ما تتطلبه ضآلة الانتاج والحاجة لتنميته أن يكون الافراد قادرين ، طالما كان لهذا الادراك الفطرى لقدراتهم مما يؤثر فى قوى الانتاج ٠

والتنشئة المباشرة للعامل وما تضفيه على الارادة الاجتماعية فى صورتها الجماعية وفقا لخطة اجتماعية شاملة ، تؤدى الى القضاء على العوامل الحتمية للتعسف الاجتماعى والاغتراب القهرى الذى يسـود الأفراد ، وهو ما ينجـم عن نشاطهـم الاجتماعى والاقتصادى ، ففى ظل الملكية الخادمة يتأصل النشاط الاقتصادى والاجتماعى ويقوى :

« من خلال الارادة الواعية ومن ثنايا نزعات معينة للافراد ، بدت جماعية الاداء كما لو كانت نوعا من التقارب نشأ تلقائيا ٠٠ نشأ حقيقة من خـلال التأثير المتبادل لأفراد واعين كل منهم على الآخر ، وان لم تفنع فى حناياهم ولم تشع بينهم ككل ٠ وكان أن أغرقهم الاغتراب الاجتماعى من أثر ما كان بين كل منهم والآخر من فرقة وخلاف » ٠

وهو ما سلكه ، بداهة ، كل رأسمالى عن ادراك ووعى فى تنظيمه المتسق للانتاج فى عمله ٠ وان كان هذا الوضع الاقتصادى الشـائع الذى يعوزه الضبط الاجتماعى قد نما تلقائيا من خلال المنافسة وقواعد التجارة العالمية ، فقد أدى بالتالى الى التضخم والافلاس والبطاله ٠٠ الخ ومن ثم ، كان هذا التبديد القهرى لقوى الانتاج الاجتماعية بما كان عليه من ضخامة سببا فى تلك المآسى العديدة التى عصفت بكل انسان ٠

ومن هذا كان تقدير ماركس لقوى الانتاج المادى وادراكه لهـا ، وانهـا ليست افتراضا أخلاقيا « أو يتوبيا مثالية » وان ادراكه لطبيعة العمل فى الانتاج المادى لايعدو كونه حتمية تاريخية من اليسـير أن تتحول وتصـبح نمطا اجتماعيـا للانتاج يتسم بالتطبيق العلمى الشامل والملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، وينتج عنه فى الوقت نفسه أساس اقتصادى لمجتمع تنمو فيه الشخصية لتؤثر وتتأثر بالتنمية الاجتماعية ، ويغدو النمو الحر للفرد متسقا مع النمو الحر للجميع ٠ فالعمـل فى الانتاج المادى هو القوام المباشر لشخصية المنتجين الى أقصى حد يسمح لهم بممارسة وتنمية قدراتهـم ، وبالاشتراك مع الآخرين يصبحون قادرين على تشكيل الحياة الاجتماعية تشكيلا واعيا دءوبا ، فالوعى الذاتى ليس عملا فرديا خالصا ولا يمكن أن نفصـل بينه وبين الحالة الانفعالية للأفراد ( مثال ذلك : مدى الاستمتاع بالعمل ) ٠

ولنعد مرة أخرى الى ذكر الحالتين اللتين تناولهما ماركس للانتاج المادى ، وكيف يمكن أن يكونا وسيلة لادراك الفرد لذاته : ( مثال ذلك : أن تكون الحاجة الى العمل أداة

اجتماعية من حيث الشكل ، وأن تقوم على الخلق والابداع ) فاذا افترضـــنا أن تطور طبيعة العمل قد نمت فى اطارها الاشتراكى كمـا هى فى الانتـاج الشيوعى على عدى هاتين الوسيلتين فان ذلك يؤدى الى بروز صورة من صور التناقض : فمن حيث الكيف ، يبدو أن ثمة تغيرا أساسيا فى تلك الصور التى يتسم بها العمل يرتبط مباشرة بالثورة العنيفة التى حلت بأوضاع الملكية والانتاج • وهو ما يعنى بالذات ـ الطابع الاجتماعى للعمل ، والنمط الاجتماعى للتعاون ( الجماعية مثلا ) ، وكذلك الوظائف الاجتماعية للعامل فى عملية الانتاج ( مثل ، المشـــاركة فى التخطيط والادارة ) مما يعبر تعبيرا مباشرا عن وضعه كما لك اجتماعى ، وقد اتخذ التطور الاجتماعى للعمـــل صورة أبعد مدى وأكبر حجما من المعالم الحتمية التى تفرضـها الملكية الاجتماعيـة • وان اختلفت الصورة عند النظر الى عناصر الانتاج التى تقوم أساسا على التقدم الهندسى والتكنولوجى وعلى تقسيم العمل وتنظيمه • فاننا فى هذا لا نشغل أنفسنا بغير ما يحققه العمل من راحه وما يقوم عليه من اوضاع التعاون التكنولوجى ، فقـد كان التغير كثيفا على هذه الساحة ، وتمت خطوات هائلة من التقدم ، وبالذات ، فيما يتصل بالقضاء على المتاعب البدنية والصحية للعمال ، كما كان للتقدم العلمى والتكنولوجى وتحسن نظام العمل ما حقق حاجة العمل الى القدرات العقليه • وان بقى الجهـد البدنى يسـود كثيرا من العمل الصناعى ، كما بقى الجانب العملى أقل حاجـة الى الجانب العقلى ( أنظـر الجدول رقم (١) ومازال هناك كثير من الأعمال المملة لاتسمح للعامل الا بتنمية جانب واحد من الجوانب العديدة لقدراته •

أما « القفزة فى الكيف » التى تغطى الجانب الأخـــر للحالة التى عناها ماركس فيما ذهب اليه من حاجة العمل الى الابداع ، قبل أن يغدو من الناحية الموضوعية أساسا لتحقيق الذات ومن الناحية الذاتية ضرورة ملحة للحياة ، فانهـــا ظلت قاصرة عن أن تتحقق •

وقد أدى التباين بين هذا النمط التاريخى الجديد لصـــورة العمـــل الاجتماعيـة وطبيعة الأداء القديمة الى أوضاع وطرق متناقضة لنمو الشخصية فى عملية الانتاج ، حيث استطاع المنتجون والملاك الاجتماعيون (١) أن يعبروا عن أنفسهم فيما يرمى اليه الاقتصاد الاجتماعى للانتاج ، وان لم يحدث ذلك بصورة دائمة فيما يتصل بأوضاعهم فى العمل ، وللمرة الثانية نقول ان الملاك الاجتماعيين يقفون على حد ســواء مع كافة الأفراد فى علاقتهم بالانتاج ، الا أنهم لاختلاف أوضاعهم فى ظل تقســـيم العمل فى الانتاج الصناعى ، واختلاف مطالبهم العقلية ، وفرص الاتصال •• الخ فانهم لايظفرون بفرص متكافئة لتنمية بعض جوانبهم الشخصية فى العمل ( مثل القدرات العقلية ) •

---

(١) يميل الكاتب الى اطلاق كلمة اجتماعى بدلا من اشتراكى ، ليؤكد أن العمل قام لمصلحة المجتمع وليس لمصلحة الفرد ، بدلا مما يمكن أن توحى به كلمة اشتراكى من معنى سائد ، وان كان ما يقصده بكلمة اجتماعى هو ما يعنيه النظام الاشتراكى لملكية العمل ، كما نراه يتجنب كلمة شيوعية الا فيما تحتمه ضرورة التعبير • المترجم •

ومن دواعي التناقض الأساسية بين الاطار الاجتماعي للعمل والأداء الوظيفي السائد في العمل الصناعي ، أن مستويات الاداء تختلف من حيث طبيعة الملكية والانتاج من ناحية والأسس الفنية للانتاج من ناحية أخرى ، ولم يحدث ذلك الا بعد أمد طويل من التحول التاريخي عن النمط الرأسمالي للانتاج الى النمط الشيوعي ٠

وبينما كانت ظروف الملكية وثيقة الصلة بما كان عليه البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية خلال الثورة الاشتراكية ، فان الظروف السياسية وصورة الاقتصاد الاجتماعي المعمل قد اجتاحتها ثورة جذرية سريعة الى حد كبير في الوقت الذي بقيت فيه قوى الانتاج المادية والفنية قائمة ـ الى حد كبير ـ على ما كانت عليه تكنولوجيا الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وقد نمت هذه التكنولوجيا وازدهت تحت ظروف كان العمل البشري فيها خاضعا للآلة ٠

وعندما أهل ذلك الطور من النمط الاشتراكي للانتاج ، لم تتغير عناصره المادية ( كأدوات العمل مثلا ) من حيث الكيف عما كانت عليه من قبل ، وقد بقي النمط الرأسمالي للانتاج في صورته الصناعية ، قائما على ما قامت عليه تكنولوجيا الاقطاع ، فبقيت الأيدي هي التي تسير الأدوات التي تحكم العمل ، وهو ما أبرزه ماركس بصورة بينة في كتابه « رأس المال » ٠

ومر زمن طويل من النمو التدريجي في الانتاج التكنولوجي طوى أجيالا عديدة قبل أن يظهر الانتاج الآلي الكثيف في الثورة الصناعية ، وقد كانت الثورة الصناعية هي التي أدت في البداية الى ظهور هذا النمط الفني والتكنولوجي الذي يتواءم مع طبيعة الانتاج الرأسمالي ٠ وعلى نفس الوتيرة معنى الانتاج التكنولوجي في النمط الشيوعي للانتاج مقتحما أجواء الثورة العلمية والتكنولوجية وكان من خصائصه البارزة التسيير الذاتي لقوى الانتاج الضخمة وما قام عليه أيضا من تماسك يعود الفضل فيه الى وسائل الضبط الذاتي لعائد الانتاج القومي ٠ وها نحن نقف اليوم على أبواب ثورة علمية وتكنولوجية ، وان كانت لهذه البادرة آثارها المتباينة على هيكل العمل الصناعي فقد حرر استخدام الألكترونيات الصغيرة على أوسع مدى ، العمال من الملل والتعب البدني والعمل غير الصحي ( مثلا : استخدام العقل الالكتروني لضمان الدقة ) ، الا أن الاعتماد الكلي على تلك الالكترونيات الصغيرة التي شملت كثيرا من وظائف العمل ، والتي أدت الى زيادة توتر العمال ( وبخاصة قواهم البصرية ) ولم يعد لنمو القدرات العقلية والمهارات الخلاقة غير حيز ضئيل ، الا أن هذا التباين لا يعود الى خطأ ما في الاتجاهات الأساسية للتنمية في الثورة العلمية والتكنولوجية بقدر ما يعود الى وضعها الحاضر ، كأن يكون مستوى التسيير الذاتي قاصرا عن الوفاء بمطالبه ، طالما افتقدنا الثقة المطلقة بالتقدم المعنى في ذاته وبقينا نعتمد اعتمادا كليا على الادارة والتخطيط الاجتماعي لتشكيله وفقا لمعايير الكفاية الاقتصادية والاجتماعية ٠ ( مثلا : نمو الشخصية ينمي طبيعة العمل ) وسأعود الى تناول الوسائل العملية لتحقيق هذا الواجب ٠ وأقصر حديثي الآن على تناول بعض الصور الاجتماعية للعمل وطبيعة العمل ومالهما من تأثير على نمو الشخصية ٠

**العمل فى ظل الاشتراكية**

**وصور نمطية لموقف المنتجين من العمل والانتاج**

أدت الملكية الاجتماعية لوسائل الانتــاج الأساسـية الى وضـع حـد للتفرقه الاقتصادية الاجتماعية والقانونية للمنتجين ووسائل الانتاج ، فقد توحدت وظيفة المنتج الاجتماعية مع وظيفة المالك ولم يعد ثمة خلاف بينهما ، فالمجتمع وليس الأفراد هو الذى يقتسم الوفرة فى الانتاج الاجتماعي ، وكل فرد بوصفه عضوا فى المجتمع الاشتراكى يعدو تلقائيا مالكا اجتماعيــا • ومنذ أصبح كافة الافراد ، كملاك اجتماعيين ، يتفوق على حد سواء فى علاقاتهم الاجتماعية الاقتصادية بوسائل الانتاج فقد أصبحوا يعيشون فى حالة من التوازن الاجتماعى والاقتصادى مع بعضهم البعض ، وقد تحقق التوافق العام بين المنتج والمالك على مستوى اجتماعى عم العالم ، كحقيقة بين حقائق عديدة وهى ان الطبقات المنتجة والطبقة العاملة فى وفاقهم مع الفلاحين التعاونيين والانتلجنسيا قد أصبحوا هم الذين يحكمون الدولة • وغدت مصالحهم الاجتماعية هى التى تفرز طبيعة السياسة فى كل ساحة من ساحات المجتمع. والهدف الاستراتيجى للتنمية المجتمعية فى الوقت الحاضر يقوم على خلق الظروف الأساسـية للتحول الدائب نحو الشيوعيه ونحو مجتمع لا طبقى • فالعامل الفرد يمارس وضعه كمالك فى الانتاج الصناعى مع الآخرين من خلال المشاركة المباشرة فى وضع القرار • كما أن طبيعة الانتــاج والادارة المباشرة تقوم على رباط قوى فى المصنع من خلال المشاركة المفخرية والتطوعيه للمنتجين فى التخطيط والادارة •

ومع القضاء على الملكية الخاصة أصـبح العمـل الانتاجى واجبا أخلاقيا وضرورة اقتصاديا وحقا انسانيا تقــره الدســاتير لكل قادر من المواطنين ، وأمحت القاعدة الاقتصادية للدخول الطفيلية التى تقوم على العمل الشخصى ، وأصبح الدخل المتناسب قاعدة الثروة لكل قادر من المواطنين يحدد مستواها القدرة على العمل، كما يطبق مبدأ الأجر على قدر العمل تطبيقا صارما وقضى على كل تفرقة على أساس الجنس أو العنصر أو السن ، كما قضت الملكية الاجتماعية وزوال فكرة العمل كسلعة على البطالة ، فلكل قادر من المواطنين حقه المشروع فى الوظيفة التى تناسب مؤهلاته ، ولم يعد للفصل من العمل بسبب الترشــيد أو التقدم التكنولوجى وجود قانونى أو واقعى هذا فان ثمة عمالة فائضة فعلى المؤسسة ان تجد لهم العمـل الذى تناسب مؤهلاتهم أو تستبقيهم •

ولم يحقق القضاء على البطالة وضمانات التأمينات الاجتماعية ثقة العامل فى نفسه فحسب ، وانما اتاح له أن ينظم حياته على المدى الطويل ، وغدت حياته وهى تعتمد اعتمادا كليا على ما يحققه لنفسه، ولم تعد تؤرقه الازمات الاقتصادية العارضة . . . بعد أن اختفت ولم يعد لها وجود •

وعندما أصبحت وسائل الانتــاج فى أيدى المنتجين ممن تربط بينهم الوحدة الاجتماعية فقد غدوا ولهم من القدرة الاجتماعية ما يمكنهم من اشباع مطالبهم عن طريق الانتاج • فالهدف المجتمعى الغالب الذى ينشده العالم من الانتاج هو أن يحقق الاشباع

الأعلى للحاجات المادية بما يكفل النماء الكامل للشخصية ، اذ أن أول ما يحتمه الاقتصاد القومي وخطط التنمية الاجتماعية أن تكون الوسائل الاقتصادية الناجمة عن زيادة الانتاج أداة لاشباع حاجة الناس الى العمل والراحة وأن يعمل التقدم الفني على القضاء على ما بين العمل البدني والعقلي من فوارق ، فعلى مستوى المصنع نرى كيف يبدو اتساق التقدم الاقتصادى والتكنولوجى والاجتماعى فى انعكاسه على التكنولوجيا والمعدات الجديدة التى تعمل عملها الدائب لتحسين ظروف العمل وطبيعته .

وقد أصبح العمل فى المصانع القائمة بذاتها ( المستقلة ) و الآخر اجتماعيا حيث قام تخطيطه وتوزيعه منذ البداية فى اطار البرنامج العالمى للعمل الاجتماعى فى صلته بخطة الاقتصاد القومي ، اذ أن الأهداف التى تتوخاها خطة الاقتصاد القومي أن تكون قسمة بين الوحدات الاقتصادية القائمة بذاتها ليكون لكل منها نصيبه من الهدف المرسوم وبذلك ينمو تقدير الفرد لدوره فى العمل حين يحقق مرماه الاقتصادى والاجتماعى الشامل . ومن ثم تبدو العلاقات الاقتصادية . والمصالح وكل ما يتصل بالميكنة أكثر وضوحا للمنتج من خلال الخطة والادارة الاجتماعية التى ينشدها العالم .

وتبدو تلك السمات والشروح والنتائج جلية واضحة فيما تسفر عنه الحقيقة البينة فيما انتسب اليه من القضاء على الاسس الاقتصادية والاجتماعية التى تؤدى الى اغتراب المنتجين وابتعادهم عن الاوضاع والنتائج والأدوار التى يقوم عليها عملهم فى الانتاج .

ومع هذه السمات للاقتصاد الاجتماعى فى ظل الاشتراكية تنشأ ضرورة اجتماعية لتكوين نمط تاريخى جديد للشخصية يعيه ويدركه المنتج الذى يباشر انتاجه بنفسه والمالك الخاص ففى اطاره الاجتماعى ( لا كعامل فرد ) يصقله حتما وعى مكتمل واحساس بالمسئولية تجاه ما يتطلبه التقدم التاريخى من المصالح الاجتماعية والجماعية ، بعد أن غدت المسائل العامة والاجتماعية وكذلك المشكلات جلية بينة وأنها تخص الفرد كموضوعات تستدعى الاهتمام الشخصى . وبعد أن أصبح مقضيا على تلك المواقف الاجتماعية التى غذتها أماد طويلة من سيطرة الملكية الخاصة وغرستها فى أذهان العاملين من السكن وطبعت بها سلوكهم من قبيل التنافس والأنانية والتناقض البادى تجاه المشكلات الاجتماعية والعقلية والثقافية التى تقوض العمل وتعوقه .

أما قيام موقف شخصى جديد تجاه الانتاج كظاهرة اجتماعية فقد غدا يسيرا بعد أن قضى على مقومات الاقتصاد الاجتماعى التى تؤدى الى اغتراب المنتجين عن العمل وعن المجتمع .

وتسفر التحليلات التى أدت اليها البحوث الاجتماعية للوضع العملى والعقلى لعمال الانتاج فى العمل والانتاج عن المؤشرات الأساسية التالية :

لم تؤد الزيادة المطردة فى أعداد العمال الى الحد من قدرتهم على الانتاج بما يناسب الأجر الذى يتقاضونه عن العمل المقرر ولكنهم يشاركون مشاركة فعالة وتلقائية فى

تنظيم الانساق الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية فى كل ما يقومون به من عمل جماعى أو فى المصنع ، مما يلوح بينا فى اتساع آفاق الاهتمام وميادين النشاط والمعرفة البارزة بالحاجة الى الجماعية وحاجة المصنع والمجتمع ويسفر عن نفسه فى كل موقع وفيما يبدو من مشاركة الجميع فى بناء هذه المرحلة التاريخية من النشاط الاجتماعى فى عملية الانتاج . وفضلا عن هذا كله هناك مشاركة مباشرة فى وضع القرار على كافة المستويات التى تنمى الانتاج الاقتصادى ، ليكون له دوره ، مثلا ، فى تطوير خطة العمل الجماعى ، والمشاركة فى الحوار حول خطة المصنع ، بما فى ذلك اخضاع القرارات لخطة الاقتصاد القومى ، و هناك حوالى ٧٠٪ من عمال الصناعة يؤدون وظائف اجتماعية فخرية دون أجر فى مصانعهم ، أو يشتركون على الأقل فى واحدة من المؤسسات العديدة للديمقراطية الصناعية ، وقد عرض مسح دولى أجرى للمقارنة بين عمال الصناعة فى مشاركتهم فى وضع القرار تناول — فيما تناوله — ثلاثة اتجاهات ، أسفرت عن أن العمال فى الدول الاشتراكيه أكثر مشاركة فى وضع قرارات العمل ( مثلا : من خلال عضويتهم فى لجان العمل ) . بينما لايبدى العمال فى الدول الرأسمالية من الاهتمام بالمشاركة الا فيما يتعلق بمناصبهم ، وأن العمال فى الدول الاشتراكية أكثر احساسا بمسئوليتهم عن المؤسسة ككل ، كما تتسم مشاركتهم فضلا عن هذا كله بالتميز ، وعلى العكس من ذلك ، يمارس العمال فى الدول الرأسمالية تأثيرهم فى صورة من « الضغط الاجتماعى » من قبيل النشاط الذى يعكس الصراع الاجتماعى حول الربح فى المصنع مثلا .

وتبدو ذاتية الناس فى اهتمامهم بالمصنع والمجتمع بارزة جلية فى ظل الاشتراكية فيما يقومون به وما يشاركون فيه من مبادرة جامعة للتطوع بالعمل ( والى حد ما دون مقابل ) لرفع انتاجية العامل ومتابعة التقدم التكنولوجى فى المصنع ( بما فيه التقليل من حجم العمالة ) وتحسين ظروف العمل وتنظيمه ، والابداع هو الطابع العام لمثل هذا النشاط الفنى الخلاق ، وقد شارك فيه خمس وثلاثون فى المائة من العمال عام ١٩٧٨ . وكان متوسط العائد الاقتصادى لكل اقتراح تقدم به مبتكر ما يزيد على ٤٧٠٠ مارك . وقد أثبت الابتكار الجماعى لعمال الانتاج والمهندسين جدواه وأهميته . اذ أن العامل اليدوى يعمل جنبا الى جنب مع تلك الانتلجنسيا من الافراد الفنيين سواء فى البحوث أو اتحادات العمل بحثا عن حلول أخرى للمشكلات الفنية والاقتصادية والاجتماعية التى تتصل بالعمل وقد ازداد عدد الأعضاء فى تلك الاتحادات من ١٨٨٠٠٠ عضو عام ١٩٦٥ الى ٣٧٢٦٠٢ عام ١٩٧٧ .

وكانت لهذه المشاركة فى مثل هذا النشاط من العمل الانتاجى آثارها العديدة فى بناء الشخصية وخاصة اذا ما امتد زمنا . ومنذ بقيت الأعمال العادية لأكثرية عمال الصناعة قائمة على الجهد . البدنى أصلا ، وأن هذه الأعمال تقوم على الخبرة العملية وتعوزها فرص الابتكار والتنظيم ، فقد أصبحت موضوعا حيا للحوار أدى الى وسائل هامة ترمى الى تزويدهم بما يحتاجونه من الخبرة والمعرفة لتنمية قدراتهم ، ومن ثم كان تشجيعهم على الاهتمام بالعلاقات العالمية والاقتصادية والاجتماعية ، فان مثل هذه

النظرة الواعية غالبا ما تحمل الناس على تنمية الاهتمام المتزايد والعناية البالغة بكل ما يخرج عي نطاق عملهم من أمور ٠

**جدول ١ ٠ تصنيف جماعات العمال**

**تبعا للمستوى المتوسط للأعمال الذهنية**

| جماعة العمل | الدرجة (١) |
|---|---|
| جماعات البحث | ٩ر١١ |
| الأطباء | ٨ر٣٩ |
| الأعمال العقلية المتوسطة والعليا للادارة | ٧ر٠٢ |
| رجال الادارة من الذهنيين | ٧ر٠٩ |
| مديرو الانتاج من الذهنيين | ٦ر٧٤ |
| الذهنيون في الانتاج الزراعى ( التعاونيون ) | ٦ر٧٤ |
| الممرضات | ٥ر٤٥ |
| الوظائف الحكومية | ٥ر٠٥ |
| عمال الانتاج الصناعى | ٥ر٠٣ |
| عمال الانتاج الزراعى | ٤ر٤٨ |
| عمال المزارع التعاونية لانتاج الحبوب | ٤ر٥٥ |
| عمال المنشآت | ٤ر٤٦ |
| عمال المزارع التعاونية لانتاج الحبوب | ٤ر٣٥ |
| موظفو الصناعة | ٤ر٤٥ |
| عمال القطاع التجارى والخدمات | ٣ر٧٨ |

(١) الدرجة من ٢ الى ١٠ ، والدرجة ٢ هى أدنى مستوى للأعمال الذهنية والقدرة على حل المشكلات ، بينما تمثل الدرجة ١٠ أعلى مستوى فى الحالتين ٠

ومن ناحية ثانية ، دلت عمليات المسح المختلفة على ما لزيادة الاهتمامات الاجتماعية من أثر على دوافع السلوك والتصميم لدى الفرد فى عمله ٠ فلم تعد الدوافع الأساسية هى الرغبة فى الأجور العالية ، أو الرغبة الذاتية فى الانجاز فحسب ، بقدر ما أصبحت الحافز لما يقوم به من انجاز لتحقيق حياة أفضل للمجموع ٠ وهذا ما يميز بالتالى حوافز المشاركة فى الابتكار ٠ فالعنصر الأساسى فى هذا هو الحماس الفردى لمواجهة ما يعجم من مشكلات ، ليعرف الفرد قدراته وينميها ، وتكتمل تلك الحوافز بحافزين أساسيين : هما الرغبة فى زيادة دخله ، والرغبة فى المشاركة الفعالة لحل المشكلات التى تواجه الدخل القومى ٠

فاذا قارنا ذلك بما تم من مسح خلال الستينيات نرى ( مع زيادة عدد المبتكرين الى الضعف ) أن الحافز المالى قد تضاءل كثيرا ٠

وقد أثبت المسح الذى أجرى بين تلاميذ الصفين العاشر والثانى عشر لمعــرفة الدوافع التى تحكم اختيار المهنة ، أن المهن التى تتصل بتنمية الدخل القومى تأتى فى المقدمة ، وأنه الثانى بالنسبة الى الدوافع السبعة المذكورة ، وقد أثبت بحث مماثل فى الاتحاد السوفيتى النتائج نفسها ٠

وهناك من المؤشرات الجديدة بالذكر ما يـدل عـلى ان الموقف الاجتماعى الجديـد للمنتجين من وسائل الانتاج هو موقف ايجابى يبشر بالأمل فى التقدم الفنى فى ظل الاشتراكية ، وكانت جماعات الفكر القـديم ترى أن التقدم الفنى والتفـكير الذهنى يمثلان خطرا بينا على الاعمال أو ما يحتاج منها الى جهد أكبر ، وهو ما قبع وتأصــل فى أعماق الطبقة العاملة لأحقاب من الخبرات السلبيــة ، وجـاءت الخبرات التاريخية الجديدة والنظرة البعيدة لتقضى على هذا التفكير ، وأدال منه الى الايمان بالتقدم العلمى والفنى ( التسيير الذاتى ، مثلا ) وبالقدرات الذهنية فغدت قوى ايجابية غالبة ، حافلة بالتوقعات المثمرة للمؤثرات الاجتماعيــة والشخصــية ٠ ويتشبع العمال للاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة والوسائل الفنيــة الجديدة فى أعمالهم ٠ وهو ما أسفر عنه المسح الدولى المقارن فيما ذهب اليه من أن التقدم الفنى هو الانعكاس البارز للوضع الاجتماعى لعمال الصناعة فى ظل الاشتراكية ٠

وهذه المواقف جميعا ، بمحتواها الاجتماعى ، وقدرتهــا على التعبير عن ذاتهــا ، وشيوعها ودلالتها ما بعد دلالة حقيقية على نميز كل من المنتج والمالك والنمط الاجتماعى فى الاشتراكية ٠ وهناك ثلاثة براهين على الأقل تؤيد هذا التفسير :

أولها : أن هذه المواقف نمت بين عمال الانتاج ، حتى وان كانت بعض السمات الأخرى ( كطبيعة العمل مثلا ) مازالت فى طريقها لاكتساب نوعية تاريخية جديدة ٠

وثانيها : بزوغ نمط اجتماعى لمعالم الشخصــية ــ هو ما أشرنا اليــه ــ مستقل استقلالا تاما عن فحوى العمل ٠ وقد زودنا مسح اجتماعى أجرى عام ١٩٧٧ غطى كل الفئات الاجتماعية فى ألمانيا الديمقراطية بكل البراهين العملية فى هذا بما انتهى اليه من أن الاحساس بالمسئولية الاجتماعية فى العمل ، والتفاؤل بالتقدم العلمى والفنى فى ظل الاشتراكية ، وما عدا ذلك من صور الشخصية بما تعكسه من مواقف ايجابية نحو المجتمع ، تقــرر جميعا النمط الاجتماعى للشخصــية بين كل الطبقات وفى كل الاتجاهات ٠ وأن قوامها الاجتماعى وما يسفر عنها من ملامح لدى الفئات الاجتماعيــة الرئيسية ما هو الا انعكاس فى السلوك للطابع الاجتماعى السائد فى العمل ٠

وأخيرا : ان هذا المبحث الآنف ، يثبت ــ جزئيا على الأقل ــ صحته ، عن طريق المقارنة بين البيانات السوسيولوجية لوضع عمال الصــناعة فى البــلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة والبلاد الاشتراكيــة ، وان كان حجـم هذه المقارنة قد يبدو محدودا بالنسبة لحجم البيانات المتاحة فى دلالتها وفيما تسفر عنه من مقارنات ٠

ومما يقال أحيانا ، ان المواقف والنشاط الذى يعبر عن اتجاه تاريخى جديد للعمل فى ظل الاشتراكية ما هو الانتاج نظام سياسى ومذهبى أصلا ، وأن العامل الفرد ـ كما يدعى ـ يخضع للقهر الذى يحمله على « التوافق القهرى » لمعايير اجتماعية ومذهبية تحتم عليه نشاطه وذاتيته ، والحقيقه الوحيدة فى هذا الجدل ، هى أن « الملكية » لاتقررها خبرة العمال وحدها ، ولا تمرسهم بما يكشفون عنه من شتى صور العمل فى المصنع • اذ أنها ـ على وجه الدقة ـ تعبير عما يقوم عليه الضمير الاجتماعى ، كما أن هذا الموقف بدوره يقوم أصلا على ادراك دقيق للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، كما أن أى تقدير للوضع الاجتماعى لأى انسان بوصفه مالكا اجتماعيا ، أو كانت مراميه الاجتماعية الملحة لاتنجم عن الخبرة المهنية المباشرة ، وهو ما يفسر كيف تحول الوعى الاجتماعى بالالتزامات الفكرية الأساسية الى الأفراد فتمثلوه فى العملية التعليمية أوفى وسائل الاعلام أوفى النشاط السياسى والمذهبى للمنظمات بما تقوم عليه المعرفة العلمية المحققة للعلاقات الاجتماعية والسياسية والتاريخية فى آن واحد وللقانون أيضا وتتيح مثل هذه المعرفة الاجتماعية والفلسفة العلمية المحققة القدرة للفرد فى أن يصوغ تجاربه وخبراته الشخصية فى اطار فسيح وأن يزنها فى هذا الاطار •

الا ان هذه المواقف السلوكية البينة لاتنمو من خلال هذا التصور الجديد مالم تكن ثمة خبرة بالتالى ، ومالم يحققها الفرد بنفسه تحقيقا عمليا ، وفى هذا يلعب العمل والانتاج دورا بارزا ، أى أن النظرة المذهبية الشائعة لاتحرك المواقف ولا تثير أى تساؤل مالم تثبت الخبرة الاجتماعية للفرد حقيقتها ومحتواها • ومالم يدرك الفرد ـ مثلا ـ ادراكا عمليا سواء فى العمل أو فى المجتمع أنه قادر على المشاركة المباشرة فى تطوير ما يعمل ، أو أن ما تقوم عليه سياسة معينة يتوافق مع مصالحه الحيوية . ولهذا كان من العسير على كل المجتمعات التى تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج أن تستوحى حكما جماهيريا دائما للدور الذى يقوم به المنتجون فى النظام الاجتماعى القائم أو تستدعى نوعا من المبادرة لزيادة الانتاج الذى يتناقض مع مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية وهم لايملكون •

## احتياجات العمل الذهنية
## ومميزات الشخصية

وفى هذه الصورة الاساسية الشائعة للعمل الاجتماعى الذى يضع كافة المنتجين فى مستوى اجتماعى واقتصادى واحد ، فى علاقتهم بوسائل الانتاج فان ما يقوم عليه الاداء الوظيفى فى عمل معين ، يتيح فرصا عديدة متنوعة للتقدم وفقا للصفات الخاصة والقدرات التى يتمتع بها المنتجون أو هو ما يصدق بنوع خاص على التفاوت البارز فى نصيب كل منهم ومستواه من الملكات الذهنية . فأما المستوى فانه يقوم أصلا على وضعه بالنسبة للصور الحقيقية البارزة فى موقع العمل ، وعلى قدر ما يقدمه من ابتكار يعلو ويفوق كل ما يناط بالعامل من مسئوليات العمل المباشر وعلى الطريقة التى

يقضى بها أوقات فراغه ، والثبات شكلا ومعنى فيما يشارك فيه من نشــاط اجتماعى وسياسى داخل وخارج العمل • ويضفى هذا التفاوت بالتالى تأثيرا غير مباشر على ما يواجه الظاهرة الاجتماعية الأساسية من مواقف •

وقبل أن نسهب فى عرض نتائج ذلك المسـح على قلته ، فاننى أود أن أشــير باختصــار الى ما ينطوى عليــه التفســير النظرى من مصاعب : فمن حيث التــوازن الاستقرائى ما بين مستوى طبيعة العمــل من ناحيــة ودرجة الافصــاح عن المواهب الشخصية من ناحية أخرى ، فان هذا التوازن الاســتقرائى ينتهى أحيانا الى درجات متفاوته من الوضوح ، وأن هناك علاقة عارضة بينهما • فالتباين التجريبى فى خواص الشخصية قد عد فى البداية أثرا من آثار التباين فى طبيعة العمل ، وهى نظرة قامت على أسس نظرية عاجلة ، وأسوا ما فيها ، أنهـا فشلت فى تبين التكامل ما بين البناء التركيبى والتطور التاريخى لشخصية العامل ، ومن قبيل ذلك ما يبــدو من تصميم لدى تلك الشخصية على مواجهة الظروف العارضة السابقة على التكليف ، أو غير ذلك مما لا يدخل فى النشاط المهنى • وهناك نقطتان تجب الاشــارة اليهما • أولهما أن التوافق بين نمط ومستوى معينين لطبيعة العمل وعمال يتميزون بصفات معينة هو بدوره نتيجة لتعيين العمال الذين يتميزون بمواقف وقدرات معينة فى وظائف معينة • وقد دلت الاختبارات التى أجريت فى ميدان علم النفس الصناعى على أن المتميزين فى التلمذة الصناعية خلال التدريب يتميزون بالتــالى فيما يقومون به من عمــل يفوق المستوى عندما يعملون فى الانتاج ، ومن قبيل ذلك ما يبديه عمال الانتاج من قدرة على انجاز ما يفوق حصتهم من العمل ، كما يشاركون كثيرا فى الابتكار ويتميزون — فى الوقت نفسه — بقدرة ذهنية عالية على التنظيم والتخطيط فى نشاطهم • المهنى ، وبقدر أوفى من الفلسفة السياسية يورى فيهم الرغبة فى التميز والجدارة ، وسمة ملحوظة من الاتجاه الى العمل الممتع كوسيلة لاثبات الذات ، ويترتب على ذلك احتمال واضح بأن مثل • هؤلاء العمال ينجحون اما بعد التدريب مباشرة ، أو فى خلال حياتهم المهنية فى اعتلاء المناصب — بما يتميزون به من جدارة فى المهنة أو فى موقع العمل ، ••• الخ — تلك المناصب التى تحتاج الى مستوى عال من المواهب الذهنية •

أما المؤثرات التى تؤدى الى تكوين الشخصية لنمط معين من العمــل فى مهنــة معينة فانها تسفر عن ذاتها بصورة بارزة خلال التدريب المهنى ، وطالما اختلفت فيما تحتاجه من المستويات والأنماط الذهنية ، فان عناصر بنــاء الشخصية فى مهنــة معينة ( مثلا : عندما تتعدد المواهب الذهنية والثقافيــة ويتزايد النشاط فى أوقات الفراغ ) تسفر عن نفسها حالا بين الجماعات المتناظرة من المدربين وقد تبدو أحيانا فى المتقدمين الى هذا النوع من العمــل : وتبرز النتائج المتقدمة بصــورة واضحة أن العوامل الخارجية الحاسمة لنمو الشخصية فيما تتسم به من حيوية تسبق فى ظهورها الوقت الذى يختار فيه الفرد مهنته ، أو يصل الى المستوى المنشــود من الكفــاءة ، أو يتولى وظيفة معينة تسفر عن مكنون شخصيته وتعمل دائما على ابرازها •

ولهذا كان تفسير الصلة الاستقرائية بين طبيعة العمل ( أو موقف العمل بعامة ) ومميزات الشخصية من الجانب النظرى على أنها نـوع من « التفاعل » ، والنتيجـة العملية لهذا ، أن التباين البارز ، تباين فى مستويات نمو الشخصية وبالذات فى درجة الافصاح عن القدرات الذهنية والابتكارية فيما بين عمال الانتـاج من تفاوت القدرات الذهنية التى يدركون من خلالها أن انجازهم للعمل واجب يقومون به لصالح المجتمع ككل • والحل الأمثل لهذه المشكلة ، وان لم يكن الوحيد هو ان يكون العمل أكثر اعتمادا على العقل •

ولهذا كان من الضرورى أن نعد برامج تعليمية خاصة للأطفال الذين ينشأون فى أسر غير سوية ، وأن نعد للعمال الذين يتولون وظائف غير مريحة تدريبا خاصا وأن نزودهم بالحوافز مما يتيح لهم أحسن الفرص التى يفيدون منها سواء فى أعمالهم أو فى غير أعمالهم •

أما النقطة الثانية فانها فيما يبدو من تباين فى القوى الحاسمة ، وصورة المؤثر « مباشرا أو عارضا أو ناجما عن سمات أخرى للشخصية ) بين عنصر وآخر من عناصر بناء الشخصية ، فهناك علاقة مباشرة ، وبالذات ، بين ما يتطلبه العمل من القوى الذهنية والمدى الذى تبدو فيه المعارف والقدرات الانتاجية المكتسبة من التدريب نامية أم أنها تتلاشى بالتدريج ، وهو ما تبدو مغبته على المدى الطويل فى مراحل العمر المتقدمة ( من قبيل هبوط القدرات الذهنية نسبيا ) •

وثمة اهتمام نسبى مباشر يتناول النشاط فى أوقات الفراغ وما يعروه من جمود وضآلة ينموان نتيجة للملل الذريع أو التوتر الناجـم عن خلل التوازن الذهنى والبدنى • ولئن كان لمستوى التعليم العام ، فى الحالات الهينة ، وظيفته الخالصة فى التخفيف من الآثار الناجمة عن نوعية العمل • ولاجدال ، فى أن المستوى العالى من التعليم العام ينمى نظرة الانسان الى طبيعة العمل ، فتنمو لديه نزعة السخط مالم يحقق له العمل مزيدا من التحديات الذهنية • وان كانت تمده ــ فى الوقت نفسه ــ بالأسس التى ينمى بها ادراكه وحوافزه لتعويض ما يعوزه من نشـــاط فى الوقت الاضافى • وسنعود فيما يلى الى بعض العلاقات الأخرى القليلة فى تحليلنا لما تم من اختبـارات :

**أولا :** يختلف العمال فى موقفهـم من الوظيفة نفسها ومن حالة العمل اذا ما اختلفت النسب والمستويات الذهنية التى تحتاجهـا أعمالهـم ، فالعمال الذين يقومون بأعمال تحتاج الى قدرات ذهنية أعلى ، أكثر ميلا الى زيادة مؤهلاتهم سواء عن طريق الدراسة المستقلة أو الاشتراك فى تعليم نظامى أعلى ، ابتغاء ما ينمى لديهم القدرة الذهنية على مواجهة مشكلات العمل سواء كان ذلك فى خلال الساعات المقررة للعمل أو خارجها ، ومثل هؤلاء العمال أكثر رضـا بكل ما تقوم عليـه أعمالهم • فاذا أحسوا بنوع من عدم الرضا على جانب من جوانب العمل فانه احساس ايجابى بناء ، ولهم من مكانتهم المرموقة ما يتيح لهم أن يقرنوا النقد بالمقترحات البناءة لصالح العمل • وتراهم يتطلعون فى شوق الى تحسين قوام العمل مستعينين بالتقدم العلمى والفنى والادارى والالمام بكل شئون العمل •

وأكثر ما ينشده العمال الذين يلون أعمالا ذهنيـة أنهـم يرون في العمل فرصة سانحة للاسهام في التنمية الاجتماعية ولاثبات قدراتهم ، أما العمال الذين يلون أعمالا شاقة فان أكثر ما ينشدون هو زيادة الدخل •

**ثانيا :** أما العمال الذين يتساوون في الكفاءة ( العمـال المهرة ) فانهم حين يشغلون أعمالا ذهنية ، يشاركون غالبا ، في الابتـكار والنشاط الفني ، ويتقدمون بحوالى ٢٠٪ من المقترحات المبتكرة ، وبالاضافة الى ما ذكرنا من تلك الأنصبة التي يضطلعون بها ، ومالها من أثر ، نرى عاملين آخرين لهما تأثيرهما الحاسم في هذا الصدد :

( أ ) ان العمل الذى يتسم بالطابع العملي يتيح فرصا عملية عديدة لمقترحات التحسين •

( ب ) احتياجات العمل تدعو الى التحسينات الذاتيـة والقدرات الذهنية للابتـكار •

**ثالثا :** تبرز نتائج الاستقراء أن اعتماد النشاط الاجتماعي والسـياسى للعمال على ما يتطلبه العمل من القدرات الذهنية والبدنية لايمكن ملاحظته ولا يسفر عن نفسه بصورة بينة ، وان لم يكن هناك تباين واضح في حجم المشاركة الادارية والتخطيط لنوع من العمل على مستوى معين من القدرة الذهنية ، وان كانت هناك اختلافات واضحة في مضمون القرار وفي مستواه : فالعمال من أصحاب الأعمال التي تتسم بطابع ذهني يقومون بدور بارز في حل المشكلات الفنية والاقتصادية ، وهم على مستوى العمل أكثر تألقا ، أما العمال ممن هم أقل رضاء عن طبيعة أعمالهم ، فان أكثر ما يعنيهم هو النشاط الاجتماعي والاقتصادى الترفيهى • وبخاصة فيما يدور حول عملهـم الجماعى • اذ يجدون كثيرا من العناء في اقتحام ما لا يتصل بخبراتهم التي يمارسونها حالا ، وهى ما نسميه العمل الجماعى •

وهناك اختلافات أكثر وضوحا حول المكاسب التي يجنيها العمال الذين يمارسون أعمالا ذهنية تبرز فيما يمارسونه من أعمال اجتماعية وسياسية فخرية . وان كانت تلك الاختلافات القياسية أقل وضوحا اذا ما جرى القياس بين عمال على مستوى واحد من الكفاءة فحسب ( عمال مهرة ) • هذا فضلا عن أن هذه الاختلافات الباقية في مثل تلك الحالات لا تتصل الى حد ما بحاجيات العمل الذهنية والبدنية ، ولكنها تتشكل في صورة متآلفة من المسلمات الذاتية والموضوعية ، حيث يتحكم ايمان الفرد الاجتماعي والسياسى والفلسفي واحساسه بالقيم في نشاطه الاجتماعي والسياسى •

وتلك هى حصاد الجماعية التي تغلف فرديته حين يتمثل المعـرفة الاجتماعيـة ويتشرب صور حياته في كافة آفاقها • وطالما لعبت عمليات الانتـاج دورها كاطار للخبرة فانها تقوم على العلاقات الاجتماعية والتنظيمات التي تنشأ في المصنع من خلال الصورة الاجتماعية للعمل ، كما أن النشاط الذهنى أكثر ما يضفى نـوعا من الحيوية على النشاط الاجتماعي والسياسى . فاذا أنكرنا ولو للحظة ، اطاره الاجتماعي ، فان هذا كغيره يغدو بدوره نشاطا ذهنيا لمواجهة المشكلات •

ومنذ اتجه نشاط العمال الاجتماعي هذا الاتجاه البارز نحو الوظائف العملية ، وحين يبدون تفوقا ملحوظا يفوق المستوى العادى ، فان من اليسير ادراك ما وراء هذا التناسب القياسى من أثر لتعيين العمال فى تلك الوظائف الآنفة على تلك الفروق البادية بين النشاط السياسى وطبيعة العمل • وزيادة على ذلك ، فان هؤلاء العمال الذين يتميزون بتلك القدرات الذهنية فى وظائفهم يظفرون بتنويه زملائهم وتزكيتهم للوظائف الفخرية وما الى ذلك لما يتمتعون به من مكانة لديهم • فاذا أصاب رضع العمل النشاط الاجتماعي والسياسى بسوء ، فان هذا يتأتى أكثر ما يتأتى نتيجة ما ينجم من ظروف عديدة غير ملائمة ( المشقة البالغة والملل الذهنى للعمل ، والفرص المحدودة للاتصال ، واليأس من أى تحسن فى الموقف ) فاذا تضاءلت المعرفة الاجتماعية وتزعزعت النظرة الفلسفية والسياسية ، أصبح الأثر سلبيا •

ولهذا يلح بنا السؤال عما اذا كان لتحسن طبيعة العمل ما يؤدى بصورة مباشرة الى زيادة الاهتمام بالمسائل الاجتماعية والسياسية ، اذ أن مثل هذا الاهتمام — كما نم عنه الاستقراء الأخير — يتشكل تبعا لطبيعته ومجاله ( التعرف ) عن طريق الظروف الاجتماعية التى تؤثر فى طبيعة الفرد الاجتماعية بشتى الطرق • مثلا : عن طريق الفكر المذهبى ، والمعايير والخبرات الاجتماعية •

**رابعا :** يمكن ملاحظة الأثر السلبى لطبيعة العمل على السلوك فى الوقت الاضافى وبالذات عندما يقترن ضعف القوى الذهنية بزيادة القدرة البدنية أو عندما يختل التوازن بين حالات التوتر • ( والقاعدة أن التوتر البدنى وحده لايترك أثرا واضحا ) •

ويصبح الأثر الناجم عن هذا السلوك البارز ، فى مثل تلك الحالات سافرا فيما ينجم عن الطاقة البدنية والنفسية من أثر على العمل ، اذ يتفشى الاسراف ، كما تتفشى النزعة الى تضييع الوقت : مثلا : عندما يحل الميل الى شتى أنواع الترفيه محل الاستغلال المثمر لأوقات الفراغ كما هو فى القراءة ، أو الاستزادة من التعليم أو الهوايات أو الألعاب الرياضية مثلا ، ويبدو هذا الاتجاه فيما يتصل بشغل أوقات الفراغ خلال أيام العمل بنوع خاص •

وطالما كانت تلك العلاقات بين المستوى الذهنى المطلوب للعمل وما يمكن أن يسفر عنه من سمات معينة لشخصية عمال الصناعة ذات تأثير مباشر على طبيعة العمل ، فما من خلاف بعد ذلك ، على أن نمو شخصية العمال تصبح محدودة الى حد بعيد ، ما لم يكن هناك تحوير مثمر فى طبيعة العمل وفى شكل الوظيفة ، وعندما تتحسن نوعية العمل الاجتماعى ، وتشبع الحاجة الى التأمين الاجتماعى وتتسع فرص المشاركة فى تنظيمات العمل والمجتمع — الخ ، وقد غدا كل ذلك ميسورا ، فان قيام الشخصية التى تهوى العمل يصبح ضرورة ملحة ، أولا ، لرفع قدرات العمال الذهنية وملكاتهم الابتكارية وثانيا ، للقضاء على الفروق القائمة بين الطوائف الاجتماعية • وتلعب التنمية المنتظمة لحاجات العمل الذهنية دورا أساسيا فى هذا المضمار • فالحاجة ملحة لخلق فرص طيبة لتنمية النشاط المهنى ، واستقلال الشخصية ، والتنوع • ولا يتسنى تحقيق هذا الهدف من خلال التوحيد المصطنع لمعدات الانتاج ، أو العودة الى وسائل الانتاج اليدوية ( الأسطى ) ولكن بتحوير طبيعة العمل تحويرا مثمرا فى اطار

استراتيجية قومية عامة للتقدم العلمى والتكنولوجى وتقسيم العمل وأن يكون عائد التنمية لصالح الأهداف الاجتماعية ٠

وليس لنا أن نستشهد بما تم فى جمهورية ألمانيـــا الديمقراطية من وسائل ناجعة لتحسين طبيعة العمل الصناعى وتطويره عمليا ، وان كان علينا أن نشير الى خطتين عمليتين تم تنفيذهما ، ترتبط كل منهما بالأخرى ارتباطا وثيقا :

**أولاهما :** الميكنة الصناعيـــة ، والعلم والتقدم الفنى هما أســاس التشغيل ٠ والعلم والتقدم الفنى يقرران ما يجب أن تكون عليه طبيعة العمل ، وأيها أحق بالميكنة الصناعية من الصناعات القائمة ٠

وبدأ التوجيــه الاجتماعى للعلم والتقدم الفنى بدايتـه بالمنظمة الثابتـة لوضع النظام الأمثل لأوضاع العمل ، ولربط الاقتصاد القومى بالبحث العلمى والتقدم الفنى وخطة التنمية ، وكانت الأولوية لتلك الصناعات والتكنولوجيـات التى تتفشى فيها المتاعب سواء من ناحية ظروف العمل أو من ناحية وضعه ٠

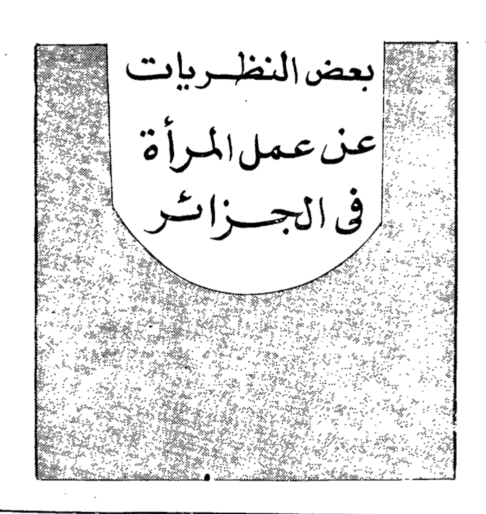
وعندما أدخلت الوسائل الجديدة للانتاج والعمليات الانتاجية وتم تطوير ما كان قائما منها ، أصبح من الضرورى التوكيد على أن الأهداف المهنية والاجتماعية لتحديد حاجات العمل الذهنية ( أن تكون عملية ومكثفة ) ونوعيتها وترابطها كما كان الشأن فيما تم . القضاء على متاعب العمل البدنية ٠

وثانيتهما : قامت الخطة الرئيسية على تحقيق المستوى الأعلى للتوزيـع الجماعى للعمل بين الفئات الاجتماعية ، والعمال كأفراد أو فى عمل جماعى بتطوير تقســـيم العمل وتنظيماته وأواصره فى المصنع . ففى عمليات التصنيع ( مثلا تشغيل وضبط أدوات الماكينة ) أثبت الترابط بين الضبط والتوجيه فى اصلاح الماكينات وصيانتها وكافة الاستعدادات الأولية ( ضبط وتصنيف الماكينـــات ) نجـاحا بارزا فى هـذا المضمار ٠ وقد حقق هذا الجمع بين العمل الفردى المتشابك ومجموعة العمل من الفائدة ما يفوق العمل التقليدى السائد ٠

الا أن الفرص المواتية لتنمية القدرة الذهنية وبعث كوامن الابتكار لاتنمو وحدها وفقا لمعايير من هذا القبيل ، اذ أن التضافر بين العمال فى تطبيق المستحدثات العلمية والفنية والتنظيمات الجديدة هى الميدان الفسيح لنشاطهم الاجتماعى ٠

ولهذا يشارك أكثر العمال فى التطوع لتحسين نظام العمل ، كما أن استحداث خطوات جديدة وانتاج جديد يتأثر الى حد بعيد بالتعاون بين عمال الانتـاج وأفـراد الانتلخسيا الفنية والعلمية ٠ وانشكيل وتطوير الشخصـية التى تسـتهدف طبيعة العمل والقضاء على التفاوت الاجتماعى مرماه البعيد من الأهداف الاجتماعية السياسية، التى تعتمد فى وجودها على علاقتها بحـل المشـكلات العلمية والعمليـة والتعليمية ( مثلا : التغلب على المواقف الاقتصادية أو التكنوقراطية ) ٠

ومازال الميدان مليئـا بالبشائر لا فيما تم انجازه فى هذا الصدد ، ولكن فيما يتصل ايضا بالظروف الاجتماعية : عندما يقوم المجتمع على الملكية الاجتماعية ، وعندما يصبح أولئك الذين يمسكون بالسلطة الســياسية والاقتصــادية هم الطبقة المنتجة ( العمال والفلاحون ) وبعبارة أخرى تلك الطبقات التى مازال أفرادها ، فى الوقت الحاضر يشكون من طبيعة العمل ويعنيهم أكثر ما يعنيهم حل تلك المشكلة الاجتماعية٠




**يعرض هذا المقال بعض الفروض بشأن قواعد المرأة بالجزائر ، وتتيح هذه القواعد ظهور امرأة جديدة . وليس فى عزمنا أن نرسم الخطوط العريضة لفلسفة خاصة بعمل المرأة بوجه عام ، وانما نقتصر على الوضع فى الجزائر وحدها . ومن المحتمل ألا تكون هذه الفروض مقبولة فى حضارات أخرى ، أو فى ظروف تاريخية أو دينية أخرى ، أو فى نوع آخر من النساء .**

**الفرض الأول : العمل بأجر**
**وسيلة لتأكيد شخصية المرأة**

يعتبر العمل بأجر فى فرضنا هذا وسيلة لتأكيد شخصية المرأة ، وبخاصة المرأة الجزائرية ، ولا أهمية — موقتا على الأقل — لأن نعرف ما كانت عليه المرأة الجزائرية قبل حرب الاستقلال . والنساء اللواتى يهمنا أمرهن ، فيما يختص بامكانياتهن أداء عمل بأجر ، نساء شهدن تلك الحرب أو تلقين تعليما يتيح لهن بالاجمال أن يزاولن العمل . فالنساء اللائى يبلغن من العمر بين الخامسة والثلاثين

## الكاتب : فاروق بناتيا

أستاذ العلوم الاجتماعية بجامعة الجزائر ، ورئيس تحرير العلوم الاجتماعية ، بصحيفة « البانوراما » الدورية التي يصدرها المكتب القومي للبحث العلمي بالجزائر ، أصدر « عمل المرأة بالجزائر » (١٩٧٠) .

## المترجم : أحمد رضا محمد رضا

مدير بالادارة العامة للشئون القانونية والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم ( سابقا ) ليسانس الحقوق من جامعة باريس ، ودبلوم القانون العام من جامعة القاهرة .


---

والأربعين . واللائي اشتركن في الحركة العسكرية أو النضالية ، ولم ينسين تعاليم هذا النضال ، يشكلن طائفة أولى . وتشكل طائفة ثانية من نساء كن يبلغن أقل من خمس عشرة سنة ابان المعارك ومن ثم تلقين تعليما يختلف بعض الشيء عن التعليم الذى تلقاه النساء الأكبر منهن .

هذا التأكيد للشخصية ، الناشيء عن الحرب ، ـ الذى لا تختص به المرأة الجزائرية وحدها ، ولكن الراجح أنها حصلت عليه أكثر من غيرها من النساء (١) قد زودها برضاء من نوع سياسى اجمالي يتمثل في تحرير البلد . وليس من الواضح أن المرأة الجزائرية قد اهتمت بعد عودة السلام بقدرها . وتقرير مصيرها . وانبثقت العادات والتقاليد من جديد ، أما التغيير فإنه يجرى مع تعاقب الأجيال . ووضع المرأة المسلمة ، كوضع المرأة في سائر الثقافات لا يطرأ عليه تحولات فجائية . والمشكلة في رأينا هي معرفة ما اذا كان العمل المأجور شرطا من شروط ازدهار شخصية المرأة الجزائرية ونموها . كذلك تتمثل المشكلة في معرفة ما اذا كان النساء الجزائريات قادرات على تقرير مصيرهن بأن يطلبن التمتع بلا قيد أو شرط بالحقوق المعترف لهن بها : ... « اذا كنا قد اعترفنا لها بهذه الحقوق ، ودربناها على ممارستها . فاننا حريصنا على أن نقتنع كل الاقتناع بأن الأمر بالنسبة اليها حق يعود اليها ، وأن

تدرك ذلك بالكامل . ولابد أن تشعر تماما بأنها لم تعد مضطهدة .. » (٢) ترى هل تشعر بذلك حقا ؟

**العمل ، أساس لعلاقات جديدة مع الرجل**

لن تشعر المرأة بذلك الا اذا قامت علاقات جديدة بينها وبين الرجل . ويبدو هنا أنه لم يزل هناك تغيير شامل لابد من اجرائه ، لعله أقل في الواقع أو القانون منه في الفكر أو النفس . ذلك ان المرآة من حيث الواقع ندا للرجل ، اما باستخدامها الحيلة ، وهى سلاح الضعاف والمقهورين وغير المتساوين مع غيرهم ـ وأما بدورها الحقيقى ـ الانجاب والعمل اليومى بالمنزل .

والصعوبة بالذات هى حمل المرأة الجزائرية (٣) على الاحساس بأنها نظير للرجل فى المجتمع . ويتيح العمل للمرأة توسيع آفاقها ، وميدان نشاطها ، فتشعر على هذا النحو بذاتها . من ذلك أن فى مقدور الفتاة أن تجد الوسيلة لرفض الزواج من شخص مفروض عليها دون رغبتها وهذا شىء لم يكن يخطر بالبال منذ حوالى عشرين سنة ـ الأمر الذى قلب الكثير من العادات ، وأتاح ادراج هذا التغير فى النصوص ، وليس فقط فى الجزائر (٤) .

وعن طريق العمل ، تؤكد المرأة ذاتها حيال زوجها الذى سوف يشعر بمزيد من الاحترام بها ، ويتسنى للمرأة قبل الزواج أن تضع بعض الشروط فى العقد ، مثل الحق فى أن تسكن وحدها مع زوجها (٥) . وثمة دلائل تبشر باتجاه نحو تعميم انشاء أسرة حديثة تختلف عن الأسرة المسماة بالأبوية ، وعن كل ألوان العبودية التى تحف بها : انها انتقال الى الأسرة الزوجية من النمط الحضرى والصناعى . والمدن ، وبخاصة مدينة الجزائر توفر الظروف النظرية لمثل هذا التحول . وينبغى ، مع ذلك ، التسليم بأن الظروف الخارجية والموضوعية للتحول المقصود لم تزل بعيدة عن أن تولد هذا التطور : ونؤكد أنه ، حتى فى العاصمة ، لم تزل « الأسر الكبيرة » قائمة ، وتتكون تبعا للظروف والأحوال ـ وبخاصة مع متاعب الحصول على سكن ـ وتبعا للعادات والتقاليد المحيطة بالأزواج الصغار . اللهم الا اذا كانت الزوجة الصغيرة أجنبية ، أو جزائرية لها نفوذ قوى على زوجها ، وتستطيع اللجوء الى وسيلة الانفصال ، الانفصال عن الزوج ، والانفصال ـ مؤقتا على الأقل ـ عن الأسرة . والعمل بأجر هو وحده الكفيل بأن يسمح لها بهذا الاختيار الأليم .

فضلا عن ذلك فان الاتصال بالعالم الخارجى ،وهو ما يؤدى اليه العمل ويبرره يتيح نظرة عامة للمشكلات ، ويدفع الى اتخاذ حلول أكثر ملاءمة من الحلول المتبعة فى الأسر التقليدية (٦) . وباختصار ، فان تطورا نفسيا (٧) سوف ينبثق من العمل بأجر ، الذى تزاوله المرأة التى تريد أن تؤكد ذاتها ، حتى ولو بمظهرها الخارجى . هذا التطور النفسى أمر مستحيل فى داخل المجموعة المنزلية ـ على الأقل طالما بنيت الهياكل الفكرية الاجمالية المرتبطة بالأسرة التقليدية ، فمن الواضح أن انتقاص الرجل

من قيمة المرأة مسألة تتعلق أساسا بالمجموعة والتقاليد المنزلية ، والعادات المضافة الى الدين ، وعقلية ترجع الى زمن سابق على الاسلام · ولكي تتغير المرأة نفسيا ، يجب أن تخرج من بيتها وتختلط بالمجتمع ، كما يجب أن يكون لخروجها ما يبرره : والعمل بأجر هو هذا المبرر ·

ومع أن الموقف قد تطور بعض الشيء منذ سنوات ، فان القاعدة العامة هي أن عمل المرأة شيء يرفضه الرجل ، بل يحاربه · وهناك في الواقع تفرقة واضحة ، من شأنها منع اندماج المرأة في المجتمع الجزائري · وفي بلدنا مجتمعان يتعايشان بأخلاقياتهما وتقاليدهما وعاداتهما وشعائرهما وممارساتهما ، مجتمع المرأة ومجتمع الرجل ، يعيشان جنبا الى جنب ولا يستطيعان أن يندمجا ليصيرا مجتمعا واحدا ·

ولقد يقال ان اسهام المرأة في معارك التحرير قد صهر المجتمعين في مجتمع واحد ، أو ان « العمل السياسي » في غضون سنوات الثورة قد رفع من شأن المرأة في عين الرجل ، أوان تطورا جسيما في القيم قد حدث في فترة النضال الوطني · هذا صحيح ، الا أن النساء المقاتلات كن قليلات العدد · وحتى في هذه الفترة لم تهدم القواعد السلوكية التقليدية تماما ، وكان تعاون المرأة في الكفاح مجموعة من الأعمال المجزأة ، وبخاصة أن « العمل السياسي » قد اندمج في مجموعة دينية ايديولوجية بعيدة كل البعد عن فكرة العمل الاجتماعية الاقتصادية · وحتى النساء « المقاتلات » سرعان ماعدن الى البيئة التقليدية بمجرد أن استتب السلام · كان الكفاح بنوع ما مجالا انفتح ، ولكن سرعان ما انقفل · ومن ثم فان عمل المرأة في مثل هذا البلد – في الوقت الحاضر أيضا – يفترض بالنسبة اليها قوة كبيرة في الشخصية ، وهدفا واضحا · ومن شأن اندماجها بالتدريج في دنيا العمل أن يؤدي حتما وبطبيعة الأشياء الى اتصال المجتمعين ( مجتمع الرجل ومجتمع المرأة ) والحوار بينهما ، وتفجر الهياكل القائمة وثمة دلائل (٨) تحملنا على التفكير في أن المرأة ، حتى في البلاد الاسلامية ، تريد من الآن أن تقيم مع الرجل علاقات على أساس مختلف ، لا على أساس آراء مسبقة ·

## اختيار الحرفة ، دليل على شخصية ناشئة

الواضح أن الأمور ليست كذلك ، وأن التفاوت يظهر أحيانا من جديد في بعض النصوص التي تنظم الدولة (٩) · وعلى هذا نجد أنفسنا حيال المتناقضات التالية : فثمة نساء ، نساء حرب التحرير ، والنساء اللائي تلقين تعليمات حديثا ، استخدمن أو جاري استخدامهن في الأعمال ، يتلقين الآراء الحديثة في الكثير من الأحيان بطريقة عرضية ، حسب الظروف والأحوال · وثمة عدد كبير من النصوص الرسمية وغير الرسمية تؤكد ضرورة وجود المرأة الجديدة ، ونصوص أخرى لها نفس القوة تضيق احتمالات حدوث تطور · ويتيح اختيار الناخبين اختيارا ديموقراطيا أن يصير النساء منتخبات وبالتالي من طبقة الحكام ، وهؤلاء النسوة المتساويات مع الرجال في المجالس

النيابية لا يعتبرن كذلك في داخل بيوتهن ، أما الأزواج فانهم يوافقون على أن يمارس الزوجات العمل السياسى ، أو يتساهلون على الأقل فى ذلك . ولكنهم لا يوافقون على أن تمارس العمل بأجر · من ذلك نرى أن تغير علاقات المرأة بالرجل أمر حساس للغاية · ومع ذلك يبدو لنا أن هناك عاملا آخر أقوى مما سبق ذكره يمكن أن يكون له أثر فعال · فالواقع أن تغير الشخصيتين ، شخصية الرجل والمرأة هو الأمر المطروح على بساط البحث · فهل اختيار المرأة لحرفة ما دليل على شخصية ناشئة ؟ لعل الأمر كذلك ·

فليأذن لنا القارىء أن نتوقف قليلا عند فكرة الاختيار هذه · ومن تحصيل الحاصل أن نذكر أن حرية الاختيار تمثل عنصرا رئيسيا من عناصر الحرية · الا أن مناقشة هذا الموضوع هو ضرب من الفلسفة · وينبغى النظر الى التغيير الذى طرأ عن طريق هذا الحدث وهذه الفكرة ، بالاشارة الى عدم وجود بمبادرات تقوم بها المرأة غير تلك التى تضطلع بها فى نطاق بيتها : فليس ثمة مبادرة تؤديها الزوجة التقليدية خارج منزلها · هذا هو ما ينبغى التنويه به لكى نلمس جيدا نشأة الشخصية من امكانية اختيار النشاطات الخارجية ، فهذا هو بالأحرى أهم التغييرات . تغير تمهد له الظروف العامة للحياة بعد الاستقلال مباشرة ·

ان الانقلابات الاجتماعية التى طرأت بعد الاستقلال قد اضطرت المرأة ، أو بالاحرى ارغمتها على أن تقوم بمزيد من المبادرات ، مستخدمة فى ذلك كل الوسائل المتاحة لها (١٠) لكى توفر أسباب المعيشة لأسرتها (١١) · والجدير بالذكر أن معظم النساء الجزائريات يجهلن وجود مكتب العمل النسوى . وأنهن عثرن على وظائف بوسائلهن الخاصة ، أما بالتقدم للجهات المعنية مباشرة . أو بالكتابة اليها ، الأمر الذى يفترض وجود تنظيم خاص فى عدد كبير من المنشآت (١٢) · ويدل هذا أيضا على مدى تمسك النساء بالوظائف التى يشغلنها . والتى عثرن عليها بمشقة ···· تمسكا يرجع أولا الى الاهتمام بالاحتفاظ بالوظيفة . اهتماما يتحول بالتدريج الى حب للمهنة · والجزائرية . حتى التى تشغل وظائف ثانوية . تشعر بأنها تؤدى خدمة ما ، وأنها نافعة · والهدف الأول من عملها وهو أن تحصل على أجر . يضاف الى الادراك بأنها مندمجة فى المجتمع . لأن الناس فى حاجة اليها . وهذا ما يميزها عن المرأة القاعدة فى بيتها ·

ترى ماذا نستخلص من بضعة السطور هذه ؟ أولا ، المشكلة فى نطاق الطبقة العمالية ( البروليتاريا ) المستغلة : التى تمثلها المرأة المقضى عليها بأن تشتغل لكى تعيش أو تعول أسرتها · هى مشكلة البقاء : الالتزام بأداء عمل ما . لا امكانية اختيار عمل مرغوب فيه · والمرأة وحدها ــ المطلقة أو الأرمل ــ تدخل هاهنا فى الاطار العام للطبقة العمالية المستغلة المقضى عليها بأداء الأعمال · وعلينا أن نرى ما اذا كانت هذه الضرورة لا يعتد بها فى مساواة النساء فى العمل ، وما اذا كانت علاقاتهن بالرجل لا تستفيد من هذا الوضع التعس · وهناك عنصر ثان مكمل لضرورة البقاء هذه ، ينجلى فى السعى الحثيث الذى تبذله المرأة لكى تجد ــ وحدها غالبا ــ العمل

الذى واجهته ببواعث لا شعورية بنوع ما ، ثم اختارته . وفكرة الاختيار هذه هامة حين تتعلق بالنساء اللائى لا يملكن قدرة التقرير فى اختيار العمل . هذا الاختيار ، وهذه الامكانية ، بل ضرورة الاختيار هذه يمكن أن تكون أساسا لازدهار الشخصية ، فى كل الاعمار . وثمة عنصر ثالث منبق على ما يحتمل من معارك التحرير الوطنى : ذلك هو الشعور بأنها نافعة للمجتمع . ويبدو لنا هذا الشعور بالنفع هاما فى قلب حضارة نعتبر الفائدة الوحيدة للمرأة أن تلد فى نطاق الأسرة وحدها . فهل تكون المنفعة التى تستشعرها المرأة فى مجتمع أكثر اتساعا بداية لشعور قومى ؟ وهناك عنصر أخير ، هو الاندماج فى مجتمع واحد اندماجا ينهى انفصال الجنسين أحدهما عن الآخر .

## الوعى بالمصاعب التى يجب التغلب عليها

هناك تحولات لاتتم دون صعوبات . وهناك صعوبة أساسية تتبدى كل يوم ، وتتجدد دوما ، وتتعلق بالعثور على مهنة والاحتفاظ بها ، أو فقط بأداء أعمال أو مهمات لمدة محددة . وسوف يخلق التغيير الفجائى فى العادات رد الفعل اللازم للوعى بهذه المصاعب . ومن شأن تجدد هذه المصاعب يوميا أن يدعم هذا الاتجاه الجديد فى الوعى النسوى . وهو اتجاه يتطلب بذل الجهود . ذلك أنه لابد من التسليم — مهما بدا ذلك متناقضا ، ومع حساب المبالغات فى هذا الشأن — بأن الحياة المهيأة للمرأة وفقا للتقاليد ، كانت حياة سهلة نسبيا ، على الأقل بمقارنتها بحياة المرأة فى الوضع الاجتماعى الاقتصادى ذاته فى نطاق المجتمعات الصناعية ، ومن ثم بالمقارنة بينها وبين الحياة الجديدة التى تحياها المرأة الجزائرية التى تذهب للعمل . مضطرة أو غير مضطرة . وسوف تجد المرأة نفسها وهى تواجه بعنف عالما آخر .

أما أولئك اللواتى حظين « بالبركة » فوجدن عملا . فانهن يجتهدن فى الاحتفاظ بهذا العمل . حتى ولو لم يرتحن اليه أحيانا . عالمات مسبقا بأنهن لو تركنه لجاء عشر أو عشرون غيرهن يطلبن شغله بدلا منهن . هذه الضرورة التى تفرض رغم كل شىء البقاء فى العمل أو الأشغال ، أو فى وظيفة بأجر عثرت عليها المرأة تقترن بشيئين : بما ينبغى أن نسميه الحظ ، أى « البركة » المعروفة ، وبالبطالة الضخمة التى تلم بالمجتمع الجزائرى . والمرأة ، وبخاصة المرأة غير المتطورة تجعل من الحظ ، أو القدر ، أو الصدفة السعيدة بنوع ما ، ووفقا للتقاليد ، مركزا لحياتها . البركة والمكتوب : أليس الجهد الذى يبذله الانسان المتغلب على القدر ، واصطناع قدر خاص له ، عملا يقع على مشارف الكفر ، وعصيان القواعد ؟ البحث عن عمل ؟ ولماذا ؟ لابد هاهنا من مفهوم جديد للحياة لم يكتسبه هؤلاء النسوة بعد . ومع ذلك فقد بدأ يظهر الضرورة . انه بداية للوعى بمصاعب تحرير المرأة . ولكن كيف ذلك بنوع خاص ؟ وهنا نعود فنلحق بموضوع البطالة . ان المصاعب التى تتعلق بعمل المرأة من طبقة البروليتاريا المستغلة نجدها فى الصور الآتية : قدر لايجوز تعديله الا « بالبركة » ؟ وبطالة تقضى على المرأة بالاحتفاظ بالعمل الذى عثرت عليه صدفة أو بقصد . وموقف الرجل ،

وموقف النسوة العجائز المحافظات على التقاليد ، وانعدام الوعي بالتغيرات التي طرأت عن طريق حرب التحرير ، وزوال الاستعمار ، وبخاصة في المناطق الزراعية ، ولكن أيضا في مدينة الجزائر .

ويبدو أن التطور لا يمكن في البداية أن يتم الا في المدينة ، لأن عروض العمل بها كثيرة نسبيا ... وفيما بعد نجد الظاهرة نفسها في الريف . تقليدا لما يجرى في المدينة ، ولكنها تجرى ببطء شديد . ومن جهة أخرى يضطر الرجل في المدينة أن يتحمل ، كمتفرج ، تطورا يبدو أنه ينفلت منه ، في حين أنه كان الى اليوم المسيطر الوحيد على هذا التطور .

من الطبيعي اذن أن يحاول الرجل مقاومة التطور وانه ليجد حلفاء أقوياء في النساء العجائز اللائي يحببن الاشارة الى عهد الشباب ويتخذن منه أمثلة لهن . ولكن ما تغير بنوع خاص هو موقف المرأة المسنة التي تؤكد مرة اخرى سلطتها داخل بيتها على الرجل ، وعلى نساء الأسرة الأصغر منها سنا ، والأطفال . فالواقع أننا حين نتكلم عن خضوع المرأة التي لا تعمل ، نقصد المرأة الصغيرة بنوع ما التي لم تحتل مكانتها بعد . ومن المبالغة بعض الشيء التأكيد على خضوع المرأة العجوز المسلمة التي لا تستطيع أن تألف ضياع مكانتها لأنها لم تدرك التحولات التي يعرضها جاك بيرك في حديث أجراه مع المجلة التونسية Faiza ( العدد ٥٦ . مارس ـ أبريل ١٩٦٧ ) كما يلي :

( ... في المجتمع الاستعماري ، كان هناك ضغط عام على مختلف حركات التحرير ـ تحرير الرجال ، وتحرير النساء ـ وذلك على كل المستويات ، الاجتماعية ، والاخلاقية ، والنفسية . عندئذ انسحب الرجل المستعمر الى بيته ، وكانت امرأته بالنسبة اليه آخر ممارسة لحريته ، فهي المخلوق الوحيد الذي يسيطر عليه ، الأمر الذي أدى به الى أن يتخذ قبلها موقفا محافظا في جوهره .

« ومع الاستقلال ... انتفضت بعنف شديد عناصر معينة من هذا المجتمع ، لا لأنها تحقد على النساء ، وانما هي بالأحرى تحاول أن تحمي نفسها من أخطار جديدة ... »

ألا بد من انتظار انقراض الجيل الأقدم ، وزوال مجموعة من القواعد التي تشكل أساس هذا الجيل ، ولا تتوافق مع مجتمع القرن العشرين الصناعي ؟ ذلك لأن المجتمع القديم لم يكن يؤيد مطلقا ما اتفق على تسميته « التقدم » بمعناه الواسع ، معنى التغير الذي لابد أن يحدث ، ولكنه يؤيد الخضوع وواجب كل انسان أن يبقى في المكان المخصص له في كل زمان . ونعود بذلك الى التناقض الذي أشرنا اليه قبلا : عادات وتقاليد قديمة لم تزل باقية ، ولكنها تصطدم بارادة مازالت خجلى ، ولكنها ثابتة ، تريد أن تعبر عن نفسها بحرية ، بالفعل وبالقول .

وثمة تنظيمات قومية ، منها الاتحاد القومي للنساء الجزائريات تساند الأماني الجديدة دون أن تستطيع التغلب على التقاليد القديمة ، على الأقل جهارا . ومن ثم

كان التغاير فى سياسة الاتحاد فى السنوات الأخيرة ، تغايرا أقلق خواطر النساء ، فى مجال العمل ، وفى الصورة التى تمثلنها لأنفسهن أو التى جعلها البعض لهن . فهل تحررن فى بعض النواحى السياسية ، أم مازلن خاضعات فى نواح أخرى ؟ ومع هذا ، فان العمل اذا لم يكن ممتعا ، ولا يوافق رغباتهن ، فانهن يعندنه شيئا فشيئا ، ولا يرغبن بأى ثمن أن يغيرن الوظيفة التى يشغلنها . ولكن أليست هـــذه هى حال « العمل » الذى يمارسه العمال الكادحون من طبقة « البرولتياريا » ؟

ويختلف الأمر بالنسبة الى النساء اللائى بلغن مســـتوى معينا من التعليم ، فهولاء يرغبن فى تلقى تأهيل مهنى ، أما فى موقع العمل نفســـه ، وأما فى المراكز النسوية ... ونساء أخريات يتمنين تعلم القراءة والكتابة فى مواقع العمـل ، الأمر الذى يدل على اهتمام دائم برفع المستوى ، ليس من الوجهة الاجتماعية فقط ، ولكن من الوجهة الثقافية أيضا ، وذلك بمعرفة القراءة والكتابة وحدها . ومكافحة الامية دليل على الشعور بمزيد من الحرية ، وهى ضرب من الاكتفاء الذاتى ، وتعويض عن الماضى القريب .

هؤلاء النساء يشكلن طائفة ثانية ، قليلة العدد أيضا اذا حذفنا من هذه المجموعة النساء الحاصلات على مؤهلات جامعية أو على شهادة البكالوريا فقط ، وهؤلاء يشكلن طائفة ثالثة لانشير اليها هاهنا الا للتذكرة فحسب . ذلك أن هذه الطائفة الثانية لا تمت بصلة الى طبقة العاملات الكادحات ، ولكنها تسهم فى تشكيل « البروليتاريا » الحديثة فى الجزائر ، وهى طبقة متميزة بعامة ، حتى ولو كان ذلك لأنها انتقلت من المهـام والأشغال المتقطعة الى فئة العمال الأجراء الدائمين .

واذا كان لابد من خلاصة لهذه الأفكار الخاصة بالعمل بأجر باعتباره وســيلة لتأكيد شخصية المرأة الجزائرية ، فكيف نعرض هذه الخلاصة ؟ العمـــل هو الشيء الذى يتمناه هؤلاء النسوة من أسفل سلم الطائفة الثانية هذه الى أعلاه . انه أمــل افتراضى ، لا فى تحسين الحال ، وانما فى البقاء فى نطاق بشرى . ولكنهن يخشون شيئا فشيئا ما لعلنا نسميه الامل الميسور . والمقصود بهذا وضع حد للاستســلام للبؤس والجوع ، وكذا النظام المستقر من أجيـــال طويلة ـ وذلك فى الفترة التى تستغرقها الاشغال التى يدفع عنها أجر . ومما يدعو الى الدهشة أن النساء يشعرن أن فى هذا الامر ارتقاء لهن . وليس فى هذا سعى الى حياة كريمة فقط ، وانما وعى النساء بقيمتهن الذاتية أيضا . واذا كنا قد استرسلنا فى الحديث عن هذه الطائفـة فانما ذلك لأنها تمثل من حيث العدد أغلبية ساحقة . وبخصوص هذه الطائفة الثانية من النساء الجزائريات فانهن يتمين فيما يتعلق بظروف العمل الى دراسات أجريت بشأن طبقة البروليتاريا النسائية فى كل البلاد : ويميزهن عن غيرهن شـــعورهن بقيمتهن انطلاقا من رفضهن العادات والتقاليد ، وبخاصة عدم وجود أعمال ليس لها هدف سوى النطاق المنزلى ، كما انهن يعتبرن فوق كل شيء ـ عن خطأ أو صواب ـ ان الخضوع الأكبر هو خضوع المرأة التى لا تعمل .

## الغرض الثاني : العمل بأجر كوسيلة
## لتعزيز وضع المرأة بالنسبة الى المجتمع

يقول فرضنا الثاني ان العمل بأجر يعبر على المستوى النظرى العام . والمستوى الواقعى الخاص فى الجزائر وسيلة لتعزيز وضع المرأة بالنسبة الى المجتمع . وذلك بمحاولة اظهار خضوع المرأة التى لا تعمل ، فثبت فرضا على الأقل أن العمل « يحرر » المرأة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والنفسى .

## خضوع المرأة التى لا تعمل

لقد حرفت بالتأكيد فكرة الخضوع فى السنوات الأخيرة . ونحن نبدأ من فكرة أن الخضوع يمثل حالة ضياع للحق الطبيعى ، وهذا هو المعنى المعتاد لمفهوم الخضوع حين ينصرف الى الانسان بعامة . ولا نناقش هنا على الأقل المعنى الماركسى للمفهوم . والمرأة الجزائرية التى لاتعمل ، وفقا لهذا المعنى الشائع ، تجد نفسها . حتى دون أن تشعر خاضعة كل الخضوع . وقد تحولت الى مجرد شيء – وهذا هو المعنى القانونى الاقتصادى للخضوع – شيء يمكن التنازل عنه بمقابل أو بلا مقابل . ما شأن الخضوع الاقتصادى ؟ لقد أضيف العرف الى الفكر الدينى وحرفه . ان الاسلام يسمح للمرأة بالتصرف فى مالها . أكثر من ذلك أنه فيما يمس موضوعنا هذا . يسمح للمرأة بأن تحتفظ بما لها كله . وينص القانون على أنها ليست ملزمة بالاسهام فى نفقات الأسرة . أكثر من ذلك أيضا أن حق المرأة فى العمل يخضع فى الأصل لشرطين : من جهة ألا تكون مضطرة للعمل ومجبرة عليه من قبل الغير . ومن جهة أخرى أن هذا العمل يجب أن يكون له مبرر فى حالتها الاقتصادية والاجتماعية . ويتيح لها أن تحسن حالتها المادية . ونحن نعلم أن الواقع يخالف النظرية . وحتى اذا لم نعمم فكرة « شراء » الأطفال الاناث و « بيعهن » (١٣) فانه لابدمن التسليم بأن نوعا من السوق السوداء تغذيها هذه الممارسات فى مجال العمل . وأن « الخضوع » بمعناه التجارى الواسع يجد فى هذه الممارسة نقطة انطلاق . وشروط الطلاق التى وضعها الفكر الاسلامى الأصلى . مع بعض التحفظات قد طرأ عليها تحريف شديد ، اما على أثر عادات المستعمر . واما على أثر حدوث تغير فى الفكر الدينى فيما يتعلق بالامور الواقعية . حتى أصبح خضوع النساء المطلقات خضوعا اقتصاديا – على الأقل فى الطبقات السفلى من المجتمع – حقيقة واضحة ، والنساء المطلقات اللائى لا يعدن الى الهياكل التقليدية للايواء – أى المجموعة الاسرية الأصلية – أصبح مقضيا عليهن بمزاولة أحقر الأعمال وأقلها أجرا . ولكن الأمر بالنسبة الى المطلقات اللائى يعدن الى بيوت أسرهن يتمثل فى شكل آخر من أشكال الخضوع ، الاجتماعى والثقافى ، يجعل من هؤلاء النسوة ، من الناحية النفسية شيئا من الأشياء . حقا ، قد يقال ان ما سميناه « شراء و بيعا » لا وجود له فى الواقع أو القانون . ولكن حين يتسمى المنطق بهذه المصطلحات ، وحينمايبحث عدد كبير من الأسر التى تنتمى الى « الطبقة الجديدة » من سكان المدن عن فتيات يعملن فى خدمة هذه الأسر بأجور بخسة ، وحيثما

يتخلى الأب عمدا أو دون عمد عن طفلتهما ويتركانها تحت رحمة المخدومين وحيثما لم تعد القواعد التقليدية القاسية التى تحكم البنت فى سن البلوغ سارية المفعول ، وحينما لا يستطيع الطفل العائد الى بيت أبويه أن يعيش عيشة لائقة ، فى كل هـذه الظروف ينبغى استخدام هذين المصطلحين ( أى البيع والشراء ) ٠

تحدثنا عن « الطبقة الجديدة » ٠ وقد كان من أثر تجمع الثروات بمدينة الجزائر خلال السنوات التى أعقبت الاستقلال أن نشأت طبقة بورجوازية جديدة تهتم نظريا بالمحافظة على التقاليد (١٤) ، وذلك بتقييد حقوق المرأة ٠ والمرأة فى هـذه الطبقة الجديدة ، وقد أعفيت من كل عمل خارجى بفضل وضعها الاجتماعى ، والرفاهية التى تحيط بها ، وبقيت محبوسة بنوع ما فى المنزل معتمدة اقتصاديا والى حد كبير على زوجها ، تجد نفسها ، مهما ارتفع نسبيا وضعها الاجتماعى فى حالة خضوع اقتصادى ونفسى وادبى ٠ والأمر كذلك بالنسبة الى الفتاة الصغيرة ، على مشارف الزواج ، وهى تحلم بالزوج « المثالى » ، أى الموسر ٠ زوج موسر ، وهو أخيرا متشدد فى طلباته ، قد يقال ان هذه هى الصيغة المميزة للزواج البورجوازى فى المغرب العربى ٠ ربما ، غير أن الظروف الاجتماعية الاقتصادية لهذه « الطبقة الجديدة » ليست هى ظروف الطبقة البورجوازية فى البلاد الصناعية التى يتم فيها الزواج فى معظم الحالات بين زوجين من المستوى الثقافى نفسه ، ويسمح فيها أيضا بأن تعمل المرأة ٠ أما هنا ، فان المرأة الصغيرة المطلقة التى تعود الى بيئة أقل منزلة من بيئة زوجها السابق ، لا تحاول حتى أن تجد لنفسها عملا يؤهلها له شهادتها الدراسية ، وهى غالبا البكالوريا ، وتستقر هكذا فى فراغ ذهنى ، ومن ثم يكون خضوعها تاما ٠

والأمر لا يقل عن هذا بالنسبة الى الفتاة غير المتزوجة ، ولكنها الى حد ما فى سن الزواج ٠ ونحن نعرف مأساة رواج النساء اللائى مازلن فى مرحلة الطفولة ، ولم يأت الاستعمار بأى علاج لهذه المأساة ٠ حقا لقد وضع فى اقيم القبائل العديد من النصوص التشريعية (١٥) التى لم تنفذها السلطات المحلية الا قليلا ٠ وجاء الاستقلال فأقر قانون « خميستى » الذى جعل سن السادسة عشرة فى الجزائر كلها الحد الأدنى لسن الزواج عند النساء ٠ ولكن من الصعب القول بأن تطبيق هـذا القانون كان أفضل من تطبيق القرارات الاستعمارية ٠ هناك كذلك عـدد كبير من الزيجات العرفية بنوع ما ، او تلك التى تغض فيها السلطات الطرف عن سن الفتاة الحقيقية ٠ أما المرأة المتزوجة ، فان خضوعها الاقتصادى تام فى المجتمع الذى ورث الاستعمار ، وهذا فى الواقع أكثر منه فى القانون ٠ ولكن الوقائع هى التى تهمنا ٠٠ فالمرأة ، من حيث القانون يمكنها أن تتصرف فى مكاسبها ، كما أنهـا غير ملزمة بالاسهام فى نفقات الأسرة ، وتحتفظ عند الزواج بملكية ما لها الخاص ٠ أما الأرمل فلها حق انتفاع قانونى بمال زوجها المتوفى أو ذريته ٠ وتتمتع المـرأة قانونا بحق التصويت ، ليس فقط فى المجال السياسى ، ولكن أيضا فى مجالس العمال ٠

والمرأة معترف بمساواتها بالرجل فى المجال السياسى (١٦) ٠٠٠ ويجد الباحث الميدانى صعوبة فى التمييز بين القـانون وتطبيقه ٠ وجدير بالذكر أن النسـاء

الجزائريات بعامة لايعرفن حقوقهن ٠ فمن ياترى يرشدهن اليها ؟ واذا عرفن هذه الحقوق ، فانها تقدم اليها غالبا على أنها قوانين رديئة ، وأنها لا تنطبق على حالتهن ٠ ومن ذا الذى يدعم قيمة القانون فى مواجهة الواقع والتقاليد ؟ لذلك نعتقد أنه لابد من الاعتراف بأن خضوع المرأة اقتصاديا ، وعلى الأقل فى الشرائح الاجتماعية خارج الطبقة البورجوازية التقليدية أو البورجوازية الجديدة هو خضوع تام ٠ وكيف يكون الأمر غير ذلك فى بلد لا يستطيع فيه أى انسان ، من الناحية الاقتصادية الا أن يعمل لكسب عيشه يوما بيوم ؟ خضوع تام ، ولكنه أشد عند المرأة التى تعتمد على زوجها اعتمادا شبه مطلق ٠ ومع ذلك نقول ان هذا الوضع الاقتصادى الخاص بالمرأة الجزائرية لا يبدو لنا ذا أهمية كبيرة ٠

ينبغى تحرير المرأة فى الجزائر على المستويين النفسى والاجتماعى بنوع خاص ٠ ترى كيف نطرح المسألة على المستويين النفسى ، والنفسى الفيزيولوجى ؟ لن نعود الى الحديث عن المكانة التى جعلها الاسلام للمرأة قبل أن يطرأ عليه تحريف ويستخدم لغايات بعيدة عن الدين ، مكانة قيل عنها انها أعلى من المكانة التى جعلها القرآن والسنة للرجل ، اللهم الا لستبعد على الفور رفض الدين لأى تعديل فى وضع المرأة المسلمة ٠ فمن الوجهة النفسية يتمثل أول تحرير للمرأة وازالة لخضوعها فى أن يقدم للفتاة فى فترة تعلمها دين اسلامى خال من الزيفات التى طرأت عليه على مدى القرون الماضية ٠ ذلك أن المرأة تجد نفسها ، بسبب الخضوع الدينى القائم على تفسيرات للقرآن غير صحيحة ، بالاضافة الى الضغط الاجتماعى ، محبوسة فى شبكة من المحظورات والمحرمات ٠ وثمة تعليم جديد للمرأة يقوم على توليفة من الفكر الدينى المفسر تفسيرا صحيحا ، والآراء الحديثة ذات الطابع الاشتراكى : توليفة ليست مستحيلة فى نطاق الدين المسيحى ، فهى كذلك غير مستحيلة فى نطاق الدين الاسلامى ٠ وفى الحالتين أدت المعطيات الدنيوية المقترنة بأوضاع أيديولوجية سياسية ، وبالتشريع الذى وضعه الانسان الى تحريف الفكر الدينى الأصلى ٠ والمشكلة المطروحة فى الواقع تتعلق بسرعة تحقيق هذا التعليم الجديد أكثر منها مسألة جوهرية ٠ ولما كانت التغيرات تجرى بمعدل تعاقب الأجيال ، ولم يزل تأثير الأقدمين محسوسا فى الأجيال التى تأتى بعدهم ، فان هذا التحرير النفسى المنتظر يجرى ببطء ٠ ولايتسنى للسياسى أو الاخصائى الاجتماعى أن يعتمد ، حتى على المدى البعيد جدا على هذا الضرب من التحرير ٠ وبالاضافة الى أن الفتاة المسلمة لا تتلقى فى الواقع الا النزر اليسير من التعليم الدينى فى نطاق الأسرة ، ووفقا للتقاليد التى رأينا انحرافها عن العقيدة الصحيحة ، فان هذا الجزء من تربيتها وتعليمها يقوم على الشعور النابع من الشعائر الدينية وحدها ٠

ويجب فى هذا المجال أن نشير الى حالة الجهل العامة التى تعيش فيها المرأة الجزائرية ، ونذكر بأنه عند الحصول على الاستقلال كانت نسبة الأميين من الرجال والنساء معا حوالى ٨٠٪ من مجموع سكان الجزائر الذين تزيد أعمارهم على اثنتى عشرة سنة ٠ ولما كان عدد الرجال المتعلمين أكبر من عدد النساء المتعلمات فى عهد

الاستعمار ، كانت نسبة الأمية عند النساء أعلى من الرقم الاجمالى السابق ذكره ٠ وفى هذا الموقف لا يتسنى للاوضاع التقليدية التى تمس موقف المرأة بالنسبة الى الرجل أن تجد أية فرصة للتغير السريع ، خاصة وأنه يجب الاعتراف بأن الرجل فى سعيه الحالى لرفع مستواه الثقافى (١٧) ليس على استعداد للسماح بتغير الصلات النفسية القائمة بين النوعين أو التى يواجه أحدهما بالآخر ٠ وتتمثل هذه الصلات فى مجموع السكان فى سيطرة الرجل على المرأة ، حتى فى العاصمة ، وفى شرائح السكان التى مستها الحضارة الصناعية ، أو الذين تثقفوا بدرجة ما بالثقافة الغربية أو الاسلامية ٠

ويبدو لنا أن العمل بأجر هو وحده الكفيل بأن يجرى تغيرا فجائيا ، ومن ثم فاننا سنحاول دراسة امكانيات التغير السريع هذه عن طريق تحرير المرأة من خلال العمل ، على المستوى النظرى ، والحقائق التى لوحظت ٠

**العمل « يحرر » المرأة**

الموضوع ، على المستوى النظرى ، هو اخراج المرأة من وضعها ذى البعد الواحد ، باعتبارها شيئا يتصرف فيه الرجل لأنها فى حوزته ـ خادمه ـ وتحت تصرف المجموعة ـ لأنها وسيلة لدوام بقاء هذه المجموعة ٠ أهو وضع ذو بعد واحد ، أو بعدين ؟ الواقع أن البعدين يلتقيان فى خصائص نوع الذكور ٠ والمرأة الجزائرية لاتؤدى بنفسها فى الوقت الحاضر الا دورا واحدا ، حتى تبلغ طور الشيخوخة على الأقل ٠٠٠ كأنما الشخصية ، الناضجة يمكن أن يصنعها دور واحد ! وكان الانسان لم يكن فى عملية التكيف الاجتماعى نتاج العديد من الأدوار ! وكأن تكيف الفرد مع المجتمع ، خلال مراحل تكوين شخصيته لايتم بعدد لانهاية له من الأدوار الممكنة ! من هذا نصل الى القول ، نظريا على الأقل بأنه ينبغى العمل على تهذيب المرأة الجزائرية ٠٠٠٠ على أن ابقاء المرأة فى بيئة واحدة ـ ولا نقصد بذلك بالتبعية حجبها حسب التقاليد ـ البيئة الأسرية لا تلائم تعدد امكانيات الأدوار الجديدة ٠ قد يقال ان المرأة ، حتى فى نطاق البيت ، تلعب أدوارا متعددة ، تبعا لسنها ، وتبعا للنشاطات المرتبطة بكل سن ، وان الفلاحة هى أيضا عاملة ، وبخاصة فى الحقول ، وهذا الازدواج فى الأدوار هو الذى يهذب المرأة فى الجزائر ، وفى غيرها من البلاد ٠ ومع ذلك فان هذا الدور الثانى ، دور العاملة تؤديه المرأة وهى تابعة لسيد واحد : الزوج المالك العفارى ، وبذلك نعود الى وحدة النشاط النفسى لدى المرأة ٠ والمقصود ، على المستوى النظرى أيضا ، اخراج المرأة من مجال النشاطات المعتادة ، ونعنى بذلك النشاطات الواقعة فى نطاق العادة ، ومن ثم تحت الشعور ، ان لم نقل اللاشعور ، ونقلها الى مجال العمل البشرى ـ ولعل التعريف الماركسى للعمل له قيمته الكاملة فى هذا الخصوص ٠ ويتجلى هنا المعنى الكامل للمقابلة بين عمل الانسان ، وبين النشاط الفطرى الذى تؤديه النحله أو العنكبوت (١٨) ، مع جعل القيمة لعمل الانسان وحده ٠ والواقع أن المرأة التقليدية تعمل فى بيتها أو فى دائرة المجتمع الأسرى ،

وتؤدى مهامها باتقان تام ، ولكن بأسلوب اعتيادى ، وغريزى ، حتى ولو كانت الغريزة هذه مكتسبة ، أو على الأقل نامية نموا تحت شعورى ان لم يـكن شـعوريا ، ومن ثم لا يكون نعملها هذا قيمة انسانية ٠

ان الاحتفاظ بالمرأة داخل المجموعة المنزلية فى نطاق العرف والتقاليد والشعائر ـ وبالاخص مع ما اكتسبته هذه الشعائر من سمة سحرية ، حتى فى ضواحى المدن ، ان لم نقل فى كفور « الجبال » أو القرى الكبيرة ـ وكذا فى نطاق عادات الناس التى تشكل العادات الجماعية ـ والعكس بالعكس ـ وفى الواقع فى نطاق جماعى مشترك كثيف : هذا الاحتفاظ بالمرأة لا يسمح بحدوث صدمة التغير ، أو التغيرات العديدة التى تحرك الوعى ، أى الوعى بالذات ـ ونعود هاهنا الى ما أشرنا اليه من قبـل ـ الوعى بكل تصرف ، ومن ثم بدخول التصرفات فى نطاق الارادة والاختيار ، وبالتالى فى نطاق الحرية ٠ والأمر على خلاف ذلك مع العمل بأجر وبخاصـة أن الموضـــوع بالنسبة الى هؤلاء النسوة ، على مستوى التطور الصناعى فى الجزائر ، لايتعلق بعمل « مسلسل » ، وانما يتعلق بالنسبة الى المشتغلات بالمصنع ، بنشاط قريب الشبيه من المعل الحرفى ، ومن ثم فهو نشاط يولد الوعى ٠

والنشاط المنزلى ينتمى الى مجال النشاط المعطى ، والى حد ما النشاط المؤكد ٠ فالمرأة بدخولها بطريق الزواج فى أسرة « تعطيها عمـلا » تجـد ، دون أن تبحث أو تستكشف، عملا ، بل أعمالا ، وعلى الاقل واجبات ومهمات ٠ انها تكتسب هذه الأعمال بفضل وضعها كزوجة ٠ فاذا مرت بهذه المرحلة ، مرحلة الرابطة الزوجية ، تكون هذه الأنشطة قد أعطيت لها ، فليس عليها أن تبحث عنها ، ولعلنا نقول انهـا جاءت اليها بذاتها ، بصورة طبيعية ، جاءت اليها دون وعى منها طوال مدة زواجهـا ، ذلك الزواج الذى لم يزل القاعدة العامة ، والأغلبية المطلقة ، رغم تزايد حالات الطلاق ٠ هذا النوع من النشاط ، المعطى لا المكتسب يشترك فى خصائص الأشياء المعطاة التى تتضمن قدرا كبيرا من الثبات والبقين والحسم ، ويتولد منها العادة ٠ نحن عندئـذ بعيدون عن ضرورة أن يمر النشاط فى رأس الانسان قبل أن يمر فى ذراعيه حتى يكون هناك عمل انسانى يرفع من قيمة النشاط ومن يؤديه ، رجلا كان أو امرأة ٠ أما العمل بأجر خارج المجموعة المنزلية فانه لا يتضمن أى أمان ، على الأقل بالنسبة الى المرأة ، وفى نطاق الجـزائر الحالية ٠ هـــذا الخطر الواقعى الذى لا مبرر له فى المبادىء ، ييسر ان لم يخلق لدى الرجل أو المرأة التى تكابده الوعى بنشـاط مزود بقيمة ما ، لأنه عرضة للهدم ٠

وأخيرا ، لابد من دراسة ما اذا كانت الوظيفة الوحيدة المميزة للمرأة فى مجتمع من مجتمعات القرن العشرين يعمل على التخلص من الاســـتعمار ، ويعتنق المـذهب

الاشتراكي هي الانجاب • والمعروف أن معدل النمو السكاني فى الجـزائر هو من أعلى المعدلات فى العالم ، وتعرف قدسية الانجاب فى داخل الاسرة ، وبخاصـــة فى الشرائح السفلى من المجتمع . كما نعرف اللعنة التى لا تصيب المرأة العاقر وحدها ، ولكن أيضا ، وفى هذه الشرائح نفسها المرأة التى لم تنجب العديد من الأبناء ، ونعرف فى الوقت ذاته الرغبة فى ضمان الحصول على الذرية العديدة ، والخوف المتواصـل من الولادات المتقاربة . وموقف الرجال حيال الولادات العديدة المتقاربة التى تخلق عند الشخص زهوا واعتبارا أكيدا • وهنا أيضا ستكون التغيرات ، ان كان لامناص من حدوث تغيرات ، من صنع الأجيال • والسؤال الذى يطرح حينئذ مزدوج : هل المجتمع الجزائرى فى نموه الحالى ، مع الاتجاه الاشتراكى الذى لابد أن يوفر عملا بأجر لكل أفراد المجتمع ، مقضى عليه بأن يلقى على المرأة ذلك العبء الثقيـــل . عبء الولادات الذى يفرضه عليها الرجل ؟ لا . بل ان الابقاء على معدل النمو السكانى الحالى يعنى على وجه الاحتمال القضاء بالفشل على مساعى الاستقلال والأهداف الاشتراكية •

ان المرأة التى تؤدى عملا بأجر تخفض — الى النصف فى بعض البلاد (١٩) — معدل انجاب المرأة التى لا تعمل • وفى هذا الاتجاه نفسه لم يعد الانجاب هو الوظيفة الوحيدة للمرأة ، فقد زاد اسهامها فى نمو البلد الاقتصادى •

وتشعر النساء الجزائريات اللائى يعملن ويدركن أهمية دورهن الاشـــتراكى بالارتياح حيث يسهمن فى بناء مجتمع اشتراكى جديد • ولا نقول ان هذا التعليـل ينطبق على غالبية هؤلاء النسوة . ذلك أنه يتعلق أساسا بالمثقفات والمعلمات ، ومن ثم بمستوى قليل الانتشار •

ملحوظة ثانية تتعلق بالتخلى عن بعض الضغوط ، ومن السمات المميزة لهـــذه الضغوط ارتداءالحجاب اذ يلاحظ البعض التناقض الذى تقع فيه ربة البيت ، والمرأة العاملة أو الكادحة حين تتحجب وهى فى الشارع ماضية الى عملها ، ثم ترتدى الحجاب ثانية بعد انتهاء عملها ، ولكنها تخلعه عند مخدومها ، وكذلك التناقض فى مراعاتهن المحرمات والمحظورات داخل الأسرة ، فى حين أنهن لا يراعينهـــا فى أمـكنة العمل • وثمة مجموعة ثالثة من الملاحظات تتعلق باحتمـــالات الطلاق على أساس الوضـــع الاقتصادى الذى يكفله العمل بأجر : فحالات الطلاق كثيرة جدا فى الجزائر كلهـــا . وتحدث الغالبية من حالات الانفصال هذه بمبادرة من الزوج ولمصلحته . ونادرا ماتحدث من جهة الزوجة • غير أن هناك اتجاها الى حـــدوث توازن فى بواعث الطـلاق : ففى مقدور المرأة التى تعمل أن تقطع الروابط التى فرضت عليها • ونشـير فى هـــذا الخصوص الى بعض الأمثلة التى أصبحت الآن مألوفة فى ولايات قامت خلال فترة من الفترات التى أعقبت الثورة بتسهيل اجراءات طلاق الزوجين اللذين اقترنا قبل الثورة فى ظروف تجعل الفتاة خاضعة كل الخضوع لجماعتها بموجب زواج فرض عليهـــا فرضا ؟ هذا مع احتمال أن تعود هذه الولايات الى فرض شروط للطلاق أكثر تشددا •

وهناك طائفة رابعة من الملاحظات ، تمس « الطبقة الجديدة » التى أشرنا اليهـا من قبل : فحواها أن المرأة لم تفعل سوى أن غيرت الأغـــلال التى تقيدها ، فبـدلا من الاغلاق التقليدية ، وهى مع ذلك محترمة ، نجد اغلالا تتعلق بالاقتصاد المنزلى ، على أدنى مستوى ، وهى أقل جدارة بالاحترام من حيث كرامة المرأة . وفى هذا الوسط البورجوازى الجديد لم نصادف أية دلالة على التطور . ثم ماذا يستطيع هؤلاء النسوة أن يفعلن لتحقيق مطالبهن ؟ ولما كن حاصلات على شهادات دراســية أولية ، فانهن ينفرن من الأعمال التى تعتبر حقيرة . ولما كن قد اعتدن نوعا من الفـــراغ ، فانهن لا يستبدلن به بسهولة نشاطا منظما . ولما كن محاطات بالاعتبار الذى يوفره لهـن مركز أزواجهن أو ثروتهم ، فانهن لا يستطعن التحول الى مافيه ضـياع لكرامتهن . والحقيقة كما صاغها برنارد شو ، ورددها سيمون دو بوفوار (٢٠) أن « يتقيد الناس بالاغلال أسهل من نزعها عنهم اذا كانت هذه الأغلال تكسبهم شيئا من الاعتبار » . وطائفة خامسة من الملاحظات تقول ان الطبقات الاجتماعية التى يتمتع فيها النســاء بشىء من الاستقلال الاقتصادى فى نطاق الأسرة بفضل مشاركتهن فى الانتاج ، هى بالاحرى الطبقات المقهورة . ويمكن القول بان هذا الوضع يجد ما يعوضه فى ازدياد مطالب الزوج بشــأن العمــل المنزلى المفروض على الزوجة . أما القسم الأول من هذه الملحوظة فانه مستمد من دراسة قديمة نسبيا أجريت على « القصبة » (٢١) ، وأما الجزء الثانى فانه يأتى من ملاحظاتنا الحديثة . ولكن يبدو لنا أنه فى الامكان ربط هذين المعطيين . كما يبدو لنا أن الحقيقة الأولى لم تزل صحيحة فى الوقت الحاضر .

خاتمـة :

فى رأينا أن العمل باجر ، بالنسبة الى المرأة الجزائرية . هو فى الوقت الحاضر من بين الوسائل ، أو لعله الوسيلة الوحيدة لتحريرها ، دون أن نقصد تعميم هـذا الغرض . وتبرير ضرورة العمل بأجر بالنسبة الى المرأة ، فى كل مجتمع ، اشتراكى أو غير اشتراكى . اننا نتخذ هذا الموقف تبعا لفكرة تتعلق بمعدل التطور من جهة ، وتبرير السلوك النسوى خارج العادات المعيشية الحالية فى نظر الرجل الجزائرى ، من جهة أخرى . ولما كانت الأمور على ماهى عليه ، والتغيير المفاجىء للعقليات لا يمكن أن يتم دون هزة خارجية ، فانه يبدو لنا أن الرغبة فى محاولة تحرير المرأة الجزائرية بوسيلة واحدة تتمثل فى ادخال أساليب جديدة فى التعليم ، انما هى مشروع طويل الأجل للغاية ، ان لم تكن وهما من الأوهام . كذلك سوف يؤدى ذلك الى تهـذيب الفكر الدينى الشائع الذى لا يبدو لنا ممكنا أو مرغوبا فيه فى الوقت الحاضر ، والذى سوف يستمر وقتا طويلا . ويبدو لنا أن العمل الذى لا يمس بذاته أسس الدين أو المبادىء السياسية الرئيسية ، يهيىء بنفسه وببساطة ممارسة ظروف هذا التحرير ... على أننا نرى ، بعد أن قدمنا هذه الضرورة على أنها مصادرة ، أن العمل يوفر أكبر قدر من الفرص للتحول المنتظر ، والتغير فى العقليات . ولعلنا نقول ، ونحن نمضى فى فكرنا الى النهاية ، ان هذا التطور سوف يجرى دون أن تشعر المرأة بما يطرأ عليها

من تحرل : ذلك أنه ليس من المؤكد أن غالبية النساء لا يردن البقاء فى حالة الخضوع. كذلك دون أن يشعر الرجل بالتطور ، وعلى الأقل بالتغير الذى سوف يطرأ له وللمرأة عن طريق مزاولتها العمل : ذلك أنه فى حاجة الى ما يبرر التصرفات الجديدة التى تؤديها ابنته وزوجته وأخته • وربما كانت الحاجة الى العمل هى هذا المبرز ، وهى فى الوقت نفسه فرصة تتيح للمرأة أن تعى قدراتها الكامنة •

## تعليقات

١ ـ من خطبة محمد بورقيبة فى مناستير فى ١٣ من أغسطس سنة ١٩٦٠ ألقاها والحرب على أشدها •

٢ ـ خلق اشتراك المرأة الجزائرية فى معركة التحرير ظروفا ملائمة لتحطيم الأغلال القديمة التى كانت تقيدها واشتراكها بصورة تامة وكاملة فى تصريف الشئون العامة وتطوير البلد : من مشروع برنامج تحقيق الثورة الديموقراطية الشعبية ، جبهة التحرير الوطنى ، مدينة الجزائر ، مطابع الشعب ١٩٦٢ ، صفحة ٤٧ •

٣ ـ « فى مجتمعنا عقلية سلبية بالنسبة الى دور المرأة ، والنساء أنفسهن مشبعات بهذه العقلية القديمة » : من مشروع برنامج تحقيق الثورة الديموقراطية الشعبية ، جبهة التحرير الوطنى ، مدينة الجزائر ، مطابع الشعب ١٩٦٢ صفحة ٤٧ •

٤ ـ هكذا تطالع فى القانون التونسى للاحوال الشخصية الصادر بمرسوم بتاريخ ١٣ أغسطس عام ١٩٥٦ ، والسارى المفعول منذ أول يناير عام ١٩٥٧ : لايتم الزواج الا بموافقة الزوجين وفى القانون المغربى للاحوال الشخصية ، المادة ٤ : « ينعقد الزواج انعقادا صحيحا بموافقة الاطراف ••• »

٥ ـ من المعروف مدى قوة واتساع العرف الذى يقضى بتنظيم الزوجين الأصليين بعناصر دخيلة • هذا العرف شائع فى الجزائر ، وكذلك فى بعض المجتمعات النامية • أنظر فى هذا الشأن ب • فيبى ، و م • كوتوبى ( أو قطبى ) : « الأسر ، واتحادات الأسر فى ايران » ، « سجلات دولية فى علم الاجتماع » . الجزء ٤١ ، صفحة ٩٣ ـ ١٠٤ ، باريس ١٩٦٦ •

٦ ـ فى صحيفة « الثورة الافريقية » ( العدد ٧٨ ، فى ٢٥ يولية ١٩٦٤ ) ، ••• هذا العمل مصدر للاثراء الشخصى : انه فرصة للتعارف ، وتبادل التقدير ، والتدريب على العمل الجماعى وكذلك : « باتصالنا الوثيق بالاخوان ، نكتسب حساسية أكثر قوة حيال المشاكل الخارجية ، ونتفتح على العالم ••• »

٧ ــ يصبح العمل وسيلة للاستمتاع بحرارة خارج الاسرة ، ولخلق روابط عاطفية جديدة · نطالع فى صحيفة « الثورة الافريقية » ( ٢١ أغسطس ١٩٦٥ ، العدد ١٣٤ ) حديثا مع فتاة كاتبة على الألة الكاتبة : « أعمل لحاجتى للعمل أولا ··· ولكنى أيضا أحب عملى : وهذا ما ينقذنى · وفى المكتب ، أستطيع أن أتناقش مع زملائى واتبادل معهم الافكار ، بل لقد اتخذت لى صديقة » ·

٨ ــ فى أثناء الانتخابات البلدية التى جرت فى الجزائر فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، أتاح النساء الجزائريات باسهامهن الكبير ، وتصويتهن للعديد من النساء تمثيلهن فى مناصب هامة ·

٩ ــ للنساء بوجه عام ميل الى كل الوظائف العامة على قدم المساواة مع الرجال ومع ذلك تحتفظ الادارة بامكانية ابعادهن عن بعض الوظائف اذا كانت طبيعة المهام أو الظروف التى تؤدى فيها تبرر ذلك » · مسوم صبيح ، « النظام العام للوظيفة العامة الجزائرية » ، المجلة الدولية للعلوم الادارية ، العدد الأول ، صفحة ٣١ ، بروكسل ، المعهد الدولى للعلوم الادارية ، ١٩٦٧ ·

١٠ ــ اما عن طريق « القسمة » بمكتب قدامى « المجاهدين » أو بعلاقات جيدة الى حد ما ·

١١ ــ يدل تحقيق أجريناه أن المرأة الأمية تشتغل بحكم الضرورة والحاجة ·

١٢ ــ أكد لنا مدير مستشفى مصطفى بمدينة الجزائر أن منشأته ترد على كل الطلبات الكتابية فى مواعيد معقولة حتى لاتوهن عزيمة طالبى الوظائف ·

١٣ ــ سمعنا فى مراد بناحية مارنجو عند حضورنا « مساومة جرت بخصوص فتاة صغيرة بحضور أمها هذه العبارة « انعل بها ما تريد ، انها لك » · والأمر كذلك فى العديد من القرى حتى القريبة من مدينة الجزائر ·

١٤ ــ على الأقل حين تتوافق هذه « التقاليد » مع مصالحهم المباشرة ·

١٥ ــ مرسوم أول أغسطس ١٩٠٢ بشأن الوصاية ، ويحدد سن الرشد بثمانية عشر عاما ، وقانون ٢ مايو سنة ١٩٣٠ وبفرض على « القبائل » التزاما بعدم عقد الزواج قبل س خمس عشرة سنة كاملة ، والاعلان مسبقا عن الخطبة ·

١٦ ــ بخصوص حق الانتفاع ، أنظر « لور بوسكيه لوفيفر » امرأة القبائل » ، باريس ، سيرى ١٩٣٩ ، صفحات ١٦٣ ــ ١٧٨ · وبخصوص « البلد العربى» بشأن الوصاية ، مرسوم ١٨ من أغسطس ١٩٣٦ ، وبخصوص حق التصويت ، أنظر روتر « النظام الجديد للجزائر » باريس ، واللوز ، الوقائع ١٩٤٧ صفحة ١٦٥ ، أو ل · ميلو « القانون الأساسى للجزائر » ، باريس ، سيرى ١٩٤٨ ، وبخصوص الانتخابات فى مجالس العمال ، المرسوم رقم ٥٦ ــ ٥٩٠ بتاريخ ١٦ من يونية ١٩٥٦ ، وبخصوص دور المرأة ووضعها فى الجزائر

المستقلة « ميثاق الجزائر » مدينة الجزائر ، جبهة التحرير الوطنى ١٩٦٤ ، الفصل الثالث ٠

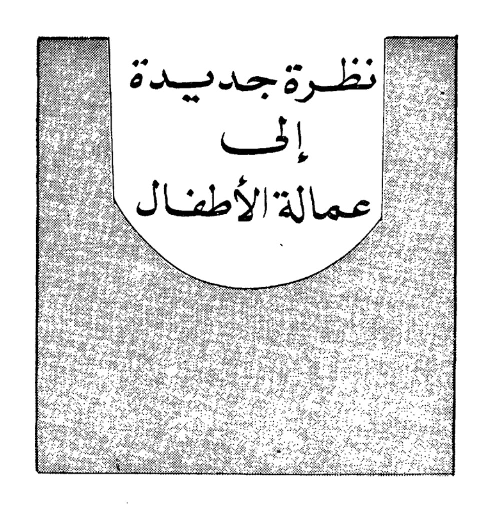
١٧ ـ بالمعنى التقليدى للمصطلح ، على أساس قبول الثقافات المختلفة ورفضها ٠

١٨ ـ نقطة البداية عندنا هى العمل بشكل ينتمى الى الانسان وحده ٠ فالعنكبوت يؤدى عمليات تشبه عمليات النساج ، والنحلة تحير ببنيان خلاياها الشمعية براعة أكثر من مهندس معمارى ٠ غير أن مايميز ، لأول وهلة أردأ مهندس معمارى عن أبرع نحلة ، هو أنه قد بنى الخلية فى رأسه قبل أن يبنيها فى المستعمرة ٠ والنتيجة التى ينتهى اليها العمل موجودة قبلا فى مخيلة العامل ٠٠٠ ويتطلب العمل طوال مدته ، فضلا عن جهد الأعضاء التى تتحرك ، انتباها متواصلا لا يمكن أن ينتج الا من توتر ارادى دائم ٠ انه يتطلب ذلك لا سيما أن العمل ، بسبب موضوعه وطريقة أدائه تقل جاذبيته للعامل ، وأن العامل يضعف شعوره بأن العمل هو النتاج الحر لقواه البدنية والعقلية . وفى كلمة واحدة ، أن العمل أقل جاذبية « ك ٠ ماركس » ، رأس المال الكتاب الأول ، القسم الثالث ، الفصل السابع ، الفقرة الأولى ، ترجمة ج ٠ روى ، مراجعة أ ٠ كوفيلييه ـ لاشاتر ١٨٧٥ ٠

١٩ ـ نقصد هنا بنوع خاص تشيلى ، وفقا للتقرير الذى أصدرته جمعية البحث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الجزائر ، ١٩٦٨ : « مقتضيات تنظيم الأسرة فى الجزائر » ٠

٢٠ ـ سيمون دو بوفوار : « الجنس الثانى » ، باريس ، جاليمار ، ١٩٦٨ ، صفحة ١٣٨ ٠

٢١ ـ « دور عمل المرأة فى تطور القصبة الاجتماعى » ، مدينة الجزائر ١٩٤٣ ٠




لقد كان من المعتاد دائما ، عند بحث العمل الاجتماعى ، أن تكون النظرة اليه منصبة على كمية هذا العمل فقط ، وكان الاهتمام يكاد أن يكون منصبا تماما على قضية العمل والبطالة ، والعمل هنا يشير الى كل ما يتقاضى عنه الشخص أجرا ، فقد كانت الدراسة تدور حول العمالة فى القطاع العام ونسبة الأجر الى الاحوال المعيشية والأسعار ، بهدف تحسين الأحوال الاقتصادية • وكان الباحثون الاجتماعيون والمخططون الحكوميون يولون أكبر عناية لنوعية العمالة على أساس ديمغرانى ، أى على أساس عدد السكان • وكل هذه القضايا هامة ولاشك ولها علاقة مباشرة بالخطة القومية والخطة الدولية ، ولكن ثمة قضايا أخرى ذات أهمية ولها علاقة وثيقة جدا بمفهوم طبيعة العمالة • وقد تغير الاهتمام أخيرا وأصبح منصبا على القطاع غير الرسمى ، أى على العمالة التى لاتدخل بشكل مباشر فى نطاق الاعمال ذات الاجر الرسمى ، مثل عمل النساء كخادمات فى المنازل وعمل الاطفال •

وفى هذا المقال أود أن أورد بعض المفاهيم والقضايا الهامة التى تساعد على تحديد وفهم طبيعة عمل الاطفال ثم انتقل الى قضية عمالة النساء والاطفال مستخدما – كمثل – أحد المجتمعات فى شمال نيجيريا حيث قمت شخصيا بممارسة البحث •

## الكاتبة : انيد شيلدكروت

تعمل مديرا مناوبا للأجناس للمتحف الأمريكي للتاريخ الطبيعي في نيويورك ، وقد قامت بأبحاث واسعة في غرب افريقيا عن المدن والهجرة والأجناس والدور الاقتصادي للمرأة والطفل ومن ضمن مؤلفاتها (شعوب الزونجو) تغير الهويات العنصرية في غانا ( ١٩٧٨ ) ولها مؤلفات عديدة اخرى .

## المترجمة : تماضر توفيق

رئيسة التليفزيون العربي سابقا .


---

وخلال العام الدولي للطفل حظيت عمالة الأطفال ومشكلات هذه العمالة باهتمام ودراسة بالغتين ، وقد بينت منظمة العمل الدولية أن ٥٢ مليون طفل يعملون في العالم بأسره ، وقد حصلت المنظمة على هذا الرقم من الاحصاءات الرسمية للعمالة ، وهي احصاءات تركز على القطاع الرسمي في أي بلد من البلدان ، ولذا ، فالمنظمة تعتقد أن هذا العدد أقل بكثير من العدد الحقيقي للأطفال الذين يقومون بأي عمل . وبعض هذه الأعمال تضر اضرارا بالغا بالنمو الصحي والذهني والجسماني للطفل ، ولكن على الرغم من هذا لايمكن القول بسهولة بخطأ تجربة عمل الطفل بشكل عام دون أن تكون هناك معلومات أكبر عن نوعية العمل والحالة التي يعمل بها الاطفال ومعنى عمالة الأطفال في المجتمعات المختلفة .

ان عمالة الأطفال لها سمات متفردة ، أهمها ضآلة الأجور ، والنمط الاستغلالي الناجم عن ذلك ، وعن حالات الفقر المدقع التي تدفع بالعائلات الى تشغيل أولادهم كعامل اقتصادي يضيف شيئا الى الدخل البسيط . وقد أمكن للباحثين خلال الثورة الصناعية في أوربا جمع الكثير من التقارير عن عمالة الأطفال ، ولا تزال هذه التقارير

موجودة ، كما أن الاهتمام قد زاد أخيرا بقضية استغلال الاطفال فى البلاد الفقيرة ، وفى القطاعات ذات الدخل المحدود فى البلاد الغنية والنتيجة التى تأتى بها كل هذه التقارير تشير الى أن هذا الاستغلال يصل الى أسوأ مدى له خلال فترات الانتقال من نمط انتاجى الى نمط انتاجى آخر ، وفى العادة عندما ينتقل الانتاج من العائلة الى المصنع • ومثال ذلك ما حدث فى المملكة المتحدة وفى بلاد أخرى ، فان عمالة الأطفال لم تسترع الانتباه الا عندما انتقل الانتاج من البيت الى المصنع ، وعندما قضت المدنية والتصنيع على وحدات الانتاج الأسرية • وهذا الانتقال فى طبيعة الانتاج قطع الصلة بين عمل الطفل بالمنزل وبين التذرع بأن الطفل بهذا العمل يتعلم مهنة قد تفيده عندما يكبر وينمو • وفى خلال المراحل الأولى للثورة الصناعية وقبل عصر البخار كان الأطفال يقومون بالعديد من الأعمال بعضها يمكن القول بأن الاطفال أفضل من يقومون بها بطبيعتهم مثل تنظيف المداخن ولف الخيوط على البكرات ، وجمع بقايا الخيوط من تحت الماكينات وتشغيل الآلات الصغيرة البسيطة • فى كل هذه الحالات كان الاستغلال جسمانيا بالنسبة لصغر حجم الطفل ، كما أن كل هذه الاعمال لا تحتاج الى تدريب معين أو دراية مجددة ، كما أنها لا تؤهل الطفل لمهنة معينة عندما يكبر الا أن يكون فردا غير مدرب فى مجموع العمال غير المدربين •

وعلى الرغم من أنه لايزال موجودا حتى الآن من الصناعات مايستخدم الأطفال مثل صناعة السجاد والسجائر والكبريت ، كما أن الاطفال لا يزالون يستخدمون لجمع المحاصيل ، أو بعضها ـ على الاقل ـ لا أن معظم لصناعات الحديثة لاتوافق على تشغيل الأطفال ، وقد ساعد على ذلك رتفاع مستوى رأس المال والتكنولوجيا المتقدمة والآلات الحديثة ، كل هذه عوامل لا تساعد على تشغيل الأطفال فى قطاع الصناعة الحديثة ، ولذا فان من الأهمية بمكان ألا نخلط بين الاستغلالات التى حدثت خلال الثورة الصناعية وبين الآعمال التى يقوم بها الأطفال الآن ، فلا يزال العديد من الأطفال يعملون حتى الآن فى الصناعات المنزلية وهذا بالطبع لا يؤدى الى أضرار جسمانية أو الى تعويق نموهم ، وهذا ينفى بالضرورة وجود بعض الأضرار ، ولكن لا الصناعة ولا المدنية يمكن اعتبارها سببا أو تفسيرا لهذه الأضرار • وحتى نفهم جيدا طبيعة عمالة الاطفال اليوم يجب أن نتمعن فى تفصيلات المفاهيم الحضارية والاجتماعية التى تحيط بها وأن نقوم طبيعة هذه العمالة حالة بحالة ، فعمالة الطفل ينبغى تقويمها بطلاقتها بتجربة حياة الطفل ذاتها وخاصة فيما يتعلق بالفرص المهنية التى تتاح له مستقبلا . فكلما تغيرت الاحوال الاقتصادية والاجتماعية مثلا ، وكلما زادت فرص التعليم والتدريب المهنى ، تغير المغزى وتغيرت قيمة عمل الطفل •

ومن القضايا الهامة التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار ، تفهم طبيعة الاعتماد المتبادل بين الطفل والبالغ ، وهذه تبدو واضحة اذا كان الطفل يعمل فى صناعة منزلية ، وهى أهم نوعية لعمالة الأطفال اليوم وهذه العلاقة تتغير كثيرا من مجتمع الى آخر ، ومن طبقة

اقتصادية الى أخرى ، ولكن على الرغم من كل هذا التباين فان علاقة الطفل الذى يعمل فى صناعه منزلية بالبالغ تختلف تماما عن علاقته اذا كان يعمل عند صاحب عمل خارج أسرته • واعتماد الطفل على البالغ معترف به ولكن اعتماد البالغ على الطفل كثيرا ما يتم تجاهله ، وهذا الاعتماد لا يحضر فى المجال النفسى فقط ، وهى نظرة ناجحة عن ندرة المساهمة الاقتصادية للطفل فى المجتمعات الصناعية المتقدمة ، ولكن مساهمة الأطفال واعتماد البالغين عليهم كبيرة جدا وكثيرا ما يكون لها أساس مادى هام ، والأطفال يقومون بأعمال ضخمة فى المنزل أو فى المحيط العائلى ، وهم كثيرا السند الاكبر للآباء عندما يكبرون فى السن كما انهم يسهلون كثيرا بعض أنواع الاعمال • واذا ما اعترفنا باعتماد الكبار اقتصاديا على الاطفال يسهل علينا عندئذ البحث عن العلاقة بين الخصوبة وعمالة الاطفال ، كما ان هناك اعتمادا آخر يتمثل فى الجنس ، أى استبعاد الاناث من الأطفال عن العمالة كما يحدث فى بعض الدول الاسلامية والهندوكية ، اذ نجد أن الاناث يعملن فى المنازل وفى الاعمال المنزلية فقط •

ان الاعتماد المتبادل بين الطفل والبالغ فى كثير من المجتمعات لايعنى وجود علاقة سلطة أو نفوذ أيضا ، اذ أن النفوذ يختص به الكبار فقط ، وهو نفوذ يختلف عن نفوذ صاحب العمل تجاه العامل ، فالاب يعرف تماما كيف يقضى ابنه ساعات يومه وهذا لا يتوفر لصاحب العمل • وكلما زادت المصانع والمدارس ومراكز الرعاية كلما قل اشراف الاباء على أوقات أبنائهم ، وضعفت سيطرتهم عليهم ، وقد حدث الشئ نفسه فى أوربا فى أول الثورة الصناعية عندما كانت المصانع لا المدارس هى العامل المسيطر على حياة الطفل • ويبدو أن سيطرة الآباء على أطفالهم تبدو أكبر بكثير فى المجتمعات التى يساهم فيها الطفل اقتصاديا فى حياة أسرته •

وممارسة سيطرة البالغين على الأطفال فى محيط العمل تتأثر بمظاهر أخرى فى العلاقة بين الاثنين ، وعندما يكون عمل الطفل محدودا بنظام القرى فان بعض الالتزامات غير الاقتصادية تتدخل وتثور ضد السيطرة للكبار لهدف الكسب الاقتصادى • والمعروف أن الأنماط الحضارية هى التى تعرض بانماط التغذية فى المجتمعات المختلفة ، وكثيرا ما تكون هذه الانماط مضادة لفكرة عمالة الاطفال ، وعلى الرغم من أن بعض أنماط التغذية كثيرا ما يتم تجاهلها الا أن هذا يحدث غالبا عندما تحول الاحداث الاقتصادية والاجتماعية دون مقدرة البالغين على حماية الاطفال والعناية بهم • وفى معظم الحضارات يلاحظ أن تربية الطفل قد تطورت لتضمن بقاءه على قيد الحياة رغم الظروف الاقتصادية والبيئية السيئة ، ففى بعض بلاد أفريقيا هناك خطر على الممارسة الجنسية قد يصل الى عامين بهدف العناية بالأطفال ورعايتهم ، أو حمل الأم للطفل على ظهرها أو عمليات الاجهاض أو حتى عمليات قتل الاطفال ، كل هذه محاولات من الامهات لرعاية أطفالهن رغم ظروفهن البيئية القاسية •

وبعض المجتمعات تجد كثيرا من عمالة الأطفال ، وبعضها يحدد العمل الذى يناط بالطفل الذكر وبالطفلة الأنثى كما أن هناك اتجاها لتحديد أنواع العمالة لأطوار السن المختلفة ، ففى ( شمال نيجيريا مثلا نجد ان الطفل ذا الأعوام الثلاثة تناط به

أعمال تتعلق بالمال ، فمثلا يرسله أبواه ليشترى مواد غذائية من منزل مجاور ، بينما مثل هذه الأعمال لا يعهد بها فى مجتمعات أخرى الا لأطفال أكبر سنا من ذلك ، كما أن النظرة الى المولود الأول تختلف عن النظرة الى المولود الاخير وهى قبائل ( الهوسا ) فى شمال نيجيريا مثلا ، نجد أن الابوين يعمدان تجاهل مولودهما الاول ، ويعهدان به الى بعض أقاربهما لتربيته ، وفى كثير من مجتمعات أفريقيا نجد أن الأقارب يقومون بدور بارز فى تربية الطفل كما أن التبنى فى هذه المجتمعات أمر عادى وكثير الحدوث ، وهو ليس التبنى المعروف فى المجتمعات الغربية ، بل تبنى للرعاية فقط بمعنى أن الام والاب الحقيقيين لا يتنازلان أبدا عن مولودهما الا فى حالات نادرة جدا ٠

واذا تفحصنا طبيعة العلاقة بين الكبار والأطفال فمن المهم جدا أن نلاحظ أن النفوذ فيها موزع ، وانه يختلف من مجتمع لآخر ، كما أن هذه السلطة قد لاتكون موضوعة فى أيدى الآباء الحقيقيين ٠ فثمة عوامل عديدة تحدد هذه العلاقة وتلك السلطة ، أهمها طبيعة العلاقة ذاتها ، والنظام السياسى الذى تعيش فيه القبيلة وتلك العمل بين الجنسين الاناث والذكور ٠ ونجد ان الكبار يتغير نفوذهم عن الأطفال تبعا للسن فهناك فارق بين الأب والجد والأعمام الكبار وغيرهم من الأقرباء ففى قبائل ( الاشانتى ) الافريقية مثلا نجد أن الميراث ينتقل من الرجل الى أولاد أخته ، والخال له سلطة تفوق سلطة الاب على الطفل كما أن المعلم أو القائد السياسى أو الزعيم الدينى له سلطة أكبر من سلطة الوالدين أيضا ، على الرغم من أنها ليست سلطة نابعة من قرابة أو من صلة رحم ، ففى بلاد أفريقيا الغربية الاسلامية نجد أن الزعماء الدينيين لا يتقاضون أجورا عن تعليمهم الأطفال سوى عمل هؤلاء الأطفال فى مزارع هؤلاء الزعماء ٠

والمرأة كثيرا ما يكون لها سيطرة أكبر ورأى أكبر فى عمل الطفل عن الرجل ، حتى فى المجتمعات التى يسيطر فيها الرجل سياسيا ، ففى غرب أفريقيا حيث تحتفظ المرأة بدخلها بعيدا عن ميزانية البيت ، تعمل النساء على تشغيل الأطفال ليحصلن على دخل أكبر ، وفى معظم أجزاء أفريقيا نجد الاطفال يعملون فى الاسواق التى تسيطر عليهاالنساء ، رغم أن عائد العمل قد يجزى الطفل أيضا كما يجزى المرأة ٠

وكثير من الباحثين الاجتماعيين يعالجون الاحصاءات الاقتصادية على مستوى العائلة ويصلون الى مزاعم قد تكون بعيدة عن الحقيقة لان العائلة التى يضع فيها كل من الرجل والمرأة مكاسبه نادرة جدا ولذا فان أى بحث فى موضوع عمالة الاطفال ومساهمتهم اقتصاديا فى الدخول العائلية يجب أن يبدأ بتحليل العلاقة بين تقسيم العمل ونوع السيطرة على الموارد ، وكثير من الدراسات التى تمت حول العلاقة بين عمالة الاطفال والخصوبة كانت تقدم على زعم أن الزوجين ينفقان على طريقة للانجاب والانفاق والموارد ، بما فى ذلك عمالة الاطفال ، وهذه المزاعم لا تصلح لاقاليم مثل غرب أفريقيا حيث تتمتع المرأة بدخلها بعيدا عن دخل زوجها ، ولذا فان كلا من الرجل والمرأة قد تكون لديه أسباب مختلفة تماما عن رغبته أو رغبتها فى الانجاب ، كما أن سلطة الرجل والمرأة على الطفل قد تتباين تماما ٠

وكثيرا ما يتجاهل الباحثون حق الكبار فى بعض المجتمعات فى اختيـــار نوع العمل للطفل كما يتجاهلون أيضا . حق هؤلاء الكبار فى انابة غيرهم للعناية بأطفالهم ، وفى دراسة عمالة الاطفال يجب الاخذ فى الاعتبار العلاقة بين الخصوبة وعمالة الاطفال كما يجب الاخذ في الاعتبار ممارسة التبنى كما أوردنا • وقد لاحظت فى غانا مثلا : ان التبنى أو الحضانة تلجأ اليها المرأة لانها تريد من يساعدها فى السوق وفى التجارة وفى كثير من مجتمعات غرب أفريقيا نجد المرأة التى تعدت سن الانجاب أو ترملت أو طلقت تتعهد بحضانة طفل وبالتالى تحصل على ما يكسبه هذا الطفل من عمالة وهذا اجراء عادى فى المجتمعات التى تتكون الأسرة فيها من ثلاثة أجيـال • وفى شـمال نيجيريا تقوم المرأة بحضانة الطفل يسـاعدها فى عملهـا • وقد لوحظ أن أهـم الأسباب التى تدفع بالمرأة الى تغيير مهنتها ، من بيع الاطعمة الجاهزة مثلا الى تطريز الملابس ، هو صعوبة الحصول على مساعدة من الاطفال ، وفى مقابلتين ل ٨٤ امرأة فى خلال بحثى فى نيجيريا ظهرت هذه الحقيقة مرارا وتكرارا •

أما طبيعة الحقوق التى يوليها الكبار للأطفال فهى متباينة أيضا ، وهناك حالات عديدة نجد فيها أن الطفل يرهن نظير دينار على الاب وكان هذا اجراء كثير الحدوث فى أفريقيا فى العهود الماضية . ولكنه أصبح نادرا الآن • والملاحظ الآن هو عمالة الأطفال فى المنا ل ، وحتى فى هذه الحالات نجد أن المخدوم يتصرف وكأن الطفـل مسئولية هو رغم أن الابوين لا يتنازلان تماما عن حقوقهمـا فى الطفـل • وكثيرا ما يكون المخدوم ليس من الاقارب ، ولكنه رغم ذلك يعتبر حاضرا أو آبا بالتبنى • وكذا بأن عمالة الاطفال ، فى أفريقيا على الاقل ، لا تختلف كثيرا عن العـلاقة بين الطفل وأبويه ، فهو ينظر الى مخدومه وكان عليه حقوقا ازاءه لا تختلف كثيرا هى والواجبات عن حقوقه وواجباته ازاء أبويه الحقيقيين •

ولعل أهم ظاهرة فى هدا المجال أن الطفل يعهد به الى من يعلمه مهنة ما ، رغم أن صلة القرابة لها أهميتها هذه أيضا ، ولا يمكن أن ننظر الى تعليم المهنة على أنه عمالة للاطفال ، لأن معظم الذين يسلكون هذا الطريق ليسوا أطفالا بالمعنى الصحيح، وان كانت العلاقة بينهم وبين مخدومهم لازالت علاقة اعتماد • وتعلم المهنة ، شأنها شأن أى مجال تعليمى اجتماعى آحر ، يمكن اساءة استخدامها ، وكثيرا ما نسمع عن حالات مشينة ورهيبة ، وهنا قد يساء استغلال صلة القـربى ، وهذه مشـكلة كثيرة الحدوث فى مجتمعات تتفاوت فيها الطبقات بسرعة فتقضى على صلة القربى التقليدية ، كما أن الهجرة والمدنية السريعة وسوء توزيع الفـرص للتعليم تزيـد المشكلة تفاقما وتؤدى الى حالات يستخدم فيها القريب الثرى أقرباءه الفقراء كخدم فى منزله ولا يسمح لهم بالتعليم أو الدراسة •

ان تحديد العمالة التى كثيرا ما يلجأ اليها الاطفال من خلال الاحصاءات والبحوث كثيرا ما تفيد فى دراسة الأطفال أنفسهم فالأطفال فى هذه الحالة يكونون جزءا من قطاع الأجور ، على الرغم من أن معظم عمالة الاطفال تحدث خارج هذا القطاع • ولعل المقياس الذى كثيرا ما يستخدم لمعرفة ما اذا كان الطفل يحصل على أجر عن عمـل تقوم به أم لا هو البحث عن مدى انتاجية هذا العمـل ، وان كان قيـاس انتاجية

الاطفال ليس بالامر الهين لأن مساهمتهم كثيرا ما تكون غير مباشرة ،ونشاطهم كثيرا ما ينظر اليه على أنه ليس عملا بالمعنى المفهوم ، وبنفس الطريقة يتم تجاهل عمل النساء فى المنازل كخدم ، ومنذ المشكلة فى الفهم تأثرت بتعصب كثير من الباحثين تعصبا قائما على اللون ، وعلى طبيعة الطفوله ذاتها ، ففى المجتمعات التى لاتكاد تكون مساهمة الطفل اقتصاديا ملحوظه ، نجد أن الطفولة تعرف على انها ضد العمالة ، وأن الطفولة ليست سوى بروفة ، لحياة البالغين ، كما أن تجارب الأطفال تقوم من خلال أهمية تعليمهم فقط • والواقع أنه فى كثير من المجتمعات نجد أن الطفل عامل اقتصادى هام ، بغض النظر عن اعتبار نشاطه عملا أم لا ، فالطفل الذى يقوم بشراء شيء لأمه يساعد فى اقامة المنزل ، كما أنه يوفر عليها استخدام من تدفع له أجرا فهو بهذا يوفر لها مالا ، وان كان هو لا يكسب مالا •

**أمثلة من شمال نيجيريا**

ان كثيرا من المفاهيم والقضايا التى أوردنها يمكن استخلاصها من الاحصاءات والمعلومات التى حصلت عليها من بحث قام به المؤلف فى مدينة كانوا • بشمال نيجيريا • وقد تم البحث فى منطقتين من المدينة القديمة ، وهاتان المنطقتان جزء من المدينة الكبيرة الحالية ويطلق عليهما اسم بيرتى ، ويتكلم سكانها لغة الهوسا ،ويرجع تاريخهما الى ثمنمائة عام • وسكان هاتين المنطقتين من المسلمين الذين يتكلمون الهوسا • والرجال بهما يقومون بأعمال عديدة كما أن المعروف عنهم أنهم من أبهر النجار • وفى دراستى وجدت أن نصف أرباب العائلات التى يبلغ عددها ٦٩ كانوا من التجار أما الباقون فهم صناع وعاملون ذوو مرتبات • والتعليم الغربى لم يجد سبيله الى هاتين المنطقتين الا أخيرا وبشكل ضئيل ، ولذا فان نسبة ضئيلة جدا من الرجال يعملون فى وظائف ذات مرتبات عالية ، لأنها وظائف تحتاج الى معرفة اللغة الانجليزية • ورغم هذا فقد وجدت تباينا كبيرا فى دخول العائلات التى تم عليها البحث فكانت هناك عائلات ذات دخول صغيرة جدا وعائلات غنية نسبيا ، ولم يكن هناك تفرقة فى السكن أو تفرقة بسبب الدخل أو الطبقة •

ومثل معظم المسلمين فى بلاد أخرى وجدت قبائل الهوسا ، هذه تتمسك ببعض القيم فيما يختص بالمرأة ، منها أن المرأة تتزوج فى سن صغيرة جدا ، كما انها بذلك تلد أطفالا كثيرين ، وهنا أيضا ، كما هو الحال فى جهات عديدة أخرى ، قد يكون هذا راجعا الى ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال ، كما أن الرجل هو صاحب النفوذ وهو صاحب القرار ، كما أنه الزعيم السياسى ، وله الحق فى أكثر من زوجة ، كما أن المرأة محجبة • ونساء قبائل الهوسا يتزوجن مبكرا جدا ، عندما يصلحن للانجاب • بينما الرجل لا يتزوج الا اذا أمكنه أن يعول نفسه وأسرته اقتصاديا • وبعد الزواج على الرجل أن يوفر الغذاء والكساء والمسكن لزوجته وأولاده • والزواج عند الفتى والفتاة نقطة تحول هامة فى حياة كل منهما ، لأنه المصير الى النمو من الطفولة الى البلوغ ، بغض النظر عن السن الذى يحدث فيه هذا البلوغ •

والطلاق شائع جدا فى هذه القبائل ، والمرأة المتزوجة تنظر الى نفسها نظرة

تقدير ، كما أن مركزها الاجتماعى يعتمد على مركز زوجها الاقتصادى ، وهى كما قلت محجبة ولا تخرج من منزلها ، ولذا فهى ليست بحاجـــة الى العمل ، وخاصـــة فى المجتمعات الزراعية التى تنادى التقاليد بأن يعمل فيها الرجل والمرأة جنبا الى جنب • وفى المجتمعات الحضرية أو المدن نجد أن المرأة التى يستطيع زوجها أن يعولها وينفق عليها ويوفى لها احتياجاتها لا تخرج للعمل •

والمرأة المحجبة فى كانو لا تخرج من منزلها الا لزيارة الطبيب أو لزيارة أقاربها أو لحضور حفلات الميلاد والزواج والمشاركة فى العزاء وهى لا تخرج الى السـوق لشراء حاجاتها ، ولكنها تبقى داخل جدران منزلها تربى أولادها وترعى شئون بيتها ، ولكن الواقع هو أن كثيرا من هؤلاء النسوة لهن دخول خاصة بهن ، وهذه الدخول تبقى ملكا لهن لايمسها أحد • والمرأة تطهو وجبة واحدة فى اليوم وتشترى طعـاما مجهزا من نسوة أخريات • وهنا نلاحظ أن المرأة التى تبيع الطعام تحتفظ بثمنه لها هى بينما الرجل هو الذى يشترى المواد التى يصنع منها هذا الطعام • ومعظم نساء كانو يحتفظن بأموالهن ليساعدن فى مهور بناتهن ، وفى نفقات تزويج أبنائهن ، كما أن بعض هذا المال تحتفظ به المرأة كأمان لها اذا ما طلقت •

والمرأة فى نشاطها المنزلى وفى نشاطها الذى يدر عليها دخلا تعتمد اعتمادا كبيرا على الأطفال ، وباستثناء العائلات الثرية ـ وهى قليلة العدد ـ التى تســـتطيع أن تؤجر خادما ، نجد أن المرأة تلجأ الى الطفل فى كل مهامها ، والطفـل هو الصـــلة الوحيدة بين المرأة المحجبة والعالم الخارجى ، فالأطفال مسموح لهم وحدهم بالدخول على النساء لأن الرجل البالغ لايسمح له بدخول الا منازل الاقارب المقربين ، والطفـل يتنقل فى مجتمع الهوسا بين مملكة الرجال ومملكة النساء بحرية تامة ، فهو الصلة بين المملكتين ، وهو الذى يحمـل الرســائل والمعلومات ، ويبيع الأطعمة ويشتريهـا من السوق ويساعد المرأة فى نشاطاتها التى تدر ربحا ومكسبا ، والمرأةتعمـل فى ميادين المال ولكنها تحتاج الى مساعدة الطفل ليقوم بتسويق منتجاتها • ولذا فكثيرا ما يشاهد الأطفال وهم يحملون البضائع من منزل الى آخر أو يعرضون سلعا للبيع ولذا فهم مسئولون الى حد كبير عن توزيع الأطعمة والسلع فى كانو ، كما هو الحال فى كثير من مدن وقرى شمال نيجيريا • ولـكن هـذا لا يعنى أن التحجب هو الذى يجعل المرأة المسلمة وحدها هى التى تعتمد على الطفـــل ، فعمالة الاطفـال ليسـت مقصورة على المجتمعات المسلمه وحدها فى غرب أفريقيا غير أن هذه العمالة تساعد المرأة على بقائها محجبة ، ولكنها ، أى العمالة تحدث فى عديد من أماكن أخرى غير مسلمة •

### أثر التعليم الغربى

ان التعليم الحكومى فى غرب أفريقيا ليس تطورا حـدث فى خـــلال فترات الاستعمار أو حتى بعدها ، لأن التعليم الاسلامى كان موجودا وبشكل واسع قبل الاستعمار • والواقع أنه بسبب اتساع رقعة التعليم الاسلامى وبسبب وجود العدد من المتعلمين باللغة العربية فقد لجأ البريطانيون الى استخدام الوسائل التقليـدية

القائمة ،مستخدمين بذلك سياسة الحكم غير المباشر ، محجمين ادخال المدارس الأوربية التى كانت فى أول الامر عبارة عن بعثات تبشيرية مسيحية فى هذه المنطقة ٠

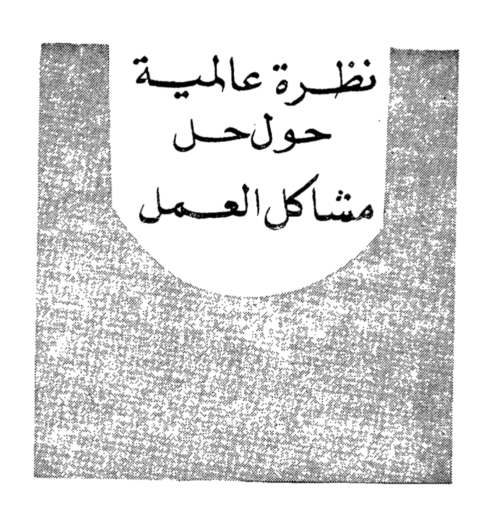
ومنذ استقلال نيجيريا انتشر التعليم الغربى فى بعض المناطق فقط وكان هذا الانتشار بمثابة وسيلة سياسية تهدف الى تدعيم بعض المناطق التى كانت تتكلم الانجليزية فعلا ، وقد قامت الحكومة الفيديرالية العسكرية فى ١٩٧٨ بحملة واسعة عرفت باسم الحملة الشاملة للتعليم الابتدائى ، وأفردت هذه الحكومة كما أفردت حكومات الولايات جزءا كبيرا من ميزانيتها بهدف تعميم التعليم الابتدائى فى أوائل عام ١٩٨٠ ٠

وقد لاقى هذا البرنامج الحكومى استجابات مختلفة من الولايات وكثر عدد المتقدمين للمدارس الابتدائية ما توقعته الحكومة ، ففى الولايات الشمالية تقبل السكان التعليم الغربى للذكور أكثر مما تقبلوه للاناث رغم أن هذا الاتجاه أخذ يقل نظرا لاشتراك الزعماء الدينيين فى الحملة جنبا الى جنب مع الوزراء المحليين للتعليم بهدف أقلمة النظام التعليمى للاحوال المحلية ، وكانت هناك مجادلات عديدة فى المناطق الاسلامية لتضمين التعليم الاسلامى فى النظام التعليمى الغربى ٠

وهنا لا يسع الفرد الا أن يتمعن فى أثر ادخال النظم الغربية على نطاق واسع ٠ والمعروف انه ليس ثمة شك انه فى خلال القرن التاسع عشر عندما بدأ النظام التعليمى الحكومى فى أوربا والولايات المتحدة كان له أكبر الأثر على الأطفال وعلى آمال آبائهم تجاههم وخاصة فيما يتعلق بمساهمة الطفل اقتصاديا فى ميزانية الأسرة ، فقد بدأ الأطفال يصبحون مصدرا للانفاق بدلا من الكسب وهذا بطبيعة الحال أدى الى انخفاض عدد المواليد ٠

وفى المجتمعات المسلمة وفى المجتمعات المحجبة فى شمال نيجيريا يجدر بنا أن نبحث أثر ادخال التعليم الغربى على مركز المرأة ، وهنا قد نجد أثرا قصير المدى وأثرا آخر بعيد المدى ، ففى الأثر القصير المدى نجد أن المرأة المحجبة قد فقدت مصدرا للعون كانت تعتمد عليه ، وفى البحث الذى أجريناه وجدنا أن بنات هذه العائلات كن يكتسبن ما يقدر بثلاثة أضعاف ما تكسبه البنات اللائى ترددن على المدارس وذلك بانشغالهن فى بيع المنتجات فى الشوارع ، وكان معظم ما تكسبه هاته الفتيات ستخدم لمهورهن لا لشراء الحاجيات المنزلية ، الا فى حالات العائلات الفقيرة جدا ، ولذا فقد يغير التعليم الغربى للمرأة كل المفاهيم التقليدية عن الزواج ، وأول تغيير قد يحدث فى سن الزواج ، اذ سترتفع هذه السن نظرا الى تغير المصدر الذى يحصلن على مهورهن منه ، ويبدأ الشبان الذين يبلغون الزواج هم الذين يعلمون على جمع المهر بدلا من الامهات ٠

ورغم انه ليس من المتوقع أن تخرج المرأة فى قبائل الهوسا من الحجاب ، أو أنها ستغير طريقة حياتها عند الزواج الا انه لا يمكن التغاضى عن احتمال حدوث هذا مستقبلا ٠ والتقاليد تعارض التعليم الغربى للمرأة لأن هذا التعليم قد يخرجها من تحجبها ، أو قد يجعلها لا تقبل الحجاب ، ولكن حتى فى أكثر الانظمة محافظة نجد أن المرأة تعمل وتكسب قوتها ، ونجد أن المجتمع يتقبل هذه الحقيقة ٠ وكلما ادت فرص العمل أمام المرأة بعد أن تعلمت كلما زاد الآمل فى أن تتغير تقاليد الزواج أيضا ٠




انى على علم تام بخطر التعميم عندما نستخدم كلمة ( غربى ) ، ونضمنها غرب أوربا وبلاد أمريكا الشمالية ، ورغم هذا فانى أخاطر بأن أطرح المشاكل ببساطة وبكفاية حتى أثير النقاش والحوار ، وحتى أتجنب خطر المتاهة فى تحليل دقيق لنظم تخضع لأنظمة اجتماعية واقتصادية متباينة ، ولذا فانى سأشير الى بلاد أمريكا اللاتينية على أنها بلاد غير غربية ، وكذلك بلاد أفريقيا وآسيا ، وكلها تدخل ضمن البلاد النامية ، ولكننى سأضمن أيضا بلادا متقدمة صناعيا جدا مثل اليابان فى هذا النطاق . ولقد حصرت دراستى فى مدى أثر العوامل الغربية فى عالمنا المعاصر ، أما البلاد التى تتمتع باقتصاد مخطط فلم أضمنها هذا المقال .

### الاتجاه الغربى فى حل مشاكل العمل

المعروف ان ثمة اتجاها فى الغرب عند فض منازعات العمل ، وهو ان يتم التفريق بين المنازعات الجماعية والمنازعات الفردية ، وبين منازعات المصالح ومنازعات الحقوق . ورغم بعض الاختلافات وخاصة فيما يتعلق بالتفرقة الأخيرة أى التى بين

## الكاتب: تاداشى ا. هانامى

عميدا لكلية الحقوق بجامعة صوفيا بطوكيو كما يعمل سكرتيرا عاما للجنة علاقات العمل بمدينة طوكيو ، وقد قام بأبحاث عديدة كما عمل استاذا زائرا فى المانيا الاتحادية وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية وله كتابان باللغة الانجليزية : « علاقات العمل فى اليابان اليوم » ، ١٩٧٩ ، و « قانون العمل والعلاقات الصناعية فى اليابان » ١٩٧٩ .

## المترجمة: تماضر توفيق

رئيسة تليفزيون جمهورية مصر العربية سابقا .


---

المصالح والحقوق ، فان معظم علاقات العمل فى الغرب تقوم على هذا الاساس رغم أن هذه التفرقة قد أخذت تقل تدريجيا فى الأهمية وخاصة فى البلاد الأوربية .

ولاتزال أسس وماهيم مواجهة مشكلات العمال ومنازعاتهم فى البلاد الغربية تقوم فى مضمونها على هذه التفرقة ، لأن المشكلات الفردية تختص بحلها المحاكم أو أى اجراء قضائى ، فالمحاكم هى التى تفصل فى منازعات الحقوق ، بينما نجد ان المنازعات الجماعية تحل عن طريق الحوار أو المفاوضة الجماعية أولا ، ثم عن طريق التصالح أو الوساطة أو الغض ثانيا ، وقد يصحب هذه المنازعات اضراب أو امتناع عن العمل فى خلال المحاكم أو الهيئات الفضائية وقد تتدخل فيها أيضا الوساطة الشخصية .
مرحلة نزاع المصالح ، ومرحلة نزاع الحقوق والمرحلة الأخيرة كثيرا ما يتم حلها من خلال المحاكم أو الهيئات القضائية وقد تتدخل فيما أيضا الوساطة الشخصية .

والفرق بين منازعات المصالح ومنازعات الحقوق يقوم على الزعم بأن نزاع المصالح لايمكن ، بطبيعته ، حله عن طريق الوسائل القضائية العادية ومثال ذلك : ان أى

نزاع يقوم بسبب مفاهيم الاتفاق على الأجر فرديا كان أو جماعيا بعد ان تم الاتفاق عليه وتسير الأمور تبعا له ، هو في الواقع نزاع يختص بحقوق العمال المعترف بها في الحصول على أجر وبواجب صاحب العمل في أن يدفع هذا الاجر ، كل هذا تبعا لاتفاق سبق وموقع عليه من الطرفين • وقد تصدر المحكمة رأيا قضائيا فيه تفسر الاتفاق المنصوص عليه تفسيرا معينا • وفى ذات الوقت اذا افترضنا أن العمال قد يطالبون بزيادة في أجورهم بسبب عدم رضائهم عن هذا الاتفاق المسبق الموقع عليه ويقوم عندئذ نزاع بسبب رفض أصحاب العمل منح العمال هذه الزيادة فان هذا لا يعتبر نزاعا على حقوق ممنوحة وواجبات مفروضة ، والمشكلة هنا ليست في حق العمال في الزيادة ولكن في نسبة هذه الزيادة • وهذه النسبة لاتقتضى رأيا قضائيا ، فمثل هذه المنازعات لا ترفع الى القضاء ، ولكن يتم حلها عن طريق التفاوض أو عن طريق وساطة طرف ثالث ، وهي اجراءات تختلف عن الاجراءات القضائية •

ان النظام الغربي في حل منازعات العمال ، وهو نظام يفرق بين منازعات العمل في ظروف معينة تقتضى اجراءات حل معين يقوم على النظرية التي تقول ان منازعات الحقوق يمكن حلها قضائيا ولكن بطريقة سلمية ، اما منازعات المصالح فهي أساسا تحل عن طريق التفاوض ، الذي قد تصاحبه عملية اضراب ، أو عن طريق تدخل طرف ثالث في النزاع ، وهذا يحدث في حالات استثنائية قليلة •

وازاء هذه النظرية ، فان الاضراب أو حتى المنازعات ينظر اليها على أنها أمر غير مرغوب فيه أو على أنها الملجأ الأخير اجتماعيا ، أو على أنها بديل هزيل لأساليب أكثر تحضرا وأقل دمارا لاقرار النظام الاجتماعي • ورغم أنه ليس ثمة شك في أن المنازعات العمالية الخطيرة موجودة في المحيط الصناعي ، فان معظم المراقبين يعتقدون انه ، على الاقل في معظم المجتمعات الصناعية ، أصبح هذا السبيل أمرا عاديا كثير الحدوث وخاصة عندما يبدأ العمال في المساومة الجماعية • ولهذا نجد ان نظام فض المنازعات العمالية الحالي ، بما أنه جاء نتيجة مجهودات تهدف الى تأسيس هذا النزاع يميل الى اهمال السمات الطبيعية للنزاع الصناعي وما يكتنفه من صعاب ولعل أوضح مثل على ذلك الاتجاه النظرية التي تميل الى ترك الاضراب حتى يذيل على عودة ، وهي نظرية كانت سائدة في ١٩٥٠ ، بعكس ما كان سائدا في عام ١٩٤٠ ، ١٩٣٠ ، وهي نظرية لم تتوقع أي انتعاش مادى للاضرابات في بلاد أوربا الشمالية ، ولكنها نظرية أثبتت حين توقعاتها عندما عمت الاضرابات الشديدة وخاصة في بلاد اسكندناوه وفي ألمانيا الاتحادية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات ، هذا اذا لم نأخذ في الاعتبار الانفجار الاضرابي الذي حدث في المملكة المتحدة •

ان النزاع في العلاقات الصناعية يأخذ شكل المؤسسة وخاصة بعد تأليف النقابات العمالية وقبولها كأمر واقع وقانوني ، وبعد أن أخذت هذه النقابات تسلك دورا هاما في فض هذه المنازعات عن طريق المساومات الجماعية • ولكن هذا لايعني بالضرورة ان المنازعات العمالية الجماعية أمر منظم للغاية ، بل الواقع انها كثيرا ما تبدأ

من خلال جماعات غير منظمة تثير الاضرابات ، وكان هذا كثير الحدوث عندما ظهرت النقابات خاصة في البلاد الصناعية • وقد أدى ظهور الاساليب الاخــرى كالمساومة الجماعية ومجالس العمل وفض المنازعات والوساطات الشخصيــة الى انشاء النقابات بهدف تجميع الجماعات المثيرة للاضراب في نسق منظم ، واليوم ورغم وجود جماعات العمل هذه في المصانع أو على نطاق أوســع وأكثر تنظيما فان الحقيقة الثابتــة هي أن المنازعات العمالية هي في الأصل وفي الأساس منا عات جماعية وحتى عهد قريب في البلاد الصناعية كان ممثلو العمال في المصانع يختارون بلا تدقيق وينتخبون بشكل غير رسمي ، وكان هؤلاء الممثلون هم الذين يقودون الاضرابات بشــكل غير منظم • أما اليوم فقد انضم هؤلاء الممثلون الى نقابات منظمة تختص كل واحدة منها بنوع من العمالة • ورغم هذا فاننا نجد ان كثيرا من النقابات لاتؤيد الاضرابات التي يقوم بها أعضاؤها ، كما ان الدولة قد تعتبر هذه الاضرابات غير قانونية • وفي البلاد المتقدمة صناعيا ، حيث تلعب نقابات العمال دورا هاما في فض منازعات العمــال ، نجــد ان المنازعات التي لايمكن فضها ينجم عنهــا اضرابات خطــيرة ، وهذا يدل على ان هذه المنازعات هي خلافات بين جماعيات معينة وان المؤسسات أو النقابات العمالية الراهنة تجد من اصعب جدا معالجة مثل هذه المنازعات ، هذا بالرغم من كونها هيئات منظمة تنظيما جيدا •

والاعتماد على المفاوضات وعدم الرغبة في أن يسمح للدولة بالتدخل في الهيئات ذات الاستقلال الذاتي ، كانت كلها أساسا في حل المنازعات العمالية في البلاد الغربية، رغم ان الحقيقة والواقع ان الحل لم يكن أمرا هينا في كثير من الحالات ومنيت كثير من هذه المحاولات بالفشل • فمثلا هناك بلاد أوربية غربية كثيرة تعترف بقانونية الحوار الجماعي منذ أوائل القرن الحالي ، ولكن وحتى في الوقت الحالي نجد ان مبدأ الاستقلال الذاتي يتم تأكيده مرارا وتكرارا كأساس للعلاقات الصناعية • وكانت ألمانيا من أول الدول التي أكدت هذا الاستقلال الذاتي • أما في البلاد الانجلو أمريكيــة فقد حدث بعض الابتعاد عن هذا المبدأ ، وخاصة في الولايات المتحدة الامريكيــة ، وذلك عندما صدرت قوانين العمل المعروفة باســم قانون واجز في عام ١٩٣٥ • وحتى في المملكة المتحدة حيث يتمسك عمالها بمبدأ الاستقلال الذاتي فقد بدأ أخيرا بعض التغيير عندما صدر قانون العلاقات الصناعيه عام ١٩٧٢ • ولم يحن الوقت بعد لاستخلاص أية نتائج من معنى التغييرات التي ادخلت على العلاقات العمالية في بريطانيا لأن هذا القانون تم تعديله عام ١٩٧٥ •

وخلاصة القول ان مبدأ الاستقلال الذاتي كان هو الأساس للعلاقات الصناعية في معظم البلاد الصناعية لعشرات السنين ، ولا يزال تدخل الحكومة في شئون العمال أمرا استثنائيا ، ولا يحدث الا في حالات الطوارىء • ويرجع هذا الى عدة عوامل تكمن في طبيعة النزاعات العمالية ذاتها ، أولها : ان هذه المنازعات تحدث يوميا ، ولذا فان كثرتها وحدها تجعل من العسير بل من المستحيل ان يعتمد على الحكومات في حلهــا ، وثانيا : ان العلاقات الصناعية أمر دائم ومستمر ، ويجب ان يستأنفها الطرفان بمجرد

الانتهاء من أي نزاع • واذا تمت تصفية النزاع في المحاكم بدلا من أن يصيغها الطرفان المتنازعان فتكون نتيجة هذا عادة قطع هذه العلاقات تماما • أما اذا كان الطرفان يريدان استئناف علاقاتهم فينبغي أن يتم التصالح من خلالهما أو من خلال المؤسسات المختصة بفض مثل هذا النزاع دون اللجوء للحكومة أو للقضاء • وبقاء العلاقات الصناعية قائمة أمر لايرجع الى رغبة الطرفين فحسب ، بل هو أمر لازم • والسبب الثالث يرجع الى أنه عند بداية قيام نقابات العمال في معظم البلاد الصناعية كانت هذه النقابات لاتثق كثيرا في الحكومات وتعتبرها عنصرا معاديا للعمال وتسريب دائما في تدخل الحكومات في أي نزاع عمالي • ولعل هذا كان من أهم الأسباب التي تجعل العمال يتمسكون بمبدأ الاستقلال الذاتي والسبب الرابع هو انه في الحقيقة نجد ان معظم المنازعات العمالية الهامة تنصب دائما على المصالح وليست على حقوق وواجبات المتنازعين ، ومثل هذه المنازعات ، أي منازعات المصالح لا تصلح للحل من خلال الهيئات الحكومية وخاصة المحاكم القضائية •

ورغم ان مبدأ الاستقلال الذاتي في حل المنازعات ينبع من طبيعة منازعات العمل نفسيا ، الا أنه ليس نهائيا ، حتى في معظم الدول الغربية ، ولكن يمكن أن يتأقلم تبعا للاحتياجات الراهنة ،لأن الزعم بأن حل المنازعات عن طريق الاستقلال الذاتي سبيل جيد فاننا نجد الفريقين يلجآن للحكومة اذا ما فشلا في حل النزاع لأن هذا هو المبرر الحتمي الوحيد • والحل الذاتي يعتمد الى حد بعيد على نظام النقابات ونظام العلاقات الصناعية في أي بلد ما ، فهو يقوم بدور فعال في البلاد التي تكون النقابات فيها بعيدة عن الايديولوجية السياسية مما يسهل احتواء المشكلة وتنظيم حلها دون اللجوء الى الحكومة أو القضاء • أما في البلاد التي تسيطر فيها السياسة على النقابات العمالية فان من الصعب فض المنازعات لأن المواجهة — عندئذ — تكون مواجهة سياسية •

وبعض المجتمعات ليست في وضع يسمح لها بأن تتمتع برفاهية الحكم الذاتي في حل المنازعات ، لأن هذا يتوقف على مدى رفاهية المجتمع ذاته وعلى مستواه الاقتصادي ، بل على بنائه الاقتصادي أيضا كما ان النظام القضائي والسياسي القائم في مجتمع ما ، ومدى استقراره ، وطبيعه العلاقات الصناعية به ، كل هذه عوامل تؤثر في مدى فاعلية الحل عن طريق الاستقلال الذاتي • واذا أطلنا النظر بعيدا عن الدول الغربية نجد مجتمعات لا تعترف اطلاقا بنقابات العمال ، وعلى الناحية الاخرى نجد مجتمعات تسمح بالاستقلال الذاتي في كل قطاعات الصناعة ولكنها تحرم أحزاب رجال الجيش والبوليس وموظفي السجون وغيرهم • ولكن على أية حال فان معظم البلاد المتقدمة صناعيا تعترف باستقلال ذاتي من حيث المبدأ ، ولكنها لا توافق على الأحزاب أو تفرض عليه بعض القيود ، وخاصة اضراب الموظفين أو العاملين في المصانع التي تنتج المواد العامة الاستهلاكية •

وبما أن مبدأ الاستقلال الذاتي قد نبع أصلا من العداء والشك بين الحكومة والنقابة فانها لامعنى لها في البلاد التي لاتقوم بها نقابات • فمثلا في استراليا

ونيوزيلنده وهما بلدان ديمقراطيان صناعيا . كانت هناك حكومات لاتشعر بالعداء تجاه النقابات العملية في أول الآمر ، ولذا فقد لعبت الحكومة دورا هاما في فض منازعات العمال في هذين البلدين خلال تاريخ علاقاتهما الصناعية على مدى السنين •

## الموقف في خارج بلاد الغرب

في معظم بلاد أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية نجد أن النظم الغربية تكاد تكون سائدة على الاقل من حيث الشكل ــ وان كان هناك بعض التباين ، ففي أمريكا اللاتينية مثلا ، وفي بعض بلاد أفريقيا وخاصة التي تتكلم الفرنسية ، اقيمت محاكم للعمال تختص بفض المنازعات العمالية ، كما نجد في بعض البلاد الاسيوية الأثر الامريكي واضحا ، حيث لايحظى العامل بعدالة تامة •

وفي البلاد غير الغربية نجد الاستقلال الذاتي للنقابات يكاد يكون معدوما أو محدودا ، ونجد الحكومات مسيطرة تماما على الخطط الاقتصادية بسبب الحكم الديكتاتوري القائم ببعض هذه البلاد ، وفي هذه البلاد نرى الضغط الشديد يمارس لحل المنازعات العمالية ، وهو ضغط كثيرا ما يطبق الزج في السجون ومنع الاضرابات وهذا اتجاه واضح جدا في أمريكا اللاتينية وأفريقيا أكثر مما هو موجود في بلاد آسيا ونجد أيضا ، اختلافا واضحا بين هذه البلاد ذات النظام الحكومي في حل المنازعات العمالية ، ففي بعضها نجد ان الضغط يتم عندما تفشل كل الوسائل السلمية ، أو تكون محدودة بالقطاع العام والخدمات العامة وغيرها من الصناعات الأساسية ، أو الى حالات الطوارىء ، أما فيما عدا ذلك فاننا نجد الحل يتم بطريق الضغط في كل الحالات •

ان الفرق بين المنازعات الجماعية والمنازعات الفردية ، وبين المنازعات حول الحقوق والمنازعات حول المصالح معترف بها جميعها على الأقل من الناحية النظرية ، وهناك وسائل متخصصة لحلها ، ولكن في واقع الأمر نجد أن هذه الفروق كثيرا ما يتم تجاهلها ، والمنازعات الفردية مفروض فيها ان تحل عن طريق المحاكم العادية أو محاكم العمال التي تختص بالمنازعات العمالية ، ولكن الملاحظ ان هذه المنازعات الفردية كثيرا ما تتحول الى منازعات جماعية بمجرد أن تشعر بها النقابات • وفي ذات الوقت نجد الفرق بين المنازعات التي تدور حول الحقوق وتلك التي تقوم بسبب المصالح يكاد لايكون ملحوظا في تلك البلاد . وكثيرا ما نجد أنه يتم اللجوء للوساطة لحل منازعات الحقوق أيضا • والسبب في هذا الاضطراب هو انه في معظم هذه البلاد نجد ان المؤسسات النظامية وهيئات الوساطة تقع كلها في يد موظف حكومي واحد ، كما نجد ان النقابات العمالية والهيئات الممثلة للعمال لاتترك وقتا للوساطة أو الحل ، ولكن ثمة سبب جذري آخر موجود في هذه المجتمعات •

والمعروف أنه في المجتمعات التي كانت قائمة قبل الحضارة ليس هناك تحديد واضح للمسلك الاجتماعي ، سوى أنه يختلف عن المسلك القانوني ، فهذا الأخير

لا يتدخل في حل المنازعات . وفي مجتمع لاتسود فيه الأنماط العالمية نجد ان أطراف أي نزاع ما لايتقبلون الحلول الواضحة التي تعرضها المؤسسات القضائية مثل المحاكم ، كما نجد وخاصة في بعض البلاد الآسيوية ، ومن بينها بلد متقدم جدا في الصناعة مثل اليابان ــ التنسيق والترابط مطلوبين جدا باعتبارهما قيمة اجتماعية في مثل هذه البلاد يتحاشى أطراف النزاع اللجوء الى المحاكم ، حتى في حالات النزاع حول الحقوق ، ويفضلون اللجوء الى الوساطة عن طريق طرف ثالث .

والواقع أن المؤسسات الحديثة التي تقوم بحل مثل هذه المنازعات كالمحاكم والهيئات الحكومية تعترف أنها لا تعمل طبقا لاساليب حديثة . ورغم ان هذه المؤسسات قد صممت وانشئت تبعا لمقاييس غربية الا أنها في الواقع تلعب دورا تقليديا للغاية ، وقد جاء في تقرير لمنظمة العمل الدولية جدل فض المنازعات العمالية في البلاد الأفريقية ان نجاح المحاكم الحديثة التي انشئت لفض المنازعات العمالية في بلاد أفريقيا التي تتكلم اللغة الفرنسية هي طبقا لقانون عام ١٩٥٢ يرجع في المقام الأول الى اتصالها الوثيق بالمؤسسات القائمة والتي تعمل طبقا لتقاليد عتيقة . والوضع ذاته نجده في اليابان أيضا على الرغم من وجود الكثير من المحاكم العمالية ولجان فض نزاع العمال التي أنشئت طبقا لنظام الولايات المتحدة الأمريكية وتتأثر تأثرا واضحا بها .

ولعل أهم عامل يؤثر في مشكلة فض النزاعات العمالية في البلاد غير الغربية هو الاهتمام الذي ينصب على الناحية الحضارية والناحية الانسانية بدلا من الناحية الاقتصادية ، وهي الناحية التي كثيرا ما تقوم عليها هذه المنازعات . والواقع ان هذا الاهتمام يكون السبب الرئيسي والايجابي في حل مثل هذه المنازعات ، فالمقاييس المستخدمة كثيرا ما تكون مرنة وشخصية ، وقد تؤدي في بعض الأحيان الى المجون والسيطرة ، ولكنها في أحيان أخرى كثيرة تأتي بنتائج ايجابية للغاية وذلك بتوجه الاهتمام الى الحاجات المادية للاطراف المتنازعة بوصفها آدمية ، متجنبين بذلك العنصر الاقتصادي الجامد . وقد يحق لنا هنا أن نحاول بحث الموقف المتغير المتطور في العلاقات الصناعية في الغرب حتى نكتشف ما الذي يستطيع الغرب أن يتعلمه من البلاد الأخرى غير الغربية .

**التغييرات التي طرأت حديثا على العلاقات الصناعية في الغرب**

ان مبدأ الاستقلال الذاتي الذي ساد العلاقات الصناعية حتى الآن أصبح موضع بحث وتغيير في كثير من بلاد الغرب الصناعية ، وأخذت الحكومات تظهر في الصورة وأخذ دورها ينمو تدريجيا بسبب العديد من العوامل المعقدة . فأولا : أدى النمو الاقتصادي السريع في كثير من بلاد الغرب الى زيادة العمالة الى تحسين حالة العمل والعمال الى حد جعل الانماط المتبعة في فض النزاعات أمرا غير ذي موضوع ، ونتيجة لذلك أخذت النقابات المنشأة تبعا لنمط أفقي في بنائها يتفق والنمط الأفقي للمهنة

أو الصناعة تفقد أهميتها شيئا فشيئا ، ونظرا الى ان هذه النقابات لا يوجد لها ممثلون أو عملاء فى مواقع العمل ذاتها فى بعض البلاد فان دورها فى تنظيم العمـل الميدانى أخذ يتضاءل • وازاء هذا الاتجاه ورغبة فى تقويمه أخذت بعض النقابات فى بريطانيا تعدل من بنائها ليضمن وجود ممثلى العمال وقد كانوا فى البداية ممثلين للعمال ضمن عضويتها ، وفى ألمانيا الاتحادية أخذت النقابات تتسلل داخل المجالس العمالية وتثبت عملاءها فيها بل فى المصانع ذاتها ، ولكن كل هذه المحاولات لم تصادف نجاحا حتى الآن فى أى من البلدين • فرعماء العمال فى مجال العمل ذاته وفى ميـدان العمـــل لايزالون يقاومون هذا الاتجاه من النقـابات وقد قاموا بشن اضرابات عنيفـة لتحسين حال العمل • وهذا يشير الى ان مبدأ الاستقلال الذاتى لم يصل بالنقابات الى ما تريده فى مشكلة حل النزاعات العمالية •

والعامل الثانى ــ وهو عامل له اتصـــال وثيق بالاستقلال الذاتى ــ فنظرا الى التقدم التكنولوجى الهائل والى التجديدات الكثيرة التى طرأت على الصـناعة وخاصة النمو والازدياد فى أعداد العاملين المدربين وذوى الياقات البيضاء فلقد تغيرت تبعا لكل ذلك احتياجات ومشكلات العمال ، ففى الماضى كانت طلبات العمال تنحصر فى الوصول الى حد أدنى للاجور ولساعات العمل وغيرها من ظروف العماله التى يمـكن الاتفاق عليها على أسس اقليمية داخل نطاق المهنة أو الصناعة • أما مشكلات اليوم فهى أكثر تعقيدا وتشتمل على احتياجات ومشكلات سيكولوجية ونفسية ، مثل أحوال العمـل السيئة ورتابة نوع العمل والقلق النفسى والذهنى ، وكلها مشـــكلات ينبغى حلها كل واحدة على حدة فى ميدان العمـل ذاته ، ولذا فقد أصبحت المشكلة مزدوجة أمام الحل الذاتى أو الاستقلال الذاتى • وأصبحت المشكلات مثـل ساعات العمل والاجور التى كانت فيما مضى يتم الفصـل فيها عن طريق المفاوضـات النقابية لايمكن حلهـا الا عن طريق قوة تقع خارج نطاق النقابة ، أى عن طريق التنمية الاقتصادية الهائلة وعن طريق زيادة عدد العمال ، وبذلك تضاءلت الى حد كبير سلطة النقابات كما أصبح ــ فى الوقت ذاته ــ من الصعوبة بمكان معالجة هذه المشكلات الجديدة أفقيا من خـــلال النقابات ، وخاصة اذا كانت هذه النقابات كما هو الحال فى المملكة المتحدة وألمانيـــا الغربية ليس لها ممثلون فى المصانع • وازاء كل هذه الحقائق أصـبح فض النزاع عن طريق الحل الذاتى اعتمادا على النقابات القائمة لايعمل بفعالية خلال الأعوام الأخيرة •

وثالثا : نجد ان النمو الاقتصادى والتوسع فى العمالة وارتفاع الاجور قد زادت حتما من خطر التضخم وازديـاد الأسـعار الخرافى • ومما لاشـك فيه ان الجميع قد لا يتفقون على أن سبب التضخم فى المجتمعات الصناعية ــ حاليا ــ هو ذلك وحده ، ولكن مما لاشك فيه أن التدخل الحكومى فى العلاقات الصناعية ينبع ــ على الاقل جزئيا من المساومة بغير حدود التى تقوم بين الهيئات الصناعية الكبرى والنقابات العمالية مما أدى الى سوء توزيع الدخل • وليس هنا المجال للبحث فى مغزى وأثر سياسات الدخول التى تتبناها معظم الدول الصناعية الكبرى ، ولكن يجدر بنـا الاشـــارة الى

حقيقة واحدة وهى ان عدم القدرة على حماية مصالح العمال وغيرهم من الطوائف التى يتكون منها أى مجتمع كان من أبرز نواحى النقص فى نظام المساومة الجماعية .

وفى المجتمعات الصناعية المعاصرة تختص الحكومات بالخدمات الاجتماعية والتأمين الاجتماعى والصحى ، ولاشك أن الطوائف التى تحتاج الى هذه الخدمات هى طوائف العمال المتعطلين وخاصة اذا كانوا ينتمون الى أقليات . وفى المجتمعات التى توجد بها جماعات هائلة من العمال المهاجرين نجد أن هذه الطوائف هى التى بحاجة الى رعاية وحماية فى الواقع ، وليست طوائف العمال المنتمين الى نقابات منظمة وتتمتع بمزايا هائلة ، لان العمال المهاجرين دائما يكونون غرباء عن البلد الذى يعملون فيه ، كما أن الأعمال التى تسند اليهم تعتبر من أكثر الأعمال ارهاقا وأقلها دخلا ، كما أن الظروف التى يعملون بها كثيرا ما تكون قاسية . وقد اهتمت حكومات العديد من البلاد أخيرا وبدأت فى اصدار التشريعات التى تضمن حماية مثل هذه الطوائف بادخالها ضمن النقابات العمالية ، ولكن لايزال الامر مقلقا حتى الآن : هل تقبل النقابات تضمين هذه الطوائف أم لاتقبله .

والمعروف أن المحاكم فى كل بلاد العالم هى التى تفصل فى المنازعات ، ولكن هذه المحاكم تحكم دائما بالقانون ولذا فهى لاتصلح لفض منازعات المصالح ، ولذا فقد أوجدت معظم البلاد الصناعية نظاما بديلا لهما ، وهى هيئات تقوم بالتفاوض فى المنازعات حول المصالح من خلال اصدار أحكام أو من خلال مساومات ، ومثل هذه التصالحات تتم عن طريق هيئات خاصة أو عامة . ففى البلاد التى تعتز جدا بنظام الاستقلال الذاتى نجد أنها تحل عن طريق هيئات خاصة ولاتقبل هذه الهيئات أى تدخل من الحكومات .

وقد أخذ دور الهيئات الحكومية ينمو فى خلال السنوات الاخيرة . كما أخذت طبيعة الخلافات وطريقة حلها هى الأخرى تتغير تدريجيا . والمصالح تتم كعامل مساعد للمساومة حفاظا على مبدأ الاستقلال الذاتى ، وينحصر دور هذه المصالحة فى ازالة سوء التفاهم وتخفيف حدة التوتر الذى قد يقوم بين أفراد الجماعتين المتخاصمتين ويؤدى فى كثير من الاحيان الى تعويق الحل الذاتى . ولعل أهم فرق بين الاتجاهين ، فض النزاع عن طريق المحاكم وفضه عن طريق الوسيط ، وهو أن الوسيط - بعكس القاضى - لايهتم كثيرا بجوهر المصالحة ، فاذا كانت هذه المصالح - ليست الا عاملا مساعدا للمساومة فهى لا تهتم بمبادىء العدالة وليس باستطاعتها تأكيد المبادىء القانونية ضد رغبات الطرفين .

وقد لوحظ فى الاعوام الأخيرة أن الوسطاء يتحررون من القيود التى تجعل منهم مجرد عون فى مهمة المساومة . وأخذوا يولون جوهر الكثير من اهتمامهم ، بل أخذوا يشعرون أنهم أدوات للسياسة العامة وخاصة اذا ماحاولت الحكومات استخدام سياسات الدخول وتحديد الأجور والزيادة فيها . ورغم هذا ، فان تدخل هؤلاء الوسطاء

في النزاع ومحاولاتهم الضغط على الحكومات لتغيير سياساتها ينظر اليه على أنه تدخل لا مبرر له في سياسة الاستقلال الذاتي ولكن حتى لو اقتصرت الوساطة على السير قدما بعملية المساومة فان الوسيط يجب الا يحرم من كل المبادرات ، فشروط الصلح يجب أن تترك له هو ليتخذ فيها قرارا ، وحتى أكثر الوسطاء محافظة ينبغي عليه أن يطلب من أحد الطرفين بعض التنازلات ، واذا ماوجد طلبات الطرف الآخر لها مايبررها . أو اذا وجد طلبات الطرفين بعيدة عن المعقول فعندئذ ينبغي عليه أن يقدم هو باقتراحاته لاقناع الطرفين .

وعلى الرغم من كل هذا ، فان الفرق بين الوسيط والقاضي لا يزال قائما فالوسيط يؤسس قراراته على ما يعتقد هو أنه الاصلح أو الآوفق فى العلاقات الصناعية ، بينما القاضي تقوم قراراته على المستوى القضائى القانونى ، وقد أورد فولك شميدت ، الفرق بين التصالح يساعد على المساومة والتصالح الذى يأتى نتيجة لتدخل القضاء ، ويسمى الآخير نوعا من الادارة ويصفه بأنه تطبيق قوانين بغض النظر عن الحقوق . والواقع أن الاوضاع التى تسود فى المنازعات العملية يجب ألا تستند على ما هو قانونى ، بل على ما هو عادل ومنصف ، وقد ضمن هذه الأسس أو القوانين المقارنة بين الأجور فى جماعات العمال المترابطة من حيث منطقة العمل ونوع العمل ومستويات الانتاج والارتفاع فى أسعار المعيشة والتغيرات التى تطرأ على مستويات الحياة وجعلها مؤشرات لسياسة الدخول .

وهذه المستويات كثيرا ما تعارض بعضها البعض ، ومثال ذلك : انه اذا تقرر رفع أجور العمال بسبب العدالة فان هذا القرار قد يتعارض مع مستوى الانتاج ، ولذلك فعلى الوسيط أن يختار الوسيلة من بين عدة وسائل قد تكون هى ذاتها متعارضة ، اذن ، ما هو المقياس الذى يجب أن يسير عليه ؟ . وهذا المثل الذى أوردناه يفرق بين ما يسمى بالادارة وبين الاجراءات القضائية ، رغم أن الوسيلتين تستخدمان مقاييس معينة . فالقضاء يبحث فى ماضى المشكلة وفى الحقوق والوجبات ثم يطبق القانون . وفى حالة الوساطة ، على الوسيط نفسه أن يقرر المستوى الذى يجب أن يطبق ليعود الوئام والسلام للعلاقات العملية فى المستقبل . وقد يكون القضاء صالح لفض منازعات الحقوق المكتسبة ولكن حتى فى المجتمعات الغربية نجد أن الفرق بين الحقوق المكتسبة والمصالح كانت ولا تزال حتى الآن فروقا نظرية بعيدة عن الواقع . ومثال ذلك اذا أخذنا نزاعا يقوم على تفسير اتفاقية جماعية فاننا نجد أن النزاع نظريا هو نزاع حول الحقوق المكتسبة ولكن فى هذه الحالة نجد أن العمال يهتمون بكيفية تطبيق بنود الاتفاق فى المستقبل أكثر من اهتمامهم بما تم تطبيقه فى الماضى ، وان النزاع فعلا يختص بمشكلات المستقبل حتى لو اتخذ شكل نزاع حول اتفاقية تمت فى الماضى .

وثمة نقص آخر يعتور حل المنازعات عن طريق القضاء وهو : بما أن هذه الوسيلة تهتم بفض النزاع بتطبيق القانون فانها لاشك ستقود الى اتفاق حاسم يعطى

أولا يعطى ويخرج بقرارات راضحة تمنح أحد الأطراف مكسبا بينما لا تمنح الطرف الآخر أي شيء · ومثال ذلك ، اننا جميعا نعلم أن صاحب العمل فى البلاد الغربية من حقه أن يفصل عاملا لعدة أسباب ، والغريب أن هذا الحق يتعارض الى حد كبير مع القانون العام لأى بلد من بلاد الغرب · وفى العلاقات الصناعيه تنظر النقابات الى الكثير من قرارات الادارة على أنها تصلح للمساومة حتى رغم أن القانون يعطى صاحب العمل أو الادارة الحق فى ممارستها ، ولذا نجد المحاكم فى هذه البلاد كثيرا ما تضطر الى تغيير المبادىء القانونية والى اتخاذ سبيل أكثر مرونة ، واذا لم تفعل ذلك نجد أن النزاع ينتقل الى الهيئات المستقلة · والواقع أنه فى معظم بلاد العالم نجد القضاة يقومون بدور الوسطاء ، وأنهم يقومون بدور بناء فى استنباط أحسن الوسائل لحل منازعات العمل وفى تفسير قوانين العمل أو الاتفاقات الجماعية ، كما أن المحاكم كثيرا ما تلجأ الى بعض المفاهيم العامة ، مثل تغيير السياسة العامة ، أو الكفاية الاجتماعية ، أو المبادىء العامة وغيرها مثل الاستقلال الذاتى ، وقوانين العمال وخلافه لحل هذه المنازعات · اذن ، فان القاضى فى كثير من الأحيان يقوم بدور مشابه جدا لدور الوسيط عندما تتعارض المصالح ·

ورغم أن الحاجة اقتضت من القضاة أن يقوموا بدور الوسطاء فان التساؤلات الكثيرة قد دارت حول مدى وحاجة وصلاحية هذا الاتجاه · فالقاضى محترف ، وليس بالضرورة محترفا فى العلاقات الصناعية ، كما أنه ليس متمرسا على اتخاذ القرارات واصدار الأحكام خارج المحكمة · وفى بعض البلاد ، مثل ألمانيا الاتحادية وفرنسا . أنشئت محاكم خاصة بالعمال يعمل فيها قضاة تمرسوا فى ميدان منازعات العمل . ويعمل بها أيضا بعض الأفراد الذين يمثلون العمال وأصحاب العمل أو الادارة ، وقرارات هذه المحاكم تعتمد على تجارب ومعرفة كل هؤلاء · وبسبب عضوية كل هؤلاء فى تلك المحاكم نجد أن أحكامها كثيرا ما تؤدى الى الحل الصحيح فى منازعات العمل أكثر مما هو قائم فى المحاكم العادية · ولكن هذه المحاكم لاتخرج عن نطاق القانون فهى محاكم بالمعنى المفهوم للمحكمة ولذا فانها لم تسلم من النقد الذى يقول يهتم أولا بفض منازعات المصالح كما يفعل المشرع ولكن دون شعور بأية مسئولية تجاه الاختيار الذى يتخذه ·

وليس المنتظر من المحكمة أن تصنف تطور العلاقات الصناعية كما هو حاصل · واذا تمكنت الادارة كما يسميها فولك شميدت من تطبيق وسائل مرنة ومتحررة قد تؤدى آخر الأمر الى تطبيق العدالة · ولعل أهم ميزة لهذا الاتجاه أنه يأخذ فى الاعتبار التطور المتوقع فى العلاقات بين الأطراف المعنية مما يساعد على حل المنازعات بطريق يتفق وطبيعة العلاقات العملية ·

## نظرة الى المستقبل

كما ذكرنا قبلا ، فان المحاولات التى تبذل لفض المنازعات العمالية ولمعالجتها بوصفها مشكلات اقتصادية لم تصل الى المستوى المرغوب فى البلاد الصناعية الغربية ،

كما ان طريق الوساطة عن طريق الاستقلال الذاتى للنقابات والمساومة والتصالح كلها لم تحرز سوى نجاح بسيط . فى الوقت ذاته نجد أن طريق الادارة ؟ وهو طريق لم يكن معروفا فيما مضى أخذ يشد الانتباه . كما ان المحاكم ذاتها أخذت هى الأخرى تتطور فى نظرتها الى تلك المنازعات وقد بين أن سبيل المساومة الجماعية لايمكن الا أن يؤدى دورا محدودا فى فض النزاع وان دور الحكومات فى فض النزاع أخذ يأخذ اهتماما أكبر . وهذه الظاهرة تتصل الى حد كبير مما يقال عن أن العلاقات الصناعية فى بلاد الغرب قد أخذت تنقلب الى نظام ذى ثلاثة أطراف بدلا من طرفين .

أن نواحى القصور التى تصيب نظام المساومة الجماعى هى فى الواقع ذات الحدود التى تتصف بها الأنماط الاقتصادية ، ومنازعات اليوم العمالية تقع خارج نظام المنازعات المعروف كما أنها تتعدى مقدرة النقابات على حلها ، ولم يظهر حتى الآن نظام أو مؤسسة قوية باستطاعتها أن تلبى هذه الحاجات الجديدة وتحل محل النقابات التقليدية . وقد يكون النظام الجديد المطلوب لحل المنازعات متأسسا على أفكار ومبادىء تختلف تماما عن الأفكار التى تقوم عليها أسس حل المنازعات العمالية الحالى ، وليس واضحا تماما ما اذا كان نظام الادارة باستطاعته أن يساير حاجات المجتمع العصرى ولكن لو أن الاسلوب الجديد المعالجة لا يملك سوى تخفيف حدة الخلاف باللجوء الى المحاكم الخاصة ، فان النتيجة لن تكون أكثر من وضع نبيذ جديد فى قارورات قديمة . وقد طبق نظام اسكندناوه فى العلاقات الصناعية كبديل للمحاكم فى كثير من بلاد الغرب . ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية كما ان اشراك العمال فى الادارة أصبح سائدا كبديل آخر أو على الأقل كعامل مساعد لحل المشكلة وخاصة فى أوربا الغربية .

وهذا الاشراك أتى نتيجة للاعتقاد بمدى قصور النظام الحالى فى بلدان أوربا . وكذلك لأن النقابات فى الواقع لاتمثل الا أقلية من قوة العمل وأتى أيضا ، لأن المنازعات اليوم تقوم هى والمساومات الى حد كبير — بسبب قضايا اقتصادية . وقد تقبلت كثير من البلاد الأوربية النظام الالمانى باشراك العمال وبعضويتهم فى مجالس الادارة اعتقادا منها ان مثل هذا الاجراء يعتبر اعترافا بالمصالح المشتركة بين العمال والادارة على خلاف ما كان قائما قبلا ، من أن المشكلات تكون فردية أو تكون واقعة داخل المصنع ذاته .

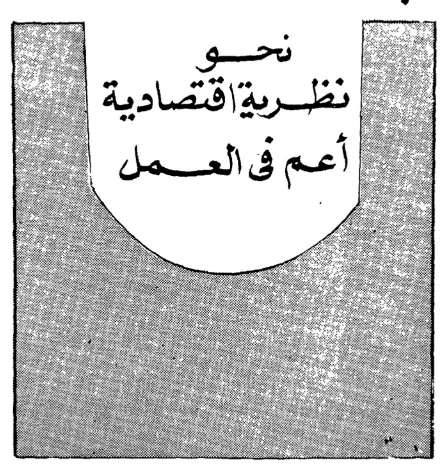
وبعد بحث دقيق للتغييرات التى طرأت أخيرا فى البلاد الغربية نجد أن الوضع فى البلاد الاخرى غير الغربية أخذ يبدو متفائلا ، وخاصة ان هذه البلاد لاتعانى كثيرا من نواحى النقص التى يعانى منها النظام الغربى التقليدى فأولا : لايوجد بها حد فاصل بين المساومة الجماعية والمساومة الفردية ، ولا بين النزاعات الجماعية والنزاعات الفردية ولا بين منازعات المصالح ومنازعات الحقوق ، وكل هذا يسمح بكثير من المرونة بعيدا عن تزمت النظام الغربى الناجم عن اختلاف القنوات والوسائل . والمحاكم كثيرا ما تقوم بدور الوسيط ، كما أن الوسطاء كثيرا ما يقومون بدور منفذى القانون . وبسبب غياب الحد الفاصل بين نزاع المصلحة ونزاع الحق نجد أن المحاكم فى هذه

البلاد تستطيع أن تحل النزاع اذا ما أخذت في الاعتبار مستقبل العلاقات الصناعية . وبدون أن تجد نفسها مقيدة بأنماط قانونية جامدة ، بل باستخدام أنماط اجتماعية أكثر مرونة ، مثل تلك التى ذكرها فولك شميدث وأطلق عليها لفظ الادارة • وفى الوقت ذاته نجد أن التصالح قد يقدم مقام السبيل التقليدى فى فض أى نزاع ، وهو سبيل قريب جدا الى احتياجات المجتمع ، وهذه السبل التقليدية تهتم كثيرا بالنواحى الحضارية والانسانية لأى مجتمع عند نظرها للنزاع أكثر مما يحدث فى المجتمعات الغربية ، كما ان هذه السبل بعيدا كل البعد عن الاستقلال الذاتى الذى أصبح اليوم عقبة كئود أمام الحكومات الغربية كلما حاولت استنباط وسائل جديدة للصالح العام •

وثمة نقطة أخرى وهى فى الواقع تخرج عن نطاق هذا المقال ولكنها فى الوقت ذاته هامة جدا فى المقارنة بين بلاد الغرب وغيرها من البلاد وهى أن النقابات فى البلاد غير الغربية كثيرا ما تكون قريبة جدا من المصانع ، وفى معظم البلاد النامية ، اذا استثنينا بعض النقابات بها التى تقوم بدور سياسى ولا تعمل فى الواقع لتحسين حال العمل والتى تعتبر الى حد بعيد مؤسسات حكومية ، فى معظم هذه البلاد نجد النقابات تعمل داخل المصانع ذاتها وفى بعض بلاد آسيا وأفريقيا ، اذا استثنينا اليابان نجد النقابات متحررة الى حد بعيد من المشكلات التى تعانى منها فى بعض بلاد أوربا •

وازاء كل ما تقدم يمكن القول ان المشكلات التى تواجه البلاد غير الغربية فى ميدان العمل لاترجع الى سوء النظام والاجراءات ، بل انها فى الواقع نتيجة لمسلك المعنيين بالامر ، كالنقابات والحكومات والادارة وهذا المسلك يقول انه تاريخيا كان السبب فى التصنيع ذاته هو بلاد أوروبا العربية ولذا فان نظم العلاقات الصناعية نظم مستوردة من الغرب فاذا فشلت هذه النظم فالسبب يرجع الى الغرب ، واذا لم يكن التقليد كاملا فالواجب أن تكثف الجهود لزيادة التقليد ، ولا يحاول أحد أن يرجع الفشل الى النظام القائم أبدا ، بينما الواقع ان هذه البلاد كثيرا ما تنسى حضارتها التقليدية وما تحمله من معان جيدة تصلح للتطبيق • وكل ما يحتاجه العالم اليوم هو استنباط وسيلة جديدة لحل مشاكل كل بلد على حدة تبعا لمشاكله وتبعا لحضارته •

# أبعاد اقتصادية




ظل علم الاقتصاد يفخر ـ لأمد طويل ـ بأنه أكثر العلوم الاجتماعية كافة التزاما بالطابع العلمى وهذا الزعم تعززه جائزة نوبل السنوية التى لا تمنح لأى علم اجتماعى آخر . الا أنه فى الوقت نفسه زاد الكثيرون من قادة الاقتصاديين من شكوكهم حول منهجية علمهم . وبوجه خاص يقوم نيكولاس جورجسكو ـ رويجن وهو من مؤسسى الاقتصاد الرياضى الحديث ، بقيادة حركة ضد مايتسم به علم الاقتصاد الحديث من طابع آلى ومجرد وخال من الحياة ( جورجسكورويجين ، ١٩٦٦ ، ١٩٧١ ) . واتبع أمثال هذه الخطوط كتاب آخرون مثل عزرا ميشان ( ١٩٧٧ ) وتيبور سكيتوفسكى ( ١٩٧٦ ) وجونار ميروال ( ١٩٧٢ ) . ويدور الكثير من هذه الثورة حول محاولة اعادة تركيز العلم الاقتصادى على البشر بدلا من تركيزه على السلع التى يتجر بها ذلك التجريد الخالى من الحياة ونعنى به « الانسان الاقتصادى » . .

وفى محاولة لتوفير اطار جديد لدراسة نقدية للعلم واعادة انشائه يمكن الاستفادة كثيرا بالاستناد الى المعرفة بالطبيعة البشرية والشخصية ، مثل المعرفة التى اكتسبها علم النفس الانسانى ، وخاصة العمل الذى قام به المغفور له العالم النفسانى

الكاتب : مارك ا . لوتز

استاذ مشارك فى علم الاقتصاد بجامعة مين • واشترك مع ك• لوكس فى وضع كتاب «التحدى من جانب علم الاقتصاد» ( ١٩٧٩ ) •

المترجم : د. راشد البراوى

استاذ مساعد فى كلية التجارة بجامعة القاهرة سابقا • عين عضوامتفرغا بالمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا بالادارة ، له مؤلفات عدة •

---

الأمريكى ابراهام مسلو Maslow ( ١٩٧٠ ) • فى هذا المفهوم توصف الطبيعة البشرية فى ضوء الحاجات البشريه الأساسية التى ترتب ترتيبا هرميا • ليست فكرة التدرج الهرمى للحاجات بالفكرة الجديدة على الاطلاق ، فهى فى تدم كتاب « الجمهورية » لأفلاطون ، واعترفت بها فى وقت أقرب عهدا جورجسكو ـ رويجين كارل بخر وألفرد مارشال ، واعترف بها فى وقت أقرب عهدا جورجسكو ـ رويجين ( ١٩٥٤ ) • من حيث الجوهر لاحظ مسلو أن الكائن البشرى يحتاج أولا وقبل كل شىء الى الماء والطعام والمأوى والجنس ، وهذه تمثل الحاجات الفسيولوجية • فاذا لم يتم تلبية هذه الحاجات فان الانسان يعيش بالتأكيد على الخبز وحده ! ومع كل ، فبعد اشباع هذه الحاجات يحتاج الكائن الى الأمن والأمان • وبمجرد تحقيق الاشباع الكافى لها فان الناس تحركهم متطلبات أرقى هى الحاجات الاجتماعية الناتجة عن الانتماء والتقدير الصادق • وأخيرا ، وباعتبارها آخر الحاجات ( وأرقاها ) يجاهد الكائن من أجل مادعاه « تحقيق الذات » وهو اصطلاح يرادف التفرد والشخصية والصحة النفسية فضلا عن الحد الأقصى من الرفاهية • وهذا العنصر الرئيسى من عناصر هذه الرؤية للطبيعة البشرية ، يكمن فى ديناميتها الفطرية ، أعنى فى اتجاه

نموها فضلا عن الضوء الذى نلقيه على مسألة الدوافع · من المنظور السيكولوجى فان الأمن الحقيقى هو مفتاح النمو ، وبدونه يميل الناس الى أن تثبت أقدامهم عند أدنى مستوى من الدوافع ويستجيبون أساسا الى الحوافز المادية · ويلاحظ من جهة أخرى أن البشر الآمنين يفقدون الاهتمام « بحرب الغابة » وبدلا من ذلك يسعون جاهدين فى اشباع الحاجات الاجتماعية وهى المستوى التالى فى الترتيب الهرمى · ولا يمكن أن نتوقع من شخص أن يصبح أكثر فأكثر استجابة للدوافع الشخصية ، أو لما هو مشابه لها ، فى متناول عمل من أجل ما ينطوى عليه من مكافآت حقيقية تتمثل فى العدل والجمال والصدق وحب البشر ··· الخ ·· وعلى خلاف الحوافز المادية والاجتماعية فالدافع هنا من النوع المعنوى ·

فى كتابنا حديث العهد ( لوتز ولوكس ، ١٩٧٩ ) بينا أن علم الاقتصاد الحديث ليس بهذا القدر من الخطأ ، ولكن الأحرى أنه يصف الحالة المحدودة والخاصة التى يعيش فيها أولئك الذين رسخت أقدامهم فى المجال المادى بسبب افتقارهم الى الأمن المناسب · وسمح لنا علم النفس ـ عند مسلو ـ بتصميم هذه الرؤية لتشمل المجال الاجتماعى والمعنوى أيضا · وعلى وجه الخصوص ، فان الفرع المعيارى من العلم والمعروف عموما باسم « اقتصاد الرفاهية » يمكن تفسيره الآن فى ضوء المؤسسات التى تجعل النشاط الاقتصادى فى حدود الامكان والتى تساعد على نمو الانسان وخيره · وفى اطار هذا السياق فان تنظيم العمل ونوعيته يصبحان على الفور ذوى أهمية جوهرية · وليس مما يدعو الى الدهشة أن مناقشة نوعية العمل هى موضوع كانت له الصدارة أيضا عند المتقدمين من علماء الاقتصاد السياسى الذين كانوا يركزون على رفاهية الانسان ، ومنهم جون رسكن ( ١٨٨٨ ) وريتشارد تونى ( ١٩٢٠ ) وبوجه خاص جون هوبسون ( ١٩٤٩ ) وكذلك أ · ف · شوماخر ( ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ ) فى عهد أقرب ·

فى هذا المقال نركز على مشكلة العمل · فنبدأ بتوضيح الطابع الخاص الذى يتسم به علم الاقتصاد التقليدى داخل الاطار الأشمل وهو اطار علم الاقتصاد المتعلق بالبشر · ثم نأخذ بعد ذلك فى بحث بعض تطبيقات النظرية ذات الطابع العام ، وهذا فضلا عن بعض ما تنطوى عليه من معان اجتماعية واقتصادية ·

## العمل فى علم الاقتصاد :

حتى يتسنى لنا مناقشة مركز العمل فى علم الاقتصاد الحديث فان مما يساعدنا فى هذا أن نبدأ بملاحظة المفهوم بوجه عام من الفكرة · يصف قاموس وبستر العمل بأنه « بذل النشاط الجسمانى والذهنى الموجه نحو غرض أو غاية ما » ، ومن المهم أن نلاحظ التأكيد الذى يضعه هذا التعريف على العمل باعتباره وسيلة الدافع عليها غاية ما · وبصفته هذه تمييزه عن اللهو والأنشطة الأخرى التى لا تمثل العمل ، ومنها

الرقص وألعاب الرياضة أو حتى التأمل . فعلى خلاف العمل تميل هذه الأنشطة الى أن ممارستها باعتبارها عملية تلقائية سارة فى ذاتها بدلا من أن تكون أداتية (١) . وبالنسبة الى الأغراض التى نتوخاها فالذى يهمنا هنا هو انه فى الامكان اجراء تفرقة شكلية بين العمل واللهو . وفى الوقت نفسه نفهم أنه من وجهة النظر الكلية ليس من اللازم أن يختلف الاثنان . فالعمل يمكن أن يصبح لهوا ، والعكس بالعكس . والحق . ان التحدى النهائى من جانب العلم الاجتماعى أن يوصى باطار تنظيمى يخلق مثل هذا التكافؤ .. وبرغم أن هذا يقع خارج نطاق هذا المقال ، نأمل أن نبين الطريق نحو مثل هذا الهدف بعد أن نقترح نظرية أعم فى العمل . لكن ، نحتاج أولا الى مناقشة مكان العمل فى علم الاقتصاد النمطى ( أو التقليدى ) .

## النظرة التقليدية

عندما يتحدث الاقتصاديون عن العمل فانهم ، بعامة ، يستخدمون المصطلح على أنه مرادف « الوظيفة » أو « الاستخدام » حتى وان كان المعترف به بوجه عام أن النشاط غير السوقى من قبيل شغل المنزل ، يشكل عملا أيضا . وحتى يتسنى فهم هذا المعنى على نحو شكلى أكثر ، نقدم التعريف المختصر التالى للعمل فى علم الاقتصاد : « العمل نشاط بشرى يوفر الوسائل المادية للبقاء على قيد الحياة وللتمتع بالحياة » ، وبعبارة « الوسائل المادية » نقصد من الناحية الرمزية أو المثالية ، الأجور والمرتبات أو النقود بصفة أعم ، ولكنها يمكن أن تشمل المدفوعات العينية أيضا مثل السلع والخدمات التى يتم الحصول عليها فى المقابل غير النقدى للعمل . وهذا التعريف سوف يجعل فى مستطاعنا بيان طابع « الحالة الخاصة » الذى يتسم به النظام . ولكن قبل بيان القيد الحقيقى الذى تفرضه وجهة النظر المحافظة هذه سوف يساعدنا أن نلقى عليه نظرة أعمق .

ولا ريب فى أن الاهتمام الأساسى بالعمل فى علم الاقتصاد كان يدور حول دوره كأحد عوامل الانتاج وعلى قدم المساواة مع الأرض والسلع الرأسمالية ( الآلات ، المخصبات ، الخ ) . فالعمل استثمار بقصد انتاج السلع والخدمات (٢) . وعلى وجه التخصيص فالعمل مورد يملكه العامل ويمكن بيعه أو المتاجرة به اذا بدا ثمنه ( معدل الأجر ، الخ ) عاليا بالدرجة الكافية . والقرار بأداء العمل قرار اختيارى تماما ، على الأقل فى مجتمع لا يقوم على الرق . فالحساب الفردى عن التكلفة والمنفعة يرشد الناس فى اتخاذ قرار بالعمل ، كما يسترشدون به فى طبيعة الحرفة التى يزاولونها ، وفى ساعات العمل ومكانه .

يمكن تلخيص جوهر رؤية رجل الاقتصاد على النحو التالى : لكل فرد هبة من فراغ أو « عدم العمل »(٣) قدرها ٢٤ ساعة فى اليوم ، وينظر الى هذا الفراغ على أنه « من الطيبات » أى منفعة بمعنى أنها سلعة « يفضل فيها الأكثر على الأقل » . وفضلا من ذلك فهذا الفراغ سلعة « عادية » بدلا من أن تكون سلعة من طبقة دنيا :

بمعنى أنه كلما زاد الناس غنى فضلوا المزيد منها . هذا فى جوهره المدخل العام الذى أخذ به ولراس Walras اذ يركز على منقصـــة الفـــراغ . ومن قبله آثر جوسن Gossen وجيفونز التركيز على كل منهما باعتبارهما من المساوىء . وأكمل التحاليل التى تربط بين المنهجين قام به الاقتصادى الامريكى س . ن . باتن Patten ( أنظر جورجسكو – رويجن ، ١٩٦٨ ) الذى كان موضع الاهمال . والواضـــح أن العمل هو نقيض كل ذلك . انه « مضرة » ، يفضل الأقل منها على الاكثر ، واذا تساوت الأشياء الأخرى ، فهى مضرة بوجه خاص بالنسبة الى الفقراء . ويمـــكن القول بأن رجل الاقتصاد يصف موقفا يكون فيه كل العمل كدا ومشقة وان تفاوتت الدرجات .

ويثور السؤال : لماذا يعمـل الناس . أو لماذا يبادلون الفراغ الطيب بالعمـــل السيء ؟ بالطبع الجواب ببساطة هو أن سلع الاستهلاك التى لا يمكن الحصول عليها الا عن طريق الدخل الناتج عن الكدح ، قد توفر من المنفعة أكثر مما توفر من الفراغ . ومادام هذا يصح فسوف يجد الناس أن من صـالحهم أن يعملوا . وبعبارة أخـــرى نقول : ان الحاجة الى المال ( لشراء السلع الاستهلاكيـــة ) هى التى تحث على بـــذل مجهود العمل .

منذ قرن أو قرنين مضيا كان مجرد البقاء على قيد الحياة هو الذى يملى معظم القرار الذى يتخذه الناس بالعمل ، بينما اليوم ، وعلى الاقل فى أكثر الاقتصاديات تقدما فى التصنيع ، فان الذى يدفع معظم الناس الى العمل هو أنواع الحاجات التى يمكن أن يلبيها المال (٤) . ولكن فى كلتا الحالتين تـكمن وراء العمـــل الرغبة فى الحصول على السلع المادية ، وهذا يستتبع أن قرار مزاولة العمل له دوافعه ويمكن التحكم فيه . فبرفع معدل الأجر مثلا ، يصبح الفراغ أكثر تكلفة على أساس « التكافة البديلة » أى التنازل عن السلع الاستهلاكية . فاذا ظلت العوامل المناسبة على ما هى عليه يكون رد الفعل من جانب الناس مبادلة الفراغ . بالمزيد من العمل . وبالمنطق ذاته يمكن أن نبين أن أسهل طريقة لرشوة العمال كى يقدموا المزيد من ساعات العمل ، هى تقديم المكافآت لهم عن العمل الاضافى ( ريس Rees ، ١٩٧٣ ) .

اذا كان هذا هو السياق الأساسى فانه يستتبع مباشرة أن « اقتصاد الرفاهية » ليست به حاجة الى الاهتمام بنوعية أو صفة العمل . فتوصف الكفاءة بأنها انتاج أكبر كمية من السلع المطلوبة بأقل جهد ممكن . وتتوافر للعـامل دائما فرصـــة مبادلة الفراغ بالعمل اذا رأى أو رأت أن هذا من صالحهما . وفى النهاية ترتبط الرفاهيـــة بالحد الأقصى من انتاج السلع بما فيها الفراغ . ولدى رجل الاقتصاد ترسانة تحليلية كاملة كى يبين أنه فى ظل نظام من العمل التنافسى ، فان اعتماد سوق المنتجات على جهاز المصلحة الذاتية ، سوف يزيد من رفاهية العمال بوصفهم من المستهلكين (٥) .

وجهة نظر كهذه تفسر العمل على أنه ضرورة مادية فحسب أو رغبة فى الحصول على المال ، تناسب بشكل مريح متاهة المعادلات الرياضية التى يفترض فيها أنها تصوّر

الظواهر الاقتصادية التى نلاحظها فى السوق · وليس مما يثير الدهشة أن هذا النوع من المنظور النظرى نشأ على أيدى أوائل الدعاة الى علم اقتصـــاد مجرد أو رياضى أو « علمى بحت » ·

وأخيرا ، يستحق الأمر أيضا ، أن نلاحظ أن هذه النظرة التقليدية الى العمـــل كانت بالتأكيد سليمة من الناحية التاريخية ، اذ تصف بصورة طيبة تماما العمـــل بالمصانع فى النصف الأول من القرن التاسع عشر فى بريطانيا حيث كان الكثيرون من العمال يكدحون بالفعل فى نضالهم من أجل البقاء على قيد الحياة ·

## منظور أوســـع

فى النظم الاقتصادية المتقدمة القائمة اليوم تتم بصفة أســاسية تلبية حاجات معظم الناس « الفسيكولوجية » وهى الغذاء والكساء والمسكن · فالعصا التى يمثلها الحرمان المادى الواضح للعيان أصبحت الآن الجزرة لتحقيق المزيد من اشباع الحاجات· وحتى يتسنى توسيع نطاق النظرية الاقتصادية بالاعتراف بهذه الحقيقة الاساسية عن التقدم المادى ، وحتى تجعلها أكثر تمشيا مع النظريات الحديثة فى الصحة النفسية ، نقترح التعريف التالى للعمل وهو : العمل نشاط بشرى يوفر وسائل البقاء والاستمتاع بالحياة · وبالمقارنة مع التعريف الاقتصادى التقليدى الذى سلف ايراده ، فان التغيير الوحيد يشمل استبعاد كلمة « المادية » · وبعبارة أخرى نعتبر أن العمـــل لا يوفر الوسائل المادية فحسب · ولكنه يهيء الوسائل الاجتماعية والمعنوية الحقيقيـة التى ينطوى عليها الاستمتاع بالحياة · الا أن حذف كلمة « المادية » نتيجة نظرية عميقة : لم يعد نشاط العمل استثمارا فحسب ، وانما هو منتج أيضا (٦) · فيجرى النظر الى العاملين على أنهم يملكون امكانية اشباع حاجاتهم الاجتماعية وكذلك أسمى حاجاتهم فيما يتعلق بتحقيق الذات والقدرة الابداعية مباشرة على الوظيفـة أو الحـــرفة التى يزاولونها · أما أن العمل « طيب » أو سيء فيتوقف الآن على صفته وحسب ، أى على ما اذا كان عملا طيبا أو رديئا · فبدلا من أن يكون مجرد مورد مماثل للأرض أو رأس المال لأغراض الانتاج ، يبرز العمل الآن باعتباره من المعالم المهمة الى درجة عالية بالنسبة الى نمو الشخصية والى قيام « مجتمع صحيح البنية » اذا استخدمنا تعبير اريك فروم ·

ويوحى علم النفس الحديث وبقوة بأن الناس يحتاجون الى العمـــل بمثـل ما يحتاجون الى النوم أو الغذاء · من الطبيعى أن تكون الأولوية للغذاء والنوم ، ومادام لا يتم اشباع هذه الحاجات الفسيولوجية يكون الفراغ والاستهلاك سـلعا « مادية » فى الواقع · ولكن بعد أن نضمن الغذاء والنوم والمأوى فضلا عن الملبس ، يتعين النظر الى العمل فى منظور جديد · انه يبدأ الآن فى أن يكتسب معنى — أو قيمة فى ضوء اعتبارات الحاجة الاجتماعية · والنتيجة لا يعود الفراغ فى حد ذاته يختلف عن العمل فى كونه سلعة · فى الحقيقة يمكن أن يصبح الفراغ سلعة من مرتبة دنيا · أو حتى

سلعة رديئة ، أى اذا كان سلعة ، يكون هناك تأثير بالغ على الرسوم البيانية التقليدية التى تخطط الدخل على المحور الرأسى والفراغ على المحور الأفقى • لا تعود ماتعرف باسم « منحنيات السواء » بين الدخل ( على المحور الرأسى ) والفراغ ( على المحور الأفقى ) تتخذ الشكل المحدب التقليدى أى الشكل المائل الى أسفل • وبدلا من ذلك اذا كان الفراغ ينظر اليه على أنه سلعة « رديئة » ( أو أسوأ من العمل ) ، فعندئذ تميل هذه المنحنيات الى أعلى (٧) • والنتيجة أنه بمجرد أن تخرج على التحليل التقليدى ، لا يعود الأمر يستتبع أنه عند ما يضمن الناس حدا أدنى من الدخل ، فان الذين دخلهم دون هذا الحد الأدنى أو حتى يرتفع دخلهم فوقه ، سوف يفضلون الكسل على العمل • انهم لا يفعلون هذا الا بالنسبة الى العمل الخالى من المعنى ، حيث لا يعتد بالعوامل الاجتماعية والمعنوية •

ان الاعتراف بأن العمل يمكن أن يكون سلعة أيضا ، لا يتحدى البيانات عن السياسة والمستمدة من النظرية التقليدية فحسب ، ولكنه يلقى المزيد من الضوء على المسائل المتعلقة بالدوافع والكفاءة أيضا •

أولا يمكن أن يكون الدافع على العمل اجتماعيا بدلا من أن يكون ماديا • والحقيقة أن الوسط الاجتماعى الذى يتم فيه أداء العمل ، هو الذى يكسبه معنى أو قيمة • فالنشاط الذى يبذل باعتبار أنه شغل فظيع ومنهك للقوى فى محتوى اجتماعى ما ( مثل تحريك صخرة كبيرة فى معسكر للمسجونين ) قد يتحول الى عمل أقل مشقة وارهاقا بكثير اذا بذل فى وسط اجتماعى مختلف ( كبناء مسكن لصديق طيب ) • وبالمثل فان مهمة خالية من المعنى مثل قيادة أوتوبيس ملىء بالغرباء ينقلهم الى مقار أعمالهم أو الى حيث يشترون حاجياتهم ، هذا العمل يمكن أن يتخذ معنى جديدا مفاجئا فى حالة قيادة أوتوبيس ملىء بأطفال معوقين يقلهم الى حفل رياضى • فى الحالة الأولى يمكن أن تكون قيادة الأوتوبيس عملا مضجرا ، بينما يكون مبعث متعة فى الحالة الثانية ه وفى كلتا الحالتين يمكن أن نقول ان الوسط الاجتماعى الذى له معنى ، انما يجعل العمل « أسهل » أى أنه يقلل الطاقة التى تحتاج اليها المهمة ، أو أنه يوفر دافعا اضافيا للعامل ( كأن يزيد مثلا مقدار الطاقة المتاحة لأداء المهمة ) • الذى له أهمية هنا هو أن وجود الوسط الاجتماعى المناسب يساعد بالفعل على أداء العمل ، أى أنه يكون عاملا ( معنويا ) من عوامل الانتاج ، وذلك اذا استخدمنا لغة علماء الاقتصاد • ولكنه عامل من عوامل الاستمتاع بالحياة أيضا • فلو استطاع العامل اشباع حاجاته الحيوية من الصداقة والاحترام ، فى عملية العمل ، لزادت بشكل مباشر رفاهية البشر •

والمنطق ذاته ينطبق على المحتوى المعنوى للعمل أيضا • فعندما نعمل شيئا ليس فقط بسبب ما « يوفره من جزاء » فى صورة نقود وتقدير اجتماعى ، ولكن لأنه يشعر

أنه على حق ، فعندئذ نتحرك بدافع ذاتى ومرة أخرى ففى مثل هـــذا الموقف تزيـد الانتاجية فى الوقت نفسه الذى تزيد فيه الرفاهية البشرية ٠

لسنا بحاجة الى القول بأن هذا النوع من الكفاءة يفوت تماما النظرية الاقتصادية النمطية لسبب بسيط هو أن طبيعته الذرية تنكر أهمية أى محتوى أو سياق ٠ سواء كان اجتماعيا أو معنويا (٨) ٠ والخطأ الممثل فى هذا الاغفال ، يكون خطيرا بوجـــه خاص اذا نظرنا الى مجرد قدر الوقت التى نمضيه فى العمل فى حياتنا ٠ ان الخسارة فى الرفاهية والناتجة من تجاهل امكانية العمل النوعية ، يحتمل أن تكون من الكبر بحيث يبطل ذلك الصرح بأسره من الاقتصاد المعيارى ويبطل معه ما يستمد منه من توصيات تتعلق بالسياسة ٠ وهذا الخطأ يميل الى أن يتجلى بشكل حاسم فى الوصفات التقليدية عن التكنولوجيا ٠ لم يكن هناك اهتمـــام بالتفـــكير فى التكنولوجيـات « المتوسطة » أو « المناسبة » الا فى الأزمنة الحديثة العهد ، ونعنى بهذا التكنولوجيـا التى تزيد الى الحد الأقصى من اشباع الحاجات البشرية الأســاسية بدلا من مجرد اشباع الاحتياجات المادية أو الأهواء بغض النظر عن الابعاد الانسانية الارقى ٠

سوف نوجه فى القسم التالى اهتماما اضافيا الى اقتصـــاد الرفاهية البشرية والمتعلق بالعمل ٠ ولكن لنبدأ أولا بتقديم بعض بيانات تجريبية لتأييد الكثير مما قلناه حتى الآن ( أنظر الجدول رقم « ١ » ) ٠

**الجدول ( ١ ) : العمل والرفاهية فى الولايات المتحدة**

**١٩٧١ — ٧٢ (١)**

| البيان | | العامل اليدوى ( ٪ ) | الموظف الكتابى ( ٪ ) |
|---|---|---|---|
| هل توافق أو لا توافق على القول : | أوافق | ٥٠ | ٢٢ |
| « العمل مجرد طريقة لكسب المال » ؟ | لا أوافق | ٤٨ | ٧٧ |
| لو أتيح لك من المال ما يكفى كى تعيش | نعم | ٨٢ | ٨٥ |
| فى راحة ورخاء بقية حياتك ، فهل تواصل العمل ؟ | لا | ١٨ | ١٤ |
| هل توافق أو لا توافق على القول : | أوافق | ٣٤ | ٤٠ |
| مرتبطة بعملى » ؟ | لا أوافق | ٦٦ | ٦٠ |
| « اهتماماتى الرئيسية فى الحياة | | | |

( أ ) العينة تشمل ٥٧٤ أسرة فى بلتيموز ودترويت ويشـــتغل ذكورها الكبـــار وزوجاتهم وأطفالهم دون سن العاشرة فى وقت اجراء البحث ٠ كان أكثر من

٩٠ فى المائة من الأزواج ( الزوج والزوجة ) الذين تم اللقاء بهم ، أقل من ٤٠ سنة من العمر • Source : Institute for Social Research, University J. Vanek gan, Ann Arbar. See Strumpel (1976).

(ب) ستررمبل B. Strumpel ( ١٩٧٦ ) ، ويمثـــل اتجاهات عينة كبيرة من العمال اليدويين والكتابيين فى الولايات المتحدة فى أوائل السبعينيات من القرن الحالى • وتدل النتائج التى أسفر عنها المسح ، على أهمية العمـل بخلاف الحاجة الى المال ، وخواصه فى صفوف العمال من ذوى الياقات البيضاء •

وهذه النتائج تؤكد طائفة من الأســئلة من المسح نفسه • مثال ذلك أنه عند السؤال عن أفضـل مزايا الشغله أو الوظيفة وضعت كلتا المجموعتين من العمال المزيد من الفراغ ( أى ساعات العمل الأولى فى أقل المراتب أهمية بينما كانت الناحية التى حظيت بأكثر قدر من التفضيل هى الاحساس بالانجاز بالنسبة الى المستخدمين الذين يزاولون الأعمال الكتابية ، والدخل المنتظم بالنسبة الى أمثالهم من العمال الصناعيين اليدويين ( أنظر ستروميل ، ١٩٧٦ ) •

كل هذا يجب ألا يسبب دهشة كبيرة لأى شخص يعمل ، بل لأنشط الاقتصاديين المحترفين لو فكروا فى موقفهم المهنى •

وعلاوة على هذا ، فان النتائج التى أسفرت عنها تجربة واسـعة النطـاق عن الحوافز أجـريت فى نيوجرسى فى الفترة الممتدة من عام ١٩٦٨ الى عام ١٩٧٢ فى الولايات المتحدة ، تقول ان هذه النتائج لا يمكن التوفيق بسهولة بينها وبين التخمين بأن الناس يعملون من أجـل المال فقط • وفى تلخيص الادلة وجـد ألبرت وليس وهارولد واتس ( ١٩٧٥ ) أن « الانماط التى وجدناها لاستجابة العرض من الأيدى العاملة ليست بالوضوح الذى كنا نتوقعه » ، وينهيان كلا منهما بملاحظة أن « عبء البرهان يبدو الآن أنه واقع على عاتق الذين يؤكدون أن برامج المحافظة على الدخول للأسرات فى حالتها الأصلية ، سوف تكون لها آثار كبيرة جدا على مورد العمل » •

وباختصار نقول ان طبيعة « الحالة الخاصـة » مما تتحـدث عنه النظـرية الاقتصادية التقليدية ، يجب أن تكون واضحة ، الانسان كعامل هو شخص مادى • والعمل فى حد ذاته والخالى من المعنى والقيمة ، هو مجرد وسيلة مادية للحصـول على مجموعة اختيارية من السلع الاستهلاكية والفراغ • وعلى غرار رأس المال فالعمل مجرد تكلفة يجب التقليل منها الى أدنى حـد ، وفى اليوتوبيا التى يتحدث عنهـا الكلاسيكيون المحدثون لن يكون هناك عمل على الاطلاق • مثل هذا المفهوم عن العمل ليس خاطئا كثيرا بقدر ما هو محدود جدا • وعلاوة على ذلك ليس من الصحيح فحسب من الناحية التاريخية أن الكثير من العمل بالمصانع كان يؤدى فى مثل هذا السياق ، فحتى اليوم يبدو أن هذه النظرية تصف عددا له شأنه من العمال وصفا طيبا • الا أن قصر التحليل الاقتصادى على المستوى المادى معناه الايحاء بأن السعر وراء دخل يزداد باستمرار أو وراء الفراغ ، هو طبيعة بشرية ان لم يكن حتى سلوكا « عاقلا » • فى

عملية السياسة تقدم دعاوى مبنية على مثل هذا المفهوم عن الطبيعة البشرية ، وهنا كانت النظرية الاقتصادية تميل - عن غير وعى - الى تأييد ومناصرة أنظمة ومؤسسات كانت تسيء الى رفاهية الانسان فضلا عن انتاجية العمل ·

فى نظرية أعم فى العمل . فان منظور الاقتصادى التقليدى يصف عالما معيبا يحصر العمال فيه على مستوى الشخصية المادى · فى منظور سيكولوجى يمكن أن يحدث هذا حيث تحول المؤسسات الاجتماعية والاقتصاديه دون نمو الشخصية ، وهنا يتعين علينا أن نحو بالّلائمة على حاجة الى الأمن لم تتحقق ، وهى الباب المؤدى الى مستوى عال من اشباع الحاجات ودوافعها · فقد وضح أن القلق الذى تنميه البطالة وعمليات فصل العمال ، كان الموضوع الرئيسى الذى يشغل بال العمال اليدويين فى الولايات المتحدة · ( أنظر مسترمبل ، ١٩٧٦ ) · فاذا كان على علم الاقتصاد باعتباره من العلوم الاجتماعية ، أن يسهم فى الرفاهية الاجتماعية فلا يمكن أن يسعه تجاهل مثل هذه العوامل التى هى موضع الملاحظه وعلى درجه عاليه من الأهمية · وبدلا من هذا ينبغى أن يحاول التوصية بتغييرات فى النظم أو المؤسسات تنمى الرفاهية البشرية · وتقديم معالم مثل هذا المنهج الأشمل هو ما سوف نتجه اليه ·

## الرفاهية البشرية والعمل

بمجرد أن نعترف أن العمل انتاج أيضا ( يشبع الصداقات والحاجات الأرقى مرتبة ) فى النظام الاقتصادى · يثور على الفور السؤال عن كيفية زيادة هذا الانتاج الى أقصى حد ، وهذا يؤدى بنا الى مشكلة نوعية العمل · ولما كان العرف قد جرى بادراج العمل فى نطاق علم الاقتصاد ، كذلك سوف ينطبق الشيء ذاته على التوصيات المتعلقة بالسياسة التى تهتم بنوعيته · وفى هذا القسم نقتصر على بيان مبادىء أولية الى حد كبير ، من منافع العمل ، بينما نستخلص مبادىء مجردة من الانشطة الاقتصادية المهمة والأخرى ، أى من الانتاج والاستهلاك ·

يمكن تلخيص الاعتبارات الرئيسية التى تتصل بنوعية العمل ، فى المبادىء الخمسة التالية · وتمشيا مع طبيعة التدرج الهرمى الذى تتصف به الحاجات البشرية ، يجب النظر اليها مع طبيعة التدرج الهرمى الذى تتصف به الحاجات هنا بالترتيب التنازلى باعتبار الأولوية ، من الأعلى الى الادنى :

**المبدأ الأول :** العمل فى حقيقة ذاته له قيمة بالنسبة الى كرامة الانسان الكاملة · فالبطالة لا تنطوى على تبديد فحسب وبالمعنى التقليدى عن المنتج الذى أصابه التبديد ، ولكن أيضا بالنسبة الى العامل البشرى الذى يتعرض للاتلاف والضعف ·

**المبدأ الثانى :** ينبغى أن يكون العمل مضمونا بقدر الامكان ، والذى نعنيه هنا هو

أنه الى جانب التهديد الذى تشكله البطالة ، فان العمل يجب أن يحتوى على قيود قوية على عمليات فصل العمال • وأمثال هذه الاساليب يمكن أن تتضمن مبلغا مناسبا من المال مقابل الفصل ، وتحريم العمل الاضافى بالنسبة الى الشركة التى يطرد العاملون منها ، وتقليل ساعات العمل مؤقتا بالنسبة الى كل فرد ، والاخطار مقدما فضلا عن الأنشطة المتعلقة باعادة التدريب وبالبحث عن وظائف ، وهذه الأنشطة تمولها الشركة •

**المبدأ الثالث :** يجب ألا يتعارض العمل مع اشباع حاجات العمل الاجتماعية • فأولا وقبل كل شىء ، يجب أن يتوافر للعاملين وقت كاف ليتصل بعضهم ببعض • ( فترات راحة يتوقفون خلالها عن العمل لتناول القهوة ، واستخدام التليفونات ، الخ ) ، فضلا عن الوقت للمسامرة • مثل هذه الاعتبارات يبدو أنها لا تتمشى مع روتين خطوط التجميع حيث سير العمل تمليه الآلات • من الناحية النظرية يجرى أداء العمل فيما يعرف باسم مجموعات العمل « التى تنعم بما يشبه الاستقلال الذاتى » وقد يتم تحديد تدفق الانتاج ومستوى الجزاء المادى ، عن طريق مجموعة صغيرة نسبيا من عمال متعاونين ، يتراوح عددهم ــ عادة ــ من خمسة الى عشرين (٩) •

**المبدأ الرابع :** ينبغى القيام بالعمل فى اطار ديموقراطية صناعية تقوم على أساس المشاركة • فى اطار من مثل هذا « التحديد المشترك » فحسب فى كافة القرارات التى تؤثر فى العمل ، من قبيل اغلاق المصنع ، وتقرير جداول العمل ، والاستثمار وعمليات الاندماج فى شركات أخرى ، تقول انه فى مثل هذا الاطار تتاح للعمال فرصة اشباع حاجاتهم من التقدير والكرامة •

**المبدأ الخامس :** يجب أن يكون فى العمل ما يحفز أكبر قدر من الخلق والابداع فى الوظيفة • اننا ندرك أن مثل هذا الشرط يكاد لا يتفق مع التكنولوجيا الحديثة ومع أى نوع من العمل بالمصانع • الا أن هذا لا يجب أن يحول دون ايراده باعتباره من أهداف العمل العليا •

كان فى الامكان ايراد مبدأ سادس ( وأخير ) يساوى بين العمل واللعب ، ولكن هذا يتجاوز مجالنا الحالى • الا أنه ما من شك وفى داخل اطار من مفهوم مسلو ، فان كل حديث عن تحويل العمل الى لعب لابد أن يكون أمرا خياليا الا اذا تحققت المبادىء الخمسة الأخرى أولا •

ومع كل ، لابد من كلمة أخيرة بالنسبة الى محتوى مبادئنا المعيارى • فحتى لو ذكرناها على أساس ما ينبغى أن يكون عليه العمل ، لقلنا أيضا انه طبقا لعلم النفس البشرى ، فسوف يريد العمال أنفسهم أن يكون على هذا النحو ، شريطة اشباع المبادىء السابقة • وكما سبق أن لاحظنا فان فى الامكان أن نلاحظ بسهولة أن العمال المعاصرين فى الولايات المتحدة يريدون العمل ويريدمعظمهم العمل المضمون • فقد

لوحظ أن العمال فى جمهورية ألمانيا الاتحادية والسويد والنرويج والأراضى الواطئة يطلبون المزيد • وبعبارة أخرى نقول ان هذه المعايير متمشية مع ، بل مستمدة من ، الحاجات المتدرجة الايجابية ( أو المشاهدة ) التى تصف الطبيعة البشرية •

## تجنيب العمل باعتبار أنه شيء خارجي

لقد استخدم مفهوم التجنيب والذى أدخله أصلا كارل ماركس فى علم الاقتصاد ، لتفسير كل نوع من المشكلات الاجتماعية . من انتشار الفاحشة حتى دولة الرفاهية • وسوف نستخدم المصطلح هنا بالمعنى التـالى : يشير التجنيب الى تلك المظـاهر التكنولوجية الراسخة الجذور من العمل التى تتعارض مع اشباع الحاجات الاجتماعية والعليا •

فى نظرية أعم • يجب النظر الى العمل على أنه استثمار وانتاج ـ فى آن واحد ـ استثمار ( من أجل الاستهلاك ) والانتاج ( لاشباع الحاجات الاجتماعية والمعنوية ) •

وعلى النقيض من هذا فالاقتصاد التقليدى الذى يقتصر على طبيعة أن العمـل الاستثمار ، يفترض حتما أن يكون كل العمل خاليا من المعنى وعديم القيمة فى ذاته • ولكن المشكلة لا تقف هنا ، فأبعاد العمل تميل الى تدمير الشخصية •

يمكن أن نرى أنه فى النظرية التقليدية التى تضـع تقديراتها وحسـاباتها باستخدام العمل كاستثمار فقط ( للانتاج والاستهلاك ) ، يوجد عنصر لا يسجل أو « خارجي » هو قيمة العمل الاجتماعية والمعنوية • وفى حالة استبعاد العمل فان هذا « الانتاج » الاضافى يعتبر من المتطور الانسانى ، سلبيا فى الواقع • فعلى غـرار التلوث البيئى ، يجب أن ينظر اليه على أنـه « تلوث ذهن العـامل » على حد تعبير شوماخر ( ١٩٧٧ ) الذى كان أول من وصفه • ان ابعاد العمل ، شأنه شأن تلوث الهواء أو الماء ، ينطوى على تكاليف يغفلها جهاز السوق عند توزيع الموارد فـكما أن المعتقد بوجه عام أن التعليم يبنى انتاجية العوامل ، كذلك يمكن النظر الى التجنيب أنه يحطم هذه الانتاجية ، أى يمكن معاملته على أنه تعليم سلبى •

اذا كان التجنيب افلاسا آخر للسوق ، أو عاملا خارجيا ، يصبح السؤال هو كيف نقضى على هذا الافلاس أى كيف « ندخل » التجنيب فى الحساب الذى تجريه الشركات لتقدير الكفاءة •

بينما يعترف الاقتصاديون بشرور التلوث ، فهم لا يوصون بالقضاء عليه كلية ، وانما يوصون فحسب بايجاد مستواه الأمثل • وهذا يشمل موازنة تـكلفة التلوث بالمنافع المترتبة عليها ( فى صورة المزيد من الانتاج والمنتجات ) • وبالمثل ، فان توسع نطاق النظرية كى تشمل تكاليف تلوث الذهن ، لا يحرم ـ كقضية مسـلمة ـ أية تكنولوجيا وأنظمة تعمل على الابعاد • وهنا أيضا ، يجب اجراء موازنة بين المزيد من الانتاج والاستهلاك والمزيد من اشباع الحاجات الذى يولده العمل (١١) •

اننا نوصى بعملية تتم فى الداخل وتعتمد على الذين تمسهم تكاليف التجنيب حتى يقوموا هم أنفسهم باجراء حسابات التكلفة والفائدة • وبعبارة أخرى نقول ان

الحل يدعو الى الادارة الذاتية التى يتولاها العمال أو الى تعاونيات المنتجين . وهنا تبدو الأهمية الخاصة التى نعلقها على العمل الرائد الذى استمد الالهام من تعاونية موندراجون الأسبانية الناجحة الذى قام به ج . فانك Vanek ( ١٩٧٣ ، ١٩٧٥ ) عن كيفية جعل التعاونيات تملك مقومات الحياة من الناحية الاقتصادية وأن تكون قادرة على المنافسة الى حد كبير .

ان اقتصادا يعمل بهذه الطريقة سوف يقطع شوطا بعيدا فى توفير الاشباع الأمثل لحاجات البشر .

**خاتمة**

من المسلم به أن هذا العرض الموجز - الى حد ما - يمكن أن يثير من الأسئلة أكثر مما يقدم من اجابات . ومع كل نأمل أن يكون فيه عون للعلماء الاجتماعيين الذين يجهلون المفهوم الضيق للعمل والسائد فى علم الاقتصاد التقليدى اليوم . ويمكن أن يساورنا الأمل أيضا فى أنه يشجع شباب الاقتصاديين فى جميع أنحاء العالم على أن ينضموا الى القوى الجديدة التى تسعى الى اعادة توجيه العلم نحو رفاهية الانسان بجعله أكثر شمولا و أكثر تعبيرا عن مذهب الكلية . وبوجه خاص نحن على اقتناع بأن هذا العلم الذى اتسع نطاقه ، يمكن أن يصبح اسهاما له شأنه نحو حل أكثر المشكلات الاقتصادية الحالية الحاحا ، وهى تحسين اشباع الحاجات الأساسية فى العالم الثالث .. وفى هذا السياق نقتصر على الاشارة الى مشكلات السياسة المتعلقة بالحوافز والتكنولوجيا وكلاهما مرتبط ارتباطا وثيقا بموضوع العمل .

فى حالة الحوافز يجب أن يكون واضحا أن الحوافز « الأدبية » لا يمكن أن نتوقع أن تؤدى دورها الا اذا ساد قدر كاف من الأمن فى صفوف العمال .

واختيار « تكنولوجيا مناسبة » يجب أن يدرك أنه أيا كانت التكنولوجيا . فيجب أولا وقبل كل شىء أن تكون متمشية مع التوظف الكامل « وعلاوة على ذلك يجب أن تعمل أية تكنولوجيا على تحسين نوعية حياة العمل وليس فقط نوعية حياة المستهلكين أو حتى السلع الرأسمالية : انهم قلة أولئك الفلاسفة الاجتماعيون الذين ألقوا ضوءا كثيرا على هذه المشكلة على نحو ما فعل المهاتما غاندى . فكتاباته الاجتماعية والاقتصادية التى عرضها بمثل هذه البلاغة ج . د سيتى J.D. Sethi ( ١٩٧٨ ) فى كتاب صدر حديثا ، هى أكثر أهمية اليوم منها فى أى وقت مضى . لم يعد فى وسعنا أن نتجاهلها . والخطوة المطلوبة هى تغيير صميم علم ينقل صورة مشكلة اقتصادية هى بطبيعتها ثابتة وآلية : تؤخذ حاجات الناس على أنها مستمدة من الخارج ولا تنمو أو تتطور فى تفاعلها مع المقاييس النظامية . ومن ثم فالمشكلة الاقتصادية فى زيادة الدخل حتى تتسنى تنمية سعادة الانسان . ولكن بدلا من هذا يجب أن تكون السؤال على النحو الآتى : اذا عرفنا أن حاجات الناس يمكن أن تتطور بل تتطور بالفعل ، فأى نوع من الانظمة والمؤسسات يسهل أو يزيد هذا التطور الانسانى ؟ ومن بين كافة الانظمة ذات الصلة بالموضوع يستحق العمل بالتأكيد الأولوية القصوى .

المراجع :

CSIKZENTMIHIHALYI, M. 1975. Play and Intrinsic REWards. *Journal of Hunmaistic Psychology,* Vol. 15, No. 3, Summer, p. 41-63.
. 1976. *Beyond Boredom and Anxity.* Dossey-Bass.

GARZIA, S. DE. 1962. *O fTime, Work and Leisure,* p. 15, New York, The Twentieth Century Fund.

GEORGESCU-ROEGEN, N. 1954. Choice, Expectations and Measutability. *Quarterly Journal of Economics,* Vol. 68, No. 4, November, p. 520.

——. 1966. *Analytical Economics,* Cambridge, Mass., Harvard University Press.

——. 1968. Utility. *International Encyclopaedia of the Social Sciences,* New York, Macmillan and Free Press, Vol. 16, p. 248-9.

——. 1971. *The Entropy Law and the Economic Process.* Cambridge, Mass., Harvard University Press.

HIRSCHLEIEER, J. 1976. *Price Theory and Application,* p. 381. Englewood Cliffs, N.J., Prentice Hall.

HOBSON, J. 1949. *Work and Wealth : A Human Valuation,* p. 88. New York, Allen and Unwin.

LANCASTER, K. 1969. *Introduction to Modern Micro Economics,* p. 210. Chicago, III., Rand McNally.

LITTLE, I. M. D. 1957. *A Critique of Welfare Economics,* 2nd ed., p. 291. London, Oxford University Press.

LUTZ, M. A. 1977. Quit Rates and the Quality of the Industrial Earning Structure. *Industrial Relations,* Vol. 16, No. 1, February, p. 61-70.

MABRY, B. D. 1973. *Economics of Manpower and the Labor Market,* p. 198. New York, Intext Educational Publishers.

MARSHALL, A. 1920. *Principles of Economics,* 8th ed., p. 19. London, Macmillan.

MASLOW, A. 1970. *Mativation and Petsonality,* 2nd ed., New York, Harper and Row.

MISHAN, E. 1977. *The Economic Growth Debate.* London, George Allen and Unwin.

MYRDAL, G. 1972. *Against the Stream.* New York, Pantheon Books.

PARETO, V. 1971. *Manual of Political Economy.* (1909) Reprint. New Yor, Augustus M. Kelley, p. 322.

REES, A. 1973 *The Economics of Work and Pay, p. 22, 29.* New York, Harper and Row.

REES, A.; WATTS, H. W. 1975. An Overview of the Labor Supply Results. In : J. A. Pechamn and P. M. Timyane (eds.), *Work Incentives and Income Guarantees,* p. 87. Washington, D.C., The Brookings Institute.

RUSKIN, J. 1888. *Unto This Last.* New York, John Wiley.

SCHUMACHER, E. F. 1977. Philosophy of Work. *Catholic Worker,* February, p. 1.

——. 1979. *Good Work.* New York, Harper and Row.

SCITOVSKY, T. 1976. *The Joyless Economy.* New York, Oxford University Press.

STILWELL, F. 1975. *Normative Economics.* New York, Penguin Press.

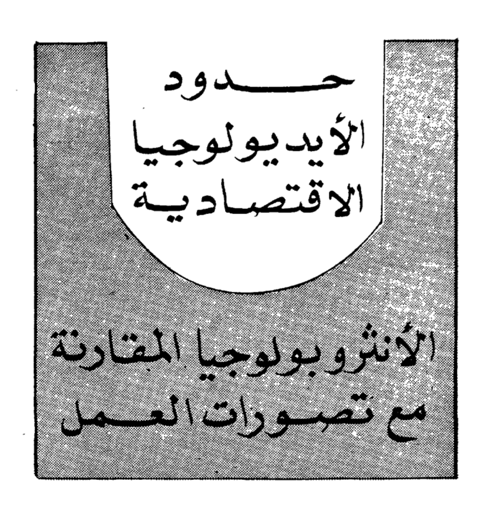
STRUMPEL, B. (ed.). 1976. *Economic Means for Human Needs,* p. 56, 293-4. Ann Arbor, Mich., University of Michigan Press.

TAWNEY, R. 1920. *The Acquisitive Society.* New York, Harcourt Brace Jovanovich.

VANEK, J. 1973. Some Fundamental Considerations on Financing and the Form of Ownership under Labor Management. In : H. C. Bos (ed.), *Economic Structure and Development*, p. 139-52. Amsterdam, North Holland.

——. 1975. The Basic Theory of Financing Participatory Firms. in : J. Vanek (ed.), *Self-Management,* p. 445-55, Baltimore, Penguin Press.

WALRAS, L. 1977. *Elements of Pure Economics,* p. 216. Fairfield, Augustus, M. Kelley.




لقد أمضى الناس حياتهم دائما وفى كل مكان يعملون · ومن العبث أن نتساءل عما اذا كانوا قد فعلوا ذلك بحكم الضرورة أم بمحض الاختيار لأنهم دائما وقبل كل شيء قد عملوا بحكم العادة وحدها ·

وما تغير على الرغم من ذلك ـ وبطريقة جذرية ـ هو الطريقة التى يفكرون بها فى عملهم · والواقع أن هذه الكلمات التى كتبتها الآن على بساطتها من حيث المظهر لايمكن ترجمتها ترجمة صحيحة فى معظم لغات العالم · وهكذا واتتنى الفرصة لأعيش زمنا معينا فى قرية يسكنها · أهالى الأوروكايفا وهم شعب من الاقليم الشمالى فى بابوازيا بغينيا الجديدة · وتعلمت المبادىء الأولية للغتهم · ولنفرض ـ مثلا ـ أننى أريد أن أقول بلغة الآوروكايفا ان الناس يقضون أوقاتهم فى العمل · فيمكننى أن أقول « بيور أيزورا » وهى ما يعادل ما أبحث عن التعبير عنه فى أقرب صورة · ولكن بيور وهى ـ اذا تكلمنا بطريقة مناسبة ـ الحديقة أو الجنينة التى يزرع فيها القلقاس · وهكذا تعنى عبارة العمل بالأوروكايفا تماما أن الناس ينقطعون لزراعة الحدائق · فاذا قرروا بناء المنازل لتأسيس قرية جديدة سيقولون « داكوجو مبازورا » « نحن نبنى قرية ) واذا قالوا « بيور أيزورا » فذلك لايمكن أن تكون له سوى دلالة واحدة : انهم

## الكاتب : إريك شفيمر

ولد بهولنده وأقام أربعة وعشرين عاما فى نيوزيلندة ويقوم حاليا بتدريس الأنثروبولوجيا فى جامعة لافال بكوبدك فى كنـدا · نشر فيما نشره من الأعمال الكبير كتابا عن عـالم الميزرى ، النتائج الثقافية للثوران البركانى ، وكذلك كتابا عن « الاخوه الأعداء » ( تحت الطبع )

## المترجم : د. عبدالفتاح الديدى

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة . حاصل على دبلوم الدراسات العليا من السربون وماجستير ودكتوراه من جامعة القاهرة · كتب أبحاثا فى الأنتروبولوجيا الاجتماعية ·

---

فى ذلك اليوم قرروا العمل لا فى بناء منزل وانما فى حديقتهم · واذا قرروا يوما معينا يتألف عملهم فيه من الذهاب الى الصيد البرى أو الى صيد السمك أو فى صناعة طبلة فسوف يتخذ كل واحد من هذه الأنشطة تسمية خاصة ، حيث لا توجد لفظة نوعية يمكن أن تدل دفعة واحدة على زراعة الحدائق وبناء المنازل والصيد البرى أو صناعة الطبلة ·

وعلى الرغم من ذلك فطريقة الحياة الخاصة بالأوروكايفا بسبيلها حاليا الى التغير والى التمدن : ولغتهم أيضا تتعدل · وعلى ذلك عندما يتكلم أحد الأوروكايفا عن العمل ذى الأجر فهو لايستخدم كلمة بيور · ولكى يؤدى بشكل صحيح « نحن ذاهبون الى العمل » » من أجل كسب المال ) يجب أن يقول « بيور أيزورا » أيا تكن طبيعة العمل موضوع الكلام · وعلى العكس « أمينا بيور مو أومباى » تعنى « انهم لم يعثروا على أى عمل » وذلك يمكن أن ينطبق على أى نوع من التوظيف المجزى ذى الأجر ، ولكن ليس لديهم منها ما يدل على العمل المتعلق باقتصاد المعيشة ·

وهذه اللفظة النوعية فضلا عن ذلك لم تكن مستخدمة قبل قدوم ( دخول ) ثقافات العلاقة والعمل فى مقابل الأجر • وبناء على ذلك يمكن القول تماما بأن تصور العمل لم يكن موجودا عند الأوروكايفا قبل احتكاكهم الأول بالعالم الصناعى • وغنى عن البيان ، على الرغم من ذلك ، أنهم كانوا يقدرون على التخاطب بوفرة حول ما نسميه « الانتاج والادارة وتحويل مصادر الثروة الضرورية للوجود » ( وولمان ١٩٧٩ : ٢٠ ) أو بعبارة أخرى حول ما نسميه الأنشطة الشغالية أو المتعلقة بالعمل • وهذا الحديث يجرى عن زراعة القلقاس والبطاطة والموز وقصب السكر الخ •• وعن تربية الحلاليف والصيد البرى وصيد السمك والحصاد •• وعن عملية اعطاء شىء وتلقى شيئا بالمبادلة •• وكذلك عن القواعد والممارسات المتصلة بالاستهلاك •

وكان هذا الحديث ذا طابع تقنى • ومن حيث هو كذلك فانه يتناول المراحل المختلفة لدورة الزراعة وتربية الحيوان ، ولكن أيضا نظام الطقوس الذى يصاحب كل واحدة من هذه المراحل والدور المتبادل الذى يلعبه فيه الرجال والنساء والقدماء والشباب ومن المحتمل الرؤساء والأخصائيون • وكان يتناول الأخطار التى ينبغى السهر عليها : الأحوال المناخيه ، وسرقة الحلاليف ، وأعمال النهب التى يرتكبها اللصوص والأعداء ، أو النكبات التى تعزى الى الأرواح الشريرة أو السحرة • وكانت تثار كذلك مشكلات التوزيع : غذاء الأسرة ، الضيافة ، الولائم ، الالتزامات الاجتماعية من جميع الأنواع •

وكان توزيع الوقت وهو موضوع يشغل مكانا هاما فى حديث الانسان العصرى ، نادرا ما يتخلل حديث الأوروكايفا التقنى حول العمل • وقلما كان يهمهم معرفة كم من الأيام تتطلب منهم هذه المهمة أو تلك • وبدلا من ذلك يمكن أن يحرصوا على معرفة اللحظة المحددة من الدورة السنوية التى يكون من المناسب فيها القيام بهذه العملية أو تلك • وكان هذا الاتحاد الحيوى بين العمل الانسانى والعمليات الطبيعية مبدأ تنظيميا أساسيا فى هذا الصدد •

والواقع أن هذا المبدأ التنظيمى وهو الوقت قد جرى توزيعه فى الممارسة اليومية بين مختلف أنماط النشاط : فكان هناك وقت للصيد البرى ووقت لصيد السمك ووقت لبذر البذور ووقت لاقتلاع الحشائش ووقت لجمع المحاصيل ووقت لتربية الحيوانات والطيور ووقت للحرب ووقت للأعياد • وخضع كل نوع من المشاغل لحدود دقيقة بفضل هذا التوزيع • وكانت هذه الحدود موضوعا لمناقشات رائعة ، ولكنها غير مجدية فى نهاية الأمر بين الاخصائيين فى مجال العلوم الاجتماعية حيث يؤيد بعضهم تكوين القيمة بواسطة كمية العمل الضرورى فى حين يؤيد الآخرون تكوينها بواسطة المنفعة • وتأييدا للنظرية الأولى يمكن ذكر واقعة : ان كل انتاج يخضع لتحديدات كمية صارمة وان هذه التحديدات تؤدى الى ايجاد أبنية تبادل ثابتة بحيث يكون هذا الشىء المعين فى مقابل

كمية معينة من شيء آخر معين • ويمكن القول اذن ، ان الدفـع يتم بالنسبة الى مقدار الوقت المستثمر •

وعلى الرغم من ذلك ففى امكان القائلين بنظرية المنفعة أن يشـيروا الى أن ريش طيور الفردوس أغلى من ريش الببغاء الملون على الرغم من تعادل الوقت اللازم لصيد هذا أو ذاك وعلى الرغم من أن تغيرات حجم المحاصيل والمنتجات تنعكس دائما على الأسعار حتى ولو لم يؤخذ فى الاعتبار التنوعات قصيرة المدى خلال العلاقات ذات المدى الطويـل •

وفضـلا عن ذلك ، لو نظرنا عن قرب لادركنـا أن ما يحدد بناء التبادلات وقيمة السلع فى مجتمعات غينيا الجديدة هو قبل كل شيء شبكة علاقات المصاهرة • وعدد صغير جدا من الأشياء المتبادلة فقط يكون من المنتجات ذات الضرورة الأولية • ويجرى استخدام معظمها فى الاحتفالات بالأعياد • أما البقية فعبارة عن الاشياء السحرية التى تحدد قيمتها فى الغالب بواسطة الخوف الذى يوحى الى أولئك الذين يتلقونها بالقوى السحرية الخاصة بمن يقدمون تلك الأشياء • وقيمة كل تلك الأشياء ترجع اذن – أكثر مما ترجع الى خصائصها الباطنة – الى طبيعة العلاقات بين القائمين بالعطاء والقائمين بالاستلام • أو بعبارة أخرى الاقتصاد والسياسة لاينفصلان بحيث لا يكفى وقت العمل وحده أو المنفعة وحدها على تحديد قيمة الشىء المنتج •

وقد درس كل من ساهلان ( ١٩٧٤ ) وجوديلييه ( ١٩٧٣ ) – وبعض الباحثين الآخرين – الطريقة التى تشارك بها تقلبات العرض والطلب وتغيرات وقت العمل فى تكوين الأسـعار فى نظام المبادلة الخاص بغينيا الجديدة • ولاتسـمح ملاحظاتهما بالاستنتاج فى أحد الاتجاهين ولكنهما يتفقان فى اعترافهما بأن أقل التقلبات والتغيرات التى تتعرض لها العلاقات الاجتماعية والسـياسية بين الشركاء الاقتصـاديين تؤثر بقوة على الاسـعار •

ولفظة مبادلة التى يجرى تطبيقها غالبا على العلاقات التجارية فى غينيا الجديدة تحمل دلالة خاصة • ولايتم توجيه المنتجات الأخرى – بخلاف تلك التى تصدر عن اقتصاديات مواد المعيشة الأساسية فى الممارسة العملية – حقيقة الى السوق ولكن الى العادات الجارية بالنسبة الى بعض الأفراد أو الجماعات التى يتداول معها القائم بالعطاء علاقات أواصر للقرابة أو المصاهرة • وهـذه الأواصر متضـمنة من حيث المبـدأ فى المعاملات • وبتطبيق تصور قيمة المبادلات على هذا النسق فانه يقوم بتجسيد المظهر الاقتصادى فى ذلك التصور فارضا قناعا على واقعة : أن العمل أى الانتـاج والادارة وتحويل مصادر الثروة لا يتجه أساسا نحو غايات اقتصـادية أبعد مدى من أنشطة الأغذية المعيشية • ويهدف مجموع الاقتصاد فى الواقع الى انتاج قيم للعادات الجارية على الرغم من أن بعض السلع يمكن أن تكون ذات استخدامات سياسية أو سحرية أو جمالية •

ولننظر الآن من أى شيء يتألف المضـمون غير التقني وغير الاقتصادى للحديث المتعلق بهذا الشكل أو ذاك عن أشكال العمل • واذا لم يكن لدى الأوروكايفـا فكرة مجردة عن العمل فقد حولوا كل واحدة من اتجاهاته وكيفياته الى تصور على مستويات عديدة تكرن أكثرها بناء على العموم تلك المسنويات التى تخص الأساطير والطقوس • ويجرى الاحساس بمعظم الأنشطة كما لو كانت اجابات تلقائية على الوقائـع الرفيعة التى تخص بطلا ثقافيا • وفى حين يكون أبطال الثقافة الكبار فى بولينيزيا غالبا أصل الاختراعات والاكتشافات العديدة فان البطل الثقافى الأوروكايفى لا يقترن من جانبه الا بمحصول واحد ( القلقاس ، الموز ، جوز الكاكاو ، جوز الهند ) أو بنمط واحد فقط من الأنشطة ( الصيد ، الحرب ، الزواج ، بنـاء المنازل ) • ويعكس التعقيد فى بعض الاساطير تعقيد التقنيات التى تمثلها تلك الأسـاطير اللهم الا اذا كان مصدره العلاقة الرمزية بين تلك التقنيات وبين مستويات أخرى من التصورات ( الاصول الاجتماعية ، الطقوس ، اجراءات الرقى والتعاويذ ، الظواهر الكونية ، المشكلات النفسية ، حوادث الحقول الخ ••• ) •

ومهما تكن هذه التحولات الأخرى فالبطل الثقافى ينتهى دائما بأن يتحلل ويتمثل فى المحصول الذى عاد بالعطاء على الانسان سواء عن طريق الكناية ( فيصبح البطل المتحول الى بخار فى الجرن نصف اله مخترعا لهذه الطريقـة فى الطهى • وتصبح الشخصية التى تم ذبحها والتهامها وفقا لاحدى الأساطير الخاصة فى ساحة الولائم بطلا للولائم الخ •• ) أو عن طريق الاستعارة ( فتقترن أم القلقاس بالمستنقع الذى خرجت منه فى الأصل أو قلقاسة أو على وجه الدقة الذى تم العثور فيه على أول قلقاسـة بواسطة المرأة • ولايزال البطل الثقافى الذى قدم أول وليمة والذى استحال الى كتلة من الحجارة يرسل الى الانسان رسائل لاخطـاره مقـدما فى كل سـنة عما اذا كان سيتوفر الغذاء الكافى لاقامة الوليمة ) •

وهذه القداسات مسئولة عن المحصول من عدة أوجه • فبفضلها يوجد المحصول ويتميز بصفات وخصائص معينة • والقداسات هى التى أسبغت عليـه هيئـة كاملة ثابتة • والقداسات هى أيضا التى أوحت بالتقنيات التى تؤدى الى انتاجه وبالطقوس التى تؤدى الى جعله يقوم بابلاغ الرسائل والأصول الاجتماعية التى تسـود عملية توزيعه • وتحتوى أسطورة القلقاس مثـلا على كل المعطيات التقنية المتعلقة بزراعة وتنمية هذا النبات وتشير مجازا الى الطقوس التى ينبغى مراعاتها فى بداية ووسـط ونهاية الدورة الزراعية • وبالمثل تذكر أسطورة جوز الكاكاو وجـوز الهند القرابين ( الرحمة ) التى ينبغى تقديمها من الفواكه عند مقبرة أقاربهم بالمصاهرة •

وتتألف مهمة العامل من محاكاة سلوك البطل الثقافى نقطة بنقطة كما تصفها الأساطير • وتلك الهوية هى مفتاح النجاح • وتظهر هذه الهوية فى الطقوس الزراعية بأوضح صورة • ولكن توجد مناسـبات أخـرى تتردد فيهـا أغان متعلقة بالنباتات

المزروعة • وتتعدى هذه الهوية مع ذلك مجال • الأساطير لكى تطبع ممارسات الحياة اليومية بطابع عميق • وبهذه تعتبر المرأة التى تزرع القلقاس وتقوم بجمعه أم القلقاس• وهى كذلك بالنسبة الى الحلاليف التى تتعهدها بالتربية ويكون زوجها بمثابة الأب فى هذه الحالة • والعناية بالحديقة فعل جمالى يظهر البستانى عن طريقة شخصيته العميقة • ويكفى النظر الى الحديقه من أجل استكشاف طابع الشخص الذى زرعها فى معالمها ومن أجل معرفة ما اذا كان قويا أم ضعيفا ، رقيقا أم غليظا ، حكيما أم أبلها ، مزودا بالخيال أم سفيما حزينا • وفضلا عن ذلك اذا أصاب الحديقة شر فان ذلك يعزى الى روح ما أو الى ساحر • وبالتالى فالشر يعزى الى الحقد الذى برز خلال سلوك البستانى أى الى المنازعات التى لايقوى على حلها أو السيطرة عليها •

ويعطينا هذا النوع من رد الفعل الحق فى أن نقول عن البستانى من الأوروكايفا ما قاله دانييل دى كوبيه عما تتم ممارسته فى مالايطا ( ميلانيزيا ) • فهو تصرف دينى مماثل للتناول تماما كما هو الحال فى أكل المحصول • وكل ما يمكن أن يقوم به البستانى من تصرفات مؤلمة يصبح بذلك سرا مقدسا • فيحس الكائن الانسانى بأنه وآلهة القلقاس شىء واحد ، ويحدث الشىء نفسه مع الحديقة والمحصول •

ومعظم مهام الانتاج والعمليات السحرية التى تستلزمها عند الأوروكايفا تنشأ من الأسرة النووية • ففى كل أسرة يوجد تقسيم وظيفى للعمل ، فبعض الأعمال ، مثل احياء الارض ، تناط بالرجال وحدهم فى حين أن بعض الاعمال الاخرى هى من اختصاص النساء مثل ازالة الأعشاب أو جمع المحاصيل • والسهر على تنفيذ برنامج جمع المحصول خلال النهار • ولكن معظم القرارات هى ثمرة التنسيق بين الزوج والزوجة • ويطلق لقب « أب الأرض » على رئيس العائلة الموسعة فقط التى تقوم بتوزيع الأرض على مختلف الأسر النووية • وهو المسئول من حيث المبدأ — وفى الواقع غالبا — عن القرارات التى تتخذها العائلة الموسعة من حيث هى جماعة منظمة •

وتتمثل لنا الحالة خصوصا عندما تقرر العائلة الموسعة تقديم وليمة أو الوفاء ببعض الالتزام الاجتماعى • فهى تتصرف جماعيا نحو بعض العائلات الأخرى أو بعض الجماعات • والواقع أن العمل المنتج للأوروكايفا يجرى تقسيمه بين قطاع الغذاء الأساسى وقطاع المهرجانات • ويمكن اعتبار هذا القطاع الاخير كنوع من الفائض الذى يستخدم فى سنوات الخير — فقط — فى توثيق شبكة المصاهرات الخارجية • وقد تتم زراعة المنتجات المخصصة لهذه الاحتفالات فى بساتين خاصة ولكن ليست هذه قاعدة • وقد يكون اتخاذ القرار بشأن اقامة وليمة صغيرة من اختصاص العائلة الموسعة • أما الولائم الأكثر أهمية فتعنى العائلة بكل أنسابها أى العشيرة المحلية أو القرية بأكملها • وتملك الشخصيات ذات المكانة الأولى التى ترأس هذه الولائم الكبيرة سلطة حقيقية ولايمكن اغفالها فيما يتعلق بمن ترسل اليه الممتلكات التى تنتجها القرية حيثما توقف الاحتفال الخاص باقامة الوليمة • ولايعنى ذلك أنهم

يستحلون هذه الممتلكات لأن المدعوين الذين يتلقون تلك الممتلكات كهدايا لايلبثون فيما بعد أن يردوا المجاملة الى مضيفيهم بالأمس مما يجعل المنتجات المهداة على هذا النحو يتم توزيعها بين الأسر الراهبة الأصليه ٠ وبهذا لايخسر هؤلاء نتاج عملهم الذى أوقفوه على الولائم ٠

ولنلاحظ فى النهاية أن اللفظ الذى يشير الى أنشطة المواد الغذائية الرئيسية « بيورى ازى » ( أى العمل ) لايدل الا على الموقع الذى يقضى فيه الشخص وقته ٠ ومن أجل التعبير عن فكرة أن عمله المنتج يقتضى منه جهدا كبيرا ينبغى اضافة صفة فيقال « بيورى جايها » ( أى العناء ) أو استخدام كلمة مثل « سيمبارى » ( أى الانشغال بشىء ) التى تدل على الأخذ على العاتق بكل شىء سواء فى مجال الانتاج أو فى مجال الادارة العملية أو الخاصة بالطقوس ٠ وكلمة « سيمبارى » تغطى تقريبا التصورات الذهنية الفرنسية عن « العناية » أو « التدبير المنزلى » بالمعنى المتقادم لهذه اللفظة ٠ فهذا المعنى يحسب حساب النشاط الاقتصادى التقليدى للأوروكايفا أكثر من ألفاظ مثل « العمل » على وجه التحديد لأنه يظهر خطر التوصيف المتعجل للاخصائيين من رجال العلوم الاجتماعية ٠ واذا كان من الضرورى أن أقيس عمل الأوروكايفا فينبغى على أن أعتمد على أبعاد حدائقهم وأن أعمد الى تقييم نوعيتها أكثر مما أحسب زمن العمل المستنفد ٠

## تصوران للعمل :

وتسمح لنا الاعتبارات السابقة بأن نستخلص فكرتين تبدوان أساسيتين فى التحليل المقارن لفكرة العمل : الأولى : ان الهدف من الانتاج فى نهاية الأمر هو خلق قيم تقليدية ، والثانية : ان العلاقة التى توحد بين الفرد والانتاج هى علاقة هوية – ويفهم من الهوية هنا الفعل الحر الواعى الذى يمارسه الانسان على مصادر الثروات الطبيعية وفقا لنماذج من العمل المحدد تاريخيا وثقافيا (١) ٠

ولاشىء يسمح لنا بتأكيد أن هاتين الفكرتين متصاحبتان دائما ٠ وفضلا عن ذلك فليس ثمت اتفاق أيضا بين عكسيهما وأعنى بهما خلق قيم التبادل من حيث هو هدف أسمى للانتاج واغتراب ( سلوب ) للانسان بالنسبة الى عمله ٠ ويكفى للاقتناع بأن الفكرتين يمكن أن تتحققا بالفعل احداهما مستقلة عن الأخرى أن نقوم بتحليل المعطيات المتجمعة لدى الأوروكايفا وفى غينيا الجديدة حيث لايستبعد النسق المؤسس على قيم التقاليد ذلك الاغتراب ، وحيث لايكون النسق المؤسس على قيم التبادل من ناحية أخرى متعارضا مع ظاهرة الهوية ٠

---

(١) فى عملى سنة ١٩٧٩ قمت بتحليل أوفى مما يمكن تقديمه هنا حول تصورات الهوية والاغتراب ٠ وتفسيرى للفظة هوية مستند بالدرجة الاولى الى كتاب كلود ليفى اشتراوس عن الفكر الهمجى ( ١٩٦٢ )

وليس الاغتراب شيئا شائعـا في ميلانيزى على الأقل اذا فهمنا منهـا القطيعة التى تفصل بين الانسان وبين ثمرات عمله فتحرمه من التصرف فيها وفقا لارادته والتى تجعله يهبط من مستواه كمنتج مع حرمانه من الفعل الحر الواعى الذى يمارسه ازاء الطبيعة · وهذا لايعنى أن الاغتراب كان دائما غريبا بالنسبة الى طريقة حياة الانسان التقليدية · ونجد فى عدد من انقرى أقلية صغيرة من الأشخاص الموجودين على هامش الحياة والذين يخدمون طول حياتهم شخصيات قوية · وهذه الشخصيات تحرمهم من استيفاء الشروط التى تسمح لهم بالتزاوج بوضعهم فى شـكل من أشـكال الرق ذى الطابع الشفيع المتعطف · وقرر بانوف ( ١٩٧٠ ) أن معدل الانتحار كان شديد الارتفاع بين أبناء هذا الصنف الاجتماعى · ومن الممكن أن يـكون هذا الشـكل من أشـكال الاستغلال الذى لايمارس اطلاقا الا على مستوى صغير قد أدى الى تكوين تراكم طفيف لفائض القيمة فى بعض الممارسات الطائفية ·

ويمكن أن ينشأ الاغتراب عن الحرب عندما تجد المجموعة أو العشيرة المهزومة نفسها محرومة من أرضها وخاضعة للتشرد أو النهب المتكرر الذى طالما ذهبت ضحية له بعض الجماعات التى تضعف دون الدفاع عن نفسها حتى لاتستطيع أن تستمر فى الوجود على نحو ما هى عليه · ويبـدو أن الثروة الخاصـــة ببعض المجموعات كانت – أصلا – فى معظم الاحوال غنائم · كسبوها بفضل امتيازهم العسكرى بحيث أمكن أن تصبح الحروب شكلا من أشكال الاستغلال · ومـع ذلك ينبغى أن نـرى أن هذه الظاهرة ظلت محدودة جدا · وعلى المستوى الاقتصادى كانت نتيجتها الوحيدة اثراء بعض الرؤساء الذين استطاعوا – على هذا النحو – توسيع رقعة تبادلاتهم الى حد ما وعلى الرغم من ذلك ، فالاغتراب ليس اطلاقا نتيجة ضرورية لطريقـة خاصـــة فى الانتاج · وانما يكون غالبا ، فى المجتمعات القائمة على قيم التقاليد بظاهرة الرق ·

وعلى العكس من ذلك لدى الأوروكايفا · فلا يوجد عندهم أدنى استعداد لقبول فكرة اتخاذ طريقة من طرق الانتاج الحديث يكون هدفها الأسمى خلق قيم تبادل موجهة الى السوق بحيث ينشأ عن ذلك بالضرورة اغتراب · وانما يظهر فى الواقع بالقرى مشروعات تجارية عديدة تعاونية أو خاصة يجرى الحفاظ فيها على اقتسام الأرباح على أى نحو ويتحقق على نحو صارم بين العاملين من ناحية والعملاء من ناحية أخرى حتى لايبقى أى فائض قيمة بين يدى المالك صاحب الادارة · ومن أجل التعبير بشكل محدد نقول ان مجموع المجتمع هو الذى يتقاسم فائض القيمة ذاك ، من حيث المبدأ على الأقل ، لأن أنواع التجارة من هذا القبيل تصعب قابليتها للحياة عندما ينبغى أن تعمل فى اطار عام لنسق اقتصادى أبنيته هى أساسا أبنية الرأســمالية · ويبدو أن الأيديولوجية الكامنة فى هذا النمط من المشروعات الطائفية تتأسس عند ســـكان بابوازى بغينيا الجديدة على الوعى بامكانية شاسعة للتنمية الاقتصادية وعلى رغبتهم فى الاستفادة من هذه التنمية ولكن بدون تغيير شىء فى بناء العلاقات الطائفية ·

وقد يبدو مثل هذا الغرض خياليا يوتوبيا بما فيه الكفـــاية ولكن يبقى بحثه الايجابى رافعة اجتماعية لاتنكر • والمشكلة التى ينبغى على المشروعات القروية الصغيرة أن تواجهها أساسية • وفضلا عن ذلك فاميلانيزيون ذوو مهـــارة فى خلق المجموعات البشرية المتوسطة الكثافة حيث تظل العلاقات المتداخلة بين الأشخاص وثيقة حتى يمكن الأمل فى أنهم سينجحون بطريقة أو بأخرى هنالك حيث يفشل كثيرون سواهم •

ولننظر الآن كيف تطورت فى الثقافات المختلفـــة المفهومات الأربعة الممكنة للعمل التى ميزناها من بعضها • ولا تؤلف هذه المفهومات بشكل واضح أنساقا ولكنها تؤكد قيما مختلفة • وكما رأينا يمكن تحديدها كما يلى :

( أ ) الهدف الأسمى للعمل هو خلق قيم تقليدية ، فتكون العلاقة التى تربط الفرد بالانتاج علاقة هوية •

( ب ) الهدف الأسمى من العمل هو خلق قيم تقليدية فتكون العلاقة التى تربط الفرد بالانتاج علاقة اغتراب •

( ج ) الهدف الأسمى للعمل هو خلق قيم تبادل فتكون العلاقة بين الفرد والانتاج علاقة هوية •

( د ) الهدف الأسمى من العمـــل هو خلق قيم تبادل فتكون العـــلاقة التى تربط الفرد بالانتاج علاقة اغتراب •

وعلى الرغم من أننا حتى الآن لم نتناول المفهوم ( أ ) الا من خلال حالة البابوازى بغينيا الجديدة ، فمن الملائم أن نؤكد أن هذا المفهوم عن بعد هو ذلك الذى نلقاه غالبا وبكثرة فى تاريخ الانسانية وأنه لايخص المجتمعات قليلة التطور التقنى وحدها • ومن المحتمل أن تكون الهند قد قدمت لنا بهذا الصدد النموذج الأشد تعقيدا الى فترة قريبة جدا • وأظهرت دراسات حديثـــة للنسق الخاص « للجاجمانيين » فى تلك البـــلاد ( ديمون ١٩٦٦ : ٩٧ ــ ١٠٨ ) أن المبادلات الاقتصادية بين أعضاء الطبقة الطائفيــة الرفيعة الشأن والمميزة مما عداها تجرى أساسا فى اطار نســق العلاقات الشخصية حيث توكل كل مهمة متخصصة بالحق الوراثى الى متخصصين • أو بعبارات أخرى نمثل عروض الخدمات وعكسها قيمة تقليدية على الرغم من التقسيم الحاسم للعمل بدون قيمة تبادل تكافىء ــ من حيث المظهر ــ المعاملات التجارية •

والطبقة الطائفية الرفيعة الشأن والمهنة مترا بطتان بحكم الانحياز الدينى أيضا ، وخصوصا بحكم مذهب الفارنا ( أو الولايات الاجتماعية ) • ويجد الفرد اذن هويته فى العمل من جملة نواح وخاصة فى الطبقات الطائفية الرفيعة الشأن المتصاهرة فيما بينها تصاهرا قويا وكذلك فى تلك التى تتميز بالتخصصات المهنية الكبيرة وفى جملة الحرف حيث تلعب مشكلات طهارة الطقوس دورا هاما • وأظهرت السيدة سيرل شاترجى فى

تحليلها حول الطوائف غير النقية من هذه الناحية ( ١٩٧٩ ) أن عاطفة الهوية المهنية هذه المرتبطة بالطقوس الجماعية تصل الى حد اعطاء طابع خاص للنفسية الفردية ، وعلى الرغم من تصنيف عمل الفرد ضمن المهام غير الطاهرة فهو لا يشعر بها كما كانت مؤدية الى الاغتراب • ويستخرج منها عاطفة هوية جماعية تسودها أفكار الشرف والعزم والمآثر الجنسية • وتؤكد مؤلفة ذلك التحليل ما يؤكده هو كارت ( ١٩٥٠ ) بشـــأن الملامح السحرية الدينية لهذه المهام غير الطاهرة •

ومن الواضح على أى حال أن شعور الاغتراب أو السلوب قد يظهر بسهولة فى مجتمع شديد الطبقيه تستحل فيه الطبقات الاجتماعية العليا فى نهايه الأمر كل انتاج العمل الذى تقوم به الطبقات الدنيا • وقد توازنت هذه الميول بالهند فى العصـور القديمة تحت تأثير مذهب الفارنا وبحكم التماسك الداخلى القوى فى الطبقات الرفيعة الشأن • وعلى العكس من ذلك فان ما يذهب اليه فيرنان ( ١٩٦٥ ) بشأن فكرة العمل لدى الاغريق القدماء تجعلنا نصنف تلك المدنية اليونانية بدون تردد ضمن القائمـة ( ب ) ( الخاصة بقيمة التقاليد ــ الاغتراب ) • ويبدو أن الحرفى اليونانى لم يكن يعمل من أجل السوق وانما لارضاء الحاجات الظاهرة وفقا لتقاليد محددة • وتسود الفكرة الخاصة عن العمل لدى الاغريق ذلك الصراع الأسطورى بين زيوس وبروميثيوس والتعاقد الذى انتهى اليه • فالآلهة تأذن بالغذاء فى مقابل العمل بحيث يصبح الذين يعملون أكثر معزة ألف مرة لدى الخالدين • ويتعارض هذا المفهوم ، وهو نفس مفهوم المزارع مع مفهوم الحرفى حيث يكون العمل صناعة أو ابداعا كنشاط تقنى لايفترض التعليم والتدريب على معرفة أسرار الحرفة وحسب وانما يفترض أيضا العبقرية الخلاقة الخاصة ببعض الافراد الموهوبين بالطبيعة •

وكان هذا النشـاط التقنى متميزا على كل حال من الدور الأكثر سحرا الخاص بالتقاليد التى كانت حرة تماما وسيدة للموقف فى كل مبادراتها وكان على الصانع الحرفى أن يخضع لها • ويرى فيرنان أن كلامه صحيح فى وصف نتاج العمل الخاص بالصانع الحرفى بأنه كما لو كان « عملا خارجيا بالنسبة الى الصانع الحرفى وغريبـــا بالنسبة الى النشاط الذى أدى الى انتاجه » ( ١٩٦٥ ص ٢٢٣ ) ويختلف هذا التعقيل لعلاقات الانتاج كثيرا عن تعقيل النسق الهندى حيث تم رفض فكرة وجود الوسطاء الأحرار المستقلين بوصفها فكرة وهمـيـة • ويصـبـح الرجل التقنى بمجرد ظهور هذا الصنف من الوسطاء وجها لوجه أمام ذلك الصنف الذى يشغل وظيفة تقنية •• يصبح الرجل التقنى « غريبا » عن عمله بالمعنى الذى نعطيه هنا لهـذا المصطلح حسب رأى فيرنان •

والمخططات الاجمالية الخاصة بالمادتين ج ، د والمعرفتين من قبل لم تنم الا ابتداء من الثورة الصناعية التى بدأت فى أوربا فى القرن الثامن عشر • ونتج عن ذلك ــ على مستوى التصورات العامة ــ اختلاف واضح بين السياسة والاقتصاد والأخلاق والدين

منظورا اليها جميعها منذ ذلك الوقت بوصفها مجالات منفصلة عن بعضها ( فى أعمال الفيلسوف الانجليزى لوك مثلا ) فضلا عن انبثاق ما صار ديمون يطلق عليه أخيرا ( فى كتابه « الانسان المتماثل » سنة ١٩٧٧ ) « الايديولوجية الاقتصادية » وتجعل هذه الايديولوجية الاقتصادية وفقا لتعريف ديمون للايديولوجية « بأنها كل ما يؤسس الفكر والمعتقدات ويقيم أساسا للأفعال فى المجتمع » ٠٠ تجعل هذه الايديولوجية من الاقتصاد صنفا يستبعد فى فكرنا كل ماعداه من الأصناف أو تنضاف اليه كل الأصناف الأخرى كأشياء ثانوية ٠

وتوجد تأثير هذه الايديولوجية على مفهوم العمل الحديث معروضا لاول مرة فى كتاب ماندفيل المشهور عن أسطورة النحل ( ١٧٠٥ ) ٠ حيث يتم تقدير قيمة الفرد فى ذلك الكتاب وفقا للدور الذى يلعبه فى الدورة الشاملة للانتاج والاستهلاك باعتباره المبرر الوحيد لوجود خلية النحل ٠ ويعد تقسيم المهام ، بما فى ذلك الادارة والاشراف، جزءا من شروط بقاء الخلية ، وبالتالى جزءا من اقتصادياتها أو « عملها » ٠ ويجرى رفض الأعضاء غير المنتجين ٠ أما كل الباقين فهم ضروريون لبقاء واعادة انتاج الخلية بوصفها عالما ميكانيكيا ٠

اذن فقد أوجد ماندفيل بخليته ـ وكذلك آدم سميث ـ نموذجا تفسيريا يتحدد فيه معنى كل فعل حسب قيمته الانتاجية أى وفقا لما يضيفه الى الاقتصاد العام ٠ وهكذا أصبح العمل مصطلحا نوعيا أو لفظا نوعيا يشير الى كل نشاط يهدف الى انتاج « الشيء النافع » ٠ ويكفى التعادل أو التماثل فى الخلية هنا من أجل توضيح ما ينبغى النظر اليه بوصفه نافعا : البقاء واعادة الانتاج أو بعبارة أخرى « الاقتصاد » حيث يستمد نموذج الخلية قوته من استبعاد كل العوامل الأخرى غير الاقتصادية ٠

ولم يكن هناك مفهوم بمثل هذه العمومية للعمل قبل الثورة الصناعية ٠ فلا وجود له سواء عند الشعوب ذات الحضارات الشفوية ( للأسباب التى ذكرناها من قبل ) أو عند اليونان القديمة على نحو ما أظهر ذلك فيرنان فى تحليل فقهى لغوى ( سيما نطيقى ) غير مذكور هنا أو فى أوربا قبل الصناعة حيث كانت ألفاظ العمل بكل اللغات الانجليزية والفرنسية والألمانية تنطبق على أنشطة مخصصة فى حين يحثوننا اليوم على العمل من أجل انجاح الزواج أو ممارسة العقيدة الدينية حتى يلزم علينا أن نخضع لذلك بالجدية نفسها التى تخضع بها للعمل المجزى المثاب ماليا ٠ وأيا تكن اعتقاداتنا السياسية فنحن نتبع كارل ماركس عند نظرنا الى الدين والأسرة والدولة والقانون والأخلاق والعلوم والفنون الخ ٠٠ كما لو كانت أنماطا خاصة من الانتاج أو العمل ٠ أو بعبارة أخرى أصبح العمل عاملا مشتركا لوظيفة كلية يمكن تطبيقها على مجموع النشاط الانسانى ٠

واذا كان الأمر كذلك ، فنحن نعزل صنف الاقتصاد حيث لايجرى استخدام لفظة العمل الا في ثلاثة استخدامات محددة على نحو ما يشير اليها فانثر ايلكان على وجه الدقة في احدى مقالاته الأخيرة ( ١٩٧٩ ) : العمل كانتاج والعمل في مقابل البطالة والعمل في مقابل أوقات الفراغ • وهذه الاستخدامات الثلاثة « تغطى مجمل الاقتصاد عمليا » • وبالتالى يدرك الانسان الحديث العمل من راويتين رئيسيتين : أ ) كمصدر ثروة وسلعة فى عملية الانتاج وكوسيلة للمشاركة فى الانتاج الاقتصادى الخاص بالمجتمع •• ب ) كنموذج ايديولوجى لعدد كبير من الأنشطة الأخرى التى تنطبق عليها طرق التفكير نفسها ، كما تنطبق على العمل الاقتصادى بالمعنى الصحيح •

ويثير المفهوم الاقتصادى بالمعنى الدقيق للعمل — المفهوم الاول من المفهومين المذكورين — بعض المشكلات الأساسية بالنسبة الى رجل الاقتصاد والى الرجل غير المتخصص على السواء • ولا أملك المساحة ولا الأهلية الضرورية ، فضلا عن ذلك ، للقيام بفحص تفصيلى للمشكلات التى تعرض لرجل الاقتصاد ولكننى سأقوم بتعداد المشكلات التى ذكرها ايلكان والتى تمثل أهمية أساسية بالنسبة الى التحليل الأنثروبولوجى •

وتتعلق أولى هذه المشكلات بادراكنا الذى نستوعب به دورنا فى عملنا • فنحن نعمل بجدية أكبر أو أقل حسب الطريقة التى نلعب بها دورنا ذاك • وهذا يفسر كيف يمكن أن يتنوع الانتاج بشكل واضح بين مؤسسة وأخرى أو من بلد الى بلد آخر حتى لو لم يوجد اختلاف فى مصادر الثروة ورأس المال والتقنيات المتيسرة • وهذه الاشارات المختصرة السابقة بشأن حالات الاوروكايفا والهند واليونان القديمة قد تلقى بعض الضوء على ما تتضمنه الطريقة التى يدرك الانسان عمله بها • فهذا الادراك يتضمن اعتقادات دينية أو ايديولوجية قوية ويفترض أيضا ، تحولا للانتاج فى شكل قيم تحمل مزايا اجتماعية • أما فى الحقيقة فالقيم ذات المزايا فى المجتمعات الصناعية لاتقدمها مجموعات صغيرة من الأفراد من ذوى النفوذ •• بل تقدمها أو تعترض عليها وحدات انتاجية شاسعة يتميز بها العالم الحديث •

والمشكلة الثانية التى تفرض نفسها على الاقتصاديين هى مشكلة معرفة كيفية التمييز بين العمل واللا عمل أى الفراغ الناجم عن البطالة • وهاهنا يجد الاقتصاديون أنفسهم أمام شاغل عينى ماثل • فهم يريدون تقييم حدة تطلع الانسان الى الفراغ أو بعبارة أخرى هم يريدون معرفة ما اذا كان يكف عن العمل بمجرد اشباع حاجاته الأساسية • ويريدون أيضا تقدير البطالة الحقيقية ومعرفة انتاجية الأشخاص المصنفين رسميا على الخصوص كما لو كانوا فى بطالة أو لايظهرون فى احصائيات العمل • وترجع هاتان المسألتان الى نسق فقدت فيه فكرة العمل الطابع الموزع الذى يعول فى هويتها على الدور الاجتماعى والذى تتحدد فيه تحديدا حاسما من حيث الزمان والمكان وسلسلة الأنشطة التى تشملها • ولايتم التمييز النسقى فيما يتعلق بالعمل والفراغ فى

الانساق حيث تكون الهوية في العمل هي القاعدة • ومن الصحيح أن العمـل والفراغ لايتميزان في المجتمعات الصناعية الحديثة أيضا ، طالما تتابع عدد من الانشطة المنتجة خلال ساعات الفراغ • ومن جهة أخرى تتعارض فكرة البطالة مع الهوية في العمـل : والواقع أن كل شخص يصبح هوهو مع أحد الأعمال المعطلة ( الصيد البرى والزراعة ) يستمر في وضعه ذاك حتى لو لم يعد قائما بوظيفتها مع انتهازه لكل الفرص من أجل وضع قدراته موضع التنفيذ • ومن هنا يأتي اتساع مجال الحرافة في الاقتصاد وتصبح انتاجيته ملحوظة كما يلفت نظرنا الى ذلك ايلكان •

## المفهومات الشعبية للعمل في ست حضارات

يهدف العرض الوجيز لهذه المشكلات التي تواجه رجل الاقتصاد الى لفت النظر نحو مفارقتين • الأولى تتعلق بالأيديولوجية الاقتصادية نفسها : واذا نظرنا الى العمل كسلعة ذات قيمة تبادلية معينة فان العامل سيسعى لانتاج أقل قدر ممكن وللحصول على أكبر وقت فراغ ممكن وعدم عمل أي شيء في وقت البطالة • أو بعبارة أخرى هذا النموذج ينبيء هنا بالاغتراب الكامل • وبالسماح لعملية الهوية التقليـدية بالظهـور نزيد فاعلية العمل بشكل كبير • ولكننا بذلك نحرر القوى الدينيـة والاجتماعيـة السياسية التي لايستطيع الرجل الاقتصادي أن يشرحه بمعاونة نموذجية ذاك •

وتتعلق المفارقة الثانية خصوصـا بأبحاث الأنثروبولوجي • وقد انتشر نموذج الرجل الاقتصادى خلال القرن الماضي انتشارا واسعا في العالم • وهو موجود في الواقع في كل القارات • فما الذي يفعله بهذا النموذج سـكان النرويج مثلا أو سكان جزر شيتلاند أو كولومبيا أو كينيا أو لبزوتو أو بابوازى غينيا الجديدة ؟ على هذا السؤال تجيب بشكل موسع مجموعة هامة من الدراسات المنشورة تحت اشراف وولمان بعنوان « الانثروبرلوجيا الاجتماعية للعمل » (١٩٧٩ ) وهو منجم حقيقي للمعطيات حول تصور العمل • والنتيجة العامة التي نستمدها من هذه المجموعة هي : ان المفارقة المذكورة تمثل مشكلة بالنسبة الى كل المجموعات الانسانية حتى ولو أعطتها في كل حالة صورة مختلفة . ولعلها تكون في بعض الأحيان غير متوقعة • وقد أبدى الجميع تقديرهم على نحو مقرر لهذا الاختراع الكبير الذى تؤلفه بلا شك الايديولوجية الاقتصادية ولكنهم قاموا في الوقت نفسه بتأصيل التصور الأخلاقي الطائفي الكامن بقوة وراء مبـادىء دينية وأيديولوجية ووراء اعتبارات الاغراء • ويمكن أن يكون هذا التصور معارضـا لنموذج الرجل الاقتصادى أو مقاطعا له أو مغطيا له تماما بقناع ، بحيث تكون الطبيعة الحقيقية للنموذج الذى يقدمه الرجل الاقتصادى مخسوفا خسوفا كاملا بواسطة التفسير المحلى الشديد المحاباة ولكنه للأسف أكثر خيالا • وبعبارة أخرى يشير مفهوم العمل الشعبي في هذه الحضارات الست الى نمطين من أنماط النشاط : أ ـ تلك التي يحمل انتاجها قيمة تجارية للمبادلة : ب ـ تلك التي تضع شروط الانتماء الى « الطائفة الأخلاقية » •

## النرويــج

وهنا لايدخل تماما ضمن التعريف الشعبى للعمل سوى الأنشطة التى ترضى المعيار الاقتصادى والمعيار الأخلاقى فى وقت واحد . وينبغى أن تنتج قيمــة تبادليــة ( أو على الأقل قيمة قابلة من حيث المبدأ لأن تصبح تجارية ) وعلى هذه الانشطة أيضا أن تمثل بندر المستطاع الخصائص التالية :

( أ ) أن تستلزم تصريفا لطاقة بدنية .

( ب ) أن تكون خاضعة للروتين ومتكررة ، وخاضعة للروتين أو متكررة .

( ج ) أن تمضى فى موقع خاص ( موقع العمل ) وخلال ساعات محددة .

( د ) أن تكون ضرورية ( أكثر من المعاونة على انتاج أشــياء « فاخرة » أو أشياء ورقية غير ذات فائدة ) .

( هـ ) أن يتم تنفيذها لصالح الغير .

( و ) أن تكون موجهة نحو محصول أو نحو نتيجة .

( ز ) أن تتضمن التزاما ( اذن امكانية الاختيار محدودة ) - ( واديل ١٩٧٩ ص ٢٧٠ - ٢٧١ ) وينشأ العمل المثاب ماليا هكذا من شيئين متعارضين على الأقل والأول اقتصادى فى حين أن الآخر أخلاقى . والثانى هو الذى يسبغ على العمل مبررا لوجوده خارج الالتزام البسيط بكسب العيش وبالتالى يسبغ قيمة وضرورة اجتماعيتين . ويقع العمل الحقيقى على ذلك فى المنطقة التى تتقاطع فيها المجالات الاقتصادية والأخلاقية . وذلك هو النشاط الذى يقيم الشخص معه هوية والذى يستبعد منه أ ) العمل المؤدى الى الاغتراب ب ) « اللا عمل » أى المشاغل غير ذات القيمة التجارية من حيث المبدأ .

## جزر شينلاند أو ويلزى

يتم ايجاد كل القيم الهامة للمبادلة عمليا هنا بواسطة صناعة الصيد البحرى . ولكن يوجد نشاط آخر منتج مثل زراعة قطعة أرض صغيرة حيث تلزم الممارسة من أجل الحصول على سماح المجتمع أخلاقيا . والمسألة هنا مسألة شكل زراعى على نحو صغير جدا ( كوهين ١٩٧٩ ) ومسألة علاقة مهملة ( أو غير موجودة ) ولكن ســـكان ويلزى يستمدون منها الاحساس بهويتهم . ويطلق عليهم خصوصا اسم المزارعين الصغار أكثر مما يطلق عليهم اسم صيادى السمك . وعلى أى حال فهم لايتحدثون عن مهامهم الزراعية ( جماعيا أو تفصيلا ) كما لو كانوا يتكلمون عن عمل لأنهـم يحتفظون بهــذه الكلمة « للعمل الذى يعتبر كنشاط اقتصادى » ( كوهين ص ٢٦٣ ) فهم يفصـــلون المجــال الاقتصادى عن مجالهم الخاص بالهوية تماما . وهم يدركون الصيد البحرى التجارى - فيما يظهر - كما لو كان مؤديا الى الاغتراب على نحو شــامل الى حــد أن ملاك الزورق المزودين بأجهزة بالغة الكمال يفضلون استخدام قارب بسيط عندما يقومون بالصيد البحرى فى الموقع المجاور لقطعة أرضهم .

### ليزوتو

هنا يدخل الرجال – خصوصاً – فى قطاع التعامل النقدى عند هجرتهم نحو المدن لشغل الوظائف ذات الرواتب ( الموسبيتزى ) • ويتألف السكان الريفيون بشكل رئيسى من النساء والاطفال والمسنين الذين يمارسون زراعة صغيرة للمواد الاساسية • ويبدو أن الكلمة ذاتها يجرى استخدامها للاشارة الى عمل النساء والى العمل المثاب ماليا ( أنظر تسيبينسونج ، موراى ١٩٧٩ ص ٣٥٤ ) وعلى الرغم من أن الأنشطة ذات الأجل المالى والخاصة بالرجال لاغنى عنها من أجل رفاهية الاسرة فهى لاتكفى من أجل تحويل هؤلاء الرجال آليا الى أعضاء فى الطائفة الاخلاقية • ولكى يروا أنفسهم يعترفون بهذه الصفة يجب عليهم أيضا أن يوفروا اضافتهم ويضموها الى وظيفة العرف بموطنهم الاصلى أى الى « تغذية الآباء » • وهذه الفكرة الاخيرة تشير اليها لفظة « موسيبيتزى » ويلزم اتفاق خاص بالطقوس يؤدى الى « انتقال ضخم لمصادر الثروات من المناطق العمرانية نحو المناطق الريفية » • ذلك أن غائيـة العمـل عند الأجراء المهاجرين هى فى نهـاية الأمر أن يتحملوا مسئوليـة اسـتعادة المجتمع رمزيا • وهم لايعانون من احساس بالاغتراب • ولكن هناك – أيضا – يظل المجال الاقتصادى منفصلا تماما عن مجال الهوية •

### أؤروكايفا ( بابوازى – غينيا الجديدة )

الخطط الاجمالى هو نفسـه بشكل ملحوظ لأن لفظة واحدة يجرى استعمالها للاشارة الى نمطين ممكنين من العمل ولأن العمل المؤدى فى قطاع الجزاء النقدى لايكفى لتوفير الحياة الهانئة ولا لاعطاء المكانة الاجتماعية • ولابد لكى يصبح الشخص عضوا كامل العضوية فى الطائفة الأخلاقية أن يشارك فى الهبات الخاصة بالطقوس وفى تقديم الولائم أيضا • وفضلا عن ذلك يوجد نسق متقدم جدا من ألعاب الميسر اذ تطلب العرف أن يلعب الجميع القمار على ورق الكوتشينة بمجرد أن يقوم أعضاء المجموعة بتحصيل أثمان بيع البن أو باستلام أجـور عملهم • وينزع اللعب الى الاسـتمرار حتى يفـوم مقامر واحد بكسب كل المبالغ • والرابحون ( علما بأن الحظ يكون فى معظم الأحوال من نصيب نفس المقامرين ) يملكون عادة كيانا رفيعا لأن واقعة الربح تعتبر علامة على قوى سحرية حيث يعتبر الرابح كما لو كان يحظى بمساندة الأجداد الأقوياء • وعلى ذلك فالقطاع النقدى اذن ، يكون – أساسا – مصدرا للمكانة والحظوة حيث يتحول ناتج العمل ذى الأجر فى الأعياد والهبات أو القمار الى قيمة خاصة بقطاع المواد الغذائية الرئيسية حيث يعتبر النجاح المادى عادة كما لو كان يمضى فى خط واحد أو يتمشى مع النجاح السحرى الدينى •

### جيرياما ( كينيا )

المجتمع هنا يتألف من مجموعات صغيرة متفرقة من صـيادى السـمك ويقيم تفرقة واضحة بين صنفين من النشاط : – الوظائف ذات الأجور المنتظمة الموقوفة على

أقلية ضعيفة : ب ـ أنشطة المواد الغذائية الرئيسية التي يتم ترتيبها فى نفس الصنف الذى يضم الصيد البرى التجارى الصغير الذى يمارسه غير المسلمين من الجيرياما وأصحاب الحرف الصغيرة والتجارة الضئيلة الشأن الخ ٠٠ وأول هذين النمطين من النشاط هو الوحيد الذى يعطى كيانا اجتماعيا رفيعا ـ حتى ولو لم يكن دائما أكثر عائدا ماليا ـ والذى يستحق اسم « كازى » ( أى العمل بلغة السواحيلى ) ( أنظر باركين سنة ١٩٧٩ ص ٣٢٧ ) ٠

وقد سمع كاتب المقال الحالى عند الأوروكايفا سريان استخدام لفظة « بيور » ( أى عمل ) بدلالة مماثلة كما هو الحال فى هذا المقطع من الحديث السياسى الذى ألقاه مستشار بالبلدية « لم يكن لدى الناس فى العصر القديم عمل ( بيوز ) لأن السيد المسيح هو الذى وهبهم العمل » ٠ ويبرهن هذا الاستخدام الخاص لهذه اللفظة الذى لايزال على الرغم من كل شىء أساسا مرتبطا بزراعة المواد الغذائية الرئيسية فى نطاق محدود على وجود فهم صحيح للمعنى المعطى لتصور العمل لدى رجال الاقتصاد ، وكذلك على الاهتمام باسباغ قيمة أخلاقية على العمل ٠ وقد ذهب الجيرياما الى أبعد من ذلك : فلقد فرقوا بين هذا القبول للعمل مع اعطائه اسما خاصا ـ اسما عمليا فى حدود معرفتى المعدومة لدى الأوروكايفا ـ اسما خاصا مستعارا من اللغة الفرنسية ( اللينجوا فرانكا ) ورفضوا بهذا قطاعا شاسعا خاصا بالسحر فى اقتصادهم « الكيان الخاص بالعمل الحقيقى » ( باركين ، نفس المرجع ص ٣٢٨ ) والأنشطة التى تعتبر « كازى » وحدها هى التى تسمح وحدها بأن يكون لها مكان فى الطائفة الأخلاقية التى يتم قبولها كطبقة رفيعة لدى الجيرياما ٠ وفى الوقت نفسه يتم حذف مشاغل الغالبية العظمى من السكان بشكل من الأشكال ٠

## بابيز ( كولومبيا )

قام عالم العرقيات الخاصة بهذه المجموعة ( أورتيز سنة ١٩٧٩ ) بوصف الاقتصاد الخاص بها بقصد تحليل فكرة تلعب دورا رئيسيا بين أدوات رجل الاقتصاد وهى فكرة زمن العمل ٠ ويدلل على أن الزمن عند البابيز ليست له قيمة اقتصادية فى نظر العامل وبالتالى ليس موجودا ضمن تكاليف العمل بشكل جدى بقدر ما هو موجود فى القطاع النقدى ذى الأهمية البسيطة نسبيا ( فهو قائم أساسا على الزراعة ذات المحصول ) ٠ وصنف البابيز الأنشطة صنفين وفقا لتعلق الأمر أو عدم تعلقه بموضوع « الماهان » ( أو العمل ) ٠ وتعتبر من « الماهان » ( اى العمل ) الأنشطة المؤدية الى انتاج الأشياء الاستهلاكية ـ بما فى ذلك النقود ـ أو تلك التى تقدم أوراق الاعتمادات المالية فى اطار نسق المبادلات شبه الرسمية للخدمات ٠ ولايعد ماهانا ( عملا ) استكمال التزام اجتماعى أو طائفى حتى ولو كان يعطى الحق فى خدمة أخرى فى مقابلها ٠ وليس من الماهان ( العمل ) أنشطة كثيرة ذات طابع ضرورى وان لم تكن موضع اعتبار بوصفها انتاجية ـ مثال ذلك غسيل الملابس أو الطهى أو بيع المحصول والقيام بالمشتريات

أو الذهاب الى الحقول أو الى السوق أو نزع الأشواك من النباتات أو نقل واعادة غرس النباتات الصغيرة أو قلع الأعشاب الضارة قبل جمع المحصول واعادة بذر ورعاية وتجفيف واختيار الحبوب أو التزود بالأكياس لتخزينها وترتيب الأدوات ٠

ونجد ها هنا ــ بصورة أكثر دقة ــ المخطط الاجمالى الذى يعزوه باركين الى الجرياما ٠ ويستثنى قسط كبير من قطاع المواد الغذائية الرئيسية من صنف الماهان ( العمل ) ولكن ليس فى شكنة الشمولى ٠ وفضلا عن ذلك تقترب الحالة عند البايير من حالات الليزوتو والأوركايفا من حيث أن أنشطة الماهان ( العمل ) لا تكفى لضمان الانتماء الى الطائفة الأخلاقية طالما كانت الالتزامات الطائفية مستبعدة من صنف الماهان ( العمل ) ٠ ومن وجهة النظر الشكلية الخالصة يشبه نسق البايبز اذن ، النسق النويجى ٠ والماهان ( العمل ) يتألف من منطقة التقاطع بين مجالات الاقتصاد والأخلاق ٠ ويمكن الفرق بين النسقين با لأكثر فيما يستثنى منه ويأخذ النور ويجيون فى اعتبارهم كل تكاليف انتاج السلع وهو مالايفعله أهالى البايبز ٠ ويقوم النورويجيون بتصنيف بعض الأنشطة بوصفها اقتصادية ( فى صنف « الضرائب » ) مما يعتبره أهالى البايبز مجرد التزامات نحو الطائفة الأخلاقية ٠ وبعبارات أخرى تتسع فى النورويج منطقة تقاطع مجالى الاقتصاد والأخلاق اتساعا كبيرا ٠ فالعمل ( أربايد ) له معنى أكثر اتساعا من العمل ( ماهان ) وعلى الرغم من ذلك ففكرة العمل فى النسقين لاتضم سوى الانشطة المزودة بقيمة مبادلة وبقيمة أخلاقية فى وقت واحد ٠

**خاتمة**

نستطيع الآن العودة الى السؤال الذى وضعناه فى البداية وهو الخاص بالتمييز بين المفهومين ( ج ) ، ( د ) فيما يتعلق بالعمل ٠ ووفقا للمفهوم ( د ) ليس العمل سوى سلعة ٠ أما التعريف ( ج ) فينتمى أكثر الى مملكة الخيال أو عالم اليوتوبيا ويتفق بطريقة أفضل مع النموذج المثالى للمجتمع الذى صوره آدم سميث وكما صوره بطريقة مختلفة كارل ماركس ٠ وتؤيد الحالات الموصوفة باختصار المخططات الاجمالية فى ( ج ) ، ( د ) فى وقت واحد بشكل واضح ٠ وهى تقدم وسائل الهوية فى العمل بمختلف أنحاء العالم مع ارضاء متطلبات الأنساق الاقتصادية المعاصرة ٠ وتعترف كل الانساق المدروسة بطريقة أو بأخرى بالتناقض القائم بين المخططات الاجمالية فى ( ج ) ، ( د ) ٠ وتسعى كلها اذن ــ ببعض التحيز ــ للتوفيق بين المجال الاقتصادى والمجال الاخلاقى ٠

ومن المحتمل أنه لاتوجد طريقة وحيدة لحل هذا التناقض ٠ ولكن يمكن أن تتألف الحلول فى الواقع من ابتكار نماذج مختلطة فى كل التكوينات الاجتماعية ٠ وعدم كمال هذه النماذج المختلطة واضح ولكنها تسمح للحياة بالاستمرار ٠ ولاتحول هذه الطريقة فى ادراك فكرة العمل كما هو واضح دون نقد الممارسات الحاضرة كما لاتحول دون ادراك ما هو أفضل منها ٠ ولكن ينبغى أن نضع كمقدمة بشكل مطلق

أنه اذا كانت القوانين الاقتصادية عالمية فالانساق الأخلاقية خاصة بالثقافات وبتاريخ كل واحدة منها • وكل مايمكننا أن نطلبه فى سياق دولى هو انتباه انوعى من ناحية الى التناقض المشار اليه ، ومن ناحية أخرى الى الأهمية الأساسية لعوالم اليوتوبيا أو ممالك الخيال بالنسبة الى ذكاء طبيعة العمل •

ونموذجنا فى ( جـ ) هو من عالم اليوتوبيا فى الحقيقة • وعلى الرغم من ذلك فهو يمثل واحدة من غائيتين قصويين للعمل • وعندما أقول ذلك لا أغتصب دور الفيلسوف وانما أتمسك فى هذا الامل بفضيه أنثروبولوجية بكل حرفية • وكما قلت ان مظهر عالم اليوتوبيا الخاص بمختلف مفهومات العمل يمثل واقعة مقررة من جانب رجال الأنثروبولوجيا فى مناطق عديدة فى العالم • ولعل الرغبة فى الهوية بالعمل لايمكن انتزاعها لدى الانسان • وكان ذلك بالتأكيد وضع كل من فرويد وماركس • وذلك أيضا هو مايمكن استخلاصه من التحليل الانثروبولوجى •

ومن بين الحالات التى درسناها قمنا بايضاح بعض الأمثلة الخاصة بالتوافق الشامل بين الاقتصادى والاخلاقى ولكن جزءا كبيرا من السكان كان يجد نفسه عندئذ مستبعدا من النسق ( جيرياما ) • ومن ناحية أخرى لاحظنا أن اختفاء عوامل التداخل والتركيب بين المجالين فى حد ذاته ليس فيه عرض مرض • ويمكنها أن تكون مقبولة نسبيا ( هويلزى ) كما يمكنها فى بعض الاحوال أن تكون بمثابة مالا يمكن اغتفاره ( ليزوتو ) وعوضا عن ذلك ، سنخلص من هذا العرض بوضوح الى أن التخطيط الاقتصادى المدروس بالنسبة الى الليزوتو لاينبغى تأسيسه على البرهان الذى يزعم ان الناس يحيون حياة أفضل اذا « قاموا بالعمل أقل من أجل الأجداد » ، وفى المقال الحالى عملت ما بجهدى للبرهنة النظرية على الطابع الخاطىء تماما بالنسبة الى ذلك الاسلوب فى التفكير • ويصح هذا الدليل أيضا بالنسبة الى بابوازى غينيا الجديدة : فالمهرجانات ليست هى أيضا فى تلك البلاد مظهرا من مظاهر الاضطراب الوظيفى فى هذه البلاد الأخيرة حتى كان على مجالات الفعل الاقتصادى والأخلاقى أن تظل بعض الوقت منفصلة نسبيا مستقبلا اذا شئنا أن نحسب حساب ما يعتبره السكان فى مجموعهم كفايات عليا للعمل •

## المراجع

Feferences


COHEN, Anthony p. 1979. The Whalsay Croft. In : S. Wallman (ed.), *Social Anthropology of Work*, p. 249-67. London, Academic Press.

COPPET, Daniel de. 1976. Jardins de vie, jardins de mort en Mélanésie. *Traverses*, No. 5-6, p. 166-77.

DUMONT, Louis. 1970. *Homo Hierarchius, Chicago*, III., University of Cicago Press.

——. 1977. *Homo Aequalis*. Paris, Gallimard.

ELKAN, Walter. 1979. View from Economics. In : S. gallman (ed.), *Social Anthropology of Work*, p. 25-35, London, Academic Press.

GODELIER, Maurice. 1973. *Horizon, trajets marxistes en anhtropologie.* Paris Maspéro.

HOCART, A. M. 1950. *Caste, a Comparative Study.* London.

LEVI-STRAUSS, Claude. 1962. *La pensée sauvage.* Paris, Plon.

MARX, Karl. 1844. *Oekonomisch-Philosophische Manuscripte aus dem Jahre 1844.*

MANDEVILLE, Bernard de. 1705. *The Grumbling Hive: or, Knaves Turn'd Honest.*

MURRAY, Colin. 1979. The Work of Men, Women and the Ancestors. in : S. Wallman (ed.), *Social Anthropology of Work.* p. 337-63, London, Academic Press..

ORTIZ, Sutti. 1979. The Estimation of Work. In : S. Wallman (ed.), *Social Anthropology of Work,* p. 207-28, London, Academic Press.

PANOFF, Michel. 1970. Du suicide comme moyen de gouvernement. *Les Temps Modernes,* No. 288, p. 109-30.

PARKING, David. 1979. The Categorisation of Work. In : S. Wallman (ed.), *Social Anthropology of Work,* p. 317-35, London. Academic

SAHLINS, Marshall D. 1974. *Stone Age Economics.* London, Tavistoc,.

SEARLE-CHATTERJEE, Mary. 1979. The Polluted Identity of Work. In : S. Wallman (ed.), *Social Anthropology of Work,* p. Work. In : S. Willman (ed.), *Social Anthropology of Work,* p. 296-86. London, Academic Press.

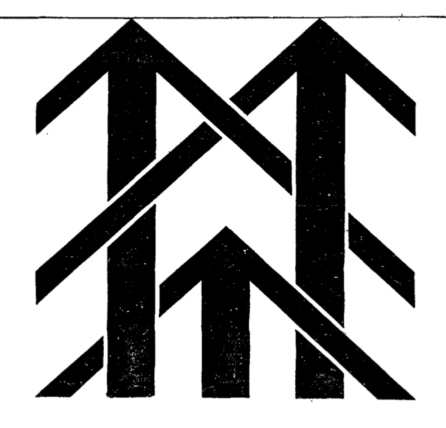
SCHWIMMER, Erik. 1979. The Self and the Product. In : S. Wallman (ed.), *Social Anthropology of Work,* p. 287-315, London, Academic Press.

SMITH, Adam. 1776. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations.*

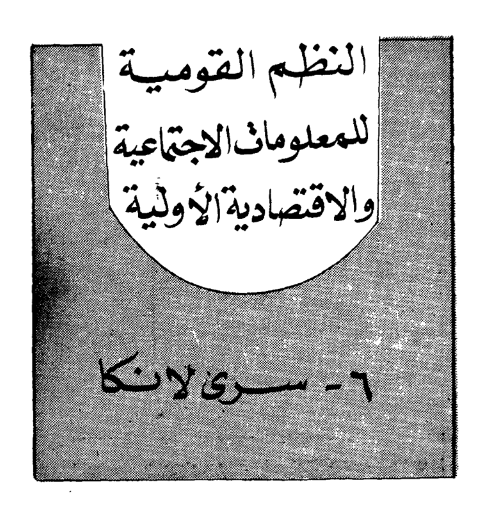
VERNANT, Jean-Pierre. 1965. *Mythe et pensée chez les Grecs.* Paris, Maspéro.

WADEL, Cato. 1979. The Hidden Work of Everyday Life. In : S. Wallman (ed.), *Social Anthropology of Work,* p. 365-84, London, Academic Press.

WALLMAN, Sandra (ed.), 1979. *Social Anthropology of Work.* London. Academic Press.



أسس البيانات الاجتماعية الاقتصادية
الأوضاع والتقويم




**تطور نظم المعلومات :**

تمتاز سرى لانكا بخبرة أطول نسبيا من خبرة العديد من الدول الآسيوية فى مجال جمع ونشر المعلومات الاجتماعية والاقتصادية الأولية : اذ يرجع تاريخ هذه الخبرة الى عدة مئـــات من السنين • يضـــاف الى هذا أن كميـــة المعلومات الديموغرافيـــة ( = السكانية ) وغيرها من البيانات الاحصائية كبيرة جدا وعلى الرغم من أن المعلومات الاجتماعية والاقتصادية لم تصل الى مرتبة الكمال المرجوة من حيث الكيف ، والصحة ، والشمول . فانها ظلت متوافرة منذ أكثر من ١٢٥ سنة ، من مصادر ووثائق مختلفة • ذلك أن قيد الوفيات صار الزاميا فى ١٨٠٧ ، فأصبحت البيانات الخاصة بذلك متاحة منذ ذلك التاريخ ، وتقرر فرض عقوبة على كل من تخلف عن قيد المواليد منذ عام ١٨٩٣، وأصبح تسجيل عقود الزواج الزاميا بالنســبة لجميع الطوائف منذ أواســط القــرن التاسع عشر ، وتم اجراء أول تعداد تقريبى للسكان فى ١٨١٤ ، وأصبحت التقديرات السنوية لعدد السكان متاحة منذ ١٩٢٦ •

الكاتب: هـ. د. س. كاروناتيلاكى

رئيس مركز البحوث الاجتماعية ، والنائب الأول لمحافظ البنك المركزى فى سيلان ، كولومبو ، سرى لانكا .

المترجم: أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة وسابقا رئيس مشروع الألف كتاب بوزارة التعليم

---

وتدل السجلات القديمة على وجود عدة نظم متميزة للمعلومات الاجتماعية والاقتصادية ، وان كانت ذات صبغة أولية . وقد دأب القوم على جمع المعلومات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية ، وحفظ السجلات منذ أقدم العصور التاريخية ، وحافظوا على المخطوطات والكتب المتضمنة لهذه المعلومات ، فى المعابد والأديرة ، وبلاط الملوك السنحاليين . وتدل النقوش الصخرية القديمة على أن السجلات والمحفوظات كانت تضم كافة الوثائق الخاصة بالملوك وجدير بالذكر أن محفوظات آخر الملوك السنحاليين فى سرى لانكا (١) غير موجودة اليوم ، ولعل ذلك يرجع الى احتراق المبانى العامة فى مدينة كاندى بصورة متوالية ، وفرار الملوك والموظفين من هذه المدينة الرئيسية خلال الثورة والحرب . وربما كانت هذه الحوادث سببا فى تبديد السجلات التى لم تعد قط مستودعاتها الأصلية . بيد أن المحفوظات القومية تضم عددا من الخطابات التى أرسلها ملوك كاندى الى الحكومة الهولندية . والسبب فى وجود هذه الخطابات هو حرص الهولنديين على صيانتها وحفظها .

وقد سجل الملوك السنحاليون مساحات الأراضى على صفائح النحاس وسعف النخيل . وكان فى مملكة كاندى ــ بالذات ــ سجلات للأراضى التابعة للادارات

الحكومية ، والمؤسسات الدينية ، والمقاطعات الاقليمية • ويقال ان الملوك السنحاليين كان لهم - بالاضافة الى ذلك - محفوظات وسجلات فى القصور الملكية • وقد ذكر مكدوال ، سفير بريطانيا لدى مملكة كاندى ، أى كبير أمناء التاج كان هو أيضا أمين محفوظات الدولة ، واسمه روبرت نوكس ، وهو انجليزى ظل سجينا لمدة طويلة خلال حكم الهولنديين ، كما ذكر أن القوم كانوا يسجلون على النحاس أو سعف النخيل عدد الجنود ، والأراضى ، والادارات الحكومية ، والمؤسسات الدينية والمقاطعات الاقليمية •

## السجلات البرتغالية والهولندية

استخدم البرتغاليون الذين حكموا الجزيرة من سنة ١٥٠٥ الى ١٦٣٨ سجلات الأراضى السنحالية الخاصة بالمقاطعات البحرية الواقعة تحت حكمهم ، واتخذوها أساسا لسجلاتهم المعروفة باسم « الثمبوس » • والواقع أن « الثمبوس » لم تكن سجلات جديدة ، بل كانت استمرارا للسجلات الأسرية التى احتفظ بها الملوك السنحاليون على مر القرون • وقد أصبحت هذه السجلات فيما بعد أساسا لتحصيل الدخل الحكومى ، ومصدرا قيما للمعلومات الاجتماعية والاقتصادية • وكان مراقب الدخل الحكومى فى عهد البرتغال ، والمشرف على الثمبوس ، يقوم بعمل أمين المحفظوت • وقد شن الهولنديون هجوما على ممتلكات البرتغاليين فى سيلان ، واستولوا فى سنة ١٦٥٦ على مدينة كولومبو ، وهى كبرى المدن البحرية • وضاع معظم السجلات البرتغالية ، اذ دمرها البرتغاليون قبل استسلامهم ، ودمر الهولنديون أنفسهم ما بقى منها • بيد أن السجلات المتعلقة بفترة الحكم الاستعمارى البرتغالى لاتزال موجودة فى دور المحفوظات فى جوا ، ولشبونه •

وعلى الرغم من أن الهولنديين ورثوا سجلات قليلة نسبيا من البرتغاليين خاصة بالأراضى وتحصيل الدخل الحكومى ، فانهم احتفظوا بسجلات منظمة جدا منذ سنة ١٦٤٠ ، وقد آلت هذه السجلات الى البريطانيين عندما استسلم الهولنديون لهم بمقتضى معاهدة ١٧٩٦ •

وتتألف السجلات الاجتماعية / الاقتصادية الهولندية من سلسلة متوالية الحلقات من ١٦٤٠ الى ١٧٩٦ • ويوجد منها نحو ٨٫٠٠٠ مجلد ، منها ٥٫٠٠٠ بعضها حكومى ، وبعضها خاص بالادارات الاقليمية • وتتألف سجلات الأراضى من سجلات خاصة بالرءوس والأرض ، وهى تتضمن معلومات عن ريع الارض • أما السجلات الأبرشية والمدرسية فتتضمن معلومات عن الأنساب والنظم التعليمية • يضاف الى ذلك أن الرسائل المتبادلة بين سيلان وهولندا تعد مصدرا غنيا بالمعلومات فى كافة النواحى والمجالات ، وتتضمن تفصيلات عن طبيعة التجارة والتعليم ، والزراعة والقوانين ، والعادات •

وكانت هذه المحاولات الأولى التى بذلت لوضع نظام للمعلومات الاجتماعية والاقتصادية غاية فى البساطة . وكان أكثر المعلومات التى تم جمعها يتناول حجم السكان ، ومواطن الأسر . ويروى أن الهولنديين الذين احتلوا المقاطعات البحريه من ١٦٣٨ الى ١٧٩٦ قاموا باجراء تعداد للسكان . وفى ١٧٨٩ أمر الحاكم الهولندى ، فان دى جراف باحصاء السكان فى الاقليم البحرى التابع لشركة الهند الشرقية الهولندية ، فبلغ عددهم ٨١٧٠٠٠ر نسمة . ولما كان هذا الاحصاء قد تم اجراؤه بغرض تحصيل الضرائب ، فانه يظن أن هذا الرقم أقل من الواقع بكثير ، ويسود الاعتقاد بأن عدد سكان الجزيرة فى ذلك الوقت بلغ نحو مليونين .

## جمع المعلومات فى عهد البريطانيين

بعد أن استولى البريطانيون على الجزيرة فى سنة ١٧٩٦ أدركوا الأهمية البالغة للأوراق الرسمية التى وقعت فى حوزتهم ، وبخاصة الأوراق التى تلقوها من الهولنديين . واستولى البريطانيون على كل ما أتيح لهم من الاوراق فى دور المحفوظات الهولندية . بيد أن قليلا من الموظفين الهولنديين دمروا بعض السجلات الهامة ، قبل توقيع المعاهدة بين هولندا وبريطانيا فى ١٧٩٦ ، ولما وصل أول حاكم بريطانى ، وهو فردريك نورث فى ١٧٩٧ ، صدرت اليه الأوامر بجمع كل المعلومات الخاصة بالقضاء ، والدخل ، والتجارة ، والديانة ، من السجلات المتاحة . وتجلت الاهمية الكبرى للمحفوظات كمرشد عملى للحكومة عندما عين الحاكم نورث موظفا كبيرا اسمه كليجهون ـ الكسرتير الأول لحكومة سرى لانكا ـ أمينا للمحفوظات .

وعندما غزا البريطانيون مملكة كاندى فى ١٨١٥ دمرت دار المحفوظات الملكية خشية أن تقع فى أيدى الغزاة . وفى ١٨٨٠ اتخذت اجراءات رسمية أخرى لصيانة سجلات الحكومة البريطانية وعين أمينا لها موظف مدنى كان يعمل أمينا لمحفوظات الحكومة . وفى الأيام الأولى من الحكم البريطانى ظلت ادارة المحفوظات تابعة لمكتب السكرتير الأول زمنا طويلا (٢) .

وقد اتخذ البريطانيون بعض الاجراءات لجمع المعلومات وحفظها فنشروا بعضها فى العدد السنوى الأول من « تقويم سيلان وخلاصة وافية للمعلومات المفيدة » الذى أطلق عليه فيما بعد اسم « تقويم ورزنامة (*) سيلان » ونشر فى أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر (١٨٢٠) . وفى أواخر القرن التاسع عشر اتسعت بالتدريج قاعدة المعلومات باضافة مواد احصائية الى الأوراق والوثائق التى تعرض فى كل دورة من دورات المجالس التشريعية فى القرن التاسع عشر .

### تعداد السكان

جرى البريطانيون على احصاء السكان منذ أزمان مبكرة ، على الرغم من أنهم لم يقوموا بتعداد السكان قبل ١٨٧١ بصورة منظمة . بيد أن المعلومات المنشورة

أعطت تقديرا تقريبيا لحجم السكان منذ أوائل القرن التاسع عشر ٠ وقد تم أحد التقديرات الأولى للعدد الكلي للسكان في الجزيرة ابان الحكم البريطاني ، على يد « برتولاكي » الذي قدر عدد سكان اقاليم البحرية بين سنتي ١٨٠٨ و ١٨١٠ بنحو ٧٠٠ر٠٠٠ نسمة ٠ وكان هذا التقدير مبنيا على استهلاك الطعام ، ولكنه لم يكن دقيقا تماما ، لنقص الاحصاءات الخاصة بالواردات والصادرات والانتاج المحلي للحبوب ٠

وفي خلال المدة من ١٨١١ الى ١٨١٣ حدثت مجاعة في الاقاليم البريطانية أدت ـ بلا شك ـ الى نقص عدد السكان بشكل خطير سواء بسبب الوفاة أو الهجرة من مملكة كاندي ٠ وفي ١٨١٤ أجري احصاء لعدد السكان في المقاطعات البحرية ، فوجد أنه لايزيد على ٢٩٢ر٠٠٠ نسمة ٠ وغزيت مملكة كاندي في ١٨١٥ ودل الاحصاء الذي تم في ذلك الوقت على أن عدد السكان لايزيد على ٢٥٧ر٠٠٠ نسمة ٠ وقد أجري أول تعداد للسكان بسري لانكا في خلال ادارة سير ادوارد بارنز في ١٨٢٥ ـ ٢٧ فدل على أن عددهم هو ٨٩٠ر٠٠٠ نسمة ، منهم ٥٩٥ر٠٠٠ في المقاطعات البحرية ، و ٢٩٥ر٠٠٠ في مقاطعة كاندي ٠ ولم يتم اعداد أي تعداد كامل آخر الا في ١٨٧١ ، ولكن جرى العمل على اعداد تقديرات سنوية مستمدة من بيانات موظفي الحكومة ونشرها في « الكتب الزرقاء » بانتظام ٠

وقد اختلفت طريقة جمع البيانات من اقليم الى آخر ، واعتمدت ـ في الغالب ـ على أهواء موظفي الحكومة ونزواتهم ٠ وكانت البيانات في معظم الحالات مبنية على المعلومات التي يقدمها عمد القرى ، على الرغم من بذل الجهود لاجراء « عينات » في قرى قليلة ٠ وقد حاول الحاكم تورنجستون أن يحصل على معلومات وثيقة لنشرها في « الكتب الزرقاء » ولكن هذا الاجراء أثار كثيرا من الاستياء ، وكان أحد الاسباب التي أدت الى ثورة ١٨٤٨ ٠

كان الحاكم برونتج أول من قام بمحاولة كبيرة لتعداد أهالي سري لانكا في ظل الحكم البريطاني ، ولكنه باء بالفشل ٠ وصدر في ١٨٦٨ أول قرار تشريعي باجراء التعداد ٠ وكان أول تعداد أجري في ١٨٧١ علامة بارزة في جمع وتبويب ونشر المعلومات الاجتماعية والاقتصادية في سري لانكا ٠ ثم أجريت الاحصاءات بعد ذلك كل عشر سنوات ، وتسنى بذلك اعداد تقارير شاملة عن التعداد ٠

وقد أحدث تعداد ١٨٧١ ـ وهو أول تعداد على الاسس الحديثة ـ ردود فعل كثيرة غير متوقعة ٠ منها أن كثيرا من الناس هربوا من قراهم بدافع الخوف وقضوا أسابيع في الغابات ، ومنها أن بعضهم سارع الى الزواج ، وأقدم على خطوة غير عادية وهي تسجيل هذا الزواج ٠ وملأ الذعر قلوب الناس لانهم اعتقدوا أن الغرض من التعداد هو نقل الشبان الى أوربا لتعويض نقص القوى البشرية خلال الحروب التي نشبت في القرن التاسع عشر ، ولذلك يجب أن نشك في أرقام تعداد ١٨٧١ ، ولكن التعداد نفسه مهد الطريق لاجراء أبحاث هامة ٠

ومنذ ذلك الوقت تم اجراء التعداد كل عشر سنوات بانتظام • وتحتوى تقارير التعداد التى تنشر كل عشر سنوات أيضا ، على معلومات أساسية قيمة • مثال ذلك : ان أول تقارير التعداد فى ١٨٧١ تضمن تفصيلات عن توزيع السكان ، وتنقل السكان ، وبيانات عن الجنسية ، والديانة ، والنوع ( ذكر أو أنثى ) والحالة المدنيـــة ، ومحل الميلاد ، والتعليـم ، والعاهات والسن ، وجـدول الحياة ، والمهن ، والمستشفيات ، والملاجئ والسجون ، والاحصائيات الحيوية •

ومنذ السنوات الاولى من القرن العشرين ، اتخذت الخطوات اللازمة لتوحيد طرق التعداد ، واجراء الاحصـاء الكامل بالتدريج • وقد دل اجـراء التعداد فى ١٨٨١ ، و ١٨٩١ و ١٩٠١ ، و ١٩١١ ، و ١٩٢١ على حدوث تحســينات ملحوظة بصـورة تدريجية • ولم يتم أى تعداد فى ١٩٣١ نظرا للصعوبات التى اعترضت البلاد بسبب الازمة الاقتصادية العالميـة • وتم اجـراء التعداد التالى فى ١٩٤٦ بعـد مرور نحو عشرين عاما •

## مصادر كبرى للمعلومات الاجتماعية / الاقتصادية

هناك عدد كبير من المصـادر الاضافية للمعلومات الخاصة بالاحوال الاجتماعية والاقتصادية : منها محاضر جلسات المجلس التشريعى فى المدة : « ١٨٣٣ الى ١٩٣١ » ، ومنها الاوراق الرسمية المعروضة عليه بشان عدد كبير من الموضوعات ، ومنها مذكرات مختلف موظفى الحكومة الاستعمارية والصحف الصادرة باللغة الانجليزية التى يرجع تاريخها الى ١٨٣٢ فما بعدها • وكل هذه الوثائق محفوظة بحـالة جيـدة فى دار المحفوظات القومية فى كولومبو • وتتضمن مذكرات موظفى الحكومة الاســتعمارية مزيدا من المعلومات التفصيلية التى تتضمن فى الغالب نقدا للادارة كما تتضمن معلومات متخصصة • مثـال ذلك : ان مذكرات هـ • س • بى • بيـل — وهو عالم أثـرى من رجال الحكومة — تتضمن كثيرا من المعلومات التى أمكن الوصول اليها خلال الحفريات التى أجريت فى مدينتى أنورا ذابورا ، وبولوناروا ، القديمتين •

وتوجد الصحف الصادرة بالانجليزية ابتداء من ١٨٣٢ فى دار المحفوظات ، ومن بينها نسخة من « جريدة كولومبو » لسنة ١٨٣٢ . وهى أول صحيفة نشرت فى سرى لانكا ، وتحتوى دار المحفوظات على نسـخ من الصحف الصـادرة باللغة السنحاليـة والتاميلية أيضا ، ابتداء من ستينيات القـرن التاسـع عشر ( ١٨٦٠ ) فما بعدها • وتودع فى دار المحفوظات القومية نسخة واحدة من كل جريدة تطبع فى سرى لانكا •

## الكتاب الأزرق فى سيلان

تتضمن بعض الدوريات والخلاصات التى ظهرت بانتظام كثيرا من المعلومات عن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية ابان القرن التاسع عشر • منها كتاب سيلان الأزرق

الذى نشر لاول مرة فى سنة ١٨٣١ ثم توالى صدوره بانتظام حتى ١٩٣٨ ، وهو اقدم مصدر للمعلومات الشاملة على أساس دائم . وكانت الكتب الزرقاء تتضمن بيانات احصائية عن تقدم الجزيرة منذ ١٨٣١ ، كما تضمن كل كتاب أزرق خلاصة وافية عن السنوات السابقة وبخاصة منذ ١٨٢١ ، وتتضمن الخلاصة تفاصيل عن عدد السكان ، والمواليد ، وعقود الزواج ، والوفيات ، وعدد المدارس ، وعدد التلاميذ ، والأراضى المنزرعة ، ومقدار ما بيع من الأراضى ، والايراد الذى تم تحقيقه ، والايرادات والمصروفات الاجمالية للجزيرة ، والعملة والبنوك ، والواردات والصادرات الى المملكة المتحدة وغيرها من البلدان ، والأرصاد الجوية ، والبيانات الخاصة بالمشروعات الحكومية ، وتضمنت الكتب الزرقاء مزيدا من البيانات التفصيلية بشأن الايرادات والمصروفات ، والدين العام والانفاق على الاعمال العامة ، والسكان ، و[illegible] والصحف والمجلات ، والصناعة ، والمناجم ، والمصايد ، والايرادات الجمركية [illegible] الصادرات والواردات .

وكان تصنيف هذه المجموعة الاحصائية السنوية القيمة من اختصاص [illegible] المستعمرة ، منذ انشائها حتى ١٩٢٠ . وفى المدة من ١٩٢١ الى ١٩٢٤ انتقل هذا الاختصاص الى مصلحة التعداد والاحصاء ومن ١٩٢٥ الى ١٩٢٩ انتقل الى مصلحة الاحصاء وشئون المكاتب ومن ١٩٣٢ الى ١٩٣٦ الى مصلحة التسجيل العام . وفى السنتين الأخيرتين لصدورها فى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ أصبح تصنيف هذه المجموعة الاحصائية من اختصاص مصلحة التجارة والصناعة .

وكان الكتاب الأزرق فى السنوات الأولى من نشره يجرى اعداده فى المملكة المتحدة على استمارات ترسلها وزارة الخارجية الى المستعمرة ثم يتولى ديوان وزارة المستعمرات فى لندن تجليد الاستمارات المخطوطة بعد استكمالها . وبعد ١٨٦٢ طبعت المجلدات فى سيلان . وفى أثناء الحرب العالمية الثانية أبلغت وزارة الخارجية الحكومة أنه لا داعى لطبع الكتاب الأزرق لسنة ١٩٣٩ وبذلك انتهت حياة هذا الكتاب المفيد .

هذا ، وقد بدأ منذ ١٠٦٠ نشر الأوراق الدورية والتقارير الادارية بصورة منتظمة . ويتألف معظم هذه الأوراق من تقارير تبحث فى شئون الادارة أو فى موضوعات خاصة ، وكثير منها يتضمن معلومات . اجتماعية واقتصادية مختلفة . وبالنسبة للايرادات والمصروفات التى تضمنت الانفاق الرأسمالى فى الجزيرة قدمت بيانات تفصيلية الى المجلس التشريعى ، فى حين أن التقارير المقدمة للجان الخاصة تضمنت — غالبا — بيانات ومعلومات عن موضوعات اجتماعية واقتصادية هامة .

ومن الملخصات الهامة الأخرى التى ظلت تصدر كل عام منذ ١٨٥٩ ما يعرف « بدليل فرجسون السيلان » الذى تصدره اليوم « صحف سيلان المتحدة » ويعد هذا الدليل السنوى الذى اشتهر بأنه أكمل وأوثق المراجع ، عملا رائعا حقا . وقد نشر

أول الأمر عوضا عن « يوميات سيلان » التى توقفت عن الصدور فى عام ١٨٥٨ ٠ وطرأت على الدليل عدة تغييرات على مر السنين . فحذفت منه بعض الأبواب لقلة فائدتها ، وأدخلت عليه مجالات جديدة ، لتلبية المطالب الجديدة ٠ وكذلك طرأت على عنوانه عدة تغيرات أولها أنه أطلق عليه « خلاصة المعلومات عن سيلان » ، ثم اطلق عليه اسم « الكتاب الأحمر » عندما ظهر منافس له من جانب شركة صحافية كبرى فى سيلان . أصدرت كتابا باسم « الكتاب الاخضر » واليوم يسمى الدليل باسم مؤسسه الاول أ ٠ م فرجسون ٠

ومن المطبوعات الأخرى التى تضمنت معلومات مستفيضة « التقرير السنوى العام لسيلان » الذى نشر من ١٩٢١ الى ١٩٣٨ ٠ وفى ١٩٣١ تغير عنوانه الى « التقرير السنوى العام عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والعامة للجزيرة » ٠ وبعد ١٩٣٨ حل « الكتاب السنوى لسيلان » محل « التقرير السنوى العام » الذى أسند اعداده الى « مصلحة التعداد والاحصاء » ٠ ويعتبر اليوم « الكتاب السنوى لسيلان » هو الكتاب الاحصائى الرسمى . لأنه بجمع من سجلات رسمية ٠ والكتاب السنوى لسيلان يتضمن التقرير السنوى العام ، ولكن تم توسيع نطاقه بحيث يشتمل على أبواب تبحث فى التقدم الاجتماعى والثقافى ، والتاريخى ، والجغرافى للبلاد ، ومنذ ١٩٦٠ نشرت طبعات مستقلة من « الكتاب السنوى لسيلان » باللغتين السنحالية والناميلية ، كما ظهرت طبعة باللغة الانجليزية ٠

وقد حلت « الخلاصة الاحصائية لسيلان » محل التقرير السنوى العام لسيلان الذى توقف عن الصدور قبيل الحرب العالمية الثانية ٠ وتضمنت الخلاصة معلومات مبنية بصفة عامة على « الكتاب السنوى لسيلان » ، ولكنها تضم قدرا كبيرا من المعلومات الاضافية عن عدد كبير من الموضوعات التى لم تظهر فى المطبوعات السابقة ٠ وقد أدخلت بالتدريج تعديلات على « الخلاصة الاحصائية » تلبية للاحتياجات الجديدة ٠

## جمع المعلومات بواسطة المصالح الحكومية

تولت مصلحة التسجيل العام ـ فى مرحلة أو أخرى ـ جمع قدر كبير من المعلومات والاحصاءات التى تضمنتها المطبوعات السالفة الذكر وكان التعداد قبل العشرينات يدخل فى دائرة اختصاص هذه المصلحة ، وان كان من الأنشطة الخاصة التى تولاها موظف مدنى كبير ٠ وتتولى المصلحة بانتظام جمع المعلومات الديموغرافية الأساسية . والاحصاءات الحيوية ٠ وكذلك تولى عدد من المصالح الحكومية الأخرى ، التى أنشئت خلال الادارة البريطانية ، جمع المعلومات المتعلقة بمجالات اختصاصها ٠

وعلى الرغم من عدم وجود هيئة مركزية لتنسيق الاحصاءات ، قبل ١٩٢٠ ، فان كل مصلحة استطاعت أن تسخر امكاناتها لجمع المعلومات الأساسية ٠ وكانت نظم جمع المعلومات ـ فى ذلك الوقت ـ نظما أولية محضة ، ومعظم المعلومات التى يتم جمعها مطلوب للأغراض الادارية بصورة مباشرة ، وانصب الاهتمام على عدد السكان

والاحصاءات الحيوية • ومن المجالات الأخرى التى اهتمت بها الحكومة ، التجارة ، والدخل ، والمصروفات • وليس لدينا سوى القليل من الدلائل القوية التى تثبت صحة المعلومات ، وتبين طريقة جمعها • وربما كان من المشكلات الكبرى عدم شمول الاحصاء لكافة النواحى ، لانه لم تكن هنالك قوانين شاملة تخول الأجهزة القائمة بجمع البيانات والمعلومات . سلطات قانونيـة • بيد أن المعلومات التى تم جمعها فى بداية الأمر امتازت بعدم الازدواج أو التداخل وربما يرجع السبب فى ذلك الى قلة عدد الأجهزة القائمة بجمع البيانات وقلة المعلومات المطلوبة •

وكانت المصلحة الرئيسـية التى تتولى جمـع المعلومات والبيانات ـ وهى ادارة التسجيل العام ـ تعنى فى المقام الأول بالاحصاءات الحيوية • وتولت مصلحة العمل جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالعمالة ، والأجور ، والتوزيع المهنى للعمل ، وهجرة العمال الهنود ، والعودة الى الوطن • وظلت الجمارك فترة طويلة تجمع وتنشر عـددا كبيرا من المعلومات والبيانات عن الصادرات والواردات • وتولت ادارة التعليم جمع المعلومات المتعلقة بالمدارس ، والأطفـال المقيدين بهـا ، والمعلمين ، والامتحانات • وتولت مصلحة الخدمات الطبية والصحية جمع البيانات الخاصة بالأمراض ، ومعدلها ، وتردد المرضى على المستشفيات •

وفى المصالح الاخرى التى تولت جمع قدر كبير من المعلومات والبيانات مصلحة الزراعة ، والأشغال العامة . والضرائب ، والبريد والهجرة ، والارصـاد الجوية ، والموانىء ، والأراضى . بالاضافة الى الأجهزة الحكومية فى المقاطعات التسع ، وفضلا عن ذلك قامت كل بلدية ، وبخاصة بلديتى كولومبو ، وكاندى ، بنشر تقارير ادارية سنوية تتضمن طائفة كبيرة من الاحصاءات الخاصة بالمناطق المحلية •

### مصلحة التعداد والاحصاء

بعد الانتهاء من تعداد ١٩٢١ أوصى ل • ج • ب • ترنر الذى تولى تنسـيق العمل فى التعداد ، بانشاء مصلحة خاصة بالاحصـاء ، وقد تولت هذه المصلحة مهمة جمع البيـانات والمعلومات حتى نهـاية العشرينيات ولكنها ألغيت كتدبير من تدابير التقشف بسبب الأزمة الاقتصـادية العالميـة فى أوائـل الثلاثينيـات ، وتوزعت اختصاصاتها على وحدات صغيرة فى مصلحة التسـجيل العام • وقد أنشئت مصلحة التعداد والاحصاء بصورة مستقلة فى ظل دستور دونومور الذى أصبح سارى المفعول فى ١٩٣١ • وكان قسم الاحصـاء جزءا من مصلحة التجارة والصـناعة ، ثم خضع لاشراف مدير الاحصاء • وأنشىء قسم التعداد من جـديد فى ديسمبر ١٩٤٤ وتولى الاشراف عليه أ • ج رانا سنغ لاجراء أول تعداد بعد الحرب ـ فى ١٩ مارس ١٩٤٦ ـ وباعلان دستور سولبيرى فى ١٩٤٦ أدمجت هاتان الوحدتان فى مصلحة واحدة الحقت بوزارة الداخلية • وفى ١٩٤٨ ألحقت المصلحة بوزارة المالية •

وكان ك · وليامز أول مدير لادارة التعداد والاحصـاء ، ومنذ ١٩٤٧ وزع عمل المصلحة على قسمين هما قسم الاحصاء وقسم التعداد · وتضمن العمل المبدئى للمصلحة الجديدة اعداد تقديرات الدخل القومى ، ونشر الكتاب السنوى لسيلان الذى حل محل التقارير العامة السنوية لسـيلان ، المنشورة من سنة ١٩٢٠ وحتى ١٩٣٩ · وتضمن اختصاص المصلحة على وجه التحديد اعداد مؤشرات تكاليف المعيشـة ، وتقـديرات الدخل القومى ، ومؤشرات أسعار الأسهم . وودائع البنوك ، وتداول الأوراق المالية ، والمؤشرات التجارية الأساسية والاحصاءات الزراعية ، والبيانات الخاصـة بالانتـاج الصناعى ، وقد جندت المصلحة بعد انشائها كل امكاناتهـا لتنظيم التعداد كل عشر سنوات · ويختص قسم التعداد بثلاثة أشـياء :

( أ ) جمع البيانات والمعلومات ·

( ب ) التصنيف والجدولة ·

( جـ ) تفسير البيانات والمعلومات ·

وقد غطى التعداد الأول الذى أجرى بعد الحرب حقلا واسع النطاق تضمن ·

( أ ) اجراء تعداد للسكان على نطاق أوسع من ذى قبل ·

( ب ) اجراء احصـــاء زراعى ·

( جـ ) اجراء احصاء صناعى يشمل كلا من الانتاج والتوزيع · ولم يكن مثل هذا التعداد أجرى لاكثر من خمسة وعشرين عاما ·

وقد ظلت مصلحة التعداد والاحصاء حتى أواخر الخمسينيات عبارة عن جهـــاز لجمع الاحصاءات التى حصلت عليها مختلف المصالح الحكومية · وروعى فى اختيـــار الاحصاءات المعدة للنشر تسجيلها للنشاط الادارى ولم يتم جدولة ولانشر عدد كبير من الاحصاءات ذات القيمة الاقتصـادية حتى مع توافرها · وعلى الرغـم من زيادة حجـم البيانات الاحصائية بسرعة بين أواخر الثلاثينـات وأواســـط الخمسينيات ، وزيادة الاهتمام بدقة الاحصاء واجرائه فى حينه ، فان الخدمات الاحصائية لم تتم فى الوقت المناسب · ومع ذلك ازداد الوعى من جانب الحكومة ، والمؤسسات الخاصة ، والجمهور ، بأهمية المعلومات والبيانات الكمية فى صياغة القرارات ·

**تنظيم المصـلحة**

تحتل مصلحة التعداد والاحصاء التى أنشئت فى ١٩٥١ ، وتعمل اليوم فى ظل وزارة تنفيذ المشروعات ، مكانا محوريا فى **الهيكل التنظيمى للاحصـاءات القومية ·** وقد استطاعت خلال السنوات العشرين الماضـية أن تنجز كثيرا من الأعمال سواء فى تنفيذ الأبحاث المتعلقة باحتياجات التنمية فى البلاد أو فى الاسراع بتقديم المعلومات والبيانات التى تم جمعها ومعالجتها . الى القائمين بصنع السياسة ، والى الباحثين ·

وتحقيقا لهذه الغاية ، أنشأت المصلحة أقساما فرعيـة فى مختلف الوزارات ، والمصالح الحكومية ، والمكاتب الادارية فى الأقاليم · وكانت هذه الوحدات الاحصائية التى يرأسها باحث احصائى وموظف احصائى من المصلحة ، تباشر عملها فى ادارات التسجيل ، والهجرة ، والعمل ، والحكم المحـلى ، والزراعة ، والمصـايد ، والسـكة الحديدية ، والموانىء ، والصناعات الريفية ، والتجارة ، والواردات والصـــادرات ، والجمارك والغابات ، والملاحة ، والطـرق ، والخزانة ، وسـجل الشركات ، والخدمات الاجتماعية ، والصحة · وعلى الرغم من أن هذه المكاتب تنظم جمع المعلومات والبيانات للمصلحة ، فان جزءا كبيرا من هذه المعلومات والبيانات ينشر فى التقارير السنوية للمصالح التى تنشر مطبوعات أخرى من وقت الى آخر ·

ولما كانت المصلحة تعين موظفيهـا الفنيين فى الفـــروع والشعب الاحصائيـة والوزارات والمصالح الأخرى ، فانها تشرف اشرافا فنيـا على الأنشطة الاحصائية فى الحكومة ، وبذلك تحاول أن تمارس بعض التنسيق بين هذه الانشـــطة وتحقيقا لهذه الغاية أنشأت وزارة تنفيذ المشروعات ــ حديثا ــ مجلسا استشاريا للاحصاءات القومية يضم مندوبين من وزارة التخطيط والمصالح المنتفعة بالاحصـاءات ، والبنك المركزى ، والجامعات ، وذلك لتحديد الثغرات الاحصائيـــة والتوصية بأحسن الوسائل لملئها ومراجعة التقدم العام للنشاط الاحصـائى · وتضم المصلحة اليوم ستة أقسام ، كل **قسم تحت اشراف مدير مساعد وهى :**

( أ ) الديموغرافيا ( = علم الشعوب والسكان من حيث الاحصاء ) ·

( ب ) التجارة والصناعة ·

( جـ ) الزراعة والتنمية الزراعية ·

( د ) الحسابات والأسعار القومية ·

( هـ ) أبحاث العينات والتدريب ·

( و ) معالجة ( = تصنيف + تبويب + تنسـيق ) البيـــانات والمعلومات وبالاضـــافة الى هذه الاقسام الاحصائية توجد أربعة أقسام أخرى لمعاونتها وهى : المكتبة ، والمؤسسات والحسابات ، ثم قسم الطبع والنشر ( انظر شكل (١) ) ·

ولمصلحة التعداد والاحصاء هيئة ميدانية دائمة ذات مكاتب فرعية أيضـــا ، يشرف على كل منها موظف احصائى ، فى كل من المكاتب الاقليمية البالغ عددها ٢٢ ، والتابعة لممثلى الحكومة · وتيسيرا لجمع المعلومات والبيانات ، قسمت البلاد الى ٢٣٢ منطقة ، تشترك كل منها فى حدودها مع كل قســم تابع لمســاعد ممثل الحـكومة · ويوكل العمل الميدانى فى كل منطقة الى باحث احصائى مقيم فى القسم · وتتألف هيئة الموظفين الميدانيين من ٢٤ موظفا احصائيا و ٢٤٧ باحثا احصائيا ·

ويرأس المصلحة الآن مدير متفرغ ( كل الوقت ) يساعده نائبان يشرفان على النواحي الفنية للعمل في حين يوجد نائب ثالث يختص بالشئون الادارية ، ويساعدهم على الصعيد المهني ثمانية مديرين مساعدين و ٢٣ احصائيا ، و ٢٧ موظفا احصائيا ، و ١٧ موظفا لمعالجة المعلومات · يضاف الى ذلك تعيين ١٨ احصائيـــا ، و ٤٧ موظفا احصائيا بالوحدات الاحصائية في الوزارات والمصالح الأخرى ·

وقد ازداد حجم مصلحة التعداد والاحصاء زيادة كبيرة خـلال السنوات العشر الماضية ، اذ ارتفع عدد الموظفين الفنيين فيها من ٨٦ الى ١٦٥ · وقد أدت قلة الموظفين المؤهلين الى الحد من تنسيق العمل في المصلحة ، والتنظيم الفعال لموظفيها الفنيين في الوزارات والمصالح الأخرى · والحاجة اليوم ماسـة الى زيادة مهـارة وخبرة الموظفين الفنيين بالمصلحة على كل المستويات · وتدعو الحاجة أيضـا الى اعادة تنظيـم أقسام المصلحة حتى يتسنى لها أداء رسالتها على الوجه الاكمل ، وبخاصة في مجال تخطيط وتنفيذ التعداد والمسح ، وتنسيق العمل الاحصائي الحكومي ·

**عمل المصلحة**

أصدرت المصلحة عدة دوريات وخلاصـــات احصائيــة ، منها النشرة الدورية للاحصاءات ، والخلاصة السنوية الاحصائية ، والكتاب السنوي لسيلان ، وكتاب الجيب للاحصاءات · وقد صدرت الخلاصة السنوية الاحصائية الأولى في ١٩٤٩ ، وضمت كل السلاسل الاحصائية المنفصلة في مجلد واحد ، بالاضافة الى احصاءات أعدتها المصلحة بصفة خاصة ، كما أصدرت المصلحة نشرة احصائية ربع سنوية تكميلا للخلاصـــة السنوية الاحصائية ، صدر العدد الأول منها في ربع السنة المنتهي في مارس ١٩٥٠ ·

وعلى أثر ما ظهر من تضارب وقصور في قيام المصالح المختلفة بتزويد المنظمات والأجهزة الدولية خارج البلاد بالبيانات الاحصائية ، تقـــرر اعادة تنظيم المصـلحة اعتبارا من ١٩٥٠ لتصبح هي الهيئة الوحيدة المختصة بتنسيق الاحصاءات · وعلى ذلك تمر الآن من خلال المصلحة كل البيانات الاحصائيـة التي تجمعها وتصنفها المصالح الحكومية المختلفة ·

وقد سبقت الاشارة الى قيام المصلحة بسلسلة طويلة من التعداد · وكان آخرها في ١٩٧١ أي بعد مائة عام بالضبط من أول احصـــاء منظم في ١٨٧١ · وقد شمل هذا التعداد كافة النواحي ، وتضمن احصاء للمساكن ، وقد أصبح عدد السكان معروفا عقب الانتهاء من العمليات الميدانية مباشرة · وأصدرت المصلحة جداول احصائية تباعا في خلال فترة تمتد من ثلاث الى أربـع ســنوات · ولاول مرة تمت معالجة بيـانات التعداد بالكمبيوتر ·

وفي الجزيرة ـ أيضـا ـ نظـام حيوي دقيق للتسجيل ( أي تســجيل المواليد ، والوفيات ، والزواج ·· الخ ·· ) تحت اشراف ادارة التسجيل العام التابعـة لوزارة

الداخلية · وتتم معالجة البيانات فى مصلحة التعداد والاحصاء مما يجعلها على صلة وثيقة بالبرنامج · وقد تحسنت طريقة تسجيل المواليد والوفيات بشكل ملحوظ ، بحيث يقدر أن تسجيل المواليد يتم بنسبة ٩٩٪ والوفيات بنسبة ٩٥٪ · ويستفاد من البيانات الخاصة بالمواليد والوفيات فى تقدير عدد السكان بين كل تعداد وتعداد · على أن هذه التقديرات لا تكون متاحة طبقا للمتغيرات الديموغرافية المختلفة ·

وفى سرى لانكا برنامج منتظم لمسح العينات بقصد الحصول على بيانات عن العمالة ، والأجور والدخول ، وساعات العمل ، ودورة العمل ، وظروف العمل · ويشمل البرنامج كل المؤسسات التى تضم خمسة عمال أو أكثر · وقد قامت المصلحة فى أول يناير ١٩٥١ بأول مسح للقوة العاملة ، اذ تم تسجيل البيانات الخاصة بموظفى الحكومة ·

وفى مجال الزراعة أجريت احصاءات دورية كان أولها فى ١٩٥٢ ، وكان آخرها فى ١٩٧٢ · ويجرى مسح العينات الزراعيه سنويا لتقدير المحاصيل والانتاج · والى جانب الأرقام الخاصة بالمحاصيل ومدى الخواص الزراعية التى تكشف عنها تقارير المسح الأولية ، يتم اعداد التقديرات الزراعية أيضا ، عن طريق جنى المحاصيل ومسح الأراضى المنزرعة فى كل فصل من فصول السنة · وقد بدأ مسح جنى المحاصيل فى ١٩٥١ بارشاد ر · س · كوشال ، خبير هيئة الأغذية والزراعة ( الفاو ) · وتتوافر المعلومات الوثيقة والمنتظمة عن المحاصيل التصديرية الرئيسية وبخاصة الشاى ، والمطاط ، وجوز الهند ، ولكن المعلومات عن المحاصيل الغذائية الثانوية ، ومحاصيل المرتفعات ، شحيحة جدا ، وليس ثمة وسيلة لجمع البيانات الموثوق بها ، بصفة دورية·

ويتم تقدير الحسابات القومية على أساس « الناتج » و « الانفاق » · وتوجد الآن تقديرات عامة للناتج المحلى الاجمالى ، والانفاق القومى الاجمالى ومكوناتهما على أساس الأسعار الجارية والثابتة على مدى فترة تقدر بنحو ١٥ سنة · وتتضمن أحدث التقديرات التى أذيعت فى نوفمبر ١٩٧٨ سلسلة مقارنة من البيانات عن الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٧ ·

وأهم الاحصاءات خارج تعداد السكان هى الاحصاءات الزراعية فى ١٩٥٢ و ١٩٦٢ و ١٩٧٢ ، وتعداد السكان والمساكن فى ١٩٦٣ و ١٩٧١ · وفى ١٩٥٢ تم اجراء أول احصاء للصناعات ، وتم جمع البيانات الخاصة بنوع التنظيم ، والعمالة ، والمرتبات ، وهيكل رأس المال ، والمواد المستهلكة ، والمنتجات ، والمنتجات الثانوية ، والمعدات ، وتم احصاء المؤسسات الصناعية فى ١٩٥٢ ، واقتصر على المؤسسات المشتغلة بالرهونات والقروض المالية ·

وبالاضافة الى ذلك أجريت مسوح العينات على أحوال المساكن وميزانية الأسرة ، ودخول المستهلكين ومصروفاتهم · وتمت أول المسوح لميزانية الأسرة فى ١٩٤٩ ، وكان أحدهما يهدف الى معرفة ميزانية أسر الطبقات العاملة فى المناطق الحضرية ، والآخر

يتعلق بالطبقة الوسطى العامله بالحكومة والمشتغلة بالتجارة • وكان أهم مسوح العينات ، المسح الاجتماعي والاقتصادى الذى أجرى فى ١٩٦٩ ـ ٧٠ ، اذ كان أشمل مسح للأسر أجرى حتى ذلك الوقت • ويتم جمع البيانات بصورة منتظمة عن الانتاج والتجارة ، ويتولى ذلك مكتب خاص • وتتبع هذه الطريقة نفسها فى البيانات الخاصة بالانتاج الصناعى •

## البنك المركزى فى سيلان

بدأ البنك المركزى فى سيلان عمله فى ١٩٥٠ ، ونص نظامه الأساسى على انشاء ادارة للبحوث الاقتصادية ، لاتقتصر مهمتها على اجراء البحوث فحسب ، بل تتعدى ذلك الى جمع المعلومات الأساسية عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى سيلان • وقد عد التقرير الخاص بانشاء البنك المركزى عن الرأى القائل بأن سرى لانكا فى حاجة ماسة الى هيئة عالية التخصص لتدارك أوجه النقص فى عمل مصلحة الاحصاء والتعداد فى خلال الثلاثين سنة الماضية •

ولم يقتصر العمل الذى قامت به ادارة البحوث الاقتصادية منذ انشائها على توسيع قاعدة المعلومات الاجتماعية والاقتصادية ، بل تعدى ذلك الى وضع نظم جديدة تماما للمعلومات والبيانات •

وفى سرى لانكا ثلاثة أنواع رئيسية من المعلومات :

( أ ) احصاءات حيوية أو معلومات ديموغرافية •

(ب) معاملات وحسابات اقتصادية •

( جـ ) مسح وتعداد اقتصادى •

وقبل تأسيس البنك المركزى لم يوجد سوى قليل جدا من المسح والتعداد ، فى حين أن المعاملات والحسابات الاقتصادية كانت أولية ، ومقصورة على مجال أو مجالين كالتجارة ، والدخل والخرج • ولكن البنك وضع برنامجا أدى بسرعة الى التوسع فى تغطية هذه المجالات •

وكان كثير من أنشطة ادارة البحوث الاقتصادية وادارة الاحصاء فى البنك المركزى ( التى أنشئت فيما بعد ، فى ١٩٧٧ ) يعنى بجمع ونشر المعلومات الخاصة بكثير من الموضوعات • وقد سعت كلتا الادارتين الى تحسين نوعية المعلومات وطرق جمعها . وتنويع قاعدة المعلومات بالتدريج كما ساعدتا بسرعة على ملء معظم الثغرات التى وجدت فى الاحصاءات السابقة •

### توسيع قاعدة المعلومات

بدأ بنك سيلان المركزى اصدار نشرة شهرية فى الربع الأخير من سنة ١٩٥١ ،

ثم دأب على نشر سلاسل احصائية منظمة عن النقود وأعمال المصارف ، تبحث فى كمية النقود ، وأصول ومديونيات البنوك التجارية ، واصدار العملة ، وأصول ومديونيات البنك المركزى ، وأسعار الفائدة ، وعمليات الاقراض الطويلة الأجل ، ومؤسسات الائتمان المتخصصة • وبدأ البنك أيضا ، فى نشر معلومات منظمة عن مالية الحكومة تتضمن الايرادات والمصروفات ، والدين العام ، ومصادر التمويل ، والأوراق المالية • ويحصل البنك المركزى من البنوك التجارية خاصة على المعلومات المتصلة بالنقود وأعمال البنوك ، ومن وزارة المالية على المعلومات المتصلة بمالية الحكومة •

وكان البنك المركزى رائدا أيضا ، فى جمع الاحصاءات الخاصة • بميزان المدفوعات فى سرى لانكا • ودارت الأرقام الأولى المنشورة حول السلع والبضائع ، والواردات والصادرات ، أما المعلومات الخاصة بالمعاملات غير المنظورة ، وغير السلعية فى ميزان المدفوعات فكانت شحيحة للغاية • ويختص أحد أقسام البنك المركزى بجمع الاحصاءات الخاصة بميزان المدفوعات . وجمع المعلومات الخاصة بالأصول الخارجية ، ويستمد هذه المعلومات من ادارة رقابة الصرف فى البنك المركزى ، والبنوك التجارية ، والجمارك ، والمؤسسات المالية الأخرى • ويجمع البنك أيضا ، معلومات شاملة عن الدين الاجنبى والمحلى ، والقروض الاجنبية ، وخدمة الدين •

وقد حدث تحسن كبير فى نشر الأرقام التجارية ، لأن البنك شرع فى جمع المؤشرات التجارية المتعلقة بالصادرات والواردات ، وغيرها من المؤشرات المتصلة بالتجارة الخارجية • وتتضمن اليوم النشرة الشهرية للبنك قدرا كبيرا من المعلومات الأساسية عن التجارة المتصلة بالصادرات الأساسية والثانوية ، وأسعار بيعها ، وحجم وقيمة الصادرات والواردات • ونشر البنك المركزى كذلك معلومات عن الأسعار والأجور بشكل منظم لأول مرة ، كما نشر بانتظام المؤشرات المتعلقة بمعدلات أجور الموظفين الحكوميين وغير الحكوميين • وأخيرا أعد البنك المركزى مؤشر أسعار الجملة ، بالاضافة إلى مؤشر تكاليف المعيشة الذى تولت اعداده مصلحة التعداد والاحصاء منذ أوائل الخمسينيات •

ويبين شكل (٢) و (٣) على التوالى هيكل ادارة البحوث الاقتصادية وادارة الاحصاءات فى البنك المركزى •

( انظر شكل ٢ و ٣ فى النص الانجليزى )

## مسح العينات

قام البنك المركزى منذ ١٩٥٣ باجراء مسح ( = دراسة شاملة تشبيها بمسح الأراضى أى تحديد موقعها ، وقياس أبعادها ومعرفة مساحتها ) لعدة عينات أهمها مسح الأموال الاستهلاكية الذى أجرى كل عشر سنوات : فى ١٩٥٣ و ١٩٦٣ و ١٩٧٣ • وأسفرت هذه المسوح الثلاثة عن جمع طائفة كبيرة من المعلومات الخاصة

بدخل الأسرة ، وخرجها ، ومستوى المعيشة ، والثروة ، وتوزيع الدخل فيها • وكان الهدف العريض من مسح ١٩٥٣ هو تكوين صـــورة تفصيلية عن الأموال الشخصية تحت ثلاثة عناوين كبيرة هي : الدخل ، والخرج ، والمدخرات • وكانت العينة تتألف من ٩٦٠ أسرة من الملاك ، و ١٤٠ أسرة من غير الملاك • وكان الهدف من مسح ١٩٦٣ هو جمع تقديرات مباشرة للدخل ، والخرج ، والاسكان ، وغيرها من النواحي الاجتماعية ومديونية الأسر • وقد قسم السكان الى حضريين وريفيين وملاك • وتألفت العينة من معاينة ١٨٠ر٥ أسرة •

وقد أجرى أول مسح للاستثمارات الخاصـــة في ديسمبر ١٩٦٤ بقصد جمع المعلومات عن الاســتثمارات الجديدة للشركات ، والمؤسسات الصـــناعية التى ليست بشركات ، والأراضي غير المملوكة للشركات ، والأسر الريفية وأسر الصيادين ، والأسر الحضرية ، وانشاء المباني السكنية • وكذلك أجرى احصاء شامل للصناعات الصغيرة والكبيرة ، وكان عدد الأسر التي تمت معاينتها في القطاع الريفي يقرب من ٥٠٠ر٢

وقام البنك المركزي في ٦٧/١٩٦٦ باجـراء مسح لاحدى العينات عن تكاليف انتاج الأرز ، فاختيرت عينة تتألف من نحو ٠٠٠ر٣ قطعة أرض في ٦٠٠ قرية موزعة على ٢٢ أقليما • وكانت المعلومات التى أسفر عنها المســح بالغــة الأهمية ، نظرا لان الأرز كان دائما هو عماد الحياة الاقتصادية والريفية ولم يجر مسح منظم عن انتاجه من قبل • وفي السنة التالية أجرى البنك مسحا ثانيا للاستثمارات الخاصة بقصد استيفاء المعلومات التي أسفر عنها المسح الأول • وفي ١٩٦٩ أجرى مســـح في الجزيرة كلها للائتمان والمديونية بين أهل الريف وكان الغرض الأساسي منه معـرفة مدى وحجـم الديون ومصادر وظروف الاقتراض والغرض من الاقتراض وطرق سداد الدين •

وفي ١٩٧٢ أجرى البنك المركزي مســحا للتخلف عن ســداد القروض في ظل المشروع الجديد للتسليف الزراعي . وذلك لمعـرفة أسباب ارتفاع نسبة المتخلفين • وفي السنة نفسها أجرى البنك مســحا لاســتغلال الطاقة القصوى في صناعة صيد الأسماك في منطقتي ميريســـا ، وبيرويلا ، وهما من أهم المراكز الســـاحلية لصيد الأســـماك •

وفي يناير ١٩٧٣ تم اجراء المسح الثالث للأموال الاستهلاكية ، وعلى الرغم من أن هذا المسح دار حول دخل الأسرة وخرجها ، فقد هدف لذلك الى الحصول على معلومات تتعلق بعدد السكان ، والعمالة والبطالة • وتألفت عينة المسح من ١٠٠ر٥ أسرة • وفي ١٩٧٣ تم مسح المحددات الخاصـــة بمعدلات اشتراك القوة العاملة وأعقب ذلك — في السنة نفسها — مسح فني اقتصادي لمشروع تنمية وادي نهر أودا والاوى ، بقصـــد معرفة امكانيـــات المنطقة من حيث الموارد البشرية والمادية المتاحة ، والآثار المحتملة لاستثمار الأموال في هذا المشروع ، وذلك لتحديد وتحليل المشـــكلات المرتبطـة بالاقتصاد الزراعي ، ودراسة النمو المتوقع في الصناعات الزراعية • وفي ١٩٧٤ أجرى

مسح لحالة النمو فى منطقة مهاويلى وتنميتها ، الهدف منه تسجيل الأحوال المحلية والاقتصادية والاجتماعية السائدة ، بواسطة عدد من المؤشرات ، وذلك قبل استخدام المياه المحولة للمنطقة من مشروعات رى جديدة ٠

وفى ١٩٧٥ أجرى البنك المركزى عدة مسوح : منها مسح عن استغلال الأراضى والعمال حيث جمعت المعلومات بشكل أكثر تحديدا ، عن المحاصيل ، وتربية المواشى وغير ذلك من أشكال استغلال الأراضى ومنها مسح عن استصلاح الأراضى بقصد معرفة المشكلات والعقبات الحائلة دون استزراع الأراضى التى آلت ملكيتها الى الدولة بمقتضى قانون الاصلاح الزراعى الصادر فى ١٩٧٢ و ١٩٧٥ ثم أسندت ادارتها الى هيئات مختلفة ، ومنها مسح لتقييم مشروعات خاصة ضمن خطة المستوطنات الصغيرة فى منطقة مينريا وبادافيا ٠ وفى ١٩٧٦ أجرى مسح عينة عن مديونية الفلاحين وسداد القروض الزراعية ٠ وفى ١٩٧٧ أجرى المسح الثالث فى سلسلة المسوح الخاصة بالاستثمارات الخاصة ، وشمل هذا المسح اجراء احصاء شامل للشركات العامة المحدودة ، كما شمل مسح عينة للوحدات التجارية الأخرى ٠

وفى ١٩٧٨ أجرى أحدث وأشمل المسوح الاجتماعية والاقتصادية ألا وهو مسح الأموال الاستهلاكية والأحوال الاجتماعية والاقتصادية وكان هذا المسح أشمل بكثير من المسوح الثلاثة السابقة كما كان مبنيا على عينة تتألف من ٨٫٠٠٠ أسرة اختيرت من القطاعات الريفية والحضرية وأصحاب الأملاك ، على ثلاث مراحل ٠

ويتم بانتظام ادراج طائفة كبيرة من المعلومات الجديدة فى « التقرير السنوى » لبنك سيلان المركزى ، و « مجلة الاقتصاد » ، وهما وثيقتان شاملتان تتضمنان مواد احصائية أساسية ، وتسجيلا دوريا ورسميا للأحداث الاقتصادية ، وأكثر من ٦٥ جدولا وخريطة مع تحليل تفصيلى للتغييرات الاقتصادية ، وكلتاهما من اعداد ادارة البحوث الاقتصادية ٠

وفى الأيام الأخيرة أنشأت ادارة الاحصاءات بالبنك المركزى جهازا لجمع المعلومات والبيانات ذات الأهمية المباشرة للقائمين بصنع السياسة ٠ فبواسطة شبكة اقليمية لامركزية تقوم الادارة بجمع معلومات وبيانات شهرية عن الأجور والأسعار ووفرة السلع ، كما تراجع تقدم مشروعات التنمية على مستوى الأقاليم والقرى ٠ وقد أصدرت ادارة الاحصاء نشرة احصائية نصف سنوية باسم « الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية لسرى لانكا » ، تتضمن جداول احصائية عن المناخ ، والحسابات القومية ، والسكان ، والعمالة ، والزراعة ، والصناعة والمالية ، والتجارة ، والأسعار ، والنقل والخدمات الاجتماعية ٠ ومعظم المواد الاحصائية المدرجة فى هذه النشرة لاتوجد فى غيرها من النشرات ، ولا فى النشرة الشهرية للبنك المركزى ٠

## مصادر أخرى للمعلومات الأساسية

قام « معهد البحوث الزراعية والتدريب » ( م ب ز ت ) منذ انشائه فى ١٩٧٢ بجمع طائفة كبيرة من المعلومات الجديدة ، وكون بالتدريج هياكل من المعلومات الجديدة المتصلة بمجال اهتمامه واختصاصه ومن بينها اقتصاديات الارض ، وامتلاك الاراضى ، والانتاج واستيطان الأرض ، وعلم الاجتماع الزراعى ، والتعاونيات ، والائتمان والتسويق ، والتوسع الزراعى ، والاتصال ٠

ويختار المعهد عددا كبيرا من المشروعات فى ضوء أهميتها بالنسبة لصانعى السياسة والقرارات ٠ وقد ظلت معظم المسوح التى أجراها ، والمعلومات التى جمعها ، صغيرة فى بابها حتى الآن ٠ وتضمنت البحوث التى قام بها المعهد منذ ١٩٧٢ تكاليف انتاج الأرز ، وتسليف صغار الفلاحين ، وانتاج الأرز وغيره من المحاصيل الحقلية ، واستيطان الأرض ، ومشروعات الاستيطان الجديدة ، وحالة الزراعة فى خمسة أقاليم مختارة ٠

وتنشر معظم النتائج فى الدراسات البحثية والتقارير التى يصدرها المعهد بصفة دورية ٠

وقد قامت الجامعات — فى بعض الأحيان — باجراء مسوح لبعض العينات ، ذات نطاق محدود جدا ، لدراسة بعض المشكلات التى تهم الباحثين ٠ ولكن مجموع المعلومات الاحصائية والدراسات البحثية التى تولتها الجامعات ، كانت ضئيلة جدا بالقياس الى الخبرة الكبيرة التى تتوافر فيها ، وهيئة التدريس ذات المؤهلات العالية التى تعمل بها ٠

وقد قام ببعض الدراسات أيضا المعهد القومى للادارة ، وهيئة التنمية الصناعية، والمجلس العلمى القومى ، ومعهد البحوث الديموغرافية والتدريب ، ولكن ما أسهمت به هذه الجهات كان محدودا جدا ٠

ولا يوجد كثير من المعاهد الخاصة المشتغلة بجمع المعلومات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية ٠ وفى مقدمة هذه المعاهد معهد مارجا ، وهو هيئة بحثية مستقلة تأسست فى ١٩٧٢ ، دون ارتباط بالحكومة ٠ وقد قام هذا المعهد بمسوح محدودة النطاق لدعم مشروعات خاصة ذات أهمية اقتصادية واجتماعية ، بمعاونة هيئات التمويل الأجنبية ٠ وتتعلق المعلومات التى جمعها المعهد بالاسكان ، وعادات القراءة ، والأحوال الاقتصادية فى القرى ٠

وقد ظهرت الحاجة الى المعلومات الخاصة بالمشروعات التجارية ، وأحوال السوق بصفة خاصة ، مع ظهور التحسن فى الموقف الاقتصادى منذ ١٩٧٧ فقامت وكالات الاعلان ، والشركات المعنية بأبحاث السوق ، والشركات الصناعية ببعض المسوح

بصورة دورية ، وان كنا لانعرف عنها الا قليلا ، وبخاصة نظم المعلومات ونوعيتها ، وقد جمعت شركات القطاع الخاص التى تقدم خدمات أو تنتج سلعا استهلاكية للاستعمال اليومى معلومات تتعلق بالدخول وحجم الأسر ، وأذواق الجمهور ٠٠ الخ ٠ ولم ينشر سوى القليل من هذه المعلومات ، ولكنها تستخدم للوقوف على أحوال السوق وما يفضله المستهلكون ٠

## المواضع الرئيسية لتخزين المعلومات

توجد المواضع الرئيسية لتخزين المعلومات أصلا فى القطاع الحكومى أو الهيئات شبه الحكومية ٠ وقل من المعلومات الحالية ما هو مسجل على الشريط المغناطيسى أو الميكروفيلم ٠ وتقوم معظم المصالح الحكومية التى تجمع المعلومات بنشرها فى تقاريرها السنوية أو النشرات الاحصائية أو احالتها الى المصالح الأخرى لنشرها ٠

وقد سجلت على الشريط المغناطيسى المعلومات المستقاة من مسوح العينات الحديثة التى أجراها البنك المركزى ، وادارة التعداد والاحصاء ، ومن ثم فهى فى متناول الباحثين ٠ وقد تم نشر معظم تقارير مسوح العينات الكبرى ، وما أجرى من تعداد خلال العقدين الماضيين ٠ وهناك كثير من المجلدات المنفصلة التى تتضمن احصاءات تفصيلية سواء تم تحليلها فى النص أم لا ٠

ولما كانت السياسة الحالية للحكومة تهدف الى ضمان توافر المعلومات المستمدة من العينات وغيرها فى أقصر وقت ممكن ، فان الجهود تبذل ـ الآن ـ لضغط الفترة التى تمضى بين الانتهاء من العمل الميدانى ، ونشر النتائج الذى استخدم فيه الكمبيوتر على نطاق واسع ٠

هذا ودار المحفوظات القوميه هى أكبر مستودع للمعلومات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية والتاريخية المتعلقة بالبلاد منذ القرن السادس عشر فما بعده ٠ وقد أنشىء حديثا قسم مستقل فى مصلحة المحفوظات القومية يعرف باسم المحفوظات الرياسية ( نسبة لرياسة الجمهورية ) ، وذلك بعد ادخال النظام الرياسى التنفيذى فى سرى لانكا ٠ ولذلك ، فان التسجيلات النصية ، والكتب ، والأفلام السينمائية ، والتسجيلات الصوتية ، والأمور المتعلقة برئيس الجمهورية والحكومة أصبحت متاحة للمراجعة وللباحثين ٠

وان مكتبة الجمعية الآسيوية الملكية ، ومتحف كولومبو لهما من خير المستودعات للكتب والمطبوعات القديمة عن سرى لانكا ٠ وخير مكتبة جامعية ، هى مكتبة جامعة بيرادنيا ٠

وقد أنشئت مراكز التوثيق فى عدة معاهد شبه حكومية وفى الجامعات ٠ ويقوم المجلس العلمى القومى بتنفيذ مشروع لانشاء مركز التوثيق القومى ، بفضل

معونة خارجية . وقد حول المجلس العلمي القومي قسم التوثيق والاعلام به الى مركز سرى لانكا للاعلام الفني والعلمي . ويهدف هذا المركز الى جمع ونشر المعلومات وبخاصة ما تعلق منها بالعلم والتكنولوجيا ، وتنميه موارد المكتبة وتقديم الخدمات الاعلامية والتوثيقية . ويجرى المجلس العلمى القومى مسوحا عن القوى العلمية البشرية ، ويحتفظ بدليل للأفراد العلميين والفنيين ، والطبيين . ولا يوجد فى الوقت الحاضر سوى قليل من التنسيق بين جمع المعلومات وتخزينها ، لأن الصلة ضعيفة بين منتجي المعلومات ، واحتياجات المنتفعين بها .

وقد بدأت فى أواخر الستينات معالجة المعلومات باستخدام الكمبيوتر وأمكن حتى الآن استخدام نحو عشرين كمبيوتر لهذا الغرض . ومعظم هذه الحاسبات الالكترونية موجودة فى الأجهزة الحكومية أو تحت اشراف الحكومة ولم يكن سوى كمبيوتر واحد فى حوزة القطاع الخاص حتى سنة ١٩٧٨ .

ولاشك أن معالجة المعلومات بالكمبيوتر على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لسرى لانكا ، لأن كثيرا من الخدمات والأعمال الادارية منظمة بطريقة مركزية ، وبازدياد عدد السكان يصعب تقديم الخدمات المركزية بكفاية وطريقة فعالة . مثال ذلك ان ادارة الامتحانات المكلفة باجراء الامتحانات العامة فى كل الجزيرة وفحص أكثر من عشرة ملايين من أوراق الاجابة تستطيع ان تذيع نتائج الامتحانات فى زمن قصير اذا استخدمت الكمبيوتر فى هذا العمل .

### السجلات الكبرى

يوجد عدد من السجلات الكبرى للأشخاص والمعلومات ، أهمها سجل الأسر الذى تحتفظ به ادارة التغذية منذ سريان نظام توزيع الطعام بالبطاقات ، خلال الحرب العالمية الثانية .

وبعد تعديل نظام البطاقات فى مطلع ١٩٧٩ فقدت سجلات الأسر أهميتها نتيجة وقف العمل ببطاقات التموين ، وقد تضمنت البيانات الواردة فى سجل الاسر أسماء أفراد الاسرة ، وسنهم ونوعهم ( الذكورة أو الأنوثة ) ومهنتهم ، وصلتهم برب الأسرة . وتضمنت هذه السجلات أكثر من ٩٠٪ من عدد السكان . وفى ١٩٧٧ بلغ عدد الأسماء المدونة بها أكثر من ١٢ مليون اسم . وبعد استعمال كوبونات الطعام فى سبتمبر ١٩٧٩ مكان بطاقات التموين ، نقص عدد الأشخاص بشكل حاد بحيث أصبح عدد المستحقين للكوبونات نحو ٥٠٪ فقط من عدد السكان .

وهناك سجل هام آخر يضم أسماء الحاملين لبطاقات تحقيق الشخصية ( أى الذين يزيد سنهم على ١٨ سنة ) ، وهو يحتوى على بعض البيانات مثل الاسم ، والعنوان ، والمهنة .

ويجب على كل شركة يزيد رأس مالها على ١٠٠٠٠٠ر١٠٠ روبية في السنة أن تدفع ضريبة ارباح تجارية • وبناء على ذلك أعدت مصلحة الدخل قائمة شاملة بكل الشركات التى يزيد رأس مالها على هذا الرقم • وكذلك يجب على كل الشركات أن تسجل اسمها بصرف النظر عن حجمها •

وفيما يتعلق بالعمالة فان صندوق تأمين العاملين يحتفظ بأشمل قائمة بأسمائهم • ويجب على كل العاملين في الشركات والمؤسسات التى ليس لها صندوق تأمين خاص أن يشتركوا في صندوق تأمين العاملين ، كما يجب على كل الشركات التجارية التى تستخدم أكثر من عاملين أن تشترك في الصندوق • وفى ١٩٧٨ بلغ عدد الأعضاء المسجلين بالصندوق نحو ١٣٨ر١ مليون شخص • وهذا الرقم مأخوذ من البيانات التى يقدمها كل عامل شهريا • ويمكن استرجاع هذه البيانات بسهولة وسرعة ، وذلك لأن الكمبيوتر يستخدم فيها • ولعل أصلح البيانات للتحليل من بين كل البيانات المقيدة فى السجلات المختلفة هى البيانات التى يجمعها صندوق تأمين العاملين لأنها تفصل المهارات والمعدلات النسبية للمكافآت •

ولما كان كل الأشخاص الذين يزيد سنهم على ١٨ سنة يتمتعون بحق التصويت ، فقد ظلت سجلات الانتخابات الاقليمية قائمة منذ أكثر من خمسين سنة ، وهى تتضمن الاسم ، والسن ، والنوع ، والمهنة ، وما اذا كانت المواطنية ( = حق المواطنة أو الرعوية ) مكتسبة بالارث أو التسجيل •

ومن أحدث السجلات ، سجل يتضمن بيانات عن العاطلين الذين يبحثون عن عمل ، ويعرف باسم « سجل بنك العمل » ، ويستخدم فيه الكمبيوتر ، ويتضمن البيانات التفصيلية مثل الاسم ، والعنوان ، والنوع ، والتعليم السابق ، والميول ، والمهارات ، والخبرة ، والعمل الذى يفضله الشخص •

مدى الثقة فى قاعدة المعلومات والثغرات الكبيرة فيها بعد أن كثر عدد الاجهزة والهيئات المشتغلة بجمع المعلومات ظهر شيء من التداخل فى جمع ونشر المعلومات • يضاف الى ذلك أن القائمين بانتاج المعلومات وجمعها لايراعون فى عملهم تلبية احتياجات المنتفعين بها ، لأن هؤلاء ليست لديهم أية وسيلة للاتصال بالمنتجين الذين يشكلون أجهزة مستقلة ، فضلا عن أن كثيرا من المنتجين يسترشدون فى عملهم باحتياجاتهم وأهدافهم الخاصة •

وترتب على ذلك أن الأجهزة القائمة بجمع المعلومات والبيانات تتجشم مشقة فى الحصول على كثير منها مع أنه يمكن الحصول عليها بسهولة دون ما حاجة الى نفقات اضافية ، والسبب فى ذلك أن المنتفعين لايجدون وسيلة سهلة للاتصال بالمنتجين • وتلافيا لذلك اقترح انشاء لجنة احصائية مركزية أو هيئة مشابهة لتنسيق جمع المعلومات وتجنب الازدواج ، واتخاذ الخطوات لتحسين نوعية الاحصاءات ، وشمولها والوثوق بها •

وقد كثرت الاشارة الى مواطن القصور فى نظـــام الاحصـــاء فى سرى لانكا • فالاحصاءات الرسمية تفتقر الى التنسيق ، والثقة بها ، كما أنها لا تتوافر فى الوقت المناسب ، ولا تحقق الغرض منها • يضـاف الى ذلك وجـود ثغرات هامة فى المواد الاحصائية الهامة اللازمة لصنع السياسات . وفى الأيام الأخيرة توصلت الأمم المتحدة الى اتفاق مع ادارة التعداد والاحصـــاء لتحسين نوعيـــة الاحصـــاءات والمطبوعات الاحصائية •

ومن العوامل الكبيرة التى ساعدت على هذا القصور نقص الموظفين الفنيين ذوى الخبرة والتدريب الكافيين ، وعدم كفاية وسائل معالجة المعلومات ، وغيـــاب التنسيق الفعال • وعلى الرغم من حدوث تحسين كاف فى السنوات القلائل الماضية واستخدام عدد كبير من الاحصائيين المؤهلين ، فان مواطن القصـــور لاتزال قائمة • وتتضافر الجهود الآن لادخال تحسين شامل فى مجال الاحصـــاء حتى يكون أداة مجدية فى عملية التنمية بالبلاد •

وقد قامت بعثة تحت رعاية برنامج العمالة العالمى التابع لمكتب العمـل الدولى بزيارة سرى لانكا ، وأبدت بعض الملاحظات وتقدمت بتوصـيـات بعيدة المدى • واذا صرفنا النظر عن مواطن القصور فى جمع وجدولة المعلومات ، وجدنا نواحى عديدة فى مجال الاحصاء تحتاج الى الاهتمام ، وهى المعلومات الخاصـة بعدد السكان ، والقوة العاملة ، والزراعة والاحصاءات الصناعية ، والمسوح الأسرية •

وفى سرى لانكا مبنى ضـخم للتعداد ، مقسـم الى وحدات مستقلة تتوافر فيها خرائط تخطيطية استخدمت فى سلسلة التعداد السابقة كما استخدمت ــ الى حد ما ــ فى تخطيط مسح العينات ، وهنـاك أيضا ، حاجة الى ادخال تحسينات مستمرة على الخرائط حتى تتمشى مع أحـدث التطورات ، وتدرس الآن ادارة التعداد والاحصـــاء اقتراحا بوضع مجموعة من المبادىء والنظم لتحسين الاحصـــاء • وترجو المصلحة أن يتم ذلك قبل بدء العمل فى التعداد القادم فى ١٩٨٨ •

وجدير بالذكر أن الاحصـــاءات الديموغرافيـة يشوبها النقص بوجـه عام ، اذ لايجمع منها الا القليل خـلال مسوح العينات التى تنظم لأغراض أخرى • ويستثنى من ذلك مسح الخصوبة الذى أجرى فى سرى لانكا خلال عام ١٩٧٥ ، فبالاضافة الى المعلومات الخاصة بالخصوبة ( التناسل ) تم فى هذا المسح جمع قدر كبير من المعلومات الديموغرافية من عينـات الأسر • وكذلك لم تخضع بيانات تعداد السكان للتحليل الديموغرافى التفصيلى • ولايزال علينـا بذل الكثير من الجهد فى هذا الاتجاه لتحسين الجانب الديموغرافى من احصاءات السكان •

وفى سرى لانكا الآن برنامج منظم لمسـح عينـة من المؤسسات بغية الحصول على معلومات خاصة بالعمالة ، والأجور ، وساعات العمل والدورة العمالية ، وتكاليف العمل وظروفه ، ويشمل هذا المسح كل مؤسسة تستخدم خمسة عمال فاكثر • على

أنه توجد ثغرة خطيرة فى المعلومات الخاصة بالعمالة وهى بذل جهد منظم لتكوين صورة شاملة للعمالة والبطالة ونقص العمالة ( البطالة المقنعة ) بين السكان بوجه عام ٠

وكل ما بذل من جهد فى هذا الاتجاه يتعلق بمسح القوة العاملة فى محيط الأسرة ، وهو المسح الذى أجرته مصلحة العمل فى ١٩٥٩ ـ ٦٠ وادارة التعداد والاحصاء فى ١٩٦٨ ـ ٦٩ ، والبنك المركزى فى ١٩٧٣ ٠ وتدرك الحكومة تماما أهمية الحصول على معلومات دورية عن القوة العاملة ٠ وقد بدأت العمل فى هذا السبيل ٠ ومتى انتهت من المسح الشامل للقوة العاملة فسوف يتسنى تكراره بصفة دورية كجزء من دورة مستمرة لمسوح العينات الأسرية التى سوف تشكل جزءا لايتجزأ من النظام الاحصائى القومى ٠

وفيما يتعلق بالاحصاءات الزراعية ، دأبت ادارة التعداد والاحصاء على اجراء احصاءات دورية آخرها فى ١٩٧٢ ٠ وهناك فيض منتظم وموثوق به من المعلومات والبيانات عن المحاصيل الزراعية الرئيسية وبخاصة المطاط والشاى ، وبقدر ما ، جوز الهند ، بيد أن التقديرات الموثوق بها عن المحاصيل الغذائية الثانوية ، ومحاصيل المرتفعات غير متوافرة ٠ ويرجع بعض السبب فى ذلك الى عدم وجود اطار مناسب لاجراء مسوح العينات المناسبة ٠ وتبذل الجهود الآن لاحصاء الأراضى الزراعية ، والوقت مناسب تماما لاجراء مسوح منتظمة لتقدير المساحة المنزرعة ، والمحاصيل الثانوية الكبيرة ٠

ومن النواحى التى يشوبها النقص فى الاحصاء الزراعى ، تقدير تكاليف انتاج المحاصيل ، وعائد المشروعات الاسرية فى الزراعة ٠ وهذه حالة أخرى يجب فيها بذل جهد منظم لجمع معلومات جديدة ، والى جانب تنظيم مسوح العينات المقصودة ، والبحوث الاخرى لسد الثغرات الموجودة فى المعلومات ، يجب بذل المزيد من الجهد لتحليل المعلومات المتاحة من مصادر مختلفة ٠ وتدعو الحاجة أيضا الى حساب المقادير الاجمالية للانتاج الزراعى وكميات الطعام الخ ٠ ومع الاهتمام بالتخطيط على مستوى الأقاليم ، سوف تدعو الحاجة الى تقديرات خاصة بالأقاليم فى حالات عديدة ٠ وبالنظر الى الاحصاء الزراعى الذى سوف يجرى فى ١٩٨٢ ـ ٨٣ يتعين علينا التخطيط من الآن لهذا الاحصاء ، ولاجراء مسح زراعى دورى منتظم لكى يتسنى اعداد التقديرات الدورية وغير الدورية ٠ ويلاحظ أن هناك شيئا من الازدواج فى الاحصاءات الزراعية بين ادارة التعداد والاحصاء ، والبنك المركزى ، ومعهد البحوث الزراعية والتدريب ٠

ويوجد ازدواج أيضا يمكن تجنبه فى جمع الاحصاءات الزراعية ، بين وزارة الصناعة وهيئة التنمية الزراعية ، والبنك المركزى ، وكلها تجمع معلومات وبيانات عن الصناعة بدرجات متفاوتة من الشمول ٠ وقد أجرى فى سرى لانكا احصاء للتعدين والصناعة فى ١٩٥٢ ، ثم نكرر فى ١٩٦٤ وشمل كل أنواع المؤسسات الانتاجية التى تستخدم خمسة عمال أو أكثر ٠ وقد دأبت وزارة الصناعة على اجراء مسح سنوى

منذ ١٩٦٦ للصناعات فى كل المؤسسات المسجلة ، وكذلك يعنى البنك المركزى بجمع بيانات عن الصناعة كل عام · ولكن المعروف أن هذه البيانات غير شاملة ولا كاملة · ويرجع السبب الأساسى فى ذلك الى عدم وجود قائمة حديثة بالمؤسسات ، كما يرجع أيضا ، الى عدم التجاوب وعدم الادلاء بالبيانات الكاملة ·

وتلعب المسوح الأسرية دورا كبيرا فى نظـام الاحصـاء القومى فى كل البلاد النامية ، ولا شك ان وضع برنامج منظم لمثـل هذه المسـوح هو الوسيلة الوحيـدة للحصول على مختلف المعلومات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لخطوط وبرامج التنمية· وهذه تتضمن الاستهلاك المنزلى ، والمصروفات ، والبطالة ، ومشروعات المســاكن والأكواخ ، والاسكان ، والصحه ، والتعليم ومختلف الخدمات الاجتماعية والاقتصادية ، والخصائص الديموغرافية للسكان وخصوبتهم وهجرتهم · وقد ظلت المسوح الأسرية فى سرى لانكا محدودة حتى الآن ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك الى قلة المشروعات الخاصة فى هذا الشأن · فبالاضافة الى مسح القوة العاملة والخصوبة تم فى ١٩٦٩ ــ ٧٠ اجراء مسح للدخل والخرج ، وفى ١٩٧٧ مسح لميزانية الأسرة الحضرية · ولكن كل هذه المسوح كانت خاصة ، يشوبها النقص فى الشمول والتصميم والاجراءات دون الالتزام بخطة تربط بين مسح وآخر · وتقضى الضرورة بتنظيم مسح أسرى دورى اذا أريد سد الثغرات الكبيرة فى المعلومات والحصــول على المعلومات الاجتماعيــة والاقتصادية التى لم تترافر لنا حتى الآن ·

هذا ، وتقوم ادارة التعداد والاحصاء والبنك المركزى باعداد التقديرات الحالية للحسابات القومية طبقا للناتج والانفاق ، ولذلك فان التقديرات العامة لاجمالى الناتج القومى ، واجمالى الناتج المحلى متوافرة سواء بالأسعار الجارية أو الثابتة · ولكن هذه التقديرات يشوبها عدد من أوجه النقص ، بسبب وجـود ثغرات كبيرة فى المعلومات الخاصة بعدة قطاعات وعدم شمول المعلومات والبيانات ، ولايزال الأمر منطلبا المزيد من الجهد لتحسين تقديرات الدخل القومى بحيث تتم فى الوقت المناسب وتحظى بالمزيد من الثقة · وذلك بتوســيع قاعدة المعلومات فى القطاعات المنظمة وغير المنظمة ، واستخدام المعلومات المتاحة من مسوح العينات وغيرها من البحوث والدراسات حتى يتسنى تحسين طرق البحث ووضع مجموعة من التقديرات السريعة لمواجهة احتياجات المنتفعين العاجلة ، ومن الضرورى أيضا اجراء تحليل ثانوى للمعلومات والبيانات حتى يتسنى لنا أن نتجاوز التقديرات القومية العامة المحضة · ومعنى هذا ضرورة اجراء الحسابات والتقديرات على مستوى القطاعات · ومن المهم كذلك القضــاء على ازدواج الجهود بين ادارة التعداد والاحصــاء ، والبنك المركزى ــ ذلك الازدواج الذى يؤدى الآن الى وضع مجموعا ت مستقلة من التقديرات الخاصة بالدخل القومى ، مما يسبب كثيرا من اللبس والاضطراب بين المنتفعين بالمعلومات ·

## ملحق (١) ـ مجالات انتاج المعلومات

الأجهزة المسئولة عن المعلومات

| المجال | ادارة التعداد والاحصاء | البنك المركزى فى سيلان | | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| الزراعة | ١ | ١ | مدير الزراعة | ١٠ |
| | | | شركات المزارع | |
| | | | هيئة تنمية الزراعة | |
| | | | معهد البحوث الزراعية والتدريب | |
| | | | مراقب الشاى والمطاط | |
| ميزان المدفوعات | ـ | ١ | | |
| المنـاخ | ـ | ـ | مصلحة الأرصاد الجوية | ١ |
| الانشـــاء | ١ | ـ | مصلحة المبانى | ٦ |
| | | | مصلحة الرى | |
| | | | هيئة تنمية مهاويلى | |
| | | | الهيئة القومية للاسكان | |
| | | | مندوب الاسكان | |
| الاتصالات البريدية | ـ | ـ | مصلحة البريد | ١ |
| التليفونات | ـ | ـ | مصلحة الاتصالات البعيدة | ١ |
| الصحف | ـ | ـ | مكتب حسابات النشر | ٤ |
| | | | شركات الصحف | |
| الاذاعة والتلفاز | ـ | ـ | هيئة اذاعة سرى لانكا | ١ |
| الاستهلاك | ١ | ١ | | ٢ |
| الثقافة | ١ | ـ | وزارة الثقافة | ٣ |
| | | | مصلحة الآثار | |
| الجريمة | ١ | ـ | ادارة الشرطة | ٢ |
| الانتخابات | ـ | ـ | مندوب الانتخابات | ١ |
| التعليم والبحث | ١ | ـ | وزارة التعليم | ٣ |
| | | | المجلس العلمى القومى | |
| الكهرباء | ـ | ـ | هيئة كهرباء سيلان | ١ |
| الغاز | ـ | ـ | هيئة بترول سيلان | ١ |
| الميـاه | ـ | ـ | هيئة الموارد المائية | ٣ |
| | | | مصلحة الرى | |

| المجال | ادارة التعداد والاحصاء | البنك المركزى فى سيلان | | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| | | | هيئة المياه والصرف | |
| البترول | — | — | هيئة بترول سيلان | ١ |
| التجارة الخارجية | ١ | ١ | مراقب الصادرات والواردات | ٧ |
| | | | مصلحة التجارة | |
| | | | الجمارك | |
| | | | مراقب الشاى والمطاط | |
| صيد الأسماك | — | — | وزارة المصايد | ٢ |
| | | | هيئة المصايد | |
| الغابات | — | — | مصلحة الغابات | ٢ |
| | | | هيئة الأخشاب الحكومية | |
| الاسكان | ١ | ١ | مصلحة الاسكان القومى | ٥ |
| | | | هيئة التنمية الحضرية | |
| | | | مصلحة المبانى | |
| التجارة الداخلية | — | ١ | المؤسسة التعاونية للبيع بالجلة | ٢ |
| الدخل والملكية | ١ | ١ | مصلحة | التقييم ٤ |
| | | | مصلحة الايرادات الداخلية | |
| العمل | ١ | ١ | مصلحة العمل | ٦ |
| | | | وزارة تنفيذ المشروعات | |
| | | | هيئة المزارع الحكومية الخ | |
| المناجم والمحاجر | ١ | ١ | وزارة الصناعة | ٤ |
| | | | هيئة الرمال المعدنية | |
| النقود والبنوك | ١ | ١ | | ٢ |
| الحسابات القومية | ١ | ١ | | ٢ |
| السكان | ١ | ١ | مصلحة الخدمات الصحية | ٤ |
| | | | مصلحة التسجيل العام | |
| الصحة | ١ | — | مصلحة الخدمات الصحية | ٢ |
| العمالة | ١ | ١ | وزارة الادارة العامة | ٥ |
| | | | وزارة تنفيذ المشروعات | |
| المالية العامة | — | ١ | وزارة المالية والتخطيط | ٢ |
| الانتاج | ١ | ١ | الشركات الصناعية | ٢٦ |

| المجال | ادارة التعداد والاحصاء | البنك المركزى فى سيلان | | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| | | | مصلحة مراقبة الشاى | |
| | | | مصلحة مراقبة المطاط | |
| | | | هيئة تسويق جوز الهند | |
| | | | مدير الزراعة | |
| | | | وزارة صناعة المنسوجات | |
| | | | هيئة تسويق الأرز | |
| | | | وزارة التنمية الزراعية والبحوث | |
| | | | لجنة كولومبو الاقتصادية | |
| | | | معهد البحوث الزراعية والتدريب | |
| الأسعار | ١ | ١ | اللجنة القومية للتسعير | ٣ |
| الأحوال الاجتماعية | ١ | ١ | مصلحة الخدمات الاجتماعية | ٥ |
| | | | مصلحة التنمية الريفية | |
| | | | وزارة تنفيذ المشروعات | |
| السياحة | ١ | ـ | هيئة السياحة فى سيلان | ٢ |
| | | | النقل | |
| الطرق | ـ | ـ | ادارة المرور | ٢ |
| | | | مصلحة الطرق | |
| السكك الحديدية | ـ | ـ | السكك الحديدية الحكومية لسيلان | ١ |
| الطيران | ـ | ـ | مصلحة الطيران المدنى | ٢ |
| | | | هيئة السياحة | |
| الأجور | ١ | ١ | مصلحة العمل | ٣ |

## ملحق (٢) ـ المطبوعات الرئيسية المتضمنة

### معلومات أساسية

**البنك المركزى فى سـيلان**

التقرير السنوى ١٩٥٠ ، كولومبو ٠

النشرة ، نوفمبر ، ١٩٥١ ، كولومبو ( شهرية ) ٠

الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية لسرى لانكا ، يونيـة ١٩٧٨ ، كولومبو ( نصف سنوية ) ٠

المعلومات الاجتماعية والاقتصادية ـ سرى لانكا ، ١٩٧٨ ، كولومبو ، المجلة السنوية للاقتصاد ١٩٧٥ ، كولومبو ( سنوية ) ٠

**تقاير المسوح**

استخدام الطاقة الفصوى فى صـناعة صيد الاسماك ـ بيرو يلا وميريسا ، ١٩٧٢ ، كولومبو ، ١٩٧٣ ٠

مسح الأموال الاستهلاكية فى سيلان ١٩٥٣ ، كولومبو ، ١٩٥٤ ٠

مسح الأموال الاستهلاكية فى سيلان ١٩٦٣ ، جزآن ، كولومبو ، ١٩٦٤ ٠

مسح تكاليف انتاج الأرز ، ١٩٦٩ ، كولومبو ، ١٩٧٠ ٠

مسح التخلف عن سداد الفروض الزراعيـة الجديدة ، ١٩٧٢ ، كولومبو ، ١٩٧٤ ٠

مسح الأحوال الاقتصادية فى منطقة تنمية مهاويلى ، كولومبو ، ١٩٧٤ ٠

مسح الاستثمار الخاص ١٩٦٣ ـ ٦٤ ، ١٩٦٦ ـ ٦٧ كولومبو ١٩٧٠ ٠

مسح الائتمان الريفى والمديونية الريفية ١٩٦٩ ، كولومبو ، ١٩٧١ ٠

مسح ألأموال الاستهلاكية فى سرى لانكا ، ١٩٧٣ ، جزآن ، كولومبو ، ١٩٧٤ ٠

العوامل المحددة لمعدلات اشتراك القوة العاملة فى سرى لانكا ، كولومبو ١٩٧٣ ٠

**ادارة التعداد والاحصاء**

القائمة الأبجدية والعددية للقرى ، ٩ مجلدات ، كولومبو نشرة الاحصاءات الحيوية ، كولومبو ١٩٧٦ ٠

نشرة الاحصاءات المختارة من أسعار البيع بالتجزئة فى المدن ، كولومبو ، ١٩٧٥٠
الاحصاء الزراعى ، ١٩٥٢ ، م ( = مجلد ) ١ ـ ٤ ، كولومبو ، ١٩٥٦ ٠
الاحصاء الزراعى ، ١٩٦٢ ، م ١ ـ ٤ ، كولومبو ، ١٩٦٥ ٠
الاحصاء الزراعى ، ١٩٧٣ ، كولومبو ٠
تعداد سيلان ، ١٩٤٦ م ١ ـ ٤ ، كولومبو ، ١٩٥٠ ٠
تعداد سيلان ١٩٥٣ م ١ ـ ٤ ، كولومبو ، ١٩٥٨ ٠
تعداد سيلان ١٩٦٣ م ١ ـ ٤ ، كولومبو ، ١٩٦٧
الاحصاء التجارى ١٩٦١ ، كولومبو ، ١٩٦٤ ٠
احصاء المؤسسات المالية ، ١٩٥٢ ، كولومبو ، ١٩٥٤ ٠
احصاء العاملين بالحكومة ، والحكم المحلى ١٩٥١ ، كولومبو ، ١٩٥٢ ٠
احصاء الاسكان ، ١٩٧١ م ١ ـ ٢ ، كولومبو ٠
الاحصاء الصناعى ١٩٥٢ ، كولومبو ، ١٩٥٤ ٠
احصاء تجارة السلع ، والخدمات ١٩٥٢ ، كولومبو ، ١٩٥٥ ٠
الكتاب السنوى لسيلان ١٩٤٨ ـ ٧٨ ، كولومبو ( سنوى ) ٠
الأطلس الاقتصادى لسيلان ، كولومبو ، ١٩٦٩ ٠
التقرير النهائى للمسح الاقتصادى لسيلان الريفية ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ ، كولومبو ، ١٩٥٢ ٠
الجانحون الخاضعون للمراقبة فى سيلان ٠ مسح ابتدائى ، كولومبو ، ١٩٥٧ ٠
الحسابات القومية لسيلان ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨ ، كولومبو ، ١٩٦٩ ٠
الحسابات القومية لسرى لانكا ١١٧٠ ـ ١٩٧٧ ، كولومبو ، ١٩٧٩ ٠
المصابون بالعجز من سكان سيلان ، تعداد ١٩٦٣ ، كولومبو ، ١٩٦٩ ٠
تقدير احتياجات سرى لانكا من الغذاء ١٨٨١ ـ ٢٠٠٠ ، كولومبو ، ١٩٧٩ ٠
انتاج الأرز وتقدر مساحته ، كولومبو ١٩٧٣ ٠
تقرير عن مسح ميزانيات الأسر فى المدن ، كولومبو ، ١٩٧٧ ٠
تقرير عن تحقيق فى ميزانية أسر الطبقات المتوسطة ، كولومبو ، ١٩٥٠ ٠
تقرير عن مسح غذائى للأسر ذات الدخل العالى فى مدنية كولومبو ، كولومبو ، ١٩٥٧ ٠
تقرير عن احصاءات الأرز ، كولومبو ، ١٩٥٦ ٠
تقرير عن مسح المعدمين ، كولومبو ، ١٩٥٢ ٠

مسح اجتماعى اقتصادى ١٩٦٩/٧٠ ، كولومبو ، ١٩٧١ .

خلاصة احصاءات سيلان ، ١٩٤٩ ـ ٧٦ ( سنوية ) .

كتاب الجيب لاحصاءات سيلان ، ١٩٦٦ ـ ٧٨ ( سنوى ) .

مسح اســـتهلاك اللبن فى كولومبو ، وجمـال ، وكاندى ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧ كولومبو ، ١٩٥٩ .

مسح الاستثمار الخاص ١٩٥٤ ، كولومبو . ١٩٥٦ .

مسح مديونية الفلاحين ـ سيلان ١٩٥٧ ، كولومبو ، ١٩٥٩ .

مسح الخصوبة العالمية ١٩٧٥ ، كولومبو ، ١٩٧٨ .

**مصلحة الصـــناعة**

مدة الانتاج الصناعى ١٩٦٠ ، كولومبو ، ١٩٦١ .

مدة الانتاج الصناعى ١٩٦١ ، كولومبو ، ١٩٦٢ .

مدة الانتاج الصناعى ١٩٦٢ ، كولومبو . ١٩٦٢ .

وزارة التنمية الريفية والصناعية .

مدة الانتاج الصناعى فى سيلان ، ١٩٦٣ . كولومبو . ١٩٥٤ .

مدة الانتاج الصناعى فى سيلان ، ١٩٦٤ ، كولومبو ، ١٩٦٦ .

**وزارة الصناعات والمصايد**

الانتاج الصناعى ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ ، كولومبو ، ١٩٦٨ .

الانتاج الصناعى ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ . كولومبو ، ١٩٦٩ .

**وزارة الصناعات والشئون العلمية**

الانتاج الصناعى ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ ، كولومبو . ١٩٧٠ .

الانتاج الصناعى ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠ ، كولومبو ، ١٩٧١ .

تقرير ابتدائى عن مسح ميدانى لصناعة السلع فى سرى لانكا ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ كولومبو ، ١٩٧٧ .

مسح صناعات القطاع الخاص ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠ ، كولومبو ، ١٩٧١ .

**مصلحة التجارة**

مجلة تجارة ســـيلان م (١) عدد (١) ، أكتـــوبر ١٩٣٥ ـ ٧٢ ، كولومبـو ( شهرية ) .

احصاءات تجارية مختارة م (١) ، عدد (١) ، يناير ١٩٧٦ ، كولومبو (شهرية)٠
احصاءات تجارية من سرى لانكا ، عدد (١) ، ١٩٧٣ ( سنوية ) ٠

**وزارة الاسكان والانشاء**

نشرة احصائية عن الاسكان والانشـاء ١٩٧٤ ، صـدر م ١ ، ٢ معـا شـاملين لسنة ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، كولومبو ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٦ ( نصف سنوية ) ٠

**مصلحة العمل**

مسح العمالة ١٩٧١ ، كولومبو ( سنوى ) ٠
جريدة العمل ، يناير ١٩٥٠ ، كولومبو ( شهرية ) ٠
احصاءات الأرباح والاجور وسـاعات العمل ، ١٩٧٢ ، كولومبو ( نصف سنوية ) ٠

**وزارة تنفيذ المشروعات**

بنك معلومات العمالة ومشروع دعم الدخل ، كولومبو ، ١٩٧٩ ٠
الأداء ، يناير ـ مارس ، ١٩٧٨ ( مجلة ربع سنوية للأداء فى القطاع العام ، كولومبو ) ٠

**الحواشي :**

١ ـ حكم الملوك السنحاليون مملكة كاندى الواقعـة فى وسط الجزيرة حتى ١٨١٥ ٠ ظلت مملكة كاندى قائمة بعد زوال الحكم البرتغالى والهولندى الذى استمر قرابة ٣٠٠ عام ابتداء من سنة ١٥٠٥

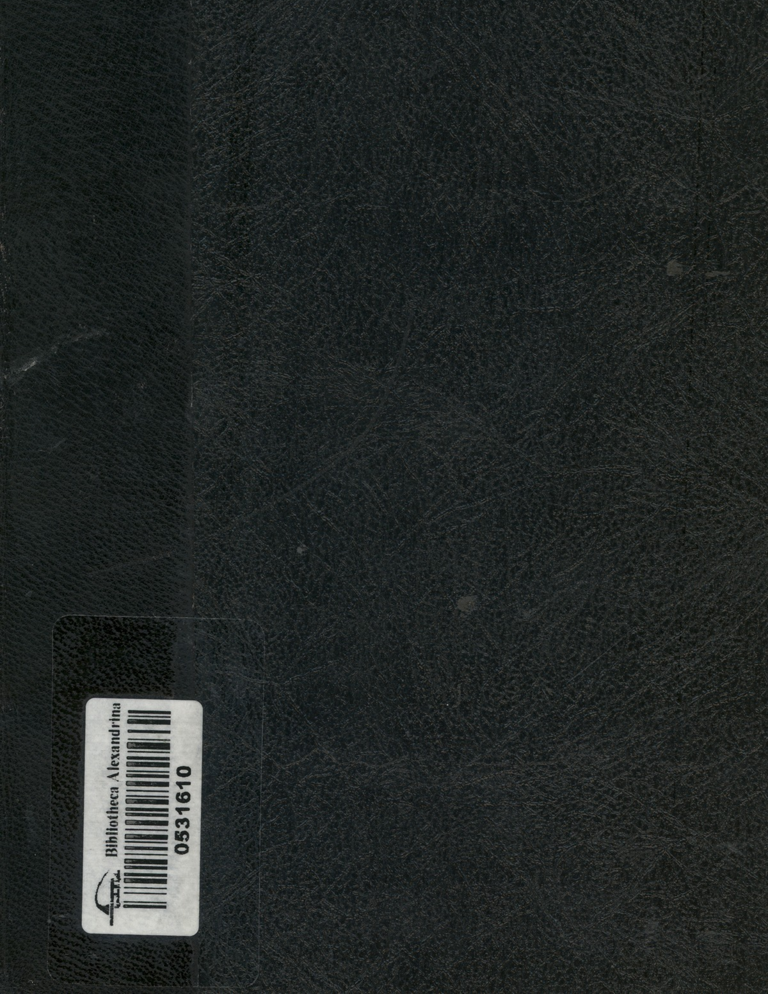
٢ ـ ان سجلات الادارة البريطانية ١٧٩٦ ـ ١٩٤٧ هى أكبر مجموعة فى دار المحفوظات القومية فى سرى لانكا ٠ وهذه المجموعة تتضمن محاضر الجلسات والأوراق الرسمية المعروضـة عـلى أهـم هيئتين اداريتين : هما المجلس التنفيذى والمجلس والمجلس الاستشارى اللذان قاما فى سرى لانكا فى عهد الحكم البريطانى ٠ وتتألف أعمال المجلسين من سلسلة متصلة من ١٨٠٢ الى ١٨٣١ ومن ١٨٣٣ الى ١٩٣١ على التوالى ٠ وهناك مجموعة أخرى فى دار المحفوظات المذكورة تتألف من المراسـلات

الداخلية والخارجية التي دارت بين وزارة المستعمرات وحكومة سرى لانكا ابتداء من ١٧٩٨ وانتهاء فى ١٩٤٨ حين نالت الجزيرة الاستقلال . أما المجموعة الثالثة من الوثائق الخاصة بالحكم البريطانى وتتألف من المراسلات التى دارت بين المصالح المختلفة التى أقامها البريطانيون لتتولى شئون الادارة ، وسكرتير المستعمرة الذى كان مسئولا أمام الحاكم العام . وأما المجموعة الرابعـة من الأوراق المحفوظة فتبحث فى الادارة الاقليمية والمحلية والقضائية للجزيرة .

٣ ـ تمت فهرسة كل هذه الأوراق ونشرت عناوينها فى مجلدين .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨١/٤٧٣


Bibliotheca Alexandrina
0531610